

لا يبداء فيه بسم الله رواها ابن ماجه وابن حبان كلاهما مبداء فلا الابتداء يعتبر في العرف
ممتدا من حين الاخذ في التصديق الى الشروع في المقصود فقارنه التسمية والتعظيم
مبداءه والتسليم لثناء بالتحصيل تعظيما للمنة عليه والشكر مقابل النعمة بالطاعة والله اعلم
لذا قال الحق سبحانه والرب الهك والعالمون اسم لدنوي لعقول من الخلق هم
اللائكة والانس والجن وكونه تعالى بهم يستلزم كونه رب جميع الخلق لان سائر
الاشياء تتبع العقلاء ومخلوقة لاجلهم فربهم ربها اذ مال للعبد لولا **الله** **تعالى** ذكره تعالى
بذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال والصلوة هي من الله تعالى الرحمة ومن الخلق
الدعاء بها على رسوله محمد عطف بيان رسول الله بقوله تعالى ورفعا لك ذكره
اذ المراد به جعل ذكره صلى الله عليه وسلم مقارنا لذكره تعالى على ما في التفسير **قال في**
الكشاف ورفعه ذكره اى قرن بذكر الله تعالى في كلمة الشهادة ولا اذ ان الاقامة للشهادة
والخطبة في غير موضع من القرآن والله ورسوله حق ان يرصقوه من طبع الله ورسوله اطيعوا
الله واطيعوا الرسول وفي تسميته رسول الله ونبى الله واتبع الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم
على الله اى اهله ولما راد من امن بهم جميعا فكليد للشمول ورعاية للشخص والصلوة
عليهم تعالى عليه لصلوة والسلام مشروعة بل مندوبة واما استقلال فكره الاعلى
الانبياء والملائكة على ذلك اجماع السلف خلافا للروافض وجب ذلك من الصلوة وان
الدعاء بالرحمة وهو جائز لكل مسلم لكن صارت مخصوصة في لسان السلف بالانبياء
والملائكة كما ان لفظ عز وجل ونحوه مخصوص بالله تعالى فكما لا يقال محمد عز وجل وان
كان عز وجل اجليا لا يقال ابو بكر صلى الله عليه وسلم وان كان معناه صحيحا وكذا لا
عليه لصلوة والسلام لم يعهد في لسان الشرع الاتباع فلا يقال فلان عليه لصلوة والسلام
فلو اجب الاتباع واجتناب الابتداء واما قوله صلى الله عليه وسلم اللهم صل على آل ابي اوفى
ونحوه فذلك امر قد خص به صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى وصل على من اصابك من صلواتك سكن
طم اى شئ يسكنون اليه تطمئن قلوبهم بان الله قد قاب عليهم كذا في الكشاف وهذا
العين لا يوجد في غيره عليه لصلوة والسلام فيقاس عليه ثم شرع في المقصود فقال
اعلموا خطاب لطالب الاستفادة وفقكم الله دعاء لهم بالتوفيق وهو تيسير سبيل
الطاعة وجعلها موافقة للعبد مطاوعة له لينتفعوا بما يليق اليهم وعطف نفسه عليهم بقوله
وايانا دفعا لتوهم ان يدعى حصول التوفيق والاستغناء عن الدعاء به بنفسه **قال في**
هو عين عدم التوفيق واطلق التوفيق ولم يقيده ليحرم كل ما يطلب التوفيق لمن مصالح الشيا

خالق ذلك العمل بمقدوره فأكمل منه وله لا شريك له واسأله سبحانه ان يعفم ذنوبه
ولو لا ذلك لاستدرك تشديد الالباء مفتوحة جمع استاذ واضيف الى ياء التكلم فادغم
ياءه فيها اي ولين علمه العلم والخير وهو الله لا غير الوفاق خالق التوفيق للسداد
بفتح السين اي للصواب وعدم الخطاء ومنه سبحانه ورحمته لمن غيره الهداية
خلق الاهتداء والرشاد الاستقامة على طريق الحق اعلم ايها الطالب لمعرفة احكام
الصلوة وكان في افراد الخطاب ههنا بعد جمعه فيما تقدم اشارة الى ان قاسمك التعلم
كثير والوفيق لهنهم فرد بعد فرد بان الصلوة وهي في اللغة مطلق الدعاء بالخير
وفي الشريعة عبادة ذات قرارة ومركب وسجود ولم يذكر المصنف تفسيرها لانه ليس
من ضروريات الفرض وهو معرفة العمل بها والمراد بها ههنا الصلوة العمودية التي
هي حاد كان الاسلام فاللام فيها للعهد الذي هنى ولذا صرح الحكم بقوله فريضة اي مقصودة
مقطوعة بالحكمة بها ولو اريد الجنس لما صرح بالحكمة والفرض المطلق في الشرع ما ثبت لزوم
لدليل قطعي اي موجب العلم الصريح وحكمه انه يكفر جاحدا ويفسق تاركه من غير
عذر وما ليس كذلك فهو فرض مقيدل لا مطلق ففيه قصوى الفرضية فلا يكفر جاحدا
كالفرانض الثابتة بالاجتهاد دون الاجماع وينقسم الفرض الى فرض عين وهو ما يلزم
كل واحد من فرض عليه قامة وفرض كفاية وهو ما يلزم اقامته جملة المفروض عليهم فاذا
ضله البعض سقط عن الباقيين والصلوة من القسم الاول فانها فريضة ثابتة يتحقق ان تكون
صفة لفريضة اي ثبت ثلث الفريضة بالكتاب اي بالقران فان الكتاب علم له عند الفقهاء
اغلبة الاستعمال فيجوز ان تكون خبرا ثانيا لان وهو الراسخ لما سياتي عند الاستدلال
بالسنة والثابتة بالسنة والمراد بها ههنا ما نقل عنه عليه الصلوة والسلام من
غير القران قوله وفعلا يعني ان دليل ثبوتها كتاب الله وحديث رسول الله صلى
الله عليه وسلم والكتاب ابدل ه لقوته لثبوتها بالتواتر فقوله تعالى اقيموا الصلوة
فانه رخص عن القران وحكمه الوجوب على الصحيح والمراد باقامتها ادائها عبادة
بالاقامة لان القيام بعض اركانها كذا في الكشاف وفيه شك لان القيام الذي هو كمالها
صفة المصلي الذي هو الفاعل لصفة الصلوة التي هي المفعول والقيام اللازم من الاقامة
يجب ان يكون صفة المفعول كما نقول اقامت زيد اي جلسته قائما فالقيام صفة لا
صفتك وفيه معنى قامة تعديل ركانها وحفظها من ان يقع زيغ في فرائضها
وسننها وادائها من اقام العود اذ اقومه والذام عليها والمحافظة من قامة السنن

في ذلك ان
في الصفات فان تأويل
كلمات الاخصاص من القران
والاصناف في صفات الخلق
مما صفت العلم لقوته
يبيح كل طريق يابس
فوقه فانما يبيح العلم
فقال من ذلك سجد
عالم بكون
ان مطلق الدعاء اذا ثبت
الى التمسك فانه لا يثبت
وطلب التمسك في الدعاء
استدلاله تعالى فاعلم
المفردة والرد كما روي
الحديث الثاني في احوال
ببعض اي بطل
انك من بينك قال
الكتاب هو كتاب
والله في الصلوة التي احبها
وانما هي السلام والوقوف
اركان الاسلام والوقوف
الصلوة في ترتيبها
باسم الطهارة
وله ما علم ان
تأويل على الفريضة
انما فعل طهارة
على ما ذكره
الوقوف في
فوقه فانما يبيح العلم

اذ انفقته واقامها لانها اذا حفظ عليها كانت كالشيء الشافى الذي يشوجه اليه
 الرغبات واذا اضيعت كانت كالشيء الكاس الذي لا يرغب فيه كذا في الكشاف والفتا
 وقوموا لله اى في الصلوة المذكورة اول الآية قانتين اى ذاكرين لله في قيامكم والقنوت
 ان تذكر الله قائما كما في الكشاف وخاشعين ومصلين وقيل معنى قوموا لله اصلوا
 ذكر القيام وامر بالصلوة مجازا من ذكر الحزن وامرادة الكل كالركعة للقيام والركوع والسجود
 قوله تعالى لا تقم فيه ابدا لا تصل وقوله عليه السلام من قام رمضان ايمان واحتسابا غفر له ما تقدم
 من ذنبه اى من صام او قانتين اى قائمين هو مجاز ايضا من ذكر الكل وادلة الجوز
 لما سبق القنوت ان تذكر الله قائما فالقيام جزء من القنوت كما في قوله تعالى جلوا
 في اذانهم اى ناما لهم وقولهم قطعك السارق اى يدع واختار المصنف هذا لكونه اعدل
 على مراده وهو الامر بالصلوة وعلى القول الاول يكون الامر بالقيام والصلوة وهو لا يستلزم
 الامر بها لكن قد يقال الامر بها قد تقدم اول الآية وهو قوله تعالى حافظوا على الصلوة والصلوة
 الوسطى هي داوموا عليها في وقااتها فيكون المراد من قوموا حقيقة القيام ليدل على فز
 القيام فيها والحقيقة اول من المجاز والتاكيد اول من التامين سيما ولا دليل من الكتاب
 على فريضة القيام الا هذه الآية والمصنف قصدا ان يجعل في الآية دليلين على وجوب
 الصلوة نضاكن الاول لما ذكرنا والادلة فيها غنية عن ذلك ثم معنى الوسطى الوسطى
 بين الصلوات او الفضل من قولهم للافضل الاوسط واما عطفه على الصلوات لانفرادها
 بالفضل والاصح الذي عليه الجمهور انها صلوة العصر لما في الصحيحين من قوله عليه السلام
 يوم الحندق شغلوا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر ملائكة قبورهم ويومهم نار اوقى
 رواية ملائكة الله اجوافهم وقبورهم نار اوقى عن عمرو بن ارفع ان قال كنت اكتب مصحفا
 لفصحة ام المؤمنين فقالت اذ بلغت هذه الآية فاذا في حافظوا على الصلوات الصلوة
 الوسطى وقوموا لله قانتين فلما بلغت هذا اذنتها فاملت على حافظوا على الصلوات
 والصلوة الوسطى وصلوة العصر ذكره مالك في الموطا وذكره عن عائشة رضى الله عنها وقيل
 الجمهور هو قوله الى توسطها بين ليلتين في هذين قيل الظهر لكونها وسط النهار ورواه
 الفتاوى عزاب حنفية وهو قول زفر والشافعي في قوله الاخير وقيل المغرب لتوسطها
 بين الرباعية والثنائية وقيل العشاء لكونها بين جهريتين وقيل هي الظهر والعصر قيل الظهر
 والمغرب قيل العشاء والصبر وقيل الحدة غيرة معينة اخفيت الموت على الكل كما في
 اخفاء ليلة القدر وساعة الاجابة ليجتهدا في كل رمضان وفي كل ساعة من يوم

قوله
 ان تذكر الله قائما كما في الكشاف
 وقيل معنى قوموا لله اصلوا
 ذكر القيام وامر بالصلوة مجازا من ذكر الحزن
 وامرادة الكل كالركعة للقيام والركوع والسجود
 قوله تعالى لا تقم فيه ابدا لا تصل وقوله عليه السلام من قام رمضان ايمان واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه اى من صام او قانتين اى قائمين هو مجاز ايضا من ذكر الكل وادلة الجوز لما سبق القنوت ان تذكر الله قائما فالقيام جزء من القنوت كما في قوله تعالى جلوا في اذانهم اى ناما لهم وقولهم قطعك السارق اى يدع واختار المصنف هذا لكونه اعدل على مراده وهو الامر بالصلوة وعلى القول الاول يكون الامر بالقيام والصلوة وهو لا يستلزم الامر بها لكن قد يقال الامر بها قد تقدم اول الآية وهو قوله تعالى حافظوا على الصلوة والصلوة الوسطى هي داوموا عليها في وقااتها فيكون المراد من قوموا حقيقة القيام ليدل على فز القيام فيها والحقيقة اول من المجاز والتاكيد اول من التامين سيما ولا دليل من الكتاب على فريضة القيام الا هذه الآية والمصنف قصدا ان يجعل في الآية دليلين على وجوب الصلوة نضاكن الاول لما ذكرنا والادلة فيها غنية عن ذلك ثم معنى الوسطى الوسطى بين الصلوات او الفضل من قولهم للافضل الاوسط واما عطفه على الصلوات لانفرادها بالفضل والاصح الذي عليه الجمهور انها صلوة العصر لما في الصحيحين من قوله عليه السلام يوم الحندق شغلوا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر ملائكة قبورهم ويومهم نار اوقى رواية ملائكة الله اجوافهم وقبورهم نار اوقى عن عمرو بن ارفع ان قال كنت اكتب مصحفا لفصحة ام المؤمنين فقالت اذ بلغت هذه الآية فاذا في حافظوا على الصلوات الصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين فلما بلغت هذا اذنتها فاملت على حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وصلوة العصر ذكره مالك في الموطا وذكره عن عائشة رضى الله عنها وقيل الجمهور هو قوله الى توسطها بين ليلتين في هذين قيل الظهر لكونها وسط النهار ورواه الفتاوى عزاب حنفية وهو قول زفر والشافعي في قوله الاخير وقيل المغرب لتوسطها بين الرباعية والثنائية وقيل العشاء لكونها بين جهريتين وقيل هي الظهر والعصر قيل الظهر والمغرب قيل العشاء والصبر وقيل الحدة غيرة معينة اخفيت الموت على الكل كما في اخفاء ليلة القدر وساعة الاجابة ليجتهدا في كل رمضان وفي كل ساعة من يوم

وان محمد رسول الله عطف على ان لا اله الا الله وهذه الشهادة احدى الخصال الخمس وهي
اقواها لانها شرط لصحة الايمان عند التمكن بل قيل انها ركن منه لكن في الحديث شاف
الى رجحان الاول اذ مفهومه ان هذه الخصال الخمس خارجة عن حقيقة الايمان لان
البنى غير البنى عليه وهو من هب المحققين ان الايمان هو التصديق وان الاعمال
خارجة عن حقيقة واقام الصلوة اى اقامتها وقد تقدم المراد بها وقد صحت على ما بعد
الزينة واهميتها كما تقدم في الخطبة ولانها اولى الاربعة افتراضا واثباتا الزكاة هي في
اللغة الماء والطهارة وفي الشريعة تمليك جز مال عينه الشرع اوقعته في نصاب الفقير
مسلم غيره اشهى ولا مولا مع قطع المنفعة عن المالك من كل وجه لله تعالى فالتمليك
اخرج الاباحه وبناء المسجد ونحوه مما ليس فيه تمليك وعينه الشارع اخرج التطوع
والنذر اوقيته يدخل اعطاء القيمة كما هو من هنا وفي نصاب اخرج الكفارة و
الفقير احتران عن الغنى ومسلم احتران عن الكافر وغيره اشهى ولا مولا احتران
عنهما ومع قطع المنفعة الى اخره احتران عن قرابة الولادة والزوجة وما يعود اليه نفعه
لله احتران عن غير التوى به الزكاة وقطع ايضا في الشرع على غير ذلك الجزء المؤدى اوقيته
ومما مراد هنا وفي كل موضع ورحم فيه الايتاء والاخذ ونحوها لا متناع ايتاء التملك
اللهم لان يراد بالايتاء الفعل اذ فعل التملك ممكن ثم تمام هذا المتن على ما سئله
الصحيحين والحج و صوم رمضان وروى بالفاظ اخر فيها ليس شئ منها من استطاع
اليه سبيلا والذي ذكره المص بعد ايتاء الزكاة وصوم شهر رمضان والصوم في اللغة
الامساك وفي الشرع امساك مسلم عاقل طاهر من حيض ونفاس عن الاكل والشرب الجماع عن
الصبي الصادق الى غروب بنية القرية فالمسلم يخرج الكافر والعاقل يخرج الجنون والصبي
المميز ومن الصبي الى اخره يخرج الامساك ليلا وبنية القرية يخرج الامساك للحمية وغيرها
مما ليس بقرية ورمضان كان اسمه ناقضا فلما نقلوا اسماء الشهور عن اللغة القديمة سموها
بالارمنية التي وقعت فيها فوافق زمن الحور والرمض فسمي رمضان واشتق من مض اصاب
اذ اشتد حرجوفه اولانه يحرق الذنوب كذا في القاموس وحج البيت الحج في اللغة مطابق القصد
قال الشاعر (يحجون سبل الزبرقان الزعفران) اى يقصدونه والسب بكسر السين المهملة العمار
والزبرقان لقب الحصين بن بدر الصفي وهو في الاصل من اسماء القم في الشرع قصد المسلم العاقل
البيت محرم العبادة مكره من طواف بالبيت في وقت ودقون بعرفة في وقت والبيت عام البنية
المشرفة بغلبة الاستعمال والاضافة هنا من اضافة الصل الى المفعول من استطاع اليه سبيلا محله

الرفع فاعل المصدّر والاستطاع عند الجمهور القدرة على الزاد والراحلة فاضلين عن
الحواشي الأصلية واللوازم الشرعية لما روى الحاكم عن ابن مريض عن النبي صلى الله عليه وآله في قوله تعالى
ولله على الناس حرج البيت من استطاع إليه سبيلا قيل يا رسول الله ما السبيل قال الزاد
والراحلة قال الحاكم صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وعند مالك القدرة على المشي
وكسب القوة واعلم إن هذا الحديث بمفرده لا يدل على الفريضة لأنه خبر واحد وإنما يدل
على ثبوت الصلوة في الجملة وكذلك البقية الأحاديث لعدم التواتر فينا سبب كون ثابتة في
قوله فريضة ثابتة خبرا قانينا لأن لاصفة لفريضة فليتناصل ومن أدلة السنة قوله عليه الصلاة
والسلام لكل يتقى علم أي علامة دلالة على تحققه وعلمه لايمان الدال عليه الصلوة والعلامة
في الشرع ما يعرف به الوجود من غير أن يتعلق به وجوب ولا وجود فاذا كانت الصلوة
علامة الايمان فوجود يعرف به وجوده من غير أن يكون وجوده بها فلا يلزم من وجوبها
فلا يدل عدمها على عدمه اذ لا يلزم بينهما ولذلك قلنا انها اذا وجدت من الكفار
على سبيل الكمال بان كانت بالجماعة يحكم باسلامه بخلاف ما اذا اصابه منفردا للقصور
ليست من خصائص شرعنا ولم يحكم بكفر تاركها ما لم يجد وجوبها والجواب عن
الآتي هناك ومن أدلة السنة قوله عليه السلام الصلوة عماد الدين فيه استعارة
بالكنية وهو تشبيه الدين بالخيمة مع ذكر الشبهة ارادة التشبيه ادعاء وثبات العماد
الذي هو من لوازم تشبيهه به استعارة تخيلية والجامع بين الدين والخيمة ما في كل
منها من الاحراز والحفظ لمن هو في تشبيه الصلوة بالعماد الذي ادعى ثبوته للدين هو
تشبيه محسوس بمعقول أي موهوم وهذا على من ذهب السكاكي كما عرفت موضعه ووجه
التشبيه بين الصلوة والعماد فهم من قوله فمن اقامها فقد اقام الدين ومن تركها فقد
هدم الدين أي الاقامة بالاقامة والهدم بالترك كما ان الخيمة تقام باقامة عمودها وهذا
بترك اقامتها كان هذا هو السر في عدم مجي الأمر بالصلوة غالبا الا بلفظ الاقامة في الكتاب
والسنة بخلاف غيره من الامور على ما لا يخفى والدين في اللغة الجزء وفي الشرع وضع الهيئتها
لذوي العقول باختيارهم الجمهور الى التحيز بالذات فوضع كالحجس فيشتمل التخصيص بالالهية
وغيرها والهي اخرج غيره كالاصناع الصناعية وغيرها مما كان شرع للكفار
شياطين هم وسائق اخرج الاصناع الالهية غير السائقة كتخصيصاته تعالى
انباء الارض والاشجار في بعض الاماكن بالاحايين المعينة ولذوي العقول اختار
عن التخصيص السائقة المبردة فانها عقول لا ذواتها عند من يقول به اذ لا

نقال لما كفوا به انها اديانهم الا ان يصظم على ذلك احد والاصوب ان يجعل سائق لذو
العقل قيدا واحدا احتراز به عما ذكر وعن افعال الحيوانات المختصة بالاحيان الاختيار
وباختيارهم اشارة الى انه تعالى اعطاهم والاحيان في الانيان بالمشروعات وتركها ليكون
عبادة او عصيانا ويمكن ان يحتراز به عن السائق لا بالاختيار كالوجدان فانه وضع الهى
سائق من هوفيه لا بالاختيار والمحمود صفة ما دحة تشير الى ان التكليف حسن كما
هو المذهب الصحيح ويمكن ان يكون احترازا عن الكفر فانه وضع الهى عند من يقول بخلق
افعال العباد المكلفين واردة غير الحسن سائق لذو العقل باختيارهم غير المحمود
بالذات يجوز ان يخلق بسائق اى ان ذلك الوضع الالهى بذاته سائق اذ لم يوضع الا لذلك
ويجوز ان يتعلق بالخير يعنى ان ذلك الخير بذاته خير والخير حصول الشئ لما يشاء
ان يكون حاصله اى يناسبه ويليق به كذا فى شرح المشرق لاكمل الدين **ومن ادلة**
السنة قوله عليه السلام فيما رواه ابو داود وغيره عن عبادة بن الصامت خمس صلوات
مبتدأ افترضهن الله على العباد خيرة من احسن وضوئهن باسباغهن والاشيا بينهن
واذا بهن وصلاتهن لوقت من اى صلى كل واحدة فى وقتها ولم يخرجها عنه بلا عذر واتم
ركوعهن بالطمانينة فيه وخشوعهن باحضار القلب جمع الهمة وصرف الشواغل
الدنيوية عن الفكر كان له على الله عهد اى وعد موثق مؤكدا عليه سبحانه فضلا
منه وكرما ان يغفر له اى بان يغفر له ذنوبه فتكون ان وما بعد ها فى محل نصب
ينزع الحافض ويجوز ان يكون محلها الرفع ببيان العهد بل هو الاول وتمام الحديث *
ومن لم يفعل فليس له على الله عهد ان شاء يغفر له وان شاء لم يدر به * اى من لم يصلي
بالصفة المذكورة فليس له من الله وعدا للمغفرة بل هو فى الشبهة كسائر العصاة واما الغنى
وسجودهن بعد ركوعهن فغير ثابت وكانه عليه السلام الكفى بذكر الركوع عن ذكره كونه
قربانه كما فى قوله تعالى تقيكم الحر * من ادلة قوله عليه السلام فيما رواه مسلم عن جابر
الفرق بين العبد وبين الكفر اى بين العبد وبين ان يصل الى الكفر ترك الصلوة
اى ان يترك الصلوة وهذا كما يقال بينك وبين مرادك الاجتهاد اى بينك وبين
بلوغ مرادك ان تجتهد فاذا اجتهدت بلغت واما لفظ الفرق فليس من افعال الحديث
وهو غير صحيح من حيث المعنى فان ترك الصلوة ليس فرقا بين العبد وبين الكفر
بل وصل كما تقدم ثم المراد بهذا الحديث وامثاله كقوله صلى الله عليه وسلم فيما
رواه الترمذى عن بريدة وصححه * العهد الذى بيننا وبينهم الصلوة فانه

تركها فقد كفر عند الجمهور الترك اعتقاد او هو انكار وجوبها واعلم ان الادلة على وجوب
الصلوة والحج عليها كثيرة جدا وهي من العلوم بالضرورة في الدين فلم يأت اقتصر
المصنف على هذا القدر ثم شرع في المقصود فقال ثم اعلم اي بعد ما علمت ثبوت فرضية
الصلوة بان الصلوة شرائط جمع شريطة بمعنى الشرط وفي اللغة العلامة اللازمة وفي
الشرع ما يتعلق به الوجود دون الوجوب والثبوت اي يتوقف عليه وجود الشيء ولا
يثبت به وقوله قبلها صفة موضحة وبيان للواقع اذ شرط الشيء لا يكون فيه لا بعدا وانما
يكون قبله وقيل احترازه عن ما ليس قبلها كالقعدة فانها شرط الخروج وترتيب ما لم يشع
مكرر في ركعة كترتيب الركوع على القراءة والسجود على الركوع فانه شرط البقاء ورد
بانها ليسا بشروطين للصلوة بل للخروج منها ولبقائها واعلم ان للصلوة فرائض
جمع فرضية بمعنى الفرض وفرض الصلوة ما لا يصح لها بدونه اعلم من ان يكون قبلها
او فيها ركنا او غيره ولعل مراده ما لم يطلق عليه اسم الشرط ولا الركن منها نحو ما تقدم
من ترتيب شرع غير مكرر في ركعة كترتيب القراءة على القيام والركوع على القراءة والسجود
على الركوع والقعدة على السجود والسلام على القعدة فان هذه الترتيب كلها فرض
ليست بآركان ولا بشروط واعلم ان للصلوة اركاناً جمع ركن وهو في اللغة الجانب
الاقصى وفي الاصطلاح الجزء الذاتي الذي تتركب لما هيته منه ومن غيره وقد تقدم
انه اذا خلعت في الفرائض واعلم ان للصلوة واجبات جمع واجب وهو في اللغة من
الوجوب وهو السقوط سمى به لانه ساقط عنا علمه وعلينا عمله او من الوجيب هو
الاضطراب سمى به لتزده واضطرابه في الثبوت وفي الشرع ما لزم بدليل فيه شبهة
وحكمه انه يفتق تاركه غير مؤهل ولا يكره جاحد وتركه في الصلوة لا يفسدها بل يجزئ
سجود السهران سهواً وتجب اعادة ان عمداً والالزام الاثم والفسق واعلم ان للصلوة
سنة جمع سنة وهي في اللغة الطريقة والسيرة يقال سنة فلان كذا اي طريقته و
سيرته حسنة كانت او سيئة بدليل من سن سنة حسنة ومن سن سنة سيئة و
في الشرع الطريقة المرضية للسلوك في الدين من غير الزام على سبيل الواظبة فمن غير الزام
احتراز عن الفرض والواجب على سبيل الواظبة عن النقل كذا قاله السراج الهندي
والظاهر انه لا احتياج الى هذا القيد لدخول في الطريقة فانها لا تسمى طريقة بدون
الواظبة وحكمها ان يطالب المكلف باقامتها من غير افتراض ولا وجوب و
تركها في الصلوة يوجب كراهة تنزيه ولو سهواً فلا ولا يوجب سجود السهو واعلم

ان للصلوة آداباً جامع ادب وهو في اللغة الظرف وحسن تناول كذا في القاموس
 المراد به هنا ما في زيادة احترام للصلوة ولا بأس بتركه ولا كراهة وكمال السنة مكمل
 للفرض فالادب مكمل للسنة وفي الخلاصة والسنة ما واطب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم واصحابه عليه الواجب اكمال الفرائض والسنن اكمال الواجب الادب اكمال السنن
 انتهى واعلم ان للصلوة كراهية بتخفيف الياء مصدر كره يكره كراهة وكراهية و
 المراد بهما ما يتضمن ترك سنة وهو كراهة تنزيه او ترك واجب وهو كراهة التحريم
 اعلم ان للصلوة مناهي جمع منهي ومحمل النهي والمراد بهما ما يفسد الصلوة اما
 الشرائط المجمع عليها فستة ادخل التاء مع ان الشرائط جمع شريطة نظر الى معناها
 وهو الشرط فانه يجوز ان يراعى في مثله اللفظ او المعنى الاول الطهارة من الحدث
 الطهارة في اللغة مطلق النظافة وفي الشرع نظافة شرعية عن جنس نجاسة منع
 الشرع جواز الصلوة معها الا العذر وقيد الشرعية ليشمل التيمم وقيد الجنس
 ليشمل غسل قدر الدرهم فما دونه فانه يسمى طهارة شرعا وان لم يكن فرضا فانه واجب
 او سنة والحديث في اللغة الابداء عني التعوط وفي الشرع ما يوجب الغسل والوضوء و
 الثاني الطهارة من النجاسة الحقيقية والثالث ستر العورة وهي في اللغة كل خلل ينعني
 ازالته وفي الشرع كل موضع من البدن منع الشرع جواز الصلوة مع كشفه بلا ضرورة والرد
 استقبال القبلة التي امر الشرع بالتوجه اليها والخامس دخول الوقت المعهود لكل صلوة
 والسادس النية وهي في اللغة مطلق القصد وفي الشرع قصد الفعل لله تعالى اما
 الطهارة من الحدث قد مر ما كونها اهم الشروط واكد حاجتها انها لا تسقط بحال ولا
 يجوز الصلوة بدونها اصلا بخلاف غيرها من الشروط كذا قيل ويرد الوقت ويجب ابدان
 من الشروط التكليفية ويرد استقبال القبلة والنية ولا يقال الاستقبال يسقط كالحائض
 المشتبه عليه لا نقول جهة قدرته وتحريمه هي قبلته فلم يسقط كطهارة العذر ولو كان
 الطهارة على الاستقبال المعنى اخر وهو تقدمها على عادة كون الاستقبال لاجل الصلوة لا يكون
 الا عند ارادة الشروع فيها لا قبلها فيقتضيه تقديم الطهارة عليه والنية عند
 الاستقبال او بعد فالقدم عليه مقدم عليها فالاعتسال ويسمى الطهارة الكبرى
 وشروط وجوبه الحد مثلا كبر والوضوء ويسمى الطهارة الصغرى وشروط وجوب
 الحد ثبات الاصغر والوضوء بالضم مصدر بالفتح ما يتوضأ به وهو مأخوذ
 من الوضاء وهي الحسن وفي الشرع الغسل والمسه في اعضاء مخصوصة

طهارة الكبرى
 وطهارة الصغرى

وفيه المعنى اللغوي فانه يحسن الاعضاء التي يقع فيها في الدنيا بالتنظيف وفي الآخرة
 بالتجليل فالاعتسال والوضوء كل منهما هو الطهارة الواجبة عند وجود الماء والقدر
 اى مع القدرة عليه اى على استعماله للاعتسال او الوضوء وسبب جرب كل منهما وجوب
 ما لا يحل الابه للمأعوف من ان ايجاب الشئ يتضمن ايجاب شرطه وقيل ارادة فعل ما
 لا يحل الابه ليعمل الفعل ايضا واماعند عدم ما اى عدم الوجود والقدرة او عدم
 احدهما فاما طهارة الواجبة فهي بالتيمم ولكل منهما اى من الاعتسال والوضوء فرائض
 وستن واداب ومنها وليس للوضوء ولا الاعتسال واجب فان المراد بكونه قبيلا لا نه لو
 كان لساوى التبع الا ان اى الوجهين والغسل الصلوة واعترض عليه بعدم لزوم
 المساواة لتجرب التفاوت بين جهة اخرى انه لا يلزم بالذات في الصلوة اما فرائض
 الوضوء فانه لا يشرع بالظن الى الغسل وكثرة الاحتجاج اليه وهو ثلثه انما
 فرض وضوءه في الصلاة عند ارادة الصلوة ولزوم ارادة الوضوء في الصلاة او مس
 في الصلاة وهو ان يشرع في الوضوء في الصلاة وهو ان يشرع في الوضوء في الصلاة
 في الارضات كمنعها والوضوء بعد الغيبة في الكذب وفيه اشتداد الشعور وبعد
 الفحشاء في غير الصلوة والوضوء لغسل الميت حكمه انما اى قاضي خان
 المتقدمة في اربعة كما فهم مما قال الله تعالى في كتابه العزيز يا ايها الذين امنوا قیل
 فيه التفات الى القيل آياته فيس بصحيح لان الالتفات التعبير عن معنى بطريق
 من الكلام والتعبير او التصانيف للتعبير عنها باخرها منها الغيبة في الكذب هناك منها
 في وضعها عند الوضوء في موضع معين ومن العربية لان صغير الموصول يجب ان يكون غائبا
 في ذلك فاما ان اردت الى اسم ظاهر فلا يضر اليه لا صغير الغائب لذاتسبلي مخالفة القياس
 قول على غير ذلك فان الذي يسمى اى حيدرة اى اقمتم اى اردتم القيام الى الصلوة
 كقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ اى اذا اردت ان تقر فاستعذ فغير عن ارادة
 لانه مسبب عنها فاقم المسبب مقام السبب لانه يستلزم بينهما طلب للايجاز وتقديره وانتم
 محمد فون كذا عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما اذا اقمتم من النوم لانه دليل الخدش
 فاعتسوا وجوهكم بالغسل الاسالة وحدها عند هما ان يتقاطر الماء ولو نظرة وعند
 ابي يوسف يجزئ اذا سال على العضو ولولم يقطر كذا في شرح الهداية
 لابن ابي عمير وحدها لوجه تقريبا ما بين قصاص الشعر واسفل الذقن وشحمة

في الصلاة

في الصلاة

الاذنين وتحتفقا ما بين ملتقى عظمي الجبهة والفتحة ومنافى العينين وشحمة الاذنين لان
الانسان قد يكون اغم شعوره فاذا لى على جهته فيجب غسل الشعر الى حد الفتحة وقد
يكون اصبع فاليجب عليه تباع الماء الى حد الشعر لان ما جاوز حد الجبهة من البرص
وايد يكم فان قيل مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الاحاد على الاحاد كقولهم ركب
القوم دوابهم وتقلد واسيونهم فيفيد وجوب غسل يد واحدة من كل مكلف
قلنا جاز ان يكون وجوب غسل اليد الاخرى بدلالة النص لتساوي اليدين او بفعل
الرسول صلى الله عليه وسلم المتواتر و اجماع الامة الى المرافق جمع مرفق بكسر الميم وفتح
الفاء وبالعكس وهو صل الذراع في العضد واسحوا برؤسكم السح في اللغة امر اراش
على الشيء بطريق المباشرة وفي الشرح
في الرضوخ واما في التيمم فاربدا لعمدة العوى وارجاكم الى الكعبين قوله في السبعة بالضم
والجر والمشهور ان النصب بالعطف على وجوهكم والجر على الجوار والصحيح ان الارجاء
معطوفة على الرؤس في الترابين ونصبها على المحل وجوها على اللفظ وذلك لامتناع
العطف على المنصوب للفصل بين العاطف والمعطوف عليه بحملة اجنبية والاصل
ان لا يفضل بينهما مفرد فضلا عن الجملة ولم يسمع في الفصيح نحو ضربت زيدا وضربت
بهمرو وبكر العطف بكرا على زيد واما الجرح على الجوار فانما يكون على قلة في النعت كقول
بعضهم هذا حجر صلب خرب بهمرو وبكر او في التوكيد كقوله الشاعر به باصاح باع ذو
الزوجات كلهم ان ليس وصل اذا انحلت عرى النصب به بجركلهم على ما حكاه
الفراء واما في عطف النسق فلا يكون لان العاطف يمنع المجاورة قال في الكشاف و
الارجل من يدين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بنصب الماء عليها فكانت مظنة
للاسراف المذموم الذي عنه فخطئت على المسيح لا لضمير ولكن لينبه على وجوب
الاقتصاد في صب الماء عليها وقيل في الكعبين فجئ بالتمية اماطة اذن طمان يحسبها
مسوحة لان السح لم يقرب له غاية في الشبهة الشدة وقد ثبت في الحديث من
رواية عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا من بني
اسلم رأى قوما يمشون واعقابهم تلاحق ليرى ما هم فيه فقالوا يا رسول الله انهم
لا يرون الله تعالى فيقولون يا رسول الله انهم لا يرون الله تعالى فيقولون يا رسول الله
عصر الخشب في الله تعالى ان رجلا من بني اسلم رأى قوما يمشون واعقابهم تلاحق ليرى ما هم فيه فقالوا يا رسول الله انهم لا يرون الله تعالى فيقولون يا رسول الله
الله عليه وسلم فيقولون يا رسول الله انهم لا يرون الله تعالى فيقولون يا رسول الله

استدلوا
بما في
الكعبين

احب الى من ان اسمع على القدمين من غير خفين وعن عطاء ما عدت ان احدا
 من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على القدمين فهذا اجماع من الصحابة
 على وجوب الغسل وهو يؤيد الاحاديث الصحيحة فلا عبرة بمن جرد السمع على القدمين
 من الشيعة ومن شذ وقرا الحسن ارجلكم بالحجر بمعنى ارجلكم مغسولة فان قيل
 هذه الآية مدنية بالاجماع والصلوة فرضت بمكة فيلزم كون الصلوة بلا وضوء الى
 وقت نزولها قلنا لا يلزم الجواز ان ثبت قبلها بالوحي الغير المتلوا والاخذ من الشرائع
 السابقة كما يدل عليه قوله عليه الصلوة والسلام حين تروضا ثلثا ثلثا وهذا وضوءي و
 وضوء الانبياء من قبلي فان قيل اذا ثبتت هذه الطريقة فما فائدة نزول الآية قلنا
 لملها تقرير امر الوضوء وثبته فانه لما لم يكن عبادة مستقبلة بل تابعة للصلوة احتمل
 ان لا يهتم الامة بشأنه ويتساهلوا في مراعاة شرائطه واركانه بطول العهد عن زمن
 الوحي وانتقام الناقلين يوما فيوما بخلاف ما اذا ثبت بالنص المتواتر الباقي في كل زمان
 على كل لسان والرفقان والكعبان وهما العظمان النائيتان في جانبي القدمين هو
 الصحيح وما ذكره هشام عن محمد ان الكعب هو المفضل الذي في وسط القدم عند
 معقد الشراكس وهو من هشام فان محمدا لم يرد به تفسير الكعب في الطهارة وانما اراد
 في الحرم اذا لم يجد نعلين يقطع خفيه اسفل من الكعبين فاما في الطهارة ففصل العظم
 الثاني كما فسره في الزيادات كذا في الكافي يدخلان في فرض الغسل خلافا للزفر رحمه الله
 بناء على ان الغاية لا تدخل في الغاية اذا كانت لمد الحكم بان كان صدق الكلام لا
 يتناولها لا تدخل في الغاية كما في ثم امتوا الصيا الى الليل وان كانت لا سقط ما ورائها بان كان صدق
 الكلام يتناولها وما بعدها تدخل الآية من هذا القبيل اذ اليد تشمل من رؤس الاصابع الى
 الاطرافهم الصحابة ذلك في آية التيمم في الابتداء وهم اهل اللسان والاقتصار على الكوع في السجدة
 عرفت بقوله الرسول صلى الله عليه وسلم وضرب من العقول وهو ان التعدي حصل من هذا
 القدر وفي كشاف الى تفيد معنى الغاية مطلقا فاما دخولها في الحكم وحز وجهها فامر
 بدور مع الدليل فما فيه دليل على الخروج قوله تعالى فنظرة الى ميسرة نزول العلة ولو
 دخلت الميسرة فيها كان منقرا في الحالين معسرا او موسرا وكذلك انما الصيام
 الى الليل لو دخل الليل لوجب الوصال ومما فيه دليل على الدخول في ذلك حفظت
 القرآن من اوله الى اخره لان الكلام مسوق لحفظ القرآن كله ومنه قوله
 تعالى من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى لوقوع العلم انه لا يسرى

به الى بيت المقدس من غير ان يدخله وقوله تعالى الى المرافق والى الكعبين لادليل
 فيه على احد الاخرين فاخذ كافة العلماء بالاحتياط فحكموا بدخولها في الغسل واخذوا
 وداود بالمتيقن فلم يدخلها وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يدبر الماء على مرفق
 انثى ثم ذكر لفظ المرافق في الآية بالجمع والكعبين بلفظ التثنية لان مقابلة الجمع بالجمع
 تقتضي تقسام الاحاد على الاحاد وكل يد مرفق واحد فصحت المقابلة ولو قيل الى
 الكعب ففهم منه ان الواجب بازاء كل رجل كعب واحد فذكر الكعبين ليتناو وكليهما
 من كل رجل وقيل لان المرفق طرف العظم الذي يرتفق به اى يتكأ عليه هي في كل يد
 ثلثة طرف عظم الساعد وطرف اعظم العصب بخلاف الكعبين فانهما العظامان
 النائيتان قال الاصمعي وعليه علمته الفقهاء كذا في الكفاية وكذا ما بين العذارين تثنية
 عذار وهو ما سال على الخدم من اللحية مأخوذ من عذار الفرس والاذن يجب غسله
 لما ذكرنا من دخوله في حد الوجه خلافا لابي يوسف فانه يقول سقط غسل ما تحت العذار
 فيسقط ما وراءه لانه ابعد من الوجه منه قلنا سقط ذلك للحائل ولا حائل هنا فيقع
 على ما كان قبل النبات واما اللحية فمن اوجيفه رحمه الله يفرض مسح ريعها قياسا على
 مسح الرأس وهي رواية الحسن وعنه يفرض مسح ما يلاقى بشرة الوجه واختاره ضعفا
 وصححه وقال هو اشهر الروايات لانه لما سقط غسل ما تحته انتقلت الوضيفة اليه
 مسحا كما في الخف وظهر الروايات عنه غسل ما يلاقى البشرة واختاره في المحيط
 البدائع قال في معراج الداية وهو الاصمعي في الفتاوى الظهيرية وبه يفتي قال في البدائع
 عن ابن شجاع انهم رجعوا عما سوى هذا ووجهه انه لما سقط غسل ما تحته انتقل
 فرض الغسل اليه كالشارب الحاجب حيث ينتقل فرضية غسل ما تحتهما اليهما واما
 ما استرسل منها فلا يجب غسله ولا مسحه لكونه ليس من الوجه وعن ابي يوسف يفرض
 استيعابها بالميم وعنه سقوطه اضلا وهو ايضا رواية عن ابي حنيفة ولو امر الماء على
 شعر الذقن او الرأس والشارب الحاجب ثم حلقه لا يجب غسل ما تحته وفي البقل لو
 قص الشارب لا يجب تغليله وان طال يجب تغليله وكان وجهه اقطعه مسنون فلا يعتبر
 قيامه في سقوط غسل ما تحته بخلاف اللحية فان اعفاءها هو المستحب بخلاف ما لو نبت
 جلدة لا يجب قشرها وايضا الماء الى ما تحته ابل لو اسالك عليها اجزا لانه مخير في قشرها اذ
 لم ينتقل فيه سنة والاصل العدم فلم يعتبر قيامها ما تعام الغسل كذا في شرح الهذلية لابن الهمام
 والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية وهو ربع الرأس عندنا وقال مالك واحد

مسمى لكل فرض لأن الباء صلة كما في التيميم وقال الشافعي الفرض مسمى ادى جزء ولو
 بعض شعرة وتحرير المحل موقوف ولا على أن القرآن نزل بلغة العرب فالعمل فيه موضوع
 لغاتهم افراد وتركيبا واجبا لم يثبت تخصيص عرف او شرعي فثانيا على أن المسمى ما هو
 لغتهم وعلى أن الأصل في استعمال الباء معه ما هو في لغتهم ففعله لا شك أن المسمى في اللغة
 امر ارشئ على شئ بطريق المناسبة هذا الذي يفهمه منه متبادر لكل عربي وقول من قال
 انه في الشرع الاصابة بمعنى اصابة الماء دون تسبيله لانهم انما يذكرونه في مقابلة
 الغسل الذي هو تسبيل الماء والا فلا بد له من دليل ولا دليل عليه أصلا من كتاب
 السنة ولا اجماع فلا يسمع واما الباء فاكثرا استعمالها معه في لغتهم هو معنى الا لصاق
 هو المعنى المشهور للباء مطلقا وقد تستعمل معه زائدة عند القرينة كما في آية التيميم
 كون المسمى فيه خلقا عن الغسل المستوعب بنية مع تواتر النقل بالاستيعاب والاجماع
 عليه الملصق في الآية وان كان مطلقا لكونه غير مذكور لكنه يتقيد باليد التي هي آلة
 التطهير بالقرينة الحالية لا بالاصبع ونحوها لعدم الدليل اما معنى التبعيض فمع قلته و
 عدم وروده الا في بعض الاشعار حتى ان المحققين من ائمة العربية ينفونه اصلا فلم يستعمل
 مع المسمى في لغة العرب قطعا قال ابو البقاء العكبري وقال من اخبره له بالعربية الباء في مثل هذا
 للتبعيض وليس بشئ يعرفه اهل العلم انتهى وذلك ان المعاني المختلفة للحروف لا يلزم
 ان يستعمل كل منها مع كل واحد من الافعال فلو قال قائل ان معنى من في غرضه من المسمى
 للتبعيض واللبس الكذب كل واحد من اهل اللسان فالمعتبر في ذلك استعمال العرب ليس غيره
 وليس لاحد ان يقول ان هذا الحرف قد استعمل لهذا المعنى في الجملة فانما اعينه له في هذا
 الموضع من غير دليل من استعمال اهل اللغة والعرف او الشرع لذلك الحرف بذلك
 المعنى في ذلك الموضع وهذا كافي في رد قول الشافعي سيما وقد انضم اليه ان اصابة شعرة
 او ثلاث شعرات لا يسمى مسح في اللغة ولا في العرف ولا في الشرع ايضا فطعا واما رد قول
 مالك واحد فلو لم يكن الا عدم قرينة كون الباء زائدة والزيادة خلاف الأصل كفي كيف
 قد انضم اليه انه لو كان الاستيعاب فرضا لما تركه النبي صلى الله عليه وسلم في وقت ما وقد
 صح تركه لما روى المغيرة بن شعبه رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى سباطة قوم فبال
 ونوا وصمغ على قاضية وخفيه وهذا الحديث تمام ثنتين احداهما رواه مسلم عن المغيرة
 انه عليه الصلوة والسلام نوا وصمغ بناصيته وعلى الخفين والاخر ما رواه ابن ماجه
 عنه انه عليه الصلوة والسلام اتى سباطة قوم فبال قائما فجميع القدر في

مختصره بين مروى الغيرة وتبعه المصنف وغيره والسبابة الكناسته فطرح باقية البيوت
ومروى جوداود عن انس رضي الله عنه رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ وعليه عمامة
قطرية فادخل يده من تحت العمامة فمسح مقدم راسه وسكت عليه يداود وما سكت عليه
فهو حسن عندنا والقطرية بكسر الفاء واسكان الطاء ضرب من البرود ومروى اليه بقي عن
عطاء انه عليه الصلوة والسلام توضأ فحضر العمامة ومسح مقدم راسه او قال ناصيته وهن
وان كان من سلاسيما وقد اعتضد بالمتصل واذ قد بطل القولان يبقى الشان في اثبات
ما اخترناه وما قرناه من معنى السهم والباء يقتضى ثبوته وذلك لانه لما كان معنى الباء
الاصاق ومعنى السهم امر ارشئ على شئ الى اخره ولا شك ان المراد بالشئ الاول ههنا هو
اليده لانها آلة التطهير واليد تقارب مع الرأس في المقدار فاذا امرت ادنى امرار بحيث
مسح حصل الربع فكان سهم الربع ادنى ما يعلق عليه اسم السهم المراد من الآية وظهر بهذا
عدم صحة الرواية التي صححها بعض اصحابنا من التقدير بثلاث اصابع نظرا ان الواجب
الاصاق اليده والاصابع اقلها والثلاث اكثرها والاكثر حكما لكل كما ذكر في الاصاق
ويدل على انها غير المنصورة قول صاحب الهداية وفي بعض الروايات وذكر
ابن رستم في نوادره انه اذا وضع ثلث اصابع ولم يجد حاجا رقى قوله محمد ولم يجز
في قوله احيضه وابي يوسف حتى يمدها فتصيب البسلة ريع الراس وقوله صمات
للاكثر حكم الكل في حيز المنع لان هذا من المقدرات الشرعية وفيها يعتبر عين ما
قد ردها ما يميزه الله تعالى بكرمه في هذا المقام مما اخذ من كلام الفحول وعثر عليه
الخطار للول ورحم الله من نظر بالانصاف وجانب الاعتناء واما سننه اى سنن
الوضوء فغسل اليدين قبل ادخالهما الاناء الى الرسغ ثلثا لما في الصحيحين من تحذير
عبد الله بن زيد بن عاصم انه عليه السلام غسل كفيه ثلثا يعني في اول الوضوء وفيها
من تحذير ابي هريرة انه عليه الصلوة والسلام قال اذا استيقظ احدكم من نومة فلا يغسل يده في
الاناء حتى يغسلها ثلثا فانه لا يدرك ابن بات يده وفي سنن البزار فلا يغسل يده في طهوره ثلثا
التوكيد وليست في رواية الصحيحين قالوا الحديث وهو النهي سيما المؤكد يقتضى وجوب
الغسل واخره وهو فاته لا يدرك ابن بات يده يقتضى استحباب الغسل لانه يشير الى توهم
باتت الى نجاسة ومن توهم نجاسة يستحب له غسلها فقلنا بآخر وسط بين الوجوب و
الاستحباب هو السنة ثم غسلها وان كان فرضا لكن تقديرا يغسلها الى
الرسغ سنة ينوب عن الفرض كالفاتحة تنوب عن الواجب بخبر التعيين وعن

الفرض بالنص وذكر الأنا في الحديث بناء على عادتهم فلم ينوار على أبواب المساجد
 يتوضئون منها والشرطي الحديث خرج مخزج العادة فلا يعمل بمفهومه اجماعا فيس
 غسل اليدين اول الوضوء مطلقا لانهما آلة التطهير وكيفية الغسل ان يأخذ الأنا
 اذا كان صغيرا بشماله ويصب على يمينه ثلثا ثم يأخذ بيمينه ويصب على يساره كذلك
 وكذا ان كان الأنا كبيرا ومعه انا صغيرا ولا يدخل اصابع يده اليسرى وضوءه في الأنا
 يصيب كفه اليمنى ويدلك الاصابع بعضها ببعض حتى تظهر ثم يدخل اليمنى في الأنا
 بالغما بالغ ويغسل اليسر وهذا اذا لم يكن في يده نجاسة فالنهي محمول على الأنا الصغ
 فلا يدخل يده اصلا وفي الكبير على ادخال الكف المكان الضرورة كذا في الكافي وغيره و
 ما نقل تاج الشريعة في شرح الهداية انه ان نقل البلة في الوضوء من احد اليدين الى
 الى الاخرى لم يجز وجاز في الغسل لان اعضاء الوضوء مختلفة حقيقة وعرفا اما حقيقة
 فظاهرها ما عرفنا فلا ينقل بمرة واحدة وعضو واحد حكما انظر الى الدخول تحت
 خطاب احد فيعارض الاختلاف الحقيقة مع الاتحاد الحكمة في ترجح الاختلاف الحقيقة بالم
 ولا كذلك الغسل فان جميع الاعضاء متحدة حكما وعرفا في ترجح الاتحاد الحكمة بالعرف
 به ظهر فساد ما قيل لاحاجة الى الصب على كل واحدة من كفيه على جهة لانه يمكن غسل الكف
 بالماء الذي صب على الكف اليمنى كما هو العادة فان فيه ترجيح العادة العوام على عرف
 الشريعة كذا في الدرر شرح الغرر للمولى خسرو وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء بقوله
 عليه الصلوة والسلام لا صلوة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه واه
 ابو داود وضعف بالانقطاع وهو غير ضار عندنا بعد عدالة الرواة وثقتهم كالارسال
 ورواه ابن ماجه من حديث كثير بن زيد عن ربيع بن عبد الرحمن بن ابي سعيد عن ابيه
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه اعل بان ربيع ليس معروف
 ونوزع في ذلك فعن ابي زرعة ربيع شيخ وقال ابن عمار ثقته وقال البزار روى عنه فليحتم
 وعبد العزيز الدارودي وكثير بن زيد وغيرهم قال الاسرم سألت احمد بن حنبل عن
 التسمية فقال احسن ما فيها حديث كثير بن زيد ولا اعلم فيها حديثا ثابثا وارجح ان يجز
 الوضوء لانه ليس فيه حديث احكم به انتهى ثم ايراد النفي في هذا الحديث نفى الجمال
 كما في قوله عليه الصلوة والسلام لا صلوة لجمار المسجد الا في المسجد لقوله عليه الصلوة
 والسلام اذا نظهر احدكم فذكر اسم الله عليه فانه يطهر جسده كله فان لم يذكر اسم الله
 على ظهوره لم يطهر الامام عليه الماء وهذا وان كان ضعيفا باننا نأمر به عن

الأعمش يعني بن هشام وهو متروك لكن يؤيده إجماع الأئمة على عدم الوجوب لهذا
 قال في الهداية الأصح أنها مستحبة ولفظها المنقول عن السلف وقيل عن النبي عليه السلام
 بسم الله العظيم والحمد لله على دين الإسلام وقيل الأفضل بسم الله الرحمن الرحيم
 بعد التعمد وفي المجتبى يجمع بينهما وفي المحيط لوقال لا اله الا الله والحمد لله واشهد ان
 لا اله الا الله يصير مقبولا السنة كذا في شرح الهداية لابن الهمام والأصح انه بسم الله مرتين
 مرة قبل كشف العورة للاستنجاء ومرة بعد سترها عند ابتداء غسل سائر الاعضاء
 احتياطاً للخلاف الواقع فيها قال بعضهم بسم قبل الاستنجاء فقط وقال بعضهم بسم
 فحسب ان قبل الاستنجاء حال كشف العورة وذكره تعالى حال كشفها غير مستحب قال
 قاضي خان والأصح ان يسم مرتين وفي الهداية ويسمى قبل الاستنجاء وبعده وهو الصحيح
 والاختلاف في وقت التسمية كالاختلاف في وقت غسل اليدين قال بعضهم قبل
 الاستنجاء وقال بعضهم بعده والأصح انه بفلسهما مرتين قبله وبعده ولو نسي التسمية
 فذكرها في خلال الوضوء فسمي لا تحصل السنة بخلاف الأكل كذا في العناية مع علا بان
 الوضوء عمل واحد بخلاف الأكل وهو يستلزم في الأكل تحصيل السنة في الباقي لاستدراك
 ما فات قاله ابن الهمام والاولى انه استدراك لما فات بالحديث وهو قوله عليه
 السلام اذا أكل أحدكم فبني ان يذكر اسم الله على طعامه فليقل بسم الله اوله و
 آخره رواه ابوداود والترمذي ولا حديث في الوضوء والمضمضة والاستنشاق لانه عليه
 السلام فعلهما على الواظبة كما روى في الصحيحين وغيرهما والواظبة من غير امر
 ولا وعيد على الترتيب دليل السنة لا الوجوب بما بين جديدين لما روى السنة من
 حديث عبد الله بن زيد جكاية عن وصوئه عليه السلام وفيه فمضمض و
 استنشق واستنثر ثابث بثلاث غرقات ومعلوم ان الاستنشاق لا يؤخذ له غرقة و
 المراد بثلاث غرقات مثل المراد بقوله ثلاثا فكما ان المراد ان كلام المضمضة والاستنشاق
 فعله ثلاثا لان مجموعهما فعله ثلاثا فكذا كل منهما فعله بثلاث غرقات لانه فعل مجموعهما
 بثلاث غرقات وقد جله مصرحاً في حديث الطبراني حدثنا الحسين بن اسحاق التستري
 حدثنا شيبان بن فروخ حدثنا ابوسلمة الكندي حدثنا الليث بن ابوسلمة حدثنا
 طلحة بن مضر عن ابي عبيد كعب بن جعفر البجلي عن النبي صلى الله عليه وسلم يؤضأ فمضمض ثلثا واستنشق
 ثلثا ياخذ لكل واحد ما يجد ورواه ابوداود وفيه دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يؤضأ
 والماء يسيل من وجهه ويحيط على صدره فرائته يفصل بين المضمضة والاستنشاق وسكت عليه

ابوداود وكذا النذري وما نقل عن ابن معين انه سئل الكعب صحبة فقال المحدثون
 يقولون انه رآه عليه الصلوة والسلام واهل بيت طلمجة يقولون ليس له صحبة غير
 قاصح فاذا اعترف اهل الشأن بان له صحبة ثم الوجه وما في الحديث على انها براءة
 لا يعارض الصحيح من حديث ابن زيد وكعب ما في حديث ابن عباس فاخذ غفرته من
 الى آخره يجب صرفه الى ان المراد بقديد الماء بقريفة قوله بعد ذلك ثم اخذ غفرته من
 ماء فغسل به يده اليمنى ثم اخذ غفرته من ماء فغسل به يده اليسرى ومعلوم ان لكل
 اليدين ثلث غفرات لا غرفة واحدة فكان المراد اخذ ماء لليمنى ثم ماء لليسر ولو كان
 لكان المراد ان ذلك ادنى ما يمكن اقامة المضمضة به كما انه ادنى ما يقيم فرض اليد
 المحكى انا هو وصنوه الذي كان عليه ليتبعه المحكى لهم ما روى بكف واحد فلفني كونه
 بكفين معا وعلى التعاقب كما ذهب اليه بعضهم ان المضمضة باليمنى والاستنشاق
 باليسرى كذا قاله الشيع كمال الدين بن الهمام وايضا الماء الى ما تحت الشارب والحاجين
 سنة ايضا تكميلا للفرض لان غسلها فرض كما تقدم فكان كغسل اللحية والاصابع
 في التجنيس من الاداب ومسلم ما استرسل من اللحية لانتضاله بما غسله فرض وهو لا يفي
 بشره كما تقدم نصيحه فيكون تكميلا للفرض وتخليلا لها الى اللحية لما روى الترمذى
 وابن ماجه عن عثمان رضي الله عنه انه عليه الصلوة والسلام كان يخلل بحينه وقال الترمذى
 توشأ وخلل بحينه وقال حسن صحيح وصححه ابن حبان والمحاكم في سنن ابى داود عن انس
 كان عليه الصلوة والسلام اذا توشأ اخذ كفا من ماء تحت حنكه فخلل به لحيته وقال
 بهذا امرنى ربي وهذا اعنى كون تخليل اللحية سنة قول ابى يوسف واما عندهما فستقيم
 بروى جائز والادلة ترجح قول ابى يوسف وقد رجحه في البسوط وهو الصحيح واستيف
 جميع الراشقين المسلم لمواظبه عليه الصلوة والسلام عليه على ما روى في احاديث وصنوه
 في الصحيحين وغيرهما مع الترك في بعض الاوقات تعليلها للمجواز على ما مر بآحادنا
 روى اصحاب السنن الاربعة عن علي رضي الله عنه في حكاية وصنوه عليه الصلوة
 والسلام انه مسح مرة واحدة واحاديث عثمان الصحاح تدل على ذلك فانهم
 ذكروا الوضوء ثلثا ثلثا وقالوا ومسح برأسه ولم يذكر او عددا وروى ابوداود
 عن ابن عباس انه رآه عليه الصلوة والسلام يتوشأ ثلثا ثلثا ومسح برأسه واذنيه
 مسحة واحدة وروى الطبراني في الاوسط عن راشد ابى محمد الجماني قال
 رأيت انسبا بالزاوية فقلت اخبرني عن وضوء رسول الله صلى الله عليه

وسلم فانه بلغني انك كنت توصلته فشاقي الحديث الى ان قال ثم مسح براسه مرة واحدة غير انه امرهما على اذنيه فمسح عليهما وروى ابو داود والطبراني عن علي رضي الله عنه في حكايته المسح ثلثا قال البيهقي وقد روى من اوجه غريبة عن عثمان تكرار المسح الا انه مع خلاف الحفاظ ليس بحجة عند اهل العلم ويحمل على انه بما واحد مدلهما من المقدم الى المؤخر ثم الى المقدم ثم الى المؤخر وقد روى عن جعفر رحمه الله ثلث مرات بماء واحد في المجرى فقلت اقال المصنف بماء واحد ولم يقيد بالمرة وفي فتاوى قاضي خان ثم مسح براسه فرضا وسنة بماء واحد مرة واحدة وقال الشافعي رحمه الله يمسح ثلث مرات بثلاثة مياه وعندنا لو فعل ذلك لا يكره ولا يكون سنة ولا ادبا انتهى في الخلاصة التثليث بمياه بدعته وقال البعض لا بأس به انتهى والاوجه انه يكره قال في الكافي التثليث يعني بمياه يقربه من الغسل ولو بدله به كره فكذلك اذا اقر به منه وكيفية الاستيعاب ان ياخذ الماء ويبل كفيه واصابعه ثم يلصق الاصابع اى يضمها ويضع على مقدم راسه من كل يد ثلث اصابع الخضر والبصر والوسط ويمسك ابهاميه وسبابتيه مرفوعات ويجلي بطن كفيه عن راسه ويمد يدهما الى الخدين الى التقاط ثم يضع كفيه على جانبي الراس ويمسحهما اى جانبي الراس ويمسح ظاهر اذنيه بباطن ابهاميه وباطن اذنيه بباطن مسبتيه وهما المراد بالسبتيان فيما تقدم يقال للاصبع التي تلى الابهام مسبحة بكسر الباء لانها تشاربها الى التوجد عند التشهد ويقال لها السبابة لانهم كانوا يشيرون بها الى السجدة الخاصة ونحوها ومسح الاذنين ايضا سنة لما ياتي عن قريب ان شاء الله تعالى كذا ذكره المسح بطه كيفية في المحيط وخيره تحذرا عن الاستعمال قال الزيلعي وهذا لا يفيد اذ لا بد من وضع والمداخلة ان كان مستعملا بالوضع الاول فكذلك بالثاني فلا يفيد تأخيرته انتهى ايضا قد اتفقوا ان الماء ما دام في العضو لم يكن مستعملا فالاولى ان يضع كفيه واصابعه على مقدم راسه ويمد يدهما الى قفاه على وجه يستوعب جميع الراس ثم يمسح اذنيه باصبعه لا يكون الماء مستعملا لان الاستيعاب بماء واحد لا يكون الا بهذا الطريق قال في فتاوى قاضي خان وصورة ذلك ان يضع اصابع يديه على مقدم راسه وكفيه على فؤديه ويمد يدهما الى قفاه وأشار بعضهم الى طريق اخر احتراز عن الماء المستعمل الا ان ذلك لا يمكن الا بكلفة ومشقة فيجوز الاول ولا يصير الماء مستعملا ضرورة اقامة السنة انتهى وما ذكرنا من مسح الاذنين مع الراس بمائه اذا لم عيس العمامة

وكيفية استيعاب الراس

بان كانت موضوعة واما ان مسحها فلا بد ان ياخذ لها ماء عديد الذهاب بيلة
 اصبعيه بمسها وعند الشافعي رحمه الله لا بد من ماء عديد للاذنين ولا مسحان
 بهاء الرأس والحجة عليه من حديث ابن عباس في ابي داود حيث قال ومسح برأسه
 اذ نيه مسحة واحدة وكذا حديث انس في الطبراني حيث قال ثم مسح برأسه مرة واحدة
 غير انه امرها على اذنيه فمسح عليهما واخرج ابن خزيمة وابن حبان والحاكم عن ابن
 عباس رضي الله عنهما الا اخبركم بوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره وفيه
 عرف عرفة فمسح برأسه واذنيه وبوب عليه للنسائي باب مسح الاذنين مع الرأس
 وما رواه ابو داود والترمذي وابن ماجه عن ابي امامة الباهلي انه عليه الصلوة والسلام
 قال عند مسح رأسه الاذان من الرأس كذا رواه ابن ماجه ايضا عن عبد الله بن زيد روى
 الدارقطني عن ابن عباس رضي الله عنهما كلاهما عنه عليه الصلوة والسلام انه قال الاذان
 من الرأس والمراد ببيان الحكمة لبيان الخلقة لانه صلى الله عليه وسلم انما بعث لبيان
 الاحكام وما روى انه عليه الصلوة والسلام اخذ لاذنيه ماء مجديا يحمل على فناء
 البلة قبل الاستيعاب توفيقا وميسر الرقبة بظهور الاصابع الثلاثة المتقدم ذكرها
 لبقاء البلة على ظهورها غير مستحيلة وحينئذ فلا احتياج الى قوله بماء عديد ولما
 فهم من عطفه على السنن انه سنة كما قال به البعض لما روى انه عليه الصلوة والسلام
 مسح الرقبة مع الرأس ذكر في آخره كعب بن عمر والبايع الذي مر في الضمضة والاستشبا
 اشار الى الخلاف بقوله وقال بعضهم هو اي مسح الرقبة ادب وقال في فتاوى كذا
 واما مسح الرقبة فليس بادب ولا سنة وقال بعضهم هو سنة وعند اختلاف الاقوال
 كان فعله اولى من تركه انتهى وفي الاختيار قيل هو سنة وقيل مستحب واقتصر الكافي
 على انه مستحب هو الاحتمل لرواية فعله صلى الله عليه وسلم في بعض الاحاديث دون
 فافاد عدم المواظبة وهو دليل الاستحباب ومسح الحلقوم بدعة وتخليل الاصابع سنة
 ايضا في اليدين والرجلين لما في السنن الاربعة من حديث لقطين صبرة قال قال رسول
 صلى الله عليه وسلم اذا توضأت فامسح الوضوء وخلل بين الاصابع قال الترمذي حدث حسن
 صحيح ورواه ابن ماجه عن ابن عباس قال قال عليه الصلوة والسلام اذا توضأت فخلل بين
 يديك ورجليك وقال حسن عزيب وعنه عليه الصلوة والسلام انه قال خللوا اصابعكم
 لا يخللها الله بالنار يوم القيامة رواه الدارقطني وهو ضعيف وفي الطبراني
 بخلل اصابعه بالماء خللها الله بالنار يوم القيامة والامر والوعيد في هذه الاحاديث

محمول على اتصال الماء إلى ما بينها فإنه لا يجوز ترك ما خفي مما هو بينها كما يجوز في حذر
 النجاسة الكشافة قال الشيخ كمال الدين بن الهمام والتحليل بعد هذا مستحب لعدم المصلحة
 مع كونه أكمل في المحل انتهى وقد تقدم أن أكمل الفرض سنة وتكرار الغسل إلى
 الثلث سنة أيضا لموافقية عليه الصلوة والسلام عليه على ما في الأحاديث الصحيحة
 مع الترتيب في بعض الأحيان على ما روى أنه عليه الصلوة والسلام تؤمن مرة مرة وقال
 هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الآية وأنه تؤمن مرتين مرتين وقال هذا وضوء من بعض
 الله له الأجر مرتين وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلا أتاه عليه الصلوة
 والسلام فقال يا رسول الله كيف الطهور قد عابها في أثناء غسل كفيه ثلثا ثم غسل
 وجهه ثلثا ثم غسل ذراعيه ثلثا ثم مسح برأسه ثم أدخل أصبعيه السباحتين
 في أذنيه ومسح بإبهاميه على فئاه وأذنيه وبالسباحتين باطن أذنيه ثم غسل
 رجليه ثلثا ثلثا ثم قال هكذا الوضوء فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم
 وفي لفظ لابن ماجة تعدى وظلم والنسائي أساء وتعدى وظلم وهو حديث
 صحيح رواه ثقات إلى عمرو بن شعيب المحققون على صحة حديث عمرو بن شعيب ^{جده} عن أبيه
 وإن المراد بجدة عند الإطلاق جده أبو إبيه وهو عبد الله بن عمر بن العاص رضي الله عنهما
 والمراد بالزيادة الزيادة على الثلث معتقدا سنيتها فاما الوضوء لطمائنة القلب عند
 الشك وبنية وضوء آخر فلا بأس لأنه عليه الصلوة والسلام أمرت أن ما يريه إلى ما لا يرى
 كذا في الكافي وغيره قال في الخلاصة وإن غسل مواضع الوضوء أربع مرات يكرهه قال
 الفقيه أبو جعفر لا يكره إلا إذا رأى السنة فيما وراء الثلث وهذا إذا لم يفرغ من الوضوء
 فإن فرغ ثم استأنف الوضوء لا يكره بالاتفاق انتهى وهو يفيد أن تجديد الوضوء على أثر
 الوضوء من غير أن يوءد بالاول عبادة غير مكروه وفيه شك لا يطابقهم على أن الوضوء
 غير مقصود لذاتها فإذا لم يؤد به عمل مما هو المقصود من شرعيته كالصلوة والسجدة
 التلاوة وصل الصحف ينبغي أن لا يشرع تكراره قرينة لكونه غير مقصود لذاته فيكون استرا محضا
 وقد قالوا في السجدة لما لم تكن مقصودة لم يشرع التقرب بها مستقلة وكانت مكروهة ^{فيها}
 أولى وكذا المراد النقصان عن الثلث مع اعتقاد السنية ومعنى فقد تعدى إلى آخره
 أي جاوز حد السنة في الزيادة وظلم السنة حقها في النقصان ثم المرة الأولى
 فرض والثانية سنة والثالثة دونها في الفضيلة وقيل الثانية سنة والثالثة
 أكمل السنة كذا في الاختيار والأولى أن تكون الثانية والثالثة كلتاها سنة لأن

التثليث الذي هو السنة انما يحصل بهما والنية سنة في الوضوء وليست بفرض خلافا
 لثلاثة على ما سيأتي في الغسل ان شاء الله تعالى فينبوي رفع الحديث واستباحة ما لا
 يحل الا يرفعه والترتيب المذكور في لفظ آية الوضوء سنة وليس بفرض خلافا لثلاثة
 لان العطف فيها بالواو واجماع اهل اللغة انها المطلق الجمع لا تعرض فيها للترتيب لير
 العقب على لقيام هو غسل الوجه بل الاثنيان بمجموع هذه الجملة من الغسل والسم كما
 يقال للعبد اذا دخلت السوق فاشتر خبزا وكما وزيتا ولينا فلواشترى اللبن ثم الزيت
 وهكذا لا يعد مخالفا لانه امر بشراء هذه الجملة عقوب دخول السوق وقد فعل ما امر
 به واستدل بعضهم على افتراض الترتيب با دخال المسحوح بين المغسولات فلو لم يكن
 الترتيب مقصودا لما ذكر مسح الرأس قبل الأرجل مع انها معطوفة على الوجه اليدين هذه
 غفلة عن النكتة التي ذكرها جارا لله العلامة وغيره من المحققين من ان الأرجل قصد
 عطفها على المسحوح ليقصد في صب الماء عليها على ما مر في تفسير الآية ودقائق الترتيب
 اوسع من ان تحصر فيما يحظه بعض العقول ولذا لم يجعل مفهوم الشرط والوصف محجة
 ولولم تدرك فائدة اتصالها ما العقول القاصرة عن ادراك كنه كلام الله ولرسول
 صلى الله عليه وسلم فضلا عن مناسبة لفظية اجمع المجتهدين على انها لا تثبت بقتلها
 حكم شرعي واحاديث فعله صلى الله عليه وسلم لا دليل فيها على الافتراض لان فعله عليه السلام
 والسلام محتمل للخصوص وغيره بل تدل على السنة وقد قلنا لها وقد ذكر ابو داود في
 سننه ان النبي صلى الله عليه وسلم تيمم فبدأ برأيه قبل وجهه والخلاص فيها واحد
 روى انه عليه السلام نسي مسح رأسه في وضوئه فنكر بعد فراغه فمسح به بلل
 كفه واخرج الدارقطني عن بشر بن سعيد قال اتى عثمان القاعد فدعا بوضوء فضمن
 واستنشق ثم غسل وجهه ثلاثا ويديه ثلاثا ورجليه ثلاثا ثم مسح برأسه ثم
 قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ هكذا يا هؤلاء اكدلك قالوا نعم لغير
 من احبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك الترتيب بين الضمضة والاستنشاق
 سنة ايضا وكذلك بين الاستنشاق وغسل الوجه قاله في الخلاصة ولذلك
 ايضا سنة لانه اكمل الفرض في محله وليس بفرض خلافا لماك واحمد حمة الله عليهما لان
 الغسل لا توقف عليه لقول العرب غسل المطر الارض ليس في ذلك الا الاسالة واعترض عليه
 الشيخ كمال الدين بن الهمام بان وقعه من علو خصوصا مع الشدة والتكرار
 ذلك وهم لا يقولونه الا اذا نظفت الارض وبانه غير مناسب للمعنى العقول

من شريعة الغسل وهو تحسين هيئة الأعضاء الظاهرة للقيام بين يديك الرب تك
 تحقيقا ولا فاقياس الكل والناس بين حضري وقروى خشن الاطراف ولا يزيل ما
 استحكم في خشونتها الا بذلك فالاسالة لا تحصل مقصود شرعيتها انتهى والجواب لا نسلم
 الوقوع مع الشدة والتكرار يسمى دكا وهو محل النزاع لا التحسين حتى لو ذلك ولم يحصل به
 تحسين يجوز اتفاقا ولو وقف في المطر الشديدا من طويلا حتى ابتل بدنه وانفسا ولم
 يدلكه لم يجز عندهما فصل النزاع عين ذلك والخشونة ان صنعت ايصال الماء فلا بد من
 ذلك عندنا ايضا والا فلا نسلم ان ازالة ما استحكم في الخشونة فرض عند احد فان
 البدن المتولد من البدن ليس بفرض اتفاقا حتى لو ذلك ولم تذلل جاز عندهما ايضا والاول
 وهو ان يغسل كل عضو على اثر الذي قبله ولا يفصل بينهما بحيث ينجس السابق عند اعتدال
 الهوى سنة ايضا لمواظبته عليه السلام عليها كما تدل عليه الاحاديث وليست بفرض
 خلا فالملك لان الواو لا تدل على العية ولا الموالاة تصدق جاء زيد وعمر وبعده بيوم او
 بشهر وهو ذلك والزيادة على الكتاب بخبر الواحد او بالقياس لا يجوز عندنا لانهم انفسهم
 قلنا لم نرد على ما فهم من مطلق الآية فرمنا وما آدابه اي آداب الوضوء فهو ذكر الضمير
 باعتبار الخبر وهو ان يتأهب وما بعده اي لتأهب للصلوة بالوضوء قبل دخول
 الوقت اذ الم يكن صاحب عذر في وقت غير مصل لان فيه انتظار للصلوة ومقتضى
 الصلوة كمن هو فيها بالحديث الصحيح وقت طمع الشيطان عن تنبيطه عنها
 وان يجلس للاستنجاء هو ازالة البزوه وهو ما يخرج من البطن من النجاسة اي ومن
 الآداب ان يجلس للاستنجاء متوجها الى يمين القبلة اذ الى يسارها كيلا يستقبل
 القبلة اولى متدبرها حال كشف العورة فاستقبلها واستدبرها حال الاستنجاء
 تركه ديب وهو مكروه كراهته تنزيها كما في مد الرجل اليها واما حالة البول والتغوط فذكر
 كراهته بخبر عام اسيا في انشاء الله تعالى في المناهي ثم اذا جلس للاستنجاء فالآداب
 يجلس متفرجا اخرج ما يكون اي موسعا بين رجليه ويرخي مقعدا ما يمكنه مباغتة في
 الانقاء والتنظيف الا ان يكون صائما فلا يتفرج ولا يرخي كيلا تنفذ البلة الى الداخل
 فيفسد الدم حتى قالوا ينبغي ان لا يتفجر حالة الاستنجاء لذلك واري ان عدم التفجر
 مع ما بين من الحرج لا فائدة فيه فان لا يصل بالنفس الى الداخل شيئا فلا على انفسهم قالوا انما يفسد
 اذا وصل الماء موضع الحقن فلما يكون ذكره في الخلاصة ومن الآداب ان يغسل شحرج النجاسة
 بعد الاحياء او دونها بالاعمال الغت في الثقافة ولما روى ابن ماجه عن طلحة بن نافع

قال اخبرني ابو ايوب جابر بن عبد الله وانس بن مالك لما نزلت فيه رجال يحجون ان
 يطهروا قال عليه السلام يا معشر الانصار ان الله قد اثنى عليكم بالطهور فما طهروكم
 قالوا نوضأ للصلاة ونغتسل من الجنابة ونستنجي بالماء قال هو ذلكم فعليكموه وسنده
 حسن الغسل بالماء في هذه الحالة وان كان ادا بالكتفه قد اديت به سنة فان الاستنجاء
 مطلقا سنة لا على سبيل التعيين من كونه بالحجر او بالماء وكونه بالماء ادب مع كونه سنة
 ومثل هذا الكثير في الشرع كالفاحة والسورة واجبة كونها تقع فرضا ونحو ذلك وكذا
 الغسل ادا فاهوا ذالم نجاء وذا النجاسة مخرجها اما اذا اجاوزت مخرجها والحال انها
 لم تكن قدر الدبرهم وزنا في الكثيف ومساحة كعرض الكف في المائع فغسله سنة
 وان كان قدر الدبرهم فغسله واجب وذلك لان القليل من النجاسة عفو دفعها
 المحرج لان ما عمت بلبسته هانت قضيتها والتحرز عن القليل فيه حرج وقد بالدبر
 لان محل الاستنجاء مقداره وقد اجمع على ان الاستنجاء بالماء ليس بفرض والحجر لا يستلزم
 النجاسة وكذا لو جلس في ماء قليل نجسه واعتبر ذلك فيما وراؤه موضع الاستنجاء لان ذلك
 في موضع الشرح ساظا العبرة فكان طاهرا حكما لكن غسله ادب لما تقدم من ثنائه
 تعالى على الانصار بسببه فبقى ما وراؤه فان كان اقل من قدر الدبرهم فهو عفو خلافا للزفر
 والشافعي فيس غسله للخروج من الخلاف مع نذب الشرع الى التحرز عن النجاسة مطلقا
 وعدم الوجوب لدفع المحرج في سنته وروى عن انس رضي الله عنه كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يدخل الخلاء فاحمل انا وغلام غوى اداة من ماء وعذرة فيستنجي
 بالماء متفق عليه فيعيد الواظرة وهي تفيد السنية وان كان قدر الدبرهم فقد قل المحرج
 وقرب الى ما يفرض غسله بحيث لو زيد عليه ادى جزء يفرض غسله فقرب حكمة
 الى حكمه فيكون غسله واجبا وهذا عندهما واما عند محمد فيجب الغسل وان كان اقل
 من قدر الدبرهم لانه زيد على قدره بالنظر الى المحرج قال في الاختيار وهو الاحوط واما
 ان زادت النجاسة المتجاوزة عن المحرج على قدر الدبرهم فغسله اى النفس والمحرج
 فرض اجماعا والادب في الغسل المذكور ان يغسله اى محرج النجاسة حتى ينقيه و
 ينظفه لان المقصود هو الانتقاء وليس فيه اى في الغسل عدد مسنون من ثلث او سب
 او غير ذلك ومنهم من شرط الثلث ومنهم من شرط السبع ومنهم من شرط
 العشر ومنهم من وقت في الاحليل ثلثا وفي المقعد خمسا والصحيح انه
 مفروض اية فغسل حتى يقع في قلبه انه قد طهر الا ان يكون موسوسا فيقدر فيحق

بالثالث كما في كل نجاسة غير مريضة وقيل بسبع لانه اقصى ما قدر به في الحديث في غسل
 النجاسة كما في طلع الكلب ويغسل بطن اصبع او اصبعين او ثلث كذا في الخلاصة قال
 في الاختيار ولا يستعمل في الاستنجاء اكثر من ثلث اصابع ولا يستنجى برؤس الاصابع
 احترازا عن الاستمتاع والمرأة كالرجل في ذلك وكذا في الاستنجاء بالاحجار
 ليس فيه عدد مسنون عند نابل ميمحة حتى ينقيه وعند الشافعي رحمه الله لا بد في
 اقامة السنة من ثلث مسحات وان حصل الانقاء بدونها وان لم يحصل الانقاء
 الا بالربع يستحب الخامس ليكون رتلا طلاق ما روى البيهقي من حديث ابي هريرة
 رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما انا لكم مثل الوالد اذا ذهب احدكم
 الى العائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها بغائط ولا بول ويستنجي بثلاث احجار
 ففي عن الروث والرمة ان يستنجي الرجل بميمنه ورواه ابو داود والنسائي وابن ماجه
 وابن حبان في صحيحه كلهم بلفظ وكان ياهر بثلاث احجار ولما ما روى ابو داود وابن
 في صحيحه من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من التخل فليوتر من فعل
 فقد احسن ومن لا فلا يخرج ومن استمر فليوتر من فعل فقد احسن ولا فلا حرج التخل وهو
 حسن فلا جمعنا على ان عين ما ذكر في ذلك الحديث من تعدد الاحجار غير مراد حتى لو
 استنجى بمجرله ثلثة احرص جاز وكذا الوضوء بمجره غسله ونشفه ثم مسح به ثم غسله
 نشفه ثم مسح به جاز في الصحيح من مذاهب الشافعي فيعمل على الغالب الا الغالب ان
 الانقاء بالثلث يحصل والمقصود هو الانقاء ثم قال في فتاوى قاضي خان وغيره في كيفية
 الاستنجاء بالاحجار يد بر الحجر الاول ويقبل بالثاني ويد بر الثالث ان كان في الصيف
 في الشتاء يقبل للرجل بالحجر الاول ويد بر الثالث ويقبل بالثالث لان في الصيف خفيفا مائلا
 فلو قبل بالاول يتلطحن ولا كذلك في الشتاء والمرأة تفعل ما يفعل الرجل في الشتاء في
 الاوقات كلها قال في الخلاصة وهذا ليس بشروط بل يفعل على وجه يحصل به المقصود بعد
 الانقاء وكذا قال الشيم كالدين بن الهمام عند قول صاحب الهداية لان المقصود هو الانقاء
 قال فيقيدته لاحاجة الى التقييد بكيفية من المذكور في الكتب نحو اقباله بالحجر الاول في الشتاء
 وادباره في الصيف وفي المجتبى المقصود الانقاء فيصتار ما هو الابلغ والاسلم عن زياد التلطحن
 وينبغي ان يستنجى بعد ما خطا خطوات وهو الذي يسمى استبراء ويبالغ في الاستنجاء
 في الشتاء فوق ما يبالغ في الصيف كذا في فتاوى قاضي خان وفيها وان استنجى
 في الشتاء بما مضى كان بمنزلة من استنجى في الصيف يحسن في البالغة قال الا ان

تؤا به لا يبلغ ثواب المستنج بالماء البارد ومن الآداب ان يمسح موضع الاستنجاء بالخرقة
بعد الغسل قبل ان يقوم ليزول أثر الماء المستعمل بالكلية وان لم يكن معه خرقة يجففه
اي موضع الاستنجاء بيده مرة بعد اخرى لتقليل الماء المستعمل بحسب الامكان ومن
الآداب ان يستعذرة حين فرغ اي من الاستنجاء والتجفيف لان الكشف كالضيق
وقد زالت وكشف العورة في الخلة الغير ضرورة لا يستحب لقوله عليه الصلوة والسلام
الله احق ان يستحي منه ومن الآداب ان يتولى اي يباشر امر الوضوء بنفسه
من غير ان يستعين باحد ولا يامر غيره بان يهيئ له وضوءه او يصب عليه الماء
انه عليه السلام قال : انا الاستعين في وضوئي باحد : وعن الوري لا باس بصب
الخادم كان عليه الصلوة والسلام يصب الخادم عليه الماء كذا قاله ابن الهمام ولما كانت
بين كون الادب عدم الاستعانة وبين انه لا باس بصب الخادم لان الادب لا باس بتر
كما تقدم سيما اذا كان بطيب قلب محبة من المعين من غير تكليف من المتوضي كما
في حقه عليه الصلوة والسلام على انه عليه السلام لم تظهر منه استعانة بل الظاهر انه كان
يصب عليه من غير طلب منه صلى الله عليه وسلم ومن الآداب ان يجلس المتوضي قبل
القبلة عند غسل سائر الاعضاء اي باقي الاعضاء سو موضع الاستنجاء لا لعبادة
او مقدمة لها فيختار لها خير المجالس وما استقبل به القبلة ومن الآداب ان
يكون جلوسه على مكان مرتفع وان يغسل عروقه الابريق ثلثا وان يضعه
على يساره وان كان اثناء يغترف عنه فعن يمينه وان يضع يده حالة الغسل على
عروته لا رأسه كذا ذكره الشيخ كمال الدين بن الهمام ومن الآداب ان لا يشتم
انشاء الوضوء بكلام الدنيا بل الدعوات المأثورة كما سيأتي انشاء الله تعالى
عمل الوضوء من شوائب الدنيا اذ هو مقدمة العبادة ومن الآداب ان يتشهد
ياي بالشهادتين عند غسل كل عضو قال في فتاوى قاضي خان يصب عند كل عضو
استهدان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله وان يدعو عند غسل كل عضو بما
جاء في الآثار عن السلف الصالحين فيقول بعد التسمية الحمد لله الذي جعل الماء
طهورا وعند المضمضة اللهم اسقني من حوض نبيك كأسا لا اظمأ أبدا وقيل اللهم
اعني على ذكرك وشكرك وتلاوة كتابك وعند الاستنشاق اللهم لا تحرمني رائحة
نعمك وجنانك وقيل اللهم ارحني رائحة الجنة وارزقني من نعمها ولا ترحني
رائحة النار ودعني عند غسل الوجه اللهم يصب وجهي يوم تبيض وجوه وتسود

في ادب أعضاء الوضوء الواردة من السلف

وجوه وقيل اللهم بيض وجهي بنورك يوم تبيض وجوه وليس لك ولا تسود وجهي
 بنوري يوم تسود وجوه اعداك و عند غسل اليد اليمنى اللهم اعطني كتابي بيمينى و
 حسابا يسيرا و عند غسل اليد اليسرى اللهم لا تعطني كتابي بشمالى ولا من وراء ظهرى
 و عند ستم الرأس اللهم حرم شعري وبشري على النار واظلفي تحت ظل عرشك يوم لا ظل
 الا ظلك وقيل اللهم اغثنى برحمتك وانزل على من بركاك و عند مسح الاذنين اللهم
 اجعلنى من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه و عند غسل الرجلين اللهم ثبت
 قدمي على الصراط يوم تزل فيه الاقدام وقيل هذا عند غسل الرجل اليمنى واما في
 اليسرى فيقول اللهم اجعل لي سعيام شكورا وذنبام مغفورا وعللام مقبولا وتجارة لن تبور
 ومن الآداب ان يغمض مغمض ومغمض مغمض وهو تحريك الماء في الفم و
 المراد هنا ان يدخل الماء في فيه للمضمضة ويستنشق اي يصعد الماء في افه
 بيده اليمنى لانها من جملة الطهور ويمتنع ويستنشر بيده اليسرى لانه من ازالة
 الاذى قالت عائشة رضي الله عنها كانت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم اليمنى ليطهر
 وطعامه وكانت يده اليسرى لتخلاته وما كان من اذى رواه ابو داود وفي
 بعض النسخ وينبغي ان يأخذ لكل واحد منهما ماء جديدا ولا حاجة اليه لانه قد تقد
 قوله بانهين جديدين عند ذكر السنن فلا وجه لعدا في الآداب ومن الآداب
 ان يستاك اي بذلك اسنانه بالسواك بالكسر وهو العود الذي يستاك به كالسواك و
 قد عده القندوري من السنن وقال صاحب الهداية لا هم انه مستحب استدال الشيخ
 كمال الدين بن الهمام على كونه مستحبا لاسنة بانه لو رد حديث يصريح بمواظبة علي السلام
 عليه عند الوضوء بل الوارد في الصحيحين لو ان لاشق على امتي الامر تهتم بالسواك
 مع كل صلوة او عند كل صلوة وفي رواية للنسائي عند كل وضوء ورواه ابن خزيمة في صحيحه
 صحيحها الحاكم وذكرها البخاري تعليقا قال ولا سنة دون المواظبة فالحق انه من مستحبات
 الوضوء اقول لا تكون الاشارة الى ان المانع من لا يجاب هو ان فيه مشقة اشارة الى انه
 سنة على رواية مسلم عن عائشة رضي الله عنها كذا تفرد لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 سواكه وطهوه فيبعثه الله ما يشاء اربعه فيتوكل ويتوكل ويصلي دليل على ان ذلك عادة
 عليه السلام الا ان يقال كان ذلك عادة عند القيام من النوم لا عند كل وضوء وعلى
 كل تقدير فعد المصنف له من الآداب لا يخلو من تسامح الا ان الظاهر انه اراد
 بالآداب ما يحرم المستحب ثم المستحب ان يكون السواك من شجرة مرة لزيادة اذالة

من الآداب
 ان يستاك
 اي بذلك
 اسنانه
 بالسواك

تغير الفم قالوا ويستاك بكل عود الا الرومان والقصب وافضل له الا ذلك ثم التفتون ان
 يكون طول مشبر في غلظ الخنصر ومن فوائد ما ورد في الحديث انه عليه السلام قال السواك
 مطهرة للفم مرضات للرب رواه ابن خزيمة في صحيحه ومنها ما روى في بعض الاحاديث
 انه مطردة للشيطان مفرحة للملئكة ويكفر الخطيئة ويزيد في الحسنات ومنها انه يذهب
 البخر والبلغم ويشد الاسنان ويقوى المعدة ويطبب كحة الفم ويجنبو البصر
 قال الشيخ كمال الدين ويستحب في خمسة مواضع اصفرار السن وتغير الرائحة و
 القيام من النوم والقيام الى الصلوة وعند الوضوء قال في الكفاية واما وقته يعين
 عند الوضوء فذكر في كفاية البيهقي والوسيلة والشفاء السواك قبل الوضوء
 تحفة الفقهاء واذ الفقهاء انه سنة حالة المضمضة تكميلا للانقاء وذكر في مبسوط
 شيخ الاسلام ومن السنة حالة المضمضة ويستاك انتهى وهذا ان كان له مسواك
 والاى وان لم يكن له مسواك فبالاصبع اى يعالج بالاصبع قال في المحيط قال على رضى
 الله عنه التشويص بالمسحبة والامهام سواك وروى البيهقي وغيره من حديث انس بن
 مجزئ عن السواك الاصابع وتكليفه وعن عائشة رضوا الله عنها قلت يا رسول الله
 الرجل يذهب فوه ويستاك قال نعم كيف يصنع قال يدخل اصبعه في فيه رواه
 الطبراني وقوله ايد هجاء اى اسنانه ولحمها ولا تقوم الاصابع مقام العود عند وجوبه
 وتجوز بعض الشافعية اصبع الغير دون اصبع نفسه تحك بلا دليل ويستاك عرضا
 لا طولا اى مع عرض الاسنان الذى هو طول الفم لا عكس خشية الحاق الضرر بالاشنة
 ويبدأ بالجانب الايمن من العليا ثم باليسر منها ثم بالايمن من السفلى ثم باليسر
 ويدلك ظاهر الاسنان وباطنها واطرافها وبيل المسواك ان كان يابساً ويغسله عند استيائه
 وعند الغرغرة منه ومن الاداب ان يباليغ في المضمضة والاستنشاق وقال في الكفاية و
 المبالغة فيها سنة لكن الظاهر انها مستحبة والمصنف قد اطلق الادب على كثير من
 المستحبات الا ان يكون صائما فلا يبالغ فيها خشية الحاق الفساد بالصوم والدليل
 على المبالغة في الاستنشاق حديث لعيط بن صبرة قال قلت يا رسول الله اخبرني عن
 الوضوء قال اصبع الوضوء وخلل بين الاصابع وباليغى الاستنشاق الا ان تكون صائما رواه
 الترمذي قال حديث حسن صحيح وقيست المضمضة عليه والمبالغة في المضمضة قال
 بعضهم وهو شيخ الاسلام خواهر زاده هي الغرغرة وهي ترديد الماء في الحلق و
 قال شمس الاقنة الحلواني المبالغة في المضمضة اخراج الماء من جانب الى جانب

في طب النبي عليه السلام وفي نسخة الحسن

وقال صدق الشهيدي هي تكثير الماء حتى يملأ الفم والاول اشهر وقال في الخلاصة حد
 للمضمضة استيعاب جميع الفم والمبالغة فيها ان يصل الماء الى رأس حلقه والمبالغة
 في الاستنشاق جذب الماء بالنفس حتى يصعد الى مغزى بفتح الميم والخاء وبكسرهما
 وبضمهما وكبجس قال في القاموس هو الانف والمراد به هنا الخيشوم وقال في الخلاصة و
 حد الاستنشاق ان يصل الماء الى المارن والمبالغة فيه ان يجاوز المارن ومن الاداب
 ان يدخل اصبعه المختصرين في صماخ اذنيه اي ثقبها عند السمع قال في فتاوى قاضي
 الرميقل عن اصحابنا ادخال الاصبع في صماخ الاذنين وعن ابي يوسف انه كان يفعل
 ذلك انتهى وهو لما خوذ لحديث الربيع بنت معوذ بن عفراء انهارت النبي صلى الله
 عليه وسلم يتوضأ قالت وصم راسه ما اقبل منه وما ادبر وصد غييه واذنيه مرة واحدة
 وادخل اصبعيه في جحري اذنيه رواه جوداؤد والمختصر ابلغ في الدخول لصغرها ومن
 الاداب ان يغسل اصابعه اي اصابع رجلية بخضريد اليسرى ويبدأ من خضرد رجله
 اليمنى الى ايهامها ومن ايهام رجله اليسرى الى خضرها على الترتيب لانه مبتدأ باليمنى
 وخضرد اليمنى من الاصابع في اليدين والرجلين وازالة الاذى والشعث باليسر
 وخضرد اليسر اليسر الاصابع في اليدين والرجلين وقال المستوردين شلاد رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ يدلك اصابع رجلية بخضره رواه ابن ماجه
 ومن الاداب ان يحرك ساقه ان كان واسعاً مبالغة في الاسباغ وان كان
 ضيقاً لا يدخل الماء تحته بلا كلفة ففي ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة الايام
 حركه او تزعه ليحصل الاستيعاب وبلوغ الماء الى كل جزء من اليدين يقيين هكذا
 ذكر في المحيط واحترز بظاهر الرواية عن ما روى الحسن عن ابى جعفر وابو سليمان عن
 ابي يوسف ^{محمد} انه يجوز ان لم يحركه ومن الاداب ان لا يبرق في الماء كما ينبغي اي بعد
 في المناهي لان ترك الادب لا بأس به والاسراف مكروه بل حرام وان كان اي ولو كان
 التوضؤ على شط اي جانب فجزاؤه لا يتبدل ولا يتغير ولو كان روي عن النبي صلى
 الله عليه وسلم انه سئل اوفي الوضوء شتر الهزاة للاستفهام والواو للعطف على مقدر
 اي تقول هكذا اوفي الوضوء سترت عن عبد الله بن عمرو قال هو رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بسعد رضى الله عنه وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف
 يا سعد قال اوفي الوضوء سرف قال نعم ولو كنت على ضفة نهر جار وضفة النهر
 بالضاد المحجمة مفتوحة ومكسورة وبالغاء جانية ومن الاداب ان لا يقتتر

في الماء بان يقرب الى حد الدهن ويكون التقاطر غير ظاهر بل يلغى ان يكون التقاطر
 ظاهرا ليكون غسل يقيين في كل مرة من الثلث ومن الاداب ان يهلا اناءه بعد الوضوء
 ثانيا تهيبا للعبادة فانه اذا هيباه في ذلك الوقت الذي هو وقت نشاطه يسهل عليه
 اذا ارادة بخلاف ما اذا زال نشاطه ولم يكن هيباه فربما يسقطه النفس عند ارادته فيثبطه
 الشيطان بسبب ذلك فيكون مقبته قطعاً لطمع الشيطان عن تبسيطه وعوناله على العبادة
 بل عبادة متصلة ومن الاداب ان يقول عند قامه اى تمام الوضوء او في خلالة
 احمي في اسماء اللهم اجعلني من التوابين اى الكثير التوبة والرجوع عن الذنوب اذا
 صدر مني واجعلني من المتطهرين اى المتزهرين عن قاذورات الذنوب المعاصي
 واوساخها وفيه ترق من الرفع الى الرفع واجعلني من عبادك الصالحين الذين
 خصصتهم بالاصناف الى ذاك الكريمة وجعلتهم صالحين لكرامتك لا تسفين لشانك
 في حظيرة قد سلك مع الذين اغويت عليهم وفيه ترق من التخلية الى التخلية واجعلني
 من الذين لا خوف عليهم اذا خاف الناس ولا هم يحزنون اذا حزن الناس وهم
 الذين آمنوا وكانوا يتقون الذين هم اولياء الله تعالى وان يقول بعد فراغه من الوضوء
 سبحانك اللهم وبحمدك سبحانك في الاصل مصدر ربه صار علما للتيسير وهو
 التنزيه وهو منصوب دائما بفعل لازم الاضمار وبحمدك في موضع الحال اى
 نسبح حامدين لك لانه لو لا انعامك بالتوفيق لم يتمكن من تسبيحك وعبادتك
 استهد ان لا اله الا انت وحدك حال مؤكدة بما قبلها وكذلك جملة لا شريك لك
 استغفرك اطلب منك ان تغفر لي ذنوبي واقرب اليك اى ارجع الى طاعتك عن معصيتك
 هكذا رواه النسائي في عمل اليوم والليلة واستهد ان محمدا عبداك ورسولك وفيه
 معنيما رواه مسلم عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توب
 فقال استهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واستهد ان محمدا عبدا ورسوله ففتح له ابواب
 الجنة الثمانية يدخل من ايها شاء ومرواه الترمذي زاد في اللهم اجعلني من التوابين واجعلني
 من المتطهرين وقد روى النسائي وابن السني في كتابيها عمل اليوم والليلة باسناد صحيح عن علي بن
 الاسود قال اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوء فتومنا فسمعت يده يدعو يقول اللهم
 اغفر لي ذنبي وسع لي داري وبارك لي في رزقي فقلت يا بنى الله سمعتك تدعو
 هكذا وكذا قالوا هل ترك من شيء ترجاه من السنة يا ما يقول بين طهر لي وضوءه اما النسائي فادخله
 في باب ما يقول بعد فراغه من وضوءه وكلاهما محتمل كذا في الاذكار ومن الاداب ان يقرأ بعد الفراغ

من الوضوء سورة انا انزلناه مرة او مرتين او ثلاثا كذا انقورت عن السلف وروى
 ذلك اثار لا بأس بهافي الفضائل منها ان من قرأها في اثر الوضوء غفر الله له ذنوب خمسين
 سنة ومن الآداب ان يشرب فضل وضوئه او بعضه قائما او قاعدا مستقبل القبلة
 كذا في الخلاصة وفي السنن من حديث ابي حية قال رأيت عليا قوماً كفيهم الى ان قال
 ثم قام فاخذ فضل طهوره فشربه وهو قائم ثم قال اجبت ان اريكم كيف كان طهور
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقول عقيب شربه اللهم اشفني بثغائك وداوئ
 بدوائك واعصمني اى احفظني من الوهل بفتح الواو والهاء مصدر وهل كبير
 الهاء اذا ضعف والامراض عطف خاص على عام والاوجاع كذلك لان كل مرض
 ضعف وكل وجع مرض ولا عكس فيهما ويكره الشرب قائما الا هذا اى شرب فضل
 الوضوء وشرب ماء زمزم لما في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سقيت النبي صلى
 الله عليه وسلم من ماء زمزم فشرب وهو قائم واما كراهته قائما فيما عدا هذين فلم يرو
 مسلم عن ائمة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الشرب قائما قال قتادة فقلنا لا نهى
 فالاكل فقال ذلك استروا خبث وروى مسلم ايضا عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لا يشرب احدكم قائما من نبي فليستقي واجمع العلماء على ان هذه الكراهة
 تنزيهية لانها امر طهي لا امر ديني وفي الفتاوى العتابية ولا بأس بالشرب قائما ولا
 يشرب ما شيا ورخص للمسافر انتهى وقد صح عنه عليه السلام الشرب قائما في غير ما
 تقدم ايضا وكذا الاكل عن ام ثابت كبة بنت ثابت اخت حسان بن ثابت قالت
 دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فشرب من قربة معلقة قائما فقمت الى فيه سا
 فقطعته رواه الترمذي قال حدثنا حسن مجيم وانا قطعتم القربة لتحفظه وتبورك به كونه
 موضع في عليه السلام وعن النزال بن سبرة قال قال علي رضي الله عنه باب الرحمة فشرب قائما قال
 رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما زعموني فعلت واه البخاري وعن ابن عمر رضي الله عنهما
 قال كنا ناكل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن فشي وشرب نحن قيام رواه الترمذي
 وقال حديث حسن مجيم وعن ابن عمر بن شبيب عن ابيه عن جد قال رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يشرب قائما وقاعدا رواه الترمذي وقال حديث حسن مجيم ومن
 الآداب اربعة اى الوضوء بسبعة بضم السين اى نافلة اى يصلي عقيبها نافلة
 ولورد كعتين لما في الصحيحين من حديث عثمان رضي الله عنه انه دعا بوضوء
 فيثومنا ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثومنا نحو وضوئي هذا ثم قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ وضوءه هذا تقدم من ركعتين لا يجتهد
 فيهما نفسه عذر الله له ما تقدم من ذنبه وعن عقبه بن عامر رضي الله عنه قال
 كانت علينا رعاية الابل فجاءت نوبتي فروحتها بعثني فادركت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قائما يحدث الناس فادركت من قوله ما من مسلم يتوضأ فيضوضوء ثم يقوم فيصلي
 ركعتين مقبلا عليهما بقلبه ووجهه الا وجبت له الجنة رواه مسلم وعن ابي هريرة رضي الله
 عنده رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للبلال يا بلال حرك بارجي عملك في الاسلام فاني
 سمعت دفن لعلي بن ابي طالب في الجنة قال ما علمت عملا ارجي عندي من اني لم تظهر
 طهورا في ساعة من ليل او نهار الا وصليت بذلك الطهور ما كتب لي ان اصلي رواه
 البخاري والثالث بالفاء صوت حركة الفعل على الارض الا ان يكون الوضوء في وقت مكروه فانه
 لا يصلي لان الترتيب المكروه اولى من فعل المندوب ومن الاداب ان يتوضأ على الوضوء
 لمواظبة عليه على الوضوء لكل صلاة ولذا حين صلى الصلوات يوم القيمة بوضوء واحد قال
 له عمر رضي الله عنه لقد صنعت اليوم شيئا لم تكن تصنعه وانما فعله تعليم الجواز
 ولذا قال عبد الله بن عمر رواه مسلم الا ان رواه ابنه عليه السلام عليه ما كانت
 بمنزلة الافعال العادية كالتياس في نحوه ولم يعدوه سنة وكان مستحباً وقد تقدم المصنف
 أطلق الادب على كثير من المستحبات ومن الادب ايضا استصحابا لنية الى اخر الوضوء و
 تعاهد ما في العين وتجاوز وجه الوجه واليدين الرجلين ليستيقن غلها ويطلب
 الغرة وحفظ ثيابه من التقاط ذكره ابن الهمام في شرح الهداية وما بيان المناهي مما
 يحرم او يكره وقوله فهو راجع الى بيان ادلا بد من تقديره ليصح قوله ان لا
 يستقبل القبلة وما عطف عليه اذ عدم استقبال القبلة وقت الاستنجاء ليس هو المنهي
 وانما هو بيان المنهي الذي هو استقبال القبلة وقت الاستنجاء وكذا ما بعده فليأمل
 ثم هكذا وقع في المنع وقت الاستنجاء والصواب وقت قضاء الحاجة لانه قد تقدم
 ترك استقبال القبلة وقت الاستنجاء ادباً وانما المنهي استقبالها وقت البول والتخلى فانه
 مكروه كراهة بخير سواء كان في العصر او في البناء لاطلاق النبي في قوله عليه الصلاة و
 السلام اذا اتيتم لغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا وغربوا رواه
 من حديث ابي ايوب الانصاري وقوله عليه السلام في حديث ابي هريرة اذا جلس
 احدكم على حاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها رواه مسلم وعن سلمان نهانا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يستقبل القبلة لغائط ولا يولد رواه مسلم وعن ابي خيفة

رضي الله عنه يجلس الاستدبار حديث ابن عمر قال رقيت يوما على ما بيئت حفصة فرايت
رسول الله صلى الله عليه وسلم على حاجته مستقبل الشام مستدبرا الكعبة متفق عليه والصحيح
هو الاول لانه اذا تعارض قوله عليه السلام وفعله جم القول لان الفعل يحتمل الخصوص والعموم
وعبر ذلك وكذلك اذا تعارض المحرم والمباح رجح المحرم فمثل قول من قال يجلس في النبأ
حديث ابن عمر لان التوفيق والحمل على الحال انما يعدل اليه عند تساوي الدليلين و
الاساوات بين القول والفعل ولا بين المحرم والمباح ولذا قال ابو ايوب فقد منا الشام
فوجدنا امر احبض قد بنيت قبل القبلة فنخرف عنها ونستغفر الله تعالى فاتبع الامر
عنها في النبأ كان بالاستغفار ولو نسي فجلس مستقبلا يستحب له ان يخرف بقدر
ما يمكنه اخبر الطبراني في هذا حديثا لاثار عن عمرو بن جميع عن عبد الله بن الحسين
عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جلس يبول قبالة القبلة
فذكر فحرف عنها اجلاله لم يقم من مجلسه حتى يغفره وكانا امر يجب لانه وقع معفو
عنه السهو وهو فعل واحد كما يكره للبالغ ذلك يكره له ان يمسك الصغير نحوها و
قالوا يكره ان يميد رجليه في النوم وغيره الى القبلة او المصحف او كتاب الفقه الا ان يكون
على مكان يرتفع عن المحاذات وكذا يكره ان يستقبل بالبول والغائط الشمس والقمر كونهما
ايتين غيبتين من ايات الله تعالى وان يستقبل الوجه بالبول لئلا يرجع عليه البرئاش
ولا يكشف عورته عند احد فالكشفها حرام والاستنجاء بالماء افضل ان امكده الاستنجاء
من غير كشف عند احد فان لم يمكنه الاستنجاء بالماء من غير كشف يكفي الاستنجاء بالاجف
اي يجب عليه ان يكفي بالاجف في الاستنجاء ولا يكشف عورته عند احد
والتقييد بقوله اذا لم تكن النجاسة اكثر من قدر الدرهم لا ينبغي ان يعمل بمقتضى
وهو انها ان كانت اكثر من قدر الدرهم يجوز الكشف بل لا يجوز الكشف عند احد
اصلا لانه حرام بعد ربه في ترك طهارة النجاسة اذا لم يمكنه اذا التماس غير كشف قال
البراذي ومن لا يجد سترة تركه يعني الاستنجاء ولو على شطه لانه ان النبي راح على امره
استوعب النبي الا زمان ولم يقتض الامر التكرار وقال قاضي خان قالوا من كشف الغرلا استنجاء
يصير فاسقا وان لا يستنجي بیده البني لقوله عليه السلام اذا شرب احدكم فلا
يتنفس في الاناء واذا اتى الخلا فلا يمس ذكره بهمينه ولا يقيم بهمينه ورواه في
الصحيحين من حديث ابي قتادة ولا يستنجي بطعام ولا بروت ولا بعظم لقوله
عليه السلام لا تستنجي بالروت ولا بالعظام فانها زاد اخوانكم من الجن رواه الترمذي من حديث

استنجي بالاناء عند الاستنجاء مكره كراهة خفيفة

لا يجوز كشف العورت
لا يستنجى عند احد بهدا
لا يمسح من ان كان في النجاسة
الفرس قد وضع

ابن مسعود رضي الله عنه واذا انقي عن الاستنجاء براد الجن فزاد الانس اولى بالنهي
 ولا يعلق الدواب قياسا على زاد الجن ولا ينجس الغير كسببه ومائه وحجره لان النجس
 له غير رضاه حرام ولا ينجس لانه ملوث وزاد في خزنة الفقه الخذف والاجر لانه
 رها جرح كزجاج فانه يكره الاستنجاء به لذلك وفي جامع الجوامع ولا يستنجى
 بالقصب لانه يورث الباسور وفي الظهيرية ولا باوراق الاشجار ثم لو استنجى بهذه
 الاشياء يكره ولكن يجزئ لانه الاعتبار بالانقاء وقد حصل خلافا للشايع ولا يقال الروث
 نجس فلا يزيل النجاسة لان الفرض ان يجاف وقد قلع النجاسة بالوطبة ولم يخلها غيرها
 ويستنجى بالبحر والماء والتراب الرمل والرماد والخشب الخرق والقطن واللبد في الصيرة
 يكره بالخشب في نظم الزند ويسبق لا يستنجى بالخرقة والقطن ونحوهما لانه روي انه
 يورث الفقر وان لا ينجس اى لا يلحق النجاسة وهي ما يدفعه من انفه او صدره الى
 حلقة وكذلك البزاق ولا يمتخط اى لا يلحق الخاط في الماء لان النجاسة والمخاط
 فيؤدي الى منع الانتفاع بالماء الذي القى فيه وربما يكون سببا لسبب اللعن كالنقطة في
 الأماكن التي ينتفع الناس بها نحو الطريق وتحت الشجر والجدان التي يجلس عليها
 الحديث مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتقوا اللعن
 قالوا وما اللعن ان يا رسول الله قال الذي يتخلى في طريق الناس او في ظلمهم وان لا
 يتعدى اى لا يتجاوز الحد المسنون في الزيادة عليه والنقصان منه في المرات الثلاثة
 بان يجعلها اربعا او ثنتين لغير ضرورة وفي الواضع بان يغسل اليد الى الابد والرجل
 الى الركبة او يقصر عن الرق والكعب فالاول مكروه اذا لم يكن مقدار حصول الطهارة
 او نية اطالة الغرة والثاني غير جائز وان لا يمسح اعضائه اى اعضاء وضوئه بالخرقة
 التي يمسح بها موضع الاستنجاء تشريفا لموضع الوضوء وان لا يضرب وجهه بالماء
 عند الغسل بل يرسل الماء من اعلى جبهته ارسالا وان لا ينفخ في الماء عند غسل
 وجهه فان كل ذلك مكروه من فعل العوام وان لا يغض فاه ولا يعيذه تغمة سناستة
 بان تكتم حمة الشفتين في محاجر العينين اى اطراف الاجفان ومنابت اطراف حمة
 لوقييت على شفتيه او على جفنيه لمعة اى بقية ولو قد موضع رأس ليرة لا ينجس وضوءه
 لوجوب استيعاب الوجه وهي منه ويكره ايضا الامتناع باليمين وتثليث المسح
 بماء جديد فروع وفي فوائد ابي حفص الكبير لو شلت يده اليسرى فلا يقدر
 ان يستنجى بها ان لم يجد من يصب عليه الماء لا يستنجى بالماء الا ان يقدر

على الماء الجاري وان شملت كلتا اليدين ميمس ذراعيه على الأرض ووجهه على الأرض
 ولا بدع الصلوة وكذا الريض اذا كان له ابن او اخ وليس له امرأة او جارية وعمر عن
 الوضوء يوضئته الابن والاخ الا انه لا يمس فرجه الا من يحل له وعلتها ويسقط عنه
 الاستنجاء وكذا المريضة اذا لم يكن لها زوج ولها ابنة او اخت تؤمئذها ويسقط
 عنها الاستنجاء مقطوع الرجل ان بقي منها شيء وان اقل من ثلث اصابع غسله
 ان قطعت الرجلان واليدان اختلف المشايخ فيه قال بعضهم تسقط الصلوة وفي
 مجموع النوازل ان لم يكن الوضوء والتيمم لا يصلح عندهما وعند ابي يوسف يصلح
 بالايماء كما في المحبوس والمتوضئ اذا استبني ان كان على وجه السنة بان رضى مقعد
 انقص وضوءه هذه الطهارة التي ذكرت هي الطهارة الصغرى المخصوصة ببعض
 الاعضاء واما الطهارة الكبرى الشاملة لجميع الاعضاء فهي الاغتسال وسببه
 اى سبب وجوبه والمراد بالسبب هنا الشرط والاقا سبب لوجوبه هو ارادة فعل ما
 لا يحل الا به على ما قيل فشرط وجوب الغسل عند ارادة فعل ما لا يحل الا به احد
 اشياء منها خروج المني من الذكر او الفرج الداخل حال كون المني حاصلاب شهوة
 فانه يجب الغسل حينئذ بالاجماع بلا خلاف بين ائمتنا اما انفصاله عن مومنه
 من الذكر او الفرج يشهوة فمختلف فيه واعلم ان الغسل انما يجب بالمني اجماعا
 بقيد من احدهما ان يكون قد انبعث عن شهوة فلو سال من ضرب او حمل شئ قيل
 او سقوط من علوا لا يجب غسل عندنا خلافا للشافعي بناء على ان اطلاق الجنابة في الغسل
 مخصوص بحال ابتعائه عن الشهوة والثاني ان يخرج عن العضو الى خارج البدن او ماله
 كالفرج الخارج والقلقة على قوله فما دام في قصبه الذكر او الفرج الداخل لا يجب الغسل
 عندنا خلافا لما لا يوافقنا اشتراط وجود الشهوة عند الانفصال من الذكر ايضا فمختلف
 قال ابو يوسف وجودها عند شرط وقال ليس بشرط حتى ان الاحتلم اذا اخذ ذكره اى
 امسكه حتى سكنت شهوته وخزج المني بعد سكون الشهوة يجب عليه الغسل عندهما
 خلافا لابي يوسف وكذا الواسم حتى بالكف او مس ونظر فانزله فلما انفصل المني
 عن مكانه يشهوة امسكه ذكره حتى سكنت وكذا لو اغتسل قبل ان يبوله او ينام ثم
 سال من يقية المني يجب اعادة الغسل عندهما خلافا له ولو بال او قام ثم اغتسل
 فخرج منه مني لا يجب اجماعا واذا عرف هذا ظهر لك فائدة ما قد تاه من القيد في عبارة المص
 فتأمل وكذا يوجب اغتسال الايلاج اى دخاله ذكر من يجامع مثله في احد السبيلين

من طهارة الكبرى

غسل المني في الشك

القبل والدبر من الرجل اى الذكر المشتمية والمرأة اى المشتماة ومن بيانه لا يجد
السبيلين اذ انارت اى غابت الخشفة اى الكمرة او مقدارها ان كانت مقطوعة
فى احدهما سواء انزل المولم او المولم فيه او لم ينزل واجد منهما وجب الغسل على
الفاعل والمفعول به المكافين لما فى الصحيحين من حديث ابى هريرة رضى الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها
فقد وجب الغسل انزل ولم ينزل وفى مسلم من حديث عائشة اذا جلس بين شعبها
الأربع ومس الختان ففقد وجب الغسل وللمتقدم من حديثها اذا جاوز الختان
الختان وجب الغسل وهو المراد بما قبله من جهدها ومن مس الختان الختان وهذا
على عادتهم من اختان النساء وهو مندوب واما قوله عليه السلام اغتسلوا من الماء
فمنوخ بالاجماع واطلاق الوجوب فى الحديث يشمل الرجل والمرأة واما وجوب الغسل
به فى الدبر فى القياس احتياط واما لم يقنعه ابو حنيفة على الوطئ فى القبل فى ايجاب
الحمد احتياط للدبر الحد وهذا الاحتياط فى ايجاب الغسل فاخذ بالاحتياط فى الوضوءين
اما الواو لم فى البهيمية واليتنة والصغيرة التى لا يجمع مثلها وهى بنت سبعة
او بنت سبع او ثمان اذ لم تكن عبلة فلا يجب عليه الغسل ما لم ينزل لقصو الشهوة
وذكر الاسيحي ان بالابللاج فى الصغيرة التى لا يجمع مثلها يجب الغسل ولعل
مراده اذ كانت بنت سبع او ثمان وكانت عبلة فضحة لان الشتمات التى
يجامع مثلها هى بنت التسع فى الصحيح ومادونها غير مشتماة الا انها كانت
بنت سبع او ثمان وهى عبلة فربت الى حد الشهوة فالاحتياط فى وجوب الغسل وهو
اما فيها دونها فالاصح عدم الوجوب لانه بمنزلة الشيطان والتقييد ومعالجة اليد
وكذا اوجب الغسل الحيض وهو دم يخرج من رحم بالغة سلمية والمراد انقطاع
الحيض فهو بشرط وجوب الغسل عند ارادة ما لا يجل الا بدلا لدرود الدم وقيل درو
الدم بشرط الانقطاع والاول اصح حتى قالوا لو اسلمت وهى حائض ثم ظهرت يجب
عليها الغسل ولو انقطع ثم اسلمت لا يجب لان الانقطاع ليس صفة باقية فلم يوجد شرط الوجوب
حال التكليف بخلاف ما اذا احتد او اجنب ثم اسلم حيث يجب عليه الوضوء والغسل لان
الحديث والجنابة صفتان باقيةان وقت التكليف بعد الاسلام فلم يتعرضوا للفرق
بين الحيض وبين الحدث والجنابة بل بين الانقطاع وبينهما وكذا اوجب الغسل
التفاس وهو دم يخرج من الرحم عقب الولادة وهذا يفيد انها لو ولد

وجب الغسل على المفعول به فى الدبر

ولم ترد ما لا تكون نفساً ولا يجب عليها الغسل وهو قول أبي يوسف لا يترتق بالنفاس
ولم يوجد إلا أن عند أبي خيفة يجب احتياطاً لأن الولادة لا تخلو غالباً عن دم ولو قليلاً
وفي مثله يقام السبب مقام السبب ثم وجوب الغسل للصلاة ونحوها عند انقطاع
الحض والنفاس ثابت بالإجماع وبإشارة النص على قراءة يظهر أن بالتشديد في
الحض ودلالته في النفاس ومن استيقظ من منامه فوجد على فراشه أو ثوبه أو
فخذه بللاً هو أي والحال أنه يتذكر الاحتلام فإن المسئلة على ستة أوجه لأنه إما
أن يتذكر الاحتلام أولاً وعلى كل من التقديرين إما أن يتيقن كونه منياً أو كونه منياً
أو يشك فإن تذكر الاحتلام أن يتيقن أنه منى أو أنه منى أو شك فيه فم يتيقن أنه
هل هو منى أم منى فعلية الغسل في الحالات الثلاث إجماعاً لأن الاحتلام سبب
خروج المنى فيحمل عليه وإن يتيقن أنه منى لأن الذي يرق بالهواء وبجودة البدن
فيصير كالمنى أما إذا لم يتذكر الاحتلام ويقتن أنه منى أو شك هل هو منى أو شك
فكذلك يجب عليه الغسل في هاتين الحالتين أيضاً إجماعاً للاحتياط وإن يتقرر
أنه منى فلا يغسل عليه في هذه الحالة عند أبي يوسف إذا لم يتذكر الاحتلام وبه
أخذ خلف بن أيوب وأبو الليث وهو أقبح وعندهما يجب وهو أحوط لما تقدم
من احتمال والنوم سبب الاحتلام وكما من رؤيا لا يتذكرها الرائي فلا يبعد أنه
احتلم ونسبه فيجب الغسل والنس منى على قول أبي يوسف ولم ينسبه عليه فيوم
أنه يجمع عليه على أن الفتوى على قولهما وإن استيقظ فوجد في أحلياه بللاً لا يدري منى
هو أم منى أو يتذكر حلمه أينظر أن كان ذكره منتشراً قبل النوم فلا يغسل عليه لأن
الانتشار سبب الخروج المنى فيحمل عليه وإن كان ذكره قبل النوم ساكناً فعليه الغسل
للاحتياط المذكور في الخلاصة هذا الذي ذكرنا من عدم وجوب الغسل فيما إذا كان الذي
منتشراً مادام قائماً أو قائماً بعد الاستغراق في النوم جاداً فلم يعمد في سببية الانتشار
سبباً خرف على أنه هو السبب إنما يتسبب عنه المنى لا المنى أما إذا نام مضطجعا أو
الاضطجاع سبباً لاسترخاء والاستغراق في النوم الذي هو سبب الاحتلام لو يتيقن أنه
أي البلل الموجد منى فعلية الغسل أيضاً ما في يتيقن المنى فظاهر ما في الاضطجاع فلا بد
عامة الانتشار في السببية فيحكم بسببية الاحتلام وإن البلل منى رق احتياطاً
هذا التفصيل المذكور في المحيط والذخيرة قال شمس الأئمة المحلواني هذه المسئلة
يكثر وقوعها والناس عنها غافلون وهي تؤيد قولهما في وجوب الغسل إذا يتيقن

انه مذى ولم يتذكر الاحتلام لان النوم حال ذهول وغفله شديدة يقع فيه استبراء فلا
 يشعر بها فتتقن كون الببلل مذيا لا يكاد يمكن الا باعتبار صورته ورقته وتلك الصورة
 كثيرا ما تكون للمنى لسبب بعض الاغذية ونحوها مما يوجب غلبته الرطوبة ورقته الاحتلام
 والفضلات وبسبب فعل الحرارة والهواء فوجوب الغسل هو الوجوب وقد اوجبه
 بالاجماع على المفعول به في الدبر مع انه ليس غالبا في كونه سببا لانزاله لاجل الاحتياط
 لكن بقي شئ وهو ان المنى اذا خرج عن شهوة سواء كان في نوم او يقظة فانه لا بد من
 دفعه ونحوه عن رأس الذكر ايضا فكون الببلل ليس الا في رأس الذكر دليل ظاهر
 انه ليس بمنى سيما والنوم محل الانتشار بسبب هضم الغذاء وانبعاث الريح فإيجاز
 الغسل في الصورة المذكورة مشكل بخلاف وجود الببلل على الفخذ ونحوه لان الغالب
 انه منى خرج بدفق وان لم يشعر به على ما قرناه وان احتلم ولم يخرج منه شئ
 اى تذكر الاحتلام ولم ير بلالا غسل عليه اجماعا وفي مسند ابى داود الترمذي
 من حديث عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجد
 الببلل ولا يذكر احتلاما قال يغتسل وعن الرجل يرى انه قد احتلم ولا يجد بدلا
 قال لا غسل عليه قالت ام سليم هل على المرأة ترى ذلك غسل قال نعم ان النساء
 شقائق الرجال فلذا قال وكذا المرأة اى احتملت ولم يخرج منها شئ فلا غسل عليها و
 لما في الصحيحين من حديث انس ان ام سليم قالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من
 الحق فهل على المرأة من غسل اذا احتملت قال نعم اذا رأت الماء وفي فتاوى قاضي خان
 المرأة اذا احتملت ولم يخرج منها المنى حكى عن الفقيه ابى جعفر انه ما لم يخرج المنى من الفرج
 الداخلى لا يلزمها الغسل في الاحوال كلها وبداخذ شمس لائمة المحلوفى واليه استار
 المحاكم الشريفة في المختصر فانه قال والمرأة في الاحتلام كالرجل وفي احتلام الرجل لا بد من
 خروج المنى فكذلك في احتلام المرأة الا ان الفرج الخارج منها بمنزلة الاليتين فيعتبر
 الخروج من الفرج الداخلى الى الفرج الخارج انتهى وقال محمد عليها الغسل احتياطا قال في
 التجنيس لان ماءها لا يكون دافقا كالرجل وانما ينزل من صدرها وبه يفتى بعض المشايخ
 كما صاحب التجنيس هو برهان الدين الرغيناني حنابلة كما تقدم عنه في التجنيس قال
 شيخ كمال الدين بن الهمام بعد نقله كلام التجنيس فهذا التعليل يفيد ان الراد بعد الخروج
 في قوله ولم يخرج انها لم تره خرج فعلى هذا الوجه وجوب الغسل والراد من رات في حد
 ام سليم ورؤية العلم لا رؤية البصر فانها لورات الانزال واستيقظت من فورها

عدل منكبا اورأس الذ كرمكنا فيقع منه في بقعة واحدة وان امتد حتى المرأة بسبب
 مرو وعضو وغوه عليه في القلب وقال بعضهم ان كان ابيض غليظا فن الرجل وان كان
 اصفر رقيقا فن المرأة ويقال عليه ان ذلك يختلف باختلاف الزواج والاغذية والاحتيا
 هو الاولى وان كان الحديث قد صرح بالفرق المذكور بينهما وهو قوله عليه السلام
 في حديث ام سلايم ان ماء الرجل غليظ ابيض وماء المرأة رقيق اصفر متفق عليه
 فذلك باعتبار الغالب في عدم العاد من فروج قالت معي جنبي بايتني في النوم مراد
 بعد انة لذة الوقاع انفقوا على انه لا غسل عليها ولا يغني انه سقيدهم اذ لم تنزل
 فان انزلت وجب الغسل لانه كالاغتسال ولما جوعت فيفادون الفرج ووصل
 للمني الى رحمها لا غسل عليها فقد ايلاج وانزال فان رجعت منه وجب الغسل
 لانه دليل الانزال وتظهر فائدته في عادة ما صلت به من ذلك الجماع الى اغتسلت
 بسبب خروجه اقلوا ولا شئت ان يفتى على وجوب الغسل عليها بمجرد انفصال منيها الى دونهن
 وهو خلاف الامم الذي هو ظاهر الرواية قال في التارخانية وفي ظاهر الرواية يشترط
 الخروج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج لوجوب الغسل حتى وان انفصل منيها عن
 ولم يخرج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج لا غسل عليها وفي النسخة وهو الامم
 اغتسلت ثم خرج منها مني الزوج لا يلزمها عادة الغسل لان منبذلة مسوئلت بفرج
 احتلام او عالم كنه فلما انفصل المني عن الصلب شد ذكره وصلى من غير غسل عحت
 لتعلق وجوب الغسل بالخروج ايضا كما تقدم صبي ابن عشر جامع امراته البالغة
 الغسل لوجوب مسوارة الحشفة بعد توجع الخطاب لا غسل على الغلام لانعدام الخطاب
 الا ان يؤمر به تخلفا كما يؤمر بالوضوء والصلوة ولو كان الزوج بالغاً والزوجة صغيرة
 فتصح فالحجاب على العكس وذكر صبي لا يشتهي بمنزلة الاصبع وفي وجوب الغسل با دخال
 الاصبع في القبل او الدبر خلاف والاولى ان يوجب القبل اذا قصد الاستمتاع لغلبة الشهوة
 لان الشهوة هي من غالبية في مقام السبب مقام المسبب وهو الانزال دون الدبر بعد
 وعلى هذا ذكر غير الادهي وذكر الميت وما يصنع من خشب او غيره **بال** فخرج
 منه مني ان كان ذكره منتشر افعليه الغسل لوجود الشهوة والا فلا لغتد ها راى
 في قوله انه يامع وانته ولم يبل لا ثم بعد ساعة خرج منه مني لا يوجب الغسل
 وان خرج منه مني وجب احتلام الصبي في الصغيرة الاحتلام ان يبه البلوغ وانزال على
 وجه التدفق والشهوة لا يوجب الغسل لان الخطاب بما توجه عقيب الانزال فهو سابق على

روي
 في
 نسخة
 من
 نسخة
 من
 نسخة

الخطاب . وكذا اذا احضرت الحيض الذي به البلوغ وقال بعضهم يجب في الحيض قال
 قاضي خان والاحوط وجوب الغسل في الفصول كلها والله سبحانه اعلم . واما فرائض الغسل
 فالمضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن اى باقيه فان محل المضمضة والاستنشاق
 من جملة البدن وليس السائر بمعنى الجميع كما توهمه كثير من الناس . وعند مالك و
 الشافعي المضمضة والاستنشاق سنة فيه كما في الوضوء لما قوله تعالى وان كنت من
 قاطره فاذا لم يتطهر جميع البدن الا ان ما تم دايصال الماء اليه حقيقة او حكما كالحرج
 خارج فخلات الوضوء لان الماء موزع فيه غسلا الوجه والارجل فلهذا سجدت
 عليهما من الغطرة في الحديث لا ينعى الوجوب لان الغطرة تستعمل بجميع البدن
 مع ما هو سنة اتفاقا لا يعين سنتها لان الفزان في الغطرة لا يوجب الترتيب في الحكم
 علي ان من جملة ذلك الاستنجاء بالماء وقد يكون واجبا اتفاقا في بعض الروايات
 المختان وهو واجب عندنا شافعي فلا معارضة في الحديث بل لا يسلينا فسلم وايتنا
 الماء الى منابت الشعر فرض وان كشفت اى لو كان الشعر كثيفا بالاجماع وكذا يفرض بصل
 الماء الى اتناء اللحية واتناء الشعر من اراس البدن حتى لو كان الشعر مستليدا ولم يصل الماء الى
 اتناؤه لا يوجب الغسل لما في الآية من صيغة البالغه والتكلف والمرأة في الاعتسال كالرجل في وجوب
 تعمير جميع الشعر والبشرة ولكن الشعر المسترسل اى لنا زله من ذوائبها بمن ذوائبه وهي المحصلة من
 الشعر عسله موضوع اى ساقط عنها في الغسل اذا بلغ الماء اصول شعره الماء في سلم وغيره
 حدثت ام سلمة قالت قلت يا رسول الله اني امرأة امش في غير رأسي فانقضه في غسل ابي
 فقال لا انما يكفيك ان تحني رأسك ثلاث حشيات ثم تقيضين عليها الماء فتكتمين وفي رواية
 فانقضه للحيضة والحجامة قال لا الى آخره وفي مسلم ان بلغ عائشة ان عبد الله بن عمرو بن العاص كان
 يأمر النساء اذا اغتسلن ان ينقضن رؤسهن فقالت يا عجب ابا ابن عمرو يأمر النساء اذا
 اغتسلن ان ينقضن رؤسهن افلا يأمرهن ان يحلقن رؤسهن لقد كنت اغتسل انا و
 الله صلى الله عليه وسلم من اذا واحد وما ازيد ان افرع علي رأسي ثلاث افرعات لا يقال
 ان هذا معارض للكتاب لاننا نقول مؤدى الكتاب غسل البدن والشعر ليس منه بل متصل به نظرا
 الى سلمه فعملنا عقضى الاتصال في حق الرجال وعقضى الانفصال في حق النساء دفعا للحرج
 اذا لم يكنن حلقة ولان مواضع الضرورة قد خضت من الآية كداخل العينين ففقد
 بالحديث ايضا للحرج ولا يجب بل ذوائبها ومثلوها بقاها العصبية انه
 يجب غسل الذوائب وان جاوزت القدمين في مبسوط بكر في وجوب اتصال

الماء الى شعب عقائصها اختلاف المشايخ وفي الهداية وليس عليها بل ذواتها هو
الصحيح وكذا صححه غيره وهو الوجه للحصر المذكور في الحديث والحرج وهذا اذا كانت
مضفورة وان كانت منقومة يفترض عليها ايصال الماء الى שתائها اتفاقا لعدم الحرج ثم
سقوط غسل المسترسل اذا بلغ الماء اصوله الشعر انما هو في حق المرأة بخلاف الرجل لا
لا ضرورة في حقها لا مكان الحق كذا ذكره اى هذا الحكم وهو الفرق بين المرأة والرجل
في وجوب نقض الضفيرة وعدمه في غيبة الفقهاء وذكر في المحيط ان الرجل اذا اصفى
شعره كما يفعله العلويون اى المتشبهون الى علي بن ابي طالب رضي الله عنه بعضهم
يخصهم بمن كان من غير فاطمة رضي الله عنها والآن انك جمع ترك بعضهم اثناء غسل
كالعرب ورفاهل يجب ايصال الماء الى اثناء الشعر اى هل يجب عليه ايصال الماء الى خلال
شعره ام لا عن الإضافة رحمه الله روايتان نظر الى العادة والى عدم الضرورة وذكر
صدر الشهيد انه اى الشان يجب ايصال الماء الى اثناء الشعر في حقها لعدم الضرورة
وللاحتياط قال في الخلاصة وفي شعر الرجل يفترض ايصال الماء الى المسترسل ولم
يذكر غير ذلك فكان هو الصحيح علم بمقتضى المبالغة في الأتي مع عدم الضرورة
المخصص في حقها ويؤيده ما في السنن عن علي رضي الله عنه ان رسولا الله عليه وسلم
قال من ترك موضع شعرة من الجنابة لم يغسله فعلم به كذا وكذا من النار قال علي
من ثم عاديت راسي اى شعر راسي فلا اتركه بل حلقه مخافة ان لا يصيبه
الماء امرأة اغتسلت هل تتكلف في ايصال الماء الى ثقب القروط ام لا والقوط بضم
القاف واسكان الراء ما يتعلق في شحمة الأذن قال اى محمد في الأصل وهذا دأب
صاحب المحيط يذكر لفظ قال ومراده ذلك تتكلف فيه اى في ايصال الماء الى ثقب
القوط كما تتكلف في تحريك الخاتم ان كان ضيقا والمعتبر فيه غلبة الظن بالوصول ان
غلب على ظنها ان الماء لا يدخله الا بتكلف تتكلف وان غلب ان وصله لا تتكلف سواء كان
القوط فيه ام لا وان انضم الثقب بعد نزع القوط وصار بحال ان امر عليه الماء يدخله
ان حقل لا فلا بد من امراره ولا تتكلف لغير الامر من ادخال عود ونحوه فان الحرج
منه فروع وانما وضع المسئلة في المرأة باعتبار الغالب لا لافرق بينها وبين الرجل وكذا في قوله
اغتسلت وقد كان الشان بقي في اطفالها عجيبين قد جنت لم يغز غسلها وكذا الوضوء لا
يفرق بين المرأة والرجل لان في العجين لزوجة وصلاية تمنع نفوذ الماء وقال
بعضهم يجوز الغسل لانه لا يمنع والاول اظهر ولو بقي الدرن اسه السو سخي

ايصال الماء الى
ثقب القوط

في الاطعام اجاز الغسل والوضوء لتولد من البدن يستوى فيه اى في الحكم المذكور
 المدينى اى ساكن المدينة والقروى اى - اكن القرية لما قلنا وقال بعضهم يجوز الغسل
 للقروى لان درنه من التراب والطين فينفذه الماء ولا يجوز للمدينى لانه من الودك
 فلا ينفذه الماء والاول هو الصحيح قاله الديوبسى وقال الصفا يجب الايصال الى ما
 تحته ان طال الظفر وهو حسن والا قلت الذى لم يمتحن اذ اغتسل ولم يدخل
 الماء داخل الجفلة قال بعضهم يجوز غسله قال القاضي خان لانه خلقى وقال بعضهم
 لا يجوز وهو الاصح لان له حكم الظاهر حتى ان البول اذا انزل اليه انتقص الوضوء
 والمنى اذا خرج اليه وجب الغسل بالاجماع وكذا اصحبه الزيلعى في شرح الكز وقال
 النوادل لا يهزبه تركه اى ترك ادخال الماء داخل القلفة قال الشيخ كما لا الدين بن الهمام
 الاصح الاول للخرج لا كونه خلقه اقول المخرج غير مسلم وكونه خلقه لا اثر له فالتانى
 هو الاصح للامر بالتطهير وان خرج بوله حتى صار فى قلفته فعليه الوضوء بالاجماع
 وان لم اى ولو لم يظهر الى خارج الفافة كذا فى الخلاصة وفتاوى قاضى خان
 غيرهما رجل اغتسل وبقي بين اسنانه طعام من خبز او غيره قال بعضهما ان
 كان ذاتا على قدر الحمصة لا يجوز غسله وان كان قدر الحمصة او اقل يجوز سدا
 على فساد الصوم بالاول فكان للفم بالنظر اليه حكم الظاهر دون الثانى على ما ذكر
 فى خزائن الاكمل ان الفساد للصوم ما يزيد على مقدار الحمصة وقد رخصته
 عفو فكان له بالنظر اليه حكم الياطن قال فى الخلاصة ان كان كثير استتيب للناس
 كما فى سقوط السن يجب اىصال الماء وان كان قليلا كان عفوا فان كان فى مواضع ثقت فيها
 شئ يجب اىصال الماء اليه وفى الفتاوى باب لنون ان كان بين اسنانه طعام ولم يصل الماء تحت
 فى الغسل من الجنابة جاز لان الماء شئ لطيف يصل تحته غالبا قال صاحب الخلاصة و
 وقال بعضهم ان كان صلبا مصنوعا مضغاً متأكدا بحيث تداخلت اجزائه وصار
 له لزوجة وعلاكة كالعجين لا يجوز غسله قل اوكثر وهو الاصح لامتناع نفوذ المائع
 عدم الضرورة والمخرج بخلاف الصوم فان فى التمر عن بقائه فى الاسنان وسبقه الى
 الحلق مع الريق حرجا ولا حرج فى اذنته فى الغسل فافتراق على ان الاثرين على ان قد
 الحمصة مفسد للصوم والعفو مآدونه وذكر فى المحيط اذا كان على ظاهر يده
 جلد سمك او خبز مصنوع قد جفت واغتسل او توضع ولم يصل الماء الى سائر
 لميجز وكذا الدرن الياس فى اذنت لو جوب تعمده الغسل للدرن جميعه هـ

الأشياء تمنع لصلاحتها وقال في الذخيرة في مسئلة الخاء بان خلطته او اختصبت
 به وبقي من جرمه على بدنها والطبن والدون اذا بقيا على البدن يجزئ وضوئهم
 للضرورة ولان الماء ينغذه لتخلله وعدم لزوجه وصلا بته وعليه الفتوى اذ
 المعتبر في جميع ذلك نفوذ الماء ووصوله الى البدن وان كان برجله شقاق فجعل فيه
 الشحم او الرهم ان كان لا يضره اتصال الماء لا يجوز غسله وضوئه وان كان يضره
 يجوز اذا امر الماء على ظاهره ذلك وايصال الماء الى داخل السرة فرض للآية وكذا
 الاستنجاء بالماء عند الغسل فرض لان موضعه من جملة البدن وان لم اى لو
 يكن عليه اى على موضع الاستنجاء نجاسة حقيقية لان فيه نجاسة حكيمية وهى
 الجنابة وكذا التحليل الاصابع من اليدين والرجلين فى الاغتسال والوضوء فرض
 ان كانت الاصابع منضممة لا يدخله الماء بلا تحليل غير مفتوحة بحيث يدخلها
 الماء كلفة وان كانت الاصابع مفتوحة فهو اى التحليل سنة وقد تقدم و
 كذا افتاء البشرة اى غسلها باسالة الماء عليها والبشرة ظاهرة الجلد وبل الشعر
 فرض ايضا للصيغة التكلت فى الآية ولقوله عليه السلام الا قبلوا الشعر وانقوا
 البشرة ولقوله عليه السلام ان تحت كل شعرة جناة والجموع حديث واحد وروى
 ابو داود عن رواية ابي هريرة لكنه ضعيف والآية كافية فى الاستدلال ولو بقيت
 من بدنه لم يصبه الماء لم يخرج من الجنابة وان قل اى ولو كان ذلك الشئ قليلا
 بقدر ما يوجب استنجاء جميع البدن وشرب الماء يقوم مقام الغضضة اذا كان لا
 يوجب السنة وبلغ الماء الفم كله والا فلا وفى وافعات الناطقى لا يخرج عن الجنابة
 بالشرب سواء شرب على جالسنة او على غير وجه السنة ما لم يجرى في الخلاصة وهذا هو
 ولو تركها اى ترك الغضضة والاستنشاق او لمعة من اى موضع كان من البدن ناسيا
 فصل ثم تذكر ذلك يتفطن او يستنشق ويغسل اللعنة ويغسل اى ان كان فرضا لعدم
 صحته وان كان نفلا فلا لعدم صحته شروع سنة الغسل ان يقدم الوضوء عليه كوضوء
 الصلوة من غير استثناء مسح الرأس هو الصحيح وظاهر الرواية لا كما روى الحسن انه لا
 يمسح رأسه الا غسل الرجلين فانه يؤخره اذا كان قائما في مستقع الماء او على تراب بحيث
 يحتاج الى غسلها بعد ذلك اسالوقام على حجر او لوح بحيث لا يحتاج الى غسلها مرة اخرى
 فلا يؤخر غسلها كذا فى الهداية وغيرها وان يزيل النجاسة الحقيقية كالخبيث وغوره
 عن بدنه ان كانت اى ان وجدت على بدنه نجاسة ثم يصب الماء على راسه وسائر

جسده ثلاثا ما في الصحيحين من حديث ابن عباس قال قالت ميمونة وصنعت للبي
 صلى الله عليه وسلم غسلا فسترته بثوب فصب على يديه فغسلهما ثم أدخل عينيها في الألفاء
 فافرخ بها على فرجه ثم غسله بثمالة ثم ضرب بثمالة الأرض فذكر كهما ذلكا شديدا
 ثم غسلها ماء فمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه ثم افرخ على رأسه ثلاثا حتى
 ملأ كفيه ثم غسل سائر جسده ثم تقي فغسل قدميه فتناولته فوفا فلم يأخذ فأنطق
 فهو يفيض يديه ثم كفية الصب قال تسمى الأئمة الحلواني يفيض على منكبيه الأيمن ثلاثا
 ثم الأيسر ثلاثا ثم على رأسه وسائر جسده وقيل يداي الأيمن ثم بالرأس ثم بالأيسر وقيل
 ييدا بالرأس ثم بالأيمن ثم بالأيسر هو ظاهر المتن والهداية وغيرهما وظاهر الحديث فيمنع النعوت
 عليه ولو انفس ماء جار ان مكث في الوضوء والغسل فقد أكمل السنة والأفلا ثم يتنحى عن
 ذلك المكان الذي اغتسل فيه فيغسل رجله ان كان قيامه في مستنقع الماء كما تقدم
 الحديث محمول عليه ومن سنة الغسل ان لا يسرق الماء وان لا يقتر لما تقدم في الوضوء
 وان لا يستقبل القبلة وقت الغسل ان كانت عورته مكشوفة وان كان متزافلا بان
 وان يدلك كل اعضائه بالغتني التطهر في المرة الأولى ليعم الماء البدن في الرتين خزان
 في ذلك في الغسل سنة وليس بواجب الا في رواية عن ابي يوسف لخصوص صبغة
 اطهر وافي بخلاف الوضوء فانه بلفظ الغسل وان يغتسل في موضع لا يراه
 احد لاحتمال بدو العورة حال الاعتسال او اللبس والحديث يعلى بن امية ان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله حبي ستر يحب الحياء والتستر فاذا اغتسل
 احدكم فليست نمر واه ابود اود وفي القنية علي بن الغسل وهناك رجال لا يدع
 وان لاوه وفي تارما هو استرو المرأة تؤخره يعني ان كانت بين الرجال والمرأة بين
 النساء كالرجل بين الرجال وذكره ابن وهبان في نظمه يقوله بدو غسل على شخص سائمة
 ستره فيأتي بفي القوم لا يتأخره وليس كالاستنجاء والفرق ظاهر وفي امرأة بين الرجال مؤخره
 انتهى فان اريد بقوله وان لاوه وبقول الآخر وماتته سترة ودية ماسوا العورة فلا كلام وان
 اريد العورة كما قال البرازي كشف اذاره في الحمام لغسله وعصره لا يأنه لعدم امكان تطهيره
 بدو والاشم على الناظر فغير مسلم لان ترك المنى مقدم على فعل المأثور كما تقدم وللغسل
 حائل وهو التيمم لا يجوز كشف العورة عند من لا يجوز نظره اليها لاجله ولذا انفصل
 البرازي عقيب تلك المسئلة عن الرستغنى انه قال لا خفاء انه اراد الكف في الموضع
 المعنى لذلك لا مطلقا قال البرازي وهو الحق بل ذكر في جواز الكشف في الخدمة

في القنية اختلافاً فقال بقوله في بيت الحمام الصغير لعصر ازاره او لحلق العانة يانثر وقيل
يجوز في مدة اليسيرة وقيل لا بأس به وقيل يجوز ان يتجرد للغسل ويتجرد زوجته للجماع
ايضا اذا كان البيت صغيرا مقدار خمسة اذرع او عشرة وبالحيلة فلا ضرورة في
كشف العورة للغسل عند من لا يجوز نظره اليها لان له خلفا بخلاف الختان ونحوه و
يستحب ان لا يتكلم بكلام قط من كلام الناس وغيره اما كلام النام فلما تقدم في الوضوء
واما غيره من الذكر والدعاء فلانه في مصاب الماء المستعمل ومحل الاوضار اى الاوساخ
والاقدار ويستحب ان يسم بدنه بمنديل بعد الغسل لما روت عائشة رضي الله عنها
قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم خروفاً يتنشف بها بعد الوضوء رواه الترمذي وهو ضعيف
ولكن يجوز العمل بالضعيف في الفضائل وان يغسل رجليه بعد لبس لاقبله مسارعة
الى التستر وان يصله بسجدة لما تقدم في الوضوء لان فيه الوضوء وزيادة واما النية
فليست بشرط في الوضوء والاعتسالم عندنا حتى ان الحجب اذا اغتسل الماء الجار
او في الحوض الكبير للتبرد فبالكبير لان الصغير يتأتى فيه الخلط الذي فمسته
البشر على ما يأتي ان شاء الله تعالى او قام في الطر الشدي وضمض واستنشق
يخرج من الجنابة عندنا خلافاً للائمة الثلاثة استدلو بقوله صلى الله عليه وسلم انما
الاعمال بالنيات الحديث متفق عليه وهو حديث مشهور وقد يراه افاضحة الاعمال
فيفيد ان ما لانية فيه من الاعمال لاصحة له واصحابنا رحمهم الله اجابوا بان تقدير
حكم الاعمال والحكم مستوع الى دينوى وهو الصحة واخرى وهو الثواب وقالوا
الثواب مراد بالاجماع فلا تبقى الصحة مرادة بناء على ان الحكم من قبيل المشترك ولاعم المشترك
او مقض ولاعموم له ايضا فاورد عليهم منع كون الحكم مشتركاً او مقض بل هو من المتواطىء
السمع بالمطلق فيشمل ما تحت دينوى واخرى فاحتاجوا الى التكلف في التفصيص عنه و
ايضا اوردان هذا هو الدليل على اشتراط النية في كل العبادات وقد وافقتم على اشتراطها
فيها وانها لاصحة لها بدون النية فقد قدرت الصحة فيها فقالوا ان المقدور هو الثواب
الا ان ما كان المقصود منه هو الثواب فقط كالعبادات المحضة اذ افات الثواب فلا يصح له
ما هو المقصود بخلاف الوضوء فان له جهتين جهة كونه عبادة ومن هذه الحيثية لا بد له
من النية وجهة كونه شرطاً للصلاة كطهارة الثوب غوها ومن هذه الحيثية لا يفتقر
النية لان كونه شرطاً لا يشترط فيكون عبادة اذ الصلاة موقوفة على وجوده لا على كونه عبادة
فالحق ان النزاع في طريق الاستدلال بالحد لفظ فانه يدل على عدم صحة العبادات بدون

افعال بالنيات

النية بالاتفاق ولا يدل على عدم صحة غيرها بدونها بالاتفاق وذلك انه لا يجوز ان
 من الاعمال جميعها شرعية او غير شرعية لوجود اكثر الاعمال غير الشرعية بدون النية
 ولان تراد الاعمال الشرعية جميعها عبادات او معاملات لعدم توقف صحة
 المعاملات على النية بالاتفاق فتعين ان يراد العبادات ومثعلق الثواب العقاب حينئذ
 النزاع الحقيقي في ان الطهارة الحكيمة هل هي عبادة ليس غيرها وهي من جملة الافعال العادية
 الطبيعية التي تحقق حسان وجد فيها نية القربة كانت عبادة يثاب عليها والا فلا مع تحققها
 كما في سائر الحركات والسكنات في الافعال المتروكة التي لها تحقق في الوجود حسان نوى
 بها قربة اثيب عليها او معصية استحق العقاب عليها والا فلا ثواب لا استحقاق عقاب لولا
 هي عبادة ليس غيرها انما وجبت بحكمة الشرع لله تعالى غير معقولة المعنى لان المحل
 طاهر حقيقة ليس عليه شئ يقضي العقل والعادة غسله فكان ايجاب غسله استعبادا
 محضا وقلنا بل نفس غسل البدن او بعضه في ذاته من الافعال التي تقتضيها الطبيعة عادة
 فانه نظافة وتحسين كلبس الثوب نخوه وايجابه في بعض الاحوال لا يخرج عنه هذه الحقيقة
 كايجاب اخذ الزينة وهو ستر العورة في بعض الاحوال فكما ان لبس الثوب ستر العورة اذا
 نوى به القربة يكون عبادة وان لم ينو به القربة فالصلوة به صحيحة لوجود حقيقة
 والشروط توابع انما يراد وجودها لوجودها قصد افكذ الوضوء والغسل لا يقال ستر العورة
 امر يقضي العقل بخلاف الوضوء لان العقل والعادة يستقيم كشف العورة ولا يستقيم
 غسل موضع نظيف لا فانقول لو كان منفردا في بيت مظلم في ليلة مظلمة او في مكان خال
 آمن من هجوم احد فالعقل والعادة لا يستقيم الكشف مع ان الستر في الصلوة لازم للاتفاق
 في هذه الحالة مع ان النية ليست شرطا اذ ذاتي ايضا بالاجماع فان قيل في آية الوضوء
 ما يدل على اشتراط النية وهو كون الامر بالغسل خرج محرجا فبيد به فكانه قيل
 اغسلوا هذه الاعضاء لاجل القيام الى الصلوة وكان نظيره قوله تعالى من قتل مؤمنا خطأ
 فتميرير قبة الآية حيث يشترط التعزير بنية هذه الكفارة فكذلك اهلنا هذا مسلم فاما
 حكما مستقلا غير شرط يراعى تابع لان الشرط وجوده مطلقا لوجوده قصد كما في قوله
 اذ اذركم للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الآية لا يشترط في السعي ان يكون بنية الجمعة اجماعا فكذلك
 هذا وكان كما اذا قيل دخلت على امير فترين فانه لو ترين لامر آخر ودخل عليه مترينا لا يلازم
 لكون المقصود الدخول عليه بالزينة وقد حصل وليس المقصود ان يكون المترين
 الدخول ليس غير فالخاص ان لا دليل لهم على ان شرط الصلوة غير

هو عبادة وادلة النية من الحديث والآيات لقوله تعالى وما هو إلا اليعبد والله
 مخلصين له الدين انما دل على شرط النية في العبادة ولا نزاع فيه لاحد وبما ذكرنا ظاهر
 الفرق بين طهارة الماء وبين التيمم لانه ليس نظافة في ذاته بل صدها في الغالب
 فشرطت النية على ما قالوا ويرد عليه انه ليس الآية الا امر بغير الوجه ولا يدرك الصبيح
 وهو فعل حتى وقد وجد فصار كما لو قال الملك من دخل على فليتبذل شخص لا راحة
 ثم دخل عليه بتلك الحال فانه يكون مبتذلا لان الشرط يراعى وجوده لا قصده
 كما تقدم بعينه فحتاج على رد الى دليل كون الشرط فيه مسموحا هو عبادة وكونه
 غير نظافة لا يدل على ان الشرط مسموح هو عبادة فلا بد من الدليل كما لا بد للائمة
 الثلاثة من دليل كون الشرط غسلا هو عبادة والله سبحانه اعلم بالصواب ثم
 قال في الخلاصة ويجزى الوضوء والغسل بغير النية الا ان الكرخي استدل الى ان الوضوء
 بغير النية ليس هو الوضوء الذي امر به الشرع واذا لم ينفق اساء واخطأ وخطا
 السنة وهكذا اقال المتقدمون من اصحابنا انه لا يثاب ولا يصير مقبلا للوضوء المأمور
 به والاختصال على احد عشر وجها بالاستقراء خمسة منها فريضة لثبوتها بالكتاب
 والاجماع القطعيين الاعتسال من الحيض والاعتسال من النفاس والاعتسال من التقي
 الحنايين اذا كان مع غيبوبة الحشفة وغيبوتها في الدبر لم يبرق الاعتسال من خروج الماء
 على وجه الدق والشهوة والاعتسال من الاحتلام اذا خرج منه اى من الاحتلام و
 من سببية او من الاحتلام ومن ابتدائية المتى بالاتفاق او اذا اخرج منه الماء
 عند ما خلا فالابي يوسف وقد تقدم الكلام على ذلك كله واربعه منها
 سنة احدها غسل يوم الجمعة وعند مالك هو واجب لقوله عليه السلام
 من اتى منكم الجمعة فيغتسل متفق عليه امر وهو للوجوب فلما كان ذلك
 في الابتداء ثم نسخ على ما جاء روى عن ابن عباس ان الناس كانوا يجهلون بليسون
 الصوف ويعملون على ظهورهم الى ان قال ثم جاء الله بالخبر ولبسوا غدا للتمتع
 وكفوا العمل ووسع مسجدهم وذهب بعض الذين كان يؤذيهم بعضنا من الذين
 اوان الالنداء بدل عليه ما في الصحيحين من تحذيرهم في يوم الجمعة فخطب الناس
 يوم الجمعة اذ دخل عثمان بن عفان فغرض به عمر رضي الله عنه فقال ما بال
 رجال يتأخرون بعد النداء فقال عثمان رضي الله عنه يا امير المؤمنين ما اردت حين
 النداء ان تؤمنوا ثم قبلت فقال عمر رضي الله عنه الوضوء ايضا الذي نهي عن رسول الله

في سنة
 في سنة
 في سنة

في سنة
 في سنة
 في سنة

صلى الله عليه وسلم يقول اذا جاء احدكم الى الجمعة فليغتسل فلو كان الامر للوجوب لما
 اتقى عثمان رضي الله عنه بالوضوء ولما سكت عمر والصحابة عن الزامه بالغسل ولو لم
 نقل وقوله عليه السلام من تؤمنا يوم الجمعة فيها ونغت وامتثل بالغسل فضل
 رواه الترمذي وصححه ولذا صحح صاحب الهداية وغيره ان هذه الاربعة مستحبة
 لا سنة لان الوجوب اما غير مراد من الامر كما تقدم في قصة عثمان او انه كان
 ثم نسخ كما ذكر ابن عباس رضي الله عنهما فان كان الامر للندب فلا كلام وان كان
 للوجوب فاذا انتم الوجوب لا يبقى للندب ايضا الا انه قد دل الدليل على الاستحبة
 وهو قوله عليه السلام ومن اغتسل فهو افضل ثم غسل الجمعة للصلوة عند ابي يوسف وهو
 الامم واليوم عند الحسن بن زياد حتى لو لم يغسل لم ينال ثواب الغسل اذا وجد في اليوم
 عند الحسن لا عند ابي يوسف ومن لا الجمعة عليه نيب له الغسل عند الحسن لا عند ابي
 يوسف والثاني غسل العيدين والامم انه مستحب قياسا على الجمعة لانه يوم اجتماع مثلها
 وقد تقدم ان الامم ان غسلها مستحب وكذلك الثالث وهو غسل عرفة مستحب ايضا
 قياسا على الجمعة للاجتماع وما روى انه عليه السلام كان يغتسل يوم العيدين
 انه كان يغتسل يوم عرفة فضعيف قاله النووي وكذلك الرابع وهو الغسل عند
 الاحرام مستحب ايضا وما روى الترمذي وحسنه انه عليه السلام تجرد لاهلا
 واغتسل فواقعة حال لا تستلزم الواطئة فاللازم الاستحبة قاله الشيخ كمال الدين
 بن الهمام ومن الاغتسال الندوة الغسل لدخول مكة وقوف مزدلفة ودخول
 المدينة ومن غسل الميت والحجامة لشبهة الخلاف واللبلة القدر اذا
 وللمجنون اذافاق والصبي اذا بلغ بالسن والكافر اذا اسلم ولم يكن حيا ويكفي غسل
 واحد للعيد الجمعة اذا اجتمع كما يكفي لفرصتي جماع وحيض وواحد منها اي من الاحد
 واجب على الكفاية وهو غسل الميت هكذا ذكر وكلام وهو كالاخبري من البحث لانه غسل
 خارج عن ذات من كلف به فكان لغسل الثوب ونحوه بخلاف غيره من الاغتسال
 فان احكامها بالنظر الى نفس المغتسل ودليل وجوبه الاجماع وقوله عليه السلام
 للذي سقط عن تعبيره اغسلوه بالماء والسدر روياه في الصحيحين من حديث
 ابن عباس رضي الله عنهما وجوب ثم المفهوم من التقسيم ان المراد بالواجب الا انه طاهر الذي
 هو دون العرق عندنا والظاهر من الآية انه فرض وقد صرح به ابن الهمام والسراج
 وغيرهما وهو من كفاية اذا اقام به البعض سقط عن الباقي لان المتصود

وهو قضاء حق المسلم وقد وجد وان ترك اتم كل من علم به قادرا عليه كما في سائر
فروض الكفاية ثم قيل سببه حدث حل بالمرء لاسترخائه فوق النوم والاعمال
وقال البحر جاني وغيره بخاسته حلت بالموت كما في سائر الحيوانات طهارته بالغسل خاصة بكميته
ولذا تنجس البئر بموته فيها ولو وقع فيها بعد الغسل لا تنجس ولو حمل ميتا قبل غسله وصلى به
لا تصح صلاته بخلاف المحدث قال السروجي في شرح الهداية وقول البحر جاني هو قول القائل
وهو الاظهر واحد منها أي من الاغتسال مستحب هو غسل الكافر وقد تقدم هكذا
ذكره مطلقا غير مقيد بما اذا كان حيا ولم يكن شمسا لائمة السرخسي في شرحه للبسيوطي وذكر
في المحيط ان الكافر اذا جنب ثم اسلم الصحيح انه يجب عليه الغسل لان الجنابة صفة باقية بعد
اسلامه كبقاء صفة الحدث بخلاف الحيض على ما تقدم لكن قال قاضيان لا هو وجوب الغسل
الغسل كلها فروع ان اجنبت المرأة نفادركه الحيض فان شاء اغتسلت وان شاء لم تغتسل
حق تطهر وكذا الحائض اذا احتلمت وجومت ففي البغيان والجنب اذا اغتسل
وقت الصلوة لا يأتى ولا بالجنبان ينام ويعاود اهل قبل ان يغتسل او يتوضأ قال انس
الله عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يطوف على نسائه يغسل واحدة متفق عليه لكن يستحب
الوضوء ان اراد المعادة لانه انشط عن ابن سعيده الحدري رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا اتى احدكم اهلته ثم اراد ان يعود فليتوضأ بينهما وضوء متفق
عليه لا بأس ان يغتسل الرجل والمرأة من افاء واحد عن معاذة قالت قالت عائشة
كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من افاء واحد بيني وبينه فيبادر
فاقول دع لي دع لي قالت وهما جنبان رواه مسلم ويكره للجنب الاكل والشرب ما لم
يفسل يديه وفاه وقال قاضي خان يستحب ان يغسل يديه وفاه اذا اراد ان يأكل
او يشرب وان تركه فلا بأس به وقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
كان جنبا اراد ان يأكل او ينام توضأ وضوئه للصلوة متفق عليه ولا يجوز للجنب ان يغتسل
والنساء قراءة القرآن لقوله عليه الصلوة والسلام لا تقربوا الحائض ولا جنب شيئا من
القرآن رواه الترمذي وابن ماجه عن ابن عمر رضي الله عنهما وفي سنن الأربعة عن علي رضي
الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجزئه اوقا لا يجزئه عن القراءة شيء ليس
الجنابة قال الترمذي تحذ حسن محيي وقال الطحاوي يجوز قراءة ما دون الآية وذكر
الزاهدي انه رواية ابن سماعة عن ابي حنيفة رحمه الله وان عليه الاكثر فلهذا قال
المصنف يعني لا يجوز ان يقرأ آية تامة وما على قول الكرخي لا يجوز

قراءة دون الآية ايضا وهو الذي اختاره صاحب الهداية وصاحب الكافي وجماعة
لعموم قوله عليه السلام لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئا من القرآن المصنف
اختار قول الطحاوي فلذا قال وان قرأ ما دون الآية بقصد القرآن او قرأ الفاتحة لا يقصد
القرآن بل على قصد الدعاء او قرأ الآيات التي تشبه الدعاء مثل ربنا آتني الدنيا
حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ونحوها على نية الدعاء وكذا الوسم
خبر اسار فقال الحمد لله او خبر سوء فقال فليله وانا اليه راجعون وكذا اقرأة بسم
الرحمن الرحيم على وجه الشاء لا على قصد القرآن يجوز اما ما دون الآية فلا لا يعد
بقراءته قارئاً قال تعالى فاقرا ما تيسر من القرآن كما قال عليه السلام لا يقرأ الجنب
القرآن فكما لا يعد قارئاً ما دون الآية في حق جواز الصلوة حتى لا تقص به الصلوة
كذا لا يعد به قارئاً في حق الحرمة على الجنب الحائض كذا قاله الشيخ كمال الدين بن
الهام وعلى هذا تكون من في قوله شيئا من القرآن ببيان لا بتعصية وينبغي ان
الآية بالقصيدة التي ليس ما دونها مقدار ثلث آيات تصار فانه اذا قرأ مقدار سورة
الكوثر يعد قارئاً وان كان دون آية حتى جازت به الصلوة واما ما على وجه الدعاء والثناء
فلا لا يعد قارئاً لان العمل بالنيات والالفاظ محتملة فتعتبر النية ولذا لو قرأ ذلك
في الصلوة بنية الدعاء والثناء لا تقص به الصلوة ثم قيل يكره فراءة ما دون الآية ولو
على وجه الدعاء والثناء وقيل لا يكره وهو الصحيح قاله في الخلاصة واما قراءة هؤلاء
دعاء القنوت فلا يكره في ظاهر مذهب اصحابنا لانه ليس بقرآن على انه تقدم ان القرآن
لا يكره على قصد الدعاء والثناء فغيره اولى عن محمد رواية شاذة انه يكره لما روى عن
بكر بن رضى الله عنه انه كتب اللهم افانستعينك الى آخرة والهم اهدني فيمن هديت الى آخرة
في مصنفه سورتين ذكره في القنية واهل العراق يسمونها السورتين قال عبد الله بن داود
من لم يفت بالسورتين لا يضل خلفه ذكره السروجي في شرح الهداية والصحيح الاول
على انها ليست من القرآن ولا يكره التبعي للجنب الحائض والنفاء بالقرآن لانه لا يعد به
قارئاً ولذا لا يجوز به الصلوة وان كانت لا تقص به على ما يأتي ان شاء الله تعالى وكذا
لا يكره التعليم من هؤلاء للصبيان وغيرهم حرفاً فإى كلمة كلمة مع القطع بين كل كلمتين
وعلى قول الطحاوي لا يكره اذا علم نصف آية نصف آية مع القطع بينهما والمصنف
اختار قوله في الاول وهما مشى على قول الكرخي ولا يظهر له وجه وكذا اى وكما
لا يجوز للجنب والحائض والنفاء قراءة القرآن لا يجوز لهم كتابة القرآن

لأن فيه مسهم له وهو حرام وكما ينبغي أن يذكر هذه المسئلة بعد ذكر حرمة المس
 وذكر في الجامع الصغير المنسوب إلى قاضي خان لا بأس للجنب أن يقرأ القرآن للهوية
 والروح على الأرض أو الوسادة عند أبي يوسف خلافاً للحمد لأنه ليس فيه مس
 القرآن ولذا قيل المكروه مس المكتوب لا مواضع البياض ذكره الأمام القرواني
 ينبغي أن يفصل فإن كان لا يمس الصحيفة بأن وضع عليها ما يجوز بينها وبين يده
 يؤخذ بقوله أبي يوسف لأنه لم يمس المكتوب ولا الكتاب ولا بقوله محمد لأنه إن لم
 يمس المكتوب فقد مس الكتاب ولا يجوز لهم أي للجنب والحائض والنفساء مس
 المصحف إلا بغلافه وكذا كل ما فيه آية تامة من لوح أو درهم ويؤخذ ذلك لقوله تعالى
 إلا المطهر من هذه الآية وإن قيل أن الرأيس للوح المحفوظ الملكة لكن ظاهره منع غير
 الطاهر من مس القرآن لأنه سبق لمسلم القرآن بأنه معظم مصان من غير المطهرين
 منه وجوب تعظيمه وصيافته عن مس من ليس بمطهر هذا على تقدير عود الضمير
 إلى الكتاب كما هو الظاهر ما على تقدير عوده إلى القرآن فلا إشكال بكون خبراً رتباً
 النهي ولا يصح أن يكون نهياً لأن الجملة وقعت صفة والجملة الواقعة صفة لا تكون طليقة و
 في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم أن لا يمس القرآن إلا طاهر
 زواه أبو داود والترمذي عن عمار بن ياسر ولا يجوز لهم أيضاً أخذ درهم فيه سورة
 من القرآن هذا بناء على عادتهم فاهم كانوا يكتبون على دراهمهم سورة الأخلاص و
 الأقاليم كذلك إذا كان عليه آية قامة فلا يتناولها الأبصرته وكذلك لا يجوز مس
 المصحف إلا بغلافه والدراهم الأبصرته للبحث أيضاً ما تقدم من الدليل لأنه غير طاهر
 هذا يعني جواز الأخذ بالغلاف إذا كان الغلاف غير مشترز أي غير محبب مشدود
 بعضه إلى بعض مشتق من الشيعة وهي عجمية وإن كان الغلاف مشترز لا يجوز الأخذ
 به ولا مسه قال في الهداية هو الصحيح يعني أن الغلاف ما يكون متجانباً لما يكون متصلاً
 به لأنه صار تبعاً للمصحف وفي المحيط والغلاف هو الجلد الذي عليه في أصح القولين
 وقد تعارض التصحيح والذي أخذناه عن المشايخ أنه إذا تعارض إمامان معتبران
 في التصحيح فقال أحدهما الصحيح كذا وقال الآخر الأصح كذا فإلا أخذنا بقوله من قال
 الصحيح أولى من الأخذ بقوله من قال الأصح لأن الصحيح مقابلة الفاسد والأصح مقابلة
 الصحيح فقد وافق من قال الأصح قائل الصحيح على أنه صحيح وأما ما قاله الصحيح فسنذكر ذلك
 الحكم الآخر فاسد فلاخذ بما اتفقا على أنه صحيح أولى من الأخذ بما هو عند رتبة

فاسد فعلى هذا الاخذ بقوله صاحب الهداية وهو ما ذكره المصنف من ان الغلاف اذا
يجوز مسه والاخذ به هو الجدل المنفصل غير الشرز اولى من الاخذ بقوله صاحب المحيط انه
هو الشرز لانه احوط والخريطة احق من الغلاف في انه لا يكره اخذ المصحف بها
لوجود حائلين فان اخذ المصحف بكمه فلا بأس به اى بالاخذ عند محمد بن روايه لوجوب
الحائل وفي المحيط قال بعض مشائخنا يكره للمحاضن مس المصحف بالكمه وعامتهم على انه
لا يكره انتهى وهذا يناسب ما اختاره من الجواز مع الحائل وان كان متصلا كما في الجدل الشرز
ويكرهه بعض مشائخنا قال صاحب الهداية ويكره مسه بالكمه هو الصحيح وهو يناسب
اختاره من عدم الجواز مع الحائل المتصل كالجلد الشرز لان الثوب تبع له اجماعا
ولذا لو بسط كمه على نجاسة وسجد عليه لا يجوز ولو حلف لا يجلس على الارض
فجلس على ثيابه وهو لا يسها يحنث ولكن يظهر بين مس الجلد الشرز وبين المس
بالكمه فرق وهو ان الممنوع المس والاخذ بالكمه لا يسمى مساعرا ولا لغة بخلاف الاخذ
بالجلد الشرز فانه يسمى مس القرآن لشدة اتصاله به وبخلاف الجلوس على الارض فان
العرف يسمى من جلس على ثيابه من غير حصير ونحوه جالسا على الارض وذكر في الجامع
الصغير لا بأس بدفع المصحف والروح الى الصبيان لانه لا ينجس بطبوع بالطهارة وان اوردوا
بها تخلفا واعتياد اقال في الهداية لان في المنع تقنين حفظ القرآن وفي الاكابر التطهير
بهم هذا هو الصحيح انتهى واحترز بالصحيح عما ذكره في الاسلام في الجامع الصغير
من مشائخنا من كره تعليم الصبي بان يدفع اليه مصحف او لوح علمه كلام الله
تعالى وقوله المص والاحوط ان ياخذ به بكمه ويدفعه لا تعلق له بما قبله لان كلام
الجامع الصغير في المدفع اليه وهو الصبي انه لا يكره دفع البالغ المصحف واللوح اليه
لاني مس للدفع وعدمه فان المس بالكمه قد تقدم حكمه سواء كان لاجل الدفع الى الصبي او لغيره
ويكره ايضا للشيخ ونحوه مس تفسير القرآن وكتب الفقه وكذا كتب السنن لانها لا تخلو عن
آيات وهذا التعليل يمنع من شروحه الفخر ايضا وفي الخلاصة وكذا كتب الاحاديث والفقهاء
عندهما والاصح انه لا يكره عند بخيفة رحمه الله انه لا يسمى ماسا للقرآن لان ما فيه من
بمنزلة التابع فكان كما لو توسد خراج فيه مصحف او ركب فوقه في السفر وان اخذ
اي التفسير وكتب الفقه بكمه لا بأس به لان فيه ضرورة لتكرار الحاجة الى اخذ زياده على الحاجة
الى اخذ المصنف لان القرآن يقرأ حفظا في الغالب بخلاف التفسير الفقه وهذا الفرق اذا احتاج اليه
فقل من كره مس القرآن بالكمه ولا يكره قراءة القرآن للشيخ ظاهر اى على طهر لسانه

الجامع الصغير
في مس الدفوع
في مس الدفوع
في مس الدفوع
في مس الدفوع

تكره قراءة السورة ولا يجزئ

بكرة كتابة القرآن واسماء الله تعالى على الحارث الجذون

حفظاً بالاجماع وروى أصحاب السنن عن علي بن عيسى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يجزئ من السجدة خيرة القرآن وياكل معنا اللحم وكان لا يجزيه الا يجزئ عن قراء
 شئ ليس الجنابة اما الجنب اذا غسل يده وفه فروي عن الحنفية انه لا بأس ان يمر
 او يقرأ بغيره الدين الزاهدي ورأيت جواب ستاذي بجم الاثمة البخاري في الفتوى
 لا بأس به انتهى والصحيح انه لا يجوز له المسح والقراءة لبقاء الجنابة لانها تجزئ شوقاً ولا
 كالمحدث اجماعاً وتكره قراءة التوراة والانجيل للمجنب قال في الفتاوى ولا ينبغي له
 والمجنب ان يقرأ التوراة والانجيل والزبور لان الكل كلام الله تعالى قال في الخلا
 كذا روى عن محمد والطحاوي لا يسلم هذه الرواية قال صاحب الخلاصة وروى
 فقوله وبه يفتي يظهر منه انه يفتي بقوله الطحاوي المشير الى عدم الكراهة لكن
 الكراهة لان ما يدل منه بعض غير معين وما لم يبدل غالب هو واجب التعظيم وال
 واذا اجتمع المحرم والبيح غلب المحرم وقال عليه السلام دع ما يريبك الى ما لا يريبك ولها
 ظهر فساد قول من قال يجوز الاستنجاء بما في ايديهم من التوراة والانجيل من الش
 فانه مجازفة عظيمة لان الله تعالى لم يخبرنا بانهم يدلوها عن اخرها وكونه
 لا يجزئه عن كونه كلام الله تعالى كالايات المشوخته من القرآن واذا اراد المجنب الا
 والشرب ينبغي له ان يغسل يده وفه ثم ياكل ويشرب ويكره من غير غسل لان سورة مستعمل
 كذا اما متنايد وشرب الماء المستعمل مكروه لانه الغفاسة الحكيمية به وحل لما كوله على الشر
 وقال قاضي خان يستحب له ولا بأس بتركه والاول اول وقد قيل انه يورث الفقره
 بخلاف الحائض لان سورها لا يصير مستعملاً لانه يتخاطب بالاعتسالة ويكره كتاب
 القرآن واسماء الله تعالى على المصلي اي السجادة وكذا على الحارث الجذران و
 يفرش لانه تعريف للامتهان ويكره دخول المخرج الى الخلا وفي اصبعه ثم فيه شئ من القر
 او من اسمائه تعالى لما فيه من ترك التعظيم وقيل لا يكره ان يجعل فصلي باطن الكف و
 كان ما فيه شئ من القرآن ومن اسمائه تعالى في جيبه لا بأس به وكذا لو كان ملفوفاً في شئ و
 التوراة والى وكذا اى كمالا يجوز للمجنب الحائض والنفساء قراءة القرآن ولا مسكه بحوز
 دخول المسجد لغير ضرورة سواء دخلوا للجلوس فيه او للعبور اى المرور لقول
 عليه السلام حين كانت بيوت الصحابة شائعة في المسجد وجهاً هذ
 البيوت عن المسجد فاني لا احل المسجد للحائض ولا حب واه ابوداود من حديثه
 وابن ماجه والبخاري في تاريخه الكبير قال الخطابي ضعفوه هذا الحديث وقالوا قد

بجهول قال النذري فيما حكاه نظر فان اُخذت ابن خليفة ويقال فليت ابن خليفة
 العامري ويقال الذهلي كنية ابو حسان حديثه في الكوفيين روى عنه سفيان الثوري
 وعبد الواحد وقال ابن خنبل ما رى به بأسا وحكى البخاري انه سمع من جبرة بن
 ثقة وهي جبرة بنت دجانة بكسر الدال قال الشافعي يجوز لهم الدخول للعبور والحجبة عليها
 رويانه ولا حجة لم في قوله تعالى ولا جنبا الا عابري سبيل على معنى لا تقربوا مواضع الصلوة وانتم
 سكارى ولا حال كونكم جنبا الا عابري سبيل لان تقدير المواضع مجاز لا دليل عليه هو خلا
 الاصل ومفهوم الخالفة في الا عابري سبيل لا يصلح دليلا لانه مختلف فيه فعندنا ليس
 كيف وسبب النزول ينفي ارادة المجاز وهو ما روى ان عبد الرحمن بن عوف صنع طعاما
 وشربا وادعانا فراس اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين كانت الخمر مباحة فاكلوا
 وشربوا فلما اتموا وجاء وقت صلاة المغرب قد مواحد هم ليصلي بهم فقرا اعبدا ما
 تعبدون انتم عابدون ما عبيد فنزلت الآية فسلم ان السبب نفس الصلوة لا موضعها حتى
 عنه والعق لا تقربوا الصلوة حال كونكم جنبا غير مغتسلين في حال من الاحوال حتى تقتسلوا
 الاحال كونكم عابري سبيل اي مسافرين فاستثنى من النهي عن الصلوة بلا اغتسال حال السفر
 ثم بين حكم السفر بقوله وان كنتم مرضى او على سفر الآية فوجب التيمم واما امر الصلوة
 به بلا اغتسال اذ لم يجد ماء وبالحجالة فالاستدلال بالآية محتملا فكانت مشتركة
 الدلالة والحديث نص في المنع على سبيل العموم فوجب العمل بعمومه واذا احتلم
 في المسجد يتيمم للخروج اذ الميخت من لصل وغيره لعدم الضرورة وان خات يجلس مع
 التيمم للضرورة فان الضرورات تبهم المحظورات ولكن لا يصلي ولا يقرأ لعدم الضرورة
 في ذلك فروع تكروه قراءة القرآن والذكر والدعاء في المخرج والغتسل والحمام
 محمدا لا تكروه في الحمام لان الماء المستعمل طاهر عنده وفي الخلاصة ولا يقرأ في المخرج
 الغتسل والحمام الا حرا فحرفا في الحمام انما تكروه اذا قرأ جهر فان قرأ في نفسه
 لا بأس به هو المختار وكذا التحميد والتسبيح وكذا الا يقرأ اذا كانت عورته
 مكشوفة او امرأة هناك تغتسل مكشوفة او في الحمام احده مكشوف فان لم يكن فلا
 بأس به وفي فتاوى قاضي خان ان لم يكن فيه احد مكشوف العورة وكان
 الحمام طاهرا لا بأس بان يرفع صوته بالقراءة وان لم يكن كذلك فان قرأ في نفسه
 ولا يرفع صوته لا بأس ولا بأس بالتسبيح والتهمليل وان رفع صوته بذلك فيسأت بقية هذا
 البحث عند الكلام على القراءه القرآن ان شاء الله تعالى

مر وقال الدارقطني صالح وقال العجلي في جبرة

تكره قراءة القرآن ومقتضى لو الحمام واذا كانت مكشوفة العورة

فصل في التيمم ❖

ذكره لناسبة ما تقدم من مسئلة الاحتلام في المسجد والتيمم
 ان كان الاولى ان يقدم بحت المياه عليه لانها آلة الوضوء والغسل وهو
 في اللغة القصد وفي الشرع القصد الى الصعيد والتطهر به على وجه مخصوص
 والاصل فيه قوله تعالى فلم يجدها ماء فتيمموا صعيدا طيبا الآية وما روي عن أبي
 انه كان يعزب في ابل له وتصيبه الجحابة فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال له
 الصعيد الطيب وضوء المسلم وان لم يجد الماء عشر سنين فاذا وجد فليمسه بشرفته
 رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وفي رواية للترمذي طهور المسلم
 الباقي بحاله ويعزب اى يبعد وللتيمم ركن وشروط لابد من معرفتها لتوقع لاياتها
 به كاملا كما امر الشرع بيقين عليهما اما ركنه فضررتان ضربة للوجه وضربة
 للذراعين ولما احتل لفظ الذراعين عدم تناول الكفين قال يعنى اليدين
 الرفقين لقوله عليه السلام التيمم ضربة للوجه وضربة للذراعين اللى
 الرفقين رواه الحاكم والدارقطني من حديث عثمان بن محمد الاخطا الى جابر بن
 عبد الله عنه عليه السلام وقال الحاكم صحيح الاسناد ولم يجزاه وقال الدارقطني بحاله
 كلهم ثقات وقول ابن الجوزي عثمان متكلم فيه مردود وما ورد في حديث عمار بن
 انه عليه السلام قال له اما كيفيك ان تقول بيدك هكذا ثم ضرب بيده الارض ضربة
 ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه فحمل على ان المراد بالكفين الذراعان
 اطلاقا لاسم الجوز على الكل والمراد ظاهرهما مع الباقي وذلك لان اكثر عمل الامة على ما قلنا خلافا
 لمن يعم ان الفرض مسح الى الكوعين فقط لمن نعم ان ضربة واحدة تكفى للوجه والكفين فمن
 زعم انه ثلث ضربات وصوتة اى صفة التيمم على الوجه المسنون ان يضرب يديه
 على الارض وعلى ما هو من جنس الارض كما سيأتى ان شاء الله فيفضها بان يضرب بها
 يديه مما يلي الابهام احدهما بالآخر مرة او مرتين وقيل الاول عن محمد والثاني عن
 ابي يوسف والمقصود الضرب حتى يتناثر التراب ويمسح بهما وجهه مستوعبا
 ثم يضرب ضربة اخرى فيفضها ويمسح اليمنى باليسرى واليسرى باليمنى من
 الاصابع الى الرفقين بان يمسح بباطن اربع اصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى
 من رؤس الاصابع الى الرفق ثم يمسح بباطن كفه اليسرى بباطن ذراعه اليمنى
 الى الوسخ ويمسح بباطن ابهامه اليسرى على ظاهر ابهام يده اليمنى ثم يفعل

بيده اليسرى كذلك كذا في الكفاية فاقلاعن زاد الفقهاء انه الاحوط قال حافظ الدين
 البرازي لو مسح بكل الكف والاصابع يجوز لكن الاحوط ما ذكر في المطولات اراد ما
 ذكرنا من الصفة ولو مسح باصبع او اصبعين لا يجوز كما لا يجوز في مسح الخف والرم
 واقل ما يجوز ثلث اصابع ثم الضرورة من جملة التيمم حتى لو ضرب يده قبل
 ان يمسح بهما وجهه احدث لا يجوز كذا اذكره السيد الامام ابو الشجاع لظاهر الحديث
 التيمم ضربة للوجه الى آخره فقد اتى ببعض التيمم ثم احدث فينقضه كما ينقض
 الكل وصار كما لو حصل الحديث في خلال الوضوء ينقضه كما ينقض لكل والامام الاستيعابي
 على انه يجوز بمن ملاء كفيه للوضوء ثم احدث ثم استعماله فانه يجوز وعليه شئ قاضى خاف
 فتاوى الاول والاحوط واستيعاب لعنوين بالسم واجب اى فرض عند الكرخى في ظاهر
 الرواية اى الرواية الظاهرة عن اصحابنا حتى لو ترك شيئا قليلا لم يفسد يده من
 مواضع التيمم لا يجوز التيمم كما في الوضوء وروى الحسن بن زياد عن اصحابنا انه
 في عامة الكتب ان رواية الحسن عن ابي خنيفة فقط ان الاستيعاب ليس بواجب
 لو ترك اقل من الربع من الوجه او من اليدين بلا مسح يجزئ التيمم لان الاستيعاب
 في المسوحات ليس بشرط كما في الرأس والخف وفي نظم الزند وسقى قدر
 الدرهم عفو وان زاد لم يجز وعلى هذه الرواية فترع الخاتمة والسوار وتحليل الا
 لا يجب على تلك الرواية الاولى يجب نزع الخاتمة وسوار المرأة وتحليل الاصابع وشيخ
 اى يجب ان يحيط بان يؤخذ بالرواية الاولى فيستوعب استيعابا تاما فانها هي
 الصحيحة فانه وان كان مسح الكف مقام الغسل عند تعذره والاستيعاب واجب و
 مقام مقام غيره يراعى فيه صفة ذلك الغير وشروطه لصفة نفسه وشروطها بخلاف
 مسح الخف لانه لم يرق مقام الغسل بل سقط به الغسل مع عدم الضرورة وخصه ابتداء
 وقال في الكفاية ومسح العذار شرط على ما حكى عن اصحابنا والناس عنه غافلون في الخلا
 لو لم يمسح تحت الحاجبين فوق العينين لا يجوز وروى عن محمد لو ترك ظهر كفيه بلا مسح
 لا يجزئيه يحتل انه بناء على اشتراط الاستيعاب وهو الظاهر من مراد المعنى ان يكون بناء على
 ذكره الزند وسقى ومن هو مقطوع اليدين من الرفقين اذا تيمم بمسح موضع
 القطع وهو طرف عظم العنق لانه من الرفق اذا الرفق نهاية كل من عظم
 الساعد والعنق وفي الوضوء يجب غسله واما شرطه اى شرط التيمم
 فالنية لا يجوز بدونها عندنا خلافا للزفر رحمه الله وهو يقول انه خلف عن الوضوء

فلا يحل الفه في وصفه ونحن فرقتا بان في التيمم دلالة على النية من حيث
المعنى فانه ينبئ عن القصد والاصل ان يعتبر في الاسماء الشرعية ما ينبئ عنه
المعاني فيجب ان يعتبر في التيمم ما ينبئ عنه من معنى القصد ذلك هو النية وبان
التراب ليس كالماء من حيث انه خلق للتطهير فلا يصير التطهير الا بالقصد قلوا صاب
التراب وجهه ويديه او قصد تعليم الغير لا يكون متيمما ما لم ينيو التطهير مطلقا
او لقربة مقصودة تصح منه حالا ولا تقسم الا بالطهارة ولا يشترط تعيين كونه للحدوث او
للجنابة ونحوها في الصحيح خلافا لما قاله ابو بكر الرازي انه يشترط ذلك لان التيمم
لكل بصفة واحدة فلا يميز الا بالتعيين وجه الصحيح ما تقدم ان المقصود وقوعه طهارة
لقربة مقصودة الى آخره وقد وجد في الكل فلا يفتقر الى التعيين وكذا اطلب الماء شرط اذا
غلب على ظنه اى ظن من احتاج الى الطهارة ان هناك في المكان الذي هو فيه ماء
لقوله تعالى فلم تجدوا ماء عطفت ارجلكم من الماء فاما على الشرط والغالب كالمحققين
غلب على ظنه وجرد الماء فهو كالموجود له فلا يجوز له التيمم حتى تزول غلبة الظن
بعدم الوجود بعد الطلب فيشترط الطلب اذا غلب على ظنه ان هناك ماء او كان
العرفات لان وجود الماء غالب فيها وان لم يغلب على ظنه هو واخبر به ائمة
بالماء انه موجود فحق حصل شئ من هذه الامور الثلاثة وجب الطلب للماء
بالاجماع فيطلبه يمينا ويسارا قد رغوة وهي ثلثمائة خطوة الى اربع مائة وقيل
قد رمية تسهم ولا يلزمه ان يطلبه مقدرا ميل من كل جانب للزوم الضرور
امابه خاصة ان سارت رفقة او بهم جميعا ان ينظروه ويشترط في الخبر ان
يكون مكلفا عدلا ولا فلا بد معه من غلبة الظن حتى يلزم الطلب لانه من الدنيا
واما الخلاف في وجوب الطلب وعدمه فيما اذا لم يغلب على ظنه ان هناك ماء
ولم يخبر به ممن خبره ملزم او كان في الفلوات لافي العرفات هكذا وقع في النسج
ونواجه لو اذ الكون في الفلوات ليس قسيم عدم غلبة الظن بل لا بد من اجتماع
فليتأمل وحينئذ عندنا لا يجب الطلب خلافا للشافعي فانه يقول يجب الطلب لا يجوز
التيمم قبله وان لم يحصل دليل غلبة الظن بوجود الماء لقوله تعالى فلم تجدوا ماء
ولا يبقا له ما وجد الا بعد ما طلب نحن لانسلم هذه القضية الاخيرة لان لفظ وجب
ما وجد قد اطلق على الله سبحانه قال تعالى وجداه صابا وما وجدنا الاكثرهم من عملنا
استحالة معنى الطلب فحقه عز وجل ولو اخبر انسان عدل بعدم الماء عند غلبة الظن

لا يلزم طلب الماء مقدرا يصل بل عدل وقدر سهم

ونحوها جاز التيمم بلا خلاف لان خبر الواحد العدل حجة في الديانات لشمول
الالزام له ايضا بخلاف الشهادة وكذا من شرطه عجز عن استعمال الماء بالحاصل ان
شروط التيمم خمسة النية والسلم والصعيد وكونه طاهرا والعذ وهو العجز عن
استعمال الماء حقيقة او حكما وزاد بعضهم الاسلام والنية تجزئ عنه لان المراد
منها ما تقدم وهو نية القرية المقصودة حالاً وهي لا تصور من غير السلم والدليل
على كون العجز شرطاً عبارة الآية ودلائلها فان قوله تعالى وان كنتم مرضى يدل على
على ان المرض شرط وبدل الله على بقية الاعذار فانها امثله او فوقه في الحرج المخرج
على سبيل التاكيد بقوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج حق ان المريض اذا
خاف زيادة المرض بسبب الوضوء او بالتحرك او باستعمال الماء او خاف ابطاء البثر من
المرض بسبب ذلك جازله التيمم ويعرف ذلك اما بغلبة الظن عن اشارة او تجوزة
او باخبار طبيب حاذق مسلم غير ظاهر الفسق وقيل عدلته شرط وقال الشافعي لا
يباح له التيمم بمجرد خوف الازدياد والابطاء ما لم يخف تلف نفس وعصنو ويرد
ظاهر النص حيث اطلق المرض ولو لا ان سياق الآية اخبر ما ليس فيه حرج كان حرج
المرض مبنيها ولولم يلزم منه ضرر ما الا ان قوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج
دل على ان المراد من المرض ما فيه حرج وذلك يصدق بما قلنا ففي ما ليس كذلك
غير مراد ولذلك ذكر الاسيبغي في شرحه فقال حب على جميع جسد جرا
او على اكثره اي اكثر جسد جراحة او به جدرى بضم الجيم وفتحها مع فتح الدال
فان يتيتم والاصل فيه ان عندنا لا يجمع بين الغسل والتيمم بل يعتبر
الاكثر فان كان الاكثر مجروحاً او مقرحاً او يضره الماء بوجه من الوجوه يتيتم ولا
يجب غسل الموضع الذي لا جراحته وان كان لا يضره باستعمال الماء مع التيمم لاجل
الحرج كما هو مذاهب الشافعي لسبب اجتماع الاصل والخلف لان الطهارة لا تجزئ
فهي لاحد هاولا فائدة في الآخر وكذلك اذا كان على اعضاء الوضوء كلها او على
اكثرها جراحة يتيتم ولا يجب غسل الصعيد والتيمم لاجل الجرح وان كان على اقله
اي اقل بدنه او اعضاء وضوئه جراحة واكثره اي اكثر البدن او اعضاء الوضوء
صحيح فانه يغسل الموضع الصحيح ويمسح على المجروح ان لم يضره
اي المجروح المسح وان كان يضره المسح على نفس الجراحة يشدها
بعضابة ويمسح فوق العصابة على ما يأتي ان شاء الله تعالى كثرة

في اعضاء الوضوء قليل تعتبر من حيث العدد حتى لو كانت اليد واحدة في رأسه
 ووجهه ويديه ولم تكن في رجله يباح له التيمم سواء كان الأكثر من الاعضاء
 الجريحة صحيحا او جريحا وعلى عكسه لا يباح وقيل تعتبر الكثرة في الاعضاء حتى
 لا يباح التيمم ما لم يكن الأكثر من كل عضو جريحا ولو كان الصحيح والجريح من
 البدن او اعضاء الوضوء متساويين فالأحوط وجوب غسل الصحيح والسم
 على الجريح كذا في الفتاوى والجنب الصحيح في المصراذ اخاف بغلبة ظنه عن
 التجربة الصحيحة ان اغتسل ان يقتله البرد او يمرضه يتيمم عند الحقيقة
 رحمه الله خلافا لهما فانهما يقولان ان تحقق هذه الحالة في المصراذ
 فلا تعتبر لان تيسر الماء الحار في المصراغالب وله ان العجز قد ثبت في حق
 حقيقة فيعتبر كما اذا عدم الماء في المصرا حقيقة حيث يجوز التيمم ولم يعتبر كون
 وجود الماء فيه هو الغالب لان الغالب لا يعارض الحقيقة وكذا الجواب عن تيسر الماء
 الحار في المصراغالب لان الكلام في تحقق تعسره عليه بعدم قدرته عليه على غنائه وفي
 الفتاوى قال مشايخنا لا يباح للمقيم ان يتيمم في عرف ديارنا لان اجراء الحمام يعطى
 بعد الخروج فيمكن ان يدخل ويتعل بعد الخروج بالعسرة اقول فيه اطلاق مال
 الغير وهو انا يباح بشرط الزمان عند ضرورة لا تندفع الآية ولم توجد وفيه تعريض
 العرض للطعن باللسان الذي هو اشد من طعن السنان سيما في الزمان الذي غلب فيه
 الشتم وعدم الرغبة في الخير وسؤال الظن بالصادق لكثرة الكاذبين في موضع قد من الله الجواب
 الكريم سبحانه على عباده بانه ما يريد ليجهل عليهم من حرج فله در الامام الاعظم اداق
 نظره وما اسد فكره ولا مرما جعل العلماء الفتوى على قوله في العبادات مطلقا وهو
 الواقع بالاستقراء ما لم يكن عنه رواية كقول المخالف كما في طهارة الماء المستعمل والتيمم
 فقط عند عدم غيره نبيذ القروان كان الجنب الصحيح الخائف من المرض بالبرد خاف
 المصرا طرف في موضع الخبر وليس نفسه الجبراد لا يقال خارج المصرا يتيمم بالاتفاق لعدم
 تيسر الماء الحار غالبا وان خرج من المصرا نحو مسافرا او محتطبا الى غير مراد للسفر او نحو
 من قرية يريد الذهاب الى قرية اخرى يجوز له التيمم لكن لا مطلقا بل ان كان
 بينه وبين الماء نحو الميل في السافرة واما قال نحو ولم يقل ميل لان الميل مما
 يعرف بغلبة الظن لا بالتحقق فيناسب ان يؤتى معه ما يبدل على التقريب ولاجل هذا
 قالوا اكثر من ميل تأكيد او تقريرا لان يكون السيل متيقنا فكانه قال ان كان

في ظنه ان بينه وبين الماء نحو ميل او اقل لا يتيمم اذا يجوز له التيمم اذا كان ظنه
 ان بينه وبين الماء نحو ميل او اكثر كذا في الكفاية والتقدير بالميل هو المختار في حق
 المسافر قال الفقيه ابو جعفر اجمع اصحابنا على انه يجوز للمسافر ان يتيمم اذا كان بينه
 وبين الماء ميل وان كان اقل من ذلك لا يجوز وان خاف خروج الوقت ولا يجوز للمقيم
 ان يتيمم اذا كان بينه وبين الماء ميل ولا شيء في الزيادة عن ابي حنيفة وابي يوسف
 عن محمد انه يجوز اذا كان الماء على قدر ميلين وهو اختيار الفقيه محمد بن الفضل وعن
 الكرخي اذا خرج المقيم من المصر او السواد للاحتطاب او الاحتشاش ان كان في موضع
 يسمع صوته اهل الماء فهو قريب وان كان لا يسمع فهو بعيد وبه اخذ اكثر المشايخ
 واذا كان هذا في المقيم فاطنك في السافر كذا في فتاوى قاضي خان وقال الحسن
 بن زياد ان كان الماء امامه يعتبر ميلان وان كان يمنة او يسرة او خلفه فيل
 والميل اربعة آلاف خطوة وفسره ابن شجاع بثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع الى اربعة
 آلاف ثم الذراع اربع وعشرون اصبعاً معتزلات والاصبع شعيرات معتدلة
 معتزلات وقيل في تفسيره غير ذلك وعن ابي يوسف لو كان بحيث لو ذهب
 الى الماء وتوصلت ذهاباً لقافلة وتقيب عن بصره فهو بعيد يجوز له التيمم حين
 حبل كذا في الذخيرة وهو اي الميل ثلث الفرسخ على جميع الاقوال ولا فرق بين
 الحشد والجنب سواء خرج من المصر او القرية جنباً بعد الخروج لان السبب ارادة
 ما لا يحل الا بالطهارة على ما تقدم ولا فرق في ذلك بين تقدم الحشد او تأخره حتى لو
 كان قادراً على استعمال الماء فلم يستعمله حتى زالت قدرته جاز له التيمم كما لو كان الحشد
 قادراً وقت الحشد على احد الاشياء الثلاثة فلم يكبر حتى عجز جاز له التكفير بالصوم وكالفا
 على القيام لو لم يصل حتى عجز جازت صلوة بالقعود وان عجز عن القعود يصل بالايما
 ان لم يقدر على الركوع والسجود وامثال ذلك كثيرة وان كانت اي المسافر ماء في رحله
 اي في اقامته وامتنعه فنسبه وتيمم وصلى ثم تذكر ان كان معه ماء في الوقت اي في
 تلك الصلوة التي صلاحها لم يعد اي لا يلزمه اعادة تلك الصلوة عند بخيصة ومحمد
 خلافا لابي يوسف فانه يقول يلزمه اعادتها لانه واجد للماء ومقصر فان متاع السافر
 مظنة للماء غالباً فكان عليه ان يطلبه مضاراً كما لو كان في رحله ثوب فنسبه وصل على عريان
 او في ملك الكفر وفيه فنسبها وكفر بالصوم حيث لا يجوز وطما انه لا تكليف بلا قدر
 بلا علم ولا علم مع النسيان ولا نسلم غلبة كون الرجل مظنة لماء يمنع التيمم بل

الغالب اما هو حمل ماء لضرورة الشرب وهو مفقود في حق غير الشرب بخلاف
 الشرب فان رحله معد لوضعه مع سائر الامتعة على انه قد قيل ان مسئلة الشرب
 على الخلاف ايضا وكذا مسئلة التكفير قيل انها على الخلاف والفرق على تقدير
 الاتفاق ان المراد من الوجود في الكفارة الملك حتى لو عرض عليه رقبة كان له
 ان لا يقبل ويكفر بالصوم والمراد بالوجود هنا القدرة حتى لو عرض عليه الماء لم
 يجزله التيمم وبالنسيان زالت القدرة فافترقا والخلاف فيما اذا وضع الماء بنفسه او
 وضعه غيره بامره فلو وضعه غيره بغير امره وهو لا يعلم جاز تيممه اتفاقا وعن محمد
 غير رواية الاصول انه على الخلاف ايضا ولو كان الماء في ناء على ظهره او معلقا على عنقه
 او مضمنا بين يديه او مقدما اكان مركوبا ومؤخره وهو سائق لم يجز تيممه اجماعا
 بخلاف ما لو كان في مقدمه وهو سائق او في مؤخره وهو راكب وفي احدهما وهو قائد فانه
 على الخلاف ولو ظن ان الماء قد في لم يجز تيممه بالاجماع كذا في الخلاصة وان تذكر التمسك
 بالماء في رحله وقد تيمم وصلى ان معه ماء بعد خروج الوقت لم يعد في قوله جميعا هذا
 يخالف لما ذكر في الهداية وغيرها ان تذكره في الوقت وبعد سواء واذا تيمم المسافر
 وصلى والماء قريب منه وهو لا يعلم ولا يظن ان هناك ماء اجزاه ما فعل وكذا
 لو كان على شط نهر واجنب بئر ولم يعلم به وعن ابى يوسف في هذين روايتان
 وان كان مع رفيقه ماء لا يجزله التيمم قبل ان يسأل رفيقه الماء اذا كان غالب
 ظنه انه اذا ساله يعطيه وان تيمم قبل ان يسأل فضلى ثم سأل فاعطى يلزمه الاعا
 وهذا على وجه اما ان يغلب على ظنه الاعطاء والنوع او استويا وعلى كل تقدير اما
 ان يسأل او تيمم ويصلى من غير سوال واذا سأل فاما ان يعطى او يمنع واذا منع
 قبل الصلوة فاما ان يسأل بعدها او لا وعلى كلا التقديرين فاما ان يعطى او لا
 واذا تيمم وصلى فاما ان يسأل بعد الصلوة او لا وعلى كلا التقديرين فاما ان يعطى
 او لا فالاقسام سبعة وعشرون اما ان تيمم وصلى بلا سوال ثم سأل فاعطى اعطى
 بلا سوال فانه يلزمه الاعادة على كل تقدير اما في ظن لا عطاء فظاهر واما في غيره فلو
 الشك وظهور خطأ الظن ان ساله فنع جازت صلوة سواء كان السؤال قبلها
 او بعدها لانه قد تحقق العجز عن الابتداء ولا فائدة في العطاء بعدها بعد المنع قبلها
 واما اذا تيمم وصلى من غير سوال ولم يسأل بعد ليتبين له الحال فعلى قول ابى حنيفة
 صلواته صحيحة في الوجهين كلها قال في الهداية لانه لا يلزمه الطلب من ملك

الغير وقال لا يجوز به لان الماء مبذول عادة انتهى والوجه هو التفصيل كما قال ابو نصر
الصفار انه انما يلجيب السؤال في غير موضع عزة الماء فانه حينئذ يتحقق ما قالاه من
انه مبذول عادة والا فكونه مبذولا عادة في كل موضع ظاهر المنع على ما يشهد
به كل من عانى الاسفار فيجب ان يجب الطلب ولا تقم الصلوة بدونه فيما اذا ظن الاعطاء
لظهور دليلهما دون ما اذا ظن عدمه لكونه في موضع عزة الماء اما اذا شك في
موضع عزة الماء او ظن المنع في غيره فالاحتياط في قوتها والتوسعة في قوله لان السؤال
ذلا وقول من قال لا ذل في سؤال ما يحتاج اليه ممنوع واستدل له بانه صلى الله عليه وسلم
قد سال بعض حواشي من غير مستدرك لانه صلى الله عليه وسلم كان اولي بالموثنيين من
انفسهم فلا يقاس غيره عليه لانه اذا سال افترض على السؤال البدل لا كذلك غيره لكن عدم
وجوب الطلب من الرقيق نسبة صاحب الهداية وصاحب الايضاح الى ابي حنيفة كما تقدم
واما شمس الاقنة في المبسوط فانه نسبة الى الحسن بن زياد فقال وان كان مع رفيقه ماء
فعليه ان يساله الاعلى قوله الحسن بن زياد فانه يقول السؤال ذل وفيه بعض الحرج
وربما يوفق بان الحسن رواه عن ابي حنيفة في غير ظاهر الرواية واخذ هو به
فاعتمد في المبسوط ظاهر الرواية واعتبر صاحب الهداية ولا يوضح رواية الحسن
لكونها انساب بهذا هب ابي حنيفة في عدم اعتبار القدرة بالغير وفي اعتبار العجز
الحال والله سبحانه اعلم وان كان لا يعطيه رفيقه الماء الا بالقتل فلا يخلو اما ان
يكون قادرا على القتل او لا وان لم يكن له قن تيمم بالاجماع لعدم القدرة وان كان
مع مال زيادة بالنصف على الحال او بالرفع على النعت اي اذ اند على ما يحتاج اليه في الزاد
نحو نفسه ومن تلزمه نفقته ديانة ولو كلبا حينئذ ينظر ان باعه الماء بمثل القيمة في
ذلك الموضع قاله في الخلاصة والاولى ما قاله قاضي خان انه تعتبر قيمة الماء في اقرب الموضع
من الموضع الذي يعرف به وجود الماء وذلك لان اعتبار القيمة هناك عسير وفيه حرج
وهو مدفوع او باعه بغبن يسير لا يجوز له التيمم لانه قادر وان باعه بغبن فاحش
يقيم للحرج لان تلف المال كتلف النفس لانه شقيقها والغبن الفاحش ما لا يدخل تحت
تقويم الموقوفين وقد روه في العروض بالزيادة على نصف درهم في العشرة و
النصف يسير والماء من جملة العروض وقال بعضهم وعزاه قاضي خان الى ابي حنيفة
الغبن الفاحش تضعيف الثمن بان يبيع ما يساوي درهما بدرهمين فيل الغبن
الفاحش بان يبيع ما يساوي درهما بدرهم ونصف في الوضوء بدرهمين في الجنابة والاول

اوفى لدفع الحرج وعن ابى نصر الصغار ان السافر اذا كان في موضع عزه الماء فلا فضل
 له ان يسال من فيقه الماء لزالة الشبهة وان لم يسال تيمم وصلى اجزاه
 ذلك لان الغالب المنع وان كان في موضع لا يعز الماء فيه ولا يتيمم به غالباً لا يجوز
 ذلك قبل الطلب كما في العمرانات لانه مبذول عادة وهذا ما قد مناته المختار
 رجل معه ماء زمزم في قمعة بضم القافين والمحال انه قد رصص رأسه لانه
 هو يحمله للعطية اى لاجل الاهدى والاستشفاء اى لطلب الشفاة لما روى انه
 عليه الصلوة والسلام قال ماء زمزم لما شرب له رواه الدارقطني والمحاكم لا يجوز
 له التيمم للقدره على استعمال الماء المطهر ولو وهبه لآخر وسله اليه لا يجوز له التيمم
 عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله فيما اذا وهب لغيره لبثه القدرة على استعماله بواسطة
 الرجوع عندنا خلافاً له على ما بين دليله في كتاب الهبة كذا ذكره في المحيط
 وقال قاضي خان بعد ما ذكر قولهم ان الحيلة في ذلك ان يهبه من غير
 ويسلم الا ان هذا ليس بصحيح عندي فانه لو رأى مع غيره ماء يبيعه مثل
 الثمن او يبيع يسير يلزمه الشراء ولا يجوز له التيمم فاذا تمكن من الرجوع كيف
 له التيمم انتهى وهو الفقه بعينه لكن الحيلة الصحيحة ان يخلط بماء مودون
 حتى يصير مغلوباً ويخرج عن كونه مطهراً او يهبه على وجه ينقطع به الرجوع وان لم
 يكن معه دلو ونحوه مما يمكن اخراج الماء به لو مندبلاً ورشاً بكسر الراء مع المدى حمل
 هل يجب عليه ان يسال رفيقه ذلك ام لا ثم اجاب بانه لا يجب السؤال وهكذا اطلق
 في الخلاصة وينبغي ان يكون قوله ابي خيفة خاصة قالوا لانه لا تثبت القدرة في المملوك
 بالبدل الا بالاحتمال بخلاف الماء حيث تثبت القدرة فيه بالاباحة لانها الغالبة
 ومع هذا الوسال فقال له صاحب الدلو والرشاء انتظر حتى استقي او حتى اصبر
 ادفع اليك ونحو ذلك من الوعد فعند ابي خيفة ينتظر استجبا الى آخر الوقت فا
 خاف فوت الوقت تيمم وصلى لما تقدم انه لا تثبت به القدرة ولو صلى ولم ينتظر
 صح ايضا عنده لكون الانتظار مستجبا وعند ابي يوسف وعمر ينتظر وجوبا
 وان خاف فوت الوقت لان عندهما تثبت القدرة بالاباحة في غير الماء ايضا
 وكذا الخلاف في العارى اذا اراد الصلوة ومع رفيقه نوب فقال له انتظر حتى
 اصلى وادفعه اليك ونحو ذلك فعنده ينتظر استجبا بما لم يخرج الوقت و
 عندهما وجوبا مطلقا واجمعا على انه في الماء ينتظر اى لو قوله انتظر حتى اتوضأ

ثم ادفع اليك الماء يجب عليهن ينتظر اجماعا وان فات اي ولو فات الوقت
 لان القدرة تثبت بالاجبة في الماء اجماعا ومن لم يجد ماء الاسو والجمار او البغل الذي امر
 اتان يتوضأ به ويتيمم لتعارض الادلة في نجاسته وطهارته فلا تزول طهارته الثابتة
 له قبل ذلك بيقين ولا يزال الحدث الثابت بيقين فيضم اليه التيمم ازالة للحدث بيقين
 على ما عرف في الاصول واليهما قدمنا بخلاف الزفران عنه لا بد ان يقدم الوضوء فلا
 يلزم التيمم عند وجود ماء واجبة الاستعمال قلنا ان كان مطهرا فالتيمم لغو تقدم
 او تاخر والا فالتيمم معتبر في الحالين ولو تيمم فله ثم توضأ بالشكوك واحاد تلك
 الصلوة صححت وكذا العكس للخروج عن العهدة بيقين باثباتهما ومن لم يجد الاسو او
 البغل الذي امره بمكة فعن ابي خيفة في حكمه روايتان بل اربع روايات نقله
 في الكفاية عن الحيطي رواية عنه هو مشكوك فيجب ضم التيمم اليه لتعارض
 الادلة في حله وحرمة وفي رواية وهي رواية الحسن عنه هو مكروه بمثابة لحمه
 فان لحمه مكروه عنه وفي رواية قال احب الي ان يتوضأ بغيره وهي رواية البلخي
 عنه وفي رواية كتاب الصلوة وهي الصحيحة عنه وقولهما انه طاهر
 مطهر من غير كراهة اما عندهما فلا نة مأكول اللحم واما عنده فلا نة حرمة لحم
 ليست لنجاسته بل لكرامته لكونه آلة الجهاد فلا تؤثر في سوره خشا كما في الادلة في العبد
 المصر كونه لم يذكر هذه الرواية مع انها هي المشهورة في الكتب المعتبرة ومن لم يجد
 الابنيد القرو هو ماء القى فيه تمر فطهرت حلاوته ولونه فيه ولم تزل قته ولم يشبه
 فعند ابي خيفة يتوضأ به ولا يتيمم وكذا يغتسل في الاصم لمحدث ابي فزارة عن ابي
 عن عبد الله بن مسعود انه صلى الله عليه وسلم قال لليلة الجن ما في ادوتك قال
 بنيد تمر قال تمر طيبة وماء طهور اخرج ابو داود والترمذي وابن ماجة وفي رواية
 الترمذي فتوضأ منه ورواه ابن ابي شيبه مطولا وفيه هل معك من وضوء قلت لا فقال
 فما في ادوتك قلت بنيد تمر قال تمر حلوة وماء طيب فتوضأ واما الصلوة لا يقال ابو زيد
 وابو فزارة قيل هو راشدين كيتا وقيل حزيمولا لانقول اما ابو زيد فذكر القاضى ابو
 بن العربي في شرح الترمذي انه مولى عمرو بن حريث روى عنه راشدين كيسان
 العيسى الكوفي وابو روق وهذا يخرج عن الجهالة واما ابو فزارة فقال الشيعي الذي
 بن دقيق العيد في تجهيله نظر فانه روى هذا الحديث عن ابي فزارة جماعة
 من اهل العلم مثل سفيان وشريك والجراح بن مليح واسرائيل وقيس بن الربيع

وقال ابن عدي أبو فزارة راوى هذا الحديث واسمه راشد بن كيسان وكذا قال
 الدارقطني وما روى عن ابن مسعود انه سئل عن ليلة الجن فقال ما شهد هاما
 احد معارض جاني ابن ابي شيبة انه كان معه وروى ابو حفص بن شاهين عنه قال كنت
 مع النبي صلى الله عليه وسلم والاثبات مقدم على النفي وعند ابي يوسف يتيم ولا يتوضأ
 به وهي الرواية المرجح اليها عن ابي حنيفة رحمه الله وعليها الفتوى لان الحديث
 وان صح لكن آية التيمم ناسخة له اذ هي مدنية ووقد نصيبين كان قبل الهجرة
 بثلاث سنين ومفهوم آية التيمم نقل الحكم عند عدم وجود الماء المطلق من الوضوء
 الى التيمم ونبيذ القمر ليس ماء مطلقا فلا يعتد بوجوده ما نفع من التيمم لان صاحب
 آكام الرجان في احكام الجن ذكر ان ظاهرا لاحاديث الواردة في وفادة الجن كانت
 ست مرات وذكر منها مرة في بقيق العرق قد حضرها ابن مسعود مع مرتين بمكة و
 مرة رابعة خارج المدينة حضرها الزبير بن العوام وعند محمد يجمع بينهما لما ذكرنا
 انفا ليلة الجن كانت بالمدينة ايضا فلا يقطع بالنسيخ فوجب الاحتياط ومن لم
 يجد الا عصير العنب لا يتوضأ به بالاجماع وكذا اسائر الاشربة سوى نبيذ القمر
 ليس في عدم جواز التوضي به خلاف فان الوضوء بنبيذ القمر ورد على خلاف
 القياس فلا يقاس عليه غيره جنب وجعل الماء في المسجد ولم يجد في غيره وليس معه
 احد يأتيه به يتيمم لاجل الدخول ويدخل فان لم يصل الماء بان لم يجد آلة الاستسقاء
 او بمانع اخر يتيمم للصلوة ثانيا ان اراد الصلوة لان نية الصلوة شرط لصحة التيمم
 للصلوة ولم ينو لها ولو كان قد نواه لها في هذه الصلوة لم يصح ايضا لعدم تحقق
 العجز عن الماء وقت التيمم بالنظر الى الصلوة وانما حصل دخول المسجد من ضرورة انه لا ماء الا
 فيه ولا يجوز دخوله جنبا فهو عاجز بالنظر الى الدخول وكذا الوتيمم المحدث ونحوه
 لمس المصحف وتيمم الجنب من بعنة لقراءة القرآن عند عدم الماء اصلا حقيقة او
 حكما لا يجوز الصلوة به وانما قال عند عدم الماء لئلا يتوهم التيمم عند كون الماء في
 المسجد ليس غير فانه حينئذ لا يجوز التيمم لمس المصحف ولا لقراءة القرآن لما قلنا في عدم
 جوازه الصلوة والحاصل ان الصلوة لا يجوز الا يتيمم نوى لها والقربة مقصودة يعقل فيها
 معنى العبادة ولا تقصر بدون الطهارة فخرج بقربة مقصودة التيمم لمس المصحف او
 لدخول المسجد او الخروج منه او لزيادة القبر او للاذان او للاقامة لانها قرب
 ليست مقصودة بل مسائل وخروج بقربنا يعقل فيها معنى العبادة تيمم الجنب

ونحوه لقراءة القرآن فانها قربة مقصودة لكن لا يعقل فيها معنى العبادة وخرج
 بقيد لا تصح بدون الطهارة فيتم الحديث لقراءة القرآن وتيمم الكافر للاسلام فان
 لا يجوز الصلوة به خلافا لابي يوسف بخلاف سجدة التلاوة وصلوة الجنازة وصلوة النافلة
 اذا تيمم لاجلها فانه يصلي بذلك التيمم المكتوبات ايضا لانها قرب مقصودة
 الى آخره اما في صلوة النافلة فظاهر واما في سجدة التلاوة وصلوة الجنازة فلا
 المراد بالقربة المقصودة ما شرع ابتداء تقربا الى الله تعالى من غير ان يكون تعباً
 لآخره وهما كذلك وما ذكر في الاصول ان سجدة التلاوة ليست قربة مقصودة
 المراد به انها ليست مقصودة لذاتها عند التلاوة بل لاشتمالها على التواضع للحق
 لموافقتهم لايان ومخالفته اهل الطغيان وهو غير مختص بهيئة السجود بل يحصل
 بالركوع ايضا فينبى منابه فان قيل يصح التيمم نية الطهارة وهي ليست بعبادة مقصودة
 قلنا الطهارة شرعت للصلوة وشرطت لاجلها فكانت نيته نية اباحة الصلوة
 ولتيمم لصلوة الجنازة اجزأه ان يصلي به المكتوبة وقد قدمناه ولتيمم لتعليم
 الغير لا يجوز به الصلوة وذكر الفقيه ابو جعفر راية عن ابي خيفة انه يجوز والمعتبر
 هو الاول لما تقدم وفي النوادر لو مسح وجهه وذراعيه يريد به التيمم تجوز الصلوة
 به ووجهه انه بمنزلة نية الطهارة رجل في رجله ماء وهو لا يعلم به فتمسح
 ان كان وضع الماء في الرجل بنفسه او وضعه غيره بآمره فنيه فهو على الخلاف الذي
 ذكرناه وان كان قد وضع الماء غيره بغير امره لا يبعد الاتفاق وقد تقدم وامسألة
 العاري اذا نسي ثوباً في الشارع من المشايخ من قال هو على الخلاف المذكور انه لا يصح
 عندهما لا عند ابي يوسف ومنهم من قال لا يجوز بالاتفاق وهو الصحيح لما
 قدمناه من الفرق وعن محمد انه قال يجوز ولتيمم وهو على شرط هو لا يعلم بالماء
 فهو على الاختلاف الذي ذكرناه عندهما يجوز وعند ابي يوسف لا يجوز في رواية تواترت
 تفصيره وغفلته وعنه رواية اخرى انه يجوز لكونه لم يتقدم له به علم بخلاف
 الذي في رجله ولو كفر عن العيمين بالصوم وفي ملكه رقبة تصلم للعنق او ثياب كثر
 عشرة مساكين او طعام لا طعامهم فنيه اي نسي المذكور من الرقبة و
 الثياب والطعام فالصحيح انه لا يجوز لما قدمناه من الفرق وهذه المسائل
 محلها هناك ويستحب ان يؤخر الصلوة الى آخر الوقت اذا كان يرجو وجود الماء
 فيه ليؤديها باكمل الطهارة تين ولو لم يعقل وتيمم وصلى جاز لانه ادها

بحسب قدرته الموجودة عند انعقاد سببها وهو ما انفصل به الأداء ثم ينبغي
 له ان لا يفرط في التأخير حتى لا تقع الصلوة في وقت مكروه فيكون في ادائها خلل و
 نقصان والصلوة بالتيمم عند عدم الماء لا خلل فيها ولا نقصان ولو تيمم قبل دخول
 الوقت جاز عندنا خلافا للشافعي رحمه الله بناء على ان التيمم طهارة ضرورية عند
 مطلقة عندنا لان التراب طهور حال عدم الماء بالحديث الصحيح وهو قوله عليه
 السلام الصعيدا لطيب طهورا للمسلم وفي رواية وضوء المسلم وقوله عليه السلام و
 جعلت لي الارض مسجدا وطهورا واذ كان طهورا تبقى طهارته الى وجود ما يزيلها
 كطهارة الماء ولا شك ان كل حلف يعمل عمل الاصل عند عدمه كالتكفير بالصوم
 عند عدم الرقبة واخبرها وقد استدله بعض الشافعية بقوله تعالى اذا قم الى
 الصلوة الاية فان ظاهرها المنع من الوضوء والتيمم الا عند القيام الى الصلوة والقيام اليها
 يكون بعد دخول الوقت فخرج جواز الوضوء قبل الوقت بدليل وبقي التيمم وهذا بناء
 على مذهبهم من الاستدلال بمفهوم الشرط وهو فاسد عندنا على ما عرفت
 في الاصول على انه لو كان حجة العجز واعن دليل يعارضه في جواز تقديم الوضوء وكذا
 الخلاف بيننا وبينه في جوازه لاكثر من فرض عندنا يجوز كالوضوء وعنده لا يجوز
 لانه ضروري ولو كان معه ماء يكفي للوضوء او الغسل ولكن يخاف على نفسه او
 دابته ولو كلب العطش ان استعماله يجوز له التيمم لانه مشغول بحاجته والمشغول بها
 لا يملك ان ينظر الى الطهارة لان الحجج مدفوعة المجوش السجين اذا منع عن الطهارة
 بالماء يصلي بالتيمم ويعيد وقال ابو يوسف لا يعيد قيد السجين باعتبار الغالب او
 لاشارة الى كونه في المصر فان محل الخلاف ما اذا كان محبوسا في المصر ما لو كان محبوسا
 في مصر غير المصر فانه لا يعيد بالاتفاق كذا في المبسوط اما اذا حبس في موضع في المصر
 فانه لا يعيد لا يعيد لانه عاجز عن استعمال الماء فصار له المنفعة من عدوه
 محبوسا وهو يقول ان المنع فيه ليس من قبل صاحب الحق وهو ليس بغير المصير فيصلي
 في خلاف المصر لان الجبر والاعتداء اي الظلم غالب فيها فانه لا بالاعتداء يؤدى الى
 التيمم وبخلاف المحبوس فانه من قبل صاحب الحق اذا منع فيه ليس من العذر ونحوه هكذا
 ذكر في المنصورة وغيره وقال في الخلاصة المحبوس في السجن اذا كان في موضع
 نظيف ولا يجرد الماء ان كان خارج المصر قال ابو خيفة رحمه الله تعالى يصلي بالتيمم
 وان كان في المصر لا يصلي ثم رجع وقال يصلي ثم يعيده وهو قولهما وهذا يفيد

وفاق أبي يوسف على الاعادة والاسير في دار الحرب اذا منع من الوضوء والصلوة
 تبسم ويصلي بالاياء ثم يعيد اذا قدر هكذا في الخلاصة وقتاوى قاضي خان
 هو يفيد الاتفاق ويشكل عليه عدم الاعادة على المحبوس في الصمير حيث كان السبب
 غلبة الاعتداء فان غلبة الاعتداء على الاسير في ايدي الكفار اظهر لزوم الحرج اشد
 ولو منع المحبوس من التبسم ايضا عند بل حيفة يؤخر الصلوة ولا يصلي بلاظهاره لانها
 معصية لم يرتج بحال وقال يصلي ثم يعيد اذا قدر واجمعوا على ان الماشي لا يصلي
 وهو ميمشي وكذا الساجد لا يصلي وهو يسبح وكذا لا يصلي وهو يقا تل لان العمل
 الكثير مناف للصلوة فلا تقم معه بخلاف الماشي للوضوء بعد سبق التحذ لانه
 متحرم لا مصلح حتى لو ادى شيئا من الأركان وهو ميمشي فسدت فالمشي اذا
 كان لمصلحة الصلوة ينافي الاداء لا التحريم وعن أبي يوسف الجواز حال المشي
 بالاياء عند الخوف وهو قول الاثثة الثلاثة لقوله تعالى فرجالا او ركبا فان
 مشاة قلنا الرجال صند الركبان فكانوا اعم من المشاة والقيام اريد بهم القيام على
 ابن عمر صلوا رجلا قياما على اقدامهم فالآية لا باحة صلوة الراكب فقط كذا ذكره
 ولا يخرج عن نظر لان الرجال اذا كانوا اعم من المشاة والقيام فالعام عندنا لا يجوز
 تخصيصه بغير الواحد فكيف يخص بمثل قول ابن عمر بخلاف المنهزم وهو اي حال
 كونه يصلي راكبا باي اواءقا اي حال كونه واقفا بالذابة اي دابته واقفة وهو
 يدل على هذا وقوع واقفا حالامن الضمير في راكبا او من الضمير في يصلي ولا
 يصح ان يراد واقفا على رجليه لا متناح كونه راكبا واقفا على رجليه في حال واحد
 وكذلك يدل عليه عطف قوله او تسير دابته او تعد وعليه فانه يدل على كون الوقوف
 للذابة لا لشراط التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه فيقال للراكب اذا وقف
 انه واقف لان وقوفها منافي لا يقال للراد واقفا على ظهر الدابة حال السير
 العدم ولان هذه الحال في غاية العسر مع منافاة العطف له وانما قيد بالمنهزم
 للاشارة الى ما ذكر في المحيط والتحفة انه يصلي وهو سائر اذا كان مطلوبوا وان كانا
 لا يجوز لعدم الضرورة ولو صلى بالاياء لخوف عدو اوسع او مرض عطف على خوف
 له او مرض او طين لا يعيد بالاجماع لان هذه العوارض سماوية ولا
 الاعادة فيها لانها من صاحب الحق من غير اختيار من الخلق والمقيد اذا
 صلى قاعدا لعدم قدرته على القيام بسبب لعتيد يعيد اذا زال ذلك السبب

عند أبي خيفة ومحمد وعند أبي يوسف لا يعيد لما تقدم في الجوس ويجوز التيمم
عند أبي خيفة ومحمد بكل ما كان من جنس الأرض كالتراب والرمل والحجر بجميع أنواعه
حتى العقيق والزبرجد ونحوهما والزريق بكل أصنافه الأصفر والأحمر والأسود و
الكحل أي الأثد والمراد اسنج هو حجر معروف معرب من سنك والنورة أي
الكلس والمغرة بفتح الميم مع سكون العين وفتحها وما شبهها من أنواع التراب
كالطين المحترق والارمني ونحو ذلك وعند أبي يوسف لا يجوز إلا بالتراب والرمل
خاصة وعند الشافعي وأحمد لا يجوز بغير التراب وعند مالك رحمه الله يجوز
حتى بالعشب والشجر ولا يجوز عندنا بما ليس من جنس الأرض وهو ما يلين بالنار
أو يترمد كالذهب والفضة والحديد والبرصاص والصفير والنجاس ونحوها مما
ينطبع ويلين بالنار ولا تحنطه وسائر الحبوب المطحونة من الفواكه وغيرها وأنواع
النباتات مما يترمد بالنار إذا لم يكن عليها غبار وإن كان على هذه الأشياء
الذكورة غبار يجوز التيمم بغبارها عند أبي خيفة وفي إحدى الروايتين عن
محمد وفي رواية وهي المشهورة عنه لا يجوز بالغبار لأنه ليس بصعيد والجواب أنه صعيد
لأنه تراب رقيق وأما عند أبي يوسف فيجوز حال الضرورة لأجل الاختيار ثم عندهما
عند أبي خيفة ومحمد الشرط في صحة التيمم مجرد المس أي الومض على الأرض
أو على جنس الأرض ولا يشترط أن علوق شئ منها باليد وهذا على أحد الروايتين
عن محمد حتى أنه لو وضع يده على صخرة ملساء لا اعتبار عليها أو على أرض ندية
لا يفتل منها غبار ولم يعلق بيده شئ جازع عند أبي خيفة وفي أحد الروايتين
عن محمد خلافا لأبي يوسف على ما تقدم والأصل فيه قوله تعالى فتميموا صعيدا
طيبا فقال من شرط التراب والرمل أو التراب خاصة المراد بالصعيد التراب والرمل
وبالطيب لم يثبت نقلا عن ابن عباس وقلنا الصعيد وجه الأرض ترابا كان
أو غيره قال الزجاج لا أعلم اختلافا بين أهل اللغة فيه وأما الطيب فلفظ
م مشترك يستعمل بمعنى الحلال وبمعنى الطاهر وقد أريد به الطاهر لجماع
فلا يراد غيره لأن المشترك لأعموم له ولأن التيمم شرع لدفع الحرج كما
يفيد سياق الآية وهو فيما قلنا فان قيل ذكر من في الآية المائدة وهي
للتبويض ينافي ما قلتم من جواز التيمم بالضرب على الحجر الملس قلنا
لأننا سلمنا أن من للتبويض بل هي لا تبدأ الغاية فان قلت قد رده صاحب

الكشاف بأنه قول متعسف ولا يفهم احد من العرب من قول القائل سمحت رأسي
من الدهن ومن الماء ومن التراب الامعنى التبييض قلت رده مردود والجواب
عما قاله ان عدم الفهم انما سأس من اقتران من بالدهن ونحوهما هو سهل التبييض
ولو قرنت بالماء ليس كذلك لانعكس الحكوة فيقال لا يفهم احد من العرب من قوله القائل
سمحت يدك من الحجر او الحائط معنى التبييض اصلا وانما يفهم منها معنى الابتداء و
مدخلها ههنا هو الصعيد وهو مشتق على ما يتبعض بسهولة وغير ومغناها
الحقيقة الجمع عليه هو الابتداء صالح لهما والمعنى الذي دعيت موع انه قد انكره جماعة من
اهل العربية كالمبرد والاختش الصغير وابن السراج والسهيلي وغيرهم حيث انكروا
دلالة من على غير الابتداء وقالوا سائر المعاني راجعة اليه لا تشمل جميع اجزاء الصعيد
بل يخص بعضها بل غالبها بالاجزاء من غير دليل فكان ما اخترناه اولى سيما
موضع الامتنان بالتوسعة ونفي العرج ومعلوم قطعا ان ليس مقصود الشارع من
شرعيته عين التغير ولا يعقل في استعمال جزء من التراب معنى الطهارة وانما شرعه
سبحانه بدلا عن استعمال الماء عند العجز عنه تعبدا محضا فلا يبعد كون مجرد المسح للبتل
من الصعيد ولا ضرورة الى اخراج لفظ الصعيد عن حقيقته باخراج بعضه ولا
دليل فلا يسمع اما الفرق بين الصخرة وبين الفضة والذهب حيث جاز التيمم على
الصخرة وان لم يعلق باليد شئ لم يجر عليها وهما في الحال ان كلا المذكورين من الصخرة
ومن الفضة والذهب باعتبار ان الذهب الفضة شئ واحد لا اتحاد هذا الحكم فيما
وهو عدم جواز التيمم خلفا في الارض اى الصخرة خلقت الارض والذهب الفضة
كذلك فالفرق هو ان الذهب الفضة يد وبان في النار فلم يكونا كالتراب بخلاف
الصخرة فانها لا تذوب فكانت كالتراب وهذا الفرق لا يفيد الا ان لو كان التراب
الاصل في التيمم والصخرة مقيس عليه ليس كذلك بل الصخرة اصل ايضا للشمول الآية
فان الكل داخل تحت مفهوم الصعيد على ما مر والفرق الصحيح ان الذهب الفضة
ونحوها لا يتناول لفظ الصعيد ان خلق في الارض لانه وجب الارض كما تقدم ولا يطلق
لفظ الارض حتى لو حلف لا يجلس على الارض فجلس على صخرة يحث ولو جلس على
فضة او نحوها لا يحث واما التيمم بالاجر فعند ابي حنيفة رحمه الله يجوز
مطلقا دق او لانه من اجزاء الارض وان شوى في تصليب بمنزلة النورة
وعند محمد يجوز التيمم به ان كان مدقوقا او افلا وهذا على الرواية المشهورة

عنه في عدم جواز التيمم بالجذر الذي لا غبار عليه فان الأجر بالشئ صار كالجسم
 فاعطى حكمه فان كان مدفوقا او كان عليه غبار يجوز والا فلا ولو تيمم بغبار ثوبه
 او غيره أي بغبار غير ثوبه من الأغبار الطاهرة كالحصير والبساط واللبد ونحوها
 او هبت الريح فانما الغبار قاصا في جهة وذراعيه فسمي أي العضو الذي صا
 الغبار من الوجه والذراعين او مسح الغبار الذي صا الوجه والذراعين بنية
 التيمم جاز تيممه عند أي خفيفة ومحمد سواء وجد ترابا آخر او لم يجد وعند أبي
 يوسف لا يجوز ان وجد ترابا آخر لان الغبار ليس ترابا من كل وجه فجاز عند العجز
 لا عند القدرة ولها انه تراب رقيق فجاز به مطلقا كما في الحشن ولو تيمم بالملح
 نظرا ان كان مائيا أي كان ماء فحمد لا يجوز لانه ليس من اجزاء الارض وان كان
 جبليا أي معدنيا وهو ما استحال ملح من اجزاء الارض بجوربه التيمم لانه من جنس
 الارض وقال شمس الأئمة السرخسي الصحيح عندى انه لا يجوز كان وجهه انه
 لما استحال التحقق بالماء لتبدل طبعه الى طبعه حتى انه يذوب في الماء ويخل بالتراب
 ويشند بالحر كما لما يخرج من كونه من اجزاء الارض كذا ذكره في المحيط وقال في الخلاصة
 والاصم هو الجواز وقال شمس الأئمة الحلواني في المنتقى الاصم انه لا يجوز انتهى وقال
 قاضي خان واختلفوا في الجبلي والصحيح هو الجواز والسبخة بفتح السين مع فتح
 الباء وسكونها وهي ارض ذات نر ولم يكن كذا في القاموس بمنزلة اللحم فان غلب
 عليها النر لا يجوز التيمم بها كالماء وان غلب عليها التراب جاز كالماء الجبلي وقال
 في الخلاصة ولو تيمم بارض سبخة ان كانت منعقدة من التراب يجوز عندنا ما خلا
 لابي يوسف وذكره الاستيعابي في شرحه يجوز التيمم بالسبخة بناء على الغالب هو عندنا
 بالفرس مسافر صابه مطر فاقبل ثوبه وسرجه ولم يجد ترابا جافا تيمم به ولا بجوار
 ماء يتوصا به فانه يلطخ ثوبه او بدنه او غير ذلك بالطين يحفضه ويفركه بعد الجفاف
 وتيمم به وقد كان بعض الخطاين يستصح مع التراب لطاهر في صرة اذا خرج
 السفر ولا يجوز التيمم بالطين لان فيه تشويه الوجه قيل لان الغالب عليه الماء قال
 شمس الأئمة الحلواني لا تيمم بالطين أي لا ينبغي ان يفعل وان فعل يجوز وهو الظاهر
 لحصول المقصود وفي الواحية وان ذهب الوقت قبل ان يحف لا تيمم بالطين
 ما لم يحف لكن مشائخنا قالوا هذا قول ابي يوسف فان عنده لا تيمم الا بالتراب
 والرمل فعند أبي خيفة ان خاف ذهاب الوقت ييمم بالطين والا فلا وكذا

ى كما جاز التيمم بالحجر ونحوه يجوز التيمم بالحص والكيزان والحجاب في الغضارة
 وهو الطين اللزب الحرا الأخضر كذا في القاموس والمراد به ما يجعل منه من
 سكارج ونحوهما وهذا اذا لم يطل بالأنك والمحيطان من المدر واللين سواء
 كان عليه اى كل من المذكورات عبارا ولم يكن عند ابي حنيفة واحدا الوقتين
 عن محمد كما في الحجر والاجر ولا يجوز التيمم بالغضارة المظلي بالأنك بمدا الهرة وضم
 لنون وهو الرصاص المذاب لوقوعه على غير جنس الارض ثم بطن الغضارة وظهرها
 على السواء في ان ايها كان مطلبا بالأنك لم يجز التيمم به وما لم يكن مطلبا به منها جاز
 به التيمم حتى لو كان بطنها مطلبا وظهرها غير مظلي جاز التيمم على ظهرها كذا
 في فتاوى قاضي خان الا اذا كان عليها اى على الغضارة المظلي بالأنك عبار
 فانه يجوز كما في الحنطة ونحوها على الخلاف المتقدم ولو تيمم بالحرف اى
 الفخار ان كان متخذ من التراب الخالص ولم يجعل فيه شئ من الادوية
 كالصم والشعر وغيرها مما يجعل في الطين الذي تتخذ منه البوداق جاز تيمم
 به وان لم يكن عليه عبار وان كان فيه شئ من الادوية ظاهر لا يجوز الا ان يكون عليه عبار
 لما تقدم في المظلي بالأنك وكان ينبغي ان تعتبر الغلبة لكن لم يعتبروها لانه لا يخطئ الى
 مع الطبخ خرج عن كونه من جنس الارض من كل وجه وان تيمم بالرماد لا يجوز وان
 اخطأ الرماد بالتراب نظرا ان كان التراب غالبا يجوز وان كان الرماد غالبا لا يجوز
 لان الحكم في مثله للعالم الفرق بينه وبين الحرف المخلوط تقدم انفا واجابت
 الارض نجاسة سواء كانت رقيقة او كشيافية جفت بالشمس التقييد بالشمس خرج
 مخرج العالم ليس بشرط حتى لو جفت في الظل بالريح او بال نار فالحكم واحد وذهب فيها
 من اللون والرائحة جازت الصلوة عليها المحكم بطهارتها لما رواه ابن ابي شيبة عن ابي قلابة
 انه قال زكاة الارض ببسوها مروى عبد الرزاق عنه جفوت الارض ظهورها و
 رفع الاول صاحب الهداية وغيره وذكر في البسوط اياها ارض جفت فقد ذكت
 حديثا والله اعلم بذلك وفي سنن ابي داود باب ظهور الارض اذا ايست في
 ساق بسند عن ابن عمر قال كنت ابيت في المسجد في عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وكنت شابا عزبا وكنت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد ولم
 يكونوا يرشون شيئا من ذلك انتهى فلو لا اعتبار انها تظهر بالحجاب كان ذلك
 تبقية لها بوصف النجاسة مع العلم بانهم يقومون عليها في الصلوة البتة

ادلا بد منه مع صفر المسجد وعدم من يختلف عن الجماعة وكون ذلك في غير
 بقعة اقله كانت تقبل وتدبر وتول فان هذا التركيب يفيد التكرار والعقد ولا ينافي
 لو بقيت بحسه بعد الجان لم يتركوها الامر بطهيرة المساجد ولكن لا يجوز التيمم منها
 في ظاهر الرواية قيل لان اشتراط طهارة الصعيد ثبتت بنص الكتاب فلا تنادي بما
 ثبت بخبر الواحد قيل علي طهارة المكان في الصلوة ثبتت بدلالة الكتاب هي تعمل
 عمل العبادة واجيب بان طهارة المكان ثبتت بدلالة نص خص منه القليل لكن
 لا يمكن الاحتراز عنه بالاجماع وهو ما دون الدسم عندنا فجاز بعد ذلك تخصيص
 بخبر الواحد بخلاف نص طهارة الصعيد فانه قطعي واستشكله صاحب الكافي بان
 لفظ الطيب مشترك فقد اوله ابو يوسف والشافعي بالنبت واولناه بالطاهر
 والمأول من الحجج المجوزة كالعالم المخصوص اجاب عنه صاحب الكفاية بان الشافعي
 وابا يوسف واقفا على اشتراط الطهارة ولم يخالف فيها احد فيكون قطعيا اقول
 موافقتهم ما على اشتراط الطهارة لا يلزم ان يكون بهذا النص بعد ما قال المرد
 به المنبت سيما عند ابي يوسف فانه من القائلين بان المشترك لا عموم له بل
 يجوز كونهما شرطا هابدا ليل آخر من الحديث او القياس على اشتراطها في
 الماء ومثل هذه الموافقة موجودة في اشتراط طهارة المكان ايضا فالاولى في الفرق ان
 يقال التيمم مفتقر الى طهارة الصعيد طهوريته والصلوة مفتقرة الى الطهارة فحسبنا الحديث
 ثبتت طهارته لا طهوريته وروى رواية نادرة رواها ابن كاس عن اصحابنا انه آى التيمم
 يجوز ايضا على الارض التي ظهرت بالجفاف ذكره في المستسقى واذ التيمم الرجل من مخرج
 فتيمة آخر من ذلك الموضع اى ضرب يديه على موضع طريدي الاول ايضا جاز لانه لم
 يصير مستعملا انما المستعمل ما ينفصل عن العضو بعد السمع قيا سا على الماء وهذا
 على قول من لم يجعل الضربة من التيمم ظاهرا وما على قول من جعلها منه ففيه
 اشكال والتيمم في الجنبات والحدث سواء اى صفة التيمم لمن عليه الغسل ومن عليه
 الوضوء واحدة وهي الصورتان لسم العضوين لما في الصحيحين من تحذير عمار بن ياسر
 قال بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة فاجبت فلم اجد الماء فمغت
 في الصعيد كما تترغ الدابة ثم اتيت رسول الله عليه وسلم فذكرت ذلك
 له فقال انما كان يكهيك ان تفعل بيدك هكذا ثم ضرب بيده الارض ضربا
 واحدة ثم سم الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه وعلى هذا الحكم

انعقد الاجتماع ولو صلى بالتيمم ثم وجد الماء في الوقت لا يعيد لما تقدم انه ادنى الصلوة
 بالقدرة الموجودة له وقت انعقاد سببها فسقطت عنه اصلا لا تيانا بما كلف به
 ممن كفر بالصوم لعقبة ثم ايسر ومثاله ذلك والرجل الصحيح في الصبر يتيمم للصلوة
 المجازة اذا خاف الفوت وعند الشافعي لا يجوز لانه يتيمم مع عدم شرطه قلنا
 مخاطب بالصلوة عاجز عن الوضوء فيجوز تيممه اما الاولى فلان تعلق فرض الكفاية
 على العموم غير انه يسقط بفعل البعض واما الثانية فهي فرض المسئلة وقد حدثت
 الطريق في بسند عن عمر انه اتى بجبازة وهو على غير وضوء فتميم ثم صلى عليها وذكره مشايخنا
 عن ابن عباس كذا في شرح الهداية للشيخ كمال الدين الهام ولكن لا يتخلوا الاستدلال بهذا
 الاثر عن نظر الاولى فانه لا يجوز له التيمم لانه ينتظر فلا يحتاج للفوت وعلى
 هذا فلا حاجة الى استثنائه بعد تقييده بخوف الفوت وهذه رواية الحسن
 عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز للولي الى التيمم وفي ظاهر الرواية يجوز وفي
 الذخيرة فان كان اما ما او كان حق الصلوة له جاز التيمم له ايضا وعن ابي حنيفة
 برواية الحسن انه لا يجوز له التيمم قال يمس الامة الصحيح وكذا صح في الهداية معللا
 بان للولي حق الاعادة فلا فوات في حقه فعلى هذا ينبغي ان يراد من الولي من له
 ولاية الصلوة ليشمل السلطان والقاضي وغيرهما من له حق التقدم لا ما يتبادر الى
 الذهن ان المراد منه قريب الميت الا ان تغليل صاحب الهداية لما صحى لا يتحقق
 اشكال على كلا التقديرين اما على تقدير ان يراد من له حق التقدم فلان قوله للولي
 حق الاعادة لا يصدق في حق السلطان والقاضي ونحوهما اذا صلى قريب الميت على
 ذكره في المنافع من انه ليس لاحد بعد الاعادة سلطانا كان او غيره واما على تقدير
 ان يراد منه قريب الميت فكذلك لانه لو صلى من له حق التقدم كالسلطان ونحوه لا يكون له
 حق الاعادة فقد تحقق الفوات في حقه ايضا اللهم الا ان يقال مختار التقدير الاول ولا نسلم
 ما ذكره صاحب المنافع من انه ليس للسلطان ونحوه حق الاعادة بعد صلوة الولي القريب
 قال نجمل الدين الزاهد في قوله القدر فان صلى الولي لم يحضر لاحد ان يصلى عليه
 بعده هذا اذا كان حق الصلوة له بان لم يحضر السلطان اما اذا حضر وصلى عليه
 الولي يعيد السلطان فالحاصل ان المجوز للتيمم خوف الفوت ولا فرق في ذلك بين
 الولي الذي هو قريب الميت وبين غيره وما صححه من انه لا يجوز للولي يحجب
 ان يراد بالولي فيه من له حق التقدم لانه الذي لا يحتاج فواتها وكذا يجوز التيمم

لمن خاف فوت صلاة العيد لو توأما في الأبداء بالاتفاق من أصحابنا وكذا إذا
 أحدث المتوضئ أي من شرع بالوضوء في صلاة العيد تيمم وبني في قوله **البحق**
 وقال لا يجوز له التيمم لأنه آمن الفوات لأن اللاحق خلف الإمام حكما وإن فرج لهما
 وله أن يخوف باق لأنه يوم زحمة فيغلب اعتراء عارض يفسد عليه صلوة وأما
 فرض المسئلة في المتوضئ لأن من شرع بالتيمم إذا أحدث يبني بالتيمم اتفاقا
 لأننا لو وجبنا عليه الوضوء بناء على أنه يكون واحد الماء في صلوة ففقد نفسه كذا في
 الهداية ومعناه أن الحكم بوجوب الوضوء عليه بناء على أنه لاحق فلا فوت عليه فرفع
 الحكم بوجود الماء وهو بوجوب فساد الصلوة بالتيمم بناء على أن الحكم بوجود الماء
 بعد الحدث يستلزم الحكم بوجوده في الصلوة إلا لفظة بين زمانه وما قبله
 وقيل عليه أن الحكم بالعدم قبل الحدث كان بناء على خوف الفوت وقد زال سبق
 الحدث فيجب أن يتغير الاعتبار الشرعي فيعد قبل الحدث عاد ما وجد واجدا ولا
 يقال لو وجبنا الوضوء حينئذ فسدت صلوةه بالقدرة على الوضوء فيقع الفوت لأننا
 نقول الانتقاض لا يتحقق لأن انتقاض التيمم قد وجد قبل سبق الحدث ويؤيده ما قال
 قاضي خان في فصل السهم من فتاويه ما نسخ الخف إذا أحدث في صلوةه فأنصت
 ليتوضئا ثم انقضت مدة مسحه قبل أن يتوضئا كان له أن يتوضئا ويغسل رجله ^{بني}
 كما لمصل بالتيمم إذا أحدث في صلوةه فأنصرف ثم وجد ماء كان له أن يتوضئا ويبنى
 على صلوةه انتهى فعلم أن صلوةه لا تبطل بالقدرة على الوضوء في هذه الحالة والفرق
 بين هذا وبين ما إذا وجد الماء في خلال صلوة هو أن التيمم أما ينقض ثم عند
 الماء بصفة الاستناد لأنه يصير محذورا بالحدث السابق إذا أصابه الماء ليست بحدث
 أن القدرة على الأصل حال قيام الخلف قبل حصول المقصود بالخلف يبطل حكم الخلف بخلاف
 مسئت الانتقاض التيمم بالحدث الطاري قبل ذلك فلم ينقض بصفة الاستناد
 فوجد القدرة على الأصل حال قيام الخلف ذكره في الكفاية وأعلم أن الخلاف في مسألة الكفاية
 إذا خاف في الإدراك وعد حتى لو كان يجرؤ يغلب على ظنه عدم عز من المفسد لا
 إجماعا وكذا أن خاف خروج الوقت لو توأما بعد ما شرع متوضئا تيمم وبني بلا خلا لأنها تبطل
 بخروج الوقت كالجمعة فيتحقق الفوت لأنها لا تقضي بعدا ولو خاف خروج الوقت لم ينقض
 بالوضوء في سائر الصلوات ما عدا صلوة الجنازة والعيد لا يتيمم عنه، نأيل يتوضئا
 ويقضي الصلوة أن خرج الوقت وقال زفر تيمم ولا يتوضئا لأن التيمم إنما شرع

تحصيل الصلوة في رقتها فلم يلزمه قولهم ان الفوات الى خلف كالفوات ولم يتوجه
سوان القصير جاء من قبله فلا يوجب الترخيص عليه وهو افا يقيم اذا اخر لاعد ر
لذا قاله المحقق الشيخ كمال الدين ابن الهمام ونقل نجم الدين الزاهدي عن المحقق
المسافر اذا لم يجد مكانا طاهرا بان كان على الارض نجاسة او ابتلت بالمطر اختلطت
فان قدر على ان يسرع المشى حتى يجد مكانا طاهرا قبل خروج الوقت فعلى ولا يصلي
بالايماء ولا يعيد قاله المحقق في اعتبار هنا خروج الوقت لجواز الايماء ولم يعتبره
لجواز التيمم ورفر سوي بينهما وقد قال مشايخنا في التيمم انه يعتبر الوقت ايضا
والرواية في هذا رواية ثمة اذا لفرق بينهما والرواية في فضل التيمم رواية ههنا
فاذا في المسئلة بين جميعا روايتان انتهى وحيد عندنا فالا حيا طان يصلي بالتيمم الوقت
ثم يتوضأ ويعيد ليخرج عن الاحدتين بيقين وكذا الخوف فوت الجمعة مع الايماء
لو توضأ فانه لا يتيمم بل يتوضأ ويصلي الظهر اذا فاتته لان فرض الوقت هو الظهر
عندنا وقد امر باسقاطها بالجمعة ولا دليل على سقوطها مع التيمم حال القدرة
على الاصل بالوضوء وقد قالوا الاصل ان ما يفوت لا الى خلف يجوز ان يتيمم خوف
فواته كالجنارة والعيد وما يفوت الى خلف لا يجوز التيمم لخوف فواته بل يتوضأ فان
فات ياتي بخلفه وقد يقال هذا غير مسلم اذا كان في الخلف خلل كالقضاء ولا بد من
الدليل على ان القضاء اولى من الاداء بالتيمم ولم يأتوا عليه بدليل فالا حيا طان ما قلنا
ولو تيمم لمس المصحف او لدخول المسجد عند وجود الماء والقدرة على استعماله فله
التيمم ليس بشئ معتبر في الشرع بل هو عدم لان التيمم انما يجوز ويعتبر في الشرع عند
عدم الماء حقيقة او حكما ولم يوجد واحد منهما فلا يجوز والتيمم لصلوة الجنارة عند
خوف الفوت عادم حكما بالنظر اليها لانه لا يمكن فعلها بالوضوء بخلاف مس المصحف و
دخول المسجد لانه ليس بعبادة تفوت **فرع** تيمم الجنارة وصلته حضرت اخري
قبل ان يقدر على الوضوء وهو بخلاف فوات الوضوء لا يلزمه اعادة التيمم عندهما خلا
لمحمد رحمه الله لانه ان الضرورة الاولى تمت وهذه ضرورة اخرى فيجوز لها التيمم
ولهما ان التيمم الاول انما صح لكونه عاجزا عن استعمال الماء حكما وهذا المعنى باق
بالنظر الى الجنارة الاخرى المسافر يطأ اثاره او زوجته يعني يجوز له ان يطأ وان علم
اي ولو علم بعدم الماء يجوز له التيمم لانه طهر المساء عند عدم الماء فكما يجوز له
ان ياتر بسبب الخش من النوم وهذير فكذلك اسباب الجنابة اذها سواء في منع جواز الصلوة

فان كان
الوقت
فان كان
الوقت

المحدثين اهم ويتيمم لاجل الحدث و يجب عليه ان يبدا بغسل الممعة ليصير
معام الماء في حق الحدث ولا يجوز تيممه للحدث قبله عند محمد رحمه الله لان
صرفت ذلك الماء الى الممعة دون الحدث ليس بواجب عنده بل على سبيل
الاولوية فوجوده يمنع التيمم للحدث وعند ابي يوسف صرفه الى الممعة واجب فهو
كالبعدوم بالنسبة الى الحدث فيجوز التيمم له قبل غسل الممعة ولو كان يتم بعد
ما احدث لاجل الحدث في هذه المسئلة ثم وجد هذا الماء الذي يكفي لاحد
فقط ينقض ويتيمم للحدث عند محمد فيعيده بعد غسل الممعة ولا ينقض عند
ابي يوسف بناء على ما تقدم ولو كان معه اى مع الذى بقيت عليه اومع الذى
وجبت عليه الطهارة الحكمة مطلقا قوب نجس وهو مضطر الى تغطيته والماء
يكفى لاحد الطهارتين فقط فانه يغسل الثوب بذلك الماء ويتيمم لما عليه من الحدث
لان التيمم خلف الطهارة بالماء فاذا غسل الثوب وتيمم يكون قد ادى بالطهارتين
الحكمة والحقيقة ولو ازال بذلك الماء الحدث وبقي الثوب نجسا كان قد ترك الطهارة الحقيقية
مع قد تهيأ بغيره فليكون آتيا لكن تضم صلوة لثبوت العجز بعد نفاذ الماء باستعماله في
الحكمة يتمم لم قوم متوضئين يجوز فعله عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد
رحمه الله والاصل في مثل هذا ان بناء القوي على الضعيف لا يجوز فمحمد يقول ان
التيمم طهارة ضرورية يصار اليها عند العجز والطهارة بالماء اصلية فكانت اق
فيلزم بناء القوي على الضعيف ولهما ان التيمم طهارة مطلقة لا ضرورة حتى لا
يتقدر بوقت الصلوة ولو كانت ضرورة لتقدر به كطهارة المستحاضة ثم محمد حمل
طهارة التيمم ضرورية هنا ومطلقة في الحكم بطهارة من انقطع دمها دون
العشرة حتى لو تيممت وكان ذلك في الحيضة الثالثة بعد الطلاق الرجعي تنقطع رجعتها
بدون ان تضم كما لو اغتسلت وهما عكسا وذلك لان محمدا احتاط في الموضوعين فلم
يجز امانته للمتوضئين احتياطا يخرجوا عن عمدة لصلوة بيقين وقطع الرجعة احتياطا
وترجيحا لجانب الحمرة وهما اختارا ان طهارة مطلقة في حق الصلوة لان الشارع اعطى
حكم الطهارة المطلقة في حقها قال تعالى ولكن يريد ليظهركم ولكم في الحقيقة تلو
ينسب لطهارة فعلا بحقيقته في ما سواها حتى لم يكن طهارة في حق انقطاع الرجعة ما
لم يتأيد بمؤيد وهو الصلوة به كالباع الفاسد لا يزول به الملك ما لم ينظم اليه القبض
وكذلك على هذا التحال القاعد اذا ام قوم قاعين عند ما يجوز وانه حمدا لابناء

على ان صلوة القائم اقوى ونباء القوي على الضعيف غير جائز وهو القياس لكنهما تركاه بالاستحسان وهو ما ثبت في الصحيحين عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال دخلت على عائشة فقالت الا تحديثني عن مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت بلى الحديث الى ان قالت فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ابي بكر ان يصل بالناس الى ان قالت ثم وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم من نفسه خفة فخرج يهادى بين رجلين احدهما العباس لصلوة الظهر وابو بكر يصلي بالناس فلما رآه ابو بكر ذهب ليتأخر فاما اليه ان لا تتأخروا قال لهما اجلساني الى جنبه فأتاه الى جنب ابي بكر فكان ابو بكر يصلي وهو قائم بصلوة النبي صلى الله عليه وسلم والناس يصلون بصلوة ابي بكر والنبي صلى الله عليه وسلم قاعد وما روى انه صلى الله عليه وسلم صلى في مرضه الذي توفي فيه خلف ابي بكر وان صح لا يقوى قوة حديث الصحيحين على ان اليه بقى قال لا تعارض فالصلوة التي كان فيها اماما صلوة الظهر يوم السبت والاحد والتي كان فيها ماموماً صلوة يوم الاثنين ولا يخالف هذا ما عن الزهري عن افس في صلواتهم يوم الاثنين وكشف الستر ثم ارحائه فان ذلك كان في الركعة الاولى ثم انه عليه السلام وجد من نفسه خفة فخرج فادرك معه الثانية واما الماسح على الخف او على الجبيرة فانه يوم الغسلين بالاتفاق اما الماسح على الخف لا فاجماع على انه طهارة غير ضرورية قل يمكن بينه وبين غسل الرجل فرق وكذلك مسح الجبيرة فانه بمنزلة الغسل لما احتبها على ما قالوا وليس كطهارة المستحاضة ولا يستغنى محمد عن الفرق بينه وبين التيمم فكما ان التيمم شرع لضرورة عدم قدرة استعمال الماء كذلك هذا شرع لضرورة عدم قدرة الغسل وكلاهما مغيا بوجود القدرة وزوال العجز وذكر في المحصر هو شرح المنظومة وفي شرح الاسيحيابي وفي غيرهما لا تقم امامة صاحب الجرح السائل ومن بعناه للاصحا وكذا لا تقم امامة الامي وهو الذي لا يحسن مقدار ما يجوز به الصلوة من القرآن للقاري الذي يحسن ذلك لفوات فرض القراءة و الطهارة من غير عذر بالنظر الى المقتدى ولو اما اي صاحب الجرح والاى من هو بمنزل حالهما جاز لوجود العجز من الجميع واما ذكر هذه المسائل استطراد او عملها مباحث الاقتداء وقالت ان شاء الله تعالى

فصل في بيان احكام المياه

تقدم ان تقدمهم يتم انما وقع لمناسبة وان الاصل اردان بيان الوضوء و
الغسل ببيان التهام فغوره الى ذلك الاصل قبل ذكر السجدة على الخفين ظاهر
التوجيه واذا قد ذكر التيمم وذكر ما يجوز به فاسب ان يعطى عليه ما يجوز بالوضوء
والغسل فقال ويجوز الطهارة الحكيمة بماء مطلق وهو ما يسمى في العرف ماء من غير
احتياج الى تقييد في تعريف ذاته فاصافته الى محله كماء البئر والى صفته كماء
المد والى مجاوره كماء الزعفران ليست بقيد ولذا يسمى التنجس ماء مطلقا فاحتاج
الى الاحتراز عنه بقوله طاهر ولو كانت المجاورة تنكسبه تقييد الماء احتيج بعد ذكر
الاطلاق الى ذكر الطاهر كماء السماء اى للطروء ماء الاودية اى الانهار وماء العيون اى
الينابيع وماء الابار بعد الهزة وفتم الباء بعدها الف ويقصرها واسكان الباء يعيدها
هزة ممدودة ثلث الف جمع يثروءاء البحار وتزول بها اى بالمياه المذكورة الخمسة مع
حكيمة كانت وهى المعنى الذى حكم الشرع بوجوب الوضوء والغسل او خلفها عند
ارادة الصلوة لاجله سميت حكيمة لاختصاص تحققها بالحكم وحقائقها وهى العين
التي حكم الشرع بوجوب ازالته من البدن ان كانت دنية عند ارادة الصلوة
مع القدرة سميت بذلك لتحقيقها حقيقة بعد الحكم بانها نجسة والاصل في
ذلك قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به دل بعارته على كون
ماء المطر مطهرا وبذلك على كون سائر المياه المطلقة مثله مطهرة ما لم يعرض
لها عارض يزيل ذلك الحكم عنها ولا يجوز الطهارة الحكيمة بالماء المقيد وهو
ما احتيج في تعريف ذاته الى قيد زائد على لفظ الماء كماء الاشجار كالرياس و
نحوه وماء العار مثل التفاح وشبهه وماء البطيخ والخيار والقشاة ونحو ذلك
وماء الباقلاء بالقصر مع تشديد اللام وبالمد مع تخفيفها وهو الماء الذى يطبخ فيه
على ما سيأتى قريبا ان شاء الله ومثل المرق اى ينطبخ فيه اللحم ونحوه
وماء الزردج وهو ما يخرج من العصفرة المنقوع فيطرح ولا يصبغ به وهذا
اذا كان غثنا اما اذا كان دقيقا على اصل سيالته فيجوز الطهارة به كماء
المد ونحوه وماء الزعفران والمراد ايضا ما حث به وخرج عن الرقة او ما يستخرج
منهار طبا كما يستخرج من الورد وكذا لا يجوز الطهارة بماء الورد وسائر
الازهار وكذا الخل والعصير اى ماء العنب ونحو ذلك كالا شربة و
يجوز ازالة النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن بالماء المقيد وبكل

مائع طاهر يمكن ازالته به وهو ينصرف بالعصر حتى تزول جميع اجزائه به
 بالجفاف واحترذ به عن نحو العسل والسمن فانه لا يمكن ازالته به لان تدبقيه
 ودسومته لا تزول بالعصر والجفاف وقوله كاللبن فيه نظر فانه لا يزيل النجاسة
 قال في الكفاية قوله ما اذا عصر انصرف احتذر به عن مثل الدهن واللبن لان
 ما فيه من الدسومة لا ينصرف عن الثوب وكذا قال في الكافي بخلاف اللبن لان
 ما فيه من الدسومة لا ينصرف وما نقله في الخلاصة عن نظم الرند وسقي ان
 الرب والري واللبن والدهن والسمن على هذا الخلاف مخالف لسائر الكتب
 والروايات ولا يلتفت اليه والتحل فانه اقلع من الماء للنجاسة والعصير ومما
 ذكره انفا من الماء المقيد بشرط ان ينصرف بالعصر كماء الاشجار والقار والادها
 بخلاف ما فيه دسومة من الرق وما فيه خثورة وان غسل النجاسة الحقيقية
 بالعسل والدبس ونحوه من الروب او بالسمن او بالدهن كالزيت والشحج
 ونحوها من الادهان لا يزيلها ذلك الغسل النجاسة لانها اى الاشياء المذكورة
 لا تنصرف بالعصر فلا تزول اجزائها فلا تزول اجزاء النجاسة الحقيقية بتعالها ثم
 ازالة النجاسة الحقيقية بغير الماء فيه خلاف محمد وزفر والثلاثة بناء على ان
 بالماء على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره وذلك لانه كما لا في الجنس نجس فالجنس لا يفسد
 الطهارة الا ان هذا القياس ترك في الماء بالحد يشوب الاجماع وبالضرورة لا يمكن
 التطهير الذي كلفنا به فبقى ما عداه على اصل القياس فلما انا انفسم اذا ازالة النجاسة بالماء
 على خلاف القياس بل هو امر معقول لان الماء لا يتنجس حال الاستعمال لان النجاسة لا تحل
 في آن واحد ففي حال المعالجة لم تزال العين وحين انتقالها الى الماء لا تبقى فيها ولهذا
 يتلون الماء بلون النجاسة التي لها لون ويتلاشى في تلك اللون المحل شيئا فشيئا حتى
 يزول بالكلية زوالا محسوسا لا شك فيه فتبحث ان زوالها بالماء امر معقول والمائع
 مثله في الازالة والقلع فيتعدى الحكم اليه بخلاف الحكمة اذ ليس في المحل نجاسة تزول
 بالمائع بل معنى حكمه خضر فعد بالماء بالنسب فلا يتعدى الى غيره ولا فرق في الحقيقة بين
 الثوب والبدن عن ابي يوسف التخصيص في البدن بالماء لان ما عليه نظير المحل والصحيح
 ظاهر الرواية لشمول المعنى المذكور لهما ويجوز الطهارة بماء خالطه شيء طاهر سواء كان
 مخالفا للماء في جميع اوصافه او في بعضها فغير احد اوصافه من اللون او
 الطعم او الريح كماء اى السيل الذي تغير لونه بالتراب والماء الذي يختلط

به الاشتنان أو الصابون أو الزعفران بشرط أن تكون الغلبة للماء من حيث الأجزاء
 بأن تكون أجزاء الماء أكثر من أجزاء المخاط هذا إذا لم يزل عنه اسم الماء بحيث لو رآه
 الرأي يطلق عليه اسم الماء وبشرط أن يكون رقيقا بعد واشتراط عدم زوال
 اسم الماء يعني عن اشتراط الرقّة فإن الغليظ قد زال عنه اسم الماء إذا يطلق عليه أنه
 ماء بل زوال الرقّة يصلح أن يكون تفسير الزوال اسم الماء وهو الصابون عند مخالطة
 الأشياء الجامدة للماء من غير طعم فإنه مادام رقيقا يسيل سريعا كسلافة عند
 المخالطة تحكمه حكم الماء المطلق يجوز الوضوء به والأفلا ولا عبوة بزوال اللون لا الطعم
 ولا الريح وفيه خلاف الأئمة الثلاثة فيما إذا كان المخاط مما يستغنى عنه الماء بخلاف
 ماء البدن فإن التراب الذي يجزى عليه الماء غير مستغنى عنه أما الاشتنان فحجوه فيستغنى
 عنه فلا يبقى الماء مطلقا عند مخالطته حيث يقال ماء الاشتنان وماء الصابون نحو
 ذلك ونحن نقول أن هذه الأضافة لتعريف الجواهر لا لتعريف الذات فلا يفيد
 التقييد كالبر ونحوه وقد ثبت في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بفعل ذلك
 وقصته ناقته بماء وسدر وذكر في إجناس الناطق التوضوء بماء السيل إذا لم تكن رقّة
 الماء غالبة لا يجوز وصابطه ما تقدم من بقاء سرعة السيلان كما هو طبع الماء قبل
 المخالطة وذكر في الملتقط إذا التقى الزاج في الماء حتى أسود ولكن لم تذهب رفته
 جاز الوضوء به مع تغير لونه وطعمه وريحه وكذا العقص إذا طرح في الماء فأسود
 يجوز الوضوء به مادامت رفته باقية وكذا المحمص والبقلاء ونحوهما إذا انفغ في
 الماء ولم تزل رفته يجوز الوضوء به وإن تغير أي ولو تغير لونه وطعمه وريحه لأن
 المعتبر في مثله بقاء الرقّة وذكر في الجامع الصغير لقاضي بخان لو طعم المحمص والبقلاء
 أن كان الماء بحال لو برد لا يخن ولا تزل رفته الماء جاز الوضوء به الأفلا لأن الأصل
 أن التقييد يحصل للماء بأحد شيئين إما بغلبة المتزنج وهي بكثرة أجزاء المخاط وكما
 الامتزاج وكما الامتزاج إما بشرب لبنات الماء حتى يبلغ مبلغا يمنع خروج الماء
 إلا بالعلاج وإما بالطبخ بأن يطبخ في الماء شيء من الأشياء الطاهرة حتى ينضج فينشد بخير الماء
 عن طبعه وهو سرعة السيلان ولا شك أنه إذا ذل إذا برد يخن غالبا فكانت القاعدة
 في المخالطة بالطبخ أن ينضج المطبوخ في الماء وفي المخالطة بدونه أن تزل رفته اللهم
 إلا أن يكون المطبوخ في الماء مقصودا به التلطيف كالاشتنان والسدر والصابون
 فإن المعتبر حينئذ الرقّة وعدم مهادون النضج وكذا إذا كثر في المحيط لو توافرا على

باشنان اوباس اى مرسين اوشى مما يتعلم اى يتلاوى الناس به جاز الوضوء
 ما لم يغلب ذلك الشئ عليه اى على الماء بان اخرجه عن رفته وكذا الويل الحيز
 في الماء ابريقته رفته كما كانت جاز الوضوء به وان صار الماء ثجينا بالخيز لا يجوز
 الوضوء به وفي شرح القندوري لابي نصر الاقطع اذا اختلط الطاهر بالماء ولم يزل
 الماء عنه ولم يتجدد له اسم اخزان سمى شرايا او نبيذ او نحو ذلك فهو طاهر و
 طهور اى مطهر سواء تغير لونه او لم يتغير ولم يذكر عن اصحابنا خلافا وعلم
 هذا الاطلاق الذي ذكره في شرح القندوري اذا تغير لون الماء او طعمه او
 ريحه بل لو تغير الاوصاف الثلاثة بطول المكث او بوقوع الاوراق فيه يجوز
 الوضوء به الا اذا غلب عليه لون الاوراق فيصير الماء سبب لك مقيد هذا
 الاستثناء موافق لما ذكر في الثقة انه سئل الفقيه احمد بن ابراهيم السبكي عن الماء الذي
 يتغير لونه بكثرة الاوراق الواقعة فيه حتى يظهر لون الاوراق في الكثرة اذا
 رفع الماء هل يجوز الوضوء به قال لا لكن ذكر في النهاية ان المنقول عن الاساتذة
 ان اوراق الاشجار وقت الخريف تقع في الحياض فيتغير ماؤها من حيث اللون
 الطعم والرائحة ثم انهم يتوضئون منها من غير تكثير فالحاصل ان الاعتبار في صير
 الماء مقيدا بمخالطة الجامد زوال رفته واما في مخالطة المائع فان كان مخالفا للماء
 في وصف واحد كماء البطيخ الذي يخالفه في الطعم وماء الورد يخالفه في الرائحة فالعبرة
 غلبة ذلك الوصف وان خالف الماء في وصفين كاللبن يخالفه في اللون والطعم فالمعتبر
 ظهور غلبة احدهما لوصفين وان كان يخالفه في الاوصاف كلها كالخمر والمعتبر غلبة اكثر
 وان كان لا يخالفه في شئ من الاوصاف الثلاثة كالسائل المستعمل على ما علم في المتن
 غير مطهر وكما ورد المنقطع الرائحة فالمعتبر كون اجزائه اكثر من اجزاء الماء وكذا ان
 كانت مساوية احتياطا حتى يضم اليه التيمم عند المساواة اذ لم يجد غيره واما الماء
 الذي يقطر من الكرم ففي المحيط لا يتوهم به كمال الامتزاج وقيل يجوز لانه خارج عن
 غير علاج والاول اختيار شمس الامة الحلواني وهو الاحوط وكذا اذا ثبت بطهارة
 اى يكون الماء مطهرا او غلب على ظنه انه مطهر جازت له به الطهارة وما
 في التيفن فظاهر وكذا في غلبة الظن لان غالب الظن بمنزلة اليقين في العلميات
 حتى لو وجد ساء قليلا ولم يتيقن بوقوع النجاسة فيه وهو شامل بغلبة الظن
 وترجح جانب الطهارة والشك وهو ناسي طرفي الوقوع وعدمه فانه

يتوضأ به أى بذلك الماء القليل ويغتسل ولا يتم لأن الأصل الطهارة وكان
 متيقنا فلا يزول بالشك وكذا إذا دخل الحمام وفي حوض الحمام ماء قليل ولم يتيقن
 بوقوع نجاسة فيه فانه يتوضأ به ويغتسل ولا ينتظر الماء الجارى ولا يترك ذلك
 الماء لتوهم وقوع نجاسة فيه لأن الأصل هو يتيقن الطهارة في الماء ما لم يغلب فيه
 خلق ظهور فلا يزول ذلك اليقين الا بيقين مثله ولا ينبغي التخصص السؤال ما
 لم يغلب على الظن عروص نجاسة بقريضة ظاهرة لما في الموطأ عن عمر بن الخطاب
 وعمر بن العاص رضي الله عنهما انها مراراً رجل على حوض يستقي فقال عمر بن العاص
 صاحب الحوض ان ترد حوضك السباع فقال عمر بن الخطاب يا هذا الحوض لا تخبرنا
 لذا اذا اتى في الماء الجارى الذى يذهب بنبذة شئ نجس بالحيفة والخمر والبول و
 العذرة لا يتنجس الماء سالم يتغير لونه او ريحه او طعمه لأن ما يتخلل اجزائها يذهب مع
 الماء ولا يلبث وعدم ظهور الاثر تحقق ذلك وروى عن محمد انه قال اذا شرب أى من
 من الخمر في الفرات ورجل سفلمنه أى من مكان الصب يتوضأ جاز وضوءه
 اذا لم يتغير احد اوصافه لأن عدم ظهور الوصف دليل على عدم اتصال النجاسة
 بالمحل الذى يتوضأ منه وان احتل ان يتصل به اجزاء غير مذكورة فهو توهيم لا يزول به
 اليقين وكذا اذا جلس الناس صفوا على شط نهر يتوضئون جاز وضوءهم و
 ان احتل اتصال غسالة بعضهم بما يتوضأ به البعض لكن يزول به ظهور رية الماء
 المتبقية وهذا هو الصحيح خلافاً لمن زعم انه لا يجوز وذكر الناطقي ساقية صغيرة
 فيها كلب ميت قد سد عرضها فجرى الماء عليه لا بأس بالوضوء اسفل منه اذا لم
 يتغير لونه او طعمه او ريحه وهو أى هذا الحكم مروى عن ابي يوسف لما تقدم
 ان الأصل الطهارة ولا تزول بالشك وذكر في النوازل انه اذا كان الماء الذى يلاقي
 الحيفة دون الذى لا يلاقي الحيفة يعنى اذا كانت الغلبة للماء الذى لا يلاقي الحيفة
 بان جرى الماء عليها وعمرها بحيث لا ترى من تحته جاز الوضوء والا بان كانت
 الحيفة تستبين تحت الماء الذى يجري عليها ولا يجري في جانبها ماله قوة
 بجوز الوضوء اسفل منها لكون الماء نجسا لملاقاة اكثره النجاسة ونجاسة نجاسة
 غلبته عليه وهذا الاول ابو جعفر الهندى والى الروى عن ابي يوسف وهو اختياره
 وعلى هذا ماء المطر اذا جرى في ميزاب السطح عند رات او غيرها من النجاسة
 وكان اكثر الماء لا يجري عليها ولم تكن عند الميزاب فالأمر طاهر اذا لم يظهر

وكان على السطح

فيه اثر النجاسة اعتبارا للغالب اما اذا كانت العذرة عند الميزاب او كان
 الماء كله او نصفه او اكثره وهذا اذا تد بعد قوله او نصفه يلاقي العذرة فهو اى
 الماء الذى يجرى من الميزاب نجس ولو لم يتغير احد اوصافه والاى ان
 لم يكن كذلك كما تقدم فهو طاهر قال الشيخ كمال الدين بن اتمام معترضا على
 صور الحكم بالنجاسة وان لم يتغير بانه يحتاج الى محض للمحدث الماء ظهور بعد
 حمله على الجارى اذ مقتضاه انه يجوز الوضوء من اسفله وان اخذت الجيفة
 اكثر الماء ولم يتغير والجواب ان الصحيح من الرواية الماء مظهر لا ينجسه شئ من غير
 استثناء على ما سيأتى ان شاء الله تعالى وحينئذ قد خص بالاجماع ما اذا تغير النجاسة
 فجوز تخصيصه بعد ذلك بالقياس على نجس الماء الراكد يجامع انه عين الماء الذى
 قد خالط النجاسة واتصل بها بخلاف ما اذا كان الاكثر غير الخالط فانه لا يتغير
 مع الجريان باستعمال الخالط بخلاف الراكد القليل لان الغالب السريان فيه لا سريان
 الجار لان الجريمة تمتع السريان وفيه عليه الراكد الكثير قليلا وان سال الطرمس السقف
 او من الثقب ان كان الطرد اثماى مستمر لم ينقطع بعد فهو طاهر سواء عمت
 النجاسة اكثر السطح ولا لعدم تحقق مخالطته للنجاسة لاحتمال انه من الاناء قبل ان
 يصيب السطح وان انقطع الطرد بعد ذلك سأل من الثقب ان كانت على جميع السطح
 او على اكثره نجاسة فهو اى ذلك السائل من الثقب نجس للعلم بانه نزول بعد
 اصابته السطح وجريانه عليه الفرض ان غلبه نجس والحكم للغائب والنصف له حكم
 الاكثرى التنجس للاحتياط كما تقدم واذا كان الماء الجارى يجرى جريا ضعيفا
 ينبغى ان يتوضأ المتوضى على الوقار بالتأني حتى يمر عنه الماء المستعمل قال
 بعضهم يجعل المتوضى يمينه الى اعلى الماء يعنى مورد الماء اى الجهة التى يأتى
 منها ليكون اخذه من فوق سقوط الماء المستعمل واذا سد الماء الجارى من
 فوق وبقي جريه اسفل ذلك المكان الذى سد منه كان جاريا كما كان يجوز
 التوضؤ به وان وقع فيه الماء المستعمل والنجاسة ولم يظهر اثرها الى الحد
 جريان الماء اى فى كونه جاريا فى الحكم فقال بعضهم ان ذهب به بن اودون
 فهو جار وقيل ما بعده الناس جاريا وقال بعضهم ان كان بحيث ان رفع
 ما تحته وينقطع الجريان فليس بجار حكما وان كان بخلافه فهو جار وادله
 اشهر والتانى اظهر حكمة عدم التجنس بالنجاسة ما لم يظهر اثرها فيه من لون

ادطم او دمج الان باسرها كالتمصل بالجيفة كما تقدم وفي النقي اذا كان بصن النحر
 نجسا وجري الماء عليه ان كان الماء كثيرا بحيث لا يرى ما تحتها لا يتنجس ان كان اقل
 كان جميع البطن نجسا واعلم انهم قد اعتبروا رؤية ما تحت الماء وعدمها اذا
 جرى على النجاسة في كونه قليلا ان روى او كثيرا ان لم يرو وهو ليس بصابط فان
 بعض المياه صاف يرى ما تحتها وان كان غمرا وبعضها كدر لا يرى ما تحتها وان كان
 ضحضا حافا لا يرى فيه الاحالة على العرف او التسويص الى رأي المستعمل كما هو قاعدة الاسماء
 ولو كان في النهر ماء راكد فتنجس ذلك الماء الراكد ونزل من اعلاه ماء طاهر واجراه
 اى اجرى الماء النازل من اعلى النهر ذلك الماء الراكد وسيله فانه اى الماء الراكد يظهر
 بظلمة الماء الجارى عليه لو توصلا انسان منه جازا اذا لم يزلها اى اذا لم يزلها للنجاسة
 كان قد تنجس بها الماء الراكد اثر من الاوصاف الثلاثة لذلك هو حكم الماء العار كما تقدم

فصل في احكام الحياض

والماء الراكد الاصل عندنا ان الماء القليل ما لم يكن عشرين في عشرة يتنجس بوقوع
 النجاسة فيه وان لم يظهر فيه اثرها من لون وحوه سواء كان قلتين او اكثر وعندنا
 واحدا اذا كان قلتين وهما خمسمائة رطل بالبغدادى لا يتنجس ما لم يظهر اثر النجاسة فيه
 وعند مالك لا يتنجس ما لم يظهر اثرها فيه مطلقا استدل مالك بآثار البيهقي عن
 ابن بنية بن الوليد عن ابيه عن ثور بن يزيد عن راشد بن سعد عن ابي مامة عن
 عليه السلام ان الماء طاهر الا ان يتغير ريحه او طعمه او لونه بنجاسة تحدث فيه روى
 البيهقي ايضا عن حفص بن عمر حدثنا ثور بن يزيد عن راشد بن سعد عن ابي مامة عن
 هذا الحديث على هذا الوجه مع ذكر الاستثناء فيه ضعيف برashed بن سعد وقد قال
 البيهقي والحديث غير قوي فلا يصح الاستدلال به وانما صحح بدون الاستثناء
 رواه ابو داود والترمذي من حديث ابي سعيد الخدري رضى الله عنه قيل يا رسول
 الله انتوصنا من يربضاعة وهي يربليقي فيها الحوض والحوم الطاهر والنن فقال
 عليه السلام الماء طهور لا ينجسه شئ وحسنه الترمذي وقال الامام احمد رحمه الله
 هو خد صحيح وحينئذ فظاهره غير مراد اجماعا لانه اذا تغير بالنجاسة نجس
 بالاجماع فعلم ان المراد به مورد النص في بربضاعة خاصة بناء على ان ما رواه
 لم يتغير بما يطرأ عليه لغناه ارتد وكونه جاريا كما رواه الطحاوي عن ابن ابي عمران عن
 ابي عبد الله محمد بن شعاع التلي بالثلثة عن الواقدي قال كانت بربضاعة

طريقا للماء الى البساتين والصحيح في الواقدي التوثيق قال الشيخ تقي الدين
 بن دقيق العيد في الامام جمع شيخنا ابو الفتح الحافظ في اول كتابه المغازي السير
 من ضعفه ومن وثقه ورجح توثيقه وذكر الاحوية عما قيل فيه ولا يقال العبرة
 لعموم اللفظ لا لخصوص السبب لا فانقول لا نسلم عموم اللفظ وانما يكون لو كانت الا
 الجنس والاستغراق وهو ممنوع ولا دليل عليه بل هي للعهد فان الاصل انه اذا امكن
 جعل اللام للعهد لا تجعل لغيره وقد امكن ههنا بل ذكره في السؤال فان قول
 السائل انتوصا من بئر بضاغة المراد به من مائها قطعوا ودعوى كونه صلى الله عليه
 وسلم استأنف جوابا عاما يمتثل للمسئول عنه وغيره لا بد لها من دليل ودليل عليها ابل
 الدليل قد ثبت قطعها على بطلانها وهو الاجماع على تجنس ما تغير بالنجاسة وقوله صلى الله
 عليه وسلم فهو راءا احدكم اذا بلغ الكلب في الحديث فانه يقتضيه نجاسة الماء مع العلم
 بانه لا يتغير احدا وصاف بالولوع على انه لو سلم عمومها لحاز تخصيصه بالقياس لكونه
 مخصوصا بالاجماع واستدل الشافعي واحمد بما روى صحاح السنن الاربع عن ابن عمر
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يسأل عن الماء الذي يكون في الفلاة
 وما ينوبه من السباع والدواب فقال اذا كان الماء قلتي لم يحل الشرب والريحية
 خريجة والحاكم في صحيحهما قلنا هو ضعيف لا اضطراب سند ومتنا اما الاول فقد
 اختلف عن ابى اسامة مرة يقول عن الوليد بن كثير عن محمد بن عياض بن جعفر مرة
 عن محمد بن جعفر بن الزبير وان دفع بان الوليد رواه عن كل من محمد بن فحذ مرة
 عن احدهما مرة عن الآخر لكن الثاني وهو الاضطراب المتن غير مد فوع ففي رواية
 الوليد عن محمد بن جعفر بن الزبير لم يجبه شيء ورواية محمد بن اسحق بسند سئل
 عليه السلام عن الماء يكون بالفلاة ترده السباع والكلاب فذكر الاول قال البيهقي وهو
 غريب قال اسمعيل بن عيات عن محمد بن اسحق الكلابي الدواب رواه يزيد بن هرون
 عن حماد بن سلمة فقال ابن الصلاح عنه عن حماد عن عاصم هو ابن المنذر قال دخلت
 مع عبيد الله بن عبد الله بن عمر بسنا ما فيه معر ماء فيه جلد بعير ميت فتومأ منه
 فقلت له انت مضامنه وفيه جلد بعير ميت فحدثني عن ابيه عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال اذ بلغ الماء المبعث او نلتا لم نجسه شيء ورواه ابو مسعود الرازي عن النبي
 فلم يقل او نلتا وروى الدارقطني وابن محمد العفص في كتابه عن القسم بن عبيد
 العربي عن محمد بن المسكندر عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ بلغ الماء

اربعين قلة فانه لا يحمل الخبث وضعفه الدارقطني بالقسم وذكر ان الثوري مع
 ابن راشد وروح بن القسم روه عن ابن المنكدر عن ابن عمر موقوفة في سناد
 صحيح من جهة روح بن القسم عن ابن عمر قال اذ ابلغ الماء اربعين قلة لم يجس فيه شيء
 رواية سفيان من جهة وكيع وابن نعيم عنه اذ ابلغ الماء اربعين قلة لم يجس فيه شيء
 اخرج رواية معمر من جهة عبد الرزاق عن غير واحد عنه اخرج عن ابي هريرة عن
 شربن اليسري عن ابن لهيعة قال اذا كان الماء قد را اربعين قلة لا يحمل خبثا قال
 الدارقطني كذا قاله وخالفه غير واحد روه عن ابي هريرة فقالوا اربعين عزبا ومنهم
 من قال اربعين دلوا وهذا الاضطراب يوجب ^{الضعف} وان وثقت الرجال على ان القلة
 اسم مشترك يطلق على الحجرة والقربة ورأس الجبل وقول الشافعي في مسنده ان
 مسلم بن خالد الزنجي عن ابن جريج باسناد لا يحضرني من انه عليه السلام قال اذا
 كان الماء قلتين من دلال هجر لا يحمل خبثا وقال في الحديث بقلال هجر منقطع للجهالة و
 قد وجد رفع هذه الكلمة في سند ذكره ابن عدي من حديث مغيرة بن سقلاب عن محمد
 السخري عن نافع عن ابن عمر عن علي السلام اذا كان الماء قلتين من قلال هجر لم يجس فيه شيء
 ويذكر انهما فرقا قال ابن عدي قوله في منته من قلال هجر غير محفوظ
 لا يذكر الا في هذا الحديث من رواية بن سقلاب يكتفي ابا بشر منكر الحديث ثم
 اسند من كلام غيره فيه ما هو اقطع من هذا وقد رواه الدارقطني بسند فيه
 ابن جريج ولم يذكر هذه الكلمة وفيه قال محمد قلت ليحيى عقييل اي قلال قلال
 هجر وهذا لو كان رفعاً للكلمة كان ارسالاً فكيف وليس به وهذا التخصيص ما ذكره
 الشيخ تقي الدين في الامام وبه ترجح ضعف الحديث عنده ولذا لم يذكره في الامام
 مع شدة حاجته اليه ومن ضعفه الحافظ بن عبد البر والقاضي اسمعيل بن اسحق
 وابوبكر بن العربي المالكيون وفي البدائع عن ابن المديني لا يثبت حديث القلتين
 فبطل الاستدلال به على المراد ولنا قوله صلى الله عليه وسلم في الصحيحين لا يبول احد
 في الماء الدائم ثم يغتسل فيه وفي رواية لا يغتسل احدكم في الماء الدائم وهو جوف
 الا فصل فيه بين دائم ودائم فهو على العموم ما لم يصرف في حكم الجار بعدد المخلوص
 غير محل النجاسة او في حكم البحر في عدم تحرك احد طرفيه بحركة الطرف الاخر ولا
 يقال يحمل النهي على التقوية لا نأقول مطلقه يوجب التحريم اذا عرى عن التاكيد
 فكيف وقد اكده القياس بيقضه نجس لكثير ايضا لان الجزء الملاقي النجاسة يتنجس

بملاقاة ثمة فيجس الجزء الذي يجاوزه ثم وثمة لكن تركنا القياس في الكثير للضرورة و
 لقوله عليه السلام في البحر هو الطهور ماؤه فبقى ما عداه على أصل القياس ثم الحد قال
 بين القليل والكثير التحقيق انه مفوض الى رأي المتبلي غير مفقد وبشي ان غلب على
 ظنه وصول النجاسة الى جانب لا يجوز الوضوء منه والاجازة وهو الاصح عند جماعة
 منهم الكرخي وصاحب الغاية والينابيع وغيرهم وهو الايق باصل الامام من عدم
 التحكم بتقدير فيما لم يرد فيه تقدير شرعي والتقويض الى رأي المتبلي قال شمس الأئمة الذي
 الظاهر التحري والتقويض الى رأي المتبلي من غير حكم بالتقدير فان غلب على الظن وصولها
 يتجس وان غلب عدم وصولها لم يتجس وهذا هو الاصح انتهى وهذا لعدم المدرك
 الشرعي فقول الخضم حينئذ بل فيه مدرك شرعي يدفع بما تقدم وكثير من الشاكر
 جعل الحد الفاصل عدم تحريك احد الطرفين بحركت الطرف الاخرى بحرك احد
 الطرفين بحركة الاستعمال الاخر من ساعته ولو تحرك ابعدا لمكت لا يضرب لان الماء
 بطبعه سيال يخلص بعضه الى بعض بالاضطراب الذي يقع فيه والتحريك يعتبر
 بالاعتمال في رواية عن ابي خنيفة وهو قوله ابي يوسف اذا الحاجة الى الغسل في
 الحيض اكثر من الحاجة الى الوضوء وعنه وهو قول محمد رحمه الله بالتحريك بالوضوء
 لانه اخف ومبنى المام في حكم النجاسة على الخفة دفع التحريم وعن ابي يوسف يعتبر
 التحريك باليد وعامة المتأخرين سهلوا الامر واختاروا ما اختاره ابو سليمان الجوني
 وهو ما ذكره المص بقوله المحض اذا كان عشرين في عشرين اي طوله عشرة اذرع و
 عرضه كذلك فيكون وجه الماء مائة ذراع وجوانبه اربعين ذراعا ان كان مائ
 اما ان كان مدروا فلا اكثر من اعتبار جوانبه ثمانية واربعين قال ابن الحمام والختار ستة
 واربعون وفي الملتقط يعتبر ستة وثلاثين وهو الاصح لان قطر هاعشرة اذرع قطعاً وانما
 نقص باعتبار كل راية ذراع من الجانبين من كل جانب نصف ذراع فيبقى ستة وثلاثون
 ذراعاً كذا قيل واما العمق فاختار ما لا يخفى ارادته بالغرف رواه ابو يوسف عن ابي خنيفة
 وقيل ان لا يضيب يد المغتفر الارض وقيل قد اربع اصابع مفتوحة والمعتبر في الذراع ذراع
 الكرباس وهو سبع قبضات فقط وهو اختيار الامام اسحق بن ابي بكر الورلجي في فتاواه
 لانه اقصر فيكون ايسر واختيار قاضي خان في فتاواه ذراع المساحة وهو سبع
 قبضات باصبع قائمة في القبضة الاخيرة وقيل في كل قبضة قال قاضي خان لانه يعني
 العذير المقتل من المستوحا فكان ذراع المساحة فبالين وفي المحيط والاصح ان يعتبر

في كل زمان ومكان ذراعهم وتبعه صاحب الكافي وغيره وهذا عجيب وبعيد جدا
 فان المقصود من هذا التقدير حصول غلبة الظن بعدم خلوص الجارية والحق ما هو
 هذا القدر بالماء الجاري ونحوه وهذا امر لا يختلف باختلاف الأزمنة ولا الأماكن
 بان يقال ان الجارية لا تختص من جانب الرجل الى جانب في ماء قد عشرة اذرع كل ذراع
 سبع قبضات في الزمان او المكان الفلاني لكون ذراعهم كذلك وتخلص في الزمان
 او المكان الفلاني لكون ثمان قبضات او اكثر فليتامس نثر الذراع لما كان في الاصل
 اسما للساعد وهو يذكرون ثمانية في قولهم عشر في عشرة يحد ثمانية ايتار الخفيف
 واذ كان الحوض عشرا في عشر فهو كبير لا يتنجس بوقوع الجارية معلقة الاموضع
 الوقوع ولا غيره اذ المير لها اثر اذا كانت الجارية معلقة هكذا وقع في النسخ والصو
 ان لفظة غير سقطت من قلم الكاتب وانما هو اذا كانت الجارية غير معلقة قال
 في الخلاصة في الرؤية يتنجس موضع وقوع الجارية بالاجماع ويترك من موضع الجارية
 قدر الحوض الصغير واما في الرؤية فعند مشايخ العراق كذلك وعند مشايخ
 بلخ وخراسان يجوز النجس من موضع وقوع الجارية انشأ والموافق لهذا ان يراد
 بالبعض في قوله وبصمهم اي من الخ العراق قالوا في غير الرؤية ايضا يتنجس ما حوله الجارية
 حوض صغير كما في الرؤية اذ لا فرق بينهما الا في اللون وهو من حيث هو لون غير مؤثر في السواء
 ولا علة في عدمه والحوض الصغير خمس خضاد وها وبعض مشايخ بخاري وبلخ
 جعلوه كالجاري وتوسعوا فيه لعموم البلوى وفرقوا بان للرؤية بقاءها متيقن
 برؤية عينها وغير الرؤية لا يتيقن ببقائها لاحتمال انتقالها ويقتضي على هذا اي على
 فان اثر الواقع في الحوض في موضع الوقوع او عند اغسل المتوضي وجهة في حوض كبير
 وهو العشر في العشر فضا عدا فسقط من غيبا لثمة في الماء فرغ الماء ثانيا من موضع الوقوع
 قبل التحريك هل يجوز ام لا قالوا على قولنا لا يجوز لان عند التحريك شرط ليصير
 الماء المستعمل شائعا في الماء فيصير مغلوبا ومشايخ بخاري قالوا يجوز لعموم البلوى
 لكثرة وقوع مثله وايضا هو مغلوب باول اللاقات والحكمة للغالب وليس كالجارية
 اذ لم تعبر فيها الغلبة بل فطرة تنجس دنا وكذا ذلك الماء المستعمل وعلى هذا الحكم
 القياس اي يقاس ما اذا كان الرجال صفوا فيتوضئون من حوض كبير جاز
 على قول مشايخ بخاري وعلمه العمل وقال في اجناس النافعة ان من اغتسل
 حوضا كبر فلا اضرار يتوضأ في ذلك المكان بناء على ان الحوض الكبير بمنزلة الماء الجاري استهلاك

الماء المستعمل فيه بمجرد الاختلاط وليس للرجل ان يتوضأ او يغتسل في الحوض الكبير بناحية
الجيفة والاصل فيه اى في الجواز وعدمه من قوب مكان نجاسة ما تقدم انها ان كانت هريئة
لا يجوز ان يتوضأ الا بعيدا عنها مقدار حوض صغير واذ لم تكن النجاسة هريئة فيكون مطلقا على
اختيار علماء بخارى وبلغ البلوى خلافا للمشايخ العراق وتقدم ما فيه وروى عن الفقيه
ابى جعفر الهندى انى لو توضأ الرجل فى اجمة القصب اى فى المقصبة وكانت فى الماء
فان كان الماء لا يخلص بعضه الى بعض لاشتباك اصول القصب لم يجز وضوءه
لاستعمال الماء المستعمل وان خلص بعض الماء الى بعض جاز الوضوء لاستهلاك الماء
المستعمل فى الكثير واتصال القصب بالقصب لا يمنع اتصال الماء بالماء وانما يمنع انتاج القل
بعضها ببعض وكذا الحكم لو توضأ فى ماء فيه زرع ان خلص بعضه الى بعض جاز
الا فلا وكذا الحكم ايضا لو توضأ فى غدير وعلى جميع وجه الماء جفزة بجميم مضطرب
فعين مجمة ساكنة ثم ردى مضومة بعدها واو الف وآخره راء مفتوحة و
الها التى تكتب بعدها اماره فتحتها وهى كلمة فارسية معناها اخر الضفدع وهو
بالعربية الطحلب فقد قيل ان كان ذلك الطحلب بحال يتحرك بتحرك الماء يجوز
الوضوء لان الماء يخلص بعضه الى بعض من تحته وان كان لا يتحرك فهو راسب فى
الارض فيكون مانعا خلوص بعض الماء الى بعض فلا يجوز الوضوء لما تقدم وكذا
الحكم ايضا اذا توضأ من حوض قد انجم ماؤه والجمد على وجه الماء رقيق ينكسر
بالتحريك يجوز الوضوء اما اذا كان الجمد كثيرا قطعاً قطعاً لا يتحرك بالتحريك اى تجزئ
الماء لا يجوز الوضوء لانه حائل يمنع اتصال الماء بمنزلة الصخر ونحوه وان كان قليلا لم
يتحرك الماء يجوز والحوض اذا انجم ماؤه فنقب فى موضع منه وبقي الماء تحت الجمد
متصلا به والنقب كخيرة فى اسفلها ماء فوقت فيه اى فى النقب نجاسة او ولدغ فيه
الكلب وتوضأ به اى بالماء الذى فى اسفل النقب انسان قال نصير بن يحيى وابوبكر الاسكاف
يتنجس الماء لكونه متصلا بالجمد فلا يخلص بعضه الى بعض فيكون وقوع النجاسة والماء
المستعمل فى ماء قليل فيفسد وقال عبد الله بن المبارك وابو حفص الكبير البخاري لا
يتنجس اذا كان الماء تحت الجمد عشرة وعشرون اى ولو كان الماء متصلا بالجمد
لكونه عشرة وعشرون والفتوى على قول نصير وابى بكر لما قلنا واما اذا كان الماء تحت
الجمد منفصلا عنه فيجوز الوضوء ولا يفسد الماء لان الفرض انه عشرة وعشرون ولم
تفصل بقعة منه عن سائرته كما فى الصورة الاولى فيجوز بلا خلاف بين المشايخ

المذكورين انفا وقد تقدم التفصيل في جواز التوضؤ من موضع وقوع نجاسة الخا
 فيها اذا كانت غير مرئية وعلى هذا التفصيل اذا كان الحوض مسقفاً وفي السقف
 كوة فان كان الماء متصلاً بالسقف والكوة دون عشر في عشر يفسد الماء بوقوع المفسد
 ان كان منفصلاً يفسد ولذا قال وهو اي الحوض المجدد كالحوض المسقف في الخلاف و
 الحكم والتفصيل وان ثقب البئر ثقباً دون عشر في عشر فعلاً الماء لا يخلو اما ان يعلو على وجه
 البئر او يعلو في الثقب كما في القدرح فان الماء في القدرح فولوج فيه
 الكلب او اصابته نجاسة اخرى يتنجس عند عامة العلماء ولم يعتبر الماء الذي تحت
 الجمد فكان ما في الثقب كغيره من الماء القليل خلافاً لما قال البعض ان ما في الثقب
 يعتبر متصلاً بما تحته وهو كثير فلا يتنجس اذا تنجس فلم تزل اي فلا تزول
 نجاسة وكثير من المصنفين يستعملون المضارع بعد لم بمعنى الاستقبال وهو
 خطأ صريح ما لم يخرج ما في الثقب اي ما كان في الثقب وقت التنجس من الماء كما
 سيأتي ان شاء الله تعالى في حوض الحمام ونحوه ولو توضأ انسان من ثقب البئر
 المذكور ولم تقع عنالته في الماء جاز وضوءه على كل حال كبير ان كان الثقب
 او صغيراً وان وقعت عنالته فيه وهو صغير دون عشر في عشر لا يجوز الوضوء
 ولو وقع في المشقة المذكور شاة او غيرها فماتت ان كان الماء تحت البئر عشر في
 عشر لا يتنجس كمنزلة ولا يتنجس ما في الثقب ايضاً لان الموت يحصل غالباً بعد التسفل
 اللهم الا ان علم ان الموت حصل في الثقب قبل التسفل منه وكان الحيوان الواقع منجساً
 فان الذي في الثقب يتنجس وكذا ان كان الماء تحت الجمد اقل من عشر في عشر تنجس
 جميع الماء واما ان علا الماء من ثقب الجمد وانسبط على وجه الجمد وكان عشر في عشر
 كان بحيث لو عرف منه لا يتنجس ما تحته من الجمد لم يفسد بوقوع المفسد وان كان يتنجس
 كان دون عشر في عشر يفسد به ولو ان ماء الحوض كان عشر في عشر فسفل اي
 نزل فصار سبعاً في سبع او نحو ذلك مما هو دون العشر في العشر وقعت النجاسة
 فيه تنجس لان الاعتبار وقت الوقوع فان اء تلاً بعد ذلك صار نجساً ايضاً كما كان
 لما قلنا وقيل لا يصير نجساً والاول اصح خصوصاً كبريات فيه نجاسات فماتت
 قبل ان ينجس لتنجس الماء شيئاً فشيئاً وقيل ليس تنجس لكونه كبيراً فصار كما لو كان
 مثلاً فوقعت فيه النجاسات وبه بعدم التنجس اخذ مشايخ بخاري ذكره
 في الد نيرة والذي اختاره في الخلاصة وقاضي خان ان الماء ان دخل من مكان

نجس واتصل بالنجاسة شيئاً فشيئاً فهو نجس وان دخل من مكان طاهر واجتمع
 قبل اتصاله بالنجاسة حتى صار عشرين في عشرين ثم اتصل بالنجاسة لا يتنجس فالجواب
 ان الماء اذا اتنجس حال قلته لا يعود طاهراً بالكثرة وان كان كثيراً قبل اتصاله بالنجاسة
 لا يتنجس بها ولو نقص بعد سقوطها فيجوز ما رقليلاً فالمعتبر قلته وكثرته وقت اتصاله
 بالنجاسة سواء وردت عليه وردت عليها هذا هو المختار فان دخل الماء من جانب حوض
 صغير كان قد تنجس ماؤه وخرج من جانب قال ابو بكر بن سعيد الاغمش لا يطهر ما
 لم يخرج مثلاً ما كان فيه ثلاث مرات فيكون ذلك غسله كالقصة حيث تغسل اذا
 تجست ثلاث مرات وقال غيره لا يطهر ما لم يخرج مثل ما كان فيه مرة واحدة وقال
 ابو جعفر الهندواني يطهر بمجرد الدخول من جانب الخروج من جانب وان لم يخرج
 مثلاً ما كان في الحوض وهو ابي جعفر احتياراً للصديق الشهيد حسان الدين
 لانه حينئذ يصير جارياً والجاري لا يتنجس ما لم يتغير بالنجاسة والكلام في غير التعبير
 حوض صغير يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب هل يجوز الوضوء فيلزم لا
 ان كان الحوض اربعاً في اربع فسادونه يجوز لان الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر
 في مثله بل يدور حوله ثم يخرج فيكون كالجاري وان كان الحوض اكثر من ذلك
 اي من اربع في اربع لا يجوز لان الماء المستعمل يستقر فيه فلا يكون كالجاري فيتكرر
 استعماله الا ان توصاً في موضع الدخول او في موضع الخروج لانه جار وكذا عين الماء
 اذا كان وسعها خمساً في خمس وكان الماء يخرج منها اي من ينبوعها ان كان يتحرك
 الماء حركة ظاهرة من جانبته اي من جانب ينبوع قد ذكر العين باعتباره وهو ابي
 الماء يستعين بالحركة على الخروج من منفذ العين يجوز الوضوء فيها لان الظاهر ان
 الماء المستعمل لا يستقر لشدة اندفاع الماء في خروجه من ينبوع وان لم يكن الماء بهذا
 الحال لا يجوز الوضوء فيها وقال القاضي الامام فخر الدين قاضي خان في هذه الصورة
 والتي قبلها الاصحاب ان هذا التقدير غير لازم وانما الاعتماد على المعنى فينظر فيه ان
 خرج الماء المستعمل اي علم خروجه من ساعته لكثرة اي لكثرة الماء وقوته يجوز
 الوضوء في الحوض والعين والا اي وان لم يعلم خروج الماء المستعمل فلا يجوز حتى
 يعلم خروجه بلبث او غيره التوضوء بالتلجم اذا كان ذاتاً بحيث يتقاطع على العنبر يجوز
 لانه ماء مطلق ولا يميم اذا قد رعى استعماله كذا الحكم والا اي وان لم يكن
 ذاتاً ولم يتقاطع على العنبر عند ذلك يميم اي لا يجوز امراره على

العوض من غير تقاطر لانه ليس بماء وحكم البرد والجهد كحكم الثلج حوض صغير كرى
 اى حفر رجل منه نهرا واجرى الماء من الحوض فيه فتوضأ ذلك الرجل او غيره
 من ذلك النهرجاز وضوءه لانه توضأ من ماء جار وان اجتمع ذلك الماء الذي
 اجرى في موضع وكرى رجل منه اى من ذلك الموضع فخرافا جرى الماء فيه
 فتوضأ منه ثم وثم جاز وضوء الكل اذا كان بين المكانيين مسافة وان قلت
 اى ولو كانت المسافة قليلة ذكره في المحيط وحد ذلك ان لا يسقط الماء
 المستعمل من الاعضاء الا في موضع جريان الماء فيكون تابعا للماء الجارى خارجا من
 حكم الاستعمال قال قاضى خان لانه اذا كان بين المكانيين مسافة فالماء الذى استعمله
 الاول يرد عليه ماء جار قبل اجتماعه في المكان الثانى فلا يظهر حكم الاستعمال اما اذا لم
 تكن بينهما مسافة فالماء الذى استعمله الاول قبل ان يرد عليه ماء جار يجتمع في
 المكان الثانى ويصير مستعملا فلا يظهر بعد ذلك انتهى وقوله فلا يظهر بعد
 ذلك بناء على نجاسة الماء المستعمل وسيأتى الكلام عليه ان شاء الله تعالى وفي
 نوادر العلى عن ابى يوسف ماء الحمام بمنزلة الماء الجارى في عدم نجسه بالنجاسة
 ما لم يظهر اثرها حتى اذا دخل رجل يده فيه وفى يده قدر لم يتنجس واختلف
 المتأخرون في بيان هذا القول قال بعضهم مراده اى مراد ابى يوسف بهذا
 القول حالة مخصوصة وهو اى تلك الحالة وانما ذكر باعتبار المعنى اى الحال ماذا
 كان الماء يجرى من الابنوب الى حوض الحمام والناس يغتربون منه غرقا متداولا
 بكسر الراء اى متلاحقا يلحق بعضهم وهذا القول هو مختار قاضى خان في فتاويه قال
 فيها فان يدخل يده في الحوض وعليها نجاسة ان كان الماء ساكنا لا يدخل فيه شئ من
 ابنوبه ولا يغترف انسان بالقصعة يتنجس ماء الحوض ان كان الناس يغتربون من
 الحوض بقصاعهم ولا يدخل من الابنوب ماء او على العكس اختلفوا في اكثرهم على ان
 يتنجس ماء الحوض وان كان الناس يغتربون بقصاعهم ويدخل الماء من الابنوب
 اختلفوا فيه واكثرهم على انه لا يتنجس انتهى فهذا هو الذى ينبغي ان يعتمد عليه ومنهم اى من
 المتأخرين من قال هو اى ماء الحمام عنده اى عند ابى يوسف بمنزلة الماء الجارى على
 كل حال تدارك الاعتراض مع دخول الماء من الابنوب او لاجل الضرورة ولما قيل ان يمنع
 الضرورة في حوض الحمام اذا لم يكن الغرض متداولا لعدم الحرج في التخرز و

امكان غسله من غير مشقة بخلاف الحوض الكبير ولو ادخل الجنب او المحدث
 يده في حوض الحمام لطلب لقصة اى بلانية رفع الحدث وليس عليه نجاسة
 حقيقية يتنجس ماء الحوض عند ايجيفة رحمه الله بناء على رواية كون الماء المستعمل
 نجسا لان ماء الحوض صار مستعملا بزوال الحدث عن يده وعندهما الماء طاهر
 ومطهر لانه لم يصير مستعملا اما عند ابى يوسف فلان الحدث لم يسقط به لعدم
 الصب وهو شرط عند في طهارة العضو اما عند محمد فلان الحدث وان زال لكن
 بزوال الحدث لا يصير مستعملا ما لم يكن فيه نية القرية على ما سألني ان شاء الله تعالى
 هذا والمذكور في الفتاوى ان ادخال الجنب او المحدث يده في الاناء لا يعتز به في
 لرفع الكور لا يصير مستعملا للضرورة ولم يذكر اختلافهما وهو الاصح ولو ادخل
 او الصبيان ايديهم لا يتنجس اذا لم يكن على ايديهم نجاسة حقيقية هذا في الصبيان
 مسلم لانهم ليس عليهم حدث فيزول ولم ينو والوضوء اما في الكفار فغير مسلم على
 قياس المسئلة التي قبلها عند ايجيفة لانهم يزول عنهم الحدث حتى لو اغتسل الكافر
 او توثنا ثم اسلم لم يلزمه اعادة ذلك ونية وعدمها سواء فلا فرق بينه وبين
 المسلم في هذا الحكم ويمكن ان تكون المسئلة معطوفة على قوله وعندهما الماء طاهر
 وعندهما لو ادخل الى آخره وحينئذ فالحكم مسلم في الكفار ايضا واما عند ابى حنيفة
 فلا فرق بين الكافر والمسلم فيه ولو ادخل الصبي يده في الاناء ان علم انها طاهرة با
 كان معه من يراقبه جاز التوضي بذلك الماء وان علم ان فيها نجاسة لم يجز وان حصل
 الشك لا يتوضأ به استحسانا اى لاجل التبرؤ والاحتياط ولو توثنا به جاز لانه لا يتنجس
 بالشك لكن المستحب التوضؤ بغيره لاحتمال كفا في سؤر الجلالة حوض الحمام اذا نجس
 يطهر اذا خرج مثل ما كان فيه مرة واحدة وتقدم الكلام في مثله وهو الحوض الصغير
 وما اختاره ابو جعفر الهندي ابي والصدور الشهيد من انه يطهر بمجرد ما
 يدخل الماء من الابنوب ويفيض من الحوض هو المختار لعدم يقين بقاء
 النجاسة فيه وصيرورته جاريا ولو ادخل التوضي رأسه في الاناء بنية للسم
 او ادخل خفيه فيه بنية يجوز السمع بالاتفاق والمشهور عن محمد انه لا يجوز و
 لكن لا يصير الماء مستعملا عند ابى يوسف لانه انما يصير مستعملا بالاسالة والسم
 حصل بالاصابة لانه انما يأخذ حكم الاستعمال اذا ابل العضو والمصاب لا
 يزال العضو وجهه اقول محمد ان السم غير جائز ويصير الماء مستعملا بان الماء

بجريدة القربة عند الملاقات قبل حصول السهم صار مستملا فلم يجز به مما لم يحرم
وهو غير ظاهر والفتوى على قول أبي يوسف وقائي بقية الحكم المستمحل فصل الثاني في مسائل الله

فصل في المسح على الخفين

كان المناسب تقديمه على مباحث المياه حيث آخرها عن ذكر الوضوء لانه
جزء من الوضوء الا انه لما كان رخصة ثبت بالحديث لدفع الحرج صادرا كانه من
اليوارض لا من اصل الوضوء فلم يوصل بالوضوء وقد ثبت المسح بالاحبار المستفيضة
عن النبي صلى الله عليه وسلم فاولا وفعلا رواه قولا عمر وعلي وصفوان بن عسال
وخزيمة بن ثابت وعوف بن مالك وعائشة وفعلا ابوبكر وعمر والعبادة الثالثة
والغيرة بخضعية وصفوان بن خزيمة وسعد بن ابى وقاص وجبر بن عبد الله
وسليمان بن بريدة واليهودية والبراء بن عازب وجابر وعمر بن حزام وابو
الاشعرى وثوبان وعمر بن امية الضميرى وبلال وعمر بن العاص وابو امية و
سهل بن سعد وابو سعيد وعبد الله بن الجرحث بن الجرعة وعبادة بن الصامت و
يعلى بن مرة واسامة بن زيد وسليمان وابو ايوب وحذيفة وعائشة وام سعد
الانصارية وعن الحسن البصري حدثني سبعون رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم انه مسح على الخفين وقال ابو يوسف خبر المسح يجوز نسيم الكتاب به لشهرته
وقال الكرخي اخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين لان الآثار جاءت فيه في
حيز التواتر وقال احمد بن حنبل ليس في قلبي من المسح شيء فيه اربعون حديثا عن
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رفعوا وما وقفوا وقال شيخ الاسلام والدليل
على ان من لم ير المسح على الخفين كان ضالا ما روى عن البخيفة انه سئل عن
مذهب اهل السنة والجماعة فقال هو ان تفضل الشينخين يعني ابابكر وعمر على
سائر الصحابة وان تحب الختين يعني عثمان وعليا وان تر المسح على الخفين وهو خاف
من قول انس بن مالك ان من السنة ان تفضل الشينخين وتحب الختين وترى
المسح على الخفين لكن قالوا من رآه ثم لم يمسح اخذا بالعزيمة كان مأجورا واعتبر
عليه بانها رخصة اسقاط على ما قرر في الاصول فينبغي ان لا تبقى العزيمة مشروعة
ولا يثاب عليها كما في قصر الصلوة واجيب بان العزيمة لم تبق مشروعة مادام متحفظا
واما اذا نزع والنزع حقه ومشروع ذالت الرخصة وتقرر العزيمة كنية الاقامة
في حق المسافر والاقتداء بالمقيم فيثاب على العزيمة واعتز منه الزيلعي شارح الكنز

بان الغسل مشروع وان لم يترج خفيه بدليل انه يبطل مسحه اذا خاض لماء
 ودخل في الخف حتى اغتسل اكثر رجله ولولا ان الغسل مشروع لما بطل ولذا منع
 كونه رخصة اسقاط وخطا اهل الاصول في قسيلهم به لها واجاب عنه المولى خير
 دمره بان المراد بالمشروعية الجواز في نظر الشارع بحيث يترتب عليه الثواب ان يترتب
 عليه حكم من الاحكام الشرعية يدل عليه تنظيره من قصر الصلوة فان العاقل
 بالعزيمة آثم بان صلى اربعا وقعد على الركعتين يا تترجم ان فرضه يتم اقول ما قاله
 من ان المراد بالمشروعية هو الجواز بحيث يترتب عليه الثواب غير مسلم فان ائمتنا
 افاضوا بوجوب المشروعية الفعل الجواز بحيث يترتب عليه حكمه غير ان الثواب من
 جملة احكام الفعل الذي يقصد به العبادة فغسل الرجل حال التخفف لو لم يكن مشروعا
 لما ترتب عليه حكمه من جواز الصلوة وغيرها مما تشترط له الطهارة واستدلاله
 بنظيره من قصر الصلوة غير صحيح فان المسافر اذا صلى اربعا وقعد على رأس الركعتين
 لا يكون آثما بالعزيمة وليس في وسعه ذلك لان فرضه ركعتان لا يطبق الزيادة عليهما
 فرضا كما لا يطبق القيم الزيادة على الاربعة فرضا واقام فرضه ركعتين فحسب اتم لبناء
 النفل وهو الركعتان الاخرتان على محرمية الفرض لانه اتى بالعزيمة مع عدم جوازها
 واباحتها له بخلاف المتخفف الذي اغتسل اكثر رجله حيث اعتبر الغسل شرعا وترتب
 عليه حكم من الاحكام الشرعية وهو بطلان المسم ولزوم فرع الخف لا تمام الغسل ولو قد اتم
 غسل كتفه الرجلين متخففا لمرتبة عليه انه لا ينقص تمام المدة ولا يترج الخف مع جواز
 الافعال التي تشترط لها الطهارة به فتثبت مشروعية الغسل حال التخفف بمعنى تصور
 وجوده شرعا وتحققه بخلاف الاتمام واعتراض الزبلي على اهل الاصول مقرر وهذا كله
 على تقدير صحة الفرع الذي ذكره من دخول الماء في الخف الى آخره وهو منقول في
 الفتاوى الظهيرية وغيرها لكن قال الشيخ كمال الدين بن الهمام في صحته نظر فان
 كمالهم متفقة على ان الخف اعتبر شرعا ما تعاسر اية الحدوث الى القدم فتبقى القدم
 على طهارتها ويحل الحدوث بالخف فيزال بالمسح وبنوا عليه منع المسح للتميم و
 المعدورين بعد الوقت وغير ذلك وهذا يقتضي ان غسل الرجل وعدمه سواء
 اذا لم يبتل معه ظاهر الخف في انه لم يزل به الحدوث لانه في غير محله فلا يجوز
 به لانه صلى مع حدث واجبا لرفع اذ لو لم يجب الحال انه لا يجب غسل الرجل جازت
 الصلوة بلا غسل ولا مسح فصار كما لو ترك ذراعيه وغسل محلا غير واجبا لغسل

كما أخذ وزانه في الظهيرة لودخل يده تحت الحجر موقين مسحه على الخفين انه
 لم يجز وليس الا لانه في غير محل الحدث قال ولا وجه في ذلك الفرع كون الاجز إذا
 خاض النهر لا ابتلال الخف يعني فكان مسحاً ثم اذا انقضت المدة انما لم يقيدها
 لحصول الغسل بالخوض والنزع اما وجوب الغسل وقد حصل اقول ولا منع صحة الفرع
 فيه بعد فانه ذكر في الظهيرة وفي فتاوى قاضي خان حيث قال ما سمع الخف اذا
 دخل الماء خفه وابتل من رجله قد وثلثة اصابع او اقل لا يبطل مسحه لان هذا القول
 لا يجزئ عن غسل الرجل فلا يبطل به حكم المسح وان ابتل جميع القدم وبلغ الماء الكعب
 بطل المسح مروي ذلك عن ابي حنيفة رحمه الله انتهى وثاني قوله لانه في غير محله غير
 قوله اذ لو لم يجب الى آخذه قلنا عدم وجوب غسل الرجل عينا لا يستلزم وجوب
 المسح عينا الجواز كون الواجب احدهما لا على التعيين كما نزل الواجب الخيرة وتبنيها
 بترتيب الذراعين وغسل الخد غير صحيح على ما لا يخفى وقالتون بجهده الفرع المذكور
 يقوله والا وجه الى آخره انما يتأتى على تقدير انغسال الرجلين كليتهما على التمام
 مع ابتلال قدر الغرض من ظاهر الخفين مع عدم بطلان المسح والمذكور في
 ذلك الفرع انغسال اكثر الرجل وبطلان المسح ووجوب نزع الخفين وغسل الرجلين
 وفي فتاوى قاضي خان انغسال احد الرجلين وبطلان المسح كذلك وهذا كله يشهد
 ما قاله ورابعا اذا تفرق بين غسل الرجلين مع بقاء الخف في مسحه الخف مع بقاء الجرموني
 اعتبر الغسل في الاول بطل مسحه الخف به ولم يعتبر للمسح في الثاني بان مسحه الخف بدل
 عن الغسل ولا بقاء للبدل مع وجود الاصل ومسحه الجرموني ليس بدلا عن مسحه الخف بل هو
 بدل عن الغسل ايضا فتد تقرر الوظيفة له لا يعتبر بالبدل الاخر فليتأمل حينئذ فلا
 يكون وزان الاول وزان الثاني واما الجواب عن قوله ان كلمتهم متفقة الى آخره فهو ان
 الخف انما اعتبر ما غسرا به التحدث فيه والدفع الحرج اللازم بايجاب الغسل عينا فاذا حصل
 الغسل زال الترخيص لزال سببه التخص هو به فقد حلول الحدث قبيل الغسل فحل
 الغسل في محله فليتأمل فلا يحصى حينئذ عن اعتراض الزيلعي على اهل الاصول واما اعتراض
 على الفرع المذكور فانما يتم على تقدير صحة تثليلهم وعدم صحة اعتراضه عليهم
 فليتأمل والله سبحانه الموفق وله الحمد ثم حيث ثبت المسح بالطريق المذكور قال
 المصنف تبعا للقدوري وغيره المسح عليهما جائز بالسنة اى بالآثار الودعة عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قولا وفعلا لا بالقرآن خلا لما قاله البعض انه ثابت بالآثار

ايضا وهي قراءة الجرح لان الجرح قد تقدم ان المراد منها الغسل وانما عطف على
المسوح للاقتضاد في الغسل وترك الاسراف في الصب عليهما من كل حد موجب للوضوء
احترار من الحدث الموجب للغسل كما سيأتي وقوله اذا لبسهما شرط حدث
جوابه لتقدم ما يدل عليه اي اذا لبسهما على طهارة كاملة فالسبح جائز بالسنة
الى آخره فتكون اذا المحض الشرط ولا يجوز ان تكون للظرف الا ان جعل جائز بمعنى
الاستقبال اي يجوز حينئذ يتعلق بجائز وقوله على طهارة كاملة يتعلق بحدث
حاله من حدث لا يلبسهما لان اللبس على طهارة كاملة ليس بشرط وانما الشرط ان
يكون الحدث حاصل على طهارة كاملة وتقدير الكلام جائز بالسنة من كل حدث موجب
للموضوء على طهارة كاملة اي كما ناذك الحدث على طهارة كاملة اذا لبسها هكذا
قد روي الشيخ كمال الدين في عبادة القادر وهو التحقيق فان كان الماسح مقيما
يوما وليلة وان كان مسافرا يسبح ثلثة ايام ولياليها لما في صحيحه من حديث علي رضي الله
عنه جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثة ايام ولياليهن للمسافر ويوما وليلة
للمقيم وهو حجة على مالك في عدم توقيته بوقت وابتداءها اي والامة المذكورة للمقيم
والمسافر عقيب الحدث لانه قبل ذلك كان متطهرا بطهارة الغسل ولا يعتد بابتداء المدة
وقت الطهارة ولا وقت اللبس حتى لو تطهر لصلوة الصبح لم يلبس الا وقت الظهر ثم لم يحد
الا وقت العصر فابتداء المدة من وقت العصر لا من وقت الصبح ولا من وقت الظهر فجوز له
المسح ان كان مقيما الى وقت العصر من اليوم الثاني وان كان مسافرا فالى وقت العصر
اليوم الرابع ولو غسل رجليه لبس خفيه قبل اكمال الوضوء ثم اكمل الطهارة قبل ان يحدجا
له السبع عليهما اذا حدث عندهما لما تقدم ان الشرط كون الطهارة كاملة وقت الحدث
لا وقت اللبس خلافا للشافعي فان الشرط عنده كون الطهارة كاملة وقت اللبس كرجله
في الصلوة المذكورة بناء على هذا لا يتصور لان الوضوء فيها عنده لم يصح بالكلية لعدم
الترتيب هو فرض عنده كما تقدم وانما يظهر خلافه المبني على اشتراط اكمال الطهارة
اللبس فيما اذا افاض امرتا فلما غسل احد رجليه دخلها في الخف قبل غسل الاخرى ثم غسل
الاخرى وادخلها في الخف ثم احدث فانه لا يجوز له السبح عنده ويجوز عنده ان يغتسل
يكفيه ان يكون الخف ملبوسا على طهارة كاملة عنده ولا الحدث بخلاف
ما اذا كان ملبوسا على طهارة ناقصة عنده لحدث فانه لا يجوز السبح حينئذ عنده
خلافا للزفر والطهارة الناقصة هي طهارة صاحب العذر وكذا طهارة

التجمد حتى ان المستحاضة وهي امرأة التي ترى الدم من قبلها دية ن تلتة ايام او فوق
 عشرة ايام في الحيض او فوق اربعين في النفاس وهي حاسل ومبركة في منهاها كصاحب
 سلس البول او اغلات الرقيم او استطلاق البطن او الوعات الدائم او الجرح الذي لا يرقأ
 اذا تودعات وليست الخف قبل ان يظهر منها شيء من دم الاستحاضة فسمي كاصحاء
 لكونها لبست على طهارة كاملة ولو لبست بطهارة العذر اى بعده ما ظهر منها
 شيء فسمي في الوقت فقط ان حدثت بعد المسح حدا غير عذرهما عندنا وعند
 زفر عثم تمام الداة لان طهارتها لم تنقض بالحدث الذي ابتليت به شرعا
 كانت اقوى من طهارة الاصحاء في حكم الشرع وجوابه ان الانتقاض حاصل الا انه
 لم يظهر حكمه في الوقت لاجل الضرورة فاذا اخرج الوقت ظهر حكمه مستندا الى
 ان الاستناد لا يظهر في الاحكام النقضية بل في الاحكام القائمة وجواز المسح من
 فظهر الاستناد في حقها وان اللبس حصل بعد الحدث في حقها ولكن الوتيمت و
 لبست الخفين ثم وجدت ماء يكفي للوضوء لا يجوز لها المسح لان يمتها بطل بوجود
 الماء مستندا الى اول الاستعمال فنبين انما لبست ما لا طهارة ولا يجوز المسح من
 دليل الغسل كما لا يتوضأ وليس عليه ثابته في غير ما ان يغسل اسائر يديه ويغسل على
 لما رواه الترمذي والنسائي عن صفوان بن عسال قال كان رسوله صلى الله عليه وسلم
 ياهرنا اذا كنا سفر ان لا نخرج خفافا ثلثة ايام ولما يلبس الا عن حاجة ولكن من غائط و
 بول ونوم وقال الترمذي حديث صحيح في صورة السئلة هي ما ذكرنا ونحوها ما ذكره محمد
 الاصل ان المسافر اذا توضأ ولبس خفيه ثم اجث عند ما يكفي للوضوء ويمسح عليه فان
 احدث وعنده ذلك الماء توضأ وغسل رجلية لا يجوز له المسح لان الجنابة تجلت القد
 واما ما ذكره بعضهم من انه في هذه الصورة لو هو بعد ذلك على ما يكفي للاغتسال فلم
 يغتسل ثم احث معه ماء يكفي للوضوء فانه يتوضأ ويغسل رجلية لا يجوز له المسح فليس سديد
 لان الرجل بعد غسلها اذ ذلك لا تعود جنابته برؤية الماء ولا يلزم غسلها مرة اخرى
 لاجل تلك الجنابة كما لو غسلها او لا ثم لبس الخف ثم اكمل الغسل وانما حل بها بعد الغسل
 حدث والمسح لاجل الحدث جازر وصرح في الخلاصة ان الجنابة اذا اغتسل وبقي على
 جسده لمعة فلبس الخف ثم غسل للمعة ثم احث فسمي انتهى لا فرق بين بقاء لمعة او
 اكثر في بقاء الجنابة وقد لبس الخف وهي باقية بقاء للمعة يجوز له المسح فكذلك يجوز في
 الصورة المذكورة فليتأمل والرجل والمرأة فيه اى في مسح الخف سواء لان الادلة

من خضف والنساء قابعات للرجال في الأحكام ما العر يدل دليل على التخصيص والمسح
 فها هو على ظاهرهما أي أعلاه دون باطنهما أي أسفلهما لما روى عن علي أنه قال لو كان
 الدين بالرأى لكان مسح باطن الخف أولى من ظاهره ولكفي رأيت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مسح على ظاهر خفيه دون باطنهما وفي رواية عنه لكان أسفل الخف أولى
 بالمسح من أعلاه وهذا يدل على أن المراد بباطنه أسفله لا ما يلي البشرة لأن
 مسحه غير ممكن فكيف يقتضيه الرأي أولوية مسحه بل الرأي يقتضي مسح ما يلي الأرض
 لكونه محل إصابة الأوساخ والاقتدار حيث سقط غسل الرجل لعدم سرية الحدث
 اليها فلا ينتفت إلى ما قاله الإمام ابن الهمام في هذا المقام من عكس هذا المرام ويستحب
 أن يكون المسح خطوطاً بالأصابع لما في أو سط الطبراني من طريق جبرين يزيد عن محمد
 بن المنذر عن جابر قال روى رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل يتوضأ فغسل خفيه
 فغسسه برجله وقال لبس هكذا السنة أمرنا بالمسح هكذا ثم أراه بيده من مقدم
 الخفين إلى أصل الساق مرة و فرج بين أصابعه قال الطبراني لا يروى عن جابر
 إلا بهذا الإسناد وفي الإمام رؤى ابن المنذر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه مسح
 على خفيه حتى رؤى آثاراً أصابعه على خفيه خطوطاً ورؤى آثاراً أصابعه فمسح
 على الخف ولو وضع الكف ومدّها ووضع الأصابع مع الكف ومدّها فكلها
 حسن والأحسن أن يمسح بجميع اليد كذا في الخلاصة وغيرها ويستحب أن يبدأ
 من قبل الأصابع ويمد إلى الساق اعتباراً بالغسل فإن السحب فيه ذلك ولما تقدّم
 في حديث الطبراني وكذا يستحب أن يكون مرة واحدة لما فيه أيضاً وفرض ذلك المسح
 مقدراً ثلث أصابع طولاً وعرضاً من أصابع اليد كما قاله أبو بكر الرازي هو المختار
 خلافاً لما قاله الكرخي أن الاعتبار أصابع الرجل كما في الحرق لأنها محل المسح وجب الأول أن
 الآلة وهي اليد أحق بالاعتبار كما في مسح الرأس فلو مسح بأصبعين لا يجزئ ولو وضع يديه
 قبل الساق ومدّها إلى رؤس الأصابع جاز لحصول الغرض وكذا لو مسح عليها عرضاً
 جاز أيضاً وكذا لو مسح بثلاثة أصابع موضوعة وضعاً غير مدودة يجوز أيضاً لما
 قلنا ولكنه يكون مخالفاً لسنة في جميع ذلك وكيفية المسح السنون أن يضع يديه الرأ
 أصابع يديه فيضع أصابع يديه اليمنى على مقدم خفه الأيمن وأصابع يده اليسرى على مقدم خفه
 الأيسر ويجافي كفيه ومدّها إلى الساق أو يضع كفيه مع الأصابع ويمدّها جماعة وهو من

الاصابع والكف لا يجوز المسح الا ان يكون الماء متقاطرا لان البلة تصير مستعملة ثانيا
 في الفرض بخلاف ما اذا كان متقاطرا فان البلة التي مسح بها ثانيا حينئذ غير التي
 استعملت اولا بخلاف اقامة السنة فيما اذا وضع الاصابع ثم مدها ولم يكن الماء متقاطرا
 لان الفعل يغتفر فيه لا يعترف في الفرض وهو تابع له فيؤدي بماء استعماله فيه تبعا ضرورة عدم
 شرعية التكرار على ان وقوعه فعليه صلى الله عليه وسلم على هذه الصفة كان في جواز
 النفل ولا يقاس عليه الفرض لانه اقوى منه مع ان المسح على خلاف القياس والمسح
 بمسح بباطن الكف لانه المتوارث ولو مسح بظاهر كفيه يجوز لحصوله المقصود ولكن
 خالف السنة ولو مسح على باطن خفيه او من قبل العقبين او من جوانبهما اس
 جوانب لرجلين لا يجوز مسحه لان الاحاديث المشهورة التي ثبت بها المسح على
 خلاف القياس انما وردت بالمسح على اعلاه فلا يجوز على ما سواه لانه خلاف المحل
 الذي ورد به النص واصفا لفة الكيفية كالا ابتداء من جهة الساق الى الاصابع فلا
 تقبل لان الكيفية غير مقصودة بالذات بخلاف المحل الا انه قد يقال كميته ايضا
 مقصودة بالذات اى المقدار فينبغي ان لا يجوز الاقتصار على قد ثلث اصابع بالقياس
 من غير رضوان الله اعلم وذكروا في المحيط لو تومنا ومسح ببلة بالكر بعنه بل بقيت
 على كفيه بعد الغسل يجوز مسحه لان البلة الباقية بعد الغسل غير مستعملة اذ
 المستعملة فيه ما سال على العضو والفضل عنه ولو مسح راسه ثم مسح خفيه ببلة
 بقيت بعد المسح لا يجوز مسحه على الخف لان البلة الباقية بعد المسح مستعملة لان المستعمل
 ما اصاب المسحوق وقد اصابته ولو تومنا ولم يمسح خفيه ولكن خاض في الماء لانيته المسح
 ولم تغسل احد رجليه او اكثرها او مشى في الحشيش المتبل بالماء المفاض عليه للسخي
 او بالطريزيه ذلك الحوض والشي عن المسح قصدا لحصول المسح ضمنا وعدم اشتراط
 ولو كان الحشيش مبتلا بالطل فقبل لا ينوب عن المسح لانه من نفس دابة والاصم انه ينوب لانه
 مطر خفيف وكذا اذا اصابه اى اصاب خفه المطر ينوب ذلك الامر وهو الاصابة عن
 المسح وان لم ينو خلافا للشافعي رحمه الله في ذلك كله لان النية عنده شرط
 في الوضوء والمسح جزء منه وفي بعض الروايات النادرة لا يجوز به ذلك بلاية
 عندنا ايضا لانه اى لان المسح خلفت عن الغسل فاحتاج الى النية كما ليقم
 وهذا غير صحيح لان التيمم لم يوجب الى النية لكونه خلفا بل المعنى آخر وهو
 صامره في التيمم ومن ابتدأ المسح اى مدة المسح لا بنفسه وهو والحال انه

مفيم ضافر قبل تمام يوم وليلة مسح تمام ثلثة ايام وليا اليها عندنا خلافا للشافعي
 واحدا لانه حكم متعلق بوقت وكل حكم متعلق بوقت فالمعتبر فيه آخر الوقت هو
 مسافر ومن ابتداء المسح وهو مسافر ثم اقام ينظر ان كان قد مسح يوما وليلة او
 اكثر لم نزعهما وغسل رجليه لانه صار مقيما فسقط ترخصه بالابلغ الى ثلثة
 ايام وان كان قد مسح اقل من يوم وليلة انتم مسح يوم وليلة لانها مدة المقيم و
 لبس الجرموق فوق الخف مسح عليه الجرموق ما يلبس فوق الخف وقاية له وقد
 يكون من الجلد ومن الكرباس ومن غيرها فان كان من الكرباس لا يجوز للمسح عليه
 بالاتفاق الا ان علم ان البلة نفذت الى الخف مفدا للفرض او كان مجلدا احل
 يسترا الاصابع وظهر القدم فيجوز للمسح عليه سواء لبس حذاء او فوق الخف كذا
 من الاديم او الصرم وكذا الخف فوق الخف وهذا عندنا وقال الشافعي لا يجوز للمسح
 على الجرموق لان الخف بدل عن الرجل والبدل لا يكون له بدل ولان البدل لا تنصب
 بالرأى قلنا هو بدل عن الرجل لا عن الخف وان كان تحت خف لان الوظيفة كانت لرجل
 ولم تكن بالخف وظيفه ليصير من اعضاء الوضوء فيكون الجرموق بدلا عنه ما نجا
 سراية المحدث اليه بل يمنع السراية الى الرجل وصار كخف ذي طاقين ولم تنصب لبدل
 بالرأى وانما نصبناه اما بطريق الدلالة وهو لزوم الحرج في النزع التكرري اوقات
 الصلوة واما بالحديث وهو ما في مسند الامام احمد عن بلال قال ديت رسول الله
 الله عليه وسلم مسح على الجرموقين والخمار ولا يبي داود كان يخرج فيقف حاجته
 فأتبه بالماء فيمسح على عمامته وجرموقيه لا يقال كيف استدل للتم هذا وانهم
 لا يجوزون المسح على العمامة والخمار لا نقول دلالة على جواز المسح على الجرموق
 تأيدت بدلالة احاديث المسح على الخفين الواصلة الى حد السهرة فثبت بها و
 اما دلالة على الاخرين فقد عارضت الدليل القطعي من غير وصول الى حد الشهرة ولا
 تأيد به فلم يثبتا ثم تعليل اقتنا بان الجرموق بدل عن الرجل الى آخره يعلم منه جواز
 المسح على خف لبس فوق فيخط من كرباس او جوخ او نحوهما مما لا يجوز عليه المسح لان
 الجرموق اذا كان بدلا عن الرجل وجعل الخف مع جواز المسح عليه في حكم العدم
 فلان يكون الخف بدلا عن الرجل ويجعل ما لا يجوز المسح عليه في حكم العدم
 كما في اللقافة ويؤيده ان الامام الغزالي في الوجيز والرافعي في شرحه له مع التزام ما ذكر
 خلاف الامام ابي حنيفة في المسائل اوردا هذه المسئلة في صورة الاتفاق وكان مشائخنا

احتمال يصرجوا به فيما اشتهر من كتبهم الكفاء بما قالوا في مسئلة الجرموق من كون
 خلفا عن الرجل كذا افاده المولى خسرو في الدرر شرح الغرر ولا يلتفت الى
 ما نقل في سترح المجمع عن فتاوى الشاذلي انه لا يجوز الا ان يقطع ذلك الملبس
 تحت الخف لانه نقل عن رجل مجهول وهو بعيد عن الفقه خارج عن الاصول لان قطعة
 كان يصير كالخف المخزوق في عدم جواز السمس عليه فهو غير لسته بدون خرق لانه لا
 يجوز السمس عليه ان كان لاجل ان يتصل جزء من الرجل بالخف فهو ليس بشرط والا لما
 السمس على الجرموق ونحوه مع حيولة الخف فانه اشد منع الاتصال بالرجل وبهذا ظهر
 فساد قول من ايد من الجهال بان جواز سمس الخف على خلاف القياس ولا يقال عليه
 يرد به نض فان هذا كما ترى بطريق الدلالة الراجحة لا بطريق القياس الا لما جاز السمس
 على المكعب في اللبود التركية ونحوها لانها غير منصوص عليها ثم يقال بل قطع ذلك
 المحيط قصد حرام لانه اصابة المال من غير فائدة وهي منى عنها ثم السمس على الجرموق
 انما يجوز اذا لبسها قبل ان يحدث بعد لبس الخفين فان احدث بعد لبس الخفين
 قبل لبسها سمس على الخفين او لم يسم ثم لبس الجرموقين لان البدلية تقررت للخف
 بالحدث قبل لبسها فلا تنقل عنه اليهما ولا يكونان بدلا عنه لما تقدم ان البدل
 لا يكون له بدل ولو نزح احد الجرموقين بعد السمس عليهما او خرج بلا قصد فعله
 ان ينزع الاخر ويسم على خفيه وان شاء اعاد السمس على الجرموقين والخف الذي نزع
 جرموقه وفي روايات الاصل ينزع الجرموق الباقي ويسم على الخفين وفي التجريد
 انتقض السمس فيما يعنى ينزع احدهما كذا في الخلاصة ولا يجوز ان يقتصر على سمس
 المنزوع من غير اعادة السمس على غير المنزوع وقال زفر يجوز ولا يبطل سمس
 غير المنزوع لانه لو سمس في الابتداء على احد الجرموقين وعلى احد الخفين غير
 اتفاقا فكذا في البقاء ولنا ان الانتقاض في الوظيفة الواحدة لا يتجزى والجرموقان
 كالخفين ولو نزح احد الخفين بطل مسحه على الاخر ولا يفهم حكم المسئلة كما هو من
 المصنف ولا يجوز السمس على الجرموق المنزوع وان كان اى ولو كان خفاء غير مخزوقين
 قياسا على الخفين وكذا لا يجوز السمس على خف فيه خرق كبير لخروجه عن المقصود
 بالخف من قطع المسافة بمتابعة الشئ والخرق الكبير المانع عندنا ما يبين منه
 مقدار ثلث اصابع وعند مالك ما يبين منه اكثر الرجل ثم الصحيح عندنا ان يكون
 الاصابع المذكورة من اصابع الرجل وهو ظاهر الروايات وفي رواية الحسن يعتبر ثلث

من
 الخ
 الخ
 الخ

صابع من اصابع اليد والمعتبر اصغر الاصابع اذا لم يكن المحرق عند الاصابع وان
ان عند ما يعتبر ظهور الثلث التي عند المحرق فان كان المحرق في الخف اقل من ذلك
جاز السهم عليه قال رفو الشافعي واحمد لا يجوز وان قل لانه لما وجب غسل الباد
يجب غسل الباقي لعدم التجزئ قلنا لا نسلم وجوب غسل البادى لكونه بمنزلة العدة
قلته ولزوم الحرج في اعتباره اذ غالب الخفاف لا تخلو عنه عادة والشع على
السهم في الخف وهو السائر الذي تقطع به المسافة والاسم مطلقا يطلق عليه
لمشغل على الكبير فانه ليس بخف مطلق بل مقيد بالمحرق ولانه لا تقطع المسافة به الخف
طلقا ما تقطع به وان كان المحرق في خف واحد قد راصبعين في موضع منه او في
موضعين وفي الخف الاخر قد راصبع او اصبعين كذلك جاز السهم لان المانع كون
قد رثلت اصابع في خف واحد فلا يجمع لو كان في الخفين بخلاف ما لو كان قد نصف
درهم نجاست في احدى الرجلين وفوق النصف في الاخرى حيث يجمع ويمنع جواز الصلوة
وكذا لو انكشف ثمن كل من عضوين كل منهما عورة حيث يجمع ايضا ويمنع لان المنع في الخرق
باعتبار عدم امكان قطع المسافة بالخف على الوجه المعتاد والمحرق في احدهما لا يمنع الاخر
فلم يكن المانع موجودا بخلاف النجاسة والانكشاف فان المنع فيهما باعتبار حمل النجاسة
كشف ريع العورة وهو موجود والقطع في اذن الاضحية اختلف فيه اعلام الثوب فيجمع
في الخلاصة وان كان المحرق قد راصبع مع المحرق قد راصبعين في خف واحد يجمع
في الحكم بالمانعة فلا يجوز السهم لوجود المانع وهو قد رثلت اصابع في خف واحد
يشترط في المنع ظهور الاصابع كما لها في الصحيح خلافا لما ليه السرخسي من ان
ظهور الا نامل وحدها مانع ولو ظهر الابهام وهي مقدار ثلث اصابع من غيرها اي من
الابهام جاز السهم لما قد منا ان المحرق اذا كان عند الاصابع يعتبر ظهور عين تلك
الاصابع ولا يعتبر اصغر الاصابع ولو كان طول المحرق اكثر من قدر ثلث اصابع وانفا
اي مقدار ما ينفتح منه اقل من ذلك القدر لا يمنع جواز السهم لان غير المنفتح
ليس له حكم المحرق لعدم ظهور شئ منه لان المانع انكشاف ما يجب غسله اذا
كان قدر ثلث اصابع ولم يوجد وكذا الحكم لو تفسخ حرره اي حوز الخف الا انه
الشان لا يرى شئ من قدمه يجوز السهم لما قلنا ولو كان الشئ من قدمه و
الراد به المقدار المقدر بحيث يبدا في يظهر حالة المشي اى حالة رفع القدم
ولكن لا يبدا وحالة الوضع فيجوز السهم لان المعتبر حال المشي كذا ذكره

في المحيط ولو كان الأمر بالعكس لا يمنع وكذلك الخرق الكبير إذا كان فوق الكعب
 لا يمنع لأن ستر الحف لما فوق الكعب ليس بشرط لجواز المسح ولذا أجاز المسح على
 المكعب قال في فتاوى قاضي خان وما يقال له بالفارسية جاروق أن كان يستر
 القدم لا يرى من العقب لأن ظهر القدم الأقد راصبع أو أصبعين جاز المسح عليه
 في قولهم وكذلك أعلى الحف الذي يقال له بالفارسية پيش بند وهو أن يكون مشقوقاً
 مشدوداً وفيها إذا البس مكعباً لا يرى من كعبه أو قدميه الأقد راصبع أو أصبعين جاز
 المسح وهو بمنزلة الحف الذي لا ساق له وإذا أراد المسح على الحف أن يخلع خفيه فزرع
 القدم من موضعه من الحف غير أن القدم في الساق بعد أن تقص مسحه أجماعاً وإن
 نزع بعض القدم عن مكانه فقد اختلف في مقدار ما ينقص المسح حيث نذر روى عن أبي حنيفة
 أنه إذا خرج أكثر العقب عن عقب الحف انقص المسح ذكره في مبطل شيخ الإسلام لما
 قبل لأن العقب مقدار ربع القدم فبئر واليه زال ربع القدم عن محل المسح وأكثره يقوم مقام
 الكل لكنه لا يخلو عن شيء وقيل لأنه حيث لا يمكنه متابعة المشي لأن بقاء العقب الساق
 يعيق عن ملازمة المشي بخلاف ما إذا كان يخرج شرعيه على ما يأتي قريباً إن شاء الله
 تعالى وفي بعض الروايات عن أبي حنيفة أيضاً إذا صار النزع بحال تعذر المشي
 المعتاد معه انقص المسح والأفلا أن الاعتبار مكان متابعة المشي كما تقدم وفي
 رواية عنه وهو قول الحسن بن زياد أن خرج أكثر القدم إلى ساق الحف انقص المسح
 والأفلا قال في الهداية وغيرها هو الصحيح لأن الأكثر حكم الكل وقيل ينقص بخروج
 نصف القدم وفي بعض الروايات أيضاً أن بقي في موضع قرار القدم مقدار تلك الأصابع
 من ظهر القدم سواء أصابعها لا ينقص المسح أيضاً وهو أي هذا القول رواية عن محمد بن
 أحمد بعض المشائخ بل قال في الكافي وعليه أكثر المشائخ ووجهه أن مقدار فرض المسح باق في
 في محل المسح فلا ينقص والتقيد بما سوا الأصابع في فتاوى قاضي خان قال رجل له خف
 واسع الساق أن بقي من قدمه خارج الساق في الحف مقدار ثلث أصابع سواء
 أصابع الرجل جاز مسحه وإن بقي مقدار ثلثة أصابع بعضها من القدم وبعضها
 من الأصابع لا يجوز المسح عليه حتى يكون مقدار ثلثة أصابع كله من القدم ولا
 اعتبار بالأصابع انتهى على أن كلمة الكل مطبقة على التعبير بظهر القدم والمفهوم
 ما عدا الأصابع وفي كتاب الصلوة وفي كتاب الصلوة لأبي عبد الله الرعفي رجل
 على خفيه ثم دخل الماء بنصب الماء أي خاص فيه يرفع يده فدخل الماء خفه أن ابتل جميع

أحد القدمين يعني ابتلاها وغسل ينقض مسحها وكذا الحكم في الابتلا الأكثر على
 ما تقدم في أول الفصل في البحث مع الزيلعي من النقل عن الظهيرية ونقله أكثر الفقهاء
 كالخلاصة وغيرها وقال في الذخيرة وهو الأصح فلا بد من قبوله وليس له وجه الا وقوع
 الغسل صحيحا وعدم جواز الجمع بين المسح والغسل وكون الأكثر له حكم الكل ويلزم
 ان لا يكون المسح رخصة لسقوط كما أورده الزيلعي وتقدم رجل اخرج عقبه من عقب
 الخف الا ان مقدم قدمه في قدم الخف اي في موضع المسح له ان يسح بالمخرج
 صدور قدمه عن الخف اي عن موضع القدم منه الى الساق اي الى اول احد
 الساق وهذا موافق لقول محمد لان صدر القدم مقدار ثلث اصابع فما دام في
 قدم الخف فعمل فرض المسح باق وان كانت عبارة المصنف لا تخلو عن تسامح و
 ذكر في بعض المواضع من الفتاوى ان كان صدر القدم في موضعه ولكن العقب
 يخرج من عقب الخف ويدخل لا ينقض مسحه وهو ظاهر ما تقدم عن ابن حنبل
 من الانتقاص عند خروج أكثر العقب الى عقب الخف فاما هو فاما اذا نزع لا
 فيما اذ اخرج بنفسه ثم عاذا ذكره في النهاية وغيرها وكذا لو كان الخف واسعا
 اذا رفع القدم يرتفع العقب حتى يخرج الى ساق الخف واذا وضع القدم عاد العقب
 الى موضعها لا ينقض المسح وكذا لو كان اخرج عيشي على صدر قدمين وقد ارتفع
 العقب عن موضعه له المسح وروى عن محمد انه قال خف في فرق مضوق وبطانة الخف
 من خرقه او من غيرها غير منقطع ذلك الشيء الذي هو بطانة حال كونه مخفوزا في الخف
 فخر وزاحل من الضمير المستتر في منقطع او من الضمير من الخبر وهو من خرقه ويجوز
 في راء غير الحركات الثلاث وكذا في بعض النسخ مخزوز بغير الف بعد الزايجوز فيه الزم
 والخفض جاز المسح عليه حيث لم ينكشف محل المسح مقدار ثلث اصابع كذا ذكره في النسخ
 ولا يجوز المسح على العمامة والقلنسوة بدل الرأس ولا على البرقع بدل غسل الوجه
 وهو بضم اوله وثالثه الشيء الذي يجعله المرأة على وجهها مخزوزا ما يحاذي
 عينها منه ولا على القفازين بدل غسل اليدين والقفاز بضم القاف وتشديد
 الفاء ما يلبس في اليد لاجل البرد او الطير او غير ذلك وانما يجوز المسح على هذه الاشياء
 لان الكتاب دل على فرضية الغسل والمسح ولم يرد في هذه الاشياء كما ورد في
 مسح الخف من الشهرة ليجوز به نسخ الكتاب في نقل حكم الغسل او المسح اليها
 كما في الخف وليست كالخف في المخرج فتلحق به بطريق الدلالة ويجوز المسح على

الجبائر ونحوها مخزقة القرحة والجبائر جمع جبيرة وهي ما يشد على العظم النكسر من العيد
 وان شدها اي ولوشدها على غير وضوء لما روى الدارقطني عن ابن عمر ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كان يسم على الجبائر وضعفه ابي عماره محمد بن احمد بن مهدي قال ولا يصح هذا
 قال النذري وصح عن ابن عمر المسم على العصابة موقوفا عليه وساق بسنده ان ابن
 عمر توشا وكفه معصوبة فسم عليها او على العصائب وغسل سكون ذلك
 قال الحافظ ابو بكر احمد بن الحسين هو عن ابن عمر صحيح والموقوف في هذا
 كما لرفوع لان الابدال لا تنسب بالترادف وروى ابن ماجه عن زيد بن علي عن ابي
 عن جده الحسين بن علي بن ابي طالب قال انكسرت احدى زندي فسألت
 النبي صلى الله عليه وسلم فاهربني ان اسمع على الجبائر وفي اسناده عمرو بن خالد
 الواسطي مثروله لكن الحكم مجمع عليه لكان الحرج ولزوم الضرر في الغسل
 بلافق بين شدها بوضوء او بدونه فلا يضر ضعف الحديث بالنسبة اليها
 بعد ما اجمع عليه الاثمة المجتهدون ورحمة الله عليهم بالدليل الواضح وهو قوله تعالى
 ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج فان سقطت بعد المسم من غير برء لم يبطل المسم لبقاء
 سبب شرعيته وان سقطت عن برء بطل المسم لتبين ان غسل ما تحتها كان واجبا حتى
 لو كان السقوط في الصلوة لزم الاستثناء ولا يجوز البناء لانه تبين ان الغسل كان واجبا
 بالحدث السابق كما في التيمم والمسم على الجبائر اعم يجوز اذ لم يقتدر على الغسل
 ولا على المسم على القرحة نفسها بان كان الماء يضرها من الغسل ومن المسم اما اذا كان
 لا يقتدر على الغسل ولكن يقتدر على المسم على نفس القرحة فلا يجوز له المسم على الجبيرة
 ونحوها لعدم الضرورة والحرج قال برهان الدين صاحب المحيط بعد ما ذكر هذا
 القيد عن ابي الحسين بن الخضر الغسفي ينبغي ان يحفظ هذا فان الناس عنه غافلون
 اي يظنون انه اذا اضرها الغسل يجوز المسم على الجبيرة والمخزقة ولو لم يضر المسم على
 نفس القرحة وهو غير جائز لانه لا يعدل الى الابعد مع امكان الاقرب والمسم على نفس
 البشرة اقرب الى الغسل مع مسم الجبيرة ونحوها والتكليف يحسب لقدرة والامكان
 وان ترك المسم على الجبيرة والحال ان المسم عليها لا يضره جاز له الترك عند
 ابي حنيفة خلا فالصما فانهما قال لا يجوز لان النبي صلى الله عليه وسلم امر
 عليا بذلك والامر للوجوب وله ان الغرضية لا تثبت بخبر الواحد وقد سقط الغسل
 بالاجماع لا يقال كما سقط الغسل بالاجماع فقد وجب المسم بالاجماع لاننا نقول لان المجمع

وجوب السهم من الفة الامام الاعظم لا ليس فيه اجماع من تقدمه والصحيح من هذا
انه ليس بفرض ذكره في تجريد القدرى وقوله في الخلاصة ان ابا خيفة رجع الى قولها
لم يشترع عنه شهرة تقضيه ولعل ذلك معنى ما قيل ان عنه روايتين وفي التجنيس
الاعتماد على ما ذكر في شرح الطحاوى وشرح الزيادات انه ليس بفرض عنده واما
الاستيعاب في سسم الجبيرة فشرط عند البعض قالوا فيحان وهو رواية الحسن عن ابي خيفة
وبعضهم كنفهم الاسلام خاها رزاه وغيره قالوا اذا سسم على اكثرها جاز واليه مال صاحب
الهداية وقال ذكره الحسن وصححه في الكافي قال لا يؤدى الى فساد الجراحة يعنى لو شرط
الاستيعاب لا حثيم الى الاستقصاء في اتصال البلى الى جميع اجزاء المخرقة ونحوها فيؤدى
الى نفوذ البلة الى الجراحة والغرض ان البلة بغضرها وولدا جاز السهم على العصاة
في فضى الى افساد الجراحة فكان الصحيح الاكتفاء بالاكثر لئلا يلزم ذلك الاستقصاء
للمخرج ثم كلا الروايتين من لزوم الاستيعاب عدمه منسوبة الى الحسن قال شيخ الاسلام في
مبسوطه لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وقد ذكر في ملأ الحسن بن زياد ان على اكثرها
اجزاء وان سسم على النصف او اقل لا يجوز وقد تقدم نسبة قاضين خان رواية الاستيعاب
اليه ويكتفى في سسم الجبيرة بالسهم مرة واحدة كسهم الرأى سسم الخف هو
الصحيح لان السهم لم يشترع تكراره وقوله هو الصحيح اشارة الى نفى قول
البعض يشترط التكرار الا ان تكون الجراحة في الرأس لانه حينئذ بمنزلة الغسل قلنا سسم الرأس
ايضا بمنزلة الغسل مع انه يكره فيه التكرار ولو كانت الجراحة في موضع الغسل وليس تحت
جميع الجبيرة ونحوها جراحة ويعسر عليه جعل الجبيرة مقدارا للجراحة فحسب جاز
له السهم على كل الجبيرة ما تحتها جراحة وما ليس تحتها تبعاً لموضع الجراحة لان الجبيرة
او العصاة لا تؤمن على وجه قائم على موضع الجراحة فحسب بل تكون على ما حول
الجراحة ايضا فتمت محقق الضرورة الى جواز السهم على الزائد على الجراحة ايضا اذا كان
يضره حلها الغسل غير موضع الجراحة وان كان لا يضره ذلك سسم على ما فوق الجراحة
غسل ما حولها لان السهم للضرورة فيقتل بقدرها ولا فرق في جميع ما تقدم بين الجبيرة
وعصاة الفصادة والقروح والجراحات ثم السهم على الجبيرة ونحوها بمنزلة الغسل
فيجوز ان يجمع مع الغسل ولا يجوز ان يجمع مع السهم ولا يتوقت بوقت فلو كان باحدا
وجلية فحتم فشد ها وسسم عليها وغسل الصحيحة جاز لانه ليس جمعا بين الغسل
والسهم فلو ليس الخف على الصحيحة ثم احدث لا يجوز له ان يسهم على الخف لانه يكون

جميعا بين الغسل والمسه باليسر الحنف عليهما جاز المسح على الخفين لانه لبس الخنف عليهما
 بعد الغسل ولو كان مقطوع احد الرجلين من الكعب او دونها لم يردون الكعب
 يجوز تذكره وتأنيته فان غسل موضع القطع فرض فلو غسل موضع القطع والرجل الصحيح
 ولبس خفيه ثم احدث ينظر ان كان بقي من ظهر القدم المقطوعة مقدار ثلث اصابع
 او اكثر فمسح على الخفين والاى وان لم يكن بقي من ظهر القدم المقطوعة قدر
 ثلث اصابع بغسلهما اى كلتا الرجلين لانه اى الشان وجب غسل الموضع
 المقطوع ولا يجوز المسح عليه على الحنف لنقصانه عن المقدار المفروض واذا وجب
 غسل المقطوع وجب غسل الرجل الصحيح ولا يجوز المسح عليهما على الحنف لثلاثا
 يلزم الجمع بين الغسل والمسه وان كان مقطوع الاصابع من احدى الرجلين
 او كليهما وبعض خفه خال عن القدم فمسح على الخنف نظرا فان وقع المسح على
 الخنف على المغسول اى ما بقي من القدم اى ان وقع المسح على المقدار الذى فيه
 القدم من الخنف حال كون المسح عليه مقدار ثلث اصابع جاز المسح لوجود مسح
 المقدار المفروض والاى وان لم يقع المسح مقدار ثلث اصابع على الموضع الذى
 فيه القدم من الخنف فلا يجوز المسح وعلى هذا فلو وقع المسح مقدار ثلث اصابع
 ابتداء لكون ما بقي من القدم اذ ذاك عند رأس الخنف ثم زال عن ذلك المكافاة
 فى موضع بحيث يكون مسحه ما عدا من الخنف دون قدر ثلث اصابع انتقض المسح ولزم
 على المحل الذى فيه القدم مقدار ثلث اصابع وكذلك الحكم على هذا التفصيل اذا كان
 الخنف اسعيا وبعضه خال عن القدم والحاصل ان مقداره الفرض يعتبر من القدم لا
 الخنف فان وقع بتمامه على القدم جاز وان وقع اقل منه على القدم لا يجوز ولو كان تماما او ثلثا
 على الخنف لفضله عن القدم رجل توشا ومسحه على الجبيرة ولبس خفيه ثم احدث قبل ما برئت فتوشا
 بمسه على الجبيرة والخفين لان طهارته كاملة ما لم يبرأ حتى جاز له امامة الاصحاء فان احدث
 بعد ما برئت لا يمسح لانه لبس الخفين على طهارة ناقصة ذكره فى شرح الاسبغيات وذلك لانه
 البرأتين انه كان محدثا عند اللبس والتبين يؤثر فيما انقضى كما يؤثر فى الباقي وتحققه
 ان الحكم الثابت بطريق التبين هو ما يكون ثبوته فى الحال ثبوته فى الزمن السابق
 حكما والفرق بينه وبين الثابت بطريق الاستناد ان الثابت بالتبين يمكن الاطلاع
 عليه دون الثابت بالاستناد والتبين يظهر اثره فى الحال وفيما مضى والاستناد يظهر
 اثره فى الحال دون ماضى مثاله المسح على الخنف لوسبقه الحدث وهو فى الصلوة فذ

للوضوء ففتت مدة مسحه في أثناء ذلك جازله ان يتم وضوءه وينتهي لان حدثه
 بسبب تمام الدقة ثبت بطريق الاستناد الى الحدث السابق على المسم فلم يظهر تأثيره
 في مقدار ما مضى من الصلوة وفي الحال لم يصادف اذا جزء من الصلوة حتى ^{يعتد}
 فيبني وكذا التيمم سبقه الحدث فانصرف ليتيمم فوجد الماء وقد رعى الوضوء
 فانه يتوضأ ببنى لشبوت عمل الحدث السابق بطريق الاستناد بخلاف ما سيم الجبيرة لو
 سبقه الحدث فذهاب للوضوء فسقطت جبيرة عن برء حيث لا يجوز له البناء لبشوت عمل
 الحدث السابق بطريق التبين فاشرفنا معنى من الصلوة كذا ذكره الفرق الشيعية ^{حافظ}
 في المستصفى عن استاذة حميد الدين الضوير رحمه الله عليهما الا ان في جعل الانقضاء
 بسقوط الجبيرة عن برء من قبيل التبين اشكال ليس هذا موضع ذكره وينبغي ان
 يقيد تأثيره هنا في المنقضي من وجه كما في صورة الفرف دون المنقضي من كل
 وجه كما اذا سقطت الجبيرة عن برء بعد تمام الصلوة فان التبين حينئذ لا يؤثر
 فيها فلا يبطل كما يشير اليه تخصيصهم ذكر الاستيناف بسقوطها عن برء في
 أثناء الصلوة واذا كان الشقاق في رجله او في يده فجعل فيه الدواء كالمهرم ونحوه
 او التحكم غير الماء فوق الدواء وجوبا ان لم يكن يضره ولا يكفيه المسم لعدم الضرر
 وان كان الشقاق في يده وقد عجز عن الوضوء بنفسه يستعين بغيره حتى يومه
 استجبا باعند ابي حنيفة وجوبا عندهما فان لم يستعن وتيمم وصلى جازت صلوة
 عند ابي حنيفة خلافا لهما وعلى هذا الخلاف اذا كان لا يقدر على الاستقبال او على
 التحول عن النجاسة ووجد من يوجهه ويحوله يجب عليه الاستعانة عندهما
 لا عنده والاصل ان المكلف لا يعنير قادرا بقدره غيره عند لان الانسان انما
 يعد قادرا اذا اخض بحالة يتبها له الفعل متى اراد وهذا لا يتحقق بقدره غيره
 ولهذا اذا بذل الابن لابه المال والطاعة لا يلزمه الحج ومن وجبت عليه كفارة
 وهو معسر فبذل له انسان المال لا يجب عليه قبوله وعندهما تثبت له القدر
 باله الغير لان آله صارت كآله بالاعانة كذا في شرح الهداية للشيرازي كما لا بد
 اليهم فان لم يجد من يؤرضه بان لم يكن عنده احد او كان فاستعان به فآبى
 جازت صلوة بلا خلاف لتحقيق العجز من كل وجه اما المسم على الجواب
 جمع جورب وهو ما يلبس في الرجل لدفع البرد ونحوه مما يسمى خفاوشة
 القاموس هو لفافة الرجل فكانه تفسيره باعتبار اللغة لكن العرف خص

اللعانة بما ليس بمخطط والجورب بالمخطط ونحوه الذي يلبس كما يلبس الحنف فلا يجوز
 عند البيهقي إلا أن يكونا مجلدين أي استوعب الجلد ما يستر القدم إلى الكعب
 أو متعلين أي جعل الجلد على ما يلي الأرض منهما خاصة كالنعل للرجل وقالا
 يجوز المسمح عليهما إذا كانا تخمينين لا يشقان قال في المعزب شفت الشوك أرق
 حتى رأيت ما وراءه من باب ضرب ومنه إذا كانا تخمينين لا يشقان ونفي المشقوق
 تأكيد للثخانة وما يشقان فخطأ انتهى قيل أي خطأ في هذا الموضع وليس بخطأ
 مطلقاً فإنه يقال شفت الماء بالثوب ينشفه من باب ضرب أي جففه لكن في قن
 قاضين ذكر كلا اللفظين يشفت وينشف ثم قال معنى قوله لا يشقان أي لا يجاوز الماء
 إلى القدم ومعنى قوله لا يشقان أي لا ينشف الجورب الماء إلى نفسه كالأديم والصرم
 انتهى فجعل معنى الشف نفوذ الماء إلى القدم ومعنى النشف جذب الجورب الماء إلى القدم
 فيجئ ذلك المعنيين محكم قريب من الآخر فإن الجورب إذا كان بحيث لا يجاوز الماء
 منه إلى القدم فهو بمنزلة الأديم والصرم في عدم جذب الماء إلى نفسه إلا بعد لبث
 أو ذلك بخلاف الرقيق فإنه يجذب الماء وينفذه إلى الرجل في الحال وجه قول الأما
 أن المسمح على الحنف على خلاف القياس فلا يصلح العاق غيره به إلا بطريق الدلالة
 وهو أن يكون في معنى الحنف ومعناه الساتر للحل لعرض الذي هو بصدد
 متابعة الشيء فيه في السفر وغيره للقطع بأن تعليق المسمح للحنف ليس بصورة الحنا
 بل المعناه للثوب المجرى في النزح المتكرر في أوقات الصلوة فوقع عنده أن هذا المعنى
 يحققه إلا في النعل فليكن محل الحديث وهو ما روى الترمذي وصححه الشيخان وغيره أنه عليه
 السلام مسمح على الجوربين والتعلين هذا أن سلم تصحيح الترمذي وإلا فقد نقل تضعيف
 عن الإمام أحمد وابن مهيدي ومسلم قال النووي كل منهم لو انفرد قدم على الترمذي
 أن الجورح مقدم على التعديل لكنهما يقولان قد تحقق ذلك المعنى في التخمين مع أن
 المسئلة فيما إذا تحقق فتخصيص الجورب بوجود النعل حينئذ قصر الدليل من الحديث والدلالة
 عن مقتضاه بغير سبب فلذا أقال الصنف تبعاً لصاحب الهداية وغيره وعمله أي على
 قول أبي يوسف ومحمد الفتوى قال في الذخيرة وقيل رجح أبو حنيفة إلى قولهما في آخر
 عمره على ما روي أنه لمرض مسم على الجوربين من غير نعل وقال العوادة فعلت ما كنت
 منعت عنه فاستدلوا على رجوعه وحل الجورب التخمين أن يستمسك أي يثبت
 لا يفسد على الساق من غير أن يشد بشئ هكذا فسره كلام وينبغي أن يفيد بما إذا

السهم على الجوارب
الغشيين من
فان كان من
الكرباس

لم يكن ضيقا فانا شاهد ما يكون فيه ضيق يستمسك على الساق من غير شدي
ولو كان من الكرباس والجد بعدد جلد بالماء كما في الادليم على ما فهم من كلامه
اقرب ما تضمنه وجه الدليل وهو ما يمكن فيه متابعة المشي اصوب قال الجمل
الزاهدي فان كان شينا عشي معه فرسخا فصاعدا الجوارب اهل مر وفعل الخلال
انتهى وفي الخلاصة ان كان الجورب من الشعر والصحيح انه لو كان صلبا مستمسكا
يمشي معه فرسخ او فراسخ على هذا الخلاف انتهى فهذا هو الذي ينبغي ان يعرف عليه
لذا قال ويجوز السهم على الخفاف المنخدة من اللبود التركية لا مكان قطع المسافات بخاصة
لو شاهد ابو حنيفة صلابتها لا فتى بالجوارب لشد ذلكها وتداخل اجزائها بدلك حتى
صارت كالجلد الخليط واجمعوا على جواز السهم عليها بطريق الدلالة كما تقدم هذه وقد
نجم الدين الزاهدي عن شمس الائمة الحلواني ان الجوارب خمسة انواع من الرغز في الغز
والشعر والجلد الرقيق والكرباس قال وذكر التفاصيل في الاربع من التخزين الرقيق و
المنعل وغير المنعل والبطن وغير البطن واما الخامس فلا يجوز السهم عليه كيف ما كان
انتهى ونحوه في التاثير خائفة عنه والمراد من التفصيل في الاربع ان ما كان رقيقا منها لا
يجوز السهم عليه اتفاقا الا ان يكون مجلدا او منعلا او مبطنا فختلف فيه وما كان فلا خلاف
فيه فعمل من هذا ان ما يعمل من الجوخ اذا اجلدا ونعل او بطن يجوز السهم عليه لانه لا يرفق
وليس من الكرباس لان الكرباس بالكسر اسم للثوب من القطن الابيض قاله في القاموس
قال وهو معرب فارسية بالغتم ولكن يلحق به كل ما كان من نوع الخيط كالكتان والبرسيم
ونحوها بخلاف ما هو من الصوف وشعره والجوخ من الصوف والرغز قطعا فهو داخل
فيما يجوز السهم عليه لو كان شينا بحيث يمكن ان يمشي معه فرسخ من غير تجلبد ولا
تغليل وان كان رقيقا فتح التجليد او التغليل ولو كان كما يزعم بعض الناس لا يجوز
عليه ما لم يستوعب الجلد جميع ما يستتر القدم الى الساق لما كان بينه وبين الكرباس
فرق لا يقال بل الكرباس لا يجوز السهم عليه ولو مجلدا لما تقدم من قول الحلواني واما
الخامس فلا يجوز السهم عليه كيف ما كان لاننا نقول قوله كيف ما كان عائدا الى قوله
المنعل وغير المنعل والبطن وغير البطن واما الجلد فلم يذكره وقد صرح في الخلاصة
يجوز السهم على الجلد من الكرباس حيث قال ويسم على الجرموق فوق الخف فالسهم
وحده لا يسم عليها ولا يجوز السهم عليه حتى يكون الاديم على اصابع الرجل وظاهر
القدمين ثم قال وقوله لا يسم اذا كان اسفله من الكرباس فان كان من الصم والجلد

وما كان غشيا منها فان لم يكن مجلدا او منعلا او مبطنا

يجوز فتحصل من كلامه ان الجرموق اذا لبس وحده من غير خفت فان كان اسفل
 من الكرياس لا يجوز السم عليه حتى يستوعب الاديم اصابع الرجل وظاهر القدمين
 وان كان من الجبل جاز ولا فرق بين الجرموق من الكرياس اللبوس بدون خفت و
 الجوب منه في الحكم فاعلم ان ما يلبس في الرجل وليس تحته خفت اذا كان كرياسا
 قد استوعب الاديم ما يستر القدم منه يجوز السم عليه جوبا كان او جرموقا والجوب
 غير الكرياس لانه من الرغز والغزل وهما معدودان في الاربعة التي ذكرها الحلواني وذكر
 فيها التفصيل المذكور وقال في الخلاصة الجوب من رغز في صون لا يجوز السم عليه
 عندهم يعني الثلثة ثم قال فان كان الجوب من غزل وهو رقيق لا يجوز السم عليه
 عندهم ايضا ثم قال وان كان نخينا مستمسكا ويستركعين ستر الايد ولنا طرفة
 هذا الخلاف يعني بين الامام وبينه ثمانية قال واجمعوا انه لو كان منعلا او مبطنا يجوز
 السم عليه ولو كان من الكرياس لا يجوز السم عليه فانظر كيف ذكر النعل والمبطن بعد
 ذكر الجميع قبل ذكر الكرياس ليشمل الحكم ما تقدم جميعه دون الكرياس لانه ذكره بعد
 ذلك ولم يذكر النعل لانه يفهم من النعل بالاولوية ولنا لا يفهم من ذكر نفى الجواز عن
 الكرياس بعد ذلك انه لا يجوز عليه وان كان مجلدا فيكون منافضا في المعنى لما ذكره
 بعد ذلك في الجرموق على ما قدمناه فثبت بهذا كله جواز السم على الجوب من الجوب
 اذا كان منعلا او مبطنا بحيث يمكن ان يثني معه فرس ثم بثوقا لشبهة فيه وليت شعرك
 من منعه ماذا يقول فيما يعمل على اليد من الغزل المشهور باسم الجوب اذا غل ان قال لا يجوز
 السم عليه ايضا فاي جوب الذي يجوز السم عليه منعلا ام ذكرنا هذا الحكم سكا وليس له في الجواز
 وجود ان قال يجوز فقد خرج عن قضية الفقه حيث جوزه على ما يمكن ان ينفذ فيما لا يصح من
 السخافة ولم يجوز على ما لا ينفذ فيه الماء الا بعد جن من الصفاقة فان قال ذلك منصوب
 عليه لانه هو الجوب المتعارف قلنا بعد التسليم فان غرب عندك طريق الدلالة على ان
 لنا ان لا نسلم لما من نقل العلماء من عدم اختصاصه به وان قال لا اعلم ما ارادهم بالجوب
 الذي عيسم عليه منعلا يقال له ينبغي ان لا تعلم ما ارادهم بالخف ايضا وبالجرموق و
 بالمكعب بل بكثير من الموضوعات اللغوية والاصطلاحية ولهذا تشكيك ناشئ من الوسوسة
 وما ذكر في الثنايا رغبته بعلامة المحبط من قوله ثرين المشايخ اختلاف في مقدار
 النعل الذي يكفي لجواز السم قال بعضهم اذا كان في باطن الكف اديم وهو ما يله
 الحن لف القدم جاز السم وقال بعضهم لا يجوز السم حتى يكون الاديم الى الساق

ليكون ظاهراً قد ميه وكعبه مستورين فلا يخفى ان هذا القول الأخير مخالف لسائر الكتب
 المعتمدة في تفسير المنعل ومخالف لجميع الرأيات في اشتراطه اما التجليد او التسجيل فانه يعقيل
 التسجيل غير التجليد وعلى هذا القول لا فرق بينهما فلا يعتبر ولا يعول عليه ثم ذكر في التاثير
 قال شمس الأئمة المحلواني سألت الشيخ الامام الأستاذ عن تفسير الجوارب للمنعل
 ابي حنيفة اراد به الجلد الرقيق الذي لعتاد الناس خثره على جواربهم او اراد
 به الصرم الغليظ نظير الصرم الذي يكون على جوارب اهل مرو فقال ان كان الجور
 المنعل كجوارب الصبيان التي يمشون عليها في رقة الجورب وغلط المنعل جاز
 المسح انتهى فهو يؤيد ما ذكرنا فان المراد بالمنعل الغليظ وهو السخينة فانه المعتاد في جوارب
 الصبيان التي يمشون عليها ثم بعد هذا كله فلو احتاط ولم يعم الاعلى ما يستوجب التجليد ظاهر القول
 الى الساق كازالة ولكن هذا حكم التقوى هو لا يمنع الجواز الذي هو حكم الفتوى والله اعلم

❦ ف ر و ع ❦

واذا عمت مدة المسح لزم نزع الحفنين وغسل الرجلين لان منع الحف سرية الحدث
 الى الرجل معني في الحديث المتقدم ذكره فاذا انقضت الغاية زال المنع فعمل الحدث
 السابق عمله وليس عليه غسل بقية الاعضاء ان كان متوضئاً لانها قد غسلت
 بطرائعها حدث وكذا الحكم اذا نزع قبل تمام الدعة وفي فتاوى قاضين ان لو تمت الدعة
 وهو في الصلوة ولم يجد ماء يصنع على صلوة اذا لا فائدة في قطعها اذ لو قطعها وهو جاز
 عن غسل الرجلين فانه يتيمم ولا حظ للرجلين من التيمم من المشايخ من قال تقصد
 والاول اصح انتهى قال الشيخ كمال الدين بن الهمام الذي يظهر صحة القول بالفساد لا الشروع
 قد رجع الحف بمدة فيستر الحدث بعدها اذ لا بقاء للطهارة مع الحدث فكما يقطع عند
 الماء يغسل رجليه يقطع عند عدمه لتيمم لا للرجلين فقط ليلزم رفع الاصل
 بالخلف بل للكل لان الحدث لا يتجزى فيصير محدثاً بحدث القدمين وان كان
 بحيث لو اقتصر على غسلهما ارتفع كمن غسل ابتداء الاعضاء الا على عليه وفي الماء
 فانه يتيمم لا للرجلين فقط والا لكان جمع الخلف والاصل ثابتاً في كثير من الصلوات
 بل للحدث القائم به فانه على حاله ما لم يتم الكل وهذا لان التيمم ان لم يصيب
 الرجل حساً لكنه يصيبها حكم الطهارة عنده وهو المقصود ثم قال وعلى هذا
 ما ذكره في حوامع الفقه والمحيط من انه انما ينزع اذا تمت المدة اذا لم يخف
 ذهابهما من البرد فان خافه فله ان يمسح مطلقاً فيه نظر فان خوف

البدل لا أثر له في منع السرية كان عدم الساع لا يمنعها غاية الأمر أنه لا يمنع لكن لا يمنع من خوف البدل
أنه هو التحقيق الحقيقي الذي قد ليس للبدل عند طرته تروى له ذلك القائل كترك الأول للأخر والله أعلم

﴿ فصل في نواقض الوضوء ﴾

لما ذكر الطهارة الحكمية أصلاً وخلفاء وآلة شرع بذلك كما يعرض عليها فيزيها
والنواقض جمع فاقضة والراد بها العلة الناقضة والنقض متى اضميت إلى
الصورة يراد به البطلان تأليفها ومتى اضميت إلى غيرها يراد به إخراجها عما هو لائق
منه المعاني الناقضة للوضوء كل ما خرج من السبيلين والمراد من المعاني العلة
والمراد بما خرج خروجه لا عينه لأن عينه ليس بمعنى ولا يكون علة الانقضاء لأن
العلة عبارة عن معنى يحل محل العلة لا عن اختيار في تغييره حال الحل قاله الشيخ ^{فظا} ^{الذي}
النسفي قال الشيخ كمال الدين بن الهمام الظاهر أن الناقض هو الحل ^{هو الحل}
لا خروجه الخارج للنفس عن كونه مؤثراً للنقض مع أن الصند هو المؤثر في رفع صند و
صفة النجاسة الرافعة للطهارة إما هي قائمة بالخارج وإما به الخروج أن يكون علة تحقق
النجاسة فانها سارية وذلك لا ينشأ عن مقتضاها عن علة هي المؤثرة للنقض بقدر
ظواهر الحديث ما لا يخفى قال ما يخرج من السبيلين ولم يوجد ما يوجب صرفه عن ظاهر
فالنقض للخارج الجنب والخروج شرط على العلة وعلة لها نفسها لأنه علة تحقق
الوصف الذي هو النجاسة والألم يحصل لأحد طهارة فإضافة النقص إلى الخروج
إضافته إلى علة العلة انتهى وقد حاول رحمه الله التحقيق إلا أنه في كلام الشيخ ^{فظا} ^{الذي}
وهو أن يعين لا يصلح أن تكون علة ذلك الجموع إلى أن قولنا لو لا زيد لا كرمته
معناه لا وجود زيد ولا يحمل الذات على المعاني غير صحيح وإيضاً صفة
النجاسة التي صفة في الوضوء بالخروج غير مؤثرة في إزالة الطهارة الحكمية بوجه
تحققها بالثبوت على زوال الطهارة ذاتاً ولو كانت مؤثرة في إزالتها لما تحققت
مع بقاء أثره في الحل بل الخروج علة لوجود صفة النجاسة في العين الخارج وعلة
لزال الطهارة الحكمية عن البدن الذي حصل الخروج فيه وهذا أظهر
خوفاً أن الخروج يخرج للنجس عن كونه مؤثراً أخيراً صحيح لأنه لم يكن نجساً قبل الخروج
على أنه كلاً لا ينقض لقوله أنه يحقق النجاسة وقوله مع أن الصند هو المؤثر
إلى آخره فنحن نسا فالصند هو النجاسة الحكمية وهو خروج تلك

[illegible]

ولم يكن في قوة السيلان لحد اشتراط ذلك في ناقضية الخارج منها وان
ادخل الحقة دبره ثم اخرجها ان لم يكن عليها بلة لا ينقض ادخالها الوضوء
لان الناقض ما يخرج لا ما يدخل وكذا اكل شئ يدخله وطرفه خارج غير الذكر و
لكن الاحوط ان يتوضأ لاحتمال الخروج شئ خفي فان المتلوث غالب وعده في
غاية الندرة بل لا يكاد يوجد وكل شئ غيبه ثم خرج ينقض وان لم يكن عليه بلة
لانه التحقيق بما في البطن ولذا يفسد الصوم بخلاف ما اذا كان طرفه خارجا وان
اقتصر الدهن في احليله فعاد فلا وضوء عليه عند ابي خيفة خلافا لما ذكره في
الاجناس ولم يذكر هذا الخلاف قاضيان في الفتاوى بل اطلق انه لا وضوء عليه
وذلك لانه لم يستتبع شيئا من الجاسة اذ ليس قضية الذكر نجاسة فيحتل ان يخرج
مع الدهن وهي ليست نجسة وذكر الشيخ كما لا الدين بن الهمام انه لا ينقض خلافا
لابي يوسف وهو الموافق لخلاف في فساد الصوم فان الصوم لا يفسد بالاقتار
الاحليل عند ابي خيفة خلافا لابي يوسف وقرأ محمد مضطرب هناك فيحتل انه
مضطرب هنا ايضا ولا خلاف ان الاقطار في الفرج الداخل يفسد الصوم ويخرج
ينقض الوضوء وان صلب الدهن في اذنه ثم عاد بعد يوم من انقائه واذا نزل وضوء
عليه كذا الماء ان عاد من فيه نقض لا يخرج من الفم الا بعد الوصول الى الجوف هو موضع
الجاسة وفي الاول ينزل من الدماغ وهو ليس موضع الجاسة وكذا السعوط اذا دمن اذنه بعد
ايام لا ينقض كذا في فتاوى قاضينا وقوله لا يخرج من الفم الا بعد الوصول الى الجوف لا يخلو عن نظر فان
كثيرا من البلغم وغيره ينزل من الدماغ الى الحلق من دون وصول الى الجوف وازاحشته الزل
احليله بقطنة خوفا من خروج البول والحال انه لو لا ذلك القطن الذي احتش
به لكان يخرج منه البول فلا بأس به ولا كراهة بل يستحب ان كان يريبه الشيطان
ويجب ان كان لا ينقطع مقدارا ما يتوضأ ويصل الى ابيه وكذا الحكم لو احتش دبره و
ينقض وضوءه ما لم يظهر البول على ظاهر القطنة لعدم الخروج وان غا
القطنة ثم اخرجها او خرجت هي بنفسها حال كونها ربطة انتقض وضوء
الخروج الجاسة وان قلت وان لم تكن رطبة لا يتنقض كالدهن بخلاف
يعني في الدبر فان خروجه ينقض بان لم تكن عليه رطوبة لانه التحقيق بما في الامعاء
وهي محل القدر بخلاف قضية الذكر وكذا لو خرج الدهن من الدبر بعدما
احتقن به ينقض بلا خلاف كما يفسد الاحتقان فيه الصوم بلا خلاف وان ابتل

الطرف الداخل من القطنه ولم ينفذ الليل الى الطرف الخارج منها لم ينقض وضوءه لما
 تقدم وان سقطت بعد ادخال طرفها ان كان رطبة انقضض وضوءه و
 ان كانت يابسة لم ينقض وكذا الحكم في كرسف النساء وهو القطنه التي تحتشها
 المرأة فرجها وهو في الاصل اسم للقطن مطلقا اذا سقطت ان كانت رطبة انقضض
 وان كانت يابسة فلا سواء كان الكرسف في الداخل او في الخارج وان كانت احتشت
 في الفرج الخارج فاقبل داخل الحشو انقضض وضوءها سواء نفذ البلب الى خارج
 الحشو ولم ينفذ لليقن بالخروج من الفرج الداخل وهو المعتبر في الانتقاض
 لان الفرج الخارج بمنزلة القلفة فكما ينقض بما يخرج من قسبة الذكر الى القلفة
 وان لم يخرج من القلفة كذلك بما يخرج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج
 وان لم يخرج من الخارج واما اذا احتشت في الفرج الداخل فحينئذ ان نفذ
 البلب الى خارجه اى خارج الحشو انقضض الوضوء والاى وان لم ينفذ الى خارج
 فلا ينقض كما في حشو الاحليل هذا الذي مضى كان في الخارج من احد السبيلين
 اما الخمس الخارج من غير السبيلين فيوجب انتقاض الطهارة ايضا عندنا
 على التفصيل الذي سيذكر خلافا للشافعي ومالك وذلك كالتي والدم ونحوها
 من القيم والصديد لما روى الدارقطني من طريق ضعيف انه عليه السلام قال الوضوء
 من كل دم سائل رواه ابن عدي في الكامل من طريق اخرى وقال لا يغسله الا
 من حديث احمد بن فروخ وهو ممن لا يحتج بحديثه ولكنه يكتب انتهى لكن قال
 ابن ابي حاتم في كتاب العلل قد كتبنا عنه ومجمله عندنا الصدق وقد تأيد
 بحديث البخاري عن عائشة جاءت فاطمة بنت ابي جبير الى النبي صلى الله
 عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني امرأة استحاض فلا اطهر فادع الصلوة قال
 لا اما ذلك عرق وليست بالحیضة فاذا اقبلت الحيضة فاذا اقبلت الحيضة
 فدعى الصلوة فاذا ادبرت فاعلى عنك الدم قال هشام بن عروة قال ابي ثم توضئ
 لكل صلوة حتى يجي ذلك الوقت فهي قوله عليه السلام اما ذلك عرق وفي بعض الروايات
 دم عرق مع امره لها بالتوضئ لكل صلوة اشارة الى ان لخروج دم العرق تأثير في نقض
 الطهارة واعترض بان لفظ توضئ من كلام عروة وقع بان المخاطب لها هو النبي
 صلى الله عليه وسلم لا عروة حتى يكون من كلامه وانما هو ناقل لكلامه عليه السلام لها و
 قد رواه الترمذي كذلك ولم يحمله على ذلك ولفظه وتوضئ لكل صلوة حتى يجي

ذلك الوقت وصحبه وروى ابن ماجة عن اسمعيل بن عباس عن ابن جريح عن
 ابن ابي مليكة عن ابي ثعلبة قال عليه السلام من اصابه قئ او عاف او قل او مك فلا يصير
 فليتوضأ ثم لين على صلوته وهو في ذلك لا يتكلم وفي رواية الدارقطني ثم لين على
 صلوته ما لم يتكلم واختلف في ابن عياش والحاصل فيه انه يحتمل حديثه من طريق الشافعي
 لا المجازين واخرج البيهقي من جملة الدارقطني عن ابن جريح عن ابيه عنه عليه السلام
 مرسلًا وقال هذا هو الصحيح ثم نقل عن الشافعي انه يتقدم بالصحة يحمل على غسل اليدين
 لا وضوء الصلوة ودفع بانه غير صحيح والابطلت الصلوة فلم يجز البناء وابن عيات
 قد وثقه ابن معين وزاد في الاسناد عن عائشة وازيادة من الثقة مقبولة والرسول
 عندنا وعند جمهور العلماء حجة وقد اخرج ابو داود والترمذي والنسائي عن حسين
 العلم بسند الى معدان بن ابي طلحة عن ابي الدرداء انه عليه السلام قال فترضأ قال
 فطقت ثوبان في مسجد دمشق فذكرت ذلك له فقال صدق واقاصبت عليه وضوء
 قال الترمذي هو اصح شئ في الباب اعلمه الخصم بالاضطراب فان معمرًا رواه عن يحيى بن الزبير
 عن يعيش عن خالد بن معدان عن ابي الدرداء ولم يذكر فيه الاوراعى والحبيب بن اضطراب
 بعض الرواة لا يؤثر في ضبط غيره قال ابن الجوزي قال الا ترم قلت لاحد قد اضطر بوا
 هذا الحديث فقال قد جرده حسين العلم وقد قال الحاكم هو على شرطهما واذا قد
 ثبت هذا عنه عليه الصلوة والسلام فلا يعارضه المصنف على الصلوة من الصحابي الى
 جرح في الصلوة وما رواه الدارقطني من انه عليه السلام احتج ثم صلى ولم يتوضأ ولم
 يزد على غسل محاميه ضعيف وروى البيهقي في الخلافيات عنه عليه السلام بعد
 الوضوء من سبع من اقطار البول والدم السائل والقي مؤمن وسعة فلا الغم ونوم المضطجع
 قسمة الرجل في الصلوة وخروج الدم ولكن في سهيل بن عفان والجارود بن يزيد
 وهما ضعيفان فالحاصل حجية حديث فاطمة بنت ابي جيش فحدث ابن عياش و
 حديث ابي الدرداء لا يعارضها غيرها ولو فرض التعارض ترجح لا لقياس على الخارج
 من السبيلين ووجهه ان خروج النجاسة مؤثر في زوال الطهارة وهذا القدر في
 الاصل وهو الخارج من السبيلين معقول لانه يعقل فيه ان زوال الطهارة فيه اناها
 بسبب انه نجس خارج من البدن اذ لم يظهر لكونه من خصوص السبيلين تأثير
 وقد وجد في الخارج من غيرها فيتعذر الحكم وهو زوال الطهارة اليه فالاصل هو
 الخارج من السبيلين وحكمه زوال الطهارة وموجبها الوضوء وعلته خروج النجاسة من البدن

ونحوه من الجملتين والفرع الخارج من الجنس من غيرهما وفيه السناط فتعدى ذوالالفاظ
 التي موجهها الوضوء فثبت ان موجب هذا القياس هو الطهارة الوضوء فعند اعادة
 الصلوة يتوجه الخطاب بالوضوء وهو تطهير الاعضاء الاربعة فلا حاجة الى ثبات بقية
 الاقتصار ضمنها في الحد الذي يشرحه كما ان العلامة كمال الدين بن الهمام والله اعلم
 اما البقي فانه اذا كان ملا الفم كان لا يمكن معه التكلم وقيل ان لا يمكن امساكه الا
 بتكلف فانه ينقض الوضوء سواء كان ذلك طعاما او ماء او فرة صفراء او سوداء
 وفي المجتبى عن الحسن لو تناول طعاما او ماء ثم قاء من ساعته لا ينقض لانه طاهر
 حيث لم يستحل واذا اتصل به قليل القئ فلا يكون حداثا وكذا الصبي اذا ارتضع قله
 من ساعته قيل وهو المختار والصحيح ظاهر الرواية انه نجس لمخالطته النجاسة و
 بد اخلاص فيه بخلاف البالغ وبخلاف ما ذكر في الغنية انه لو قاء دوما كثيرا او حية
 ملأت فاه لا ينقض وذلك لانه طاهر في نفسه ولم تتدخله النجاسة وما يستتبعه
 قليل لا يبلغ ملا الفم فان كان القئ بلغما لا ينقض البصير عندنا في حقيقته فمحمي
 نزل من الرأس او صعد من الجوف وقال ابي حنيفة لا يصعد من الجوف ينقض لانه نجس
 بالمجاورة ولها انه لا يمتلئ النجاسة وما يتصل به قليل وهو غير ناقض والطحاوي قال
 ابو يوسف حقيق قال انه يكره ان يأخذ البالغ بطرف كفه ويضعه في الفم كذا في الخلاصة اقول
 لا يفهم من هذا الميل الى قول ابي يوسف ان الكراهة يمكن ان تكون على قهرا ايضا لانه استدل
 انها تستتبع قليل نجاسة والصلوة مع قليل النجاسة مكروهة فان البالغ محتاط بالطعام
 نحو ان كان بحال لو انفرد الطعام ملا الفم فنقض الامعاء الخالصة وقد خالف زفر واشتهر
 ملئ الفم في القئ وقال ينفق مطلقا لاطلاق ما ورد انه عليه الصلوة والسلام قاء فوضا فانه
 يبعد انه عليه السلام يفي ملا الفم لانه يكون غاليا بحيث كثرة الامتلاء من الطعام وليس ذلك
 من شيمه عليه الصلوة والسلام وكذلك قوله في حديث ابن عباس وقلنس مطلق فيجوز
 على اطلاقه واجابوا عنه بما روى عن علي انه قال اود سعة قلا الفم وهو لو صم لم
 يعارض الحديث الصحيح المرفوع سيما ومفهوم الصفة ليس بحجة كيف ولم يعرف حد
 ومثله ما وقع في حديث يعاد الوضوء من سبع فانه لا يعارض القياس لكن قيل ان
 القلس هو ما يملأ الفم ذكره في المغرب ولا يخلو عن نظر والله اعلم وان قاء ما فاما
 ان يكون من الرأس او من الجوف سائلا او علقا ان كان سائلا نزل من الرأس ينقض
 اتفاقا ان ساء البزاق لكن في تحيته فاشأه وان كان علقا أي منجس لا ينقض

اتفاقا اما انه لا ينافي مع رعايا فيعتبر فيه السيلان ولو انه غالبا على البراق دليل
 قوة السيلان فيه وكذا ان كان مساويا احتياطا وهو ان يكون اصغرتا ونجيا فان كان
 اقل صغرة من ذلك فهو مغلوب فلا ينقض وكذا الحكم ان خرج من اسنانه و
 اما الثاني فلا ينافي حرج عن كونه دما وان صعد الدم من الجوف ان كان علقا لا
 ينقض اتفاقا الا ان ميل الفم لانه سوداء محترقة فاعتبر بسائر انواع الفم وان كان
 سائلا فعلى قولنا ان حنيفة ينقض وان لم يكن ملا الفم كسائر الدماء
 السائلة لانه من جراحة في الجوف اذ المعدة ليست محلا للدم وعند محمد لا
 ينقض ما لم يكن ملا الفم اعتبارا لانه بالفم لانه من الجوف وان جاء طعاما التقييد
 لثلا يذهب الوهم الى الدم لتقدم ذكره لا تخصيصه بل اى شئ قام من انواعه
 او ماء او مرة او علقا قليلا قليلا متفرقا وكان بحيث لو جمع ملا الفم ينظر ان اتخذ
 المجلس بان جاء الجميع في مجلس واحد حقيقة او حكما كما في سجدة التلاوة يجمع
 ابي يوسف ويحكم بالنقض لان المجلس اثر في جمع المتفرقات كما في تكرار السجدة
 وقال محمد ان اتخذ السبب وهو الغثيان يجمع ويحكم بالنقض والا فلا وهو الاصل
 الاصل اصابة الاحكام الى اسبابها واغتركت في بعض المواضع للضرورة كما في السجدة
 وغيرها فلا يقياس عليه وتفسير اتحاد السبب اى بيانه انه اى الاتحاد اذا اى
 كائن وموجود اذا جاء القائي ثانيا قبل سكون النفس عن الغثيان والهييجان اى الضبط
 والحركة لدفع العدة ما لا يطيق حمله وهضمه وكذا قال الثوري باعفاءه هو تفسيرها
 السبب اما الدم ونحوه اذا خرج من البدن فاما ان يسيل او لا ان سال بنفسه
 والا فلا خلافا لرفعه اطلاق ما ورد في الاحاديث كما تقدم واجابوا عمارا والدارقطني
 انه عليه السلام قال ليس في الفطرة والفطرتين من الذنوب الا ان يكون سائلا ولفظ
 فطرة وفطرتين كناية عن القلة وعدم السيلان بدليل الا ان يكون سائلا فيه يعلم ان
 ليس المراد حقيقة الفطرة والا لكان النفي والاثبات متواردين على شئ واحد فان
 حقيقة الفطرة فيها السيلان لكن في احد طرفي الحديث محمد بن الفضل بن عطاء وفي الاخرى محمد
 بن فضال بن عطاء الا ان الاحاديث المتقدمت صريحة في مراده فان في بعضها من دم سائل
 وفي بعضها ذكر الرعا وهو لا يكون الا سائلا وايضا رطوبات البدن والخلط لا يعطى لها حكم
 الخاص بالانتقال والاما صحت صلوة قطر الانتقال في السيلان يعلم من مجموع الظهور
 لان المحل ليس مقترما ظهر فطرته دليل انتقاله بخلاف غيره فان تحت كل بشرة رطوبة

فاذا زالت البثرة كانت الرطوبة بادية لا متقلبة ولا تكون متقلبة الا بالقباز و
 السيلان ولذا حكموا بطهارة الباقي في عروق المذكاة بعد الذبح ويؤيده قوله تعالى
 او دما مسفوحا فان غير المسفوح ليس بداخل تحت الحرمة فلا بد لحرمته من شئ
 من دليل وقد تقرران ما تقدم ليس بدليل والله سبحانه اعلم وعلى هذا الاصل
 هو اعتبار السيلان في نقض الدم ونحوه مسائل عديدة منها نقطة بكسر النون
 فكها وهي الجذرة والبثرة قشرت فسال منها ماء خالص اجتذب من الخارج
 والثابت عليه اودم او صديد اى ماء اصفر رقيق عن الدم او القيم ان سال عن رأس الجرح
 نقض الوضوء وان لم يسأل عن رأس الجرح لا ينقضه وهذا يشتمل ما اذا خرج بنفسه
 فسال واخرج بالعصر فسال وفي هذه اية هذا اذا قشرها فخرج بنفسه اما اذا
 عصرها فخرج بعصره لا ينقض لانه مخرج وليس بخارج وذكر في المحيط عصرة العرق
 فخرج منها شئ كثير وكانت بحال لولم تقصر لا يخرج شئ ينقض الوضوء وكذا ذكر في
 الغياثية والذخيرة لكن قال في الرخيرة فيه نظرو في الفتاوى الظهيرية مثل ما في
 الهداية وما في المحيط اوجه قال الشيخ كمال الدين بن الهمام لا يظهر تأثير الاخراج وعدم
 في هذا الحكم لكونه خارجا نجسا وذلك يتحقق مع الاخراج كما منع عدمه فصار كما
 وقشر النقط فلذا اختار السرخسي في جامعه النقض وكيف وجميع الادلة الواردة
 من السنة والقياس تفيد تعليق النقض بالخارج النجس وهو ثابت في المخرج انتهى تفسير
 السيلان الناقض ان يحد ذلك الشئ عن رأس الجرح اى ينزل بنفسه من غير
 تبعية غيره واما اذا علا على رأس الجرح او البثرة ونحوها ولم يحد لا يكون سائلا ولا
 قال بعضهم انما يكون سائلا ناقضا اذا خرج وتجاوز مكان خروجه الى موضع يلحق
 اى يلحق ذلك الوضع حكم التطهير اى يجب تطهيره في الجملة في الوضوء وفي
 الغسل وفي زالة النجاسة الحقيقية وهذا الاخير احتراز عن ان يرتكب نحو عبا
 هذه خلاف الظاهر الذي ارتكبه صدر الشريعة في تصحيحها من ان الى يجب ان
 تتعلق بخروج لا يتجاوز ونحوه لانه اذا قصد وخروج منه دم كثير ولم يتلخظ رأس الجرح
 فانه ينقص مع انه لم يسأل الى موضع يجب تطهيره بل خرج الى موضع يجب تطهيره
 وسال فاذا اريد بالتطهير ما يعيم التطهير الحكم والحقيقة في الجملة تجار تعلق الى ما يجاوز
 من غوسا وجاوز ولم يخرج السائل الذي ذكره على تقدير وقوعه لان المكان ايضا يجب تطهيره في
 الجملة في حال ارادة الصلوة عليه كما ان البدن يجب تطهيره عند ارادة الصلوة والاحتراز

بالقيء المذكور وهو ورث الى ما يلحق حكم التطهير عما لا يلحق حكم التطهير كدخول
 العين ونحوه مما له حكم داخل البدن من كل وجه حتى لو قشرت نقطة داخل العين
 وسالما فيها ولم يخرج منها لم ينقض ولذا قال المصنف يعني ذلك البعض ان
 فسر السيلان بهذا اذا خرج الدم من الرأس الى نفه او الى اذنه ان سال ذلك كالدخول
 الى موضع يجب تطهيره عند الاغتسال وهو ما جاوز قسبة الأنف وصماخ الأذن
 الى خارج نقض الوضوء وان سال الى قسبة الأنف ودخل الصماخ ولم يتجاوز لا
 ينقضه وان سقم الدم عن راس الجرح بقطنة او غيرها ثم خرج ايضا فسم ثم
 ثم والى التراب او وضع القطن ونحوه عليه فخرج وسرقه ينظر فيه ان كان بحال
 تركه ولم يمسحه ولم يضع عليه شيئا سال نقض والاى وان لم يكن بحال لو تركه سال
 فلا ينقض لان المعتبر خروج ما من شأنه ان يسيل بنفسه لولا المانع ومن المسائل لو
 برق وفي براقه دم فانه ينظر ان كان البزاق غالبا بان كان الى البياض اقرب فلا
 وضوء عليه لان العبرة للغالب والمغلوب في حكم التابع فلم يكن سائلا بنفسه
 وان كان الدم غالبا بان كان الى الحمرة اقرب فعليه الوضوء لان غلبته تدل على
 سيلانه بنفسه وان استويا بان كان فيه صفرة شديدة تاريخية ينقض وضوءه
 وتبوضا احتياطاً والقياس عدم النقض للشك في زوال الطهارة الا انه تركه
 للاحتياط في العادة فان مساواة للبزاق تغلب ظن سيلانه بنفسه ومنها
 لو عض شيئا فراهى اثر الدم عليه فلا وضوء عليه وكذا لو رثل الدم على الخلاء لانه
 ليس بسائل قاله قاضي خان وقال بعض الشافعية ينبغي ان يضع كفه او اصبعه في
 ذلك الموضع فينظر ان وجد الدم فيه اى في الذي وضعه من الكم او الاصبع
 نقض الوضوء والا فلا وهذا هو الاحوط لانه اذا رأى الاثر يجب عليه ان يتعرف
 هل ذلك عن شئ سائل بنفسه ام لا فاذا اظهر فاني اعل على كفه او اصبعه غلب على
 الظن كونه سائلا والا فلا وفي الحاوسل ابراهيم عن الدم اذا خرج من بين الاسنان
 فقال ان كان موضعه معلوما وسال نقض وهو نجس وان لم يعلم وخرج مع البزاق فانه ينظر
 الى الغالب انتهى ومنها ما روى عن محمد انه قال الشيخ اذا كان في عينيه دمد وبسيل
 الدمع منها اى من عينه على سبيل البعد امره فعلا مضاع مقول محمد بالوضوء لوقت
 كل صلوة اى كسائر اصحابنا لانه لا يفي اخاف ان يكون ما يسيل منه صديداً فكون حذرا
 عذراً وبقيده بالشيخ اتفاقاً ولا فرق في ذلك بينه وبين الشاب ولا بين الرمد

وغيره من الأوجاع ولا بين مامن العين أو غيرها بل كل ما يخرج من علة من ^{أرض} أو ماء
 كان كالآذن والثدي والسرّة ويخوها فانه ناقض على الأصح لانه صديد وانما ذكر
 الشيخ لان امتداد ذلك فيه غالب وفي الفتاوى الغرب في العين وهو بفتح
 العين العجمة وسكون الراء جراح يخرج في ما فيها بمنزلة الجرح الذي لا يرقأ أي لا ^{يخف}
 ولا يسكن وهذا اذا انفجر لانه من جملة لقروح قال في التجنيس ان الخارج من ليس
 بدم مع وقال فيه ولو خرج من سرته ماء اصفر وسال نقض لانه دم قد نضج فاصفر
 وصار رقيقا واما صاحب الجرح الذي لا يرقأ بالهزة من رقا الدمع والدم يرقأ
 بفتح العين فيهما أي سكن أي صلت الجرح الذي لا يسكن دمه عن النزف ومن
 سلس البول أي عدم استسكاله والاستحاضة وقد تقدم تفسيرها وكذا من
 الرعاف الدائم وانقلاط الریم واستطلاق البطن يتوضئون لوقت كل صلوة فيصلي
 بذلك الوضوء في الوقت ما شاء من الفرائض والنوافل عندنا وقال مالك
 يجب عليهم الوضوء لكل صلاة فرض ولكل نفل ولا يجوز لهم صلاة النفل بوضوء ^{من} الفرض
 وقال الشافعي يتوضئون لكل صلاة الفرض يصلون به النفل تبعاً لحديث فاطمة
 بنت ابي جيث ان عليه السلام قال لها توضئي لكل صلاة ولنا ما في شرح مختصر ^{المختار}
 روى بوخيفة عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 لفاطمة بنت ابي جيث وتوضئي لكل صلاة ذكره محمد في الأصل فصلاً وقال ابن قدامة
 في المغني وروى في بعض الفاظ حديث فاطمة بنت ابي جيث وتوضئي لوقت كل صلاة
 شك ان هذا مفسر وكل صلاة نص محتمل فان لفظ الصلاة شاع استعماله شرعاً وعرفاً
 في وقتها كقوله عليه السلام ان للصلاة اولاً واخراً الحديث وقوله عليه السلام ايما رجل
 ادركته الصلاة فليصل وقولهم آيتك لصلاة الظهر اى لوقتها وهو ما لا يحصى كثرة
 فوجب حمل المحتمل توفيقاً فاذا خرج الوقت بطل وضوئهم وفي بعض النسخ وكان عليهم
 استئناف الوضوء لصلاة الأخرى وهو لفظ القدر وفيه دفع توهم ان يبطل وضوئهم
 بالنظر الى صلاة ولا يبطل بالنظر الى صلاة أخرى كما قال الشافعي أمم اذا صلوا الفرض بطل وضوئهم
 في حقها وبقي في حق النفل وكقول ابي يوسف في من تيمم لأجل جنازة فصلاها ثم حضرت أخرى
 ان تيممه باق في حقها فلما لم يلزم من البطالان البطالان مطافاً قال وكان عليه استئنافاً
 الوضوء لصلاة أخرى وان تومئات المستحاضة حين تطاع الشمس بقي طهارتها حتى
 يذهب وقت الظهر عند بوخيفة ومحمد خلافاً لابي يوسف وزوف بناء على ان وضوئهم

ينقض بالخروج فقط عند أبي حنيفة ومحمد وبالدخول فقط عند زفر بنهما عند
أبي يوسف وتظهر شدة الخلاف في الصورة المذكورة فإن دعوىهم ينقض عند
أبي يوسف وزفر بدخول وقت الظهر لوجود دخول الوقت عند أبي حنيفة ومحمد لا
ينقض لعدم الخروج وفيما إذا توضأ قبل طلوع الشمس ثم طلعت يبطل وضوءه عند
أبي حنيفة ومحمد للخروج وكذا عند أبي يوسف وأما عند زفر فلا يبطل بعد الدخول
هذا هو المشهور ورأى فخر الإسلام أن زفر لم يرد ذلك ولا أبو يوسف بل لكل
متفقون على انتقاصه عند الخروج وأما لا ينقض عند زفر بطلوع الشمس لا قيام
الوقت جعل عند زفر وقد بقيت شبهته فصلحت ببقاء حكم العذر وتخفيفها و
أما تلزم الطهارة بدخول وقت الظهر عند أبي يوسف إذا توضأ قبل الزوال
لأنها ضرورة ولا ضرورة في فقد يمسح على الوقت فلا تقع صحيحة لأنها صحت
وانتقضت بدخوله وهذا يفيد أن لا يجوز الصلوة قبل ذلك أيضا لكن ذكر
في النهاية أنها معتبرة في حق النفل وقضاء الفرائض وعدم اعتبارها أيا هو
باعتبار عدم الحاجة المتعلقة بإداء الوقتية لأنها غير معتبرة أصلا وقوله صحت
الطهارة لزفران اعتبار الطهارة مع المتأني للحاجة إلى الأداء ولا حاجة قبل الوقت
لأبي يوسف أن الحاجة مقصورة على الوقت فلا تعتبر قبله ولا بعد صريح في موافقة كلام
الإسلام وحينئذ فالخلاف فيمن توضأ قبل الزوال وقبل طلوع الشمس تبدل في نفس
صحة الوضوء وعدمه بالنسبة إلى الوقتية لا مبني على مناط النقص كذا قال الشيخ كمال الدين
بن الهمام فعلى هذا ينبغي أن يجوز النفل وقضاء الفرائض بعد دخول الوقت في
الصورة المذكورة عند أبي يوسف أيضا وعلى المشهور الذي هو البناء على مناط
الانقضاء لا يجوز وهو المفهوم من كلام الشافعي والله سبحانه أعلم وينبغي وجوب الحجج أن يبر
جرحه أي ينشد تقليلا للنجاسة وإن لم يكن منعاً كلياً فإن الطهارة واجبة
بحسب الأماكن وإن أصاب الثوب من ذلك الدم أكثر من قدر الدرهم لم يمسح
لأن نجاسة غليظة والرائد فيها على قدر الدرهم مانع على ما سيأتي إن شاء الله
تعالى هذا إذا علم أنه إذا غسله لا يتنجس ثانياً قبل أداء الصلوة فيكون الغسل
ولو كان المحل الذي أصابه ذلك الدم محال لو غسله يتنجس قبل الفراغ من
الصلوة ثانياً جازله أن لا يغسل هذا هو المختار للفتوى خلافا لما قال محمد بن
مقاتل أنه حينئذ يفترض عليه غسله في وقت كصلوة مرة وذلك أنه إذا كان لا يمكن

الصلوة بدون الغساة فلا فائدة في الغسل بل يكون فيه ضاعة المال ولا يقاس على الطهارة
 الحكيم لورودها على خلاف القياس وصاحب العذر إذا منع الدم ونحوه عن الخروج
 بعلاج يخرج من أن يكون صاحب عذر لأنه يمكنه الصلوة مع الطهارة الكاملة لعذر
 النافي ولهذا المعنى المقصود لا يكون صاحب عذر بخلاف الحائض إذا احتشمت
 ومنعت الدم عن الخروج حيث لا يخرج من أن تكون حائضاً لأن صفته الحيض إذا
 تقرر لا يتوقف بقاءها على حقيقة خروج الدم بخلاف العذر فإنه متعلق بحقيقة
 الخروج الناقض لم توجد رجل به جدي يرى خروج منها ماء صديد هو سائل وقد
 صار بسببه صاحب عذر رفوضاً منه ثم سأل القرحة التي لم تكن سائلة تنقض
 ذلك وضوءه لأن الجذر ركز فخرج متعددة لا قرحة واحدة يكون كلها عذراً واحداً
 فصار كصاحب العذر بسبب الجرح إذا قوضاً ثم بالأسس البول إذا قوضاً ثم
 سأل جرحه أو أحد حدثاً آخر فصار بمنزلة جرحين في موضعين من البدن أحدهما
 لا يرقاً لو قوضاً لأجله ثم سأل الآخر وعلى هذا مسألة المخثرين إذا كان الدم يخرج
 من أحدهما وصار به حثاً عذر رفوضاً ثم سأل الذي لم يكن يسيل ينقض وضوءه لما
 قلنا وحثاً الحدث الذي ليس من يتصل به خروج الحدث من غير انقطاع أصلاً بل هو من
 لا يمضي عليه وقت صلوة كامل أو الحدث الذي ابتلى به يوجد منه فيه فوله كامل
 بالرفع صفة لوقت ويجوز جرحه بالجراح وهذا الذي ذكره تعريف صاحب العذر في البقاء به
 بعد تقرر كونه صاحب عذر فإدام لا يمضي عليه وقت صلوة إلا وعذره يوجد فيه فهو ياتى
 على كونه حثاً عذر لكن تقرر ابتداءً عما يكون بما إذا مضى عليه وقت صلوة ولم يمكنه
 أن يتوضأ ويصلي خالياً من ذلك الحدث فيه فيشترط في الثبوت استيعاب الوقت بالطهارة
 منه بأن يمضي الوقت ولا يوجد ذلك الحث فيه وفيما بين ذلك يكفي للبقاء وجود
 الحث في كل وقت مرة وقال الصفا لا بد للبقاء من سبيلان في الوقت فترتين أو ثلثاً
 والأول هو المختار قياساً على الثبوت كما تقدم وإذا قوضاً صاحب العذر لحدث
 آخر غير الذي ابتلى به والدم ونحوه من الحدث الذي ابتلى به منقطع ثم سأل
 فعليه الوضوء ذكره في أحكام الفقه لأن الوضوء لم يقع لذلك العذر حتى لا ينقض
 بل وقع لغيره وإنما لا ينقض به في الوقت ما وقع له وإذا انقطع الدم ونحوه من الأعذار
 وقتاً كاملاً لا يخرج من أن يكون حثاً عذر بالنظر إلى العذر والمنقطع فإن كان قد قوضاً

وصلى على الانقطاع ودام الانقطاع لا يصيد لانه صحيح صلى بطهارة الاصحاء
وكذا لو كان على السيلان وتم الانقطاع لانه معذور صلى بطهارة المعدورين و
كذا لو نوضا على الانقطاع وصلى على السيلان لان العذر انما اعتبر للاداء وهو
قائم وقت الاداء وان نوضا على السيلان وصلى على الانقطاع وتم الانقطاع يعين
باسنيعاب الوقت الثاني اعاد لانه صلى صلوة ذوى الاعذار والعذر منقطع
كذا في الكافي رجل استترى استخرج ما في انفه بالنفس فسقطت من انفه كتلة
دم اكتسلة بالضم من القرو والطين ونحوه ما جمع والمراد قطعة مجمعة من الدم
الجامد لم ينقض وضوءه لما تقدم ان العلق وهو الدم المجمد بحجارة
الطبيعة خرج عن كونه دما باحتراقه وانجماده والدم النجس هو الدم المسفوف
اي السائل وان قطرت اى الدم فانه يذكر ويؤتى انتقض وضوءه للسيلان
وهو ظاهر الفراء وهو الكبار من الجنان اذا مص العضو وامثاله
ان كان كبيرا بان كان ما مصه يمكن ان يصل بنفسه لو خرج من العضو انتقض به
الوضوء وان كان صغيرا بان كان ما مصه دون ذلك لا ينقض بمنزلة ان باب ونحو
لما العلق اذا مصت الواحدة من العضو حتى امثالات دما وكانت بحيث لو سقطت و
سقت لسال منها الدم انتقض الوضوء وان مصت قليلا بحيث لو سقت لم
يسل لا ينقض وهو ظاهر واما الذباب او البعوض والبراغيث ونحوها فانه اذا مص
امثالا دما لا ينقض لانه غير سائل اما الدم القليل الذي ليس له قوة السيلان
او النقي القليل الذي لا يملأ الفم فلما لم يكن كل واحد منهما حدا ولم يحكم الشرع
بانه ناقض للوضوء لم يكن نجسا عند ابي يوسف فاذا اصاب الثوب لا يمنع جرد
الصلوة به وان اى ولو فحش فزاد على ربع الثوب وكذا اذا وقع في الماء القليل
لا ينجسه وهو الصحيح خلافا للحمد لانه لو كان نجسا لانتقض الطهارة وكذا النوم ناقض
للوضوء اذا كان النائم مضطجعا اى واضعا جنبه بالارض او متكئا اى معقدا
على مفرقه او مستندا الى شئ بحيث لو ازيل الشئ لسقط وذلك لحديث علي بن
الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال العينان وكاء السه من نام فليتوضأ رواه
داود المراد غير المتمكن على ما سبقت ان شاء الله تعالى وفي الذخيرة النوم مضطجعا
انما يكون حدا اذا كان الاضطجاع على غيره اما اذا كان الاضطجاع على غيره اما اذا
كان الاضطجاع على نفسه لا يكون حدا حتى ان من نام واضعا يتيه على عقيقه و

الدم القليل الذي
ليس يملأ الفم
القليل ليس حدا
ولو وقع في الماء القليل
لا ينجس

في النائم اذا كان
مضطجعا سقط

صار شبه النكب على وجهه واضعاً بطنه على فخذه لا ينفقض وضوئه كذا في الكفاية
وفيها لو نام قاعدا ووضع اليديه على عقبيه وصار شبه النكب على وجهه قال ابو
يوسف عليه الوضوء كذا في المبسوطين انتهى وفي الكافي لو نام مستندا الى شئ لوارى
لسقط لا ينفقض في ظاهر المذهب عن الطحاوي انه ينفقض لانه اذا كان بهذه الصفة
وحد زوال القاسك من كل وجه لانه لم يقعد بقوة نفسه واقاعد بقوة الاستوائية
وقال ابن الهمام الانتقام من مختار الطحاوي واختاره المص يعني صاحب الهداية والقيد
لان مناط النقص الحد لا يحين النوم فلما اخفى بالنوم ادبر المحرك على ما ينتهض
له والمظنة ما يتحقق معه الاسترخاء على الكمال وقد وجد في هذا النوع من الاسترخاء
اذا لا يمسكه الا السند ويمكن المقعدة مع غاية الاسترخاء لا يمنع الخروج اذ قد
يكون الدافع قويا خصوصا في زماننا لكثرة الاكل فلا يمنع الامسكة اليقظة التي
وعلى هذا فالنقص في الصورة التي ذكرها صاحب الذخيرة بالطريق الاولى فانه
اذا انكب على وجهه وجعل اليديه على عقبيه وبطنه على فخذه ارتفع جانب
الخلف من المقعدة وزال القسك وذكر ابن الهمام عن صاحب الذخيرة انه لو نام متر
ورأسه على فخذه ينفقض مع انه اشد تمكنا من ذلك فالوجه الصحيح هو النقص
في تلك الصورة كما تقدم انه في المبسوطين عن ابي يوسف والله اعلم نعم الذي
قاضي خان هو انه لو نام قاعدا واضعاً اليديه على عقبيه كما يفعل الكلب لا وضوء
في قوله ابي يوسف وثبت هو قول ابي حنيفة انتهى فهذه الصورة ليس فيها وضوء البطن
على الفخذين فالمقعدة فيها تمكينة على العقبين فعدم النقص فيها ظاهر ولو نام
جالسا بغير ما يزيله مقعدة عن الارض وربما قال الحلواني ظاهر المذهب انه
ليس يحدث وقال الحلواني لا ذكر للنعاس مضطجعا والظاهر انه ليس يحدث لانه
قليل وقال الدقاق ان كان لا يفهم عامة ما قيل حول كان حدثا وان كان يسهو عن حرفا وحرفا
فلا وان نام في الصلوة قائما او راكعا او قاعدا او ساجدا فلا وضوء عليه لا روى اليه عليه
لا يجب للوضوء على من نام جالسا او قائما او ساجدا حتى يضع جنبه فانه اذا اضطجع استرخ
مفاصله وقال نفرد به يزيد بن عبد الرحمن الدلافي وروى ابو داود والترمذي عن عبد الجبار
يزيد الدلافي هذا عن قتادة عن ابي العالية عن ابن عباس امر راي النبي صلى الله عليه وسلم ناما
وهو ساجد حتى غط اذ فرغ ثم قام يصلي فقلت يا رسول الله انك عمت قال ان الوضوء لا
يجب الا على من نام مضطجعا فانه اذا اضطجع استرخ مفاصله وقال ابو داود قوله

مفاصلة ومتى حملنا على هأيتة صار كأنه قال اذا وجد استرخاء الفاصل على النهاية
 بان ذلك القاسك من كل وجه وجب الوضوء وهأيتة فقدت في القيام والركوع و
 السجود لان بعض القاسك باق والاسقط انتهى فجميع كلام التيمم حافظا لا يفتي
 ان المراد بالسجود الذي لا ينقض الوضوء بالنوم فيه السجود الذي هو مثل الركوع و
 القيام في عدم هأيتة الاسترخاء وبقاء بعض القاسك وعدم السقوط واذا لم يكن
 السجود على الهيئة السنونة فقد حصل هأيتة الاسترخاء ولم يبق بعض القاسك وهذا
 السقوط فالحاصل ان القاعدة الكلية المعتمد عليها في النقص بالنوم وجود كمال
 الاسترخاء مع عدم تمكن المقعدة فهذا ينبغي ان يؤخذ عند اختلاف اشتباه الحكم
 الا انهم اخرجوا عن هذه القاعدة نوم الساجد على غير الهيئة السنونة في السجدة كما
 في الخلاصة فام في سجدة التلاوة لا يكون حدا عند هم جميعا كما في السلوتية وفي سجدة
 كذا عند محمد وهكذا روى عن ابى يوسف في سواء سجد على وجه السنة او على غير وجه
 نحو ان يفتش ذراعية بلصق بطنه على فخذه وعند ابى حنيفة يكون حدا في سجد السجدة
 يكون حدا انتهى فخصيص اختلافهم بسجدة الشكر فاسب وهو غير مستو عند ابى حنيفة مع
 التصريح بكونه على وجه السنة والادليل على عدم النقص اجماعا في غيرها سواء كان على
 وجه السنة او لا وكان فجعله اطلاق لفظ ساجدا في الحد فيترك له القياس فيما هو نحو
 شراعتنا وسجود الصلوة والسهو والتلاوة وكذا الشكر عند ما بقي ما عدله على الناس
 ان لم يكن على وجه السنة لقام الاسترخاء مع عدم تمكن المقعدة ولا ينقض ان كان على هيئة
 السنة لعدم هأيتة الاسترخاء لانه سجود داخل تحت طلاق الحد والله الوفي وانما
 قاعدا مترجا او غير مترج من هيئات القعود او واضعا البقية على عقبة حال كونه
 في الحالتين او واضعا بطنه على فخذه لا ينقض وضوءه ذكره محمد في صلوة الاثروقة
 قد منا ان الصحيح قول ابى يوسف فيما اذا كان الياء على عقبيه وبطنه على فخذه به كمال
 الاسترخاء وذلك تمكن المقعدة بل هذه الهيئة ايسر لخروج الريم من بارهها النوم ولو
 نام محتبيا بان جلس على التيمم ونصب كبتية شد ساقية المنصب بيديه وبشيء يحيط من ظهره عليها
 لا وضوء عليه لشد تمكن المقعدة وعدم تمام الاسترخاء وكذا الوضع في هذه الحالة
 راسه على كبتية لما قلنا ولا اعتبار لما ذكر في غاية البيان من تفسير الانكاء
 هذه الهيئة والحكم بالنقص فان هذه الهيئة لا تعرف في اللغة انكاء قطعا
 وانما تسمى احتباء وانما سها الاتقاني في ذلك التفسير وتبعه فيه من اخبر

له ولائقة عنده وفي الخلاصة وان قام متر بعا لا ينقص الوضوء وكذا الوضوء متوركا
هو ان يخرج قدميه من جانب ويلصق اليقيه بالارض وان سقط النائم نوما لا ينقص
ينظر ان انقبه بعد ما سقط على الارض فعليه الوضوء وعن ابي حنيفة ان انقبه عند
اصابة الارض بلا فصل لم ينقص وضوءه وعن ابي يوسف انه ينقص وان انقبه
قبل السقوط فلا وضوء عليه وعن محمد انه ان ذابيل مقعد الارض قبل ان ينقبه انقلب
وضوءه وان انقبه قبل ان يذابيل مقعد الارض لم ينقص كذا اذكوفي الخلاصة قال
الفتوى على واثير ابي حنيفة ثم قال قال شمس لائمة الحلواني ظاهر المذهب عن ابي حنيفة
رحمه الله كما رو عن محمد قيل وهو العمد سواء سقط او لا انتهى وما انتى به هو
الاولى اذ لم يتم الاسترخاء بعد مزاولة المقعد حيث انقبه يخرج السقوط فورا وان
نام على دابة غير ياتر ينظر ان كان نومه عليها حالة الصعود او حالة الاستواء لا ينقص
وضوءه لتكن مقعدة وان كان ذلك حالة الهبوط ينقص لعدم تمكنها وهذا
السئلة تؤيد النقض في صورة واضع بطنه على فخذيته كما اختارناه من قول ابي يوسف
فيما تقدم انفا ولو كان ركباني الاكاف او في السروج لا ينقص وضوءه في الحالين
حالي الهبوط وضوءه من الصعود والاستواء للتمكن في كل الاحوال وكذا الاعضاء التي
كل منهما ناقص للوضوء وان اى ولو قل لكونها فوق النوم لان النائم اذا نبت انقبه
بخلافها والاعضاء قال الاكمل هو مرض يصنع القوى ولا يزيل الحجى لس العقل
سببه امتلاء بطون الدماغ من بغم غليظ انتهى وفي الطب هو تعطل القوى و
اجتماع الروح فالحاصل انه نوع مرض وليس كالجنون ازالة العقل فلذا اصح على الاصل
دون الجنون وكذا السكر ناقص ايضا وهو سرور يغلب على العقل فيمنع عن
العمل بموجبه والاولى انه حالة تعرض للانسان دماغه بالانجوة المتصاعدة اليه
فيتعطل معها عقله المميز بين الحسن والقيم عن تمييزه المعتاد وحد السكوة
علامته ان لا يعرف السكران الرجل من المرأة هذا حده عند ابي حنيفة
في ايجاب الحد لا في نقص الوضوء والعصم في حدة في النقض ما قال في المحيط
انه اذا دخل في مشيته بكسر الهمم تحرك اى غير اختياري فهو سكران بالاتفاق
بحكمه ينقص وضوءه لزوال المسكة به وانما اختار ابو حنيفة ذلك التعريف هناك
اختياط للحد وكذا اعندنا هناك انه ان يهتك في كلامه ولهذا بان هو الاختلاف
في الكلام والاحتياط هنا في النقض اختاروا كلهم ادنى درجاته وهو اختصار الشا

هناك ايضا وكذا الفقهية في كل صلاة ذات ركوع وسجود الفقهاء لا يفتشون في
 الايتاء بل يفتش كل في مثل هذا الموضع اذ علم المراد ولم يشتبه والفقهية في الصلاة
 ذات الركوع والسجود تنقضي الوضوء والصلاة جميعا سواء كان الفقهية عامدا
 اى عالما بآه في الصلاة او ناسيا ذلك وقال مالك والشافعي واحمد الفقهية
 لا تنقضي الوضوء وهو القياس لكن اركانها ما روي مرسل ومسندا ان عليا الصلاة
 السلام قال من ضحك منك فقهية فليعد الوضوء والصلاة جميعا قال الشيخ
 كمال الدين بن همام واعترف اهل الحديث بصحة مرسله ومداره على ابي العالية
 وان رواه غيره كالحسن وابراهيم النخعي وغيرهما فقد اخرج ابن مهدي عن حماد بن
 زيد عن حفص بن سلمان قال انا حدثت به الحسن بن ابي العالية وعن شريك
 عن ابي هاشم قال انا حدثت به ابراهيم عن ابي العالية والحسن بن رويد عن ابي
 العالية وقد رواه ابو حنيفة عن منصور بن راذان الواسطي عن الحسن بن معبد ^{زمان}
 ابي معبد الخزازي عن علي بن السلام قال بينهما هو في الصلاة اذا قبل احمي يريد الصلاة
 فوقع في ركبة فاستضحك القوم ففقهوه فلما انصرف عليه الصلاة والسلام قال
 من كان منكم ضحك فقهية فليعد الوضوء والصلاة فيلزم معبد لا صحبة له فهو
 ايضا قلنا الذي لا صحبة له هو معبد البصري الجهمي الذي كان يقول الحسن ايكرو
 معبد فانه من الفضل ومعبد هذا انما هو الخزازي كما صرح به في مسند ابو حنيفة
 ولا شك في صحته ذكره ابن منذر وابو نعيم في الصحابة وروى له حديث جابر
 هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر مر غيا ام معبد وكان مغيرا فقال ادع
 هذه الشاة الحديث ولو سلم فاذا صح المرسل وهو حجة عندنا فلا بد من العلم به
 ابو العالية اسمه رفيع من ثقات التابعين وروى مسندا عن عدة من الصحابة
 مؤلفا لشعره وابي هريرة وابن عمر وافس جابر وعمران بن الحصين واسلمها بخد ابن
 عمر رواه ابن عدي في الكامل من حديث عطية بن بقة ثنا ابي شاعر بن قيس
 عن عطية عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضحك في الصلاة فقهية
 فليعد الوضوء والصلاة وما طعن به من ان بقة مدلس مد فوع بان المدلس الثقة
 اذا صرح بالتحدث بالبينة التدليس عن حديثه وبقة من هذا القبيل و
 ما يطعن به بعض المفتن من انه لم يكن مسجدا عليه السلام ركبة ومن ^{من}
 كيف تقع الفقهية من الصحابة وهم خلف النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة في غايته

الوجه بعد ثبوت الحديث على انه لا يلزم انه كان يصلي في المسجد في تلك
 الواقعة ولا ان الفقهية وقعت من الصحابة المعتبرين فقد كان يصلي خلفه عليه
 السلام المنافقون ونحوهم من الاعراب والاحداث ومن هو قليل التمسك
 فالتعريض مثله مردود على الطاعين وان فقهه في صلوة الجنانة او سجدة التلاوة
 لا يقتض وضوءه لان الحديث ورد في صلوة مطلقة اما في واقعة الحال فظاهر
 ما في مثل قوله ابن عمر فلان الصلوة مذكرة مطلقة وهي تنصرف الى ذات الركوع
 والسجدة وعند الاطلاق لانها المعهودة عنده وما كان خارجا عن القياس لا يقاس
 عليه واكثر النسخ ذكر بعد سجدة التلاوة سجدة السهو وهو سهو ولا الفقهية في سجد
 السهو ناقصة قطعاً لانه في حرمة الصلوة ذات الركوع والسجود فان سلام من عليه
 السهو لا يخرج عن الصلوة عن محمد وعندهما وان اخرج لكان اذا سجد للسهو عاد
 اليها وان قام في صلوة ثم فقهه فسدت صلوة ولا ينقض وضوءه ذكر في الاصل
 كذا في عامة الفتاوى وقال في الخلاصة هو المختار اما فساد الصلوة فلانها كالكلام
 وكلام النائم تفسد به الصلوة على ما اختاره قاضي خان وصاحب الخلاصة وآخرون
 واصادهم النقض فلكون النقض بها على خلاف القياس ولانه باعتبار معنى الجنابة
 وقد زال بالنوم وقال في المحيط فسدت صلوة وضوءه وبه اخذ عامة المتأخرين
 اما الصلوة فلما تقدم واما الوضوء فلانها حدث في الصلوة ولا فرق في الاحداث
 بين النوم واليقظة فانه لو اخلتم بجبا غسل كما لو ازل بشهوة في اليقظة وكما لو خرج
 منه شجاسة وفيه نظر لا يخفى وعن ابي حنيفة تكون حدثا ولا تفسد الصلوة فيتوضأ
 اذا اتعبه ويبني على صلوة اما كونها حدثا فلما تقدم في الوجه قبله واما عدم فساد
 الصلوة فبناء على ان كلام النائم لا يفسد ها على ما اختاره فخر الاسلام لانه ليس بكلام
 نصدوره من لا اختيار له ولذا الوفراناما لا يخرج عن القراءة في المختار وكذا اساس
 الاركان ما فعل منها حال النوم لا يجتنب لا يقع طلاق ولا عتاق والذى اختاره فخر الاسلام
 في الامور وصححه من اصحابه انها لا تفسد الصلوة ولا الوضوء اما الصلوة فلما في القول
 الثالث واما الوضوء فلما في القول الاول وان فقهه الصبي في صلوة لا ينقض وضوءه لا غدا
 من الجنابة فهذا الذي تقدم حكم الفقهية واما المتبسم فلا ينقض الوضوء بالاجماع و
 ان لا ينقض الصلوة اما الوضوء فلانه دون الفقهية فلا يلحق بها واما الصلوة
 فلانه ليس بكلام لكونه غير مسموع وهذا الفقهية قال بعضهم ما يظهر فيه القاف والهاء

مكررتين قال في القاموس فحقه رجع في ضحكة واشتد ضحكه او قال في ضحكه فاذ
 كرمه قيل فحقه انتهى لكن هذه الصفة لم يسمعها قط وقوله ويكون مسموعا له
 لجيرانه اى لمن عنده كانت في حدها وسواء بدت نواجذه ام لا رواه الحسن بن
 خيفة وهذا المشهور جيد او وقوعا وقال بعضهم وهو شمس الاثمة المحلوا في حد
 المقهظة موجود اذا بدت نواجذ ومنعه الضحك عن القراءة والنواجذ
 بالذالة المجمة وهي الاضراس وقيل اقضاها وهو جيد وقيل الايناب هي جمع ناجذ
 وحدها لتبسم ما لا يكون مسموعا اصلا لاله ولا لجيرانه وذكر في الفتاوى الحافيتة
 وكذا في غيرها التبسم لا يبطل الوضوء والصلوة لما تقدم والضحك يفسد للصلوة لا
 كلام لكونه مسموعا لا يفسد الوضوء لكونه دون المقهظة فلا يلحق بها وحده الضحك
 ان يكون مسموعا له دون جيرانه وكذا المباشرة الفاحشة ناقصة للوضوء من الرجل
 والمرأة وان لم يخرج مذي عند خيفة وابى يوسف خلا للحد وهي ان يسبطنه بطنها
 او ظهرها وفرجه مشترك فرجها من غير حائل من جهة القبل والذكر ولحمد التيقن
 بعدم الخروج حاصل فلا ينتقض ولهما ان هذه المباشرة سبب غالب للخروج للحد
 فيقام مقام السبب والتيقن بعدم الخروج غير مسلم لانها حالة ذهول وربما
 خرج قليلا وانسى فلا احتياط في ايجاب الوضوء وفي الفتية وكذا المباشرة بين الرجل
 والامرؤ وبين الرجلين وبين المرأتين تنقض عندهما واماس الذكرا او الاكرشي
 مماسته النار مباشرة كالشواء او جائل كغيره فانه لا ينقض الوضوء عند اخلا
 للشافعي اما النقص مماسته النار فلم يقل به الشافعي ولا غيره من الاثمة واما
 من الذكرا فينقض عنده اذا كان بباطن الكف وكذا عند مالك احمد واقرى ما
 استدلوا به قد بسمه بنت صفوان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مس
 فليتوضأ رواه مالك في الموطأ وابوداؤد والترمذي والنسائي وقال الترمذي حسن
 واما حديث عائشة انه عليه الصلوة والسلام قال ويل للذين يسون فروجهم ثم
 يصلون ولا يتوضئون الحديث ضعيف ولنا ما روى ابوداؤد والترمذي في المسأ
 عن ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدار عن قيس بن طلق بن علي عن ابيه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الرجل يمس ذكره في الصلوة فقال هل هو الاضغرة من
 قال الترمذي هذا الحديث احسن شئ يروى في هذا الباب رواه ابن حبان في صحيحه و
 الطحاوي وقال هذا حديث مستقيم الاسناد غير منقطع في اسناده ومثله واستدل

بعض أعضائه بثرة قد انتزعت جلد ها فرفع الغسل أو السجود عليها ثم شترت أو شتر
 بعض جلد رجله أو غيرهما من الأعضاء بعد الوضوء أو الغسل لا تبطل طهارة ما شتر
 ذلك لما قلنا ومن يتيقن في الوضوء أي يتيقن به وشك في الحدث وكأنه عدى
 ليقين بقى مشاكلة للشك فلا وضوء عليه الأصل في هذا أن اليقين لا يزول بالشك
 إن القرينة ترجح أحد طرفي الشك فعليه بيتي مثل هذه المسائل فإذا يتيقن أنه متو
 وشك هل انتقض وضوءه أم لا فهو على وضوءه ومن شك في الوضوء ويتيقن في الحدث أي
 يقن أنه حدث وشك هل توفى بذلك أم لا فهو محدث فعليه الوضوء ومن شك في
 خلا الوضوء في غسل بعض أعضائه هل غسله أم لا فعدم غسله كان متيقنا فلا يزول بالشك
 فعليه غسل ما شك فيه وإن شك في ذلك بعد تمام الوضوء فلا يلتفت إلى الشك ولا
 يلزم غسل ما شك فيه المتيقن بعدم غسله لأن التمام فرضية ترجح غسله وكذا من
 علم أنه قد فعل الوضوء وشك هل توفى أم لا فهو على وضوءه لأن قعوده لم يقينية ترجح
 طرفي الشك من علم أنه جلس لقضاء الحاجة وشك هل قضاه أم لا فعليه الوضوء لما
 قلنا وليس يقن على ذلك ولو يتيقن أنه لم يغسل عضو من أعضاء الوضوء ونسي أحد
 ذكر في مجمع النوازل أنه يغسل الرجل اليسر ومن رأى بللا بعد الوضوء لا يعلم هل هو
 ماء أو بول إن كان أول ما عرض له أعاد الوضوء وإن كان الشيطان يريه كثيرا أليقت
 اليه ليقينه بالطهارة وشك في الحدث وينبغي أن ينضم فرجه وسراويله بالياء إذا
 توفى أقطعا لو سوسة قال في الخلاصة لكن هذه الحيلة إنما تنفع إذا كان قريبا العهد
 أما إذا بعد وجبت العنوف فلا انتهى والذي ينفع بكل حال حشو القطن والله أعلم

وإن شك في الحدث
 فليتوضأ

وإن شك في الحدث
 فليتوضأ

* فصل في الانجاس *

لما فرغ من بيان النجاسة الحكيمة وبيان تطهيرها أصلا وخلفا شرع في
 بيان النجاسة الحقيقية وقد تم الحكيمة لكثرة وقوعها وأهميتها حيث لا يفتى عنها
 منها النجاسة هي في الأصل مصدر نجس ينجم بضم عيها وبكرها في الماضي
 وفتحها في المضارع فهي اسم معنى وتطلق على الجسم النجس في اسم عين
 وهي على ضربين أي على نوعين نجاسة غليظة أي شديدة في منع جواز
 الصلوة ونجاسة خفيفة التأثير بالنسبة إلى الغليظة أما النجاسة الغليظة
 اكتفى بالتمثيل في بيان النجاستين عن التعريف للاختلاف فيه بين أبي حنيفة

وصاحبه مع عدم سلامته عن النقص في كلا المذهبين فعلى قول الخفيف
 الغليظة هو النفس الذي لم يتعارض نقصان في كونه نجسا والخفيفة بخلافه عند
 الغليظة هو النفس الذي لم يختلف في كونه نجسا والخفيفة بخلافه ويرد على تغير
 سؤالهما حيث حصل التعارض في كونه نجسا ولم يحكم بنجاسته وعلى تعريفهما المتشابه
 اختلف فيه وهو مغلظ النجاسة المغلظة كالعدوه وهي ربيع الانسان والبول
 اى بول ما لا يؤكل لحمه غير الفرس واطلقه اعتمادا على ما ذكره من بعد في مثال
 الخفيفة والدم المسفوح ونحو الكلب اى ربيعه وكذا سائر سباع البهائم ولحم الخنزير
 وسائر اجزائه هذه الاشياء نجاستها معلومة في الدين بالضرورة لا خلاف فيها الاستحباب
 لما ايم الانتفاع به الخبز ضرورية قال محمد انه لو وقع في الماء لا ينجسه وكذا اللحم ما ايم
 لا يؤكل لحمه اذ لم يكن ذلك الحيوان مذكى اى مذبوحا بالتسمية حقيقة وحكما والله
 مسأله او كيتاى فان تلك اللحم اذ ذاك نجسة بنجاسة غليظة اما اذ نجس ذلك
 الحيوان الذى لا يؤكل لحمه بالتسمية حقيقة او حكما كالناسى وكان الذابى مسلما
 او كتابيا وصلى احد مع لحمه او جلده قبل الدباعة فيجوز ما صلى ما بعد الدبابة
 فلا خلاف فيه عندنا وهذا الذى ذكره هو اختيار صاحب الهداية وظائفة و
 الصحيح ان اللحم لا يطهر بالذكوة قال في الاسرار جلود السباع تطهر بالذكوة عندنا خلا
 للسلفى ثم قال فان قيل الجلد يكون متصلا باللحم والحم نجس لا يطهر بالذكوة فكيف
 يكون الجلد طاهرا قلنا من مشائخنا من يقول اللحم طاهر وان لم يجز الاكل ومنهم
 يقول نجس هو الصحيح عندنا لما هو ان الحرمة في مثله تدل على النجاسة ولكن انقل
 بين الجلد واللحم جلدة رقيقة تنزع ماسة اللحم الجلد فلا ينجس وذكرنا لفظه اذا صلى
 ومع من لم السباع كالشعلب نحو اكثر من قد رآه هم لا تجوز صلوة وان كان مذبو
 وعن الفقيه ابى جعفر اذا صلى ومع لحم سباع الوحش قد ذبح لا تجوز صلوة ولو وقع
 في الماء افسده وكذا قال في الكافي ولحمها نجس الصحيح واعتراض الشيخ بحال الدين
 على قولهم بين اللحم والجلد جلدة رقيقة الى اخره باذنا كان كذلك فلا يظهر صل الذكوة
 في ازالة الرطوبة عن الجلد لتوقف طهارته عليه يعنى فينبغى ان يطهر جلد هاء
 ان لم تركى لكن الجواب بان توقف طهارته على الذكوة او الدبغ بقوله عليه السلام لا
 تنفعوا من الميتة باهاب فانه يفيد توقف اطلاق الانتفاع على عدم كونه ميتة
 كانت فصل الدبغ لان الاهداب اسم لما يدبغ من الجلود فالاحاصل ان في طهارة

والله اعلم
 بالصواب
 لا يطهر بالذكوة

من السباع يطهر
 بالذكوة عندنا
 بخلاف الشاة

جلده ما لا يؤكل بالذكوة اختلافاً والصحيح النجاسة لا يسوره نجس وقد علموا نجاسة
حق صاحب الهداية بأنه منقول من لحم نجس وايضا القاعدة ان الحرمة لا للكرامة
مع الصلاة للغذاء آية النجاسة فاللحم نجس حال الحيوة فكذا اجلد الذكوة والجلد طاهر
الحيوة لعدم اتصاله باللحم فكذا اجلد الذكوة. اذ العبد يكفركم الان تقاع به قبل الدماغ كما
في مأكول اللحم بالتحش وهو دليل النجاسة وقوله الا الخنزير استثناء من قوله فيجوز ان
يجوز الصلوة مع لحم ما لا يؤكل لحمه واجله اذ اذبح بالتسمية الا الخنزير فانه اذ اذبح بالتسمية
كما تقدم لا يطهر لحمه ولا جلده لانه نجس العين لقوله تعالى + فانه رجس الضمير يعود الى الخنزير
لقربه لا الى اللحم لا يقال المقصود في الكلام هو المضاف فينبغي ان يصير اليه نحو لقيت بن زيد
وكلمه لا ناقول ليس في ذلك في كل موضع بل هو داء مع القرينة فقد جوز في قوله تعالى +
من بعد ميتة العود الى كل من العهد ولفظ الجلالة وجزم في قوله + واسكروا نعمة الله ان
اياها تعبدن + بعبوده المضاف اليه لعدم صلاحية عوده المضاف وفي قوله لقيت
زيد كلمة بعبوده المضاف لانه هو المضاف فيكون هو المتكلم وما نحن فيه من قوله تعالى
من بعد ميتة العود الى كل منها لكن الموضع موضع احتياط فوجب الاعادة
على ما فيه الاحتياط وهو المضاف اليه لشموله واما لو دبح جلده اي جلده الخنزير فغني
الرواية عن اصحابنا انه لا يطهر وعليه عامة استناح لما تقدم انه نجس العين ولان
جلده لا يقبل الدباغ فانه طبقات كجلد آدمي فلا يطهر لعدم احتمال الطهر وروى
ابي يوسف في غير ظاهر الرواية انه اي جلده الخنزير ايضا يطهر بالدباغ ويجوز
بيعه والانتفاع به والصلوة فيه وعليه لعموم قوله عليه السلام اياها دبح فقد
رواه الترمذي من حديث ابن عباس وصححه ورواه مسلم بلفظ آخر والجواب الذي
الاول ان الراد غير نجس العين مما كان طاهرا ويحجب بالموت فالنجاسة العارضة بالموت
في الجلد حكم الشرع بزوالها بالدباغ كما حكم بزوال نجاسة ميتة الانسان المسلم بالجلد
وعن الثاني ان الراد ما يقبل الدباغ بخلاف ما لا يقبله كجلد الحية والغا
فكذا الخنزير لانه لا يقبل الدباغ اما الاروات جمع روفش وهو وجميع ذي الحافر
والاختاء جمع خثي وهو رجع نوع البقر والفيل فكلها نجس نجاسة
غليظة عند ابي حنيفة لما في البخاري من حديث ابن مسعود ان النبي
صلى الله عليه وسلم الغائط فامرني ان آتية بثلاثة اجماد فوجدت حجر
والعست الثالث فلم اجد فاخذت روثه فأتيت به فاخذت الخجرين

ولا يصح الطهارة وفي طهارة الجمل بها اختلاف

الملك

والقي الروثة وقال هذا ركس فلهذا انص على نجاسة الروث ثم يعارضه دليل
على طهارته فيكون مغالطاً على ما تقدم من اصله في تعريف النجاسة الغليظة من
الحقيقة فان قيل قد عارضه ما في البخاري ايضاً من قوله اني هبة قال عليه السلام
ابغى اجماراً استغنى بها ثمانين بعظم ولا بروثة قلت ما باله تارة الروثة
قال هما من طعام الجن وعوره في الزمناً لا تسحبوا بالروث ولا بالعظام فانه زاد فيكم
من الجن فانه يدل على طهارة الاروات لكونها طعام المؤمنين من الجن ولذا قال
مالك بطهارتها فحصل التعارض فينبغي ان تكون خفيفة عنده فانه لا ينافي
المعارضة لانها انما تكون مع التساوي ولا تشارك ذلك دال على النجاسة بغير
وهذا يدل على الطهارة باشارته والاشارة لا تقارض العبارة على ان لنا ان اسلم
ان فيه اشارة تدل على طهارته وانما يكون كذلك لو كان طعامهم وهو روث على حاله
لم لا يجوز ان يخلق تعالى خلقاً آخر ويجعله جواً خالصاً وجنساً فطهارته كروث
عن تلك الحقيقة كما لو ثبت منه حبان طاهر قطعاً وعندنا نجاسة الاروات و
الاختلاف سكو حتى قيل خفيفة لوقوع الاختلاف في نجاستها فثبت مالك هي طاهرة و
بهذا اثبت التخفيف عندهما على ما تقدم من صلتهما في تعريف الغليظة والخفيفة
وذكر في غنية الفقهاء وكذا في غيرها بول الحمار وخر الدجاج والبط وكذا اخر
الاود والحيار وما اشبه ذلك مما يستحيل الى تنق وفساد بخس نجاسة غليظة اجزاء
واما النجاسة الخفيفة فهي بول ما يؤكل لحمه من البهائم وهذا عند ابي حنيفة والشافعي
واما عند محمد فبول ما يؤكل طاهر لحديث العرينيين حيث امر عليه السلام بشربه لهما
قوله عليه السلام استزهروا عن البول فان عامة عذاب القبر منه اخرج الحاكم وقال
شرطهما ولا اعرف له علة والحرم مقدم على المبيح وخر ما يؤكل لحمه من الطيور
والحزء مخصوص في العرن برجع الطير فلذا لم يرد كقوله من الطيور في كثير من النسخ
وكون خزانة ما يؤكل لحمه نجاسة خفيفة انما هو في رواية الفقيه ابو جعفر لهندك
عن ابي حنيفة وروى عنهما ان نجاسة غليظة كذا في المنظومة رد الكرخي ان
نجاسة غليظة عند محمد وعندهما هو طاهر وصحها شمس الاثمة السجدة
في مبسوطه وفي الجامع الصغير لقاضي خان انه مخففة عندهما مغالطة عند
وصحة صالحة فقال وقد قيل في المقدار وهو الاصح هو يقول التخفيف
للضرورة ولا ضرورة لعدم المخالطة فلا تخفيف ولهما انها تدرك

الاشارة في غنية الفقهاء

في الهواء والنخامى متعدد فتمقت الضرورة انتهى وقوله لعدم مخالطة قال في الكافي
 مخالطة الناس مع الصفرو والبازي والشاهين أكثر من مخالطتهم مع الحمام والعصفور
 ولو وقع في الأواني قتل يفسد ها وقيل لا وهو ظاهر الرواية قاله قاضي خان لتعد
 صون الأداة عنه وجبر رواية طهارة أنه لا فرق بين مأكول اللحم وغيره في التحريم
 أن خرم المأكول طاهر فكأن غيره هذا أو ما قول المص وقال محمد كلاهما طاهر يعني بول
 مأكول اللحم وخبر ما لا يؤكل دون خرم ما لا يؤكل على ما قد ساءه وأما بول الصرة
 ففي ظاهر المذهب هو نجس نجاسة غليظة لدخوله تحت قوله عليه السلام
 استترهوا عن البول مع عدم المعارض والمخالطة وروى عن محمد الذي يعتاد البول
 أن بوله طاهر للضرورة وعمرم البلوى تعذر الاحتراز قال الشيخ كمال الدين بن الحمام
 ولا يخفى صحة هذه الرواية وقوله صاحب التجنيس لو بال السنور في البئر تنجس كله لأن بوله
 نجس باتفاق الروايات وكذا الواصا لثوب افسد يحمل على الروايات الظاهرة أو
 على الذي لا يعتاد البول والافقد حكى في موضع آخر من التجنيس اختلاف المشايخ
 فيما إذا بال على الثوب وقال الفقيه أبو جعفر نجس الأناء دون الثوب قال الشيخ
 كمال الدين وهو حسن لعادة تمخير الأواني وأما خبر ما يؤكل اللحم
 من الطيور سوى الدجاجة والبط والأوز وغيرها فظاهر عندنا خلا
 للشافعي وذلك كالحمامة والعصفور ونحوهما وجبه قول الشافعي أنه يستعمل
 إلى نتن وفساد كخبر الدجاج والبط ولنا إذا جمعنا على اقتناء الحمامات وتركها
 في المساجد مع الأمر بتطهيرها فمن عاشته رضي الله عنها قالت أمر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ببناء المساجد في الدور وأن تنظف وتطيب به
 ابن حبان في صحيحه وأحمد أبو داود وعن سمرة أنه كتب إلى بنييه أما بعد
 فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرنا أن نصنع المساجد في دورنا ونصلح صنعها
 ونظهرها رواه أبو داود وسكت عليه فدل ذلك على طهارة خربتها وهو
 الاستحسان ولو وقع في الماء لا يفسد لكونه طاهرا وكذا بغير الفأرة إذا وقع في الدهن
 يفسد إذا كان قليلا بحيث لا يظهر طعمه ولا ريحه فيه لعدم البلوى لقائل إن يمنع
 عموم البلوى في الدهن لأن الغالب فيه التحمير والحفظ وفي فتاوى قاضي خان بول
 الهرة والفأرة نجس في أظهر الروايات يفسد الماء والثوب انتهى إذا فسد الماء
 الثوب فساد الدهن أولى لوجود الضرورة فيه مادونه بخلاف ما روي بغير الفأرة

في الحنطة فطخت حيث لا يجبس الماء يظهر أثره في الدقيق إذا ضرورة هناك
 أشد حتى أن كثيرا ما يفرخ فيها والاحتراز عنه متعدد وبخلاف السنو الذي ذكر
 على ما مر لعوم البلوى وفي الاختيار وكذا بول الفأرة وخروها يعني أنه يجبس ثم قال
 والاحتراز عنه ممكن في الماء غير ممكن في الطعام والشراب فيعفى عنه فيها وهذا موافق
 لما ذكرهنا فإن الدهن من جملة الطعام اللحم إلا أن يحمل الطعام على الحنطة ويخوها
 والاحتياط أولى البيضة إذا وقعت من الدجاج في الماء وفي المرق لا تفسد وكذا
 السمكة إذا وقعت من امها رطبة في الماء لا تفسد كذا في كتب القتاوى وهذا
 لأن الرطوبة التي عليها ليست تجسسه لكونها في محلها وكذا الانفحة بكسر الهمزة و
 فتح الفاء وقد تكسروها ما يكون في معدة الرضيع من اجزاء اللبن طاهرة عند
 أبي حنيفة لا تفسد الماء ولا غيره اذا خرجت من شاة ميتة سواء كانت جامدة
 او مائعة وعندهما المائعة نجسة والجامدة متنجسة تطهر بالغسل فيفسد الماء
 وغيره الا اذا غسلت الجامدة اما لو خرجت من مذكاة فلا خلاف في طهارتها لهما
 ان المحل يجس من الموت فيجس ما فيه الا ان نجاسة الجامدة بالمجاورة وغسلها ممكن فظهر
 بالغسل وله ان الموت ليس بنجس لذاته بل بالنجس الذي هو الرطوبة وهي بعزائنها ولا
 تجس نجاسة الوعاء لانها في معدتها والخلاف في لبن البقرة على هذا اما الماء المستعمل
 بنجاسة غليظة عند أبي حنيفة في رواية الحسن بن زياد عنه لقوله عليه السلام لا يبولن احدكم في
 الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من النجاسة هي عن الاغتسال في الماء الدائم كنهية عن البول فيه
 لانه ماء ازيلت به نجاسة حكيمه فيعتبر بما ازيل به الحقيقة بل أولى اذا قلنا من الحقيقة
 عفوه ومن الحكمة لا وعده ابي يوسف هو نجس بنجاسة خفيفة وهي رواية عن ابي
 حنيفة ايضا للاختلاف في نجاسة ولضرورة تعدد رصون الشراب عنه فحكم
 وعند محمد وهي رواية عن أبي حنيفة ايضا هو طاهر غير طهواى غير مطهر وبهذا
 اكثر لسانهم وهو ظاهر الرواية وعليه الفتوى لان الماء اذا استعمل في محل فاقصه لحواله
 ان يعطى له حكم ذلك المحل واعضاء المحدث طاهرة حتى لو حملها انسان وصلى به جازت
 صلواته لكن لا يحل اداء الصلوة ببدن محدث فالأمر المستعمل يصير بهذه
 الصفة فاذا اصاب الثوب جازت صلواته فيه ولو قوضا به لم تجز صلواته ولا
 لما ادبت به قربت تغيرت صفته كمال ادبت به زكوة يصير وسخا وحرم تناوله
 لغیره وهاتين ابيم للفقيه ضرورة كما حلت البيته لها فكذلك الماء لم يبق مطهرا كذا في الكفا

لكن هذا التشبيه غير ظاهر لان مال الزكوة حرم على الغنى والهاشمي قبل ان تؤدى
 الزكوة مرة لانها لا تكون مؤداة الاعقاب لدفع والماء ليس كذلك فانه لا يخرج
 عن المطهرة قبل ان يستعمل او مما يدل على عدم نجاسة الماء المستعمل انه لم يرد عن النبي
 صلى الله عليه وسلم والصحابه التحذير عن مع احتياطهم في الطهارة وتحذيرهم عن قليل النجاسة
 وان خفت قد لا على طهارته وكوفهم لم يرو عنهم حفظه ولا حمله في الاسفار سيما
 في الأماكن العديدة المياة ولم يرو عن احد منهم انه اخذ الماء الذي سأل من صنق
 غيره او غسله في اثناء فتوئته بل ليل ظاهر على انه غير مطهر ومن تتبع اخبارهم
 حصل له بذلك علم ضروري ولا فرق في هذا بين ان يكون مستعملا لحدثا او غير حدث
 بان تؤتى على الوضوء وقال زفران كان غير حدث فاما الماء الذي استعمله طاهر مطهر لان حكم
 البدن كان كذلك يجوز الصلوة به قلنا لما نوى القربة وقتل زداد بجهالة على طهارة
 نور على نور على ما جاءت به الآثار وان يكون طهارة جديدة حكما الا بازالة النجاسة
 حكما وهي نجاسة الأتنام فصارت الطهارة على الطهارة وعلى الحدث سواء حكما فلا يبقى
 مطهر والماء المستعمل هو كل ما ازيل به حدث اصغرا واكبورا استعمال في البدن على وجه القربة
 هذا حل الماء المستعمل على قول ابي حنيفة وابي يوسف فانه عندهما يصير مستعملا
 باحد شيئين اما بازالة المحدث او باستعماله في البدن على وجه القربة وبينهما عموم
 خصوص من وجه فيجزمع ان في مثل ما اذا تؤتى الحدث بالنية وينفرد الاول في مثل ما
 اذا تؤتى المحدث بالنية والثاني في مثل ما اذا تؤتى التوضي بالنية وعند محمد لا يصير
 مستعملا بمجرد رفع الحدث بل بالاستعمال على وجه القربة في البدن سواء رفع الحدث ام لا
 لان تبوت حكم الاستعمال انما هو بسبب انتقال النجاسة الأتنام اليه على ما في الحديث عن ابي
 هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا تؤتى العبد المسلم او المؤمن فغسل وجهه
 خرج من وجهه كل خطيئة نظر اليها بعينه مع الماء او مع آخر قطر الماء فاذا غسل يده
 خرج من يديه كل خطيئة بطشتها يده مع الماء او مع آخر قطر الماء فاذا غسل رجله خرجت
 كل خطيئة مشتها رجله مع الماء او مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقيما من الذنوب واه
 مسلم وذلك لا يكون الا بنية التقرب جماعة وقالوا لا سقط الفرض مؤثرا ايضا لان ذلك
 الأعضاء وقد حل فيها ما يمنع الصلوة بخلاف ذلك المانع الى الماء وصار نظيره تحول الأتنام
 انما يصير مستعملا اذا زال عن البدن في الغسل او عن العضو الذي استعمل فيه في
 الوضوء لصورة التطهير والاستقرار في مكان ليس بشبه ط قال في الحديث الصحيح انه حكما

زایل العنوصا مستعملا لان سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة ولا
 ضرورة بعد انتهى وكذا في الحيض في مكان ليس بشرط وهذا هو من ذهب اصحابنا
 قال وما ذكر في شرح الطحاوي ان الماء انما يأخذ حكم الاستعمال اذا استقر في مكان فذلك قول
 سفيان الثوري وابراهيم النخعي وبعض مشائخ بلخ وهو اختيار الطحاوي وبه كان يفتي ^{الذين} ظهير
 الرعينياني امامنا ذهب اصحابنا فما ذكرنا وعن هذا قلنا ان من نسي مسح رأسه فاخذ
 ماء من لحيته ومسح به رأسه لا يجوز انتهى وفي الفتاوى الظهيرية انفسق علما وانما ان
 الماء الذي تأدت به القرية مادام مترددا في العنوصا يعطى له حكم الاستعمال فاذا انزل
 العنوصا لم يصل الارض ولا الى موضع يستقر فيه بل هو في الهواء اذا نزل على عنصوانك
 وجري فيه لم يصير متوقفا انتهى هكذا في الكفاية وفي الخلاصة ^{تروا} المختار ما ذكرنا انه لا
 يصير مستعملا لما لم يستقر في مكان ويسكن عن التحرك انتهى قوله اذا استعمل في البيت
 احتراز عما اذا استعمل في غيره من التراب نحو بنية القرية فانه لا يصير مستعملا او
 يدخل فيه ما لو غسل يديه قبل الطعام او بعد بنية اقامة السنة حيث يصير مستعملا
 ويتفرع على ما ذكرنا امرأة غسلت القدر والقصاع او غسلت يدها من الوسخ
 او العجين لا يصير ذلك الماء مستعملا هذا ان لم يكن على يدها حث بالافتاق
 لعدم وجود شئ من الامرين والافعل قول محمد خاصة لعدم الاستعمال على وجه ^{القرية}
 وفي فتاوى قاضي خان المحدث او الجنب اذا دخل يده في الاناء لا اغتراف وليس عليها نجاسة
 لا يفسد الماء يعني لا ينجس لا يصير مستعملا وكذا اذا دخل يده في الجلب الرفق لا خارج الكون
 لا يصير مستعملا وكذا الجنب اذا دخل رجله في البئر في طلب الدلو لا يصير مستعملا
 لمكان الضرورة بخلاف ما لو ادخل يده او رجله للتبر فانه يصير مستعملا لان الغلام ^{الضرر}
 ولو اخذ الجنب الماء بفمه لا يريد المضغضة لا يصير مستعملا عند محمد وقال ابو يونس لا ينجس
 طهورا قال قاضي خان هو الصحيح اما لانه صار مستعملا بسقوط الفرض ولا نه خالط
 البزاق فلا يكون طهورا وان ادخل الجنب المحدث يده في الاناء يريد الغسل ان دخل
 الاصابع دون الكف لا يصير مستعملا وان ادخل الكف يصير مستعملا كذا في
 الخلاصة وفيها الطاهر اذا اغتسل في البئر بنية القرية افسده وان الغسل ^{طلب}
 وليس عليه بدنه نجاسة ولم يدلك فيه جسده لم يفسده عندهم جميعا القول وكذا لو دلك
 جسده لازالة الوسخ ينبغي ان لا يفسده لان الفرض ان طاهر ولم ينو القرية ولو غسل
 المحدث غير اعضاء الوضوء فالاصح انه لا يصير مستعملا ويجوز الوضوء به وكذا

اذا غسل ثوبا او افاء طاهرا وان ادخل الصبي يده في الماء وعلم ان ليس بها نجس
 يجوز التوضؤ به وان شك في طهارتها يستحب ان لا يتوضأ به ان توضأ جاز هذا اذا
 يتوضأ الصبي به فان توضأ به فاديا اختلف فيه المتأخرون المختار انه يصير مستعملا اذا
 كان عاقلا لا ندوى قرينة معتيرة وان انتخمن من غسالة الجنب في الاثناء لا يفسد الماء
 اما ان سال فيه سيلا فانه يفسد وعلى هذا احرص الحمام وعلى قوله محمد وهو المختار
 يفسد ما لم يغلب عليه على ما تقدم في فصل المياه ويكفر شرب الماء المستعمل ويجوز الانتفاع
 وبالماء النجس نحو الطين وسقى الدواب وكل اها دبح فقد طهر الحديث ابن عباس
 المتقدم في اوائل الفصل وفي الصحيحين عنه ايضا قال تصدق على مولاة لميمونة
 بشاة فماتت فمبارسوا الله صلى الله عليه وسلم فقال هلا اخذتم اها بها فادى
 فاستعتم به فقالوا انها ميتة قال اما حرم اكلها واما ما رواه اصحاب السنن عن عبد
 الرحمن بن ابى ليلى عن عبد الله بن عكيم عن علي بن عكيم عن عبد الرحمن ان
 لا يتنعوا من الميتة باها بى لاعصب الترمذى وعند احمد بشرا وشهرين فليس قوة
 حد ابن عباس حتى يعارضه وينسخه مع ما في متنه وسنده من الاضطراب فمن سنده في رواية
 ابو داود من جهة خالد الخداع عن الحكم بن عتيبة بالفوقانية عن عبد الرحمن ان يطلق هو
 اناس الى عبد الله بن عكيم قال فدخلوا وقفت على الباب فخرجوا الى فاحبروا عبد الله
 بن عكيم اخبرهم الحديث ففى هذا انه سمع من الداخلين وفيما قبله انه سمع من ابن
 عكيم وفي متنه في رواية قبل مائة شهر وفي اخرى باربعين يوما وفي اخرى بثلاثة ايام
 على انه قد اختلف في صحة ابن عكيم وعلى تقدير التسليم فاهاب سم لما لم يدبغ
 ما رواه الطبراني في الاوسط من لفظ هذا الحديث كنت رخصته لكم في جلود الميتة فلا
 تنفقوا من الميتة بجلد ولا عصب سنده فضالة بن مفضل مضعف اذا طهر الاها بالادبغ
 جازت الصلوة معه ملبسا ومفروشا ومحمولا الاجلد الخنزير لنجاسته عنه والآد
 لكرامة وذكر في الشرح كذا في اكثر النسخ المراد به بشر الاسبيجاي وفي بعضها وفي
 شرح الاسبيجاي مصر حابه كل حيوان اذا ذبح بالسمية طهر جلده ولحمه وشحمه جميع
 اجزائه سواء الخنزير سواء كان مأكولا للحمد وغيره مأكولا للحم وقد تقدم الكلام فيها
 مستوفى في اول الفصل وجلد الأدمى اذا وقع منه مقدار ظرف في الماء يفسد الماء
 لانه نجس وفي الخاقانية كما كان سورة نجسا لا يطهر لحمه وجلده بالذكو وقد
 ان من بعض الشائخ وان الاصم طهارة جلده ولحمه وعن محمد جلد الكلب الذئب يطهر

توجب نجسها وكذا حكم الثوب اذا اصابه منى فترك ثم اصابه الماء في رواية يعوذ نجسا
رواية لا قال قاضي خان الصحيح انه يعوذ نجسا انتهى وذلك لان اجزاء النجاسة باقية
فيه وانما حكم بطهارته يابس بالنص على خلاف القياس فاذا اصاب الماء زال المورد النص
هو حال اليبس بخلاف الجلد والارض والبرقاز الحكم بطهارتهما مطلق وموافق لقياس
لزوال اثر النجاسة وكذا الارض اذا اصابها نجس وجفت وحكم بطهارتها ثم اصابها
الماء في رواية تعوذ نجسة وفي رواية لا والمختار الثاني لما قلنا وكذا قال قاضي خان الصحيح
انها لا تعوذ نجسة وكذا البئر اذا تنجست فغارت ثم عاد ماؤها في رواية تعوذ نجسة
رواية لا وذكر في فتاوى قاضين ان لا يظهر في البئر ان يعوذ نجسا المذكور فيها في فصل البئر
انه طاهر ويكون ذلك بمنزلة النزع وذكر في المحيط الاظهر ان لا يعوذ نجسا لان الزايل لا يعوذ
بلا سبب جديد والماء العائد غير معلوم انه عين الاول بل الغالب انه غيره فلا يكون نجسا

﴿فصل في البئر﴾

ذكره لادنى مناسبة وهي ذكر المسئلة المتقدمة عليه ومسائل من جملة بيان النجاسة الحقيقية
اذا وقع في البئر نجاسة زحمت اى البئر والراد ماؤها فان النزع للماء لكن توسعوا باسناد
الى البئر مثل جرى النهر وكان نزع ما فيها من الماء طهارة لها اعلم ان مسائل الآباء
مبنية على اتباع الآثار اذ القياس فيها اما ما قاله بشر الرسي من الطم بالكينة لانه وان
نزع ما فيها يبقى الطين والحجارة نجسا فينجس الماء الجديد واما ما نقل عن محمد انه
قال اجتمع رأيي ورأي ابى يوسف ان ماء البئر في حكم الماء الجار لانه ينبع من اسفله ووقد
من اعلاه فهو كحوض الحمام يصب من جانب ويؤخذ من جانب فلا ينجس ثم قلنا ومما
لو امرنا بنزع بعض الدلاء ولا تخالف السلف وعند مالك والشافعي واحمد لا ينجس
على ما تقدم ان عند مالك لا ينجس القليل ما لم يتغير وعند الشافعي واحمد لا ينجس
ما لم يتغير اذا عرفت هذا فقولنا اذا وقع في البئر نجاسة الى آخره مبني على ما روى عن
بن عباس بن الزبير من الامر بنزع بئر زمزم حين وقع فيها الزنجى على ما يأتي قريبا ان
شاء الله تعالى وان وقعت فيها فارة او عصفورة او ما هو نحوها في المقدار ينزع
منها عشرون دلواى ثلثين لما روى عن ابي اسحق في فارة ماتت في البئر فاجرت
سوم ساغنها ينزع منها عشرون دلواى والعصفورة ونحوها لمحقة بها دالة لا قيسا
ولا نقض لما ذكرنا ان لا مدخل للقياس في التقديرات ثم العشرون بطريق الايجاب

لورود الآثار بها والزائد الى الثلثين بطريق الاستحباب لاحتمال زيادة الدلو المدكور في
 الاثر على ما قد روي من الوسط فانه العتير وهو ما يوسع صاعا من الحمل المعتدل وان ماتت فيه
 حمامة او دجاجة او سنور السنور بالكسر وفتح النون او ما قاربها في الجنة نزع منها اربعون
 دلو او خمسون هكذا في الجامع الصغير قال في الهداية وهو الاظهر يعني اظهر من
 قول القدر الى ستين لحديث ابي سعيد الخدري انه قال في الدجاجة اذا ماتت في
 ينزع منها اربعون دلو وهذا البيان الايجاب والخمسون بطريق الاستحباب انتهى
 قال الشيخ كما لا بد من اتمام ما ذكره عن انس والخدري ذكره مشايخنا غير ان
 قصور نظرها اخفاء عنها قال وقال الشيخ علاء الدين ان الطحاوي رواها فيمكن
 رواها في غير شرح الآثار واما الخرج في شرح الآثار بسند عن علي بن ابي بصير
 في فارة فماتت ينزع ماؤها وبسند اليه ايضا اذا سقطت الفارة او الدابة في
 البئر فانزحها حتى يغلبك الماء وبسند الى ابراهيم النخعي في البئر يقع فيها الحرم
 او السنور فيموت قال تدلو اربعين دلو وبسند في فارة وقعت في بئر ينزع منها قد
 اربعين دلو وبسند عن حماد بن ابي سليمان قال في دجاجة وقعت في البئر قال ينزع
 قد اربعين وخمسين ثم يتوضأ منها وبسند عن عبد الله بن سفيان عن الشيخ قال
 سأله عن الدجاجة في البئر فموت قال ينزع منها سبعون دلو وبسند عن الطحاوي
 والسنور ونحوها يقع في البئر قال ينزع منها اربعون دلو وبسند صحيح انتهى وان
 ماتت فيها شاة او كلب او آدمي نزع جميع الماء لما روي الدارقطني عن ابن سيرين
 ان زنجيا وقع في زمزم يعني مات فامر ابن عباس فاخرج وامر بها ان تنزع قال فقلتم
 عين جاءت من الركن قال فامر بها فندست بالقباطي المصارف حتى نزعها فلما
 نزعها انفجرت عليهم وهو رسل فان ابن سيرين لم يرا ابن عباس ورواه ابن ابي شيبة
 هشيم عن منصور عن عطاء وهو سند صحيح ورواه الطحاوي عن صالح بن عبد الرحمن ثنا
 سعيد بن منصور ثنا هشيم ثامن عن عطاء ان حبشيا وقع في زمزم فأت
 فامر عبد الله بن الزبير فترحم ماؤها فجعل الماء لا ينقطع فنظر فاذا عين تجري
 من قبل الحجر الاسود فقال ابن الزبير حسبكم وهذا ايضا صحيح باعتراف
 الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد به في الامام وما نقل عن ابن عيينة ان
 عملة منذ سبعين سنة لها رصغيرا ولا كبير يعرف حديث الزبيري الذي قالوا
 انه وقع في زمزم وقول الشافعي لا يعرف هذا عن ابن عباس وكيف يروى

ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم الماء لا يجس شئ ويتركه وان كان قد فعل
 فليجاسته طهرت على وجه الماء وللتظيف مد فوع بان عدم علمهما لا يصلح
 في دين الله تعالى ولا يفي علم غيرهما ويقال للشافعي رواية ابن عباس ذلك الحديث كله
 انت به فكما تركته فيما دون القلتين لدليل آخر لا نستبعد مثله من ابن عباس ثم الظاهر
 من السوق واللفظ لقائل مات قام نزعها ان سبب النزع الموت لا شئ آخر كما في سها
 عليه السلام فوجد زني ما عز فرجه ثم ن بينهما وبين ذلك الحديث قريبا من مائة و
 خمسين سنة فكان احبار من ادرك الواقعة واشتهر بالطريق الصحيح اولى سن عدم
 علمهما وقوله النووي كيف يصل هذا الخبر الى اهل الكوفة ويجعله اهل مكة استبعا
 بعد وضوح الطريق ومعارض بقول الشافعي لاحد انتم اعلم بالاخبار المعتبرة
 فاذا كان خبر صحيح فاعلموني حتى اذهب ليه كوفيا كان وبصريا او شاميا فصلا ذلك كيف
 يصل هذا الى ذلك ويجعله اهل الحرمين على ان الاخبار الخمسين رواية الشافعيين
 والعراقيون دون الحجازيين اكثر من ان يتحجج هو غير جاهل بها لكن للتعصب هلة
 وذهول وذلك لان الصحابة انتشرت في البلاد خصوصا العراق قال العجلي في تاريخه
 نزل الكوفة الف وخمسائة من الصحابة ونزل قرقسيا ستمائة وكذا ينزع جميع الماء ان
 استخراج الكلب الخنزير حيا وان لم اى ولو لم يصب فيه الماء اما الخنزير فذا همر
 ليجاسته عينه واما الكلب فخرقة عن سائر ما يكون سوءه نجسا منى على كونه ايضا
 العبي قال قامينان في تعليقه هذه المسئلة المذكورة اما الخنزير فلان نجس الكلب كذا
 وبني علي في فتاواه جملة من مسائل فانه قال الكلب في اخرج من الماء وانقص فاقا ثوب
 انسان افسد وكذا قال اذا مشى في طين او ردة يتنجس الطير والروعة واد اش
 على فله فوضع انسان رجله على ذلك الموضع ان كان رطبا نجس ولو وضع عليه شئ
 يتل بصير الشئ نجسا فما يصيبه يكون نجسا ونحوها من المسائل واختلفت روايات
 للبسط في باب الحداث الاشفع مباح في حال الاختيار فلو كان نفسه نجسا لما ليج الامتاع
 به ثم ذكر في اوائل الوضوء والصحيح من المذهب ان عين الكلب نجس ذكر في كتاب
 الصيد منى تعليقه بيع الكلب بهذا تبين انه ليس بنجس العين وفي مسيو شيخ
 الاسلام واما جلد الكلب فمن اصحابنا فيه روايتان في رواية يطهر بالاب وفي
 رواية لا يطهر وهو الظاهر من المذهب في المحيط الكلب اذا وقع في الماء فاحترج
 حيا ان اصاب فيه الماء يجب نزع جميع الماء وان لم يصب فيه الماء فلهما يجب

هذا الخبر صحيح

الروعة نجس
 وبسبب الماء
 الطين ولو غسل
 الشئ باليد

تخرج جميع الماء وعن أبي حنيفة لا بأس به وقال وهذا إشارة إلى أن عين الكلب
 ليس نجس وقال في الهداية والكلب ليس نجس العين لا يرى أنه ينتفع به حراسة و
 اصطيد أو جملان الخنزير وفي القنية اختلف في نجاسة الكلب الذي ^{من} ^{الكلب} ^{من} ^{الكلب}
 الروايات في النوادر والأما إلى أنه نجس العين عندهما وعند أبي حنيفة ليس نجس العين
 وهو موافق لما في المحيط هذا ما فيه من الرواية والذي تقتضيه الدراية عدم نجاسة
 عينه لما قاله من الهداية ولعدم الدليل على نجاسة العين والأصل عدمها والدليل الدال
 على نجاسة سوره لا يقتضيه نجاسة عينه والله أعلم وكل حيوان سوا الخنزير والكلب على ما ذكره
 إذا أخرج حيا من البئر بعد الوقوع والحال أنه قد أصاب الماء فيه فإنه ينظر ^{أن كان}
 سوره طاهرا ولم يعلم أن عليه نجاسة لا ينجل الماء ولكن لا يتوضأ منه احتياطا
 لاحتمال أن كان عليه نجاسة أو أنه أحدث عند الوقوع ومع هذا إن توضأ جاز
 لأن الأصل عدم ذلك إلا ما كان غالبا كما قالوا في الفارة إذا هربت من الهرة فسقط
 في البئر نجاستها الغلبة البول منها عند الخوف من الهرة وإن كان سوره نجسا
 ينزح كله لتنجسه بسوره ويفهم من قيدا صابة الماء فيه أنه إذا لم يصب لا ينجل
 إن كان سوره نجسا وإن غرقا بين الخنزير والكلب بين سائر السباع في ذلك
 الذي يجب أن يتنجس على كل حال وصرح به قاضيان فقالا ووقع فيه كلب خنزير ومات
 ولم يمض مائة الماء ولم يصب الخنزير فلان عينه نجس الكلب كذلك أولان ما إذا
 في النجاسات وسائر السباع بمنزلة الكلب انتهى أيضا خارجها نجسة ولا تزول نجاستها
 بلحسها لأن سورها نجس واحتمال كونه دخل في ماء قبل ذلك بحيث اغسل فخرا
 في غاية الندبة فلا يعتبر جملان ما سوره مكروه كالهرة فإن نجاسة يخرج تزلو بالحس
 ذلك وإن كان سوره مكروها يستحب أن ينزح منها عشرة دلاء ونحوها كذلك في الخلاصة
 ذكر أن يستحب كله لما كان يجب بورتها للقتض للنجاسة نزع عشرين فيما يقتض الكراهة
 منك في المقدار فيجعل عشر أو نحوها وفي الحكم فيجعل مستحبا فان الندب
 بعض الوجوب كما أن الكراهة بعض الحرمة التي هي موجب النجاسة وأما فعل
 ذلك احتياطا لجواز أن يكون القياس هذا الذي قلناه والأفلا مدخل للقياس
 في سائر المقادير ولا في ثبوت الأحكام من الندب غير من غير تقدم أصل قائل
 عليه فليتأمل وإن كان سوره مشكوكا ينزح كله أيضا كما نزح كله فيما سوره
 نجس لا مشترك المشكوك والنجس عدم الطهورية وإن افرقا من حيث الطهارة

فاذا الميزح ربما يتطهر به احدى الصلوة به وحده غير مجزئة فنزح كله كذا روى
 عن ابي يوسف في الفتاوى ولم يذكر عن غيره خلافاً وان انتقم فيها الحيوان الواقع
 او تقضم نيزح جميع ما فيها من الماء سواء صغر ذلك الحيوان او كبر بعد ان يكون
 مما يفسد الماء وكذا الواقع فيها ذنب الفارة او نحوه لا ينتشر النجاسة في جميع
 الماء وعليه يحمل ما روى عن علي رضي الله عنه من الامر بنزح الماء كله على ما قدمناه
 من رواية الطحاوي وان وجدوا فيها فارة ميتة والحال انهم لا يدرون انها
 وقعت ولم ينتقم اعادة واصلوة يوم وليلة اذا كانوا قوضوا منها سنة يوم وسبابة فما
 زاد والا فالذي صلوة بوضوءهم منها منذ يوم وليلة وغسلوا كل شئ اصابه ماؤها
 في الزمان المذكور وان كانت انتفتحت او تقسخت اعادة واصلوة ثلثة ايام ولياها
 لوما اذ به بوضوءهم منها فيها وغسلوا كل ما اصابه ماؤها فيها وهذا كله عند الجنيحة
 وقالا ليس عليهم اعادة شئ مما صلوه بالوضوء منها ولا غسل شئ مما اصابه ماؤها
 حتى يتحققوا متى وقعت حملا على انها وقعت تلك الساعة فانت وكانت ميتة فوفدت بر
 او غير ذلك لان الحوادث تصاف الى قربة لا قات عند الامكان اليقين لا يزول بالشك في
 الطهارة كانت متيقنة ووقع الشك في زوالها قبل الاطلاع وصار كمن رأى في ثوبه
 نجاسة لا يدرك متى اصابته ولا يخفى ان الاحكام تضاف الى اسبابها الظاهرة والوقوع وهو السبب
 الظاهر للموت وغيره موهوم والموهوم لا يعتبر في مقابلة الظاهر في حال اللون على السبب
 كمن جرح انسانا واستمر ذفا فاش حتى مات يضاف موته الى الجرح وان احتمل بغيره
 بغير غير ان الموت لا يكون عقيب الوقوع من غير تراخ في الغالب فلا بد من التقدير
 عدة فقدة عند عدم الانتفاخ بيوم وليلة لان مادون ذلك ساعة لا يمكن التقدير
 بها التفاوتها وعند الانتفاخ ثلثة ايام لانه دليل تقادم العهد وما استوضئ ايام مسئلة
 الثوب فقال المألى هي على الخلاف ايضا فقده ان كانت النجاسة يابسة يعيد ما صلى به
 منذ ثلثة ايام ولياها وان كانت رطبة فذ يوم وليلة فلا يصح الاستيضاح ولو سلم
 انها التفاقية فالفرق ظاهر اذ الثوب بمراى منه كل ساعة فلو كان فيه نجاسة فيما مضى
 لرها والبثر غائب عن بصره والموضع موضع احتياط لكن هذا فاي تأتى في الرطبة لما استمر
 فيذبح ان يتجرى وقت اصابته اعنده وكذا اعنده اذا لا تأتى ان يقال يحتمل انها اصابته
 تلك الساعة بعد يمسها الا ان يكون الزمان محتملا ليس بها بعد الاصابه واذا وقعت
 بعرض او جرتان في البثر من بعرا لابل او النتم لم يتنجس البثر استحسانا والقياس ان

يتنجس لوقوع النجاسة في الماء القليل وجب الاستحسان ان آبار الفلوات ليس لها
 رأس حاجة وتبعر المواشي حولها فتلق الريح بعض ذلك فيها فجعل القليل عفو
 للضرورة ولا ضرورة في الكثير كذا في الهداية وفيه إشارة الى ان حكم آبار الأمصار خلا
 ذلك قال شيخ الإسلام في المبسوط ما اذا كان في الأمصار فاختلف مشائخنا فيقال بعضهم
 يتنجس اذا وقع فيها بركة او بعرة فان لانها لا تخلو عن خائل وقال بعضهم لا لان البعر
 شيء صلب على ظاهره رطوبة الأمعاء فلا تتدخله النجاسة وقال الامام الترمذي
 الأصم التسوية اي بين آبار الفلوات والبيوت وان وقعت اي البعرة والبعرة
 في اللبن وقت الحلب فاخرجت حين وقعت ولم يبق لها لون لم يتنجس اللبن ايضا
 اي كما لم يتنجس البئر وهو روي عن علي رضي الله عنه للضرورة اذ من عادتها
 ان تبعرو وقت الحلب والضرورة مقيدة بان يرحى من ساعة ولم يبق لها لون ذكره شيخ
 الإسلام في المبسوط وان وقع في غير وقت الحلب فهو بمنزلة وقوعه في سائر الاوان
 قيل بعض في البعرة والبعرة كالبيتر والاصح انه يتنجس لعدم الضرورة وامكان
 الاحتراز وروي عن ابي حنيفة البعرة اذا كانت يابسة لم تفسد الماء اي ماء البئر
 ما لم يستكثره الناس لعموم البلوى ففي هذه الرواية إشارة الى ان حكم الرطبة ليس
 كذلك وبيان هذا الكثير وهو ما يستكره الناظر قال في الكافي هو الصحيح في فتاوى قاضينا
 الفاحش ما يستكره الناس واليسير ما يستقله وقيل ان كان لا يسلم كدلو عن بعرة
 وبعرتين فهو فاحش وعن محمد ان اخذ ربع الماء فهو كثير انتهى قال في الهداية وهو ما يستكره
 الناظر في الروي عن ابي حنيفة وعليه الاعتماد انتهى وفي الرطبة والمنكسرة اليابسة اختلا
 بين المشائخ بعضهم افق بينهما بالتنجس لشبوح النجاسة في الماء للرطوبة وللرخاوة
 في المنكسرة بخلاف الصحيح اليابس وبعضهم سوى اي بين الرطب اليابس والمنكسر
 والصحيح واختاره في الهداية وفي الكافي قال لا لافرق بين الرطب اليابس والصحيح
 المنكسر والروث والخثي والبعرة لان الضرورة تشمل الكل انتهى والآراء
 بمنزلة المنكسرة لتخلخها وخواوتها وكذا الاختاء واكثر المشائخ على انه لا يطلق
 التسوية في كل موضع بل تقتصر فيه الضرورة العامة والبلوى اذ كان فيه ضرورة
 يتعد الاحتراز عنه ووقوع المخرج في الحكم بالنجاسة كما بار الفلوات
 الغير المحفوظة الكثيرة الطارق والاستعمال لا يحكم بالنجاسة للضرورة
 وان كان الاحتراز غير متعذر كما بار البيوت والاماكن المحفوظة القليلة

الطارق والاستعمال ففي منزلة الأفاء لا يعنى فيه القليل وهذا الذى ينبغي ان
يعقد عليه فان الجميع يستدلون بالضرورة فينظر الى ماهى فيه البروت اذا كان
صلبا فهو بمنزلة البقرة في الحكم وتقدم انه لا فرق بين وضع من اللحم والعصم
في البئر لم يفسد ماؤه حاله لانها هرو وهذا املا فسمنا هذا ما لا يفسد ماؤه
وان وقع خروا الدجاج افسدا انه نجس وليس فيه ضرورة لامكان الاحتراز
وكذا اخر البط والاوز الاهلي بخلاف البرى الطيار فان فيه ضرورة لان يذوق
من الهواء وكذا اخر الخفاش وبوله لا يفسد المصريح وكذا انه ذوق ما لا يؤكل
لحمه من الطير فانه طاهر روى في رواية خلاق صحيح روى عنه ابي بصير
تقدم وقال محمد كلاهما طاهر يعني بول ما يؤكل وحرم ما لا يؤكل من الطيور كذا
هنا هو الصحيح وقال بعضهم روى عن ابي حنيفة والى يوسف ان ذوق سباع الطير نجس
نجاسة مخفية لا يفسد الثوب الا اذا نجس ويفسد الماء وان قل كسائر النجاسات
الخفيفة فان حكمها يخالف الغليظة في الثياب دون الداء ولا يفسد الماء الاكثر
ما لم يغيره كسائر النجاسات ويفسد الاواني وان قل لا مكان صولها عنه ولا
يفسد ماء البئر لثقله روى عنها وان بالت سنة او بقية او غيرها ما يؤكل
لحمه في البئر نجس لان خفة النجاسة لا تظهر في الماء كما تقدم ويمكن صون
البئر عن بول مثل هذه الحيوان بخلاف الطيور لزمها نجسها من الهواء الا عند
محمد فانها لا تنجس عنه لان بول ما يؤكل لحمه طاهر عند علي ما روى في قطر
دم او خمر في البئر ولو قطرة واحدة يزرع ماء البئر كله لان ماء البئر في حكم القليل
ولو كان كثيرا ما لم يكن عشرين او عشرين وقد تقدم ان القليل ينجس بوقوع النجاسة
وان لم يظهر اثرها فيه وفي الذخير نجس بزرع من البئر ولو افسد ماؤه لم يفسد
استقى دلو اخر فقاطر من جسده في بئر لا ينجس البئر انما ينجس الذي استقى منه
المستعمل ايضا للضرورة لان التمر من مثله يستعمل ويمنع والى شيخنا
او محدث في البئر او دخل فيها الطلعة لم ينجس ولم يفسد المستعمل او الرصق طاهر
او خفيفة في رواية الرجل جني الماء نجس قالوا لانه ما زلنا الاقاقة الماء مسارا
مستعملا والمستعمل نجس فلا ينجس الاعضاء وهو يفسد بالبركة في البئر فينجس
وقال في رواية اخرى يخرج من الجوانبة نجس من جوفه فينجس الماء
المستعمل فعل هذه الرواية الثابتة بجواز زيارته انما هو في الجوف في الماء

ان الرجل طاهر لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة وهو
 اوفق الروايات عندنا وقال ابو يوسف الرجل جنب الماء طاهر وهو
 مبني على ان ابا يوسف رحمه الله يشترط الصب وما يقوم مقامه في طهارة العصب
 فصالحه يوجد الصب وما يقوم مقامه من الجريان لا يجوز الوضوء ولا الغسل عنده
 يخرج من الجنابة بدخوله في الماء الراكد فلم يصير الماء مستعملا لعدم ازالة الحديث
 عند القرينة وفي الخلاصة ان قول ابن خزيمة كقول ابي يوسف ايضا ولم يذكره في غير الخلاصة
 هو مشكل على اصله لانه لا يشترط الصب وقال محمد كلاهما طاهر الرجل يخرج من الجنابة
 اذ الصب النية ليس بشرط في ذلك والماء لانه لا يصير مستعملا عنده الا باقامة القرينة
 وهو النية والفرض ان لانية هذا كله اذ لم يكن على بدنه وثوبه عند الوقوع والنية
 نجاسة حقيقية وان كانت على بدنه وثوبه نجاسة حقيقية او كان مستنجيا ينجس من ماء
 يتجسل الماء بالاجماع لما تقدم ولو وقعت الحائض ان كان بعد انقطاع الحيض فهي كالجنب
 ان كان قبل الانقطاع فكانا طاهرا وتقدم حكمه في بحث الماء المستعمل ولو وقعت في البئر
 اكثر من فارة فقد روى عن ابي يوسف انه قال الى اربع يلزم عشرون دلو او ثلثون فختم
 الاربع كحكم الواحدة وان كانت الفارات الواقعة خمساً ينزع اربعون دلو او خمسون
 الى التسع فختم الزائد على الاربع الى التسع كحكم الدجاجة فاذا كانت الفارات عشرا
 ينزع ماء البئر كله بمنزلة الشاة وعن محمد الفارقات ان اذا كانت كهيئة الدجاجة ينزع
 اربعون وفي اهرتين ينزع كل الماء كذا في التنجيس وهذا اقل من قول ابي يوسف فانه ثمة
 ان الاربعين في الدجاجة وما قاربها والظاهر ان ابا يوسف افاض اعتبر ذلك ايضا ومن
 الصغار التي تكون الخمس منها قد اذ الدجاجة او نحوها فلا خلاف حينئذ في الحقيقة وان
 كانت البئر معينة لا يمكن نزحها الا بعشر وحج عظيم اخرجوا مقدار ما كان فيها من الماء و
 ابتداء النزح ثم ان الشائخ اختلفوا كيف يقدر ما كان فيها اذ ذاك قال بعضهم يحقر
 حققة مثل عمق الماء وطوله وعرضه وتخصص فينزع الماء حتى قلا الحفيرة وتا بعض
 يرسل فيها قصبه ويجعل يبلغ الماء علامة ثم ينزع منها عشر دلاء مثلا ثم يغاد القصب
 فينظر كم نقص فينزع لكل قدر منها عشر دلاء وهذا ان القولان مرويان عن ابي يوسف
 عن ابي خزيمة ينزع حتى يغلبهم الماء وقال بعضهم وهو عن ابي خزيمة ايضا يحكمه
 ذوا عدل من اهل البصرة بالماء فينزع منها يحكمها فان قالوا ان ما فيها ذاك
 الوقت الف دلو مثلا ينزع ذلك قال صاحب هذا يتروهذا اي الاخذ بقول

العبد لين أشبه بالفقه قال في الكافي إن الأصح إذا الرجوع إلى أهل البصرة أصل ولكن
 من الصور كما في الحكمين والشاهدين وتقويم التلطف قال الله تعالى فاستلوا أهل
 الذكوان كنتم لا تعلمون وقولنا يعتبر ما كان فيها وقت ابتداء النزع ذكره في الكافي أيضا
 وفي فتاوى قاضين أن يترتب نزع ماء فإرادوا نزع الماء بعد نمان اختلافوا فيه منهم من قال
 يعتبر الماء عند وقوع النجاسة حتى لو نزعوا ذلك القدر وبقي مقدار ذراع أو ذراعين
 يصير الماء طاهرا وطهورا وثمره ذلك يظهر في الرجل إذا أخذ في النزع فيجب أن
 العبد فوجد الماء أكثر مما ترك منهم من قال ينزع كل الماء ومنهم من قال ينزع مقدار الماء
 الذي بقي عند النزع وهو صحيح انتهى وهذه القوة إما هي بناء على أن المعتبر مقدار الماء وقت
 ابتداء النزع أولا لا على أن المعتبر مقداره وقت وقوع النجاسة أولا ثم قد علم منها أن الصحيح
 ما قاله في الكافي أن المعتبر وقت ابتداء النزع وروى عن حماد أنه قال ينزع منها ما شاء
 دلوا في ثلثمائة ذلوا وإذا اجاب بذلك بناء على كثرة الماء في أبار يغد ذلك في المسير
 والروى عن أبي حنيفة أنه إذا نزع منها مائة ذلوكيف وهو بناء على أبار الكوفة لقلّة الماء فيها كذا
 في الكفاية فعلى هذا لا ينبغي الفتوى بالماثنتين ونحوها مطلقا بل ينظر إلى غالب أبار البلد
 وهو لا يسير على الناس الأول وهو اعتبار مقدار الماء في كل يتر على حدّ أحوط وإذا
 نزع بوفوع الفارة عشرون ذلوا وثلثون طهروا لو والرشاء بالكسر والد وهو الحبل
 وكذا يظهر البكرة وذواجها ويد السقي تبع الطهارة البئر وكذا في كل موضع نزع مقدار
 وجب ذلك عن أبي يوسف وفي وجوب نزع كل إذا وصل إلى حد لا يلائم نصف الدلو كان نزع الكل
 ويحكم بطهارة البئر ولو أبغها ذكره البرزاني قد تقدم أنقاع فتاوى قاضين أنه إذا بقي مقدار
 ذراع أو ذراعين يصير الماء طاهرا وطهورا وهو واسع وهذا أحوط وذكر البرزاني أيضا
 لو نزعوا بدلو منخوق فإن كان يخرج فيه أكثر من نصفه فهو غير آلة الصحيح وصوت ما ليس
 دم سائل لا ينجس الماء ولا غير إذا وقع فيه فوات أو مات ثم وقع فيه وذلك كاللبن أو البعوض
 والد باب والزواجر بجميع أنواعها والعقارب والخنافس والعلق وما شابه
 ذلك من الفراش وصغار الحشرات وقال الشافعي ينجسه لأن التحريم لا بطريق
 الكرامة آية النجاسة ولما قرأه صلى الله عليه وسلم لسانان يا سلمان كل طعام وشراب
 وقعت فيه دابة ليس لصادم فماتت فيه فهو حلال أكله وشربه ووضؤه رواه الدارقطني
 لكن قال لم يرفعها لأبي حنيفة عن سعيد بن أبي سعيد الزبيدي وهو ضعيف انتهى وأما
 على أيضا بحالة سعيد ودعا بان بقية هذا هو ابن الوليد روى عنه الأئمة كلهم وابن

لا ينجس
 الماء
 إذا
 وقع
 فيه
 دابة
 ليس
 لصادم
 فماتت
 فيه
 فهو
 حلال
 أكله
 وشربه
 ووضؤه
 رواه
 الدارقطني

ابن المبارك ويزيد بن هارون وابن عيينة ووكيع والاوزاعي وأبو حنيفة وداود بن راسية و
 شعبة وهاشيم بن شعبة واحتياطة وقد أخرج له الجماعة إلا البخاري وأما سعد بن يسعد
 فذكره الخطيب قال اسم أبيه عبد الجبار وكان ثقة فأنقذت لجهالة ولم ينزل الحديث عن
 درجة الحسن والحمة لا تستلزم النجاسة كالتراب وكذا موت ما يعيش الماء إذا
 في الماء أو وقع ميتا فيه لا ينجس ذلك كالسملك والضفدع أي البحري والسرطان والحية
 المائية وإن مات في غير الماء من الأطعمة والأشربة ففيه تفصيل أما السملك فإنه
 لا ينجس إلا خلاف للنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم أحلت لنا ميتتان ودمان أحدهما
 فإنه يقتضي طهارة السملك الميت ووقوع الطاهر لا يؤثر الطهارة وأما الضفدع
 إذا مات في العصور ونحوه مما عد الماء فقد اختلف المتأخرون في كونه يفسد
 أولا قال المصنف وأكثرهم على أنه ينجس قال في الهداية لا يفسد المعدن قال الكافي أنه
 تعليل بالعدم وهو غير صحيح وقاويله أن الموجب للنجس وهو الدم موجود إذا لونه
 لون الدم والرائحة رائحتها والمانع وهو المعدن مفقود وأما ما يفسد الماء لأن الماء
 موجود فلم يعمل الموجب انتهى ثم قال في الهداية وفي الكافي وقيل لا يفسد ماء السملك
 ما يعيش في الماء غير الماء أيضا إذا مات فيه في الأصح لأن الدم فيه لأن الدم لا
 يعيش في الماء والذي يظن أنه دم فيلبيس بدم حقيقة لأنه إذا شمس بيض الدم حقيقة
 إذا شمس يسوق قال في الهداية والضفدع البحري والبري سواء وقيل البري يفسد
 الدم وعدم المعدن قال فيها وما يعيش في الماء ما يكون تولد ومثواه في الماء وما
 المعاش دون ما حي المولد مفسد يعني كطير الماء ففي الجامع الصغير للقاضي
 طير الماء إذا مات في الماء يفسد في الصحيحين من الرواية عن أبي حنيفة ولو مات في
 غير الماء يفسد باتفاق الرواة وبديقق كذا في الخلاصة وذكر فيها طير الماء إذا
 وقع في الماء القليل فمن أبي حنيفة روايتان وعن محمد أنه لا ينجس عن أبي يوسف أنه ينجس
 فعلم أن الصحيحين من روايتي أبي حنيفة كقول أبي يوسف والأخرى كقول محمد بن
 بينه وبين الضفدع ونحوه ما يعيش خارج الماء أيضا أن الطير لا يعيش داخل الماء فهو
 دمو بخلاف الضفدع ونحوه وذكر الاستيعابي في شرحه ما يعيش في الماء مما لا يؤثر فيه
 إذا مات في الماء وتفتت فإنه يكره شرب الماء وهو مروي عن محمد لا يفسد إلا الجزء الحرم كلها
 بالماء فربما ابتلع بشربه مع أنها حرام وما يحتل فيه تناوله الحرام يكره تناوله ويجب التحرز
 لأنه روي عنه إمام الحجة البرية التي لا يعيش في الماء إذا مات في الماء فأنها تفسد وهذا

القول بان الضفدع البرى يفسد والظاهر انه مختار صاحب الهداية حيث اخبره واخر دليل
وما اخر دليله فهو المختار عند وقال هو في التجنيس لو كان للضفدع دم سائل يفسد ايضا
مثله لو مات حية برية لادم فيها في افاء لا يتجنس ان كان فيها دم فيجنس فيقول المصنف وكذا
الحية المائية اذا كانت كبيرة لها دم سائل مبني على غير الاصل الذي ذكره في الهداية وما على
الاصل فلا يتجنس لان الدم لا يعيش داخل الماء والدم الذي فيها غير حقيق على ما هو قوله
وكذا الوزغة اذا كانت كبيرة اى بحيث يكون لها دم فانها تفسد الماء لما تقدم في
الضفدع البرى والحية البرية تنم للضفدع المائى هو الذى يكون بين اصابعه سترة
البرى بخلافه كذا في الفتاوى الظهيرية والذي يحصل ان الاصل ان ما يعيش بالسكن في
الماء لا يفسد موته الماء ولا غير ولو كان في دم لان ذلك ليس بدم حقيقة وان ما لا يعيش فيه
ان كان في دم يفسد والا فلا وعرفنا في الخلاصة المائى بما لو استخرج من الماء قيسر من ساعة وان
كان يعيش وهو مائى وبرى فجعل بين المائى والبرى قيسرا آخر وهو ما يكون مائيا وبريا لكن لم
يذكره حكما على حدة والصحيح انه ملحق بالمائى لعدم الدموية على ما علم والله سبحانه اعلم

❦ فصل في الاسرار ❦

هو جمع سور بالهمزة وهو مطلق البقية من الشئ لغة وبقية الشراب الذي يقيم
الشارب عرفا وقد يطلق على بقية الطعام في العرف ايضا وانواع الاسرار خمسة
على طهارته ومتفق على نجاسته ومكروهه ومشكوكه تختلف فيه سور الآدمى طاهر
بالانفاق سواء كان مسلما او كافرا او جنبا او حائضا او محدثا او طاهرا من جميع
الاحداث لان السور يأخذ حكم العاب لاختلاطه ببول العاى انسان طاهر لتولد
من لحم طاهر اذ حرمة كرامته لا النجاسة وقوله تعالى يا ابا البشر كون نجس المراد لهم ذنوبهم
معنوية وهو الشرك وانهم متلبسون بالنجاسة لعدم تطهيرهم من الجنابة ونحوها
فجعلهم كأنهم عين النجاسة مباغاة في تلبسهم بها وليس المراد حقيقة نجاسة
ذواتهم بالاجماع حتى لو حمل كافر غير ملوث بنجاسة وصلى به جازت
صلوته كما لو حمل جنبا او حائضا اما لو تلوث فيه بنجاسة من خمر او
ميتة او غيرها فاشرب الماء ونحوه من فورة فان سورته يتجنس اما لو شرب
بعد تردد الريق في فمه وذهاب لانه فلا يتجنس سور محمد بن حنيفة وابي يوسف
خلافا لعمد بناء على زوال النجاسة الحقيقية بغير الماء وكذا سور ما يؤكل لحمه

من الحيوان طاهر بالاتفاق كالابل والبقر والغنم لتولد العباب من لحم طاهر وامسوا
 الفرس فمن ابى خيفة فيه اربع روايات ذكرها في المحيط الا ان ما قال المصنف انه
 في رواية نجس ليس منها ولم اره لغير المصنف بل في المحيط على ما ذكره في الكفاية في روايته
 قال احب الى ان يتوضأ بغيره وهي رواية الثعلبي عنه وفي رواية هو كسور الحمار مشكوك
 وفي رواية وهي رواية الحسن عنه انه طعمه مكروه وتحمل هذه الرواية على
 كراهة التحريم كما صححه حنابلة في لحمه ورواية الثعلبي على كراهة التنزيه
 كما صححه البعض في لحمه وفي رواية وهي رواية كتاب الصلوة انه طاهر بلا كراهة
 وهو الصحيح من مذهبه لان كراهة لحمه لكرامته وشرفه لكونه آلة الجهاد و
 كبرياء الله لا لكراهة فيه فيكون لعابه متولداً من لحم طاهر وكل عاب لا دمي فكذا
 سؤره واما عندهما فهو طاهر بلا شك رواية واحدة لانه ما كوال اللحم عندهما وبه
 اى بكونه طاهراً اخذ بعض المشايخ بكل المتأخرين لما تقدم وسور الكلب الخنزير
 سائر سباع البهائم نجس باتفاق علماء اخلافنا لما لك في الكروا للشافعي واخذ فيما
 عد الكلب الخنزير اما نجاسة سؤ الكلب فلا احاديث الصحيحة في الامر بغسل الاقدام
 اذ لم ينفى بلوعة وامسوا الخنزير فلنجاسة عينه على ما تقدم فلعله متولد من لحم نجس
 ما خالطه واما سائر سباع البهائم فلنجاسة لحمها ايضا على ما هو الصحيح ومن الوجوه
 الالزامية على الشافعي حديث القلتين حيث سئل عن علي الصلوة والسلام عن ماء يكر
 في الفلاة تزده السباع والدواب فقال اذا كان الماء علقين لم يجل الخبث فان الجواب لا بد
 ان يطابق السؤال ويريد عليه فيندرج فيه لسؤل عنه غيره وقد قال بعضهم مشروطه
 فنجس ما دون القلتين وان لم يتغير وحقيقة مفهومة مشروطه انه اذا لم يلبس ما يتنجس من
 السباع وما رواه جابر عن ابنه علي السلام سئل اتوضأ بما افضلت الحمد قال نعم وبما افضلت
 السباع كلها اخرجه الدارقطني وكذا حديث انه عليه السلام سئل عن الحياض التي تن
 بين مكة والمدينة فقيل ان الكلاب السباع ترد عليها فقال لها ما اخذت في بطونها
 وما بقي شراب طهور اخرجه ابن ماجة فحمول على الماء الكثير او على ما قبل تحريم
 السباع على ان الاول فيه داود بن الحصين ضعفه ابن حبان الثاني معلول لعبد الرحمن
 بن زيد بن اسلم وسور سباع الطير كالصقروالبازي والشاهين ونحوها وسور
 ما يسكن في البيوت من الحشرات وغيرها مثل الحية والعقرب والوزغة والفارغة الخ
 المحلاة اى المطلقة غير المحبوسة والهررة مكروه اى يكره التوضؤ به عند وجوده غير

ولكن اشربه كراهة تنزيهة وهذا استحسان والقياس في غير الدجاجة المخلاة ان
 يكون نجسا لتولد اللعاب من لحم نجس وجب الاستحسان في سباع الطيور ان لعابها لا تصيب ما تشربه
 لانها تشرب منقارها وهو عظم طاهر والكرهية اقها هي لاحتمال كونها اصاب
 نجاسة قبل ذلك وبقي اثرها الى وقت الشرب كما في الدجاجة المخلاة فان الكراهة
 لمجرد نذورها ان منقارها متنجس عند الشرب ولذا لو كانت محبوسة بحيث لا يصل
 منقارها الى ما تحت رجليها لا يكره سؤها كذا احكى عن الامام الحاكم عبد الرحمن
 قال ليس المراد بكونها محبوسة ان تكون محبوسة في بيتها لانها حينئذ لا يؤمن ان
 يكون على منقارها نجاسة من جوارها في عذرات نفسها بل المراد ان تجلس للسكن في
 بيت يكون راسها وعالمها وماؤها خارجة لا يمكنها ان يتحول في عذرات نفسها وقال
 شيخ الاسلام في البوطانها ان كانت محبوسة لا تجدد عذرات غيرها حتى يتحول فيها
 وهي لا يتحول في عذرات نفسها فلا يكره سورها اذ ذلك انتهى على هذا سائر سباع
 الطيور ايضا اذ اعلم انه لم يكن على منقارها نجاسة ينبغي ان لا يكره التوضؤ بسورها
 ووجه الاستحسان في سواكن البيوت حديث كبشة بنت كعب بن مالك وكانت
 تحت ابن ابي قتادة ان ابا قتادة دخل عليها فسكت له وضوء فجاءت هرة فشرب
 فاصغى لها الاناء حتى شربت قالت كبشة فرا في انظر اليه فقالا تعجبين يا بشة الخي
 فقلت نعم فقالا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انها ليست بنجاسة لها من الطوافين
 عليكم والطوافات رواه احمد والسنن الاربعة وقال الترمذي حسن صحيح فقد علل صلى الله
 وسلم عدم نجاستها كونها من الطوافين فاذا بقي النجاسة عن الطوافين والطوافات لجمع
 وايضا يعتد بالاحتراس من هذه الاشياء فكان فيه ضرورة وعن ابي يوسف ان سورها
 غير مكره لتحذ كبشة للتقدم ولما روى انه عليه السلام كان يصغى لها الاناء فتشربه
 ثم يتوضأ به رواه الدارقطني من طريقين احدهما ابو يوسف القاضى وضعفها بعد
 ابن سعيد المقبري وضعف الثانية بالواقدي لكن قال في الامام جمع شيخنا ابو القاسم
 في اول كتابه المغازي السيوف من ضعفه ومن ثقله ورجح توثيقه وذكر الاجرية عما قيل فيه
 دوى الدارقطني وابن ماجه من تحذ حادثة عن عمرة عن عائشة قالت كنت اتوضأ
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم من افاء واحد قد صابت منه الهرة قبل ذلك قال الدارقطني
 وحارثة لا بأس به والجواب بان قد عارضه ما رواه الحاكم وصححه عن ابي هريرة
 قالت قال رسول الله صلى الله وسلم السنوسيع والمراد بيان الحكم دون الخلقة والصورة لكن سقطت

قالت

النجاسة لعل الطواف فبقيت الكراهة لان التعلق بالسباع حكمان حكم السور وحكم اللحم
 فثبت في الهرة حكم اللحم وهو المحرم لعدم المعارض وعدم الضرورة وحكم السور شيئا
 النجاسة كسباع البهائم والكراهة كسباع الطير فاذا انتفى ارادة النجاسة قلنا تعين ارادة
 الكراهة وان اكلت الهرة الفارة ثم شربت الماء على الفور من غير ان تمكث في
 فمها يتنجس الماء لا اتصال اثر النجاسة من لسانها اليه وان مكثت ساعة وحسب
 فيها فمكروه وليس نجس عندنا بغيره وابي يوسف خلافة المحدث بناء على التطهير
 الماء فان فمها قد انفسل وهو طاهر على ما مر فإزالة النجاسة به جائزة عندنا فيقع
 شربها بقدر طاهر خلافا للمحدث وابي يوسف وان كان يشترط الصبغ طهارة العضو
 فقد اسقطه في مثل هذا الموضع لكان الضرورة كذا في الكفاية ويجوز ان يقال
 ان امر الرقيق باللسان بمنزلة الصب وسور الحمار والبغل الذي امة انا مشكوك
 فيه قيل الشك في طهارته لانه لو كان طاهرا لكان طهورا ما لم يغلب اللعاب على
 الماء في قتل في طهوريته لانه لو وجد الماء المطلق لم يجب عليه غسل ايسره فهو طاهر
 شك وهو الاصح وقد نص محمد عليه في النوادر حيث قال اربع لو غسغ الشوك نجس
 سور الحمار والماء المستعمل ولبن الاقان بول ما يؤكل لحمه كذا في المبسوط وجد الشك في
 في الطهوية تعارض الادلة فتحدث خبير في الكفاء القدر وروى بعض روايات انه عليه
 السلام امر مناديا ينادي بالكفاها فانها رجس واه الطحاوي
 غيره يفيد النجاسة وحدث غالب بن ابي جريح قال له عليه السلام هل لك من مال فقال ليس
 مال الاحمير ان لي فقال عليه السلام من سمين مالك يفيد الطهارة الصحابة اختلفوا في
 ونجاسته والاقيسة تعارضت فيه فليس كالكلب في البعوضة وعدم الخالطة فيلحق
 وليس كالهرة في شدة الخالطة ودخول المصائب فيلحق بها فوجب تقدير الاصول وابقاء
 ما كان على ما كان فلا يقال بان نجس ما هو طاهر بغيره ولا بان يطهر ما هو نجس بغيره
 الا النجاسة الحقيقية عندنا في حبيقة وابي يوسف لقلعه اياها حقيقة كما في الخل بخلا
 الحكمة وقد تقدم حكم الشوك في فضل التيمم وتقييد البغل بكونه انا ذكر
 غير واحد منهم السروجي في شرح الهداية قال اذا نزل الحمار على الرصعة لا يكره له البغل
 للتولد بينهما فلهذا لا يصير سورة مشكوكا فيه انتهى والمراد لا يكره عند الامام في حال
 بالفرس وعندنا في خيفته يكره كالفرس لان سورة لا يكون مشكوكا اتفاقا كما هو الصحيح
 سورة الفرس وكذا البغل الذي له بقره يحل لحمه اتفاقا ولا يكون سورة مشكوكا لكن

هذا قول صاحب الهداية والبغل من نسل الحمار فيكون بمنزلة فانه يفيد اعتبار الادب
 الا ان الاصل في الحيوانات الاحاق بالام كما صرحوا به في غير موضع وعرق كل شيء معتبر
 بسؤره فما كان سؤره طاهرا فعرقه طاهرا وسؤره نجسا فعرقه نجسا وسؤره مكروها
 فعرقه مكروها اي يكره ان يصلح وبدنه او ثوبه ملوث به الا ان عرق الحمار وكذا عرق
 طاهر وهذا الاستثناء انما يصح على القول بان الشك في الطهارة فاذا قيل ان سؤره
 مشكوك في طهارته ونجاسته وعرق كل شيء معتبر بسؤره صح ان يقال الا ان عرق
 الحمار طاهر اي من غير شك وقوله عند ابى حنيفة في الرواية المشهورة اما هو لم
 ان الروايات عنه مختلفة الا ان المشهورة هي رواية الطهارة لان الامامين يخالفان
 كما ذكره القدرى اي ذكر ان عرق طاهر الروايات المشهورة وكذا ذكره صاحب الهداية
 وغيره ايضا وجهه ان النبي صلى الله عليه وسلم ركب الحمار معروريا في حرم الحجاز و
 الغالب انه يعرق ولم يرو انه عليه السلام غسل بدنه او ثوبه منه وقال شمس الائمة المحلو
 عرق الحمار نجس الا ان جعل عفوا في الثوب البدن للضرورة وهو رواية عن ابى
 حنيفة ايضا فانه رو عنه فيه ثلث روايات انه نجس نجاسة غليظة وانه نجس نجاسة
 خفيفة والرواية المشهورة الصحيحة انه طاهر كما ان الصحيح ان سؤره طاهر فاذا
 الشك في طهوريته ولا يتأتى ذلك في العرق فان جميع انواعه غير طهور ولبن الانثى
 اي الحمار نجس في ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة وروى عن محمد في النوادر انه
 طاهر ولكن لا يؤكل وهو الصحيح لم ارضيحه لغير الصنف بل في الهداية وكذا
 لبنه وعرقه لا يمنع جواز الصلوة وان فحش قال في الهداية وكذا لبنه وعرقه لا يمنع
 جواز الصلوة وان فحش قال في الكفاية هذا في العرق بحكم الروايات الظاهرة صحيح
 واما في اللبن فغير صحيح لان المذكور في الكتب نجاسة لبن الحمار والروايتان فيه
 تشمل الائمة السرخسي في المبسوط في تعليل سؤال الحمار فقال وكذلك اعتبار سؤره بعرق
 يدل على طهارته واعتباره ببسته يدل على نجاسته وذكر في المحيط ولبن الانثى نجس
 طاهر الرواية وروى عن محمد انه طاهر ولا يؤكل وذكر الامام القمى في البزوى
 يعتبر في الكثير انه احسن هو الصحيح وعن عيين الائمة الصحيح انه نجس نجاسة غليظة
 لانه حرام بالاجماع وفي فتاوى قاضى خان في طهارة لبن الانثى روايتان انتهى الذي
 الدراية هو ما ذكره عيين الائمة لان الحرم لا للكرامة مع صلاحية الاحتذاء آية النجاسة
 ليس فيه ضرورة كما في السور فيكون نجسا نجاسة مغالطة كبوله وان اصابا لتوب اوليه

شيء من السور المكروه لا يمنع جواز الصلوة بان تحش أي ولو كان بحيث يجد كثيرا فاحشا
 لانه طاهر الا ان تركه الصلوة معه كما يذكره الوصف بالسور المكروه اكلمه وشربه وان يدع الهرة
 تحش بدنه او ثوبه ثم يصلي بمن غير غسل والاصح انها كراهة تنزيه على ما اختاره الكرخي
 وقيل كراهة تنزيه على ما اختاره الطحاوي وما تقدم من الاحاديث يرجح الاول وان است
 الثوب او البدن شيء من السور والشكوك لا يمنع جواز الصلوة ايضا وان تحش ورد عن
 ابي يوسف انه قال يمنع اذا تحش بناء على انه نجس نجاسة خفيفة كما تقدم انه احك الروايات
 عن ابي حنيفة في العرق والسور مثله في الحكم والصحيح ان الشك في طهوريته لا في
 طهارته بل هو طاهر قطعاً وقد تقدم وان است الثوب او البدن شيء من السور النص
 يمنع جواز الصلوة اذا زاد على قدر الدرهم لانها نجاسة غليظة والاصل فيه أي شئ يمنع
 جواز الصلوة ان النجاسة الغليظة اذا كانت قدر الدرهم او دونه فهي عفو لا يمنع جواز
 الصلوة عندنا وعند رفز والساجي وكذا عند مالك واحمد منع النجاسة جواز
 الصلوة وان قلت أي ولو كانت قليلة لان النص للوجوب للتطهير لم يفصل بين القليل
 والكثير وكما في النجاسة الحكيمة ولنا ان القليل عفو اجماعاً اذا الاستنجاء بالماء كان
 بالاجماع وهو لا يستأصل النجاسة ولان التجزؤ عن القدر القليل منعنا والتقدم
 بالدرهم مروي عن عمر وعلي وابن مسعود وهو مما لا يعرف بالرأي فيصل على السماع
 اما النجاسة الحكيمة فانها لا تجزئ فيعفى عن مقدار معلوم منها ولا حرج في اذا التها بحالة
 الحقيقية فافتراقا ولكن ينبغي ان يغسل وان كانت أي ولو كانت النجاسة اقل من قدر
 الدرهم على ما تقدم في الاداب فانها اذا كانت اقل من قدر الدرهم يستحب غسلها
 وان كانت قدر الدرهم يجب ان زادت يفرض حتى ان الثوب او البدن اذا
 اصابته من النجاسة الغليظة اقل من قدر الدرهم ولم يغسل ثم اصابته منها مقدار
 ما جمعت تلك النجاسة التي اصابته ولا يصير جواب لو أي مقدار ما اجمع بالنجاسة
 الاولى لصار ذلك المقدار معهما او صار الجميع اكثر من قدر الدرهم منعت تلك
 النجاسة حينئذ جواز الصلوة بالاجماع لان المانع حمله النجاسة الزائدة على قدر الدرهم في
 الصلوة وهو موجود ولو وصلت الاصابة في زمانين او في مكانين وقدر مروي عن ابي
 حنيفة انه غسل ثوبه من قطرة دم اصابته وكيف لا وقد كان رحمه الله في غاية الورع
 والمحافظة على آداب الشريعة ولا يلزم من قوله ان غسله ليس يفرض ان لا يغسله فانه
 ان اغتسل فيه لم يفرض لم يبعد فيه ليل السنة والاستحباب والمقتضى لا يترد سنة ولا استحباب

غير ضرورة فكيف من هو من اعيان المتقين ثم الدرهم المقدس به هو الدرهم
الكبير الشهيل منسوب الى التمهيد بكسر اوله اسم موضع ذكره في المستصنع عن
الهادي وهو مثل عرض الكف اي مقعر الكف وهو داخل اصول الاصابع واذا
التقدير به من موضع الاستنجاء قال النخعي استقبوا ذكر البقاع في مجالسهم فكم
عنه بالدرهم الا ان التقدير به من حيث المساحة ليس مطلقا بل الصحيح ما قاله الفقيه
ابو جعفر الهندواني بقدر بالوزن اي بالدرهم الوزني وهو ما يبلغ وزنه مثله
في النجاسة المستند ذات الجرم كالعدرة ولحم الميتة ونحوها ويقدر بالبسط والعمر
المذكور في النجاسة الرقيقة التي لا جرم لها كالبول والخمر والدم المائع ونحوها وذلك
لان محمدا رحمه الله ذكر الدرهم الكبير في النواذر واعتبره من حيث ان عرض فقال
الدرهم ما يكون مثل عرض الكف وذكره في كتاب الصلاة واعتبره من حيث الوزن
فوفق الفقيه ابو جعفرين كلامه بما ذكر وافقه على ذلك من بعده وقالوا هو الصحيح وان
اصابه اي لنوب دهن نجس هو اقل من قدر الدرهم عند الاصابة ثم انبسط بعد ذلك
حق صار الكبر من قدر الدرهم قال بعضهم يعتبر وقت الاصابة وحينئذ فلا يمنع جواز الصلوة
بعد ما صار اكثر من قدر الدرهم وهو اختيار الرغيناني وجماعة وقال بعضهم يعتبر
الصلوة وحينئذ يمنع الصلوة وبه اي بالقول الثاني يؤخذ لان مسحة النجاسة
وقت الصلوة اكثر من قدر الدرهم والعفو انما هو قدر الدرهم منها وما صلب به قبل
الانبساط جائز لعدم القدر المانع اذ ذلك والتحقيق ان الاعتبار في المقدار من النجاسة
الرقيقة ليس جوهرا للنجاسة بل هو جوهرا للنجس عكس الكثيفة فليتأمل وان اصاب
الدهن النجس الجلد وتشرب اي سرى الدهن في الجلد او ادخل الرجل يده في
السمن النجس او غيره من الادهان النجسة او المرأة اختضبت بالحناء النجس
او غيره من الخضاب النجسة او الثوب اصابه بالصبيغ بالكسر النجس ثم غسل كل
من الاشياء المذكورة ثلث مرات طهر الجلد من النجس المتشرب فيه والثوب من الصبيغ
النجس واليد من الدهن النجس والخضاب النجس وان بقي اي ولو بقي اثر الدهن
من الدسومة في اليد والجلد و اثر الصبيغ في الثوب و اثر الخضاب في اليد لان
الاثر الذي يشق زواله لا يضر بقاؤه وما تشرب الجلد من الدهن فهو عفو
لذلك بل اولى اذ قد يتعد زواله وذكر في المحيط يطهر الثوب اي المصوغ غيبته
نجس بشرط ان يغسل حتى يصفو الماء ويسيل منه الماء الابيض الى الخالص

من لون الصبغ وكذا قال قاضي خان في خضاب اليد ينبغي ان لا يكون طاهرا مادام
 يخرج منه الماء الملون بلون الخنا وذلك لان المشقة اما توجد اذا كانت العين لا
 تزول بالماء ومادام اللون يوجد في الماء ففي نزوله به فلم توجد المشقة الموجبة للعقر
 عن الجاسة مع بقاء اثرها ولا يشترط في ازالة الاثر شئ اخر غير الماء بل وان غسل في
 غسل الثوب او الخضاب ونحوه بالماء بغير حرص ولا صابون ونحوها حتى لم يبق في
 الماء لون يظهر الا يرى الى ما روى عن ابي يوسف في تطهير الدهن النجس انه
 المتنجس انه اذا جعل الدهن في اناء فصب عليه الماء فعملوا الدهن على وجه الماء
 فيرفع بشئ ويراق الماء ثم يفعل هكذا حتى اذا فعل كذلك ثلاث مرات يحكم بظهور
 الدهن وعند محمد لا يطهر الدهن بوجه وقوله احوط وقول ابي يوسف اوسع
 وهذه الصورة من صور تطهير ما لا ينصرف وقد ذكره وان الفتوى فيه على قول
 ابو يوسف مطلقا وذكر في الذخيرة رجل دهن رجله ثم قوضا وغسل رجله فلم يقبل
 الرجل الماء جاز وضوئه لان الغرض الغسل وهو اسالة الماء على العضو لا ثباته عليه فالصلوات
 مبطنة اصاب في طهارته نجاسة اقل من قدر الدرهم فقدت الى بطانته فصار النجس
 باعتبار القدر الذي في البطانة مع القدر الذي في الطهارة اكثر من قدر الدرهم مع ذلك
 النجس جواز الصلوة عند محمد لان البطانة في حكم ثوب آخر فصار كما لو كان في جيبه اقل
 من درهم وفي قبضه كذلك ولو جمع اذا دأ على الدرهم وعند ابو يوسف لا يمنع لا البطانة
 مع الطهارة في حكم ثوب واحد فصار كما لو اصاب النجس وجه الثوب هو اقل من الدرهم
 فنقل الى وجهه الاخر بحيث لو اعتبر الوجهان زاد على قدر الدرهم فانه لا يمنع على
 اختاره قاضي خان فكذلك هذا وقيل ان كان الثوب مضروبا لا يمنع بالاتفاق قال قاضي خان
 وقول ابي يوسف اوسع وقول محمد احوط انتهى والاجه ايفصل ففي غير المضرب يؤخذ بقول
 محمد وفي المضرب بقول ابي يوسف لان المضرب يجعله ثوبا واحدا بالاتصال التام بخلاف
 غير المضرب فان الاتصال فيه غير تام واذ الف الثوب لبلول النجس في ثوب طاهر يابس
 فظهرت نداوته اى ندوة الثوب لبلول على الطاهر ولكن لا يصير رطبا يسيل منه شئ
 بالعصر بل كان بحيث لو عصر لا يسيل منه شئ ولا يتقاطر اختلاف المشايخ فيه
 والاصح انه لا يصير نجسا كذا في الخلاصة وكثير ذكره من غير اشارة الى خلاف
 وكان وجهه القياس على ما يبقى من الرطوبة بعد العصر المرة الثالثة بحيث لا
 يتقاطر بعد العصر لكن يردان قياسها على الندوة الباقية بعد العصر المرة الاولى

الوجود النجاسة بجماها في الثوب الذي سرت منه الرطوبة كما في الذي عصر
 اول مرة ويحجب بان النجاسة اذا كانت ثابتة فزال بالغسل والعصر ^{شيئا} شيئا الحيد
 النهاية وهي الرطوبة الباقية بعد عصر الثالثة يعني عنها حينئذ واذا لم تكن ثابتة فابتدأ
 بالثوب كما في مسئلتنا فادامت البداية مثل تلك النهاية في عدم التقاطر بالعصر يعني
 كما عفي هناك بخلاف ما بعد عصر الاولى والثانية فانه ليس بنهاية فالحاصل قياس
 النجاسة في ما هو طاهر على انتهائهما فيما كان نجسا فليتأمل واذا افهم هذا يجب ان يعلم
 ان وضع المسئلة انما هو في الثوب المبلول بالماء بخلاف المبلول بعين النجاسة كالبلون
 لان السد حينئذ عين النجاسة وان لم تقطر بالعصر كما لعصر الثوب المبلول بالبلون ونحوه
 ينقطع التقاطر منه فانه لا يظهر وكما بعد العصر في المرة الاولى والثانية وكذا ينبغي ان تفيد
 ايضا بما اذا لم يظهر في الثوب الطاهر اثر النجاسة من لون وريح حتى لو كان المبلول متلوذا بلون او
 متكيفا بريح فظهر ذلك في الطاهر يجب ان يكون نجسا كما لو غسل ذلك النجس لم يزل اثره ولم يبلغ
 حد المشقة حيث لا يحكم بطهارته فكذلك هذا الحاقا للبدلية بالنهاية على ما مر هذا
 وقال الشيخ كمال الدين بن الهمام لا يخفى انه قد يحصل بلل الثوب عصره بنوع رؤس
 ليس لها قوة السيلان ليتصل بعضها ببعض فتقطر بل تقتر في مواضع نبعها ثم ترجع
 اذا احل الثوب ويبعد في مثله الحكم بطهارة الثوب مع وجود حقيقة المخاطرة فلا
 اناطة عدم النجاسة بعدم نبع شئ عند العصر ليكون مجرد ندوة لا بعد التقاطر
 وكذا احكم الثوب ليا بس ايضا اذا بسط على ارض نجسة رطبة بالماء فظهرت
 رطوبتها فيه لكن لا يقطر لو عصر فانه لا ينسج لما قلنا وكذا الوتر الثوب المبلول الطاهر
 على مكان يابس نجس فابتل منه لم يكن لم يظهر عين النجاسة في الثوب وكذا ان نام
 على فراش نجس فغرق وابتل لفراش من عرقه فانه ان لم يصب بلل الفراش بعد
 ابتلاله بالعرق جسد لا يتنجس جسد وكذا اذا غسل رجله ومشي على لبد نجس
 فابتل اللبد لا يتنجس بجله وكذا ان مشى على ارض نجسة بعد ما غسل رجله فابتل
 الارض من بلل رجله واسود وجا الارض اى بالنسبة الى لونه الاول لكن لم يظهر
 اثر البل المتصل بالارض في رجله لم يتنجس بجله وجازت صلوته بدون اعاد
 غسلها لعدم ظهور عين النجاسة في جميع ذلك والطاهر يقيين لا يصير نجسا الا يقيين مثل
 واما ان صادت الارض طينا وطبا من بلل رجله فاصاب ذلك الطين رجله فيجئ
 يتنجس بجله ولا تجوز صلوته ما لم ينسلها ان كان قد راها ناعا وقر عليها ما قبلها

من المسائل بان صار من بلل الثوب طين وتلوث به واصاب الجسد بلل الفراش او الرجل
 بلل البد بعد ان صار بحيث لو عصر لسال حيث يحكم بالتنجس في ذلك كله وقال في الذخير
 في رجل رمدت عينه فرمست بكسر الميم فاجتمع رمصها بفتحها وهو وسخ ايضا
 يجتمع في الموق اي في جانب العين مما يلي الانف قال يجب ان يتكلف في ايصال الماء
 الى تحت الرمص ان لم يضره ايصاله كما يجب ان يتكلف ايصال الماء الى الماق في حال
 الصعوبة ايضا وهذه المسئلة محلها مباحث الوضوء والغسل اذا صاب الرجل ذنبا
 في اذنه فكث في دماغه يوما ثم خرج من اذنه فلا وضوء عليه لانه لم يصل الى جوف
 والدماغ ليس محل النجاسة وكذلك ان خرج من انفه فلا وضوء عليه لما قلنا
 ان خرج من الفم فعليه الوضوء قال قاضي خان لان ما يخرج من الفم لا يخرج الا بعد الوضوء
 الى الجوف وانه موضع النجاسة اقول قد ينزل من الدماغ الى الحلق من غير ان يصل
 الى الجوف كما في البلغم فيبغى انه اذا علم ذلك لا ينقض وان دخل ماء في اذنه عند
 الاغتسال ثم خرج من انفه فلا وضوء عليه وكذا ان عاد من اذنه وهذه المسائل
 وان كان محلها نواقض الوضوء لكن لما كان كل ما خرج من البدن مما هو ناقض فهو نجس
 وما لا فلا تناسب بيانها في مباحث النجاسة نعم ما بعد هذا ليس الا محض استطراد
 وهو قوله القرحة اذا برئت وارتفع قشرها وهو الجلد الذي كان تحت المادة و
 لكن اطراف القرحة موصولة بالجلد المرتفع الا اطراف الذي لا يخرج منه القيم فانه
 منقيم غير متصل باللحم فتوضأ صاحب القرحة فوق ذلك الجلد المرتفع جاز وضوء
 وان لم يزل لم يصل الماء حال الوضوء الى ما تحته اي الى ما تحت ذلك الجلد لانه
 لم يخرج عن كونه ظاهرياً وانه ما تحته من كونه باطنياً ولو توضأ الرجل ثم حلق
 رأسه او لحيته او قلم ظفره لم يجب امره بالماء على تلك الاعضاء وقد تقدم ذلك
 في محله الماء الذي يسيل من ثم النائم فهو طاهر اذ دخل الغاء في الخبز لتضمنه المبدأ
 صفة الشرط كانه قال اي ماء سال من ثم النائم فهو طاهر كيفما كان سواء كان متحللاً
 الفم او مرقياً من الجوف ولذا اقبله بالتفصيل في قوله وذكر في المحيط انه ان جف و
 بقي له اي بعد الجفاف اترى ريم او لون بان كان منتناً او اصفر فهو نجس و
 الاول ان الغالب كونه من البلغم وهو طاهر مطلقاً عند ما خلا فلا يبي يوسف و
 الثاني ان ما كان متغيراً فالظاهر كونه من البعثة وما خرج منها نجس استثناء هـ
 البلغم المزوجته وهذا ليس كذلك على انه يكون من قرحة ونحوها ايضا وقال في

الملتقط هو ظاهر الا اذا علم انه من الجوف وهو غير مخالف لما في المحيط فان
 تغير الرائحة او اللون دليل انه من الجوف واما اذا علم انه من قرحة ونحوها فلا
 في نجاسته والكلام فيما اذا لم يعلم ذلك واما النجاسة الخفيفة وهي كبول ما يؤكل
 لحمه ونحوه مما تقدم فانها مقدرة في المنع في جواز الصلوة معها بالكثير الفاحش
 اي الذي يستفحشه الطباع السليمة او طبيعة المتبلى به وهذا هو الاصل المروي
 عن ابي حنيفة على ما هو دأبه من القبول في رأي المستل به حتى رواه كرهه نقد ورواه
 الفاحش يختلف باختلاف طباع الناس كذا قاله ابن الهمام في شرح الهادي وروى عن ابي
 حنيفة هكذا في جميع النسخ والصواب على ما ذكره في الهادي وشروحه وسائر الكتب الرواية
 انه مقدربشبر في شبر افا هي عن ابي يوسف وفي رواية عنه ايضا انه مقدربذراع
 في ذراع وروى عن محمد وهو ترك عن ابي حنيفة ايضا ان القدر المانع يعتبر بالربع
 قال في الهادي وهو الاصح وفي الكافي وهو الصحيح لان الربع اقيم مقام الكل في كثير من الاحكام
 كالثوب النجس اذا كان ربعه طاهرا وكخلق ربع الارض في الاحرام وكشف ربع العورة ثم اختلف
 المشايخ في كيفية اعتبار الربع اي باي نسبة يعتبر فقال بعضهم يعتبر ربع جميع الثوب
 المصاب وقال بعضهم يعتبر ربع الموضع الذي اصابه ان كان ذلك ذبلا فربع الذي لا هو
 المتبر في النع وان كان دخريصا او كافر في الدخريص والسكم وكان البعض لقائلين بهذا
 ارادوا به ربع ثلث الثوب الشامل للبدن كله وقد ربعهم ربع ادنى ثوب تجوز
 به الصلوة وهو ما يستر العورة من السرة الى الركبة ووفق الشيخ كمال الدين بن الهمام
 بين هذا وبين القول الاول بان الثوب ان كان شاملا للبدن اعتبر ربعه وان كان
 ادنى ما تجوز فيه الصلوة اعتبر ربعه لان الكثير بالنسبة الى الثوب المصاب اي لان
 ربع الثوب الشامل كثير بالنسبة وربع ادنى ما تجوز فيه الصلوة كثير بالنسبة اليه وان كان
 قليلا بالنسبة الى الشامل وهذا هو المختار والله اعلم اما الشرط الثاني هو الطهارة من
 الانجاس لما بين الشرط الاول وهو الطهارة من الاحداث شرع ان يبين الشرط الثاني وهو
 الطهارة من الانجاس افا يبين بعض احكام الانجاس في طهارة الاحداث استطرادا
 باعتبار ما يصبى الماء منها والانساج جمع نجس بفتح الجيم وبكسرها فالاول اسم
 ولا للحققة التاء والثاني صفة وتلقوه والاول استعماله مخصوص بالنجاسة الذاتية لا يستعمل
 فيما تعرض له النجاسة الامبالغة كعوله تعالى افا الشركون نجس والثاني
 يستعمل في الذاتية والعرضية فهو اعم مطلقا فيقال في نحو العذرة نجس

بالفم ونحوه بالكسر والخنزير نجس بالفم وبالكسر ولا يقال في الثوب الذي
 أصابته النجاسة نجس بالفم وإنما يقال بالكسر يجب أي يفرض على المصلّي أي
 من يريد أن يصلي قبل الشروع في الصلوة أن يزيل النجاسة المانعة عن بدنة
 ثوبه والمكان الذي يصلي فيه أي عليه كما في قوله تعالى: ولا صلبنكم في جزوع النخل
 والمراد المكان الذي يقع فعل الصلوة فيه وفرضية طهارة الثوب بقوله تعالى: و
 ثيابك طهر، على أن المراد به حقيقة التطهير ويراد أيضا حال إرادة الصلوة بكون
 الأمر على حقيقته أيضا وما قيل إن المراد فقصر ففيه عذر ولا عن الحقيقة من غير
 ضرورة وإذا وجب تطهير الثوب يجب تطهير البدن والمكان بالأولوية لأنها
 الزم المصلوة منه إذا لا تنفك عنهما وقد تنفك عن الثوب إذا لم يوجد وعلى
 ذلك انعقد إجماع الأمة من غير مخالف وكما يجوز أن التها أي النجاسة الحقيقية
 بالماء المطلق فكذا يجوز أن التها بالماء المقيد كماء الورد وماء البطيخ والخيار وبكل
 ما تبع طاهر يمكن أن التها به كالنخل ونحوه وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى في
 فصل المياه وكذا يجوز أن التها بالنار أو بالتراب لأن المقصود قلع أثرها فاذا حصل
 بالنار أو بالتراب اجزأ وحصول ذلك في مواضع منها إذا تخط السكين ونحوه
 بالدم أو تخط رأس الشاة مثلاً به ثم أدخل ذلك المتلخ النار فاحترق الدم
 وزال أثره طهر الرأس والسكين ونحوهما بالنار لحصول المقصود وكذا إذا أصاب
 السكين دم فمسح بالتراب يطهر لما قلنا وروى عن محمد أنه إذا أصاب يد مسافر
 نجاسة قال محمد يمسحها بالتراب ويخصيص المسافر لأن الغالب عليه عدم ما يزيل
 به النجاسة من المائعات فيقللها بالتراب وليس المراد أنها تطهر بحيث يجوز ذلك
 مع وجود المائع أو أنه لا يجب غسلها بعد ذلك إذا وجد فانها باحقيقة وأما يوسف
 أفاجز ذلك في الخف ونحوه بالحديث ومحمد لا يوافقنا على ذلك فكيف يجوز هنا
 فيجعل على ما قلنا من التقيد بضرورة عدم النزول كذا قاله الشيخ كمال الدين بن الهمام وكذا إذا
 أصاب الخف أو نحوه من النعل والجورق وغيرها نجاسة لها جرم كالعدرة والرش
 ونحوهما عن أبي يوسف أنه قال إذا سحبه بالتراب أو بالرمل على سبيل المبالغة يطهر وعلى
 أبي قولنا في يوسف المذكور فتوى مشائخنا ذكره في المحيط وعند أبي حنيفة أيضا يطهر
 بذلك لكن إذا جفت النجاسة لا إذا كانت رطبة وعند محمد لا يطهر إلا بالغسل قيا
 على سائر النجاسات ولها ما روى أبو داود من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه

انه عليه السلام قال اذا اجاء احدكم الى المسجد فليظرفان رأى في بعله اذى
 وقد رافليسمه وليصل فها روى ابن خزيمة من حديث ابي هريرة انه عليه السلام
 قال اذا طوى احدكم الاذى ببعله او خفيه فظهورهما التراب لكن عدلا ابو خيفة عن
 اطلاق الرطوبة ببقاء اجزاء النجاسة وهي الرطوبة حقيقة بخلاف ما اذا اجفت فانها
 حينئذ تجتذب تلك الاجزاء الى نفسها واصل ابو يوسف بالطلاق لان التراب اذا
 بولغ في السحر به تجتذب تلك الاجزاء ايضا الا انه استثنى الرقيق في رواية كما قال المصنف
 وان لم يكن لها اى للنجاسة التي اصابته الخف جرم كالبول والخمر ونحوهما فلا بد من الغسل
 بالاتفاق وطيا كان او باساقا في الكفاية وغيرها خرجت النجاسة الرقيقة يغني عن
 اطلاق الحديث بالتعليق وهو ان قوله عليه السلام فظهورهما التراب اى مزبل
 بنجاستهما ونحن نعلم بقينا ان الخف اذا تشرب البول والخمر لا يزيله السحر ولا يخرج عن
 اجزاء الجلود فكان اطلاق الخش مصر و قال الى ما يقبل الازالة بالسحر وكان القاضي الامام
 ابو علي النيسابوري عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل انه قال فيمن اصاب بعله النجاسة
 الرقيقة اذا مشى على التراب والرمل ولزق بعض التراب او الرمل بالنعل وجب و
 مسحه بالارض يطهر ايضا عندنا في خيفة وهكذا اى كما روى بن الفضل عن ابي
 روى الفقيه ابو جعفر الهندى عنه قال تشمل الائمة السرخسى وهو الصحيح وعن
 ابي يوسف ايضا مثل ذلك الذى روياه عن ابو خيفة الا انه اى باب يوسف لا يشترط
 الجفاف فيه كما شرطه ابو خيفة بل بمجرد ما استجسد بالتراب الرمل او مسحه يطهر
 كما هو اصله في ذات الجرم قال الشيخ كمال الدين بن الهمام في توجيهه ان المختار قوله ابي
 يوسف في ذات الجرم نحو البلى ونعلم ان الخش يفيد طهارتها بذلك مع الرطوبة ان
 ما بين المسجد والمنزل ليس مسافة يجب في مده قطعها ما اصاب الخف قطعا فاطلاق ما
 مساعد بالمعنى ثم قال بعد ما ذكر معنى المذكور في الكفاية من توجيه استثناء الرقيقة ولا
 يخفى ما فيه اذ معنى طهر يطهر واعتبر ذلك شرعا بالمسح المصح به في الخش الاخر يعني قال
 ابو سعيد قال وكما لا يزيل ما تشربه من الرقيق كذلك لا يزيل ما تشربه من اللثيم حال الرطوبة
 على ما هو المختار للفتوى والحاصل فيه بعد ازالة البحر كالحاصل قبل ذلك في الرقيق
 فانه لا يشرب الا ما في استعداده قبله وقد يصيبه من الكثيفة الرطوبة مقدار
 كثير يشرب من رطوبته مقدار ما يشربه من بعض الرقيق انتهى فالحاصل ان المختار
 للفتوى علما باطلاق الخش الطهارة بذلك في الخف ونحوه سواء كانت النجاسة

ذات جرم من نفسها او صارت ذات جرم بغيرها كالرقيقة المستجدة بالتراب نحو
 رطبة كانت او يابسة وكذا يجوز اذا التها أي زالة النجاسة في الجملة بالحك بالظفر والحك
 بنحو عود او حجر والفرك أي ذلك بعضه ببعض اما الحك والحك فانه في الخنف و
 نحوه حتى اذا اصابته نجاسة طاهره جرم فيبست يطهر بالحك والحك عند أبي حنيفة
 وابي يوسف خلا للمحد استدلالا بما تقدم من البحث فانه يفيد ان زوال الجرم مطهر
 للمحل والحك والحك يزيلان له والرواية ذكرها في الجامع الصغير ولا خلاف بين أبي
 حنيفة وابي يوسف في اشتراط الجفاف هنا لان القطع بالحك والحك لا يتأني في
 الرطب وهذا كله اذا لم يبق اثر النجاسة من اللون والريح وان بقي ولم يزل الا بالغسل فلا
 بد من الغسل وذكر في المحيط محمد راجع الى قولهما في طهارة الخنف ونحوه بالدلك والحك
 والحك بالرى لما رأى عموم البلوى والجرم في التحرز من اصابة الاروات ونحوها الخنف
 النعل وفي الزام الغسل ولبعم البلوى اثر في التخفيف والتيسير وان انتقم البول على البدن
 او الثوب او المكان حال كونه مثل رؤس الأبريجيث لا يدركه الطرف فذلك الانتصاح
 في الحكة ليس بشئ معتبر بل هو كلاً انتصاح وقد سئل ابن عباس عن ذلك فقال
 انا ارجو من عفو الله تعالى اوسع من هذا ولان الذباب يقع على النجاسة ثم يرفع على ثياب
 المصلي ولا بد على رجلها شئ من النجاسة واحدا لا يستطيع الاحتراز عنه وقوله مثل
 رؤس الأبريشارة على انه لو كان مثل رؤس المسامع وقال الطهارة لا بد على انه لو كان مثل النجا
 الآخر اعتبر وغيره من المشايخ لا يعتبر الجانبين دفعا للجرم واذا لم يقبل لا يجمع مع غيره
 اذا وقع ذلك الثوب نحوه في الماء القليل فليل لا ينجسه لان اعتبار هذه النجاسة لما سئل
 عم الثوب الماء وقيل ينجسه وهو الأصح لان سقوط اعتبارها كان لدفع الجرم ولا حرج في
 الماء كذا في الكفاية والتقيد بعدم ادراك الطرف ذكره المعلى في النوادر عن ابي يوسف
 قال اذا انتقم من البول شئ يرى اثره لا بد من غسله وان لم يغسل حتى صلى وهو بخال
 لوجع كان أكثر من قدر الدرهم اعاد الصلوة انتهى واذا صرح بعض الأئمة يفيد له
 بر وعن غيره منهم تصريح بخلافه يجبان يعتبر سيما والموضع ومنع احتياط ولا حرج في
 التحرز عن مثله بخلاف ما لا يرى كما في اثر رجل الذباب فان في التحرز عنه حرجا ظاهرا
 وانتصاح الغسالة في الماء والاذناء ان كان قليلا بان لا يظهر مواقع القطر في الماء لا
 يفسد وان استبان مواقع فضو كثير يفسد وغسالة الميت من الماء الاول والثاني و
 الثالث فاسد وما يصيب بالغاسل من ذلك قدر ما لا يمكن الاحتراز عنه يكون عفوا

لذي قاضي خان وأما الفرق فيزيل نجاسة في المني فيطهر الثوب من المني به أي بالفرق
 إذا ليس المني على الثوب وهذا بناء على أن المني نجس نجاسة مغلظة عندنا وبه قال مالك
 وأحمد في رواية وقال الشافعي ولحمد في رواية طاهر لما استدللنا نحن به على الطهارة
 بالفرق والحكم وهو ما في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها لقد رأيتني وأنا
 أحكمه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان يابساً بظفر وما في صحيح أبي عوانة
 عنها كنت أفرق المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان يابساً وامسح به أو غسل
 شك الحميد إذا كان رطباً ولو كان نجساً لم يكتف بفركه ولما عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه
 سئل عن المني يصيد لثوباً لافاً هو بمنزلة المخاط أو البزاق وقال إنما يكفيك أن تمسح
 بخمرة أو بأذخرة قال لا رطبة لم يرفعها غير أسحق الأذرق عن شريك القادوري البستي
 من طريق الشافعي موفوفاً على ابن عباس قال هذا هو الصحيح وقد روى شريك عن
 ابن أبي ليلى عن عطاء مرفوعاً ولا يثبت انتهى لكن قال ابن الجوزي في التحقيق أسحق
 الأذرق مخرج له في الصحيحين في رفعه زيادة وهي من الثقة مقبولة انتهى لأنه سئل
 خلق الإنسان وهو مكرم فلا يكون أصله نجساً ولنا أطباق الأحاديث الصحيحة عن
 عائشة رضي الله عنها أنها كانت تغسله رطباً فإن ما تقدم في حديث أبي عوانة رواه المذاهب فليس
 من غير شك ويبعد أن يكون غسله له من غير غسله عليه السلام خصوصاً أنكر منها
 سيما ما في الصحيحين عن سليمان بن يسار قال سألت عائشة عن المني أصاب الثوب فقلت
 اغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيخرج إلى الصلوة وأثر الغسل في ثوبه إذا
 أن لا يحسن بلل ثوبه مع التفاته عليه السلام إلى حال ثوبه الفحص عنه وعند ذلك يبدله
 السبب قد قرأها عليه فلو كان طاهر المنع ما من ثلاث الماء من غير حاجة فإنه مرفوعاً
 في مسلم عنها أنه عليه السلام كان يغسل المني ثم يخرج إلى الصلوة في ذلك الوقت أنا
 نظر إلى أثر الغسل فيه فإن حمل على حقيقته فطاهر وأعلى حيازه وهو أمر وبذلك فهو
 فرفع علمه لكن لقائل أن يقول ولئن سلم أنه فعله عليه السلام فهو عند الأطلاق
 لا يقتضي الوجوب كما علم في الأصول فالأولى الاستدلال بما روى الدارقطني عن
 عمار بن ياسر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما على بتر أدلوماء في زكوة قال
 يا عمار ما صنعت قلت يا رسول الله بآبي وأمي اغسل ثوبي من نجاسة أصابته قال
 يا عمار إنما يغسل الثوب من خمس من الغائط والبول والقيء والدم والمني يا عمار
 ما اتخذته ودموع عينيك والماء الذي في ركبتك الأسواء وقال الدارقطني

لم يروه عن علي بن زيد غير ثابت بن حماد وهو ضعيف مدفع بانه وجد له متاج
 عند الطبراني في الكبير وهو حماد بن سلمة وسندنا الحسين بن اسحق التستري ثنا
 علي بن بحر ثنا ابراهيم بن زكريا العجلي ثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد الى اخو ما ذكره
 الدارقطني سندنا ومثنا وعلي بن بحر روى له مسلم مقرونا بغيره وعلي بن زيد روى له الحاكم في المستدرک
 وقال الترمذي صدق ابراهيم بن زكريا وثقه البزار فلا يزل الشاهد عن درجة الجبس فقدم على
 سنده ابن عباس لانه مانع وذلك مبني وقوله انه مبدأ خلق الانسان وهو مكرم فلا يكون
 اصله نجسا ممنوع فان تكريمه يحصل بعد تطور الاطوار المعلومة نقطة ثم علة ثم
 مضغة الى آخره قال الشيخ كمال الدين بن الهمام الا يرى ان العلة نجسة وان فضل المني
 اصله دم فيصدق ان اصل الانسان دم وهو نجس لثبته قال الفقير اما العلة فان
 الاصم عندهم انها طاهرة فلا ينقض بها عليهم واما الدم فقد كان يتخالج النقص به
 عليهم في خاطري كثيرا ثم ظهر لي عدم ذلك فان المني اما يحصل عنه وهو في محله
 ولا يحكم عليه بالنجاسة اذ ذلك فلم يبق الامنع استلزام كونه مكرما طاهرة اصله
 بل تخليقه في الامن من شئ نجس ثم تشريفه بالانواع الكرامات المبلغ في المنة والبر
 الاسارة في قوله تعالى من ماء مهين انا خلقناهم مما يعلمون في ايحاء الطهارة
 الكبرى يخرج كما في دم الحيض بخلاف البول والمذي والودي الى شارة ان تدبر حكمه الحكيم
 سبحانه وتعالى انا لو خصنا الخلال بما لم يخلق منه الانسان لم يضرنا وتخلص من قيم التلفظ
 بان اصل خلقه الانبياء من شئ نجس والله سبحانه للحد والمنة ثم قيل اما يطهر بالفرك اذ لم
 يسبقه مذي وعن هذا قال الشهر الاثمة مسألة المني مشكلة لان كل فعل مذي يغير
 معنى الا ان يقال انه مغلوب للمني مستهلك فيه فيجعل تبعاً له في هذا ظاهر فانه اذا كان
 الواقع ان لا مني حتى يمتد وقد طهر الشرع بالفرك باسماع عدم خفاء ذلك عليه لزم
 اعتبار كون المني تبعاً ولو بال ولم يستنجم بالماء قيل لا يطهر المني الخارج بعد الفرك
 قاله ابو اسحق الحافظ وهكذا روى الحسن عن اصحابنا وقيل ان المني يتنشر البول على رأس
 الذكور ولم يجاوز الثقب يطهر به وكذا ان انتشر ولكن خرج المني دفقا لانه لم يجز
 مروه على البول الخارج ولا اثر لمروره عليه في الداخل لعدم الحكم بنجاسته وكذا
 يطهر العنق من المني اذا اصابه بالاحت والفرك بطريق الدلالة لان الضرورة فيه
 استد منها في البدن على ما قبل وقلة ركنين في خفة ان البدن لا يطهر بالفرك وذكر
 مثله في الاصل لان حرارة البدن جازية رطوبة المني الى البدن فيبقى وزواله من

ولا يتحقق بفكره استخراج ما تشربه واستحكه في مسامه بخلاف الثوبان المتى يتخلله و
 رطوبته فيه لم تنفصل عنه فاذا بيس فيه رطوبته لم يتد اخل الثوب فاذا فرك زائل
 او قلت بخلاف سائر النجاسات فانها ليست بلزجة فرطوبتها تنفصل عنها وتستقر
 في الثوب ايضا ثم الظاهر من كلام صاحب الهداية ترجيح هذه الرواية حيث اخبر
 مع دليلها ولم يتعقبها وعادة تاخير ما هو الراجح وهو الوجه لان الطهارة بالقول
 في المتى وردت على خلاف القياس لئلا اذهب مالك الى انه لا يظهر بطريق الدلالة
 ممنوع للفرق المذكور على ان الاحاديث في الثوب ايضا حاكيات افعال في منيه ^{الله} _{صلى}
 عليه وسلم وهي محتملة لكون المتى قليلا ولكونه مخصوصا به عليه السلام على ما قيل ان فضلا
 عليه الصلوة والسلام طاهرة فكيف تقوم الحجّة لنا على طهارته بالفرك مطلقا في القليل
 والكثير في حق غيره ام كيف تقوم الحجّة للتأنيض على طهارته من كل احد والمرجح من
 مذهبه اختصاصه عليه السلام بطهارة الفضلات حتى الدم والبر ^{من} _{على ما صححه} ^{لنا}
 حسين وغيره وان كان اى ولو كان الثوب الذي اصابه المتى ذا طاقين اى مبطنا ففقد ^{المتى}
 الى البطانة فانه يظهر بالفرك وهو الصحيح كما قاله القمى لان ما نفذ الى البطانة
 من اجزاء المتى خلا من قال لا يظهر ما سكر الى البطانة من رطوبته المتى فالفرك لروقه كما قال
 الفضل في معنى المرأة انه لا يظهر بالفرك لانه رقيق وكذا يجوز ازالة النجاسة في الجملة
 بالحس كما اذا اصاب الخمر يد فلحسه ثلاث مرات تطهر يد بريقه كما يظهر في ريقه
 خلافا للمحمد على ما مر وما اذا اصاب الثوب نجاسة هذا شروع وفيه تطهير النجاسة
 بالغسل فان النجاسة اما ان تكون مريئة او غير مريئة فان كانت مريئة فطهارتها روا
 عينها الا ما يشق بان يحتاج في زواله الى غير الماء كالصابون ونحوه فانه لا يلزم ^{استعمال}
 ذلك ولا يضر بقاء ما لا يزول بالماء الحالص قال بعض المشائخ يغسل بعد زوال العين
 ثلاثا للحا غير المريئة وعن الفقيه ابي جعفر يغسل مرتين كغير مريئة غسلت مرة
 في الخلاصة هذا اخلاف ظاهر الرواية وقال بعضهم اذا ذهب العين والاثربة وحده
 طهر قال الشيخ كما لا ينبغي اللطام وهو لا يتسلل نجاسة الحلا الجاورة العين وقد
 زالت وحديث المستيقظ في غير المريئة ضرورة انه مأمورة لتوهم النجاسة
 ولذا كان مندوبا ولو كانت مريئة كانت محقة وكان حكمه الوجوب انتهى فهذا هو
 المعتقد واليه يشير كلام الخلاصة انه ظاهر الرواية حيث تعقب قول ابي جعفر بان خلا
 ظاهر الرواية بعد ما قرر انه لو زالت النجاسة مرة واحدة ثبتت صفة الطهارة

فصل في النجاسة
طاهرة

يجوز ازالة النجاسة

بالحس
بغير يسير

وان لم تكن النجاسة هريمية اى ان لم يكن لها لون مخالف للون الثوب يغسلها حتى
يغلب على طهرانه قد ظهر وهذا اذا لم يكن لها ريح ايضا فان كان يجب الغسل الى زواله
الاما شق وهكذا الظن وقيل اذا غسل الثوب من غير الرشية مرة وعصر بالماء الغمر بظهر
كما هو قول الشافعي ولحمد في رواية لان النجاسة تنقل في الماء وتخرج معه بالعصر
الجواب منع تحقق ذلك بالمرّة وقيل انه لا يظهر الميزان ثلث مرات ويعصر كل مرّة
المصنف هذا القول مغاير للقول الاول وهو اعتبار غلبة الظن ومقابلته حيث عطفه
عليه بقيل وقال والفتوى على الاول والظاهر انه فهم من الاول عدم اشتراط العصر وتحقيق
انه ليس مغاير له بل هو سببه اقيم مقامه تيسيرا قال في الهادي وما ليس عرني فظها
ان يغسل حتى يغلب على ظن الغسل انه قد طهر لان التكرار لا بد منه للاستخراج ولا
يقطع بزواله فاعتبر غالب الظن كما في امر القبلة وانما قدروا بالثلث لان غالب الظن
يحصل عنده فاقم السبيل لظاهر مقامه تيسيرا ويتأيد ذلك بحديث المستيقظ من
منامه انتهى فعلم بهذا ان المذهب هو اعتبار غلبة الظن وانما مقدرة بالثلث لحصر
ها في الغالب قطعاً للوسوسة وانها من اقامة السبيل لظاهر مقام السبيل الذي في
الاطلاع على حقيقته عسراً لسفر مقام الشقة وامثال ذلك والتأييد بالحديث هو
كونه عليه السلام جعل الغسل ثلثا هو الرفع لتوهم النجاسة حيث جعله غاية للنهي عن غش
اليدين في الاناء فمالم يشترط الزيادة عليها فكذا عند تحقق النجاسة يكون الغسل
ثلثا هو الرفع لها من غير اشتراط زيادة اذ لو لم تكف الثلث لازالها لم تكن رافعة
للتوهم ثم اشتراط العصر في كل مرّة هو ظاهر الرواية عن اصحابنا وعن محمد بن عيسى في رواية
الاصول انه يكفي بالعصر في المرة الاخيرة وعن ابى يوسف ان العصر ليس بشروط وتخرج على
هذا الاختلاف من اشتراط غلبة الظن من غير عصر او التثليث مع العصر كل مرّة
مسائل ذكرت في المحيط والجامع الصغير للامام الترمذي مناهما وروى عن ابى يوسف
ان الجب اذا ترزق في الحمام وصب الماء على جسد من حيث اى من جهة الظهر و
البطن حتى خرج من الجنبانة ثم صب الماء على الارار يحكم بطهارة الارار وان اى ولو
لم يصبره وقال اى ابو يوسف في موضع آخر اى في رواية اخرى ان صب الماء على
الارار واهل الماء بكفيه فوق الارار فهو احسن واحوط وان لم يفعل يجزئه وعلى
ذكر شمل لاقفة الحلواني ان النجاسة لو كانت بولا او ماء نجسا وصب الماء عليه كفاه و
يحكم بطهارة الثوب قال الشيخ كمال الدين بن الطاهر لكن لا يخفى ان ذلك اى الروى

عن أبي يوسف في الأزار الضرورة ستر العورة فلا يلحق به غير ولا تنزل الروايات
الظاهرة فيه وفي المتن شرط العصر على قول أبي يوسف أيضا وتقدم أنه ظاهر الرواية
عن الكل وفي المتن أيضا ولو أصاب البول ثوبه فغسله مرة واحدة في ضرر جاز وعصر
يظهر وهذا قول أبي يوسف أيضا في غير ظاهر الرواية وذكر في الأصل وهو ظاهر
الرواية وقال أبو يوسف أيضا يغسله ثلاث مرات ويعصر كل مرة وعن محمد في
غير ظاهر الرواية أيضا أنه يغسلها أي النجاسة غير المرئية ثلاث مرات ويعصر في
المرة الثالثة فقط فإن الثوب يطهر وقد تقدم أن ذلك غير رواية الأصول ثم
في كل موضع شرط العصر ينبغي أي يجب أن يبلغ في العصر حتى يصير الثوب بحال
لو عصر بعد ذلك لا يسيل منه الماء ولا يقطر ولكن يعتبر في كل شخص قوته وطائفة
حتى لو عصره صاحب حتى بلغ قوته وصار لا يقطر لو عصره هو إلا أنه بحيث لو عصر
من هو أقوى يقطر يظهر بالنسبة إلى صاحبه لا يظهر بالنسبة إلى الشخص الأقوى لأن
كل أحد مكلف بقدر وسعه ولا يكلف أحد أن يطلب من هو أقوى منه ليصير ثوبه
عند غسله ثم شرع في ذكر مسائل قد حكى بطهارتها من غير عصرها ما عصرها
ولتعزده فقال وفي فتاوى أبي الليث خف بطنه تساقه ذكر الساق لتفاني أي بطنه
من الكرباس قد خفي خوفه هكذا وقع في جميع نسخ هذا الكتاب في جوفه أي في باطنه
والذي في نسيم الفتاوى وغيرها من الكتب في خروقه وهو الصحيح والمراد أن النجاسة
أصابت الخف ونفذت إلى بطنه من خروقه وهذه العبارة توهم أنها دخلت في باطنه ولم
تظهر فهي غير صحيحة بل الظاهر أنها تصحيف ماء نجس حتى تنجس الكرباس أيضا فغسل الخف
وذلك بالبدن ثم ماء الخف ثلثا وأهراقه لأنه لم يتهيبا له عمل كرباس فقد ظهر الخف
أي بجره جريان الماء ظاهره وباطنه ولم يشترط فيه عصر الخف ولا الكرباس لتعسره
قياسا على مسئلة البساط على ما سيأتي قريبا إن شاء الله تعالى وروى عن أبي القاسم
الصغار أنه قال في رجل يستنجي ويحرق ماء استنجائه تحت رجله من غير أن
يستقع تحتها وهو متخفف فيصيب ذلك الماء خفه والحال أنه ليس بخفيه
خرق يعني فلم ينفذ ذلك الماء إلى بطنه الخفين له أن يصل مع ذلك الخف لأنه
ظاهر لأن الشان بالماء الأخير من ماء الاستنجاء يظهر الخف تبعا كما يظهر موضع
الاستنجاء استسنا للضرورة وعموم البلوى ولما كان في قوله وليس بخفيه خرق
إشارة إلى أنه لو كان خرق لم يكن الحكم كذلك قال وفي المتن أن كان خفه

خف السبخ مخرقا واما الماء الاستنجاء رجله ولفافة رجوت سعة الاخرية
بان الحكم ان الرجل واللفافة يطهران ايضا تبع الموضع الاستنجاء لان الماء جار منه
اليهما فاذا اصابهما ماءه النجس تنجسهما كما تروى نجاسته حتى يطهر ويطهر ماؤه
الاخير فكذلك هما حكمهما حكم ما اصابهما من الماء شيئا فشيئا الى الماء الاخير الطاهر
الايرى الى ما صرح به في الفتاوى وغيرها ان البساط النجس اذا جعل في هرو وترك فيه
يوما اوليلة هكذا في نسخ هذا الكتاب وفي بعض الكتب الذي في فتاوى قاضي خان
والخلاصة وعامة الكتب ترك فيه يوما وليلة وهو الصحيح لعل الالف سقطت في تلك النسخ
والاصل يوما اوليلة با ولا بالواو فاذ ترك يوما اوليلة في الهرو حتى جرى الماء عليه يطهر من غير
ولا تخفيف لتحلل النجاسة في المأمور والهاجر بانه ظنا غالبا قريبا من اليقين وهذا كله
اذ لم يدرك النجاسة اثر من لون او ريح او طعم والا فلا يطهر لم يصل الى حد الشقة كما
تقدم ثم الاستئصاح على المسئلة المتقدمة بمسئلة البساط ممنوع اذ ليست مثلها ولا
فاين جريان ما عركه طاهر في مدة طويلة من اصابة قليل ماء طاهر من غير تكرور في
يسبرجد اعتقب تكرمياه نجسة بل النجاسة ذلك ما ذكرنا مع الضرورة والبلوى الغالبة و
امر الاحتياط بعد ذلك غير خفي لو كان على يد نجاسة رطبة واخذ بتلك اليد عروة
القميعة الى لا يريق من النجاس وكذا اغيروه كما اصاب الماء على يده فاذا غسل يده التي
اخذ بها العروة قلنا طهرت اليد وطهرت العروة بتعاليد والتقيد بالرطبة ليس
احترازا لانها لو كانت يابسة فترطبت بالغسل فالحكم واحد هو متى حكم بطهارة
اليد حكم بطهارة العروة والكم مقيد بما اذ لم يبق اثر غير شاق والا فلا زالت الراجحة من اليد
مثلا ولم تزل من العروة لايحكم بطهارتها الطهارة اليد الحصيد من القصب اذا اصابته نجاسة
فجفت يدك حتى تحت النجاسة ثم يغسل ثلاثا متواليات من غير احتياج الى تخفيف لانه
صلب لا يتشرب النجاسة بل لو قل ان النجاسة اصبحت وجب القصب لم تتجاوز الى الظاهر والتمت
يطهر بالسم لصفالته كما في السكين ذكره ابن الهمام في شرح الهداية وان كانت
النجاسة رطبة يغسل ثلاثا ولا يحتاج الى شيء آخر من ذلك ونحوه هذا اذا كان
من قصب وما اشبهه في الصلابة كالخسير السم بالسمان وان كان الخسير
من يودي وما اشبه ذلك في التخلخل والرخاوة بحيث ينشرب النجاسة كما يشربها
الثوب يغسل ثلاثا ويخفف في كل مرة بان يترك حتى ينقطع التقاطر منه فانه
يطهر عند أبي يوسف بناء على إمكان تطهير ما لا ينصرف عند وعليه الفتوى خلافا

في النجاسة
التي على
اليد

الحمد فانه يقول المستخرج للنجاسة انما هو العصر فاما العصر فلا يخرج منه جميع اجزاء
 النجاسة فلا يظهر قلنا بل للنجاسة ايضا مؤثر في استخراجها فانها تخرج مع قطرات
 الماء بعد ما تخللت وامتزجت به وما بقي من الندوة بعد التقاطر معفوكا كغيره
 التقاطر ينقطع بالعصر فيما يعصر وعبر والزمان في غيره فاستويا ولا بد من زوال الاثر كما
 هو غيره وعلى هذا اقال في النوازل اذا اصاب الخرف والاجر اي غير المفروش نجاسة
 ان كان ذلك الخرف والاجر قد ماى استعمالا يطهر بالغسل ثلثا سواء جفف او لم يجفف
 لان النجاسة على ظاهره فكان كالبدن في الاكتفاء بتكرار الغسل مع زوال الاثر من غير
 اشتراط عصر او ما يقوم مقامه وان كان حديشا غير مستعمل بحيث يتشرب النجاسة
 فلا بد ان يجفف كل مرة حتى ينقطع التقاطر قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ينبغي تقييد
 القديم بما اذا تنجس هو رطب اما لو ترك بعد الاستعمال حتى جف فهو كالجديد لا يشترط
 اجتنابه اي الرطوبة حتى يظهر من ظاهره وذكر في المحيط يغسله اي الخرف والاجر المستعمل
 مقدرا ما يقع اكبر رايه انه قد طهر وقد تقدم ان الثلث قاعة مقام اكبر الراي و
 اشترط صاحب المحيط مع ذلك ان لا يوجد منه طعم النجاسة ولا لونها ولا رايحتها
 واشترط هذا مع اشتراط حقيقة اكبر الراي لافائدة فيه لانه لا يوجد مع وجود
 هذه ما لم يبلغ حد المشقة واما فيفيد مع ما يقوم مقام اكبر الراي هو الثلث كما قد مرنا
 فالحاصل ان زوال الاثر شرط في كل موضع ما لم يشق كيف ما كان التطهير وبأي شيء كان
 فالحفظ ذلك وقد اكررنا من تكراره لذلك وان وجد حد هذه الاشياء المذكورة من اللون
 الطعم والرائحة لا يحكم بظهارته اي الخرف والاجر المذكور اللهم الا ان يشق زواله كما تقدم
 مرارا وعليه اكثر المشائخ بل لا ينبغي ان يكون فيه خلاف لاحد ولو صوره الحديد اي ما يعمل
 من الحديد من الآلات كالسكين ونحوها بالماء النجس مميوه بالماء الطاهر ثلث مرات
 فيطهر عند أبي يوسف خلافا للحمد فان عندنا لا يطهر ابدان بناء على ما تقدم واما تطهير
 ثمره ذلك في الحمل في الصلوة اما في حق الاستعمال وغيره فانه لو غسل بعد التقوية بالنجس
 ثلثا ولو لا ثم قطع به بطيم او غيره لا يتنجس المقطوع وكذا الودع في ماء قليل وغيره لا ينجس كما في
 النجس ونحوه على ما مر اما الوصل معه فان كان قبل التقوية ثلثا بالطاهر لا يجوز صلوة بالاناء
 وان كان بعدا جازت عند أبي يوسف رحمه الله فالغسل بطهر ظاهره اجماعا والتقوية
 يطهر باطنه ايضا عند أبي يوسف وعليه الفتوى بل لو قيل يكفي التمويه مرة كان له وجه لان
 النار تزيل اجزاء النجاسة بالكلية ثم يخلفها الماء الطاهر ولكن التكرار يزيل الشبهة

عن اصل وذكر في المحيط عن شمس الائمة السرخسي الارض اذا جفت اى بعد اصابتها
 الجحاسة ولم تبين اثر الجحاسة فيها تظهر سواء وقع عليها الشمس ولم تقع وقد
 تقدم الكلام عن ذلك مستوفى في التيسر ولو اريد تطهيرها عاجلا فطريقة ان
 يصب عليها الماء ثلث مرات وتجفف كل مرة بحرقه طاهرة ولكن الرصب عليها بالماء
 بكثرة حتى لا يظهر اثر الجحاسة وانكسها تراب القاء عليها فلم يوجد ريم الجحاسة ^{جاءت}
 الصلوة عليها ايضا وكذا الحصى اذا تجست فجفت الجحاسة وذهب اثرها تظهر ^{ايضا}
 اذا كان متداخلا في الارض غير منفصل عنها لانه اذا ذاك ملحق بها في اطلاق
 الارض فيعطى حكمها والحصى اسم جنس يجوز تذكيره وقائنه وكذا الثيل بكسر التثنية
 بعد هاء شاة تحت ساكنة وبفتح التثنية وكسر الشاة مشددة وهو الخيل والحشيش وهو
 الكلام اليابس وكذا سائر ما ينبت في الارض مادام هذا المذكور قائما على الارض ^{فيفضل}
 فانه يظهر بالجفاف مطلقا سواء جفت بالشمس او بدوها اذا ذهب اثر الجحاسة ذكر
 الزناد ويسبي وغيره لان ما اتصل بالارض كان تبعها في حكم الطهارة بالجفاف
 ذهاب الاثر يذلل لانه النص الوارد في الارض على ما تقدم وذكر عن ابي بكر محمد بن الفضل
 انه قال الحما اذا بال في الشيعة اى المكان الذى فيه الثيل ووقع عليها على الشيعة
 الطل اى النداء ثلث مرات ووقع عليها الشمس فجفتها ثلث مرات فقد طهر
 الثيل الذى فيها ويجوز ما قبله من الاطلاق حيث شرطه فيه وقوع النداء ثم ^{هذا}
 ثلث مرات والاكثر على الاول وعليه الفتوى وكذا الحجر والاجر اذا كان مفروشا اى مكررا
 قابضا في الارض يظهر بالجفاف للمحاق بالارض ولذا يقال في العرف للجحاس على جالس
 الارض فاعطى حكمها واما ان كانت الحجر والجرة موضوعة على الارض وصنعا
 غير مثبتة فيها بحيث تنقل وتحول من مكان الى مكان فيحسد لا بد في طهارتها
 من الغسل ولا تظهر بالجفاف فان الطهارة بالجفاف انما وردت في الارض ومثل
 هذه لانتى ارضاعها وكذا الاندخول في بيع الارض حكما لعدم اتصالها بها على
 جهة القرار فلا تلحق بها وكذا اللبنة اذا كانت مفروشة اذا تجست ^{الصلوة}
 عليها بعد الجفاف وذهب اثر الجحاسة كالارض لما قبلنا في الاجر والحجر ذكر هذه
 المسائل كلها قاصي خان وذكر في موضع آخر من فتاويه بعد ذكر تلك المسائل
 باسطران كانت الحجر التي تنقل وتحول تشرب الجحاسة بحجر الرحي تطهر
 بالجفاف وذهب الاثر كالارض وهذا بناء على ان النص الوارد في الارض ^{مستقرا}

المعنى لان الارض تجذب الخباسة والهواء يحجبها فيقاس عليه ما يوجد فيه من
 المعنى الذي هو الاجتناب ولكن يلزم منه ان يطهر اللبن والآخر بالجفاف وهذا
 الاثر وان كان منفصلا عن الارض لوجود التشرب في الاجتناب وان كانت الحجر
 ما تشربت الخباسة كالرخامة لا تطهر الا بالغسل ثلثا والتجفيف كل مرة بالمسح
 بالكس الى ان ينقطع التقاطر لعدم المعنى المذكور الماء والتراب اذا اختلطا وكان احدا
 نجسا فالطين الحاصل منهما نجس لان اختلاط النجس بالطاهر نجسه هذا هو الصحيح
 كما ذكره قاضي خان وهو اختيار الفقيه ابي الليث وكذا ابو عروبي وسعد ذكره في الخلاصة
 وقيل العبرة للماء ان كان نجسا فالطين الا يطاهر وقيل العبرة للتراب قيل للعالمين ان
 والاكثر على انه ايها كان طاهرا فالطين طاهرا انتهى وهو اختيار ابي نصر محمد بن سلام قال
 البراذي وهو قول محمد وقد ذكر ان الفتوى عليه انتهى ووجهه في الخلاصة لصيرورته شيئا
 آخر وهو توجيهه من غير ان جميع الاطعمة اذا كان ماؤها نجسا او دهنها او
 ذلك ان يكون الطعام طاهرا بصيرورته شيئا آخر وعلى هذا اساس المركبات اذا كان
 مفرداتها نجسا ولا يخفى فسادها فلهذا در الفقيه ابي الليث والله در قاضي خان حيث جعل
 قوله هو الصحيح مشير الى ان سائر الاقوال لا صحة لها بل هي فاسدة لان النتيجة تابعة لآخر
 المقدمين دائما والطين النجس اذا جعل منه الكوز والقدر او غيرها فطبخ يكون ذلك المكون
 طاهرا لا لصحالة النجاسة بالنار وزوالها وهذا اذا لم يكن اثر النجاسة ظاهرة فيه
 الطبخ ولو حرقت العنبر او الروث فصار كل منهما مادا اومات الحمار في الملحمة وكذا
 ان وقع فيها بعد موته وكذا الكلب المختبر لو وقع فيها فصار ملحا او وقع الروث ونحو
 في البئر فصار حمة زالت نجاسة وطهر عند محمد خلافا لابي يوسف فان عنده
 الحرق لا يطهر العين النجسة بل يبقى الرمد نجسا لانه اجزاء تلك النجاسة فتبقى النجاسة
 من وجه فالتحقت بالنجس من كل وجه احتياطا واختار صاحب الهداية في التبيين
 ابي يوسف واكثر الشائخ اختاروا قول محمد وعليه الفتوى لان الشرع رتب وصف النجاسة
 على تلك الحقيقة وقد زالت بالكلية فان اللحم غير العظم واللحم فاذا صار من الحقيقة
 ملحا رتب عليه حكم اللحم وكذا الرمد حتى لو اكل اللحم وصلى على ذلك الرمد جاز و
 نظيره النطقة نجسة وتصير علقة وهي نجسة وتصير مضغة فتطهر وكذا الخ
 تصير خلا فاعلم ان استحالة العين تتبع زوال الوصف المرتب عليها وعلى
 قول محمد فرعو اطهارة صابون صنع من دهن نجس وعليه يتفرع ما لو وقع

انسان او كلب في قدر الصابون فصار صابونا يكون طاهر التبدل الحقيقة و لكن
 قال المصنف لو وقع ذلك الرماد في الماء الصحيح انه يتنجس وهو ليس بصحيح الا على
 قول ابي يوسف قال في التجنيس خشبة اصابها بول فاحترقت ووقع رمادها في بئر
 يفسد الماء وكذلك رماد العذرة وكذلك الحمار اذا مات في الملح لا يؤكل اللحم وهذا
 كله قول ابي يوسف خلافا لمحمد انتهى فعلم ان الحكم عند محمد عدم فساد البئر بوقوع
 ذلك الرماد وجواز كل اللحم وكذا الاجر المنفصل عن الارض اذا تنجس يطهر بالغسل
 ثلث والجفاف كلمة لكن انما يطهر ظاهره لا باطنه حتى لو وقعت قطعة منه بعد
 ذلك في الماء يتنجس ذلك الماء كذلك اذ كره في المحيط لانه ذو سمك يتشرب النجاسة الى
 باطنه فاذا زالت نجاسة ظاهره بالغسل بقي ما في باطنه فيحكم بطهارة ظاهره حتى لو
 قام عليه الصلي جازت صلواته واما ما تشربه فباق في باطنه فاذا وقع في الماء تحلل ما
 كان في باطنه من اجزاء النجاسة في الماء فيتنجس وعلى هذا الوجه المصلحة لا تجوز صلواته
 لكونه حاملا للنجاسة وبما قررنا فظهر الفرق بين الاجر وبين رماد العذرة عند محمد
 فان ذلك قد صار حقيقة ظاهرة عنده لا يشوبها شيء من اجزاء النجاسة وباطنه نظا
 فلا يتنجس الماء ولا غيره اذا وقع فيه حمار بال في الماء فخرج منه رشاش فاصفا من ذلك
 الرش ثوب انسان لا يمنع ذلك الرش جواز الصلوة بذلك الثوب ان كثر حتى يمتلئ
 انه اى ذلك الرش بول وكذا الوبريت العذرة في الماء فخرج منها رشاش فاصاب ثوبا
 ان ظهر اثرها في تنجس الا فلا هذا هو المختار وبالحذ الفقيه ابو الليث سواء كان الماء جارا
 او راكدا لان الغالب ان الرشاش المتصاعد من صدم شيء للماء افا هو من اجزاء الماء لا
 من اجزاء الشيء الصادم فيحكم بالغالب ما لم يظهر خلافه وفي فتاوى قاضي خان فرق
 بين الجاري وغيره في بول الحمار بعد ما اطلق في رمي العذر فذكر في بول الحمار في الماء
 الجاري الحكم المذكور وذكر انه اذا بال في ماء راكدا فاصاب لرش اكثر من قدر الدرهم
 انه يفسد الثوب ويمنع جواز الصلوة به وذكر عن ابي بكر محمد بن الفضل عكس اختيار
 الفقيه في الجار والراكد وهو انه اذا كان في رجل الفرس نجاسة نحو السريقين اى اللوثة
 فشي ذلك الفرس في الماء فخرج منه رشاش فاصاب ثوبا لراكب الرشاش اى من
 الاصابة من الثوب نجسا سواء كان ذلك الماء راكدا او جاريا وان لم يكن في بطنه نجاسة
 فلا يضره ولا يصح هو الاول لما قلنا والقاعدة للطردة ان اليقين لا يزول بالشك و
 قد سئل ابو نصر الدباس عن غسل الدابة فيصيبه من ذلك الماء الذي يسيل

منها شئ أويصيبة من عرقها شئ قال لا يضره قليله وإن كانت أى وكانت قد تفرغت
 في بولها وروها قال إذا جفت وتناثر وذهب عينه لا يضره أيضا وهذا يناسب ما
 اختاره الفقيه أبو الليث وذكر في الذخيرة إذا القى الحجر المتألم بالعدرة في الماء الحار
 فارتفعت منه قطرات فاصاب ثوباً بشان أكثر من قدر الدرهم قال أبو بكر يعني الرازي لا
 غسله إلا أن يظهر فيه أى في الثوب لون النجاسة وقال نصير يعني ابن يحيى يجب عليه
 غسله والأصح قول أبي بكر لما تقدم أنفاً وتقدم أيضاً أن قاضي خان ذكر في الرشاش
 المتصاعد من رمى العذرة نفسه لا يفسد مطلقاً ما لم يظهر أثرها وكذا ذكره في
 الخلاصة وغيرهما فكيف بالحجر المتلوث ولو صلى أحد ومعه شعر انسان حال كونه
 أكثر من قدر الدرهم جازت الصلوة لأنه ظاهر في ظاهر الرواية وهو الصحيح وبه
 أخذ الفقيه أبو جعفر الهندي وأبو القاسم الصغار وغيرهما من المشائخ وروى عن
 أبي حنيفة رواية شاذة أنه لا يجوز الصلوة به لأنه نجس وبه أخذ نصير بن يحيى و
 ليس بصحيح فإن شعر الميتة إذا لم يكن نجساً فكيف يكون شعر الإنسان المكرم نجساً وكذا
 العظم وقد تقدم جرة البعير كسرفينه لا اتصالها بمحل النجاسة كالقنطرة بكسر الجيم
 قد تفتح ما بعيد البعير بعد الابتلاع فيأكله ثانياً والسرفين السرجين بكسر الهمزة
 كائناً ما كان وهو معروف كذا لحكم كل حيوان يجتر كالبقرة والغنم والظبي هرارة كل حيوان
 كبوله للاستحالة إلى فساد بعد اتصاله بمحل النجاسة كالدم والسوداء ونحوهما من الفضلات
 سوى البلغم لما تقدم إذا وقع جلد انسان في الماء كان مقدراً للظفر فسد أى نجس فك
 الماء وإن كان دون الظفر لا ينجسه والقياس أن ينجس مطلقاً لأن جلد الانسان للنفصل
 نجس لأن ما بين من الحي فهو كهيئة ولا فرق في الماء بين قليل النجاسة وكثيرها الأهم
 استحسنا فيما دون الظفر للضرورة فإن التمر عن وقوع القليل متعسر ومتعذر دون الكثير
 ففصلوا بقدر الظفر لأنه أقل قدر مستقل بنفسه واسمه يشبه الجلد في الانسباط والحج
 فجعلوا مقداره كثيراً لاستقلاله بكونه عضو اقاماً ومادونه قليلاً لعدم ذلك وفي است
 الأدب اختلاف المشائخ بناء على اختلاف الرواية لكن الصحيح الذي هو ظاهر الرواية
 أنها طاهرة لأنها عظم أو عصبها طاهران من سائر الميتات سوى الجنين ومن الأجزاء
 المكرم أولى وأما الخلاف بين أبي يوسف ومحمد في حجة صلوة من لعاب دسنة وكان أكثر
 من قدر الدرهم بناء على غير ظاهر الرواية وأما على ظاهر الرواية فلا خلاف وهو
 وقد تقدم وذكر في فتاوى البقالى قطعه جلد كلب أى غير مدبوغ ولا

مدى الترقى بجماعة في الرأس أى جعل لرقعة فوق الجراحة بعيد ما يصل به أى بذلك الجبل إذا
كان أكثر من قدر الدرهم وحده أو بانضمام نجاسة أخرى وهذا ظاهر وإن صلى ومع
ستور وجبة ونحوهما إما ليس سؤر نجسا تجوز صلوة مطلقا إن جلس بنفسه وإذا
لم يكن على ظاهره نجاسة مانعة إن حمله إمامان كان عليه نجاسة مانعة إذا ذلك فلا
تجوز صلوة كما لو حمل صبيا لا يثبتك بنفسه وفي ثيابه أو بدنه نجاسة مانعة لأنه
حينئذ هو الحامل للنجاسة بخلاف المستمسك فإن المصلي ليس حاملا للنجاسة التي
بخلاف جزو الكلب ونحوه مما سؤره نجس إذا حمله المصلي حيث لا تجوز صلوة لأنه حاصل
النجاسة التي هي إعيابه وما اتصل به لا يقال للنجاسة التي في محلها غير معتبرة ولا يعطى
لها حكم النجاسة ولذا جازت الصلوة مع حمل الصبي والهرقة ونحوها مع ما فيها من
النجاسات المستقرة في مكانها لا نافقولا سلمنا ولكن العايب قد انتقل عن محله الذي
تولد فيه واتصل بالغم الذي له حكم الظاهر بالنظر إلى ما يخرج من الباطن فاعتبر
بنجاسة وقد تنجس بها لسانه وسائر فيه فكان ما فيها هذا إذا حمله لأنه بمنزلة الهرقة
التي تنجس ظاهرها بما تنجس إذا حملها وإما إذا جلس عليه بنفسه فعلى رواية أنه نجس العين
كذلك لأنه حامله وهو نجاسة وإما على الرواية الصحيحة فينبغي أن تجوز صلوة
لأنه غير حاصل للنجاسة كما في الهرقة ونحوها على ما سبق وإذا لمحت الطرف كفت رجل
أو موضعاً آخر من بدنه يكره له أن يدعها تفعل ذلك الفعل وهو النجس لأن ريقها
مكروه والتلوث بالمكروه مكروه وكذا يكره أن يأكل أو يشرب ما بقي منها ما صابه
إعيابها من الأكل والماء وسائر الأثرية لأن سؤرها وسؤرها مكروه عند الاختيار وذكر في موضع
آخر أنها لمحت عضو إنسان فضلى قبل أن يغسل ذلك العضو جاز فعله للصلوة
والأولى أن يغسله وهذا لا يخالف ما قبله لأن الكراهة لاتنافى الجواز والمكروه تستحب
إزالته وفعل المستحب أولى من تركه وذكر في الذخيرة إذا كانت النجاسة في موضع الاستنجاء
أكثر من قدر الدرهم فاستنجر أى استغنى بثلاثة أحجار وانقاه أى موضع الاستنجاء ولم
يغسله بالماء قال الفقيه أبو الليث في فتاويه يجوز له يعنى من غير كراهة أن كان الغسل
أفضل قال صاحب الذخيرة وبه أى بما قال أبو الليث نأخذ وفي هذا الشارة إلى أن الغسل
يخالف في ذلك ولا أعلم فيه مخالفا وقد تقدم أن المقصود الانقاء عند أداء العبادات
تقدم ما يقوم مقام الحجر أيضا وهذا إذا كانت تلك النجاسة ما خرج من الحدث المعتاد ولم
تعبه من الخارج أما لو كانت غير المعتاد كالدم ونحوه أو أصابته من خارج كما

أو قالوت به بعد الخروج والانفصال فلا يجوز فيه التحم ولا بد من غسله اجماعا لان
 الاكتفاء بالأجزاء ضرورة التكرار بمقتضى الطبيعة فلا يلحق به ما ليس متكررا كذلك
 الرجل اذا استنجى بالماء وخرج منه بعد ذلك ريم قبل ان يمس موضع الاستنجاء
 هل يتنجس من اليقه الموضع الذي تم به الرجم ام لا يتنجس اختلف فيه المشائخ بناء على ان
 عين الرجم نجسة ام طاهرة ولكنهما يتنجس بالمرور على النجاسة قلنا تنقض الوضوء اهلهم
 انها طاهرة وتنجسها بالمرور اذ لو كانت نجسة لتنقض الحشاء اذ لا فرق في النجس بين
 خروجه من اسفل او من فوق كالقح وهذا كان الاصح انه اى الموضع الذي تم به الرجم
 لا يتنجس واختار شمس لاقمة العلولى انه يتنجس وكذا الومرت الرجم .
 على نجاسة واصابت ثوبا مبلولا يتنجس عنده والاصح انه لا يتنجس وذكر ان الهمام في شرح
 الهداية ممرت الرجم بالعذرات واصابت الثوب ان وجد رايحهها نجس وما يصيب
 الثوب من بخارات النجاسة قبل نجسه وقيل لا وهو الصحيح انتهى وهذا بناء على
 طهارة بخار النجاسة كما هو الاستحسان على ما يأتي قريبا ان شاء الله تعالى وذكر في موضع
 آخر ان عليا بن يعبد الاستنجاء لكن لان عين الرجم نجسة فنجست كالموضع بل لانها
 خرج منه الرجم بعد الاستنجاء يخرج معها الماء الذي دخل وقت الاستنجاء فانه يتنجس
 لكونه اتصل بالداخل ثم خرج ولكن هذا ان تحقق فلا كلام فيه والا فيكون حكما مجزعا
 الوهم لان ذلك ليس بغالب لوقوع فلا يجوز ولا يحكم ما لم يتحقق او يغلب على الظن ان قد
 خرج مع الرجم ذلك وكذا الحال اذا كان قد لبس سراويله حال كونها مبتلة فخرج منه
 ريم حيث لا يتنجس السراويل على الاصح ويتنجس على غير الاصح كافي موضع الاستنجاء وختا
 الجلو في التنجس كما تقدم واذا ارتفع بخار الكيف اى الخلاء او بخار الموطى اى المكان
 الذي تربط فيه الدواب تروث كالاصطبل فاستجمد ذلك البخار اى جمد في الكوة التي في
 السقف او الجدار او استجمد في الباب ثم ذاب الجمد وقطر على احد فاصاب ثوبه او
 بدنه فانه يتنجس لان ذلك الجمد اجتمع من اجزاء النجاسة لكن يحتاج على قول
 محمد في رماد النجاسة الى الفرق بين اجزاء النجاسة الترابية وبين اجزائها المائية
 عند التحلل والاستحالة وتبديدا الحقيقة والاسم وذلك ان الاجزاء المائية اصل النجاسة
 والترابية تتبع لها فيها دليل انه لا يوجد من الترابية الصرفة ما هو نجس العين
 بخلاف المائية الصرفة كالبول وكذا الم يوجد لليبوسة تأثير في التنجيس في موضع
 ما وما وجد تأثيرها في التطهير بخلاف الرطوبة والاجزاء النارية بمنزلة الترابية

بل ولي لشدة مخالفتها لطبع المائية فلان كان دخان النجاسة طاهرا واما الطهوية فقد
 اختلف فيها على ما مر ومنشأ الخلاف مشاركتها للمائية في الصفة المؤثرة للنجاسة و
 هي الرطوبة وان كان الاصح طهارتها لما مر من الدليل ولشدة لطافتها واضمحلالها
 فليتأمل فانه بديع وهذا كله على القول بالتنجس كما ذكره المصنف لكن المذكور في فتاوى
 قاضي خان والخلاصة وغيرهما ان ذلك قياس والاستحسان ان لا يتنجس الثوب به
 قال قاضي خان اذا احترقت العذرة في بيت فاصاب مله الطابق ثوب انسان لا يفسد
 استحسانا ما لم يظهر اثر النجاسة فيه وكذا الاصطبل اذا كان حارا وعلى كونه طابق
 او بيت البالوعة اذا كان عليه طابق وتقاطر منه وكذا الحمام اذا هرب فيه النجاسة
 فحرق حيطانها وكونها وتقاطر انتى والظاهر ان وجبة الاستحسان فيه الضرورة لتعد
 التمرز او تعمسه اذ لا نص ولا اجماع في ذلك وجوه الاستحسان منصوصة في هذه الثلاثة
 وعلى هذا فلو استقطرت النجاسة فما يتبعها نجاسة بخلاف سائر اجزائها لانتقال
 الضرورة فبقى القياس فيها بلا معارض وبه يعلم ان الذي يستقطر من دردى ^{الحج}
 وهو المسمى بالعرقى في ولاية الروم نجس حرام كسائر اصناف النجس كلب اذا مشى على طين
 رطب فوضع رجل قدمه على ذلك الطين في موضع رجل الكلب يتنجس قدمه لتنجس
 ذلك الموضع باتصال رجل الكلب وكذا الحكم اذا مشى الكلب اذ الشجر رطب فوضع
 قدمه موضع مشيه يتنجس وهذا كله بناء على ان الكلب نجس العين وقد تقدم ان
 الاصح خلافه ذكره الشيخ كمال الدين بن الهمام وان كان الشجر الذي مشى
 عليه الكلب جامدا ليس فيه رطوبة فهو طاهر لان اتصال النجس الجاف لا يتنجس
 الكلب اذا اخذ عضو انسان او ثوبه لا يتنجس ما لم يظهر فيه اثر البل لان
 الطاهر لا يتنجس بالشك سواء كان ذلك الكلب راضيا في حال التلاعب او
 كان غضبان ذكره في الملتقط وقال في الصيرفية هو المختار بخلاف ما ذكر في الفتاوى
 انه ان كان في حال الرضى تنجس لسيلان لعابه اذا ذاك وفي حال الغضب لا لجماده
 لا يقال الطاهر رجحان ما في الفتاوى لان الغالب المتحقق لا نناقول ذلك عند عسر
 الاطلاع على الحقيقة وهذا الاطلاع غير عسير حتى لو تعمس الاطلاع عليه حال الغضب
 بان كان في ظلام لو حضر فلم يتأمله في تلك الحالة يجب الحكم بالغالب احتياط الكلب
 اكل بعض عقود العنب يغسل ما اصاب فمه ثلاثا لتنجسه بلعابه كما يغسل الكلب
 من ولوغه ثلثا وكذا يفعل بعد ما يمس العقود وهذا عندنا واما

الحج
 رطب
 الكلب
 المشى
 على
 طين
 رطب
 فوضع
 رجل
 قدمه
 على
 ذلك
 الطين
 في
 موضع
 رجل
 الكلب
 يتنجس
 قدمه
 لتنجس
 ذلك
 الموضع
 باتصال
 رجل
 الكلب
 وكذا
 الحكم
 اذا
 مشى
 الكلب
 اذ
 الشجر
 رطب
 فوضع
 قدمه
 موضع
 مشيه
 يتنجس
 وهذا
 كله
 بناء
 على
 ان
 الكلب
 نجس
 العين
 وقد
 تقدم
 ان
 الاصح
 خلافه
 ذكره
 الشيخ
 كمال
 الدين
 بن
 الهمام
 وان
 كان
 الشجر
 الذي
 مشى
 عليه
 الكلب
 جامدا
 ليس
 فيه
 رطوبة
 فهو
 طاهر
 لان
 اتصال
 النجس
 الجاف
 لا
 يتنجس
 الكلب
 اذا
 اخذ
 عضو
 انسان
 او
 ثوبه
 لا
 يتنجس
 ما
 لم
 يظهر
 فيه
 اثر
 البل
 لان
 الطاهر
 لا
 يتنجس
 بالشك
 سواء
 كان
 ذلك
 الكلب
 راضيا
 في
 حال
 التلاعب
 او
 كان
 غضبان
 ذكره
 في
 الملتقط
 وقال
 في
 الصيرفية
 هو
 المختار
 بخلاف
 ما
 ذكر
 في
 الفتاوى
 انه
 ان
 كان
 في
 حال
 الرضى
 تنجس
 لسيلان
 لعابه
 اذا
 ذاك
 وفي
 حال
 الغضب
 لا
 لجماده
 لا
 يقال
 الطاهر
 رجحان
 ما
 في
 الفتاوى
 لان
 الغالب
 المتحقق
 لا
 نناقول
 ذلك
 عند
 عسر
 الاطلاع
 على
 الحقيقة
 وهذا
 الاطلاع
 غير
 عسير
 حتى
 لو
 تعمس
 الاطلاع
 عليه
 حال
 الغضب
 بان
 كان
 في
 ظلام
 لو
 حضر
 فلم
 يتأمله
 في
 تلك
 الحالة
 يجب
 الحكم
 بالغالب
 احتياط
 الكلب
 اكل
 بعض
 عقود
 العنب
 يغسل
 ما
 اصاب
 فمه
 ثلاثا
 لتنجسه
 بلعابه
 كما
 يغسل
 الكلب
 من
 ولوغه
 ثلثا
 وكذا
 يفعل
 بعد
 ما
 يمس
 العقود
 وهذا
 عندنا
 واما

عند الثلاثة فإنه يغسل من ولوغ الكلب وما أصابه لعابه سبعا أحديهن
 بالتراب لكن استحبنا باعند مالك وجوبا عند الشافعي وأحمد لمحمد الصحيحين
 أنه إذا لم يدر في الكلب أن يغسل سبع مرات أحد من بالتراب وهذا لفظ
 ولنا ما روى الدارقطني عن الأعرج عن أبي هريرة عنه عليه السلام في الكلب بلغ في الغلابة
 يغسل ثلاثا وخمسا وسبعا لكن قال تفرد به عبد الوهاب عن اسمعيل وهو متروك
 وغيره يرويه عن اسمعيل فاعسوه سبعا ثم رواه بسند صحيح عن عطاء موقوفا على أبيه
 أنه كان إذا ولغ الكلب في الأناء اهترقه ثم غسله ثلاث مرات ورواه عن ذلك كامل
 بسند في الحسين بن علي الكرابيسي ولفظه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
 ولغ الكلب في الأناء أحدكم فليهرقه وليغسله ثلاث مرات وقال لم يرفضه الكرابيسي
 الكرابيسي كما أجدها متكررا غير هذا وقال لم يرضه بأسا في الحديث انتهى قلنا
 إن نقول الحكم بالصحة وصددها أنها هوى الظاهر ما في نفس الأمر فيجوز صحة ما حكم
 بصحته ظاهر أو ثبت كون مذهب أبي هريرة ذلك قرينة تفيد أن هذا مما أجاده الرواة
 الضعفت فيعارض تحت السبع ويقدم عليه في تحت السبع من قرينة أنه كان في والأمر لا يشك
 في أمر الكلب حتى أمر بقتلها فإن التشديد في سؤرها يناسب كونه إذا ذلك
 وقد ثبت نسخ ذلك فإذا عارض قرينة معارض قدم على أن في عمل أبي هريرة على
 خلاف حديث السبع وهو رواية كفاية لاستحالة أن يترك القطعي لرأيه ما لم يعلم نسخ
 اذ ظنية خبر الواحد أنها هي بالنسبة إلى غيره راويه أما بالنسبة إلى راويه الذي سمع
 من في الرسول صلى الله عليه وسلم فدلالة قطعية فلزم أنه لا يترك القطعة بالنسخ
 إذا لا يترك القطعي القطعي فبطل تجوزهم ترك بناء على ثبوت ناسخ في اجتهاده المحتل
 للخطأ فلزم كون حديث السبع منسوخا بالضرورة وعلى هذا لو كان من الضعيفين
 غيره من السماع المحكوم بجلسته سؤرها ولو حصر رجل الغنم فادعى بجله أي خرج منها الدم
 وسال ذلك الدم على العصور والحال أن العصور يسيل وأنه لا يظهر أثر الدم فيه كشخص وهذا
 القول قول أبي خيفة وأبي يوسف كما في الماء الجاري ذكره في المحيط وبنهم منه أنه لو لم يكن العصور
 سائلا إذا ذلك أو ظهر أثر الدم فيه يكون نجسا ويمكن تطهيره قال في الخلاصة إن وقعت الفأرة
 في دهن خمر فصارت نجسا لا يظهر إذا رمى بالفأرة قبل الخلل وإن لم يصب الخلل والفأرة لا ياب
 ولو وقعت الفأرة في العصور ثم تخمر ثم تخلل لا يكون بمنزلة ما لو وقعت
 في الخمر هو المختار وكذا لو ولغ الكلب في العصور ثم تخمر ثم تخلل لا يكون بمنزلة ما لو وقعت

في دهن خمر فصارت نجسا لا يظهر إذا رمى بالفأرة قبل الخلل وإن لم يصب الخلل والفأرة لا ياب ولو وقعت الفأرة في العصور ثم تخمر ثم تخلل لا يكون بمنزلة ما لو وقعت في الخمر هو المختار وكذا لو ولغ الكلب في العصور ثم تخمر ثم تخلل لا يكون بمنزلة ما لو وقعت

مل في الخلافات لعلاء العالم انه لا يظهر انتهى فالحاصل ان العصور اذا نجس ثم صا
 بهر انث فخلل لا يظهر وان تقوضا الرجل بالماء المشكوك او بالماء المكروه ثم وجد ماء
 الصائم من الشك والكراهة فحينئذ ليس عليه غسل ما اصابه ذلك الماء المشكوك والمكروه
 ان المشكوك والمكروه طاهران الا ان يستحب ازالة الكراهة كما تقدم فيما اذا لحست الهرة
 بضوئان انه يستحب ان يغسله ما لزم من الدم السائل بالدم فهو نجس وما بقي
 اللحم والعروق من الدم الغير السائل فليس بنجس والاصل ان النجس من الدم ما
 بان مسفوحا لقوله تعالى او دما مسفوحا فالسيفوفح لا يكون حراما فلا يكون نجسا
 لان الاصل في الاشياء الحل والطهارة الا ما حكم الشرع بحرمته وبنجاسته هكذا ذكرنا
 فيه اشكال وهو ان الآية المذكورة مكينة لان سورة الانعام مكينة باجماع الاثلاث آيات
 هي قوله تعالى اكل ما حرم ربكم الى قوله تعالى وان هذا صراطي مستقيما الآية
 وسورة البقرة والمائدة مدنيان باجماع وذكر حرمة الدم فيهما مطلق عن قيد
 المسفوح فلم لا يكون تقييد منسوخا بالاطلاق مع ان المطلق ينسخ المقيّد والعامة
 ينسخ الخاص عندنا وفي القنينة عن ابي بكر العياضي الدماء كلها نجسة مسفوحة
 او غير مسفوحة ودم قلب الشاة نجس وقال عبد الله القلاس الدم الذي ليس مسفوح
 ظاهر وفي الايضاح الدم الباقي في العروق واللحم طاهر وعن ابي يوسف يعفى في الاكل و
 الشارب فيها ايضا صلى الله عليه عن شاة غير مغسولة جاز لان الدم المسفوح ما سال
 منه وما بقي لا بأس به لما روى ان عائشة رضي الله عنها كان يري في برمتها صفرة لحم
 العنق وغيره وفيها ايضا الواصا بدم القلب بنجس لان الطاهر ما بقي في العروق ومتلخا بالدم قاتما
 السائل فلا انتهى فالحاصل ان يكون غير المسفوح نجسا اختلافا بين المشائخ والذكية
 مشي عليه قاصين وان كثيرا من طاهر وليس فيه رواية صريحة عن الائمة الثلاثة
 يؤخذ ذلك من عدم نقض الوصوف بالدم غير السائل وان ما ليس بجذ ثقلين بنجس ولا
 الاحتياط بعد ذلك غير خفي والله اعلم وذكر في المحيط صاحبه قال ومايت في بعض الكتب
 الطحال والقلب اذا شق وخرج منه دم ليس بسائل فليس بشئ اي ليس بشئ يضرب
 او بنجس ما اصابه وفي الخلاصة الدم الذي يخرج من الكبد ان لم يكن من غيره متمكنا في
 طاهر وكذا اللحم المهزول اذا قطع فالذي فيه من الدم ليس بنجس وكذا مطلق اللحم انتهى
 في التلقط ولو صلى وهو في الحال انه حامل بجل شهيد وعليه اي على الشهيد دماء
 تجوز صلواته وذلك لان دم الشهيد طاهر كما ما دام متصلا به ولذا لم يجب غسله

عنه اما اذا انفصل عنه فهو نجس كسائر الدماء لان طهارته حال الاتصال عرفت نضا
على خلاف القياس ضرورة الامر بترك الغسل بقوله عليه الصلوة والسلام نزلهم
يكومهم ودمائهم الحديث فاذا انفصل عاد الى القياس على سائر الدماء لان تلك الضرورة
وقال صاحب الملتقط في موضع آخر امرأة صلت وهي حاملة صبي وبو الصبي نجس
جازت صلواتها وقد منان هذا فيما اذا كان الصبي يستمسك بنفسه لا حينئذ هو
الحامل للنجاسة لاهي بخلاف ما اذا لم يكن يستمسك بنفسه حيث لا يجوز صلواتها اذا
حملته قدر ركن لانها حينئذ هي الحاملة للنجاسة فان غير المستمسك بمنزلة الجناء فكأنها
حرمت امتعة بعضه بالنجس اذا اصابه مصارين شاة ميتة بان ازال عنه اللبن والفساد بعلاج
فصلها اي معها جازت صلواته لانها صارت كالجلد المدبوغ قال قاضيان وكذا
لو اصاب المشاة ودبغها وجعل فيها اللبن والسمن وكذا الكرش انتهى ولو صلى ومعه
فارة مسك يعني النافخة جازت صلواته اذا كانت نافخة حيوان مذبوح طهارتها اما
ان كانت من ميتة فان كانت يابسة فكذلك لانها حينئذ مدبوعة لزال الطوبى و
الفساد وان كانت رطبة لا يجوز للصلوة معها لانها نجسة قال قاضيان والمسك
حلال على كل حال يؤكل في الطعام ويجعل في الادوية ولا يقال ان المسك دم لانها
وان كانت دما فقد تغيرت فيصير طاهرا انتهى قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام
وذكرت بعض الاخوان من المغاربة في الزباد فقلت يقال انه عرق حيوان محرم الاكل
فقال ما يحمله الطبع الى صلاح كالظبية يخرج عن النجاسة كالمسك انتهى امرأة
صلت ومعه صبي ميت فان كان لم يستهل عند ولادته اي لم يصوت والكراد
انهم تعلم حيوته عند الولادة فصلايتها فاسدة سواء غسل ولم يغسل لانه نجس
على كل حال ولذا لا يصلى عليه وذلك لكونه نفسا من وجهه وجزأ من وجهه فعيل
بالشبه الاول في حق الغسل وبالتالي في الحكم بنجاسته وعدم جواز الصلوة معه
وعليه اخذ بالاحتياط في الموضعين وكذلك تكون صلواتها فاسدة ايضا ان
استهل بان علت حيوته بصوت او حركة ولكن لم يغسل لانه نجس فان الصحيح
ان الانسان نجس بالموت كسائر الحيوان الا ان المسلم اذا غسل يحكم بطهارته
كرامة له بخلاف سائر الميئات واما ان كان الصبي قد استهل وغسل فصلواتها
حينئذ تامة للحكم بطهارته ذكره في العيون وغيره وهذا في المسلم كما ذكرنا اما ان
حمل الصبي كافرا ميتا فلا يجوز صلواته سواء كان قبل الغسل وبعده لانه لا يطهر

فصل في ما اذا
متصل به طاهر
او انفصل عنه فهو
نجس كسائر الدماء

فصل في ما اذا
مسك حلال على كل
حال يؤكل في الطعام
ويجعل في الادوية

بالغسل كسائر الملبات وذكرك في نواذري الوفاء قال يعقوب يعني ابا يوسف لو صلى
 في جلد خنزير مد بوع جاز وقد اساء بناء على انه يطهر بالبدن باغ عنده في غير ظاهر
 الرواية وقد تقدم وقال ابو حنيفة رحم ومحمد رحم لا تجوز صلوة فيه ولا يطهر بالبدن باغ ^{قد}
 مر ان هذا هو ظاهر الرواية عن ابي يوسف ايضا ولو صلى ومعه بيضة قد صار فيها
 بالمال المملطة اي صفارها ما تجوز صلوة لان النجاسة مادامت في معدنها لا يعطى
 لها حكم النجاسة ولو صلى ومعه قارورة فيها بول لا تجوز صلوة لانها نجاسة في غير
 معدنها فتعتبر رجل صلى في ثوب محشوف فما اخرج حشوه وجد فيه فارة ميتة
 يابسة فالحكم انه ان كان في ذلك الثوب ثقب او خرق يعيد صلوة ثلثة ايام و
 ليا ليهانها عند ابي حنيفة واما عندها فانه لا يعيد شيئا ما لم يتحقق متى ماتت
 في الثوب كما في البرء والآي وان لم يكن في الثوب ثقب ولا خرق او كان ولكنها في
 موضع آخر ليس بينها وبينه منفذ يعيد جميع ما صلى بذلك الثوب من الصلوات
 اتفاقا لظهور انها فيه من قبل ان يخاط الموضع الذي هي فيه ومن لم يجد ما ينزل به
 النجاسة او ما يقللها من مائه نزل طاهر صلى معها لان التكليف بقدر الوسع ولم
 يعيد وهذا بخلافه اذا لم يجد ماء يتوضأ به ولا ما يتيم به حيث لا يصل على ابي حنيفة
 رحم وعند ابي يوصل تشبها بالمصلين ثم يعيد اذا وجد ما يطهر به لان الصلوة تنقض
 مع النجاسة الحكمية اصلا لغلظتها زيادة على النجاسة الحقيقية ودليل الفرق غير ظاهر
 يعني بهذه المسئلة المذكورة ان الرجل اذا كان على جسد نجاسة وهو مسافر
 قيد به باعتبار الغالب والا فلا فرق بين المسافر وغيره وليس معه ماء او مائه
 نزل او كان معه ماء وهو يخاف العطش حالا او مالا على نفسه او من تلزمه
 مؤنته فانه لا يلزمه ازالة تلك النجاسة ويجوز ان يصل بها وان كانت النجاسة
 في حالة المذكورة بالثوب وليس له ما يستر به عودته غيره فانه ينظر ان كان اقل
 من ربع الثوب طاهرا فهو بالخيار عند ابي حنيفة وابي يوسف رحم ان شاء صلى به و
 ان شاء صلى عريانا لانه متردد بين مخطورين كشف العورة والصلوة مع النجاسة
 فيختار احد هما وان كان ربعه طاهرا وثلاثة ارباعه نجسا تجز الصلوة عريانا لان
 الربع يقوم مقام الكل كما في حلق راس المحرم بل يصل به بلا خلاف وعند محمد وزفر
 والثلثة يصل به في الوجهين ولا يجوز له ان يصل عريانا ولو كان جميع الثوب نجسا
 لان في الصلوة فيه ترك فرض واحد وهو طهارة الثوب في الصلوة عريانا ترك

فروض وهي ستر العورة والقيام والركوع والسجود على تقديرات يفعل ما هو الأفضل
من الصلوة فأعد بإيماء ولهما أن الجحاسة وكشف العورة قد استويا في حكم المنع حالة
الاختيار واستويا في المقدار اذ قليل كل منهما عفو دون كثيره فيستويان في حكم الصلوة
وترك القيام ونحوه ترك الخلف وهو القعود والإيماء والفوات الخلف كلا فوات
وان كان في الخلف نوع قصور لكن مع التخلص من حل الجحاسة كما ان في الجانب الآخر
قصور الجحاص مع احراز فضيلة الاصل فاستويا لكن الصلوة فيه افضل عندهما ايضا
لان فرض السترة عام لا يختص بالصلوة وفرض الطهارة يختص بها وقال في الاسرار
من طرق محمد ان خطاب التطهير ساقط لعدم الماء فصار هذا كثوب طاهر ولا ان
ربعه لو كان طاهرا لا يجوز الصلوة الا فيه فكذلك هنا لان نجاسة ثلثة ارباعه في فساد
الصلوة كنجاسة كله حالة الاختيار قلنا خطاب السترة للصلوة ساقط للنجاسة
ايضا فصار العراء كالستر واذا كان الربع طاهرا توجه الخطاب بقدره وسقط بقدر
النجس فرجنا الوجوب احتياطا وقل محمد احسن قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
وفيه نظرا في قوله ان قوله محمد احسن اذ عورض بسقوط خطاب السترة وتقديره
ان المعلوم انما هو توجه خطاب السترة للصلوة بالطاهر حالة القدرة على التطهير
فاذا لم تكن فالعلوم حينئذ انتفاء خطاب السترة للصلوة بالطاهر ولا يقدر على انبات
تعلقه بالنجس حينئذ لا ينقل خطاب مخصوص فيه ولا نقل فيبقى على النفي الاصل
لان نفي المدرك الشرعي يكفي لنفي الحكم الشرعي واما اذا كان الربع طاهرا فلا بد
كالكل في كثير من الاحكام فامكن الحكم بتعلق الخطاب بالستر به انتهى وهذا انما يتم
ان لو كان الدليل الموجب للستر في الصلوة دليلا مقيدا بالساتر الطاهر وليس كذلك
بل الذي استدلوا به على وجوب السترة هو قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد مطلق
عن قيد الطهارة وانما وجبت طهارة الساتر بنص آخر وهو قوله تعالى وثيابك
فطهر وعدم القدرة على العمل بنص اوجب حكما لا يستلزم سقوط حكم وجب بنص
آخر مطلق والتكليف على حسب القدرة والسقوط على قدر العجز اللهم ان يقال في
لفظ الزينة اشارة الى قيد الطهارة فان غير الطاهر ليس بزين بل هو شين
فيثبت ان الدليل الموجب للستر في الصلوة مقيد بالساتر الطاهر بطريق
الاشارة وان صلى عريان لعدم الثوب او لنجاسته فانه يصلي قاعدا يوحى بالركوع
والسجود ايماء برأسه ويجعل سجوده اخفض من ركوعه كما في الريض العاجز

عن الركوع والسجود لما روى عن ابن عباس وابن عمر أنهما قالوا العارى يصلي
 قاعدا بالأيام وعن عطاء وعكرمة وقتادة مثله وعن انس رضي الله عنه ان اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ركبوا في السفينة فانكسرت بهم فخرجوا من البحر
 عراة فصلوا قعودا بالأيام قال سبط ابن الجوزي رواه الخلال في المجتبى يصلي العراة
 وحدا نابتا عدين فان صلوا بجماعة يتوسطهم الامام ثم اذا صلى العارى كذلك
 فكيف يقعد قال بعضهم يقعد كما يقعد في الصلوة قياسا على قعود المريض اذا
 امكنه وقال في الذخيرة يقعد ويمد رجله الى القبلة ويضع يديه على عورته
 الغليظة اي على ما يرى من ذكره وهذه الكيفية اولى لزيادة السترة بها على
 كيفية القعود في الصلوة وهي المذكورة في شروح الهداية وغيرها سواء صلى خالفا
 او في ليلة مظلمة او في البيت الخالي او في الصحراء وحده هو الصحيح خلافا لمن قال
 القعود والاياء امناء هو في النهار اما في الظلمة فيصلي بركوع وسجود وذلك لانه
 لا اعتبار بستره الظلمة وان صلى العارى قائما اجزاء سواء ركن وسجد او اواماً
 بهما وكذا لو ركن وسجد القاعد يجوز لان في كل فعل منزلة وخللا من وجه
 فيتحيز والاول وهو الاياء قاعدا افضل لان السترة وجب لحق الصلوة و
 حق الناس والركوع والسجود لم يجبا الا للصلوة فكان الاول اقوى ولان ترك
 الاركان الى خلف وهو الاياء وترك السترة الى خلف فكان ماله خلف اولى بالترك
 مما ليس له خلف عند التعارض ولو قام على شئ نجس وصلى لا يجوز لان طهارة
 المكان شرط فاذا فات لا يجوز الصلوة لفقد الشرط واكراد اذا كان النجس قد امانعا
 ولو صلى على شئ مبطن في باطنه قد رأى بطلان نجاسة مانعة ينظر ان كان
 ذلك البطن مخيطا اي مضربا لا يجوز صلاته اذا كانت النجاسة تحت موضع
 قيامه لان البطا ترحيئند مع الطهارة في حكم ثوب واحد فكان كما لو كانت النجاسة
 في الطهارة وهو قائم عليها وان لم يكن ذلك البطن مخيطا جاز صلاته لانه
 في حكم ثوبين بسط الطاهر منهما على النجس فكان بمنزلة ما لو بسط الثوب
 الطاهر على ارض نجسة وحينئذ يشترط ان تكون الطهارة بحيث لا يظهر منها لون النجاسة
 ولا ريحها كما في البسط على ارض النجسة قيل هذا كله قول محمد وعن ابي حنيفة انه لا يجوز وقيل جواب
 محمد فيما لم يكن مضربا وجواب ابي حنيفة في المضرب لا خلاف حينئذ كما ذكرنا ولو سجد
 على شئ نجس نجاسة مانعة تفسد صلاته سواء اعاد سجوده على شئ طاهر او لم

بيان ان ابن
 العارى قاعدا كيف
 يقعد الخ

يعده عنده إلى حنيفة ومحمد رح لا تداوى ركنا مع النجاسة ففسدت الصلاة
فساداً بأكمله لو اداه مع كشف العورة أو نجاسة الثوب أو البدن حيث تفسد
أجمعاً وقال أبو يوسف لم أن أعاد سجوده حين علم أنه سجد على النجس على شيء
طاهر لا تفسد صلاته لأن سجوده على النجاسة كعد منه فإذا سجد على الطاهر صار
كأنه إنما سجد لأن وهذا بناء على أن بالسجود على النجس تفسد السجدة لا الصلاة
عنده وعندهما تفسد الصلاة لفساد جزئها وكونها لا تجزئ وإن كان موضع

قد مبرور كتيه طاهر أو موضع جهنمة وانفرد بنجاسة فقد روى عن أبي حنيفة
أنه قال يسجد على النقرة لأن الاقتصار على الانف من غير عذر بالجبهة في السجود
جائز عنده ويجوز صلوة لأن موضع الانف أقل من الدرهم خلافاً لما كان عندهما
الاقتصار على الانف في السجود بالأعضاء في الجبهة لا يجوز وفي رواية عن أبي حنيفة
رحم الله أيضاً أنه لا يجوز لأن السجود لم يقع الأعلى النجاسة فلا يجوز أن كانت
أقل من قدر الدرهم وهذه الرواية أصح لأن عفوقد الدرهم إنما يعتد به فيها إذا
تأدى السجود بجزء آخر غير المتصل بالنجاسة أما إذا لم يتأد فلا لأن السجود على النجاسة
كلا سجوداً وإن كان غير مفسد فالحاصل أن موضع الانف لما كان أقل من قدر الدرهم
فنجاسة لا تفسد الصلاة إذا اتصل الانف به إلا أن الاقتصار على الانف إنما يجوز
عنده إذا كان سجوداً ووقع العضو المسجود به على النجاسة لا يكون سجوداً وإنما يكون
سجوداً ووقع على الطاهر وبعضه على النجس كما لو كان في موضع الجبهة أقل من قدر الدرهم
حيث يجوز بالاتفاق أو كان موضعها كله نجساً وموضع الانف طاهر أحياناً يجوز عنده خلافاً
لها وإن كان موضع انفه نجساً وسائر المواضع أي باقي المواضع طاهراً جاز فعله و
صلاته بخلافه لأن الاقتصار على الجبهة في السجود جائز بالاتفاق فكأنه اقتصر بها
ولم يسجد على الانف وموضع الانف أقل من قدر الدرهم فلم يضرب اتصاله به وذكر شمس

الأمير السرخسي أنه إن كانت النجاسة في موضع الكفين والركبتين جازت صلاته لأن
موضع اليدين والركبتين في السجود ليس يفرض بل هو سنة عندنا فلا يشترط طهارة
موضعها وإن كان وضعها على النجاسة كعد منه وهو غير مفسد وقال في العيون هذا يعني
رواية جواز الصلاة مع نجاسة موضع الكفين والركبتين رواية مشاذة قال الشيخ كمال
الدين ابن الهيثم وليعلم أن عدم اشتراط طهارة مكان الركبتين واليدين مثبتة للفقهاء أبو
الليث وعليه بنى وجوب وضع الركبتين في السجود قال وفي التجنيس إذا لم يضع ركبتيه

هذا بناء على أن بالسجود
على النجس تفسد السجدة و
لا الصلاة عنده و
عندهما تفسد الصلاة

عند السجود لا يجزئ إلا ما عرفنا بالسجود قال وفي التجنيس إذا لم يضع ركبتيه عند السجود لا يجزئ إلا ما
عرفنا بالسجود على سبعة أعضاء هذا اختيار الفقيه في الليث وقوى شأنه على أنه يجوز لأنه لو كان
موضع الركبتين نجسا جاز قال يعني صاحب التجنيس والفقيه أبو الليث يذكر هذه الرواية أنه إذا كان
موضع الركبتين نجسا يجوز انتهى نقل الشيخ كمال الدين قال المصنف والصحيح أن يقال إن كان يعني
النجس في موضع ركبتيه لا تجوز صلوته وسكت عما إذا كان في موضع يديه وفي فتاوى قاضينا
وإذا كانت النجاسة تحت كل قدم أقل من قدر الدرهم فإنها تجمع وتمنع الصلاة وكذلك لو كانت
النجاسة في موضع السجود أو في موضع الركبتين أو في موضع اليدين ولا يجعل كأن لم يضع
العضو انتهى فعلم أنه لا فرق بين الركبتين واليدين وبين موضع السجود والقدمين في النجاسة
المانعة في مواضعها مفسدة للصلاة وهو الصحيح لأن اتصال العضو بالنجاسة بمنزلة
حملها وإن كان وضع ذلك العضو بفرض وإن كان موضع أحد قدميه نجسا
لا تجوز صلاته إذا كان قد وضعها أما إذا لم يضعها فإنه يجوز صلاته لأن الفرض وضع
أحد القدمين في السجود أو في القيام حتى لو رفع أحدهما جازت صلاته ولكن مع
الكرهية وإن كان تحت كل قدم أقل من قدر الدرهم فلو جمع يصير أكثر من قدر الدرهم
وقد تقدم نقل قاضينا وهو ظاهر كما يمنع النجس إذا كان في ثوب ذي طاقين في كل طاق أقل
من قدر الدرهم ولو جمع زاد على الدرهم هذا إذا كان الثوب ملبوسا ومجسما أما لو كان مفروشا
تحت قدميه فإن كان مضروبا فذلك وإلا فلا لأن الطاق الأسفل حينئذ غير معتبر للحائل
فبقى ما في الطاق الأعلى وهو أقل من الدرهم وإن افتتحت الصلاة في مكان طاهر ثم نقل قدميه
فجعلهما على شيء نجس وقام أي مكث عليه أن لم يمكث مقدرا ما يؤدى ركنًا أي مقدار
إدراك ركن جازت صلوته اتفاقا ولم تفسد لأن المكث اليسير على النجس الكثير مغفوك المكث
الكثير مع النجس اليسير والآي وإن لم يكن لم يمكث بل مكث مقدرا ما يؤدى ركنًا
لأن نفى النفي إثبات فلا أي فلا تجوز صلوته وهذا عند أبي يوسف وقال محمد ربه
يجوز ما لم يؤد ركنًا على ذلك الحال لأنه لم يؤد جزءا من الصلاة مع المانع فلا تفسد
وأبي يوسف أن المغفوه هو المقدار القليل من الزمان والذي يمكن فيه إدراك الركن
كثير فلا يعني سواء أدى الركن أو لم يؤد وكذا أن رفع بغيره وعليهما قدر مانع أن أدى
معهما ركنًا فسدت صلاته اتفاقا وإن لم يؤد معهما ركنًا فإن لم يمكث مقدرا ما
يؤدى ركنًا لا تفسد اتفاقا وإن مكث قدر ما يؤدى ركن تفسد هذا أبي يوسف وإن
لم يؤد خلافا لمحمد ربه واختار قول أبي يوسف في الجميع لأنه أحوط وقال في فتاوه

فإن الفضل
من الفرض في السجود
القدمين حتى لو رفع
أحدهما جازت صلاته
وكن مع الكراهة

اهل بيته قد لو كان المصلي بحيث اذا سجد يقع ثيابه على شيء نجس اى من غير ان
 يكون النجس في موضع شيء من اعضاء سجوده جازت صلواته اذا كانت تلك النجاسة
 يا بستر بحيث لم تتلوث ثيابه منها بقدر مانع لان ما عدا امكانه لا تشتت طهارته و
 مكانه ما يقتضي اليه في اداء صلاته ليس غير وفيه خلاف الشافعي ثم فان عنده لا يجوز
 صلاته في الحالة لان ثيابه مما يتحرك بحركته تبع له وقد اتصل بالنجاسة قلنا لا دليل على
 فرضية طهارة مكان كل ما يتصل بالمصلي ولا يثبت حكم بالادليل في اختلافه ^{نقطة} ونقوى
 قال في الكتاب المسمى باختلاف زفر ويعقوب اذا كانت النجاسة على باطن اللبنة والابرة
 وهو على ظاهرهما قائم يصلي ففسد صلاته لان النجاسة غير متصلة بمكان قيامه وكذا
 الحجر وبمشكلة ايضا اى مثل الحكم المذكور وهو عدم الفساد اذا حلت النجاسة بنجاسة
 فقبلها وصلى على الوجه الطاهر فانه ان كان غلط التشبیه بحيث تقبل القطع اى يمكن
 ان يفسر نصفين فيما بين الوجه الذى فيه النجاسة والوجه الآخر تجوز الصلوة عليها
 حينئذ والا فلا لانها بمنزلة اللبنة في الوجه الاول وبمنزلة الثوب في الوجه الثانى واذا
 اصابته الارض نجاسة سواء كانت رطبة او يابسة ففرشها بطين او حصص فصل
 عليه جاز صلاته لانه حائل صلب كاللوم ونحوه وليس هذا كالثوب اذا فرش
 على النجاسة فان حكم فرش الثوب على النجاسة ان كان رطبة لا تجوز الصلوة
 عليه وان كانت يابسة فحكمه حينئذ كحكم التراب ولو فرشها بالتراب ولم يطين فوقها
 فان كان التراب قليلا اى رقيقا بحيث لو شمر بهجد المصلي عليه راحة النجاسة
 لا تجوز الصلوة عليه والاى وان لم يكن قليلا بل كان كثيرا فحكمه كتحفة بحيث لا يجزى
 للصلي عليه راحة النجاسة تجوز صلواته عليه وكذا الثوب اذا فرش على النجاسة اليابسة
 فان كان رقيقا يشف ما تحته او توجد منه راحة النجاسة على تقدير ان لها راحة
 لا تجوز الصلوة عليه وان كان غليظا بحيث لا يكون كذلك جازت بلى ان كان
 غليظا بحيث يمكن ان يجعل من عرضه ثوبان كالنهالى فهو بمنزلة اللبد الغليظ
 ولو كان على اللبد بكسر اللام وسكون الواو الموحدة نجاسة فقلب المصلي الوجه الذى فيه
 النجاسة الى اسفل وصلى على الوجه الثانى الذى ليس عليه نجاسة تجوز صلاته
 هذا اذا كان غليظا يمكن ان يقسم جبهه نصفين لانه بمنزلة اللبنة وقال ابو يوسف
 لا تجوز صلاته وان كان اللبد او الثوب غليظين وبما أخذ بعض المشايخ ومنهم شمس
 الامنة الحلواني فانه قال لا تجوز الا ان يثنيه فيجعل الطرف الطاهر فوق الطرف النجس ليعبر

بمنزلة ثوبين وهذا المذكور في اللبد وكذا في الثوب كله مذهب محمد رحمه وهو
مذكور في المحيط وهو يفيد أن الخلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه ثابت في الثوب ذي
الطاقين وإن كان مضرباً فإن الثوب واللبد الخليطين بمنزلة ثوب ذي طاقين متصلين
وحينئذ فالمختار ههنا أيضاً قول أبي يوسف رحمه كما في المضرب ولو بسط المصلح إلى المجادة
على شيء نجس رطب أو جلس على أرض نجسة رطبة أو لف الثوب النيابس الطاهر
في ثوب نجس رطب فأنكر رطوبة النجاسة في ثوبه في صورتين الأخريين أو أثرت
في مصالاة في الصورة الأولى ينظر أن كان تأثير الرطوبة بحال الوعر الثوب والمصلح
بتقاطر منه شيء يتنجس الثوب والمصلح والآي وإن لم يكن التأثير بهذا الحال فلا يتنجس
وقد قد منافي فصل الآسار في مثله إن هذا إذا كانت الرطوبة من الماء النجس لأعين
النجاسة كالبول مثلاً وإيضاً يشترط أن لا يوجد أثر النجاسة من لون أو ريح على ما
حققناه ثمرة وقال شمس الأئمة عبد العزيز بن أحمد الحلواني بالنون وبالمهارة نسبة إلى
الحلاوة كذا في القاموس لو كان تأثير الرطوبة بحال لو وضع الإنسان يده عليه بقتل يد
يصير الثوب والمصلح نجساً والأفلا وهذا الذي قاله شمس الأئمة قريب في المعنى من
القول الأول لأنه إذا كان بحيث لو عصر يقطر بقتل اليد عند الوضع عليه والأفلا
فروع شتى من تعلق النجاسات لم يذكرها المصنف في التنجيس غسل ثوبا
ثم قطر منه على شيء إن عصره في الثالثة حتى صار لو عصره لا يسيل منه شيء فاليد
طاهرة والبلى طاهر وإن كان بحال يسيل فنجسة قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام في
هذا إن بلة اليد طاهرة مع أنها بعض الثالث انتهى ولا فرق بين تطهير الثوب
النجس وبين تطهير العضو النجس في عدم اشتراط الصب والجريان حتى لو غسل كل
منهما في ثلث أجنات طاهرات أو ثلاثاً في أجنات يطهر وقال أبو يوسف رحمه بذلك في
الثوب خاصة أما العضو النجس فإنه إذا غمس في ثلاث أجنات نجس الجميع ولا يطهر
لم يغسل في ما جارا ويصب عليه لأن القياس يابى حصول الطهارة لها بالغسل في
الأواني لكن سقط في الثياب للضرورة وبقي في العضو لعدم ما قال الشيخ
كمال الدين وهذا يقتضي أنه لو كان التنجس من الثوب قد ردهم ففسر
لا يجيزه أبو يوسف في الأجنات انتهى وفيه نظر لأن الضرورة ماسة لا قائمة
الواجب بل والسنة أيضاً غسل نجاسة الدم مثلاً بالبول حتى زال أثره من كل
جزءها اختلف فيه ومن ذهب إليه التمسك بشيء حتى لو غسلها ببول ما يؤكل لحمه لا يمنع

ما لم يغش وقال السرخصي الاصح ان التطهير بالبول لا يكون قال الشيخ كمال الدين وهو
 احسن لما علم ان سقوط التجسس حال كون المستعمل في المحل ضرورة التطهير وليس البول
 مطهرا للتضاد بين الوصفين فيتجنب نجاسة الدم فما ازداد الثوب بهذا الاثرا اذ يصير
 جميع المكان المصاب بالبول متنجسا بنجاسة الدم وان لم يبق قال في الكتاب
 يعني الهداية اشارة الى ما اخذناه حيث قال وبكل مائع طاهر حيث اخرج المائع
 النجس انتهى تجنب طرف من الثوب فتسفيه فغسل طرفه فامنه تجرأ وبلا فطرطرا لان فضل
 بعضهم مع ان الاصل طهارة الثوب وقع الشك في قيام النجاسة لاحتمال كون المغسول
 محلها فلا يقضى بالنجاسة بالشك كذا اوردته الاسيحياني في شرح الجامع الكبير قال
 ولوسعت الشيخ الامام تاج الدين احمد بن عبد العزيز يقول ويقسره على مسئلة في السير
 الكبير هي اذا فتحنا حصنا وفيهم ذم لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام المانع بيقين فلو قتل البعض
 او اخرج حل قتل الباقي للشك في قيام المحرم كذا هنا وفي الخلاصة بعد ذكر الثوب فلو
 صلى معه صلوات ثم ظهرت النجاسة في طرف آخر يجب اعادته ما صلى انتهى و
 في الظهيرية الثوب فيه نجاسة لا يدري مكانها يغسل كله قال الشيخ كمال الدين
 وهو الاحتياط وذلك لتعليل مشكل عندي فان غسل طرف يوجب الشك في
 طهارة الثوب بعد اليقين بنجاسته قبل وحاصله انه شك في لازالة بعد يتقن
 قيام النجاسته وشك لا يرفع المتيقن قبله قال والحق ان ثبوت الشك في كون
 الطرف المغسول والرجل المخرج هو مكان النجاسة والمعصوم الذي يوجب البتة
 الشك في طهر الباقي وابلح دم الباقي ومن ضرورة صدور ثبوت مشكوكا فيه
 ارتفاع اليقين عن تجسسه ومعصوميته واذا صار مشكوكا في نجاسته جازت الصلوة
 معه قال لان هذا ان صح لم يبق لكلمتهم المجموع عليها اعني قولهم اليقين لا يرفع
 بالشك معنى فانه حينئذ لا يتصور ان يغيب شك في محل ثبوت اليقين ليتصور ثبوت
 شك فيه لا يرفع به ذلك اليقين انتهى والجواب انه قد تصور فيها اذا ثبت حكم
 للمحل معلوم ثم شك في زواله عنه باحتمال وجود دليل الزوال وعدمه على السواء
 كما اذا شك في الحدث بعد يتقن الطهارة او عكس ونحو هذا من الاحكام كالطلاق
 والعناق بخلاف مثل مسئلة الثوب والذي فان النجاسة وحرمة القتل لم تثبت يقينا
 للمحل معلوم بل ثبتت للمحل مجهول مع ان صدها وهي الطهارة وحل القتل كان ثابتا
 بيقين للمحل معلوم الا انه امتنع العمل به لثبوت ذلك المجهول فيه يقينا فاذا زال اليقين

وقع الشك في بقاء ذلك الجھول وعدمه لا يمتنع العمل بما كان ثابتاً بيقين لان اليقين
 يزول بالشك فالاصل فيه ان الشك قسمان شك طار على اليقين اى حاصل
 امر خارج عنه وشك طار باليقين اى بمعارضته دليل مع دليل آخر فالاول لا
 زيل اليقين والثاني يخرج عن كونه يقيناً ببيان ذلك ان الشك انما يشأ عن عدم
 لدليل او عن تقابل دليلين متساويين متحدتين زماناً ومكاناً حتى لو اختلفت ما بينهما
 يكون الاخير ناسخاً للاول اذ كان دليل الوجود دون البقاء وان اختلف محلها فلا
 تقابل وان جهل حصل الشك لعدم الدليل على الزوال عن المحل الاخر والبقاء فيه
 فاذا ثبت حكم يقيناً المحل معلوم فالشك في ثبوت صفة ذلك الحكم لذات المحل انما
 يتأتى من عدم دليل او من تقابل دليلين متساويين يقتضى احدهما بقاء الحكم الاول
 والاخر عدمه وحينئذ يتساقطان ويبقى الحكم الاول بدليله فهذا معنى قولهم اليقين
 لا يرتفع بالشك وهذا هو القسم الاول من قسمي الشك ولا يمكن ان يتأتى الشك حينئذ
 من دليل معارض لدليل الاول مساو له بل يكون نسخاً ان كان الاول دليل الوجود
 دون البقاء والا فهو من القسم الثاني من قسمي الشك اما ان ثبت حكم يقيناً المحل
 مجهول فيمكن ان يتأتى الشك من دليل معارض لدليله مساو له يثبت ضد ذلك
 الحكم لان المحل لما يمكن معلوماً لم يتعين كون الدليل الاخر ناسخاً بل احتمل ان يثبت
 ضد الحكم في المحل الاول فيكون ناسخاً وان يثبت في محل آخر فلا يكون ناسخاً
 احتماً الا على السواء فحصل الشك ضرورة في بقاء الحكم الاول في المحل الجھول وعدمه
 وهو ايضا من القسم الثاني من قسمي الشك وهو ناشئ من اليقين الاول مع معارضة وليس
 بشك خارج عنه ورد عليه كما في القسم الاول وهو يقتضى الرجوع اليقين آخر غير
 اليقين المعارض فتأمل وامع النظر فان الامام الديلمي محمد بن الحسن رحمه الله يضع تلك
 المسئلة في السيرة الكبرى عن غير تحقيق خصوصاً وهي امر القتل الذي هو عظيم الخطر
 يدأ بالشبهات والله سبحانه هو الموفق ولو بالتمسك على الخطئة حال الدوس
 فذهب بعض الخطئة فالباقي طاهر وكذا الذاهب ايضا لما ذكر في المسئلة المتقدمة
 بئر بالوعة جعلت بئر ماء ان حفرت قد رما وصل اليه النجاسة طهر ماؤها لا اجابها
 فان وسعت فوق ذلك طهر الكل كذا اطلقوه وينبغي ان يقيد بما اذا زاد وفي عمقها
 في الصورة الاولى وبما اذا لم يظهر اثر النجاسة في الماء في كلا الصورتين والبعدين
 بئر بالوعة وبئر الماء ينبغي ان يكون خمسة اذرع في واية ابي سليمان وسبعة

فالاصل فيه ان
 الشك قسمان

في رواية أبي حفص وقال الحلواني المعتبر الطعم أو اللون أو الريح وإن لم يتغير جاز ولا لا
ولو كان عشرة أذرع وهو المختار توضع على الواح مشرعة بعد مشي من برجله
قد رد لا يحكم بنجاسته رجله ما لم يعلم أنه وضع رجله على موضع الضرورة ومثله
المشي في ماء الحمام لا ينجس ما لم يعلم أنه غسله نجس جلد النجاسة يمنع الصلوة إذا زاد
على الدرهم وإن ذكيت لا ينجس الدباغة لتمام الذكاة مقام الدباغة والأصم
أن قميصها طاهر إذا وجد الشعير في بعض الأبل أو الغنم يغسل ويؤكل لا الذي
يوجد في خشي البقرة لأنه لا صلاح فيه قال الفقير هذا التعليل يفيد أنه إذا وجد في
الروث فإن كان صلبا يغسل ويؤكل والأفلا وفي التبنيس مشي في الطين وأصابه
ولم يغسله وصلى يجوز ما لم يكن فيه أثر النجاسة لأنها المانع ولم يوجد وفي الخلاصة
طين بجاري طاهر لا يمنع جواز الصلوة وإن كان الثوب مملوًا منه وإن كان مختلطًا
بالعذرات قال شمس الأئمة الحلواني لا يقبل هذا وذكر صاحب القنية مشي في السوق
فتبطل رجله مما يشي في السوق فصلي لم يجزئه لأن النجاسة غالبية في أسواقنا ثم ذكر
أبي نصر الدبوسي طين الشارع وموطئ الكلاب فيه طاهر وكذلك الطين السرقن
ورد عنه طريق فيه نجاسات طاهر إلا إذا رأى عين النجاسة قال يعني صاحب القنية
وهو صحيح من حيث الرواية وقريب من حيث المنصوص عن أصحابنا ثم ذكر
وقم بول في ماء قبل به الطين أو قم روث في طين تعتبر الغلبة فإن غلبت النجاسة
لم يجز وإن غلبت الطين فطاهر قال فصم به جواب أبي منصور وكان الاحتراز عن
هذه الرواية بقوله الغالب في أسواقنا النجاسة وأنه حسن عند المصنف دون المعاند
انتهى فإذا تأملت ما ذكره فينبغي أن يحل قول أبي النصر الدبوسي على الضرورة فيما إذا
أصابه من غير قصد مع عسر الاحتراز وقول من اعتبر الغلبة على غير ذلك توفيقا
بين كلامي صاحب القنية حيث أيد قول أبي نصر بقوله وهو صحيح من حيث الرواية
إلى آخره والقول الآخر بقوله وهو حسن إلى آخره ولأن العلوم من قواعد أئمتنا التمهيل في
مواضع الضرورة والبلوى العامة كما في مسألة آبار الفلوات ونحوها فارة ماتت في دهن إن
كان جامدا قور ما حولها ويؤكل ما سواه وإن كان ذائبا تنجس كله والدهن النجس
يجوز أن يستصحب به في غير المساجد ويدب به بالجلد وتقدمت صفة تطهيره قال
بعض المشائخ تكرر الصلوة في ثياب الفسقة لأنهم لا يتقون الخمر وقال صاحب
الهداية في التبنيس الأصم أنها لا تكرر لأنه لم يذكره من ثياب أهل الذمة إلا السراويل مع

فصل في نجاسة البول
إذا زاد على قدر الدرهم
وان ذكيت والأصم
فيمسها طاهر

فصل في نجاسة البول
الدهن النجس جاز
أن يستصحب به في
غير المساجد

استحلالهم الخمر فهذا أولى ولا يجوز الصلوة في الديباج الذي يشبه أهل الفارس لأنهم
 بلغنا أنهم يستعملون فيه البول ويزعون أنه يزيد في بريقه الكل في شرح الهداية
 طهامة وذكر في القنية عن صلوة الأثر عن الحسن البصري زعفران ذر في أناء للصبيغ
 يقال فيه صبي يصبغ به الثوب ثم يغسل ثلاثا فيطهر قال هشام وهو قول أصحابنا انتهى و
 تقدم ما يؤاقره في أوائل فصل الأثار وأنه ينبغي أن يغسل حتى يصفى الماء فعلى هذا لو
 كان الديباج المذكور ونحوه لا ينقض ولا يتلون به الماء فهو طاهر وفي القنية الكي تحت
 المدبوغ بدنه الخنزير إذا غسل يطهر ولا يضر بقاء الأثر وفيها الجلود التي تدبغ في
 بلدنا ولا يغسل مذبحها ولا تتوقى النجاسات في دبرها ويلقونها على الأرض الخمسة ولا
 يغسلونها بعد تمام الدبغ في طاهرة يجوز اتخاذ الخفاف والمكعب وغلاف الكتب
 والمشط والقراب والدلاء منها طباطبا وبساتي انتهى اللحم وقع في مرق نجاسة حال
 الغليان يغلى ثلاثا في مياه فيطهر وقيل لا يطهر وفي غير حالة الغليان يغسل ثلاثا
 كذلك في الظهيرية والمرقة لا خير فيها إلا أن تكون تلك النجاسة خمرًا فإنه إذا صاب فيها
 خل حتى صارت كالخل حامضه طهرت وفي التبنيس طنجت الحنطة في الخمر قال أبو يوسف
 رم طنج ثلاثا بالماء وتجفف كل مرة وكذا اللحم وقال أبو حنيفة رم إذا طنجت في الخمر
 لا تطهر أبدًا وبريفتي والكل عند محمد لا يطهر أبدًا ولو ألقيت دجاجة حال الغليان في
 الماء قبل أن يشق بطنها لتفت أو كرش قبل الغسل لا يطهر أبدًا لكن على قول أبي يوسف
 رم يجب أن يطهر على قانون ما تقدم في اللحم قال الشيخ كمال الدين بن الهمام قلت و
 الله سبحانه أعلم هو معلل بتشرها النجاسة المتحللة في اللحم بواسطة الغليان وعلم
 هذا أشهر أن اللحم السميط بمصر نجس لا يطهر لكن العلة المذكورة لا تثبت حتى يصل إلى
 الحد الغليان ويمكن فيه اللحم بعد ذلك زمانا يقع فيه التشرب والدخول في باطن اللحم
 وكل من الأمرين غير متحقق في السميط الواقع حيث لا يصل الماء إلى حد الغليان لا ية
 فيه إلا مقدار ما تصل الحرارة إلى سطح الجلد فتتحلل مسام السطح عن الصلابة لك الله
 يمنع وجوده من انقلاع الشعر فالأولى في السميط أن يطهر بالغسل ثلاثا لتجسر
 سطح الجلد بذلك الماء فإنهم لا يخرسون فيه عن النجس وقد قال شرف الأئمة بهذا
 في الديباج والكرش والسميط مثلها انتهى حب فيه ماء أو زيت استخرج منه
 جعل في أناء ثم أخذ من آخر وجعل في هذا الأناء أعنا ثم وجد فيه فارة أن
 غابت عنه فالنجاسة للأناء خاصة وإن لم تغب ولم يعلم من أي الحبين فهي

في قوله
 في قوله
 في قوله

للآخر هذا اذا تحرى فلم يقع تحريمه على شيء وان وقع عمل به وهذا اذا كانا لواحد
 فان كانا لثنتين كل واحد منهما ما ينكر كونهما من حبة فكلاهما طاهر لا نه في الاوتن
 ان احد حبيبه نجس وفي الثانية لم يثبت ان واحد منهما نجاسته حبة وقد كان طاهرا
 يقيين تلطم صرع شاة بسر قينها فجلها بايد رطبة ففي نجاسته اللبن روايتان وفي
 القنينة حيوان البحر طاهر وان لم يؤكل حتى خازير البحر ولو كان ميتة قالوا خلت الناس
 وبهم اهل زماننا في الدهن الزكلا في الذي يجلب من البحر البلغاري ولكن ما ذكره في
 التجريد وشرح القدوري وصلوة الجلابي نص على طهارته وفيها عن الحسن في بعرة
 وقعت في وقر حنطة فطخت لم تؤكل وقال ابن مقاتل يؤكل ما لم يتغير طعمها ولو كانا
 واللبن انتهى صلى على طرف ثوب وبساط ونحوه وطرفه الاخر نجس جازت سواء
 تحرك احد الطرفين بحركة الاخر او لا هو الصحيح لان مكان صلوة طاهر وليس
 هو حاملا للنجاسة بخلافه اذا كانت النجاسة في طرف ثوب هو لا بشه او حامله
 فالق ذلك الطرف على الارض فصل فانه ان تحرك بحركته لا يجوز ولا يجوز لان
 بتلك الحركة ينسب لمل النجاسة بخلافها في المفروش ولو صلى على الدابة وفي
 سرجهما او ركباها نجاسة مانعة فجماعة على انه لا يجوز قال في المبسوط واكثر مشايخنا
 جوزوه لان الاركان تترك عليها وهي اقوى من الشرائط ولو قام على النجاسة وفي
 رجله خضاه او جوباه او فعلاه لا يجوز لان ان يخلعها ويقوم عليها وكذا الوستر
 النجاسة يكره وسجد عليه لانه تابع اما بعد الزرع فقد زالت التبعية ولو كان اسفل
 فعليه فحسب نجسا وصلى بها لا يجوز وان زرعها وقام على ظهرها جاز وجد
 ثوب ديباج وثوبان نجسا نجاسة مانعة صلى في الديباج لغوات الشرط بالنجس ونه
اما الشرط الثالث فهو ستر العورة وهي تطلق في اللغة على الخلل والنقص
 وعلى ما ينبغي ستره وعلى ما يستحي منه وفي الشرع على ما يفترض ستره في الصلوة
 والاصل في فرضية ستر العورة في الصلوة قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد
 فان المراد من الزينة المحل الذي يحصل به الزينة وهي الثياب المراد من السجدة الصلوة
 التي محلها المسجد فالاول ذكر الحال وارادة المحل والثاني عكسه كذا قالوا واعتز عليه
 بانها نزلت في الطواف والستر فيه واجب فان اقتضت الفرضية ينبغي ان يقتضيهما
 ايضا في الطواف والا فينبغي ان يكون الست في الصلوة ايضا واجبا لافضا والحق
 ان الفرضية تعينت بالاجماع اذ لم يخالف فيها احد من الائمة على ما نقله

فان كان الجدار طاهر
 حيوان البحر طاهر
 وان لم يؤكل حتى

فان كان اسفل فعليه
 لو كان اسفلا عليه
 فحسب نجسا عليه
 بها وقام على ظهرها
 يجوز

فان قام على النجاسة
 ولو قام على النجاسة
 وفي رجله خضاه او
 جوباه او فعلاه لا
 يجوز لان ان يخلعها
 ويقوم عليها

غير واحد من ائمة الثقل الى ان حدث بعض المالكية كالقاضي اسمعيل فخالف
 وخلافه بعد تقرير الاجماع غير معتبر ولو سلم انه من المجتهدين وخم فلا يترجم كونهما
 مسندا لاجماع لان العبرة لعموم اللفظ لا بخصوص السبب وكذا الحديث عن
 عائشة ترفع لا يقبل الله صلوة حائض الانجمار واه ابوداؤد والترمذي وحسنه
 والحاكم وصححه وابن خزيمة في صحيحه المراد بالحائض البالغة لان الحائض حقيقة
 لا صلوة لها اصلا العورة من الرجل ما تحته السرة منه الى الركبة وعلم بهذا ان
 السرة ليست بعورة ولكن الركبة غاية ودخولها محتمل فلذا قال الركبة عورة ايضا
 قطعا لاحتمال وفيه خلاف الشافعي واحمد في روايت ان الركبة ليست بعورة
 لحديث ابى ايوب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما فرق الركبتين وما
 اسفل من السرة من العورة وما رواه الدارقطني ولنا حديث علي بن ابي طالب قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الركبة من العورة فتعارض المحرم والمبني في الركبة فيقدم المحرم
 وكذا ما روى الدارقطني في حديث طويل عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان ما تحته السرة الى الركبة من العورة
 فان فيه جعل الركبة غاية وهي ملتقى عظمي الفخذ والساق وقد احتمل دخولها
 وعدمه والاحتياط في الدخول فتدخل وعن احمد في رواية السواتان فقط
 عورة وكذا عن مالك وعند ان السرة والركبة داخلتان وعند انهما غير داخلتين
 كقول الشافعي ذكره العيني في شرح البخاري لكن العورة المذكورة انما هي عورة
 من غيره لا من نفسه هذا هو المختار وقد روى محمد بن شعاع عن ابى حنيفة
 وابى يوسف رحمهما اي تصر بحجاب القول لا اخذا بطريق الاسند لال من مشقة اخرى
 بل روى عنهما انهما قالوا اذا كان اي المصلي محمول الجيب فنظر يعني المصلي نفسه
 الى عورتى عورة نفسه لا تفسد صلوة وهذا هو الذي مشى عليه قاضيان
 في الفتاوى وبعض المشائخ جعل ستر العورة من نفسه ايضا شرط وهو رواية هشام
 عن محمد بن يحيى قالوا اي ذلك البعض ان كان المصلي حلول الجيب كثيف اللحية
 بحيث تستوعب لحيته جيبه بالستر تجوز صلوة وان كان خفيف اللحية لا تقطع
 جيبه حتى لو فرض انه نظر في جيبه ورأى عورته فصلاته فاسدة وبه يقول هذا
 البعض يفتي بعض المشائخ قال في الخلاصة فان صلى في قميص واحد محلول الجيب
 ان كان بحال يقع بصره على عورته حالة الركوع لا تجوز صلاته وكذا لو كان بحال يقع

يقع بصر غيره عليه من غير تكلف كذا ذكره هشام عن محمد بن وهب عن أبي حنيفة رحمه
 يوسف رحمه ان عورته ليست بعورة في حقها فلا تقصد صلواته انتهى وهذا الترتيب
 يفيد اختياره لما قدمه والدليل يساعده وهوان الستر وجوب شرط الصلوة ذاتها
 لا خوف رؤية العورة فيها واذا كان مجال لو نظر لرأى من غير تكلف لم يوجد الشرط
 وهو الستر وكذا لو صلى الانسان عريانا في بيت في ليلة مظلمة ولم يثوب طاهر وهو قادر على
 اللبس لا يجوز صلواته بالاجماع ولو كان وجوب الستر لخوف رؤية العورة في الصلوة
 لجازت الصلوة في هذه الصورة ونحوها فعلم انه وجوب للصلوة نفسها تعظيما للمتابي
 فيها المقام بين يديه سبحانه وذلك لان الآية المتقدم ذكرها مطلقة فتعم جميع
 الصلوات في اى مكان او زمان كانت لكن قد يقال ان الآية ظنية الدلالة ولذا
 كان الستر الثابت بها في الطواف واجبا لا فرضا كما تقدم وانما فرض في الصلوة
 بالاجماع ولا اجماع فيما اذا كان المصلي هو الذي بحيث لو نظر بلا تكلف لرأى عورة
 نفسه للمروى عن أبي حنيفة رحمه يوسف رحمه فالذي ينبغي ان يكون الحكم في الصورة
 المذكورة الكراهة دون الفساد للترك الواجب دون الفرض وقول ابي حنيفة رحمه
 رحمه يوسف رحمه في الرواية المذكورة لا تقصد صلواته لا ينافي في كراهته فكان
 هذا هو المختار والله اعلم وبدن المرأة الحرة كلها عورة لما اخبره الترمذي في
 الرضاع عن ابن مسعود عن علي بن السلام انه قال المرأة عورة فاذا خرجت
 استشرفها الشيطان وقال حسن صحيح غريب والاجماع منعقد على ذلك وقوله
 كلها تأكيد للبدن وانث لاكتسابه التانيث بالاضافة الى المرأة كقوله كما
 شرقت صدر الفناء من الدم وهو كناية لا وجهها وكفيها فانها ليسا بعورة
 بالاجماع لان حق الصلوة ولا في حق نظر الاجنبى حتى ان يباح نظره الى وجه المرأة
 الاجنبية وكفيها اذا كان بغير شهوة والا قد منها ايضا فانها ليسا بعورة ولكن
 في القدمين اختلاف الشائع والاصل في هذا قوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما
 ظهر منها والمراد بالزينة محملها فان ابداء الزينة من غير محل لا يخرج فيه واجمع المفسرون
 على ان المراد بما ظهر الوجه الذي هو محل الكحل والكف الذي هو محل الخاتم وما
 القدم فهو محل الزينة الباطنة وهو الخنخال بدليل قوله تعالى ولا يبدن زينتهن
 ليعلم ما يحقق من زينتهن فهذا دليل من رجم كونهما عورة وذكر في المحيط ان الاصح
 انهما ليسا بعورة قال في كافى استقضاء هذه الاعضاء لا بد لهما بايديها فانها لا تجدد

لا مقيدة

بدل من من مزاوله الاشياء بيديها ومن الحاجة الى كشف وجهها خصوصا في
 الشهادة والمحكمة والنكاح وتضطر الى المشي في الطرقات وظهور قدميها خصوصا
 الفقيرت منهن وهذا معنى قوله تعالى الا ما ظهر منها اي الاماجرت العادة و
 الجبلة على ظهوره انتهى فسلك في التعليل مسلك الضرورة وهو ظاهر والآية
 لا تنافي لان محل الخلخال ليس القدم بل الساق لانه لا يكون الا فوق الكعبين وكلام
 في القدم وانما ينافيه ما روى ابو داود في رسالة عن علي بن السلام ان المجارية اذا ضاقت
 لم يصلح ان يرى منها الا وجهها ويديها الى الفصل الا ان ليس قطعيا ليدل على
 الفرضية فيحمل على كراهة النظر لا على فرضية السترة في الصلوة وقال في الخاقانية
 الصحيح ان انكشاف ربع القدم يمنع اي جواز الصلوة كسائر الاعضاء التي هي عورة
 وفي الاختيار قال الصحيح انهما ليسا بعورة في الصلوة وعورة خارج الصلوة
 انتهى ومختار صاحب الهداية والكافي ما في المحيط وقد تقدم الدليل عليه اما ظهر
 فقال الشيخ كمال الدين ابن الهمام قوله الا وجهها وكفيها تنصيص على ان ظهر الكف
 عورة بناء على ما قيل ان الكف يتناول ظاهره لكن الحق ان التبادر عدم دخول
 الظاهر ومن تأمل قول القائل الكف يتناول ظاهره اغناه عن توجيه الدفع
 اذا صافرة الظاهر الى سمي الكف يقتضي ان ليس داخل فيه انتهى هذه مغلطة
 لان اصافرة الشيء اليه لا يقتضي عدم دخوله فيه والا لاقتضت اصافرة الرأس زيد عدم
 دخول الرأس في سمي زيد وكما يقال ظاهر الكف كذلك يقال باطن الكف فدفع
 مدفوع والدليل المقدم من الكافي يدل على ظهوره ايضا ليس بعورة لانه ضرورة
 في ابدا تراه وكذلك الآية لان المراد من الزينة بالنظر الى اليد هو الخاتم وهو غير
 مختص بباطن الكف بل زينته في الظاهر لانه موضع القص والنقش وكذلك
 حديث ابى داود المذكور يدل على ذلك حيث ذكر اليد الى الفصل فكان هذا
 هو الاصح وان كان غير ظاهر الرواية على ما ذكر في مختلفات قاضي خان حيث قال ظاهر
 الكف وباطنه ليسا بعورتين الى الرسغ وفي ظاهر الرواية ظاهره عورة انتهى وهذه
 العبارة من قاضي خان تدل ايضا على اختيار انهما ليسا بعورة لمن تأمل وذراعاها
 عورة كبطنها في ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة وروى في غير ظاهر الرواية عن
 ابي يوسف انه روى عن ابن جعفر رحمه الله ان ذراعيها ليسا بعورة وفي الاختيار قال
 لو انكشف ذراعاها جازت صلاتها لانها من الزينة الظاهرة وهو السوار

وتحتاج الى كشفه للخدمته وستره افضل انتهى وصح بعضهم انه عورة في الصلوة
 لا خارجها ولكن القول الاول وهو ظاهر الرواية هو الصحيح اذ لا ضرورة في ابدائه و
 كون السوار من الزينة الظاهرة محل النزاع بل هو للبدن كالخنثى للرجل وقد تقدم انه
 الباطنة بالآية والاحتياج الى كشفها للخدمته انما هو في بيته وبين اهلها عابدا لا
 بين الاجانب بخلاف الاعضاء الثلاثة فان الضرورة في ابدائها للاجانب غالبية
 على ما مر واما الشعر المسترسل اى النازل عن راسها فقد قال الفقهاء ابو الليث ان
 انكشف ريع المسترسل فسدت صلواتها لانه عورة كذا ذكره في اكثر كتب الفتاوى و
 صححه صاحب الهداية وغيره وقال في الفتاوى الخاقانية المعتبرة في فساد الصلوة
 انكشاف ما فوق الاذنين من الشعر لا ما نزل عنهما فجعل الشعر المسترسل غير عورة في
 حق الصلوة وهو اختيار صدر الشهيد قال صاحب الخاقانية هو الصحيح وجهه
 انه لا يوازي الراس فلا يعطى حكمه واما النظر اليه من الاجنبى فلا يجل بالاتفاق
 قال في الكفاية لانه عورة يعنى على هذا القول بل لان النظر الى شعره من قنطرة كالنظر
 الى وجه المرأة الشابة والى شعور الامراء عن شهوة انتهى والصحيح انه عورة لانه من
 اجزاء الراس وانما لم يجب غسله في الجنابة للحرج بخلاف شعر الرجال فانه يجب
 غسله لاجماد اذ لا حرج في غسله كذا في الكافي يعنى لو لم يكن الشعر من البدن لما وجب
 غسله في حق الرجال اجماعا واذ اثبت ان من البدن ثبت انه عورة في حق من لانه لا ضرورة
 في ابدائه وليس من الزينة الظاهرة فلم يكن مستثنى اما التخصيصان مع الذكور فقد اختلف
 في ان المجموع عضو واحد فيعتبر القدر المانع منهما معا او كل واحد عضو على حدة فيعتبر
 القدر المانع منه منفردا قال بعضهم كلاهما عضو واحد لان منفعتيهما واحدة وهى الحياة
 وقال بعضهم يعتبر كل واحد منهما عضوا على حدة وهو الصحيح ولذا اعتبر كل واحد
 عضوا على حدة في وجوب الدية وكونهما الايالا لا يلزم منه كونهما عضوا واحدا
 فقد يشترك اكثر من عضو في منفعة واحدة على ان كل واحد عضو على حدة كما شارك
 الاعضاء الرئية في بقاء الشخص واشتراكهما مع الاثنين في بقاء النوع وكون الذكور
 مشاهدا لهما في ذلك غير مسلم وكذا اختلفوا ايضا في الركبة مع الفخذ هل كل منهما
 عضوا على حدة او هما عضو واحد فقال بعضهم كل منهما عضو على حدة وعلى هذا
 لو انكشف القدر المانع كالرقيم من الركبة وحدها لا تجوز الصلوة وجهه انها
 مستأيزان حذا وحقيقة فيكونان غديرين وقال بعضهم الركبة مع الفخذ كلاهما

عضو واحد وفي الخلاصة هو المختار وفي شرح الهداية لابن الهمام والاصح ان الركبة
تبع للفخذ لانها ملتقي العظمين لعضو مستقل انتهى وعلى هذا لو صلى الرجل وركبته
مكشوفتان والفخذ مغطى جازت صلوته لان الركبتين لا يبلغان قد ربيع الفخذ
من الركبة قال ابن الهمام وكعب الرءة ينبغي ان يكون كذلك يعني بتعاساقتها
لاعضوا مستقلا لانه ملتقي عظمي الساق والقدم فعلى هذا وكعباهما مكشوفة
تجوز صلوتهما لان الكعب لا تبلغ ربيع الساق مع الكعبين فافهم امرأة صلت ربيع
ساقها مكشوف تعيد صلوتهما عند ابى حنيفة ومحمد رحم ان استمر ذلك قد اداء
ركن لقيام الربيع مقام الكل في كثير من الاحكام ولان من رأى احد جوانب اجنانه
صح ان يخبر بان رأى وجهه وان كان المنكشف من ساقها اقل من ذلك لى من
الربيع لا تعيد اتفاقا لان القليل عفو لا يعتباره عد ما باستقراء قواعد الشرع بخلاف الكثير
وقد روى الكثير بالربيع لما تقدم فيكون ماد ونه قليلا وقال ابو يوسف انكشف احدى دون
النصف لا يمنع جواز الصلوة وعنه في انكشف النصف روايتان في رواية لا يمنع جواز
الصلوة وفي رواية يمنع وذلك لان القليل عفو كما تقدم والقلته والكثرة من الائمة والاصحاب
فما دون النصف مقابلة كثير فيكون قليلا فيكون عفو او اما النصف فبالنظر الى ان مقابله
ليس بكثير لا يكون هو قليلا فيمنع وهو وجه احد الروايتين واما وجه الرواية الاخرى فهو المانع
هو الكثير والنصف ليس بكثير لان ما يقابله ليس بقليل فلا يمنع كذا في الكافي فيمنع ان يكون
وجه رواية المنع الاحتياط ووجه الاخرى الشك في فساد الصلوة فلا تقصد والجواب لمانع
كون القلة والكثرة من الاصناف وسند قوله تعالى يصل به كثيرا ويهد به كثيرا فانه
قد يكون الشيء كثيرا في ذاته وان كان ما يقابله اكثر وهو ظاهر والحكم في الشعر المسترسل من
المرأة والحرة والراس منها والبطن والظهر من المرأة مطلقا والفخذ من المرأة والرجل كالحكم
في الساق فاي عضو من هذه الاعضاء انكشف ربيع قد اداء ركن لا تجوز الصلوة عندهما
خلاف الابى يوسف رحم واما حكم العودة الغليظة وهي القبل والد بر فهو على هذا الخلاف
المذكور في الساق يعني اذ انكشف من احدهما ربيع وان كان اقل من قد رال درهم عيم
جواز الصلوة عندهما خلاف الابى يوسف رحم فانه لا يمنع عنده ما لم يكن نصفا
او اكثر وهذا الخلاف المذكور في الزيادات وكذا في غيرها وذكر الكرخي ان القد المانع
من العودة الغليظة ما زاد على قد رال درهم بخلاف الحقيقة فان المعتبر فيها الربع
كما في النجاسة قال في الكافي وهذا ليس بقوى لانه قصد به التغليظ في العودة

الغليظة وهو في الحقيقة تخفيف لا نه اعتبار في الدبر قدر الدرهم والدبر لا يكون أكثر
 من قدر الدرهم فهذا يقتضي جواز الصلوة وإن كان الدبر مكشوفاً وهو متاقتضيتي
 قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام وقد يقال إنه قد قيل إن الغليظ القبل والدبر معاً
 فيجوز كونه اعتبار ذلك فلا يلزم ما ذكرنا انتهى وفي القنية واختلاف في الدبر مع الأوليتين
 فقيل الكل عورة فيعتبر بربعه وقيل كل الية عورة والدبر ثلثها انتهى ما تدي المرأة فانك
 مراة حتى لم ينكس ثديها وهذا هو المعتبر دون المراة فربما تكون مراة وقد انكس
 ثديها لكنه كان حكمه على الغالب فهو أي الثدي تبع للصدر فلا يمنع انكشافه بربعه منفرد بل
 انكشاف ربع الصدر منضمماً اليه وان كانت كبيرة قد انكس ثديها فالثدي ثم اصل بنفسه
 حتى لو انكشف ربعه منفرداً كان مانعاً وهو ظاهر وفي شرح شمس الأئمة السرخسي إذا كان
 الثوب رقيقاً بحيث يصف ما تحته أي لو كان البشرة لا يحصل بهستر العورة أو لا ستر
 مع رؤيتها لون البشرة أما لو كان غليظاً لا يرى منه لون البشرة إلا أنه التصق بالعصو و
 تشكل بشكله فصارت شكل العضو شيئاً فينبغي أن لا يمنع جواز الصلوة لحصول الستر
 وفي القنية لو ستر عورته بزجاج يصف ما تحته فينبغي أن لا يجوز ومن صلى بقبض
 ليس عليه غيره وهذا قيد اتفاقي والمعتبر أنه لو كان بحال ترى عورته عند التكلف
 فلو قد رآه نظر إنسان من تحته رأى عورته فهذا الحال ليس بشئ معتبر في منع
 جواز الصلوة لأن الشرط الستر وقد حصل لأن من رآه أطلق عليه أنه مستور العورة
 ومنع الرؤية عند التكلف ليس بشرط والالكان لبس السراويل أو ما يقوم مقامه
 فرضاً في الصلوة ولم يقل به أحد وذكر في الزيادات لو أن امرأة صلت وهي تقدر على
 الثوب الجديد هو قيد اتفاقي والمراد الثوب الصحيح الذي لا يبد منه شيء
 من العورة فليست ثوباً خلقاً فانكشف من شعرها شيء ومن فخذها شيء
 ومن ساقيها شيء وكان المنكشف بحيث لو جمع جمعه يبلغ ربع الساق
 لا يجوز صلواتها فكانه بناء على أن الساق أصغر وأختار البعض
 أن جمع المتفرق يعتبر بأصغر الأجزاء المنكشفة حتى لو كشف من الأذن
 تسعها ومن الفخذ تسعها يمنع لأن المكشوف قدر ربع الأذن وأكثر واختار
 سفارح الكثر الزيلعي قول من قال المعتبر للجمع بالأجزاء حتى لو قال المنكشف
 من الأذن ثمنها ومن الفخذ ثمنها أو من الأذن ثلث ربعها ومن الفخذ ثلث ربعها و
 نحوه ذلك يمنع وإن كان المنكشف من كل تسعها لا يمنع لأن التسعين أقل

من الربيع وعلم من هذا ان كل اذن عضو على حدة في حكم العورة ليست تبعا
 للرأس وكذلك ما بين السرة والعانة عضو على حدة يعتبر ربعه منفردا وكذلك
 بطن قدم المرأة يعتبر ربعه في رواية الاصل وفي رواية الاخرى ليس بعورة
 واما الجنب فهو تبع للبطن لا عضو مستقل كذا في القنية اما العورة من
 الامم فما هي عورة من الرجل له من تحت السرة الى تحت الركبة وبطنها وظهرها
 عورة ايضا لان النظر اليها سبب الفتنة ولا ضرورة في ابدائها وفي رواية عن
 مالك وكذا عن احمد رحم ان السواكين منها عورة ليس غير واما ما عدل
 ذلك من اعضائها وهو من اعلى البطن فما فوق ومن اسفل الركبة فما تحت
 فليس بعورة بالاجماع لانها محل الخد متروا لانتهاها داخل البيت وخارجة تفتقر
 الى ابداء ذلك غالبا ويلزمها الحرج في وجوبستره وقد روى اليه في عن
 نافع ان صفية بنت ابى عبيد حدثته قالت خرجت امم متخمرة متجلبية فقال
 عمر رضي الله عنه من هذه فقيل له جارية لفلان رجل من بيت فارس الى حفصة
 فقال ما حملك على ان تخمري هذه الامم وتجلبيها وتشبهيها بالمحصنات
 حتى هممت ان اقع بها لا احصيها الا من المحصنات لا تشبهوا الامم بالمحصنات
 قال اليه في الاثارة عن عمر بن الخطاب صحبة والمدبرة وام الولد والمكاتب بمزلة
 الامم في الحكم المذكور لبقاء الرق في الجميع ولونا قصا اذ هو ينافي الحرية
 فلا يزول حكم الامم ولا يثبت حكم الحرية لا تحقق الحرية والمولد بين الحر وبين
 واحد منهم بمزلة لان الولد يتبع الام في الرق وتوابعه ولو اعتقت
 وهي في الصلوة مكشوفة الرأس او نحوه فستره يجعل قليل قبل اداء ركن
 جازت لا بكثيرا وبعد ركن ذكره ابن الهمام وفي رواية عن مالك ورواية
 عن احمد رحمه الله ان ام الولد والمكاتب كالحرة وان انكشف عضو عورة
 في الصلوة فستره من غير لبث لا يضره ذلك الانكشاف ولا يفسد صلوته لان
 الانكشاف الكثير في الزمان القليل عفو كما لا انكشاف القليل في الزمن الكثير
 وان ادى معه اى مع الانكشاف ركننا كالقيام ان كان فيه او الركوع او غيرها
 يفسد ذلك الانكشاف صلوته وان لم يؤد مع الانكشاف ركننا ولكن مكث
 مقدرا ما اى زمن يؤدى فيه ركننا بسنته وذلك مقدار ثلث تشبيحات
 فلم يسترد ذلك العضو فسدت صلوته عند ابى يوسف خلافا لمحمد رحم

وكذا اذا وقع الرجل المصلي للراحة في صف النساء او وقع امام اى قدام
الامام او دفع نجاسة ثم التقي اى تلك النجاسة فعلى هذا الخلاف المذكوران
مكث قد ركن من غير ان يؤديه تفسد عند ابى يوسف رح خلافا لمحمد رح
وقد تقدم الدليل من الجانبين في بحث النجاسة وان المختار قول ابى يوسف رح
في الجميع للاحتياط وهذا كله اذا كان بغير صنعه كما ذكرنا اما اذا حصل شئ من
ذلك بصدقه فان الصلوة تفسد في الحال قال في القنية انكشف عورته
في الصلوة بفعله تفسد في الحال عندهم ومن لم يجد ما يستتر به العورة
صلى قاعدا بايماء كما ذكرنا في بحث النجاسة لان التكليف بقدر الوسع وقد
تقدم الكلام عليه مستوفى هناك ولو وجد ما يستتر بعض العورة وجب
استعماله تقريبا لا لاكتشاف فانه يتجزى كالنجاسة الحقيقية بخلاف
الحكمية ويقدم في الستر ما هو اغلظ كالسواطين وبعد هما الفخذ ثم الركبة
وفي المرأة بعد الفخذ البطن والظهر ثم الركبة ثم الباقي على السواء ولو وجد
ثوب حرير لا يصلي عريانا عندنا لان الصلوة فيه صحيحة وان كان حراما كما
في الارض المغصوبة خلافا لاحمد فان عندك يصلي عريانا لان الصلوة في
الحدير لا تجوز للرجل كالصلوة في الارض المغصوبة عنده ولو وجد ما يستتر به من الخشيش
ونحوه وجب السترة وفي القنية عريان قد رعى طين يلطخه بعورته ان علم
انه يبقى عليه يعني الى تمام الصلوة لم يجز الا ذلك كما لو قد ران يخفض
عليه ورق الشجر **فروغ** من بحث السترة في القنية عن محمد رح مع صاحبه
ثوب وعد ان يعطيه اذا فرغ من صلوة ينتظر وان خاف فوت الوقت عن ابي حنيفة رح
انه ينتظر ما لم يخف فوت الوقت وقول ابى يوسف رح مع قول ابى حنيفة رح ايضا
انتهى لكن قول محمد رح اشبه باتفاقهم على عدم جواز التيمم وان خاف فوت الوقت
اذا قد رعى استعمال الماء مع ان هناك للصنوء بدل لا وهذا ليس للستر بدل و
قد يفرق بان هناك للصنوء متحقق وهذا الاعطاء غير متحقق وفيها وان كان يجوز
وجود الثوب يؤخر ما لم يخف فوت الوقت كطهارة المكان وفيها صبئية صلت
مكشوفة الراس لا تؤمر بالاعادة ولو صلت مكشوفة العورة يعني الفخذ ونحوه
بالاعادة وكذا بغير صنوء انتهى وفي الخلاصة والستحباب ان يصلي الرجل في ثلاثة ثواب
قيص واذا روى عمامة اما الوصل في ثوب واحد متوشح اجمع يدنه كازار الميت

يجوز صلاته من غير كراهة وتفسيره ما يفعله القصار في المفصرة فان صلى في اذان
 واحد يكره انتهى اما الاولى فلما روى عن عمر بن ابي سلمة قال رأيت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد مشتملا به في بيت ام سلمة واضعا طرفيه على
 عاتقيه متفق عليه واما الثانية فلقوله عم لا يصلين احدكم في الثوب الواحد
 ليس على عاتقه منه شيء متفق عليه ايضا وكذا يكره الصلوة في السراويل وحده وفي
 الخلاصة امرأة خرجت من البحر عريانة ومعها ثوب لو وصلت فيه قائمة ينكشف الشيء من
 فخذها او من ساقها ما يمنع جواز الصلوة ولو وصلت قاعد لا ينكشف فانها تصل
 قاعد ولو كان الثوب يغطي جسدها او ربع راسها فتركت تغطية الراس لا يجوز صلاتها
 ولو كان يغطي اقل من الربع لا يضرها ترك التغطية صوت المرأة قال الشيخ كمال الدين
 ابن الهمام صرح في النوازل بان نعمة المرأة عورة وبني عليه ان تعلمها القرآن من المرأة
 احب قال لان نعمة عورة ولهذا قال عليه السلام التسبيح للرجال والتصفيق
 للنساء فلا يحسن ان يسمعهما الرجل انتهى كلامه يعني كلام صاحب النوازل قال و
 على هذا لو قيل اذا جهر بالقرآن في الصلوة فسدت كان منجها ولذا منعها عليه السلام و
 عن التسبيح بالصوت لاعلام الامام بسهوه الى التصفيق انتهى والله اعلم واما
الشرط الرابع وهو استقبال القبلة كان الانسب ان يؤخر عن الوقت كما
 بالنية غالب بخلاف الوقت الا انه قد مر عليه لزيادة اهتمام به لاحتياج كل
 صلوة اليه فرضا كانت او غيره بخلاف الوقت فانه يختص بالفرض والاصل في
 فرضية الاستقبال قوله تعالى وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم بشاره اي جهته ونحوه
 وهو ما علم من الدين بالضرورة ويكفر بتركه عمدا لا بتركه على قول المجنف رحمه لكن
 للزوم الاستهزاء لا مجرد الترك اذ لا يكفر بترك الفرض بل بحجده وكذا الصلوة بغير طهارة
 او في الثوب النجس واختاره القاضي ابو علي السغداني في ترك الطهارة لافي آخري الجواز فيهما
 حالة العذر وبغير طهارة لا يجوز لجمال وبه اخذ الصدوق والشهيد كذا في شرح
 الهداية لابن الهمام قال ولا فرق اذ لا اثر لعدم الجواز في شيء من الاحوال
 بل الموجب للاكفار هو الاستهانة وهو ثابت في الكل انتهى وذكر المحلواني انه
 لا يكفر في الصلوة بلا طهارة ايضا وهي واية المبسوط والاكفار رواية النوادر
 كذا في فتاوى البزازی وفيها الواجب به الانسان بان كان مع جماعة وقاموا ليصلوا
 استحيى ان لا يصل فقام وصلى بلا طهارة او كان هاربا فصلى بدنه ناقلا لا يكفر لعدم

الاستهزاء وينبغي لمن اضطر اليه ان لا يقصد بالقيام والركوع والسجود قيام الصلوة
 وركوعها وسجودها انتهى ثم المصلي لا يخلو اما ان يكون حاضرا للكعبة بان كان بمكة
 او كان غائبا عنها فمن كان بمحضر الكعبة ادخل الفرض في من لان امامه قد رفته في كل امر
 كما اشرنا يجب عليه اي يفرض وهم يطلقون الوجوب على الافتراض حيث لا
 اشتباه في الفرضية اصابه عينها اي ان يكون وجهه مقابلا لعين الكعبة حتى لو
 صلى بمكة في بيته ينبغي ان يكون بحيث لو ازيلت الجدران ونحوها يقع استقباله على
 جزء من الكعبة كذا في الكافي وفي الدراية من كان بينه وبين الكعبة حائل الاصل كالفراغ
 ومن كان غائبا عنها ففرضه جهة الكعبة حتى لو ازيلت الموانع لا يشترط ان يقع استقباله
 على عتبة الكعبة لا محالة وهذا قول الشيخ ابي الحسن الكرخي والشيخ
 ابي بكر الرازي قال في الهداية وهو الصحيح وكذا في الكافي قال لا نلبيس في وسعه الا
 هذا التكاليف بحسب الوسم وقال الجرجاني فرض الغائب ايضا اصابه عينها
 لان المأمور به ذلك ولا فصل في النص وثمره هذا الخلاف تظهر في اشتراط النية
 للغائب وعدمه وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن حامد لا يشترط على الغائب نية
 الكعبة مع الاستقبال للقبلة بناء على اختيار قول الكرخي والوازي وقال الشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل يشترط ذلك بناء على اختيار قول الجرجاني قال صاحب الهداية في التمهيد
 نية الكعبة ليست بشرط في الصحيح من الجواب لان استقبال القبلة شرط فلا يشترط
 فيه النية كالوضوء انتهى وهذا لان الشروط يراعى وجودها لا وجودها قصدا
 لانها وسائل وليست بمقصودة بالذات وبعض المشائخ يقول ان كان المصلي يصلي
 الى المحراب فكما قال الحامدي اي ابن حامد لان المحارب وضعت غالبا بالتحريج اجما
 الاذء فكانت كافية عن النية وان كان يصلي في الصحراء فكما قال الفضلي اي ابن الفضل
 لتعد واجتماع الاذء فيها غالبا وقبلة اهل المشرق هي جهة المغرب عندنا من غير
 احتياج الى انحراف اهل بلدان بعض المشرق وفيه اشارة الى الخلاف فان عند الشافعي
 لا بد من انحراف من يظن انه ليس بمسامت لهم منهم لان الفرض عند البعيد
 اصابه عينها قلنا فيلزم منه الانحراف للبعض وينبغي ان يكون قول الجرجاني ايضا
 ثم ما قال المصنف مطلق شامل لجميع جهة المشرق والمغرب على اختلاف المشارق
 المغارب ولا يخالف قوله وذكر في امالي الفتاوى حد القبلة بلادنا يعني بها سمرقند
 ما بين المغربين مغرب الشتاء ومغرب الصيف فان سمرقند لما كانت معتدلة بين

مشرقى الشتاء والصيف كانت قبلتهما بين مغربيهما فان صلى المصلي بها الى جهة خرجت
 تلك من حد المغربين فسدت سلوة ولو كانت البلد مائلة الى مشرق الصيف
 تكون قبلتهما مائلة الى مغرب الشتاء وبالعكس والكل يصدق عليه ان قبله اهل
 المشرق والمغرب وذكر صاحب الدراية عن شيخه ما حاصله ان استقبال الجهة
 يقع بان يبقى شيء من سطح الوجه مسامتة للكعبة او يطواها لان المقابلة اذا وقعت
 في مسافة بعيدة لا تزول بها تزول به من الانحراف لو كانت في مسافة قريبة وتفاوت
 ذلك بحسب تفاوت البعد وتبقى المساماتة مع انتقال مناسب لذلك البعد
 فلو فرض خط من تلقاء وجه المستقبل للكعبة على التحقيق في بعض البلاد وخط آخر
 يقطعه على زاويتين قائمتين من جانب يمين المستقبل او شماله لا تزول تلك القبلة
 والتوجه بالانتقال الى اليمين والشمال على ذلك الخط بفراخ كثيرة ولذا اوضح
 العلماء قبلة بلد وبلدين وثلاث على سمت واحد فجعلوا قبلة بخارى وسمرقند
 ونسف وترمد وبلخ و مرو وسرخس موضع الغروب اذا كانت الشمس في آخر
 الميزان واول العقرب كما اقتضت الدلائل الموضوعات لمغرفة القبلة ولم يخرجوا
 لكل بلد سمتا على حدة لبقاء المقابلة والتوجه في ذلك القدر من المسافة وان
 كان المصلي مريضا مرضا لا يقدر معه على التوجه الى القبلة وليس معه احد يوجه
 اليها او كان صحيحا يقدر على التوجه الا انه يخاف ان توجه من عدد او سبع
 ياتيه من جهة اخرى فيضرو في ماله او يبدنه وكذا لو كان على خشية في البحر يخاف
 الغرق ان توجه لا يلزمه التوجه الى القبلة بل يصلي الى اى جهة قدر على التوجه
 اليها من غير حصول ضرر عليه لان التكليف بقدر الوسع والحرج مرفوع وكذا
 اذا صلى الفريضة بالعدو على الدابة بان كان لا يقدر على النزول وان نزل لا يقدر
 على الركوب لجموح الدابة او غيره وليس عنده من يعينه او كان يخاف من
 عدو او سبع لو نزل او وقف فانه يتوجه الى حيث قدروا يصلي بالاشياء
 ولو كان يخاف النزول للطين والودعة فيستقبل قال في الظهيرية وعندى
 هذا اذا كانت واقفة فان كانت سائرة يصلى حيث شاء قال الشيخ كمال الدين
 ابن الهمام ولقائل ان يفصل بين كونه لو وقفها للصلوة خاف الانقطاع عن
 الرفقة ولا يخاف فلا يجوز في الثاني الا ان يوقفها ويستقبل كما عن ابى يوسف رح
 في الشيخ ان كان بحيث لو مضى الى الماء ذهب القاطلة وينقطع جاز ولا ذهب

الى ابناء واستحسنوها يعني هذه الرواية عن ابي يوسف رحم في التيمم قال الفقير
 وهذا ينبغي ان يراعى في جميع ما ذكرنا من الاعتدال حتى لو عجز عن الزول بعد غير
 الطين ايضا ولكنه يقدر على ايقافها من غير حصول ضرر عليه لزم ان يستقبل ان
 الضرورة تنقد ر بقدر هاولا ضرورة الى سقوطه لا يسقط وصرح في الخلاصة عن
 محمد رحم بما اختاره في الظهيرية فقال وعن محمد رحم اذا كان الرجل في السفر وامطرت
 السماء فلم يجد مكانا يابسائزله للصلوة فانه يقف على دابته مستقبلا القبلة ويصلي
 بالاياء اذا امكنه ايقاف الدابة فان لم يمكنه يصلي مستدبرا القبلة قال صاحب
 الخلاصة وهذا اذا كان الطين بحيث يغيب وجهه فان لم يكن بهذا الشاكلة لكن
 الارض مبتلة صلى هناك وعزاه الى التوازل والنافلة معطوفة على الفريضة
 اي اذا كان يصلي النافلة على الدابة بغير عذر وايضا قلنا ان يصلي الى اي جهة توجه
 وهذا اذا كان خارج المصر لما اخرج مسلم وابوداود والنسائي عن ابن عمر رضي
 النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حماره وهو متوجه الى خيبر واخرج الدارقطني في
 غرائب مالك عن انس رآيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو متوجه الى خيبر على حماره
 يصلي يوحى ايماء وسكت عليه واما في المصر فلا يجوز عند ابي حنيفة رحم ويجوز عند
 محمد رحم وتكره وعند ابي يوسف رحم لا تكره لما عن ابن عمر رضي النبي صلى الله عليه
 وسلم ركب الحمار في المدينة يتردد سعد بن عباد و كان يصلي وهو راكب محمد
 تمسك بهذا ايضا وانما كرهه لكثرة اللفظ في المصر والجواب لا يبي حنيفة رحم ازهد
 شاذ فيها نعم به البلوى فلا يكون حجة فيما هو على خلاف القياس اذ القياس لا يبي
 جواز ذلك لما فيه من تفويت بعض الاركان والشرائط والنص المشهور ورد خارج للمصر
 والمصر ليس في معناه اذ سيره في المصر لا يمتد غالبا فلا يلحق به دلالة واختلف في
 مقدار الخروج فقليل قدر فرسخين مادونه وقيل قدر ميل والاول ظاهر لفظ
 الاصل وقيل الاصح في موضع يجوز فيه القصر كما ذكره ابن الهمام وفي الخلاصة لو
 اقتسمها خارج المصر ثم دخل المصر يتم على الدابة وقال لاكثر من اصحابنا ينزل ويتم
 على الارض انتهى وهل يشترط التوجه الى القبلة عند ابتداء الصلوة ذكر في المحيط
 ومن الناس من يقول انما يجوز التطوع على الدابة اذا توجه الى القبلة عند افتتاح الصلوة
 ثم تركها وانحرف عنها واما اذا افتتح الصلوة الى غير القبلة فلا يجوز لانه لا ضرورة
 في حالة الابتداء وانما الضرورة في حالة البقاء الا ان اصحابنا لم يأخذوا لانه لا فصل في النص

وفي الإيضاح واستقبال القبلة عند الابتداء ليس بواجب وقال الشافعي رحمه هو واجب
وان اشتبهت عليه القبلة وليس بحضورته من أهل ذلك المكان من يسأله عنها اجتهد
أي بذل جهده وطاقته في طلبها بما يغلب على ظنه من الأمارات والدلائل والتحري أي
طلب ما هو الأحرى والأليق من الدليل والأماراة عليهما وصلى إلى الجهة التي أراه
اجتهاده وتحريه إلى نهاي القبلة لما روى عن عامر بن ربيعة قال كنا في سفر مع النبي
صلى الله عليه وسلم في ليلة مظلمة فلم ندرك أين القبلة فصلى كل رجل من أصحابه
فلما أصبحنا ذكرناه للنبي صلى الله عليه وسلم فنزلت فأنما تولوا أفتم وجه الله
وعن جابر كنا في مسير فأصابنا غيم فتحيرنا في القبلة فصلى كل رجل منا على حدة
وجعل أحدنا يخطب بين يديه فلما أصبحنا فإذا نحن قد صلينا غير القبلة فقال
النبي صلى الله عليه وسلم قد جيزت صلاتكم وهذا الحديثان وإن كانا
ضعيفين قد ضعف الأول الترمذي مع جماعته وضعف الثاني الدارقطني فقد
تأيد بالإجماع على أن الحكم عند الاشتباه هو التحري وفي قوله ليس بحضورته إشارة
إلى أنه ليس عليه طلب من يسأله وفي الخلاصة هذا في المفاضة فإن كان في
المسجد ولا محراب للمسجد وقبلته مشكلة وفيه قوم من أهله لا يجوز
له التحري أما إذا لم يكن فيه قوم والمسجد في المصر في ليلة مظلمة قال الإمام
النسفي في فتواه جاز أنتهى وفي الكافي ولا يستخرجهم من منازلهم وقال ابن
الطهائم الأوجه أنه إذا علم أن للمسجد قوما من أهله مقيمين غير أنهم ليسوا
حاضرين فيه وقت دخوله وهم حوله في القرية وجب طلبهم ليسأله قبل التحري
لأن التحري معلق بالعجز عن التعرف القبلة بغيره أنتهى ولا منافاة بين هذا وبين
ما قبله من كلام الخلاصة والكافي أن المراد به إذا لم يكونوا داخل المنازل ولم يلزم
الحجج من طلبهم بتعسف الظلمة والمطر ونحوه فإن علم أنه أخطأ بعد ما صلى فلا إعادة
عليه لما ذكرنا من حديث جابر ولا نراقى بما في وسعه وهو الفرض في حقه وفيه خلاف
الشافعي إذا أصبح عنده أنه بعيد إذا تيقن الخطأ بعد ما قياسا على ما لو اجتهد الوقت
وصلى ثم تيقن أنه صلى قبله والفرق لنا أن الاستقبال شرط قابل للمسقوط وقد سقط
بالاشتباه بخلاف الوقت فإنه سبب ولا وجود للشيء قبل وجود سببه وإن علم
ذلك الخطأ وهو في الصلوة استدراك القبلة وبني عليها ما بقي منها لما روى عن عمر
بيدهما الناس بقيا في صلوة الصبح إذا جاءهم آت فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم قد ائز عليه الليلة قرآن وقد امر ان يستقبل الكعبة فاستقبواها وكانت
وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة متفق عليه وفي رواية لمسلم فمر رجل من
بنى سلمة ومهم ركوع في صلاة الفجر وقد صلوا ركعة فنادى الا ان القبلة قد حوت
فما الواكها هم نحو القبلة وعلى هذا انعقد الاجماع الا في قول عن الشافعي انه اذا تيقن
الخطأ في الصلوة يستأنف لكن الأصح عندهم انه يستدبر ويدين وسواء اشتبهت
القبلة في المفازة وفي الصر وسواء كان ذلك في ليلة مظلمة او في نهار فان حكم
التحرى لا يختلف لان الدليل لم يفصل وان تحرى ووقع تحريه على جهة فتركها
وصلى الى جهة التحرى يعيد ها وان اصاب اى ولو علم انه اصاب في صلوة الى
غير جهة التحرى القبلة عند ابى حنيفة ومحمد رحم وعن ابى حنيفة رحم انه يخشى
عليه الكفر كذا في الخلاصة وقال ابو يوسف رحم ان اصاب جهة القبلة لا يعيد ها
اذلوا عادها فانما يعيد ها الى هذه الجهة فلا فائدة في الاعادة ولهما ان فرضه عند
تحريه هي جهة التحرى وقد تركها فوقع، صلاته فاسدة وكون الجهة التي صلى اليها
هي القبلة التي هي الفرض انما حدث بعد ذلك فصار كما صلى الكعبة قبل الامر
بالتوجه اليها ثم امر بالتوجه اليها فانه يلزمه اعادة تلك الصلوة لوقوعها فاسدة
بترك ما هو الفرض اذ ذاك وهو التوجه الى بيت المقدس ولو اشتبهت عليه
القبلة ولم يتحر فشرع في الصلاة و صلى بلا تحرى لا تجوز صلوة لان التحرى فرض عليه
وقد تركه وان علم في خلال الصلوة انه اصاب القبلة استقبل الصلوة عند
ابى حنيفة ومحمد رحم وقال ابو يوسف رحم يدين لما تقدم له من الدليل ولهما ان حاله
بعد العلم اقوى منها قبلة وبناء القوى على الضعيف لا تجوز وان علم بالاصابة بعد
الغناغ فلا اعادة عليه بالاتفاق والفرق لهما بين هذه المسئلة وبين اذا ما تحرى و
مخالف جهة تحريه ان ما فرض لغيره يشترط حصوله فحصوله قصد كالمسعى الى
الجمعة لكن مع عدم اعتقاد الفساد وعدم الدليل عليه هو موجود في صورة عدم
التحرى بخلاف تلك الصورة فان مخالفة جهة تحريه اقتضت اعتقاد فساد صلوة
فيها فصار كما وصل الى ثوب وعندك انه نجس ثم ظهر انه طاهر او صلى وعندك انه حدث
فظهر انه متوضى او صلى الفرض وعندك ان الوقت لم يدخل فظهر انه كان قد
دخل لا يجزى في ذلك كله لان عندك ان ما فعله غير جائز بخلاف صورة عدم التحرى
فانه لم يعتقد الفساد بل هو شاك في الجواز وعدمه على السواء فاذا ظهر اصابته

بعد تمام الفعل زال احد الاحتمالين وتقرر الاخر وانما لم يجز البناء اذ علم الاصابة
قبل التمام لما قلنا من لزوم بناء القوى على الضعيف ولا كذلك بعد التمام وفي فتاوى
العتابي تحرى فلم يقع تحريم على شئ قيل يؤخر وقيل يصلى الى اربع جهات يعني
اربعة مرات وقيل بخير ان شاء اءروا ن شاء صلى الصلوة اربع مرات الى اربع جهات
ولكن هذا هو الاحوط ولو اشتبهت عليه القبلة وكان بمحضرة من يسأله عنها اهل
ذلك المكان فلم يسأله فتحرى وصلى فان اصاب القبلة جازت صلوة لحصول
ما هو المقصود من السؤال والآى وان لم يصيب القبلة فلا تجوز صلوة لتركه
العمل باقوى الدليلين الموصل الى المقصود ظاهر الى ضعفهما الذى لم يحصل به
المقصود وكذا الاعشى اذ توجه الى جهة وعندك من يسأله فلم يسأله ان اصاب القبلة
جازت صلوة والا فلا ولو كان من بمحضرة ليس من اهل ذلك المكان لا يأخذ بقوله ان
يوافق تحريمه لانه مجتهد مثله ولا يجوز المجتهد تقليد مجتهد آخر حتى لو تحرى ووقع تحريمه
جهة واخبر به جلان ليسا من اهل المكان بان القبلة في جهة اخرى لا يعمل بقولهما لما قلنا و
لو سال من بمحضرة من اهل المكان عن القبلة فلم يخبر بهما حتى تحرى وصلى ثم اخبره ان
القبلة غير الجهة التى صلى اليها لا يعيد ما صلى لان صلاته صحيحة لانه اتى بما فى سبوعه
ولم يقصر ولو شك في القبلة فتحرى وصلى ركعة الى جهة ووقع عليها تحريم
ثم شك وهو فى الصلوة وتحرى ووقع تحريم على جهة اخرى فصلى اليها ركعة
اخرى ثم وثق حتى انه اذ صلى كذلك اربع ركعات الى اربع جهات بالتحرى ووقع
تحريم فى كل ركعة على جهة غير ما صلى اليها الركعة التى قبلها جاز كذا فى
الفتاوى الحاقانية لان الاجتهاد المتجدد لا ينسخ حكم ما قبله فى حق ماضى
انما ينسخه فيما يستقبل واختلف المتأخرون فيما اذا تحول رأيه فى الثالثة
والرابعة الى الجهة الاخرى منهم من قال يتم الصلوة ومنهم من قال يستقبل
كذا فى الخلاصة والاول اوجه وهذا كله اذا اشتبهت عليه القبلة وشك فيها
اما لو شرع فى الصلوة من غير ان يشك ولا تحرى ثم شك بعد ذلك فهو على الجواز
حتى يعلم فساده بيقين فيعيد وان علم فى الصلوة انه اصاب اختلف المشايخ قال
الفضل يستقبل قال قاضيان والصحيح انه يتم صلوة لان صلوة كانت جائزة
ما لم يظهر الخطأ فاذا تبين انه اصاب القبلة لا يتغير حاله ولو بقى مشككا
فى الصلوة لم يحكم بشئ حتى يفرغ فاذا فرغ فان تبين انه اصاب او كان الكبر

اولم يظهر من حاله شئ فصلاته جائزة وان تبين انه اخطأ او كان اكبر رأيه فعليه
 الاعادة وذكر في امالي الفتاوى ان علم المصلي ان قبلته الكعبة ولم ينوها
 وقت الشروع جاز لما تقدم ان نية الكعبة ليست بشرط وذكر في الحاقانية
 ان نوى المصلي يعني وقت الشروع ان قبلته محراب مسجد لا تجوز صلوة لانه
 علامة على جهة القبلة وليس بقبلة فيكون معصيا عن القبلة بنيته وان كان
 متوجها اليها كمن توجه الى الركن اليماني ناويا الصلوة الى بيت المقدس
 فان نية القبلة وان لم يشترط الا ان عدم نية الاعراض عنها شرط ولو حول
 صدره عن القبلة بغير عذر فسدت صلوة قيل هذا قولهما اما عند ابي حنيفة
 فينبغي ان لا تقصد بناء على ان الاستدبار اذا لم يكن على قصد الرقص لا يفسد
 مادام في المسجد عنه خلافا لما قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ولما قل ان
 يفرق بينهما بعذر هناك وتمرده هنا قال الفقير وهذا هو الصواب لو حول
 وجهه عنها كان عليه واجبا ان يستقبل القبلة من ساعته ولا تقصد صلوة بثلث
 التحويل ولكن يكره اشد الكراهة لما روى البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت سألت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلوة فقال هو اختلاس يختلسه
 الشيطان من صلوة العبد وقال عليه السلام لا يزال الله مقبلا على العبد وهو
 في الصلوة ما لم يلتفت فاذا التفت اعرض عنه رواه ابو داود والنسائي وعن
 انس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بني اياك والالتفات
 في الصلوة فان الالتفات في الصلوة هلكة فان كان لا بد ففي النطوع لا في الفريضة
 رواه الترمذي وصححه وقوله ان يستقبل القبلة من ساعته بيان لوجوب ذلك
 الا ان ان لم يستقبل القبلة من ساعته فسد اذا لا تقصد الصلوة بمجرد الالتفات
 بالوجه وان طال ولو ظن المصلي انه احدث فتحول عن القبلة للوضوء ثم علم انه لم يحدث
 قيل ان يخرج من المسجد لم تقصد صلوة عند ابي حنيفة رحمه لان استدبار لم يكن
 للفرض بل لمقصود الاصلاح وان علم انه لم يحدث بعد الخروج من المسجد فسدت
 صلوة بالالتفات لان اختلاف المكان مبطل للبعذر والمسجد مما تبين اننا فو
 تنائي اطرافه مكان واحد ولذا تتخذ السجدة وان تكررت التلاوة في روايه فاما جعل
 اختلاف المكان حقيقة كالاختلاف للضرورة ولا كذلك اذا خرج من المسجد وهذا
 اذا لم يكن اصلا واستخلف مكانه فان كان اماما واستخلف ثم علم انه لم يحدث

فسدت صلوة سواء خرج من المسجد أو لا لان الاستحلاف في غير موضعه مناف
 كالمخرج من المسجد وإنما يجوز عند العذر ولم يوجد وكذا لو ظن انه افتتح بلا وضوء ففسد
 ثم علم انه كان متوضعا ففسد صلاته وان لم يخرج من المسجد لكون انصرافه على
 سبيل الرخص حتى لو تحقق ما ظنه لزومه الاستتياف بخلاف ظن سبق الحدث
 فانه لو تحقق ما ظنه لا يلزمه الاستتياف بل يجوز له البناء فالاصل الذي يخرج عليه
 جنس هذه المسائل هو هذا ومن السائل ما لو كان متبعا فرأى سرا بافظنه ماء فانصرف
 ثم علم انه سراب ففسد صلوته وان لم يخرج من المسجد أو كان ماسح خف قطن ان مدته
 تمت فانصرف ففسد قديمه قطره ان لم يتم ففسد وان لم يخرج لان انصرافه على
 قصد الرخص اذ لو تحقق ما ظنه لا يجوز له البناء وان صلى في الصبر فان كان بجماعة
 فمكان الصفوف له حكم المسجد حتى لو علم قبل مجاوزتها في مشقة ظن سبق الحدث
 لم تفسد وان بعد مجاوزتها تفسد هذا ان ذهب الى خلفه وان توجه قد امه
 فالمعتبر مجاوزته مرة الامام وعد مهان كان له ستره والامقدار ما لو تأخر مجاوز
 الصفوف او لم يجاوزها هو المعتبر فان كان منفردا اعتبر مجاوزة قدر موضع سجوده
 وعدم مهان اى مكان ذهب كل ذلك من الكافي **فروع** في شرح الطحاوى للكعبة
 اسم للعرصة فان الحيطان لو وضعت في موسم آخر فصل اليها لا يجوز ولو صلى
 في جوف الكعبة او على سطحها جاز ولو صلى الى الحطيم وحده لا يجوز ومن صلى في
 السفينة فلا بد له من الاستقبال اذا كان قادرا كما في خارجها ولا يجوز ان
 يصل حيث توجهت ويلزمه ان يستدبر الى القبلة اذ ادارت لان التكليف بقدر
 الامكان ولو صلى جماعة بالتحري متخالفين في الجهات ان صلوا منفردين جازت
 صلوة الكل وان صلوا بجماعة لم تجز صلوة من خالف امامه عالما بحال الصلوة
 لان اعتقاده ان صلوة الى غير القبلة وجازت صلوة غيره ان لم يعلم ان امامه خلفه
 قوم صلوا متحررين بجماعة وفيهم مسبوق ولاحق فلما سلم الامام قاما للقضاء فظهر
 لهما ان القبلة غير الجهة التي صلى اليها الامام امكن المسبوق اصلاح صلاته بان
 يستدبر لانه منفرد فيما يقضيه بخلاف اللاحق فانه مقتد فيما يقضيه والمقتدى اذا ظهر
 له وهو وراءه الامام ان القبلة غير الجهة التي يصل اليها الامام لا يمكنه اصلاح
 صلاته لانه استند بالخالف امامه في الجهة قصد وهو مقصد والا كان مقبها
 صلاته الى غير ما هو القبلة عنده وهو مقصد ايضا فكذا اللاحق رجل تحرى في

الصحابة منها حديث جابر بمبعثه وفيه ثم جاءه للصبح حين أسفر جلا يعني في
اليوم الثاني فقال قم يا محمد فصل فقام فصل الصبح فقال ما بين هذين وقت نكاحه قال
الترمذي قال محمد يعني البخاري حديث جابر أصح شئ في المواقيت انتهى وقوله
هذه وقت الانبياء قيلك ظاهره الاشارة الى الوقت في اليوم الثاني وقوله والوقت
فيما بين هذين أي الوقت لك ولا منك والراد به الوقت المختار المستحب لا الوقت
المعتبر الذي لا يكون الاداء الا فيه للاجماع على جوار اداء العصر بعد صيرورة الظل^{مثله}
وعلى اداء العشاء بعد ثلث الليل ثم ابتدأ المص بتعالغيه من مشائنا بيان
وقت الفجر وان كان المبدؤ به في الحديث وقت الظهر لانها اول صلوة يجتأهب المكلف
بها عند قيامه من النوم الذي هو اخو الموت والقائم منه كالنشاء خلقا جلا
ولانه مجمع على وقتها اولا واخرا فقال اول وقت الفجر أي صلوة الفجر اذا طلع الفجر الثاني
وهو أي الفجر الثاني البياض أي النور المستطير أي المنتشر في الافق أي في نواحي
السما فبطوع الفجر الاول المسمى بالفجر الكاذب وهو البياض المستطيل له الذي يبدأ
طولا ممتدا الى جهة الفوق غير آخذ في عرض الافق ثم تعقبه الظلمة لا يخرج وقت العشاء
ولا يدخل وقت صلوة الفجر لانه من حكم الليل حتى لا يحرم الاكل على الصائم فيه
لحديث سمرة بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمنعكم من سحورك
اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطير في الافق رواه مسلم وابوداود
والترمذي والنسائي وقال في المحيط اما الفجر الكاذب وهو ان يرتفع البياض الكاذب
في ناحية واحدة ثم يتلاشى فلا يخرج به وقت العشاء ولا يحرم الاكل على الصائم وهذا امر
مجمع عليه واخر وقتها قبيل طلوع الشمس أي الجزء الكائن قبيل طلوع الشمس من الزمان
هذا ايضا خلافا فيه لاحد من الائمة واول وقت صلوة الظهر والشمس في الجزء الكائن
بعد زوال الشمس عن خط الاستواء من الزمان وهذا ايضا بالاجماع واخر وقتها عند يمينة
رح اذا صار ظل كل شئ مثليه سؤ في الزوال أي سؤ الفئ الذي يكون للاشياء عند
الزوال وقال اي ابو يوسف ومحمد وهو قول الائمة الثلاثة آخر وقتها اذا صار ظل كل
شئ مثله سوى في الزوال وعن يحيى بن حمزة من رواية اسد بن عمرو اذا صار ظل كل
شئ مثله سوى الفئ خرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر الى المشلين قال المشائني
ان لا يصلح العصر حتى يبلغ المشلين ولا يؤخر الظهر الى ان يبلغ المشل ليخرج من الخلاء
فيهما لهما اما مة جابر ائيل عليه السلام في اليوم الاول حيث صلى العصر حين صار ظل

شيء مثله من حديث أبي هريرة عنه م إذا اشتد الحر فاردوا بالصلوة فإن شد الحر من
 فيهم جعتم رواه المستروعن أبي ذر قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فارد
 أن يمشي من بين فقال له ابرد ثم ارددان يؤذن فقال له ابرد ثم ارددان يؤذن فقال
 له ابرد حتى ساوى الظل التلزل فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن شد الحر من فيهم جعتم
 رواه البخاري في باب الأذان للمسافرين وجعل الاستدلال بالحديث الأول أن شد
 الحر في ديارهم إذا كان ظل الشيء مثله وبالثاني بأنه صرح بأن الظل قد ساوى التلزل ولا
 يدرك لغير الزوال ذلك الزمان في ديارهم ثبت أنه عليه الصلوة والسلام صلى
 الظهر حين صار ظل الشيء مثله ولا يظن به أنه صلاها في وقت العصر فكان حجة على
 أبي يوسف ومحمد وم وان لم يكن حجة على من يجوز الجمع في السفر على أن امامة جبرائيل
 في اليوم الثاني حجة على الكل حيث صلى فيه الظهر حين صار الظل مثله بقي أن يقال هذا
 إنما يشهد عدم خروج وقت الظهر ودخول وقت الظهر ودخول وقت العصر بصيرة
 مثلا ولا يقتضي ما بين المثلين وقت الظهر دون العصر وهو الذي والجماعة قد ثبت بقاء
 وقت الظهر عند مدبرة الظل مثلا سمي الإمامة جبرائيل فيه في العصر إذا كان حديث
 دوم تخالف الحديث في امامة جبرائيل فاسم لما خالف فيه لتحقيق تقدمه على كل حديث
 دوم في الأوقات لا بد من ما علمه إياها وإمامته في اليوم الثاني في العصر عند مدبرته
 تقيد أنه وتسمى ولم يسم في يوم ما لم يشهد من بقاء وقت الظهر إلى أن يدخل هذا اليوم
 وقت العصر من حيث هو معرفة وقت الزوال وفيه أن ترسم دائرة في أرض مستوية وينصب
 في مركزها قائمة تدور حولها مثل دبر الدائرة فأس ظل القائمة أول النهار لا شك أنه خارج
 الدائرة ثم ينقص إلى أن يدخل فيها فلو وضع علامة على مدخله من محيطها ثم انظر
 ذلك ينقص إلى جهة ما تدور في الزيادة إلى أن يبلغ محيط الدائرة ويخرج منها فلو وضع
 خارج محيطها علامة تدور ينقص ما إلى أن يدخل من محيطها ويخرج من محيطها
 مركز القائمة خط مستقيم وهو جداره فلو أنه ارفاد كان ظل القائمة على هذا الخط
 في منتصف النهار ومن طارح الشمس فإذ زال عنه فهو وقت الزوال وأول وقت الظهر
 والظل الذي للمقامة حينئذ هو في الزوال فبعد مدبرة ظل القائمة من حيثها وثالثا
 ما عند ذلك ففي أول وقت الصلوة العصر إذا خرج وقت الظهر على القولين في قولنا إذا صار
 ظل كشيء مثله في الزوال وعلى قولنا إذا صار مثله وراءه وآخرها ما لم تغرب الشمس
 أي بحرية الكائن فيقبل غروب الشمس من الزمان وهذا بالإجماع وأول وقت الصلوة المغرب

فيبقى معرفة
 في الزوال

اذ اغربت الشمس بالاجماع ايضا واخر وقتها ما لم يغيب الشفق اى الجزء الكائن قبيل
 غيبوبة الشفق من الزمان وهو اى المراد بالشفق هو البياض الذى فى الافق الكائن
 بعد الحمرة التى تكون فى الافق عند ايجيفته رحمه وقال اى ابو يوسف محمد رحمه وهو قول الاثر
 الثابت ورواية اسد بن عمرو عن ايجيفته رحمه ايضا المراد بالشفق هو الحمرة نفسها لا البياض
 الذى بعد ها ولما روى الدارقطني عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 الشفق حمرة فاذا غاب وجبت الصلوة قال البيهقي والنووي الصحيح انه موقوف على ابن
 عمر وله ما روى الترمذي من حديث محمد بن فضيل عن الاعشى عن ابي صالح عن ابي
 هريرة رضي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان للصلوة اولا واخرا وان اول وقت الظهر حين
 تزول الشمس واخر وقتها حين يدخل وقت العصر وان اول وقت العصر حين يدخل
 وقتها وان آخر وقتها حين تصغر الشمس وان اول وقت المغرب حين تغرب الشمس وان آخر
 وقتها حين يغيب الافق وان اول وقت العشاء حين يغيب الافق وان آخر وقتها حين
 ينتصف الليل وان اول وقت الفجر حين يطلع الفجر وان آخر وقتها حين تطلع الشمس
 فقد جعل آخر وقت المغرب واول وقت العشاء حين يغيب الافق وغيبوبة الافق بقوله
 البياض الذى بعد الحمرة والا كان با ديا لكان قد خطا البخاري والدارقطني محمد بن فضيل
 في رفع هذا الحديث فان غيره من اصحاب الاعشى يروونه عن مجاهد عنه من قوله ورفعه
 ابن الجوزي وابن القطان بتجوير ان يكون الاعشى من مجاهد موقفا من ابي صالح
 مرفوعا فيكون له عند طريقان موقوف ورفوع والذي رفعه يعني ابن فضيل صدوق
 من اهل العلم وثقة بن معين فتقبل زيادته وهي الرفع بثمن الشايخ من ابي هريرة
 اسد بن عمرو والموافقة لقوله قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ولا نساهه رواية ولا درجة
 اما الاول فلانه خلاف الرواية الظاهرة واما الثاني فلما مر اننا من دليله ولا نرحش
 تعارضت الاخبار لم ينقض الوقت القائم بالشك وقد نقل من ههنا عن ابي بكر
 الصديق ومعاذ بن جبل وعائشة رضي الله عنهم وابن عباس رضي الله عنهما رواية ابي هريرة رضي الله
 عنهم وبه قال عمر بن عبد العزيز والاوزاعي والمزني وابن المنذر والخطابي واختاره المبرد
 وقلوب ولا ينكر اطلاقه على الحمرة يقال ثوب كالشفق كاطلاقه على البياض الرقيق ومنه
 شفقة القلب لرقته غير ان النظر فاذا ترجع البياض هذا اذ حيث ترددت في الحمرة
 او البياض فالاحتياط في ابقاء الوقت الموجود للشك في انقضاءه وروى ما يصدق ولا
 وقت مهمل بينهما فخرج وقت المغرب يدخل وقت الفجر

العشاء اذا غاب الشفق على القبلين لما روي آخره ما لم يطلع الفجر الذي قبيل
 طلوع الفجر من الزمان لما ذكر الطحاوي انه يظهر من مجموع الاحاديث ان آخر وقتها حين
 يطلع الفجر وذلك ان ابن عباس وابا موسى والخدري وروا عنه عليه السلام اخرها في ثلث
 الليل وروى ابو هريرة والسني انه عليه السلام اخرها حتى انتصف الليل وابن عمر
 روى انه عليه السلام اخرها حتى ذهب ثلث الليل وروى عائشة انه عليه السلام
 اعتم بها حتى ذهب عامة الليل وكلها في الصحيح فثبت ان الليل كله وقت لها
 ثم ساق بسنده الى نافع بن جبير قال كتب عمر الى ابي موسى الاشعري وصل العشاء
 الليل بشيئت ولا تغفلها وسلم في قصة التعريس عن ابي قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال ليس في اليوم تقريظ الا التقريظ ان تؤخر صلوة حتى يدخل وقت الاخرى فدل على
 بقاء وقت كل صلوة الى ان يدخل وقت الاخرى ودخل وقت صلاة الفجر بطول الفجر
 ووقت صلاة الوتر ما اى الوقت الذي هو وقت العشاء هذا عند ابي حنيفة رحمه
 عندهما وقتها بعد صلاة العشاء وهذا الخلاف بناء على ان الوتر واجب عنده والوقت
 متى جميع بين صلاتين واجبتين فهو وقت لهما وان لزم تقديم احدهما على الاخرى
 كالفاصلة والوقتيه وعندهما هو سنة شرعت بعد العشاء فكان وقت بعد هاستها و
 لذا قال المصريح الا انه اى المصل ما مورب يقدر العشاء عليه لوجوب الترتيب بما روي ابو داود
 والترمذي وابن ماجه من حديث خارجة بن حذافة قال خرج علينا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال ان الله تعالى امدكم بصلوة هي خير لكم من حمر النعم وهي الوتر فخطب
 لكم بين العشاء الى طلوع الفجر وفي بعض طرفه فيما بين صلاة العشاء الى طلوع الفجر في هذا
 الوصل الوتر قبل العشاء قصد الانضمام كما وصل في الوقية قبل الفاتحة ذكره وهو صاحب ترتيب
 اما الواقع ذلك بلا قصد صح عنه حتى ان الرجل اذا صلى العشاء بثوب ثم نزع وصلى
 الوتر بثوب آخر ثم تبين له بعد ذلك ان الثوب الذي صلى العشاء كان نجسا وان
 العشاء فاسدة فانه بعيد العشاء دون الوتر عند ابي حنيفة رحمه خلافا لهما لما قلنا
فائدة اعلم ان الوقت كما هو شرط لاداء الصلوة فهو سبب لوجوبها فلا تجب بدونه
 ومن جملة ما بنوا على هذا مسئلة وردت فنوى في زمن الصدوق وبهان الائمة ان لا تجزئ
 وقت العشاء في بلد تناهل علينا صلاته فكتب ليس عليك صلاة العشاء وبقي ظهير
 الدين المرعيني في ووردت هذه الفتوى ايضا من بلد بلغا فان الفجر يطلع فيها قبل
 غروب الشفق في قصر ليالى السنة على شمس الائمة الحلواني فاقى بقضاء ثم وردت بخوارزم

على الشيخ الكبير سيف السنة البقالى فافقى بعدم الوجوب فبلغ جوابه الحلوانى
 نارسل من يسأله في عامة بجامع خوارزم ما تقول فيمن اسقط من الصلوات الخمس واحدة هل
 بكفر فقال واحسن الشيخ فقال ما تقول فيمن قطع يده مع المرفقين ورجلاه مع الكعبين
 لم يرائض وصنوه فقال ثلث لغوات هل الرابع قال فكذلك الصلوة الخامسة تبلغ
 الحلوانى جوابه فاستحسنه ووافقه فيه كذا ذكره نجم الدين زاهد في شرح القدر وهو الذى
 اختاره الشيخ حافظ الدين النسفى واعترض الشيخ كمال الدين بن اللحام بأنه لا يرتاب
 متماثل في ثبوت الفرق بين عدم هل الفرض وبين سببه الجمعى الذى جعل علامة في
 الوجوب الخفى الثابت في نفس الامر وجواز تعدد المعارف للشيء فانتهاء الوقت انتفاء المقتضى انتفاء
 الدليل للشيء لا يستلزم انتفاءه لجواز دليل آخر وقد وجد وهو ما تواطأت اخبار
 الاسراء من فرض الله تعالى الصلوة خمساً بعد ما امر اولاً بخمسين ثم استقر الامر على الخمس
 شرعاً عاماً لاهل الآفاق لا تفصيل بين اهل قطر وقطر وما روى انه لما ذكر الدجال رسول الله
 صلعم قال الراوى قلنا فما البش في الارض قال ربعون يوماً يوم كسنته ويوم كشهرو ويوم
 بجمعة وسائر ايامه كما يامكم فليل يا رسول الله فذلك اليوم الذى كسنته اتكفينا
 فيه صلوة يوم قال لا قدر والردواه مسلم فقد اوجب اكثر من ثلاث مائة عصر قبل
 صيرورة الظل مثلاً او مثاليين وقس عليه فاستفدنا ان الواجب في نفس الامر خمس على العموم غير ان
 توزيعها على تلك الاوقات عند وجودها ولا يسقط بعد ما الوجوب وكذا قال عليه
 السلام خمس صلوات كتبهن الله تعالى على العباد انتهى والجواب ان يقال كما استقر الامر
 على ان الصلوات خمس فكذلك استقر الامر على ان الوجوب اسباباً وشروطاً لا يوجد بدونها
 وكقولك شرعاً عاماً الخ ان اردت انعام على كل من وجد في حقه شروط الوجوب اسباباً
 سلمناه ولا يفيد لك لعدم بعض ذلك في حق من ذكر وان اردت انعام على كل فرد
 من افراد المكلفين في كل فرد من افراد الايام مطلقاً فهو ظاهر البطلان فان افترض
 لو طهرت بعد طلوع الشمس لم يكن الواجب عليها في ذلك اليوم الا اربع صلوات او
 بعد خروج وقت الظهر لم يجب عليها في ذلك اليوم الا ثلث صلوات وهكذا ولم يقل
 احد انه اذا طهرت في بعض اليوم او في اكثره مثلاً يجب عليها تمام صلوات اليوم
 والليلة لاجل ان الصلوات فرضت خمساً على كل مكلف فان قلت تخلف
 الوجوب في حقه لفقد شرطه وهو الطهارة من الحيض قلنا لك كذلك تخلف الوجوب
 في حق هؤلاء لفقد شرطه وسببه وهو الوقت واظهر من ذلك الكافر اذا اسلم بعد فوات

فاعترضه ابن اللحام

فاعترضه ابن اللحام

او اكثر من يوم مع ان عدم الشرط وهو الاسلام في حقه مضاف الى تقصيره
 بخلاف هؤلاء ولم يقل احد يجب عليه تمام صلوات ذلك اليوم لا فرائض الصلوة
 خمساً على كل مكلف في كل يوم وليلة والقياس على ما في حديث المدجال
 غير صحيح لانه لا مدخل للقياس في وضع الاسباب ولأن سلم فانه هو فيها لا يكون
 على خلاف القياس والحديث ورد على خلاف القياس فقد نقل الاكمل في شرح المشاف
 عن القاضي عياض انه قال هذا حكم مخصوص بذلك الزمان شرعنا صاحب
 الشرع ولو وكلنا فيه لاجتهادنا لكانت الصلوة فيه عند الاوقات المعروفة و
 اكتفينا بالصلوات الخمس انتهى ولأن سلم القياس فلا بد من المساواة فلا ساء
 فان ما نحن فيه لم يوجد زمان يقدر للعشاء فيه وقت خاص بها والفاد من
 الحديث انه يقدر لكل صلوة وقت خاص بها ليس هو وقتاً للصلاة
 اخرى بل لا بد من وقت ما بعد ما قبل مضى وقتها المقدر لها واذا مضى
 صارت قضاء كما في سائر الايام فكان الزوال وصيرورة الظل مثلاً او مثلين
 وغروب الشمس وغيوبة الشفق وطلوع الفجر موجودة في جزء ذلك الزمان
 فقد يراعى كم الشرع ولا كذلك هنا اذ الزمان الموجود اما وقت المغرب
 في حقه او وقت الفجر بالاجماع فكيف يصح القياس وعلم بما ذكرنا عدم الفرق
 بين من قطعت يده او رجلاه من الرفقين والكعبين وبين هذه المسئلة كما ذكره
 الامام البقللي ولذا سلمه الامام الحلواني ورجع اليه مع انه الخصم المنازع فيه
 انصافاً منه وذلك لان الغسل سقط ثم لعدم شرطه لان الحال شروط
 فكذلك هنا سقطت الصلوة لعدم شرطها بل وسببها ايضا وكما لم يقسم
 هناك دليل يجعل ما وراء الرفق الى الابط وما فوق الكعب بمقدار القدم خلفاً عنه
 في وجوب الغسل كذلك لم يرد دليل يجعل جزء من وقت المغرب او من وقت الفجر
 او منهما ما خلفاً عن وقت العشاء وكما ان الصلوات خمس بالاجماع على المكلفين
 كذلك فرائض الوضوء على المكلفين لا تنقص عن اربع بالاجماع لكن لا بد من
 وجود جميع اسباب الوجوب وشرائطه في جميع ذلك فليتنا مل المصنف الله سبحانه
 الموفق وليس يجب في صلوة الفجر الاسفار بها بان تصلي في وقت ظهور النور واكتشاف
 الظلمة والغسل بحيث يرى الراعي موقع نبذه عندنا خلافاً للثلاثة لقوله عليه السلام
 انه من اذ الفجر فانه اعظم الاجرة واهل الترمذي وقال حديث حسن وفي رواية

في الاسفار في
 بيان الفجر

الطحاوي استغفر وايا الفجر فكما اسفرت فها عظم الاجرا وقال لا جورك وود الطحاوي
 ثنا محمد بن خزيمة ثنا القعبي ثنا عيسى بن يونس عن الاعمش عن ابراهيم قال ما
 اجتمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء ما اجتمعوا على التنوير بالفجر
 هذا اسناد صحيح ولا يمكن اجتماعهم على خلاف ما فارقه عليه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وحديث ابن مسعود رضي في الصحيحين ظاهر في ذلك وهو قوله ما
 رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الا لميقاتها الاصلواتين صلاة
 المغرب والعشاء يجتمع اى مزدلفة وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها مع ان كان بعد الفجر كما بينه
 لفظ البخاري وصلى الفجر حين بزغ الفجر فعلم ان المراد قبل ميقاتها الذي اعتاد الاداء
 فيه لا نه غلس يومئذ ليمتد وقت الوقوف وفي لفظ السلم قبل ميقاتها بغلس فاذا
 ان المعتاد كان غير الغلس واما حديث عائشة رضي كان عليه الصلوة والسلام صلى
 الصبح بغلس فيشهد معه الصلوة نساء متلفعات بهر وطين ثم يرجعن الى بيوتهن
 ما يعرفن احد من الغلس فنجول على غلس داخل المسجد لان حجرها كانت فيه
 وكان سقفه عريشا متقاربا ونحن نشاهد الان انه يظن وجود الغلس داخل المسجد
 وقد انتشر في صحنہ الضوء واما وجب هذا الحمل لما علم من ترجيح رواية الرجال
 خصوصا مثل ابن مسعود في صلوة الجماعة فان الحال كشف لهم ثم الافضل البداءة
 وقت الاسفار كما قال الطحاوي ان الافضل البداءة غلسا والختم في الاسفار
 فان الاسفار بالفجر مفهومة ايقامها فيه مجموعها وهو لفظ الحديث وقد قالوا في
 حد الاسفار ايضا ان يبداء في وقت يمكن ان يصليها فيه على وجه السنة ويبقى من
 الوقت بعد سلامه ما لو ظهر انه كان على غير طهارة يمكن ان يتوضأ ويعيد ها
 على وجه السنة قبل خروجه ثم استحباب الاسفار عندنا عام في الاذمنة كلها الا في
 صلوة الفجر يوم النحر بمزدلفة فان المستحب فيها التغليس اجماعا توسيعا الوقت الوقوف
 على ما من حديث ابن مسعود وكان ينبغي ان يقتيد بمزدلفة لئلا يظن
 ان الاستثناء عام في يوم النحر بكل مكان وليس كذلك ويستحب ايضا عندنا
 الابرار بالظهر في الصيف لما تقدم من الحديث اذا اشتد الحر ابرار بالصلوة في
 البخاري من حديث خالد بن دينار صلى بنا اميرنا الجمعة ثم قال انش كيف كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اشتد البرد بكر
 بالصلوة واذا اشتد الحر ابرار بالصلوة وهو عام في جميع البلاد بجميع الناس لا طلاق الحديث

خلافا لما يقوله الشافعي رحمه واحد من التخصيص بقطر حار لجماعة يقصدون من بعد
 ويستحب تقديمهما في الشتاء لما مر من حديث ابن دينار ويستحب ايضا عند التأخير
 العصر في كل الايام الغيم ما لم يتغير الشمس وذلك ليتوسع وقت النوافل
 اذا التفتل بعد ادائها مكروه ويكره ان يؤخرها الى ان يتغير قرص الشمس بل يصلي
 والشمس بيضاء كما ورد عنه عليه السلام في حديث يزيد انه صلح صلى العصر
 والشمس مرتفعة بيضاء نقية وفي الصحيحين انه عليه السلام كان يصلي العصر
 والشمس حية فالعبرة لتغير القرص عند ايجيفة رحمه والي يوسف رحمه لا لتغير الضوء كما
 قال النخعي والحاكم الشهيد لان ما يحصل بعد الزوال فمتى صار القرص بحيث لا تخافه
 العين فقد تغيرت والا فلا كذا في الكافي واول وقت العصر عند ايجيفة رحمه صيرورة
 الظل مثلين سوى في الزوال ومنه الى التغير قليل وقد روى الحسن عنه في
 النصل بين اذان العصر والصلوة ان يصلي بينهما ركعتين في كل ركعة بعشر
 آيات يعني غير الفاتحة واربع اكل ركعة بخمس آيات وما في الصحيح انه عليه السلام يصلي
 العصر والشمس مرتفعة حية فيذهب الذاهب الى العوالي فيأتيهم والشمس مرتفعة
 وبعض العوالي على اربعة اميال لا يخالف ما قلنا لانه وارد اما على طريق الظن والتحسين
 او الوقوع في بعض الازمان ويحتمل كون ذلك زمن الصيف فان الوقت فيه متسع وان
 الذاهب قصد الاسراع اذ لا يمكن حمله على ظاهره انه في كل زمان ولكل ذهاب ففي بعض الايام لا يمكن
 ذلك ولو صليت عند اول وقتها خصوصا لكثير من احاد الناس فيجب حمله على واقعة حال وعلى
 النهي عن المبالغة في التأخير وكذا ما ذكره البخاري في تأخير عن رافع بن خديج كتماننا
 مع النبي صلى الله عليه وسلم صلوة العصر ثم يخرج الجوز فيقسمه عشر قسم ثم يطبخ فتاكل الحما
 نغنيما قبل ان تغيب الشمس محمول على الوقوع في بعض الازمان فانه يمكن اذا صليت
 قبل التغير ان يوجد في الباقي من الزمان مثل ذلك العمل ومن شاهد مهر الطباخين
 في الاسفار وغيرها مع الرؤساء لم يستبعد ذلك ويستحب ايضا تعجيل المغرب في كل الايام
 الا يوم الغيم لما في الصحيحين من حديث رافع بن خديج كتماننا صلى المغرب مع النبي صلى
 الله عليه وسلم فيصرف احدا منا وان لم يبصر مواقعهم ببله وروى ابو داود عن برثن بن عبد
 الله وفي سننه محمد بن اسحق قال قدم علينا ابو ايوب غاريا وعقبته بن عامر يومئذ على مصر
 فاخر المغرب فقام اليه ابو ايوب فقال ما هذه الصلوة يا عقبته فقال شغلنا فقال الماسمعة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تزال امتي بخيرا وقال على الفطرة ما لم يؤخر والمغرب

المستحب في تأخير المغرب
 المستحب في تأخير المغرب
 المستحب في تأخير المغرب

المستحب في تأخير المغرب
 المستحب في تأخير المغرب
 المستحب في تأخير المغرب

الى ان تشبهك النجوم والحق في ابن اسحق هو التوثيق وما نقل عن مالك فيه لم يثبت ولو
 صح فلم يقبله اهل العلم كيف وقد قال شعبة فيه هو امير المؤمنين في الحديث ورواه غيره
 مثل الثوري وابن ادريس وحماد بن زيد ويزيد بن زريع وابن علية وعبد الوارث وابو الياس
 واحتمله احمد وابن معين وقد قال اطال البخاري في توثيقه في كتاب القراءة خلف الامام وذكر
 ابن حبان في الثقة وان مالك ارجع عن الكلام فيه واصطلح معه وبعث اليه هدية
 وذكر عن ابن عمر انه اخر المغرب حتى بدى نجم فاعتق رقبة وهو يقتضي كراهة تأخيرها
 الى ظهور النجم وفي القنية يكره تأخير المغرب عند محمد بن زهير عن ابي حنيفة ربه ولا يكره
 رواية الحسن عنه ما لم يغيب الشفق والاصح انه يكره الا من عذر كالسفر والكون على الاكل ونحوها
 او يكون التأخير قليلا لا وفي التأخير بتطويل القراءة خلافاً لابي والذى اقتضته الاخبار
 كراهة التأخير الى ظهور النجم وما قبله مسكوت عنه فهو على الاباحة وان كان المستحب التعميل
 وتأخير صلاة العشاء الى ما قبل ثلث الليل مستحب لما في البخاري من حديث عائشة ^{رضي الله عنها} كانت يصلون
 العشاء فيما بين ان يغيب الشفق الى ثلث الليل الاول وروى الترمذي عن ابي هريرة ^{رضي الله عنه}
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان اشق على امتي لامرهم ان يؤخروا العشاء الى
 ثلث الليل او نصفه وقال حسن صحيح وتأخيرها الى ما بعده اي بعد ثلث الليل الى نصف
 الليل مباح لان من حيث كونه يقضى الى تقليل الجماعة تكون مكروها ومن حيث كونه
 ينقطع به السهر انتهى عنه على ما روى السنة في كتبهم انه عليه السلام كان يكره النوم قبلها
 والحديث بعدها وهو المراد بالسهر يكون مندوبا وذلك لان السهر ينقطع بمضي نصف
 الليل غالباً فتعارض دليل الندب والكراهة فتساقط فبقيت الاباحة هذا ولكن اجاز العلماء
 السهر بعد ها في التحير استدلالاً بما في الصحيحين عن عمر ^{رضي الله عنه} صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ذات ليلة صلاة العشاء في آخر حيوتها فلما سلم قال اديتكم ليلتكم هذه فان على اس مائة
 سنة لا يبقى ممن هو على ظهر الارض احد وروى الترمذي في الصلوة والنسائي في المناقب
 عن عمر كان رسول الله صلعم بهم عند ابي بكر الليلة في الامر من امور المسلمين وانا
 معه وقال حديث حسن وروى الامام احمد عن عبد الله قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لا سهر بعد الصلوة يعني العشاء الاخرة الا لاحد رجلين يصل او سافر
 وفي رواية او عروس وتأخيرها الى ما بعده اي بعد نصف الليل الى طلوع الفجر مكره
 اذا كان بغير عذر لان دليل الكراهة وهو تقليل الجماعة لم يعارضه دليل الندب لان السهر ينقطع
 قبله بمضي نصف الليل فبقيت الكراهة ما اذا كان بعد فالضرورة تنهي المحظورات واما

بيان كراهة السهر
 بعد العشاء

اجاز العلماء السهر
 بعد العشاء

التأخير في الوتر فالأصل فيه أن لا فضل إن كان لا يثق بالانتباه أو ترك قبل التمام
 بالاحتياط وإن كان يثق بالانتباه فتأخيره إلى آخر الليل أفضل لما روى الخمسة إلا
 البخاري من حديث جابر أنه عليه السلام قال من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر
 أوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فإن صلوة آخر الليل مشهودة وذلك
 أفضل وإذا كان اليوم يوم غيم فالمستحب في الفجر والظهر والمغرب تأخيرها يعني
 يا لتأخير عدم التججيل في أول الوقت لأن التأخير الشديد الذي يشك بسببه في
 بقاء الوقت وذلك لأن التججيل في الفجر يؤدي إلى تقليل الجماعة بسبب الظلمة وبما تقع قبل
 الوقت وكذا في الظهر والمغرب لا يؤمن بالتججيل من وقوعها قبل الزوال والغروب قال في المحيط
 الراد من تأخير المغرب قد ما يحصل التيقن بالغروب والمستحب يوم الغيم في كل من العصر والعشاء
 تججيلها المراد بتججيل العصر قد ما يقع عندها لا تقع حال تغير الشمس وبتججيل العشاء
 التججيل قليلا على الوقت المعتاد كذا في المحيط لثقل الجماعة باعتبار الطولان عند الغيم ينظر
 للطرساعة فساخرة روى المحسن عن أبي حنيفة رجم التأخير في الجميع يوم الغيم لأنه أقرب إلى
 الاحتياط فإداء الصلوة في وقتها وبعد يجوز لا قبله أما الأوقات التي تذكر فيها الصلوة خمسة
 يجوز أن يراد بالكرهية هذا المعنى اللغوي فيشمل عدم الجواز وغيره مما هو مطلوب
 العدم وإن يراد المعنى العرفي والراد كراهية التحريم إذا نهى الظني الثبوت ما لم يصرف
 عن ظاهره يقتضي كراهية التحريم والقطعي الثبوت يقتضي التحريم والتحريم مقابل
 للفرض وكراهية التحريم مقابل الواجب والتأنيبية مقابلة للنذوب والنهي الوارد هنا
 من قبيل الأول وكراهية التحريم في الصلوة إن كانت لنقصان في الوقت منعت الصحة
 فيها بسببه كامل لعدم تادي ما وجب كاملا بالنقصان والافادات الصحة مع الاسادة
 فإذا قال ثلاثة أي ثلاثة أوقات من تلك الخمسة يكره فيها الفرض والتطوع فالكرهية
 في الفرض كالقوائمت تمنع الصحة لوجوبها بسبب كامل وكذا الواجبات الفائتة كجدة
 تلاوة وجبت بتلاوة في وقت غير مكروه وجنازة حضرت فيه والوتر لا نهى وجبت كاملة
 فلا تؤدي ناقصة بالنقصان القوي وهو النقصان الذي هو من صفات الوقت لشدة
 اتصال الفعل بالوقت لدخول الوقت في ما هيته بخلاف النقصان الذي ليس كذلك كالتقصا
 بسببه خلال ببعض الواجبات أو بسبب المكان كالصلوة في الأرض المغصوبة أو بسبب شيء
 آخر من المجاوزات كالصلوة في الثوب الحرير فإن ذلك لا يمنع الصحة لعدم شدة اتصال الصلوة
 بغيره إلا أنباء كاتصالها بالوقت لكون اتصال هذه الأشياء بالصلوة من حيث المجاوزة

لا من حيث السببية او الشرطية بخلاف الوقت اما الوجوب الفرض او غيره بسبب ناقص
 وادى فيه صح كعصر يومه عند الاصفرار وكما وقت آية السجدة في الوقت المذكور وحققت
 الجنازة فيه فانها يصحان فيه ايضا مع الكراهة لاداء ذلك كما وجبت لذاتهما جميع
 النوافل فيه مع الكراهة لان وجوبها بالشرع فيها فاذا شرع فيها فيجب ناقصة فاذ اداها
 فيها اداها كما وجبت وهما نقوض واجوبة موضعها الاصول وسيلاتي بعضها ان شاء الله تعالى وذلك
 المذكور وهو كراهة الفرض والتطوع ثابت وكان عند طلوع الشمس وعند غروبها العصر يوم
 وقت الزوال لما روى مسلم وغيره من حديث عقبة بن عامر ثلث ساعات كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يها أنا ان نصل فيهن ونقبر فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى
 ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس وحين تصيف للغروب حتى تغرب والبراد
 بقوله ونقبر الصلوة لان الدفن غير مراد به الاجماع لما رواه ابن شاهين في كتاب الجنائز من حديث
 خارجة عن مصعب بن عذبة بن سعد عن موسى بن علي عن ابيه عن عقبة بن عامر قال هانا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نصل على موتانا عند ثلث عند طلوع الشمس الحديث ولقوله
 عليه السلام ان الشمس تطلع بين قرني الشيطان فاذا ارتفعت فارقتها ثم اذا استوت قارنها
 فاذا زالت فارقتها واذا دنت للغروب قارنها فاذا غربت فارقتها وهي عن الصلوة في تلك
 الساعات رواه مالك في الموطأ والنسائي وهذا يفيد ان المنع بسبب ما اتصل بالوقت
 من استلزام فعل الاركان فيه التشبه بعبادة الكفار وهو المعنى بنقصان الوقت والا
 فالوقت من حيث هو لا نقصان فيه كسائر الاوقات انما النقص في الاركان المستلزمة للتشبه
 بعبادة الكفار وقد افهم الحديث ان تلك الاركان هي الاركان الواقعة في هذه الاوقات
 وروى عن ابي يوسف رحمه وهي الرواية المشهورة عن انه جواز التطوع وقت الزوال يوم الجمعة
 الى من غير كراهة والا فطلق جواز التطوع مجمع عليه في جميع الاوقات كما تقدم له ما في
 مسند الشافعي عن سعيد المقبري عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
 عن الصلوة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة وفي سنن ابي داود عن ابي
 قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كره الصلوة نصف النهار الا يوم الجمعة وقال ان
 جهنم تتجر الا يوم الجمعة ولما اطلق النهي المحرم مقدم على المبيح عند التعارض وهذا يوجب
 عن استدلال الشافعي رحمه على جواز القضاء وابطاحه النقل بمكة في هذه الاوقات بقوله
 من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها متفق عليه ومجديث جابر بن مطعم مرفوعا
 يا بني عبد مناف لا تمنعوا احدا طاف بهذا البيت وصلى اية ساعة شاء من ليل او نهار

ومجديث ابى ذر في معناه دواه الدارقطني واليهيقي مع انه معلول لا يتصلح فيها بين
 مجاهد وابى ذر وبضعف ابن المؤمل وحيد مولى عفران وباضطراب سند ولا يصح فيها
 اى في الاوقات المذكورة صلاة جنازة ولا يسجد للتلاوة اذا كانت تليست في وقت غير
 مكروه لما تقدم ولا يسجد ايضا فيها اللهم ولا من اجزاء الصلوة ولو قضى فيها فرضا
 اى صلوة مفروضة يعيدها اى يلزمه اعادتها لعدم صحتها لما قدمناه من انها جبت
 بسبب كامل فلا تتادى بالسبب الناقص واذا قلنا فيها اى ان تلاوة في وقت من الاوقات
 الثلاثة آية سجدة فالأفضل ان لا يسجد بها فيه ولا في غيره من الاوقات الثلاثة لانها
 وان صحت لوجوبها بالسبب الذي ادبت به الان الكراهة موجودة لحصول الفعل
 الشبيه بعبادة الكفار مع ان تأخيرها لا يؤدى الى فواتها وصيرورتها قضاء لازما
 ليس مقيد بوقت لايتأتى فيه القضاء بل متى فعل فهو أداء وسجدة التلاوة هنا القيل
 فان يسجدها في ذلك الوقت لا يعيدها الصحة ادائها واجزائها عن التلاوة وان
 يسجد في وقت آخر غيره من الاوقات تصح ايضا عندنا ولا يلزم اعادتها خلافا
 لفرج لانها وجبت بالسبب الناقص وادبت كما وجبت وسيأتي نظيره في الشروع
 في النفل قريبا ان شاء الله تعالى واما الجنازة اذا حضرت في وقت من هذه الاوقات
 فصل عليها فيه فذلك تصح ولا تعاد لان حضورها سبب وجوبها وقد وجد في
 وقت ناقص فوجبت مع النقصان وادبت به كما وجبت ولكن هل الأفضل تأخيرها
 كسجدة التلاوة ام لا قال في التحفة الأفضل ان يصلى عليها ولا تؤخر تهى والفرق
 ظاهر لان التججيل فيها مطلوب مطلقا الا لما منع وحضورها في وقت مباح مانع
 الصلوة عليها في وقت مكروه بخلاف حضورها في الوقت المكروه وبخلاف سجدة
 التلاوة لان التججيل لا يستحب فيها مطلقا واما الوقتان الاخران من الخمسة فانه يكره فيها
 التطوع فقط ولا يكره فيها الفرض اى للالزام عملا فيشمل الواجب ايضا والذا قال يعنى الفوا
 وصلوة الجنازة وسجدة التلاوة لكن بها وجب لعينه وهو ما يتعلق وجوبه بعراض
 بعد ان كان نفلا كالسند والالزام بالشروع ورعوى الطواف فانها تتركه وان كانت واجبا لان
 اصلها النفل اما الالزام بالشروع فظاهر واما الملتزم بالسند فلان السبب موضوع
 لا التزام النفل كالشروع بخلاف سجدة التلاوة لانها ليست بفعل لان النفل يسجد في عشرة
 فتكون واجبة بايجاب الله تعالى لا بالترام العبد وهذا لان وجوب السند بسبب من
 جهته العبد وهو صيغة السند للموضوع لا لاجب وان ثبت من العبد ففيها يرجع الى حق

لا
 اى بين صلاة الجنازة
 وسجدة التلاوة

الى ام سلمة فقالت ام سلمة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في عنهما ثم رايتهما يصليهما فقبل في ذلك فقال لهما اتاني ناس من عبد القيس بالاسلام من قومهم فشتغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر وهما هاتان وما في مسلم عن ابي سلمة انه سأل عائشة رضي الله عنها عن السجدة التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليها بعد العصر فقالت كان يصليها قبل العصر ثم انه شغل عنها ما ونسيها فصلاهما بعد العصر ثم اثبتتهما وكان اذا صلى صلاة اثبتها يعني داوم عليها فهذا يدل على انها من خصائصه ويؤيد ما في مسلم عن انس انه سئل عن التطوع بعد العصر فقال كان عمر يضرب اليك على صلاة بعد العصر الحديث ولا شك في وفور الصحابة في من عمر في انهم لا يسكتون على باطل فكان اجماعهم على ان التفرع بعد عليه السلام كراهة النفل بعد ما مطلقا فظل الاستدلال به على عدم كراهة النفل الذي له سبب كتحية المسجد وركعتي الطواف لكن بقي ان يقال النهي ورد عن الصلوة وهي نعم الواجب لعينه ايضا فمن اين تخصيص النفل والذي ذكره من ان الكراهة لحق الفرض لصيرورة الوقت كالمشغول به المعنى في الوقت كما في الاوقات الثلاثة فلم تظهر في حق الفرائض وفيما وجب لعينه فيه تخصيص النفل العام بالمعنى وهو غير جائز نعم يمكن اخراج صلوة الجنازة وسجدة التلاوة بانها ليس بصلوة مطلقة ويكفي في اخراج القضاء من الفساد العلم بان النهي ليس المعنى في الوقت ذلك هو الموجب للفساد في الاوقات الثلاثة واما اخراجها من الكراهة فمشكل وما بعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب ايضا التطوع فيه مكروه لا المعنى في الوقت بل لتأخير المغرب بسببه من سجدتها تعجيلها ويؤيد ما تقدم من ابن عمر انه اعتق رقبة لتأخير المغرب حتى يدي نجم وقال الشافعي رحمه يستحب ركعتان قبل المغرب تمسكاً بما في البخاري انه عليه السلام قال صلوا قبل المغرب صلوا قبل المغرب قال في الثالثة لمن شاء كراهة ان يتخذها الناس سنة وبما في الصحيحين عن انس كان المؤذن اذا اذن لصلوة المغرب قام ناس من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ويتدرون السواوي فيكون ركعتين حتى ان الرجل الغرب ليدخل في المسجد فيحسب ان الصلوة قد صليت من كثرة ما يصليها والجواب المعارضتها بما في ابى داود عن طاووس قال سئل ابن عمر عن الركعتين قبل المغرب فقال ما رايت احدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليها او رخص في الركعتين بعد العصر سكنت عليه ابو داود والمنذر في مختصره وما زاده ابن حبان على ما في الصحيحين من ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاهما لا يعارض ما ارسله النبي من انه عليه السلام لم يصليهما لاحتمال كون ما صلاه قضاء عن شيء فاته و

فان حديثه قال
بيان حديثه قال
صلى الله عليه وسلم
صلى الله عليه وسلم
مع غيره

هو الثابت وروى الطبراني في مسند الشاميين على جابر قال سألنا نساء رسول الله
هل رآين رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الركعتين قبل المغرب فقلن لا غير
أم سلمة قالت صلاتها عندي مرة فسالتهما هذه الصلوة فقال نسيت الركعتين قبل العصر
فصليتهما الآن ففي سؤالها وسؤال الصحابة نساء ما يفيد أنهما غير معبودتين من
سنة عليه السلام وكذا سؤالهم لابن عمر والذي يظهر أن مثل السؤال هو ظهور
الرواية بصلواتهما مع عدم معبوديتهما في ذلك الصدر ولا يقال المثبت أولى
من النافي لأننا نقول ذلك إذا كان النفي محال يعرف بدليله وما نحن فيه محال يعرف بدليله
أذلو كان الحال على ما في حديث أنس لما خفي على ابن عمر ولا على أحد من يواظب الفرائض
خلفه عليه السلام وحيث خفي عليهم حتى سألوا نساءه وأخبرن بالنفي أيضا كان ذلك
طعنا باطنا في حديث أنس فيرجح النفي عليه وكذلك يكره التطوع إذا خرج الإمام أي صعد
على المنبر للخطبة يوم الجمعة لما خرج ابن أبي شيبه عن علي وابن عباس وابن عمر أنهم كانوا
يكرهون الصلوة والكلام بعد خروج الإمام وذكر أبو عمر عن عبد البر في شرح الموطأ
والقاضي عياض في الأحكام عن أبي بكر وعمر وعثمان أنهم كانوا يمنعون من الصلوة عند
الخطبة ومذهب الصحابي حجة يجب تقليد عندنا إذ لم ينفه شيء آخر من السنة وأخرج
هو أيضا عن عروة قال إذا قعد الإمام على المنبر فلا صلوة على أن ما رواه الستة عن
أبي هريرة عنه عليه السلام قال إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة انصت والإمام
يخطب فقد اغترب يفيد بدلالة منع صلوة السنة وتحية المسجد لأن المنع من الأمر
بالعرف وهو على من السنة وتحية المسجد منع منهما بالطريق الأولى فإن قيل
العبادة مقدمة على الدلالة عند المعارضة وقد روى مسلم عن جابر أنه عليه السلام قال
هو يخطب إذا جاء أحدكم الجمعة والإمام يخطب فليركم ركعتين وليتجوز فيهما قلنا
المعارضة غير قابلة لجواز كون الراد منه إذا سكك الإمام عن الخطبة إلى أن يتم صلوة
كما ثبت في السنة وهو ما رواه الدارقطني من حديث عبيد بن محمد العبد أحد ثمانية
عن أبيه عن قتادة عن أنس قال دخل رجل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قم فاركم ركعتين وامسك عن الخطبة حتى فرغ من صلوة
ثم قال سئد عبيد بن محمد العبدى وهم فيه ثم أخرجه عن أحمد بن حنبل ثمانية عن
قال جاء رجل الحديث وفيه ثم انتظره حتى صلى قال وهذا الرسل هو الصواب انتهى فنقول
الرسل حجة ثم رفعه زيادة إذ لم تعارض ما قبلها فإن غيره ساكت عن الأمسالة عن الخطبة

وعد مرو زيادة الثقة مقبولة ولا يجوز الحكم بوجه مجرد زيادة والالم تقبل زيادة قط وإذا
 احتسب ما قلناه انتفت المعارضة ذهي خلافا لأصل فلا يحكم بها إلا عند عدم إمكان
 التوفيق فسلت الدلالة تكيف وقد قال صلى الله عليه وسلم لرجل جاء يتخطى رقاب الناس
 اجلس فقد أدبت ذكره الحافظ أبو جعفر الطحاوي وقد منع الخلفاء الراشدون أن لا يمكن
 أن يجأ القوم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك وإنما لم يستدل بما استدلت به الهداية و
 غيرها وهو ما أخرجه الإمام فلا صلوة ولا كلام لأن رفعه غريب والمعروف كونه من كلام الزهري
 رواه مالك في الموطأ وكذلك التلويح عند الإقامة أي يوم الجمعة كذا هو مفيد في قاضيته
 والصلوة وغيرها وما في غير الجمعة فلا يكره مجرد الأخذ في الإقامة ثم لم يشع الإمام
 في الصلوة وبعد شروعه أيضا لا يكره ستة الفجر إذا علم أنه يدركه الركعة الثانية أو التشهد على ما فيه
 من الخلاف وسيأتي إنشاء الله تعالى وكذلك لا يكره بقية السنن إذا علم أنه يدركه قبل الركوع
 في الركعة الأولى ذكره السروجي وعزاه إلى التحفة لكن يكره في جميع ذلك أن يصلي مخالطا
 للصف أو خلف الصف من غير حائل بل يصلي في المسجد الصيفي إن كان الإمام في الشنق
 أو في شتوى إن كان في الصيفي وخلف أسطوانته والظاهر أن هذا هو السبب
 في أنكره عند الإقامة للجمعة لأنه يوم اجتماع وازدحام فلا يمكن غالباً أن يخلو من
 مخالطة الصف ولا يرد على ما ذكرنا من صلوة ستة الفجر وغيرها بعد شروع الإمام
 في الفرض ما رواه البخاري من حديث عبد الله بن مجيبة أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم رأى رجلاً من الأزد يصلي ركعتين وقد أقيمت الصلوة فلما انصرف رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لأثر به الناس فقال له عليه السلام الصبح أربعاً الصبح أربعاً ذلك
 أما لأن الرجل صلاها في المسجد بالاحاطة فشوش على المصلين أو لأنه عليه السلام
 ظن أنه صلى الفرض ولذا أنكر عليه بقوله الصبح أربعاً الخ أي اتصل الصبح أربعاً وقيل كره
 وصله أيها بالفرصة في مكان واحد دون أن يفصل بينهما بشئ وما قوله عليه السلام
 إذا أقيمت الصلوة فلا صلوة إلا للفروضة فقد أوقف ابن عيينة وحماد بن زيد وحماد
 بن سلمة على إبهامه روى الطحاوي وغيره عن ابن مسعود أنه دخل المسجد و
 قد أقيمت الصلوة فصل ركعتي الفجر في المسجد إلى أسطوانته وذلك بحضور حذيفة وربي موسى
 وروى مثله عن عمر بن الخطاب وأبي الدرداء وابن عباس ذكره ابن بطال في شرح البخاري
 عن الطحاوي وعن محمد بن كعب قال خرج عبد الله بن عمر من بيته فاقبمت صلاة الصبح فركعتين
 قبل أن يدخل المسجد ثم دخل فصلى مع الناس ذلك مع علمه بإقامة الصلوة ذكره الحافظ

في التلويح عند الإقامة
 بوجه الجمعة وفي غير الجمعة
 لا يكره مجرد الأخذ في
 الإقامة ثم لم يشع الإمام
 في الصلوة وبعد شروعه

في إقامة الصلوة
 فلا صلوة إلا للفروضة

ابو جعفر الطحاوي ومثله عن الحسن ومروفي الشعبي فان كان قد شرع في صلاة
التطوع قبل خروج الامام للخطبة فخرج الامام لا يقطعها بل يتمها ركعتين ان كانت قيمة السجدة
او نفلا مطلقا وان كانت سنة الجمعة قيل يقطع على راس الركعتين وقيل يتمها اربعا قال
المرغيناني هو الصحيح وهو اختيار حسام الدين الشهيد وقال في الواقيات لفظ الحمد
اذا خرج الامام ينبغي لمن كان في الصلوة ان يفرغ منها فعمل بعضهم لفظ الفرائض على القطع
وبعضهم على الاتمام وقال قاضيخان وحكي عن القاضي الامام ابي علي النسفي انه قال كنت
افتي زمانا انه يتمها اربعا اذا اربع قبل الظهر بمنزلة صلوة واحدة ولنا لا يصلي في التشهد
الاول ولا يقتمه اذا قام الى الثالثة وذكر محمد بن سماعة في النوادر انه اذا خيرا امرته وهي
في الشفم الاول منها فلا تقتمه ثالثة واخبرت بشفعة لها فيها فامت اربعا لا يبطل
خيرها ولا شفعتها وتمتع صحة الخلوة بخلا فساءر التطوعات حتى وجدت الرواية عن ابي حنيفة
رضي في النوادر اذا شرع في الاربعة التي هي سنة الجمعة فخرج الامام للخطبة قال يسلم على راس الركعتين
وان كان قام الى الثالثة وقيد هابا بالسجدة اضاف اليها الاربعة وسلم وخفف في القراءة قال
فرجعت الى هذا انتهى والبيه مال السرخسي والبقالي وقال الشيخ كمال الدين بن الهمام انه
الاوجه لانه يتمكن من قضائها بعد الفرض ولا ابطال في التسليم على راس الركعتين فلا
يفوت فرض الاستماع والاداء على الوجه الاكمل انتهى قال قاضيخان ولم يذكر في النوادر
لم يقيد الثالثة بالسجدة كيف يصنع واختلف المشايخ فيه قيل يتمها اربعا ويخفف القراءة
وقيل يعود الى القعدة ويسلم وهذا اشبه ولهذا لم يقعد على راس الثانية في هذه الحالة يعود
الى القعدة احرازه عن قول محمد وزفره بخلاف الفريضة انتهى لقول الاوجه ان يتمها
لانها ان كانت صلوة واحدة فظاهرها وان كانت بمنزلة غيرها من النوافل كل شفم صلوة
على حدة فالقيام الى الثالثة بمنزلة تحريمة مبتدأة ولو كان اول ما تقوم يتم شفعا
فكذا هنا ثم اذا سلم على راس الركعتين فعلى قياس ما روى عن ابي يوسف رحمه الله ان يقضي اربعا
في كل تطوع ونوافل اربعا يقضي ههنا ايضا اربعا واختلفوا على قول ابي حنيفة ومحمد رضي
لا يلزمه شيء وقيل يصلي ركعتين وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يقول يقضي
اربعا من قطعها في اي حال قطعها لانها بمنزلة صلوة واحدة كما ذكرنا من الاحكام انتهى
ذكره السرخسي في شرح الهداية وكذا يكره التطوع ايضا قبل صلوة العيدين وعند خطبتها
وكذا بعد خطبتها في المصلي على الاصح ما روى الستة من حديث ابن عباس رضي
ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج فصلى بهم العيد لم يصلي قبلها ولا بعد ها وهذا النسخ

لا يتم قبل الظهر بمنزلة
صلوة واحدة ولنا
لا يصلي في التشهد
الاول ولا يقتمه
الثالثة

بعد ما محمول عليه المصلي لما رواه ابن ماجه من حديث ابي سعيد الخدري قال
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي قبل العيد شيئا فاذا رجع الى منزله صلى
 ركعتين ووجه الاستدلال ما ذكره في كراهة التنفل بعد طلوع الفجر بالكثرة ركعتيه
 من انه عليه السلام كان حريصا على النوافل فعدم فعله يدل على الكراهة اذ لو لاها
 لفعله مرة بيانا لا باحترا وقيل لا يكره بعد الخطبة في المصلي ايضا وكذا يكره التطوع عند
 الخطبة الكسوف عند خطبة الاستسقاء للاختلال بالاستماع والاضطراب كسائر
 الخطب والحاصل انهم ذكروا في الفتاوى ان اوقات الذكراهة اثنا عشر منها ثلثة
 لا تجوز فيها الفوائت عند طلوع الشمس واستوائها وغروبها وتسعة تجوز فيها
 الفوائت وسبق التلاوة وصلوة الجنازة بلا كراهة وما عداها مع الكراهة بعد
 طلوع الفجر قبل فرضه وبعد فرضه قبل الطلوع وما بعد صلوة العصر قبل التغيير و
 بعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب وعند الخطبة يوم الجمعة وعند اقامته يوم
 الجمعة وعند خطبة العيدين وعند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء
 ولكن يستدرك عليهم بعد خروج الامام للخطبة قبل ان يخطب وقبل صلوة العيد
 كما ذكره المصنف وكذا بعد صلوة العيد في المصلي على ما هو الاصح وكذا ينبغي ان يكره
 ايضا عند خطبة الحج الثلث كسائر الخطب فعلى هذا تكون اوقات الكراهة
 خمسة عشر سوا الثلثة الاولى ومعها اثنا عشر ولو شرع في صلوة التطوع في
 الاوقات الثلاثة فالأفضل ان يقطعها ثم يقضيها في وقت غير مكره ثم يخلصا عن
 الكراهة والنقصان الى الكمال وليس هذا ابطال العمل لان القطع للكمال لا
 يكون ابطالا لمن شرع في الفرض متفردا ثم اقيمت الجماعة فان الأفضل ان يقطع
 فيقتدي لا حرا ففضيلة الجماعة وكان كهدم المسجد لتجديده ويخوذ ذلك و
 لكن مع هذا لو لم يقطع بل تم شفعا فقد اساء لمخالفته النهي الواجب لاشغال يكون
 انما اتارك الواجب بالامر ومع هذا لا شيء عليه اي ليس عليه قضاء تلك الصلوة لانه
 قد اتى بها كما وجبت عليه ولو شرع في النافلة في الوقتين اي بعد طلوع الفجر الى
 طلوع الشمس وبعد صلوة العصر الى تغييرها ثم افسد لزومه بقضاء ولا فائدة
 في افراد هذا بالذكرة قد فهم بالطريق الاولى مما قبله لانه اذا كان بالشرع في الاوقات
 الثلاثة مع شدة الكراهة فيها قد امره بالقضاء اذا قطعها ففيها سواها بالطريق الاولى
 اللهم الا ان يقال ان يراد ان يصرح باللزوم اذ قوله ثم يقضيها يحتمل القضاء استحبابا

فان اوقات الكراهة
 اثنا عشر

او لا يتوهم ان القضاء هناك لاجل القطع العدى المفهوم من قوله لا افضل
 ان يقطعها وان لا يجب اذا فسدت بغير قصد لكن لا وجه لتخصيص الوقتين بل الاوقات
 الثلاثة وغيرها سواء في ان اذا شرع فيها في نفل قضاء ثم فسد او فسد بوجه
 من الوجوه يلزمه قضاءه على ما ياتي في فصل النوافل ان شاء الله تعالى ويكون
 افتتح النافلة في وقت مستحب ثم فسد ما او فسد ثم هي بقدره متميم على استعمال
 الماء او مضى مدة ماسم ونحو ذلك لا يقضيها فيما بعد العصر قبل الغروب او بعد طلوع
 الفجر قبل ارتفاع الشمس اى يكره ان يقضيها وان كان قضاء الفوات من الفرائض
 لا يكره قبل التغير والطلوع لانها لم تجب لعينها بل لصيانة الجزء المؤدى عن البطلان
 فبقيت نفلا بذاتها فيكره فعلها في الوقتين بخلاف ما وجب لعينه على ما تقدم
 ولو قضاها فيما تسقط عنه وتصح مع الكراهة لما ذكرنا من قبل ان الكراهة في
 الوقتين ليست لمعنى ذات الوقت وكذا سائر اوقات الكراهة سوى الثلثة
 لو قضى فيها ما لزم بالشرع في وقت مستحب يصح مع الكراهة بخلاف ما لو قضا
 في احدى اوقات الثلثة لا يصح لوجوبه كاملا وادائه ناقصا كما في الفرض ولو فسد
 سنة الحج لا يقضيها بعد ما صلى الفجر لما مر انما من كراهة ما لزم بالشرع في الوقتين
 وبهذا رده اهـ نقل عن الفقيه اسمعيل الزاهد من ان من خشى ان صلى تكبى الفجر
 ان لا يدرك الامام انه يشترع فيما لا يقطعها فيجب القضاء فيمكن من القضاء بعد ذلك
 فان الامام السررى رده بان ما وجب بالشرع ليس اقوى مما وجب بالنذر
 محمد ان المنى ولا يؤدى بعد الفجر قبل الطلوع وبانه شرع في العبادة بقصد الافساد
 فلا يجوز وان كان نيته الاداء مرة اخرى فان ابطال العمل قضاء منهى الا لاجل مصلحة
 التكميل ولا يكره هنا وما ذكر في المحيط عن بعض المشايخ ان الاحسن ان يشترع في السنة
 ويكره طائفة كبر اخرى للفريضة فيخرج بهذه التكميلة من السنة ويصير شارعا في الفريضة
 ولا يصير مفسدا بل يصير محبا وامن عمل الى غير مقيد ايضا لانه وان سلم انه لا يصير مفسدا
 لكن كراهة قضاء ما لزم بالشرع بعد الفجر مقربة اللهم الا ان يفعل ذلك لاجل القضاء
 بعد ارتفاع الشمس وعلى كل حال فهو غيرات بالسنة كما است فلا فائدة في هذا
 التكليف وقيل يقضيها بعد صلوة الفجر وكانه إشارة الى قول اسمعيل الزاهد وقد
 مر تنبيهه فلا يعتبر ولو شرع في اربع ركعات قبل طلوع الفجر فلما صلى ركعتين
 منها طلع الفجر ثم قام بعد طلوعه وصلى ركعتين من غير ان يعلم تنويها بصلوة هاتين

قضاء الفوات من
 الفرائض لا يكره قبل
 التغير والطلوع

في النذر لا يؤدى
 بعد الفجر قبل الطلوع

الركعتين عن ركعتي الفجر عند هـ اى عند ابى يوسف ومحمد رحم وهو اى قوله ما احدث
 الروايتين عن ابى حنيفة رحم وهي ظاهر الرواية بناء على ان السنة تؤدى بمطلق
 نية الصلوة من غير احتياج اليقين كونهما سنة وهو الصحيح وروى الحسن عن
 ابى حنيفة رحم انها لا تؤب بناء على ان السنة تحتاج الى النية وعلى الرواية التي ذكرها الغني
 عن ابى حنيفة رحم ان سنة الفجر واجبة والاول هو الصحيح اى انها تؤب ان التعيين ليس بشرط
 وذكر في الذخيرة ولو صلى ركعتين على ظن انه اى الشان لم يطعم الفجر وقد تبين اى يوجب ذلك
 انه اى الشان كان قد طعم الفجر فعند المتأخرين تجزئة تلك الركعتان عن ركعتي الفجر وهذا
 كما تقدم مرطاه الرواية عن الكل خلافا لرواية الحسن رحم وتقدم الوجوه فيه ولو شك على صلوة
 تلك الركعتين في طلوع الفجر واستشكله لا تجزئ عن ركعتي الفجر بالاتفاق وهو ظاهر وظلت
 الشمس حتى ارتفعت قد روي عن ابى حنيفة او قد روي تباه الصلوة بعد ما كانت حراما عند الطلوع
 وهذا الذي ذكره هو المذكور في الاصل لما روى انه عليه السلام كان يصلي العيد حين
 ترتفع الشمس قد روي عن ابى حنيفة قال سبط بن الجوزي متفق عليه وقال ابو بكر
 رحم محمد بن الفضل ما دام الانسان يقدر على النظر الى قرص الشمس في الطلوع
 لا تباح الصلوة فاذا عجز عن النظر اليه تباح وقال الفقيه ابو جعفر السفكردى يوضع
 طست في ارض مستوية فما دامت الشمس تقف في حيطانه في الطلوع لا تنحل الصلوة فاذا
 وقعت في وسطه فقد طلعت فتحرر وكان علامة خوارزم يقول يكذفر على صدره وينظر فان
 لم يرا القرص فقد تدر الطلوع وتباح وبعكسر عند الغروب في كل هذه الاقوال متقاربة وبكل
 منها يحصل ايضا غرض الشمس واشراقها والقول الاخير نقله البزاذي وهو ليس واضحا
 ولو طلعت الشمس والصلى في خلال اى في اثناء صلوة الفجر تفسد صلوة الفجر ولو نقص
 على ما وجب بالسبب الكامل ولو غربت الشمس وهو في خلال صلوة العصر لا تفسد لعرض
 الكمال على ما وجب بالسبب الناقص وذلك لما ذكر في الاصول ان الوقت هو السبب لوجوب
 الصلوة ولا يمكن ان يكون كالمسبب لان يؤدى الى عدم جواز الاداء قبل تمامه فيلزم ان لا
 تجوز الصلوة الا بعده وهو خلاف الشرع فلزم ان يكون جزء منه هو السبب فالجزء الاول
 هو الاول لسبقه فان اتصل به الشروع التام تقدرت له السببية ولا انتقلت الى ايلائية
 ونظم فاي جزء انقل به الشروع التام اى الذي لم يطعم عليه الفساد تقدرت له السببية هكذا
 في آخر الوقت فان خرج الوقت ولم يصل ايضا فلو وجب الى جميع الوقت لزوال الضرورة
 التي لا جعلها لم يضاف الى الجميع ولعدم اولوية بعض الاجزاء لانها كانت بانصال الشروع و

فلو ان الشمس
 ما دام ان الشمس
 على النظر الى قرص
 في الطلوع لا تباح
 في في الطلوع
 الصلوة فاذا عجز
 عن النظر اليه تباح

لم ينصل الشرع بشئ منها اذا علم هذا فالجزء الذي اتصل به الشرع في الفجر كان كاملا فبقي
 النقصان وهو طلوع الشمس يقع الفساد والجزء الذي اتصل به الشرع في العصر كان ناقصا
 لكونه وقت الاصفراء والتضييف للغروب ولئن كان كاملا بان شرع قبل ذلك او من اول
 الوقت فعروض الغروب لا ينقص فيه بل به يخرج وقت لكرهته الا انه قد يقال فينبغي انه
 لو شرع فيها اول الوقت قبل الاصفراء ثم اصفرت وهو في خلافها ان تفسد لعروض النقصا
 على ما وجب بالسبب الكامل والجواب ان الشرع لما جعل للمكلف شغل كل الوقت بالعبادة
 وهو العزيمة فقد اغتفر في حق ما لا يمكن ذلك لانه لكونه من جملة اجزاء الوقت بخلاف
 الفجر فان الوقت الناقص خارج عن وقتها فان قيل ما ذكرتم تفقه عقلي لا يجوز ان يعارض
 به الثقل وهو ما رواه الجماعة من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من العصر
 قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر قلنا قد عارضه حديث النهي عن الصلوة في هذه
 الاوقات فان العام عندنا كالحاصل لا يرجح الخاص عليه فوجعنا الى ما ذكرناه من المعنى قال الشيخ
 كمال الدين ابن الهمام وعلى هذا فيعد ما روى عن أبي يوسف رحمه الله من ان يمسك عن الافعال اى
 في اى دكن وقع الطلوع فيه الى ان ترتفع الشمس ثم يتم صلوة لانها اذا كان طلوعها يوجب
 الفساد لا يفيد الامساك معه للشرط السادس النية هي اللغة مطلق
 القصد وفي الشريعة قصد كون الفعل لما شرع له والعبادات انما شرعت لنيل رضا الله
 ولا يكون ذلك الا باخلاصها فالنية في العبادات قصد كون الفعل لله تعالى ليس غير قال
 الله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين والايات والاحاديث في ذلك كثيرة
 جدا اذا علم هذا فنقول المصل اذا كان متنفلا سواء كان ذلك لنفل سنة مؤكدة او غيرها
 يكفيها مطلق نية الصلوة ولا يشترط تعيين ذلك لنفل بانه سنة الفجر مثلا او تراويح وغير
 ذلك ولكن في التراويح يختلف اى خالف بعض المشائخ المتقدمين فانهم قالوا الاصل
 اى فعل التراويح لا يجوز بمطلق النية بل لابد من تعيينها ولذا كور في فتاوى قاضيان ان
 الاختلاف في التراويح وفي السنن فانه قال في فصل نية التراويح وان نوى الصلوة او صلوة
 التطوع اختلف المشائخ فيه حسب اختلافهم في سنن المكتوبات قال بعضهم يجوز اداء السنن
 بنية الصلوة وبنية التطوع وقال بعضهم لا يجوز وهو الصحيح لانها صلوة مخصوصة فيجوز اعادة
 الصفة للخروج عن العدة وذلك بان ينوى السنة او ينوى متابعة النبي صلى الله عليه وسلم كما في
 المكتوبة وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله في سنة الفجر انها لا تؤدى بنية التطوع وانما تؤدى بنية

فانما
 التراويح

السنة اذ نوى الصلوة متابعاً للشيء صلى الله عليه وسلم وعلى هذا اذا صلى التراويح مقتبلاً
 بمن يصلي المكتوبة او بمن يصلي نافلة غير التراويح اختلفوا والصحيح انه لا يجوز ان يتي
 فقد جعل الخلاف في السن وفي التراويح واحداً وذكرنا سابقاً ان التراويح وسائر السنن
 تتأدى بمطلق النية وهو اختيار صاحب الهداية ومن تابعه قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
 وتحقيق الوجه فيه ان معنى السننية كون النافلة مواظباً عليها من النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد الفريضة المعينة وقبلها فاذا وقع المصل النافلة في ذلك الحين صدق عليه انه فعل النفل
 السمي سنة فالحاصل ان نفس السنة تحصل بنفس الفعل على الوجه الذي فعله عليه السلام
 وهو انما كان يفعل على ما سمعت فانه عليه السلام لم يكن ينوي السنن بل الصلوة لله تعالى
 فعلم ان وصف السنة ثبت بعد فعله على ذلك الوجه تسمية هذا الفعل المخصوص
 لا انه وصف يتوقف حصوله على نية انتهى وهذا في السنة الثابتة بفعله وكذا في السنة
 الثابتة بقوله كقوله عليه السلام ما من عبد مسلم يدعى الله تعالى في كل يوم ثلثي عشرة ركعة
 من غير الفريضة الا بنى الله له بيتاً في الجنة ويخوه من الاحاديث فانه رتب الوعد على
 مطلق فعل الصلوة وعلى هذا التراويح فانها ما ثابتة بفعله عليه السلام حيث فعلها
 وبين العذر في تركها او بقوله من قام رمضان ايماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من
 ذنبه اذ قيام رمضان حاصل بمطلق الصلوة في لياليه ولا يمكن ان تكون الصلوة في
 لياليه ليست قياماً الا ان تتعين لشيء آخر من فرض او واجب او قضاء بشرط
 المصنف رحمه الله تعالى في النجاة والتقدمين والاصح ان نوى التراويح لا يجوز بمطلق النية
 ومخرجه قد بينا الدليل من الطرفين والاحتياط في نية التراويح ان ينوي التراويح نفسها او
 ينوي سنة الوقت زانها هي السنة في ذلك الوقت او ينوي قيام الليل ليكون خاتماً لليلة
 هكذا قالوا ولا شك ان قيام الليل اعم من التراويح فتا ديتها بنيت كعاديتها بنيت مطلق الصلوة
 فان مطلقها في الليل ليس الا قيام الليل فكونه يخرج من الخلاف بنيت ولا يخرج بنيت مطلق الصلوة
 لا يخرج عن محكم الاحتياط للخروج من الخلاف في السنة او ينوي السنة نفسها او ينوي الصلوة متبعة
 للنبي عليه السلام ولو نوى في صلوة الوتر او في صلوة الجمعة او في صلوة العيد فانه ينوي
 صلوة الوتر ويعينها وكذا ينوي صلوة الجمعة وصلوة العيد اي يشترط فيها التعيين
 ولا يكفي مطلق نية الصلوة وكذا جميع الفرائض والواجبات من المنذور وقضاء ما لزم
 بالشروع لان مطلق الصلوة يحتمل النفل وغيره والنفل مشروع في الاوقات التي يصح
 فيها غيره فلا بد من صرفه عن النفل الى غيره وذلك الغير متعدد ومتنوع فلا يتعين لبعض

ولا يتيقن بفراغ الذمة منه إلا بالتعيين القاطع لاحتمال ما عداه وفي صلوة الجبارة
يبنى الصلوة لله تعالى الدعاء للميت اذ بهذا تميز عن غيرها من الصلوات والمقتضى المنفرد
لا يكفي نية مطلق الفرض لان في شمل افراد كثيرة متفقتة ومختلفة فلا يجوز ما لم يقل في
نية الظهر والعصر مثلاً ليميز ما شرع فيه عن غيره ولا فرق في ذلك بين المنفرد وغيره من
الامام والمقتدى والعقد اتفاقاً فان نوى فرض الوقت ولم يعين ان ظهر او غيره ولم يكن
الوقت قد خرج اجزأه ذلك ولو كان عليه فائتة لان الفائتة لا تراحم الوقتية في هذه التسمية
الا في الجمعة فانه لو نوى فرض الوقت لا تقم الجمعة لان فرض الوقت عندنا الظهر لا الجمعة ولكن
قد امر بالجمعة لاستقاط الظهر ولذا وصل الظهر قبل ان تقوie الجمعة صحت عندنا خلافاً
لغيره والاممة الثلاثة وان حرم عليه الاقتصار عليها على ما ذكره ان شاء الله تعالى
وفي فتاوى قاضين ان لو كان عند فرض الوقت الجمعة حاز ذلك لتعينها حينئذ
نظراً الى اعتقاده ولا يشترط نية اعداد الركعات اجماعاً لعدم الاحتياج اليها لكون العدد
متعيناً بتعيين الصلوة ولو نوى الفرض والتطوع معاً جاز ما صلاه بتلك النية عن الفرض
عند ابي يوسف لقوة الفرض فلا يزاخره الصغير خلافاً للمحدثين حيث لا يجوز عن الفرض عند
ولا عن التطوع بل تبطل نيته بالكلية فلا تصح صلاته لان الصلوة الواحدة لا يمكن ان تنفصل
بالوصفين لانتفاءهما ولا باحدهما لعدم تعيينه فيبطل اصل الصلوة ولو افتتحت المكتوبة اي
نواها ثم ظن انها تطوع فصل على نية التطوع مصححاً حتى فرغ من صلاته فنى اي صلوة
هي تلك المكتوبة التي شرع ناويا لها وهذا بناء على ان النية انما تشترط في الابتداء لا في
البقاء استصحى بالزوم الحرج في ذلك وهو منفي ولو كبر بنوى التطوع ثم كبر بنوى الفرض
يصير شارعاً في الفرض وتبطل نية التطوع لان النية من الافعال يصح تبدلها اذا قامت بها
كما يصح تبدلها في التزكع وحجته اذا قامت النوى فعلاً او تركاً سواء
تقدمها مائل او مغاير ولم يتقدمها شيء فتشبه المغاير وتقدر بالمائل وهي هذا اصل يفتي
عليه جميع الفروع المتعلقة بالنية فاعلمه ولو صلى ركعة من الظهر ثم افتتح ناويا العصر او
التطوع بتكبيرة متعلق بافتتح فقد نقص الظهر وصح شرعه فيما كبر ناويا له من العصر او
التطوع بناء على الاصل المذكور وكذا اذا شرع في المكتوبة اي مكتوبة كانت ثم كبر بنوى
الشروع في النافلة اي نافلة كانت يصير ناقصاً للمكتوبة ويصح شرعه النافلة الاصل
المذكور وهذا من ذكر العام بعد الخاص او كان من شرع في المكتوبة منفرداً فكبّر بنوى لاقتداء
بالامام فانه يصير شارعاً فيما كبر ناويا له من الصلوة لا اقتداءً بفضلها لكان فيه من الصلوة

مفرد الماذكر ناس الأصل وذلك لأن الصلوة بالاعتداء غير هامة إلا لفرد حكمها فيها
 من التزام المتابعة والزيادة بسبع وعشرين درجة وإن صلى ركعة من الظهر ثم كبر بنوى
 الظهر فهي هي لما ذكرنا لا بنوى عين ما هو فيه فيكون مقرأ له وهذا إذا نوى بقلبه ما إذا قال
 بلسانه نويت أن أصلي الظهر بطلت تلك الركعة كذا في الخلاصة ويجتزأ أي يكفي بذلك
 الركعة لعدم بطلانها ويكمل عليها باقي الظهر حتى أنه لو كان مقبلاً وصلى أربعاً
 أخرى بعد ذلك التكبير على ظن أن الركعة الأولى قد انتقضت ولم يقعد على رأس
 الركعة الرابعة من صلاته التي هي الثالثة بعد التكبير فسدت صلاته لتركه فرضاً
 وهو القعدة الأخيرة بحيث لا يمكنه أن يركع بسجوده للركعة الخامسة ولكن فسدت
 فرضية الصلوة وتحولت نفلاً عند أبي حنيفة رحمه وأبي يوسف رحمه وأصلها عند
 محمد رحمه وينبغي أن يضم ركعة أخرى ليصير متنفلاً يست عندهما وبركتين عنده
 ولو نوى مكتوبتين معاً أحدهما دخل وقتها والآخر لم يدخل وقتها بان نوى وقت
 الظهر ظهر هذا اليوم وعصره معافى أي النية للتي أي المكتوبة التي دخل وقتها كالظن
 الصورة المذكورة لأن التي لم يدخل وقتها لا تراجمها ولو نوى فائتين معافى أي النية
 الأولى منهما لترجمها بالسبق وإن لم يكن صاحب ترتيب ولو نوى فائتين ووقتية معاً
 بأن فائتة الظهر فنوى في وقت العصر الظهر والعصر معافى أي النية للفائتة إذا كان في وقت
 سعة كذا ذكره في الخلاصة عن المنتقى وذكر في الجامع الكبير أنه لا يصيد شارعاً في واحدة منهما
 والمصنف اختار ما في المنتقى ولذا قال إلا أن تكون في آخر وقت الوقتية فيكون النية للوقتية
 لترجمها وكل هذا يشير إلى كون الصلوة صاحب ترتيب فعل هذا يمكن أن يحمل ما في الجامع
 الكبير على ما إذا لم يكن صاحب ترتيب لكن هذا الحمل إنما يتأتى فيما إذا كان في الوقت سعة
 فإنه حينئذ لا ترجيح للفائتة على الوقتية لعدم الترتيب فتعارضتا فبطلان ما إذا ضاع الوقت
 فإن الوقتية ترجحت مع أن جواب الجامع مطلق والمسئلة السابقة وهي ما إذا نوى فائتين
 تؤيد ما في المنتقى حيث لم يذكر فيها خلافاً فإن النية الأولى فلذا اختاره المصنف ولا يحتاج
 الإمام في صحنره الاعتداء به إلى نية الإمامة حتى لو شرع على نية الأفراد فاقتد به يجوز
 إلا في حق جواز اقتداء النساء به فإن اقتداهن به لا يجوز ما لم ينو أن يكون إماماً لهن أو
 لمن تبعه عموماً وعند ذفر لا يشترط نية إمامتهن لصحة اقتدائهن قياساً على الرجال
 لنا الفرق بأن المرأة يحتمل أن يوجد منها فساد صلوة الإمام بسبب المجازاة وهو
 ضرر عليه فلا يلزمه بدون التزامه بخلاف الرجل وإما المقتدى فينوى الاقتداء أيضاً

ولا يكفي في صحة الاقتداء نية الفرض والتعيين أي تعيين الفرض بل يحتاج في صحته
 إلى نيتين نية الصلوة مطلقاً أن تطوعاً ومعينةً من غيره ونية المتابعة للإمام وذلك
 لأنه يلزم من فساد صلوة الإمام فساد صلوة المقتدي فلا بد من إلزامه وهو بالنية
 وإن نوى الاقتداء بالإمام ولم يعين الصلوة يجزئ ذلك الفعل وهو نية الاقتداء ^{بغير تعيين}
 الصلوة وفي فتاوى قاضيان لا يجوز أن لا يجوز الاقتداء بالإمام كما يكون في الفرض كون المقتدي
 وقال بعضهم يجوز انتهى فظهر أن ما اختاره المصريح قول بعضهم وعدم الجواز هو المختار
 وكذا الحكم إذا قال نويت أن أصلي مع الإمام قال بعضهم يجوز واختار المصريح ولكن المختار
 عدم الجواز لما ذكر قاضيان من الدليل وإن نوى أن يصلي صلوة الإمام ولم ينو الاقتداء ^{بغير}
 لا يجزئ بشرطية نية الاقتداء في صحته ومنهم من قال إذا انتظر تكبير الإمام ثم كبر بعده
 يصح شروعه في صلوة الإمام كذا في الفتاوى يعني لو وجب منه الانتظار سقطت غيره
 أن تحضره نية الاقتداء عند التكبير يصح الاقتداء ويومئذ لا ينشأ مقام النية وهو
 حسن وإن نوى الشروع في صلوة الإمام فقد اختلف المشايخ فيهم قال بعضهم لا يجزئ ذلك
 صحة الاقتداء ولا يصح أنه يجزئ قال قاضيان لأنه لما نوى الشروع في صلوة الإمام صار
 كما يفرض الإمام مقتدياً به وفي الخلاصة قال الإمام خواهر زاده عن استاذة إذا أراد
 المقتدي أن يسهل الأمر على نفسه يقول شرعت في صلوة الإمام قال صاحب الخزانة
 وأما إذا ظهر برأيه يقول ينبغي أن يزيد على هذا ويقول وأقصدت به انتهى فما قال
 شيخنا الإمام هو ما اختاره قاضيان وغيره كما تقدم وما قاله الظهير الذين احتجوا
 من خلاف ذلك بالعض ولو نوى صلوة الإمام والاقتداء به وهو لا يعلم الإمام في صلاته
 هو في الظاهر من الجملة أجزأته ما كانت قال قاضيان لأنه نوى أن يدخل في صلوة
 الإمام مقتدياً به فيصير شارعاً في صلوته ولو نوى الاقتداء بالإمام ولم ينو صلوته
 نوى الظهور أنهما صلوة الإمام فإذا الإمام في الجمعة أو بالعكس لا يجوز الاقتداء
 الفرضين يمين الاقتداء وإن نوى أن يصلي صلوة الجمعة ولم ينو الاقتداء بالإمام جاز
 عند البعض وهو المختار لأن الجمعة لا تكون إلا مع الإمام فينبغيها مستلزمة الاقتداء
 وإن نوى الاقتداء بالإمام ولكن لم يخطر بباله من هو أزيد أم عمر وصح الاقتداء ^{لأن}
 وعدم التقييد وكذا أن نوى الاقتداء بالإمام وهو يظن أنه أي الإمام زيد فإذا ^{هو}
 عمر وصح الاقتداء أيضاً إذ ليس في نية تهديد وإنما هو في ظنه ولا جبر ^{بغير حقيقة}
 الإطلاق ^{لأنهم} إلا إذا قيد نية وقال أقصدت بزيد ونوى الاقتداء بزيد ^{بغير}

منهم من قال لا ينتظر
 تكبير الإمام ثم يكبر
 بل يكبر بمجرد شروعه
 في صلوة الإمام

فانه حينئذ لا يصح اقتدؤه لكون نيته مقيدة بشخص ليس هو الامام في الواقع فلم
 يكن مقتديا بمن هو متصف بالامامة والحاصل ان الوصف معتبر عند عدم تعيين الذات
 فاما عند تعيينها فلا حتى لو قال اقتديت بهذا الامام الذي هو عبد الله فاذا هو جعفر
 جاز سواء كان يشخص الامام او لا لان الاشارة تعيد تعريف الذات والموصول يدل على التخصيص
 والافضل ان ينوى الاقتداء بعد ما قال الامام الله اكبر ليصير مقتديا بمصل كذا ذكره
 في المحيط وهو ظاهر لكنه انما يصح على قولهما لا على قول ابن حنيفة رحمه لان الافضل
 عنده مقارنة تكبيرة المقتدي لتكبيرة الامام ولا شك ان مقارنة النية التكبيرية هو الافضل
 فيلزم على قوله افضلية مقارنة النية لتكبير الامام ولو نوى الاقتداء حين وقوع الامام قولاً
 جاز عند اكثر المشائخ وان لم تحضره النية عند الشروع على ما سياتي فيمن نوى عند الوضوء ان يصلي
 العصر مثلاً ولم يشتغل بغير عمل الصلوة ولو نوى الشروع في صلوة الامام وكبر على ظن انه اتمام
 قد شرع قبل شروعه وهو في الحال ان الامام لم يشرع بعد اختلافاً فيه قال بعضهم لم يجوز شروعه في
 صلوة الامام لانه قصد الشروع في الحال في صلوة من ليس بمصل بخلاف ما اذا علم في هذه الصلوة
 ان الامام لم يشرع حيث يصير شارعاً عند شروع الامام اذا شرع لانهم يقصد الشروع في صلوة
 الامام بل في الحال قصد الشروع فيها اذا شرع الامام كذا ذكره قاضيان ومن صلي سنين ولم يعرف
 النافذة من الفريضة وانما يفعل كما يفعل الناس فانه ينظر الى ظنه ان ظن ان الكل له كل شيء
 يصلي فريضة جاز فعله وسقط عند الفرض لحصول شرائطه كلها وان لم يعلم ان فيها فريضة
 او علم ان منها فريضة ومنها سنة لم يميز بين الفريضة لا يجوز وعليه قضاء صلوات تلك السنين
 الا ما اقتدى فيه نادياً بصلوة الامام ثم فيها اذا ظن ان الكل فريضة لواقته يبرأ من اقتدائه
 به في صلوة ليس قبلها سنة مثلها كالغروب صحت صلوة المقتدي ايضاً وانما في صلوة قبلها
 سنة مثلها كالظهر والفجر لا تصح صلوة المقتدي فان الامام قد سقط فرضه بما صلى في
 مما هو سنة وهو يظن فرضاً فما يصلي بعد ذلك يقع نفلاً فيكون اقتداء المفترض
 بالمتنفل وان كان الرجل سكا في بقاء وقت الظهر مثلاً فنوى ظهر الوقت فاذا الوقت
 كان قد خرج يجوز الظهر بناء على ان فعل القضاء بنية الاداء وفعل الاداء بنية القضاء
 كما اذا قال وهو في الوقت نويت ان اقضي ظهر اليوم يجوز وهذا هو الحق وكذا ذكره
 في المحيط اما جواز القضاء بنية الاداء وعكسه فجمع عليه عندنا واما نية ظهر الوقت
 بعد خروج الوقت فالصحيح انها لا تجوز وليس من القضاء بنية الاداء قال
 الشيخ كمال الدين بن الهمام في شرح الهداية قوله كالظهر مثلاً اي اذا قوت باليوم وان

فصل في
 ومن صلي سنين ولم
 يعرف النافذة من
 الفريضة

خرج الوقت لأن غايته أنه قضاء بينة الأداء وبالوقت أي إذا قرن الظهور بالوقت وإن لم يكن خرج الوقت وإن خرج ونفسه لا يجزئ في الصحيح انتهى وكذا في فتاوى قاضيان في الخلاصة وغيرهما لو نوى ظهر الوقت أو عصر الوقت يجوز هذا إذا كان يصلح في الوقت فإن صلح بعد خروج الوقت وهو لا يعلم بخروج الوقت فنوى الظهور لا يجوز وذلك لأنه لا يتعين بضم الوقت حينئذ وإنما يتعين بضم اليوم لأنه لا يخرج عن كونه ظهر اليوم بخروج الوقت ويخرج عن كونه ظهر الوقت بخروجه لصحة قسميته بظهر اليوم لا ظهر الوقت لأن الوقت ليس له الدوام للعهد لا الجنس فلا يضاف إليه فعلم من هذا أن ما اختاره في المحيط على ما ذكره المص غير المختار ولو نوى فرض اليوم بخروجه بخلافه وإن لم يعلم بخروج الوقت هكذا في نسخ الماتن وهو أيضا سهو لأن فرض اليوم بعد خروج الوقت محتمل للوقتية والفائتة فلم يحصل به تعيين والصواب لو نوى ظهر اليوم فإنه الذي يجوز بالأخلاق قطع احتمال الغيب بالكلية ومن صلى الظهر أي الظهر اليوم الذي هو فيه ونوى أن هذا من ظهر يوم الثلاثاء أي ظن أن ذلك اليوم يوم الثلاثاء وأن الظهر منه فتبين أن ذلك الظهر من يوم الأربعاء أي تبين أن ذلك اليوم يوم الأربعاء وأن الظهر منه جاز ظهروه والغلط إنما هو في تعيين الوقت وذلك لا يضرب إذا حصل تعيين وقت الفرض بأن لم يكن عليه غيره من نوعه أما إذا كان عليه ظهران مثلا ونوى الظهر ولم يعين أحدهما أنه ظهر أي يوم فإنه لا يجوز ولو شرع في صلاة ما أي صلاة من الصلوات هي عليه فظن أنها سبئية أي من صلوات يوم السبت فإذا هي له ظهران تلك الصلاة التي شرع فيها إنما هي أحدية أي من صلوات يوم الأحد بان كان عليه ظهران مثلا فظن ظهر يوم السبت فصلاؤه بتلك النية فظن أنه لم يكن عليه إلا ظهر يوم الأحد لا تقم تلك الصلاة ولا تجزئ عن ظهر يوم الأحد التي هي عليه لأنه صلاها قبل وقتها بنية حيث نواها أي نوى إضافتها إلى يوم قبل وجوبها والصلاة قبل وقتها لا تجوز ولو كان بالعكس بان شرع في صلاة عليه على ظن أنها أحدية فإذا هي سبئية تصح وتسقط عنه لأنه أضافها إلى وقت بعد وقت وجوبها والصلاة بعد وقتها جائزة والسحب في النية إن نوى ويقصد بالقلب ويتكلم باللسان بان يقول أصلي صلاة كذا قال في الهداية ويحسن ذلك أي التكلم باللسان وذلك لإجماع غزيمته يعني أن الإنسان قد يغلب عليه تفرق الخاطر فإذا ذكر بلسانه كان عوناً على تجميعه قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وقد يفهم من قولهم رجح الإجماع غزيمته أنه لا يحسن غير هذا القصد قال في الهداية في الجنب قال النية بالقلب لأنه

بيان النية باللسان

عمله والتكلم لمعتبر به ومن اختاره اختاره لجماع عزيمته ونقل ابن الهمام عن بعض الحفاظ انه قال لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق صحيح ولا ضعيف انه كان يقول عند الافتتاح اصيلي كذا ولا عن احد من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين رضوان الله عليهم بل المنقول انه كان صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة كبر وهذه بدعة انتهي لكن عدم النقل كون بدعة لا ينافي كونه حسنا القصد اجتماع العزيمة على ما اشار اليه في الهداية وصرح به التجنيس وهذا هو المختار وذلك لاختلاف الزمان وكثرة الشواغل على القلوب في ما بعد زمن الصحابة والتابعين حتى كثر في الدين الزاهي في القبة وتشرح القدوري من عجز عن احضار القلب في النية يكفيه اللسان لان التكليف بقدر الوسم لا يكافئ الله نفسا الاوسعها ولو نوى بالقلب ولم يتكلم باللسان جاز بالاختلاف بين الامة لان النية عمل القلب لا عمل اللسان واستحب ايضا ضم اليه لما ذكرنا وفي الكفاية من شرح الطحاوي الافضل ان يشغل قلبه بالنية ولسانه بالذكور يعني التكبير وينبغي بالرفع انتهى وانما كان هذا افضل لانه سيرة السلف على ما مر من قول بعض الحفاظ ولا نه مشقو افضل الاعمال احرها اي اشقها فالماحصل ان حضور النية بالقلب من غير احتياج الى اللسان افضل واحسن وحضورها بالتكلم باللسان اذا تعسر بدونه حسن والاكتفاء بمجرد التكلم من غير حضورها رخصة عند الضرورة وعدم القدرة على استحضارها والاحوط في النية من حيث الزمان ان ينوي حال كونه مقدار التكبير ونحو ذلك لاني ان تكون النية موجودة زمن التكبير كما هو مذاهب الشافعي رحمه فان وجود النية زمن التكبير شرط عندنا وانما كان هذا هو الاحوط عندنا للخروج من الخلاف ولا نه اشق فيكون افضل وذكرنا طحاوي في الاجناس ان من خرج من منزله يريد الفرض بالمجاعة فلما انتهى الى الامام كبر ولم تحضره النية في تلك الساعة ان كان بحال لو قيل لاني صلوته فليكن ان يحجب من غير تأمل يجوز صلواته والا فلا اي وان لم يكن بحال فيمكن ان يحجب من غير تأمل لا يجوز صلواته وهذا هو الروي عن محمد بن سامة وفي الفتاوى عن محمد انه لو نوى عددا لم يصوم انه يسيل الظهر او العصر مع الامام ولم يشغل بعد النية بما ليس من جنس الصلوة يعني شواشي لان لما انتهى الى مكان الصلوة لم تحضره النية جازت صلواته بتلك النية وهكذا روي عن ابى حنيفة رحمه روي يوسف رحمه فالحاصل حواز الصلوة عند نية متقدمة متاخره لا يفضل بينهما وبين التكبير عمل ليس للصلوة قال في التجنيس لان النية المتقدمة تقيها الوقت لشرع حكما كما في الصوم اذا لم يبدلها بغيرها انتهى وان تاخرت النية ونوى بعد التكبير لا يصح

الصلوة بتلك النية المتأخرة في ظاهر الرواية خلافا للكرخي واختلافوا على قوله
 انه الى متى يجوز التأخير قيل الى التشاء وقيل الى التعوذ وقيل الى الركوع وقيل الى رفع
 منه قال في الكافي وجبه الظاهر ان الصلوة عبادة لا يتجزئ وما لم ينو منها لم يقع بها
 وفي الصوم جوز للحرج لانه لا يمكن من وصل النية به الا بالسهر الكثير ولا حرج في الصلوة
 انتهى قال الفقير فعلى هذا لا يصح قياس الصلوة على الصوم في استيفاء النية المتأخرة
 لان الاصل مقارنة النية للعبادة والتخلف في الصوم للخروج ولا حرج في الصلوة فكان
 ينبغي ان لا يجوز بالتقدم والروى جوازها وما يمكن ان يجازي بان النية قد قارنت للعبادة
 من وجه حيث قارنت شرطها ولم يفصل بينها وبين العبادة فاصل غير ما هو موصول اليها
 كالشيء على انه ليس بمناف للصلوة مطلقا لجوازه عند الضرورة كما في سبق الحدث
 والاتصال من وجه مع عدم تخلل الساني كاف كما في نية الزكوة عند عزل مقدار الرجز
 ولم تقس على الصوم من كل وجه فان الصوم يجوز التقديم فيه مع الساني من الاكل والشرب
 والجماع ولا كذلك الصلوة والله سبحانه اعلم واما فرائض الصلوة اى اركانها التي تجب
 ما هيتهما بجموعها فثمان فرائض منها ست فرائض على الوفاق بين ائمتنا ومنه اثنتان
 فريضة لكن على الخلاف بينهم وهي في الفرائض الست المتفق عليها تكبيرة الاقامة وهي
 وان عدت مع الاركان في جميع الكتب فانما ذلك لشدة اتصالها بها لا لانها ركن بل هي شرط
 باجماع ائمتنا اختلفا للثلاثة استدلالا بان ذكره مفروض القيام فكان ركنا كالاقامة وانه شرط
 لها ما شرط لسائر الاركان من ستر العورة واستقبال القبلة والطهارة ولنا قولنا تعالى و
 ذكر اسم ربك فصل عطف وهو للغيابة فان قيل هو عطف الكل على الجزء فيجوز كجاء عطف
 العام على الخاص قلنا جوازه ما يمكن ان يكون لنكتة بلاغية وهي منع من هذا قلنا ان لا يكون
 منه فكان للغيابة التي هي الاصل في العطف واما اشتراط ما يشترط لسائر الاركان فلهذا
 اتصالها بالاركان كما دللنا انها حتى لو كان حاملا للنجاسة عند ابتداء التكبير او مكشورا
 العورة او غير ذلك قبل دخول الوقت فانها واستتر بعلم ليسير واستقبال وجهه في الوقت مع
 انها حرة جاز وجهه شر وعده ذكره ابن الهمام في شرح الهداية وذكر في الكافي انها عند بعض اصحابنا
 ركن قال وهو ظاهر كلام الطحاوي فيجب على قول هو كتمان لانهم هذه الفروع انتهى طبعه
 من المذهب انما شرط كما ذكرنا وبنوا على الخلاف جواز النقل تجزئة الفرض والنقل قال الشيخ
 كمال الدين بن الهمام ومقتضى كون هذه اثرة الخلاف في كونها شرطا ان يجوز ايضا بناء الفرض
 على الفرض وعلى النقل وقد روي اجازة ذلك عن ابى اليسر والجمهور على منعه ومنعه الملازمة بين

كونها شرطا وبما ذكر اصله النية شرط ولا يجوز صلاتان بنية نعم بقي ان يقال ان
 شرطت لكل صلاة يعني كالنية لا تقم ببناء النقل على الفرض والاى وان لم تستط
 لكل صلاة كالوضوء صم بناء الفرض على الفرض وعلى النقل والجواب باختیار الاول وصحة
 النقل تبعا انتهى قوله باختیار الاول اى الشق الاول من التردد وهو الاشتراط لكل صلاة كالنية
 وقد علم ما ذكر دليل كون الترتيب فرضا وفرضا الباقية من الست هي القيام والقراءة والركوع
 والسجود والقعدة الاخيرة مقدار قراءة التشهد لقوله تعالى قوموا لله قانتين فافروا ما تيسر
 من القرآن واركعوا واسجدوا فانها اوامر ومقتضاها الافتراض واما القعدة الاخيرة فلا النص
 جملة بينها النبي صلى الله عليه وسلم بقوله وهو لم يفعلها قط بدون القعدة الاخيرة والوطأة من دون
 ترك مرة دليل الوجوب فاذا وقعت بيان الفرض الجملة كان متعلقا فرضا بالضرورة ولولم يعم
 الدليل في غيرها من الافعال على عدم الافتراض كان فرضا ولولم يلزم تقييد مطلق الكتاب
 بخبر القاطعة والظاهر وهو نسخ القطعي بالظني لكانا فرضين ولو كان عليه السلام لم يعد الى
 القعدة الاولى لما تركها ساهيا ثم تركها كانت فرضا فقد علمت ان بعض الصلوة عرفته تلك
 النصوص ولا اجمال فيها وانه لا يبقى الاجمال من وجه آخر وهو كيفية ترتيبها وهل هي ما
 ذكر في النصوص فقط او مع امور اخر وعلم مما ذكرنا ان تقدير القيام على الركوع والركوع على
 السجود فرض لان قضيتها القعدة الاخيرة اما الخروج من الصلوة بصنعة اى بالفعل الناشئ من
 المصلي ففرض عندنا بحيث يفترج خلافا لما علم ان كون الخروج بصنعة فرضا لم يرو عن
 الجعفيين فترج صريحا واما الزمير بعض علماء المذهب به استدلالا من جوابي في المسئلة الاثني
 عشرية وهي الفساد برؤية التيمم الماء بعد القعود قدر التشهد على ما يعمي تفصيله فقالوا
 انما فسدت الصلوة عند في هذه المسئلة لان الخروج من الصلوة بفعل المصلي فرض عند
 واستدلوا على فرضيته بانه لا يتوصل الى فرض آخر الا به وما لا يتوصل الى الفرض الا به يكون
 فرضا لا الطلب انما يتعلق بفعل المكلف بناء على اختياره لا بالا اختياره قال الشيخ كمال
 الدين بن الهمام وقد يقال اقتضاء الحكم بناء على الاختيار انما هو في المقاصد الوسائل
 ولذا لو حمل معنى عليه الى السجود فافاق فتوضا فيه اجزاءه عن السعي ولولم يحمل وجب عليه
 السعي فكذا اذا تحقق القاطع في هذه الحالة بالا اختيار حصل المقصود من القدرة على صلاة
 اخرى ولولم يتحقق وجب عليه فعل هو قربة قاطع فلو فعل غتار قاطعا عزم ان لمخالفة الواجب
 نقل عن الكرخي انه قال لا خلا فيهم في ان الخروج بفعله ليس بفرض لم يرو عن الجعفيين به وجعل
 الى سعيد يعني البردعي لما رأى خلافا في المسائل المذكورة وهو غلط لانه لو كان فرضا لا حق

فاصح
 محتمل
 انتهى
 نص

لا يجوز
 الفرض
 بغير

بفعل هو قربة انتهى وسند كريمة هذا البحث عند تلك المسائل انشاء الله تعالى وتعديل
 الأركان وهو الطمأنينة وزوال الاضطراب عن جميع الاعضاء واقاله قد رتب سبعة فرض
 عند ابى يوسف رحمه الله والائمة الثلاثة لحديث ابن مسعود الترمذى فى السنن الاربعة انه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا تجزى صلاة لا يقيم الرجل فيها ظهره فى الركوع والسجود قال الترمذى
 حديث حسن صحيح ووقع فى نسخ المتن وغيره صلبيه مكان ظهره وهو من باب الرواية باللفظ
 والجواب ما مر انه خبر واحد ظنى لا يجوز اثبات الزيادة على الكتاب القطعى به لانها نسخ فان
 المفهوم من الكتاب افتراض ما يسمى ركوعا وهو مطلق الانحاء وما يسمى بسجودا وهو وضع
 الجبهة على الارض فان ذلك مجزئ فلو قلنا بان التعديل فرض لكان ذلك غير مجزئ
 فيكون نسخا وكذا الكلام فى حديث الاعرابى الذى رده النبي صلى الله عليه وسلم ثلث مرات
 بقوله ارجع فصل فانك لم تصل لكونه لم يتم الركوع والسجود خبر واحد لا يصلح ناسخا للقطعى فحيل
 جميع ذلك على الوجوب فالمراد لا تجزى اى اجزاء كاملا ولم تصل اى صلاة كاملة وتركه حتى
 يؤيد ذلك اذ لو كانت الطمأنينة فرضا لفسدت بتركها فى اول ركوع وسجود ويكون فعله
 بعد ذلك عبثا وهو عليه السلام لا يقر احد على فعل هو عبث بل قصد عليه السلام ان يعلم
 اكمال الصلوة على اكمل وجه ولذا جاء فى رواية ابى داود عن ابى هريرة والترمذى عن فاعة
 بن رافع لهذا الحديث فاذا فعلت ذلك فقد تمت صلواتك وان انتقصت منه شيئا
 انتقصت من صلواتك قال الترمذى حديث حسن فانه عليه السلام سماها صلوة ناقصة
 واليا طلة لاشبهى صلاة ولا يقال لهما ناقصة بل هو معدومته وعندهما التعديل واجب وسيأتى
 الكلام عليه انشاء الله تعالى ولما ذكر الفرائض اجمالا شرع فى تفصيلها فبدأ أمر بتأويل
 ولادخول فى الصلوة الابتكيرة الافتتاح لاجماع الامم على ذلك فى كل زمان فانهم قد
 اجمعوا على ان لا يدخل فى الصلوة الابتكيرة الافتتاح وهى قوله اى قول العبد الله اكبر
 ولا خلاف فيه والله الاكبر وخالف فيه مالك واحمد والله الكبير والله كبير وخالف فيها
 الشافعى ايضا ثم قال ابو يوسف رحمه الله ان كان بحسن التكبير لا يجوز تغيير هذه الاربعة من الالفاظ
 لما لك واحمد بالنقل المتوارث من لدن النبي صلى الله عليه وسلم وهى قضية متسلسلة من الشرع
 فنتهى فيها الى ما هنا الى الشرع وكذلك قال الشافعى انه يقول الاكبر ابلغ فى النشاء
 لان تعريف الخبر يقتضى حصره فى المبتدأ فكان مشتملا على المنقول وزيادة فيلحق به
 دلالة ولا يابى يوسف ان النص ورد بلفظ التكبير قال الله تعالى وربك فكبر وقال صلى الله
 عليه وسلم مفتاح الصلوة الطهور وتحريرها التكبير وتخليها التسليم رواه ابو داود

وحسنه النووي في احكامه وفي العبادات البدنية انما يعتبر المتصوص ولا يشغل
 بالتعليل ولذلك لم يعم الخد والذق مقام الجبهة في السجود والاذان لا يتأدى بغير لفظ التكبير
 فتحرمة الصلوة اولى وانما جاز بالكبير لان الفعل وفيما في صفاته تعالى سواء اذ يراى بالكبر
 اثبات الزيادة في صفته تعالى بعد المشاركة لانه لا يشاركه احد في اصل الكبرياء فكان الفعل
 بمعنى فاعيل وقال ابو حنيفة ومحمد ان قال بذكره عن التكبير الله اجل واعظم والرحمن اكبر
 اوله الا الله اوتبار الله او غيره اى غير المذكور من اسماء الله تعالى وصفاته التي لا
 يشارك فيها الرحمن والخالق والرازق وعالم الغيب والشهادة وعالم الحقيقات والقادر
 على كل شئ والرحيم لعباده اجزاء ذلك عن التكبير وذلك لان التكبير المذكور في قوله تعالى
 وربك فكبر وقوله عليه الصلوة والسلام وتحيمها التكبير حيثما ذكر من النصوص عند التعظيم
 المطلوب بالنص التعظيم ويؤكد قوله تعالى وذكر اسم ربك فصلى وهو اسم من لفظه الله اكبر وغيره
 ولا اجمال فيه والثابت بالفعل المتوارث حينئذ يفيد الوجوب لا الفرعية وبه نقول حتى يكره
 لمن يحسنه تركه قلنا في القرآن مع الفاتحة وفي الركوع والسجود مع التعديل والمقصود من
 الاذان الاعلام ولا يحصل بلفظ آخر لان الناس لا يعرفون انه اذان كذا في الكافي ثم يشترط
 ان يكون من ذكر الاما ناما عند محمد بن كالا مثله المذكور وعند ابو حنيفة يحكى في اسم المسمى
 الاطلاق في قوله تعالى وذكر اسم ربك كذا في الكفاية ولو اتممت الصلوة باللاه اى بقوله اللهم
 غير زيادة او قال يا الله يصح اقتراحه لان المقصود بتدبير سجدة وتعالى التعظيم لانه يصح
 محض من العبد غير مشروب بمجاورة وخالف الكوفيين في اللام لان معناه عندهم يا الله اما
 في غير ذلك سواء اتممت اللام لغفرلى والصحيح من حسب البصريين ان معناه يا الله ليس غير
 والميم الثابتة عوض عن حرف اللام فكان مثل يا الله ولو قال بدل التكبير اللهم اغفرلى
 واللاه اذ يرتفع وقال استغفر الله او اعوذ بالله او لا حول ولا قوة الا بالله او ما شاء الله
 لا يصح شروعه في الصلوة لان المقصود بهذه الاذكار ليس محض التعظيم لما يشوبه من
 السؤال تصريحا او ترضيا وهو غير المذكور قال عليه السلام فيما يؤثر عن ربه عز وجل
 من شغلته ذكرى عن مسئلتى اعطيتة افضل ما اعطى السائلين وكذا لو قال بسم الله
 يصح شروعه وكذا لو ذكر اسم ما يوصف به غيره كالرحيم والحكيم والكريم لان نبوى بذاته
 تعالى خاصة وفي الكفاية الاظهر الاصح ان الشروع يحصل بكل اسم من اسمائه تعالى كذا ذكره
 وافق به المرحون انى انتهى لولا الله من غير زيادة شئ يصير مشارعا عند أبي حنيفة بن فقط
 في رواية الحسن عنه وفي ظاهر الرواية لا يصير مشارعا ذكره في الخلاصة عن

من
 افضل
 في صفاته تعالى
 سوا

في صفاته تعالى
 في صفاته تعالى

التجريد وذكر فيه خلاف محمد رحمه الله قال وفي نسخة الامام خواهر زاده يصير
 شارها بذكر الله فحسب وفي الكافي وان قال الله صار شارعا عندهما لانه تعظيم خالص
 انتهى وان قال الله اكبر باد خالف بين الباء والراء لا يصير شارعا وان قال ذلك
 في خلال الصلوة تفسد صلوة قيل لا نه اسم من اسماء الشيطان وقيل لا نه جمع كبر
 بالتحريك وهو الطيل وقيل يصير شارعا ولا تفسد صلوة لانه اشباع والاول اصح ولو
 قال الله اكبر بالكاف اي الرخوة كما تنطق بها البد واختلف فيه البصريون والكوفيون
 والاصح انه يصير به شارعا اعلم ان المذكور في المحيط هكذا ولو قال الله اكبر بالكاف
 اي الرخوة يصير شارعا لان العرب تبدل الكاف بالكاف ولو قال اللهم فقد اختلف اهل النخوال
 البصريون يصير شارعا وقال الكوفيون لا يصير شارعا والاول اصح انتهى قد تقدم مع دليله فعلى
 هذا يكون ما ذكره هنا فيه سقط وشاعت به النسخ واصله ولو قال الله اكبر بالكاف يصير شارعا
 ولو قال اللهم اختلف فيه البصريون والكوفيون والافهم لم يختلفوا في الكاف والكاف
 لان ذلك شئ لم يذكره احد من اهل الفقه ولا من اهل اللغة والنحو فكان سهوا والله
 اعلم ولو ادخل المد في الف لفظه الله كما يدخل في قوله تعالى الله اذن لكم وشبهه تفسد
 صلوته ان حصل في اثناهما عند اكثر الشائخ ولا يصير شارعا به في ابتداءهما ويكفر
 او تعجز لانه استفهام ومقتضاه الشك في كبريائه تعالى وقال محمد بن مقاتل ان كان
 لا يميز بينهما اي بين المد وعدمه لا تفسد صلوته والاستفهام يحتمل ان يكون للتقرير
 لكن الاول اصح لان مثل هذا الجمل لا يصلح عدوا الانسان لا يصلح ان يقرر نفسه من غيره
 لزوم الفساد لانه خطاب على هذا الومد هبة اكبر الاصح انها تفسد ايضا واشباع حركة الهاء
 خطأ من حيث اللغة ولا تفسد وكذا تسكينها وامامنا للام فصولا بوافقه اي كبر
 مع الامام وفرغ من قوله الله قبل فراغ الامام من قوله الله لا يصير شارعا في الصلوة
 في ظاهر الروايات كذا في الفتاوى ولو وقع قوله اكبر بعد قول الامام اكبر لانه لما فرغ من قوله
 الله قبل الامام لم يعتبر فكان شارعا بلفظ اكبر وحده ولا يصح الشروع به وحده ولو قال الله
 مع قول الامام الله او بعد ولكن فرغ من قوله اكبر قبل فراغ الامام من قوله اكبر فالاصح انه
 لا يجوز شروعه ايضا لانه انما يصير شارعا بالكل اي مجموع الله اكبر لا بقوله الله فقط فيقع
 الكل فرضا واذا كان كذلك يكون قد وقع فرض التكبير قبل الامام وكل فرض وقع قبل الامام
 فهو غير معتبر ولا معتد به فكان كانه لم يكبر فلا يصح شروعه وكذا لو ادرك الامام راكعا وقال
 الله في حال القيام ولم يعثر من قوله اكبر الا وهو في الركوع لا يصح شروعه لان الشرط وقوع

ما لا يصح

التكمية في محض القيام ولو كبر قبل الامام حال كونه مقتديا به لا يصير شارعا في صلوة
 الامام اتفاقا كما مر وكذا لا يصير شارعا في صلوة نفسه ايضا في رواية النوادر حتى لو قلنا لا يستحق
 وضوءه وقيل يصير شارعا في صلوة نفسه واليه اشار في الاصل قيل ماذا كوفي الاصل قول
 ابي يوسف ما ذكر في النوادر قول محمد بن فانه يجعل الاقتداء بمن ليس في الصلوة بمنزل
 الاقتداء بالمحائط او الحمار ومثله لا يصير شارعا وابو يوسف رحمه يقول المحائط والمحار لا يصلح
 اما ما له اصلا بخلاف الرجل كذا في فتاوى قاضيهان ولو انه اى الذى كبر قبل الامام كبر بعد
 ما كبر الامام يعني كبر ثانيا ونوى هذا التكبير الشروع في صلوة الامام والاقتداء به
 يصير شارعا في صلوة الامام وقاطعا لما كافيه على تقدير انه صح شرعه في صلوة نفسه
 لمغايرة ما شرع فيه ثانيا لما شرع فيه اولا على ما تقدم والافضل ان تكون تكبيرة المقتدي
 مع تكبيرة الامام لا بعد ها عند ان يجتنبه رحمه لان فيه مسارعة الى العبادات وفيه مشقة
 فكان افضل وقالا يكبر اى الافضل اى يكبر المقتدي بعد تكبيرة الامام ليزول الاشتباه
 بالكلية ويكون ابتداء التكبير وانتهائه اقتداء بمن هو في الصلوة ولا خلاف في صحة كل من
 الامر من غير كراهة الا في رواية عن ابي يوسف رحمه انه لا يصح شرعه اذا كبر مقارنا واذا
 لم يكبر مع الامام ثم كبر قبل فراغه من الفاتحة احرز ثواب تكبيرة الافتتاح واذا شك
 المقتدي انه هل كبر مع الامام او بعده يحكم باكبر رايه اى يغالب ظنه فان العمل يغالب الظن في
 مثله لازم فان استوى الظن ان اى الامر ان اللذان وقع الشك فيهما وهما المعية والعبادة
 ولم يترجح احدهما فانه اى التكبير او الشروع الذى وقع الشك فيه يجزئ جملا لا مره على
 البصواب والاحوط ان يكبر ثانيا ليقطع الشك باليقين وهذه المسئلة على ظاهرها انما
 تناقى على الرواية التي عن ابي يوسف رحمه من عدم صحة الشروع مع المقارنة كما لا يخفى
 اللهم الا ان يحل قوله مع الامام على معنى قبل الامام وفيه بعد والله سبحانه اعلم والثانية
 من الفرق بين القيام ولو صلى المريض قاعدا مع القدرة على القيام لا يجوز صلواته بخلاف
 النافلة على ما ياتي ان شاء الله تعالى وان عجز المريض عن القيام عجزا حقيقيا او حكما
 كما اذا قدر حقيقة لكن يخاف بسببه زيادة مرض او بطؤ برء او يجدا لما شديدا يصل قاعدا
 ويسجد لحديث عمران بن حصين اخرج به الجماعة الاسلاما قال كانت بي بواسير فسألت النبي
 صلى الله عليه وسلم عن الصلوة فقال صل قائما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى
 جنب زاد النسائي فان لم تستطع فستلقيا لا يكلف الله نفسا الا وسعها اما اذا كان يقدر
 على القيام لكن يلحقه نوع مشقة من غير ان يزداد مرضا او بطؤ برء فلا يجزئ

وما
 يشك
 الركن

له ترك القيام ولو قد ر عليه متكئا على عصا او خادم قال الحلواني الصحيح انه يلزم القيام متكئا
 ولو قد ر على بعض القيام لأكمله لزومه ذلك القدر حتى لو كان لا يقدر إلا على قدر التخمير ثم
 ان يتحرم قائما ثم يقعد فان لم يستطع الركوع والسجود قاعدا ايضا أو مبراسا عليها ايما
 وجعل السجود اخفض من الركوع ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجد عليه من وسادة او غيرها
 لقوله عليه السلام لمريض عاده فراه يصلي على وسادة فاخذها فرمى بها فاخذ عودا
 ليصلي عليه فاخذ فرمى به وقال صل على الارض ان استطعت والا فاقوم ايما
 واجعل سجودك اخفض من ركوعك رواه البزار في مسنده والبيهقي في المعرفة عن
 ابى بكر الحنفي ثنا سفيان الثوري ثنا ابو الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم
 عاد مريضا لم قال البزار لا نعلم احدا رواه عن الثوري الا ابى بكر الحنفي وقد تابعه
 عبد الوهاب وعطاء عن الثوري انتهى وابو بكر الحنفي ثقة ورواية المصنف وقعت
 بالمعنى وهي انه عليه السلام قال للمريض اذا قدر ان تسجد على الارض فاسجد
 والا فاقوم برأسك ولورفع الى وجهه شيئا فاسجد عليه فان كان يخفض رأسه ويكسر
 صلواته بالايما لا بالركوع والسجود ولو كانت الوسادة على الارض فاسجد عليها جاز
 ايضا ولكن ان كان يجد قوة الارض تكون صلواته بالركوع والسجود والا فبالايما
 ايضا وفائدة تظهر فيما اذا قدر في ثنائها على الركوع والسجود بالا وسادة فانه يلزم
 استئناف الصلوة ولا يجوز له البناء ان لم يكن يجد قوة الارض وفي الذخيرة فان لم يستطع
 القعود استلق على ظهره وجعل بطيه الى القبلة فاوى بهما اي بالركوع والسجود يعني اذا لم يقدر
 على القعود اصلا لا بنفسه ولا مستندا فانه ان قد ر عليه مستندا لزومه ذلك على وزن
 ما تقدم في القيام ويستلحق مريئا على وسادة تحت كتفيه ماد ارجليه ليتكمن من الايما
 والا فحقيقة الاستلقاء تمنع الصحيح من الايما فكيف المريض وان استلق على جنبه
 الايمن ووجهه متوجه الى القبلة وأوى جاز ايضا لما ر في حديث عمران بن حصين
 وهذه رواية عن ابي حنيفة رحم ذكرها في الينابيع وغيره الا ان الاستلقاء اولى عندنا خلافا للشافعي
 رحمه وهذا عند امكان كل منهما والا فاما امكن هو المتعين اجماعا له ان المضطجع جميعه يدنو الى القبلة
 والاستلقاء بجلاء فقط اليها قلنا بل يستلحق جميعه يدنو اليها على ما قرناه ان راسه يكون مرفوعا وتحت كتفيه
 وسادة فم هو متوجه اليها في جميع صلاته بخلاف المضطجع فانه ان توجه اليها حال القراءة لكن اياه
 بالركوع والسجود يقع الى جهة اخرى فان قيل هذا التعليل يخالف حديث عمران بن حصين
 فانه قدم فيه الجنب على الاستلقاء قلنا لا يفيد العموم لانها واقعة حال وهو يكون مريض

المواسير والاستلقاء فيها مفضل إلى خروج الحث فيجوز أنه آخر ذلك فيرجع حينئذ
 إلى المعنى فإن لم يستطع الأيماء برأسه لا قاعدا ولا مستلقيا ولا مضطجعا أخرت الصلوة
 عنه في رواية ولم تسقط إذا كان يعقل وفي رواية سقطت الصلوة عنه بالكيفية وإن كان
 يعقل إذا زاد عجزه على يوم وليلة ولا يومى بعينه ولا بقلبه ولا بحاجبيه هذا هو ظاهر
 الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله إن يومى بعينه وبحاجبيه لا بقلبه وقال محمد لا شك أن
 الأيماء بالراس يجوز ولا شك أن الأيماء بالقلب لا يجوز ولا شك في العينين وعن أبي
 يوسف بعينه وبحاجبيه وبقلبه وقال الشافعي إن عجز عن الأيماء برأسه أو على بطنه فإن
 عجز أجرى أفعال الصلوة على قلبه وكذلك القراءة والاذكار قلنا النص إنما ورد بالأيماء
 وهو أنما يكون بالراس وأما بالعين والحاجب فإشارة ورز على أن الراس مخصوص
 عليه صريحاً في حديث ابن عمر رواه إليه حتى عنه إذا لم يستطع المريض السجود أو على برأسه
 أيماء ولا يرفع إلى جهته شيئاً وكذلك حديث جابر المتقدم يفيد أن المراد بالأيماء الأيماء
 بالراس حيث قال وأجعل سجودك أخفض من ركوعك فإن زيادة الخفض لا تحقق حقيقة وغير
 الراس وليس لهم فيما قالوه نص يعول عليه ونصب الأبدال في العبادات بالرأي غير جائز فبطل
 ثم إذا برأى زال عجزه عن الأيماء بالراس وصار قادراً عليه نظر إن كان يعقل الصلوة حالة
 المرض والعجز عن الأيماء بالراس فإنه يلزمه القضاء على الرواية الأولى وهي قوله أخرت عنه
 ولا تسقط والآية وإن لم يكن يعقل فلا يلزمه القضاء وصار كالمغني عليه فإنه إن كان
 الأغماء أقل من يوم وليلة قضى ما فاتة زمن الأغماء وإن كان الأغماء أكثر من يوم وليلة سقطت
 عنه الصلوة بالكيفية ولم يلزمه قضاء شيء فكذا المريض العاجز عن الأيماء بالراس
 إن كان لا يعقل الصلوة أكثر من يوم وليلة سقطت عنه الصلوة وإن كان لا يعقل لا تسقط عنه
 إن كثرت بل تؤخر إلى زمن القدرة قال صاحب الهداية هو الصحيح وكذلك في المنافع لا يفهم
 الخطاب بخلاف المغني عليه وعلى الرواية الثانية وهي أنها تسقط عنه إذا زاد عجزه على يوم وليلة
 ولو كان يعقل الصلوة لا يلزمه القضاء إذا برأ فجعل كالمغني عليه بجامع العجز ولزوم الجزم بالقضاء
 عند الزيادة على يوم وليلة ومجرد العقل لا يكفي لتوجيه الخطاب بلا قدرة وهو الذي صححه
 قاضي خان وصاحب المحيط واختاره شيخ الإسلام وفخر الإسلام واستشهد قاضي عابدين محمد
 فمين قطعت يده من الرقيقين ورجلاه من الساقين لصلوة عليه دفعه بأن ذلك في العجز اليقيني
 امتداده إلى الموت وكلاهما فيما إذا صح للمريض بعد ذلك فيما إذا ما قبل القدرة على القضاء فأنج
 الخلاف في أنه لا يجب عليه القضاء ولا الأيماء به كالريض المسافر في رمضان إذا مات

قبل الإقامة والصحة والأجتماع على الفرق في الصوم بين العاجز الذي يعقل العبادة وبين
 العاجز الذي لا يعقلها كما في المريض والمجنون المستوعب جئونه الشهر فان المريض عليه
 القضاء اذا قد ولو بقي مرضه سنين والمجنون لا يجب عليه القضاء اذا استوعب الشهر و
 قولهم مجرد العقل لا يكفي لتوجيه الخطاب بلا قدرة قلنا ذلك لو طوبى به في الحال اما اذا
 طوبى به عند وجود القدرة فيكفي كما في المريض في الصوم لا يقال لا فرق بين المريض و
 المغني عليه الصوم انهما يلزمهم القضاء فينبغي قياسه عليه الصاوة في عدم لزوم لان نقول
 الفرق في الصوم ليس بجامع بينهما ما يلزم منه عدم الفرق في الصلوة بل لزوم القضاء مع الاعفاء في
 كون استيعابه الشهر نادرا بخلاف المجنون ولا كذلك لزوم القضاء مع المرض فان استيعابه الشهر
 غير نادرا كما للمجنون لكن بقي ان يدعى ان القياس يسقط القضاء في الصوم اذا استوعب المرض كالمجنون
 المستوعب وكذا في الصلوة اذا زاد على يوم وليلة كما في الاعفاء والمجنون لوجود الجامع وهو حجب
 العجز عن الاداء ولزوم الحرج في القضاء الا ان النص منع القياس في الصوم وهو اطلاق
 قوله تعالى فعدة من ايام اخر فيبقى في الصلوة لعدم النص بالمنع من القياس كحال الدين بن الهمام
 ومن تأمل تعليل الاصحاب في الاصول للمجنون اذا كان يفتيق في اثناء الشهر ولو ساعة يلزمه
 قضاء الشهر وكذا الذي جئنا واغني عليه اكثر من صلوة يوم وليلة لا يقضى وفيما دونهما
 يقضى نقدر في ذهنه اجاب القضاء على هذا المريض في يوم وليلة حتى يلزمه الايصاء
 به ان قد راعى بطريق وسقوطه ان زاد انتهى ولم يخص بتعليمه في المجنون الذي
 افاق ساعة من الشهر ان لزوم القضاء غير مؤد الى الحرج مع وجود اهلية الخطاب
 وفي المغني عليه والمجنون في الصلوة لزوم الحرج في الزائد على اليوم والليلة وعدم لزوم
 فيما دون ذلك هذا المريض الا في عدم سقوط الصوم مع استيعابه لا طلاق النص هذا
 قد يمنع كون المجنون مع افاقه ساعة من يوم غير مؤد الى الحرج اذا لاقى بينه وبين عدم
 الافاقة اصلا في الحرج وجئنا نقض ما حتم الحكم بوجود اهلية الخطاب هي موجودة في هذا
 المريض بل وفي قيمته ما صح صاحب الهداية ومن وافقه فليتامثل في القياس المغني عليه ان لا قضاء
 عليه اذا استوعب وقت صلوة وبنو قال الشافعي ومالك رحمواستدلا بما روى الدارقطني
 عن عائشة انها سالت عن رجل يغني عليه السلام عن رجل يغني عليه فيترك الصلوة فقال ليس
 بشيء من ذلك قضاء الا ان يغني عليه في وقت صلوة فيفتيق فيه فانه يصليها وهذا ضعيف
 جدا ففيه الحكم بن عبد الله بن سعد الا بلى قال احمد احاديثه موضوعة وقال ابن معين
 ليس بثقة ولا ما مود وكذا به ابو حاتم وغيره وقال البخاري تركوه وكذا بقتة اسناده

إلى الحكم مظلماً كله وقالت الخبالة يقضى ما فات ولو أكثر من ألف صلاة لأنه مرض فقلنا
 هو الوسط ثم اعتبار الزيادة على يوم وليلة من حيث الساعات عند الجنيقة ثم إذا زاد
 على الدورية ساعة سقط القضاء وعند محمد من حيث الأوقات فإذا زادت الصلاة
 على خمس سقط له خوله في جلد التكرار والأفلاوح في المبسوط قول محمد رحم وكذا في الذخيرة
 بعد ذكر الخلاف بينه وبين أبي يوسف أيضاً قال الشيخ كمال الدين بن الهمام قول محمد أصح فتخرج
 على قضاء الفوائت لأنها يجيبان هناك بالتمسك بالأثر من رواية محمد بن الحسن عن
 الجنيقة ثم عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن ابن عمر أنه قال في الذي يغني عليه يوماً وليلة
 قال يقضى روى إبراهيم الحربي في آخر كتابه غريب الحديث ثنا أحمد بن يونس ثنا أنس عن عبيد
 الله عن نافع قال أغنى علي عبد الله بن عمر يوماً وليلة فافاق فلم يقض ما فات له واستقبل
 وفي كتب الفقهاء أنه أغنى عليه أكثر من يوم وليلة فلم يقض فقد رأت ما هنا عن ابن عمر شيء
 منه كيدل على أن الاعتبار في الزيادة الساعات لا ما يتخيل من قوله أكثر من يوم وليلة وحمل على
 كون الأكثرية بالساعة ليس بأولى من كونها وقت انتهى ولا شك أن قول محمد أحوط وثمره
 الخلاف فيها لو أغنى عليه عند الزوال فاستمر بعد الزوال من الغد يسقط عنه القضاء عند ما عند
 محمد لا يسقط ما لم يخرج وقت الظهر وهذا إذا لم يفتق في المدة فإن كان يفتق ولافتق وقتاً
 كان يخف مرضه عند الصبح فيفتق قليلاً ثم يعود الأغماء فهو أفاقة معتبرة بطل ما قبلها من
 حكم الأغماء وإن لم يكن لها وقت معلوم لكنه يفتق بغتة ثم يغني عليه بغتة فلا اعتبار لهذه الأغماء
 كذا في شرح الهداية للسر وسجي لو زال عقله بالبحر أكثر من يوم وليلة يلزمه القضاء عند الجنيقة ثم
 لأن الأثر في السماو وعند محمد يسقط كالمرض فإن أغنى عليه لفرغ من سبع أوادع لا يلزمه القضاء اتفاقاً
 لأن الخوف بسبب ضعف قلبه وهو مرض والمجنون كالأغماء في جميع ذلك وإن قد المرض
 على القيام دون الركوع والسجود أي كان بحيث لو قام لا يقدر أن يركع ويسجد لم يلزمه القيام
 عند بليل يجوز أن يومي قاعداً وهو أفضل خلافاً للفرق والثلاثة فإن عند من يلزمه أن
 يومي قائماً لأن القيام ركن فلا يترك مع القدرة عليه ولنا أن القيام وسيلة إلى السجود والخروج
 والسجود أصل بدليل أن السجود شرع عبادة بدون القيام كما في سجدة التلاوة والقيام لم
 يشترع عبادة وحده وذلك لأن السجود غاية الخضوع حتى لو سجد لغير الله يكفر بخلاف القيام
 وإذا كان كذلك فإذ عجز عن الأصل سقطت الوسيلة كالوضوء مع الصلاة والسعي مع
 الجمعة قال الشيخ كمال الدين بن الهمام قد يمنع أن شرعية القيام لهذا على وجه المحذور بل
 ثم ولا فيه تفسير من التعظيم كما يشاهد في المشاهد من اعتباره حتى يحبه أهل الخبر لله

في
 السجود بدل والقيام
 عبادة والقيام فقط
 لم يشترع عبادة

فإذا فات أحد التعظيمين صار مطلوباً بما فيه نفسه ويدل على نفي هذه الدعوى أن من قد رُفِعَ
 القعود والركوع لا القيام وجب عليه القعود مع أنه ليس في السجود عقوبة تلك النهاية لعدم مسبقته
 بالقيام انتهى والجواب أن عدم شرعية القيام عبادة بمفرده معلوم مسلم لا نزاع فيه فاعتبار التجرد
 لا يدل على كونه مطلوباً للشارع معتبراً في التعظيم عند فكم من شيء معتبر عندهم وهو عند
 الشارع حقير ويمكن أنهم اعتبروه كذلك لساوهم الأدنون عندهم في لاحتهم من الجلوس والتمكُّن
 نحو ذلك من مقاصدهم الفاسدة فالحاصل أن العبادة لا تقبل إلا بالتوقيف لا بتعارف أهل التجرد
 ولزوم القعود عند العجز عن القيام لا يدل على نفي كون السجود خيراً وراعى القيام زيد في التعظيم بل
 سقطت عنه الزيادة للعجز عنها وبقي عليه قد رما في وسع من التعظيم وهم لم يدعوا أن السجود
 ليس فيه تعظيم ما لم يكن عن القيام حتى يدل قولهم بوجود القعود في الصورة المذكورة
 على نفي عوامهم والله الموفق وذكر في الذخيرة أنه إذا قُدر على القيام والركوع دون السجود يعني بقوله
 أن يقوم وإذا قام يقدر أن يركع ولكن لا يقدر أن يسجد لم يلزمه القيام وعليه أن يصلي قاعداً
 بالإيماء فقوله لم يلزمه القيام يفهم منه أنه يجوز له الإيماء في كل من القيام والقعود وقوله وعليه
 أن يصلي قاعداً يفهم منه أن القعود لازم وأنه لا يجوز الإيماء قائماً ولكن أكثر المشايخ على أنه لا يجب
 عليه الإيماء قاعداً بل يجوز أن شاء صلى قائماً بالإيماء وإن شاء صلى قاعداً بالإيماء
 لكن الإيماء قاعداً أفضل لقرينه من السجود قال الفقير لوقيل إن الإيماء قائماً أفضل للخروج
 من الخلاف وكان موجهاً ولكن لم أر من ذكره وذكر الزاهد أنه يوجب للركوع قائماً والسجود
 جالساً ولو عكس لا يصح رجل في حلقه جراحة تسيل إذا صلى بالركوع والسجود لا يصلي
 بهما بل يصلي قاعداً بالإيماء وهو الأفضل وقائماً كما مر آنفاً والأصل في هذا ما قاله
 قاضيان وغيره من مبتليين أن يؤدي بعض الأركان مع الحدث أو بدون القراءة وبين
 أن يصلي بالإيماء تعين عليه الصلوة بالإيماء لأن الصلوة بالإيماء أهون من الصلوة
 مع الحدث أو بدون القراءة لأن الأول يجوز حالة الاختيار وهو الصلوة على الدابر تطوعاً
 والصلوة مع الحدث أو بدون القراءة لا تجوز إلا بعذر والمبتلي بأحد الشرطين يتعين
 عليه اختيار أيسرهما شيء كبير إذا قام في الصلوة سلس أي تزل بوله أو كان به جراحة
 تسيل وإن جلس أي صلى جالساً يركع ويسجد لتسهيل الجراحة ولا يسلس البول فانه
 يصلي جالساً يركع ويسجد ولا يجوز غير ذلك للأصل المذكور وكذا لو كان بحيث لو سجد
 سأل بوله أو انفلت رجليه فإنه يصلي قاعداً بالإيماء ويترك الركوع والسجود لما قلنا وأما
 إذا لو كان بحال لو صلى قاعداً يسيل بوله أو جرحه أو انفلت رجليه ولو صلى مستلقياً

في السجود إذا قام
 الشئ الكبير سلس بوله
 في الصلوة سلس بوله

لا يسبل شيء فانه يصلي قائما بركوع وسجود لان الصلوة مع الخشوع كما لا يجوز بلا عند فم
 الاستلقاء ايضا لا يجوز بلا عند فاستويا في ترجم الاداء مع الخشوع لما فيه من احراز الاركان
 وعن محمد رحم في النوادر انه يصلي مضطجحا يوحى ايماء كذا في فتاوى قاضين خان وبدر العورة
 بمنزلة الخشوع في جميع ما ذكر من التفصيل ولو كان لجال لوصلي قائما ضعف عن القراءة ولو
 صلى قاعدا قد رعلهم اي صلى قاعدا بقراءة وبترك القيام سواء كان بركوع وسجودا بايماء
 لما من الاصل يعني بالذي يضاعف عن القراءة على تقدير القيام الشيخ الفاني الذي لا
 يقدر على القراءة بالقيام اصلا اما الذي يقدر على بعض القراءة لوقام فانه يلزم ان يقو
 ويقر مقدار قدرته قائما والباقي قاعدا كذا في شرح الهداية للسروحي التقييد بالشيخ الفاني
 الذي افرق في ذلك بين الشيخ وغيره من اصحاب الضعف ولو كان لجال لوصلي منفردا يقدر
 على القيام ولو وصلي مع الامام لا يقدر عليه يشرع قائما ثم يقعد فاذا كان اي قرب وقت
 الركوع يقوم ويركع هذا ان قدر على ذلك امان كان تحصل له المشقة بالذهاب الى
 الجماعة بحيث لا يستطيع ان يفعل ما ذكر ولو وصلي في مكانه منفردا يقدر على الصلوة قائما
 فانه يصلي وحده قائما عند ذلك لان القيام فرض والجماعة سنة وبه قال مالك والشافعي رحم
 خلافا لاحمد رحم بناء على ان الجماعة فرض عنده وقيل يصلي مع الامام قاعدا عندئذ لا نعاجز
 الا ذلك ذكره في المحيط وصححه الزاهد قال لان الفرض بقدر حاله عند الاقتداء ولا إعادة في
 جميع ما تقدم بالاجماع ثم المريض يقعد في الصلوة من اولها الى آخرها كما يقعد في التشهد
 ان استطاع ذكر السروحي ان هذا قول زفره ونقل عن ابى الليث انه عليه الفتوى لانه القعود
 المأمور في الصلوة وقال قاضين خان يقعد كيف شاء في رواية محمد عن ايمنيفه رحم وفي
 الذ خيرة يقعد في التشهد كسائر الصلوات اجماعا اما في حالة القراءة فعن ايمنيفه رحم
 انه ان شاء قعد كذلك وان شاء تبرع وان شاء قعد محتبيا لانه لما اسقط عنه الركن
 التحفيف فالتحفيف في هيئة القعود اولى ونقل السروحي عن الفيد والتخفة والقنية انه يعني
 التحفيف هو الصحيح وعن ابى يوسف انه يحتبى وعنه يتبرع فاذا ركع افترش رجله اليسرى وهي
 رواية الحسن عن ايمنيفه رحم ايضا وعن محمد رحم انه يتبرع والظاهر ما فتى به ابو الليث
 كما ذكره الصرح عند عدم حصول المشقة به والتحخير عند حصولها به والله اعلم
 وفي الذ خيرة امرأه خرج راس ولدها وخافت فوت الوقت توفيات ان قل والائتمت
 وجعلت راس ولدها في قدر او حفيرة وصلت قاعدة بركوع وسجود فان لم تستطعها
 توى ايماء اي فصل بحسب طاقتها ولا تقوت الصلوة عن وقتها لانها لم تصرف نفسها بخروج

بعض الولد ما لم ترالدم بعد خروج كله والدم الذي تراه في جالته الولادة قبل خروج المني
استحاضة لا تمتنع الصلوة فكانت مكلفة بقدر وسعها فلا يجوز لها تقويت الصلوة عن
وقتها الا ان عجزت بالكيفية كما في سائر المرضى رجل شلت اى يمشى بيدا والحال ان ليس
معه احد يوصيه او يتيمة فانه يمسح وجهه وذراعيه على الحائط بنية التيمم ويصلي و
لا يجوز له ان يترك الصلوة ولا ان يؤخرها عن وقتها ان كان قادرا على مسح وجهه و
ذراعيه بالحائط ونحوه مما يصح ان يكون تيمما وكذا اذا قد رعى غمس اعضاء وضوءه في ماء
جارا وما في حكمه يلزمه ذلك ولا يجوز له التيمم بالحاصل انه لا فصحة في ترك الصلوة مع الامكان
باي وجه كان فانظر اياها العاقل وتامل في هذه المسائل التي بينهما الائمة رحم واستنبطوا
من الادلة الشرعية هل تجد فيها عذرا غير العجز التام لتأخير الصلوة عن وقتها فضلا
تركها بالكيفية واويلاه هي كلمة تفجع وقيل معناها الفضيحة استعمالها على طريق الذب
قوله لتاركها اى لتارك الصلوة اتفجع او ادعوا فضيحة فاللام يتعلق بمعنى الكلام وبجدة
على انه خبر لمبتدأ محذوف دل عليه واويلاه اى لتارك الصلوة هذا التفجع والدعاء بالويل
لما يلزم بسبب تركها من الاثم العظيم الموجب للعذاب لا ليم قال الله تعالى تخلف من بعدهم
خلفا ضاعوا الصلوة قيل لم يعتقدوا وجوبها وقيل تركوها ولم يحافظوا عليها وعن جماعة
اخرها عن مواقيتها واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا قيل اى ضللا لا وقال الحسن عذبا
طويلا وقال ابن عباس شرا وقيل هو واد في النار اشدها حرا وابعدها قعر افية يترى قال
المهيب قيل ابار في جهنم يسيل اليها الصديد والقيم كذا في لباب التفسير للكرمانى تقدم الحديث
عن جابر بن الزبير الكهز ترك الصلوة رواه مسلم واحمد ومسلم عن بريدة قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول العهد الذي بيننا وبينهم الصلوة فمن تركها فقد كفر رواه احمد
وابوداود والنسائي والترمذي وقال حديث صحيح وابن ماجه وابن حبان في صحيحه
والحاكم وقال صحيح لا تعرف له علة وعن عبد الله بن شقيق العقيلي قال كان اصحاب محمد
لا يرون شيئا تركه كفر غير الصلوة رواه الترمذي وعن ابن عباس رضي قال لما قام بعث
قيل ند ويك وتديع الصلوة ايا ما قال لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ترك
الصلوة لقي الله وهو عليه غضبان رواه البزار والطبراني في الكبير واسناده حسن يقال قامت
العين اذا ذهب بصرها والحديث صحيح وعن ابى الدرداء قال اوصاني خليلي صلى
الله عليه وسلم ان لا تشرك بالله شيئا وان قطعت وان حرقت ولا تترك صلوة
مكتوبة متعمدا فمن تركها متعمدا فقد برئت منه الذمة وعن بريدة عن النبي صلى الله عليه

وسلم قال بكرى بالصلاة في يوم الغيم فانه من ترك الصلاة فقد كفر واما ابن حبان
صححه وعن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ذكر الصلاة يوما فقال
من حافظ عليها كانت له نوراً وبرهاناً ونجاة يوم القيمة ومن لم يحافظ عليها لم يكن له
نور ولا برهان ولا نجاة وكان يوم القيمة مع قارون وفرعون وهامان وابي بن خلف
رواه احمد باسناد جيد والطبراني في الكبير والوسط وابن حبان في صحيحه والحديث
في ذلك كثيرة جداً يضييق هذا الكتاب عن استيعابها وفي ما ذكر كفاية ومن لم يحمل الله
له نورا فمن نور وان صلى الصحيح بعض صلاته قائماً فحدث به في اثنا عشر مريض
ينبغي له العقود او عذر من عدا او غيره اتهمها قاعداً يركع ويسجد ان قدر على الركوع و
السجود او يوحى قاعداً ان لم يستطعها او مستلقياً او على جنبه ان لم يستطع العقود
فالحاصل ان الحكم في تمام الصلاة اذا ابتداءها صحيحاً على قدر الاستطاعة كالحكم فيما اذا
كان العجز في ابتداءها وان كان المصلي قد صلى اول صلاته قاعداً يركع ويسجد لمريض
من ذلك المرض في اثنا عشر وقد روي القيام بنى على صلواته واتمها قاعداً اي عند عيبه
رحم وابي يوسف رح وقال محمد يستقبل الصلاة من اولها ولا يجوز له ان يبني ما يصليها
قائماً على ما صلاها قاعداً وهذا الخلاف بناء على جواز اقتداء القاعد بالقاعد عندها
خلافه وسند كره لك انشاء الله تعالى في بحث الامامة من الملاحق وان صلى بعض
صلواته قائماً ثم قد روي الركوع والسجود قاعداً او قائماً يستأنف الصلاة ولا يجوز له ان
يبني على ما صلى بالانقاف بناء على عدم جواز اقتداء من يركع ويسجد بمن يصلي بالاياء
انقافاً لكونه بناء القوي على الضعيف وهو غير جائز ويجوز التطوع اي ان يصلي التطوع
وسائر النوافل قاعداً بغير عذر لما اخرج الجماعة الاسلاميون عن عمران بن حصين قال سالت النبي
صلى الله عليه وسلم عن صلوة الرجل قاعداً فقال من صلى قائماً فهو افضل ومن صلى قاعداً فانه نصف
اجر القائم ومن صلى قائماً فله نصف اجر القاعد قال النووي قال العلماء هذا في النافلة اما
الفريضة فلا يجوز الععود فان عجز لم ينقص من اجروا انتهى استدلالاً لعدم نقص جرع العجز
بحديث البخاري في الجهاد اذا مرض العبد او سافر كتب له مثل ما كان يعمل مقبلاً صحيحاً ثم هو
عليه السلام مخصوص من هذا لما في حديث مسلم عن ابن عمر حدثت انه صلى الله عليه وسلم قال
صلوة الرجل قاعداً نصف صلوة القائم فانيته فوجدته يصلي حال ساقطت حدثت يا رسول الله
انك قلت صلوة الرجل قاعداً على النصف من صلوة القائم وانت تصلي قاعداً قال الرجل
الذي است كاحد منكم قال الشيخ كمال الدين بن الهمام هذا وفي الحديث صلوات الله

صلوة
قاعداً على
من صلوة
قائماً

على النصف من صلوة القاعد ولا تعلم الصلوة قائما تنسوخ الا في الفرض حال العجز عن
العود وهذا حينئذ يعكر على حمل الحديث على النفل وعلى تقدير كونه في الفرض لا يقتصر
من اجر القائم شئ والحديث الذي استدلوا به على خلاف ذلك انما يفيد كتابة مثل ما كان
يعمل مقبلا صحيحا وانما عاقلة الرض عن ان يعمل شيئا أصلا وذلك لا يستلزم احتساب ما يصل
قاعدا بالصلوة قائما يجوز احتسابه نصفه كما يكمل له كل عمله من ذلك او غيره فضلا
والا فالعارضة قائمة لا تزول الا بتجوز الصلوة قائما ولا علمه في فقهنا انتهى والذي
قال ابو حنيفة موجه فان حديث عمران بن حصين انما هو في الرض حيثما ذكره ابو عبيد
الترمذي وقال هو الصحيح والاولى حينئذ الاستدلال على جواز القعود في النوافل
من غير عذر بالاجماع وبفعله عليه السلام وبما رواه ابن ابي شيبة عن النبي
رافع الكاهلي انه قال صلوة القاعد على النصف من صلوة القائم الامن عذر ثم قوله
يجوز التطوع ثم يستثنى منه سنة الفجر فانها لا تقم قاعدا بلا عذر وبعضهم استثنى الثلث
ايضا للتاكيد ها كسنة الفجر ورفق البعض بين التراويح وسنة الفجر فجوز والتراويح مع
القعود دون سنة الفجر قال قاضيان وهو الصحيح قال وجه الفرق ان سنة الفجر مؤكدة لا
خلاف فيها والتراويح في التاكيد ومنها فلا تجوز التسوية بينهما والكلام في صفة القعود
كما في الرض وان اقتحمت التطوع قائما شرعا عي اي كل وقت فلا بأس ان ينوي ان يتيمم
على عصا او على حائط او نحو ذلك او يقعد لانه عذر فيجوز ولا يكره اتفاقا اما لو اتكا بغير
عذر فانه يكره اتفاقا لما فيه من اساءة الادب اما القعود بغير عذر بعد الافتتاح قائما
فيجوز عند ابي حنيفة رحمه الله لكن مع الكراهة على ما اختاره صاحب الهداية وبلا
كراهة على ما اختاره فخر الاسلام وهو الاصح والفرق بينه وبين الاتكاء انه يجزئ ابتداء
بين ان يفتتح التطوع قائما وبين ان يفتتحه قاعدا فيبقى هذا الاختيار في الانتهاء فجاز بلا
كراهة وليس يجزئ في الابتداء بين الاتكاء وعد منه بلا عذر بل هو مكره ابتداء لما فيه من
سوء الادب واظهار التجبر فكان في الانتهاء واما عند هما فلا يجوز ان تمامها مع القعود بلا عذر
بعد الافتتاح قائما اصلا لان الشروع معتبر بالسند ومن نذر صلوة ركعتين قائما لا يجزئ
لان يصليهما قاعدا من غير عذر فكان اذا شرع فيهما ولا يجزئ حتى ان اللزوم بالشرع لغيره
صيانة المؤدى عن البطلان وصيانتها عنه ليست موقوفة على القيام لصحة بدنه والضرورة
تقدر بقدرها وحاصل منع كون الشروع موجبا له في الكل لان الشروع لا يوجب الاصل
ما شرع فيه ومنع الحاق الشروع بالنذر مطلقا بل فييجاب اصل الفعل لانه لصيانة المؤدى

عن البطالان وهو يحصل بوجوب اصل ما شرع فيه دون خصوص صفة ان لم تكن هي نفسها
من واجبات اصل ما شرع فيه بخلاف النذر لانه بنفسه عامل ولذا اتفقوا على انه لو نذر الحج ما شيا لزمه
بصفة المشي ولو شرع فيه ما شيا لاي لزمه كذلك ثم لا فرق بين ان يقع في الركعة الاولى والثانية
الاطلاق ما ذكره والموعد في الشفع الثاني فينبغي ان يجوز على قوله ما ايضا في غير سنة الظهر والجمعة لان
كل كعتين من النفل صلوة على حدة وسياتي الكلام عليه انشاء الله تعالى واما الواقفها فاعدا
قام في اول ركعة او فيما بعد ها واما قائما فلا خلاف في جوازها ما صح عنه عليه السلام انه كان
يفتح التطوع قاعدا فيقرأ وورده حتى اذا بقى عشر آيات ونحوها قام وهكذا يفعل في الركعة
الثانية ومحمد بن وان لم يجعل التحريم المنعقدة للعود منعقدة للقيام حتى لو لم يؤصلو لبعض
قائما اذا صح على صلوة قاعدا لكنه لم يخالف هنا لان تحريمية التطوع لم تنعقد للعود البتة بل
للقيام لانه اصل هو قادر عليه ثم جاز له تركه شرعا بخلاف المريض لانه لم يقدر على القيام
فلم تنعقد تحريمية الالمقود والحديث السابق يدل على هذا الاعتبار وعلى هذا
جاء اقتداء القائم بالقاعد في النوافل كالزواجر وغيرها عند ايضا على ما هو الصحيح
وجوز صلوة التطوع على الدابة بالاماء للسافر بالاتفاق وللمقيم عند ابي حنيفة رحمه صلوة
التطوع على الدابة بالاماء الى اى جهة توجهت جائزة لمن كان خارج المصر ليس بين
ابنته سواء كان مسافرا او غير مسافر عند جمهور العلماء غير مالك فانه شرط كونه
مسافرا وذكره في الذخيرة عن محمد وليس مشهورا عنه وعن ابي يوسف رحمه انها تجوز
في المصر ايضا بالاكراهة وعن محمد تجوز معها ولا تجوز عند ابي حنيفة رحمه في المصر ايضا
فما ذكره المصنف غير سديد سواء اريد بالمسافر حقيقة وبالمقيم من هو خارج المصر
دون مسافة السفر او اريد بالمسافر من هو خارج المصر اعلم من قاصد مسافة السفر
وغيره بالمقيم من هو في المصر ثم الدليل على جواز ذلك خارج المصر حديث ابن عمر
قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار وهو متوجه الى خيبر واهل مسلم
وابوداود والنسائي واحمد وعن انس راى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار
وهو راكب الى خيبر والقبلة خلفه واهل النسائي وعن عمار بن ربيعة قال رايت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو على راحلته يسبح يوحى براسه قبل الى وجهة توجه
ولم يكن يصنع ذلك في المكتوبة متفق عليه وعن جابر قال بعثني رسول الله صلى الله
عليه وسلم في حاجة فجت وهو يصلي على راحلته نحو المشرق والسجود اخفض من الركوع واهل
ابوداود والترمذي وصححه استحباب احمد وابو ثور ان يفتحها متوجها الى القبلة ثم لا يلبس حذاء

وعند الشافعية ان كان على دابة منفردة وهي سهلة يلزمه ان يتوجه عند الاحرام الى القبلة في اصح الوجهين وفي لقطار والدابة الصعبة لا يلزمه واستدلوا بحديث انه كان عليه السلام اذا اراد ان يصلي على راحلته تطوعا استقبل القبلة فكبر ثم خلى عن راحلته فصلى حيثما توجهت يده رواه ابو داود واحمد من حديث الجارود بن ابي سيرة ولنا اطلاق ما تقدم من الاحاديث الصحيحة وعدم الفرق بين التحريم وباقي الصلوة فكما جازياتها الى غير القبلة فكذا افتتاحها وهو قول علي وابن الزبير وابي ذر وابن عمر وانس وطائوس وعطاء والاوزاعي والثوري ومالك والليث والجمهور ودليل ابي يوسف رحم على الجواز في المصرا ذكره هو لا يخيفه حين قال بعدم الجواز فقال ابو يوسف ^{سقط} حدثني فلان وسماه عن سالم عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم ركب الحمار في المدينة يعود سعد بن عباد وكان يصلي وهو راكب وبه استدلال محمد ايضا لكن كرهه مخافة الغلط لما في المصرون كثرة للغلط قيل لما ذكر ابو يوسف هذا الحديث لا يخيفه رحم لم يرفع ابو خنيفة راسه فقبل اذ انكسجوع منه وقيل بل لا ترشاذ فيهما يم به البلوى فلا يخف به وهو الظاهر ولو افتتح خارج المصرت دخله قبل الفراغ ذكر في غير رواية الاصول انه يتهمها فقبل يتهمها بالايماء على الدابة وقيل يتهمها بالنزول على الارض وعليه الاكثر ولو نزل بعد ما اقتتيمها راكبا قبل الفراغ يبنى ويتهمها بركوع وسجود ولو صلى بعضها نازلا ثم ركب لا يبنى قيل لان النزول عمل يسير والركوب عمل كثير وقيل لان احرام الركاب انقضى بمجرد الركوع والسجود لقد رتبه على النزول فاذا اوى صم وان نزل وركع وسجد صم ايضا واحرام النازل انقضى موجبا للركوع والسجود لا يجوز له ان يقدر على ترك ما وجب عليه بلا عذر وعن ابي يوسف رحم يستقبل فيها الا انه ان بنى بعد النزول كان بناء القوي على الضعيف وكذا عن محمد وعن زفر بن يحيى فيها لانه لما جازله الافتتاح للتطوع على الدابة بالايماء مع قدرته على النزول فالإتمام اولى وفي ظاهر الرواية فرق بان هناليس لم ان يفتتح بالايماء لقد رتبه على الركوع والسجود فكذا في خلال الصلوة اما الفرائض اى صلوة الفرائض على الدابة فيجوز ايضا لكن بالاعتذار التي ذكرناها في فصل التيمم من خوف السبع والعدو والمرض والطين فاذا خاف على نفسه او دابته من سبع او لص او كان في طين يغيب الوجه فيه ولا يهدم مكانا جافا او كان مريضا يحصل له بالنزول والركوب زيادة مرض او بطؤ به جازله الايماء بالفرض على الدابة واقفة مستقبلا القبلة ان امكنه ذلك والا فبقدر الامكان وكذا شيخنا في دابة ولم يقدر على النزول او كان بحيث لو نزل لا يقدر على الركوب او امره ان ليس معها حرم ولا يستطيع

النزول والركوب بلا معين فانها يصلحان عليها اى على الدابة وكذا اذا كانت الدابة برحوا
 لو نزل لا يمكنه ركوبها الا بعناء ولا يلزمه الاعادة عند زوال العذر في جميع ذلك والمصلحة
 على الدابة يومى بالركوع والسجود ويجعل السجود اخفض من الركوع كالمرضى المصلى قاعدا
 بالأيام لما ذكر في الاحاديث المتقدمة ولو سجد على شئ وضع عنده على ظهر الدابة او سجد على
 سريره لا يجوز ذلك السجود والمراد انه لا يسبح له ان يفعل ذلك لان الصلوة على الدابة انما اشترعت
 بالأيام على ما مر فتكون الزيادة عليه عبثا مخلوها عن الفائدة وهو مكروه وليس المراد فساد
 الصلوة به لان ايماء وزيادة اللهم الا ان يكون ذلك شئ نجسا ففسد الاتصال بالنجاسة بالصلوة
 كالحامل لها ولو كانت على سرجة نجاسة كثيرة او في ركابيه فانها لا تمنع جواز الصلوة على قول
 الاكثر سواء كان ذلك عرق الحمار ولعابه او دما ونحوه من النجاسات وقيل يمنع والاول
 هو ظاهر الرواية لان جواز الصلوة على الدابة ما للضرورة عذر كما في الفرائض ولو ضرورة
 رخصة لتكثير الخيرات كما في النوافل وقد سقط فيها الاركان من الركوع والسجود لذلك
 هي اعظم من الشروط فسقوط الشرط اولها **فروع** ركب الدابة التوجهة الى القبلة انحرفت دابة
 عنها وهو في الصلوة لا يجوز صلوة ذكره الحلو انى وينبغي ان يقيد بان يكن الانحراف مقدارا
 ركن او ما يؤدى فيه ركن على ما تقدم من الخلاف ولو صلى في شئ محل والدابة واقفة جازا
 ذكر تحت خشبة كالصلوة على العجلة الموضوعة على الارض واقفة فيكون سجوده حينئذ على
 المحل والعجلة كسجوده على سرير موضوع على الارض وان لم يكن تحت المحل خشبة او كانت الدابة
 تسير فهي صلوة على الدابة كما اذا كانت العجلة سائرة او لم يكن طرفا على الارض فالصلوة عليها
 صلوة على الدابة تجوز في النفل مطلقا وفي الفرض لعذر والواجبات من الوتر والسنن وما
 لزم بالشروع و صلوة الجنازة وسجدة التلاوة التي تليها حال النزول كلها بمنزلة الفرض
 اما السنن الرواتب فكسائر النوافل وعن ابي حنيفة انه ينزل السنن الفجر ولا يصلى على الدابة بلا
 عذر لتلكها كما تقدم انها لا تصلح قاعدا بلا عذر ولو صلى الفرض في السفينة قاعدا
 من غير عذر لم تجز عند ابي حنيفة رحمه وقال لا يجوز الا من عذر كان يحصل له دوران الراس
 بالقيام او غيره من الاعذار لان القيام ركن فلا يترك الا بعذر وله ان دوران الراس فيها
 غالب والغالب كالمحقق فاقم مقامه كالسفر اقيم مقام المشقة والنوم مقام الحش والقيام
 عند افضل خروجا عن الشبهة الناشئة عن الخلاف وان استطاع الخروج والصلوة على الارض
 فالخروج افضل لانه اسكن للقلب واجمع للفكر والخلاف في السائرة اما المربوطة فان
 كانت في الحجة والريح تحركها تحريكاً شديداً ففى كالسائرة وان لم يكن الاضطراب

شديد او كانت مربوطة بالشط فقيل هو ايضا على الخلاف والصحيح عدم الجواز قاعد
انفاقا قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ثم ظاهر الكتاب والنهاية والاختيار جواز الصلوة
يعنى قائما في مربوطة بالشط مطلقا وفي الايضاح وان كانت موقوفة في الشط وهي على قدر
الارض فصلي جاز لانها اذا استقرت على الارض فحكمها حكم الارض ان لم تكن على قرار الارض فان
كانت مربوطة ويمكن الخروج لم تجز صلواتها لانها اذا لم تستقر فهي كالبركة انتهى بخلافه
ما اذا استقرت فانها كالسري وعلى هذا ينبغي ان لا تجوز الصلوة فيها اذا كانت سائرة مع
امكان الخروج الى البر وهذه المسئلة الناس عنها غافلون ثم الصلي في السفينة يلزمه
استقبال القبلة عند افتتاح الصلوة وكما دارت السفينة لانها في حقه كالبيت حتى
لا يتطوع فيها موميا مع القدرة على الركوع والسجود بخلاف ذلك كذا في الكافي والثالثة
من الفرائض القراءة وهو تصحيح الحروف بلسانه بحيث يسمع نفسه فان صح الحروف
غير ان يسمع نفسه لا يكون ذلك قراءة في اختيار الهندواني والفضل لان مجرد حركة اللسان
لا يسمى قراءة بلا صوت لان الكلام اسم لمسموع وقيل اذا صح الحروف يجوز وان لم يسمع نفسه
وهو اختيار الكرخي لان القراءة فعل للسان وذلك باقامة الحروف دون الصماخ لان السماع
فعل السامع لا القارئ وفي المحيط الاصح قول الشيخين وفي الكافي قال شمس الائمة المحلواني
الاصح ان لا يجوز ما لم تسمع اذ ناه وسمع من يقر به قال الشيخ كمال الدين بن الهمام واعلم ان
القراءة وان كانت فعل للسان لكن فعله الذي هو كلام والكلام بالحروف والحروف كيفية
تعرض الصوت لا للنفس فمجرد تصحيحها بلا صوت ايماء الى الحروف بعضلات الخارج لا حروف
فلا كلام بقى ان هذا لا يقتضى ان يلزم في مفهوم القراءة ان يصل الى السمع بل كونه بحيث
يسمع وهو قول بشر الريني ولعله المراد بقول الهندواني بناء على ان الظاهر سماعه بعد
وجود الصوت اذ لم يكن مانع انتهى وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق و
العناق والاستثناء والتسمية على الذبيحة والايلاء والبيع وجوب الحج قبل الاوتار
لو استثنى لم يسمع نفسه لا يسمع عند الشيخين خلافا للكرخي وكذا ان قال ان دخلت
الدار بعد قوله فانت طالق جهر ان اسم نفسه صح التعليق ولا يقع الطلاق اجماعا و
الا فعلى الخلاف وقيل الصحيح ان في بعض التصرفات يكفي بسماعه وفي بعضها شرط سماع
غيره كما في البيع ولو سمع الباطن بنفسه ولم يسمع المشتري لا يكفي طاعة فرض جميع افعال النقل
لساواة الركعة الثانية للركعة الاولى في القراءة على ماسياتي وكل ركعتين من النقل
صلوة على حدة وكذا في جميع ركعات الوتر لان له شبهها بالسنة وشبهها بالفرض

في حصة الصلوة في
السفينة والخلاف
فيها

في حصة الفرج و

في ركعتين من النقل
صلوة على حدة

فمن حيث شبهه بالفرض بفرض القراءة في الركعتين فقط ومن حيث شبهه بالسنة
 تفرض في الجميع ففرض احتياطاً ولأن أداء ما ليس عليه أولى من ترك ما عليه وكذا
 تفرض القراءة في كل الفرض في ذوات الركعتين كما في الفجر والمجعة وظهر المسافر وعصره
 وعشائه ما في ذوات الأربع كظهر المقيم وعصره وعشائه وكذا في ذوات الثلاث كالغز
 وفرض القراءة إنما هو في الركعتين من كل منهما حال كون الركعتين بغير عينهما أي سواء
 كانت في الأوليين والآخرين أو الأولى والثالثة أو الأولى والرابعة أو الثانية والثالثة
 أو الثانية والرابعة وهذا عندنا وعند الشافعي القراءة فرض في جميع ركعات الفرض أيضاً
 وعند مالك في الأكثر وقال زفر والحسن البصري في واحدة وقال أبو بكر الأصم وسليمان
 بن عليّة والحسن بن صالح وسفيان بن عيينة ليست القراءة بفرض في الصلوة بل هي سنة
 لما روى أبو سلمة ومحمد بن علي عن عمر بن الخطاب أنه صلى المغرب فلم يقرأ فيه ما قيل فيقال
 كيف كان كالركوع والسجود قالوا حسناً قال فلا بأس إذا رواه الشافعي وغيره وعن زيد بن ثابت
 قال القراءة سنة رواه البيهقي ودليل زفر أن الأمر في الآية وكذا قوله عليه السلام لا صلوة إلا
 بقراءة أو الألفاظ المكتوبة ونحو ذلك من الأحاديث لا تقتضي التكرار فالقراءة في
 ركعة قراءة في الصلوة يحصل بها امتثال الأمر على ما عرفت في الأصول ودليل مالك أن الأكثر
 يقوم مقام الكل ودليل الشافعي ما تقدم أنفاً من الأحاديث وكذا فعله عليه السلام فإنه
 لم يرو عنه ترك القراءة في ركعة من الفرائض وكذا قوله للأعرجي المسمى صلوتر بعدة قال
 فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن وفي آخر الحديث ثم افعل ذلك في صلاتك كلها وإنما
 ما استدلل به زفر والحسن البصري من عدم اقتضاء التكرار لأن الثانية المحققة بالآلة وبطريق
 الدلالة المشابهة بها في صفة القراءة وعدم السقوط سفراً واعتراض بان هذا بناء على أن
 الدلالة لا يشترط فيها الأولوية المسكوت بالحكم وفيه نظيران الثابت بالدلالة ما يفهم من
 النص كل من يفهم اللغة وليس هنا ذلك واجيب بأنه لا شك أن يعتبر في كونه دالة لكونه
 يفهم عند فهم موضوع اللفظ سواء كان أولى أو لا فلا عبرة بذلك بالنظر ثم لا شك أن من
 فهم اللغة وعلم تسوية الشارع بين الركعة الأولى والثانية من كل الوجوه ثم سمعه يقول
 اقرأ في الصلوة يتبادر إليه القراءة في كلا الركعتين بما لاحظته تلك المقدمة القدرية
 في نفسه وأما الأحاديث فما لا يثبت بها الفرض على ما مر في أول بحث الفرائض أن الإجمال في معنى
 الصلوة لا ينفي عدم الإجمال فيما يضاف إليهما من الأركان شرعاً فلا يكون خبر الواحد بياناً
 له إذا كان دليلاً مما لا يحتاج إلى البيان وقوله تعالى فاقرأ غير محتاج إلى البيان بقي أن

يقال فلم يثبت الوجوب في الآخرين كما هو محصل رواية الحسن عن أبي حنيفة انه اذا لم يذكره ان عمداً ويسجد للسهموان سهواً والجواب بان قول الصحابة على خلافه صارف له عن الوجوب انه قد روى ابن ابي شيبة عن شريك عن ابي اسحق السديعي عن علي بن مسعود قال اقرأ في الاوليين وسبح في الآخرين وفي موطأ محمد بن الحسن ثنا محمد بن ابيان القرشي عن حماد عن ابراهيم عن علقمة بن قيس ان عبد الله بن مسعود كان لا يقرأ خلف الامام فيما يجهر فيه وما يخافت فيه من الاوليين ولا في الآخرين واذا صلى وحده قرأ في الاوليين بفاتحة وسورة ولم يقرأ في الآخرين بشيء فهو مع ما في الحديث من الانقطاع انما يتم اذا لم يكن عن غيرهما من الصحابة خلافاً والا فاختلافهم في الوجوب لا يصرفه ليله عنه فالأحوط رواية الحسن هذا ملخص ما اختاره الشيخ كمال الدين بن الهمام في الاستدلال ولقائل ان يقول لا نسلم تبداً القراءة في كلا الركعتين عند سماع قول الشارع اقرأ في الصلوة وان علمت التسوية من كل الوجهة لان القراءة في ركعة من الصلوة قراءة في الصلوة من غير ريب وايضا المدعى فرضية القراءة في ركعتين غير عين والدليل يقتضي تخصيص الاوليين حيث قالوا الثانية اشبهت الاولى في عدم السقوط سفرا وفي صفة القراءة فلا يطابق المدعى وربما يجاب عن هذا بان المراد بالاولى اول ركعة قرأ فيها وبالثانية ركعة اخرى تضم اليها وهو مع ما فيه من البعد والتعسف يقتضي انه اذا جهر في الاولى من العشاء واخلى الثانية من القراءة ان يجهر في الركعة الثالثة ان قرأ فيها والا ففي الرابعة ولم يقل به احد والله سبحانه اعلم والافضل ان يقرأ في الاوليين هكذا ذكر القدر في شرح مختصر الكرخي وهو يفيد انه لو لم يقرأ فيها لا يكره له ذلك لان ترك الافضل ليس بمكروه الصحيح انه يكره ان كان ذلك عمداً يجب به سجود السهموان سهواً وان تعين القراءة في الاوليين واجب واذا قرأ في الاوليين فهو في الآخرين ان شاء قرأ وان شاء سبى ثلث تسبيحات وان شاء سكوت مقدار تسبيحة على ما في النهاية وذكر الزيلعي في شرح الكثر قد وثقت تسبيحات وكذا ذكره السروي عن مختصر البحر ودليل التسبيح ما تقدم عن علي بن مسعود وقال ابن المنذر وقيل روي عن علي بن ابي طالب انه قال اقب في الاوليين وسبح في الآخرين ودليل السكوت ما تقدم عن ابن مسعود موطأ محمد بن الحسن وهذا التخيير انما يرجع الى نفى تعيين القراءة فرضاً في الآخرين وليس المراد التسوية بين الثلاثة فان القراءة افضل بلا شك وكذا التسبيح افضل من السكوت بلا شك ففي المحيط وغيره قراءة الفاتحة وحدها في الآخرين سنة وفي الرغبة في انها افضل وفي الوقفات هي احب في البسوط وشرح مختصر الكرخي روى الحسن عن أبي حنيفة ربح ان قراءة الفاتحة واجبة في الآخرين وتجب سجدة

السهولة بها ساهيا وتقدم ترجيح الشيخ كمال الدين له من حيث الدليل لا انه خلاف
 ظاهر الرواية وعلى هذا اختلف في الاقتصار على السكوت قيل لا يكره وقيل يكره وهو ظاهر
 وفي المحيط لموسم فيها ولم يقر لم يكن مسيئا ومثله في الرغبة في قال السروجي لان القراءة
 شرعت فيهما على وجه الشاء والذكر ولذا تعينت الفاتحة لكونها شاءا انتهى ولا خفاء على
 ظاهر الرواية ان الاساءة منتقاة في الاقتصار على التفسير لانها انما ثبتت بترك الواجب
 القراءة غير واجبة فيهما في ظاهر الرواية ولكن على قول من جعل القراءة فيهما سنة وهو ظاهر
 لمواظبته عليه السلام عليها ينبغي ان يكره الاقتصار على التفسير ايضا ثم ما كان في بيان مقدار
 الفرض من محل القراءة واما التقديرات بيان ما هو فرض من مقدار القراءة نفسها فالفرض في
 آية واحدة في كل كعرة فرضت فيها القراءة وان اى ولو كانت تلك الآية قصيرة نحو قوله تعالى ثم
 نظر وهذا عند ابي حنيفة رحمه في أحد الروايات عنه وهي المشهورة وفي رواية ما يطلق عليه اسم
 القرآن ولم يشبه خطاب احد ونحوه فعلى هذه الرواية لا يجوز عندنا نحو ثم نظر واما
 عندنا وهي رواية عن ابي حنيفة ايضا فالفرض اما قراءة ثلث آيات قصار نحو ثم نظر ثم عيس
 وبسر ثم ادبر واستكبر او قراءة آية طويلة مقدار ثلث آيات قصار لانه لا يسمى قارئاً بدون
 ذلك عرفاً وله قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن من غير فصل فكان مقتضاه الجواز
 بدون الآية وبه جزم القدوري فقال الصحيح من مذهب ابي حنيفة ان ما يتناول اسم
 القرآن يجوز وهو قول ابن عباس فانه قال قرا ما تيسر معك من القرآن وليس شئ من القرآن
 بقليل لكن قال صاحب الهداية ما دون الآية خارج منه من النص اذا المطلق ينصرف الى
 لغة الكامل في الماهية ولا يجوز بكونه قارئاً بما دون الآية اذ لم يجوز بكونه من لفظة القرآن فلم يبدأ
 به الذممة خصوصاً والموضع موضع احتياط بخلاف الآية اذ يطلق عليه قارئاً لها
 فالحاصل ان بالآية يعد قارئاً عنده وان قصرت كما بدأ ونها وعندنا لا يعد قارئاً الا بمقدار قصر
 سورة وهي ثلث آيات قصار اذ به وقع التحد وبه يتميز القرآن من غيره وفي الاسرار ما قاله ابي حنيفة
 فان قوله لم يلد ثم نظر لا يتعارف قارئاً وهو قرآن حقيقة فمن حيث الحقيقة حرم على الجائز والجنب
 قراءته ومن حيث العرف لم تجز الصلوة به احتياطاً فيهما انتهى وشيئله لم يلد انما يتأتى على قول
 من يقول ان سورة الاخلاص خمس آيات ولم يلد آية وهم المكي والشامي ما على قول من
 قال انها اربع وهم الباقيون فلا وهذا الخلاف فيما اذا كانت الآية كلمتين او اكثر واما اذا
 قرأ آية هي كلمة واحدة نحو قوله تعالى مد لها متنان او حرف واحد نحو ووص وتكون فانها
 آيات عند بعض القراء فقد اختلف المشائخ فيها اى في جواز اى في كون ذلك المقدار مجزئاً

عن فرض القائمة عنده والاصح انه لا يجوز لانه لا يبي قارئا واعد نحو صرح فاعلم بل الحرف
سمي ذلك وليس هو المقر وانما المقر والاسم وهو كلمة لا حرف واحد وان قرأ آية طويلة نحو آية
الكرسى آية المائدة يعني قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا تدبرتم بين اي آياتها ولكن لم يتم تلك الآية
في ركعة واحدة بل قرأ البعض اى نصفها في ركعة والبعض الآخر في الركعة الاخرى فقد
اختلفوا فيه ايضا قال بعضهم لا يجوز لانه دون آية والاصح انه يجوز على قول ابي حنيفة رحمه بل على
قولهما ايضا لانه يزيد على ثلث آيات قصار وتعيين الآية والثلث ليصير قارئ حقيقة
وعرفا وهو هنا كذلك وهذا كله بيان مقدار الفرض المتعلق بجواز الصلوة بتمامه
لواجب الذي يخرج به من الكراهة وبيان السنة فيأتى ان شاء الله تعالى في بيان صفة الصلوة
بالاقتصار على هذا المقدار المذكور الذي لا يحسن ان يقرأ الآية واحدة لا يقرأ
لتكرار اى تكرر تلك الآية عند اى عند ابي حنيفة رحمه وعندهما يلزمه التكرار ثلث مرات بناء على
ما تقدم واما القادر على قراءة آية لو كرر نصف آية مرتين او كرر كلمة مرارا حتى يبلغ قد رآه
لا يجوز عنده وكذا القادر على ثلث آيات لو كرر آية ثلث مرات لا يجوز عندهما لان التكرار لا يؤيد
معنى المجموع من القرآنية فلا يحزى عنه عند القدرة والرابعة من الفرائض الركوع وهو
لركوع المفروض طائفة الراس اى خفضه لكن مع انحناء الظهر لانه هو المفهوم من
سوء الغت فيصدق عليه قوله تعالى اركعوا واما كما له فبانحناء الصلب حتى
يستوى الراس بالعجز محاذات وهو حد الاعتدال فيه فلذا قال وان طأطأ راسه قليلا
ى قد را قليلا من الطأطأة ولم يعتدل اى لم يصل الى حد الاعتدال منه ان كان الى الركوع اى
لكامل اقرب منه الى القيام جاز ركوعه لانه بعد ركا الغت وعرفا اذا قرب من شئ اعطى حكمه
ان كان الى القيام اقرب بان لم يحزن ظهره بل طأطأ راسه مع ميلان منكبيه لا يجوز ركوعه لانه
لا يعد ركا بل قائما اذا قد يكون قيام بعض الناس كذلك رجل انتهى الى الامام وهو راكع
فكبر ذلك الرجل ووقع تكبيره وهو اى والحال انه الى الركوع اقرب منه الى القيام فصلاته
لعدم صحة شروعه لما تقدم ان الشرط وقوع التحريم في محض القيام ولم يوجد رجل احده
بلغت حد وبته الركوع فيخفض راسه في الركوع تحقيقا للانتقال من القيام الى الركوع
وليس عليه غير ذلك كذا قالوا لكن فيه الاخلال بالسنة وهي تسوية الراس بالعجز
وعدم تنكيسه وكان ينبغي ان يكفي مجرد النية مع التكبير كما لمصل قاعدا اذا انتقل
الى الركعة الثالثة وكما هناك وجود مخالفة الوضع يكون يديه تكونان مبسوطتين
على خذير حال التشهد ثم يقبضهما عند الانتقال الى الثالثة كذلك هناك تكون يديه مقبوضتين

حال القيام ثم يعتد بها على ركنيتها في الركوع وذكر في عيون الفتاوى إذا أدرك الرجل الإمام
 وأقضى في ركعة بعد ما سجد الإمام لتلك الركعة سجدة فركع المقتدى وسجد سجدتين
 سجدة واحدة وسجدة مع الإمام تفسد صلاته لأنه انفرق بصلوة ركعة كاملة في موضع فرض
 عليه فيه الاقتدار ولو أنه أدرك الإمام بعد ما ركع وهو بعد في السجدة الأولى فركع وحده وسجد
 السجدتين مع الإمام لا تفسد صلاته وإن كانت لا تحسب له تلك الركعة وإنما تفسد لا زيادة
 ما دون الركعة غير مفسد للصلوة لأن ما دون الركعة لا يسمى صلوة ولذا لو حلف لا يصلح لأحد
 بما دون الركعة والركعة انما تتم بالسجدة لوجود جميع الأركان المقصودة لذاتها فيها وانما ذكر كلف
 مفسد مع عود ضميره إلى زيادة اعتبار المعنى المصدر وإذا ركع المقتدى قبل ركوع الإمام فركع
 رأسه قبل أن يركع الإمام لم يجز ذلك الركوع ولم يحسب له حتى لو اعتد به ولم يعد الركوع مع الإمام
 عند ركوعه بل سجد معه فسدت صلواته لا تفرد به شيء فرضت عليه المتابعة فيه وإن أدرك
 الإمام أي ركع المقتدى قبل الإمام فأدركه الإمام وهو في الركوع بعد آخره أي المقتدى ذلك
 الركوع عندنا خلافاً للزفرية فإنه لا يجزيه عندنا لأن ما أتى به قبل الإمام غير معتد به لأنه
 منهي عنه فكذلك ما ينيبه عليه فإن البني على الفاسد فاسد ولنا أن القدر الذي اشتركا فيه
 يسمى ركوعاً غير معتد به ما قبله والشرط المشاركة في جزء واحد كما لو ركع الإمام أولاً وشاركه
 المقتدى في آخر جزء منه أو ركع على أثر ما منه ثم رفع قبله حيث يجوز اتفاقاً وإن كان كل ذلك
 مكروهاً للذي عنه قال عليه السلام إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فإذا كبر فكبروا
 وإذا ركع فاركعوا الحديث متفق عليه وقال عليه السلام لا يتأدروا الإمام إذا كبر فكبروا
 وإذا قال ولا الصلّين فقولوا آمين وإذا ركع فاركعوا وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا
 اللهم ربنا لك الحمد متفق عليه وقال عليه الصلاة والسلام أما يخشى الذي يرفع
 رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمار متفق عليه وإن انتهى إلى الإمام وهو أي
 والمحال أن الإمام راكع فكبر المؤتم تكبيرة الافتتاح ووقف حتى رفع الإمام رأسه من الركوع
 أو لم يقف بل كبر وركع مع رفع الإمام رأسه إلى حد هو إلى القيام أقرب لا يصير المقتدى
 مدركاً لتلك الركعة بل يكون مسبوقاً بها وعند زفرية يصير مدركاً لها حتى كان لاحقاً
 عنده فيأتي بها قبل فراغ الإمام إذ الواجب قضاء ما فات فيها قبله ولكنه لو صلاه
 بعد جاز وعندنا لما كان مسبوقاً فيها لا يأتي بها إلا بعد فراغ الإمام لأنه إذا أدرك الإمام
 فيها له حكم القيام وهو الركوع فصار كما لو أدركه في محض القيام ولم يركع معه حتى
 رفع فإنه يكون مدركاً لها اتفاقاً حتى كان له أن يركعها ثم يتابعه فكذلك هذا ولنا

ان الاقتداء متابعة وشركة لما تقدم من الحديث انفا ولم يتحقق من هذا مشاركة
 في حقيقة القيام ولا في الركوع ولم يترك مع الركعة اذ لم يتحقق منه مسمى الاقتداء بعد
 من تشارك في القيام ثم تخلف عن الركوع ليحقق مسمى الاقتداء منه يتحقق جزئي مفهوم
 فلا ينتقض بعد ذلك بالتخلف ليحقق مسمى الاالحق في الشرع اتفاقا هذا ومدرك
 الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرين خلافا لبعضهم ولو نوى بترك التكبير الواحدة
 الركوع لا افتتاح جاز ولغت نيته كذا ذكره الشيخ كمال الدين بن الهمام ولا تغفل عما سبق
 انه لا بد من وقوع تلك التكبير في حال القيام والا لا يصح الشروع وبكيفية الركوع متعلقة
 بادنى ما يطلق عليه اسم الركوع لغة عند المحققين رحمهم الله وخلفا له شرط الطائفة
 على ثبوتها وسيأتي ان شاء الله تعالى وذكر في المشرح اي شرح الاسبيعي ان ان لم يقبل
 ثلثا تسبيحات اوله لم يكت مقدار ذلك لا يجوز ركوعه وهذا قول شاذ لقول ابي مطيع
 البلخي تليد لا ينجف رحمه بفرضية التسبيحات الثلث في الركوع والسجود حتى لو نقص
 واحدة لا يجوز ركوعه ولا سجوده لان كلامهم ما ركن مشروع فوجب ان يحمله ذكر
 مفروض كالقيام قلنا يلزم الزيادة على قوله تعالى اركعوا واسجدوا بالقياس هو لا يجوز
 وكذا ما رواه ابو داود والترمذي عن عقبه بن عامر قال لما نزلت فسم باسم ربك
 العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم ولما نزلت سم باسم ربك
 قال اجعلوها في سجودكم لا يجوز الزيادة به على الكتاب وان كان امر الكون خبر واحد
 لكن بقي ان يقال ينبغي ان يفيد الوجوب كما في نظائره ولم تقولوا ببل بالسنية واجاب
 عنه في المستحقي بان دل الدليل على عدم الوجوب ايضا لانه عليه الصلوة والسلام لما علم
 الاعراب الصلوة لم يذكر له في الركوع والسجود شيئا ولما قل ان يقول انما يلزم ذلك ان لو لم يكن
 في الصلوة واجب خارج عما علمه الاعراب بل ثبت بدليل آخر فلم لا يجوز ان يكون هذا كذلك
 كذلك دكنية السجود متعلقة بادنى ما يطلق عليه اسم السجود وهو وضع الجبهة على الارض والكلامة
 فيه كالكلامة في الركوع وذكر في زاد الفقهاء وغيره ايضا ان ادنى تسبيحات الركوع والسجود الثلث و
 ان الاوسط خمس مرات والاكمل سبع مرات لما خرج ابو داود والترمذي وابن ماجه من حديث
 مسعود عنه عليه الصلوة والسلام انه قال اذا ركع احدكم فليقل ثلث مرات سبحان ربّي العظيم وذلك
 ادناه واذا سجد فليقل سبحان ربّي الاعلى ثلث مرات وذلك ادناه والمراد في ما يتم به تحقق السنن
 فلذا روى عن محمد رحمه الله كراهة النقص عن الثلث ثم اذا كان الثلث ادنى وقد
 استحسبوا الايتار لقوله عليه السلام ان الله وتر يحب الوتر فانه سبحانه ان يكون

فان كان في
 الركعة الواحدة
 سجدتين فليس
 فيها ركعة واحدة
 بل ركعتين

الخمس اوسط والسبع كما لا والحاصل انه يستحب الزيادة على الثلث ما شاء وتراكن
 الامام لا يزيد ما يثقل على القوم حتى لو كان الخمس يثقل عليهم اقتصروا على الثلث
والخامسة من الفرائض السجدة وهي فريضة تتأدى بوضع الجبهة على الارض
 او ما يتصل بها بشرط الانخفاض الزائد على نهاية الركوع مع الخروج عن حد القيام
 لانه لا بعد ساجد لغة وعرفا بهادونه ويعد به واما تأديره على وجه الكمال فهو
 بوضع الجبهة والانف والقدمين واليدين والركبتين لما في الصحيحين من قوله عليه
 الصلوة والسلام امرت ان اسجد على سبعة اعظم على الجبهة واليدين والركبتين واطراف
 القدمين والانف داخل في الجبهة لان عظمهما واحد وهذه الصفة المذكورة هي الكمال
 وان وضع جهته دون انفر جاز سجوده بالاجماع ولكن ان كان ذلك من غير عذر
 يلزم منه الخرج في موضع الانف يكرهه على ما ذكر في الزيد والمفيد وذكر في التحفة والبدائع
 انه لا يكره والاول اظهر لما فيه من مخالفة مواظبة عليه الصلوة والسلام روى ابو داود
 والنسائي انه عليه السلام كان اذا سجد مكن انفر وجهته ونحى يديه عن جنبيه رواه
 الترمذي ايضا وروى ابو يعلى والطبراني كان عليه الصلوة والسلام يضع انفره على الارض
 مع جهته وفي البخاري من حديث ابي حميد انه سجد يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وامكن انفر وجهته من الارض وان وضع انفره دون جهته فكذلك يجوز سجوده
 ولكن يكره ان كان يغير عذر عند ابى حنيفة رحمه فالحجوز لما من انهما عظم واحد ولانا
 اجمعنا على جواز السجود عليه حالة العذر ولو لم يكن محالا للسجود لم يميز السجود عليه
 للعذر لان ما ليس محالا يصير محالا بالعذر كالحد والذوق بل تنتقل الفريضة حينئذ
 الى الايماء وان كان محالا جاز ان يقتصر عليه من غير عذر ايضا لكن مع الكراهة
 لمخالفة المواظبة منه عليه الصلوة والسلام وقال لا يجوز السجود بالانف وحده
 الا اذا كان يجبهته عذر وهو رواية اسد ابن عمرو عن ابى حنيفة رحمه لقوله عليه الصلوة
 والسلام امرت ان اسجد على سبعة اعظم الحديث قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
 والحق ان مقتضاه يعني هذا الحديث ومقتضى المواظبة المذكورة الوجوب
 ولا يبعد ان يقول به ابو حنيفة رحمه الله ويحمل الكراهة المروية
 عنه على كراهة التحريم وعلى هذا فجعل بعض المتأخرين الفتوى على
 الرواية الاخرى الموافقة لقولهما لم توافق في رواية ولا القوي من
 الرواية هذا ولو حمل قولهما لا يجوز الاقتصار الا من حذر على وجوب

الجمع كان احسن اذ يرتفع الخلاف بناء على حمل الكراهة للرؤية عنه عليه من كراهة
التحرير ولم يخرجنا عن الاصول اذ يلزمهما الزيادة بخبر الواحد وهما يمنعا انتهى
وفي الاذهى ذكر الانف وهو اسم لما صلب دليل على انه لا يجوز السجود على الارنية
وان عليه ان يمكن ما صلب منه قال وفي كفاية المجالس عن ابي جعفر رحمه ان وضع
ارنية انفه لا يجوز وانما يجوز اذا وضع عظم انفه انتهى ولو وضع خذ في السجود
او ذقنه وهو ملتقى الحيين من الحنك لا يجوز سجوده بالاجماع لانه لا يسمى
سجودا وان اى ولو كان ذلك من عذر مانع من لزوم السجود على الجبهة او
الانف اذ لم يرد نص في اقامة السجود على الخد لوالد فن مقام السجود على الجبهة
والابدال لا تنصب بالراى سيما مع عدم صحة اطلاق السجود عليه لغة
بخلاف الانف على ما تقدم بل اذا عرض العذر المانع من لزوم السجود على الجبهة
او على الانف يوحى الصلح حينئذ بالسجود ايماء ولا يجزى على خذ ولا ذقنه سقوط
فرضية السجود عنه وانتقالها الى الابداء لعدم القدر وقال لزوم الحرج على ما روى عن ابي
والركبتين في السجود ليس بواجب اى بفرض بل هو سنة عندنا خلافا لارزق والشافعية
فان ذلك فرض عندهما حتى لو سجد رافعا يديه او ركبتيه لا يجوز سجوده عندهما
وكذا عند الامام احمد رحمه لما تقدم من حديث امرت ان اسجد على سبعة اعظم لنا
ان السجود وضع الجبهة على ما تقدم وتحقيقه لا يتوقف على وضع اليدين والركبتين
ولا يجوز للحاقه فرضا بالحديث الذى هو خبر واحد لانه لا يجوز الزيادة على الكتاب
وهو مطلق واختار الشيخ كمال الدين بن المهام كون الوضع المذكور واجبا كما
في تعديل الاركان ونحوه من الواجبات لان الحديث المذكور ان كان لا يجوز
ثبوت الفرضية به المانع المذكور وهو لزوم الزيادة على الكتاب فلا مانع من
ثبوت الوجوب به كما في التعديل ونحوه وكذلك مواظبة عليه السلام على الوضع
المذكور ومن غير ترك تقتضى الوجوب لكن لقائل ان يمينه ان قوله عليه السلام
امرت يفيد الوجوب علينا وان يارنا به صريحا او بالاعادة لتركه كما
امر الاعرابى باعادة الصلوة لترك التعديل وكذا مواظبة عليه السلام على مثله من الافعال
الطبيعية غير القصدية لا تقتضى الوجوب ولا شك ان وضع اليدين والركبتين
السجود من الافعال التى تقتضى الطبيعة وان تركه لا يحصل الا بتكليف فيكون سنة
للاقتداء به عليه السلام فيما امر به ولم يفى من الخشوع وزيادة تمكن السجود فان تركه

وضع اليدين والركبتين
في السجود ليس بواجب

على ما لا يخفى ولو سجد ولم يضع قد ميره واحد على الأرض في سجوده لا يجوز سجوده ولو وضع حدا
جاء كما لو قام على قدم واحدة وفي الكفاية قال العلامة الزاهد وظاهر ما ذكر في مختصر الكرخي
والحيط والقدرى يقتضي أنها إذا وضع أحد القدمين دون الأخرى لا يجوز وقد ريت
في بعض النسخ أن فيه روايتين انتهى وإنما لا يجوز مع رفعهما لعدم تحقق السجود الذي هو وضع
الجبته على الأرض معه وما لا يتوصل إلى الفرض إلا به يكون فرضا ولقائل أن يقول يتحقق السجود مع
رفعهما إذا وضع الركبتان أو أحدهما فكان ينبغي أن يفرض وضع أحد هذه الأربعة على التعيين
حيث كان المقصود إنما هو التوصل إلى الفرض الذي هو وضع الجبهة فجعل وضع الركبتين
سنة ووضع القدمين واحدا فرضا لم يتضح له دليل لما قول الأكل في شرح الهداية و
ذكر التمرقاشي أن اليمين والقدمين سولو في عدم الفرضية وهو الذي يدل عليه كلام شيخ الإسلام
في مبسوطه وهو الحق فبعيد عن الحق وبضد الحق إذ لا رواية تساعد والدراية تنفيه على ما مر من أن
ما لا يتوصل إلى الفرض إلا به فهو فرض وحيث توأطأت الروايات وتظافرت عن اثنتان وضع
الركبتين سنة ولم ترد رواية قط بأنه فرض وكذا وضع اليمين تعيين وضع القدمين واحدا
للفرضية ضرورة ولولم ترد به عنهم رواية فكيف الروايات فيه متوافقة أيضا على ما لا يخفى على
المتتبع والله الموفق ثم المراد من وضع القدم وضع أصابعها قال الزاهد ووضع رؤس القدمين
حالة السجود فرض في مختصر الكرخي وسجد ورفع أصابع وجليهن عن الأرض لا يجوز وكذلك في الخلاصة
والبرزاري وضع القدم بوضع أصابعه وإن وضع أصبعها واحدة أو وضع ظهر القدم بالأصابع
أن وضع مع ذلك أحد قد ميره صح والأقلا وفهم من هذا أن المراد بوضع الأصابع توجيهها
لنحو القبلة ليكون الاعتماد عليها والأقلا وفهم من هذا أن المراد بوضع الأصابع توجيهها
لنحو القبلة ليكون الاعتماد عليها والأقلا وفهم من هذا أن المراد بوضع الأصابع توجيهها
التي تبين له فإن أكثر الناس عنه غافلون ولو سجد بسبب الأزدحام على الفخذ جاز وكذلك لو كان به عند
آخر منع عن السجود على غير الفخذ يجوز سجوده على الفخذ على المختار ولا يجوز بغيره على المختار
كذلك في الخلاصة ولو وضع كفه بالأرض وسجد عليها يجوز على الصحيح ولو بالأرض ولو جرف
ذلك أن السجود لا يشترط أن يكون على الأرض بالأحاطل ولا أن لا يكون موضع السجود أرفع من
موضع القدمين وحيث أن كان السجود على الكف بمنزلة السجود على فاضل الثوب فيجوز مطلقا
والسجود على الفخذ بمنزلة السجود على الوسادة لكن لما كانت ذلك بعضا منه ولم يتعارف السجود
عليها لم يجوز بالأخذ بخلاف الكف فإن الساجد عليها بعد ساجد عرفا وفي القنية بسط يديه
وسجد عليها يجوز ويكره انتهى فالجواز لما قلنا والكرهية لما فيه من مخالفة المأثور من وثنيته
عليه السلام ومن بعد ولها قال الشيخ كمال الدين بن المهام والذي ينبغي ترجيح الفساد

فهم من هذا أن المراد
بوضع الأصابع توجيهها
لنحو القبلة

على الكف والفخذ انتهى وما في القنيتة هو الوسط قال المصنف وهو أي جواز السجود على الفخذ حال
 العذر قول أبي حنيفة رحمه الله والظاهر أنه روى عنه ولم يرو عنه الإمامين فيه شيء فلذلك خصه بالذكر
 وإن سجد على كتيبه لا يجوز سجوده قال في الخلاصة بعد روى غير عذر قال الشيخ كمال الدين
 بن الهمام لا يجوز في الوجهين ولم يعلم فيه خلافا لكن إن كان بعد ركعة باعتبار ما في ضمنه
 من الأيماء وكان عدم الخلاف فيه لكون السجود يقع على حرف الركبة وهو لا يأخذ قد روى أحدهما
 البهيمته وفي التجنيس لو سجد على حجر صغير إن كان أكثر الجبهة على الأرض جاز ولا فلا انتهى
 كلام الشيخ كمال الدين بن الهمام في الزاهد عن الحسن الأصم أنه إذا سجد على فخذه أو كتيبه بعد جاز
 ولا فلا انتهى إن سجد على ظهر رجل وهو أي والحال أن ذلك الرجل السجود على ظهره في الصلوة يجوز
 سجوده وإن سجد على ظهر رجل ليس في الصلوة لا يجوز سجوده والمراد من الصلوة صلاة الساجدة
 لو كان في صلوة أخرى لا يجوز أيضا لأن الضرورة قد تدعو إلى ذلك للرجعة وإنما يتحقق عند
 الاشتراك في الصلوة لأعند عدمه على أن جوازه حينئذ مخصوص بعد الزاد حاكم لا يجوز
 بل ونه ولو كان موضع السجود أرفع أي أعلى من موضع القدمين إن كان ارتفاعه مقدرا ارتفاع
 لبنتين منصوبتين جاز السجود عليه والآي وإن لم يكن ارتفاعه مقدرا لبنتين بل كان زائدا
 يجوز السجود وأراد بالبنية في قوله مقدرا لبنتين لبنة بخاري وهي ربع ذراع عرض ست أصابع
 ارتفاع البنتين المنصوبتين نصف ذراع طول اثنتي عشرة أصبعًا وذكر في الخلاصة قال مشايخنا
 إن سجد على لبنة جاز وعلى لبنتين لا يجوز إن كانتا أحدهما فوق الأخرى وإن كانتا جويتين
 يجوز لأن الارتفاع قليل انتهى وهو لا ينافي ما هنا لأن لبنة بخاري على مقدار الأجرة على
 ما قدمناه وذكر الزاهد لو سجد يعني المريض على مكان دون صدره يجوز كالصحيح انتهى
 والأقرب ما ذكره المصنف لما قدمناه في أول بحث السجدة من حداد في السجود المجزئ فإنه
 صادق فيما إذا كان الارتفاع هذا المقدار في الأرض فليتأمل ولو سجد على كور عمامته هو
 دورها يقال كور العمامة وكورها إذا دارها ولقها وهذه العمامة عشرة أكواري أو أرواح
 على فاضل ثوب الذي هو لباسه حال وضع كور العمامة أو فاضل الثوب على شيء طاهر
 جاز سجوده عندنا خلافا للشافعي رحمه الله وأحمد رحمه الله فإن عندهما لا يجوز لما روى البيهقي من
 حديث خباب بن الارت قال شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الرضاض في جباهنا
 وكفنا فلم يشكنا أي فلم يزل شكوانا ولم يأذن لنا في اقتائها ولنا ما روى أبو نعيم في
 الحلية في ترجمة إبراهيم بن أدهم ثنا أبو يعلى الحسين بن محمد الزبيري ثنا أبو الحسن عبد
 الله بن موسى المحاذي الصوفي البغدادي ثنا لاحق ثنا الحسن بن علي المشقي ثنا محمد بن فيروز

المصري ثنا ياقبة بن الوليد ثنا ابراهيم بن درهم عن ابي درهم بن منصور الجعفي عن سعيد بن جبير
 عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسجد على كور عمامته ورواه الطبراني في الاوسط
 بسنده عن عبد الله بن ابي اوفى قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد على كور
 عمامته ورواه الحافظ ابو القاسم تمام بن محمد الرازي في فوائد ثنا محمد بن ابراهيم بن
 عبد الرحمن اخبرنا ابو بكر احمد بن عبد الرحمن بن ابي حصين الا نظروا سوسى ثنا كثير بن عبد
 الله ثنا سويد بن عبد العزيز بن عمر عن نافع بن عمرو ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسجد
 على كور عمامته واخرجه اليه في سننه عن هشام عن الحسن قال كان اصحاب رسول الله
 صلعم يسجدون وايديهم في شياهم ويسجد الرجل منهم على كور عمامته وذكر البخاري في صحيحه
 فقال وقال الحسن كان القوم يسجدون على العمامة والقلاسة ويسجد الرجل منهم ويده
 في كسره روى ابن ابي شيبة ثنا شريك عن حصين بن عبد الله عن حكيم بن عمار عن ابن عباس ان النبي
 صلعم صلى في ثوب واحد يتقي بفضوله حر الارض وبردها ورواه احمد واسحق بن زهير
 وابو يعلى والطبراني وابن عدي في الكامل واخرجه الستة عن انس كنا نصل مع النبي صلى الله
 عليه وسلم في شدة الحر فاذا لم يستطع احدنا ان يمشي وجهه من الارض بسط ثوبه
 فسجد عليه والحديث الذي استدلوا به متروك الظاهر بالاجماع على ان الحائل
 المنفصل ليس بما نفع من السجود ولا دليل لهم على ان الاتصال مانع وكيف وفيه ما سمعت
 من القول وتاويل فضول الثياب بما لا يتحرك بحركتهم في غاية البعد فلا يلتفت اليه ثم يشترط في صحة
 السجود على العمامة كون ما يسجد عليه منها متصلا بالجبهة فلو سجد على ما اتصل بما فوق الجبهة لا يجوز
 وان يسجد في سجوده جميع الارض ايضا كما في السجود على القطن ونحوه على ما ياتي انشاء الله تعالى ومع هذا
 السجود على كور العمامة قال في التبيين لما فيه من ترك التعظيم ولم يرد به اصل التعظيم والام بغير بل
 نهايته وهذا لان الركن فعل وضع للتعظيم وكان الشاهد من وضع الرجل الجبهة في العمامة على الارض
 ناكسا الغيرة عنه تعظيما كما قال الشيخ كمال الدين بن الهمام والذي ينبغي ان يذكره اذا كان بلا عذر
 الا فلا لما تقدم من الاحاديث لانها حكايات تحتمل وجود العذر وهو دفع الحر او غيره يؤيده ما
 ذكره الحافظ الدمشقي في مختصر السيرة عن صالح بن خيران ان النبي صلعم كان اذا سجد وضع العمامة
 جبهة فلا بد من التوفيق وهو ما ذكرنا ولو بسط كره او ذيل على شيء نجس فسجد عليه لا يجوز
 في الاصح وقيل في رواية يجوز وصح المرغيناني في ليس بشيء كما قاله الشيخ كمال الدين بن الهمام لعل اذالة
 من حيث الرواية والاثمن حيث الذي لم يظهر الفرق بين هذه الصورة وبين التي قبلها حيث
 الاتصال المنفصل هناك ولم يجعل مثله هنا ولا يقال هو كون ثوبه متصلا باليخاسته هنا لا هناك

لأننا نقول مجرد اتصال الثوب بالنجاسة غير مانع من السجود ولا هو مفسد للصلاة
 حتى ويسجد على مكان طاهر واتصل بعض أجزاء ثوبه بالنجاسة صح بالاختلاف عندنا
 ولم تفسد ولذلك عاد سجدته على مكان طاهر في هذه الصورة أو على منفسل بسط
 على النجاسة صححت صلوة باتفاق امتتنا بخلاف ما لو سجد على نفس النجاسة حيث نفس
 صلوة ولا تنقيد أعادته على مكان طاهر عندنا خلافاً لما ذهب إليه يوسف فعلم أن مجرد اتصال
 ما هو لا يسره بالنجاسة لا يفسد صلوة فلا يصلح ذلك للفرق ولو وضع كفيه أو بسط خرقة
 على شيء طاهر للحر أو البرد أو للتراب وسجد على ذلك جاز والكلام إنما هو في الكراهة ما لا يوجب
 على الكفين فقد من الكلام عليه وأما على الخرقه ونحوها فالصحيح عدم الكراهة فتوجب
 الصحيح أنه عليه السلام كان يخل إلى الخمره فيسجد عليها وهي حصير صغيرة من الخوص وحكي
 عن الإمام أنه صلى السجد الحرام على الخرقه فيها رجل فقال له الإمام من أين أنت فقال
 من خوارزم فقال الإمام جاء التأكيد من وراي أي تعلمون من أنتم تعلمون ناهل تصلون على البز
 في بلادكم قال نعم فقال تجوز والصلوة على الخشيش ولا تجوز وهما على الخرقه والحاصل أنه لا كراهة
 في السجود على شيء مما فرش على الأرض مما لا يتحرك بحركة المصلي بالإجماع إلا أن مالكاً كرهه
 ما يكون من غير بعض الأرض كالجلد والشمع وكذا خرقة القطن والكتان متمسكاً بجديش
 الخمره ولا دليل له فيه كيف وقد تقدم ما فيه المقنع من السجود على فاضل ثيابهم وإنما هي من الصلوة
 أو القطن أو الكتان والتقييد بالبسط على شيء طاهر احترازي في الكف لا في غيره فإنه لو بسطه
 على نجس بحيث يمنع وصول أثر النجاسة من الريح والبرق يجوز أيضاً صلى ما مر في فصل النجاسة
 ثم إن البسط لدفع الحر أو البرد لا كراهة فيه لأنه يحصل به الحضور وزوال الاضطراب وأما
 لدفع التراب وإن كان لدفع عن جبهته ووجهه بكرة لأن فيه نوع ترفع وهو غير لائق بالصلوة
 وإن كان لدفع عن عمامته وثوبه لا يكره لأنه صيانة للمال وتحرز عن ضاعته وفي الخلاصة
 وإذا أراد أن يصلي على القبا يجعل الكف تحت رجله ويسجد على الذبل نقله عن الحلواني
 قال البرزلي لأن الذيل في مساقط الزبل وطهارة موضع القدمين شرط في القيام وفقاً
 وموضع السجدة مختلف لهما تتأدى بالألف وهو أقل من قد رددتهم وكان السجود على
 الذيل أقرب إلى التواضع انتهى وإن سجد على الثلج فإنه إن لم يلبس به بان يكسبه حتى يتداخل
 ويلزق بعض أجزاءه ببعض وكان الثلج بحيث يغيب وجهه ويوجه الساجد فيه ولا يجد
 حجره أي صلابته جرمه لم يجز سجوده عليه لعدم استقرار جبهته على الأرض أو ما يتصل بها أو
 أن لبدن حتى صار بحيث يجد صلابته ولا يغيب وجهه فيه وصنابطه إن لا يتسفل

فكذلك عين الإمام
 لا عظم رضى الله عنه
 رحمه الله
 رحمه الله

فإن أراد رجل أن يصلي
 على ثياب

شبه
 الذيل بالألف الجوز
 فإن

سجد الزبل طاهر
 للوجه والوجه
 طاهر

بالتسفل فحينئذ جاز سجوده عليه وعلى هذا إذا ألقى الحشيش أو طبا واليابس فسجد عليه إن
 لم يكن حتى لا يتسفل بالتسفل جاز ولا فلا وكذا الحكم إذا سجد على التبن أو القطن المحلوم أو
 الصوف ونحوه إن لم يستقر جهته بتمام التسفل لا يجوز سجوده وكذلك الحشوك والفروش و
 الوسائد وكذلك العمامة ما لم يكسح حتى ينتهي تسفله ويشهد الصلاة لا يجوز سجوده ولو
 سجد على الأرض أو على الجوارش وهو نوع من الدهن أو على الذرة لا يجوز سجوده لأن هذه الحبوب
 لم تستهال ولا زارتها لا يستقر بعضها على بعض فلا يمكن انتهاء التسفل فيها واستقرار الجهة
 عليها ولو سجد على الخطئة أو الشعير يجوز لأن حباتها ليستقر بعضها على بعض فتخشون و
 رخاوة في أجسامها أما الأرض ونحوه من الحبوب والمحلول وشبهه من المنقوش إذا كان شئ منها
 في جوارق جاز السجود عليه إذا كان غير متخلخل في الجوارق لا مكان استقرار الجهة عليه ووجوب
 الصلاة لما سكت اجزائه بسبب الجوارق ولا تنسب اشتراط عدم التسفل وسئل نصيرين يحيى
 عن يضع جهته على جوصغير هل يجوز سجوده أم لا قال إن وضع أكثر الجهة على الأرض له
 مع ذلك الحج لأنه من جملة الأرض يجوز ولا فلا كذا في المحيط وتقدم عن التجنيس أيضا ولا بد من
 معرفة مقدار الجهة ليعلم أكثرها وأقلها وهي من الصديق إلى الصديق طولاً ومن الحاجبين إلى خرف الخف
 عرضاً ومن هذا علم فساد ما قيل أنه لا يشترط لها جهة موضع السجود لأن فرضه يتأدى بمقدار الدبر
 إذا شك أن أكثر الجهة زائد على قدر الدبر كما بيناه وإن لم يضع ركبتيه في السجود على
 الأرض يجوز سجوده وهذا هو المختار لما تقدم أن وضعهما في السجود سنة ليس بفرض خلافاً
 لما قاله الفقيه أبو الليث على ما تقدم والسادسة من الفرائض العقدة الأخيرة التي تكون
 في آخر الصلوة سواء تقدمت بها عقدة أو لا كما في الشائبة وقد رافض في القعدة هو القعدة فقد
 أدنى قراءة التشهد وهو أسرع ما يكون مع تصحيح الألفاظ لقوله عليه الصلوة والسلام إذا قلت
 هذا وفعلت هذا فقد تمت صلواتك علق التمام بأحد الشيئين إما بقوله التحية إلى عبده و
 رسوله وأما القعود فقد أدنى القول وإذا قرأ بسرعة صدق أنه قال لكن يشترط تصحيح الألفاظ
 ليكون ناطقاً بالكلمات الموضوعة للمعاني فإن القول لا يصدق على ما دون ذلك من التصويت
 بالألفاظ لا يفهم لها معاني والمراد من التشهد التحية إلى عبده ورسوله هو الصحيح لا ما زعم البعض
 أنه لفظ الشهادتين فقط وتظهر فرضيتها أي ثمة فرضية القعدة في هذه المسائل التي
 ذكرها الأولى رجل صلى الظهر ونحوها خمساً بان قيد الخامسة بالسجدة ولم يقعد على رأس
 الوابعة بطلت فرضيتها أي فرضية صلاته لا تتركز الفرض على وجه لا يمكن تركه لزيادة
 ركعة تامة بالسجود للخامسة ونحو ذلك صلاته فلا عند أبي حنيفة رحمه الله و

فإن كان كل صلوة
فإن كان كل صلوة
بطلان كل صلوة

أبني يوسف رحاما عند محمد رحا فيبطل اصل صلاته ويخرج من كونها صلوة وهي قاعة
ان كل صلوة بطل وصف من اوصافها بطلت اصلها عند لا عند ما لان بطلان الوصف
يستلزم بطلان التحريمية عند لانها انما انعقدت للصفة فاذا بطلت الصفة بطل ما
انعقد لها وهي يقول بطلان الوصف لا يستلزم بطلان الاصل والتحريمية انعقد للاصل
لان الوصف تابع فالشرط والاركان لا يكون له قصد وعلى هذا الوصف يقع ثالثة الغيب
وسجد للاربعه او على ثابته الفجر وشق وسجد للثالثة والثانية من المسائل المسافرا اذا
اقتدى بالقيم في صلوة فاستد رابعة لا يصح اقتداؤه به لان القعدة الاولى فرض في حق
المسافرون القيم فيكون اقتداؤه به حينئذ اقتداء المفترض بالتفعل وهو غير جائز
عندنا على ما بينه قيد بالفائتة لانه لو اقتدى به في الوقتية تصح لان الصلوة قبل خروجه
الوقت قابلة للتغير فيتغير بالاعتداء بالمقيم وتصير اربعا كما تتغير بنية الاقامة بخلاف
الفائتة فانها استقرت على الصفة التي خرج الوقت وهو متصف بها من سفر واقامة لا يتغير
قابلة للتغير بطريقتين اقامة وسفرا واقتداء والثالثة من المسائل اذا تذكر المصلي بعد تمام
الصلوة والقعود قد راى تشهد ان عليه سجدة التلاوة فعاد اليها الى السجدة التلاوة
بان سجد بها ارتفعت اي زالت القعدة وارتفعت يعود الى شئ محله قبلها فان محل السجود
كان للصلوة او للتلاوة قبل القعود الاخير اما سجد الصلوة فظاهر واما سجد التلاوة فانه من
احكام القراءة فيلحق بها بخلاف سجد السهو فان محله آخر الصلوة فلا يرتفع به القعدة حتى لو لم
يقعد قد راى تشهد بعد ما سجد للتلاوة فسدت صلواته بخلاف ما لو سجد السهو ولم يقعد
بعد قد راى تشهد حيث لا تقصد صلواته لما قلنا والرابعة من المسائل اذا نام المصلي في القعدة
الاخيرة كلها فلما انتبه اي فحين انتبه يفرض عليه ان يقعد قد راى تشهد وان لم يقعد
فسدت صلواته وذلك لان الافعال في الصلوة حاله النوم لا تحتسب ولا تعتبر لصدرها
لا عن اختيار فكان وجودها كعدمها كما اذا قعد في الصلوة نائما او قام او ركع او سجد نائما
هذا في القيام والقراءة والركوع والسجود مقرر واما القعدة فلا نص فيها فقل انما انعقد
من النائم لانها ليست كسائر الاركان لان مبناها على الاستراحة فيلائها النوم بخلاف سائر
الاركان لان مبناها على الشقة فلا تتأدى بالنوم فالاصح ما ذكره هنا انها من اجزاء العبادة فلا
تتأدى بالا اختيار ولا اختيار للنائم وفي النوازل رجل اقم فنام فقرب وهو نائم يجوز
عن القراءة لان الشرع جعل النائم كالنائب تعظيها الامر المصلي بالمحدث وبه فارق الطلاق الا ان
المجنون والصبي اذا صليا كانت صلاتهما جائزة ولو طلقا لم يجز وقال صاحب التيسير في التفتا

فإن نام المصلي في القعدة
الاخيرة كلها فلما انتبه
يفرض عليه ان يقعد
قد راى تشهد

انه لا يجوز لان الاختيار شرط اداء العبادۃ ولم يوجد قال ابن الحمام والوجه اختيار الفقير يعني بالالتص
صاحب النواز لان الاختيار للشرط قد وجد في ابتداء الصلوة وهو كاف لا يرى انه يوركم ويجوز هذا
عن فعله كل الذهول يجوز ان انتهى الجواب مما منع كون الاختيار في التبت كافي ولا يسلم ان اهل غير
اختار وكذا الجنون والصبي بخلاف النائم وهذه المسئلة وهي قوع بعض الافعال في الصلوة حالة النوم
ليكثر وقوعها لاسيما في التراخي خصوصاً في الصلوة النافعة عن هذه المسئلة قالون والسابعة من الفرائض
لما فرغ من بيان الفرائض استتق عليها شرع في بيان الفريضتين المختلف فيهما احدهما هي السابعة وهي
الخروج من الصلوة بفعل المصلي فانه فرض عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ما ذكره ابو سعيد الهمداني كما تقدم
حتى ان المصلي اذا احتج على بعد ما تقدم قد راى تشبهه وتكلم على ان لا ينافي في الصلوة كالأكل والشرب وغير
ذلك تمت صلاته بالاتفاق لتمام جميع فرائضها عند، هو ان كان عند وجود الخروج بصنعه ايضا وان سبق
الحديث من غير عمد منه في هذه الحالة فكذلك تمت صلاته عند ما لم يبق عليه الا شيء واجب وهو السلام
واما الفرائض فقد تمت جميعا وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى يتوضأ ويخرج عن الصلوة بفعله قصد الكون
فوضا قد بقي عليه من فرائضها حتى لو لم يتوضأ ولم يخرج بصنعه بل عجزا في الصلوة من غير متعلق
الوضوء تبطل صلاته لفعله فوضا من فرائضها وهو الخروج منها بغير طهارة ويتبين على هذا الأصل
وهو كون الخروج من الصلوة بفعل المصلي فوضا عند ما عند ما سائل تلقب بالاشعري عشرة وهي
المتيم اذا رأى الماء وقد رعى استعماله بعد ما تقدم قد راى التشهد وكذا المتقدم بالمقيم اذا رأى الماء في
هذه الحالة وعند ان ما قد رعى استعماله لو كان المصلي ماسحاً على الخف فانقضت مدة مسح
بعد ما تقدم قد راى التشهد او خلع خفيه او اخلع حقيقته او حكم بعمل يسير بحيث ان من رآه
لا يظن خارج الصلوة بسبب ذلك وفيد به بان لو خلع رجل كتيلا لياتي في الخلاف لوجود
الخروج بصنعه او كان المصلي أمياً فتعلم سورة بعد القعود قد راى التشهد بان تذكرها او رآها
مكتوبة ففهمها من غير تكلف حتى لو تعلمها من غيره او رسمها لياتي في الخلاف
لخروجه بصنعه لان مثل هذا الفعل مناف للصلوة وقد فعله قصد الجلاء والتذكر فانه
ليس بمناف فلم يخرج به او كان المصلي عارياً فوجد ثوباً بعد ما تقدم قد راى التشهد بان قد ر
على البس الثوب او القى عليه الثوب ولم يتكلف في البس او كان المصلي مومياً غير قادر على
الركوع والسجود فقد رعى الركوع والسجود بعد القعود قد راى التشهد او تذكر المصلي في هذه
الحالة ان عليه صلوة قبل هذه الصلوة وهو صاحب ترتيب واحد مثلاً امام القاري
في هذه الحالة فاستخلف امياً او طلعت عليه اى على المصلي الشمس هو في صلوة الفجر هذه هي
او دخل وقت العصر وهو في صلوة الجمعة في هذه الحالة او كان المصلي ماسحاً على الجيرة فسقطت عن ردفه

مسائل ثمانية

الحالة او كان صاحب عذر فانقطع عذره في هذه الحالة واستمر لا تقطع حتى استوفى وقت صلوة بان انقطع وهو في هذه الحالة من صلوة الظهر واستمر لا تقطع حتى خرج وقت العصر ففي هذه المسائل الاثني عشرة فسدت صلواته عند ايحيفته ربح الخروج من الصلوة بامر آخر غير صنعه مع ان الخروج بصنعه فرض فقد ترك فرضا من الصلوة لا يمكن تركه ففسد وقال تمت صلواته لان الخروج بصنعه ليس بفرض لقوله عليه الصلوة والسلام لابن مسعود اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلواتك هكذا وقم في رواية الدارقطني يا ووفى رواية ابي داود بالواو ولكن قال النووي اتفق الحفاظ على انها مدرجة من كلام ابن مسعود يعني قوله ان قلت هذا الخ ولذا لم نستدل به على افتراض القعدة كما استدلل به في الهداية وغيره على ما قد سألنا بيان الفرائض تبعاً للشيخ كمال الدين لكن قال الشيخ كمال الدين والحق ان غاية الادراج هذان تصدير موقوفة والموقوف في مثله حكم الرفع وجواب ايحيفته ربح ان معنى فقد تمت قاربت التمام لان الشيء يسمى باسم ما قرب اليه قال الله تعالى اني اكنى عصر خمر او قال عليه الصلوة والسلام من قتل قتيلا وقال عليه الصلوة والسلام لقنوا ناكم وقال عليه السلام من وقف بعرفة فقد تهجد وقد بقي عليه طواف الزيارة وهو فرض هذا كله على قعدة كون الخروج بفتح الصلي فرضا عنده وقد تقدم انه غير مخصوص عنه وانما الزم ابو سعيد البردعي من تبعه من جواب في هذه المسائل بالفساد ولا وجه له لكون الخروج بصنعه فرضا وقيل بالفساد في هذه المسائل ليس لكون الخروج بصنعه فرضا بل باعتبار ان التحريم باقية بعد فراغه من التشهد فاعتراض هذه الاشياء في هذه الحالة كاعتراضها في خلال الصلوة وفيه نظر اذ لو كان كذلك لم يفرق بين تعمد ما ينال في الصلوة وبين هذه المسائل كما في خلال الصلوة وقد جمعوا انه لو تعمد الحث او غيره من المنافيات في هذه الحالة تتم صلواته ولا كذلك في خلال الصلوة وقيل الفساد في المسائل المذكورة ليس لعدم الخروج بصنعه بل للاداء مع الحدث اذ بالرؤية والقضاء الدقة وانقطاع العذر يظهر عمل الحدث السابق فيستند النقص فيظهر في هذه المسائل القيا جزء من الصلوة بخلافه وعرض هذه العوارض بعد انقضاء الصلوة وفيه نظر لانه لا يطرء في بقية المسائل وميل الشيخ حافظ الدين في الكافي الى ان الخروج بصنعه فرض وعلله بما تقدم من انه لا يمكنه اداء فرض آخر الا بالخروج من هذه الصلوة وقد تقدم ما فيه علله ايضا بانما اجتمع على بقاء التحريم في هذه الحالة حتى لو نوى السافر الاقامة في هذه الحالة يتغير فرضه كما لو نواها في خلال الصلوة والتحريم لا يراى بها ذاتها وانما يراى بها افعال الصلوة ولم

فـ
الموقوف في مثله
حكم الرفع

يبقى فعل آخر سوى الخروج فكان فرضاً ضرورة انتهى والظاهر ان هذا هو التحقيق فان
 قيل الخروج منها قد يكون بمعصية كالكذب والمعصية لا تنصف بالوجوب وكذا
 قد يكون بالحدوث العهد ويكون الحدث فريضة من فرائض الصلوة وجزء منها
 في غاية القيمة قلنا الفرض انما هو الخروج الذي هو سبب عن الفعل لا الفعل
 الذي هو سبب ولا يلزم من قيم السبب قيم المسبب كالحمد ود والقصاص ^{وان} ضمان العقد
 ولئن سلم ان الفعل هو الفرض فانما هو فرض من حيث انه سبب الخروج من الصلوة
 لا من حيث انه كذب او حدث او نحوه وهذا كوقوع فعل الجماع سبباً لحرمة المصاهرة
 من حيث هو سبب للولد لا من حيث هو نكاح وككون السفر سبباً للتأخير من حيث
 انه خروج مديد لا من حيث انه اخافة السبيل او تمرد على المولى ولا يلزم من كونه
 فرضاً ان يكون جزءاً منها كما في الشرائط وكذا السلام ليس بجزء منها كيف وهو
 مناف لها اجماعاً حتى تقصد بوجوده في خلاها وهذا لان اتمامها بانهاؤها
 وانهاؤها بتحصيل ما يصادها اذا انتهى بما ينافيها في الليل ينتهي بالنها
 والسواد بالبياض هذا وقد زيد على هذه المسائل ما وصل الى النجاسة لفقد
 ما يزيلها ثم بعد ما فقد قدر التشهد قدر على ازالته ما اذا دخل وقت من
 الثلاثة في قضاء فائتة في هذه الحالة وما اذا اعتقت وهي تصلي بغير قناع في
 هذه الحالة فلم تستر على الفور والثامنة من الفرائض وهي الثانية من
 المختلف فيها تعديل الاركان فانه عند ابى يوسف رحمه فرض لما ذكرنا من الحديث
 اى حديث ابن السعود المتقدم في اول ذكر الفرائض وعندهما تعديل الاركان
 من الواجبات لا من الفرائض وقد تقدم الدليل هناك وسئل محمد عن ترك
 الاعتدال في الركوع والسجود فقال اني اخاف ان لا تجوز صلواته وكذا عن يحيى بن
 وعن السرخسي من ترك الاعتدال يلزمه الاعتدال اى يلزمه ان يعيد الصلوة
 بالاعتدالات ومن الشائع من قال يلزمه ان يعيد ويكون الفرض هو الثاني والمختار ان الفرض هو
 الاول والثاني جبر للتحلل الواقع فيه بترك الواجب قال الشيخ كمال الدين بن الهمام الاشكال في وجوب الاعتدال
 اذ هو الحكم في كل صلوة اديت مع كراهة التحريم ويكون جابراً للاول لان الفرض لا يتكرر وجعله الثاني يقتضي
 عدم سقوطه بالاول وهو لا يلزم ترك الفرض لا الواجبات انتهى كذا القومته من الركوع والجلوس بين السجدة
 والطائفة فيها كما هو الفرض عند ابى يوسف رحمه الحديث المذكور وعندهما هي سنن على ما ذكر
 في الهداية وغيرها قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وينبغي ان تكون القومته والجلوس واجبتين للمواظبة ولما

أصحاب السنن الأربعة والدارقطني والبيهقي عن جندب بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تجزئ صلاة
 لا يقيم الرجل فيها ظمراً للركوع والسجدة قال الترمذي بخ حسن صحيح وأعله كذلك عندهما وأيد له
 عليه إيجاب سجود السهو فيه مما ذكر في فتاوى قاضين في فصل ما يوجب السهو قال المصلي إذا
 ركع ولم يرفع رأسه من الركوع حتى خر يساجدا ساهياً تجوز صلواته عند أبي حنيفة
 رحمه الله نعم ومحمد بن زهر وعبد الله بن وهب انتهى وقال صدر الشريعة وكذا الأطمينان بين الركوع
 والسجود بين السجدةتين يعني أنه فرض عند أبي يوسف ركعة واجب عندهما فإنه شبهه
 باختلافهم في الأطمينان في الركوع والسجود ثم إن مختار الجرجاني أن التعديل في
 الركوع والسجود أيضاً سنة عندهما وكونه واجبا عندهما هو اختيار الأكرخي فإنه فصل بين الطائفتين
 في الركوع والسجود وبين القومة والجلوس أن الأول مكمل للركن المقصود ليدانته وهو الركوع والسجود
 والاخرين مكملتان للركن المقصود غيره وهو الانتقال فكانتا سنتين إظهار للتفاوت بين المكملتين وانت
 علمت أن مقتضى الدليل في كل من الطائفتين والقومة والجلوس الواجب قال الشيخ بحال الدين لا ينبغي
 يعدل عن الدراية إذا وافقتها رأياً على تقدم عن فتاوى قاضين كما ذكر في الفتنة من أن
 شد القاطع الصد في شرحه في تعديل الأركان جميعها شديد بل يغفركم وأكمل ركناً وعند أبي حنيفة
 ومحمد وعند أبي يوسف والشافعي فريضة فيمكث في الركوع والسجود في القومة بينهما حتى تطمئن كل
 عضو منه هذا هو الواجب عند أبي حنيفة ومحمد حتى لو تركها أو شيئاً منها ساهياً يلزمه السجود
 ولو تركها عمداً يكرهه أشد الكراهة ويلزمه أن يعيد الصلوة ويكون معتبرة في سقوط الترتيب
 ونحوه ممن طاف جنباً يلزمه الأعادة والمعتبر هو الأول كذلك هذا انتهى ثم لما فرغ من
 الفرائض أتبعها ذكر الواجبات بحسن المناسبة فقال وما سواه أي ما عدا تعديل الأركان
 من الواجبات جملة أشياء منها تعيين قراءة الفاتحة فإن قراءتها واجبة عندنا خلافاً
 للثلاثة فإنها فرض عندهم لما في الصحيحين من قوله عليه الصلوة والسلام لا صلوة لمن لم يقرأ
 بفاتحة الكتاب ولنا أنه ظني لا يصلح للزيادة على القطعي أذهي نسخ فتبت به الوجوب فيأتي
 بترك الفاتحة من غير فساد ومنها تعيين القراءة المفروضة في الركعتين الأوليين
 منها لمواظبة عليه الصلوة والسلام على ذلك من غير ترك ومنها الإقتصار فيها أي
 في الركعتين على مرة واحدة في كل واحدة فإنه واجب حتى لو ترك ركعة ركعتين أو ركعة واحدة
 سجد السهو ولو سجد إلا أنه مخالف للتواتر من مواظبة عليه الصلوة والسلام ولا يلزم
 منه تأخير واجب وهو السورة وقيد بالأولين لأن الإقتصار على مرة واحدة في كل ركعة ما
 بعدهما ليس بواجب حتى لو تركهما سهواً لا يجب سجد السهو لأن ما بعد الأوليين لا يتعين فيه

قولنا لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب

القراءة ان شاء قرء وان شاء سجد وان شاء سكت فتنكر اسرافاً تحتجرح ملحق بالتسليم والثناء
 فلا يوجب سجود السهو على ما صرحوا به ولا يلزم منه ان لا يقرء ولا يركع ولا يؤدى الى امر غير كوفي
 كتطويل الامام على الجماعة او اطالة الركعة على ما قبلها ومن الواجبات تقدم بها اى تقديم
 الفاتحة على السورة للمواظبة ايضاً ومنها ضم السورة او ما يقوم مقامها من الايات التي
 تعدل سورة اليها الى الفاتحة للمواظبة ايضاً ولما روى الترمذي عن ابي سعيد انه
 عليه السلام قال مفتاح الصلوة الطهور وتحررها التكبير وتحليلها التسليم والصلوة التي
 بالحمد والسورة ولكن في سند ابوسفيان طريق ابن شهاب السعدى وعنه رواه ابو حنيفة
 في مسنده نقل عن ابن معين والنسائي بضعفه وليس له ابن عدى وقال روى عنه الثقات
 وانما انكر عليه لانه ياتي في المتن باشياء لا ياتي بها غيره واسنيداً مستقيمة انتهى وهذا ذكر في
 الهداية وغيرها ان ضم السورة فرض عند مالك لم يوجد في شئ من كتب مذهب بل هو
 عند الاثنية الغلظة ومن الواجبات الجهر بالقراءة فيما يجهر فيه كالجمعة والعيد بن
 اولى المغرب والعشاء كالترأويح والوتر فان الجهر في جميع ذلك واجب على الامام ومنها الخافعة
 بالقراءة فيما يخافت فيه بما كبرها ذكر فان الجهر والخافعة في محله واجب للمواظبة منه عليه الصلاة
 والسلام على ذلك ومنها قراءة الفتن في الوتر ومنها قراءة التشهد فانها واجبة في القعدتين
 الاولى والاخرة والى هذا مال صاحب الهداية في باب سجود السهو فانه واجب السجود بترك
 التشهد في القعدة الاولى كما في القعدة الاخرة وهو ظاهر الرواية وفي رواية واجب القعدتين
 فقط اما في الاول ففي سنة واليه مال صاحب الهداية في باب صفة الصلوة حيث قال في بيان الواجبات
 وقراءة التشهد في القعدة الاخرة وظاهر الرواية اظهر للمواظبة في جميع ذلك من غير ترك ومن
 الواجبات القعدة الاولى لما مر اسراراً ومنها سجدة التلاوة فلها مع كونها واجبة في نفسها في
 من واجبات الصلوة ايضاً اذا تليت فيها حتى لو اخرها عن محلها سهواً يجب عليه سجود السهو
 لانها من مكملات الركعة وهو القراءة ومكمل الفرض واجب منها سجدة السهو لان سجود السهو
 جبراً وقع من الخلل في الصلوة بسبب ترك الواجب واكمالها ورفع الخلل من الصلوة واكمالها
 واجب ومنها تكبيرات العيدين للمواظبة عليهما من غير ترك وللمرد التكبيرات الزوائد لجميع
 ما يقع فيها من التكبيرات فان تكبيرة الاحرام فرض وتكبيرات السجدة سنة لكن تكبير ركوع الركعة
 الثانية للتحقق فيها بالزوائد لانهما لا يخلو بها حتى يجب سجود السهو بتركها وان كانت سنة
 في غيرها ومنها الانتقال من الفرض الذي هو في الفرض الذي بعده فان ذلك واجب
 حتى لو اخل به كما اذا ركع ركوعين يجب عليه سجود السهو لانه لم ينتقل من الفرض وهو الركوع

الاول الى الفرض الذي بعده وهو السجود بل دخل بينه ما فعلا اجنبيا وهو الركوع الثاني فقد انتقل
من الفرض الى غير الفرض وكذا اذا سجد ثلث سجودات او قعد عن النهوض الى الثانية او الرابعة ثم قام نحو
ذلك مما يتخلل فيه بين الفرضين شئ ليس بفرض وتبقى على المصنف واجبا اخر ان لم يذكرها وهما
رعاية الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال في كل صلوة او في كل ركعة والخروج بلفظ السلام
بيان الاول فاعلم ان المشرع فرض في الصلوة اربعة انواع ما يتحد في كل الصلوة كالقعدة او
في كل ركعة كالقيام والركوع وما يتعد في كل ركعة او في كل ركعة كالسجود والترتيب شرط
بين ما يتحد في كل الصلوة وبين جميع ما سواه من الثلاثة الاخرى حتى لو ترك ركعة القعدة قبل السلام
او بعده قبل ان يتاخر بمناكف ركعة او سجدة صليبة او سجدة ثلاثية فعلها واعا القعدة وسجد للسجود
وكذا لو ترك ركعة او قضاها وقضى ما بعد من السجود او قياما او قراءة صلى ركعة تامة واعاد القعدة
وكذا ايشترط الترتيب بين ما يتحد في كل ركعة كالقيام والركوع وبين ما بعده وكذا قلنا انفسا
في ترك القيام وحده يصلى ركعة تامة وله الترتيب بين ما يتكرر في كل الصلوة كالركعة فواجب لا ضرورة
للافتداء حيث يسقط به الترتيب فان المسبوق يصلى بعض ما تأخر من الركعات قبل ما قبله
وكذا الترتيب بين ما يتكرر في كل ركعة كالسجود وبين ما بعده ويجب حتى لو ترك سجدة من ركعة
ثم تذكرها فيما بعده من قيام او ركوع او سجود فانه يقضيها ولا يقضى ما فعله قبل قضائها
مما هو بعد ركعة من قيام او ركوع او سجود بل يلزم سجود السهو فحسب لكن اختلفت في
لزوم قضاء ما تذكره قضاها فيه كالمؤتد كرو هو ركع او ساجد ان لم يسجد في الركعة التي قبلها
فانه يسجد ها وهل يعيد الركوع والسجود للمؤتد كرفيه ففي الهداية انه لا يجب اعادته بل يستحب
معللان الترتيب ليس بفرض بين ما يتكرر من الافعال وفي فتاوى قاضيان انه يعيده ولو
لم يعيده فسدت صلوته معللا بان ارتفعض بالعود الى ما قبل من الاركان لانه قبل الرفع
منه يقبل الرفض بخلاف ما لو ترك السجدة بعد ما رفع من الركوع لانه بعد ما تم
بالرفع لا يقبل الرفع واما الخروج بلفظ السلام فهو واجب عندنا للمواظبة عليه والسلام عليه
وعند الامم الثلاثة هو فرض فلو تركه فسدت صلوته عندنا لاعدنا على ما تقدم انذرو
احداث عمدا بعد القعود قدر التشهد او تكلم او عمل عملا منافيا للصلوة تمت صلوته لكن
مع كراهة التعدي لم تركه الواجب ولا يقال ما ذكرتم في افتراض القعدة الاخرى من ان المواظبة
وقعت بياننا للجملي يقتضى افتراض السلام لا نقول ذلك فيما هو داخل في الصلوة لانه هو
خارج عنها والسلام خارج لما فات اياها وفسادها بماذا وقع في خلالها قصد بالاجماع
فصل في صفة الصلوة واما صفة اي بيان حقيقة الصلوة من ابتدائها

حجب السجود
اذ قعد عن
النهي عن
الانابة والركعة
ثم قدام

مسائل الترتيب
من ترك سجدة
اعادة فالتدوير

ما صفة الصلوة

الى انتهائهما على الترتيب للتوارث فهو انه اذا اراد الرجل ان يدخل في الصلوة فنوى وهي شرط
كما مر واخرج يديه من كميه عند التكبير وهو ليس بفرض في شيء من الصلوة ولا اعتبار لما قاله
بعض من شراح الكنز من الركعة انه انما قيد بقوله عند التكبير لان اخرجهما بعد ذلك
في الصلوة فرض تفسد الصلوة بتركه ثم استدل على ذلك بحديث موضوع انه عليه
الصلوة والسلام قال اخرجوا ايديكم من اكماسكم من لم يخرج يديه من كميه فالجنة عليه
حرام ولعمري ان هذا الجمل عظيم بالحكم وبالاستدلال اما الحكم فانه لم يوجد بنقل صحيح
لاضعيت ولا يهمن ان يوجد واما الاستدلال فانه لو فرض ان هذا الحديث له اصل لم يفيد
غير الكراهة ولم يكن زائدا على خبر تعديل الاركان وخبر الفاتحة وغير ذلك مما لم يثبت بها
سوى الوجوب مع صحتهما وقوتها في الدلالة على ما اريد بها فكيف بحديث مختلف في
على رسول الله صلى الله عليه وسلم نأى عن الالفاظ الغضبية بركا كنه وبرودته وتولا
النصيحة وخوف الاختلاس من الامارسة له بالفقه لكان الاولى التحرز عن ذكره عن اصل
وصيانه التكاثر ثم اذا اكبر تكبيرة الاحرام ورفع يديه وهو سنة والافضل كون
الرفع من التكبير بان ابتداءه عند ابتداء التكبير بانتهائه عند انتهائه وذكر في الهداية
ان يرفع يديه ولا ثم يكبر فانه قال فيها ويرفع يديه مع التكبير وهو سنة لان النبي صلى
الله عليه وسلم واظب عليه وهذا اللفظ يعني لفظ المعية يشير الى اشتراط المقارنة وهو الذي
عن ابي يوسف والحكمي عن الطحاوي والاحم ان يرفع يديه ولا ثم يكبر لان فعله في الكبرياء عن غير
الله تعالى والنفي مقدم على الاثبات انتهى والمعية محتاجة بشيء الاسلام وصحة التحفة واخرين
وذكر الزاهدي عن الباقي انه قال هذا قول اصحابنا جميعا وقوله لان النبي واظب استدلال
بالمواظبة على السنة وهي من غير ترك وان كانت تفيد الوجوب لكن اذ لم يوجد في الوجوب وقد وجد هو
للاعرابي من غير ذكره وقاخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز على انه حكى في الخلاصة الخ لا انه يأم في تركه ولا
قال والمختار انما اعتاده ثم لا ان كان احيا ان انتهى وقوله لان فعله في الكبرياء يعني احكامه
شرعية هذا الرفع الاشارة الى نفي الكبرياء عن غير نعم يحصل منه النفي بالفعل والاثبات بالقول
الكبرياء عليه سبحانه والمعروف في الدلالة على هذا المقصود اذ كانت باللفظ وجوب تقديم نفي
فاذا دل عليه بغيره كان المناسب ان يسلك به سبيل المعجى استحسانا لانه لو احتج به بذكر ان
هو في اللفظ فلا يلزم في غيره اذ ليس الكلام الا في الاولية وقيل يكبر ولا ثم يرفع وقد ورد في بعض
الاحاديث ما يدل عليه ايضا فانه ثلثة اقوال وفي معنى كل قول ورد حديث عنه عليه السلام
فيونس بان صلى الله عليه وسلم قد فعل كل ذلك وترجع في الهداية افعال عليا للسلطان المعنى

في قوله بعض
شرح الكنز
ان اخرج
اليدين من
الكمسين
في الصلوة
الافضل
الرفع مع
التكبير
بان يرفع يديه
عند ابتداء التكبير
وانتهائه
في دفع اليدين عن
تكميل الترتيب
اقول هذا
الايدى
التكبير

الذي ذكره ومقدار السنة في رفع اليدين ان يرفع الرجل حتى يجاذى اي يقابل بالهما شحتي
اذنيه وفي فتاوى فاضل خان عيس طرف انهما شحتي اذنيه واصابعه فوق اذنيه عند الامنة الثلاثة
السنة ان يرفع يديه الى منكبيه لما روى البخاري عن ابي حميد رضي الله عنه قال كنت احفظكم صلوة
رسول الله صلى الله عليه وسلم رايت اذ اكبر رفع يديه حذاء منكبيه الحديث ولنا ما في صحيح مسلم
من روايته واثبت بن حجر انه رآه صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلوة كبر ووضعها
حيال اذنيه وما في سنن البيهقي الكبرى عن انس كان صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلوة
ثم رفع يديه حتى يجاذى بالهما يديه اذنيه قال ابو الفرج رجاء اسناده كمال ثقة ولا معارضة
فان محاذاة الشحنتين بالهما ين تسوغ حكاية محاذ اليدين بالمنكبين والاذنين لان
طرف الكف مع الرسغ يجاذى المنكب يقاربه والكف نفسه يجاذى الاذن واليد تطلق على الكف
الى اعلاها فالذي يض على محاذة الالهامين بالشحنتين وفق في التحقيق بين الروايتين فوجب اعتباره
ثم راينا رواية ابي داود عن واثل بن حجر صرح فيه قال ان النبي صلى الله عليه وسلم حين قام
في الصلوة رفع يديه حتى كانتا يجانبا منكبيه حاذي بالهما يديه اذنيه انتهى وعلمنا في كتبهم
فصل الخلاف في هذا مع الشافعي ولا خلاف في الحقيقة بيننا وبينه فان قوله يرفع يديه حذو
منكبيه المراد الكفان لانه صرح في كتبهم انه يجاذى اطراف اصابعه على اذنيه واهما يديه
شحمة اذنيه في مذهبنا مذهبنا من غير فرق ويفرح اصابعه حال الرفع لكن لا يفرج كل التفرج
ولا يضم كل الضم بل يتركها على العادة ويوجه حالة الرفع بطن كفيه نحو القبلة اجمالا لا اقباعا عليها
وفي المحاوي وقال بعضهم يجعل بطن كل كف الى كف اخرى واما المرأة فانها ترفع يديها
عند التكبير حذاء ثدييها بحيث تكون رؤوس اصابعها حذاء منكبيها لان ذلك استريحها
وامرأها مبني على الستر وفي الفتنة قيل هذه السنة في الحرة اما في الامة فكالرجل لان كفها ليست
بعورة ويروى عليه ان كف الحرة ايضا ليس بعورة وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة ان المرأة كالرجل
والاول الصحيح لما ذكرنا والمقتدي يكبر تكبيرة مقدار تكبير الامام عند ابي حنيفة وعندهما
يكبر بعد تكبير الامام والخلاف انما هو في الافضلية لا في الجواز وقد تقدمت المسئلة بدليلها
في بحث النية ولا يترك رفع اليدين عند التكبير لانه سنة مؤكدة ولو اعتاد تركها ثم لال نفسه
الترك لانه استخفاف عدم مبالاة بسنة واطب عليها النبي صلى الله عليه وسلم مدة
عمره اما لو تذكر بعض الاحيان من غير اعتياد فلا ياتم وهذا مطر في جميع السنن المؤكدة ثم يضع
يمينه على ساره بعد التكبير ولا يرسها عندنا خلافا لما روى البخاري عن سهل
بن سعد كان الناس يؤثرون ان يضع الرجل اليد اليمنى على ذراع اليسرى في الصلوة وعن

وأبلى بن حجرانه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه حين دخل في الصلوة وكبر ثم التحف
 بثوبه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى وأمسكهما وعن قبيصة بن هب قال كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يؤمنا فيها أخذ شماله بيمينه رواه الترمذي وقال حديث حسن ويقبض بيده اليمنى
 ويسوغ يده اليسرى أي السنتان يجمع بين الوضع والقبض جميعا بين ما ورد في الأحاد المذكورة أذني
 بعضها ذكر الأخذ وفي بعضها ذكر وضع اليد على اليد وفي البعض وضع اليد على الذراع فكيفيته لجمع
 يضع الكف اليمنى على الكف اليسرى ويجلق أكفهما ويخضع على الرسغ ويبسط الأصابع الثلاث على الذراع
 فيصنع أنه وضع اليد على اليد وعلى الذراع وأنه أخذ شماله بيمينه ويضعهما أي الرجل تحت السرة وعند
 الشافعي على الصد وهو رواية مالك وأحمد قال الشيخ كمال الدين بن الهمام كون الوضع تحت السرة أو
 الصدر وهو رواية مالك وأحمد قال الشيخ كمال الدين بن الهمام كون الوضع تحت السرة أو الصد
 لم يثبت فيه حديث يوجب العمل في حال على المجهود من وضعهما حال كون قصد التعظيم في
 القيام المرد في الشاهد منه تحت السرة وذكر عن علي بن السنينة في الصلوة وضع الكف على
 الكف تحت السرة رواه أبو داود وأحمد واللفظ له قال النووي اتفقوا على تضعيفه لأنه
 من رواية عبد الرحمن بن اسحاق الواسطي مجمع على ضعفه وأما المرأة فأنها تضعهما تحت
 ثدييها بالاتفاق لأنه استرها ثم الوضع سنة لكل قيام فيه ذكر مسنون عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف وعند غيره سنة لكل قيام فيه قراءة فيضع في حال الشتاء والقنوت وصلوة
 الجنازة عندهما خلافه ولا يرسل في القنوت بين الركوع والسجود بين تكبيرات العيدين
 اتفاقاً ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك إلى آخره أي وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا
 إلغيرك فقد روى البيهقي عن أنس وعائشة رضي الله عنهما وأبي سعيد الخدري وجابر وعمر بن الخطاب
 الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك إلى آخره مرفوعاً إلا عن حماد بن مسعود رضي الله عنه لم يرفعه
 الدارقطني رفعه عن حماد ثم قال والمحافظة عن عمر بن قول وفي صحيح مسلم عن عبدة وهو ابن أبي
 كنانة أن عمر بن الخطاب كان يقول لا اله الا الله ثلاثاً ويقول الله أكبر ثلاثاً العن بالله السميع العليم من الشيطان
 الدارقطني عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا اله الا الله ثلاثاً ويقول الله أكبر ثلاثاً العن بالله السميع العليم من الشيطان
 أبو سعيد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام من الليل كبر ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا
 إلغيرك ثم يقول لا اله الا الله ثلاثاً ويقول الله أكبر ثلاثاً العن بالله السميع العليم من الشيطان
 الرقيم من هنه ونفخه وتقل ثم يقرأ وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه قال الترمذي و
 حديث أبي سعيد انه حديث في هذا الباب وقال ابنه وقد تكلم في اسناد حديث أبي سعيد
 كان يحيى بن سعيد يتكلم في علي بن علي وقال أحمد لا يصح هذا الحديث انتهى وعلي بن علي

عند الشافعي
 رحمه الله تعالى
 يضع اليد على
 الصد

بخادمين رفاعه وثقه وكيع وابن معين وابو ذرعه وكفى بهم وما أتت من فعل الصالحين كعمره وغيره
 الا فتأخروا عنه عليه الصلوة والسلام سبحانك اللهم مع البحر بقصد تعليم الناس ليقصدوا
 كان دليلا على انه الذي كان عليه الخرافة وان كان الاكثر من فعله وان كان رفع غيره اقوى
 على طريق الحديثين الا ترى انه روي في الصحيح من حديث ابي هريرة رضي الله عنه عليه السلام
 بسكت هذبة قبل القراءة بعد التكبير فقلت يا ابي واخي يا رسول الله ما ريت سكونك
 التكبير والقراءة ما تقول قال قول اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعد بين المشرق والمغرب
 اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الابيض من الدنس اللهم اغسلني من خطاياي بالثلج
 والماء والبرد وهو اصبر من الكل متفق عليه ومع ذلك لم يقل بسنته عينا احد من الصحابة ولا ربيعة
 والحاصل ان غير المرفوع المرفوع في الثبوت عن مرفوع اخر قد يقدر على يدله اذا
 اقترن بقرائن تفيد انه صحيح عنه عليه السلام وان زاد في دعاء الاستفتاح بعد قوله وتعم
 لفظ وجعل ثناؤك لا يمنع من زيادته وان سكت عنه لا يؤمر به انه لم يذكر في الاحاديث
 المشهورة وقد روي عن ابن عباس من قوله في حديث ذكره ابن ابي شيبة وابن مردويه
 في كتاب الدعاء ورواه الحافظ ابن شجاع في كتاب الفهم وسن عن ابن مسعود رضي الله عنه ان من احب الكلام
 الله عز وجل ان يقول العبد سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك امرك وجل ثناؤك ولا اله غيرك
 وابخش الكلام الى الله نعم ان يقول الرجل لرجل اتق الله فيقول عليك نفسك ويقول ايضا
 بعد الثناء او قبله اتق وجهتي وجهتي للذي فطر السموات والارض خنيفا وانا من المشركين
 عند ابي يوسف ولا دليل لابي يوسف على الضم الا ما رواه البيهقي من حديث
 جابر رضي الله عنه عليه الصلوة والسلام كان اذا استتم الصلوة قال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك
 اسمك وتعالى جددك ولا اله غيرك وجهتي للذي فطر السموات والارض خنيفا وانا من
 المشركين ان صلوتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين واما اذا التوجه كما قال
 به الشافعي ففيه احاديث منها ما في صحيح مسلم وغيره من حديث علي رضي الله عنه عليه السلام كان اذا
 قام الى الصلوة قال وجهتي وجهتي للذي فطر السموات والارض خنيفا وانا من المشركين
 ان صلوتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا من
 المسلمين اللهم انت الملك لا اله الا انت ربي وانا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي
 فاغفر لي ذنوبي جميعا لا يغفر الذنوب الا انت واهدني لافضل الاخلاق لا يهتد لافضلها
 الا انت واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها الا انت لبيك وسعديك والخير كله في يديك
 والشئ ليس اليك وانا بك واليك تباركت وتعاليت استغفرك واتوب اليك

فافض الكلام
 الى الله تعالى ان
 يقول الرجل اتق
 الله فيقول
 عليك نفسك

وإذا ركع قال اللهم لك ركعت وبك أمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري ومخي وعصبي وإذا رفع قال اللهم ربنا لك الحمد ملاك السموات والأرض وما بينهما وملك ما شئت من شيء بعد وإذا سجد قال اللهم لك سجدت وبك أمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وبصوره وشقق سمعه وبصره تبارك أحسن الخالقين ثم يكون آخر ما يقول بين التشهد التسليم اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت وعقد أبي حنيفة ومحمد ذلك كله محمول على التطوع والتجبد فان الأمر فيه واسع ويؤيده ما ثبت في صحيح أبي عوانة وسنن النسائي أنه عليه السلام كان إذا قام يصلي تطوعاً قال الله أكبر وجهته إلى فيكون مفسراً لما في غيره بخلاف سبحانك اللهم ما ذكرناه بين أنه لا أمر المستقر عليه في الفرائض ثم إذا قرأ أو جهت يقول فيه وأنا من المسلمين لا يقول وأنا أول المسلمين تحريزاً عن الكذب ولو قال قيل تقصد صلوته وقيل لا وهو الأصح لأنه نافي عما لا يغيره هكذا قالوا فعلى هذا لو قصد به الأخبار تقصد قطعاً ثم في رواية عن أبي يوسف يقول الله قبل التكبير والنية وفي رواية بعد التكبير وعندهما يقول التوجيه انشاء قبل الافتتاح ولما كان ظاهر اللفظ يفيد أن قبل التكبير عندهما أيضاً لأنه المتبادر من الافتتاح قال يعني قبل النية ولا يقول ذلك بعد النية قبل التكبير بالأجماع هو الصحيح لئلا يكون فاصلاً بين النية والتكبير إذا أولى فيها اقتزائهما به وعلم بقيد الأجماع أن مراده في قوله قبل التكبير النية أيضاً كما قيدناه به فإمكان ظاهر الشمول وقيدناه بالصحيح تبعاً لمصاحب الهداية احتراماً واعتماً قيل يأتي به قبل التكبير عللاً بالأخبار لأنه يبلغ في النية قلنا الأخبار محمولة على التطوع كما مر وحينئذ فحمله بعد التكبير ولا نسلم أنه يبلغ في النية لأنه لا يستلزمها ثم بعد الاستفتاح يتعوذ لقوله تعوذ فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله الآية أي إذا أردت قراءة القرآن وهو سنة عند عامة العلماء وعن الثوري وعطاء وجوبه نظر إلى حقيقة الأمر وعدم صلاحية كونه للرفع الوسوسة صار فاعندها يصح شرها الوجوب معه وأجيب بأنه خلاف الأجماع ويبعد منهما أن يبدع أقوالاً خارجة عن الأجماع فالله أعلم بالصواب على قول الجمهور ثم المختار في لفظه عند صاحب الهداية استعذ بالله إلى آخره وهو اختيار الفقيه أبي جعفر رحمه لموافقة لفظ القرآن وعند غيره أعوذ بالله لأن معنى استعذ أطلب العوذ فاعوذ مطابق لموجبه وكذا المنقول من استعذ أنه عليه الصلوة والسلام أعوذ على ما في حديث أبي سعيد المتقدم والتعوذ إنما هو عند افتتاح الصلوة فلو نسب حتى قرأ الفاتحة لا يتعوز بعد ذلك كذا في الخلاصة ويقوم منه أنه لو تذكر قبل كمالها يتعوذ ويغني أن يستأنفها أما التعوذ من حيث المحل فتبعض للثناء لا للقراءة

يأمن من الأذى من الأذى والصلوة محمول على التحليل والتطوع واجب ما ثبت في صحيح أبي عوانة

إذا قال في محضه لا يقول فيه وإنما يتقبل المسلمون ولا يسلمون وأنا أول المسلمين لا يجوز أن يقول التعوذ بين التلاوة رحمه الله تعالى

عند أبي يوسف فكل من يأتي بالشئ يأتي به سواء كان يقرأ أو لا لأنه دفع الوسوسة و
الكل محتاجون إليها حتى الله يأتي به المقتدي كما يأتي به الإمام والمنفرد وفي العيدين
يأتي به قبل التكبيرات بعد الشئ لأنه يتبع له ولا يؤخر عن التكبيرات وعند أبي حنيفة ومحمد التبع
تبع القراءة فكل من يقرأ يأتي به لا يشرعيتها قال الله تعز إذا قرأت القرآن فاستمعوا له
فلا يأتي به المقتدي لأنه لا يقرأ بخلاف الإمام والمنفرد ويؤخر عن تكبيرات العيدين لأن محل
القراءة بعدهما وأما المسبوق فلا يأتي به عندهما إلا بعد مفارقة الأما لأنه محل قرأته وعند أبي
به عند الشروع تبعاً للشئ ثم إذا قام إلى القضاء ما سبق يأتي به عنده أيضاً على ما ذكره في الخلاصة
بناء على أنه ينبغي أن يفتن على ما نقل المصنف حيث قال والمسبوق يأتي بالشئ إذا ادرك
الإمام حالة المخافة ثم إذا قام إلى القضاء ما سبق يأتي به ^{فصل} كذلك إذا ذكره في المنقط ووجهه أن القيام
إلى قضاء ما سبق كتحريمه آخره للخروج به من حكمه لا ابتداء الحكم لأنفراد
والمذكور في غير الخلاصة أن المسبوق يتعوذ على قول أبي يوسف رحمه الله تعز
عند الشروع لا عند القيام إلى القضاء ثم الخلاف في التعوذ على ما ذكرناه
مذكور في الهداية وكثير من الكتب وفي بعض الكتب كالمظومة والمجمع ذكر
الخلاف بين أبي يوسف ومحمد وذكر في الخلاصة أن قول أبي يوسف أصح فكان هذا
هو السبب في إقتصار المصنف على قوله من غير تعرض للخلاف لكن محتاراً قاضياً والهداية
وشروحها والكافي والاختيار وكثير الكتب هو قولها أنه تبع للقراءة وبه نأخذ ولذا ادرك
الشارع في الصلوة عند شروعه الإمام وهو أي الحال أن الإمام يجهر بالقراءة لا يأتي بالشئ
بل يستمع وينصت لأذنيه وقال بعضهم يأتي بالشئ عند سكات الإمام حال كونه الشئ كلمة
كلمة أو كلمتين كلمتين بحسب ما يمكنه لأنه لا يمكنه إلا أن يسمع ما يسمع من الإمام فمقتضى الأمر
وهو رأي عن الفقيه أبي جعفر الهندواني أنه قال إذا ادرك الإمام في الفاتحة يفتن بالانطق
وأما ادركه في السورة يفتن عند أبي يوسف لا عند محمد ذكره في الذخيرة وهو بعيد إذ
لا فصل في قوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له الآية بين الفاتحة وغيرها بل الأصح هو
القول الأول أنه لا يأتي به مطلقاً لا إطلاق النص ما في الجملة والعيدين التقييد به بناء على
الغالب لأن البعد عن الإمام يقع فيه ما في الغالب لا في غيرها أيضاً كذلك إذا كان المقتدي في
حال الجهر بالقراءة بعيداً عن الإمام بحيث لا يسمع صوته فقد اختلف المتأخرون فيه كما
اختلفوا في وجوب الانصات على البعيد والخطيب يخطب قال بعضهم نحو القراءة والذكر وقال بعضهم
يجب الانصات قال في المفيد الثاني أصح فكذا ينبغي أن يكون هنا لأن لم يمكنه الاستماع

فالأضاحات ممكن فيجب ما هو ممكن ولا يسقط لم سقوط غير الممكن لعدم الملازمة وجوداً و
 عدمه وإن أدرك الإمام في الركوع فأنه تجزئ في الألتان بالشأن إن كان أكثر من أربع يجوز
 ضبط أكبرها بالأداء للموحدة وبالشأن الثلاثة أي غالب رأي أنه لو أتى به رأي بالشأن يدرك الألتان
 في شيء من الركوع يأتي بقائمه يركم لا مكان آخر من الفضيلتين معاً فلا يفوت أحدهما
 ومحل الشأن هو القيام فيفعله فيه والأصح أن لم يكن غالب ظنه أنه لو أتى بالشأن يدرك
 الإمام في شيء من الركوع بل غالب على ظنه أنه اشتغل به لا يدرك شيئاً من الركوع مع الإمام
 ويشك في ذلك يركع ويتابع الإمام ويترك الشأن وإن كان آخر فضيلة الجماعة في تلك
 الركعة الأولى من آخر فضيلة الشأن لأن سنية الجماعة أكد وأقوى من سنيته حتى
 إلى وجوبها كثير من العلماء وكذا الحكم إذا أدرك الإمام في السجدة الأولى أن غالب على ظنه
 أنه لو أتى يدرك في شيء منها غنى ولا يترك الشأن وسجد لآخر فضيلة الجماعة في السجدين
 وقيد بالسجدة الأولى لأنه لو أدرك في الثانية فالأولى أن لا يثنى على ساق فيهما لو أدرك في
 القعدة لأنه لم يبق إلا السجدة فالأولى المشاركة فيها لقلتها بخلاف أمراً كفي الأولى
 يدرك الثانية سجداً لها فأكاد للمشاركة في الأولى مع آخر فضيلة الشئ أيضاً أولى ولا يأتي
 بالركوع فيما إذا أدرك الإمام بعد الركوع لأن الواجب على المسبوق متابعة الإمام فيما أدركه
 فيه ولا يجوز له أن ينفر عنه قبل أن يتم صلوة على أنه لا فائدة فيه لأنه لا يحتسب له ولا
 يكون مدركاً لتلك الركعة لم يشارك الإمام في الركوع كله أو في مقدار تسبيحة لقوله عليه
 السلام إذا جئتم إلى الصلوة ونحن ساجدون فاسجدوا ولا تقعدوا ^{فإنهم} ومن أدرك ركعة فقد
 أدرك الصلوة رواه أبو داود وعن عمران قال إذا أدركت الإمام ركعة فركعت قبل أن يرفع رأسه
 أدركت الركعة وإن رفع قبل أن تركه فقد فلتك تلك الركعة وهذا نص في المسئلة وفي
 الذخيرة قال وإن سوي ظهري في الركوع يعني حال كون الإمام ركعاً صار مدركاً لتلك
 الركعة قد روي التسليم ولم يقدر رأي لا يشترط المشاركة في التسبيحة وهذا هو الأصح لا يشترط
 المشاركة فيجزع من الركن وإن قل فالحاصل أن وصل إلى الحد الركوع قبل أن يخرج الإمام من
 الركوع إلى الحد القيام أدركت تلك الركعة والأصح أن أفاده شرعي وإن أدرك الإمام وهو
 في القعدة الأولى والأخيرة قال بعضهم يكبر ويقعد من غير شأن وقال بعضهم يأتي بالشأن ثم
 يقعد والأول أولى لتحصيل فضيلة تزيادة المشاركة في القعود ولا يتعدى إلا بعد الشأن إلا
 المتواتر سواء قلنا أنه لأجل الصلوة ولأجل القراءة وذكر أبو جعفر في النوادر أن كبر وتعد
 ونسي الشأن لا يجيد وهذا أن كبر وبدء بالقراءة ونسي الشأن والتعد والتسمية لفواة محلهما

ان كبر
 بدأ بالقراءة
 ونسي الشأن
 والتعد ولا
 لا يجيد ولا
 سهو عليه

بالمحمد لله دليل على أن التسمية ليست من الفاتحة وأنها سبع آيات بدونها حيث جعل
 الوسطى وهي آيات نعبد وإياك نستعين بينه سبحانه وبين عبده والثالث قبلها
 تعال الخاصة والثالث بعد العبد فقط وآذ المرتكن آية من الفاتحة لم تكن آية من غيرها
 لعدم القائل به ولا شك أن هذا الحديث أصح من رواية الدارقطني كيف يكون رجال الستة
 ثقة لا يدل على صحته لجواز أن يكون فيهم متصفا بالغفلة مع كونه ثقة مع انه مروى موقوفا
 ولو سلم صحته فغاية التعارض المورث للشبهة ولو سلم عدم التعارض فخير
 الواحد غير قاطع للشبهة والقرآن يثبت مع الشبهة لأن طريقه طريق اليقين لأنه
 أصل الدين وبه ثبتت الرسالة وقاتمت الحجة على الضلالة فلا يثبت كونه آية من سورة
 من السور بل دليل قطعي كما في سائر الآيات وإجماع الصحابة على اثباتها في المصحف لا يرد
 منه أنها آية من كل سورة بل اللازم منه مع الأمر بالتجريد عن غير القرآن أنها من القرآن وبه
 نقول أنها آية منه نزلت للفصل بين السور وكتابتها بقلم محمد يؤيد ذلك كما في تراجم
 السور وعدد الآيات وأما الموضع الثالث ففي رواية عن أبي حنيفة رجع محلها أول
 الصلوة والصحيح أن محلها أول كل ركعة احتياطاً لأن أكثر المشايخ على هذا نقل في الكفاية
 عن الحسن أنه قال الأحسن أن يسمى أول كل ركعة عند أصحابنا جبهة الاختلاف ومن رجع
 يسمى ركة في الأول فحسب فقد غلط على أصحابنا غلطاً فاحشاً عرف من تأمل كتب
 أصحابنا والروايات عنهم لكن الخلاف في الوجوب فعندهما في رواية المعلى عن أبي حنيفة رجع
 أنه يجب التسمية في الثانية كوجوبها في الأولى وفي روايتها ومروايتها بحسن عن أبي حنيفة رجع
 لا يجب إلا عند الافتتاح وإن قرأها في غيره فحسن ثم قال الحسن والصحيح أنه يجب
 التسمية في كل ركعة انتهى واستدلوا على الاحتياط باختلاف العلماء في أنها آية من
 الفاتحة أو لا فكان الاحتياط الاثنان بها للخروج من الخلاف واعتراض الشيخ كمال الدين
 مقتضى هذا أن يؤتى بها مع السورة لشبهة الخلاف في كونها آية من كل سورة كما في الفاتحة
 والجواب أن الخلاف في أنها آية من السورة ليس في القوة كالاختلاف في أنها آية من الفاتحة على ما مر
 فلا يؤثر في بقوة الاحتياط كتأثيره وأما الموضع الرابع فانهما محقق عندنا وعند أحمد في أصل الروايتين
 خلافاً للشافعي فإن السنته عنه فيها الجهر لما روي عن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه و
 سلم يجهر بسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية جهر قال الحاكم صحيح بلا علة وصحبه الدارقطني وهذا مثل
 ما مر من صرح فيه بالجهر قال بعض الحفاظ ليس بخبر في الجهر الأول وفي أساده مقال عند أهل الحديث
 وقد أعرض إمامنا سيد الشهور قد راجع فلم يخرجوا منها شيئاً مع اشتغال كتبهم على كثير

باب التسمية في الركعة

عن الضعيف قال ابن تيمية وروينا عن الدارقطني انه قال لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في
 الجهر حديث وعن الدارقطني انه ضعف بمصر كتابا في الجهر بالبسملة فاقسم بعض المالكية ليعرفه
 لصحبه منها فقال لم يصح في الجهر حديث وقال الحازمي اتحاد الجهر وان كانت ماشورة عن غيرهم الصواب
 في ان اكثرها لم يسلم من الشوائب وقد روى الطحاوي وابو عمرو بن عبد البر عن ابن عباس رضي
 الله عنهما الجهر قراءة الاعراب وعن ابن عباس رضي الله عنهما لم يجهر النبي عليه السلام بالبسملة حتى مات
 فقد تعرض ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان تم وهو محمول على وقوعه لحيانا يعلمونهم بها
 فيها اوجب هذا الحل صريح رواية مسلم عن انس صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم
 وابي بكر وعمر وعثمان فلم اسمع احدا منهم يقرأ بالبسملة اللهم الرحمن الرحيم لم يردني القراءة بل السماع
 للاخفاء بدليل ما صرح به عنه فكانوا لا يجهرون بالبسملة اللهم الرحمن الرحيم رواه احمد النسائي
 باسنادهم على شرط الصحيح وعنه صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر فكلهم يخفون
 بسم الله الرحمن الرحيم وفي لفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وابي بكر وعمر
 عمر بن الخطاب وروى الطبراني شايع بن ابي السري ثنا حماد بن سليمان عن ابيه عن انس ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وابي بكر وعمر وعثمان وعليه انتهى وهذا
 التواتر وابن المبارك وقال ابن عبد البر وابن المنذر هو قول ابن مسعود وابن الزبير وعثمان
 ياسر وعبد الله بن الفضل والحكم والحسن بن ابي الحسن والشعبي والنعيمي ولا فرائض و
 عبد الله بن المبارك وقتادة وعمر بن عبد العزيز والاعمش والزهرى ومجاهد حالي بن
 عبيد واحمد واسحاق رحمته الله عليهم اجمعين فقول المصنف اما الامام اذا جهر فلا ياتي
 بها يعني لا ياتي بها جهر او اما سرافياقي بها واذا خافت ياتي بها اي مخافة والتقيد
 بالامام لا يفيد احترازا فان المنفرد كذلك والمقتدي لا يقرأ او اما التسمية عند
 ابتداء السورة بعد الفاتحة فانه عند ابي حنيفة لا ياتي بها الا في حال الجهر ولا في
 حال المخافة وكذا عند ابي يوسف لما تقدم ما فيها ليست باية من اول السورة
 والاثنيان بها في اول كل ركعة لما تقدم من الاحاديث الدالة على انه عليه السلام كان
 ياتي بها سرا وكذا الخلفاء الراشدون ولم يرو شي في الاثنيان بها اول السورة وعند
 ياتي بها في اول السورة اذا خافت بالقراءة لا اذا جهر لان المشرع فيها الاخفاء كما
 تقدم فلو اتي بها حال الجهر مخافة يلزم وجود سكتة في ابتداء القراءة ولم يؤثر ولا
 يلزم مثل في المخافة ثم بعد التسمية يقرأ الفاتحة واذا قال الامام في اخوها والاضالين
 يقول اي الامام امين والمؤتم يقولها والتامين سنة لقوله عليه السلام

فانما المشهور
 مشتمل على
 من من الضعيف

عن الحسن

اذا امن الامام فاموا فانهم وافق تأمينه تأمين المثلثة غفر له ما تقدم من ذنبه متفق
 عليه وثبت تأمين الامام بطريق الاشارة لانه لم يسبق له الكلام وروى فاموا
 فان الامام يقولها في سنن النسائي وصحيح ابن حبان فكان حجة على مالك رحمه الله تعالى
 في تخصيصه المؤتمر بالتأمين دون الامام ويخفونها التي يخفى الامام والمقتدون تأمين
 قول ابن مسعود اربع يخفيهن الامام التعوذ والتسمية وأمين وسمنا لك الحمد
 وهذه الاربعة رواها ابن ابي شيبة عن ابراهيم النخعي وقد روى احمد وابو يعلى
 الطبراني والبيهقي والحاكم في المستدرک من حديث شعبة عن سلمة بن كهيل
 عن جعفر بن العباس عن علقمة بن وائل عن ابيه ان صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فلما بلغ صغير الغضوب عليهم قال آمين وخفي بها صوته وقال الشافعي رحمه واحمد
 يجهر الامام والمأموم بآمين لما روى ابن ماجه كان عليه الصلوة والسلام اذا تلا غير
 الغضوب عليهم ولا الضالين قال آمين حتى يسمع في الصف الاول فيرتج المسجد قلنا تعان
 روايت البحر والاختلاف في فعله فيرجح الاعتناء باشارة قوله فان الامام يقولها ويأذن الاصل في الدعاء
 وآمين دعاء فان معناه استجابة ثم يجوز في آمين المد وهو الاكثر ويجوز القصر واما تشديد الميم
 فخطأ وفي التبئيس ان يفيد اوقيل او عليه الفتوى وقال الحلواني له وجه لا معناه ندعوك
 قاصدين اجابك ثم يضم الى الفاتحة سورة او ثلث آيات قصار قد اقصه سورة وتقدم ان
 ذلك واجب للفاتحة فان قرع مع الفاتحة آية قصيرة وايتين قصيرتين لم يخرج عن حد الكراهة
 اي كراهة التحريم لاختلاف الواجب وان قرع ثلث آيات قصار او كانت الآية والايتين تعدل ثلث
 آيات فصاخر عن حد الكراهة المذكورة ولكن لم يدخل في حد الاستحباب الجيد ينبغي ان
 يكون فيه كراهة تنزيهية لان اترك المستحب بكونه منزها عما كان ترك الواكدة تعزى ما عظم المراد
 من الاستحباب هنا السنة على صرح به في اكثر الكتب وذلك الذي لم يرد عند الخرج من الترتيب اذا
 قرأه وثلث الحد الدخول في الاستحباب اذا قرأها الا الواجب ضم السورة والآيات اليها الى الفاتحة
 في الاولين والمستحب في ثلثة اوجه احدها ان يقرء في السفر حالة الضرورة من خوف او عجلة لهم ونحو ذلك
 بفاتحة الكتاب واي سورة شاء او مقدار اقصه سورة ثم من اي محل يشاء واما ابو داود والنسائي عن
 عتبة بن عامر قال كنت اقول برب رسول الله صاع ناقته فقال لي يا عتبة الا اعلمك خير سورة تين
 اقرؤها فاعلمني قل اعوذ برب الفلق وقل اعوذ برب الناس قال فلم يرنى سررت بهما جدا فلما
 نزل لصلاة الصبح صلى بها صلوة الصبح للناس فلما فرغ التفت الي فقال يا عتبة كيف دلت
 عني القاسم مولاي بها وتابو عبد الرحمن القوي الاموي مولاهم تكلم فيه غير واحد

في السفر

ووثقه ابن معين وغيره وروى الحاكم في مستدر كنه عنه سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن المعوذتين امن القرآن هما فامنا بهما في صلوة الفجر وصحى والحق ان جرحس والوجه الثاني
ان يكون في السفر حال الاختيار من الامن وعدم الجمل في يقرأ في صلوة الفجر مع الغائبة
سورة البروج ومثلها او قريبا منها في المقدار لجمع بين مراعاة سنة القراءة وبين التخييف لان السفر مظنة
المشقة فلا بد ان يكون قراءته اخف مما يقرأ في الحضر فيكون الاوسط في الحضر ولا في السفر ويقرأ في
الظهر كذلك ويقرأ في العصر والعشاء دون ذلك نحو سورة الطارق والشمس ونحوها وفي المغرب
يقرأ بالقصار جدا كالعصر والكوتر والا خلاصه انما قرأ في محل الطول بالوسط فلا بد ان يكون ما
عمله التوسط دون ذلك ثم ما عمله القصر دون ذلك الوجه الثالث ان يكون في الحضر وح اذا خاف فوت
الوقت يقرأ قدرها لا يتقوا الصلوة كما في السفر حال الضرورة لا اشتراك فيها وان لم يخف فوت الوقت
فالسنة في حقه ان يقرأ في صلوة الفجر في الركعتين باربعة اية وهو الاولي وخمسين اوستين اية
وهو الاوسط والا على الزيادة على الستين الى المائة ففي صحيح مسلم من حديث جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يقرأ في الفجر بقاوت ونحوها وفي الصحيحين عن ابي بريدة كان عليه السلام يقرأ في
الفجر ما بين ستين الى مائة اية وفي ابن جبان عنه بالستين الى المائة وفيه ايضا عن ابن عمر
انه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليؤمننا في الفجر بالصفا وفي الصحيحين عن ابي هريرة
رضي كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الفجر يوم الجمعة آية تنزيل الكتاب في الركعة الاولى وفي
الثانية هل اتى على الانسان وفي مسلم عن عبد الله بن السائب قال صلى الله عليه وسلم في الفجر
وسلم الصبح بمكة فاستقم سورة المؤمنين حتى جاء ذكر موسى هارون او ذكر عيسى اخذ
النبي صلى الله عليه وسلم سعة فركع في الحاصل المقادير المذكورة التي اقلها الاربعون واكثرها
المائة هي الغالب من فعله عليه الصلوة وما ورد مما هو اقل من اربعين في الفجر فمحمول على
ضرورة دعت الى ذلك ثم اختلاف افعاله صلى الله عليه وسلم حال الاختيار للتشريع
لامته ليجعل قاعدة لهم في سائر ازمته ويعلم منه انه لا ينقص في الحضر حال الاختيار من
الاربعة ولو كانوا كسالى لان الكسالى جعلها حيث قال في الهداية وغيرها في حق التوقيف
بين ما ورد ان يقرأ بالاربعة مائة وبالكسالى اربعين وبالاوسط ما بين خمسين الى
ستين وقيل ان كان الليالي قصارا فاربعة وان كان الليالي طولا فمائة وما بينهما ما
بينهما وقيل ينظر الى طول الاية قصرها ووسطها ويقرأ في الظهر مثله اى مثاليته
الفجر لما في مسلم عن ابي سعيد الخدري كنا نخرج في قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في
العصر فخرنا قيامه في الركعتين الاوليين من الظهر قدر قرأ آية تنزيل السجدة وفي

وقيل ان
القادر بالضرورة
اقبله الاربعين
والشاه المأثور

بكل ركعة قد رثاثنين آية الحديث وقوله في الرواية الأولى قدم قراءة ألم أي في كل ركعة لتوافق
 الرواية الثانية معن إذا الحمل على المخالفة لفظاً فقط وأولى من الحمل عليها في المعن أيضاً عندنا
 أو يقرأ في الظهر دون ما يقرأ في الفجر هكذا ذكر في الأصل لأن وقت الظهر وقت
 الاشتغال بالكسب فالطويل فيه مؤد إلى السامة بخلاف وقت الفجر وفيه سلام عز جانب
 سمرة كان النبي عليه السلام يقرأ في الظهر بالليل إذا غشيت ويروي سبيع اسم ربك الأعلى وفي
 العصر نحو ذلك وفي الصبح أطول من ذلك فأما الحديث الأول أطول قراءة وردت فيها
 وهذا أقصرها فاعلم أن أطولها أدور أطول الفجر وأقصرها أدور أقصرها فهذا يؤيد رواية الأصل
 فينبغي أن يكون العمل عليها سنيماً في زماننا وفي الاختيار يقرأ في الظهر ثلثين آية يعني في
 الركعتين وفي العصر عشرين آية انتهى ويقرأ في العصر والعشاء كذلك أي دون ما يقرأ في
 الفجر وآية واحدة لما تقدم من حديث جابر في العصر وفي الصحيحين من حديث البراء سمعت
 النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في العشاء والتين والزيتون وأسمعت أحد أحسن صوتاً منه
 وفيها في حديث معاذ حين يصلي العشاء بالبصرة فقال صلى الله عليه وسلم يا معاذ أقتان
 أنت ثلثاً أقرأ أو الشمس وضعتها وأسم ربك الأعلى ونحوها ولأن العصر وقت شدة
 الاشتغال بالمعاش والعشاء وقت النوم فتناسبها التخفيف بالنسبة إلى الفجر وقال
 القندوري يقرأ في الفجر أي في كل ركعة بطوال المفصل أي بسورة من طوال المفصل و
 في الظهر والعصر والعشاء بأوساط المفصل وهذا من القندوري اختياراً لرواية الأصل
 في الظهر حيث جمعها مع العصر والعشاء لأن الفجر يقرأ في المغرب بقصار المفصل والأصل
 فيه كتاب عمر بن الخطاب عن أبي عبد الرزاق ومصنفه أبي إسحاق الثوري عن علي بن زيد
 بن جندب عن الحسن وغيره قال كتب عمر إلى أبي موسى الأشعري أن أقرأ في المغرب بقصار
 المفصل وفي العشاء بطوال المفصل وفي الصبح بطوال المفصل وهو موافق لما تقدم قبل من الحكم
 والأدلة أما الطوال أي طوال المفصل فمن سورة الحجرات إلى سورة البروج وأما الأوساط
 فمن سورة البروج إلى سورة لم يكن وأما القصار فمن سورة لم يكن إلى آخر القرآن وهذا هو الذي
 عليه الجمهور في تفسير طواله وأوساطه وقصاره وقيل طواله من قاف وقيل من الفتح
 وقيل من سورة محمد عليه السلام وقيل من الجاثية وهو غريب وقيل من الحجر إلى العيس و
 الأوساط منها إلى الضحى والباقي إلى آخر القصار والمفرد كالآلام في جميع ذلك وبطلان الإمام في
 صلاة الفجر الركعة الأولى على الركعة الثانية وهذه الأطالة مسنونة لجماعة عامة على ذلك الركعة
 الأولى لأن وقتها وقت نوم وغفلة فقد رآها طالة أن يقرأ ثلثيها من فيهما في الأولى و

ورد على هذا الطول

الثانية على الأول

بالإجماع أنه

ورد على هذا الطول

الثانية على الأول

بالإجماع أنه

ورد على هذا الطول

الثانية على الأول

بالإجماع أنه

ورد على هذا الطول

الثانية على الأول

صلى الصبح بالمعروفين وثانيتها الطول من أولهما بآية ولكن يرد على هذا ما في صحيح مسلم عن
 النعمان بن بشير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في العيدين وفي الجمعة بسبع أسهم
 ربك الأعلى وهل أتيتك حديث الغاشية والأول تسعة عشرة آية والثانية ست وعشرون
 لكن ذكر في القنينة فيما إذا قرأ في الأولى والعصر وفي الثانية الهزئة يكرهه لأن الأولى ثلاث آيات و
 الثانية تسع وكرهه الزيادة الكثيرة وأما ما روي أنه عليه السلام قرأ في الأولى من الجمعة بسبع أسهم
 ربك الأعلى وفي الثانية بمثل تلك حديث الغاشية فزاد على الأولى يسبع لكن السبع في السواط الطول
 يسير دون القصار لأن السبت هنا ضعف الأصل والسبع ثمة أقل من نصفه انتهى وعلم منه
 أن قلت أيا ما تكره في السواط القصا الطول فيها بذلك القدر ظهورا بيتا وهو حسن إلا أنه ربما
 يتوهم منه أنه متى كانت الزيادة بماد والنصف لا تكره وليس بل الذي ينبغي أن الزيادة إذا كانت ظاهرة ظهورا
 تاما تكره والأفلا الزوم الحرج في التحريم عن الخفية ولو ردد مثل هذا في الخفية لا تغفل عما تقدم من النقد بالأيات
 إنما يعتد عند تقاربها أو عند تفاوتها فالمعتبر التقدير بالكل أو الحروج والأفلا لم يشرح ذلك ثمان
 آيات ولم يكن ثمان آيات ولا شك أنه لو قرأ الأول في الأولى والثانية في الثانية أنه يكره لما قلنا من ظهور
 الزيادة والطول وإن لم يكن من حيث الأي لكنه من حيث الكلم والحروف وقس على هذا وذكر أن في شدة
 في شرح الجمع عازيا إلى نظم الإمام البزدي أن خلاف هي في أطال الأولى على الثانية إنما هو في الصلوات
 الخمس وفي الجمعة والعيدين فيستوى القراءة بين الركعتين اتفاقا ووجدا انعقاد العلة
 المقضية لأطال الأولى وهي إعادته على أدراك الركعة الأولى منفية فيها لأن الغالب فيها كون
 الناس حاضرين مجتمعين ويؤيده الحديث المتقدم أنفا وكذا في مسلم وغيره من حديث أبي هريرة
 رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم في الجمعة فقرأ في الأولى سورة الجمعة وفي الثانية إذا جاءك المنافقون
 وقال يسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها يوم الجمعة ما في السنن وفي سائر النوافل فيسوي بين
 الركعتين ولا يطيل أحدهما على الأخرى أطال الثانية الظهور لعدم الترجيح إلا إذا كان ما يقرأ
 في السنن والنوافل من رواية النبي صلى الله عليه وسلم أو ما تواتر عن الصحابة رضي الله عنهم فإنه يصح كجاء في الرواية أو
 الأثر وسنذكره في فصل ما يكره إنشاء الله تعالى ثم إذا أتم القراءة قلنا أي حين فرغ القراءة بخروج الكاهن
 هذا بعيد أنه يصل حاتمة القراءة بالركوع من غير تلاوة عن أبي يوسف أنه قال ربما وصلت ربنا تركت
 قال أبو جعفر الهندواني يصلها أي القراءة بالركوع وصلا وأما ترك أبو يوسف الأفضل لتعليم الله
 كذا في الكفاية ولا يخلو عن نظر وأما في بلفظ الحروج وهو السقوط اقتداء بالقرآن ولما في غير ذلك
 على المباغتة في الخطط مسارعة إلى الخضوع وكذا انتصار الكاهن من بخير على تلك المبالغة
 أي من كانه من سرعة خروجه قارن دعوته وهو وقع طرفه قوله يكبر تكبيرا جملته

حالة من غير اورا كعا وهو يفيد مقارنة لتكبير الركوع ثم صرح به فقوا وينبغي ان يكون ابتداء
تكبير عند اول الخروم والفرغ منه عند الاستواء كعا وقال بعض المشائخ كبير قائما ثم يركع
وكذا ذكره في المحيط مستد لا بقول محمد اذا اراد ان يركع كبير وبعضهم اى بعض المشائخ قالوا
اذا تم القراءة حالة الخروم لا باس به بعد ان يكون ما تبقى من القراءة حرفا واحدا وكلمة واحدة
لا اكثر من ذلك لئلا يكون قاريا في الركوع وهذا يستلزم تأخير التكبير الى ان يصل الى الركوع
وليس بشئ والقول الاول وهو المقارنة اصل الاقوال كما قال الطحاوى وهو مفاد عبارة
الجامع الصغير والمروى عنه عليه الصلوة والسلام قال ابو هريرة رضي الله عنه قال صلى الله عليه
سلم اقام الى الصلوة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول مع الله لمن جده حين رفع صلبه
من الركوع ثم يقول وهو قائم ربنا لك الحمد ثم يكبر حين يهوى ثم يكبر حين يرفع راسه ثم يكبر
حين يسجد ثم يكبر حين يرفع راسه ثم يفعل ذلك في الصلوات كلها حتى يقضيها ويكبر
حين يقوم من الثانية بعد الجلويس متفق عليه فاضافة ظروف الاذكار الى الافعال يقتضيه مقتضاها
لمقارنة سائر الظروف فيها ولا في المقارنة عدم اخلاء شئ من اجزاء الصلوة عن كونها
اولى ويضع يديه في الركوع على ركبتيه متعديا يفرج اصابعه ولا يقصد الى التفريق الا في
هذه الحالة ليكون امكن من الاخذ بالركبة والاعتماد ولا الى الضم الا في حال السجود لتكون رؤس
الاصابع متوجهة الى القبلة وفيما سواها وهو حال الرفع عند التكبير والوضوء في التشهد
يترك عليه الاحادة من غير تكليف ضم ولا تفريق لعدم ما يقتضيه احدهما دون الآخر ويبسط
ظهره ويسوى راسه بعجزه ولا يرفع راسه ولا ينكسه لما روى البخاري وغيره في حديث ابي حميد
الساعدي حيث قال في نفوس اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انا احفظكم لصلوة النبي صلى الله
عليه وسلم رايته اذا كبر جعل يديه حذاء منكبيه واذا ركع امكن يديه من ركبتيه
ثم هصر حنان ظهره الحديث وروى ابن ماجه عن وابصة بن معبد قال رايت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصلي فكاذا ركع سقوى ظهره حتى لو صب عليه الماء لاستقر وروى
الطبراني عن ابن عباس ربه وابي ردة الاسلمي مثله وروى ابو العباس محمد بن اسحاق السراج
في مسنده عن البراء كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا ركع بسط ظهره واذا سجد وجهه اصابعه
قبل القبلة وروى الترمذي في حديث ابي حميد المتقدم وصححه انه عليه الصلوة والسلام كان
اذا ركع لا يصوب راسه ولا ينعقه وكذا رواه ابن حبان واخرج مسلم عن عائشة رضي في تمام
طويل فكاذا ركع لم ينشخص راسه ولم يصوبه والسنة ان يتم في الركوع الصاق الكعبين واستقبال
الاصابع القبلة وهذا كله في حق الرجال وآما المرأة فتغني في الركوع قليلا ولا تعتمد ولا يفرج اصابعها

ولا يندب
في كبره اخذها والقبض عليها

بل انقمها وتضع يدها على ركبتيها وضعا ولا تنحى ركبتيها ولا تنحى في عضديها لان ذلك
 استبرأها كذا ذكره الزاهد في شرح القدر ويري ويقول في ركوعه سبحان رب العظيم ثلثا
 وذلك اذا ناء لما اخرج ابو داود في الترمذي وابن ماجة انه عليه السلام قال اذا ركع
 احدكم فليقل ثلث مرات سبحان رب العظيم وذلك اذا ناء واذا سجد فليقل سبحان رب
 الاعلى ثلث مرات وذلك اذا ناء لفظا اي اودوا بن ماجة وهو منقطع فان غونا لم يلو
 عبد الله بن مسعود رضي الله عنه واخرج ابو داود في الترمذي عن عتبة بن عامر قال لما نزلت فسيح
 باسم ربك العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم فلما نزلت
 سبح اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم فتقدم عليه ^{عليه} مستوفى في اخر الفريضة الرابعة
 التي هي الركوع وان زاد على الثلث فهو اي الفعل الذي هو الزيادة افضل من ترك لقوله
 عليه السلام وذلك اذا ناء اي ادى في حال التسليم ولا شك ان الزيادة على الاذى افضل ولكن
 اذا زاد الفريضة ان يحتم على وتر لان الله تعالى يحب الوتر وان اقتصر في التسليم على مرة واحدة
 او ترك التسليم بالكلية جازت صلوة لعدم ركبته ولكن يكره ذلك وهو الترك ولا فضا
 على تركه وكذا الاقتصر على مرتين الاخلال بالسنة وروى عن ابي طريح البلخي ان تسليم الركوع
 والسجود مكره لو تركه لا تجوز صلوة وقد تقدم الكلام عليه في الفريضة الاولى لا ينبغي للامام ان يطيل
 التسليم وغيره على وجه يميل به القوم اذا تقيد بالسنة لانه اي التطويل المذكور سبب للتغير
 عن الجماعة وانما يتغير عن الجماعة عكسه لانه مؤخر الى جرمان المسلمين الشراب الموعود على
 الصلوة بالجماعة وفي الصحيحين وغيرهما عن قيس بن ابي حازم قال اخبرني ابو مسعود ان رجلا
 قال والله يا رسول الله اني لا تأخر عن صلاة الغداة من اجل فلان مما يطيل بنا فما رايت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في موعظة اشد غضبا منه يومئذ ثم قال يا ايها الناس ان منكم مفترين فابكم
 فاصلي بالناس فليجتزئوا فيهم الضعيف والكبير وذو الحاجة وفي رواية اذا صلى
 احدكم بالناس فليخفف فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير واذا صلى لنفسه فليطول ما شاء
 وفي لفظ مسلم الصغير والكبير والضعيف وذو الحاجة وفيها عن انس ما صليت وراء ابا ام قط اخف
 صلوة ولا اتم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان يسرع بكاء الصبي فيخفف مخافة
 ان تفتر امرؤا علم ان التطويل المكروه هو الزيادة على قدر ادى السنة عند علل
 القوم وحتى ان رضوا بالزيادة لا يكره وكذا ان لموا من قدر ادى السنة لا يكره ولا يكونون
 معذوبين في المال والتخلف بسبب ذلك فان صلى الله عليه وسلم نهي عن التسخير بالتطويل
 وقد كانت قراءته وسائر افعاله على وجه السنة فلا بد من كون ما نهي عنه غير ما كان دأبه في

غير الضرورة وأما حال الضرورة فهو مستثنى كما في تخفيفه عليه السلام لبكاء الصبي وليس المأمور
 بالتحقيق الاخذل بالواجب او السنة لغير ضرورة كما يفعل الكثر من ائمة زماننا محتجين
 بلفظ هذا الحديث مع الغفلة عن معناه كما قرناه وعن قول انس اخف في تمحيص وصف صلواته
 عليه الصلوة والسلام بالائتية مع التخفيف وهل توصف بائتية صلوة ترك فيها شيء من
 الواجبات او السنن ومن لم يجعل الله له نورا أخرجه من نور ولو طال الامام الركوع لادراك
 الجائي الركوع لا تقربنا اي لم يطل الركوع لاجل الترتيب به لله تعالى فهو اي فعل ذلك
 مكره كراهة تحريم حتى قال الربيعي سألت ابا حنيفة عن هذا فقال اكرهه ذلك واخشى
 عليه امر عظيم وكذا روى هناد بن حماد ولقب قاضي خان هذه المسئلة بمسئلة
 الربيعي وذلك لانه قصد غير الله سبحانه بما من شأنه ان يتقرب اليه ولكن مع هذا لا يفسد
 بسبب هذا الفعل لانه ان لم ينو بر الترتيب الى الله نعم لكنه لم ينو بعبادة لغير الله تعالى
 حتى يكون كفرا فصار كسائر افعال الربيعي ككثرة العمل على الكراهة وكذا لو سجد اذا كان
 الامام يعرف الجائي بعينه ما اذا كان لا يعرفه فقد قالوا لا بأس به لانه اعانة على الطاعة
 لكن يطول مقدارها لا يتقل على القوم بان يزيد تسبيحه او تسبيحتين على المعتاد لان الزيادة
 على ذلك سبب للتفكير كالتقدم وعلى هذا لو طول القراءة في الركعة الاولى ليدرك الناس
 تلك الركعة لا بأس بها اذا كان مقدارا لم يشغل واعلم ان لفظ لا بأس فيه في الغالب ان تركه
 افضل ويتبغى ان يكون هناك ذلك فان فعل العباد لا فيه شبهة عدم اخلاصها لله تعالى
 لا شك ان تركه افضل لقوله صلى الله عليه وسلم دع ما يريبك الى ما لا يريبك ولا تروا ن كان
 اعانة على ادراك الركعة ففيه اعانة على التكاسل وترك المبادرة والتمهي بصلوة قبل
 حضور وقتها فالاولى تركه ولو طال الركوع عند مجيئ الجائي تقربا لله تعالى خاصة من غير ان
 يتخلى لقلبه شيء سوى التقرب بحق ولا الاعانة على ادراك الركعة فلا بأس حينئذ به
 اي يفعل الاطالة وعلى ما قلنا يكون لفظ لا بأس به عند انه لا فضل له بالمعنى الغالب لكنه
 في غاية العزوة والندرة ويمكن ان يراد بالاطالة تقربا ان ينوي بالاعانة على ادراك الركعة
 لما فيها من اعانة لعباد الله على طاعته ورحم لفظ لا بأس به على معناه الغالب لما في ذلك من الشجاعة
 التي ذكرناها في الرتبة فالاولى ان لا يفرض وقال بعضهم اذا احسن الجائي بطل التسبيح بالتأني
 في التلغظ بهما من غير ان يزيد في عددها ولا يفرق بينه وبين زيادة العدد فيما تقدم من
 التفصيل المذكور لانه طاعة للركوع ايضا وفيها الكلام لا في نفس التسبيحات حتى لو مكث ساكنا
 فالحكم كذلك ثم بعد اتمام الركوع يرفع راسه حتى يستوي قائما ويقول الامام حال

الرفع سمع الله لمن حمده اى قيل يقال سمع الامير كلام زيد اى قبله فهو دعاء بقبول الحمد
 وان كان المصلح مقتديا فانه ياتي بالتحميد بان يقول ربنا لك الحمد اول اللهم ربنا لك الحمد او
 ربنا ولك الحمد او ربنا لك الحمد وفضيلتها على ترتيبها لثاني الكافي ولا ياتي المقتد بالسميع
 عندنا خلافا للشافعي لقوله اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد فانه
 من وافق له قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه متفق عليه من حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان الامام جث
 من خلفه على التحميد فلامع لمقابلة القوم له بالحث بل ينبغي ان يستغلو بالتحميد وفي شرح الاقطع
 عن ابي حنيفة انه يجتمع بينهما وهي رواية شاذة وان كان الصلي منفردا ياتي بهما
 قال في الهداية والمنفرد يجتمع بينهما في الاصح وقال في الكافي روى عن ابي حنيفة ان
 المنفرد يجتمع بينهما كما هو مذاهبهما وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة انه ياتي بالسميع
 لاخير والصحيح من مذهبه انه ياتي بالتحميد لا غير ذكره في المحيط لان التسميع حث
 من خلفه على التحميد وليس مع احد ليحث عليه فلا ياتي بالسميع انتهى ويؤيد في الهداية في
 مسلم وغيره من حديث عبد الله بن ابي اوفى وابي سعيد الخدري انه عليه السلام كان
 اذا رفع راسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد ملئ السموات والارض
 ملائمت من شئ بعد واذ ثبت انه عليه السلام اجتمع بينهما فلا بد من تنسيق الجمع في حالة من
 الحالات الثلاث وقد خرج المقتدي لما ذكرنا ولا نهى حالة نادرة في حقه عليه السلام و
 خرج الامام على قول ابي حنيفة لما سياتي فتعين حال الانفراد اما الامام فياتي بعد التسميع
 بالتحميد ايضا على قولهما وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة ذكرها في شرح المختار لما مر انفا من
 الحديث مع ان غالب احوال عليه السلام الامامة وفي ظاهر الرواية عند ابي حنيفة في التسمية لا
 بالتحميد لما مر من قوله عليه السلام اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد
 فانه قسم والقسم تنافي الشك ولا يرد انه عليه السلام قسم في قوله واذ قال الامام و
 لا الصالحين قولوا امين مع ان الامام يقو لها لا ندر في بعض الروايات ان الامام يقو لها
 وله يد ههنا مثله على ان ههنا ناعا ليس هناك وهو ان المسنن في هذه الاذكار ابتداءها
 عند ابتداء الانتقال وانتهائها عند انتهائه ومقتضاها انتهاء تسميع الامام عند انتهاء
 الرفع وكذا انتهائه تحميد المقتدي فلو حمد الامام بعد ذلك لوقع تحميد بعد تحميد المقتد
 وهو خلاف موضوع الامامة لان ما يشترك فيه الامام والمقتدي اما ان ياتي بهما او
 ياتي به الامام او لا فاما ان ياتي المقتدي او لا فلا والحديث الذي استدل به معمول
 على الانفراد في التحميد على ما تركه روى فيه زيادات لم تشرع في حق الامام بالاتفاق

ان ياتي به الامام او لا فاما ان ياتي المقتدي او لا فلا والحديث الذي استدل به معمول على الانفراد في التحميد على ما تركه روى فيه زيادات لم تشرع في حق الامام بالاتفاق

منها ايضا لان الامام في الانفراد والتفرد واسع وفي المحيط قال شمس الامنة الحلواني كان شيخنا
 القاضي الامام يحيى عن استاذة انه كان يميل الى قولها وكان يجمع بين التسميع والتحميد حين
 كان اماما والطحاوي كان يختار قولها ايضا وهكذا نقل عن جماعة من المتأخرين انهم اختاروا
 قولها وهو قول أهل المدينة انتهى وشيخ الحلواني القاضي الامام ابو علي النسفي واستاذ
 ابو بكر محمد بن الفضل البخاري وعزوه الى أهل المدينة فيه نظري وهو قول الشافعي واحداً
 وأما قول المصنف وفي رواية يقول اللهم ربنا لك الحمد ولا يزيد على هذا فإنه يوهمان
 المشروع في حق الامام ذلك في رواية عنهما وهو غير صحيح اذ ليس في شيء من الروايات
 لا عنهما ولا عن ابي حنيفة ان الامام يكتفي بالتحميد وكانه تقديم وتأخير وقع من الكاتب
 وموضع قبل قوله اما الامام الى اخره فيكون الضمير عائداً الى المنفرد اي تكان المصنف منفرد
 يأتي بها في رواية وفي رواية يقول اللهم ربنا لك الحمد ولا يزيد كما قد مناه عن الكافي
 والله سبحانه اعلم وفي شرح الزاهدي فأنقلت روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان
 يكبر عند كل خفض ورفع فله ترك التكبير عند رفع الرأس من الركوع قلت عد في
 المحيط قليل مسائل الاذان التكبير عند رفع الرأس من الركوع من جملة السنن وفيه شبهة
 الناطقي ويكبر في حالة الانتقال في كل خفض ورفع وفي شرح الآثار للطحاوي ان النبي صلى
 الله عليه وسلم وابا بكر وعمر وعلياً واباهم رضي الله عنهم يكبرون عند كل خفض ورفع ثم
 قال الطحاوي فكانت هذه الأقوال المروية في التكبير في كل خفض ورفع قد تواتر العمل بها
 بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا لا ينكره منك ولا يدفعه قال استاذنا
 ترك العمل بها منصوص ايضا فقد ذكر في خزائن الفقه والنظم ان تكبيرات فرائض يوم و
 ليلة اربع وتسعون ولكن يكون كذلك الا اذا لم يكن عند الرفع تكبير والجواب الثاني انه
 يجوز ان يكون المراد بالتكبير الذكر الذي فيه تعظيم الله تعالى سواء كان فيه لفظ التكبير او
 لم يكن جمعا بين الروايات والاحبار والاثار انتهى ويجوز ان يكون باعتبار الغالب و
 الظاهر ان هذا هو مراد الطحاوي والافقوا اثر العمل بالتكبير عند الرفع من الركوع منعه اظهر
 من الشمس اذ لو كان بقى لاثرو لما اجتمعت الافة على تركه في جميع بلاد الاسلام من جميع المذاهب
 ولما تركوا ذكره في كتبهم رسا فان ذلك المستحيل من هذه الامم والله سبحانه الموفق ويرسل
 اليدين في القومة بعد الرفع من الركوع باتفاق ائمتنا اذ قال صدر الشهيد حسنا الذين
 واقعا على قول محمد فلهذا لا يقيم الا قراءة فيه ما في قولها فانه وان كان فيه ذكر مسنون
 في حق المنفرد في رواية وفي حق الامام على قول لكن غير متدبل وهو قول ربنا لك الحمد و

بيان ان التكبير
 المصطلح بعد
 رفع الرأس من
 الركوع

عن ابيه عن وائل بن حجر رضي الله تعالى عنه قال رقت النبي صلى الله عليه و
 سلم قبلما يسجد وضع يديه حذاء اذنيه وروى عبد الرزاق ان الثوري
 به ولفظه كانت يديه حذاء اذنيه ولا شك انه اذا كان وجهه بين كفيه تكون
 يديه حذاء اذنيه واخرج الطحاوي عن حفص بن غياث عن الجراح
 عن اسحاق قال سألت البراء بن عازب ان كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يضع جبهته اذ اصلى قال بين كفيه وسمي يقال ان السنن يفعل
 اليهما تيسر معا بين الرويات بناء على انه عليه السلام فعل هذا احيانا الا ان بين
 الكفين افضل لان فيه زيادة المجافات المسنونة كذا قال ابن الهيثم في بيحه
 يظهر ضبعي اي عضدي يدا في مسلم عن البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا سجد فضع كفك وارفع مرفقك ويجا في اي يبعد بطنه عن فخذه يدا في مسلم ايمن عن
 ميمونة كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد جاف بين يديه حتى لو ان جبهة امرأت ان تمر بين
 يديه لم تلمس وفي مسلم وغيره عن عبد الله بن نجعة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد فرج بين
 يديه حتى يبد ويبيض ابطيه وهذه المبالغة المذكورة في هذين الحديثين لانتا في مع
 الصاق البطن بالفخذين فلزم مباحة تعنها وهذه كيفية السجود المسنون في حق الرجل
 اما المرأة فانها تحفض اي تطمس وتتسفل في السجود وتلزم بطنها بفخذها وتضم
 ضبعيها وهذه التفسير الانخفاض وذلك لان مينة امرها على الستر فكان السنن في حقها
 ما كان استمر من الهيئات ويقول في سجوده سبحان ربي الاعلى قلنا وذلك ادناه وان
 زاد فهو افضل ويترك على وتر لما تقدم في الركوع ثم يرفع راسه من السجدة الاولى وكبرا
 ويقعد مستويا ويضع يديه على فخذيته كما في التشهد فاذا اطمان حال كونه قاعدا و
 سكر اضطراب اعضائه كبر وسجد ثانيا وقد تقدم الكلام على هذا في تعديل الاركان وتكلموا
 في تكرار السجود فقيل هو تعبد لا يطلب فيه الغنة كاعد الركعات وقيل ان الشيطان امر
 بسجدة واحدة فلم يفعل فسجد ثنتين ترغيبا له وقيل الاولى اشارة الى الخلقنا
 من الارض والثانية الى اننا عاذا بها كذا في الكافي والاول هو الاول ومعنى التكبير
 عند الانتقال ان سبحانك اذكبر من ان يؤدي حق هذا القدر بل حقه اعلى مما قالت
 الملائكة ما عبدناك حق عبادتك ودليله ما تقدم عند تكبير الركوع من حديث ابي هريرة
 المتفق عليه ويوجب اصابعه رجلية في السجود نحو القبلة وقد تقدم الكلام عليه وان رفع
 راسه عن الارض من السجدة الاولى رفعا قليلا ولم يستوقا عدا ثم سجد السجدة الثانية نظر

من مصنفه انما

في بيان ان
 في بيان ان
 في بيان ان

في بيان ان
 في بيان ان
 في بيان ان

في بيان ان
 في بيان ان
 في بيان ان

ان كان الى حال السجود اقرب منه الى حال القعود لا يجزئ ذلك الرفع ولا ذلك
السجود الثاني وذكر في الملتقط انه يجزئ قال في الهداية والاصح ان
الرأس اذا كان الى السجود اقرب لا يجوز له ان يعبد ساجدا وان كان
الى الجلوس اقرب جاز لا يعبد جالسا فيتحقق الثانية انتهى وصح في
المحيط ما صح في الهداية وهو رواية ابى يوسف رز عن ابى حنيفة وفي الكافي
وقيل اذا ايلت جهته الارض بحيث تجرى الروح بين جهته وبين الارض ثم اعاد
جاز عن السجودتين وهو القياس اذا الركبة في سائر الاركان متعلقة بادنى يطلق عليه
الاسم فكذلكها متعلق الركبة في رفع الرأس بادنى ما يطلق عليه اسم الرفع انتهى وقال
في المكفاتيح والقدرى انه يكفي بادنى ما يطلق عليه اسم الرفع وجعل شيخ الاسلام القول
الاخير وهو المذكور في القدرى اصح قال الا فانه هو الرفع فاذا وجد ادنى ما يتناول
اسم الرفع بان رفع جهته كان مؤديا لهذا الركن كما في السجود حيث يعتبر فيه ادنى
ما يتناول الاسم بان تضع جهته بخلاف الركوع لان الركوع هو السجود وانحناء الظهر
واذا وجد بعض الانحناء ولم يوجد البعض يريح الاكثر منهما ان كالى الركوع اقرب فقد و
الركوع بان كان الى القيام اقرب فقد عديم الاكثر فصار كانه يركع اما السجود فانه يحصل
بوضع الجهة على الارض مرتين وقد وجد حين رفع راسه ادنى ما يكون من الرفع انتهى قال
ابن الهيثم اعتقادي انه اذا لم يستو صلبه في الجلوس والقومة فهو اثم لما تقدم وهذا من خ
لصحة السجود مع ادنى الرفع لكن مع كراهة التحريم وهو الموافق لما قدمناه في تعديل الاركان
ان القومة والجلوس فرض عند ابى يوسف واجب عندنا الموافقة النبي صلى الله عليه وسلم عليه
من غير ترك فيكون اثما بالترك مع صحة السجود كما صحى شيخنا الاسلام وهو القياس لما ذكره
في الكافي ولا وجه للعدل عنه ليكون استحيانا فليعتمد عليه فاذا فرغ من السجود الثانية
ينهض قائما على صدى وقد ميه ولا يقعد ولا يعتمد بيديه على الارض عند النهوض
الامن عند ريل يعتمد على ركبته وعند الشافعي واحمد تسجلت الاستراحة لما في
البخاري عن مالك بن الحويرث انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان في وتر من صلواته ينهض
خضر يستوي قائما ولنا في الترمذي عن خالد بن اياس عن صالح مولى التوءمة عن ابي هريرة
رض قال كان النبي صلى الله عليه وسلم ينهض في الصلوة على صدى وقد ميه قال الترمذي
حديث ابي هريرة عليه العمل عند اهل العلم وتحالد بن اياس ويقم ابن الياس ضعيف عند
اهل الحديث واعلم ابن عدى به قال هو مع ضعفه يكتب حديثه قال ابن القطان والذي

اعل به حال جوده صالح وهو الاختلاط فلا معنى للتخصيص انتهى بالمعنى وقول الترمذي
 العمل عليه عند اهل العلم يقتضيه قوة اصله وان ضعف خصوص هذا الطريق وهو كذا
 اخرج ابن ابي شيبة عن ابن مسعود انه كان ينهض في الصلوة على صدره ثم يركع ويجلس واخرج
 نحوه عن علي وكذا عن ابن عمر وابن الزبير وكذا عن عمر واخرج عن الشعبي قال كان عمر على اصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم ينهضون في الصلوة على صدورهم واخرج عن النعمان بن
 ابي عمار اذ ركب غير واحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانوا اذا رفعوا راسهم
 راسهم من السجدة الثانية في الركعة الاولى والثالثة منهم من كان يركع ويجلس واخرجه
 عبد الرزاق عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر واخرج اليه يحيى بن عبد الرحمن بن زيد
 الرازي عن ابن مسعود فذكر معناه فقد اتفق اكابرة الصحابة الذين كانوا اقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واشد اقتداءا بآثاره والزم لصحبته من مالك بن الحويرث على خلاف ما قال في توجيه
 وعن ابن عمر انه لم يسمع عن النبي صلى الله عليه وسلم يركع على يديه اذ انهض رواه ابو داود فيحصل
 ما رواه البخاري على حاله الكبير لان التوفيق اولى ولذا روى انه عليه الصلوة والسلام قال
 لا تبدروني في ركوع ولا سجود فاذنهما اسبقكم به اذ اركعت تدركوني اذا سجدت اني
 قد بددت اخرج ابو داود وقوله بددت من بدت تبدينا اذا استس وبعث في
 الركعة الثانية من صلواته مثل افعل في الركعة الاولى من الاقوال والافعال كما انه لا يستقيم فيها
 اي يقرأ دعاء الاستفتاح لاختصاصه باستفتاح الصلوة اجماعا ولا يتعوز لان محله اول
 الصلوة اول القراءة فان قيل عدم تكرار التعوذ في الثانية يناسب اختاره المصنف وصاحب الخلاصة
 من قول ابن يوسف لا تتبع الشاء ولا تشاء وانما دفع الوسوسة في الصلوة وهي واحدة
 ولا يناسب ما اختاره قاضيان وصاحب الهداية وغيرهما من قولها لا تتبع القراءة وقد
 تكررت في الثانية فينبغي ان يكرر قلنا اذا استعاذ للقراءة مرة ولم يدخل في ثنائها فاعلا
 اجنبيا عنها لا يسر له تكرار الاستعاذة وسائر افعال الصلوة ليست اجنبية من قراءتها
 لا اتحاد الكل بالنظر الى الصلوة فلم يدخل في ثنائها قراءتها فاعلا اجنبيا عنها فلا يسر له تكرار
 الاستعاذة على قولها ايضا ولا يرفع يديه الا في التكبير الاولى عندنا وعند الشافعي ومروية عن
 واحد يرفع عند الركوع وعند الرفع من السجدة الستة عن الزهري عن عيسى عن ابي عبد
 الله بن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة رفع يديه حتى تكونا حذو
 منكبيه ثم كبر فاذا اراد ان يركع فعل مثل ذلك واذا رفع من الركوع فعل مثل ذلك يفعل
 حين يرفع راسه من السجود ولما روى في ابي داود والترمذي عن وكيع عن سفيان الثوري

بيان حديث
 جلسة الاستراحة
 وجعل يديه من قبل
 مخفية

وهذا

عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة قال قال عبد الله بن مسعود
الأصل يكمل صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصيل ولم يرفع يديه إلا في أول مرة وفي لفظ كبار
يديه في أول مرة ثم لا يعود قال الترمذي حديث حسن وأخرجه النسائي عن ابن المبارك عن
سفيان إلى أخيه ونقل عن ابن المبارك أنه قال لم يثبت عندك حديث ابن مسعود غير ما روي
ما ثبت بالطريق الذي ذكرنا القدر في عاصم بن كليب غير مقبول وقد وثق ابن معين وأخرج
مسلم والقدر في عبد الرحمن بأدلم يسمع من علقمة باطل فقد ذكر ابن حبان في كتاب الثقة أنه
ما ت سنت تسع وتسعين وسنة ليس إبراهيم النخعي وما المانع من سماع علقمة والاتفاق على
سماع النخعي منه وقصر الخطيب في كتاب المغترق والمتفق في ترجمة عبد الرحمن هذا بأسرع
أباه وعلقمة وما قيل في الحديث صحيح والمنكر إنما هي زيادة ثم لا يعود ونسبة البعض كالدقطن
ومحمد بن نصر المروزي وابن القطان الوهم إلى وكيع والبعض كالبخاري في تشارك يديهما وإي حاتم
الرسفيان فأنما هو ظنهم لما رواه أن قد روى بدو هذه الزيادة ظنوها خطأ واختلفوا
في الفاظ وغاية الأمر أن الأصل مرارة مرة بمرة بعضه بحسب تعلق الغرض والمقران زيادة
العدل الضابط مقبولاً وبناهيك بوكيع وسفيان مع المتابعة عليه كما تقدم متابعة
بن المبارك في رواية النسائي وأخرجه الدارقطني وابن عدي عن محمد بن جابر عن حماد بن
أبي سليمان عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال صليت مع رسول الله صلى الله
وأبي بكر وعمر فلم يرفعوا أيديهم إلا عند استفتاح الصلوة واعتراى الدارقطني بتصديق
الرسال إبراهيم إياه عن ابن مسعود ويضعف ابن جابر وقول الحاكم في أحسن ما قيل فيه أنه
يسرق الحديث من كامن بذاته ممنوع قال الشيخ تقي الدين في الأمام العلم بهذه الكلية
متعذر وأحسن من ذلك قول ابن عدي كان إسحاق بن إسرائيل يفضل محمد بن جابر على
الجماعة هم أفضل منه ووثق وقد روى عنه من الكبار أيوب وابن عوف وهشام بن
حسان والثوري وشعبة وابن عيينة وغيرهم ولو أنه في محل الرفع لم يرو عنه هؤلاء
ويؤيد صحة هذه الزيادة رواية أبي حنيفة من غير الطريق المذكور وذلك أنه اجتمع
مع الأوزاعي بمكة في دار الخياطين كما حكى ابن عيينة فقال لا وزاعي بالكم لا ترفعوا عند
الركوع والرفع منه فقال لأجل أنه لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيء فقال
الأوزاعي كيف لم يصح وقد حدثني الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
يرفع يديه إذا أتم الصلوة وعند الركوع وعند الرفع منه فقال أبو حنيفة حدثنا جعفر بن إبراهيم
عن علقمة الأسدي عن عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يديه إلا عند افتتاح الصلوة ثم لا يعود

شيء من ذلك فقال الأوزاعي حديثك عن الزهري عن سالم عن أبيه يقول حدثني جاد عن إبراهيم
 عن علقمة فقال أبو حنيفة كان جادا فقه من الزهري وكان إبراهيم أفقه من سالم ولم يعلقه ليس
 بدون ابن عمر في الفقه وإنما لابن عمر صحة وله فضل صحبة الأسلاف فضل كبير وعبد الله
 بن جرح يفتقر الرواية كجرح الأوزاعي يعلو الأسناد والترجيح بفقهاء الرواة هو المرحوم
 المنصور عندنا وأعلم أن الآثار عن الصحابة والطرق عنه كثيرة جدا والكلام فيها واسع
 والمتحقق بعد ذلك رواية كل من الأمرين عنه عم فتحتنا إلى الترجيح لقيام التعارض في ترجيح
 ما ذهبنا إليه بأنه قد علم أنه كانت أقوال مبني في الصلوة وأفعال من جنس هذا الرفع و
 قد علم نسخها فلا يبعد أن يكون مما نسخ بخلاف عدمه فإنه لا يترك اليأس احتمال عدم الشك
 لأنه ليس من جنس ما عهد فيه ذلك بل من جنس السكينة التي أجمع على طلبها في الصلوة وكذا
 الترجيح بفضل الرواة كجرح أبي حنيفة فقد ترك أبو حنيفة عن جاد عن إبراهيم قال ذكر
 عنده وأثل بن حجر أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه عند الركوع وعند
 السجود فقال أعرابي لم يعسل مع النبي صلى الله عليه وسلم صلوة أرى قبلها قط فهو أعلم من
 عبد الله وأصحابه حفظ ولم يحفظوا في رواية وقد حدثني من لا يحصى عن عبد الله أنه
 رفع يديه في ابتداء الصلوة فقط وحكاها عن النبي عليه السلام وعبد الله عالم بشرائع الأسلاف
 وحجوده متفقد لأحوال النبي عليه السلام ولا نعلم له في أقامته وأسفاره وقد صلى مع النبي
 صلى الله عليه وسلم ما لا يحصى فيكون الأخذ به عند التعارض أولى من إيراد مقابله ومن
 القول بسنية كل من الأمرين والله سبحانه أعلم وقول المصنف رحمه ولا يرفع يديه إلا في
 التكبير الأولى المراد منه لا يرفع في تكبير من تكبيرات الصلوة المعهودة أو في موضع من
 المواضع المعهودة في كل صلوة وليس حقيقة المحصر على التكبير الأولى فإن رفع اليدين مشروع
 عند تكبير قنوة الوتر وتكبيرات العيدين واستلام الحجر وعلى الصفا والمروة وفي عرفه في
 المزدلفة وعند الحجرات وكذا عند الدعاء في الاستسقاء وغيره روى الطبراني بسند عن
 ابن أبي ليلى عن الحكم عن القسم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم لا ترفع الأيدي إلا في سبع
 مواطن حين تفتتح الصلوة وحين يدخل المسجد الحرام فينظر إلى البيت وحين يقوم على
 المروة وحين يقف مع الناس عشية عرفة ويجمع والمقامين حين يرمى بالحجارة وحين يركب تكبير
 القنوت مروي عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر والبراء بن عازب وكذا رفع
 تكبيرات العيدين مروي عن عمر ذكره الأئمة والبيهقي في سننه الكبرى وفي الصحيحين عن
 أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع الأيدي في شيء من دعائه في الاستسقاء

يرفع يديه حتى يرى بياض اطبيه وفي السنن انه عليه الصلوة والسلام قال ان ربكم
 حي كريم يستحي من عبده اذا رفع يديه اليه ان يرد هاهنا او هناء الترمذي عن عمر كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رفع يديه في الدعاء لم يحطهما حتى يمسح بهما وجهه فتثبت
 ذكر من الحديث والاثر شرعية الرفع في المواضع المذكورة ثم في رفع تكبيرة الاحراء والقنوت
 والعيد بن والاستلام يستقبل بطن كفيه القبلة وفي غيرهما يستقبل بها السماء وفي المبسوط
 عن محمد بن الخنفية قال الدعاء اربعة دعاء ودعاء هبة ودعاء تضرع ودعاء خفية ففي
 دعاء الرغبة يجعل بطن كفيه نحو السماء وفي دعاء الرهبة يجعل ظهر كفيه الى وجهه المستغني
 من الشئ وفي دعاء التضرع يعقد الخضر والبصر ويحلق الابهام والوسطى ويشير
 بالسبابة ودعاء الخفية ما يفعل المرء في نفسه ليس فيه رفع لان في الرفع اعلانا وذكر السيد
 الامام ابو القاسم السمرقندي في المستخلص اداب الدعاء عشرة وذكر منها ازيد وعوم مستقب
 القبلة ويرفع يديه بحيث يرى بياض اطبيه وقد تقدم دليل هذا في حديث الاستسقاء وفي
 مسلم عن انس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم استسقى فاشار بظهر كفيه الى السماء وهذا
 لا يخالف ما عن ابن الخنفية لان الاستسقاء فيه رغبة من حيث طلب السقي ورهبة
 من حيث دفع القطر فيكون من كل من كفيتي الرفع باعتبار وفي القنية والافضل ان يمسك كفيه
 وبينهما فرجة وان قلت وفيها تفسير السمان المستحب ان يرفع يديه في الدعاء جهدا
 صدره كذا روى عن ابن عباس رضي من فعل النبي صلى الله عليه وسلم انتهى وهذا يخالف ما
 تقدم عن المستخلص ويمكن ان يحمل ذلك على حالة المبالغة والجد وزيادة الاهتمام كما في
 الاستسقاء لعود النعم الى العامة وهذا على ما عداها ولذا قال في حديث الصحيحين المتقدم
 كالا يرفع يديه في شئ من دعائه الا في الاستسقاء اي لا يرفع كل الرفع الا في الاستسقاء والله
 سبحانه اعلم فاذا رفع المصلر اسما من السجدة الثانية في الركعة الثانية افتش رجله اليسرى
 وجلس عليها ونصب رجله اليمنى نصبا ويوجه اصابعه الى اصابع رجله اليمنى نحو القبلة هذه
 كيفية القعود المسنون في القعدتين عندنا وعند مالك التور فيهما كما قلنا المرأة عند الشافعي
 واحدا في الاولى كقولنا وفي الاخرة كما لك استدلالك بحديث مضعف انه عليه السلام
 قعد متورك واضعفه الطحاوي وغيره وللشافعي واحدا ما روى البخاري عن ابي حميد الساعدي
 انه وصف صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فكان اذا جلس في الركعتين جلس على
 رجله اليسرى ونصب اليمنى واذا جلس في الاخرة قعد مورك على اليسرى ونصب
 الاخرى وقعد على مقعدته ولنا ما روى مسلم عن عائشة رضي الله عن رسول الله صلى الله

مع الوجه
 بعد الدعاء
 الدعاء على رغبة
 الوجه
 في غير تكبيرة الاحراء
 في القنوت والاعمال
 والاستسلام
 كيفية استقبال بطن
 كفيه القبلة وفي
 غيرهما يستقبل
 بها السبابة
 الافضل ان يرفع
 كفيه وبينهما
 فرجة وان قلنا

عليه وسلم يقيم الصلوة بالكبير الى ان قالت وكما يفتش رجل اليسرى وينصب اليمنى وفي النسائي
عن ابن عمر عن ابي قال من سنة الصلوة ان ينصب القدم اليمنى واستقباله باصابعها القبلة
والجلوس على اليسرى فيجعل التورك على حال المضعف والكبير توفيقاً ويضع يده على الشاهد
على فخذه ويقبض اصابعه الا على التفرج هذا عندنا وعند الشافعي يبسط اصابع اليسرى
ويقبض اصابع اليمنى الا المبيعة لما روى مسلم عن ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا قعد في التشهد وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ووضع يده اليمنى على ركبته
اليمنى وعقد ثلثة وخمسين وأشار بالسبابة ولما روى الترمذي من حديث وائل
قلت لا نظن ان الصلوة رسول الله صلعم فلما جلس يعني للتشهد افتش رجله اليسرى و
وضع يده اليسرى على فخذه اليسرى وينصب رجله اليمنى من غير ذكر ذنباً والمراد من العقد
المذكور في رواية مسلم العقد عند الاشارة لا في جميع التشهد الا يرى ما في الرواية الاخر
لمسلم وضع كف اليمنى على فخذه اليمنى وقبض اصابعها وأشار باصبعه التي تلي الايام وكانك
ان وضع الكف لا يتحقق حقيقة مع قبض الاصابع فالمراد وضع الكف ثم قبض الاصابع بعد
ذلك عند الاشارة وهو المروي عن محمد وفي كيفية الاشارة قال يقبض خصره والتي تليها و
يحلق الوسط الا يما ويقبض المسبحة وكذا عن ابي يوسف في الامالي وهذا فرع تصحيح الاشارة وعن
كثير من المشايخ لا يشير اصلاً وصححه في الخلاصة وهو خلاف الدراية والرواية اما الدراية
فما تقدم في الحديث الصحيح ولا محل لالا الاشارة واما الرواية فعن محمد ان ما ذكره في كيفية
الاشارة هو قوله وقول ابي خنيفة ذكره في النهاية وغيرهما قال نجم الدين الزاهد لما انفتحت
الروايات عن اصحابنا جميعاً في كونها سنة وكذا عن الكوفيين والمدنيين واكثر الاخبار والاثر
كان العمل بها اولى والكيفية المتقدمة من التحليل ذكرها الفقيه ابو جعفر قال في الجامع
الصغير وقال غيره من اصحابنا يشير بثلثة وخمسين وهذا موافق لصريح رواية مسلم وصفته
عقد ثلثة وخمسين ان يقبض الوسط والخنصر والبصر ويضع راس يما على حرف
مفصل الوسط الاوسط وصفته الاشارة عن اهلوا في ان يرفع الاصبع عند النفث يضعها
الاشارة اليها ويكره ان يشير بكتا مسبحته لما روى الترمذي والنسائي عن ابي هريرة عن ان
رجلاً كان يدعو باصبعه فقال رسول الله صلعم اَجِدْ اَجِدْ ثم اذ قعد على الصفة المذكورة
يتشهد اي يقرأ التشهد وهو من تسمية الكل باسم جزئه ويقول عطف تفسيره
التحيات لله والصلوات والطيبات الى قوله اي ان يقول عبده وهو سوله وهو السلام
عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان

في بيان السبابة

في بيان الاشارة بالسبابة والظاهر

في تفسير الثعبان لله والصلوات والاحسان

لا اله الا الله واشهد ان محمد عبده ورسوله والتحيات جميع تحية من تحيى فلان فلانا اذا دعا له
 عند ملاقاته واشتقاقها من قول العرب عند ملاقاته بعضهم بعضا حيياك الله اى ابقاك وللحق
 تحية يحيى بها بعضهم بعضا عند الملاقاة وتحية الاسلام والتم بالتحية منها جميع الاثنية التحية
 والعبادات القولية والصلوات العباد البدنية والطيبات العبادات المصالية يعنى ان هذه العبادات
 مختصة بالله لا يستحقها غيره واصلة ان النبى لما انتهى في المعراج المستوسم فيه صريحا فلقا
 في المقام الذى امره الله نعم للحا طير وقد ان يحيى به سبحانه كما يحيى الملوك فالحمد لله نعم ان قال
 التحية لله الزى فلما قال ذلك رد الله نعم عليه وجا با قال السلام عليك ايها النبى ورحمة الله وبركاته
 فقابل التحية بالسلام الذى هو تحية وقابل الصلوة بالرحمة التى هي معناها وقابل الطيبات بالبركات المسمية
 للمال كونها النبى والكثرة وافرد السلام والرحمة لان كل من التحية والصلوة متحد باعتبار التمسك بالناس
 البدن فوجد ما يقابل بخلاف العبادات المصالية فان الاثمة متعددة وهي انواع الاموال من النقود و
 الحيوان والنباتات فمما يقابلها ثم لما قال سبحانه السلام عليك الى اخره قال النبى صلى الله عليه وسلم
 اي حشر لا تروى على عباد الله الصالحين تشريكا لامته ولسائر الصالحين من الملائكة والانس
 وصالحى اتباعهم في السلام الذى سلمه الله عليه وعدم اختصاص به على اهو مقتضى سبحانه
 الكرامة الكرم وشيئة التى هي كرم الشيم ثم قالت الملائكة اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمد
 عبده ورسوله ثم التمسد على هذه الصفة هو تشهد ابن مسعود رضي الله عنه في السنة واللفظ وسلم عن
 ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم وكفى بين كفى كما يحل سورة من القرآن فقال اذا اعد احدكم
 في الصلوة فيقول التحية لله والصلوات والطيبات الى اخره وفي لفظ للنسائي ان اذا اعدتم في كل ركعتين
 فقولوا التحية الى قال الترمذي احمد حديث عن النبي في التشهد حديث ابن مسعود والعل عليه عند
 اكثر الصحابة ثلثا بعين ثم اخرج عن حصين قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت لمن الناس
 قد اختلفوا في التشهد فقال عليك بتشهد ابن مسعود وكقول الترمذي قال الخطابي
 وابن المنذر ومن وافق ابن مسعود على رفع هذه الصفة من التشهد معاوية وعائشة
 وسلمان واخرج الطبراني عن معاوية انه كان يعلم الناس التشهد وهو على المنبر عنه عليه
 الصلوة والسلام التحيات لله والصلوات والنساء واخرج البيهقي عن عائشة رضي الله عنها قالت هذا
 تشهد النبي صلى الله عليه وسلم التحيات لله والصلوات الى اخره قال النووي اسناد جيد
 واستفدنا من ان تشهد عليه الصلوة والسلام بلفظ تشهدنا وروى الطبراني والبراز
 عن ابي هريرة قال سالت سلمان عن التشهد فقال علمكم كما علمني رسول الله صلى الله
 عليه وسلم التحيات لله والصلوات الى اخره سواء وهو مرجح على اختاره الشافعي رحمه

واصله ان النبى صلى الله عليه وسلم لما انتهى
 في المعراج اليه

في السلام

من تشهد ابن عباس وهو التحيات المباركات الصلوة الطيبات لله سلا
عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين تشهد
ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله من وجوه منها انه صرح باجماع ائمة الحديث ومنها
ان فيه الامر على ما تقدم ومنها ان فيه لاف واللام المستغرق للجنس السلام بخلاف
النكرة فانه تناول الواحد ومنها زيادة الواو وهي لتجديد الكلام المقضي لتعدد الشاء
لان المعطوف غير المعطوف عليه بخلاف عدلها لانه يفيد ان الشئ بر شئ واحد موصو
بصفوا ومنها التاكيد في التعليم قال ابو حنيفة رحمه الله اخذ حماد بن ابى سليمان بيده و
علمني التشهد وقال حماد اخذ ابراهيم بيده وعلمني قال علقمة اخذ عبد الله بن مسعود
بيده وعلمني التشهد وقال عبد الله اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده وعلمني
التشهد كما يعلمني السورة من القرآن ففي هذا زيادة تأكيد على ما في رواية ابن عباس
من قوله يعلمني التشهد كما يعلمني السورة من القرآن ولا يزيد على هذا القدر من التشهد
في القعدة الاولى كما روى الامام احمد عن ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم التشهد
فكان يقول اذا جلس في وسط الصلوة وفي آخرها على ركة اليسر التحية لله الى قوله عبد
ورسوله قال ثمان كان في وسط الصلوة فنهض حين يفرغ من تشهد وان كان
في آخرها دعا بعد تشهد بما شاء الله ان يدعونه يسلم وفي السان عن ابن مسعود كان
النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الركعتين الاوليين كانه على الفرض حتى يقوم فان
زاد على التشهد قال بعض المشائخ ان قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ساهبا
يجعلني سجد السهو وعن ابى حنيفة رحمه الله في رواية الحسن عنه ان زاذقرا واحدا
فعليه سجد السهو قال المصنف واكثر المشائخ على هذا اي انه يلزم من السهو زيادة شئ
واحد وفي الخلاصة واختار انه يلزم السهو ان قال اللهم صل على محمد قال البرزقي
لا تزد اي سنة وكيدة فيلزم تاخير الركن اي وتباخير الركن يجب سجود السهو هذا باطلا
بصلح دليل لمن اختار رواية الحسن فان مطلق تاخير الركن موجود في زيادة الحجر ونحوه
ولا يخص ما اختاره هو وصاحب الخلاصة من التقييد بقوله اللهم صل على محمد الصريح ان
قد زيادة الحجر ونحوه غير معتبر في جنس ما يجب به سجود السهو ولما لم يعتبر ما يودي
فيه ركن كما في الحجر فيها مخالفة وعكس كما في التفكير حال الشك ونحوه على ما عرف في
باب السهو وقوله اللهم صل على محمد يشغل من الزمان ما يمكن ان يودي فيه ركن بخلاف
ما دون ذلك من قليل يعسر الاحتراز عنه فهذا يتم مراد البرزقي ويعلم منه انه لا يشترط التكلم بذلك

له
اي وفي رواية
في الحديث

قوله
في الحديث
في الحديث

بل لو مكث مقدار ما يقول اللهم صل على محمد وآل محمد لم يجر السهو ولا نه آخر الركعتين بمقدار ما يؤد فيه ركن
 سواء صلى على النبي صلى الله عليه وسلم أو سكت فإذا قام بعد التشهد الأول إلى الركعة الثالثة لا يعتد
 بيده على الأرض لما في بود أو د عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هي أن يعتد الرجل
 على يديه إذا خفض في الصلوة وإن اعتدل لا بأس به ومقتضى الحديث أنه يكره إذا لم يكن عز
 لطلق النبي على العذر يحمل ما ورد في الفال ويكره عند هذا النهوض ذكره في شرح المختار وقد عهد
 في خزائن الفقهاء ونظم الزندوسى تكبيراً ثلاثاً أو أربعاً اليوم والليلتين أربعاً وتسعين ولا يكون كذلك إلا
 إذا كان في القيام إلى الثالثة تكبيراً وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم إذا قام إلى الصلوة يكره حين يقوم الحديث إلى أن قال ويكره حين يقوم من الشنيتين بعد
 الجلوس وإن كانت تلك الصلوة فرضية ثلاثية أو رباعية فهو مخير فيما بعد الأوليين إذا كان قد
 قرع فيهما يدين أن يقرع وبين أن يسبح وبين أن يسكت والقراءة أفضل وقد مر الكلام فيما سبق
 في بحث الثالثة من الفرائض التي هي القراءة وإن قرع في الآخرين يقرع الفاتحة تحسب يسكون
 السابن مبنياً على الضم بمعنى فقط ولا يزيد عليها شيئاً لما في البخاري من حديث قتادة أن النبي
 عليه السلام كان يقرأ في الظهر في الأوليين بأم القرآن وسورتين في الركعتين الآخرين بأم الكتاب
 الحديث فإن ضم السجدة إلى الفاتحة ساهياً يجزئ عليه سجدة أو تسعة في قول أبي يوسف روح
 لتأخير الركوع عن محل عقبة الفاتحة وفي ظاهر الروايات لا يجزئ عليه سجدة أو تسعة لأن القراءة فيها
 مشروعة من غير نقد يروى التقييد بالفاتحة مسنون لأن الإقتصار عليها واجب لكن ينبغي أن
 لو اطال نداء على ما في أحد الأوليين سهواً أو نسياناً لم يجزئ عليه سجدة أو تسعة وما واط عليه النبي صلى الله
 عليه وسلم من غير ترك في وقت ما انعقد الإجماع وما كذا ذلك فهو واجب إذا خالف فقد ترك واجباً
 ومن ترك واجباً سهواً أو نسياناً لم يجزئ عليه سجدة أو تسعة وما إذا كانت تلك الصلوة سنة من السنن الرواتب أو
 نقلاً عن الرواتب فينبغي في القيام من التشهد كما ابتدء في الركعة الأولى يعني أنه يأتي بالثناء
 والتعود أما قال هذا لتأليفهم من التشبيه بالركعة الأولى أنه يرفع يديه أيضاً فإن رفع يديه
 سيد كالحديث أنه يأتي به لكن قول المصنف رحمه وغيره في الاستدلال أن كل شفع من النفل صلوة
 عليه يفتضيه أنه يرفعها كما يقتضيه أنه يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك التشهد وقد
 صرح بالصلوة غير المصنف نقران إطلاقه على السنة يشمل الأربع قبل الظهر وقبل الجمعة و
 بعدها أيضاً وقد تقدم في بيان أوقات الكراهة التحريم بأنه لا يصلي فيها في التشهد الأول ولا
 يستفتح إذا قام إلى الثالثة وكذلك سائر ما يقتضيها صلوة عليه وذكر في القنينة أنه لا يصلي
 في القعدة الأولى من سنة الظهر وذكر قولين فيما إذا صلى ناسياً أنه عليه سجدة أو تسعة ولا يجزئ

عليه فيها ايضا ولا يصل في الاربع قبل الجمعة وبعد ها واذا قام الى الثالثة يستقم وفي البو
 يصل ويستقم انتهى والاحم انه لا يصل ولا يستقم في سنة الظهر والجمعة على ان صاحب الحديث قال
 وهذا قالوا يستقم في الثالثة وهذا اللفظ منه على ما هو عادة يشير الى انه غير مريض عنده ان
 كون كل شفع من النفل صلوة على ما ليس مطرد في كل الاحكام فانه لم يطرد في لزوم القعدة الاولى
 عندا يجيئته وابي يوسف رحمه الله لا تقصد عندها ولم يطرد في سجود السهو عند
 الكل حتى اجمعوا انه لو سجد للسهو على راس شفع لا يني عليه شفع اخر لان السجود يبطل الوقوف
 في وسط الصلوة فقد صرحوا بصيرورة الكل صلوة على ما في حيث يحكم بوقوع سجود السهو في هذه
 الصلوة في وسط الصلوة واذا كان كذلك يمكن ان يقال لا يصل في القعدة الاولى لكونها
 قعدة في وسط الصلوة ولا يستقم ولا يتعوذ في القيام الى الثالثة لكونها قبا ما في وسط الصلوة
 لا في اولها والحاصل ان كل ركعتين من النفل صلوة على ما من وجوبه من وجبه عندها لكونه صلوة
 على ما في حق القراءة الاحتياط بالانظر اليه يجب القراءة في كل شفع بالنظر ان الكل صلوة واحدة لا يجب
 فالا احتياط في الوجوب كما في الترتيب وكذا في عدم لزوم الشفع الثاني قبل القيام اليه انما اردوا رد بين الزم
 دعه من لا يلزم بالشك وعلى عدم لزوم يني انما اذا اقيمت الصلوة او خرج الخطيب هو في النفل انه
 يقطع على راس الشفع كما تقدم وكذا في بطلان الشفعة وخيار الخيرة بالشرع في الشفع الاخر
 لان كل من الشفعة والخيار متردد بين الثبوت وعدمه فلا يثبت بالشك كذلك في عدم سريان الفسخ
 من شفع الى شفع اذ لا يحكم بالفسخ من الشك اما في غير هذه الاحكام لا وان يعتبر كون الكل صلوة واحدة
 لكونه الاصل للاتصال واتحاد الترخيم ولذا لا يقال انه صلتين بل صلوة واحدة وسئلة الاستفهام نحو ليست
 مروية عن الائمة المتقدمين انما هي من اختيار بعض المتأخرين الله سبحانه اعلم ويقعد القعدة الاخيرة مثل
 ما تقدمت القعدة الاولى عند من غير فرق لما تقدم والمرأة تقعد على اليها اليسرة القعدة الثانية الاولى
 الاخيرة وتخرج كلتا رجليها من الجانب الاخرى الايمن لان ذلك استر لها وليس معنى امرها على الاستر وليس
 ويشهد اي ويقعد للشهادة القعدة الاخيرة فاذا اتم التشهد الى قوله عبد ورسوله يصل
 على النبي صلى الله عليه وسلم وهي سنة في الصلوة عندنا وعند الجمهور وقال الشافعي رحمه
 فرض وقال القاضي عياض وقد شد الشافعي رحمه الله ولا سلفه في هذا القول ولا سنة
 يتبعها وشنع عليه فيه جماعة منهم الطبراني والقشيري وخالفه من اهل مذهبه
 الخطابي وقال لا اعلم له فيها قودة والتشهاد اتم المروية عن ابن مسعود وابن عباس
 وابي هريرة وجابر وابي سعيد وابي موسى وابن الزبير ثم يذكر فيها شيء من ذلك وما رواه
 عنه عليه الصلوة والسلام لا صلوة لمن لم يصل علي فتعقده اهل الحديث كلامه ولو صح

في الصلوة على النبي
 عليه الصلوة
 والسلام

فنعنا كاملة ولم يصل علي في عمره وما روي عنه عليه الصلوة والسلام من صلى صلوة
 لم يصل علي فيها وعلى اهل بيته لم تقبل منه ضعيف ايضا يجاب المجع مع انه قد اختلف
 عليه في رفعه ووقفه علي ابن مسعود قال الدارقطني واما الاول فواه ابن ماجه لا صلوة
 لمن لا وضوء له ولا صلوة لمن لم يذكّر اسم الله عليه ولا صلوة لمن لم يصل على النبي صلى الله
 عليه وسلم ولا صلوة لمن لا يحب الانصار وفيه عبد المهيمن قال ابن حبان لا يجتمع به واخرجه
 الطبراني عن ابن عباس بن سهل بن سعد عن ابي عن جده رفوعا بنحوه قال الواحد يث ابن
 المهيمن اشبه بالصواب مع ان جماعة قد تكلموا في ابي بن عباس روى اليه يحيى بن ابي
 عن رجل من بني الحارث عن ابن مسعود عنه عليه السلام اذا شهد احدكم في الصلوة فليقل
 اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد وارحم محمد و آل محمد
 كما صليت وباركت وترحمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وفيه مجهول
 وبالحجة ليس له دليل يدل على الفرضية في الصلوة اصلا ولا خلافا انها تفرض في العمر مرة
 وقال الطحاوي يجب كلما ذكر وقال الكرخي لا تجب جعل في التحفة قول الطحاوي اصح وهو
 المختار لقوله صلى الله عليه وسلم رغم انف رجل ذكرت عنده فلم يصل علي رواه الترمذي
 وقال حديث حسن وقوله عليه الصلوة والسلام من ذكرت عنده فلم يصل علي رواه ابن
 السني باسناد جيد وقوله عليه السلام البخيل من ذكرت عنده فلم يصل علي رواه الترمذي
 وقال حسن صحيح والآحاد يث في ذلك كثيرة جدا بعضها ان يفيد الوجوب وبعضها وعيد
 وهما يفيدان ايضا ولو تكررت ذكره عليه الصلوة والسلام في مجلس احد قال في الكافي لم
 يلزمه الا مرة واحدة في الصحيح لان تكرار اسمه واجب لحفظ سنة التي بها قوام الشريعة
 فلو وجبت الصلوة في كل مرة لافض الى المخرج غير انه ندب تكرارها بخلاف السجود
 اي سجد التلاوة فانه لا يندب تكراره بتكرار التلاوة في مجلس التسميت كالصلوة وقيل بل يجب
 التسميت في كل مرة الى التلاوة قال الزاهد في النظر ولو تكرار اسم الله تعالى في مجلس احد في مجلس
 يجب لكل شاة عليه ولو ترك لا يبقى دينا عليه كذا في الصلوة على النبي عليه السلام لكن لو تركها
 يبقى دينا عليه لانه لا يخلو عن تجدد نعم الله تعالى الموجبة للشاء فلا يكون وقت للتضاء كقضاء
 الفاحشة في الآخرين بخلاف الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم انتهى المختار وفي صفة الصلوة
 عليه صلى الله عليه وسلم على ما ذكر في الكفاية والنهاية في التقنية وشرح القندوس سئل محمد رم
 عن الصلوة على النبي عليه السلام فقال لم يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت
 على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت

وذلك مبني وتو قال اللهم ارزقني جعله في الهداية مما يشبه كلام الناس وصحبه الكافي لا تله
يقول رزق الأمير الجديش قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وقد رجع عدم الفساد لأن الرازي
في الحقيقة هو الله تعالى نسبتته إلى الأمير مجاز و في الخلاصة لو قال رزقني لأحرم نفسي
او قال رزقني الحج لأحرمه لا تقصد وفيها كسفى العن فلانا اقض ديونى اغفر لى وخالى
تفسد ولو قال اغفر لى ولو الدش والمؤمنين والمؤمنات لا تقصد قال ابن الفضل تفسد الاول اوجه
وارزقنى ويترك لا تقصد انتهى كلام الشيخ كمال الدين بن الهمام وسياتي عامر فيما يفسد انشاء الله

تعالى وروى عن بعض المشائخ وهو محمد بن عبد الله بن عمر وأنه قال لا يقول في الصلوة
على النبي صلى الله عليه وسلم وارحم محمد فان نوع ظن بتقصير الانبياء عليهم السلام فان
احد لا يستحق الرحمة الا باتيان ما يلام عليه نحن امرنا بتعظيم الانبياء وتوقيرهم وهكذا

ذكر شيخ الاسلام في المبسوط واكثر المشائخ على انه يقول وارحم محمد وآل محمد
للتواتر فيه على ما تقدم في رواية البيهقي من حديث ابن مسعود قال الرستغنى و
يكون معنى قولنا ارحم محمد وارحم امته محمد فالتقصير راجع الى الاممة من جنس جنانة وله
ابن شيخ كبير فارد السلطان ان يقيم العقوبة على الجاني فيقول الناس وارحم هذا
الشيخ الكبير فان ذلك الرحم راجع الى ابن الجاني حقيقة كذا في المحيط ولكن لا بيان
بما في الاحاديث الصحيحة الاولى واخرى ويقول فيما اذا اتى بقوله وارحم محمد وآل محمد كما

صليت وباركت ورحمت لموافقة وارحم ولا يقول وترحمته لان له يمكن قد قال
وترحم واما ان قال في ذلك وترحمته باسكان الراء فهو خطأ اذ ليس في اللغته تركم يترحم
ترحمته ولو قال بعد قوله ورحمت وترحمته بالتشديد اى بتشد الحاء من الفعل يجوز

لان له معنى صحيح في اللغته يقال ترحم عليه اذا دعاه بالرحمة وذلك من الله سبحانه ونفس
الرحمة فلا يقول بعد قوله في العالمين ربنا انك حميد مجيد لعدم ورده في الاحاديث ولو قال

ذلك لا بأس به اى لا يكره اذ هو زيادة نداء لله تعالى لا ضرر له ولا تغير فيه للمعنى وان كان الاولى تركه
لعدم الورد اذ الاولى الحاكمة على الايتان بما قاله صلى الله عليه وسلم من غير زيادة ولا نقصا
ويشير بالسبابة الى الشهادة قال في الوقعات لا يشير والاوّل المختار على ما قد منا

فان اشار يعقد اى يضم المختصر والبصير ويخلق الوسطى بالاهتمام اى يجعلها حلقه وقد ذكرناه
في بحث التشهد الاول فاذا فرغ من الادعية بعد التشهد يسلم عزيمته ويقول السلام عليكم
ورحمة الله ولا يقول في هذا السلام اى في سلام الخروج من الصلوة سواء كان عن اليمين او اليسار وكان

كذا ذكر في المحيط بخلاف السلام الذى في التشهد هو قوله السلام عليك ايها النبي رحمة الله وبركاته حيث

فلا يقول في الصلوة
لا يقول في الصلوة
النبي صلى الله عليه وسلم
وارحم محمد وآل فيه
نوع ظن بتقصير
الانبياء

سبقت

يقوله اتباع الروم في الموضوعين في سلام التشهد رد ذلك على ما تقدم بخلاف سلام التحلل
 فان الروم عن ابن مسعود روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى يثيب
 خده الايمن وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله حتى يثيب يده اليسرى واهل الحجاز بالسنة
 الاربعة وقال الترمذي حديث حسن صحيح ولا يثبتهم ان مراده هذا السلام اى السلام الاول
 يقول في السلام الثاني وبركاته كما يقول بعض الجهال لان ذلك خلاف السنة كما في
 الحديث الصحيح وخلاف عمل الامم وغيرة تميز من في اليسار على من في اليمين من غير دليل
 وذكر في مختلف الفتاوى انه يسلم عن يمينه ويقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعن
 يساره كذلك وفي جامع الجوامع ولو سلم تلقا وجهه ثم عن يمينه وشماله جاز رواه
 الحسن عن محمد بن واتباع الحديث وعمل الامم والى وينوي بالتسليم الاول فخطابه بعلينكم
 من هو عن يمينه من الملتصقة والمؤمنين المشاركين له في صلواته دون غيرهم ويفعل في
 السلام عن يساره مثل ذلك اى يقول السلام عليكم ورحمة الله ويتوب من هو عن
 يساره من الملتصقة والمؤمنين والتسليم الاول للتيمة والخروج من الصلوة والثاني للتسوية
 المقوم في التيممة ثم قيل الثانية سنة والاصح انها واجبة كالاولى ونجد لفظ السلام يخرج
 ولا يتوقف كذا في شرح الهداية لان الهمام واعلم ان الواو لا يقتضى الترتيب كما هو مقرر
 فلا يظن من تقديم الملتصقة في الذكرا اعتقاد افضليتهم على المؤمنين افضل من سائر
 الملتصقة لقوله تعالى ان الله اصطفى آدم ونوحا و آل ابراهيم وآل عمران على العالمين وقوله
 تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات اولئك هم خير البرية والملتصقة داخلون جملة
 العالمين وفي البرية وقالت المعتزلة الملتصقة افضل من البشر لقوله تعالى يستكشف
 المسيح ان يكون عبدا لله ولا الملتصقة المقربون فان التدرج في مثل هذا الكلام من الادنى
 الى الاعلى كما يقول لزيستكف عبد فلان عن خدمتي ولا سيد ولا الملتصقة رسل الى
 الانبياء فيفضلون عليهم كما يفضل الرسل على اممهم والجواب عن الآية انها دليل النالعين
 ما ذكرتم لا معناه ان المسيح ابعد عن الاستنكاف من الملتصقة واولى بالعبودية ومن كان
 ابعد عن الاستنكاف واولى الى العبودية فهو الاقرب منزلة واعلى رتبة ولا كثر ثوابا عند
 الله في الآخرة وذلك هو المراد بالافضلية وان كان ما يقتضى الاستنكاف من زيادة
 القدرة على البطش والاعمال الشاقة وسعة العلوم والافعال العجيبة وغرابة التكليف التي
 ظن حقي الجهال من النصا لها السبب في ترفع المسيح عن العبدية في الملتصقة اشدها وقوة
 وليس النزاع فيها ووصفهم بالمقربين لا يستلزم كون المسيح ليس من المقربين للاجماع على انهم

٢
 الى هذا حسب اهل السنة ان رسل البشر افضل من رسل الملائكة ورسالة الانبياء من رسل الملائكة

مقرب على انه قد سلم ان جملة الملكة المقرين افضل من المسيح لان كل واحد منهم افضل
منه والكلام فيه والاية تقيد الاول والجواب عن قولهم ان الملكة رسل الانبياء ان مطلق
الرسالة لا يقتضي افضلية الرسول وانما ذلك فيما اذا كان الرسول للتشريع والتعليم و
انقاذ العباد والدعاء الى الله تعالى ما اذا كان مجرد تبليغ الخبر للرسل الى الرسل لا يرى
ان السلطان قد يرسل الخبر مع بواكير الى وزيره ولا يقتضي ان البواب اقرب الى وصل عند السلطان من
الوزير وكذا حال الملكة مع الانبياء انما هم رسل اليهم في تبليغ الخبر وقد روى التوفيق هذه المسئلة
عن جماعة منهم ابو حنيفة رضي الله عنهم لعدم القاطع فان مثل العالمين والبرية من العام ومختلف
في اعادة القطع وتقويض علم المجلد لنا الجرم بعد الله عالمه اسلم والله اعلم وقال بعضهم
اي بعض العلماء ينفون من الملكة الحقة الذين وكلوا الحقة خاصة ولايم النية وقال بعضهم
ينوي جميع من معه من الملكة على سبيل العموم من غير تقييد بمصطفى كوفهم حقة ولا غير حقة
لاننا في الشأن قد اختلف الاخبار ينبغي ان يكون هذا تعليلا لكل من القولين لا القول الاخير فقط
لان تقييد عدم التعيين في العدد وكل من القولين كذلك لا يتعين العدد في قيل ان مع كل مؤمن
خمسة اذ وقع نسخ المائتين خمسة بالاقاء والاولى ان يقال خمسة من الملكة تحوز من الثانية وهذا
القول روي عن ابن عباس رضي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال مع كل مؤمن خمس من الحقة
واحد عن يمينه يكتب الحسنات واخذ عن يساره يكتب السيئات واحدا ما ماله عليه الخيرة
واحد رآه يدفع عنه المكاره واحد عندنا صيته يكتب ما يصلح على النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم ويبلغه الرسول وقيل مع كل مؤمن ستون ملكا وقيل مع كل مؤمن مائة وستون ملكا
اخرج الطبراني في معجمه او كل المؤمن مائة وستون ملكا يذبحون عنه مائة يذبحون له من ذلك
البصر عليه سبعة امالا يذبحون عنه كما يذبحون عن نضعة العسل الذباب في اليوم الصائف
ولو وكل العبد الى نفسه طرفة عين لا تخطفته الشياطين وذكر ابن راهويه في مسنده والبيهقي
في شعبه الايمان في حديثين طويلين ما يفيد انهما اثنان واخرج الطبراني في تفسيره عن
قوله تعالى عقب الآية من حديث اخرد خرا عثمان بن عفان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال يا رسول الله اخبرني عن العبد كم معه ملك فقال له عليه السلام على عينيك ملك
على حسناتك وهو امين على لك الذي على الشمال فاذا عملت حسنة كتبت عشر او اذا عملت
سيئة قال الذي على الشمال الذي على اليمين اكتب فيقول لا لعاليه تغفر يتوب فاذا قال تلكا
قال نعم اكتب احسانا الله منه فيئس القوم ما اقل مراقبة لله واقل سحيا من ان يقول الله تعالى لفظ
من قول لا لديه رقيب عتيد وملك كان من بين يديك ومن خلفك يقول الله تعالى معقبات من

قد روى التوفيق
في هذه المسئلة

تقول من يكون
مع الانسان من
الملكة

اربع الصائف
الاجل

بين يديه ومن خلفه يحفظونه من امر الله وملاك قابض على ناصيتك فاذا تواقصت لله تعالى
 دفعوك واذا تجبرت على الله خصمك وملاكك على شفتيك ليس يجفنا عليك الا الصلوة على
 محمد وملاك قائم على فيك لا يدع ان تدخل الخيمة فيك وملاكك على عينيك فهو لا عشرة
 املاك على كل ابن آدم يتداولون ملائكة الليل على ملائكة النهار لان ملائكة الليل تسلمون ملائكة
 النهار فهو لا عشرة من ملكا على كل آدم وابليس مع ابن آدم بالنهار وولده بالليل وفيه المقتدي
 امامه في التسليمة الاولى مع من توفيها ان كان الامام عن يمينه ويجزئ اي اذا كان الامام
 بجذائه بنو في التسليمة الاولى ايضا وهذا عند ابي يوسف رحمه الله لا نه تعارض فيه الجنازة بين
 لا نه تعالى الجنازة من في كل شيء وعند محمد رحمه الله وهو رواية عن ابني حفصة رحمه الله بنو التسليمة
 لان الجمع عند التعارض اذا امكن لا يضاد الى الترجيح وينوي في التسليمة الاخرى الى الثانية ان
 كان عن يساره والامام ايضا يتوالق مع الحقيقة في التسليمة هو الاصح لا نه يجابهم بها فينويهم
 فيها اذا الكلام يعتبر بالنية وقيل لا ينويهم اصلا لا نه يشيرون اليهم وهي فوق النية وقيل ينويهم بالتسليمة
 الاولى فقط واما المنفرد فلا يتوسل بالحقيقة لا نه ليس معه سواهم وقد تقدم انه لا يتوسل بالشر من لا
 يشاكره في صلوة وينبغي للصالح من طريق الادب ان يكون منتهى بصره في حال القيام الى موضع سجوده
 لا يتجاوز في حال الركوع الى ظهر قدميه وفي حال سجوده الى اذنيه لغيره في حال قعوده الى وجهه بقدر ما ركعها
 هو على اجمع فخذ يمينه من ثوبه وذلك كله مقتضى الخشوع فان الخشوع لا يتكلف حركة تمينه لئلا يماهي
 عليه واذا تركت العين على ما هي عليه يتجاوز نظرهما في الحركات المذكورة الى غير الوضوء المذكورة
 وينبغي ان يكون بين قد ميته حال القيام قد اربع اصابع مصنوعة في الخلا وهو ايضا راجع عدم التكلف
 على ما عليه الحقيقة السليمة ولا ملوك ان يجزئ ينبغي ان لا يتكلف غير ما يقتضيه اصل خلقته ولو
 كان اكثر من اربع اصابع اذا اصل في الكل عدم التكلف هذا كله ادب ولو تركه لا ياتر والسنة للامام
 في السلام ان يكون التسليمة الثانية اخفض له اسفل من التسليمة الاولى من حيث الصوت
 وهذا بناء على ان السنة في حق الجهر اذا كان الانتقال جميعا لاجل الاعلام بانتقاله من
 حال الى حال فكذلك ليس له الجهر بالتسليم لان التسليمة الاولى للانتقال فلا بد من تمام الجهر
 بها كسائر اذا كان الانتقال بخلاف الثانية فانها للتسوية مع الاولى دالة على تعقيبها
 اليها فلا حاجة الى زيادة الجهر ومن المشائخ من قال يخفض الثانية كذا وقع في بعض نسخ
 المتن فكان مراده انه يخفيها ولا يجهرها اصلا لما قلنا من عدم الاحتياج الى الجهر لئلا ياتر
 الاولى عليها وهذا بخلاف القول الاول لان ظاهره انه يجهرها جهر اداون الجهر الاولى وفي
 بعض النسخ ومن المشائخ من قال يخفض الاولى من الثانية اي يخفض الاولى من الثانية وهذا

المكان الذي كان عليه
 شفقتي المؤمنين بالحادثة
 الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
 فقط

م
 من المشائخ من قال
 صدقوا في حديثه
 عقبه
 بن الجهم
 التفرقة بين الرجلين
 ن

غير صحيح ولا ينبغي ان يكون مقول احد من المشائخ بل هو مقتصر من المكتبة والاصح القول الاول
 انه يجرى بالثانية دون الجهر الاول لان الاولى وان دلت على تعقيب الثانية ايها الا ان التقدير
 ينتظرون الامام فيها ولا يعلمون انه ياتي بها او يسجد قبلها اللهم وحصل لهم الشعور به واشعروا
 او هو ممن يكتفي بتسليمته واحد كما لا يكتفي على انها التحيّة ايضا كما تقدم ولا يدين من سلام
 التحيّة من اسمع المسلم عليه فلا بد من الجهر بها فاذا تمت صلوة الامام فهو مخير ان شاء ان يقرأ
 عن يساره وجعل القبلة عن يمينه وان شاء الخوف عن يمينه وجعل القبلة عن يساره وهذا
 اول ما في مسلم من حديث البراء كذا اذا صليت خلف النبي عليه السلام اجنبا ان يكون
 عن يمينه حتى يقبل علينا بوجهه فان مضى ومن وجها عنده عند الاقبال عليهم كان يقابل من عن يمينه
 وذلك لما يكون اذا كان السجدة عن يمينه والقبلة عن يساره وقيل معناه حتى يقبل علينا بوجهه قبل
 من عن يساره فيفيد الانصراف عن يمينه لانه يجلس مخوفا بل يستقبلهم في التقوى بعد الانصراف عن
 يمينه كما في حديث انس في مسلم ايضا كان النبي صلى الله عليه وسلم ينصرف عن يمينه ما في الصحيحين وغيرهما
 حديث ابن مسعود قال لا يجعل احدكم للشيطان شيئا من صلواته ثم ان حقا عليه ان لا ينصرف الا عن
 يمينه لقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ينصرف عن يساره لا يعارض ذلك ان صلواته لم يكن
 تعلما للجواز مع محبة للتيا من اعتياده به وهو اى الجواز اذا بن مسعود فانه انما هي عن ان
 يرى الانصراف عن اليمين حقا لا يجوز غيره والمراد من الانصراف الالتفات عن جهة الصلوة وهو
 القبلة اعم من ان يجلس بعد او لا فلذا قال وان شاء ذهب الى حواشي لانه قضى صلواته وقد قال
 الله تعالى فاذا قضيت الصلوة فانكثروا في الارض واجروا لابلانكم كوني في الجماعة لا ينفك كونه
 في غيرهما بل يثبت بطريق الدلالة وان شاء استقبال الناس بوجهه وجلس كما في الصحيحين
 وغيرهما عن سمرة بن جندب كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى صلوة اقبل علينا بوجهه وفي
 مسلم وغيره عن جابر بن سمرة كان يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقوم من صلاة الا
 صلى فيه الصبح حتى تطلع الشمس كانوا يتحدثون فياخذون في امر الجاهلية فيضكون بئس
 انتهى هذا اذا لم يكن بجذائراى بجذاء الامام اى في مقابلته عند استقبال القوم مصلح حتى
 لو كان بجذائرا مصلح لا يستقبلهم بل يتخف من عنته وكثرة سوء كان ذلك المصلح في الصف الاول
 قريبا من الامام وفي الصف الاخر بعيد عنه اذا لم يكن بينهما حائل والاستقبال الى وجه
 المصلح مكره مطلقا لانه تشبه في التشبه بعبادة الصورة كما ان الاستقبال من المصلح
 مكره ايضا للتشبه المذكور واعلم ان الانحراف والاستقبال مطلق لا تفصيل فيه بين عدد
 عد وعلي ما ذكره في الخلاصة وغيرها ولا يلتفت الى ما ذكره بعض شراح المقدمة من ان الجماعة

فانما لا خلاف
 في علمه لا خلاف
 في استقباله

ان كانوا عشرة يلتفت اليهم لترجح حرمتهم على حرمة القبلة والا فلا ترجح حرمة القبلة على الجماعة
 فان هذا الذي ذكره لا اصل له في الفقه وهو رجل مجهول لا نشبه الفاظه الفاظ اهل العلم فضلاً
 عن ان يقلد فيها ليس له اصل في الحديث الذي واه موضوع كذب على النبي صلى الله عليه وسلم
 بل حرمة المسلم الواحد ترجح من حرمة القبلة غير ان الواحد لا يكون خلف الامام حتى يلتفت
 لغيره عن يمينه فلو كانا اثنين كانا خلفه فيلتفت اليهما للاطلاق المذكور والله الموفق لهذا
 الذي ذكرنا من التحذير بين الانحراف والمجلوس مستقبل اذا لم يكن بعد الصلوة المكتوبة التي
 تمها تقطوع كالفرج والعصر قال في الخلاصة وفي الصلوة التي لا تقطوع بعد كالفرج والعصر كره المكث
 تاعداً في مكانه مستقبل القبلة انتهى وجهاً للكرهية مخالفة فعله الذي كان عليه الصلوة
 والسلام يدوم عليه كما يفيد لفظ كان فيما تقدم من الحديث فان كان بعد هاتين المكتوبتين
 قطع يقوم الى التطوع بلا فصل الامقدار ان يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت
 باذ الجلال والاكرام ويكره تأخير السنة عن حال داء الفريضة بالكثرة من نحو ذلك القيد المذكور
 مسلم والترمذي عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم
 لم يقعد الا مقدار ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام و
 اما ما رواه ابو داود عن ابي ربيعة قال صليت هذه الصلوة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكان ابوبكر وعمر يقومان في الصف للتقدم عن يمينه وكان رجل قد شهد التكبيرة
 الاولى من الصلوة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة ثم سلم عن يمينه وعن يساره
 حتى راينا بياض خدي ثم انتقل الى ركنة يعني نفسه فقام الرجل الذي اذكره مع
 التكبيرة الاولى ليشفع فوثب عمر فاخذ يمنكته فمسه ثم قال جلس فان لم يهلك اهل
 الكتاب لانهم لم يكن بين صلواتهم فصل فرفع النبي صلى الله عليه وسلم بصره فقال اصاب
 الله بك يا ابن الخطاب فلا يعارض حديث عائشة رضي الله عنها ولا يعادله في الصحة واما
 ثانياً فلا ندر لا مخالفة بينهما لان المكث مقدراً اللهم انت السلام الى آخره فصل ولا دليل
 على المكث اكثر من ذلك فيكره لمخالفة ما كان دأبه عليه الصلوة والسلام كما هو مفهوم حديث
 عائشة واما ما روى من الاحاديث في الاذكار عقيب الصلوة فلا دلالة فيها على الاتيان بها
 عقيب الغرض قبل السنة بل يحمل على الاتيان بها بعد السنة ولا يخرجها تحتل السنة بينهما وبين
 الفريضة عن كونها بعد ها وعقيبها الا السنة من لواحق الفريضة وتوابعها ومكملاتها
 فلم تكن اجنبية منها فاما يفعل بعد ها يطلق عليه انه فعل بعد الفريضة وعقيبها وقول
 عائشة رضي الله عنها ما يقول الخ يفيد انه ليس المراد ان كان يقول ذلك بعينه بل كان يفعل ما

بكرة تأخير السنة
 عن اداء الفريضة

يسمع ذلك المقدار ونحو ذلك من القول تقريرا فلا يسافر في ما إلى الصحيحين عن الغيرة أنه عليه
السلام كان يقول في دبر كل صلاة مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله
الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند
الجند وكذا ما روى مسلم وغيره عن عبد الله بن الزبير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا سلم من صلاته قال بصوته لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد و
هو على كل شيء قدير ولا حول ولا قوة الا بالله ولا نعبد الاياه له النعمة وله الفضل وله الثناء
الحسن لا اله الا الله مختصين له الدين ولو كرم الكافرون لأن المقدار المذكور من حيث التقريب
التميز دون التحديد والتحقيق والله اعلم فإذا قام الإمام إلى التطوع لا يتطوع في مكان الذي صلى فيه
الفريضة بل يتقدم أو يتأخر ويخوف يمينا وشمالا لما في أبي داود والترمذي عن المغيرة بن شعبه
أنه عليه السلام قال لا يصلي الإمام في الموضع الذي يصلي فيه حتى يتحول أو يذهب إلى بيته
فيتطوع ثم رأى هناك يعني في بيته لأنه عليه السلام إنما كان يصلي السنان في بيته في صحيح
مسلم وغيره سئلت عائشة رضي الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من التطوع فقالت
كان يصلي في بيته قبل الظهار بعائنه يخرج فيصلي بالناس ثم يدخل فيصلي ركعتين الحمد و
الأخبار في أن الأفضل في التطوع أن يصلي في البيت كثيرة جدا لكن هذا إذا علم أنه لا يشغله
شغل قال في الخلاصة الرجل إذا كان يصلي المغرب في المسجد فإراد أن يصلي ركعتين بعده
خاف لو رجع إلى بيته لشغله شيء آخر يأتي بها في المسجد من كان لا يجاف صلاها في المنزل
وكذا في سائر السنان حتى الجمعة فإنه لو صلى الأربع قبل الجمعة في البيت صلى الجمعة في الجامع
بكون سنة التهيؤ ومن المشايخ من عيّن الانحراف يمينا وشمالا وقال إن كان المصلّي اماما
يتطوع عن يسار المحراب يسار المحراب هو يمين المصلّي ترجيحاً للتيامن وقال شمس الأئمة الحولاني
هذا يعني ما ذكر من أنه إذا كان بعد الصلوة تطوع يقوم إليه من غير تأخير إلى آخره إذ لم يكن من
قصد الاشتغال بالدعاء بل لم يكن له ورد معتاد يقرء عقيب المكتوبة فإن كان له ورد وقد
اعتاد أن يقضيه أي يأتي به بعد المكتوبات فإنه يقوم عن مصلاه أي عن المكان الذي صلى فيه
فيقضي ورده قائما وإن شاء جلس ناحية من نواحي المسجد فيقضي ورده ثم يقوم إلى التطوع
كلاهما أي كل من قراءة الورد قائما ومن قراءته جالسا في ناحية المسجد روي عن الصحابة رضوا
الله عنهم جميعا ويجوز أن يراد بقوله كلاهما القيام إلى التطوع بلا تأخير إذ لم يكن له ورد
والاشتغال بالدعاء وإذا كان له ورد ولكن التقرير الأول أقرب ما ذكر في ابتداء المسئلة من
أن يذكره تأخير السنة عن أدلة الفريضة دليل على كراهة تأخير السنان عن المكتوبات وما ذكره

شمس الأئمة المحلوفين رحم دليلاً على الجواز أي جواز تأخير السنان عن المكتوبات من غير كراهة ذكره
 أي ذكر هذا الكلام وهو أن ما ذكر في ابتداء المسئلة يدل على الكراهة وما قاله شمس الأئمة يدل على
 عدمها في المحيط وقد يوفق بأن تحمل الكراهة على كراهة التزني ويراد المحلوف عدم الساعة
 فإن العبارة المشهورة عنده قال لا بأس بأن يقرأ بين الفريضة والسنة لا واد والشهور في
 هذه العبارة إطلاقاً بما خلاها من الأولى وهو قريب من المكروه كراهة التزني فيحصل منه أن لا
 أن لا يقرأ إلا واد قبل السنة ولو فعل لا بأس به ولا تسقط السنة بذلك حتى إذا سلاها بعد
 الأول واد تقع سنة موداة لا على وجه السنة ولذا قالوا لو تكلم بعد الفرض لا يسقط السنة لكن لو لم
 أقل فلا أقل من كون قراءة الأول واد لا تسقطها وقد قيل في الكلام أنه يسقطها والآول المذكور أن
 الهام في شرح الهداية واستدل له بما رواه البخاري وأبو داود والترمذي عن عائشة رضي الله عنها أن
 النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى الفجر فأن كنت مستيقظة حدثني ولا اضطج حتى يؤذن
 بالصلوة وكذا ذكر في الخلاصة والبرزلي عن الفقيه الميثاق القول بأن الاشتغال بالبيع و
 الشراء بعد السنة يبطلها مشكل لأنه لا رواية فيه وفي القنية الكلام بعد الفرض لا تسقط السنة
 لكن ينقص ثوابه وكل عمل ينافي التحريم أيضاً قال رضي وهو الأصح انتهى ولو أخر السنة بعد الفرض في
 آخر الوقت ذكر في القنية فيه قولين في قول لا تكون سنة وفي قول تكون سنة وأعلم أن هذه
 الأحكام المذكورة كلها في حق الإمام ما المقتد والمنفرد فانهما ان لبثا في مكافئ الذي صلياً فيه
 المكتوبة جازان قاما إلى التطوع في مكافئ ذلك جازاً أيضاً واحسن ان يتطوعا في مكان آخر غير
 مكان مكتوبة وهذا لا ينافي ما ذكره في الخلاصة حيث قال وإن كان المصلح مقتدياً
 أو يصلي وحده أن لبث في مصلاه يد عوجاز وكذلك ان قام إلى التطوع
 في مكانه أو تقدم أو تأخر أو الحرف يمينه أو يسرة جازاً وكل سواء
 لأن المراد بقوله والكل سواء أي في إقامة السنة لا في الفضل فان نفسه قد صرح بالتميز
 افضل هذا ولم يظهر الفرق انه صرح في الامام بكرهية تأخير السنة وسكو في غيره بين
 التأخير والوصل لأن يقال ان حديث عائشة المتقدم انه عليه الصلوة والسلام لم يكن
 يقعد الامم قد رما يقول اللهم أنت السلام ومنك الم والغالب حاله عليه السلام الامامة
 عدم التأخير بالامام واطلق في الاختيار حيث قال ثم يقوم إلى السنة ولا يتطوع
 في مكان الفرض لقوله عليه السلام العجز أحدكم اذا فرغ من صلوته ان يتقدم أو يتأخر بسجدة
 وكذا يستحب الجماعة كسر الصفوف لئلا يظن الدخول فيهم في الفرض انتهى فقوله ثم يقوم غير
 مخصوص بالامام دون غيره ولفظ أحدكم في الحديث شامل للمقتدي وغيره فالحاصل

فصل في بيان
 ان التأخير لا ينافي
 ولو فعل لا بأس به

فصل في بيان
 ان الكلام بعد الفرض
 لا يسقط السنة
 لكن ينقص ثوابه

في تأخير الصلاة
 الصنف بعد الصلوة
 بالجماعة

استحبوا أن لا يمشوا
في المسافر ومن يصلي في
بيته في المصر

فيهم

كالعبث

ان الاستحباب في حق الكل وصل السنة بالمكتوبة من غير تأخير الا ان الاستحباب يشهد حتى
يؤدي تأخيره الى الكراهة كحد يث عائشة رضي الله عنها بخلاف القتيبي والمنقر وتظهر هذا قولهم
يستحب الاذان والاقامة للمسافر ومن يصلي في بيته في المصر ويكره تركها الاول دون الثاني
فعلم به ان مراتب الاستحباب متفاوتة كمراتب السنة والواجب الفرض والله سبحانه اعلم
فصل في بيان ما ابي الشئ الذي يكره فعله في الصلوة وبين ما لا يكره فعله فيها اخره
بحين بيان صفتها الا ان من العوارض عليها والاصل خلوها عنه والعوارض مؤخر عن الاصل
وتقدم على بيان ما يفسد لا نه كالحزء منه من حيث انه اعم اذ كل مفسد مكره ولا عكس ذلك
لان الفساد يتضمن الكراهة لانه بطلان العمل وبطلان العمل مكره واعني بالمعنى اللغوي وهو ضد
المحسوب الرضى فيقيم الحرام قال يكره للصلي ان يغطي فاه اعلم ان الفعل ان يتضمن ترك
واجب فهو مكره وكراهة تحريم وان تضمن ترك سنة فهو مكره وكراهة تنزيه ولا تنافي
في الشدة والقرب من التحريمية بحسب تضمن السنة وان لم يتضمن ترك شئ منها فان كان
اجنبيا من الصلوة ليس فيه تميم لها ولا فيه رفع ضرر فهو مكره وايضا كاللعيب بالشو يطلب
وكل ما يحصل بسببه شغل القلب كذا ما هو من عادة اهل التكبر وصنيع اهل الكتاب و
أحترزنا بما ليس فيه تميم لها مما ذكر في الخلاصة انه لو لم تكن العامة من السجتي فغيرها يبيد
واحدة أو سواها يبيد واحدة لا يكره لانه من تتمات الصلوة وبما ليس فيه رفع ضرر من نحو
قتل الحية والعقرب فانه لا يكره فاذا علم هذا علم ان تغطية الفم اذ لم يكن عن عمد مكره وكذا
تغطية الانف ذكره قاضيان وعن ابي هريرة انه عليه الصلوة والسلام نهى عن السدل
في الصلوة وان يغطي الرجل فاه رواه ابو داود والحاكم وصححه لا عند الثاوي فانه لا يكره
ان يغطي فاه اذ لم يستطع كظمه والادب عند الثاوي بان يكظمه اى يمسكه ويمنعه من
الاقتراح ان قد علم ذلك لقوله عليه السلام اذا تشاوب احدكم في الصلوة فليكظم ما
استطاع فان الشيطان يدخل في فميه رواه مسلم وغيره وان لم يقدر فلا بأس ان يضع يده او يكره
فيه لاداء التزمك انه عليه السلام قال ان التشاوب في الصلوة من الشيطان فاذا تشاوب احدكم فليكظم
ما استطاع في رواية فليضع يده على فميه ودل هذا على ان التشاوب يكره وكذلك يكره التهيؤ لان قيل انظر
والكسيل ويكره الاعتقاد وهو اى الاعتقاد ان يلف بعض العامة على رأسه يجعل طرفه من الثوب الذي
لف يده عامه بترك طرفه من العامة شبه العجز الكائن للنساء ويلف حول وجهه والعجز بوزن منه ثوب تلف
المرء على رأسها وقال بعضهم الاعتقاد ان يشد حول رأسه اى دائر رأسه بالسند
ونحوه ويترك اى يظهرها متهراى على رأسه وهذا هو المذكور في فتاوى قاضيان و

الخلاصة وغيرهما وهو الموافق لأئمتنا المرأة بالمعجزة تلتف حول راسها وتبكي يكون وجهه كراهته
 التشبه بالمرأة وكشف وسط الرأس لكونه فعل الجفأة من الأعراب يكره أيضا العقص لعقصر
 الشعر وهو صفره وقتله وأراد به في الجامع في هذا الموضع أن يجعل شعره على هامته ويشد
 أو أن يلفه أو بتبعية تشبذ ذؤابة بضم الذال المعجمة وبعد هاهمه مدودة ثوبا موحدة قال
 في القاموس الناصية وأراد هنا خصلنا شعره حول راسه كما يفعل النساء في بعض الأوقات
 وأن يجمع الشعر كله من قبله من جهة القفا ويمسكه أي يشد بخيط أو خرقه كيلا
 يصيب الأرض إذا سجد وجميع ذلك مكروه إذا فعله قبل الصلوة وصلى على تلك الهيئة
 أما لو فعل شيئا من ذلك وهو في الصلوة يفسد صلوة لأنه عمل كثير بالإجماع وبه الكراهة
 ما رواه الطبراني عن الثوري عن محول بن راشد عن سعيد المقبري عن أبي رافع عن أم سلمة
 عليها السلام فهي أن يصلي الرجل راسه معقوص كذا رواه اسحاق بن راهوية قال أنا الول بن
 اسمعيل عن سفيان بن سعد ومثناه وزاد قال اسحاق قلت للوصل فيهم سلمة قال بالإشك أن ترجم السنة
 عنه عليها السلام لم ت أن اسجد على سبعة أعضاء وأن لا كف شعرا ولا ثوبا في العقص كف
 الشعر فيكون منهيا ويكره أيضا وضع اليد على الأرض قبل وضع الركبة إذا سجد وفيها رفع
 الركبة قبلها أي قبل رفع اليد إذا قام من السجود لمخالفة السنة على ما ترصده الصلوة إلا إذا
 فعل ذلك من عذر فإنه لا يكره لأن العذر يسير ترك الواجب فضلا عن المكروه لأن الحرم سد فوج
 بالنقص يكره أيضا أن ينقر المصلي في سجوده نقر الديك أي كنقر الديك في الشعر لما فيه ترك وج
 الطمانينة ويكره أن يقع في جلوسه التشهد وبين السجود تين أقاء الكلب أي كقاء الكلب
 وهو أي ألقاء أن يضع اليدين على الأرض وينصب فخذييه وساقيه نصبا وقيل هو أن يصب
 يديه أمامه نصبا والاول أصح لأنه المناسب لقاء الكلب قال في المستنصر في أقاء الكلب يكون هذه
 الصفة إلا أن أقاء الكلب في نصب اليدين وأقاء الأدخى في نصب الركبتين إلى صدره انتهى
 وجه الكراهة ترك القعود المسنون ويكره أن يفترش في رابعة في السجود أفترش طه كافتراش
 الثعلب هذه الأشياء الثلاثة ذكرها المصنف بلفظ الحديث ففي مسند الإمام أحمد عن أبي هريرة
 رضي الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثلثة عن نقر الديك وأقاء الكلب أقاء الثعلب
 الثعلب أفترش كافتراش الثعلب في الصحيح من حديث عائشة ردم كان تغييره عليه السلام ينادي
 عقبته الشيطان وإن يفترش الرجل في رابعة أفترش السبع وعقبته الشيطان أقاء وأما ما روي
 مسلم عن طاووس قلنا ابن عباس في أقاء الكلب على القدمين فقال هي السنة فقلنا له أذا جفأ
 بالرجل فقال بل هي سنة نبيك صلى الله عليه وسلم وما روي البيهقي ردم عن عمرو بن الزبير أنهم كانوا

الخلاصة بالضم
 الشعر المعصوم

يقعون فالحجج المتحقق عن ان الاقواء على ضربين احدهما مستحب وهو ان يضع اليدين على عقبيه
وركبته في الارض وهو المروءع بعد اذ انتهى هو الصفة المتقدمة ذكره قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
وهو محمول على خارج الصلوة فان ما ذكر من الحد يثن ليس فيه ما يدل على ان المراد القعود في الصلوة
والافوضه الا لثنين على العقبين في الصلوة مكرهه ايضا لخالفه الجلس المسنوه هو قرائن الرجل
اليسر ولكن نفصم ان الاقواء بنصب الركبتين مكرهه خارج الصلوة ايضا ولا بعد فيه لا نه جلوس
الجفاة بخلاف الاحتياط اذ ليس فيه كراهة خارج الصلوة الفرق بين الاحتياط والاقواء الاحتياط
يكون بشد الركبتين الى الظهر عند نصبهما بيد او ثوب او غيره وهو اكثر جلوسا شرافا العبد ويكره
ايضا ان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الراس من الركوع لانه فعل زائد ليس من تمام الصلوة
ما حرم ولا يفسد الصلوة خلافا لما روى في محمول عن ابى حنيفة رحمه الله ان يفسد ما هو العمل الكثير
وهو ما يظن ان فاعله ليس في الصلوة وهذا الرفع ليس كذلك ذكره في الكافي ويكره ايضا ان يسدل ثوبه
اي يرسله من غير ان يلبسه وهو السدل ايضا عن الثوب على كتفه ويرسل اطرافه على عضديه
او على صدره وفي القدر وشرح مختصر الكرخي هو ان يجعل الثوب على كتفه ويرسل اطرافه
من جوانبه وفي فتاوى قاضيه ان هو ان يجعل الثوب على كتفه ويرسل جانبيه امامه على
صدره والكل يصدق عليه حد السدل وهو الارسال من غير لبس فان السدل في اللغة الا رضاء
والارسال ولا بد ان يقيد بعدم البس ضرورة ان ارسال ذيل القميص ونحوه لا يسمى سدا
ووجه كراهة السدل ما روى عن ابى هريرة انه عليه السلام نهى عن السدل في الصلوة وان يغطي
الرجل فاه اخبره ابو داود والحاكم وصححه وكان فيه شغل القلب بحمل شئ في الصلوة لا فائدة
فيه ولو صلى في قباء او صطر في بضم الميم وفتح الراء قال في القاموس هو رداء من خز مريم ودعائم
او باراني اي مغطى على وزن منبر وهو ما يلبس للطرب وباران بالفارسية هو المطر ينبغي ان يدخل يديه
في كميه وان يشد القباء ونحوه بالمنطقة احترازا عن السدل وفي الخلاصة المصلي اذا كان
لا لبس شقة او فرجى ولم يدخل يديه اختلاف المتأخرون في الكراهة والاحتياط لا يكرهه ولم يوافقه
على ذلك احد سوا البراذي والصحيح الذي عليه قاضيهان والجمهور انه يكرهه لانه اذا لم يدخل يديه في
كميه صدق عليه اسم السدل لانه ارسال الثوب بدون ان يلبسه وعن القنبري جعفر
الحندواني انه كان يقول ذا صلي مع القباء وهو غير مشدود او مضموم مسي انتهى يعني ولو
ادخل يديه في كميه ينبغي ان يقيد بما اذا لم يزد ازاره لانه يشبه السدل ح اما اذا زاد الارزار
فقد التحق من الثياب في اللبس فلا سدل فيه فلا يكرهه واما الاقية الرمية وتجعل الكاحلها
خروج عند اعلى العنود اذا خرج المصلي يده من الخروق وارسل الكم فانه يكرهه ايضا الصدق

السدل عليه لانه اذ جاء من غير لبس اذ لبس الكم يكون با دخال اليد فيكون فيه ثقل للقلب
 غير عاتر عن ان يجلس عليه احد عند موضعه فتمتق ولان فيه تشبها باهل التكبر اذ لا تكاد
 تسمع نفوس المتكبرين بذكره واذا دخل اليد في الكم لاني الصلوة ولا خابها على
 ما جرت من عادتهم ولولم يرسل الكم عند اخراج اليد من خرقة بل
 ادخل تحت منطفة زالت الكراهة لزال اسبابها المذكورة ويكره ايضا
 ان يكف ثوبه وهو في الصلوة بعقل قليل بان يرفع من بين يديه او من خلفه عند السجود
 او يد فيهما وهو مكفوف كما اذا دخل وهو مشتم الكم والذيل وان يرفع كيلا يتربعا امر
 من قوله عليه السلام امرت ان لا تجرد على سبعين اعضاء وان اكف شعرا ولا ثوبا وكان ذلك نفع تجبر
 ويكره للصلاة كما هو من اخلاق الجبانة مما لان الصلوة مقام التواضع والتذلل والخشوع
 وهي تنافي التكبر والتجبر ويكره ان يصلي في ازار واحد وفي السراويل فقط كما في الصحيحين غيرها
 عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلين احدكم في الثوب الواحد ليس على
 عاتقه منه شيء الا من عذر بان لا يجد غيره فان خرج مدفوع ويكره ان يصلي حاسرا
 اي حال كونه كاشفا راسه تكاسلا لا اجل الكسل وسببه بان اشتغل تعظيها ولم يربطها اسرا
 منهما في الصلوة فتركها ذلك وهذا معنى قولهم قها وبنا بالصلوة وتلبسها الاستحسان
 بها والاحتقار لان ذلك كفر واعياذ بالله تعالى ولا باس اذا فعله اي اذا كشف الراس
 تدلا وخشوعا لان ذلك هو المقصود الاعلى في الصلوة وفي قوله لا باس اشارة الى ان لا يولي
 ان لا يفعلها وان يتدلل ويجشع بقلبه فافهم من افعال القلب وكذلك يكره ان يصلي
 في ثياب البذل لانه بكسر الباء وبالدال المعجمة وهو ما لا يصبان ولا يحفظ من الدنس فهو او
 في ثياب الهنئة ككلمة في اوزانها وبفتح الهمزة والهاء مما وهي الخدمة والعمل تكميلا للرعاية لانه
 في الوقوف بين يدي تعالى بما امكنه من تحمیل الظاهر والباطن وفي قوله تعالى خذوا
 زينتكم عند كل مسجد اشارة الى ذلك وان كان المراد بها ستر العورة على ما ذكره اهل
 التفسير كما تقدم والمستحب ان يصلي الرجل في ثلثة اثواب لانه وقبض وعامة ولو صلى
 في ثوب واحد متوشحا به جميع بدن كما يفعل القصار في المقصرة جاز من غير كراهة مع تيسر
 وجود الظاهر الزائد ولكن فيه ترك الاستحباب وروى عن اخيصة رحم ان كان يلبس احسن
 ثيابه للصلوة والمرأة تصلي في ثلثة اثواب ايضا قبض وخار ومقنعة وفي الخلاصة قبض و
 ازار ومقنعة فذكر ازار في موضع الخمار وهو الاولى لانها محتاجة الى زيادة السترة واذا استحب
 الازار للرجل فالاولى ان يستحبها وفيها فان صلت في ثوبين جازت صلواتها يعني

ما يكره
 جرد ان يصلي في
 ازار واحد او في
 السراويل فقط

ما يكره
 جرد ان يصلي في
 ازار واحد او في
 السراويل فقط

في قميص ومقنعة وآلقة بكسر الهمزة وفتح النون ثوب يوضع على الرأس يربط تحت الحناك
 وآلقة اوسع منه بحيث يعطف من تحت الحناك ويربط من وراء الخياطة والكبر منها بحيث
 يغطي به الرأس وترسل الطرف على الظهر والصدر ويكره ايضا للمصلي ان يرسل راسه ويتكبر
 وهو في الركوع لخالفه هيئة الركوع السنونة على ما مر في صفة الصلوة ويكره ان يعبت ثوبه وثبته
 من جسده في المستصفى قال الامام بدر الدين يعني الكرد العبد الفاعل الذي فيه غرض غير صحيح
 والسفر ما لا غرض فيه اصلا والعبد حرام خارج الصلوة ففي الصلوة اولى ويكره ان يفرقه
 اصابعه بان عدها او يغيرها حتى تصورت آثارها بان ما جرت عن الحارث عن علي رضي الله
 صلى الله عليه وسلم انه قال لا تفرقه اصابعك وانت في الصلوة وهو معلول بالحارث لا لعدم
 ولان الفرقة فعل لا فائدة فيه فكان كالعبث وفي المستصفى انه على قوم لو طافوا في مكة التشبه
 بهم انتهى وعلى هذا فيكره خارج الصلوة ايضا او يشبك بين اصابعه فانه مكره ايضا لما
 روى ابو داود والترمذي عن كعب بن عجرة انه عليه السلام قال اذا توضأ أحدكم فاحسن
 وضوءه ثم اخرج يداك الى المسجد فلا يشبك بين اصابعه فانه في الصلوة فاذا القى عن حال
 الجلوس في المسجد منتظر للصلوة او حال التوجه الى المسجد لكونه في الصلوة حكما حيث
 الثواب فاذا كان في الصلوة حقيقة كان منه عيبا عن الطريق الاولى ولان فيه ترك الوضع السنونة
 ويكره ان يجعل يده على خصره لما في الصحيحين وغيرهما عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان الخصر في الصلوة وفي رواية ان يصلي الرجل مختصرا وفي الاخرى عن
 الاختصار الصلوة وفيه ثلاث اشهرها ما قال ابن سيرين وهو وضع اليد على الخصر وفي النهاية
 نقالا عن المغرب وضع اليد على الخصر وهو المستند فوق الركبة او على الخصرة وهو ما في
 الطهفة والشراسيف الطهفة اطراف الضلع الذي يشرف على البطن انتهى
 وفي القاموس الطهفة بكسر الطاءين اطراف الجنب المتصلة بالاضلاع والشراسيف
 جمع شرسوف وهو غصن ومعلق بكل صلح او موطأ الضلع وهو الطرف المشرف
 على البطن وقبل الاختصار ان يصلي متكئا على الخصر وهي العصار قيل ان لا يتم الركوع و
 السجود وقيل ان يختصر الايات التي فيها السجدة وقيل غير ذلك والاول هو المعتمد ويكره
 ايضا ان يقلب المحصى بكل حال لا بحال ان لا يمكن له ان يركب في حال عدم تمكين المحصى لياه
 من السجود عليه بان كان فيه تفاوت كثير في الارتفاع والاختصار بحيث لا يستقر عليه قد
 الفرض من الجبهة فيسوي مرة او مرتين كذا في فتاوى قاضيخان وأشار الى ان فيه روايتين
 وفي اظهر الروايتين ان يسوي مرة ولا يزيد عليها الا خرج عبد الرزاق عن ابي ذر عن النبي

فاعبت
 وسف

لا يفرقه
 على
 لو طافوا في مكة التشبه

القاموس
 نفع

النبي صلى الله عليه وسلم من كل شئ حتى سالت عن سبب الحصى فقال واحدة اودع وكنز واحدة
 بن ابي شيبه وروى موقوف عليه قال الدارقطني وهو أصح وروى الستة عن معيقب بن عليه
 الصلوة والسلام قال لا تمس الحصى وانت تصلي فان كنت لا بد فاعلا فواحدة ولا تمس عليه
 العيش لا للمعد والمذكور والريح كافية في ذلك ويكره ان يترفع في جلوسه لمخافة ستر الجلوس
 الا من عذر ولا يكره خارج الصلوة مطلقا في الاصح لانه عليه الصلوة والسلام كان يقوم في غير
 الصلوة مع اصحابه للتربع وكذلك كذا قاله الشيخ كمال الدين بن الهمام وان كان الجلوس على الركبتين
 اولى لقربه الى التواضع ويكره لمصلحة ايضا ان يفيض عينيه قيل لانه من ضيع اهل الكتاب وقال
 في الاختيار لانه عليه السلام في غير يكره ان يلتفت بوجهه يمينا وشمالا في الخرافة عائشة
 رضى الله عنها سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم من الالتفات في الصلوة فقال هو ليس
 يختلسه الشيطان من صلوة العبد في سنن ابي داود عن ابي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 لا يزال الله مقبلا على العبد صلاته ما لم يلتفت فاذا التفت اعرض عنه وروى اليه صفي
 في شعب الإيمان عن كعب بن مؤمن يقوم مصليا الا وكل الله مكابدا يا ابن آدم لو تعلم
 ما في صلواتك ومن تناجي ما التفت ورواه الحاكم وصححه وهذا الذي علقه من صدره اما
 لو حرفه من رده عن القبلة قصد فانه تقصد صلواته قل ذلك واكثر وان كان ذلك بغير اختيار
 فان لبث مقدار ذنوب فسد والا فلا والحاصل ان الالتفات على ثلاثة اوجه التفات مفسد وهو
 بالصدر والتفات مكروه وهو بالوجه والتفات غير منكروه وهو بالعين بدون تحويل الوجه
 لما رواه الترمذي والنسائي وابن جبار وصححه عن ابن عباس كان عليه السلام يلحظ في الصلوة
 يمينا وشمالا ولا يلتفت عنقه قال الترمذي غريب قال بن القطان صحيح وان كان غربيا ويكره
 ان يسجد على كور عاتقته فقد تقدم في بحث السجود وان يتخلف قصد يعني بقوله قصد اختيارا
 من غير ضرورة وانما يكره التخلف اذا كان صوتا فقط لا حرفا لانه لا يذ لك الفتوى وكذلك لو كان له
 حرف واحد في الاذ ما اذا كان له حرفان واكثر فانه يكون مفسدا اذا كان بغير عذر ولذا فسر
 بالاختيار لئلا يتوهم منه انه اذا كان عن سهو وكان معه حرف ولا يفسد لانه اذا كان مع
 حرفان وكان بالضرورة تقصد سواء كان قصدا او سهوا لان مفسدات الصلوة لا فرق فيها
 بين السهو وعدمه على ما ياتي انشاء الله تعالى لان هيئته ما مذكرة فلا يعذر فيه بالنسيان
 ما السعيا للدفع في المصطوي اليه فلا يكره وكذا التخلف اذا كان عن ضرورة كما اذا منع
 بلباسه ان يقرأ أو عن الجهل وهو امام فانه لا يكره والاحسن ان يدفع سعاله ان قدر
 على دفعه من غير ضرر يلحقه دعاية للادب اما اذا كان يحصل له ضرر او

فالتفات على
 ثلاثة اوجه

شغل قلب بدفعه فالاولى عدمه ويكره ايضا ان يرد المصلي السلام بالاشارة بيده
 راسه لانه جواب بمعنى لو حصل حقيقة يفسد كما اذا رد بلسانه فيكره اذا كان معنى فقط
 ولا يشترط ان يكون غير فائدة ولو صار في بنية السلام فسدت ويكره ايضا ان يحل
 الصبي او غيره مما يشغل وهو في صلوة وهما روي في الصحيحين ان عليه الصلوة والسلام ثم
 الناس امامته بنشد ابى العاص على انقرة الحديث ثم حوّل على الابتداء حين كان الكلام وبعض
 الاعمال مما حان فيقول عليه الصلوة والسلام ثم الصلوة لشغلا على ما في الصحيحين و
 يكره ايضا ان يتنخم اى يخرج النخامة من حلقه بالنفس الشديد وهو في الصلوة قصد اليه
 بغير عذر وحكمه كما التنخم في تفصيله ويكره ان يضع في فيه درهم او دينار او غيره مما يؤكل
 ونحوه هذا اذا كان بحيث لا يمنع عن القراءة لما فيه من الشغل بلا فائدة وان منع ذلك
 عذراء الحروف وانه الصلوة على تلك الحال من غير ان يؤدي مقدرا ما يجوز به الصلوة
 بازسكت او تلفظ بالفاظ لان يكون قرانا فسد ها الترك الفرض ويكره ان
 يتنخم وهو في الصلوة يعني بالنفخ المذكور لا يسمع صوته وهذا غير مفيد لانه
 لو سمع صوته من غير ان يشتمل على حرفين يكره ايضا ولا يفسد
 وانما يفسد اذا شتمل الصوت السموع على حرفين او اكثر كما
 في التنخم بغير عذر ولا يتعلم المصلي ما بين اسنانه اى يكره ذلك ان كان قليلا دون
 قد والحصنة وان كان كثيرا زاد على قدر الحصنة فان صلوة تفسد والتقيد بالزيادة
 على الحصنة ليس كما ينبغي لان المذكور في الفتاوى وغيرها ان قدر الحصنة يفسد
 ايضا كما في الصوم وقيل لا يفسد ما لم يكن مالا الفم وسياق الكلام عليه انشاء الله
 تعالى ويكره للمصلي ايضا ان يحجر بالشبهة والتأمين وكذا بالثناء والتعريض للخطبة
 السنة على ما مر في صفة الصلوة ويكره ان يتم القراءة
 في الركوع لانه ليس محلها ويكره ان يعيد الاى عهد الحزمة اسم جنس واحدة اية اى يكره ان يعيد
 الايات وان يعيد التسبيح وان يعيد السورة اذا ذكرها في الصلوة يعنى بالعدا لكره العداء لآيات
 وهذا عند ابى حنيفة روى وقال ابو يوسف ومحمد رحم لا بأس به اى بالعدا لان المصلي يضطر
 الى ذلك لرعاة سنة القراءة والعمل بما ورد به السنة في صلوة التسبيح وغيرها وله ان
 ليس من اعمال الصلوة وفيه مخالفة سنة لوضع وترعات سنة القراءة يمكن بان يعيد بين
 قبل الشروع ثم يقرأها من قال لا خلافة في التطوع انه لا يكره العد فيه فعلى هذا تكون
 صلوة التسبيح خارجة فلا يستدل بها على عدم الكراهة مطلقا ومنهم من قال لا خلاف فيها

هو في التطوع ولا خلاف في المكتوبة بل يكره ذلك فيها اتفاقا وقال الفقهاء بوجوبه عند
 الخلاف فيما لا يفي في المكتوبة والتطوع معا فكل من القولين يجازي عن صلاة التيسيم
 بأنه لا ضرورة له العبد إلا لصاحبه وتركه الوضع المسنون لا مكانه بالإشارة برؤس الأصابع
 وهي في مكانها ولذا قال في الفتاوى الخاقانية أن غمز برؤس الأصابع يعني وهي موضوعة
 كما هي على الهيئة السنوية لا يكره وذكر في موضع آخر من الخاقانية أنه لو احتاج إليها إلى التيسيم
 يعني إلى عداها كما في صلاة التيسيم عداها إشارة إلى من حيث الإشارة أو بقلبه لم يفتقرها
 وبضبطها بقلبه من غير إشارة فلا ضرورة له ما قاله من العبد بعد الأصابع ويكره أيضا للصلاة
 أن يتكلم وهو في الصلاة على جائط أو على عصا أو كراهة لمن عدا إلى كائن من غير عدا أما لو
 كان من عدا فلا يكره لما تقدم في بحث القيام ويكره أيضا أن يخطو خطوات بغير عدا ولما إذا
 كان بعد فلا يكره كما إذا سبقه الحدث فشي للوضوء وكما لو مشى لقتل الحية أو العقرب على
 قول السرخسي على ما يأتي إنشاء الله تعالى وهذا أي الكراهة فيما إذا كانت الخطوات بغير
 عدا إذا وقف بعد كل خطوة وإذا إذا وقف بعد كل خطوتين وإن لم يقف بل خطا ثلاث خطوات
 متواليات فسد صلاته لأنه عمل كثير إذا كان ذلك بغير عدا وما إذا كان بعد فلا يفسد
 كما ارتقا فالأصل أن المشي إذا كان بعد لا يفسد ولا يكره وإن كان بغير عدا فإن كان
 ثلاث خطوات متواليات فسد ولا يكره فقط ولا يفسد ويكره أيضا التماثل في الصلاة على يمينه
 مرة وعلى يساره أخرى لأنه من العبث المضاف للخشوع ويكره أيضا القملة أو البرغوث في
 الصلاة وقتله ودفعه في الخلاء قال أبو حنيفة رحمه لا يقتل القملة في الصلاة ويدفنها تحت
 الحصى وقال محمد رحمه قتلها أحق من دفنها وكلاهما لا بأس به وقال أبو يوسف يكره كلاهما
 انتهى وقال قاضينا ونوعه يعني أبا حنيفة أنه إن أخذ قملة أو برغوثا فقتلها أو دفنها
 فقد أساء انتهى والذم يعني إن يؤخذ بقول محمد فيها إذا أقرضته فإن أخذها لم يكن
 بعد دفع ضررها لأن تركها يذهب الخشوع ويشغل القلب لا لم وقد تقدم أن الفعل الذي فيه
 دفع الضرر لا يكره بل لو قيل إن تركها مكره لم يبعد لما قلنا أنه يشغل القلب فكأن كذا فقرة البول
 أو الغائط أو الرجم وإذا أخذها فامان يقتلها أو يدفنها ولكن دفنها أجب أن ينسرك في
 قتلها ایجاد نجاسة على قول الشافعي رحمه لأن قشرها نجس ما دامت حية وهي طاهرة حتى عدم
 قتلها يخرج عن الخلاف لئلا يحمل النجاسة المباحة على قول بعض الأئمة أو يلقها في السجدة فكان
 أحسن تحمل الأساءة والكراهة للرؤية عن أبي حنيفة وأبي يوسف على أخذها قصد من غير عدا
 ولا بأس بقتل الحية والعقرب في الصلاة لما رواه أصحاب السنن الأربعة عن أبي هريرة

فصل في
 تفصيل الشك في
 الصلوة من كونها

فصل في
 بيان ما لا يفسد

رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تؤذي الصلوة والحجة والعقر قال الترمذي
 حسن صحيح قالوا في المشائخ والمراد به بعضهم أي قال بعض المشائخ لا بأس بقتل الحجة والعقر
 في الصلوة إذا لم يهجم إلى الشيء الكثير كثرت خطوات متواليها ولا إلى المعاجزة الكثيرة كثرت ضرر
 متواليها أما إذا احتاج إلى ذلك فمضى وعلم نفسه صلوته كما لو قاتل انسانا في صلوته لأنه عمل كثير
 ذكره شمس الأئمة السرخسي المبسوط قال لا يظهر أنه لا تقضي فيه لأنه رخصته كالمشي في سبيل الجهاد
 والاستقاء من البير والتوضي في يؤيد إطلاق الحديث وعرض عليه بأنه يلزم مثله في
 علاج المارين بين المصلي إذا حصل فيه عمل كثير فإنه مأمور بالنص معه لأنه يفسد عند الكل فما
 هو الجواب في علاج المار فربما جازنا فالحق فيها يظهر هو الفساد لا المار بالقتال والقتل لا يستلزم صحة
 الصلوة مع وجوده كما في صلوته الخوف فإن المشي فيها والقتال مفسد مع الأمر به عند الحاجة بل
 الأمر في مثله لا باحة مباشرة وإن كان مفسدا للصلوة وعدم الأمر في ذلك بعد أن كان
 حراما وهذا كما يباح قطع الصلوة لأغاثة ملهثا وتخليص أحد من سبب هلاكه كسقوط
 من سطح أو غرق أو حرق ونحوه وكذا إذا خاف ضياع ما قيمته درهم أو غيره على ما ذكر في الخ لا وغيرها
 ثم قيل استثنى من الحيات الحجة البيضاء التي تمشي مستوية لأنها من الجان لقوله عليه السلام
 اقتلوا ذل الطفتين وإياكم والحجة البيضاء فالحق من الجن وقال في الهداية ويسنوي جميع
 أنواع من الحيات وهو الصحيح احتراز من هذا القول وهو قول الفقيه أبو جعفر الهندي وأني
 وما اختاره صاحب الهداية هو اختيار الإمام أبي جعفر الطحاوي فإنه قال لا بأس بقتل
 الكل لأنه عليه السلام عاهد الجن أن لا يذنبوا شيئا منه ولا يظهر وأنفسهم فإذا
 خالفوا فقد نقضوا عهدهم فلا حرمة لهم قال الشيخ كمال الدين بن الطيham وقد حصل في عهد
 عليه الصلوة والسلام وفيمن بعده الضرر يقتل بعد الحيات من الجن فالحق أن الخلاف ثابت و
 مع ذلك الأولى للمسالك عما فيه علامة الجان لا للحرمة بل لدفع الضرر المتوهم من جهنم وقيل
 ينظرها فيقول خلى طريق المسلمين وأرجى بلذن الله فإن ابت قتلهما وهذا في غير الصلوة يعني
 أمالوقاله في الصلوة فالحق أنفسه ولكن لا يحرم كما تقدم في قطع الصلوة خوفا للضرر ويكره
 ترك الطمانينة في الركوع والسجود لأنه ترك واجب كذا في القومة والجلوس لأنه ترك
 واجب ترك سنة كما تقدم والكل مكروه ويكره تكرار قراءة السورة في الفرض وهذا يشتمل
 تكرارها في ركعة أو ركعتين لكن قوله إذا كان قادرا على قراءة سورة أخرى فيفيد أن المراد الثاني
 إذا لم يفهم منه إذا لم يفد على قراءة سورة أخرى لا يكره تكرارها للضرورة والاحتياج إلى
 قراءتها وإنما تلزم الضرورة في ركعة أخرى فإنه بعد ما قرأها في ركعة مرة زالت الضرورة

باداء الواجب فيها اما في ركعة الاخرى فالواجب لم يؤد بعد فاذا لم يقدر على سورة
 اخرى اضطر الى تكرار السورة التي قرأها في الركعة الاولى - المحاصل ان تكرار السورة
 الواحدة في ركعة واحدة مكروه في الفرض كوفي فتاوى قاضينا وكذلك تكرارها في ركعتين من
 بان قرأها في الاولى ثم كررها في الركعة الثانية يكره ذكره في القنية لكن هذا اذا كان
 لغير ضرورة بان كان يقدر على قراءة سورة اخرى اما اذا لم يقدر فلا يكره ايضا انما
 يكره اذا وقع عن قصد اما اذا وقع من غير قصد كما اذا قل في الاول قل عوذ برب الناس
 ملك الناس فانه لا يكره ان كررها في الثانية ذكر في الخلاصة وغيرها ووجه الكراهة عدم
 وروده فيكون بدعة ليس عليه امره فيكره ولا يكره تكرار السورة في ركعة او ركعتين في التطوع لان
 باب الفعل واسع وقد ورد انه عليه السلام قام الى الصباح باية واحدة يكرها في التهجيد
 فدل على جواز التكرار في التطوع وسياتي تمام هذا في الملحقات ان شاء الله تعالى ويكره
 تطويل الركعة الاولى على الركعة الثانية من كل شفع في التطوع الا اذا كان ذلك لتطويل
 مرويا عن النبي عليه السلام قوله او ما ثور اى منقولا عنه عليه الصلوة والسلام فعلا او
 ما ثور عن احد من الصحابة رضي الله عنهم وكيف ما كان فلم يرو فيه شئ بطريق صحيح
 ولا ضعيف الاحديث عائشة رواه اصحابه باللسان الاربعة وابن حبان في صحيحه والحاكم في
 المستدرک كان عليه السلام يقرأ في الركعة الاولى من الوتر بقراءة الكتاب وسبح اسم
 ربك الاعلى وفي الثانية يقل يا ايها الكفرون وفي الثالثة يقل هو الله احد المغفوتين فان الوتر
 من حيث القراءة ملحق بالنوافل وقد روي فيه طائفة الاولى على الثانية واما ما روي من قراءة قل
 يا ايها الكفرون في الركعة الاولى من سنة الفجر والمغرب وقراءة الاخلاص في الثانية فليس مما نحن
 بصدده اذ المراد به التطويل المكروه في الفرض وذلك ليس بمكروه الفرض هذا ليس منه لانه
 الطائفة بمقدار آيتين وآيتين فان قل يا ايها الكفرون ستة آيات والاخلاص خمس واربع
 على الخلاف وليس ذلك بمكروه في الفرض كما تقدم هذا في فتاوى قاضينا في
 فصل القراءة في التراويح لو طول الاولى على الثانية لا بأس به بل المختار ذلك عند
 محمد رحم وعنده ابي حنيفة وابي يوسف من التسوية بين الركعتين كما في الظهر و
 العصر عند هما انت هي فاعلم ان ما قال هنا قولها خلافا لمحمد رحم وتطويل الركعة الثانية
 على الركعة بالاولى في جميع صلوات الفرض والنفل مكروه ونقل ابن فرشتي في شرح المجموع
 عن جامع الجيوسي ان الطائفة الثانية انما ذكره في الفرائض واما في النوافل فغير مكروه ولعل الوجه
 فيه ان النفل باهر واسع فيغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره لان التطوع امير نفسه لا يلزمه الا ما

التزمه باختياره وقصد بخلاف الفرض لانه مقلد رغبة في اصلا ووضعا فلا يتجاوز فيه ذلك
 وحينئذ فالتنقل لم يلزمه التسوية بين الركعتين فلا يلزمه بخلاف غيره فان الشارع
 قد حدد له فيه حدا فلا يتجاوزها فاذا لم يكره اطالة الثانية في النفل لم يكره
 اطالة الاولى والاصح كراهة الثانية على الاولى في النفل ايضا الحاقا
 له بالفرض فيما لم يرو فيه تخصيص من التوسعة لجوازه قاعدا بلا عذر ونحوه
 اما اطالة الثالثة على الثانية والاولى فلا تـ كره لما ان شفع **اخر**
 ويكره ايضا في الصلوة نزع القميص ونحوه والقلنسوة بفتح القاف واللام وبضم السين هي ما لبس
 في الراس وكذا يكره لبسه مما اذا كان النزع او اللبس بعمل ليسير لانه اجنبى عن الصلوة
 لا يحصل به تكميم شيء من اعمالها وهذا كان مفسدا اذا حصل بعمل كثير بل ان احتاج الى اليدين
 وكان مما يوراه الناظر ظنه ليس في الصلوة ويكره ان يشتم بفتح الشين هو الفصيح ان ينشق
 طيبا بكسر الطاء اى ذارحة طيبة لانه اجنبى من الصلوة كما تقدم هذا اذا قصد ما لو دخلت
 الراحة انفسه بغير قصد فلا او يرمى بزاقره والبراق كغراب ماء الفم اذا خرج منه وما دام
 فيه فوريق والتسمية هنا باعتبار ما يؤل اليه كن قتل قتيلا او يرمى تخامة بضم النون
 وهو بلغم الذئب يغذ الى الحلق بالتنفس العنيفا من الخيشوم ومن الصدر وهذا ايضا لما
 يكره اذا لم يكن مد فوعا اليه لانه اجنبى لا فائدة فيه لما لو اضطر اليه بان خرج بسعال وتنفخ فيه
 فلا يكره الرمي لكن الاولى ان ياخذها بثوبه او يلقها تحت سجدة لئلا يسقط اذا لم يكن في السجدة
 لما في البخارى انه عليه السلام قال اذا قام احدكم الى الصلوة فلا يصق امامه فانما
 يساجى الله ما دام في مصلاه ولا عن يمينه فان عن يمينه ملكا وليصق غزيبا ربه وقتله
 وفي رواية تحت قدمه اليسرى وفي الصحيحين البراق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها
 ويكره ان يروح اى يجلب الروح بفتح الراء وهو اسم الريح والراحة بثوبه او بمرحله
 بكسر الميم وفتح الواو لانه اجنبى من الصلوة ومن افعال المترفين هذا اذا روج مرة
 او مرتين فان روج ثلث مرات متواليات تفسد صلوة لانه عمل كثير ويكره ايضا ان
 يرفع كمره اى يشمره الى المرفقين وهذا قيد اتفاقى فانه لو شمر الى ماذون المرفق يكره ايضا
 لانه كلف للشوب هو منى عنه في الصلوة على ما مر وهذا اذا شمره خارج الصلوة وشرع
 في الصلوة وهو كذلك اما لو شمر في الصلوة تفسد لانه عمل كثير ويكره ايضا ان
 لا يضع يده حال القيام او الركوع او السجود والتشهد في موضعها السنون المذكورة في
 صفة الصلوة للحا الفتر السنة الا من عذر استثناء مفرغ متعلق بقوله يكره كما قدرناه

أي يكره عدم وضع اليد في موضعها المستنون في كل حال إلا في حال العذر فانه لا يكره
 الحرج منه في يكره أيضا للصلاة أن يقرأ القرآن في غير حالة القيام من ركوع أو سجود أو قعود
 شرعية ذلك وإن يترك التسبيح في الركوع والسجود وإن ينقص من ثلث تسبيحات الركوع
 والسجود لمخالفة السنة في ذلك كله وإن يأتي بالأدكار الشروعة في الانتقالات متعلق
 بالشرعة بعد تمام الانتقال متعلق بياتي له أن يأتي بعد تمام الانتقال بالأدكار التي شرع في حال
 الانتقال إلا أن يكبر للركوع بعد الانتهاء إلى حال الركوع ويقول سمع الله لمن حمده بعد تمام القيام فهو
 ذلك لأن السنة أن يكون ابتداء ذلك عند ابتداء الانتقال وانتهاء عند انتهائها ثم كما تقدم فمخالفة
 ذلك مخالفة للسنة فيكره وفيه في الأتيان المذكور فإن أحد ما تركها أي ترك الأدكار
 في موضعها أي في موضع الذكر وهو حال الانتقال والآخرى تخصيص أي تخصيص الأدكار في
 غير موضعها أي في غير موضع الذكر وهو بعد تمام الانتقال والضميمة موضعها أي في موضع الذكر
 المذكور ضمنها في ضمير الأدكار في الوضعيين ويكره أيضا للصلاة أن يمسح عرقه أو يمسح الذراعين
 عن جبهته في أثناء الصلوة أو في فعود التشهد قبل السلام لأن عمل جليل بلا فائدة حتى لو
 كان فيه فائدة بأن كان العرق يدخل عينه فيولمها ويخوذ ذلك لا يكره لمحصل الفائدة وهو دفع
 شغل القلب الذي ذهب للمشغول بسبب الألم ولا يكره ذلك بعد السلام وقد روى ابن السني
 في كتابه عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قضى صلوة من مسج جبهة بيده
 اليمنى ثم قال شهد أن لا إله إلا الله الرحمن الرحيم اللهم اذهب عني الهم والحزن ولا بأس
 للمتطوع المنفرد أن يتعوذ بالله من النار عند ذكر الدار وما هو بمنها من أنواع العذاب
 أو أن يستأثر الرحمة عنده ذكر آية الرحمة من الجنة وأنواع النعيم أو أن يستغفر في يطلب من
 الله المغفرة عنه عند ذكر العفو والمغفرة وما أشبه ذلك روى مسلم عن حذيفة اليماني قال
 صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتح البقرة فقلت يركع عند المائة ثم مضى فقلت
 يصلي بها في ركعة الحديث إلى أن قال إذا مر فيها التسليم سجد وإذا مر بسؤال سأل وإذا مر بتعوذ تعوذ
 فهذا في التمجيد كما ترى وقوله إذا مر بسؤال أي بما ينبغي أن يسأل وكذا بتعوذ أي بما ينبغي أن يتعوذ
 منه وإن كان المصلح المنفرد في الفرض يكره له ذلك لعدم الوجود فيه خلافا لما في روى
 استدلل بالحديث المتقدم ولنا أنه في النفل كما مر وأما الإمام والمقدم فلا يفعل ذلك بسؤال
 والتعوذ لا الفرض ولا في النفل الذي يقصد فيه الجماعة كالتراويح في الإمام بتقدير كما في
 اقتداء حذيفة عليه السلام أما الإمام فذلك لا يطول على المقدي وأما المقدي فلا يفعل
 إلا نصا إلى وجه عليه بالنص ولا بأس بأن يصلي متوجها إلى ظهر رجل قاعد الظاهر

ان التقيد به باعتبار الغالب انه لا فرق بين كونه قاعدا او قائما وقوله في حديث لا فائدة في
 قول من قال بالكراهة بحضرة المتحدثين وكذا بحضرة النائمين وما روي عنه عليه الصلوة و
 السلام لا تصلوا خلف النائم ولا المتحدث فضعيف وقد صح عن عائشة رضي الله عنها قالت
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل من صلاة الليل كلها وانا معترضة بينه وبين القبلة
 فاذا اراد ان يوتر فاقطني فاوترت روياه في الصحيحين هو يقتضي انه اكانت نائمة وما في سند
 البزار عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هبت ان اصلي الى النيام و
 المتحدثين مع ان البزار قال لا تعلم الا عن ابن عباس فهو محمول على ما اذا كانت لهم اصول
 يخافونه التغليظ والشغل وفي النائمين اذا خاف ظهور شيء فيذكره ان يصل الى وجه
 انسان وهو على ما روي البزار عن علي بن ابي حمزة السلمي ان رجلا يصلي الى رجل فامر ان يعيد
 الصلوة ويكون الامر بالعادة لا زالت الكراهة لانه الحكم في كل صلوة ادب مع الكراهة و
 ليس للفساد ولو كان بينهما مثال ظهره الى وجه المصلي لا يكره لانتفاء سبب الكراهة وهو
 التشبيه بعبادة الصنم او يصلي الى ولا يباس بان يصل وبين يديه اي قد مضى معلق
 او سيف معلق وهذا نفي لا اتهم ان السيف لكونه آلة الحرب والباس يكره استقباله في
 مقام الابهال وفي استقبال الصحف تشبه باهل الكتاب فيكره ووجه عدم الكراهة
 ان كراهية استقبال بعض الاشياء انما هي باعتبار التشبه بعبادتها والمصنعة والسيف لم يعبد
 احد فيكون في استقبالها تشبه واستقبال اهل الكتاب المصنعة للقراءة منه لا لعبادة وعند
 ابى حنيفة يكره استقبال الرجل للقراءة ولذا قيد بكونه معلقا او كون السيف آلة الحرب مناسب
 بحال الابهال الى الله لانها حال المجاز بمرمع النفس الشيطان وعن هذا معي المحرم ابا
 او على بساط فيه تصاويرهم وهو مصدر صور وهو من ذكر المصدر واردة
 المفعول كذا كذا الخلق واردة المخلوق اي لا يباس ان يصل على بساط فيه تصاوير والحال ان لم
 يسجد عليها اي على التصاوير والكرام ما كان منها الذي روي في الخلف انما هو فيها فالحق في
 الاصل الكراهة سواء سجد عليها او لم يسجد وقيد في الجامع الصغير ان تكون في موضع
 السجود فان كانت في موضع القيام او القعود لا يكره لما فيه من الاهانة واما صورة غير
 ذم الروح فلا خلاف في عدم كراهة الصلوة عليها او اليها ولا كراهة في عملها ايضا لما
 عن ابن عباس انه قال للتصوير حين فاه عن التصوير وذكر كراهة الوعيد ان كان لا بد فليترك
 بتمثال غير ذي الروح ويكره ان يسجد عليها اي على التصاوير لذى الروح لان فيه
 تعظيمها وتشبيهها بعبادتها ويكره ايضا ان تكون فوق راسه اي راس المصلي في السجدة

وان تكون بين يديه اي قدامه قريبا منه وان تكون مجذبة اي في مقابلة وان لم يكن
 قريبا تصاوير رسومه في جدار او غيره او صورة موضوعة او معلقة لان فيها تعظيما وتشبها
 بعبادتها بخلاف ما اذا كانت وراءه لان فيه اهانته كوضايعته وجلبه وهذا اذا كانت
 الصورة كبيرة غير مقطوعة الرأس واما اذا كانت مقطوعة الرأس يعني برأسه لم يكن له ^{خلفه}
 للشخص الصور رأسا ولا او كان له رأس فحاشا به يحيط بنبیحه عليه حتى طمست هيئته
 او كانت الصورة صغيرة جدا بحيث لا تبدوا اي لا تظهر للناس اذ كان قائما وهي على الارض
 لا تتبين تفاصيل اعضائها فلا تذكره حينئذ ان تكون بين يدي المصل أو فوق راسه ايضا
 لاهلها لتعبد فان تنفي التشبيه الذي هو سبب الكراهة **فروع** في الخلاصة وهي وجوب
 الصورة فهو كقطع الرأس بخلافه وقطع يديها وجلبها ولو خط على عنقه بحيث لا ترفع الكراهة فيها
 ثم المختار اذا كانت على سادة او بساط لا بأس له باستعمالها وان كان يكره اتخاذها لكن لا يسجد على الصورة وان
 الصوغة على الارض والستر فكره ويكره التصاوير على الثوب صلى فيه ولم يصل اما اذا كانت في يده ويصلي فلا بأس
 لانه مستور بشيابه وكذا لو كان على خاتمه ولو راى صوفي بيت غيره يجوز له محوها وتغييرها انتهى في
 عدم الكراهة فيما اذا كانت في يدك اشكال لاهلها تمنع عن سنن الوضوء وهو مكروه وبغير الصوغة فكيفها
 اللهم الا ان يراد ان يسكنها ان تكون متعلقة بيده ونحو ذلك وكذا في قوله وان كان يكره اتخاذها فاعلم ان الناس
 وصحبه ابن حبان استاذن جبرائيل على النبي عليه السلام فقال ادخل فقال كيف ادخل في بيتك سنة فقيل وادخلت
 لا بد فاعلما فاقطع رؤسها واذا قطعها وسادها واجعلها بسطا ولم يدكر للناس ان قطعها وسادها والخطار
 في كتابنا لفظ الم عن عائشة انها اتخذت على سبوتها استرافية ثمانية فتمتد النبي عليه السلام قالت فافترسهم ففترس
 فكانت في البيت يجلس عليه ما زاد احد في مسنده ولقد نيت متكئا على احد محارفيها متوفا في الهداية لو كانت
 الصوغة على سادة معلقة او على بساط مفروش لا يكره لاهلها ان تسوطها بخلاف ما اذا كانت الوسادة
 منصوبة او كانت على الستر لانه تعظيم لها ولا بأس بالصلوة على التنافس بين النساء وكسره فاجمع
 طنفسه مثلثة الطاء والفاء وهو البساط والخل وكذا لا بأس بالصلوة على اللبود وسائر الفرش
 بضمين جمع فواش اسم لما يفرش عموما اذا كان الشيء المفروش دقيقا بحيث يجيد الساجد عليه
 جزم الارض والا فلا كما تقدم في بحث السجود ولكن الصلوة على الارض بلا حائل على البتة لا ريب
 كالحصير والبوديا افضل لانه اقرب الى التواضع وفيه خروج عن خلاف الامام مالك رحمه الله
 فان عند يكره السجود على ما كان من نحو الصنوا والقطن او الكتان فكان افضل لا بأس بان
 يكون مقام الامام اي موضع قيامه محل قدميه في المسجد اي خارج الحراب ويكون سجوده
 في انطاق اي في الحرم لان العبرة بموضع القدم كما في الصيد اذا كان بجلاء في الحرم ورأسه

خارجة فهو صيد الحرم وبالعكس لا ويكره ان يقوم في الطاق بان يكون قد ساه في الحراب
وعملوا الكراهة بوجهين احدهما بالتشبه باهل الكتاب في امتياز الامام عن
القوم بمكان مخصوص والاخر بالتشبه حاله على من يمينه وايساره فعلى هذا لو كان ينبغي
الطاق عمودان وداهما فرجتان بحيث يطعم اهل الجهتين على حاله لا يكره وعلى الاول يكره
مطلقا قال السرخسي هذا هو الاوجه يعني الكراهة في الوجهين قال الشيخ كمال الدين الحام
ولا يخفى ان امتياز الامام مقدر مطلوب في الشرع في حق المكان حتى كان التقدم واجبا عليه
وغاية ما هناك كونه في خصوص مكان ولا اثر لذلك فانه يبنى في الساجد المحاربين
لدين رسول الله صلى الله عليه وسلم ولولم تبين كراهة السنة لان يتقدم في محاذاة ذلك المكان
لان محاذى وسط الصف هو المطلوب اذ قيامه في غير محاذاته مكروه وغايتهم
في بعض الاحكام ولا بدع فيه على اهل الكتاب انما يخصون الامام بالمكان المرتفع على اقل تشبه
انتهى ولقائل ان يقول لا يلزم من تخصيص الامام بالتقدم تخصيصه بالمكان على رتبة
لا مكانه مع اتحاد المكان فان السجدة كله مكان واحد فالايكون في شرعية التقدم دليل
على شرعية تخصيص الامام بمكان على الوجه الذي خصصه اهل الكتاب فلم يعلم كون المتأخر
متفقيين على هذا الحكم بدليل شرعية فكان تشبههم وهو مكروه نعم يريد ما طعن بعضهم
على حيفه رحمه الله بان جعل المحارب من المسجد واجاب في الحواشي بان المراد من المسجد هنا

مسجد والناس في مصلاهم والطاق ليس بمسجد بهذا الاعتبار انتهى ويكره ايضا ان
من القوم في مكان على من مكان القوم اذ لم يكن بعض القوم معه لان فيه
يتم الامام على ما تقدم انهم يخصون امامهم بالمكان المرتفع ولذا اذا كان بعض
التشبه باهل الكتاب على ما تقدم انهم يخصون امامهم بالمكان المرتفع ولذا اذا كان بعض
القوم مع الامام لا يكره ^{والاشبه بزوالم تخصيص وان افرد الامام عن القوم بالمكان}
الاسفل ^{فكرهته انفرادهم قال الطحاوي لا يكره لعدم التشبه باهل الكتاب}
لانهم لا يفعلونه وظاهر الرواية ^{اهة لان فيه ازدراء بالامام حيث ارتفع كل الجماعة فوقه}
في الاقصا اذا كان بعضهم معه وذكر عن شمس الامنة الحلواني ان الصلوة على الفرق في الجامع
من غير ضرورة مكروه وعند الضرورة بان امتلا المسجد لايأس به وهكذا يحكى عن الفقيه
الايث في الطاق انه اذا ضاق المسجد عن القوم لا يكره انفراد الامام بالطاق وكذا ذكره في الكفاية عن
بجامع الجنوني ثم مقدار الارتفاع الذي يحصل به كراهة الانفراد عن القوم ذكر الطحاوي
انه مقدار بقامة الرجل وكذا ذكره عن ابى يوسف ومقرن ايقع به الامتياز وقيل مقدار
ذراع اعتبارا بالاسر قال في الكفاية فاقلا من الجامع الصغير لقاضيهمان وعليه الاعتماد

وبالصلوة على الفرق
بجامع بين القوم
من غير ضرورة
مكروه

قال ابن الهمام والوجه الوجيز الثاني يعني ما يقع به الامتياز لان الموجب هو الارتفاع فيحقق
غير مقتدر على قد والارتفاع انتهى ولا يخفى ان هذا يخص بما اذا كان الامام اسفل لا بما اذا كان
اعلى ثم يقال ان بالارتفاع مقدار ما يقع به الامتياز يحصل التشبه الوجوب للكرامة اذ ثبت
الهم يخصونه بمطلق ما يقع به الامتياز من الارتفاع والظاهر ان ما دون الارتفاع لا ينفسا وقوع
الامتياز لكل الضبط فان من الناس الطويل والقصير فكان التقدير بالارتفاع هو الاولى لانه الذي
ينضبط به وقوع الامتياز في حق الكل ويكره للمقتدر ان يقوم خلف الصف وحده الا اذا لم يجد
في الصف فرجة يمكنه القيام فيها لقوله عليه السلام اتموا الصف للتقدم ثم الذي يليه فما
كان من نقص فليكن في الصف المؤخر واه ابو داود والنسائي وفيه الامر باتمام الصف الاول
فالاول وهو يفيد كرامة القيام في الصف المؤخر قبل اتمام المقدم وان لم يكن وحده فكرامة
قيامه وحده اولى للتحالف مع عدم امتثال الامر اما اذا لم يجد في الصف فرجة فيقول ان يجذب
واحدا من الصف قبل التكبير ثم يكبر وفي القنية قيل يقوم وحده ويعند وقيل يجذب واحدا من
الصف الى نفسه فيقف بجانبه والاصح ما رواه هشام عن محمد انه ينظر الى الركوع فان جاء رجل لا يجذب
اليه رجلا قال صلى الله عليه وسلم يعني نفسه القيام وحده اولى في ماننا الغلبة الجمل على العوام
فاذا جهر يفسد صلوة انتهى وكذا اي كما يكره للمقتدر ان يقف خلف الصف وحده بلا عذر
يكره لانهم وهو يعبر الافتراض المتعارف ان يقوم في خلافا للصف في اثنا عشر بين المقتدرين فيصلي
صلوة التي هو فيها فيخالفهم في القيام والقعود والركوع والسجود والمخالفة سبب للكرامة كوها
سببا لتنافي القلوب على ما اشار اليه عليه السلام في امر بقسوة الصفوف على ما رواه مسلم
عن ابي مسعود الانصاري كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح مناكبنا في الصلوة وهو يقول
استووا ولا تختلفوا فيختلف قلوبكم ويكره الصلوة في طريق العامة بارو الترمذي وابن ماجه
عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ياتي ان يصلي في سبعة مواطن في الزبلة والخبرة
والقبرة وقارعة الطريق وفي الحمام وفي مواطن الابل وفوق ظهر بيت الله الحرام ويكره
الصلوة ايضا في الصبراء من غير ستره اذا خاف المصلى البر ومن ان يراحد بين يديه لا يفيها
تسبب لوقوع المار في الاثم بخلاف ما اذا كان ستره على ما ياتي ان شاء الله تعالى وتكره الصلوة
ايضا في مواطن الابل لله مباركها جمع معطن اسم مكان من عطن يعطن كنصر ينصر يقال عطن
الابل عطونا اذا وبيت ثم بركت وكذا تكره في الزبلة بفتح الميم مع فتح الباء وضمتها وهي ملقى
الذبل الى السرقين وفي الخبر بفتح الميم مع فتح الزاء وضمتها ايضا موضع الجزاء في فعل الجزاء
اي القصاب في الغنسل بضم الميم وفتح السين مكان الاغتسال في الحمام وفي القبرة لاهام

ن
لا يتيسر

صلى الله عليه وسلم

من الحديث والعلة كونه مواضع النجاسة فالحق بها المغتسل قياسا لانه مسبب النجاسات
والاوساخ ويكره ايضا على سطح الكعبة للحديث والمعنى فيه عدم التعظيم وترك الادب ذكره في
في الفتاوى قال اذا غسل موضعاً في الحمام ليس فيه مثقال اى صورة وصلى فيه لا بأس به قال وكان
واحد من الزهاد يفعل كذلك انتهى مراده اسمعيل الزاهد ذكره البرزاذي قال في الخلاصة بعد ذكره
كلام الفتاوى وفي نسخة الامام السرخسي الصلوة في الحمام مني عنها وانتهى لمعنيين أحدهما انه
مصاب للغسلات في فعله هذا لا يكره في سائرته والثاني ان الحمام بيت الشياطين فعلى هذا تذكره
الصلوة في جميع المواضع غسل ذلك الموضع ولم يغسل انتهى الاول ان لا يصلى فيه لالضوء
كثرة الفتوى ونحوه لا طلاق الحديث وأما الصلوة في موضع جلوس الحائض فقال قاضيان
لا بأس به لانه لا نجاسة فيه وكذلك اى قال في الفتاوى لا بأس بالصلوة في المقبرة اذا كان فيها
موضع احد للصلوة وليس فيه قبر وهذا لان الكراهة معللة بالتشبه باهل القبور وهو متفق
كان على الصفة المذكورة ويكره ان يقرأ كلمة او كلمتين من سورة ثم يترك تلك السورة بغير
عذر ويبدأ القراءة من سورة اخرى وكذا لو انتقل الى آية اخرى من تلك السورة وترك بينهما
شيئا لان فيه اعراضا شرع في إيهام تفضيل غيره عليه أما اذا كان بعد ركع أو حصص عابدين
ذلك الآية قبل ان يتم سنة القراءة فلا يكره الانتقال الى آية اخرى من تلك السورة او من
غيرها هذا ان انتقل قصدا فان انتقل من غير قصد ثم تدبر في ان يعود ذكره في الفتوى وان
لم يترك ركعا كراهة فيه ايضا لعدم القصد ويكره الامام ان يؤتم قوما وهم لم يركعوا بخصلة اى
بسبب بخصلة توجب الكراهة او لأن فيهم من هو اولى منه بالامامة لقوله عليه الصلوة و
السلام ثلثة لا تجاوز صلواتهم اذ انهم العبد الا بقى حتى يرجع وامرأة بانت وزوجها عليها
يساخط وامام لم يركعوا ولم يركعوا وجعل في الصلوة دبارا والدبار ان ما ياتى بها بعد ان
تقونه ورجل اعتد محرة واما اذا كانت كراهتهم بغير سبب فيقتضيها فلا يكره امامته لان كراهتهم
بغير سبب مجرّد اتباع الهوى وهو فسق راجع اليهم لا اليه والحديث محمول على ما اذا كانت بسبب
مقتضى الكراهة لانه مقتضى حال المسلمين وهو الحب لله والبغض لله فالبغض لله وهو خارج عن
مراده عليه الصلوة والسلام على ما لا يخفى ويكره ايضا الامام ان يتكلم عليهم اى على القوم بالتكلم
الرائد عن حد السنة في القراءة وسائر الاذكار لما تقدم في محبة القراءة ويكره ان يجلسهم
عن اكمال السنة في تسبيح الركوع والسجود وقراءة التشهد فانه يستلزم عدم اكمال وهو ترك
السنة مكره ويكره ان يلجئهم الى الخروج الى الفتح عليه في القراءة بمعنى اذا اخرج
عليهم في القراءة ينبغي ان يركم ان كان قد قرأ المقدار المسنون او ينتقل الى

وفي حديث آخر ان من
تقبل صلواتهم من تقدم
قوما وهم لم يركعوا

لهما وهو ترك
السنة وترك

آية أخرى ان لم يكن قرؤه ولا يجوز القوم الى ان يفتحوا عليه فان احوحهم الى ذلك بان وقف ساكتا او مكررا ولم يركع ولم ينتقل كره ذلك لان الزمهم بزيادة في صلواتهم ويجب عليه ان يقرأ ما تيسر عليه قراءته من القرآن دون ما هو عليه عالم يحكم حفظه لئلا يحتاج الى الفتح عليه ان عرض له شيء فيما هو ميسر عليه ينتقل الى آية أخرى من تلك السجود ومن سوا أخرى ويركع ان كان قد قرأ ما يكفي وهو قد ما يجوز له الصلوة على قول قاضيها وصاحب المحيط وبكره وعند بعض المشائخ القدر المستوفى كما قد منه قال الشيخ جمال الدين بن الهمام انه هو الظاهر من حيث الدليل لا يرى الى ما ذكر انه عليه الصلوة والسلام قال لا يهاشعني على مع انها كانت سجد المؤمنين بعد الفاتحة انتهى وبكره للصلاة ان يكث في مكانه الذي صلى فيه وفيه اشارة الى انه لو قام عن مكانه فقرأ ورده قائما واجالسا في ناحية المسجد لا يكره وهو قول المحلواني كما تقدم بعد ما سلم في صلوة بعد هاستر كالظهر والجمعة والمغرب والعشاء الا قد ما يقول اى الا قد قوله اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام به اى بعد المكث الا هذا القدر ورد الاثر عنه عليه الصلوة والسلام على ما تقدم من حديث عائشة الصحيح وقوله انت السلام اى ذو السلام من كل نقص فهو مصدر وصف به للمنفعة كالعادل ومنك السلام اى السلام من كل شر حاصله منك لامن غيرك وتباركت اى تزهت وتقدست وتعاظمت واكثر خيرك والجلال العظمة وهو جامع لجميع الفضائل والاكرام الانعام وهو اسداء النعم وهو جامع لجميع الفواضل وبكره تقديم العبد للامامة على الغالب لان الغالب عليه الجمل لا يشتغاله بالخدمته عن التعلم حتى لو علم انه عالم لا يكره وتقديم الاعراب لما قلنا في العبد وهو منسوب الى الاعراب هم سكان البادية من العرب ويتحقق لهم سكانها من غيرهم كالتركمان والاكراد وغيرهم وتقديم الاعمى لانه لا يمكنه الا احترام من النجاسة وتحقيق القبلة كما ينبغي واما من جعله النبي صلى الله عليه وسلم مع انه اعلم فخرج عن هذا لانه يوفق ببركة النبي صلى الله عليه وسلم وبكره تقديم الفاسق لتساهله بالامور الدينية فلا يؤمن بتقصيره في الاتيان بالشرائط وتقديم ولد الزنا بناء على ان الغالب فيه الجمل ايضا اذ ليس له من الجمل على الخلق بالاخلاق الحميدة من العلم وغيره حتى لو تحقق منه عدم الجمل لا يكره تقديمه كالعبد والاعراب فانه لا ذنب له في ابويه ولا تزم واذمة وذم أخرى وان تقدم مواجازه يعني جاز الصلوة وراءهم مع الكراهة ولا تقصد وفي الفاسق خلاصا لك ريم فان عند انتصاف امامته والاقتدار به وكذا عند احمد رحم في رواية لان الامامة كرامة والفاسق ليس له لها ولنا ما ذكره ابوداود عن ابى هريرة رضي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجهاد واجب

عليكم مع كل أمير بكان أو فاجر أو أن على الكبار والصلوة واجبة عليكم خلف كل مسلم بكان
 أو فاجر أو أن على الكبار وهو من حديث مكحول عن أبي هريرة رضي الله عنه رواه الدارقطني بلفظ صلوا
 خلف كل بروفاجر وصلوا على كل بروفاجر وجاهدوا مع كل بروفاجر وأعله بان مكحول ليس من
 أبي هريرة ومن دون ثقات وحاصله انه من قبيل الرسل وهو مقبول عندنا وكذلك عند
 دم وجهه الفقهاء وقد روى هذا المعنى من طرق متعددة عند الدارقطني وأبي نعيم
 العقبيل كما مضت من قبل الرواة وبذلك يرتقي الحسن عند المحققين ثم الفاسق يشمل البنية
 لانه فاسق اعتقاد حيث خالف ما يجب اعتقاده بالادلة القطعية بتأويل فاسد وبذلك تمام
 هذا في المحقق انشاء الله تعالى أراد محمد بقوله يكره تقدير يكره بالاعرابي بالاعرابي يكره تقدير
الجاهل دون العالم على ما ذكرناه ويكره التفضل قبل صلوة العيد مطلقا وكذا يكره بعد ما
 بعد صلوة العيد لكن في الجبائنة فقط وهي الصحراء والبراد بها فناء المصير بعد صلوة العيد
 والجمعة ولا فرق في هذا الحكم بين الجبائنة والجمعة ويتفضل في غير الجبائنة أما في مسجد
مسجد محله أو في بيته لا تقدم من الدليل في بيان اوقات الكراهة ويكره ان يدخل في الصلوة
 وقد أخذ غائظ أو بول لقوله عليه الصلوة والسلام لا صلوة بحضرة طعام ولا هو يدلي بالأغصان
 متفق عليه الراد في الكمال كما في نظائره وهو يقتضي الكراهة وان كان الاهتمام بالبول و
 الغائط يشغله أي يشغل قلبه عن الصلوة ويذهب شعوره فيقطعها أي يقطع الصلوة ويؤذيها
 على وجه الكمال هذا اذا كان في الوقت سعة فان خاف ان قطعها ان يخرج الوقت فلا يقطعها
 لأن التقويت حرام وهذه كراهة فلا يرد من الكراهة إلى الحرام وكذا ان كان شرع مع الجماعة وشي
 ان قطعها لا يحصل له جماعة فانه لا يقطعها قياسا على ما قاله من الخلاصة رجل رأى على ثوبه
 نجاسة اقل من قدر الداهم فالأفضل ان يغسلها ويستقبل الصلوة وان كان مجال في وقت الجماعة
 فان كان مجال يجده جماعة أخرى يقطع الصلوة ويغسل وان كان لا يجد وفي آخر الوقت يمضي
 على صلوة انتهى وقد يفرق بان الصلوة مع مدافعة الأغصان مكره والصلوة مع ما دون
 الداهم مع النجاسة ترك المستحب فالصلوة في صورة المدافعة ان يقطع وان فاتت الجماعة لأن
 تركه السنة أولى من الاثبات بالكراهة وكذا ينبغي ان يكون الحكم فيما اذا كانت النجاسة
 فان الداهم فان غسلها واجبة في الجماعة سنة وفعل الواجب أولى من فعل السنة فيقطع
 الصلوة ولو فاتت الجماعة وان مضى عليها أي على الصلوة فيها اذا كان الاهتمام بالمسألة البول
 والغائط يشغل أجزاء أي كفاه فعلها على تلك الحال وقد أساء وكان آثم الا اذا أياها مع الكراهة
 التحريم وكذلك الحكم ان أخذ البول والغائط بعد الافتتاح أي افتتاح الصلوة ولم يكن به

فجعل رأى على ثوبه
 نجاسة أقل من قدر
 الداهم فالأفضل ان
 يغسلها ويستقبل
 الصلوة

مداخلة فحدث بعد الافتتاح بالحكم انه يقطعها وان لم يقطع اجزاء مع الاسادة ويكره ان
 يكون قبلة المسجد الى المخرج اى الخلاء اولى الحمام اولى قبر لان فيه ترك تعظيم المسجد وفي
 الخلاصة هذا اذا لم يكن بين المصلي وهذه المواضع حائل وان كان لا يكره وان صلى في بيته الى
 الحمام فلا بأس به لان الكراهة في المسجد انما هي لاحترامه لان الصلوة الى النجاسة لان جدار الحمام
 حائل بخلاف المواضع بين يديه عذرة او غيرها من النجاسة بلا حائل حيث يكره لذلك و
 يكره المرويين يدى المصلي لما في الصحيحين من حديث ابي النضر عن بشير بن سعيد ان زيدا
 بن خالد ارسله الى ابي جهم يسئله ماذا سمع من النبي عليه الصلوة والسلام في الماربين يد
 فقال ابو جهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يعلم الماربين يد المصلي ماذا عليه لكان ان
 يقف اربعين خيلا من ان يمر بين يديه قال ابو النضر لا ادري قال اربعين يوما او شهرا او
 سنة ورواه البزار عن ابي النضر عن بشير بن سعيد قال ارسلني ابو جهم الى زيد بن خالد فسأ
 وفيه لكان ان يقف اربعين خريفا وسكت عنه البزار وفيه ان السائل زيد خلافا في
 الصحيحين قال ابن القطان وقد خطأ الناس ابن عيينة في ذلك الخلقه مالكا وليس بمتيقن
 لاحتمال كون ابي جهم بعث بشيرا الى زيد بن خالد وزيد بن خالد بعث الى جهم بعد ان اخبر بما
 عنده ليتشبه فيما عنده وهل عنده ما يخالفه فاخبر كل محفوظه شك احدهما وجرم الاخر واجتمع
 ذلك كله عند ابي النضر فحدث بها غير ان مالكا حفظ حديث ابي جهم وابن عيينة حفظه
 زيد بن خالد وهذا اذا لم يكن عند اى عند المصلي حائل يحول بينه وبين المار نحو السرة
 اى العصاء المروكة امامه او الاسطوانة بضم الهنزة والطاء وهى العمود معربا وسنن وفوها
 من شجرة او آدمى او دابة وغير ذلك فانه لا يكره المرويين يد المصلي اذا كان من وراء الحائل
 ثم انما يكره المرويين يد يه عند عدم الحائل اذا كان في موضع سجوده في الاصح قاله في الكافي ان
 من قد مر الى موضع سجوده هو موضع صلوة ومنهم من قد بثلثة اذرع ومنهم بخمسة ومنهم
 بأربعين ومنهم بمقدار الصفيين وثلاثة وفي النهاية الاصح انه ان كان بحال أو صلى صلوة
 الخاشعين بان يكون بصره حال قيامه لموضع سجوده لا يقع بصره على المار لا يكره وما صح في الكافي من الشئ
 ما صح في النهاية مختارا فخر الاسلام ورجحه في النهاية بانه اذا صلى على الدكان وحاذى أعضاء أعضاء
 المار يكره المرويين على ما ذكر في الهداية وغيرها وان كان المار اسفل وهو ليس موضع سجوده يعنى انه لو كان
 على الارض لم يكن سجوده فيلزم ان الفرض انه يسجد على الدكان فكان موضع سجوده دون محل المرو
 ضرورة ومع ذلك يثبت الكراهة اتفاقا فكان ذلك نقصا للمختار شمس الاثمة بخلاف
 مختار فخر الاسلام فانه يثني في كل الصور غير منقوض اقول لا يخفى ان ليس المرادة محاذاة

اعضاء المار جميع المصلي فانه لا ياتي الا اذا التقى مكان الرو ومكان الصلوة في العلو
والسفل بل بعض الاعضاء بعضها وهو يصيدق علي محاذاة راس المارقدي المصلي وكونه
في مثل هذه الصورة يسمى اربين بين المصلي بعيدا ثم هذا اذا كان يصلي في الصحراء
اما ان يصلي في المسجد فلم يكن حائل فان كان المسجد صغيرا كره الرو ومطلقا وان كان كبيرا
فقيل كالصغيرة لم ير بينه وبين حائط القبلة وقيل كالصحراء لم ير فيها وراء موضع
سجوده وقيل لم ير فيها وراء خمسين ذراعا وقيل قد رما بين الصفا الاول وحائط القبلة
قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ومنشاهذه الاختلافات ما يفتهم من لفظ بين يد
المصلي فمن فهم ان ما بين يديه يخص ما بينه وبين محل سجوده قال به ومن فهم انه
يصدق مع اكثر من ذلك نفاه وعين ما وقع عنده والذية تظهر ترجيح ما اختاره
في النهاية من مختار فخر الاسلام وكونه من غير تفصيل بين المسجد وغيره فان
اشترى الرو بين يديه وكون ذلك البيت بمرتبته اعتبر بقعة واحدة في حق
بعض الاحكام لا يستلزم تغيير الامر الحسي من الرو من بعيد فيجعل البعيد في سائتي
ويتبني للمصلي بالصحراء ان يتخذ سترة لقوله عليه السلام اذا صلى احدكم فليجعل تلقاء وجهه
شيئا فان لم يجد فليضع يده فان لم يكن معه عصا فليخط خطا ثم لا يضره ما رواه ابو داود
عن ابن هريرة ثم لكن ذكر المناويع عن سفیان بن عیینة انه قال لم تجد شيئا استر به هذا الحديث
ولم يجز الا من هذا الوجه كان سمعيل بن امية اذا احتج به يقول عندكم شيء تشدونه به وقد
اشار الشافعي رحمه الله الى ضعفه وفي مسلم عن موسى بن طلحة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا وضع احدكم يديه مثل مؤخرة الرجل فليصل ولا ينال من مروءة ذلك ومؤخرة الرجل
بضم الميم وكسر الحاء ومخففة خشية عن عينة في آخره فحاذي لس الركبة لان قال في يحد
سترة كذا راع وغلظه اصبع ويتبني ان يقر بينها المار والحكم انه عليه السلام قال اذا صلى
احدكم فليصل الي سترة وليدن منها ورواه ابو داود ومزحه يث صباغة بنت المقداد
بن الاسود عن ابيها قال ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي الى عود ولا عمود ولا
شجرة الا جعله على حاجبه الايمن او الايسر ولا يصمد له صمد وقد اعل بالوديد بن كامل وبها
صباغة وبان ابا علي السكوني رواه في سننه عن ضبيعة بنت المقداد بن معد كره عن ابيها
عنه عليه الصلوة والسلام اذا صلى احدكم الى عمود او سارية او شيء فلا يجعله نصب عينية
ولا يجعله على حاجبه الايسر لكن هذا الحكم مما يجوز العمل فيه ومثل هذا ان من الفضائل نقلنا
يجزى العز اما الالتقاء والخط فاختلاف فيه اذ لم يمكنه العز فاختار في الهداية العز لانه لا فائدة فيه

او فيه لا يقيم الشيطان عند صلوة ويتبني ان يجعلها على حاجبه

احد حاجبيه المار و ابو داود X

لعدم ظهوره للمناظر ومن جوزه استدلال محمد بن أبي داود المتقدم فان لم يكن معصا فليخبر
خطا وقد تم فيه ركن قد يقال انه يجوز العمل بمثله في الفضائل كما مر اننا قلنا ان الامام المستر
الوفى بالاتباع مع انه يظهر في الجملة اذا التقصود جمع الخاطر بربط الخيال به كما لا ينشئ تقييما
ان سلم انه غير مفيد فلا ضرر فيه ومع ما فيه من العمل بالحدوث الذي يجوز العمل به في مثله قال
ابو داود وقال الخط بالطول وقالوا بالعرض مثل الهلال انتهى ما للوضع في الكفاية نفعه ولا ضرر
ليكون على مثل القهر ويدبره لما اذا اراد ان يمر في موضع يحجوه وبينه وبين السيرة بالاشارة الشيعية
نقول عليه السلام لا يقطع الصلوة شيئا وادرا واما استطاعت فانما هو شيطان وادرا وادرا
الصحيحين انه عليه الصلوة والسلام قال اذا صلى احدكم الى شيء يستبرئ من الناس فادخله فاما اذا
بين يديه فليدبره فان ابى فليتناثره فانما هو شيطان وروى ابن ماجه عن ام سلمة قالت
كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في حجرة ام سلم وتمر بين يديه عبد الله بن عمر بن ابى سلمة فقال
بيده فوجع فمرت زينب بنت ام سلمة فقال بيده هكذا فصنت فلما صلى عليه السلام قال لا
اضل على كاهي ابن القطان بان محمد بن قيس في طبقة جماعة باسمه ولا يعرف من هو منهم
وان امه لا تعرف القبة قيل هذا مبني على محمد هذا قال من امره لكن لا يوجد في كتابه ما يجزئ
بقول قاضي حمزة بن عبد العزيز وفي الاكمال والتهذيب يخرج له مسلم واستشهد به البخاري
قال في الهداية ذكره للجمع بينهما اي بين الاشارة والتسليم لان باحدهما كفاية وسيرة الاشارة
سيرة القوم الحديث ابى جقيقة المتفق عليه انه عليه الصلوة والسلام صلى بهم بالبطح وروى
يدبره عزرة والعمرة والحداد يرون من ورائها ففي هذا ان القوم لم تكن لهم سيرة وفيه ان
مرو المرأة والحار لا يقطع الصلوة وما روى ابو هريرة رضي عنهما انه عليه الصلوة والسلام قال
يقطع الصلوة المرأة والحار والكلب نفى من ذلك مؤخره الرجل متفق عليه انه عائشة رضيها
روى عنها اذا قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل وانا معترضة بينه وبين
القبلة فاعتزلت الجنازة متفق عليه ايضا وفي القنينة قام في آخر الصف من السجدة بينه وبين
باب الصف فاعتزلت خاليتها قال ان يروى ان يدبره ليصل الصف وكذا سقط حرمته نفسه
فانما هذا ما روي يدبره في قوله رفع البصر الى السماء في البخاري عن انس قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ما بال قوم يرفعون ابصارهم الى السماء في صلواتهم فاشهد قوله في ذلك
حتى قال ليكن بينك عن ذلك او التحفظ ابصارهم وتكره الصلوة بحضرة الطعام لما روي في الحديث
المتفق عليه لا صلوة بحضرة طعام ولا هو يدفع الاخشاش وما في ابى داود ولا تؤخر الصلوة للطعام
ولا غيره محمول على تأخيرها عما بينهما في قتها كذا قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ويكره رفع الرأس

في القنينة قام في آخر الصف
من السجدة بينه وبين
باب الصف فاعتزلت خاليتها
قال ان يروى ان يدبره ليصل
الصف وكذا سقط حرمته نفسه
فانما هذا ما روي يدبره في قوله
رفع البصر الى السماء في البخاري
عن انس قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم ما بال قوم يرفعون
ابصارهم الى السماء في صلواتهم
فاشهد قوله في ذلك حتى قال ليكن
بينك عن ذلك او التحفظ ابصارهم
وتكره الصلوة بحضرة الطعام لما روي
في الحديث المتفق عليه لا صلوة بحضرة
طعام ولا هو يدفع الاخشاش وما في
ابى داود ولا تؤخر الصلوة للطعام
ولا غيره محمول على تأخيرها عما
بينهما في قتها كذا قال الشيخ كمال
الدين بن الهمام ويكره رفع الرأس

قبل الامام نافي الصحيحين عن ابى هريرة عن علي بن الصلواة والسلام اما يخشى احدكم ان لا يرفع
 راسه قبل الامام ان يجعل الله راسه راس حمارا ويجعل الله صورته صورة حمار ويذكر ان يعطي
 وبين يديه يتبعه وكان من موقد لا تشبه بعبادة النار يجادلوا الشمر السراج فالتقى
 لعدم التشبه وذكر في الفتاوى الحجة ان الاولى عدم مواجها السراج فكان لا يرفع من الغزيرة
 ويكره ان يحرق اصابع يديه او رجله عن القبلة في السجود لتلك السنة وكذا اكل ما فيه
 مخالفة السنة او الواجب في خزائن الفقهاء ومن المنتهى العذو والهزول للصلاة ومن الكثرة
 مجاوزة اليدين عن الاذنين ورفع اليدين تحت النكبين وتجدد السهو قبل السلام وقالوا
 سائر القدامين في السجود ذكره ابن الهمام وتعلل رادهم بقصد ذلك لان فعلنا لا فائدة فيه اكل
 وقم بغير قصد فلا وجب لكرهته بل يكره تكلف لا كشف لا اشتغال بما لا فائدة ولا تكرر الصلاة
 مستند ود الوسيط لان فيه تشمير للعبادة وقيل يكره لان صنيع اهل الكتاب الاول المختار وامان
 صل وهو مشعر الكرم فذكر في القنية قيل لا يكره لان فيه كمال الشوق قيل لا قال صاحب القنية و
 هو الاحوط وتعلل مراده بمقدار ما يكشف الكفان لا الزرع الى الساعد والمرفق وان مكره على اثر
 تكره الصلاة في ارض الغير بلا اذن وقيل ان كانت لمسلم ولم تكن مزرعة ولا توابل في الصلاة
 في الطريق وفي ارض الغير فان كانت مزرعة او الكافر في الطريق اولى والا فلهي ولا يجيب الصلاة
 احد بغير اذناه اذ ان استغاب لم يقطعها كما يقطع الخوف سقوط اجنبى من سطح
 ونحوه او غرقه او حرقه او سرقة ما قيمته درهم له او لغيره كما في **فصل في السنن** في الصلاة
 هنا ما ليس في الصلاة من قول او عمل او اجلها من غير افعالها واخرها عن بيان المكرهات
 لان ترك المكره اهم من فعل السنن فقدم بيانها ليجزى وتقدمها على الفضل فظاهر
 اولها اي اول السنن الاذان وهو في الاصل مصدر اذن كعلم وزنا ومعنى ثم صار اسما
 للتأذين وهو كثرة الاعلام عموما والاعلام بوقت الصلاة خصوصا والاصل فيه عارضا الداء
 قطي بسند في عبد الرحمن بن ابى ليلى عن معاذ بن جبل قال قام عبد الله بن زيد رجل
 من الانصار يعني الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى ابيت في النوم كان جلا
 نزل من السماء عليه يريد ان اخضر ان نزل على جزم حائط من المدينة فاذا نمت فتنظروا
 قال ابو بكر بن عياش على نحو من اذنا اليوم قال علمها ايلا فقال عمر رايته مثل الذي ترى و
 لكن سبقت في عبد الرحمن لم يسمع من معاذ فانه ولد لست بعين من خلافة عمر فيكون سنة
 سبع عشرة من الهجرة ومعاذ توفي سنة تسع عشر منها او ثمانى عشرة وهذا عندنا وعند
 الجمهور حجة بعد ثقة الرواة وعبد الله هذا هو عبد الله بن زيد بن عدي بن روى بن اود

يسند فيه محمد بن اسحاق عن عبد الله بن زيد قال لما امرني النبي صلى الله عليه وسلم بالناس
 ليُعمل ليضرب به للناس جميع الصلوة طاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوسا في يده فقلت يا
 عبد الله اتبع الناقوس قال ما تصنع به فقلت ندعوا به إلى الصلوة قال أفلا أدلك على
 ما هو خير من ذلك فقلت بلى قال تقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر
 لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا رسول الله
 فساقر بلا ترجيع ثم استأخر عني غير بعيد ثم قال ثم تقول إذا أقمت الصلوة الله أكبر
 الله أكبر فساق الأقامة وأفردها وثني لفظا لاقامة قال فلما أصبحت أتيت النبي صلى الله
 عليه وسلم فذكر باقي الحديث وفيه فسمع ذلك عمر وهو في بيته فجعل يحذر داءه ويقول والله
 بعثك بالحق لقد رايت مثل ما راى فقال صلى الله عليه وسلم فله الحمد قال ابن خزيمة سمعت
 محمد بن يحيى الذهبي يقول ليس في أخبار عبد الله بن زيد في قصة الأذان أصح من هذا إلى
 قال وخبر ابن اسحاق هذا ثابت صحيح لأن محمد بن عبد الله بن زيد سمع من أبيه ومحمد
 ابن اسحاق سمع من محمد بن إبراهيم التيمي فكيف هو محمد بن اسحق وقال الترمذي في حله
 الكبير سالت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال هو عند صحيح انتهى ثم الأذان سنة في قول
 عامة الفقهاء وكذلك الأقامة وقال بعض مشائخنا واجب لقول محمد بن لو اجتمع أهل بلد على تركه
 قاتلناهم عليه اجيب يكون القتال لما يلزم من الاجتماع على تركه من استخفافهم
 بالدين بخفض اعلامه لأن الأذان من اعلام الدين لا ترك نفسه وقد يقال
 عدم الترك مرة دليل الوجوب فلا يظهر كونه على الكفاية وآلام يأتهم
 أهل بلد بتركه إذا قام به غيرهم ولم يقتلوا وفي الدراية عن علي بن الجعد عن
 أبي خنيفة رحمه الله وأبي يوسف رحمه الله صلوا في الحضر الظهر والعصر بلا أذان
 ولا اقامة أخطأ السنة واشعوا وهذا وإن كان لا يلزم وجوبه لجواز كونه الأذان
 لتركهما معا فيكون الواجب أن لا يتركهما معا كترتيب جملة على
 أنه لا يجب الأذان لظهور ما ذكرنا من دليله ثم هما سنة للصلوات
 الخمس داء وقضاء إذا صليت بمجاعة وللجمعة دون ما سواها ولا يؤذن للعبد
 ولا للكسوف لما روي مسلم عن جابر بن سمرة صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العيد
 غير مرة ولا مرتين بغير أذان ولا اقامة وعن عائشة رضي خسفت الشمس على عهد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فبعث مناديا ينادي بالصلوة جامعة والوتر وإن كان واجبا لكن
 أذان العشاء اعلام بدخول وقتها والوقوف في الغرض باعتبار التكميل فلا يخص بأذان

وأذا صليت فاشتت جماعة يؤذن لها ويقال لأن النبي صلى الله عليه وسلم كانت صلوة الفجر
عند ليلة القدر ليس أمر بلا إلا بالاذن والاقامة حين قضاها بعد طلوع الشمس في اتقيد
الصوائت اذن للأولى وإقيم وقها بعد ها يقام لكل واحد ويجوز الاذان للراجم وقت حصل
بالاول والاقامة لبيان الشروع وهو محتاج اليه عند كل واحد والا فضل تكرارها في الجميع
لأنه صلى الله عليه وسلم حين شغلهم الكفار يوم الاحزاب من اربع صلوة الظهر والعصر والعرب
والعشاء قضاها على الولاء وأمر بلا إلا أن يؤذن ويقيم لكل واحد منهم هذا في حق الجماعة
كما قلنا وأما المنفر فلا فضل له ان يأتي به اليكون اداه على هيئة الجماعة فانه كان
مسافرا يكره له تركها معا وان ترك الاذان والكفي بالاقامة جاز ولا يكره تركها المقيم والفرق
ان المقيم ان صلى بلا اذان ولا اقامة حقيقة فقد صلى بها حكا لأن المؤذن نائب عن
اهل الجماعة فيهما فيكون اذنه واقامة كاذن الكل وإقامتهم وأما السافر فقد صلى بدونها
حقيقة وحكا لأن المكان الذي هو فيه لم يؤذن فيه أصلا لتلك الصلوة ويستثنى من سبيلها
للجماعة جماعة المعتدين للظهر يوم الجمعة في المصروف اداه بمرامكوه روى ذلك عن علي
وكذا جماعة الفساة وجد هن وأما صفة الاذان فمشهورة ولا ترجيح في عندنا خلاف الثلاثة
وهو ان يخفض صوتها بالاشهاد تان ثم يرجع فيمد بها صوته وأستدوا بماد ومسلم
عن أبي محمد ورواه النبي صلى الله عليه وسلم علمه الاذان الله أكبر الله أكبر
اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول
الله ثم يعود فيقول اشهد ان لا اله الا الله مرتين اشهد ان محمدا رسول الله مرتين حي
على الصلوة الحديث والتكبير في اول مرتان وتبر استدلال مالك ورواه ابو داود والنسائي
والتكبير في اول اربع وآسناده صحيح ولنا انه لا ترجيح في المشاهير منها حديث عبد الله
بن زيد بجميع طرق ومتهما في ابو داود عن ابن عمر قال انما كان الاذان على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين والاقامة مرة مرة الحديث ورواه ابن خزيمة وابن حبان
في صحيحهما بسند صحيح قاله ابن الجوزي وحدثني ابن محمد ورواه يحنل ان يكون العود
لأنه لم يمد بها صوته الذي اواه النبي صلى الله عليه وسلم فقال رجع فيمد بها صوتك
قال الطحاوي وغيره ويشكل بما في داود بأسناد صحيح عن أبي محمد وقال قلت يا رسول
الله علمني سنة الاذان قال تقول الله أكبر الله أكبر اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله
الا الله اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول الله فحفظ بها صوتك
تدفع صوتك وأكف في الثبات العارضة بين رواتي أبي محمد ورواه الطبراني

الفرق بين المقيم والمسافر
اول اذان في المنفر
ولا اذان في الجماعة
بأنه يكره له تركها

المحدث غير ان
بول قد قام للصلاة فافا
عاقست الصلوة فافا
الاقامة توضع
مجا الى الصلوة

في الاوسط حد ثنا احمد بن عبد الرحمن بن الملك البغدادي ثنا ابو جعفر النفل ثنا ابراهيم
 بن اسمعيل بن عبد الملك بن ابي محمد ورة قال سمعت جده عبد الملك بن ابي محمد ورة
 يقول انه سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول ان في الفجر بعد الفلاح صلوة خير من النوم مرتين
 جوف الله اكبر الله اكبر الخ ولم يذكر ترجيعا فساقتا و يسلم ما قد مضى من المشاهير عن
 المعارضة في ترجيع عدم الترجيع ويزيد في اذان الفجر بعد الفلاح الصلوة خير من النوم مرتين
 لما رواه ابن ماجه عن سعيد بن المسيب عن بلال انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم يومه بصلوة
 الفجر فقيل هو قائم فقال الصلوة خير من النوم مرتين فاقرت في اذان الفجر وروى الطبراني
 في الكبير ثنا احمد بن علي الصائغ المكي ثنا يعقوب بن حميد ثنا عبد الله بن وهب عن يونس
 بن يزيد عن الحسن بن هري عن حفص بن عمر عن بلال انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم يومه بصلوة
 فوجد راقدا فقال الصلوة خير من النوم مرتين فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا بلال
 اجعلها في اذانك والاقامة مثل الاذان عندنا خلافا للثلاثة ومالك واحمد قالوا عندكم قرة
 الالف والاقامة عند الشافعي وح واحد استدلوا بها في البخاري امر بلال ليشفع الاذان يوتر
 الاقامة الا الاقامة وفي رواية متفق عليها لم يذكر الاستثناء وبه اخذ مالك ولنا ما روينا
 ابوداود عن ابي ليلى عن معاذ قال صليت الصلوة ثلثة احوال ساق نصر يعني ابن المهاجر
 الحديث بطوله الى ان قال فجاء عبد الله بن زيد رجل من الانصار فذكر الرؤيا الى ان قال
 فاستقبل القبلة يعني الملك قال الله اكبر الله اكبر الى آخره الاذان قال ثم اقبل هنيهة ثم قام فقال مثلها
 الا انه قال لا بعد ما قال حي على الفلاح قد قامت الصلوة قد قامت الصلوة وهو
 جهم عندنا على ما تقدم وروى ابن ابي شيبة عن عبد الرحمن بن ابي ليلى بسند قال في الامام
 جهم رجال الصحيحين قال حدثنا اصحابنا محمد صلى الله عليه وسلم ان عبد الله بن زيد
 الانصاري جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله رايت في المنام كأن رجلا
 قام وعليه بردان احضران فقام عليهما فاذن مثني مثني واقام مثني مثني الا بن ماجه
 قال بالاحذ ورة علمني الاذان تسعة عشرة كلمة الله اكبر الله اكبر الحديث وفيه الترجيع
 والاقامة سبع عشرة كلمة الله اكبر الله اكبر الخ وفيه تشيئة التشهيد والمجملين في قوله
 الصلوة والترمذي علمني الاذان تسعة عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة ولا ينبغي ان
 استدل لنا به نص على العدد وعلى حكاية كلمات الاذان فانقطع الاحتمال الكليته بخلافه
 المران يوتر الاقامة فانه بعد كون الامر هو الشارع فالاقامة تراجم مجموع الذي ذكرنا في قوله
 امر بان يجعل الاقامة التي هي مجموع الذي ذكرناه لمرتين وهو محتمل ان يكون باعتبار الظاهر

كما ذهبوا إليه وان يكون باعتبار صورها كما هو المتوارث فيجب العمل على الثاني ليقول
 ما روينا من النص الغير المحتمل كيف قد قال الخطاوى نواتر الاثار عن بلال انه
 كان يثنى الاقامة حتى مات وعن ابراهيم النخعي كانت الاقامة مثل الاذان حتى كان
 هؤلاء الملوك فجعلوها واحدة واحدة للسرعة اذا خرجوا يعني بنى امية كما قال ابو النعمان
 الجوزي كان الاذان والاقامة مثني مثني فلما قام بتوامية فردوا الاقامة ويستحيان
 يكون المؤذن عالما بالسنة تقياف بكرة اذان الجاهل والفاسيق لقوله عليه الصلوة والسلام
 ليؤذن لكم خياركم رواه داود من حديث ابن عباس مقتضاه كراهة اذان الصبي وان كان
 عاقلا وهي رواية لكن ظاهر الرواية عدم كراهة اذان العاقل بخلاف غيره فانه يكره ويتدخل
 في الخيار لان لا يلحق في الاذان لا تترك لاجل في الاذان ولا في القراءة وتحسين الصوت مطلوب
 الاثلاث من بينهما وقيد الحلو اني بما ذكره فلا باس باذخال المد في الميعلتين ظهر من هذان
 التلحين اخراج الحرف عما يجوز له في الاداء وهو صريح في كلام الامام احمد فانه سئل عن
 في القراءة فنعه فقيل له لم قال باسمك قال محمد قال يعجبك ان يقال يا حماد وتقبل
 القبلة بالاذان والاقامة لما مر من حديث النازل من السماء ويكره تركه الاستقبال
 للحاقة السنة ويجوز وجهه يمين عند حي على الصلوة وشمالا عند حي على الفلاح
 في الاذان والاقامة لان مخاطبة الناس فيولوجهم وهو المتوارث ويستدبر في المنادة
 اذ لم يحصل تمام الفائدة بتحويل الوجه مع ثبات القدمين باذ التسعة او كان فيها حائل
 عن بعض الجهات عند القيام في البعض ويجعل اصبعه في اذنيه لارادوا الشيم في كتاب الاذان
 انه عليه السلام امر بلال ان يدخل اصبعه في اذنيه وقال ان ارفع لصوتك فروي انه قد
 من حديث ابى جيفة رايت بلالا يؤذن وتسعة فاههنا ما هو سنة بقرينة التعليل بانه
 ارفع الصوت ويكره له التكلم في اثناهما ويستأنف له لانه ذكر واحد حكما فلا يفصل و
 ذكر في غير موضع انه اذا سلم على المؤذن او المصل او القارى والخطيب ففرغوا عن
 الـ خيفة رحمه الله لا يلزمهم الرد بل يرد في نفسه وعن محمد رحمه الله يرد بعد
 الفراغ وعن ابى يوسف رحمه الله لا يرد اصلا ومجوه لانه لم يجب الا لم يجز الرد في نفسه
 ولا التاخير الى الفراغ واجمعوا ان التغوط لا يضر الرد حال ولا بعد وحكم تنقية العا
 لحكم السلام ويكره ان يؤذن قاصدا الا ان اذن لنفسه لان المقصود به مراعاة السنة
 لا الاعلام ويكره راكبا في ظاهر الرواية والمسافر ويترك الاقامة لئلا يلزم الفصل بينها
 وبين الشروع ويجوز للمسافر ان يؤذن وجهه حيث توجهت دابته ذكره في الخلاصة

وقد شاع في بعض النسخ ان يؤذن في الاذان والاقامة

سنة يصليها
 في كل صلاة

ويكره ان يؤذن جنباً في رواية واحدة ومحد ثلث لا يكره في احد
الروايتين ووجه الفرق على احد لهما ان للاذان شبهة بالصلوة من حيث
تعلق اجزائها بالوقت فشرط الطهارة عن اغلظ الحديثين دون اخفهما عملاً
بالشبهتين وفي الجماع الصغير اذان على غير وضوء واقام لا يعيد والتجيب احب اليه
وان لم يعد اجزاه اما الاول فلحققة الحديث واما الثاني فلما غلط وقال في الهداية في الاعادة
يسبب الجنبه روايتان والآشبه ان يعاد الاذان لا الاقامة لان تكراره مشروع كافي
يوم الجمعة دون تكرارها وقوله لم يعد اجزاه يعني الصلوة لانها جائزة بدون الاذان
والاقامة ويكره الاقامة بلا وضوء وللزوم الفصل بينهما وبين الصلوة وفي رواية لا تكراهي اول شهر
كذا لو اذنت المرأة يستحب اعادة تسكوت والمجنون والصبي غير العاقل اذا اذناوا يجب ان يعاد
لعدم حصول المقصود لعدم الاعتماد على خبرهم وفي الخلاصة خمس خصال لو وجد في الاذان
والاقامة يعني احدهما يجب الاستئذان اذا غشا عليه وماتت او سبقه الحشد فذهب وتوضاً
او حصراً لم يلقنه احد ومنه يجب ان يستقبل الاذان والاقامة ما هو غيره ولو قدم
في اذان واقامة شيئاً على محله يعود الى الترتيب لا يستأنف ويحتاج الى الفرق على هذا بين
نفس الاذان فانه سنة وبين اعادته واستقباله بعد الشروع فقال الشيخ كمال الدين بن الحليم
وقد يقال فيه اذا شرع ثم قطع تبادر الى ظن السامعين انه قطع للخطأ فينظرون الاذان ثم
تقوت بذلك الصلوة فوجب ان لا ما يقضى له ذلك بخلاف ما اذا لم يكن اذان اصلاً حيث لا
ينظرون بل يراقب كل منهم الوقت بنفسه وينصبون مراقباته وهذا لا يتناقض في السكران ونحوه
بل الظاهر ان يقال الوجوب لتحقيق السنة لا لنفس الفعل فالافرق وفي الخلاصة واذن العبد
الاعمى والاعرج ولد الزنا لا كراهة فيه غيرهم اولى ويكره التحنج عند الاذان والاقامة لا نه بدعة كذا
الطحاوي ولا يخفى ان المراد اذا لم يكن بعد التحصيل الصوت وتحسينه ولا يمشي في الاذان والاقامة
لخالفة التوارث فان مشى الى مكان الصلوة عند قد قامت الصلوة فلا بأس ان كان هو الامام
وقيل مطلق ويتوكل في الاذان بان يفصل بين كلماته بالسكون ويجدد في الاقامة بان يتابع
بين كلماتها لانه للتوارث ويكره مخالفة ذلك حتى لوطن الاقامة اذا انا فترسل فيها ثم علم فانه
يستقبل الاقامة من اولها قال قاضيان في الاصح لا السنة في الاقامة الحد فاذا ترسل فقد
ترك السنة وصار كانه اذن مرتين وانه لا بأس به انتهى وينبغي للمؤذن ان ينتظر الناس وان
علم بضعيف مستعجل اقام له ولا ينتظر رئيس المحلة لان فيه رياء وايداء لغيره ويكره ان يؤذن
في مسجد من لا يكون في احد هاد اعيان الى ما يفعل واستحسن المتأخرون التشويب وهو

فان اذنت المرأة
كذا لو اذنت المرأة
اعادته والسكوت
المجنون والصبي غير
العاقل اذا اذناوا
يجب ان يعاد

في خلاصة مختصر
لو وجد في الاذان
الاقامة يعني احدهما
يجب الاستئذان
في غير ذلك
في الاقامة اذا كان
لوطن فيها ثم علم
فترسل فيها
فانه يستقبل الاقامة
في الاقامة اذا كان
في غير ذلك
في الاقامة اذا كان
لوطن فيها ثم علم
فترسل فيها
فانه يستقبل الاقامة

الاعلام
التشويب هو
والسكوت

العود إلى الأعلام بعد الأعلام بحسب تقادير كل قوم لظهور التواني في الأمور الدينية وقال
 أبو يوسف رحمه الله لا يرى بأساً أن يقول المؤذن للامير في الصلوة كلها السلام عليك أيها الأمير ورحمة
 الله وبركاته ترجي على الصلوة جي على الفلاح واستبعد محمد رحمه الله لاستواء الناس في الجماعة لكن
 أبو يوسف خصهم بذلك لزيادة اشتغالهم بأمور المسلمين كيلا تقوهم الجماعة وعلى هذا القاضي و
 المفتي ويتبعني ان يفصل بين الاذان والاقامة ويكره وصلاته في غير المغرب قال في الزاهد مقدار ركعتين
 واربع في كل ركعة مقدار اثني عشرة آية يعني مقدار صلوة السنة فأنها اماركتان كما في الفجر والعصر
 والعشاء اختارهما اواربع كما في الظهر وكذا في العصر والعشاء ان اختارها واما في المغرب
 فعند ايجيفة بسكتة قدر ثلث آيات قصار وآية طويلة وقيل قدر ما يخطو ثلث خطوات
 وقال بالجلسة خفيفة والأصل ان الوصل بين الاذان والاقامة يكره في كل الصلوات الا في المغرب
 عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبلال اذا نزلت فترسل واذا اقمت فاحذر
 واجعل بين اذانك واقامتك قدر ما يفرغ الاكل من اكله والشارب من شربه والعتصر من اذله
 لقضائ حاجته وهو ان كان ضيقاً لكن يجوز العمل به في مثل هذا الحكم قالوا قوله قدر ما يفرغ
 الاكل من اكله في غير المغرب من شربه في المغرب ذلك يحصل في سائر الصلوات بالسنة
 ما يشبهها لعدم كراهة التطوع قبلها بخلاف المغرب لكرهية التطوع قبلها ثم قال بالجلسة
 تحقق الفصل لانها شرعت له كما بين الخطبتين ولا يقع الفصل بالسكتة المذكورة لانها قد توجب
 بين كلمات الاذان والابو حنيفة يقول قد مرنا بتجمل المغرب الفصل بالسكتة اقول في التجمل
 المكان هنا مختلف لانه ينقل عن مكان الاذان في الغالب لانه انما يكون في المئذنة واخارج
 المسجد والاقامة في داخله وكذا النغمة فيها مختلفة والهيئة فانه يشفع الاذان ويوتر الاذان
 صوتا بخلاف الخطبتين لانها في المكان والهيئة فلا يقع الفصل هناك الا بالجلسة وفي الخلاصة
 ولو فعل كما قال لا يكره عندهما فعلم ان الخلاف في الافضلية وفي الجامع الصغير قال يعقوب يعني
 ابا يوسف رحمه الله رايت ابا حنيفة رحمه الله يؤذن ويقيم ولا يجلس انتهى واقاد هذا ان الاول ان يقول
 العلماء الاذان لان من باب الجماعة والدعاء اليها فلا يفوز له غيرهم على ما مر في الخلاصة
 عن واقعات الاوزجندى المؤذن اذا لم يكن عالماً بالاقامة لا يستحق ثواب المؤذنين
 انتهى ولا يجوز الاذان للصلوة قبل دخول وقتها لا ترغرو وجوزه ابو يوسف رحمه الله والثالثة في
 الفجر الحديث المتفق عليه ان بلا لا ينادى بليل فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن ام مكتوم وللهاماره
 ابو داود عن شد مولى عياض بن عامر عن بلال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له
 لا تؤذن حتى يبين لك الفجر هكذا ومد يد عرضنا وسكت عليه ابو داود واعلمه البيهقي

فصل في المغرب بين
 الاذان والصلوة عند
 ابي حنيفة بسكتة قدر
 ثلث آيات

فصل في الصلاة عن واقعات
 الاوزجندى المؤذن اذا لم
 يكن عالماً بالاقامة لا
 يستحق ثواب المؤذنين

بان سندا لم يدركه بل لا وابن القطان بانه مجهول لا يعرف بغير رواية جعفر بن برقان
 عنه وروى البيهقي انه عليه الصلوة والسلام قال يا بلال لا تؤذن حتى يطعم الفقير قال في الاما
 رجال واسناد ثقات وروى عبد العزيز بن ابي داود عن فافع عن ابن عمران بلا الاذن قبل
 الفجر فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له ما حملك على ذلك قال استيقظت و
 انا وسانا فظننت ان الفجر قد طلع وامر النبي صلى الله عليه وسلم ان ينادى على نفسه لا
 ان العيد قد نام وروى ابن عمر عن عبد البر عن ابراهيم قال كانوا اذا اذن المؤذن بليل قالوا
 له اتق الله واعدا ذاك وهذا يقتضي ان العادة الفاحشية عندهم انكار الاذان قبل الوقت
 ان اذنه قبل الفجر قد وقع وانه عليه السلام غضب عليه و امره بالنداء على نفسه وهما عن
 مثله فيجب حمل ما رواه اما على انه من جملة النداء عليه يعني لا تعتمد واعلى اذنه فانه يخطئ
 فيؤذن بليل تحريضاً على الاحتراز عن مثله واما على ان المراد بالنداء التحريض بناء على ان هذا
 انما كان في رمضان كما قاله في الامام فلذا قال كلوا واشربوا على التذكير ليوظ الناس ويجمع
 الفناء ولو كان يلفظ الاذان لانتفاء الغم وحيث صار معهودا عندهم على انه دليل لنا في عادة
 الاذان الواقع قبل الوقت لا لهم في الاكتفاء به وهو محل النزاع هذا والسامع للاذان يجب
 فيقول مثل ما يقول الا في الحيعلتين فيقول وعند الصلوة خير من النوم يقول صد وبرث
 ما الاجابة فظاهر الخلاصة فتاوى قاضيان التحفة وجوبها وقال الحلواني الاجابة بالقدم
 فلو جاب بلسانه ولم يمش لا يكون محبباً ولو كان في المسجد ليس عليه ان يجيب باللسان حاصله
 ففي جوب الاجابة باللسان وبه صرح جماعة وانها مستحبة حتى ان قال نال الثواب والا فلا
 اثر ولا كراهة وفي التجنيس لا يكره الكلام عند الاذان بالاجماع استدلالا باختلاف اصحابنا في
 كراهة عند الاذان خطبة الجمعة ان ابا حنيفة انما كرهه لانه يلحق هذه الحالة بحالة الخطبة
 وكان هذا اتفاقا على انه لا يكره في غير هذه الحالة كذا اذ كرهه شمس الامم السرخسي فيما رواه عليه
 انتهى لكن ظاهر الامر في قوله صلى الله عليه وسلم اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول الوجوب
 اذ لا تظهر قرينة تصرف عنه بل بما يظهر استنكاك تركه لانه يشبه عدم الالتفات اليه والشاغل
 عنه كذا قال ابن الهمام لكن آخر الحديث وهو قوله عليه السلام صلوا فان من صلى على
 صلوة صلى الله عليه بها عشرة ثم سألوا الله لي الوسيلة فاما منزلة في الجنة لا ينبغي الا
 لعباد من عباد الله وارجوان اكون انا هو فمن سأل لي الوسيلة حلت عليه الشفاعة متفق
 عليه من حديث عبد الله بن عمر وابن العاص يصح ان يكون صار فاعن الوجوب لان مثله
 من الترغيب لا يستعمل في المستحب غالباً وقول صاحب التحفة لا ينبغي ان يتكلم ولا يشغل بشئ

حال الاذان لا يفيد حرمة التكلم والاستغفار وفي النهي ما يتجرب عليهم الاجابة لقوله صلى الله عليه وسلم
 والسلام اربع من الجفاء ومن جملتها ومن سماع الاذان والاقامة لم يجب قال ابن الهمام وهو
 غير صريح في اجابة اللسان اذ يجوز ان يراد به الاجابة بالاثنيان والا لكان جواباً لا قامة
 واجبا ولم يعلم في غيرهم الا انه مستحب والله اعلم واذا سماع الاذان غير مرة ينبغي ان يجيب الاول
 سواء كان مؤذنا مسجدا او غيره لانه حيث سماع الاذان ندب له الاجابة او وجبت
 فاذا تحققت في حقه فالسبب ياتي بالمسبب ثم لا يتكرر عليه فان سماعهم معا اجاب معتبرا
 جواب مؤذن مسجدا حتى لو سبق مؤذنه بعد ذلك او سبق تقيد به دون غيره ولو لم
 يعتبر بهذا الاعتبار جاز لكن فيه خلافا لاولي وفي التخيرون قاري سماع النداء فالأفضل
 ان يسلم ويستمع وقال الرستغني يمضي على قراءته ان كان في المسجد وان كان في بيته
 فذلك لم يكن اذان مسجدا واما الحوقلة عند المحيعة فهو وان خالف ظاهر قوله
 عليه الصلوة والسلام فقولوا مثل يقول لكن ورد فيه حديث سفره واه مسلم عن ابن عمر
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال المؤذن الله اكبر الله اكبر فقال احدكم الله اكبر الله اكبر فقال شهد الله
 الا الله قال شهد ان لا اله الا الله ثم قال شهد ان محمدا رسول الله قال شهد ان محمدا رسول الله ثم قال شهد
 قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال حي على الفلاح قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال الله اكبر الله اكبر
 ثم قال لا اله الا الله قال لا اله الا الله من قلبه دخل الجنة فحوا ذلك العام على مشيهاذين الكلمتين قال الشيخ
 كمال الدين بن الهمام وهو في هذا الحل غير جاز على قاعدة لان عندنا التخصص الاول مالم يكن
 متصلا لا يخص بل يعارض فيجوز فيه حكم المعارضة او يقدم العام والحق الاول وانما
 قلنا العام في موضع الاقتضاء حكم المعارضة ذلك في خصوص تلك المواضع وعلى قول
 من لم يشترط ذلك انما يلزم التخصص اذ لم يكن الجمع بان تحقق معارضا للعام في بعض الاوقات
 بان يوجب في الحكم المعلق بالعام عنها فيجوزها عنه وهذا يلزم من وعد عليه السلام لما جاب
 الله لك وقال عند المحيعة الحوقلة ثم هل في آخر من قلبه بدخول الجنة نفى انه يجعل المحيعة مطلقا
 ليكون يجيب على الوجه المسنون وتعليق الحديث المذكور بان اعادة الدعاء الذي يشبه
 الاستهزاء كما يفهم في الشاهد بخلاف ما هو ذكر ثياب عليه قائله لا يتم اذ لمبا من صحته
 اعتبار المحيعة مما ادعى نفسه محاطا بها حاشا وحشا على الاجابة بالفعل كيف كان وقد صرح
 بذلك فيمار و ابو يعلى ثنا الحكم بن موسى ثنا الوليد بن مسلم عن عائشة بن سليم بن عمار عن
 ابي امامة عن علي بن السلام اذا نادى المندى للصلوة فتحت ابواب السماء واستجيب الدعاء
 فمن نزل يراد به وشدة فليجيب المندى اذ اكبر واذا تشهد تشهد واذا قال حي على الصلوة

واذا نادى المندى
 للصلوة فليجيب
 المندى

قال حي على الصلوة واذا قال حي على الفلاح قال حي على الفلاح ثم يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة الصادقة المستجابة لها دعوة الحق وكلمة التقوى حينئذ عليها واستأجلبها وبعثنا عليها واجعلنا من خيار أهلها الأحياء وامواتنا ثم يسأل الله عز وجل حاجته وروى الطبراني في كتابه الدعاء ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا الحكم بن طريق الهيم بن خارجة فذكر في حديث أبي يعلى وقال صحيح الإسناد ولكن نظري فيه بضعف أبي عاتك غفيرة وقد يقال هو حسن ولو ضعف فالمقام يكفي فيه مثله فهذا يفيد أن عموم الأول معتبر قال وقد أئنا من مشائخ السلوك من كانت يجمع بينهما فيدعو بنفسه ثم يبرء من الحلول والقوة ليحل بالحدوثين وفي حديث عمر بن أبي مامة التميمي عن أن لا يسبق المؤذن بل يعقب كل جملة منه جملة منه ثم الأحاديث الواردة في فضل الأباخرة والدعاء غيبة الأذان منها ما تقدم من حديث عبد الله بن عمرو وحديث ابن عمر وحديث أبي مامة ومنها حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قال حين سمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة القائمة أتت محمد الوسيلة والفضيلة وابعثت مقام محمود الذي وعدته حلت له شفاعتي يوم القيمة رواه البخاري وغيره والبيهقي زاد في آخره أنك لا تخلف الميعاد وحديث سعد بن أبي وقاص عن عليهما الصلوة والسلام من قال حين يسمع المؤذن وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله رضي الله عنه ربنا ومحمد رسولنا وبالإسلام ديننا غفر له ذنبه رواه مسلم والترمذي وعن ابن عمر أن رجلا قال يا رسول الله إن المؤذنين يفضلوننا فقال يا رسول الله قل كما يقولون فإذا انتهيت نسل تعطه رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه في صحيحهم وروى الطبراني في الأوسط وأما ما أحمد بن محمد عليه الصلوة والسلام من قال حين ينادي بالنادى اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة القائمة أفضت على محمد بن عبد الله استجاب الله له ثم في الكبير من سمع النداء فقال أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله اللهم صل على محمد وآل محمد الوسيلة عندك واجعلنا شفاعتي يوم القيمة وبعث لنا شفعا لا يغيرك من الأحاديث وفي خصوص الأذان المغرما رواه أبو داود والترمذي عن سلمة قال سمعت علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عند الأذان المغرب اللهم هذا القبل ليلك أوباد ينادي وأصوات دعائك فاغفر لي ويسخري أيضا أجا برة لأقامتك كما الشير فيما تقدم وروى أبو داود عن رجل عن شهر بن حوشب عن أبي مامة روى عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن بلالا أخذ في الأقامة فلما ان قال قد قامت الصلوة قال النبي صلى الله عليه وسلم اقامها الله دأما وقال في سائر الأقامة كنحو حديث عمر الأذان ثم فضل الأذان مشهور قال علي السلام لا يسمع صوت المؤذن جن ولا انس الا شهد له يوم القيمة رواه البخاري وغيره وقال عليه السلام نلتشر

في الأحاديث الواردة في فضل الأذان

بيان ما جاء به من طلب الشفاعة وغيره

بيان ما جاء به من الأذان المغرمة

فضل الأذان

مدلى على كسبان السك يوم القيمة عبد ادى حق الله وحق مولاه ورجل ام قوماهم برضا
 رجل ينادى بالصلوة الخمس كل يوم وليلة رواه الترمذي وروى الامام احمد عن علي السلام
 ويعلم الناس ما في المذلة تضاربوا عليه السنيق وله باسناد صحيح يعجز المؤذن منتهى
 ذاته ويستغفر له كل طيب يابس ورواه البزار الا انه قال ويجيبه كل طيب ويابس
 ابو داود وابن خزيمة في صحيحه وعندهما ايتهمد له والنسائي وزاد له مثل اجر
 من صلى للطبراني في الاوسط يد الرحمن فوق راس المؤذن وانه يغفر له مئة صوتة
 ين بلغم وكران المؤذنين والمليين يخرجون من قبورهم يؤذن المؤذن الملبى فيسلم
 مؤذنون اطول الناس اعناقا يوم القيمة والاحاديث في ذلك كثير ولكن ذلك الشواب
 ذالم ياخذ على الاذان اجرا وفي الخلاصة ولا يحل للمؤذن ولا للامام ان ياخذ على
 الاذان والاقامة اجرا وان لم يشارطهم على شيء لكنهم اذا عرفوا حاجته فجمعوا له في كل وقت
 شيئا كان حسنا يطيبه ولا يكون اجرا انتهى ثم الامامة افضل من الاذان عندنا خلافا
 للشافعي رحمه على ماصح النووي وغيره من مذهبه لمواظبته عليه الصلوة والسلام عليها
 وكذا الخلفاء الراشدون والائمة المهديون بعده وقول عمر بن الخطاب لا يستأجر تفضيله
 عليها بل مراده لا ذنت مع الامامة لانه تركها فيفيد ان افضل كون الامام هو المؤذن وهذا
 مذهبا وعليه كان ابو حنيفة كما تقدم وكون الائمة ضمنا وعلى ما رواه ابو داود والترمذي عن
 ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الائمة ضمنا والمؤذنون امناء فاشهد
 الله الائمة وغفر للمؤذنين لا يفيد ايضا تفضيل المؤذنين عليهم اذ ليس الضمان بمعنى
 الغرامة بل بمعنى اهتممت فقلون صحة صلوة القوم واداءها على وجه الكمال بهرات
 جميع لوازمها وهو امر مشق وافضل الاعمال احمرها اي اشبهها بخلاف المؤذنين فاهم
 امناء بمعنى انهم يعتمد عليهم في الاخبار بالمواقيت فليس عليهم الامر اعادة الصدق
 ولا مشقة فيه ولذا دعا عليه السلام الائمة بالارشاد والتوفيق لصعوبة ما لزمهم
 بخلاف المؤذنين والارشاد مستلزم للمغفرة التي دعا بها للمؤذنين فلا يتوهم
 تفضيلهم بتخصيصهم بالداء والله سبحانه اعلم وثاني السان رفع اليدين عند تكبيرة
 الافتتاح مع التكبير كما تقدم الكلام عليه في صفة الصلوة وثالثها نشر الاصابه عند التكبير
 بذلك تكلف ضم ولا تفرج كما تقدم ورابعها جهر الامام بالتكبير مطلقا وكذا اذا كان الانفراد
 كالتميم والسلام للتوارث في ذلك كله من لدنه عليه السلام حتى الآن وخامسها التناء
 اي قراءة سبحانك اللهم المزمع وسابعا التعوذ وسابعا التسمية وقد تقدم الكلام عليها

امامة افضل من
 الاذان عندنا
 خلافا للشافعي

افضل كون الامام
 المؤذن

وثانها التامين وتاسعها اخفاء يمين اي بالاربع المذكورة من التناء وما بعد اما ما كان
 الصلوة او مقتديا او منفردا من الليل وعاشرها وضع اليمين من اليدين على الشمال
 منها وحادى عشر كون ذلك الوضع تحت السرة للرجل وكونه على الصدر للمرأة لما تقر
 ثم وثاني عشرها التكبيرات التي يؤتى بها في خلال الصلوة عند الركوع والسجود والنهوض
 من السجود والقعود الى القيام وكذا التسميع ونحوه فهي مشتملة على ست سنن كما
 ترمى وقد مر الدليل على ذلك وثالث عشرها تسبيح الركوع واربعة عشرها تسبيحات السجود
 وخمس عشرها اخذ الركبتين باليدين في الركوع حال كونه مقرجا اصابعه و
 هي سادس عشرها وسابع عشرها افتراش الرجل اليسرى والقعود عليها ونصب الرجل
 اليمنى متوجها اصابعها نحو القبلة في القعدتين للرجل والتورك فيها للمرأة على ما تقدم
 بيان وثامن عشرها الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد في القعدة الاخيرة
 وتاسع عشرها الدعاء في آخر الصلوة بما يشبه الفاظ القرآن والادعية الماثورة كما مر وانما
 العشرين منها الاشارة بالمسححة عند ذكر الشهادتين في بعض الروايات كما ذكرنا في صفة
 الصلوة وانما قال عند الشهادتين مع ان الاشارة عند قوله اشهد ان لا اله الا الله لا عند
 قوله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ايضا لما ان الاشارة عند اولهما اشارة عندهما
 لكوفهما من غلبة مقارنتهما كالشيء الواحد وقد قيل قراءة الفاتحة في الاخيرين من
 الفرائض ايضا سنة وهو ظاهر الرواية وقيل واجب قيل مستحب قد بيناه
 في القراءة وقيل الخروج من الصلوة بلفظ السلام سنة ايضا والصحيح انه واجب
 لما مر وقيل السلام عن يمينه ويساره سنة وقد تقدم ان الاصح ان كليهما واجب قيل بعض
 هذه الافعال التي ذكرناها سنة انما هو ادب والاصح ان جميعها سنن لما تقدم من دلالتها الادب
 هناك انه واجب ما ذكرناه يعني في صفة الصلوة مما سؤ ذلك المذكور هنا من السنن فوادب
 وبراه ما لم ينص انه فرض واجب يعني كل شيء لم يذكر انه فرض او واجب قد ذكرنا في صفة الصلوة مما سؤ
 ما عيننا هذا انه سنة فوادب كخراج اليدين من الكمين وكون منتهى البصر حال القيام الى موضع
 السجود الى آخره ونحو ذلك ولكن هذا التعميم فيه نظرا انه من جملة ذلك وضع اليدين والركبتين في
 السجود وهو سنة وكذا ابداء الضبعين ومجافاة البطن عن الفخذين وتوجيه الاصابع نحو القبلة
 فيه فان كل ذلك سنة لما تقدم من ادلته هناك وقد تقدم تفسير السنة والادب في اول
 الكتاب والله الموفق للصواب **فصل** في النوافل هي جميع نافلة وهي في اللغة الزيادة وفي الشرع
 العبادة التي ليست بفرض لا واجب في العبادة الزائدة على ما هو لازم في سنن المؤكدة والسنة والنظرة

غير الوقفية وإنما ذكر المصريح ما هو موقت منها موكد أو مستحباً والمراد بالثمة معين تشبیهة بغير
 ولم يستوعبها فإنه لم يذكر صلاة الكسوف وهي من السنن الموقفة اعلم ان السنة قبل الفجر صلو
 الفجر ركعتان وأبتداء بها لأقوى السنن المؤكدة حتى روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه لوصلاها
 قاعداً من غير عدل لا يجوز وكذا ركيا والدليل عليه ما في الصحيحين عن عائشة رضي قالت لم يكن
 النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشد تعاهداً منه على الفجر روى مسلم عنها قالت
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وقال عليه السلام فيها
 صلوهما ولو طردتكم أخيل رواه أبو داود ثم اختلف في الأقوى بعد ها قال الحلواني ركعتا الفجر
 لأنه عليه السلام لم يدعهما سفر ولا حضر ثم التي بعد الظهر لأنها متفق عليها ثم التي بعد العشاء
 ثم التي قبل الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء وذكر الحسن واختلف في اقواها بعد ركعتي
 الفجر قيل التي قبل الظهر والتي بعد ها والتي بعد المغرب كلها سواء وقيل بل التي قبل الظهر أكد
 وهو الأصح انتهى قال ابن الهمام لأن نقل المواظبة الصريحة عليها أقوى بعد سنة الفجر وأربع قبل
 الظهر وركعتان بعدها ما روى عن علي رضي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر
 وبعد ها ركعتين رواه الترمذي وقال حديث حسن وعن عائشة رضي قالت كان عليه الصلاة
 والسلام لا يدع أربعاً قبل الظهر رواه البخاري وعن أبي أيوب بن نصاري كان عليه السلام يصلي
 بعد الزوال أربع ركعات وقلت ما هذه الصلوة التي تدوم عليها فقال هذه ساعة
 تفتح فيها ابواب السماء فاحب ان يصعد لي فيها عمل صلح فقلت اني كلهن قراءة قال
 نعم فقلت بتسليمة واحدة ام بتسليمتين فقال بتسليمة واحدة رواه أبو داود والترمذي
 وفي طريقة ابو عبيدة بن معتب ابو عبد الكريم الضبي الكوفي قال ابن عبد يكتب حديثه
 روى عنه الثوري وشعبة وهشيم وكيع وجروير بن عبد الحميد وجماعة وروى محمد بن
 الحسين في صوطاء ثنا بكر بن عامر الجعفي عن ابراهيم والشعبي عن ايوب بن انصار انه عليه
 الصلوة والسلام كان يصلي أربعاً اذا زالت الشمس فسأل ابو ايوب عن ذلك فقال
 ان ابواب السماء تفتح في هذه الساعة فاحب ان يصعد لي في تلك الساعة خير قلت في
 كلهن قراءة قال نعم قلت انفصل بينهن بسلام قال لا ويستحب كثير من اصحابنا الأربع بعد
 الظهر ثم سلمت قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حافظ على أربع
 ركعات قبل الظهر وأربع بعد ها حرمه الله على النار رواه الخمسة وقال حسن صحيح غريب و
 أربع قبل العصر وفي مختصر القندوري واثنا عشر ركعتين لاختلاف الآثار في ذلك فعن علي رضي
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قبل العصر أربع ركعات يفصل بينهن بالتسليم

سنة الظهر

سنة العصر

استعملوا

على الملائكة المقربين ومن معهم من المسلمين والمؤمنين رواه الترمذي وقال حديث حسن ومعنى قوله بالتسليم أي بالتشهد ولذا قيد بقوله على الملائكة الخ ولوايد التسليم المعنوي لا وعن ابن عمر أنه عليه الصلوة والسلام قال رحم الله امرأ صلى قبل العصر ركعتين رواه داود وركعتان بعد المغرب لما رواه ابن عمر رضي الله عنهما قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد المغرب في بيته رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وعن عبد الله شقيق قال سألت عائشة رضي عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت كان يصلي في بيته قبل الظهر ربعا ثم يخرج فيصلي بالناس الظهر ثم يدخل فيصلي ركعتين ثم يخرج فيصلي بالناس العصر ويصلي بالناس المغرب ثم يدخل فيصلي ركعتين ثم يصلي بالناس العشاء ويدخل فيصلي ركعتين الحمد وفي آخره وكان إذا طلع الفجر صلى ركعتين ثم يخرج فيصلي بالناس صلوة الفجر رواه أبو مسلم وأبو داود أحمد وعن أم حبيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة استؤمركم ببيتك في الجنة رواه الجماعة إلا البخاري وزاد الترمذي ربا قبل الظهر وركعتين بعد ها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفجر وأما ابنه علي ما في هذا من الحديثين فجعلوه مؤكدا دون غيره وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال صلى الله عليه وسلم قال من صلى ربا بعد المغرب قبل أن يتكلم أحداً رفعت له في عليين وكان من أدرك ليلة القدر في المسجد الأقصى هو خير من قيام نصف ليلة الحديث رواه أبو نعيم الحافظ ذكره في الأماثل في البيهقي تطوع بعد المغرب بست ركعاتها فصل الحديث ابن عمر أنه عليه السلام قال من صلى بعد المغرب بست ركعات كتب من الأوابين وتلا أن كان للأوابين غفورا ووردنا من ذلك على ما سألته انشاء الله تعالى أربع قبل العشاء وأربع بعد ها وان شاء ركعتين أي وان شاء صلى ركعتين أما الركعتان فلما أمر في حديث عائشة وأم حبيبة وأما الأربع فلما روي عن البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى قبل العشاء أربعاً كان مأجوراً من ليلة ومن صلاها بعد العشاء كان كمثلهم من ليلة القدر رواه سعيد بن منصور في سننه ورواه البيهقي من قول عائشة والنسائي وابن رظين من قول كعب الموقوف في هذا كالفروع لأن من قبل تقدير الأثوبة وهو لا يدرك إلا أسما وفي أبي داود عن شريح بن هانئ قال سألت عائشة عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ما صليت عشاء قط فدخل في بيتي الأصلي فيه أربع ركعات أو ست ركعات واستدل الشيخ كمال الدين بن الهمام بهذا الحديث على أنه ينبغي أن يكون الأربع بعد العشاء مؤكداً لا يفيد من مواظبة عليه الصلوة والسلام عليها وأما الأربع قبلها فلم يذكر في خصوصها حديث لكن يستدل بعموم ما رواه الجماعة من حديث عبد الله بن الفضل أنه عليه

الصلوة والسلام نال بين كل اذانين صلوة بين كل اذانين صلوة ثم قال في الثالثة لئن شأنا
 مع عدم المانع من التنقل قبلها يفيد الاستحباب لكن كونه اربعاً يشي على قوله ايخففه رخص لها
 الافضل عنده فيجوز عليها لفظ الصلوة حملاً للمطلق على الكامل ذاتاً ووصفاً وأما قلنا مع عدم المانع من
 التنقل قبلها لانه يجوز مشتمل التنقل قبل المغرب مع انه مكره عندنا وعند مالك وكثير من السلف
 خلافاً للشافعي وطائفة حيث استحبوه لهذا الحديث وما روى البخاري انه عليه السلام قال صلوا
 قبل المغرب صلوا قبل المغرب قال في الثالثة لئن شأنا كراهة ان يتخذها الناس سنة ولا يداووا
 قبل المغرب بعين زاذ بن حبان صحيحه وان النبي صلى الله عليه وسلم صلى قبل المغرب كعتين ولحديث
 انه في الصحيحين كان المؤذن اذا اذن لصلوة المغرب قام ناس من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يتقدمون
 السواري فيكون ركعتين حتى ان الرجل الغريب ليدخل المسجد فيحسب ان الصلوة قد صليت
 من كثرة من يصليها والجواب المعارضة بما روى ابو داود وعن طاووس قال سئل ابن عمر عن الركعتين قبل
 المغرب فقال ما ريت احداً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما او رخص الركعتين بعد
 العصر سكت عليه ابو داود والمندري بعده في مختصره وهو تصحيح منهما ولا يرجع ما في الصحيحين او احداً
 بما قيل صح الاحاديث ما اتفقوا عليه ثم انفرد به البخاري ثم انفرد به مسلم ثم ما اشتمل به على شرطهما
 ثم على شرط البخاري ثم على شرط مسلم فاذللك تحكم لا يجوز التقليد فيه لان الاحجية انما هي
 لاشتمال رواهما على الشروط التي اعتبارها فاذا فرض وجود تلك الشروط في رواية حديث
 لغيرهما فلا يكون الحكم باصحية الشروط ما فيها من العنق بتركها او احدهما ان الراوي
 المعين مستكمل تلك ليس مما يقطع فيه بمطابقة الواقع فيجوز ان يكون الواقع خلافه وقد اخرج مسلم في
 كتابه عن كثير ممن لم يسلم من غوائل الجرح وكذا في البخاري جماعة تكلم فيهم فذكر الامر في الرواية على
 اجتهاد العلماء وكذا في الشروط حتى من اعتبر شرطاً والغاه الاخر يكون ما رواه الاخر ما ليس فيه
 ذلك الشرط عنده مكافياً لمعارضته المشتمل على ذلك الشرط وكذا فيمن ضعف راوياً وثقة لاخر نعم
 تشكك نفس غير المجتهد ومن لم يجتهد امر الراوي نفسه الى ما اجتمع عليه الاكثر اما المجتهد في اعتبار
 الشرط وعد من والذى اختبر الراوي فلا يرجع الا الى رأى نفسه وحيث صح حديثان عن عارض
 ما صح في الصحيحين ثم يرجع بان عمل كابر الصحابة كان على وفقه كالي بكر وعمر رضي الله عنهما
 لابي ابراهيم عنهما فيما رواه البخاري عن حماد بن ابي سليمان عنه انه نطق عنهما وقال ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر لم يكونوا يصلون لها بل لو كان حسناً كما ادعاه بعضهم ترجع على ذلك
 الصحيح بهذا فان الحسن والصحة والضعف انما هو باعتبار السند فلنا ما في الواقع فيجوز غلط
 الصحيح وصحة الضعيف وعن هذا جاز في الحسن ان يرتفع الى الصحة اذا كثرت طرقه والضعيف

يصير حجة بذلك لان تعدده قرينة على ثبوته في نفس الامر فلم لا يجوز في الصحيح السندان
الضعيف بالقرينة الدالة على ضعفه في نفس الامر والحسن ان يرتفع الى الصحة بقرينة اخرى كما قلنا
من عمل اكابر الصحابة على وفق ما قلنا وتركهم لمقتضى ذلك الحديث وكذا اكثر السلف ومنهم
مالك بن النخعي وما زاده ابن حبان من انه صلى الله عليه وسلم صلاهما لا يعارض ما رسله
الفتحي من انه صلى الله عليه وسلم لم يصلهما الجواز كون ما صلاه قضاء عن شيء فانه
الثابت روى الطبراني في مسند الشاميين عن جابر قال سالتنا رسول الله صلى
الله عليه وسلم هل رأيته رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الركعتين قبل الغروب
قلن لا غير ام سلمة قالت صلاهما عندي مرة فسالته ما هذه الصلوة
قال نسيت الركعتين قبل العصر فصليتهما الآن ففي سوالها له صلى
الله عليه وسلم وسوال الصحابة نساء عليه الصلوة والسلام كما
يفيد قول جابر سالتنا لاسالت ما يفيد انها غير معهودتين من سنة وكذا
سوالهم لابن عمر والذى يظهر ان الباعث على السؤل ظهور الرواية لهما مع عدم
معهوديتهما في ذلك لصدق ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم من علمه لا يعلم غيرهن بالنفي عليه اجاب
ابن عمر بنفسه عن الصحابة ايضا والنفي يعارض الاثبات اذا كان مما يعرف بدليل على ما تقر
في الاصول وهذا النفي كذلك بلا شك اذ لو كان الحال على ما في رواية انس لم يخف على ابن عمر
ولا على احد ممن يواظب الفرائض خلف النبي صلى الله عليه وسلم بل ولا على من يحضرها في بعض الاحيان من
غير مواظبة وهذا البحث ذكره الشيخ كمال الدين بن الهمام وقد تقدم في وقفات الكراهة و
انما اعدته هنا مستوفي لزيادة الطوائد وما ذكر من السنة قبل العصر والعشاء فذلك مستحب
لا من السنن المؤكدة على ما قد مناه ان المؤكد ما في حديث عائشة ولم يجبت ردون ماعده
وكذا الاربع بعد العشاء مستحبة والمؤكد منها ركعتان واذا قد تقر بان المؤكدة بعد الظهر ركعتان
وليست الاربع وكذا بعد العشاء فاعلم ان الشيخ كمال الدين بن الهمام قال قد اختلف اهل هذا
العصر هل الاربع غير ركعتين المؤكدة او هما وعلى التقدير الثاني هل تودي بتسليمية
واحدة او لا فقال جماعة لا لانه ان نوى عند التحريمة الستة لم يصدق في الشفع الثاني او
المستحب لم يصدق في السنة قال ووقع عندنا انه اذا صلى اربع بعد الظهر بتسليمية او
اثنين يقع عن السنة والمند وبسواء احتسب هو المؤكدة منها او لا لان المفاد بالحديث
المذكور انه اذا وقع بعد الظهر اربعاً مطلقاً حصل الوعد المذكور وذلك صادق مع كونه الثانية
منها وكونها بتسليمية اولى فيها وكون الركعتين ليستا بتسليمية على جهة لا يمنع من وقوعهما

سنة وان كان عدم كونهما تجزئة مستقلة بمنع منه على خلاف فيه كما عرفت في سجود السهو
 من الهداية فمن قام عن القعدة الأخيرة بظنها الأولى ثم لم يعد حتى يسجد فإنه يتم سؤا لا يشوب
 أي الركعتان عن سنة الظهر على خلاف لأن الواظبة عليها بتجزئة مستقلة لتبوت الفرق بين
 المحلل والتجزئة فان المحلل غير مقصود الا للخروج عن العبادة على وجه حسن وقد منع في
 الهداية في باب القرآن ترجيح الشافعي رحمه الافراد بزيادة الحلق بأنه خروج عن العبادة فهو غير مقصود
 فلا يقع به الترجيح وأما النية فلا مانع من جهة سواء نوى اربعاً لله تعالى فلفظ او نوى المندوب
 بالاربعة او السنة بها اما الاول فلما تقدم في شروط الصلوة من ان المختار عند المصريح والمحققين
 وقوع السنة بنية مطلق الصلوة لما حققناه من ان معناه سنة كونه مفعولاً للشيء عليه السلام
 على الواظبة في محل مخصوص وهذا الاسم لعني السنة حادث منها ما هو عليه السلام فانما
 كان ينوي الصلوة لله تعالى فقط لا السنة فلما واظب عليه السلام على الفعل كذلك سميها
 سنة فمن فعل مثل ذلك الفعل في وقته فقد فعل ما سمي بلفظ السنة ورحم تقع الاوليا سنة
 لوجود تمام عليتها والاخران نفي لامتد وبافهم هذا القسم من النية مما يحصل به كلاً الامرين و
 أما الثاني والثالث فذلك بناء على ان ذلك نية الصلوة وزيادة فعند عدم مطابقة الوصف
 للواقع يلغو فيبقى نية مطلق الصلوة وهما يتأدى كل من السنة والمندوب وقال ثم رأينا في لفظ
 الهداية ما يدل على ما قلنا وهو قوله ان الاربع افضل يعني بعد العشاء خصوصاً عند أبي خيفة
 فانه يرى ان الافضل في النوافل مطلقاً اربع بتسليمه واحدة فثبت الافضلية عند من وجهين
 من جهة زيادة عدد الركعات ومن جهة كونها بتسليمه واحدة والام يمكن لقوله خصوصاً عند
 أبي خيفة معنى ان الاربع افضل من ركعتين بالاجماع بل كلام الكل في هذا المقام يعني ما قلنا
 اذ لا شك في ان الرابطة بعد العشاء ركعتان والاربعة والاتفاق على انها تؤدي بتسليمه
 واحدة عند من غير ان يضم اليها الرابطة فيصير ستاً فالنية عند التجزئة اما ان يكون بيعة الست
 او المندوب قد اهدر ذلك واجزئت عن السنة والمحال في الست بعد المغرب كالحال في هذه
 الاربع قالوا اجتسبت الواحدة انتهض سبيلاً للعود انتهى وذكر في المحيط ان تطوع قبل
 العصر يارب وقبل العشاء يارب فحسن لان النبي عليه السلام لم يواظب عليهما اما عدم مواظبه
 عليه الصلوة والسلام على ما قبل العشاء فمجرد بل لم يرو انه صلاها فضلاً عن المواظبة واما ما
 قبل العصر فلا نرى قد لا يقيم من مجرد قول الراوي كان يفعل الواظبة لا نرى يصدر عن علي كذا الفعل
 يدون الواظبة والله سبحانه اعلم والسنة قبل الجمعة اربع وبعدها اربع اما الاربع بعد هافلما
 روى مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صليتم بعد الجمعة فصل

فان يطوع قبل العصر
 يارب وقبل العشاء
 يارب فحسن

فان يطوع من مجرد قول
 الراوي كان يصلي
 اربعاً قبل العشاء
 على كذا وكذا

اربعا وفي رواية للجماعة الا البخاري اذا صلى احدكم الجمعة فليصل بعد هاربعا والاول يدل على الاستحباب والثاني على الوجوب فقلنا بالسنة المؤكدة جمعا بينهما واما الاربع قبلها فلها تقدم في سنة الظهر من مواظبتها عليه السلام على الاربع بعد الزوال وهو يشمل الجمعة ايضا ولا يفعل بينها وبين الظهر وعند ابي يوسف رحم السنة بعد الجمعة ست ركعات وهو مروي عن علي الله عنه والافضل ان يصلي اربعا ثم ركعتين ليخرج عن الصلوة **فروع** لو ترك سنة الفجر التي قبل الظهر والتي بعد هاربعا من المؤكدة قيل لا تلحقه الاساءة لان محلا سماء تطوعا الا ان يستحقة فيقول هذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم وانا لا افعله فحينئذ يكفر وفي النوازل ترك سنن الصلوة ان لم يرها حقا كفر وان رآها وترك قيل لا ياتم والصحيح انه ياتم لانه جاء الوعيد بالترك قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ولا يخفى ان الاثر منوط بترك الواجب وقد قال عليه السلام للذي قال والذي بعثك بالحق لا ازيد على ذلك شيئا ابلغ ان صدق نعم يستلزم ذلك لاساءة وفوات الدرجات والمصالح الاخرية المنوطة بفعل سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا اذا تجرد الترك عن استخفاف يل يكون مع رسوخ الادب والتعظيم فان لم يكن كذلك دار بين الكفر والاثم بحسب الحال الباعثة على الترك انتهى واما بسمحة الضحية صلوة الضحية وتتم الصلوة بسمحة لحصول التسيب بها الا شتمها عليه ولكن انما اطلقت في عرف الشرع على التطوع دون الفرض فقد وردت الاحاديث فيها اي في صلوة الضحية حال كونهما مقدرة من الركعتين **الفتحة** عشرة ركعة وهي مستحبة والاحاديث منها حديث ابي ذر قال عليه السلام يصح على كل سألني من احدكم صدقة فكل تسبيحة صدقة وكل تحميدة صدقة وكل تهليل صدقة وكل تكبيرة صدقة وامر بالمعروف صدقة ونهي عن المنكر صدقة ويجزئ من ذلك ركعتان يركعهما من الضحية رواه مسلم واحمد وابوداود وحديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحية اربعا ويزيد ما شاء الله رواه مسلم واحمد وابن ماجه وحديث ابي ثمان بن ابي طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى بعد ما ارتفع النهار يوم الفتح فاتي بثوب فستر عليه فاغتسل ثم قام فركع ثمان ركعات متفق عليه وقال اسحق بن راهويه في كتابه بعد ركعتي السنة والتطوع وذكرنا ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الضحية يوم اركعتين ويوما اربعا ويوما ستا ويوما ثمانيا توسعة عن وعن ابي ذر قال وصني يا رسول الله قال اذا صليت الضحية ركعتين لم تكتب من الغافلين واذا صليتها اربعا تكتب من العابدين واذا صليتها ستا لم يتبعك ذلك اليوم ذنب اذا صليتها ثمانيا كتبت من القانتين واذا صليتها عشرة بنى الله لك بيتا في الجنة رواه البيهقي وقال

في اسناده نظر وروى الترمذي والنسائي بسند فيه ضعف انه صلى الله عليه وسلم قال صلى
 الضحى ثنتي عشرة ركعة بنى الله له قصرًا من ذهب في الجنة وقد تقرر ان الحديث الضعيف يجوز
 العمل به في الفصائل ووقت صلاة الضحى من ارتفاع الشمس الى ما قبل الزوال قال صاحب المحقق وقوله
 المختار اذا مضى ربع النهار لحديث زيد بن ارقم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة
 الاوابين حين ترمض الفصال واه مسلم فترمض بغيم التاء والميم اي تبرك من شدة الحر فحفظها
 ثم الافضل في صلاة الليل والنهار من التطوع المطلق من حيث الكيفية كصلوة الضحى والتجويد فيها
 اربع ركعات بجمعة واحدة وسلام واحد عند اي عند البيهقيفة رحم وقال ابو يوسف محمد بن
 الافضل في صلاة الليل ركعتان بجمعة وقال الشافعي رحم الافضل في الليل والنهار ركعتان بتسليمة
 لقوله عليه الصلوة والسلام صلوة الليل والنهار متني مشني اخرج اصحاب السنن لاربعة من
 حديث ابن عمر قال الترمذي اختلف اصحاب شعبة فيه فرفع بعضهم ووقف بعضهم رواه الثقات
 مرفوعا ولم يذكر فيه صلاة النهار وكذا هو في الصحيحين وقال النسائي هذا الحديث عند خطأ
 وقوله في سنة الكبير اسناده جيد لا يعارض كلامه هذا لان جودة الاسناد لا تمتنع الخطأ من
 جهة اخرى دخلت على الثقات ولهذا رواه الحاكم في كتابه في علوم الحديث ثم قال رجاله
 ثقات الا ان فيه علة يطول بذكرها الكلام انتهى فلما قوله عليه السلام صلوة الليل متني مشني
 متفق عليه ولا يبيحيفه ما رواه ابو يعلى الموصلي في مسنده ثنا شيكان بن فروخ شاطيب بن سليمان
 قالت قال عمر سمعت ام المؤمنين عائشة رضي الله عنها تقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي
 الضحى اربع ركعات لا يفصل بينهن بسلام وما في الصحيحين عن ابي سلمة بن عبد الرحمن انه سأل
 عائشة كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان قالت ما كان يزيد في رمضان
 ولا في غيره على احد عشر ركعة يصلي اربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم اربعاً فلا تسأل
 عن حسنهن وطولهن ثم كان يوتر بثلاث فهذا يفيد انه عليه الصلوة والسلام كان غالب
 احواله في صلاة الضحى وصلوة الليل الاربع بتسليمة فكان الافضل ولئن سلم انه لا يدل
 على الافضلية فلا اقل من ان يدل على انتفاء افضلية المشني لانه عليه الصلوة والسلام
 لا يداوم على ترك الافضل لا كما قال الشيخ كمال الدين بن الهمام انه عليه الصلوة
 والسلام كان يصلي اربعاً كما كان يصلي ركعتين فرواية بعض فعله اعني فعل الاربع لا يوجب العارضة
 بل المعارضة في الافضلية ثابتة والترجيح لم يرجح وهو في الاربع لانها اشق على النفس بسبب
 طول تعييدها في مقام الخدمه وقد قال عليه الصلوة والسلام ما اجر لك قد نصبتك فترج
 ان الاربع افضل وايضاً ذلك الحديث يحتمل الدلالة فان مقتضى لفظه حصر المبتدئ في الخبر لانه

التي تلزم بالندب ويتوقف ابتداءها على ما بعد ها في الصحة سبب لوجوب اتمامه وقضاءه ان
افسد عندنا وعند مالك وهو قول ابي بكر الصديق وابن عباس كثير من الصحابة والتابعين كما
البصر ومكحول والنخعي وغيرهم وقال الشافعي رحمه واحد ليس بموجب الا في النسيكين اعني الحج والعمرة
لان متبرع ولا لزوم على المتبرع وروى مسلم عن عائشة رضي دخل على النبي صلى الله عليه وسلم
يوما فقال هل عندك شيء فقلنا لا فقال اني اذا صائم ثم انا في يوم آخر فقلنا يا رسول الله
لنا حيس فقال ادنيه فلقد اصبحت صائما فاكل ولنا ان القدر المؤدى وقم قربة وطاعة لله
وصار مسلما اليه سبحانه فعلا فيجب صيانتك عن البطالان كالمنذ وما صا لله تقاسمية وجب
الصيانة ابتداء الفعل فلان يجب لصيانة ابتداء الفعل بقاءه اولى لان صيانة الفعل الواقعة قربة من
صيانة القول والبقاء اسهل من الابتداء فيكون وجوب ما شرع فيه من العبادات ثابتا بدلالة قوله تعالى
وليوفوا نذرهم وبالقيا س على الحج والعمرة المجمع على لزومها واخرج ابوداود والترمذي والنسائي
عن عمرو بن عاص عن عائشة قالت كنت انا وحفصة صائمتين ففرض لنا طعام اشتهيناه فاكلنا منه فجاء
رسول الله صلى الله عليه وسلم فبادرني اليه حفصة وكانت ابنة ابيها فقالت يا رسول الله انا كنا
صائمتين ففرض لنا طعام اشتهيناه واكلنا منه قال قضيا يوما اخر مكانه فان قيل اعلاه الترمذي
وغيره بالانقطاع قلنا اعلالهم مقصر على هذا الطريق اي طريق الزهري عن عمرو والحدثة طرق
اخرى سالمة من الاعلال فقد رواه ابن حبان في صحيحه عن جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد عن
عمرو بن عائشة قالت اصبحت انا وحفصة صائمتين متطوعتين الحديث رواه الطبراني في معجمه
من خفيف عن عكرمة عن ابن عباس ان عائشة وحفصة رضي ورواه البرزاعي عن عماد بن الوليد عن
عبد الله بن عبد الله عن نافع عن ابن عمر قال اصبحت عائشة وحفصة واخرجه الطبراني في الوسط
شاموسي بن هارون شا محمد بن مهران الجبال قال ذكره محمد بن سلمة المكي عن محمد بن عمرو وعن
ابي سلمة عن ابي هريرة قال اهديت لعائشة وحفصة هديتين وهما صائمتان فاكلتا منهما فذكرنا ذلك
لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قضيا يومكما ولا تقودا فقد ثبت هذا الحديث بثبوتنا له ولو كان
من هذه الطرق ضعيفا لتعد ها وكثرة مجيئها فكيف وبعضها كاف في الاحتجاج به وحمل على انه
امرئ بدخروج عن مقتضاه بغير موجب وليس في حديث مسلم ما ينفي القضاء وهو حكاية
حال فيحمل انه عليه السلام قضاءه على ان النسائي قد صرح بذلك في روايته انه عليه السلام قال
لكن الصوم يوما مكانه وصح هذه الزيادة ابو محمد عبد الحق **تعليم** قولنا لعبادة تلزم بالندب فخرج
للوصوء وسجدة التلاوة وعيادة المريض وسفر الغزو ونحوها مما لا يجب بالندب لكونه غير مقصود
لذاته وقولنا يتوقف ابتداءها على ما بعد ها في الصحة فخرج نحو الصدقة والقراءة وكذا الاعتكاف

على قول محمد ودخل في الصلاة والصوم والحج والعمرة والامامة والطواف والاعتكاف
 على قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله الموفق وان شرع في التطوع بنية الاربع اي بنية ان يصل
 اربع ركعات ثم قطع اي افسد ما شرع فيه قبل تمام شفع لا يلزمه الا شفع اي الا قضاء شفع عند احنيف
 ومحمد رحمه خلافا لابي يوسف رحمه فان عنده يلزمه قضاء اربع في رواية وانما قيدنا بقيل اتمام شفع
 لانه لو افسد بعد اتمامه فان كان قبل القيام الى الثالثة يلزمه شفع واحد عنده وعندهما لا يلزمه
 شئ وان كان بعد القيام اليها يلزمه قضاء شفع اتفاقا والاصل ان كل ركعتين من النفل صلوة عليه
 والقيام الى الثالثة كتحريمه مبتدأة اتفاقا الا ان ابا يوسف يعتبر الشرع مع النية بالنذر في رواية
 وعلى ذلك بناء هذه المسئلة وعندهما الشرع وانما يلزم ما شرع وما يتوقف صحته ما شرع فيه عليه
 ولا توقف لصحة الشفع الاول من النفل على الشفع الثاني فلا يلزم الثاني بالشرع وبجهد النية من
 غير شروع غير ملزم فعلى هذا اذا نوى اربعاً وشرع لا يلزمه الا شفع فان افسد قبل تمامه لم يضر
 فحسب ان افسد بعد القعود قد التمس قبل القيام الى الثالثة لا يلزمه شئ وان افسد
 بعد القيام الى الثالثة لم يضر شفع وهو الثاني لصحة شروع وعنه ثم افساده وهو ظاهر الرواية عن
 ابي يوسف رحمه ايضا كقولها وقال الزاهدي والصحيح ان ابا يوسف رحمه ارجع الى قولهما
 لانه لا يلزم الاربع بنية بل اربع ركعات فقط قالوا هذا الحكم المذكور وهو لزوم الشفع فقط بالافساد
 بعد شروع بنية الاربع في غير السنن الرواتب كسنة الظهر والجمعة اما اذا شرع في الاربع التي
 قبل الظهر وقبل الجمعة وبعد هاتين قطع في الشفع الاول والثاني يلزم الاربع اي قضاءها
 بالاتفاق لانها لم تشرع الا بتسليمه واحداً فانها لم تنقل عنه عليه السلام الا كذلك فهي بمنزلة
 صلاة واحدة ولذا لا يصل في القعدة الاولى ولا يستفتح في الثالثة ولو اخبر الشفيع
 بالبيع وهو في الشفع الاول منها فاكمل لا تبطل الشفعة وكذا المخيرة لا تبطل
 خيارها وكذا دخلت عليه امراته وهو فيه فاكمل لا تقسم الخلوة ولا يلزمه كمال المهر
 لو طلقها بخلاف ما لو كان نفلاً آخر فان هذه الاحكام تنعكس وقد تقدم هذا البحث في
 اوقات الكراهة وان شرع في الاربع من التطوع ستر كان وغيره ولم يقعد في آخر الركعة
 الثانية اي ترك القعدة الاولى فسدت صلوة تلك عند محمد ونفور لم ترك فرض وهي
 القعدة الاولى فانها فرض عندهما في النفل بناء على ان كل ركعتين منه صلاة عليه كما تقدم
 ويقضى الركعتين الاوليين عندهما لانها اللتان فسدتا واما الاخرى ان فقد صحتا
 لان صحتهما غير معقدة بصحة الاوليين وقالوا اي ابو حنيفة رحمه الله وابو
 يوسف رحمه الله لا يفسد صلواته في الصلوة المذكورة ولا يلزم

قضاء شيء لأن القعدة على رأس الركعتين من النفل لم تفرض ليعينها بطل
غيرها ونحو الخروج على تقدير القطع على رأس الركعتين فلما لم يقطع و
جعلها ربعاً لم يأت أو ان الخروج فلم تفرض القعدة وهذا بخلاف القراءة لأنها
تكن مقصود لذاته فكان تركها مفسداً وكل ركعتين من النفل إذا فسد هما
فعليه قضاءهما فحسب دون قضاء ما قبلها وما بعدهما ما لم يفسد إذا تعلق لكل شفيع
بما قبله ولا بما بعده صحة وفساداً ما تقر بأن كل شفيع صلوة عليه إذا ما تقدم من
الرواية عن أبي يوسف رحمه الله فيما إذا شرع ناوياً ربعاً وفسد ما قبل القعود الأول
حيث يلزمه قضاء رابع **أما المسئلة** الملقية بالثمانية وهي ما إذا صلى أربع ركعات
وترك القراءة في كلها وبعضها فالتخلاف الواقع فيها من لزوم قضاء الأربع في بعض صورها
وقضاء ركعتين في البعض مبنى على قاعدة أخرى مختلفة بين أئمتنا الثلاثة وهي أن ترك القراءة
في كل ركعتي الشفع أو في أحدهما يوجب بطلان التيمية عند محمد بن فليح شرعاً والشفيع
الثاني فلا يلزمه قضاءه بفساده مطلقاً ولا يوجب عند أبي يوسف رحمه الله وأئمة وجوب فساد الأداء
فيصح شرعاً في الشفع الثاني فإذا فسد لزوم قضاءه أيضاً وقول الإمام كالأول في الأول وكالثاني
في الثاني وجه قول محمد بن التيمية تنعقد للأفعال فإذا فسدت الأفعال بترك القراءة يفسد ما عداها
وأبو يوسف رحمه يقول القراءة ركن زائد لأن للصلوة وجوداً بديهاً ولها حقيقة وحكاماً في الآخرين والهي
وحقيقة لاحكاماً في المقتضى نعم لصحة الأداء بالأقراءة لكن فساد الأداء لا يكون أقوى من تركه
ترك الأداء لا يفسد التيمية كما لو قعد بعد التيمية أو سكنت قائماً طويلاً ففساده وإن لا يبطل
لأن الفاسد ثابت الأصل فائت الوصف فهو أقوى من فائت الأصل والوصف ورد عليه إنما
ذكرت تأخير لا ترك واجب بان ترك صورة ورد بان لا نسلم أن مثل هذا الترك لا يكون دون
الفساد ولا يوجب خيفته رح أن ترك القراءة في الشفع مجمع على فساده بخلاف تركها في ركعة منه فإنه
لا يفسد عند الحسن ومن وافقه فحكمنا بفساد التيمية في حق وجود القضاء عما لا يدل
فرضية القراءة في ركعة واحدة فقط احتياطاً في الموضعين ولا اعتبار بخلاف الأصم قوله بعدم
ركنية القراءة لخالفته الدليل للقاطع إذا تقر هذا فاعلم أن المسئلة وإن ذكرها في الهداية وغيرها
على ثمانية أوجه لكن باعتبار تدخل أحكام بعض صورها في البعض تنتمي إلى ست عشرة
صورة لكن صورة منها ليست مما يلزم فيه قضاء شيء وهي إذا قرأ في الجميع فبقي الصور
البنية على القواعد المذكورة للائمتين في لزوم القضاء وخمس عشرة صورة وهي ترك القراءة في الجميع
يقضى ركعتين وعند أبي يوسف ربعاً قرأها في الأولى فقط يقضى أربعاً وعند محمد بن ثنتين

قراها في الثانية فقط كذلك تركها في الثالثة فقط يقضي ركعتين اتفاقا تركها في الرابعة
 فقط كذلك تركها في الاولى في الثانية كذلك تركها في الاولى والثالثة يقضي اربعا وعند محمد
 ثنتين تركها في الاولى والرابعة كذلك تركها في الثانية والثالثة كذلك تركها في الثانية و
 الرابعة كذلك تركها في الثالثة والرابعة يقضي ركعتين اتفاقا تركها في الاولى في الثانية والثالثة
 يقضي ركعتين وعند أبي يوسف اربعا تركها في الاولى والثانية والرابعة كذلك تركها
 في الاولى والثالثة والرابعة يقضي اربعا وعند محمد ركعتين تركها في الثانية والثالثة
 والرابعة كذلك ومن احكم القواعد لم يعسر عليه التحريم والله الموفق ولو افتمم التطوع
 قائما ثم قعد بعد ما صلى بعضه او قبل ذلك من غير عذر ربيح للمقعود في النفل جاز قعوده
 وصحة صلواته عند خفيته ربح خلافا لها وقد مر تحقيقه في بحث القيام وان نذر ان يبصر صلوة
 ولم يقل في نذره انه يبصر قائما او قاعدا يلزمه اداؤها قائما صرنا بالمطابق الى الكامل وان صلى
 قاعدا قيل يجوز ويسقط عنه قياسا على عدم النذر فانه كان له ان يبصر انشاء قائما وان
 شاء قاعدا قلنا اذا نذر ولم يلتزم في نذره صفة القيام قال في الكافي لم يلزمه القيام في
 الصحيح لان القيام وراء ما يتم به التطوع فلا يلزمه الا بالتصبيص عليه كالاتباع في الصوم وطول
 القيام افضل من كثرة عدد الركعات يعني اذا اشتغل مقدار من الزمان بصلوة فاطالة القيام مع
 عدد الركعات افضل من عكسه فصلوة ركعتين في ذلك المقدار مثالا افضل من صلوة اربع
 ركعاتيه وهكذا القيام لان طول القيام مشتمل على كثرة القراءة وكثرة الركوع والسجود تشتمل
 على كثرة الذكر والتسبيح والقراءة افضل من سائر الذكر والتسبيح ثم السنة المؤكدة التي ذكره خلافا
 في سنة الفجر وكذلك سائر السنان هو ان لا ياتي بها خالطا للصف بعد شروع القوم في الفريضة
 ولا خلف الصف من غير حائل وان ياتي بها اما في بيته وهو الافضل او عند باب المسجد
 ان امكن ذلك بان كان ثمة موضع يليق بالصلوة وان لم يمكن ذلك ففي المسجد الخارج
 ان كانوا يصلون في الداخل او في الداخل ان كانوا في الخارج ان كان هناك مسجدان صيفي
 واشتوي وان كان المسجد واحدا خلف اسطوانته وخوذة لك كالعمود والشجرة وما شبهها في
 كونه حائلا فالأيتان بها خلف الصف من غير حائل مكروه وخالط الصف كما يفعله كثير
 من الجهال اشد كراهة لما فيه من مخالفة الجماعة وهذا الحكم المذكور اذا كان اتيانها
 بعد شروع اي شروع الجماعة في الفريضة لما قلنا ولما قبل شروعهم في الفريضة فيأتي بها في
 اي موضع شاء لا تنفاه علة الكراهة وهي مخالفة الجماعة وكان المصنف رحمه قيد سنة الفجر
 لان غيرها من السنان لا تؤدي بعد شروع في الفريضة اصلا على ما قيل لقوله عليه الصلوة والسلام

فصل في السنة
 خلف الصف من
 غير حائل مكروه

اذا اقيمت الصلوة فلا صلوة الا المكتوبة وانما خالفناه في سنة الفجر لشدة تأكيدها على
 ما مر على انها لا تقتضي بعد والتحديث المذكور قد وقفه ابن عيينة وحماد بن زيد وحماد بن
 سلمة على أبي هريرة ولم يروى الطحاوي وغيره عن ابن مسعود انه دخل المسجد وقد اقيمت
 الصلوة فصر ركعتي الفجر في المسجد الى اسطوانته وذلك بحضور حذيفة وابي موسى قدما ثم انما
 اوقا الكراهة فكانت سنة الفجر مستثناة بادلة اخر عارضت حديث أبي هريرة ورجحت عليه
 فبقى غيرهما من السنن على مقتضى الحديث لعدم المعارض ونقل السروجي في شرح الهداية
 عن التحفة واما بقية السنن فان امكنه ان ياتي بها قبل ان يركع الامام ياتي بها خارج المسجد
 شرع في الفرض معه فيجزى فضيلة السنن والفرض ونفي التهمة عن نفسه وان خاف فركعة
 شرع معه بخلاف سنة الفجر انتهى فعلى هذا لا فائدة في التقييد الا ان يقال ان الادراك على
 وجه المذكور نادر فلم يعتبر لانه انما يجوز في غير الفجر اذا علم ادراكه قبل ركوع الركعة الاولى
 ولا شك ان صلوة اربع ركعات او ركعتين فيما بين شروق الامام الى ان يركع الركوع الاول مع
 تمام الواجب والسنن في غاية الندرة بخلاف سنة الفجر فانه يجوز اذا علم انه يدرك في التشهد
 وعند محمد رحمه الله اذا علم انه يدرك الركعة الثانية كذا قيل بناء على الاختلاف في الجمعة فانه يفهم منه
 محمدا رحمه الله لا يعتبر ادراك ما دون الركعة قال ابن الطمام والوجه اتفاقهم على صلوة الركعتين
 هنا يعني فيما اذا علم انه يدرك في التشهد ولا شك ان اتمام الركعتين خفيفتين مع مراعاة
 السنة فيهما قبل اتمام ركعتي الفجر مع مراعاة السنة فيه ليس بنا در بل في غاية الكثرة واما
 اذا لم يعلم انه يدرك ركع لوصلاها فانه تركها ويقتضى لان فضيلة صلوة الفجر بالجماعة
 افضل من فضيلة ركعتي الفجر لانها تفضل الفرض مع الانفراد بسبع وعشرين ضعفا لا يبلغ
 ركعتا الفجر ضعفا واحدا منها والوعيد على ترك الجماعة اشد منه على ترك ركعتي الفجر على ما يعرف
 في موضعها واذا تركها فعندنا لا يقتضي اصلا لا قبل طلوع الشمس لكراهة النقل فيه ولا
 بعد لاختصاص القضاء خارج الوقت بالواجبات الا ما ورد به شرع والشرع انما ورد في
 قضاء ركعتي الفجر عند فواتها مع الفرض قبل الزوال كما في عدة ليلة التعريس لم يرد قضائها
 اذا فاتت وحدها ولا اذا فاتت مع الفرض بعد الزوال وقال محمد رحمه الله احب الى ان يقضيها
 اذا فاتت وحدها بعد طلوع الشمس قبل الزوال وما روي عن الفقيه سمعيل الزاهد انه ينبغي
 ان يشرع في ركعتي الفجر ثم يقطعهما اليه القضاء فيقضيها بعد الفرض دفعة شمس الاثمة
 السرخسي بان ما وجب بالشروع ليس اقوى مما وجب بالندب وقد نص محمد رحمه الله في السنن ولا يرد
 بعد صلوة الفجر قبل الطلوع وايضا هذا شروع في العبادة بقصد ان يقطعها وهو امر غير

مستحسن في الشرع كذا ذكره امام الترمذي في فاضلنا وقال في الحيط والاحسن ان يقال شرع
 في السنة ويكبرها ثم يكبر اخرى للفرصة فيخرج بهذه التسمية من السنة ويصير شارعا في
 الفرصة ولا يصير مفسدا بل يصير مجاوزا من عمل الى عمل وفيه ايضا نظر لان المجاوزة من
 عمل الى آخر لا تنافي فساد الاول ويدل عليه قول صاحب الكنز في باب فيسد اذ فتاح
 العصر والتطوع بعد ركعة من الظهر فانه صريح في ان الظهر يفسد بالشرع في غيره وكنت
 شعري الى ضرورة تدعو الى هذه التكلفة وقد باه له الشرع تركها لاجازة فبيلة الجماعة وفي فائدة
 فيه وان لا يباح قضاؤها على هذا التقدير ايضا قبل طلوع الشمس ما بعد طلوعها فان اراد
 النافلة فلا حاجة في جواز النقل فيه الى هذه التكلفة وكذا ان اراد ان يوقع النافلة واجبا من
 الابتداء امكنه ذلك بالنذر من غير احتياج الى تكلف المذكور وان اراد انها تقع سنة الفجر
 فلا دليل على ذلك من حديث ولا قول صحابي ولا تابعي ولا رواية عن احد الائمة الثلاثة و
 لا غيرهم من المجتهدين والله الموفق وفي القنية صلى سنة الفجر وفاته الفجر لا يعيد السنة
 اذ اقضى الفجر ولا خلافة سائر السن غير سنة الفجر لها لا تقتضي بعد الوقت ان فاتت
 وحدها واختلف فيما اذا فاتت مع الفرض فالاصح انها لا تقتضي ايضا لعدم ورود الشرع في الذخيرة والحجة في
 لا يقضى الاربع التي قبل الظهر وان كان الوقت باقيا وعامتهم على ان يقضيهما وهو من ثلثة الثلثة وهو
 الصحيح ثم عن اخيفه رح انها تكون نفلا مبتدأ وقيل تكون سنة وهو قول صاحبيه وهو الاظهر وكذا
 في الذخيرة ثم عند ابى يوسف يقضيهما بعد الركعتين وهو قول اخيفه رح وعند محمد
 قبلهما وقيل الخلاف على عكسه قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وفي الصنفين بتعنه شارح
 البكر جعل قوتها بتاخير الاربع بناء على انها لا تقع سنة بل نفلا مطلقا وعند محمد
 تقع سنة فيقدمها على الركعتين قال والذي يقع عندي ان هذا من تصرف الصغير
 فان المذكي في وضع المسئلة الاتفاق على قضاء الاربع وانما الخلاف في تقديمها وتأخيرها على
 الركعتين في الاتفاق على انها تقضى اتفاقا على وقوعها سنة لا ترى انهم لما اختلفوا في سنة الفجر هل تقع
 طلوع الشمس سنة او نفلا مبتدأ حكوا الخلاف في انها تقضى ولا فلو كانا يقولان في سنة الظهر انها تكون
 نفلا مطلقا لمجملها خلافة في اصل القضاء فالدلالة لا شك في انهم اذا قالوا تقضى ولا معناه انها تقضى
 ذلك الوقت وتقع سنة كما هو في ذلك الوقت ولا تقع سنة قال ويؤيد ذلك ما في فتاوى
 قاضين في باب التراويح اذا فاتت التراويح لا تقضى بجماعة وهل تقضى بالجماعة قيل نعم ما لم يدخل
 وقت تراويح آخر وقيل ما لم يمض مضان وقيل لا تقضى قيل وهو الصحيح فان قضاها وحده كان
 فعلا مستحبا ولا تكون تراويح انتهى فالحاصل ان ظاهر المذهب انها تقع سنة بانقائهم وان

نقل الخلاف عن بعضهم في انها تقع فلا مبدا كما ذكره عن الذخيرة لكن الخلاف ثابت في
 تقدّمها وتأخيرها كما مرّ في الكافي في تقدّم الأربعة لها فافانته وتلك وقتية فيقدم لها
 على الوقتية وذكر خواهر زاده في شرح المبسوط على قول أخيه رحمه الله يصل الركعتين ثم يقضي
 الأربعة قال هو الأصح وكذلك قال الشيخ كمال الدين بن الهمام الأول تقدّم الركعتين لأن الأربعة فانت عن
 الموضع المسنون فلا يفوت الركعتين أيضا عن موضعها ففضل بالضرورة انتهى هذا ليس بثوب
 لأن لقائل ان يقول موضع الركعتين بعد الفرض وبعد الأربعة وموضع الأربعة قبل الفرض قبل الركعتين
 وقد اُخِرَ عن الفرض لحرّاز فضيلة الركعة الأولى مع الإمام بالاجماع فلا تؤخر عن الركعتين بلا سبب
 نعم حديث عائشة رضي الله عنه عليه السلام كان اذا فانت الأربعة قبل ان يظهر قضاها بعد الركعتين رواه
 الترمذي وقال حسن غريب يصل دليل لا يتقدّم الركعتين هذا والمستحب في سنة الفجر أيضا
 التحفيف فان يقرأ في أولها مع الفاتحة قل يا أيها الكفرون والثانية الاخلاص ما الأول فقول عائشة رضي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل ركعة الفجر فحفظ حتى أقول قد قرأ فيهما بام انكيت متفق عليه عن حفصة قالت كان رسول الله اذا
 طلع الفجر لا يصل الأركعتين خفيفتين رواه مسلم وأما الثاني فلما رواه أبو هريرة ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الفجر قل يا أيها الكفرون وقل هو الله احد رواه مسلم أيضا
 واختلف هل الأفضل تأخيرهما أو تقدّمهما قيل التأخير أفضل للتقرب من الفرض وقيل
 التقدّم وهو الذي ثبت عليه الأحاديث عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا سكبت المؤذن من صلوة الفجر وتبين له الفجر قام فركع ركعتين خفيفتين ثم اضطلع على
 شقير الأيمن حتى ياتيه المؤذن للاقامة فيخرج متفق عليه وعنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم
 اذا صلى ركعة الفجر فاذا كنت مستيقظة حدثني والاضطجع متفق وعنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه سلم يصل من الليل ثلث عشرة ركعة منها الوتر ركعتا الفجر متفق عليه أيضا الى غير ذلك
 من الأحاديث ولما السنن التي بعد الفريضة فانه ان تطوع بها في المسجد فحسن وتطوع بها
 في البيت أفضل وهذا غير مختص بما بعد الفريضة بل جميع النوافل ما عدل التراويح وتخيمة
 المسجد الأفضل فيها المنزل لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصل جميع السنن
 والوتر في البيت على ما تقدم من حديث عائشة رضي الله عنها حين سألها عبد الله بن شقيق عن صلوة
 عليه السلام وغيره من الأحاديث وفي الصحيحين ان عليه السلام احتج حجرة في المسجد من
 حصير في رمضان الحديث الى ان قال فعليكم بالصلوة في بيوتكم فان خير صلوة المرء في بيته
 الا المكتوبة وفي سنن ابو داود والترمذي والنسائي انه عليه السلام اتى مسجد عبد
 الاشهل يصل فيه المغرب فلما قضوا صلواتهم راهم يسبحون اي يغفلون فقال هذه

رواه السنن في المسجد
 فضل الوتر في البيت

صلوة البيت ورواه ابن ماجه من حديث رافع بن خديج وقال فيه ركعاهما بين الركعتين
 في بيوتكم وذكر الامام احمد عن السائب بن يزيد انه قال ائليت الناس في زمن عمر بن الخطاب اذا
 انصرفوا من المغرب انصرفوا جميعا حتى لا يبقى في المسجد احد كانه لا يصلون بعد المغرب
 حتى يصيروا الى اهلهم وكذلك بعض المشائخ صلوة سنة المغرب في المسجد ذكره ابن الهمام
 عن الزاهد وفي شرح الآثار ياتي بالركعتين بعد الظهر والركعتين بعد المغرب في المسجد وما
 سواهما لا ينبغي ان يصل في المسجد وهو قول البعض والبعض بقول التطوع في المسجد حسن
 وفي البيت احسن كما قال المصنف وبه ائتي الفقير ابو جعفر رحمه قال لان يخشى ان يشغل
 عنها اذا رجع فالأفضل البيت ومن السنن المؤكدة التراويح جمع ترويحاً سميت بها كل بايم
 ركعات من قيام رمضان الاستراحة بعد ما غلب على ما سياتي ان شاء الله تعالى هي سنة
 مؤكدة روى الحسن عن ائنيقة رحمه ان التراويح سنة لا يجوز تركها الا في يبغي قال الصدر
 الشهيد هو الصحيح وفي جوامع الفقهاء التراويح سنة مؤكدة وكذلك في الفتاوى وغيرها قال في
 الهداية لا نه واظب عليها الخلفاء الراشدون والنبي عليه السلام بين العذر في ترك الواظبة
 قال الشيخ كمال الدين بن الهمام فيه تغليبك لم يؤد كل الخلفاء الراشدون بل عمر عثمان علي
 وهذا لان ظاهر المنقول ان مبدئها من زمن عمر وهو ما روى عن عبد الرحمن بن عبد المقادر
 قال خرجت مع عمر بن الخطاب ليلة في رمضان المسجد فاذا الناس اوزاع متفرقون يصلون الرجل
 لنفسه ويصل الرجل بصلوته الرهط وقال عمر اني اري لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد
 لكان امثل نفعهم فجمعهم على ابن بن كعب ثم خرجت معه ليلة اخرى للناس يصلون بصلوة
 قادهم فقال عمر نعمت البدعة هذه والتي ينامون عنها افضل يريد آخر الليل وكان الناس
 يقومون اوله رواه اصحاب السنن وصححه الترمذي وقد قال عليه السلام عليكم بسنتي وسنة
 الخلفاء الراشدين المهديين من بعدك رواه ابو داود والترمذي والنسائي وقال عليه السلام
 ان الله فرض عليكم صيام رمضان وسنت قيامه فمن صامه اقامه ايمانا واحسانا خرم
 من ذنوبه كيوم ولدته امه رواه النسائي وابن ماجه احمد وقد بين عليه السلام العذر في تركها و
 هو خشية الافتراض وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها انها صلى في المسجد فصلي بصلوته
 فانس نفعي من القابلة فكذلك الناس ثم ائنيقة عوام الثالثة فلم يخرج اليهم فلما اصبح قال ائنيقة
 الذي صنعتكم فلم يمنعني من الخروج اليكم الا اني خشيت ان تفرض عليكم وذلك في رمضان و
 اقامتها بالجماعة سنة ايضا وذكر الهاتفي اختلاف العلماء عن ابى يوسف رحمه ان امكنه رواها
 في بيته مع جماعة سنة القراءة واشباهها فليصل في بيته كذلك في البسوط قال وهو قول مالك رحمه

بجاء التراويح

والشافعي رحم في القديم وربيعة وانه افضل ومثله في جوامع الفقهاء بن يوسف لم يكن
 فيها يقتدى به ففي حضوره الجماعة ترغيب الناس فلا يصلح في بيته ومفرج هو لا مأمن
 الاحاديث في فضيلة التطوع في البيت وقاع عيسى بن ابان والزني وابن عبد الحكم وابن حنبل
 والجماعة احب افضل وهو المشهور عند عامة العلماء قال صاحب المسو وهو الاصح والافق
 وادعى على بن موسى القتي في الامجاع ولم يكتب يرد فيها على اصحاب الشافعي رحم والجواب عما
 استدلوا به اجماع الصحابة على الجماعة فيها وانما اهران سندهم كون النبي عليه السلام صلى بن
 اقتد به بعض الديالى بن العذ في ترك الواظبة على ذلك هو خوف الافتراض فيه اشارة الى انه
 لو كان ذلك لاستمر على صلواتهم على تلك الحال فلما زال ذلك الخوف بوفاته عليه السلام زال
 المانع ويؤيدك حديث جابر بن نفير عن ابي ذر قال صمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فلم يصل بنا حتى بقي سبع من الشهر فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل ثم لم يبق بنا في السادسة وقام
 بنا في الخامسة حتى ذهب شطر الليل فقلنا يا رسول الله لو نفلتنا ببيعة ليلتنا هذه فقال
 ان من قام مع الامام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة ثم لم يبق بنا حتى بقي ثلث من الشهر فصلى
 بنا في الثالثة ودعا اهله ونساءه فقام بنا حتى يخوفنا ان يعفنا الفلام فقلنا وما الفلام
 قال السحور واه ابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه واحمد وقال الترمذي حديث
 صحيح فقد ثبت انه عليه السلام صلاها بالجماعة على سبيل التداخي ولم يجزها مجرى سائر
 النوافل وآمن اعدم الواظبة لذلك العذر على ان الجماعة متى شرعت كانت افضل من الانفراد
 الا ان الجماعة فيها سنة على سبيل الكفاية حتى لو ترك اهل الجمة كلهم الجماعة وصلوا في يومهم
 فقد تركوا السنة وقد ساوا في ذلك وان اقيمت التراويح في المسجد بالجماعة وتختلف
 عنها رجل من افراد الناس وصلى في بيته فقد ترك الفضيلة لا السنة قال في المبسوط
 لو صلى انسان في بيته لا ياتيه فقد فعله ابن عمر وسلم والقاسم وابراهيم ونافع فقد فعل
 هؤلاء على ان الجماعة في المسجد سنة على سبيل الكفاية اذ لا يظن بان عمر ومن معه ترك السنة و
 هذا هو الصواب وقول من افراد الناس فيه اشارة الى ما تقدم ان ان كان ممن يقتدى به
 به لا ينبغي له ان يتخلف وصرح به قاضيان وغيره وآما ابن عمر ومن ذكر معه فقد لا
 يكونون مقتدين اذ ذلك لوجود من هو مقدم عليهم في العلم كعمر وعثمان وعلى وابن
 مسعود وغيرهم بالنظر الى زمن تختلف كل واحد منهم وان صلى واحد في بيته بالجماعة
 حصل لهم ثوابها وادركوا فضلها ولكن لم ينالوا فضل الجماعة التي تكون في المسجد لزيادة
 فضيلة المسجد وتكثير جماعته واطهار شعار الاسلام وهكذا في المكتوبات اي الفرغ من لوصلي جماعة

ففي سنة في المسجد
 جماعة الذين في المسجد
 على سبيل الكفاية

في البيت على هيئة الجماعة في المسجد فالواضحة للجماعة وهي الضاعفة بسبع وعشرون درجة لكن
لم ينالوا فضيلة الجماعة الكائنة في المسجد فالخاصة لكل ما شرع فيه الجماعة فالسجود والقبول
لما اشتمل عليه من شرف المكان واظهار الشعائر وتكثير سواد المسلمين وايضا فقلوبهم و
يتبعي ان يقيد هذا بما اذلتساوت الجماعة في استكمال السنن والادلة ما اذلت الجماعة في
البيت اكمل كما اذا كان امام المسجد يحل بشي من السنين مع استكمالها في جماعة البيت فجماعة
البيت افضل فكيف اذا كان امام المسجد يحل ببعض الواجبات كما في كثير من ائمة الزمان والله تعالى
والاحتياط في النية فيها ان ينوي التراويح وينوي قيام الليل او ينوي سنة الوقت او قيام رمضان وانما
كان الاحتياط ذلك لان المشائخ قد اختلفوا في جواز اداء السنة بنية مطلق النقل ومطلق الصلوة
قال بعض المتقدمين لا يجوز ذلك وهو قول حنفية رحم وقال بعض المتأخرين بل عامتهم
يجوز لكن يصلي ركعتين بنية صلوة الليل ثم يتبين اي ظهر او علم فان تبين يستعمل الزمان في
ومتعد يا بمعنى علم ففعل الاول يكون قوله انه كان الشان قد طلع الفجر فاعلا وعلى الثاني يكون
مفعولا ساقا مسددا مفعولى علم قال بعضهم اي بعض المتأخرين وهو اكثرهم ينوب ذلك لانه
صلاه عن سنة الفجر وهو اي قول بعض المتأخرين يجوز اداء السنة بنية النقل قولهم اي قول
ابي يوسف ومحمد رحم وهو ظاهر الرواية عن ائمتنا كلامهم وتلك الرواية عن ابي حنيفة رحم شاذة
غير ظاهرة وقد تقدم ما هو التحقيق من ذلك في بحث النية ومع ذلك فالاحتياط انما هو
الخروج من الخلاف بما ذكرنا وشك بعد ما صلا الركعتين بنية صلوة الليل في طلوع الفجر
اي لم يتيقن ولم يغلب على ظنه انه قد طلع ام لا ينوب ما صلاه عن سنة الفجر بالاتفاق
من الائمة والمشائخ جميعهم لان اليقين لا يسقط بالشك واعلم ان قوله والاحتياط في النية
القول بالاتفاق موجود في بعض النسخ وليس بموجود في بعضها بل الوجود ما بعد ما سقط وهو
قوله وان نوى التراويح صلوة مطلقة فحسب اي من غير ان يعين صفة من الصفات المذكورة
فقد قالوا اي المشائخ والمراد بعضهم الاصح انه لا يجوز وهو اختيار قاضيان على ما سبناه
في بحث النية وما اختاره صاحب الهداية هو المختار على ما قررنا هناك ووقته اي وقت
التراويح وتذكر الضمير باعتبار الفعل والنقل المذكور ونحو ذلك اختلف المشائخ في وقت
التراويح فقول الليل كله وقتها قبل العشاء وبعد قبل الوتر وبعد كلها سميت قيام الليل
فكان الليل كله وقتها وهو قول الامام اسمعيل الزاهد وجماعة وقيل وقتها ما بين العشاء
والوتر حتى لو صلاها قبل العشاء لا يجوز ولو صلاها بعد الوتر لا يجوز كلها فثبت بفعل الصلوة
وهم لا يصلونها الا في هذا الوقت وهو قول عامة مشائخ بخاري وقال القاضي الامام ابو علي

الاحتياط في النية
التراويح ان ينوي
الليل ويجوز قيام الليل

النسفي الصحيح ان وقتها بعد العشاء لا يجوز قبلها سواء كانت بعد الوتر او قبله وهو المختار لانها نافلة سنة بعد العشاء بقول الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين وكذا المنقول من فعله صلى الله عليه وسلم فكانت تبعاتها كسنتها ونقدية الصحابة لها على الوتر لا يفيد عدم جوازها بل لاحتمال البناء على استحباب تأخيرها مطلقا من يامين فواته واستحبها جعله آخر صلوة الليل فيجوز ادائها بعد كما يجوز اداء غيرها من قيام الليل وفي استحباب تأخيرها الثلث الليل والنصف كما في العشاء واختلف في ادائها بعد النصف فقيل بتركه لكونها تبع العشاء كسنتها على ما مر والصحيح انه لا يكره لانها صلوة الليل والا فضل فيها آخره ويتبين على انها تبع العشاء لا يجوز قبلها انه لو صلى العشاء بامام اى مع امام لم يقتد يا بامام وصلى التراويح بامام آخر ثم علم ان الامام الاول كان قد صلى العشاء على غير وضوء او علم فسادها بوجه من الوجوه فانه يعيد العشاء لفسادها ويعيد التراويح تبعاتها كما يعيد سنتها ولا يلزمه عادة الوتر في مثل هذه الصورة عند اخيقتهم لا استقلاله وعدم تبعية العشاء عنده وانما يلزم تقديهما عليه للترتيب فاذا فات الترتيب من غير قصد لا تلزمه الاعادة كن صلى الظهر ثم صلى العصر ثم علم ان الظهر وقت فاسد فانه يقضيها فقط ولا يلزمه اعادة العصر كذلك هذا وعندنا الوتر ايضا تبع للصلوة فتلزم اعادتها كسنتها وهو مبني على وجوبه عنده لا عندهما ويتبين على انها تجوز بعد الوتر لان ان فاتت مع الامام تروحية او ترويحتان واكثر هل يقضيها قبل الوتر او يوتر ثم يقضيها ذكر في الذخيرة فقال اختلف مشايخ زماننا قال بعضهم يوتر مع الامام ثم يقضي ما فات من التراويح احراز الفضيلة للوتر بالجماعة مع ان التراويح تجوز بعده وقال بعضهم يصل التراويح المتركة يوتر بناء على ان وقتها قبل الوتر فيلزم تقديهما عليه هذا ان اريد بالحكم المذكور الزوم وان اريد الاولوية فلا شك ان تأخير الوتر اولى وان فاتت الجماعة فيه فان لا نفر ادى برأوى على قول الجمهور كما سياتى ان شاء الله تعالى واما الاستراحة في أثناء التراويح فيجلس بين كل ترويحيتين مقدار ترويحته اى بين كل اربع ركعات مقدار اربع ركعات وكذلك بين الاخيرة والوتر وليس المراد حقيقة الجلوس بل المراد الانتظار وهو غير انشاء جالس نشاء هلال وسبح وقرء او صلى نافلة منفردة وهذا الانتظار مستحب عند اهل الحرمين فان عادته اهل مكة ان يطوفوا بعد كل اربع اسبوعا ويصلوا ركعتي الطواف وعادة اهل المدينة ان يصلوا اربع ركعات وقد روي البيهقي باسناد صحيح انهم كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب بين كل ترويحيتين ومقدار ذلك الفصل وهو مقدار ترويحته فكان مستحبا لان ما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن وان استراح على خمس تسليمات اى عقيب عشر ركعات قال بعضهم لا بأس به اى

فان لم يوتر في وقتها
فان لم يوتر في وقتها
فان لم يوتر في وقتها
فان لم يوتر في وقتها

منه
منه
منه

لا يكره وقال أكثر الشائخ لا يستحب ذلك لخالفته عمل أهل الحرمين وقوله لا يستحب كتابته عن
الكرهية التنزيهية لأنه فعل ليس بعبادة وآخا لماليس بعبادة في العبادة مكروه ومن المكروه
ما يفعله بعض الجهال من صلوة ركعتين لأهلب عثم مع مخالفة الإمام ذكره السروجي من غير أن
الفقير والأفضل للإمام تعديل القراءة أي تقديرا ما يقر في الركعتين على سبيل المساواة
والعدل لئلا يكون أحد الركعتين أطول من الأخرى قال قاضيان وكوخالف لا بأس
به أما في التسليمة الواحدة يستحب تطويل القراءة في الركعة الثانية كما لا يستحب في سائر
الصلوات ولو طول الأولى على الثانية فلا بأس به بل المختار ذلك عند محمد بن وعبد الله
حنيفة وأبي يوسف رحم الله الجميع التسوية بين الركعتين كما في الظهر والعصر عندهما انتهى
أما كان الأفضل كون ذلك التمدد بين التسليمة لئلا يشغل قلبه بالفكر في ذلك
هو في الصلوة ولو صلى التراويح كلها بتسليمة واحدة والحال أنه قد قد على رأس كل ركعتين
منها وقد التزمه جاز ذلك عن التراويح واحتسب بعشرين ركعة على قول العامة وهو الصحيح
من مذهب حنيفة رحم كل ركعتين عن تسليمة وعند البعض يجوز الكل عن تسليمة واحدة وفي ظاهر
لرواية عنه يجوز عن أربع تسليمة بناء على أن الزيادة على الثمان بتسليمة واحدة يكره ووجه الصحيح أنه
جمع المتفرق ولم يخل بشيء والنقصان بسبب الكراهية لا يرجع إلّا ذات فصيح الأداة وعندهما يقع الكل
عن التسليمتين بناء على أن الزيادة على الأربع بتسليمة واحدة يكره عندهما وقول المصنف رحمه الله لا يكره
لأنه أحمل مخالفا لما ذكره في الخلاصة وغيرها أنه يكره والكمال لا يحصل بمجرد الشقة عالم يكن فيها
اتباع السنة وهو المراد بفصل الأعمال الحمها ولم يروا أنه عليه السلام زاد على ثمان بتسليمة واحدة
فلا يكون فيه اتباع سنة فيكون مكروها وإن كان مشتقا وهذا هو الأصل فكمن فعل يسير يزيد
ثوابه بما فيه من اتباع السنة على فعل الشق منه باصطناع الخلوه عن الابتاع نغما وجد لا يتابع في كلا
الفعلين فالأشق أفضل كما في الأربع بتسليمة وتسليمتين على ما عرفت ولو لم يقعد على رأس كل ركعتين
قد التزمه لم يجوز الأعر تسليمة واحدة عند حنيفة وأبي يوسف وأما عند محمد بن وعبد الله بن
عن تسليمة أيضا بالنفسد على ما مر من أن ترك القعدة على الركعتين من الفضل فيما إذا صلى أربعين
فكل ما زاد على الأربع وإذا شكوا إلى الإمام والقوم في أنهم هل صلوا تسليمة ثمان عشرة ركعات
أو عشر تسليمات فيه أي في حكم هذا الشك اختلاف بين المشائخ قال بعضهم يصلون بتسليمة
أخرى جماعة لأن الزيادة على التراويح بالجماعة إنما تكرر إذا تيقنت أنها زيادة وهم الذين ليست
متيقنة لاحتمال أنها تراويح فلا تكرر وقال بعضهم يوترون ولا يصلون بتسليمة أخرى احترازا
عن الزيادة على التراويح بالجماعة والصحيح أنهم يصلون بتسليمة أخرى ضمن يصلون معنى يكون

فعله بالباء اي يكون التراويح يقينا بصلوة ركعتين فرادى للاحتياط في الوضوء
 اكمال التراويح بيقين والاحتراز عن التثقل الزائد عليها بالجماعة هذا اذا تقي الكل على
 الشك فان اختلفوا وكان الامام مع بعضهم رجح اذا ادعى كل فريق اليقين وكذا اذا كان
 الامام وحده في طرفه هو متيقن عمل بما عنده ولا يلتفت الى قول الجماعة وان شك عمل
 بقوله وان اختلف القوم ولم يكن للامام يقين ياخذ بقول من هو صادق عنده وان لم
 يترجح عنده صدق احد الفريقين فهو بمنزلة مالوشك الجميع اي يصلون ما وقع في الاختلاف
 فواذ **تبدل** علم من هذه المسئلة ان التراويح عندنا عشرون ركعة بعشر تسليما وهو مذاهب الجمهور
 وعند مالك ست وثلاثون ركعة احتجا بما بعلى اهل المدينة ولكنهم يماروا به اليه بقي باسناد صحيح عن
 بن يزيد قال كانوا يقومون على عهد عمر بعشرين ركعة وعلى عهد عثمان وعلى مثله وفي الوط
 عن يزيد بن رومان قال كان الناس في زمن عمر يقومون بمضابثلث وعشرين ركعة وفي المغيرة بن
 انمار رجلا ان يصلهم في رمضان بعشرين ركعة قال هذا كالاجماع قال اليه بقي والثلاث في حديث
 ابن رومان هي الوتر ولكن لم يدركهم فيكون منقطعا وهو حجة عندنا وعند مالك وما احتج به
 من عمل اهل المدينة ليس بحجة لانهم يصلون فري بين كل تر ويحتين اربع ركعات في مقابلته
 طواف اهل مكة اسبوعا بين كل تر ويحتين وذلك غير ممنوع على ما رواه الكلام في ما هو المشهور
 سنة بالجماعة لا فيما عداه والله اعلم وذكر في المتن ان يقرأ في التراويح مقارا ما لا يؤدى الى
 تغيير القوم عنها فقال بعضهم يقرأ كما يقرأ في المغرب لان التطوع اخف من المكتوبة
 فيعتبر باخف المكتوبات وهو المغرب قال قاضيان هذا غير صحيح
 لان هذا القدر لا يحصل الختم والختم في التراويح مرة واحدة سنة واحدة وكذا قال صاحب الشهيد
 وقال بعضهم يقرأ قد رما يقرأ في العشاء لانها تتبع لها وقال في الفتاوى نقلا عن بعضهم يقرأ في كل
 ركعة ثلاثين آية حتى يقع بالختم ثلاث مرات هذا معنى ما في فتاوى قاضيان وغيرهما وهو قول
 القاضي الامام الحسن المروزي لان كل عشر من الشهر مخصوص بفضيلة كاجاءت به السنة انه
 شهر اوله رحمة واوسطه مغفرة وآخره عتق من النار وروي اليه بقي باسناد عن ابي عثمان
 الهيثمي قال عاصر ثلثة من القراء فاستقر اعم فامراسهم قراءة ان يقرأ الناس ثلاثين آية
 في ركعة واوسطهم خمسين آية واكثرهم بعشرين آية قال قاضيان وقال بعضهم وهو
 رواية الحسن عن اخيه رجع يقرأ في كل ركعة عشرين آية وهو الصحيح لان فيه تخفيفا على
 الناس وبه يحصل السنة وهو الختم مرة واحدة لان عدد ركعات التراويح في ثلاثين ليلة ستمائة
 وآيات القرآن ستة آلاف وشي فاذا قرأ في كل ركعة عشرين آيات يحصل الختم والفضيلة في الختم مرتين

دنا بالجماعة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 غير مسلم في
 امكنه
 كجاء في
 الصحيحين
 عائشة رضي الله عنها
 كانت ما
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقرأ في
 رمضان ثلاثين
 في غيره وعاش
 عشرون ركعة
 في كل ركعة
 في كل ركعة

ويُنْفِى لِلْإِمَامِ وَغَيْرِهِ إِذَا صَلَّى التَّرَاوِيحَ وَعَادِلِي مِثْلِهِ وَهُوَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ أَنْ يَصِلَ عَشْرِينَ رَكْعَةً فِي كُلِّ رَكْعَةٍ عَشْرَ آيَاتٍ أَحَدُهَا الْفُضَيْلَةُ وَهِيَ الْخَتْمُ مَرَّتَيْنِ أُنْتَهَى وَفِي الْهَدَايَةِ أَكْثَرُ الشَّائِعِ عَلَى أَنَّ فِيهَا الْخَتْمَ فَلَا يَتْرُكُ لِكَسْلِ الْقَوْمِ قَالَ الشَّيْخُ كَمَا لَدَيْنَ بَنِي الْإِمَامِ قَوْلُهُ وَلَا يَتْرُكُ لِكَسْلِ الْقَوْمِ تَأْكِيدٌ فِي مَطْلُوبِيَةِ الْخَتْمِ وَأَنَّهُ تَخْفِيفٌ عَلَى النَّاسِ لَا تَطْوِيلٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْهَدَايَةُ وَأَنَّ كَانَ إِمَامٌ مَسْجِدٍ حَيْدٍ وَلَا يَخْتِمُ فَلَهُ أَنْ يَتْرُكَ إِلَى غَيْرِهِ أُنْتَهَى وَمِنْهُمْ مَنْ اسْتَحَبَّ الْخَتْمَ لَيْلَةَ السَّابِعِ وَالْعَشْرِينَ بِمَا أَنْ يَبَالُوَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِذَا خَتَمَ قَبْلَ آخِرِهِ لَا يَكْرَهُ لَمْ تَرَكَ التَّرَاوِيحَ فِيهَا بَقِيَ لَهَا شَرِيعَتُهَا لِأَجْلِ خَتْمِ الْقُرْآنِ مَرَّةً قَالَ أَبُو عَلِيٍّ السَّيْفِيُّ قِيلَ يَصِلُهَا وَيَقْرَأُ فِيهَا مَا شَاءَ ذَكَرُوا فِي الذَّخِيرَةِ وَأَنَّهُ اقْتَرَبَ هَذَا فَلَا يَخْفَى مَا فِي نَقْلِ الْمَتْنِ عَنِ الْفَتَاوَى مِنَ التَّسَاهُلِ وَلَعَلَّ لَفْظَ ثَلَاثِينَ وَقَدْ سَمِعْتُ مِنَ الْكُتُبِ وَأَمَّا هُوَ عَشْرَ آيَاتٍ فَإِنَّ ظَاهِرَ قَوْلِهِ حَتَّى يَقَعُ بِهِ الْخَتْمُ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْأَفْوَاقُ الْخَتْمَ لَيْسَ مَوْقُوفًا قِرَاءَةَ الثَّلَاثِينَ لِحَصُولِهِ بِالْعَشْرِ وَاللَّهُ سَجَانُهُ أَعْلَمُ ثُمَّ الَّذِي يَنْبَغِي فِي هَذَا الزَّمَانِ أَنْ يَفْعَلَ كَمَا قَالَ قَاضِي خِيَانٍ لَوْلَا يَحْرُمُ ثَوَابُ السَّنَةِ أَنْ كَسَلَ عَنْ أَحَدِ الْفُضَيْلَةِ مَرَّتَيْنِ قَالَ قَاضِي خِيَانٍ وَالرَّهَادِ وَأَهْلُ الْأَجْتِمَاعِ كَانُوا يَخْتِمُونَ فِي كُلِّ عَشْرِ أَيَّامٍ وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّ كَانَ يَخْتِمُ فِي شَهْرٍ مَرَّةً مَرَّةً وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثِينَ خَتْمَةً ثَلَاثِينَ فِي اللَّيَالِي وَثَلَاثِينَ فِي الْأَيَّامِ وَوَاحِدَةً فِي التَّرَاوِيحِ وَعَنْهُ أَنْ يَصِلَ ثَلَاثِينَ سَنَةَ الْفَجْرِ بِوُضُوءِ الْعِشَاءِ أُنْتَهَى وَالْمَشْهُورُ عَنْهُ أَنَّ صَلَاتَهَا كُنْ لَكَ أَرْبَعِينَ سَنَةً وَقَالَ أَيْضًا وَلَوْ قُرَأَ بَعْضُ الْقُرْآنِ فِي سَائِرِ الصَّلَوَاتِ فَازْكَانَ الْقَوْمُ يَمْلِكُونَ مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي التَّرَاوِيحِ فَلَا بَأْسَ بِهِ لَكِنْ يَكُونُ لَهُمْ ثَوَابُ الصَّلَاةِ لَا ثَوَابُ الْخَتْمِ وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ السَّنَةَ هُوَ الْخَتْمُ فِي التَّرَاوِيحِ وَعَنْ أَبِي الْبَكْرِ الْأَسْكَفَانِيِّ أَنَّهُ سَأَلَ إِمَامَهُ الْمَرْفُوضَةَ قِرَاءَةَ عَلِيٍّ وَهُوَ يَخْلُطُ يَقْرَأُ الْبَعْضُ الْفَرِيقَةَ وَالْبَعْضُ فِي التَّرَاوِيحِ قَالَ يُعْمَلُ لَهُ مَا هُوَ خَفِيفٌ عَلَى الْقَوْمِ وَسَأَلَ الْبُضَاعُ الْإِمَامَ إِذَا فَرَغَ مِنَ التَّشَهُّدِ فِي التَّرَاوِيحِ أَيْزِيدُ عَلَيْهِمْ يَقْصُرُ قَالَ لَنْ أَعْلَمَ أَنْ لَا يَثْقُلَ عَلَى الْقَوْمِ يَزِيدُ مِنَ الصَّلَاةِ وَالِاسْتِغْفَارِ وَأَنْ أَعْلَمَ أَنَّهُ يَثْقُلُ عَلَى الْقَوْمِ لَا يَزِيدُ وَيَلْقَى بِالْمُتَشَاءِ فِي كُلِّ شَفْعٍ أُنْتَهَى وَذَكَرَ ابْنُ الْهَيْثَمِ وَغَيْرُهُ فِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ أَنَّ لَا يَتْرُكُ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَنَّهَا فَرَضٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَسَنَتُهُ أَيْ عِنْدَنَا وَلَا يَتْرُكُ السَّانِ لِلْمَجَاعَةِ كَالسَّبِيحَةِ إِذَا غَلَطَ فَتَرَكَ سُورَةَ أَوْ آيَةً وَقَرَأَ مَا بَعْدَهَا فَالَسَّبِيحَةُ إِنْ يَقْرَأَ الْمَتْرُوكَةَ ثُمَّ الْمَرْفُوضَةَ لِيَكُونَ عَلَى التَّرْتِيبِ قَالَُوا لَا يَنْبَغِي لِلْقَوْمِ أَنْ يَقْدَمُوا فِي التَّرَاوِيحِ الْخَوْشَعُونَ وَلَكِنْ يَقْدَمُوا الدَّرَسْتُونَ فَإِنَّ الْإِمَامَ إِذَا كَانَ يَقْرَأُ بِمَوْحَنٍ لِيَسْقِلَ عَنْ الْخَوْشَعِ وَالنَّدْبِ وَالتَّفَكُّرِ وَكَذَلِكَ الْوَكَاظُ غَيْرُ خَفِيفَةٍ وَلِحَسَنِ الْكُلِّ فِي فَنَائِي قَاضِي خِيَانٍ حَوْلَامٍ رَجُلٌ فِي التَّرَاوِيحِ ثُمَّ أَقْبَضَ بَأَخْرَفِي تِلْكَ اللَّيْلَةَ أَيْضًا لَا يَكْرَهُ ذَلِكَ كَمَا وَصَلِيَ الْمَكْتُوبَةُ إِمَامًا ثُمَّ أَقْبَضَ فِيهَا مُتَقَلِّدًا بِإِمَامٍ آخَرٍ وَهَذَا لِأَنَّ صَلَاةَ الْغُلَامِ غَيْرُ التَّرَاوِيحِ وَنَحْوَهَا بِالْمَجَاعَةِ أَمَّا إِذَا

أَجْعَلُ الْإِمَامَ الْفَرِيقَةَ
قِرَاءَةَ الْعَلَمَاتِ وَخَلِطَ
فِيهِ الْبَعْضُ مِنَ الْفَرِيقَةِ
وَالْبَعْضُ مِنَ التَّرَاوِيحِ

كان الامام والمفتي معا متفقين به وكان على سبيل التداخي بان يحق جمع كثير فوق الثلاثة
 حتى لو اقتضى واحد واثنان لا يكره وفي الثلاثة اختلاف المشائخ وفي الاربع يكره اتفاقا ذكره في الكافي
 وغيره وكوام في التراويح مرتين في مسجد واحد كره وكذلك لو صلاها مرتين ماموما في مسجد واحد
 وان صلى في مسجدين اختلف المشائخ فيه حكى عن ابي بكر الاسكاف انه لا يجوز تراويح اهل
 المسجد الثاني واختاره ابو الليث وقال ابو نصر يجوز لاهل المسجدين جميعا كما لو اذن امام
 وصلى في مسجدين جميعا فانه لا يكره وانما يكره اذا اذن واقام ولم يصل فكل في التراويح وايضا
 ان هذا بناء على صحة التراويح بنيت النفل الطلق وعدمها وقد علم في موضعنا ان بالغ الصبي
 عشرين سنة قام البالغين في التراويح يجوز قال نصير بن يحيى لا نرى يوم بالصلوة ويضرب عليها
 فكان حكم البالغ من هذا الوجه الا انه لا يصح اقتداءهم به في الفرض لان صلواته تقع نفلا فتكون
 اقتداء المفترض بالنفل بخلاف اقتداءهم في النفل وذكر في بعض كتب الفتاوى انه لا يجوز
 ان يؤم البالغين في التراويح ايضا وهو المختار وقال شمس الاثمة السرخسي هو الصحيح ذلك
 لان نفل البالغ اقوى لا نرى يصير كما زاد عليه بالشرع بخلاف الصبي فيلزم من اقتداءهم به بناء الفتوى على
 الضعيف هو غير جائز عندنا وان صلى اربع ركعات بتسليمة واحدة والحال انه لم يقعد على ركعتين منها
 قد والتشهد تجزئ الاربع عن تسليمة واحدة اي عن ركعتين عند حنيفة وابي يوسف وهو
 المختار واختاره الفقيه ابو جعفر وابو بكر محمد بن الفضل قال قاضيان هو الصحيح لان الفتوى على اس
 الثانية فرض التطوع فاذا تركها كان ينبغي ان تفسد صلواته اصلا كما هو قول محمد وزفر وهو
 هو القياس وانما جاز على قول حنيفة وابي يوسف رخص استحسانا فاخذنا بالقياس في فساد
 الشفع الاول بالاستحسان في حق بقاء التقرمية واذا بقيت شروعه في الشفع الثاني قد اتم
 بالفتوى فجاز عن تسليمة واحدة وقال الفقيه ابو الليث تنوي عن تسليمتين والصحيح الاول لو
 قد على راس الركعتين جازت عن تسليمتين بالاتفاق واذا فرغ من قراءة التشهد بنظر يكره ان
 علم انه ان زاد عليه يشغل على القوم لا يزيد الدعوات الماثورة وفي تخصيصه الدعوات اشارة
 الى انه يزيد الصلوة على ما قد مناه الا انه يقتصر فيها على قول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
 لانه هو المقروض عند الشافعي رحمه وبه تنادي السنة عندنا فلا يزيد الى تمامها ان كان ينفل
 عليهم ولو تدكروا التسليمة كانوا قد سهوا عنها فتذكروها بعد ما صلى صلواته واختلف المشائخ
 في اهل يصلون تلك التسليمة بجماعة او منفردين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يصلون
 تلك التسليمة بجماعة لاهافانت عن محلها والجماعة انما شرعت في التراويح اذا كانت في محلها
 قال الصدوق والشهيد يجوز ان يقال يصل تلك التسليمة بجماعة لان وقتها باق لان الليل كله بعد

العشاء وبعد الوتر وقبله سواد على المختار كما تقدم وقوله يجوز ان يقال اشارة الى انه لا بد من
 عن الامور في هذه المسئلة وانما هو اختيار من المتأخرين بناء على ما قلنا والظاهر قول الصديق
 لا بناء على القول المختار في وقتها ولو سلم الامام على راس ركعة ساهيا في الشفع الاول من التراويح
 ثم صلى ما بقي منها على وجهها قبل ان يعيد ذلك الشفع قال مشايخ البخاري يقتضي الشفع
 الاول لا غير لان كل شفع صلاة علمية وقد خرج من الشفع الاول بشر وعشر الشفع الثاني فلا يفيد
 ما بعد الشفع الاول فلا يلزمه القضاء وقال مشايخ مبرقند عايد قضاء الكل له كل التراويح لساد
 كلها لان ذلك السلام لا يخرج من حرمة الصلوة لكونه سهوا فاذا قام الى الشفع الثاني صح شرعه
 فيه وكان قصده فيه على الثالثة فاذا سلم كان سلامه سهوا بناء على السهو الاول فلم يخرج من
 الصلوة ويصح شرعه في الشفع الثالث وحصل فتوده وسلامه فيه على الخامسة سهوا وهكذا
 الى آخر الاشغاف فقد ترك القعدة على الركعتين في الاستغفار كلها فقد باسرها وقيد بالسلام
 ساهيا لا نوسلم عدا وفعل بعد سلامه سهوا فاعلامنا في الصلوة من كلام ونحوه لا يلزم القضاء
 الشفع الاول اجماعا والخروج من تحريمه بذلك وصحة استيناف ما بعده وقدم من التوجيه المذكور
 الحكم مقيد بما اذا لم يتذكر ان سلم في الاول على راس الركعة الى ان التراويح حتى لو علم ان سهوا
 وسلم على ركعة واحدة صح ما صلاها بعد العلم بسوء ركعتين لكون سلامه بعدهما عدا لا سهوا
 فكان يخرج عن التحريم وان كان على وتر فليست مل في وجم فاستتر ويجوز وتر ويجوز ان قام الامام
 الى الوتر ذكر في واقعات الناطق عن عبد الله الزعفراني انه روى مع الامام ثم يقضي ما فات في
 لم يصل الفرض مع الامام فعن ابن الامنة الكريسي انه لا يتبعه في التراويح ولا في الوتر وكذا اذا
 لم يتابعه في التراويح لا يتابعه في الوتر وقال ابو يوسف اللباني اذا صلى مع الامام شيئا من
 التراويح يصل معه الوتر وكذا اذا لم يدرك معه شيئا منها وكذا اذا صلى مع غيره لم ينص
 الوتر معه وهو الصحيح ذكره ابو الليث وكذا قال ظهير الدين لم يغنياني لو صلى العشاء وحده فلم
 ان يصل التراويح مع الامام وهو الصحيح حتى لو دخل بعد ما صلى الامام الفرض وشرع في التراويح
 فانه يصل الفرض ولا وحده ثم يتابعه التراويح وفي القنية لوتر كوالجماعة في الفرض ليس لهم
 ان يصل التراويح جماعة لاها تبع للجماعة تام المقتدى في القعود ثم استيقظ بعد سلام الامام
 ولم يدرك العشرين انتهى امامه فانه يتشهد ويسلم ويتابع فيما بقي وليس عليه شيء مالم يعلم بفوت وكوصل
 التراويح قاعدا من غير عذر قيل لا يصح ولا يكون تراويح ركعتي الفجر والصحيح الجواز في التراويح
 بخلاف الفجر ولكن لا يستحب بل لا بد فان صلى الامام التراويح قاعدا بعد ركعتي الفجر او بعد ركعتي العشاء
 فيما قال بعضهم لا يصح عند محمد ومحمد عند هذا الحديث في الخبرين قال بعضهم يصح عند كل واحد وهو الصحيح

فانما هو اختيار من المتقدمين
 وقام الامام الى التراويح

لو قعد واصح اقتداء بهم عند ايضا فاذا قاموا كان اولى ثم اختلف في السجدة قال بعضهم السجدة
 يقعد احتراز عن صورة الخلفاء وقال القاضي الامام ابو علي النسفي يستحب لهم القيام في
 قعودها والقعود في قول محمد بن اذكو ابو سليمان عن محمد بن ابراهيم عن رجل ام قوما قاعدا
 في شهر رمضان يعني في التراويح ايقوم القوم قال نعم في قول اخي فتره وابي يوسف رحمه فقال
 بعض المشايخ انما خصا بالذكور لان عند محمد لا يصح اقتداء بهم بالقاعد وقال بعضهم
 بل لان السجدة لهم عند ان يقعدوا وقال قاضي نجان ويكره للمفتد ان يقعد في التراويح
 اذا اراد الامام ان يركع يقوم لان فيه اظهار التذلل والتشبه بالمنافقين قال الله تعالى واذا
 قاموا الى الصلوة قاموا كسالى كذا اذا غلب النوم يكره له ان يصلي مع النوم بل ينقضي حتى يستيقظ
 لان في الصلوة مع النوم تقاونا وغفلة وترك التدبر وكذا لو صلى على سطح المسجد من شد الحر
 اى يكره لقوله تعالى قل نار جهنم اشد حرا لو كانوا يفقهون انتهى في القنينة امام يصلي التراويح
 على سطح المسجد اختلف في كراهته واذا اولى ان لا يصلي عليه عند العذر فكيف بغيره وفيها اقتداء
 به على من من التراويح فاذا هو وتر يقيم معه ويضم اليها رابعة ولو افسد هاشمى عليه
 والوتر ثلث ركعات انما ذكر الوتر مع النوافل لانه مثلها من حيث التثبوت بالسنة وملح بها في كثير
 من الاحكام كوجوب القراءة في جميع ركعاته وعدم الاذان والاقامة له ونحو ذلك وذكره عقيب
 التراويح لمناسبة لها في ادائه بالجماعة في رمضان والكلام فيه في مواضع الاول في صفة
 وهي انه واجب عند اخي فتره وذكر في المحيط عنه ثلث روايات في روايته انه فرضية وهو
 قول زفر رحمه وقال ابو بكر الغزالي في العارضة مال سبحان واصبع من المالكية الى جوابه يريد
 الفرض وحكى عن ابي بكر انه واجب فرض وحكى ابن بطال في شرح البخاري عن ابن مسعود
 حديثه والتخفي انه واجب اهل القرآن دون غيرهم والمراد بالوجوب الفرض واختار
 الشيخ علم الدين السخاوي المقرئ انه فرض وعمل فيه جزء وساق الاحاديث الدالة على فرضية
 ثم قال فلا يرقاب ذوهم بعد هذا لما لحقت بالصلوات الخمس المحافضة عليها وفي
 المغني عن الامام احمد من ترك الوتر عمد فهو رجل سوء ولا ينبغي ان تقبل شهادته و
 الرواية الثانية انه سنة مؤكدة وهو قولها وعليه اكثر العلماء والرواية الثالثة انه
 واجب وهي اخرا قال في المحيط وهو الصحيح وقال قاضي نجان هو الاصح قال في
 التحفة ثم رجع زفر فقال انه سنة ثم رجع وقال واجبا استدلالا اكثر بمجديث
 الاعرابي هل على غيرهن فقال عليه السلام لا الا ان تطوع فانه ينفي الفرض والوجوب
 وقوله عليه السلام خمس صلوات كتبهن الله عليكم الحديث ويفعله عليه السلام اياه

على الرحلة وهو ما خرجاه في الصحيحين عن ابن عمر انه عليه السلام كان يوتر على البعير والغنم
لا تؤدى على الرحلة من غير غنم وبمعاملته معاملته السان من انه لا يؤذن له ولا يقام بها
ولا يحنيفة روح ومن وافقه حديث ابن عمر انه عليه السلام قال جعلوا آخر صلواتكم بالليل
وتر متفق عليه امر وهو عند العلماء عن القرينة للموجب قوله عليه السلام الوتر حق فمن لم
يوتر فليس مني رواه ابو داود ومن حديث ابن النيب عبد الله العتكي عن بريدة عن ابيه و
رواه الحاكم وصححه وقال ابن النيب وثقة ابن معين ايضا وقال ابن حاتم سمعت ابي يقول صلح
الحديث وانكر على البخاري دخاله في الضعفاء وتكلم فيه النسائي وابن حبان قال ابن عبد
الله بن عبد لا باس به فالحديث حسن واخرج البزار عن حكام عن عنبسة عن جابر عن ابي
عن ابراهيم عن الاسود عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم الوتر واجب على كل مسلم
وقال لانعله يروى عن ابن مسعود الامن هذا الوجه فان قيل الامر قد يكون للنسب والمحقق هو
الثابت وكذا الواجب لغته فوجب الحمل عليه فعلى المعارض ولقيام القرينة اما المعارضة فانقضاء
من حديث الاعرابي ومن فعله على الرحلة وكذا حديث معاذ حين بعثه عليه السلام الى اليمن
وقال له فيما قال فاعلم ان الله قد فرض عليهم خمس صلوات في اليوم واليلة متفق
عليه قال ابن حبان وكان قيل وفاته عليه الصلوة والسلام بايام يسيرة وفي الموطا انه عليه
السلام قام بهم في رمضان فصلى ثمان ركعات واوتر وانتظروه من القابلة فلم يخرج اليهم
فسالوه فقال خشيت ان يكتب عليكم الوتر واما القرينة الصادقة للموجب الى اللغوي فما
في السان سوا الترمذي انه عليه السلام قال الوتر حق واجب على كل مسلم فمن احب ان
يوتر بخمس فليوتر ومن احب ان يوتر بثلاث فليفعل ومن احب ان يوتر بواحدة فليوتر
رواه ابن حبان والحاكم وقال على شرطهما فقد خير بعد الحكم بالوجوب فلو كان واجبا
لكان كل خصلة من المذكورة تقع واجبة على ما عرفت الواجب التحريم وقد اجمعا على عدمه
الخمس فلزم صرفه الى الوجوب اللغوي وهو مطلق الثبوت فلا يلزم منه الوجوب شرعا
فالجواب عن حديث الاعرابي وما بعده وحديث معاذ بانه يجوز ان يكون قبل وجوب الوتر
وانه وجب بعد سفره معاذ وان كان قبل موته عليه السلام بقليل فلا تعارض عن حديثه ^{طحا}
انه واقع حال العموم لها فيكون ذلك لعذر فان الفرض يجوز على الداية لعذر الطين ونحوه
ويجوز ان يكون قبل وجوبه ايضا وقد روى الطحاوي وعن حنظلة بن ابي سفيان عن نافع عن ابن عمر انه كان
يصلي على رحلته ويوتر بالارض ويترجم ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك فدل ان وتره ذلك كان
اما حاله عدم وجوبه وللعذر وعن حديث الموطا بانه ايضا يجوز ان يكون قبل وجوبه ثم وجب

بعد أو التردد بالوتر المجموع من صلاتي الليل المحتمة بوتر فانهم كانوا يطلقون عليها اسم الوتر
 لأن المجموع فرد بل هذه الإرادة ظاهرة من نفس الحديث فانه عليه السلام صلى الله عليه وسلم ثمان
 ركعات وأوتر ثم تأخر في القابلة يعني عما فعله في السابقة البتة وعلل تأخره عن ذلك
 بخشية أن يكتب الوتر فكان المراد بالوتر ظاهر الصلوة التي فعلت محتمة بالوتر ويؤيد
 ما صرح في رواية البلخي لهذا الحديث من قوله خشية أن يكتب عليكم صلوة الليل طمحا عن العزيمة
 أن ذلك قبل أن يستقر الوتر فيجوز كونه كان أولى كذلك وفي مسلم عن عائشة أنه عليه السلام
 كان يصلي بالليل ثلث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس لا يجلس في شيء منها إلا في آخرها فدل
 أن الوتر كان خمسا وقد اجمعنا على كل ركعتين وهو يفيد خلافاً وفي الدارقطني أنه عليه السلام
 قال لا توتر بثلاث أو بوتر بخمس أو بسبع أو بأربع أو بثلاث جازاً أجمعاً فعملنا هذا وما شاكله كان
 قبل أن يستقر الوتر وكيف يحمل على اللغو وهو مخوف بما يؤكده مقتضاه من قوله عليه السلام
 فمن لم يوتر فليس مني مؤكداً بالتكرار قلت وأعدم الأذان والأقامة لكون الغالب فيه الانفراد مع
 أن وقت العشاء وقت له فلا يدل على عدم وجوبه وكزوم القراءة في جميع ركعاته للاحتياط
 لترد الواجب بين السنة والفرص فبالنظر إلى الأول يجب جميعه بالنظر إلى الثاني لا فيجب احتياطاً
 هذا وقد أول في الكافي وغيره ما روى عن الإمام أنه فرض بانه فرض عملاً أي يعمل به على الفرض
 في أنه مستقل غير تابع للعشاء فلا يلزم عنده إعادة لزوم أعادتها إذا سلاها ثم ظفرها
 دونه وفي لزوم الترتيب بينه وبين غيره من الفرائض حتى لو تذاكر صاحب الترتيب في صلوة
 فرض أن عليه الوتر تفسد تلك بتذكرة عنده وكذا لو تذاكر فائتته وهو فيه يفسد ويلزم قضاء
 تلك الفائتة ثم أعادته عنده وأولوا ما روي عنه أنه سنة بان المراد بثبوت وجوبه بالسنة وأما
 من حيث الاعتقاد فالصحيح أنه واجب فيفسق تاركه غير المتناول ولا يكفر جاحده لأن استحفظ
 حقا على المعنى الذي مر في السنين الموضع الثاني في قدره وهو ثلث ركعات سلام واحد
 وهو قولنا ^{وعلى ابن مسعود وأبي بن عباس} ^{وأما عمر بن عبد العزيز واختاره الثوري وابن المبارك} وهو قولنا
 قول مالك في كتابه ^{تمام ذكره في المعارضة وقال ابن بطال هو قول حذيفة وأبي الفتح السبعة و}
 سعيد بن المسيب وعند ^{الشافعي رحمه الله واحد وهو اختيار أحمد لنا حديث عائشة}
 قالت ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر في رمضان ولا في غيره على أحد
 عشرة ركعة يصلي أربعاً فلا تسأل عن ^{حسنه من وطوهر ثم يصلي ثلث قالت فقلت}
 يا رسول الله أتنام قبل أن توتر قال يا عائشة ^{أن عيني تنامان ولا ينام قلبي وداه البخاري}
 مسلم والترمذي ^{وقال حديث صحيح فلو كانت الثلث} تسليمتين لقالت ثم يصلي ركعتين

في الركعة الأولى
من الوتر بفتح الهمزة
والميم

ثم واحدة لأنها فصلت وعنها انه عليه السلام كان يوتر بثلاث لا يفصل فيهن رواه النسائي لمحمد
ونقضه كان لا يسلم في ركعة الوتر قال النووي اسناده حسن قال رواه البيهقي في السنن الكبير والسنن
صحيح وعنها انه عليه الصلوة والسلام كان يقرأ في الركعة الأولى من الوتر بفاتحة الكتاب بسم الله
الأعلى وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله أحد المعوذتين رواه احمد والبيهقي في السنن الأربعة
ابن حبان صحيح والحاكم في المستدرک وعن أبي بن كعب انه عليه السلام كان يقرأ في الوتر بسم الله ربك الأعلى
وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله أحد ولا يسلم الا في آخرهن وأما حقوقه عليه السلام
صلواته الليل مشي مشي فاذا مضى أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر ما قد صلى فلا دلالة فيه على ان الوتر واحدة
بخرية مستقلة فذكر ان المراد صلى واحدة متصلة فلا يقام الصراط الذي ذكرناه وغيد هام يطول في ذكر
مع ان اكثر الصحابة عليه السلام قالوا بركعتين ابو بكر ثلث ابو خالد قال سالت ابا عبد الله عن الوتر فقال علمنا انما
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الوتر مثل صلوة المغرب هذا وتر الليل وهذا وتر النهار وعن عبد الله بن
مسعود الوتر ثلاث كوتر النهار صلوة المغرب قال البيهقي هذا صحيح وقد روى مرفوعا لكن لا يسنه
يحيى بن ابي الخواري فإنه الذي فعنه عن الاعمش عن ابن مسعود عنه عليه الصلوة والسلام قال قيل سلمنا ذلك
لكن لا يدل على النفي صحة الواحدة بل انما يدل على فضيلة الثلاث وانتم تدعون عدم اجزاء الواحدة فلا
يطابق دعواكم قلنا عدم اجزاء الواحدة لما روي محمد بن كعب القرظي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في التبريد
وعن ابن مسعود ما اخبرت دكترة قط وأوتر سعد بن ابي وقاص بركعة فانك عليه ابن مسعود وقال ما
هذه التبريد التي لا نعرفها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي المبسوط عن عمر انه لما رآه سعد يوتر بركعة قال
ما هذه التبريد التي لا نعرفها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي المبسوط عن عمر انه لما
راى سعد يوتر بركعة قال ما هذه التبريد لتشفعها أو لا ذنبك وما ورد عنه عليه السلام من الوتر
بجس سبع ونحو ذلك فالجواب عنه قد تقدم من الحمل على ما قبل الاستقراء وعلى فصل التبريد
لما روي عن الوتر من الثلاث وبأن المراد من الوتر مجموع صلوة الليل مع الوتر على ما مر مما يظهر يادى
قائل في سياق الكلام الموضع الثالث في القراءة فيه وهو ما قال يقرأ الفاتحة والسورة في جميع
ركعاتها وقد تقدم ان ذلك للاحتياط والمسحوب قراءة بسم الله في الأول وقل يا أيها الكافرون في
الثانية وقل هو الله أحد في الثالثة لما تقدم من حديث عائشة رضي الله عنها ان في الثالثة قل
هو الله أحد والمعوذتين ولم يعمل اصحابنا بتلك الزيادة نحوذا عن اطالته الثالثة على الثانية
اخذ ابراهيم بن ابي بن كعب المتقدم وبما روى ابو حنيفة رحمه في مسنده عن حماد عن ابراهيم عن
الاسود عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث يقرأ في القراءة بسم الله
ربك الأعلى وفي الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد والموضع الرابع في

في الركعة الثانية
من الوتر بفتح الهمزة
والميم

قنوته وهو ما قال ويقت في الثالثة قبل الركوع في جميع السنة خلافا للشافعي وخلافه
 في موضعين الأول كونه قبل الركوع فان عنده بعد والثاني كونه في جميع السنة فان في النصف
 الأخير من رمضان فقط له في الأول ما روى الدارقطني عن سويد بن غفلة قال سمعت أبا بكر
 عمر وعثمان وعليهم يقولون قنوت رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر الوتر وكانوا يفعلون ذلك
 وما روى الحاكم وصححه عن الحسن بن علي قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات أقولهن
 في وترى إذا رقت راسي لم يبق إلا السجود اللهم اهدني فيمن هديت إلى آخره وسند كرهه إسناده
 الله تعالى ولنا ما رواه النسائي وابن ماجه ثنا علي بن ميمون الرقي ثنا محمد بن يزيد عن سفيان
 عن زبيدة الياحي عن سعيد بن عبد الرحمن بن ابزي عن أبيه عن أبي بن كعب أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يوتر فيه قنوت قبل الركوع اللفظ لأن ماجه واللفظ للنسائي كان يوتر بثلاث يقرأ في الأولى
 سبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد ويقت قبل الركوع
 وزاد في سنته فإذا فرغ قال سبحان الملك القدوس ثلاث مرات يطيل في آخرهن يعني صورة انتهى و
 كون الأحفش وشعبة وعبد الملك بن أبي سليمان وجرير بن حازم ورواه هذا الحديث عن زيد اليامي
 ولم يذكر هذه الزيادة وهي يقنوت قبل الركوع لا يقيد فيه لأن سفيان ثقة وزيادة الثقة مقبولة
 وقد أخرج الخطيب في كتاب القنوت له ثنا أبو الحسن أحمد بن محمد الأهوازي أنا أحمد بن محمد
 بن سعيد ثنا أحمد بن الحسين بن عبد الملك ثنا منصور بن أبي بريدة عن شريك عن منصور
 عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قنوت في الوتر قبل
 الركوع وذكره ابن الجوزي في التحقيق وسكت عنه وأخرج أبو نعيم في الحلية عن عطاء بن مسلم ثنا العلاء
 بن السائب عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عباس قال أوتر النبي صلى الله عليه وسلم بثلاث قنوت
 فيها قبل الركوع وآخرهم الطبراني في الأوسط ثنا محمود بن محمد بن المروزي ثنا سهيل بن عبد الله بن
 ثنا سعيد بن سالم القداح عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر
 ركعات ويجعل القنوت قبل الركوع فقد حصل تطاير كثير بطرق كل منها إما الحسن أو صحيح وما
 يروى عن أنس أنه عليه الصلاة والسلام قنوت بعد الركوع فالمراد منه أن ذلك كان شهرا فقط بدليل
 ما في الصحيحين عن عاصم الأحول قال سألت عن القنوت في الصلاة قال نعم فقلت كان قبل الركوع
 أو بعد قال قبله قلت فان فلانا أخبرني أنك قلت بعد قال كذب إنما قنوت عليه السلام بعد
 الركوع شهرا انتهى وعاصم ثقة جد وأخرج ابن أبي شيبة ثنا يزيد بن هارون عن هشام الدستوائي
 عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود وأصح ما رواه النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقنوتون في
 الوتر قبل الركوع فهذه تعارض رواية الدارقطني وإسليم الباقي عن المعارضة وأما حديث الحسن

فليس فيه دلالة على العموم فيقتل ان يكون التعليم كان ذلك الشهر الذي ذكره الله سبحانه
اعلم وتكره في الثاني ما روى ابو داود ان عمر جمع الناس على ابي بن كعب فكان يصلي عشر من ليلة
من الشهر يعني رمضان ولا يفت رح الا في النصف الثاني فاذا كان العشر الاوخر تخلف فصل
في بيته واخرج ابن عدي بطريق ضعيف عن انس كان عليه السلام يفت في النصف الاخير ولنا
ما اخرج اصحاب السنن الاربعة عن يزيد بن ابي حريم عن ابي الجوزاء عن الحسن بن علي قال
علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما أقولهن في الوتر وفي لفظ قنوت الوتر اللهم اهدني
فيمن هديت الم واخرج الاربعة ايضا وحسنه الترمذي عن علي انه عليه السلام كان يقول
في آخر وتره اللهم اني اعوذ بك برضائك من سخطك وبمعافائك من عقوبتك اعوذ بك
منك لا حصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وفيها تقدم من الخلافية قبلها ما هو خارج
الدلالة على الواظبة فارجع اليه والقنوت فيما استدله به فيحمل طول القيام فانه يقال عليه تخصيصا
للنصف الاخير بزيادة الاجتهاد على ان الاول منقطع لانه رواية الحسن البصري ان عمر جمع الناس لذكر الحسن
لم يدركه عمر بل ولد لستين بقيت من خلافة والثاني ضعيف باي عانكة ضعفه اليه في قولنا هو
قول ابن مسعود والحسن والخفي وابن المبارك وابي ثور وعامة اهل العلم حتى قال الطحاوي ولم
يقبل بالقنوت في النصف الاخير من رمضان فقط الا الشافعي رحمه والليث لكن نقل السروجي انه مروى
عن علي وابي وابن سيرين ورواية عن مالك واحمد رحمهما انهما ارادا القنوت كبر ورفع يديه عندنا
وذكر ابو نصر الاقطعي في شرح القدرى ان المزي قال زاد ابو حنيفة رحمه تكبيرة في القنوت لم تنب
السنن ولا دل عليها قياس قال وهذا خطأ منه فان ذلك مروى عن علي وابن عمر والبراء بن عازب
والقياس يدل عليه فان التكبير للفصل والانتقال من حال الى حال وحال القنوت مخالف
لحال القراءة وقال احمد اذ قنت قبل الركوع كبر قال ابن قدام في الغني قد روى عن عمر انه
كان اذا فرغ من القراءة كبر وفي الذخيرة رفع يديه حذاء ذنبيه وهو مروى عن ابن مسعود
وابن عمر وابن عباس وابي عبيد واسحاق وقد تقدم والقنوت قيل ليس فيه عاء موقت اي
معين ويكره ان يوقت لانه اذا وقت يجري على اللسان من غير احضار قلب صدق رغبة
فلا يحصل به المقصود والتحسين ان ذلك اي عدم التوقيت انما هو فيما عدا المأثور لان الصحابة اتفقوا
عليه لانه مما يجري على اللسان ما يشبه كلام الناس اذ لم يوقت والذخيرة روى بالفاظ مختلفة
واحسنها انا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونشتي
عليك الخير ونشكر ونكفر ونخلع ونترك من يفجرك اللهم اياك نعبد
واياك نصل ونسجد واليك نسعي ونخفد ونرجو ارحمتك ونخشى عذابك ان عذابك

بالكفار ملحق وفي الأذكار عن عمر اللهم انا نستعينك الخ واخرج ابو داود في الراسيل عن خالد
بن ابي عمران قال بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو على مضراذجه جبرائيل
فاوى اليه ازا سكنت فسكت فقال يا محمد ان الله لم يبعثك سبأ ولا عانا واما بعثك رحمة
ليس لك من الارشئ الاية ثم علم القنوت اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونؤمن
بك ونخضع لك ونترك من يفجرك اللهم اياك نعبد الخ الا انه ذكر موضع فخشى تخاف
والا ولى ان يضم اليه ما تقدم عن الحسن انه قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ما افوت
في الوتر اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت بارك لي فيما عطيت
وقني شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضى عليك انه لا يذل من واليت تباركت وتعاليت
رواه الاربعة وحسنه الترمذي كما تقدم ورواه ابن حبان والبيهقي وزاد فيه بعد واليت
ولا يعز من عاديته وزاد النسائي بعد وتعاليت وصلى الله على النبي وقال النووي سنده صحيح
او حسن ورواه الحاكم وقال فيه اذا رفعت راسي ولم يبق الا السجود كما قد مناه وما عاهدت فلا
توفيت فيه فنه ما تقدم من رواية الاربعة انه عليه السلام كان يقول اللهم اني اعوذ بك من سخطك
الخ ومنه ما من عمر انه كان يقول بعد ان عذابك الحمد بالكفار ملحق اللهم اغفر لي وللمؤمنين والمؤمنات
والمسلمين والمسلمات والفقولهم فاصلي ذات بينهم وانصروهم على عدوك وعدوهم اللهم
العن كفر اهل الكتاب الذي يكذبون رسلك ويقا تلون اولياك اللهم خالفين كلهم
وزلزل اقدارهم وانزل عليهم باسك الذي لم يدع عن القوم الجرمين وغير ذلك من الادعية
التي لا تشبه كلام الناس ومن لا يحسن القنوت يقول ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
وقتلنا ذرايا النار وقال بالليث يقول اللهم اغفر لي بكرها ثلثا وقيل يقول يا رب بكرها ثلثا ذكره في
الذخيرة تنبيه لا يقنت في صلوة غير الوتر عندنا وهو مروى عن عمر وابنه وابن مسعود وابن عباس
وابن درداء وقال مالك واحمد والشافعي رحم يقنت في الفجر وهو قول الحسن بن ابي ليلى اتم ما روى عن
انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يقنت في الصبح حتى فارق الدنيا قال النووي ورواه الحاكم
بابي عبد الله في كتاب الاربعة وقال حديث صحيح وقال الحازمي في الناسخ والمنسوخ انه يروي القنوت
في الفجر عن الحسن بن الاربعة وغيرهم كعبد بن ياسر وابي بن كعب وابي موسى الاشعري وابن عباس بن هريرة وابي عبد الله
وانس وسهل بن سعد الساعدي ومعاوية بن ابي سفيان وعائشة وذهب اليه اكثر الصحابة والتابعين ذكر عجم
من التابعين انتهى ولما اخرج ابو حنيفة رحمه عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن
مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقنت في الفجر قط الا شهرا واحدا لم يقبل ذلك ولا بعده واما ثلث في ذلك
الشهر يدعو على الناس من المشركين وهذا حديث صحيح لا يخبر عليه ما استدلوا به من حديث ابن عمر عن رسول

في حسن القنوت
من كتاب
ربنا اتنا في الدنيا
حسنة وفي الآخرة
حسنة وفي الفجر
حسنة وفي الغداة
حسنة

الطبراني ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ثنا شيبان بن فروخ ثنا غالب بن فرقان الطحان قال
كنت عند انس بن مالك شهر بن فطم يقيم في صلوة الغداة واذا تعارضوا ويتناقلون ففعله
سلمه ما روينا من المعارضة ويجعل ذلك اما على ان المراد بالقنوت طول القيام فانه يطلق عليه
ايضا كما في الصحيح عنه عليه الصلوة والسلام افضل الصلوة طول القنوت ولا شك ان صلوة
الصحيح اطول الصلوة قياما ويجعل على قنوت النوافل كما اختار بعض اهل الحديث انه عليه السلام
لم يزل يقيم في النوافل وكيف لا يجعل على ذلك وعلى الغلط وقد روى شيبان عن قيس بن
الربيع عن عاصم بن سليمان قال قلنا لانس بن مالك ان قوما يزعمون ان النبي صلى الله عليه وسلم
لم يزل يقيم في الفجر فقال كذبوا انما قنوت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهر واحد يدعو
على احياء من المشركين وروى الخطيب في كتاب القنوت من حديث محمد بن عبد الله الانصاري
ثنا سعيد بن عروبة عن قتادة عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يقيم الا اذا علق
اودع عليهم وهو سند صحيح قاله صاحب تنقيح التحقيق واما ما خرج في عن انس فقد شنع
عليه ابو الفرج بن الجوزي بسببه بلغة فيه الغاية ونسبه الى ما ينبغي ذكره بسبب انه يعلم انها
باطلة وقد اشتهر بعض الرواة فيها بالوضع وقد قال عليه السلام من حدث عني بحديث
يرى انه كذب فهو واحد الكاذبين وفي الصحيحين ان عليه السلام قنوت شهر ابي عوان على قوم من العرب
ثم تركه واخرج ابن حبان عن ابراهيم بن سعد عن الزهري عن سعيد بن ابي سلمة عن ابي هريرة
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقيم في صلوة الصبح الا ان يدعوا لقوم او على
قوم وهو سند صحيح وعن ابي مالك سعد بن طارق الاشجعي عن ابيه صليت خلف النبي
عليه السلام فلم يقيم وصليت خلف عمر فلم يقيم وصليت خلف عثمان فلم يقيم وصليت
خلف علي ولم يقيم ثم قال ياني انها بدعت رواه النسائي وابن ماجه والترمذي وقال
حديث حسن صحيح ولفظ ابن ماجه عن ابي مالك قال قلنا لابي يابن انك قد صليت
خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان وعلي بالكوفة نحو من خمس سنين
كانوا يقيمتون في الفجر قال اي بني محمد وبهذا ظهر خطأ نقل الحازمي القنوت عن الخلفاء
الاربعة وقال حافظ بن مندة رواه يعني حديث ابي مالك جماعة من القناد منهم ابو حنيفة
وابن ادريس وابن عبد الواحد وحفص بن غياث واخرجه ابو مسعود الرازي في اصول
السنة وجعل اول حديث من باب من قال ان القنوت محدث وان عليه السلام قنوت شهر
ثم ذكره وقال الترمذي والعل عليه عند اكثر اهل العلم وهذا يعارض قول الحازمي القنوت
مذهب اكثر الصحابة والتابعين وقد خرج ابن ابي شيبة عن ابي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم

كانوا لا يقننون في الفجر وأخرج عن علي أنه لما قنت في الصبح انكر الناس عليه فقال استغفروا
علي عدا وفاقية انه كان منكرا عند الناس وليس الناس اذ ذلك الا الصلابة والتابعين
وأخرج ايضا عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير أنهم كانوا لا يقننون في صلاة
الصبح اى الفجر وأخرج عن ابن عمر انه قال في قنوت الفجر ما شهدت وما علمت وما سئل الجار
عن سعيد بن المسيب انه ذكر له قول ابن عمر هذا فقال اما انه قنت مع ابيه لكنه نسي لم يسند
عن ابن عمر انه كان يقول كبرنا ونسبنا اليه واسعد بن المسيب فستلوه ان صح فهو ظاهر
الدلالة على ان المراد قنوت النوازل والا فبل يتوهم عاقل ان امر من امور الصلوة يفعل كل يوم
ينساه ابن عمر ويقول ما شهدت وما علمت او من هو اذ في منه بربا بل انما يطرق النسيان
الى ما يكون فعله في بعض الاحيان ووقوعه في بعض الازمان ولهذا يقطع كل عاقل تارك
للعصاة القنوت لو كان سنة رابطة يفعل عليه السلام كل صبح يجهر ويؤمن من خلفه كما قال الشافعي
اوليس به بحيث يقطع القراءة الجهرية ويلبث مليا كما قال مالك الى ان توفاه الله تعالى لم يتحقق
فيه هذا الاختلاف بل كان وسيلة ان ينقل كقنوت جهر القراءة ومخافتها ونحو ذلك وان جميع
ما ورد من قنوت وقنوت الخلفاء الراشدين وغيرهم مما اختلف فيه انما هو قنوت النوازل
فانه محل الاجتهاد وان حديث انس انه عليه الصلوة والسلام لم يزل يقنت حتى فارقه الدنيا
ونحوه مما عن الصحابة يشبهه فانه روى عن ابي بكر انه قنت عند محاربة سليمة وكذلك قنت
عمر وكذلك علي ومعاوية عند محاربتهم ما وحديث ابي حنيفة روى وغيرهم انه عليه السلام قنت شيئا
لم يقنت قبله ولا بعد ينفيه فوجب كون بقاء القنوت في النوازل من الاجتهاد فيه ذلك انه لم يؤثر
عنه عليه السلام انه قال لا قنوت في نازلة بعد هذه بل مجرد العدم بعد ما فيصحب الاجتهاد بان
يظن ان ذلك انما هو لرفع شرعيته ونسخته نظر الى سبب تركه عليه السلام وهو انه لم يزل
لك من الامر بشئ تركه او انه عدم وقوع نازلة تستدعي القنوت بعد ما فتكون شرعية مستمرة
وهو محل قنوت من قنت من الصحابة بعد وفاته عليه السلام وهو مذنبنا وعليه
الجمهور قال الحافظ ابو جعفر الطحاوي انما لا يقنت عندنا في صلاة الفجر من غير بلية فاذا وقت
قنته وبليته فلا بأس به فعلة رسول الله صلى الله عليه وسلم واما القنوت في الصلوة كما عنه
النوازل فلم يقل به الا الشافعي رحمه وكانهم حلوا ما روى عنه عليه السلام انه قنت في الظهر
والعشاء على ما في مسلم وانه قنت في المغرب ايضا على ما في البخاري على النسخ لعدم
ورود المواظبة والتكرار الوارد في الفجر من عنه عليه السلام والله سبحانه أعلم بالوضع
الخامس ادائه بالجماعة والاجماع على ما ذكره المصنف من قوله ولا يصلي اى الوتر الجماعة الا في شهر

رمضان ومعناه الكراهة دون عدم الجواز لأنه نفل من وجه لا نه ينقل عن النبي عليه السلام والله
 ولا عن أحد من الصحابة فتكون بدعة مكرهة وأما في رمضان فلا خلاف في
 نفى كراهة الجماعة فيه ولكن اختلف في الأفضل ففي فتاوى قاضيان الصحيح أن الجماعة أفضل
 لأنه لما جازت الجماعة كانت أفضل اعتباراً بالكتابة وفي النهاية بعد ما حكى هذا قال اتخذ
 علما أن يوتر في منزله لا الجماعة لأن الصحابة لم يجتمعوا على الوتر الجماعة في رمضان كما يشعروا
 على التراويح لأن عمر كان يومهم فيه في رمضان إلى بكر كان لا يؤمهم انتهى قال ابن الهمام وانت
 علمت مما قد مناه أنه عليه السلام كان يوترهم ثم يدين العذر في تأخيرهم عن مثل ما صنع فيها
 معنى فكان فعل الجماعة في النفل ثم بيان العذر في تركه وجب سنيتها فيه فذلك الوتر
 الجماعة فإن الجواز فيه مثل الجارى في النفل بعينه وكذا ما نقلناه من فعل الخلفاء بعيد ذلك
 فعل من تأخروا عن الجماعة فيه لاجب أن يصلي آخر الليل فإنه أفضل كما قال عمرو بن دينار عن
 أفضل وعلم قوله عليه السلام اجعلوا آخر صلواتكم بالليل وترافخه لذلك فلا يدرك ذلك على
 أن الأفضل فيه ترك الجماعة لمن أحب أن يوتر أول الليل كما يعطيه إطلاق جواب هؤلاء الوضع
 السادس في بقاء مباحث القنوت مما يتعلق بالمتابعة فيه والمجربة وغير ذلك المسبوق
 في الوتر يفت مع الإمام ولا شك أن هذا على القول بأن القنوت يقتضيه الصحيح على ما سألنا
 فيه من الخلاف إن شاء الله تعالى فاذقنت مع الإمام لا يفت بعد ها أي بعد أربعة التي قنت
 فيها مع الإمام لأنه قنت في موضعه لأنه آخر صلواته وما يقضيه لها حكم في القراءة وما يشبهها
 وهو القنوت وأذا وقع في موضعه يقيان لا يكره أن تكرر غير مشروع وإنك أنت في الركعة
 الثالثة من الوتر أم في الركعة الثانية منه ولم يترجم ظنه بأحد الأمرين فإنه ينبغي على الأقل فيصلي
 الركعة التي هو فيها ويقعد ثم يصلي ركعة أخرى لاحتمال أن تلك كانت الثانية يفت مرتين
 مرة في الركعة التي حصل فيها الشك لاحتمال أنها الثالثة ومرة في التي بعدها لاحتمال أنها هي الثالثة
 وتلك كانت ثانية وذلك لأن تكرار القنوت في موضعه مكره كما مر في المسئلة الأولى لو كرهه كان ذلك
 تكراره في موضعه وفي المسئلة الثانية لم يقع أحدهما في موضعه كذا في بعض النسخ ومرواه أن أحدهما
 وقع في موضعه أحدهما لم يقع في موضعه والعبارة لا تساعده وفي بعضها لم يقع أحدهما في موضعه
 وهو المناسب للمراد وكذا الحكم لو شك أنه في الأولى والثانية يفت في كل ركعة تجعل لها ثالثة وهذا
 لكن قولهم في مسئلة المسبوق أن لو كرر يكون تكراراً في غيره موضع فيكره غير سديد لأن الركعة التي قنتها
 لسبوق مع الإمام هي آخر صلواته في موضع القنوت وغيرها ليس موضع فلو كرر يكون تكراراً في
 وضعه بل أحدهما في موضعه فحسب في أن يقال أن تكراره مع العلم بوقوعه في موضعه مكره بكذا وما لا الم

عما

فأله
أنه

تعية

لا يكره

ينى

يحتل

يعلم بوقوعه في موضعه فانه مدار القنوت المتأخر بين ان يكون واجبا بقدر ان الاول لم يكن في موضعه
وأن يكون مكرها بقدر ان الاول وقع في موضعه مما دار بين كونه واجبا وبين كونه مكرها
أخذ به احتياطاً بخلاف ما دار بين كونه سنة ومكرها فانه تركه وذكر في الذخيرة انه ان قنت في
الاولى وفي الثانية ساهي لم يقنت في الثالثة وكذا في فتاوى قاضيان وهو مخالف لمسئلة الشاك
لكن بينهما فرق وهو ان الساهي قنت على انه موضع القنوت ولا يترك رجلاً ولا الشاك الا ان هذا
الفرق غير مفيد الا لاعتبار بالظن الذي ظهر خطأه واذا كان الشاك بعيد لاحتمال ان الاول لم يقع
في موضعه فكيف لا بعيد الساهي بعد ما يتيقن ذلك وقد صرح في الخلاصة عن الصدق الشهيد انه
قال في المبسو لا يقنت ثانياً وفي الساهي يقنت ثانياً فان كان في الذخيرة رواية في موافقة للذخيرة
وتعليل قاضيان بان تكرار القنوت غير مشروع منقوض بالشاك اللهم ان يختار في الشاك ايضا انه يقنت
في الاول مما شك فيه لم يعيد كما اختار في غيره لا يحتاج الى الفرق اذ لا ان المختار ما قاله ابو حفص الكلي
وابو علي النسفي رحمه من ان الشاك يعيد في كل ركعة يحتمل انها الثالثة وكذا الساهي على المختار الصدق
الشهيد والله سبحانه اعلم وهل يصلي في آخر القنوت على النبي صلى الله عليه وسلم ام لا قال الفقيه
ابو الليث يصلي لانها من سنن الدعاء وقد تقدمت الرواية بها من طريق النسائي في حديثه
قنوت الحسن بن علي قال ابن الهمام ولا ينبغي ان يعدل على هذا القول وذكر في بعض الفتاوى بلفظ
لا بأس فقال لا بأس بان يصلي وهو غير بعيد عن قول أبي الليث فالمراد بلا بأس انه لا أولى نظر
الى الدليل لكن في فتاوى قاضيان وغيره انه اذا صلى في القنوت لا يصلي بعد التشهد وكذا
اذا صلى في التشهد الاول سهوا لا يصلي في الاخير وهو قول لم يرو عن الائمة المتقدمين و
ليس لقائله دليل يعتمد عليه كلام قاضيان يشير الى عدم اختياره له حيث قال اذا صلى
على النبي عليه السلام في القنوت قالوا لا يصلي عليه في القعدة الاخرة ففي قوله قالوا اشارة
الى عدم استحسانه له والى انه غير مروي عن الائمة كما قلنا فان ذلك هو المتعارف في
عبادتهم لمن استقرأها والله اعلم واختلفوا ايضا هل يجهر الامام بالقنوت ام يخافه يقال
الامام ابو بكر محمد بن الفضل يخافه كذا جرت العادة بالخفا في مسجد الامام ابي حفص
الكبير تلميذ الامام محمد بن الحسن البخاري والظاهر انه مخفاه وفي المحيط والامام يجهر به
عند محمد رحمه وعند أبي يوسف رحمه لا يجهر وهو الصحيح لا ندعاء وذكر وذكر في الذخيرة الخلاف
على العكس وقال بعض المشائخ يجهر الامام به لشهده بالقرآن وقال صاحب الذخيرة
برهان الدين استحسنوا اي المشائخ والمراد بعضهم المجهر بالقنوت في بلاد الجهم ليتعلموا
فان هذا اختيار بعض المشائخ ان القوم ان كانوا لا يعلمون دعاء القنوت يجهر به

في مجهر بالقنوت

ليتعلموا والاحتياط وذكر في الشرح يعني شرح الاسيحي ان يكون ذلك الجهر الذي يجهل الامام
 في القنوت دون جهر القراءة فراقبين الركن وغيره في الصفة واعلم ان تقليل الجهر ان يقلل
 ليس بقوى لان الصلوة ليست محل التعليم فلذا اختار صاحب الجدية وغيره من المحققين الاختيار
 وصحبه صاحب المحيط وغيره على ما مر لان الجهر يشوش للمقتدين لانهم يتابعونه على ما هو
 المختار ولا تذكر ودعاء المختار فيها الاخفاء كما في التشاء والتأمين وسائر الادعية ولا
 قال الله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية وقال الله تعالى واذكر ربك في نفسك تضرعا وخفية
 دون الجهر من القول وقال عليه السلام خير الذكركم في حق الامام واما المنفرد فذكر
 الاسيحي ان شاء جهر واسمع نفسه ان شاء اسمع غيره وان شاء خافت قال الشيخ كمال الدين
 بن الهمام والذي يقتضي اختيار الاخفاء في حق الامام يقتضي اختياره في حق المنفرد اذ في
 قائل انتهى وذلك لما قلنا من الادلة وانعدام العلة التي علل بها من اختيار الجهر لاجل التعليم واما
 خيره الاسيحي ان لا يختار عند الامام يجهر به دون الجهر بالقراءة كما تقدم واما المقتدي
 فهو مخير بين ثلثة اشياء قد اختلف فيها ان شاء قنت مخافة وهو مختار صاحب المحيط
 واكثر المحققين وان شاء امن وان شاء سكنت كل اى كل المذكور من الاشياء الثلاثة مروى
 على وجه الاختلاف بين ابى يوسف ومحمد رحم قد كرفي الحاوى عند ابى يوسف رحمه يقر
 وعند محمد رحمه لا يقر بل يؤمن وفي ذلك خيرة لا يقر على قول محمد رحمه ويعتمد على قول ابى يوسف رحمه
 ان شاء سكنت وان شاء قرع وان شاء امن وفي فتاوى قاضيان عن ابى يوسف رحمه انشاء قنت
 وان شاء امن وعنه في رواية رقت الى ان عذابك بالكفار ملحق بقريست عند محمد رحمه رواية
 ليست الى ان يبلغ الامام موضع الدعاء يؤمن انتهى فالتقدي بمن يقتت
 الفجر لا يتبعه في القنوت عند ابى حنيفة رحمه ومحمد رحمه بل يقتت في الاظهر ويتابعه فيما يجب
 متابعتهم فيه وهو القيام وقيل يقعد تحقيقا للحقيقة وقال ابو يوسف رحمه يتبعه لا يجهد فيه
 وعليه متابعة الامام في المجتهلات كما في تكبيرات العيدين وهما انهم منسوخ ولا متابعتهم في المنسوخ
 كما لو كبر للجنادة خمس لا يتبعه الخامسة فمن اختلفا في هذا يعلم ان الصحيح هو المتابعة في قول
 الوتر كذا في الكافي وغيره وان قنت المقتدي وامن لا يرفع صوته بالافتقار لئلا يشوش غير وان
 الاصل الدعاء الاخفاء على ما تقدم **فروعه** او قبل النوم ثم قام يصلي من الليل لا يوتر تأييدا للحد
 طلق بن علي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وترين في ليلة رواه الترمذي وقال حديث حسن
 غريب وقد ثبت انه عليه السلام شفع بعد الوتر فروى الترمذي عن ام سلمة انه عليه السلام كان
 يصلي بعد الوتر ركعتين وزاد ابن ماجه خفيفتين وهو جالس وروى الدارمي عن ثوبان عنه عليه السلام

صالح

التعلم

ن
لا يتابعه

يقول

سائر الصلوة أو يحل على أنه عليه الصلوة والسلام لما أطال الركوع من المجهود جداره بعض من
 خلفه على توهم دفعه فرفع الصف الذي وراءه فلما رأى الأولون أنه عليه السلام لم يرفع فيما استقر على
 احتمال أن يدركهم فلما يتسوا من ذلك رجعو إلى الركوع فظن من خلفهم أنه عليه السلام كركع الركوع
 فهو كذلك وكذلك روايات التثنية والأربع وغيرها على تكرار الرفع من متقدم فراه المتأخر فظانته
 منه عليه السلام سيما وهو حال فهو أول دهشة يحصل للأمر المفزع مع زيادة الإطالة والله سبحانه
 أعلم وبقولنا قال النخعي والثوري وابن أبي ليلى وهو مذاهب عبد الله بن الزبير ورواه بن شبيب عن
 ابن عباس أنه فعله وهو أمير على البصرة ورواه الطحاوي عن الغيرة بن شعبة وبها أخذ داود وإسحاق
 قال ابن حزم بعد روايت حديث عبد الله بن عمر بن العاص أخذ بهذا الطائفة من السلف منهم
 عبد الله بن الزبير صلى في الكسوف كعتين كسائر الصلوات قال فان قيل قد خطأ أخوه عروة قلنا عروة
 الحق باخطاء لأن عبد الله صاحب علم وعروة ليس بصاحب ذلك وإنكر ما لم يعلم انتهى بقرينة
 القراءة هو الأفضل لما في الأحاديث ولا يكره التحقير لأن السنون استيعاب الوقت للصلوة والدعاء فإذا
 خفف أحد مما أطول الآخر وأما الإخفاء والمجهول فلهما ما في الصحيحين عن عائشة قالت جهر النبي عليه
 السلام في صلوة الكسوف بقرآنه وللجهر في حديث سماء جهر عليه السلام في صلوة الكسوف ورواه أبو داود
 والترمذي وحسنه وصححه فلفظ صل صلص صلوة الكسوف فجهر فيها بالقراءة ولا يخفى فيهم ما تقدم
 من حديث سمرة ورواه أحمد وأبو يعلى في مسند أبيه عن ابن عباس صليت مع النبي صلى الله عليه
 وسلم الكسوف فلم أسمع منه حرفا من القراءة وفيه ابن طهيرة ورواه أبو نعيم في الحليمة من
 طريق الواقدي عن ابن عباس قال صليت إلى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم كسفت
 الشمس فلم أسمع له قراءة ورواه البيهقي في المعرف من الطوفيقين ثم من طريق الحكم بن
 أبان كجاءه الطبراني ثم قال هو لا وكانوا لا يجتمع بهم لكنهم عددوا روايتهم توافق الرواية الصحيحة
 عن ابن عباس في الصحيحين أنه عليه الصلوة والسلام قرأ نحو من سورة البقرة قال الشافعي جهر الله
 فيه دليل على أنه لم يسمع ما قرأ أو لم يسمع لم يقدره ويوافق أيضا رواية محمد بن إسحاق بإسناد
 عن عائشة رضي الله عنها قالت فخرزت قراءة وإذا حصل التعارض وجب الترجيح بأن
 الأصل في صلوة النهار الخافه ويقول البخاري في الكسوف قال مالك والشافعي جهر وأما يصلون
 فرأى لم يحضر أمام الجماعة فقرأ من الفتن بالاختلاف في التقدير كما في الجمعة وفي الذخيرة للجماعة فيها
 سنن وفي المحيط للجماعة أفضل ويؤيد فرادى عن حنيفة رحم أنشاء وأصلوا كعتين وإن شأوا
 صلوا أربعاً وإن شأوا أكثر وقد ورد بمعناه حديث نفعان بن بشير قال كسفت الشمس على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يصلي كعتين ويستأهل حتى تجلت واه أبو داود والنسائي

والكسوف والشمس والقمر
 والشمس والقمر والشمس والقمر
 والشمس والقمر والشمس والقمر

والشمس والقمر

باسناد صحيح ولكن هذا غير ظاهر الرواية وظاهر الرواية هي الركعتان ثم ادعى ان النبي وهو
 محمد بن ابي نضر دعا مستقبلا لاجالسا او قائما او يستقبل القوم بوجهه يدعو ويؤمنون قال الخ لوانه
 وهذا احسن ولا خطبة فيها عندنا وبه قال مالك واحمد وعند الشافعي رحم لسن خطبتان بعد
 الصلوة لما في الصحيحين عن عائشة انه عليه السلام انضطر وقد تجلت الشمس فخطب الناس
 فحمد الله واثنى عليه ثم قال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينفصلان لموت احد ولا
 لحياة فاذا رايتم ذلك فادعوا الله وكبروا وتصدقوا ثم قال يا امته محمد لموت علي ما علم
 لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا قلنا لم ينقل عنه عليه السلام انه خطب خطبتين على الهيئة المعهودة
 وانما فعل ذلك لردم عن قولهم ان الشمس كسفت لموت ابراهيم بن رسول الله عليه السلام ولا جماعة
 في خسوف القمر للحرج فيها وكذا في كل امر مفرغ كالريح والظلمة الشديدتين والزلزلة واستمر المطر
 والتلج وهو ذلك للحرج في الاجتماع في جميع ذلك ومن النوافل صلوة الاستسقاء اذا دام
 انقطاع المطر مع الحاجة اليه ولا يسن فيها الجماعة عندنا بخيافة رجل يصلون وحدها فان
 احبوا والاستسقاء عندها انما هو الدعاء والاستغفار وقال شيخ الاسلام يجوز لصلوات الجماعة
 لكن ليس بسنة فهذا يفيد ان الجماعة فيها غير مكروه بخلاف النفل المطلق وعند محمد بن يسار
 يصل الامام واثني ركعتين بجماعة كما في الجمعة يجر بالقرأة في رواية روى واية لا يؤيد كقول أبي يوسف
 رحم في ظاهر الرواية وذكر في بعض المواضع مع ابي خنيفة رحم وذكره الطحاوي مع محمد بن وهب وهو الصحيح
 روى ابن كاس عن محمد بن محمد بن ابي بكر في ما زاد في العيد والمشهور عدم التكبير ويخطب بعد
 خطبتين عند محمد بن محمد بن ابي العبد وهو المشهور عن ابي يوسف رحم وعنده رواية خطبة واحدة
 ويقوم على الارض لا على المنبر ويتكلم على قوس او سيف او عصا ويقلب الامام رداءه على قول
 محمد بن محمد ولا يقلب على قول ابي خنيفة رحم واختلف الرواية فيه على قول ابي يوسف رحم واقفوا
 على ان السنة الخروج الى الاستسقاء ثلثة ايام متتابعات ان تاخرت السقيا مشاة في ثياب رثة
 متذللين متواضعين خاشعين لله ناكسي رؤسهم وقد مالت التوبة ورد المظالم ويقدمون
 الصدقة في كل يوم قبل خروجهم وذكر انهم يصومون قبل ثلثة ايام استدل محمد بن محمد رحم ومن
 وافقه على سنية الجماعة والخطبة بها في السنن الاربعة عن اسحاق بن عبد الله بن كنانة قال
 ارسلني لي بن عتبة وكان امير المدينة الى ابن عباس رضي الله عنهما استسقاء رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم مبتدئا متواضعا متضرعا حتى اتي الصلوة فخطب
 خطبتين هذه ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير وصل ركعتين كما كان يصل في العيد
 صححه الترمذي وقال المذري في مختصره في رواية اسحاق يعني الذي كور عن ابن عباس والي

ب

هم

الاجماع
صلى الله عليه وسلم

هدية من رسالة وأخرج الستة من حديث عبد الله بن زيد بن عاصم أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم خرج بالناس يستسقي فصرى بهم ركعتين وحول داءه ورفع يديه فدعا واستسقى
 واستقبل القبلة زاد البخاري جهر فيها بالقراءة عن عائشة قالت شكك الناس في رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فحط المطر فأمر بمبني فوضع له في المصلى ووعده الناس يوماً يخرجون
 فيه قالت فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بدأ حاجب الشمس فتعد على المنبر
 فكبر وحمد الله عز وجل ثم قال أنكم شكوتني حديثاً ياركم واستنخار المطوع أن زمانه
 عنكم وقد أكرم الله عز وجل أن تدعوه ووعدكم أن يستجيب لكم قال الحمد لله رب العلمين
 ملك يوم الدين لا إله إلا الله يفعل ما يريد اللهم أنت الله لا إله إلا أنت الغني ونحن الفقراء أنزل
 علينا الغيث واجعل ما أنزلت لنا قوة وبلاغاً إلى حين ثم رفع يديه فلم يزل في الرفع حتى بدأ
 يظهر نثر حول إلى الناس ظهره وقلب وحول داءه وهو رافع يديه نثر قبل على الناس نزل
 فصل ركعتين فأنشأ الله سبحانه فرعدت وبرقت نثراً مطرت بأذن الله فلم يزل يسبحه
 حتى سألت السيول فلما رأى سرعتهم إلى الكثر ضحك حتى بدت نواجذ فقال
 أشهد أن الله على كل شيء قدير وأني عبد الله ورسوله ولا ينبغي في ما في الصحيحين
 عن أنس بن مالك قال دخل المسجد يوم الجمعة رجل من باب كان له في دار القضاة ورسول
 الله صلى الله عليه وسلم فاستقبله نثر قال يا رسول الله هلكت المواشي والأموال وانقطعت
 السبل فادع الله يُغثنا قال فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه وقال اللهم اغثنا اللهم اغثنا
 اللهم اغثنا قال أنس فلا والله ما أتى بالسما من سحاب ولا قرعة وما بيننا وبين سلم من بيت ولا
 دار قال فطلعت من وراء سحابة مثل لترس فلما توسطت السماء انثرت نثر مطرت قال فادع
 الله ما رأينا الشمس سبباً قال ثم دخل رجل من ذلك الباب الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله عليه وسلم
 فاستقبله قائماً فقال يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل فادع الله يسكننا غنا فرفع رسول
 الله عليه السلام يديه ثم قال اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الأكام والصداب بطون لا وديرة
 ومنابت الشجر قال فأثقلت وخرجنا نمشي في الشمس عن ابن عباس قال جاء الأعراب إلى
 النبي عليه السلام فقال يا رسول الله لقد جئتكم من عند قوم لا يتردد لهم راع ولا ينظر
 لهم فحل قصعد المنبر فحمد الله ثم قال اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً مريئاً يعطي غداً قايماً
 عاجلاً غير راثٍ وزاد الطحاوي نافعاً غير ضار ثم نزل فما ياتيه أحد من الوجوه إلا قالوا
 قد أحيتنا رواه ابن ماجه وذكره الشافعي في الإمام عن ابن عمر فقد استسقى عليه السلام ولم يصلي
 ولم يخطب وما استدوا به شاذ فيما تقدم به البلوي حيث عمل الصحابة بخلافه وعمل على الجواز وهو السنة فمن أنس

ان عمر كان استسقى بالعباس ويقول اللهم اننا كنا نتوسل اليك بنبينا فاستسقيناه وانا نتوسل اليك بعم
 بنينا فاستسقيناه فيسقون رواه البخاري وغيره وعن الشعبي ان عمر بن الخطاب خرج يستسقى فسمع
 فقال استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويميدكم يا موالي وبين ويجعل
 لكم جنات ويجعل لكم انهارا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يرسل السماء عليكم مدرارا فأنزل فقال
 يا امير المؤمنين لو استسقيت لنا فقال لقد طلبته لكم بحجاريه السماء التي يتنزل بها المطر رواه
 ابو بكر بن ابي شيبة في سننه والبيهقي وروى ابن ابي شيبة عن ابي مروان الاسلمي عن ابي
 قال خرجنا مع عمر فاستسقى فماد على الاستغفار فقد صرح عن عمر انه لم يصل ولم يخطب الاستسقا
 فلو كانت الصلوة سنة لما تركها مع شدة اتباعه لسان النبي عليه السلام ولا سكت الصحابة ^{عنه} ^{لن}
 فيما ذكره ما يدل على انه خطب الخطبة التي يدعونها فقد صرح ابن عباس حديثهم الاول بقوله لم
 يخطب خطبتكم هذه وحديث عائشة مفسر لتلك الخطبة وهو قوله لهم انكم شكروني الى آخره على ان فيخرج
 المنبر وهم لم يقولوا به فالحاصل ان الاحاديث لما اختلفت في الصلوة بالجماعة وعدمها على وجهين ثبتت
 السنة لم يقل ابو حنيفة رحمه بسنيةها ولا يلزم من عدم قوله بسنيةها قوله بانها رخصة كما نقله
 عنه بعض المشفعين بالتعصب بل هو قائل بالجواز كما تقدم واستدلوا على ذلك بما تقدم في
 حديث عائشة وليس فيه ما يدل على انه سنة او مندوب لكل امام مع عدم فعله عليه السلام في غير
 من الاوقات كما في حديث الصحيحين وغيره وكذا عدم فعل الصحابة كعمر وغيره وهو محمول عليه السلام في تلك
 المرة على التقابل بانقلاب الحال على ما صرح به المستدل من حديث جابر وصحبه قال يقولون انهم لم يخطبوا في رواية
 الطبراني من حديث انس وقلبه له لكي ينقلب الخطب الى الخطب مسندا اسحاق لينقل السنة من الجيد الى الخطيب
 من قول وكيع والاحسن في صفة التحويل ما قاله المييط ان ما كان من اجل اعلاه اسفل جعله ولا جعل منه على
 يساره لكن قوله جعل اعلاه اسفله يمكن ان يراد به جعل ما يلي البدن مما يلي السماء وجعل ما يلي الرجل مما يلي الارض
 وكل منهما جائز ولكل منهما قائل ويستحب الدعاء بما ورد منه عليه السلام انه كان يقول اللهم اسقنا غيثا مغيثا
 هنيئا تريثا مغيثا عاجلا لا عاذا طبقا اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم ان يا ليلاد
 والعباد والخلق من اللأواء والضنك ما لا نشكو الا اليك اللهم اثبت لنا الزرع واد لنا الصرع و
 اسقنا من بركات السماء وابنت لنا من بركات الارض اللهم اننا نستغفر لك انك كنت غفارا فارسل السماء
 علينا مدرارا فاذا مطروا قالوا اللهم صيبنا نفعنا ويقولون مطرا بفضل الله ورحمته فاذا دام المطر حتى
 الضرر قالوا اللهم حولنا ولا علينا اللهم على الاكام الى آخر ما تقدم في حديث الصحيحين عن انس في الغيث
 عن ابي يوسف رحمه ان شاء رفع يديه في الدعاء وان شاء اشار باصبعيه المسجدين ورفع هو
 الموافق لما تقدم في الحديث ويجزجون الصبيان اليها لانهم يزدادون رجاء الرحمة وفي الحديث

لو لأصبيان رضيع ولها يم ربيع وعباد الله ركب نصب عليكم العذاب صبا وفي الحديث أن نبيا من
الأنبياء استسقى فإذ هو بملة رافعة بعض قوائمها إلى السماء فقال ليحوا فخذوا سبيكم من أجل
المثلة رواه الحاكم في المستدرك وقال صحيح الإسناد وفي الصحيح أنه عليه السلام قال وهل تضر
وترزقون إلا بضغفاءكم وعن ابن عمر أنه عليه السلام قال لم ينقص قوم الكيال طليزان إلا أخذوا
بالسنن وشدة الموت وجود السلطان ولو لا إلهائكم لم يطروا رواه ابن ماجه لا يخضر معهم أهل الكفر
عندنا وبه قال أصيب من المالكية وهو قول الزهري لأن الاستسقاء لاستنزال الرحمة وإنما لا تستزقونهم
إلا اللعنة وأورد عليه ليس المراد إلا الرحمة العامة للدينونة وهو الطر والرزق ويتم من أهلها ولذا قالوا
الصواب أن يمنعوهم من الاستسقاء وحدهم لا احتمال أن يسقوا فيقتضيه ضعف العوام والله سبحانه أعلم ومن
النوافل السجدة ركعتا شكر الرضى قد تقدم ذلك في أدب الوضوء ومنها ركعتا التوبة للمسجد قال عليه السلام
إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين متفق عليه في مختصر البحر ودخول المسجد
بنيّة الفرض والاقتداء ينوب عن تحية المسجد وأما يوم تحية المسجد إذا دخله لغير صلوة
ويكفيه لكل يوم ركعتان ولا يكثر بتكرار الدخول ومنها صلوة الأوابين بعد الغروب قد تقدم
بيان فضيلة الأربع والستة عن عائشة عن النبي عليه السلام قال من صلى بعد المغرب عشرين
ركعة بنى الله له بيتا في الجنة رواه الترمذي ومنها صلوة الاستخارة عن جابر بن عبد الله
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة
من القرآن يقول إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم
إني استخيرك بعلمك وأستفيد بك بقدرتك وأسئلك من فضلك العظيم فإنك
تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن
في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاقدره لي ويسره لي ثم بارك
لي فيه وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري
وآجله فاصرفه عني وأصر في عنه وأقدر لي الخير حيث كان ثم أرني به قال ليس شيء حاجته
رواه الجماعة الإسلامية وينبغي أن يجمع بين الروايتين فيقول وعاقبة أمري عاجله وآجله والاستخارة في الحج والجهاد وجميع أبواب الخير تحمل على تعيين الوقت لا على نفس الفعل وإذا استخار
مضى لما ينشرح له صدره ويتبين أن يكونها سبع مرات لحاروي بن السني عن انس قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم يا انس إذا هممت بأمر فاستخبر ربك فيه سبع مرات ثم انظر إلى
الذي سبق إلى قلبك فإن الخير فيه منها ركعتا السفر عن معمر بن مقدم قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما خلف أحد عند أهله أفضل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد سفر

وقال المسجد بنى الفرض
الوقت وينوب عن
تحية المسجد

في

ينبغي أن يجمع بين الروايتين
فيقول وعاقبة أمري
وآجله وأطلبه
وعند قوله هل
أمره

له من ان العبد
قال في ركعة واحدة
ثم يجلس في الركعة الثانية

قوله

في الركعة

في الركعة الثانية

اربع ركعات

الترمذي

عن ابى داود

في الركعة

في الركعة

في الركعة

في الركعة

في الركعة

في الركعة

رواه الطبراني ومنها ركعتا القدوم من السفر عن كعب بن مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقدم من سفر الا يقرأ في الضحى فاذا قدم بدأ بالسجدة فصل في ركعتين ثم جلس فيه روى مسلم ومنها صلوات التسليم عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للعباس بن عبد المطلب يا عمه الا اعطيك الا اتمنى ان لا اخبرك الا افعل بك عشر خصال اذا انت فعلت ذلك غفر الله لك ذنوبك وله وآخره وقد يمر وحديثه وخطاه وعمله وصغيره وكبيره وسره وعلايته ان تصلي اربع ركعات تقرأ في كل ركعة بقراءة الكتاب سورة فاذا فرغت من القراءة قلت وانت قائم سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر خمس عشرة مرة ثم تركه فتقوله وانت راكع عشر ثم ترفع راسك من الركوع فتقوله عشر ثم تطوع ساجدا فتقوله عشر ثم ترفع راسك من السجود فتقوله عشر ثم تسجد فتقوله عشر ثم ترفع من السجود فتقوله عشر اقبل ان تقوم فذلك خمس سبعون في كل ركعة فتفعل ذلك في جميع الركعات اربع فان استطعت ان تصليها في كل يوم مرة فافعل وان لم تفعل ففي كل جمعة فان لم تفعل ففي كل شهر فان لم تفعل ففي كل سنة فان لم تفعل ففي غير ذلك روى الترمذي وابن ماجه وقال الترمذي غريب وقال الترمذي ثنا احمد بن عبد بنان وهب قال سالت عبد الله بن المبارك عن الصلوة التي يسبح فيها قال يكبر ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك ثم يقول خمس عشرة مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يعوذ ويقرء بسم الله الرحمن الرحيم فاتمة الكتاب سورة ثم يقول عشر مرات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يكبر فيقولها عشر ثم يرفع راسه من الركوع فيقولها عشر ثم يسجد فيقولها عشر ثم يسجد فيقولها عشر ثم يرفع راسه فيقولها عشر ثم يسجد فيقولها عشر ثم يصلي اربع ركعات على هذا فذلك خمس سبعون تسبيحة في كل ركعة وفي رواية عبد الله بن المبارك انه قال يبدأ في الركوع بسبحان ربى العظيم وفي السجود بسبحان ربى الاعلى ثلاثا ثم يسبح تسبيحات وقيل لابن المبارك ان سهى في هذه الصلوة هل يسبح في سجدة السهو وعشر عشر قال لا انها هي ثلثا تسبيحة وهذه الصلوة التي ذكرها ابن المبارك هي التي ذكر في مختصر الجوهري الموافقة لذلك هذا الحديث فيها الى جلسته الاستراحة اذهي مكرهه عندنا على ان تقدم في موضعها ومنها صلوات حاجه عن عبد الله بن ابي اوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له حاجة الى الله او الى احد من بني آدم فليتوضأ ليحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم لينشئ على الله وليصل على النبي عليه السلام ثم يقول لا اله الا الله الحليم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العلمين اسألك من حاجتك وغرام

مغفرة تلك والغفيرة من كل بر والسامحة من كل لئيم لا تدع في ذنبها الاغفيرة ولاها الا فوجته ولا
 حاجته لك فيما رضى الا قضيتها يا ارحم الراحمين والترمذي وضعفه وعن عثمان بن خثيم
 رجل اضر به البصر في النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادع الله تعالى ان يعافيني قال انشدت
 صبرت فهو خير لك قال فادعها فامر ان يتوضأ فيحسن وضوءه ويكبر ثم يقول اللهم اني اسالك
 اللهم اني اسالك واتوجه اليك ببنيك محمد بن ابي الرحمة صلى الله عليه وسلم يا محمد اني ترحمت
 بك الى بي في حاجتي هذه لتقضي لي اللهم فشفعه في روياه ايضا وقال الترمذي في حسن صحيح
 ومنها صلوة الضحى وقد قدمت ومنها قيام الليل والاكابر فيها اكثر من ان تحصى بعد ذلك
 فالصلوة خير موضوع مالم يلزم منها ركاب كراهة اعلم ان للنفل بالجماعة على سبيل النداء مكره على
 تقدم ما عدا التراويح وصلوة الكسوف والاستسقاء فعلم ان كلامنا من صلوة الرغائب ليلة تولد الجمعة
 من رجب صلوة البراءة ليلة من النصف شعبان وصلوة ليلة القدر ليلة السابع والعشرين من رمضان
 وغيرها بالجماعة بدعة مكرهة قال حافظ الدين البرازي شرع في نفل وافسد واقتد احد هما
 بالآخر في القضاء لا يجوز الاختلاف السبب كذا اقتل الناذر بالنذر لا يجوز نوع هذا كرهه لاقتد في صلوة
 الرغائب صلوة البراءة وليلة القدر ولو بعد النداء اذا قال نذرت ذكر ركة بهذا الامام بالجماعة بعد
 الخروج من العهدة الا بالجماعة ولا ينبغي ان يتكلف الا تمام مالم يكن في المصد الاول كل هذا التكلف
 لا فائدة له مكره وهو اداء النفل للجماعة على سبيل النداء فلو ترك مثل هذه الصلوات قار به يعلم
 الناس انه ليس من السعائر المحسنة انتهى هذا لان حديث صلوة الرغائب البراءة قد حكم عليها الاثم والابتن
 قال في العلم المشهور حديث ليلة النصف من شعبان موضوع قال ابو حاتم محمد بن حبان كان محمد بن النضر
 يضع الحديث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث انس فيها موضوع لان فيه ابراهيم بن اسحاق قال ابو حاتم
 كان في قلب الاخبار ويسرق الحديث فيه وهب بن وهب القاضي كذب الناس ذكره في العلم المشهور قال ابو الفرج
 ابن الجوزي في ابواب الطرطوشى صلوة الرغائب موضوعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان به عليه ذكره
 لكراهتها وجوها منها فعلها بالجماعة وهي نافلة ولم يرد به الشرع ومنها تخصيص سورة الاخلاص للقد
 ولم يرد به الشرع ومنها تخصيص ليلة الجمعة دون غيرها وقد رد النبي عن تخصيص يوم الجمعة بعبادة
 ليلة ريقام ومنها ان العامة يعتقدون انها سنة من سنن النبي عليه السلام فيكون فعلها اسبغ
 لكنهم عليه صلى الله عليه وسلم قالت بل كثير من العوام ببلاد الروم يعتقدونها وضوا وكثير من بني كنانة
 الفرائض ولا يتركونها وهو المصيبة العظمى ومنها ان فعلها يعوق قاصد وصحة الاحاديث
 بالوضع والافتراء على النبي صلى الله عليه وسلم ومنها ان الاشغال بيد الله تعالى في شغل الخلق
 والتدبر وهو مخالف لسنة ومنها ان في صلوة الرغائب الفتن السنية في تعجيلها وتأخيرها وان يحدتها

مراد به ان يرضى
 بقضيتها

والصلوة خير موضوع
 مالم يلزم منها ركاب كراهة

وجها من كراهة صلوة
 الرغائب

رايت معلما قبله ولا بعده احسن تعليما منه فوالله ما قهرني ولا ضربني ولا شتمني ثم قال
 ان هذه الصلوة لا يصلي فيها شيء من كلام الناس انما هو التسليم والتكبير وقرأة القرآن
 او كما قال عليه السلام وعن زيد بن ارقم كنا تكلم في الصلوة يكلم الرجل صاحبه هو الجنبه
 في الصلوة حتى نزلت وقوموا لله قانتين فامرنا بالسكوت وفيها عن الكلام رواه
 مسلم ايضا وعن عبد الله بن مسعود كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في
 الصلوة قبل ان ناتي ارض الحبشة فيرد علينا فلما رجعنا من اهل الجنة اتيته فوجدته
 يصلي فسلمت عليه فلم يرد علي حتى اذا قضى صلوة قال ان الله يحدث من امره ما يشاء
 وان مما يحدث ان لا تتكلموا في الصلوة فرد علي السلام وقال انما الصلوة لقراءة
 القرآن وذكر الله تعالى فاذا كنت فيها فليكن ذلك شأنك رواه ابو داود وفي لفظ
 مسلم فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا وقال ان في الصلوة شغلا
 فهذه الاحاديث تدل على ان الكلام كان مباحا في الصلوة ثم نسخ فلا يصلي قصه ذي النون
 دليلا لاحتمال كونهما قبل النسخ واما قوله عليه الصلوة والسلام ان الله وضع من امي الحديث
 فانه من باب القضي ولا عموم له لانه ضروري فوجب تقديره على وجه يصح والاجماع
 على ان رفع الاثر مراد فلا يرد غيره ومن اعتبره في الحكم الشامل الحكم الذي لا ينافي
 وقد عمه من حيث لا يدري واثبت في محل الضرورة من تصحيح الكلام مع انه يقول بالفساد
 عند طلبة الكلام ساهيا فالشرع ان رفع فساد وجب شمول الصحة والا فشمول عدمها
 كالاكل والشرب فان قال لا يعذر في لاطالة مع الهيئته المذكورة قلنا الهيئته المذكورة وانما
 عفي قليل العمل لتعذر الاحتراز عنه لان في المحي حركات بالطبع ليست من الصلوة فلو
 اعتبر فساد مطلقا لم يخرج في اقامة الصلوة فعفي ما لم يكن واستوى فيه العهد السهل ليس الكلام
 من طبع المحي بخلاف السلام ساهيا لانه ذكر من وجه فاعتبر ذكر حاله النسيان او كلاما حاله العهد
 لما فيه من الخطاب بقا ما تنفسد الصلوة بالكلام بشرط ان يكون الكلام مسموعا لنفسه او لغيره
 التكلم وان لم يسمع حروفه في حرف الكلام او بشرط ان يكون التكلم مسموعا لغيره وان
 لم يسمع الكلام يعني بشرط وجود الامرين اما التصحيح او السماع حتى لو لم يحصل التصحيح و
 السماع لا تنفسد وان وجد احد هما دون الاخر تنفسد لكن كونه للفظ كلاما مسموعا مع عدم تصحيح
 حروفه متعذر فلا فائدة في ذكره اللهم الا ان يريد به بعض الالفاظ التي يخاطب بها بعض
 الحيوانا كاللفظ الذي تستدعي به الهرة والكلب ما يساق بها الخرافانها الالفاظ مسموعة
 من غير تصحيح حروفها لكن يكون محالفا لما ذكره الزاهد في القنية وفي شرحه للقدوة وانما استعطف

هرة أو كلبا أو ساق حمادا أو وقفه بلغته أهل الرستاق من مجرد صوليس مع حروف مجاهة لا تفسد
وفي الخلاصة أيضا بمعناه وكذا قوله أو يكون مصححاً وإن لم يسمع مخالفاً لما ذكره في الحقائق من أنه
لوصحح الحروف لم يسمع نفسه لا تفسد اتفاقاً وقد تقدم ما يؤيد من أن تصحيح الحروف من غير سماع
لا يعتبر كلاماً على الصحيح فعلم أن السماع من غير تصحيح الحروف وغير مفسد لأنه مجرد صوت
كأن تصحيح الحروف بدون سماع غير مفسد لأنه مجرد إيماء إلى الحروف بالعضلات على ما مر
إنما المفسد حصول كلام الآخرين مع تصحيح الحروف وكونها مسموعة هو الصحيح وإن قام الصلوة
في صلوة فتكلم أو ضحك وهو نائم تفسد صلوة ثم هكذا في عامة الفتاوى وقال في النوادر هو
المختار واختار فخر الإسلام عدم الفساد لأنه ليس بكلام لصداقه من الاختيار له والضحك
بمنزلة الكلام وإن لم يكن قهقهة ولذا قال أو ضحك لأنه إذا فسد وهو دون القهقهة فالفساد
بها أولى وقد تقدم الكلام على قهقهة النائم في نواقض الوضوء وإن الصحيح أنها لا تفسد
الوضوء ولا الصلوة فالضحك والكلام أولى لأنها أدونها وإن كان الصلوة في صلوة بان قال بقصر
الهمزة المفتوحة أو تارة بان قال أوه بفتح الهمزة وتشديد الواو مفتوحة وبضم الهمزة واسكان الواو قال
بمد الهمزة أو بكى فيها فارفع بكاءً أو حصل منه صومع الزك أن ذلك الأذين والتاوه والبكاء
من ذكر الجنة أي بسبب تنكح الجنة والنار ونحو ذلك مما هو من الأمور الأخيرة لم يقطعها أي لم تفسد
صلوة لأنه بمنزلة الدعاء بالرحمة والعفو فكانه قال يا رب ارحمني وادخلني الجنة أو نجني من النار ولو
صرح بذلك لم يقطع صلوة فكذلك إذا أتى بصوت يدل عليه وإن كان ذلك الأذين ونحوه من وجع
حصل له من بدنه أو مسية أصابته في أهله أو ماله يقطعها لأنه بمنزلة الشكاية فكانه قال أو جع
برضني أو حصل لي موت ولداً أو تلف أو نحو ذلك ولو صرح به تفسد صلوة فكذلك إذا دل
عليه بصوت ولأن القسم الأول يدل على الخشوع والخوف من الله تعالى فيناسب الصلوة والثاني يدل
على الجزع وعدم الصبر والتأسف على فائت الدنيا الدنية فينابها صم وعن محمد أنه إن كان
شد يد لوجع بحيث لا يملك نفسه لا تفسد ولا فرق في الحكم المذكورين قوله أوه وبين قوله
آه بالقصر إلى الأذين عند الجنيقة رجم وعجرج وهو قول أبي يوسف وهو ظاهر الرواية عنه وقال أبو
يوسف آخر لا تفسد صلوة في نحوه وافق تفهما هو مشتمل على حرفين كالألف الواو من جرد الزيادة
العشرة التي يجمعها قولك سالتهم عنها السنين والهمزة والألف والتاء والياء والثلاثون والياء
الألف في قوله أحرفان كالألف من الزوائد وقوله ف وقرفان أحدهما منها الما لوكا ثلثة أحرف من الزوائد
غيرها أو حرفين من غيرها تفسد اتفاقاً أنه إن كان كالألف العربية لا يتركب من ثلثة أحرف كان الحرف الواحد
الجملة فكانه ليس من كلامهم وكذا الحرفان إن كان أحدهما زائداً لأنه واحد باعتبار الأصل والآخر غير متعلق

ما اذا كان الحرفان اصليين فان اكثر موجود وله حكم الكل وهما ان الكلام تابع لوجود الحجا وفهم
 المعنى فلا فرق في ذلك بين حروف الزيادة وغيرها فان حروف الزيادة انما سميت بذلك لان ما يزيدها
 على الاصول في الكلمات انما يكون منها الا انها تكون دائما ذكرا غياصول بل الكلمات التي تكون جميع
 اصولها من حروف الزيادة لاهاتيهها في الكلام مثل اوه ويوم ومنا سالتون بها وقد نظم ابن مالك
 بيتا جمع فيه الحروف الزوائد اربع مرات ليس فيه حروف غيرها وهو: ههنا وتسليم فلا يوم نسئ
 لنهاية مسئول امان وتسهيل فعدم اعتبار الحروف الكائن من هذه الحروف في الفساد مع اعتبار
 غيره مع عدم الفرق بينهما في ان كلا يقع في اصول الكلمة لا اصل بل هو موجود فيكم واما قوله عليه السلام
 في صلوة كسوف الف الم تعدني لا تعد بهم وانا فيه تمحول على زمان اباحة الكلام في الصلوة
 فلا دليل فيه على عدم فساد التافيف وذكر في الملتقطان الصلوة اذا السعنة الحية فقال بسم الله
 الرحمن الرحيم تقصد صلوة عند محمد ر وفي الخلاصة عند هها خلافا لابي يوسف ر وفي فتاوى
 قاضيان ولو لم تكن عقوبة اصابه وجع فقال بسم الله قال الشيخ الامام ابو محمد بن الفضل تقصد صلوة
 لانه بمنزلة الاثنين ومكذرا عن ابي حنيفة ر وقيل لا تقصد لانه ليس من كلام الناس انتهى والاصح
 انها تقصد عند هها لا عند ابي يوسف ر لانه ليس من كلام الناس فلها انتميزة البكاء بالفتور من رجم
 والاثنين نظر الى الباعث والبرقة بالغميمة لا باللفظ والمادة والا لما فرق بين ما هو بسبب الاخوة
 وبين ما هو بسبب الدنيا في ارتفاع البكاء ونحوه على ما تقدم وروى عن محمد انه قال ان كان الرضيع
 لا يملك نفسه من شدة الوجع وقال بسم الله الرحمن الرحيم او ان او تاوه لا تقصد صلوة وكذا
 عن ابي يوسف ر ايضا لان ما لا يمكن الامتناع عنه يكون معفو كما لو غشي وعطش فارتفع
 صوته وحصل به حروف حيث لم تقصد صلوة بذلك اجاعا لعدم مكتبة الامتناع عنه ذكره في فتاوى
 الخائبة النسوية الى قاضيان وذكر في الذخيرة انه اذا قال المريض يا رب وقال بسم الله لما يلحقه
 المشقة اى لا لم لا تقصد صلوة ولم يذ كر خلافا والاصح ما تقدم من ان هذا قول ابي يوسف ر
 عند هها تقصد ولو اجاب بالصلى من قال مع الله الم بلا اله الا الله او اخبر بالصلى بما يسره او بما
 يسوته او بما يعجبه فقال جوابا للخبير بما يعجبه سبحانه الله او قال جوابا للخبير بما يسره والحمد لله
 او قال جوابا للخبير بما يسوءه لا حول ولا قوة الا بالله فهو لفظ ونشر مشوش تقصد صلوة
 عند هها خلافا لابي يوسف ر بناء على ما تقدم من الاشارة اليه من انه يقول انما تكلم
 ذكر بصيغة فلا يتغير بغير مينة لان الفساد للصلوة الملفوظة لا بغير مينة القلب حتى لو تغير
 فرتب في نفسه كلاما او شعرا لا تقصد ما لم يذ كر بلسانه وكذا لو كان كلاما بصيغة لا يغير ذكر
 وثناء بغير مينة وكذا لو قصد اعلامه انه في الصلوة لا تقصد مع انه قصد به افادة معنى لم يوفهم

وهما يقولان انه اخرجهم من الجواب وهو صالح له لان يستعمل في موضعه عرفا فجعل جوابا
 لتشميت العاطس الكلام بيتي على قصد المتكلم كما لو دخل عليه من اسمه يحيى وكان بين
 يديه كتاب فقال وهو في الصلوة يا يحيى خذ الكتاب واراد خطابا واد من اسمه موسى وفي
 يمينه شيء فقال له وما تلك بيمينك يا موسى واراد سؤالا أو كان في سفينة وابنه خارجها
 فقال له يا بني اركب معنا حيث تقصد صلوة في ذلك كله اجماعا قال الشيخ كمال الدين بن القيم
 واقرب ما ينقض كلامهما وافق عليه من الفساد بالفتح على غير امامه فهو قان وقد تغير في
 الفساد به بالعزيمة انتهى أما قصد الاعلام انه في الصلوة بالتسليم ونحوه فقد خرج بقوله عليه
 السلام اذا نابت احدكم نائبة وهو في الصلوة فليس له حديث اخرج الستة لانهم يتغير بعزيمته
 فينبغي ما وراءه على النعم عما هو من كلام الناس الثابت بحديث معاوية بن الحكم ونحوه وماذا يكون
 كلام الناس كونه لفظا فيد به معنى ليس من افعال الصلوة لا كونه وضع لفادة ذلك هذا كذلك ذكر
 القادر الامام محمد بن خازن الجاهل مع الصغرى قوله في قول محمد جاب يعقوب هل الرضا لله فقال
 لا اله الا الله ولو اراد اعلام انه في الصلوة لا تقصد وقد بينا ذلك ولو اخرج بوقوع مصيبة
 جوابا ان الله وانما لم ياجعون قيل تقصد صلوة اتفاقا ولا يصح انه على هذا الى الابد ولو عطل الصلوة
 فقال الحمد لله لا تقصد صلوة لانهم يتغير بعزيمته عن كونه شأنا ولا خطاب فيه عن ابي حنيفة رحمه
 هذا اذا حمل نفسه من غير ان يحرك شفتيه فان حرك فسد الاول هو الظاهر الذي ينبغي
 للعاطس ان يسكت وقيل يحمد في نفسه ولو عطل رجل آخر فقال الصلوة الحمد لله حال كونه يريد ان يري
 استنهاما اى طلب الفهم لذلك العاطس اى يريد ان يفهم الحمد ويذكره اياه لا تقصد صلوة
 الحمد لقصد التفهيم والخطاب وهذا في الفلما ذكره في الهداية وشروحه ما من لها لا تقصد
 لانهم يتعارف جوابا وهكذا في الفتاوى قال قاضي ان وان عطل الصلوة فقال له رجل في الصلوة
 الحمد لله روى عن محمد انه قال لا تقصد انهم يتعارف جوابا وهكذا في الفتاوى وفي القنية الحمد لله
 لعاطس غيره لا تقصد وعن ابي حنيفة رحمه انها تقصد انتهى والاصح لها لا تقصد لما ذكرنا من عدم
 تعارف جوابا بخلاف جواب الخبر السار بها ونحوه للتعارف ثم وأما لو قال الصلوة الحمد لله
 الله فانه لا تقصد بالاتفاق الادوية شاذة عن ابي يوسف رحمه لمحمد بن معاذ بن الحكم ولا يقال نعم
 لم يارها باعادة تلك الصلوة لاننا نقول امره باعادتها لا بد منه ولا يشترط نقله جريا ولا تقصد بكلام
 بكلام آخر عن لا تقصد سلامه صلاته وهو مفسد بالاجماع ولو عطل رجل في الصلوة فقال له آخر حمدك
 الله فقال الصلوة الحمد لله امين تقصد صلوة لانها جارية ولو كان يجب الصلوة العاطس صلى آخر فلا عطل
 فقال له رجل ليس في الصلوة بركم الله فقال المصليان امين فسد صلوة العاطس لانها جارية ولا تقصد صلوة

غير العا^لحسن لانه تاسين^ل ليس بجواب كذا في فتا^ل وقاصي^ل ان فتح^ل الصلوة على من ليس معه في الصلوة سواء كان في صلوة او خارج الصلوة والا^ل حسن ان يقال على غير امامه^ل يشمل فتح^ل على من معه صلوة ايضا^ل لانه تعليم وتعلم^ل هو من كلام الناس في قوله اشارة الى انه قصد^ل الفتح والتعليم حتى لو قصد القراءة والفتح فصلها^ل الفتح للقارى ولا^ل قصد شرط في الاصل في الا^ل فساد ان يتكرر الفتح بان يفتح مرة بعد اخرى لان المرة قليلة فيعفى ولم يشترط في الجامع الصغير وهو الصحيح^ل انه فلا فرق بين قليله وكثيره وان فتح على امامه فقد قيل ان فتح بعد ما قرأ الامام مقدرا^ل ما يجوز به الصلوة تفسد صلوة الفاتم وان اخذ الامام تفسد صلوة الكل وهو القياس لكونه تعليميا وتعلما^ل من غير ضرورة والصحيح انه اى^ل لسان لا يفسد صلوة الفاتم ولا صلوة الامام ان اخذ بقوله وهو الاستحسان لما روي^ل انه عليه الصلوة والسلام في الصلوة سئل المؤمنين فتذكر كلمة فلما فرغ قال لم يكن فيكم ابى قال بلى قال هلا فتمت على فقال ظننت انها^ل فسخت فقال عليه السلام لو نسخت لا علمتكم وعن علي اذا استطعنا^ل الامام طهر اى اذا استفتحنا^ل ذاقه عليه ولان المقتدى محتاج الى اصلاح صلوة ولفتح على امامه منه لانه ربما جرح على لسان الامام ما يفسد صلوة فكان من صلوة حكما^ل وازكان منافيها^ل الحقيقة لكن سبقه^ل الحد لا^ل تفسد صلوة بالشئ وازكان منافيها^ل حقيقة لكونه لاصلاحها^ل ثم قيل يتوقفه على الامة الثلاثة والصحيح انه يتوقف الفتح دون القراءة اذ قراءة المقتدى خلف الامام منهى عنها وفتح على امامه غير منهى عنه فلا يدع^ل نية ما رخص له فيه^ل يتوشى^ل انه عن هذا اذ ابره على الامام ولم ينقل^ل الى آية اخرى فتح الموت عليه وان انتقل الامام الى آية اخرى ففتح عليه الموت بعد الانتقال تفسد صلوة الفاتم وان اخذ الامام بقوله تفسد صلوة الكل وهذا قول بعض المشايخ لا^ل شفاء الحاجة فصا^ل تعليميا وتعلما^ل من غير ضرورة وعمامة المشايخ على ما يفيد لفظ المحيط على عدم الفساد قال الكافي والصحيح ان لا^ل تفسد بكل حال وجهه^ل الحد يث^ل المذكور حيث قال عليه السلام لاني هلا فتمت على^ل مع انه لا يعلم ترك الآتية الا بعد الانتقال الى آية اخرى ثم في الهداية وينبغي للمقتدى ان لا يعمل بالفتح والامام ان لا يلحهم اليه بل يركم اذا جاء وانه او ينتقل الى آية اخرى قال الشيخ كمال الدين بن الامام اجمله اى اجل او ان الركوع ولم يقل كما قال غير بل يركم ان قرع مقدرا^ل ما يجوز به الصلوة للخلاف فيه فان قاصي^ل ان صاحب المحيط وبكر اعتبروا وان الركوع بعد قراءة ما يجوز به الصلوة قال بعضهم ينبغي ان لا يلحهم اليه بل ينتقل الى آية اخرى ويركم اذا و^ل السحب صونا^ل للصلوة عن الزوائد قال وهذا هو الظاهر من جهة الدليل لا يرى الى انه عليه السلام قال لاني هلا فتمت على^ل مع انها كانت سئل المؤمنين بعد الفاتحة انتهى لكن هذا انما يصلح دليلا^ل لجواز الفتح بعد قراءة مقدرا^ل ما يجوز به الصلوة وبعد الانتقال الى آية اخرى ولا دليل فيه على ان ما ابره عليه بعد قراءة مقدرا^ل ما يجوز به الصلوة الاولى ان لا يركم

يلجئهم الى الفتح ليقوم القدر المستحق لانه عليه الصلوة والسلام لم يرتقم عليهم ويتوقف بل سمي عن ذلك
 الكلمة واستمر ما ضاع على قرائته بدليل قول ابى ظنفت انها نجت وح فلا ولا عند الارواح ولا ضار
 الاستغال ان تيسر ولا فالركوع ان قرء قد الواجب والتوقف قليلا لاجاء التذكار والفتح ان يرتقم
 قد الواجب لشدة تأكد الواجب وقربه من الفرض وان فتح خير المصلي على المصل فاحذ بقدر
 تفسد صلوة لا تعلم وهو عمل كثير وان اكل المصلي في صلواته وشربها من او ناسيا انه في الصلوة فقد
 صلواته لا تعلم كثير لا تعلم اليد والتم ولا يحد بها النسيان لا نهية من كونه في الصلوة لا فرق بين القليل
 والكثير اذ لا يمكن بين ايساره حتى لو اتى به مائة مرة من الخارج فسدت امة لو كان بين انسان في عني
 مادون الحصة وقد تقدم الكلام عليه وكذا يفسد بها العمل الكثير مما ليس من اجالها ولا اصلها
 وكل عمل لا يشك بسببه الناظر الى المصلي انه في الصلوة بل يظن فلنا ان اليد انما ليس في الصلوة
 فهو عمل كثير وما كان دون ذلك بان يشتبه على الناظر ويتردد في كونه في الصلوة او لا فهو قليل
 وقال بعضهم كل عمل باليد ينسب عرقا وعادة فهو كثير ولا يحد به من ولا يحد به من ولا يحد به من
 بيد واحدة فهو قليل سالم ينكره ولو وقع له عمل باليد بين يديه انما هو من اجالها وهو من اجال
 اليد والاولى علم وهذا القول هو اختيار الشيخ الاصل ان يكره بين ان يفسد وذكر في المصنف انه لا
 يعتبر في فساد الصلوة على اليد ان اي حقيقة ولكن يعتبر القلة والثرة وهذا لا يخالف ما قبله
 في المعنى لانه ساكت عن بيان القلة والكثرة غير انه نفى كون ما يعمل باليد من معتد به في كونه هو الكثير
 الفسد لكونه على اليد بل ينظر هل هو كثير في نفس ذاته او لا ذلك يمكن بان يكون باحاطة في
 المتقدمين ما باعتبار غلبة ظن الناظر انه ليس في الصلوة ويستدرك ما يحد به من اجالها باليد من في
 العرف وبسبب واحدة وقيل يفرض على راي الصلي ان استكثر في كثير ولا يحد به من اجالها على
 الاول وقال الحلواني ان الثالث اقرب الى منه ذهب ابى في فقه راجع الى ان لا يحد به من اجالها
 الى اي المبتلى في كثير من الواضع ولكن هذا خبر ومضبوط في بعض مشايخه راي العوام والابن
 واكثر الغرض اوجبهما مخزج عن الطريقة بين الاولين والظاهر ان ثابتهما ليس باجماع الاول لان
 ما يقام باليد من عادة يغلب على ظن الناظر انه ليس في الصلوة وكذا من اعتبر التكرار الى الثالث
 متواليته في غير فان التكرار يغلب الظن بذلك فلما اختلفت جهات في ذلك لم يحد به من اجالها
 يد من اخذ من الاء او كان في يده فاحذ بيده الاخرى واد من يده في يده من يده من يده من يده
 او موضع اخر من جسده او سرح شعره أو شعر رأسه او حية من جسده لا يحد به من اجالها في ذلك عمل
 كثير وكذا لو اكل او جعل ما في اليد على يده في هذا اذا تناول الثمرة او القادرة فصب على
 يده ولو كان الدمن او شوه في يده فسد من اجالها او موضع اخر من جسده من غير ان يحد به من اجالها

تقسيمات العمل
 الكثير

موافق للقول قبله ولو هكك بدای بالسواى بسند هابا لا يمار به الى الطريق اى حرله ذلك
ومنه سميت العصا بالهادية وضربها مع ذلك ايضا تنفس صلوة لان فيه تعليمها وضربها كان
عاجلا كثيرا وان حرك المصل الوالك رجلا واحدة لاجل السوق لا على الدوام بل خروا ورتين
الركعة الواحدة لا تنفس صلوة وان حرك كلتا رجليه معا تنفس اعتبار العمل الرجلين بعمل اليدين
وقال بعضهم ان حركه رجله معا تحريكا قليلا لاى ضعيفا بحيث لا يدرك الغيرة الا بتأمل لا تنفس و
ينبغي ان يقيد بعدم التكرار المتوالى الا فى التكرار يجعل اقليل في حكم الكثير وروى عن ابى بكر انه
اجاب فيمن اى فى مسئلة من قال لا للمصلى كم صليتم فاشار اليه المصلي بده باصبعين فيهما
انهم صلوا ركعتين ونبئت الى انهم صلوا ثلثا ونحو ذلك لا تنفس صلوة لانه عمل قليل ونحوه
عن عائشة رضي الله عنها واذا كتب المصلى ما يستبين اى يظهر حروفه باكتب بمد على كل
او خروا او باصبعته ونحوها كعود على التراب ونحوه ان كان اقل من ثلث كلمات لا تنفس صلوة
لانه عمل قليل وكذا ان كتب نحوه ما لم يستبين حروفه باكتب على هواء او ماء او نحو اصبعته من غير
مداد ونحوه على ثوب او حجر او جلد لا تنفس لانه ليس بعمل بل يكره لانه عبث هكذا اطلقه قاضيان
وغیره مع انه اذا اكثر يغلب على ظن الناظر اليه انه ليس فى الصلوة وان زاد فى كتابة ما تستبين
حروفه على ذلك المذكور وهو مادون ثلث كلمات باكتب ثلاثا او اكثر تنفس صلوة لانه عمل
كثير وقال في السكت ولو قال المصلى مثل ما قال المؤذن تنفس صلوة اى اذا قصد به الجواب
جواب المؤذن وفيه خلافا لابي يوسف فى الآتى وقال فى الفتاوى الثانية اذا اذن فى الصلوة يرتكب اى
حال كونه يقصد بتأذنيه الاذان والاعلام بدخول وقت الصلوة تنفس صلوة عند ابي حنيفة
وقال ابو يوسف لا تنفس ما لم يقل حي على الصلوة حي على الفلاح له فى المسئلتين ان سؤ
الحجعتين ذكر فلا يفسد بخلافهما فانهم ما خطاب بقوله اقبلوا على الصلوة اقبلوا على الفلاح يفسد
ولا يحنيفة ريم انه قصد الجواب فى الاولى فصار كل الجواب بالحمد لله ونحوها وقصد الخطاب بالاعلام
فى الثانية ففسد لان العبرة بالقصد على ما تقدم ولو سمع المصلى اسم الله تعالى فقال جل جلاله
لخوف ذلك من الفاظ التعظيم او سمع اسم النبي عليه السلام ان اراد اى قصد بذلك التناء والصلوة واجابة
اى اجابة ذكر الاسم لا تنفس صلوة لقصد ذلك وان لم يرد به الجواب بل قصد تناء او صلوة على
سبيل الاستئناس لا تنفس لان نفس تعظيم الله تعالى فى الصلوة على النبي عليه السلام لا ينافى الصلوة
فلا يفسد ها ولو انشأ اى شئ نظم شعر او خطبة لكن يفكره ولم يتكلم بلسانه لا تنفس صلوة
لانها لا تنفس بافعال القلب لم يقدارها فعل الجوارح ولكن قد ساء لمخالفة مقتضى الامر الخشوع
والثبات بقلبه الذى هو محل النظر الحق فيه شئ آخر وهذا غاية فى سوء الادب مع سبحانه وتعالى

يدى كبير من كابر الدين لا كفى محل نظره اليه كل المراجعة من ان يحصل منه التفات الى شئ آخر
مع انه عبد مثله بل لو انفتحت مناجية حال مناجاته الى الغيبة لاشتد غضبه عليه قال
الشيخ شرف الدين اسمعيل بن المقرئ في قصيدة له في الوعظ نائية * تَصَلِّيْ بِلاَقِلِّ صَلَوةٍ
بمثناها * يكون الغنى مستوجبا للعقوبة * تنظُر وقد اعتقد غير عالم * تريد احياها ركعة
بعد ركعة * فويلك تدري من تناجيه معرضا * وبين يدي من تخشى غير محبت * تخاطب اياك
نعيد مقبلا على غيره فيها بغير ضرورة * ولورد من نالهاك طرفه * تميزت من غيظه وغيرة * اما
تستحي من مالك الملك ان يثر * صدورك عن راي قليل الروة * وقد روى ان الله تعالى اوحى الى موسى
عليه السلام يا موسى اذا ذكرتني فاذكرني وانت تنقض اعضائك وكن عند ذكرى خاشعا مطمئنا
واذا ذكرتني فاجعل لسانك من وراء قلبك واذا قلت بين يدي فقم قيام العبد الذليل وتاجني
بقلب جليل ولسان صادق قال الامام الغزالي لا تسجد ولا تركم الا وقلبك خاشعا ومتواضعا على
موافقة ظاهره فان المراد خضوع القلب لا خضوع البدن ولا نقل الله اكبر وفي قلبك شئ اكبر
من الله تعالى ولا تنقل وجهك وجهي الا وقلبك متوجه وجهه الى الله تعالى ومعرض عن غيره و
لا تنقل الحمد لله الا وقلبك طامع بشكر نعمته عليك فرح مستبشر ولا تنقل اياك نعيد واياك
نستعين الا وانت مشعر ضعفك وعجزك وانه ليس اليك ولا الى غيرك من الامر شئ وكذلك
في جميع الاذكار والاعمال انتهى وبالحاجة فالتفكر في الصلوة بغير ما يتعلق بها الى ان كان ينبغي
فهو مكروه اشد الكراهة بل مفسد عنها هل الحقيقة لفواة الركن الاصل المقصود بالذات وان كان
اخرها في وقتها الاولى فان الاشتغال في الصلوة بها اولى من الاشتغال بغيرها من امور الآخرة فانها
ساوت ذلك الغير في كونها من امور الآخرة وقد ترجحت بالوقت محلها فاعلم ذلك راشدا وباللهم
ولورد المصلع السلام بيه او براسه وطلب منه شئ فاوى براسه وعينه او حاجبه اى قال
انعم ولا فان صلوة لا تنفس بذلك وكذا لو اراه انسان دهرها وقال الجيد هو فاما بنعم ولا نعم العمل
الكثير في جميع ذلك وفي الذخيرة ولا بأس بان يتكلم الرجل مع المصلع قال الله تعالى فنادته للملكة
وهو قائم يصلي في الحجر الآية وفي احكام القراءة للحلواني رحمه ولا بأس بالصلاة ان يجيده راسه ذكره
لنا هذا وذكر عن كتاب النجاشي لوقيل المصلع تقدم فتقدم او دخل فرجة الصفة ساعة بشم
يتقدم برأيه قال يعنى نفسه فالاجابة بالراس او باليد مثله انتهى وقد يفرق باله ليس امتثال امر
ولو قال في الصلوة اللهم اكرمى او قال اللهم انعم على او قال اصلى امرى او قال اللهم ارزقنى
لعافية او قال اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات لا تنفس الصلوة في جميع ذلك
اذ لو قال اللهم اغفر لوالدي او اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات ذكره قاضيان والاصل

لا تسد صلوة عبد أبي يوسف لم يبرأه أخذ مشائخنا وفي الهداية الصحيح انه لا تقصد بالاجماع
 وفي الكافي قيل على قول محمد بن يوسف لا تقصد قيا ساعلي مسئلة اليه
 فان من خلف لا يقر كتاب فلان فظفر فيه وفيهم حنث عند محمد بن وعبد أبي يوسف لا و
 الصحيح انها لا تقصد اجماعا بخلاف مسئلة اليه لان المقصود منه الفهم والوقوف على سر فلان وهذا
 الفساد يتعلق بقراءة غير القرآن وبالفهم لا يحصل ذلك انتهى لا شك ان النظر غير مقصد
 الفهم لا يزيد على التفكير لترتيب شعره ونحوه وقد تقدم انه غير مفسد لكنه مكروه لشغل القلب
 بغير الصلوة وان قرء المصلي القرآن من المصحف او من الحراب تقصد صلوة عبد أبي بن يقصد خلافا
 لها فان عندها لا تقصد لان عبادة انضمت الى عبادة لكنه يكره لما فيه من التشبه بهل الكتاب وعند
 الشافعي يكره ايضا لما روي ان ذكوان مولى عائشة كان يوم لها في شهر رمضان من الصلوة قلنا
 ان صح فهو محمول على ان كان يراجعه قيل الصلوة ليكون بذلك اقرب لا يجنبه طريقا احدا
 ان تقابل الاوراق على كثرة وعلى هذا فلم يتركها لا تقصد وكذا المكتوب في الحراب والاخر
 ان التلحق من المصحف تعلم ليس من احوال الصلوة وهذا يوجب التسوية بين ما اذا قلب
 الاوراق ولم يقابل وبين المصحف والحراب ونحوه قال في الكافي وهو الصحيح ولم يفرق في الكتاب
 بين القليل والكثير وقيل لا تقصد ما لم يقرأ قد رآه ما تخره وقيل ما لم يقرأ آية وهو الاظهر لانه
 مقدار ما يجوز به الصلوة عنده مما اذا لم يكن حافظا لما قرأه فان كان حافظا لم لا تقصد
 بالاجماع لعدم التلحق ولما أخذ المصلي سجدة فمضى به فلا تأويل ونحوه تقصد صلوة لانه على كثير
 ولو كان معه سجدة فمضى به الطائر ونحوه لا تقصد صلوة لانه على قليل ولكن قد اساء لا شغاله
 بغير الصلوة ولو روى الجهم الذي معه انسانا ينبغي ان تقصد قيا ساعلي ما اذا مضى به بطوابعه لما
 فيه من الخاصة على ما روى وقال في الاجناس ان روى بالطول اصابه واحد الى حجر واحد وكذا
 لو روى حجرين لا تقصد لانه قليل وفي الفتاوى ان روى بسهم فسدت صلوة لانه على كثير
 قالوا هذا اذا اخذ القوس والسهم ووضع السهم على الوتر اما اذا كان القوس في يدك و
 السهم على الوتر فمضى به لا تقصد صلوة انتهى ولا شك ان هذا لا يمكن عمله الا باليدين
 ومن رآه ظهر في غير الصلوة فالحكم فيه بعدم الفساد مشكلا وهذا اني به قاضيا وغيره
 بلفظ قالوا الدال على عدم الرضى به ولو حرك المصلي جسده مرة او مرتين متواليين لا تقصد
 صلوة للقلة وكذا لا تقصد اذا فعل ذلك الحرك مرارا غير متواليات بان لم تكن في ركن واحد
 ولو فعل ذلك مرارا متواليات اي في ركن واحد تقصد صلوة لانه كثير هذا اذا رفق به
 في كل مرة اما اذا لم يرفع في كل مرة فلا تقصد لانه حرك واحد كذا في الخلاصة ثم قيد في

لخلاصة التولي هنا بالكون في ركن واحد وقيد في ضرب الدابة يكون في ركعة واحدة
لا يظهر بينهما فرق والظاهر اعتبار الركن في الموضوعين لأنه العتبر في مواضع كثيرة من
لنوع وذكر في الأجناس إذا قتل القملة مرايا يقتلات متعددة أو قتل قتلات متعددة
أن قتل قتلا متدركا بان لم يكن بين كل قتلين قد ركن تقسّد صلوة وإزكان بين القتلا
نوصري مهلة قد ركن لا تقسّد صلوة ولكن الكف عنه افضل وقد تقدم أنه كره قتلها في الصلوة
منها بحيث يفرّج ولا يكره عند محمد وكذا لا تقسّد الصلوة لو روج المصلي عن وضوء أو شربة
ربّان ولو روج مرات متوالية تقسّد على نسق ما تقدم ولو تخخ المصلي يريد به علامة
علام الطالب له وأصمّه لأنه لم يعلم عادة أنه في الصلوة ومع هذا سمع حروفي حروف
لتخخ وكذا إذا سمع منه حروفا نحو الفتح والضمة أو تخخ لتسعين الصوت متعديا بان لم
يكن مضطرا اليه ولا حاجة إلى التقييد به بعد قوله لتحسين الصوت تقسّد صلوة
عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحم كذا ذكر في الأجناس وصوابه عند أبي حنيفة ومحمد رحم وكذا
هو في جميع الكتب فإن عند أبي يوسف رحم لا تقسّد بحرفين أحدهما من الزوائد على ما مر فأدر
السموم من المصنف ومن صاحب الأجناس ثم الفساد بما ذكر من التخخ قول سمعيل الزاهد
واليه مال صاحب الهدية وقال غيره لا تقسّد قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وهو
الصحيح ونقل في الكفاية عن مبسوط شيخ الإسلام أن كان التخخ لتحسين الصوت فذلك
أيضا يعني لا يفسد لأنه لا يفسد إلا صلاح القراءة فيكون من القراءة معنى آخرى أن المشي للبناء
لا يقطع الصلوة وإن لم يكن من الصلوة حقيقة لأنه لا صلاح الصلوة فصار من الصلوة معنى
تبي وإزكان بعدد بان كان مدفوعا إليه أي مبعوث الطبع لا يفسد اتفاقا لعدم مكان التخخ
كذا أن كان الاجتماع البراق في حلقه ولو استأذن رجل المصلي أي طلي منه الأذن في الدخول
كذا لو ناداه فجهز المصلي بالقراءة ليعلم أنه في الصلوة أو قال الحمد لله لأجل ذلك أو قال الله أكبر
لا تقسّد صلوة وكذا لو سمح لأجل الأعلام لقوله عليه السلام من ناب شيئا في صلوة فليس بمتيق
بإيه وقال عليه السلام التسليم للرجال والتصفيق للنساء متفق عليه أيضا ولو عكسا قالوا لا تقسّد
قد تركا السنة وقبر اشكال فإن صوت المرأة عورة فينبغي أن تقسّد صلواتها بالجهز والتسليم كجهر
القراءة وينبغي أن يقيد التصفيق بما دون الثلاث التواليات وكذا لو سمح لتبشير الإمام على
تقسّد لكن لا يفعل لو قام الإمام عن القعود الأول لأنه لا يجوز له الرجوع على ما سألني أن شاء الله تعالى
إن قبلت المصلي أمرته ولم يقبلها هو ولم يحصل له شهوة فصلاوته تامة لعدم المنا في لو
بما هو أي المصلي أمرته بشهوة أو بغير شهوة فسدت صلوة لأنه من رآه ظن في غير الصلوة

وقال الشيخ كمال الدين
لو تخخ المصلي يريد به علامة
الصحيح

ولو قبل المصلية زوجها بشهوة او بغير شهوة تفسد صلوته كما في الخلاصة قال ابن الهمام والله اعلم بوجوه الفرق يعني بين تقبيلهما اياه وهو في الصلوة بغير شهوة وبين تقبيله اياه في الصلوة بشهوة او بغير شهوة حيث تفسد صلوته الاصلوة وصاحب الخلاصة اشار الى الفرق بان تقبيله في معنى الجماع يعني ان الزوج هو الفاعل للجماع فالتباين بدواعي الجماع في معنى الجماع ولو بين الفخذين تفسد صلوته كما في ما ذكره قبل ذلك فكذلك اذا قبلها مطلقا لا ثم ولا غير ذلك او مسها بشهوة بخلاف المرأة فانها ليست فاعلة للجماع فلا يكون اتيان دواعيها في معنى جماعه مالم يشتهي الزوج في الخلاصة لو نظر الى فرج المطلقة رجعا بشهوة يصير مرجعا ولا يفسد صلوته واية وهو المختار وهذا يشكل على الفرق المذكور لانه في جماعها هو من دواعي الجماع ولذا صار مرجعا وهي في معناها الآن يقال فساد الصلوة يتعلق بالدواعي التي هي فعل غير النظر والفكر واما النظر والفكر فلا يفسد ان مطلقا على ما لم يعد له مكان التحريم عنهما بخلاف فعل سائر الجوارح المصلحة اذا وسوس الشيطان فقال الاحول ولا قوة الا بالله ان كان ذلك الذي وسوسه في امر من امور الآخرة لا تفسد صلوته وان كان في امر من امور الدنيا تفسد كما ذكر في الذخيرة لان الوسوسة لم تكن حوقل بسبب الماخروي في الاول وبسبب المديني في الثاني فصارت كما لو ارتفع بكاءه اذا العبارة عند التلفظ بما قصد باللفظ المصلحة اذا اراد ان يسلم على غيره ساهيا عن الصلوة فقال السلام فتذكر انه في الصلوة قبل قوله عليكم فسكت تفسد صلوته تلفظ به على قصد الخطاب ما تلفظ به على قصد الخطاب الجواب من الاذكار يلحق بكلام الناس في ينبغي ان لا تفسد عند أبي يوسف لان الاذكار لا يغير بالقصد عند وكذا في المسئلة التي قبلها وذكر في الذخيرة المشي في الصلوة اذا كان في المشي حال المشي مستقبلا القبلة غير منفرد عنها لا تفسد الصلوة اذا لم يكن متلاحقا اي بعضه لاحق لبعض من غير هلمة ولم يخرج من المسجد اذا كان يصلي فيه وان كان في الفضاء اي الصحراء لا تفسد غير المتلاحق مالم يخرج المصل عن الصفوة يعني اذا مشى في صلوته الى جهة القبلة مشيا غير متدارك باز مشى قد وقف ثم وقف قد ركن ثم مشى قد صنف آخر هكذا الى ان مشى قد صنف وكثيرة لا تفسد صلوته الا ان خرج من المسجد فيما اذا كانت الصلوة فيه او تجاوز الصفوف فيما اذا كانت الصلوة في الصحراء فان مشى متلاحقا بان مشى قد صنفين دفعة واحدة او خرج من المسجد او تجاوز الصفوف في الصحراء ففسدت صلوته وهذا بناء على الفعل القليل غير مفسد مالم يذكر ركنه او على الاختلاف والكان مبط للصلوة مالم يكن لاصلاحها والمجد مكان واحد حكما او موضع المنفوت في الصحراء المسجد هذا اذا كان قد صنف في الصحراء او كان اما مشى حتى جاوز موضع سجوده فان ذلك مقدار ما بينه وبين الصف الذي يليه تفسد وان كان اكثر فسدت وان كان منفردا فاعتبر موضع سجوده

ان جازوه فسد ولا فلا والبيت للمرأة كالسجد عند أبي على النسي وكالصالح عند غيره وبعض الشافعي
قالوا رجل رأى فرجة في الصف الثاني أي بالنسبة إلى الصف الذي هو فيه هو الذي قد لم يرس
بينه وبينه صف فمشى إليها أي إلى تلك الفرجة فسد ها لا تقصد صلوة ولو مشى إلى الصف الثالث
بالنسبة إلى صفه فسد فرجة فيه تقصد صلوة وهذا القول ان حمل على إطلاقه أي سواء كان
مشيه إلى الثالث متلاحقا أو لم يكن كان مخالفا لما قيل وأن قيد بكون المشي قم متلاحقا فلا
التفصيل كله اذ لم يكن المشي في الصلوة مستدبرا القبلة بان مشى قد مر أو يمينا أو يسارا أو إلى
ورائه من غير تحويل واستدبار وأما الاستدبار القبلة فسد صلوة سواء مشى قليلا أو كثيرا أو لم يمش
لأن استدبار القبلة لغیر اصلاح الصلوة وحده مفسد كما اذا استدبر القبلة على ظن انه رجع
او سبقه حدث آخر فترتب ان لم يكن رجع ولا حدث فان صلوة قد فسدت بالاستدبار
وان لم يمش ولو لم يخرج من المسجد لأن استدبار وجهه وقع لغیر ضرورة اصلاح الصلوة فكان
مفسدا ولو مضى العلك أو مضى الهليلج في الصلوة تقصد صلوة وان لم يتعلقه في الحائض
بما اذا كثرت ولا بد منه لانه عمل كثير حينئذ وتقديره بالثلاث المتواليات كما في غيره وان لم يمش الهليلج
لكن دخل حلقه منه شيء يسير لا تقصد ولو كان في فمه سكر أو فانيذ فابتلع ذوبه تقصد ان لم
يمضغه لانه يؤكل كذلك ولو ابتلع ما بقي بين أسنانه من المأكول ان كان ذلك ذائبا على قدر المحصة
تقصد صلوة كما يقصد صومه وان أقل من قدر المحصة لا تقصد صلوة ولا تقصد صومه وقد
قد من الكلام عليه فصل ما يكره ولو أكل جلا أو بقي في فمه طعم الحلاوة وهو الصلوة ابتلع ريقه لا تقصد
لانه يسير جدا **فروعه** ولو نغم في الصلوة از كان غير مسموع لا تقصد كالنفس وان كان
مسموعا بان كان له حرق في حجة كافيه فهو علة لترك الكلام تقصد وان عطس فحصل به حرقة كصحة
نحوه لا تقصد لانه اضطراري وكذا لو جثث فيحصل به حرقة كذا أطلقه قاضية أو صاحب الخلاصة قال
في الكافي ان كان مد فوعا اليه لا تقصد وان لم يكن مد فوعا اليه تقصد ولو شاء فحصل به حرقة لا تقصد
ذكره قاضية ان ولو قرع الباب فقال من يدخله كان منا يريد به الاذ فسد وكذا لو قيل لمن اين
جثث فقال ويثر معطلة وقصر وشيدا وقيل ما مالك فقال الخيل والبغال والحمير يريد الجواب تقصد
وان جرى على أسنانه نعم فان كان عادة له تجرى على أسنانه كثيرا في غير الصلوة تقصد لانه من كلامه
وايه فلا لانه قرآن ولو كان بالفارسية أرى فهو على هذا التفصيل كذا في الفتاوى ولو قرع من الإنجيل و
التوراة وهو يحسن القرآن ولا يحسنه فسد اذ لم يكن ذكر أو لو ألتشد شعر تقصد وان كافيه ذكر
ولو ابتلع ما خرج من أسنانه لا تقصد ما لم يكن ملا الفم وكذا لو قار أقل من ملا الفم فغاد إلى حر فده
هو لا يملك امساكه ولو رقع الفتيلة من السراج لا تقصد وكذا لو تدرى برداء أو حمل شيئا خفيفا

فصل في جوارحه في الصلاة
وأركانها وهي في
الصلاة
لا تقصد
جاء فلا تقصد

فصل في جوارحه في الصلاة
وأركانها وهي في
الصلاة
لا تقصد
جاء فلا تقصد

فصل في جوارحه في الصلاة
وأركانها وهي في
الصلاة
لا تقصد
جاء فلا تقصد

بيد واحدة أو حمل صبيا أو ثوبا على عاتقه لا تقصد ولو كعب الدابة تقصد ولو لبس القميص تقصد
 ولو ثعل أو خمل أو غليظ أو ثوب ليس الخف تقصد إلا أن يكون واسعاً ليس بيد واحدة وكذا لو خلع
 الخف الدابة أو سرجها أو تزج السرج تقصد وأن أمسكها أو خلع اللجام لا وأن شد الأزار أو السراويل
 فسد وان خلعها لا وكل ذلك مبني على العمل القليل والكثير قد يسل في الحديث في الصلوة ومن سبقه
 حدث سماوي من بدنه موجب للوضوء في الصلوة انصرف من فوره وقوضاً من غير أن يشعل
 غير ضروري في وضوءه ويبنى على صلواته عند أن لم يعرض له ما ينافيها خلافاً للثلاثة ثم ما روى
 الترمذي وحسنه أبو داود والنسائي عن علي بن طلق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا نسا
 أحدكم في الصلوة فليستقر وليتوضأ وليعد الصلوة ولأن الحديث ينافي في الصلوة التقويت شرطها
 لا فرق بين الأيدي والبقاء في لزوم اشتراط الطهارة والشئ لا يخوفاً فيصداً لها أيضاً فصار كالشئ
 العذر وكنا ما تقدم في فاقض الوضوء من حديث عائشة رضوانه قال عليه السلام من أصاب قتيلاً أو راعاً
 أو قلساً أو مثلاً فليستقر فليتوضأ ثم ليبن على صلواته وهو في ذلك لا يتكلم رواه ابن ماجه والدارقطني
 ثم ليبن على صلواته ما لم يتكلم وصحح اليه في إرساله وأخرج ابن أبي شيبة نحوه موقفاً في البركة وعمر بن
 عمرو وسلمان الفارسي عن الثنايعين عن علقمة وطائوس سالم بن عبد الله وسعيد بن جبير والشعبي
 النخعي وعطاء ومكحول وسعيد بن السيب رضوان الله عليهم أجمعين كفيهم قدوة على أن صحة إرسال
 الحديث حجة عندنا وعند الجمهور وقد تأيد بها صحيح عن هؤلاء الأئمة وفي ذلك الحديث على العمل به فيجعل
 القياس المذكور ولكن الاستئناس أفضل للبعد عن شبهة الخلاف وقيل ذلك في حق المنفرد وأما الإمام
 والقتدي فالبناء أفضل في حقهما أحراراً الفضيلة الجماعة وعلى هذا فلو أمكنهما الاستئناس بهما جماعة
 فهو أفضل في حقهما أيضاً ثم لا ينفردان شاء الله في مكان وضوءه إن أمكن وأما في الموضع الذي لم يكن
 محظراً عن زيادة الشئ وإن شاء رجع إلى المصلاة ليؤدي صلواته في مكان واحد والقتدي يعود إلى
 مكانه البتة إن لم يفرغ أمامه ولو أتته في غيره لا يصح إذا كان بينه وبين أمامه أربعين خطوة إلا أن
 وأن كان أمامه قد فرغ تخييراً للمنفرد والأمام حكمه حكم المقتدي لأنه يصير من جملة المقتدين فيختلف
 غيره إذا سبقه الحديث وتصير هو مقتدياً به ثم استخلاف الإمام غيره إذا سبقه الحديث جازاً إجماعاً
 فقد روى الأثر بسند عن ابن عباس قال خرج علينا عمر لصلوة الظهر فلما دخل في الصلوة أخذ
 بيد رجل كان عن يمينه ثم رجع نحو الصوف فلما صليت إذ نحن بعد يصلي خلف سارية فلما انتهى
 الصلوة قال لما دخلت في الصلوة رأيته شئاً فليس بيدي فوجئت ببله ثم جاز البناء مقيد بالموافاة
 منهما أن ينصرف على فوره فأنكش بعد الحديث في مكانه قد ركن فسدت إذا انفك في اليوم
 فمكش زماناً ثم انقلب لأن فسادها بالمكش لوجوده إذا خرج منها مع الحديث ولما كانت حال نوم غير مودود

تدخل

في حق المنفرد الاستئناس بهما
 في حق الإمام والقتدي
 البناء أفضل

جواز البناء مقيد
 بالموافاة

حدثت بالهضم

شيئا ولذا لو قوم ذاهبا أو أتيا تفسد على الصحيح لأدائر كذا مع الحديث أو الشيء وإنما تفسد القراءة
 ذاهبا لا أتيا وقيل بالعكس والذكر لا يمنع البناء في الأصح لا نرى من الأجزاء ولو أخذنا كذا عا فرم
 مستعلا لا ينبغي أن الرفع محتاج إليه لا انصراف فمجوده لا يمنع فلما اقترب به التسميع ظهر قصد
 الأداء وعن أبي يوسف في لو أخذ في سجوده فرفع مكبرا أو بالتمام ولم ينو شيئا فسد إلا أن
 نوى الانصراف **ومنها أن يكون الحديث سهاويا ولا ينبغي له قهقهة وكذا الشجرة أو عضة ولو**
منه لنفسه استأنف وكذا لو أصاب نجاسة مانعة من غير سبق حدث خلافا لأبي يوسف
وإن كانت من حدث بنى اتفاقا والفرق بينهما أن ذلك غسل ثوبه أو بدنه ابتداء وهذا ابتعا
للوضوء ولو أصاب من حدث أو غيره لا ينبغي ولو أخذ محلها ما وكذا لا ينبغي
السيلان دمل غمرها فإن سال السقوط شيئا من غير مسقط فميتل يني لعدم صنع العباد
وقيل على الخلاف واختلاف فيما لو سبقه العطاسة والأظهر أن لا ينبغي لو كن سهاويا وكذا
يتنحى والأظهر أن لا ينبغي ولو سقط الكر سفع منها بغير صنع مبا ولا بنت بالاتفاق ولو تنحى
فبلى الخلاف وهذا بناء على تصوير بناءها كالرجل خلافا لابن رستم ومنها أن يكون الحديث
يخرج عن بدنه فلا ينبغي باغواء وجنون ومنها أن يكون موجبا للوضوء دون الغسل فلا ينبغي خلاف
ومنها أن لا يشتغل بفعل غير ضروري بأن جاوز ماء يقدر على الوضوء منه إلى بعد من ترك
أن يتوضأ ثلثا في الأصح ويأتي بساؤس من الوضوء ولو وجد في الحوض وضعا للتوضؤ فجاز
إلى موضع آخر إن كان بعد ركضيق مكان الأول يني الألفا ولو قصد الحوض في منزله ماء أو رينه
إن كان البعد قد صفين لا تفسد وإن كان أكثر فسد وإن كان عادة التوضؤ من الحوض ونسب إلى الله
في بيته وذهب الحوض يني لو كان الماء بعيدا أو يقربه بغير ماء يترك البير لأن المنع يمنع البناء على
المختار وقيل لا يمنع إن عدم غيره ومنها أن لا يعرض له ما ينال في الصلوة من كلام ونحوه أو كشف عرق
حتى لو كشف راسها للمسح وذراعيها للغسل تفسد ولا ينبغي في الصميم وكذا لو كشف الرجل والمرأة
الاستنجاء بل يستنجى من تحت الشيا بكذا تغسل النجاسة وتسمي راسها وتغسل ذراعيها بالاكشف
إن أمكن والألزم الاستنجاء في ذلك كله وعن القاضي أبي علي الأنسي إن لم يجد من يد لا تقدر
وإن وجد يان تمكن من الاستنجاء وغسل النجاسة تحت القميص مع ذلك لا يدي عودته فسد وفي
شرح الكثر جعل الفساد بالابداء مطلقا هو ظاهر الذهاب والسنن أن ينصرف محمد وب الظاهر
أخذ بانقضاء يومه إن رجع والاستحلاف للإمام أن يأخذ بثبوت رجل إلى الحجاب ويشير إليه ولم
أن يستحلف ما لم يخرج من المسجد ويجاوز الصفوف في الصحراء فإن لم يستحلف يستحلفونهم
حتى جاوزا وخرج بطلت صلو القوم أن لم قبل خروجه وفي بطلان صلوته روايتان و

لا يظهر عدم البطالة لانه في نفسه كالمفهوم ولا فرق بين ان يكون الصنف في متصل خارج
 المسجد ولم يجاوزها ومنفصلة وقال محمد ان كانت متصلة لا تقصد ما لم يجاوزها لان
 المواضع المصروفة في حكم المسجد كما في الصغراء وهناك القياس بطاها لا يجوز الانحاف لكن
 ورد الشرع على خلافه فيقتصر على محل الضرورة ويشترط كون الخليفة صالحا الامامة ولو سبقوا
 ولو لم يكن مع الامام الا واحد يتعين للاستحالة من غير تعيين ان كان صالحا للامامة و
 الا بان كان صبيا او امرأة فتقبل يتعين ففسد صلواته وصلوة الامام لانه صار مقتد يا به
 والاصح انه لا يتعين ففسد صلواته فحسب في تقريرات الاستحالة فكثيره مذكورة في الفتاوى
 وغيرها وللضرورة الى التطويل بذكرها للندرة وقوعها بل لعدم مكان العمل لها في هذا الزمان والاشتغال
 بما يفيد اولي والله الموفق ولو حصل سبق الخد في ركوع او سجود فحسب عادتها في البناء لان
 الانتقال من ركن الى ركن مع الطهارة شرط ولم يوجد فيعيد ما العبد فيه ولو لم يعد لا يجوز له خلاف
 ما لو تذكر فيهما سجدة فيجد هاجثا لا يجب عادتها بل تستحب لان الانتقال مع الطهارة قد وجد
 والاستحباب ان يخرج من الخلاف لان عند زفر والشافعي ربه فحسب عادة وعن ابي يوسف لم يرد عادة
 الركوع بناء على ان القوم يبين الركوع والسجود فرض عند الله سبحانه وتعالى علم فصل في
 سجدة السهو كما ان السب ان يصل بحث ذلة القارى بما يفسد الصلوة لانه من جملة الجائز
 كما انه قصد جعل بحث القراءة خاتمة الكتاب تيمنا ثم افرد السجدة في الترتيب في قوله سجدة السهو
 واجبة لا وجوبه بل الصواب ان يقال سجود السهو او سجدت السهو بلفظ التثنية لان الاضافة
 فيه من قبيل اضافة الحكم الى سببه والحكم الواجب بالسهو انما هو سجدتان لا واحدة الا ان الصدوق
 اذا لم يقصد به العدد يطلق على القليل والكثير وكان اراد بالسجدة معنى السجود ولم يرد الواحدة ثم
 سجد السهو واجب عندنا على الصحيح من المذهب ذكره في البسوط والمحيط والذخيرة والبدائع واستدل
 الكرخي رحمه عليه بقول محمد رحمه اذا سها الامام وجب على المومنين السجود فقد نص على الوجوب وجهه
 انه شرع لجبر النقصان واداء العباد بصفة الكمال واجب فحسب ركعة السجود وقال القند وهو سنة
 عند عامة علماءنا استدلالا بان لا يرفع القدمين ولو كان واجبا لرفعها كما في سجدة التلاوة والواجب
 ان سجدة التلاوة انما ترفع القدمين لان محلها قبلها كالصلية بخلاف سجود السهو لان محلها بعد القدمين
 فكيف يرفعها واذا قهره انه واجب فليعلم انه لا يجب له تركه الواجب من واجبات الصلوة فلا يجب
 بترك السنن والمستحب كالاعتوذ والتسمية والتنازل والتأمين وتكبيرات الامتعالاة والتسبيح
 ولا يترك الا ما يضر لان تركها لا يجبر بسجود السهو بل هو فساد ان لم يتداركه فيما هو او بتأخير اى
 بتأخير الواجب عن محله او بتأخير ركن عن محله اما تركه الواجب فهو كما اذا نسى اى كترك وقت

أكثر في المستفيضة ١٢

نسيان قراءة القنوت في الوتر أو التشهد في كلتا القعدتين الأولى والأخيرة فإنه واجب في ما
 أظهر الروايات وهو الصحيح وإن ذكر في بعض الروايات أنه سنة في القعدة الأولى واجب في
 الأخيرة وكما إذا نسي تكبيرات العيدين لما تقدم لها واجبة وكما إذا جهر الإمام فيه بالخطأ وثنا
 فيما يجهر لأن الجهر محله والمخافة في محله واجب كل منهما على الإمام وأما المنفرد فهو خير فيها
 بجهر فلا يجب عليه بالمخافة فيه وأما إن جهر فيها يمازفت ففي ظاهر الرواية لا يجب كركي المحيط لأنه
 لم يترك واجبا لأن المخافة إنما وجبت لنفي الخاطئة وإنما يحتاج إلى هذا في صلوة تؤدي على
 سبيل الشهرة والنقد يؤدي على سبيل الخفية انتهى وبني على هذا شمس الأئمة المحلوفين أنه إذا كان
 وحده وليس ثم أحد فلا سهو عليه في ظاهر الرواية وإن كان هناك رجل آخر وكل واحد يصلي
 منفردا كان عليه السهو وفي الكافي علل عدم الوجوب بأن جهره بقدر سماع نفسه هو غير
 منهى عنه فعلى هذا الوجه كجهر الإمام يجب السهو وقد ذكر نحوه أبو سليمان في زاداره أن المنفرد
 إذا نسي حاله في الصلوة حتى ظن أنه امام فجهر كما يجهر الإمام بسجد السهو وذكر في المحيط رواية
 النوادر عليه السهو وميل الشيخ كمال الدين بن المهام إلى أن المخافة واجبة على المنفرد في موضعها
 بتركها السهو وهو الاحتياط والأدعى ما علم وذكر في الإذخيرة أن سجود السهو يجب بستة أشياء يجب
 بتقدير ركن نحو أن يركع قبل أن يقرأ أو يسجد قبل أن يركع هذا التمثيل غير واقع في محله لأن الركوع قبل
 القراءة والسجود قبل الركوع غير معتد به حتى يفترض عليه إعادة الركوع بعد القراءة وإعادة السجود بعد الركوع
 على ما مر من أن الترتيب بين ما لا يتكرر في الركعة الواحدة وبين غيره فرض وإذا لم يقع ذلك
 معتد به لا يكون فيه تقديم الركن نعم إذا فعل ذلك يجب عليه سجود السهو وتأخير الركن
 بسبب الزيادة التي أدها فليست مل ووجب بتأخير ركن هذا هو الثاني من الستة نحو أن يترك
 سجدة صليبية يضم للصاد وسكون اللام بعد باء موحدة ثم باء النسبة والراء سجدة
 الصلوة نسبت إلى الصليب اختصاصا بصلي الصلوة بخلاف سجدة التلاوة وسجدة
 السهو فإذا ترك سجدة من ركعة سهوا فتذكرها في الركعة الثانية بعد تلك الركعة أو فيها
 بعد ما فسجدها فقد أخر ركنها عن محله أو يؤخر القيام عطف على يترك أي تأخير الركن
 نحو أن يؤخر القيام إلى الركعة الثانية بأن يجلس بعد السجدة الثانية من الركعة الأولى جلسة
 قيل إن يقوم كما هو مذاهب الشافعي وهذا إذا لم يكن به عذر من ضعف أو وجع أو يؤخر
 القيام إلى الركعة الثالثة بأن زاد على قدر التشهد في القعدة الأولى على ما مر وسيجيئ إن شاء الله
 تعالى في تكرار الركن هذا هو الثالث من الستة نحو أن يركع مرتين أو يسجد ثلاث مرات ويجب
 بتغيير الواجب من صفة إلى صفة وهو الرابع من الستة نحو أن يجهر بالقراءة فيما يخاف فيه

بها أو يخافت فيما يجهر فيه ويجب بترك الواجب سا وهو الخامس من الستة نحو أن يترك
 القعدة الأولى أو القنوت وتكبيرات العيد أو غير ذلك من الواجبات ويجب بترك
 الستة المضافات إلى جميع الصلوة وهذا هو السادس نحو أن يترك قراءة التشهد في القعدة
 فإنه يقال تشهد الصلوة ولا يقال تشهد القعدة بخلاف تشييم الركوع فإنه يضاهي الركوع
 لا إلى الصلوة وهذا على رواية كونه سنة فيها وهو اختيار البعض وهو القياس قال في الكافي
 لأن القعدة الأخيرة لما كانت فرضا كانت قراءة التشهد فيها واجبة فالقعدة الأولى
 لما كانت واجبة كانت قراءة التشهد فيها سنة لأن الأقوال زين الأفعال فكانت أحط
 زينة منها وقال بعض المشائخ التشهد في القعدة الأولى واجب وهو ظاهر الرواية وعليه
 المحققون لمواظبة عليه السلام عليه من غير تركه وقد تقدم قال القاضي صد الدين في حجية
 بشي واحد وهو ترك الواجب قال صاحب الذخيرة وهذا اجمع ما قيل فيه لأن الوجوه
 فيه كلها تخرج عليه ما التقدير والتأخير فلان مراعاة الترتيب واجبة عندنا وتكرار
 الركن يوجب تأخير الركن الذي بعده وأداء الركن من غير تأخير واجب وعليه المحققون
 من أصحابنا والجهر والمخافتة في محله واجب كما عرفوا جهر الامام فيما يخافت أو خافت فيما يجر
 قد ربما يجوز به الصلوة يجب سجود السهو عليه وهو أي التقدير بما يجوز به الصلوة هو الأصح
 والإي وان لم يكن ذلك مقدرا بما يجوز به فلا إيا فلا يجب عليه سجود السهو ولم يفرق في
 ظاهر الرواية بين الجهر والمخافتة وذكر في رواية النوادر أنه إن جهر فيما يخافت فعليه سجود
 السهو قل أو أكثر وإن خافت فيما يجهر ان خافت الفاتحة أو أكثرها أو خافت من السورة
 تلك الآيات قصارا أو آية طويلة فعليه السهو وإن خافت آية قصيرة يجب سجود السهو عند
 أي عند المصنفة رحمه خلافا لما فارق في النوادر بين الجهر والمخافتة وذلك لأن الجهر في
 موضع المخافتة أشد والمخافتة في موضع الجهر أخف لأن المخافتة مشروعة في صلوة
 الجهر كالغروب والعشاء دون العكس وكذا مشروعة للمنفرد في موضع الجهر دون العكس على الأصح
 فاعتقل القليل منها لا منه فرق أيضا بين الفاتحة وغيرها حيث شرط أكثرها وهو أكثر من ثلث
 آيات قصارا لأن فيها معنى لكاء وإن كان قرأنا حقيقة ولو كانت عاء لم يجب السهو بتغيير
 هيئة فلذا خفف حكمه والصحيح ظاهر الرواية وهو التقدير بما يجوز به الصلوة من غير تقوية لأن القليل
 من الجهر في موضع المخافتة عفو أيضا فحق حديث أبي قتادة في الصحيحين أنه عليه السلام كاه
 يقر في الظاهر في الأوبين بأم القرآن وسورتين وفي الآخرين بأم الكتاب يسمعا الآية لبيان
 والفاتحة قرآن حقيقة ولو كانت آية صيغة لا أثر له فلا فرق بينهما وبين غيرها ثم ادعى الجهر أن يسمعه

فإما ما يخاف
 من ترك الواجب
 من الستة المضافات
 إلى جميع الصلوة

غيره وادى الخافرة ان يسمع نفسه وهذا هو المختار ذكره في القنية وقد تقدم في بحث القراءة
ولو قام في الصلوة الرباعية الى الركعة الخامسة او قعد بعد رفع راسه من السجود في الركعة
الثالثة وقام الى الرابعة في المغرب والثالثة في الفجر او قعد بعد رفعه من الركعة الاولى في جميع
الصلوات يجب عليه سجود السهو ويجوز القيام في صورة ويجوز القعود في صورة لتأخير الواجب وهو
التشهد والسلام في صورة القيام وتأخير الركن وهو القيام في صورة القعود وان نقص الركعة الثالثة
سأهيا ولم يقعد القعدة الاولى ثم تذكر قبل ان يستوي قائما ينظر ان كان الى القعود او يقعد
لان بمنزلة القاعدة في وجوب سجود السهو عليه في اختلاف بين المسائل قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
بن الفضل لا يجب قبل غيره يجب لا نريد ما اشتغل به من القيام آخر واجبا ولا هم عدم الوجوب لان
الشرع لم يعتبر فعله قيا ما فاكز معتبرا قعودا ضرورة فلا يوجب التأخير الموجب للسهو ولا فرق في
هذا الحكم بين القعدة الاولى والثانية بخلاف ما اذا كان الى القيام اقرب انما يكون الى القعود اقرب
اذا لم يرفع ركبتيه كذا ذكره صاحب المحيط وفي الكنافه قال يدبر الدين يعني الكردي اذا انتصب
النصف الاسفل الى القيام اقرب وان لم ينتصب النصف الاول يكون الى القعود اقرب هذا هو الذي
اختاره في الكافي وهو الاصح فانه اذا رفع ركبتيه ولم ينتصب النصف الاسفل يصير كالحال للقبض الحاجة
ولا يعد قائما حقيقة ولا عرفا ولا شرعا لانه لو قرع ركن في هذه الحالة من غير عن لا يجوز لانه ليس
بقائم فان كان الى القيام اقرب لم يقعد بل يعني على صلوة كما لو لم يتذكر الا بعد تمام القيام ويسجد للسهو
ترك الواجب وهو القعدة الاولى ثم هذا التفصيل روايته عن ابي يوسف رحمه اختارها مسائلم
بخاري ما في ظاهر الرواية فالحال يستوقا انما يعود وان استوى قائما لانه اذا استوقا انما اشتغل
بفرض القيام فلا يترك الفرض للواجب بخلاف ما لو لم يستوقا انما قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
وهو الاصح والتوفيق ما روى انه عليه السلام قام فسبح الله فرجع وما روى انه لم يرجع بالحمل على ما روى
القريب من القيام وعد ما روى من بل على الاستواء وعد ما انتهى بل التوفيق بالحمل على الاستواء
وعد ما روى لان الواقع في الروايتين لفظ القيام فحمله مرة على الحقيقة ومرة على ما يقرب منها او
من حمله مرة على ما يقرب من الحقيقة ومرة على ما هو بعيد عنها فليتأمل ويؤيد ما رواه ابو داود انه
عليه السلام قال اذا قام الامام في الركعتين اذكر قبل ان يستوي قائما فيجلس ان استوقا انما
فلا يجلس في سجودين للسهو ومثله في سنان ابن ماجه ثم لو هاد بعد ما صار الى القيام اقول
قيل تفسيده صلواته وقال ابو علي الجرجاني لا تفسد وقال الزوزني في شرح القندور ان عاد فقعد
يكون مسيئا ولا تفسد صلواته ولا يخفى ان هذا كله انما يتأتى على رواية يوسف لا على ظاهر الرواية
ولو عاد بعد ما استوقا انما فسدت صلواته لتكامل الجناية برفض الفرض بعد الشروع فيه لا على ما

وكان الشيخ ظهير الدين المرعيني يقول لا يجب سجود السهو بقوله اللهم صل على محمد ونحوه
 أما المعتبر مقدار ما يودي فيه ركن وقد تقدم الكلام عليه بحث التشهد وانسكت في الركعتين
 الآخرين م على فقد أساء وانسكت ساهيا يجب السهو بناء على وايت وجوب الفاتحة في الآخرين
 وقال أبو يوسف ح لا سهو عليه وهو بناء على عدم وجوبها وقد تقدم الكلام عليه في بحث القراءة
 وان قرء القرآن بعد قراءة التشهد في القعدة الأخيرة لا سهو عليه لأنه محل الثناء والدعاء والقرآن
 يشتمل عليه ما وان تذاكر القنوت بعد الركوع وهذا يشتمل ما اذا تذاكر في السجود وبعد ملو من
 الركوع قبل ان يسجد لم يعد إلى قراءة القنوت أي يمضي على صلوته ولا يقنت لغوات عمل ما في السجود
 فظاهر وأما قبله فلان القوم تباين الركوع والسجود ليس بها حكم القيام قال القاضي ل وان تذاكره
 بعد في الركوع ففيه أي في القعود وايتان أحدهما لا يعود ولا يقنت والأخرى يعود إلى القيام و
 يقنت ويعيد الركوع والذي في فتاوى قاضيخان والصحيح لا يقنت في الركوع ولا يعود إلى القيام فاذا
 عاد إلى القيام وقنت ولم يعد الركوع لم تنفس صلوته لأن ركوعه قائم لم يرفض قال الناطقي س وعاد
 أو لم يعد يسجد للسهو وفي الخلاصة وعليه السهو عاد أو لم يعد قنت أو لم يقنت انتهى و لا بد من القنوت
 على ما هو الصحيح من أنه لا يعود ولو عاد وقنت لم يرفض ركوعه بين القنوت وبين الفاتحة والشر
 اذا تذاكره في الركوع فانه يعود ويقرها ويعيد الركوع وايت واحدة ولو عاد وقنت يرفض الركوع
 ولو لم يعد تنفس صلوته بل يوقام لأجل القراءة ثم يركع فليجوز ولم يعد الركوع قال بعضهم
 تنفس لأنهم انتصبوا للقراءة أو تنفس ركوعه وان كان البعض يقول لا تنفس لأن الفرض
 لأجل القراءة فاذا لم يقم صار كأنه لم يقم مع الكل واجب بيان الفرق إما أن لا يقن أو لا يقن وجوب القنوت
 دون وجوبها اذا أكثر العلماء لا يقولون به بخلافها فان الفاتحة فرض عند أكثر العلماء والسهو
 واجبة باتفاق ائمتنا فلان يجب العود لأجلها ويرتفع الركوع بدون القنوت وأما ثانيا فإنها
 اذا أعيدت اتفعا فرضين والقنوت اذا أعيد يقع واجبا بيان ذلك أن القراءة وان انقسمت
 إلى فرضين واجبة سنتها إلا أنه ما طال القراءة تنفس فنهنا وكذا إذا طال الركوع والسجود على
 ما هو قول الأكثر والأصح لأنه قوله فافروا ما تيسر من القرآن لو جوب أحد الأمرين لأية فما فوقها
 مطلقا صدق ما تيسر على كل فرد فهم اقرب يكون الفرض من سعي الأقسام المذكورة ان جعل الفرض
 مقدار كذا وجب وجعله دون ذلك مكروه وجعله فرق ذلك إلى حد كذا سنة لأنه يقع ول
 الآية يقرها فرضا وما بعد ها إلى حد كذا واجبا وما بعد ذلك إلى حد كذا سنة وذلك لأننا
 ان اعتبرنا الواجب ما بعد الآية الأولى منضمها اليها انقلب الفرض واجبا وان اعتبرناه منفردا
 الواجب بعض الفاتحة وقد قالوا الفاتحة واجبة وكذا الكلام فيما بعد الواجب الحد السنة فليعمل

فإن القراءة فرض عند أكثر العلماء

لكن الفرق بين القنوت وبين تكبيرات العيد مشكل حيث ذكر وان لم تذكر انه تركها وهو في
 الركوع يعود الى القيام على ما اشار اليه في الكافي على ما ياتي ان شاء الله تعالى وكذا في تلخيص الجامع
 الكبير وصرح به في شرحه والذي ذكره في التلخيص انه يجوز رفض ركن لم يتم لأجل واجب
 لم يفت محله فعلى هذا جاز رفض الركوع لأنه لم يتم لأن قامة بالرفع لأجل تكبير العيد لأنه
 واجب لم يفت محله من كل وجه لأن الرأى قائم حكما فيقال القنوت ايضا كذلك ولم ار
 من تعرض للفرق والذي يظهر ان يكون تكبير العيد واجبا مجمعا عليه دون القنوت والله
 اعلم وان سلم على سائر الركعتين في الظهر على ظن انهما قد تذكرا انهما صلى ركعتين فقط بينهما
 ويسجد للسجدة لأن سلم على ظن انهما الأربع فيكون سلامه سهوا وان سلم على رأس الركعتين على ظن
 انها اى صلواته جمعة او فجر استأنف صلواته لأنه سلم عالما بانتهى صلى ركعتين فوقع سلامه عدا فيكون
 قاطعا فلا ينبغي ان سها عن القعدة الأخيرة في ذات الأربع وقام إلى الخامسة يعود إلى القعدة ما لم يسجد
 الخامسة لأنها فرض فرض لأجلها عند التمكن من صلاحها ما هو محل الرفض هو ما دون الركعة تشهد
 ويسلم ويسجد للسهول تأخير القعدة وان قيد الركعة الخامسة بالسجدة بطل فرضه تحولت صلواته
 نقلا عند ابن عيينة واني يوسف في بطلان الصلاة عند سجدة ولم يتغير عند الشافعي به ولا يرد في شيء
 بناء على ان هذه الركعة عند عبث لأن الترتيب في فعل الصلاة فرض عند وكذا أصابة لفظ السلام
 والنفل لا يشرع قبل الفراغ من الفرض فيصير عبثا منافيا والمنافي يعفى السهو عنه ويجوز ان التسمية
 عقدت للفرض قصد ولا صل الصلاة عنهما فإذا بطلت الفرض بطل ما في ضمنها وأما ان الفرض شتم
 على الأصل والوصف فإذا بطل الوصف بما يخصه من المنافي لم يبطل الأصل لأن عدم الوصف لا يستلزم
 عدم الموصوف وعليه ان يضم إليها أي إلى الخامسة ركعة سادسة عند هاتين الركعتين لم يصير متفلا
 بست ركعات لأن النفل الوتر غير مشروع عندنا وقوله وعليه فيضان الضم واجب في ظاهر كلام محمد
 حيث قال وضم بالأخير وهو يفيد الوجوب قال في الكافي ان يضم السادسة فبالحق لو لم يضم فلا شيء
 عليه لأنه منفلون وهو غير مضمون خلافا لفرقة الشروع ملزم قلنا نعم ان شرع ملزم ما لا يشرع
 مسقطا فلا لازم بالالزام او الالزام انتهى ثم بطلان الفرض يحصل بمجرد السجدة في الخامسة
 عند أبي يوسف لأن السجدة يتم بالوضع عند وعند محمد لا يبطل ما لم يرفع رأسه لأنها لا تتم إلا بالرفع عند
 أبي يوسف ان السجدة عبارة عن الانخفاض وقد حصل بمجرد الوضع فمن شرط الرفع فقد زاد على
 النص بالرأى لمحمد ومن تمام كل شيء باخراة واخر السجدة الرفع ولذا لو سجد قبل ما لم يركع امامه فيه
 جاز ولو تمت بالوضع لما جاز لأن كل ركن ادى قبل الامام لا يقتد به كذا في الكافي وغيره ولكن هذا لا يقتضي
 به على أبي يوسف لا مكان ان يجعل ما سجد بعد سجد الامام معتبرا به وان بقي ما قبله قالوا وقول

محمد هو المختار للفتوى ونظير فائدة فيها الواسعة حدث بعد ضم جهته قبل الرفع فرفع باسم
 الموضوع كان له ان يعود الى القعدة وتصح صلوة لانه لم يسجد الخامسة وهذا المسئلة تلتبب بمسئلة
 زه بكسر الزاء ويسكون الهاء وهي كلمة تقوطها الاعاجم عند استحسان الشيء وذلك لانه لما عرض
 محمد فيها على يوسف قال زه صلوة فسدت بصلتها الحث وانما قال ابو يوسف رحمه على سبيل التكم
 والتعجب هذا وقال السر وحي ينبغي ان يكون الخلاف على العكس لان الطائفة والقعدة بين السجدة
 فرض عند ابى يوسف رحمه وعند محمد رحمه ليس بفرض بل ذلك سنة او واجب للنصر عن ابى يوسف
 على الركوع انه لا يتم حتى يرفع راسه ويطمئن قائما وعند محمد رحمه يتم بنفس الركعة وان لم يرفع
 راسه انتهى ولا شك انه على مقتضى هذا النص يحتاج كل منهما الى الفرق وانما تجوز افتراض الرفع و
 الطائفة وعد من لا يستلزم العكس لجواز ان يتم السجود بالوضع ويكون الرفع فرضا مستقلا
 الاجزاء منه قوله ويسجد للسجود هو قول بعض المشايخ وفي النهاية والاصح انه لا يسجد وكذا قال ابن الهمام
 الصحيح انه لا يسجد لان النقصان بالفساد لا ينبغي بالسجود وقد يقال الفساد لصفة الفضية لا لاصل الصلوة
 فيغير النقصان الواقع في اصلها الترك الواجب بهما بالسجود وان قعد في آخر الركعة الرابعة ثم قام قبل ان
 يسلم يعود ايضا ما ليسجد ليخرج عن الفرض بالسلام لانه واجب لا يسلم قائما لانه غير مشروع في الصلوة
 المطلقة وامكنه الاقامة على وجهه بالعود الى القعدة ويسجد للسجود لانه اخر واجبا وهو السلام بسبب فعله
 لم يلحق بالصلوة بخلاف ما اطل الدعاء بعد التشهد لا يلحق بها فلا يعد تأخير اذان سجدة الخامسة
 كان فرضه تاما التمام اركانها المبقى منه الا السلام وهو واجب وينتم الى تلك الركعة ركعة اخرى
 ويكون الركعتان نافذة لانه بناء على صحة النفل بتجريمه الفرض كما تقدم وهل تنوبها تان الركعتان
 عن ستة الظهر والعشاء قيل نعم والصحيح انه لا تنوبان لان السنة بالمواظبة عليهما من غير
 السلام بتجريمه مبتدأة وان لم يحج الى قصد السنة في وقوعها بالاجازة فاقصد منه في الرابع بعد
 الظهر فانها بتجريمه قصدت للنفل ابتداء فلذا يقع الاوليان منها سنة والكلام في القيام الى الرابعة في الفجر
 والى الثالثة في الفجر كالكلام في القيام الى الخامسة في الرابعة ان ذلك الحكم المذكور وهو انهم في الظهر والعشاء
 والمغرب لا كلام فيه لعدم كراهية النفل بعد ها واما في الظهر والفجر فقد قيل لا يضم بينهما في الصلوات
 لكرهية النفل بعد ها وكذلك لا يضم في الفجر في الصلوات الاولى ايضا لكرهية النفل بعد طلوع الفجر بخلافها
 في العصر لانه يصير مستغلا بسبب كعاقبه باداء فرض العصر ولا كراهية فيه فيل يضم مطالبه وهو المختار
 النهي انما هو عن النفل القصص لا الواقع من غير قصد ولنا لو تطوع آخر الليل فلما صار ركعة طلع الفجر كان
 الاول ان يتمها يصلي ركعة الفجر لانه لم يتنفل بعد الفجر واكثر من ركعتين قصد ويسجد للسجود واستعمال
 والقياس ان لا يسجد لانه في صلوة غير التي سجد فيها ومن سهله صلوة لا يسجد في الاخر وجه الاستحسان

فصل في ما كان
 هل تنوبها تان
 الركعتان عن ستة
 الظهر والعشاء

ان التقصان دخل في فرضه عند محمد بترك الواجب هو السلام وهذا النقل بناء على التحريم
الاولى فيجعل في حق السهو كالحال صلوته واحداً من صلواته نظراً وسهولة الشفع الاول يسجد في
الآخر وان كان كل شفع على ركن بناء على الاتحاد الحكمي بواسطة اتحاد التهمة وعند أبي يوسف ربح التقصان
في النقل بالدخول فيه لا على الوجه الواجب اذ الواجب ان يشترع في النقل بتجريمه النقل وهذه كانت
للغرض سهو الامام يوجب السجدة عليه اصالته وعلى القوم تبعاً له فان ترك الامام لا يسجد ها
للوتم له لا يصير مخالفاً امامه ولو يلزم الاداء الامتثال به وهو الموتم لا يوجب السهو على الامام
لان متبوع لا تابع ولا عليه له ولا على الوتم لان ان يسجد وحده كان مخالفاً امامه وان يسجد
الامام معه ينقل الاصل تبعاً وان سها عن السلام يعني بالسهو عن السلام ان طال التقصير الاخيرة
ساكتاً قدر ركن واكثر على ظن ان يخرج من الصلوة ثم علم انه لم يخرج ولم يسلم يسجد السهو ولا غيره
الواجب ان سلم من وجب عليه السهو حال كونه يريد بسلامه قطع الصلوة يعني انه لا يريد حال السلام
سجدة السهو اي يسجد السهو بل غزم ان لا يسجد له ثم بدله اي يعد ما سلم ان يسجد للسهو فله
ان لا يسجد ما لم يتكلم ولا يستدبر القبلة اي وما لم يستدبر القبلة فوضع له موضع لم يوضع له وهو غير نصيب
والحاصل ان نيتة عند السلام ان لا يسجد لا تمتنع وجوب السجدة ما لم يعرض بعد السلام ما ينافي
الصلوة لانها تغيير للشرع فلا تعتبر ومن شك في حال القيام انه هل كبر لا فاستقام لا فتفكر في ذلك
وطال تفكره مقدراً داء ركن وعلم بعد ذلك انه كان قد كبر او ظن في الصورة المذكورة اي غلب
ظنه بعد لتفكر انه لم يكبر فاعاد التكبير ثم تذكر انه كان قد كبر فعليه السهو لان تفكره يستلزم
تأخير الواجب هو القراءة وكذا ان شك انه في الظهور او في العصر مثلاً او شك انه صلى ثلثاً او رباعاً
وشغله عن التسليم افرغ من الفاتحة وتفكر اي سورة يقرأ وطال تفكره يجب عليه سجدة السهو
ثم الاصل في حكم التفكر انه ان منع عن اداء ركن قراءة آية او ثلث او ركوع او سجود او عن اداء
واجب كالقعود يلزمه السهو لا استلزام ذلك ترك الواجب وهو لا يتيان بالركن او الواجب
في عمله وان لم يمنع عن شيء من ذلك بان كان يؤدي الاركان ويتفكر لا يلزمه السهو
وقال بعض المشائخ وهو الامام الصغار ان منع التفكير عن القراءة او عن التسليم عليه يسجد السهو
وان كان لا يمنع بالركن يقرأ ويتفكر ويسجد ويتفكر لا يجب عليه سجدة السهو فعلى هذا القول لو شغله
التفكر عن تسليم الركوع وهو راكع مثلاً يلزمه السجدة وعلى القول الاول لا يلزمه لان منع عن اداء ركن
لا واجب عن الصغار ان شك في صلوة صلاها قبل هذه الصلوة فتفكر في ذلك وهو هذه الصلوة
لا يسجد عليه فان شغله تفكره وقال الحلواني ما قاله الكتاب ان شغله تفكره لا يريد ان شغله
التفكر عن ركن او واجب فان ذلك يوجب سجدة السهو بالاجماع ولكن اراد به شغل قلبه بعد

وضع الامام موضع لم يشرطه

ان يكون جوارحه مشغولة بأداء الأركان كذا في التاتارخانية وان سلم للمسبوق ساهيا
مع امامه اى على اثر التسليم ثم الأولى كسائر المقتدين فانه لا سهو عليه لانه مقتد به
المقتدي لا يوجب السجود وان سلم اى بعد سلام امامه يجب عليه سجود السهو لوقوعه
منه بعد صيرورته منفردا وفي المحيط ان سلم في الأولى مقدار السلام فلا سهو عليه لانه
مقتد به وبعد يلزمه لانه منفرد انتهى فعلى هذا يراى بالمعيرة حقيقتها وهو لا وقوع وذكر في المقتد

ان المسبوق اذا سلم مع امامه او كبر تكبير التشريق مع امامه سهوا فاعليه السهو وذلك لما قلنا
ان صدور السهو منه حصل بعد صيرورته منفردا والمنفرد يلزمه السجود بسهوه ولو سلم على
ان عليه ان يسلم فهو سلام على ائمة البناء المسبوق يتابع امامه سجود السهو وان كان في قوم
السهو منه قبل اقتداءه كان سجود السهو يقع في حرمة الصلوة وما دام الامام في الصلوة فالتابعة
لا تفر على المسبوق كسائر المقتدين ولو ظن الامام ان عليه سهوا فبني ما بعده المسبوق ثم
ان لا سهو عليه في رواية ثانية وبناء عليها الاختلاف المشافه واشبههما فساد صلوة المسبوق
وقال ابو حفص الكبير لا وبه اخذ الصدوق والشهيد والأول بناء على ان زيادة سجدتين كزيادة
الركعة مفسد والحق انها لا تقصد بزيادة سجدتين لأن اللاحق لو سجد مع الامام للسهو لا تقصد
مع انه زاد سجدتين غير معتبرتين لانه لا يجزئ بهما بل عليه ان يسجد لذلك السهو في
آخر الصلوة بل الموجب للفساد الاقتداء في موضع لزوم فيه الانفراد وان قام المسبوق

قبل سلام الامام وقروا ركع ولكن لم يسجد بعد حتى يسجد الامام للسهو يتابعه المسبوق فيه
ويرتفع قيامه وقراءته وركوعه لان انفراجه لم يستحكم فقلزم متابعتة واذا عاد الى المتابعة
ارتفع ما فعله لظهور وقوعه قبل صيرورته منفردا لان ما لى به دون الركعة حتى لو بني
عليه من غير اعادة فسدت صلوة وان قيد الركعة التي قام لها وركع بالسجدة لا يتابع الامام
في سجود السهو لا سجد كام انفراجه وان عاد وسجد معه فسدت صلوة لان الاقتداء في
موضع الانفرد مفسد كالانفراد في موضع الاقتداء وان لم يتابع المسبوق الامام في سجود

السهو يسجد لاجل ذلك السهو اذا فرغ من الصلوة استحسانا والقياس ان لا يسجد لان
ما يقضي به اول صلوة حكمها وسجود السهو انما اشترع في آخر الصلوة وجب الاستحسان انه
آخر صلوة حقيقة وانما رجم السجود قبله في الآخر الحكمي لاجل متابعتة الامام فاذا فاته المتابعة
كان عليه ان يسجد في الآخر الحقيقي وان سما في ما بقى يقضى بعد فانه الامام يسجد لانه ايضا
لا يفر منفردا والمنفرد يجب ان يسجد لاجل سهوه وان كان لم يسجد مع الامام لسهوه ثم سهوا هو
ايضا لكثرة سجدتين عن سهوه وسهوا امامه لان السجود لا يتكرر بتكرار السهو لان الجنايات

الواقعة في الصلوة من جنس واحد باعتبار الصلوة وكل جنابات متعددة من جنس واحد
يكتفي فيها بجزء واحد اذا تأخر عنها كمن افطر عدل في رمضان ثم ادا كفته بعد ما كفارة صلوة
ونظائره كثيرة وههنا كذلك لان الجزء الذي هو سجود متأخر عن جميع ما وقع من السهو
ضرورية كونه في آخر الصلوة وكذلك لو سجد سهوا مام ثم سها في سجد يقضي بسجدة ايضا لتقدم
الجزء على السهو الثاني ولا ينبغي للمسبوق ان ييا حله ان يقوم الا قضاء ما سبق به قبل سلام الامام
بل يكره تحريكه لما نهى عليه الصلوة والسلام عن الاختلاف على الامام بقوله انما جعل الامام ليؤتموا
تحتلوا عليه الحديث لان يكون القيام لصورة صون صلوة عن الفساد كما اذا خشى ان ينظره ان
تظلم الشمس قبل تمام صلوة في الفجر او يدخل وقت العصر للجمعة ويمضي مدة مسجدين في وقت
وهو معد وراويده الحديث او يخاف من رد الناس بين يديه ونحو ذلك فلا يكره ان يقوم
قبل سلامه بعد قعوده قد التشهد ولا يقوم قبل قعوده قد التشهد اصلا فان قام قبل ان
يفرغ الامام من التشهد او قيل ان يقعد قد التشهد فالمسئلة على وجه مباه على ان ما
يؤديه من قيام وقراءة وركوع وسجود قيل يعود الامام قد التشهد لا يقعد به لو وقع منه قبل صيرورة
منفردا اذ لا يصح انفاده قبل تمام الامام صلوة ولا تتم ما لم يقعد قد التشهد في القعدة الاخيرة وان
ما يقضيه اول صلوة في حق قراءة واذا تقر هذا فلا يخلو للمسبوق من انه اما ان كان مسبوقا
بركعتين او بثلاث ركعات او باربع ركعات فان كان مسبوقا بركعة فيظن ان وقع من قرائته بعد
فراغ الامام من التشهد مقدرا ما يجوز به الصلوة على الاختلاف بين البيهقيفة وصاحب جازت
صلوة لو مضى على ذلك لان ذلك المقدار وقع معتد به في تادي به فرض القراءة فالحال عليه
فرض لكون ما سبق به ركعة واحدة هي اول صلوة حكمها في حق القراءة والا لا ان لم يقع بعد قراءة
بعد فراغ الامام من التشهد مقدرا ما يجوز به الصلوة فسدت صلوة تادى مضى على ذلك لم يعد
القراءة لان قيامه وقراءته قبل فراغ الامام من التشهد لا تعتبر على ما رواه والقراءة فرض عليه في
الركعة التي يقضيها اذ لم يبق من صلوة مما يمكن تدارك القراءة فيه فتفسد لترك الفرض وكذا
الحكم ان كان مسبوقا بركعتين لا يفترض القراءة عليه فيها وعدم ما يمكن تداركها فيه بعدها
بخلاف ما اذا كان مسبوقا باكثر من ركعتين حيث لا تفسد صلوة لعدم وقوع مقدرا ما يجوز به الصلوة
من قراءة بعد فراغ الامام من التشهد لا يمكن من تدركه فيما بعد حتى لو لم يقرأ فيما بعد الركعتين
مما يقضيه مقدرا ما يجوز به الصلوة واعتد بما قرأه قبل فراغ الامام من التشهد ومضى عليه تفسد
صلوة ايضا واعلم ان المسبوق هو من وقع شرعه مع الامام بعد ما فات الركعة الاولى بعد والاخر من شئ
مع قبل فواتها ثم فاته شئ فيما بعد ولذلك من لم يقترعه مع الامام شئ من الركعات من جملة احكام المسبوق

ما ذكره من جملتها انه فيما يقضى كالمنفرد الا في اربع مسائل احدى هذه الاجزاء اقتداء ولا الاقتداء به
 لان بيان من حيث الجريمة اما لو شئ احد المسبوقين المتساويين كشيء ما عليه الخط صاحب فيه
 القضاء من غير اقتداء صحت ثابتهما ان لو كبرنا ويا لا استيننا يصير مستانفا قاطعا لا دلي بخلاف
 المنفرد فانه لو كبرنا ويا لا دلي يصير مستانفا ما لم ينوصلوه اخرى غير التي هو فيها على ما سبق ثابتهما اقتداء
 ان لو سجد امامه لمسه ويعد ما قام لقضاء ما سبق قبل التقييد بالسجدة يعود ويسجد معه ولا يسجد
 بعد فراغه بخلاف المنفرد حيث لا يلزمه السجود لمسه وغيره رآبعتها ان ياتي بتكبير التشريق انفاقا
 بخلاف المنفرد فانه لا يجب عليه عند ايخفيفه رجع ومن جملتها ان لو قام حيث يصح قيامه وفرغ
 قبل سلام الامام وتابعه السلام قيل تنفس صلوة والفتوى على ان لا تنفس وان كان اقتداء بعد
 المفارقة ففسد لوقوعه بعد الفراغ فصار كمنع الحث في هذه الحالة ومن جملتها ان لو تذكر امامه
 سجدة تلاوة فسجد ها بعد قيام المسبوق قبل ان يقيد ما قام اليه بالسجدة فانه يرفضه ويتابع
 الامام في سجدة التلاوة ويسجد معه للمسه وان سجد على القول بوجود السهولتاخير سجدة التلاوة و
 لم يتابعه فسدت صلوة لان عودا امام الى سجدة التلاوة يرفض القعدة بخلاف العود الى سجدته والاركان تنقض القعدة
 في حق الامام وهو لم يصح منفردا بعد لان ما تاتي به دون ركعة ترفض حقه ايضا ولم لا يجوز له والانفراد ولو
 كان قيد ما قام اليه بالسجدة لا يتابعه لتحقيق انفراده ولو تابعه فسدت صلوة رواية واحدة وان
 لم يتابعه فسدت ايضا في رواية كتاب الصلوة ولا تنفس في رواية النوادر وجبة رواية الاصل ان العود
 الى سجدة التلاوة يرفض القعدة قتيبان انه انفراد قبل ان يقعد الامام وجبة رواية سليمان بن عمار
 القعدة في حق الامام لا يطر في حق المسبوق لانه بعد ما انفراده خيم عن متابعتها من كل وجه فلا
 يتعدى حكمه اليه كما لو ارتفعت كلها في حقه بعد استحكام انفراده بان ارتد الامام والعياد بالله بعد
 اتمامه للصلوة صلى الظهر يوم الجمعة بما عثر ثم راح الى الجمعة ارتفع ظهره في حقه كما في حقه لا يرى ان
 مقبلا الوقت بمسافر وقام قبل سلامه لا تمام فنوى الامام الاقامه حتى يحول فرضه دبعافا ان يمكن سجدة
 عاد الى متابعتها الامام وان لم يعد فسدت وان سجد فان عاد فسدت وان لم يعد ومضى عليها وان لم
 لا تنفس كذا هذا ولو قد كبر الامام سجدة صليبة يتابعه المسبوق وان لم يتابعه فسدت وان كان قيد
 ما قام اليه بالسجدة تنفس الروايات كلها عدا اوله لم يعد لانه انفراد وعليه ركنان السجدة والقعدة و
 هو عاجز عن متابعتها بعد كمال الركعة ولو انفراد وعليه ركن فسدت وهذا اوله والاتصل ما تقدم
 ان الاقتداء في موضع الانفراد وعكسه ومن جملتها ما اشرنا اليه انه يقضي اول صلوة في حق
 القراءة واخرها في حق القعدة حتى لو ادرك مع الامام ركعة من المغرب فانه يقرأ في الركعتين الفاتحة
 والسورة ويقعد في اولهما الا انها ثابته ولو لم يقعد جاز استحسانا لا قياسا سارم يلزمه سجود السهول

سها لكونها أولى من وجه ولو أدرك ركعة من الرباعية فعليه ان يقضي ركعة ويقرأ فيها الفاتحة
والسورة ويقعد لا نه يقضي آخر صلوة في حق القعدة وح في ثمانية ويقضي ركعة ويقرأ فيها
لذلك ولا يقعد وفي الثانية يتخير والقراءة افضل ولو أدرك ركعتين يلزمه القراءة فيما يقضي
ولو تركها في احد ما فسدت لان ما يقضي أول صلوة ولو كان امامه تركها في الاوليين و
قضاها في الآخرين وادرك السبوق الآخرين فالقراءة فيما يقضي فرض عليه ايضا لانك للقراءة
تلتحق بجملها من الشفع الاول فقد أدرك الثاني خاليا عن القراءة حكما ومن جملتها انه قيل ان اذا
فرغ من التشهد قبل سلام الامام يكره من اوله وقيل يكره كلمة الشهاده وقيل يسكت وقيل
يبقى بالصلاة والدعاء والصحيح انه يسترسل ليفرج من التشهد عند سلام الامام وكذلك الصحيح انه
لا ياتي بالنشاء في الصلوة الجهرية حتى يقوم الى القضاء واما المقتضى اذا فرغ من التشهد الاول قبل
فراغ الامام فانه يسكت قوله واحدا ذكره في القنية ومن جملتها انه لو قام امامه الخامسة فتابعه
فان كان الامام قد عد على الرابعة فسدت صلوة السبوق لا قد أثر في موضع الانفراد وان لم
يقعد لا تقصد ما لم يقيد الخامسة بالسجدة ومن جملتها انه لو ابتدأ بقضاء ما سبق به وقيل
تفسد صلوة ولا يصح انه لا تقصد ولكن تركه واما الاصح فقد يكون سببا لفاته النوم او سبق
الحسد والاستغال بالوضوء او حجة بحيث لم يجد مكانا وضعه ان يقضي ما فاتة ولا يشرع في اتباع الامام
ان لم يكن قد فرغ بخلاف السبوق ولا يقرأ ولو بعد فراغ الامام لا نه حفظ الامام حكما
وكذا اوسمها لا يسجد السهو كالمقتضى حقيقة وان سجد الامام للسهو وهو لم يتم صلوة لا يسجد
معه بل يسجد بعد فراغه ولو كان مسافرا وامامه كذلك فتو الاشامة لا يصير صلوة اربع
بخلاف السبوق في جميع ذلك على ما عرفنا فرغ سبق بركعة من ذوات الأربع ونام في
ركعتين يصلي او لا ما نام فيه ثم ما أدركه مع الامام ثم ما سبق به فيصلي ركعة مما نام فيه ثم مع الامام
ويقعد متابعه لانها ثمانية امامه ثم يصلي الاخرى مما نام فيه لا يقعد لانها ثلثة ثم يصلي الف
انبت فيها ويقعد متابعه لا ما نام لانها اربعة كل ذلك بغير قراءة لانه مقتضى ثم يصلي الركعة التي سبق
بها بقراءة الفاتحة والشوق ويقعد امامه والاصل ان الاصح يصلي على ترتيب صلوة امامه السبوق
يقضي ما سبق به بعد فراغ صلوة الامام وهذا على سبيل الجوزية وان افتراض خلافه الزجر
حتى لو صلى او لا الركعة التي أدركها مع الامام ثم ما نام فيه ثم ما سبق به ووصل الى ما سبق به
ثم ما نام ثم ما أدركه مع الامام وعكس جازم الكراهة ولا تقصد صلوة عنه بخلافه والله
سبحانه اعلم وذكر في الفتاوى الخاقانية فقال رجل صلى ولم يدرك ثلثا صلى ام اربع قال لا ذلك
اول ما سها استقبل باختلاف في تفسير ذلك قيل ول ما سها في هذه الصلوة وقيل في سنة

لو أدرك مع الامام
ركعة من المغرب

اذا فرغ السبوق من
التشهد قبل السلام
الامام يكره من اوله
وقيل نعم

فان كان الامام قد فرغ
من التشهد قبل
فراغ الامام
فان كان الامام

وقيل بعد بلوغه وقيل يقضى اول ماسها في عمره وعليه اكثر للمشائخ وان لقي ذلك الشك اى
 ووقع له غير مرة يتجرب اى يطلب لهوا لآخرى بالعل فان وقع تحريمه على انه صلى ركعة بعنى في
 صلوة ذات ركعتين يضيف اليها ركعة اخرى ويسجد للسجود وان وقع تحريمه على انه صلى ركعتين
 في الصورة المذكورة يقعد ويتشهد ويسلم ويسجد للسجود وان لم يقع تحريمه على شئ اخذ بالاقل
 لان المتيقن ومعنى الاخذ بالاقل انه ان كان في صلوة الفجر مثلاً وشك انه صلى ركعة او ركعتين
 يجعل كأنه صلى ركعة فيقعد مع ذلك احتياطاً لاحتمال انه صلى ركعتين والقعدة عليه فوضفاً
 في يقعد غير واقعة في محلها الا ان النسخ هكذا في الاصل في ذلك كله ما جاء في الاحاديث ففي
 مسند ابى شيبة عن ابن عمر قال في الذي لا يدري صلى ثلاثاً ام اربعاً بعيد حتى يحفظ وفي صحيح
 البخاري انه عليه السلام قال اذا شك احدكم في صلوته فليتحرك الصواب فليتم عليه اخرج الترمذي
 وابن ماجه عن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا سلم احدكم
 في صلوته فلم يدرك واحدة صلى او ثنتين فليبين على واحدة فان لم يدرك ثنتين صلى او ثنتين فليبين
 على ثنتين فان لم يدرك ثلثاً صلى او اربعاً فليبين على ثلث ويسجد سجدتين قبل ان يسلم قال الترمذي
 حديث حسن صحيح فحملوا الاول على ما اذا كان اول ماسها والثاني على ما اذا وقع تحريمه على شئ فغلب
 ظنه عليه وركن قلبه اليه والثالث على ما اذا لم يقع تحريمه على شئ ولم يزل تردده جمعاً بين الاحاديث
 وقال في الذخيرة لو شك في ذوات الاربع انها اى الركعة التي عرض الشك فيها هل هي الركعة
 الاولى او الثانية يقعد على راس كل ركعة اذا لم يقع تحريمه على شئ فيجعل تلك كأنها الاولى فيها
 ويقعد لاحتمال انها الثانية والقعدة فيها واجبة ثم يصلي ركعة اخرى ويقعد لانها هي الثانية باعتبار
 ما اخذ به ثم يصلي ركعة اخرى ويقعد لاحتمال انها الرابعة والقعدة فيها فرض ثم يصلي ركعة اخرى
 ويقعد لانها اخر صلوة باعتبار ما اخذ به فيجعل بالاحتياط في جميع ذلك وفي فتاوى الامام الفقيه
 اذا دار بين تردد المصلي بين الثانية والثالثة اى شك في قيامه ان الركعة التي قام منها هل
 هي الثانية والثالثة لا يقعد وهو الصحيح لانها الزكينة الثالثة فليست محل القعود وان كانت
 ثانية فقد سبق انه اذا قام عن القعدة الاولى واستتم القيام لا يعود ولذا قيدنا شكنا في القيام
 اما لو شك قبل القيام فانه تقعد لاحتمال انها الثانية الا في المغرب والوتر فانه اذا شك بعد القيام
 لا يضاعف ويعقد لاحتمال انها الثالثة والقعدة فيها فرض فيشهد ويقوم فيصل ركعة اخرى
 لاحتمال ان تلك كانت الثانية ولو شك في الفجر في قيامه ان التي قام اليها ثانية او الثالثة او في
 المغرب او في الوتر لها ثالثة ام رابعة او في الرباعية لها رابعة او خامسة فانه يقعد ويتشهد ثم
 يقوم فياتي بركعة اخرى لاحتمال ان ذلك لو شك في ركوعه وبعده قبل تقيد هاهنا بالسجدة اما

لوشك في سجوده فان كان في السجدة الاولى امكنه اصلاح صلوته على قول محمد بن ابي بكر لان تلك الركعة ان لم تكن زائدة فعليه تمامها وان كانت زائدة لا تقصد عنده لانه لما عرض الشك في السجدة الاولى ارتفعت كما في السبق الحديث فيها في رفعها ويقعد ويتشهد ثم يصلي ركعة اخرى وان كان الشك في السجدة الثانية او قبلها بعد رفعه من الاولى بطلت صلوته اتفاقا لاحتمال انها زائدة وقد كملت بالسجدة وزيادة ركعة مع ترك القعدة الاخيرة مفسدة كما تقدم فقام والله الموفق وان بدء المصل بالمسح قبل الفاتحة ساهيا في الركعة الاولى والثانية فعليه السهو وان قرع حرفا واحدا كذا في الخاتمة فان قال فيها اذ ابدى بقراءة السورة في الركعة الاولى والثانية فقرأ حرفا ساهيا كان عليه السهو وفي الظهيرية عن الفقيه ابي الليث انه يلزمه سجود السهو وان قرأ حرفا واحدا والوجه فيه تاخير الواجب لم يعف القليل منه لان السهو فيه غير غالب بخلاف الجهر والاسرار في غير المحل فانه مما يغلب فيه السهو ويعود فيقهر الفاتحة ثم السورة وكذا لو تذكر بعد الفراغ من السورة وكذا لو تذكر في الركوع وسجدة السهو اي سجود السهو وسجدة ثان يسجد بها بعد السلام ويتشهد بعدهما ويسلم ويعلم من هذا ان سجود السهو يرفع التشهد اما القعدة فلا يرفعها بخلاف السجدة الصليبية وسجدة التلاوة اذ تذكر احدهما بعد القعدة فيسجد بها حيث ترتفع القعدة حتى يفترض القعدة بعد ذلك وتفسد الصلوة بتركها بعد لان محلها قبلها بخلاف سجود السهو وعلى هذا لو سلم مجرد رفعه من سجود السهو يكون تاركا للواجب هو التشهد ولا تفسد صلوته ثم تكون سجود السهو بعد لسلام مذهبا وعند الشافعي رح قبل السلام وهو قول احمد رح وعند مالك رح ان كان بزيادة فبعد وان كان بنقصان فقبل وهو رواية عن احمد رح للشافعي رح ما في الكتب الستة واللفظ للجحاري عن عبد الله بن جحينة ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر فقام في الركعتين الاولىين ولم يجلس فقام الناس معه حتى اذا قضى الصلوة وانتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس فسجد سجدتين قبل ان يسلم لما كان هذا الحديث فان فيه نقصانا في الصلوة بترك القعدة الاولى قد سجد فيه قبل السلام وحديث ابن مسعود في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا ساهيا وسجد السهو بعد السلام فثبت انه عليه السلام سجد للنقصان قبل السلام وللزيادة بعد ولنا ما روى المغيرة بن شعبه ان النبي عليه السلام قام من ثنتين ولم يجلس ثم سجد لسهو بعد السلام رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح فقد سجد عليه الصلوة والسلام للنقصان بعد السلام قال صاحب الهداية وغيره لما تعارضت روايتا فعله عليه السلام بقى التسليم بقوله وهو ما في البخاري من حديث ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا شك

أحدكم في صلوة فليتحرك الصواب فليتم عليه ثم يسجد سجدتين بعد التسليم وعن عبد الله بن
 جعفر بن أبي طالب إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شك في صلوة فليسجد سجدتين بعد
 ما يسلم رواه أبو داود وفيه اسم عيل بن عياش وثقه ابن معين وغيره سيما وثابته روايته
 برواية البخاري وعن ثوبان قال عليه الصلوة والسلام لكل من هو سجدتان بعد ما يسلم رواه
 أبو داود والنسائي وابن ماجه واحد ولكن في السجود قبل السلام قول أيضا وهو رواه مسلم
 وغيره من حديث أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا شك أحدكم
 في صلوة فلم يدرك ركع صلي أو ثلاثا ثم أربعا فليطرح الشك وليبن على ما يتقن ثم يسجد سجدتين
 قبل أن يسلم فقد تعارضت روايتا قوله عليه السلام أيضا وأعل هذا هو السري في الخلاف إنما
 هو في الأفضلية حتى يسجد قبل السلام أجزاءه عندنا على ظاهر الرواية لأن الأحاديث تدل
 على جواز كلا الأمرين إلا أن المعنى يرجح التأخير عن السلام لأن السجود لما تأخر عن
 سببه إلى آخر الصلوة إجماعا كان تأخيرها عن جميع فرائضها وأجباها أولى والسلام
 من وجباها فإن قيل إنما آخر الاحتمال أن يتكرر السهو فيكفي سجود واحد للملك ولا يحتاج
 إلى تكراره لكل سهو فالحج قلنا يرد ذلك بأن ذلك الاحتمال باق ما لم يسلم فانه يحتمل
 أن يؤخر السلام بأكثر من الفكرة وأنه هل صلي ثلثا أو أربعا ونحو ذلك أو ظن الخروج
 من الصلوة على ما تقدم فكان الأولى بالتأخير عن السلام لئلا يلزم تكرار السجود وهو
 غير مشروع أو تقدم الحكم على سببه أن يتكرر إذا وقع السهو بعد السجود قبل السلام وانما أثر
 في السبب فيما هو من الجواب والأجزاء فان سجود السهو وإن كان عبادة لكنه بمنزلة الكفارة
 معنى العقوبة فليتامل ثم قيل يسلم تسليمة واحدة ويسجد السهو وهو قول الجمهور ومنهم من يسلم
 ونحو الإسلام قال في الكافي الصواب أن يسلم تسليمة واحدة وعليه الجمهور ولأنه لما كان الأصل
 لأن الحاجة إلى السلام ليفصل بين الأصل والزيادة المسحقة به وهذا يحصل تسليمة واحدة
 ولأن السلام للتحلل والتخية والمقصود هنا التحلل عن أصل الصلوة دون التخية لأنها قطع التحريم
 فصار ضم الثاني إلى الأولى عبسا انتهى لأن غفارا فخر الإسلام كونهما تلغا وجه من غير أن
 الاختلاف للتخية والمراد هنا مجرد التحلل وقيل لابي بالتسليمتين وهو اختيارنا ثم لا يمتنع أن يسلم
 أخى فخر الإسلام وقال صاحب الهداية هو الصحيح صرفا للسلام أي المذكور في الحديث إلى المشي
 النسلوة وهو السلام من الجانبين وكذا صح كون السلام من الجانبين في الظهيرة والمغربة واليانية قال شيخ
 الإسلام أنه لو يسلم تسليمتين لا ياتي بسجود السهو بعد ذلك لأنه بمنزلة الكلام وأما الشاهد بعد سجود
 السهو فلهذا وعن عمران بن حصين أنه عليه الصلوة والسلام صلي ثم يسجد سجدتين ثم تشهد ثم يسلم

و
 أخر
 تقديم
 والتدخل
 بيان الاختلاف في
 سلام يسجد السهو
 واحد أو اثنتان
 اختيار

رواه ابو داود والترمذي وقال احسن غريب ياتي بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في كلتا القعدة
قعدة الصلوة وقعدة السهو وهذا مختار الطحاوي فانه قال كل قعدة في آخرها سلام فيها صلوة
النبي صلى الله عليه وسلم وقال قاضي ابن ان الاحوط وقال بعضهم في المسئلة اختلاف بين الامم
ف عند ابي حنيفة وابي يوسف رخص يصلي في قعدة الصلوة وعند محمد رخص في قعدة السهو بناء على ان
سلام من عليه السهو يخرج من الصلوة عندهما فيكون القعدة الاولى ختمافصل فيها ويدعو ليخرج
بعد اكمال الفراغ والواجب الاستحباب جميعا قال في المفيد وهو الصحيح وعند محمد رخص لا يخرج
فكانت قعدة السهو هي الختم فيها بما ذكره وقال الكشي ياتي بالصلوة والادعية في قعدة السهو
وقال في الهداية هو الصحيح لان الدعاء موضع آخر الصلوة انتهى هذا هو الوجه لا نراه خروج
بالسلام عن الصلوة على قول المجتهد وابي يوسف رخص لكنه يعود اليها بسجود السهو على ما ياتي ان شاء
الله تعالى فيكون قعدة السهو هي آخر الصلوة حيثئذ بالاتفاق واعلم ان الاختلاف في الاتيان
بالصلوة والادعية سواء لان الصلوة سنة والدعاء فارق المصنف بينهما في الخلاف يقول ياتي بالصلوة
في كلتا القعدتين والادعية في قعدة السهو وقال بعضهم ياتي بالادعية فيها لم اعثر عليه كلاما
والله سبحانه اعلم فوالله صلى ركنين تطوعا فهي فيما وسجد للسهو ثم ادا ان يبني على تلك
التحرمة اخرين ليس له ذلك لئلا يبطل ما ادى من السجود بلا ضرورة لانه يقع في وسط الصلوة
واما شرع في آخرها وكل شفع من التطوع وان كان صلوة على ركن لكن التحريمة متحدة فيقيم سجود
السهو في وسط التحريمة بخلاف المسافر اذا صلى الظهر ركعتين وسها فيهما وسجد للسهو ثم نوى القاء
فان يتم صلواته لان نية الاقامة صحت لصدوره من الامل والوقت باق ولم يفرغ بعد ولو لم
يبن لبطلت صلواته لانها صارت اربعا وفي بطلان صلواته بطلان سجود السهو ولو بني لبطل
سجود السهو فحسب فمحل بطلان سجود السهو من محل بطلان الصلوة وبطلانه معافا فصلا البناء
اولى وفيما تقدم لا يبطل شيء من صلواته ان لم يبن وان بني بطل سجوده فصلا عدم البناء اولى
هذا لو بني صح لبقاء التحريمة ويعيد سجود السهو الصحيح لانه بطل كذا في الكافي ونسي الشهيد في آخر
الصلوة فسلم ثم تذكر فاشتغل بقرأة التشهد فلما قرأ البعض سلم قبل تمام التشهد فسد
صلواته في قول ابي يوسف رخص لان قعوده الاول ارتفض بالقعود الثاني والتشهد فاذا سلم قبل تمام التشهد
فسد وقال محمد رخص لان قعوده ما ارتفض كله بالعولاء وقراءة التشهد وانما ارتفض بقدر ما قرأ
لم يرتفض اصلا لان محل قراءة التشهد القعدة والضرورة الى فرضها وعليه الفتوى وعند
اختلاف المشايخ في مسئلة لاروايتها اذا نسي الفاتحة او السورة فتذكرها في ركوعه فالتصية قائما
للقراءة وسجد ولم يعيد الركوع قال بعضهم تفسد صلواته لما انتصب للقراءة ارتفض ركوعه فاذا

كل قعدة في آخرها سلام فيها صلوة
من نطق النبي صلى الله عليه وسلم
احتمل
قعدة السهو هي
الصلوة بالاتفاق
فوالله

لم يعد الركوع تقصد صلواته وقال بعضهم لا يرتفع كل الركوع او لم يرتفع صلواته لان الرقص
كان لاجل القراءة فاذا لم يقرأ صار كأنه لم يكن كذلك في فتاوى قاضيان جمهورهما يخالفان وفتاويهما لا يفترون
في بعض الفتاوى بعد الفاتحة ان كان في صلواته لم يأت في الجموع بين الجمهور والمخالفين في ركعة واحدة
كذلك في الخلاصة وفيها اراد ان يقرأ سورة بعد السورة التي قراءها فقرأ سورة قبلها لا يلزم السهو
بسلام من عليه السهو ويخرج من الصلوة خروجا موقفا عند ايجافته ربه واني يوسف
فان سجد السهو عاد اليها ولا فلا وعند محمد ربه لا يخرجها اصلا ويتبين على هذه مسائل
منها انه لو اقتد به اعد بعد السلام يصح اقتداءه مطلقا عند محمد ربه وعندهما ان سجد السهو
صح ولا فلا ومنها انه لو كان مسافرا فنوى الاقامة بعد السلام تصير صلواته ربا عند محمد ربه
مطلقا حتى لو مضى لم يمتها تقصد وعندهما ان سجد للسهو فكذلك ولا فلا حتى لو مضى ولم
يسجد للسهو لا تقصد صلواته ومنها انه لو اقتد به احد متطوعا في هذه الحالة فترككم ذلك التقيد
على عملنا فاني الصلوة يلزمه قضاء تلك الصلوة عند محمد ربه مطلقا وعندهما ان سجد الامام للسهو
ولا فلا ومنها لو ضحك في تلك الحالة فتهتبه ينقض وضوءه عند محمد ربه وعندهما لا ينقض
ولو سجد للسهو فلا يصح سجوده للسهو للتناهي اذ صح موقوفه على عدم استفاض الطهارة وعدم تنافها
موقوفه على عدم صحته فلو صح لا تنقض ولو انتقضت لم يصح فليتأمل محمد ربه ان سجد السهو جبر
للقصان الواقع في الصلوة فلا بد ان يكون في جهتها لان القائم يجبرها بالنقض فلا يمكن جبر
من ضروره سقوط صفة التحليل عن السلام وحده علة يحقل حكمها السقوط حتى اذ لم يقصد التحليل
لم يعمل ولا قصد هنا ولا خلاف انه اذا سجد سقط اثره في التحليل ولهما ان السلام وضع للتحليل
فلا تستمر الحرمة اذ العلة الموضوعية لحكم لا تسقط حكمها مع وجودها الا ما نهى ولا ما نهى هنا الا
الحاجة الى الحاق ما يجبر بالاصل وهذه الضرورة انما هي عنداء السجود فوجب الوقف فان ادعى بطلان التحليل
من الاصل الا انه يحصل لعدم ضرورة سقوطه والله سبحانه اعلم فصل في بيان احكام
زلة القاري الواقعة في الصلوة اعلم ان هذا الفصل من المهمات وهو مبني على قواعد ناشئة
عن الاختلاف كما يتوهم انه ليس له قاعدة يبتني عليها بل اذا علمت تلك القواعد علم كل فرع
من الفروع المذكورة في الكتب انه على قاعدة هو مبني ومخرج وامكن تخرج ما لم يذكر
فقول والله المستعان ان الخطأ في القرآن اما ان يكون في الاعراب اي الحركات والسكون
ويدخل فيه تخفيف الشدة وقصر الممدود وعكسهما او في الحروف بوضع حرف مكان آخر او
زيادته او نقصه او تقديمه او تأخيره او في الكلمات او في الجمل كذلك او في الوقف ومقابله
والقاعدة عند المتقدمين ان ما غير تغييرا يكون اعتقاده كغيره يفسد في جميع ذلك سواء كان

سجد

سجد

ينقض

سجد

الحالة

من

المذكور

من

في القرآن اوله يمكن الا ما كان من تبدل الجمل مفصولة بوقف تام وان لم يكن التغيير كذلك
 فان الاصل قيمه اي في الزلل والخطا ان لم يكن مثله اي مثل ذلك اللفظ في القرآن والمعنى
 اي والحال ان معنى ذلك اللفظ بعيد من معنى لفظ القرآن متغير معنى لفظ القرآن بتغيير اللفظ
 قويا بحيث لا مناسبة بين المعنيين اصلا تنفسد صلواته ايضا كما اذا قرء هذا القبار وكان قوله
 هذا الغراب كذا اذ لم يكن مثله في القرآن ولا معنى له حتى يحكم بالبعد عن المعنى القرآني وبعد
 كما اذا قرء يوم تبلى السرائل باللام في آخره مكان الراء في السرائل وان كان مثله في القرآن والمعنى
 اي معنى اللفظ الذي قرءه بعيد من معنى اللفظ المراد ولم يكن معنى اللفظ المراد متغيرا
 باللفظ المقر تغييرا فاحشا تنفسد ايضا عند اي خفيفة ومحمد بن وهب لا حوط وقال بعض
 السامع لا تنفسد لعموم البلوى وهو قول ابي يوسف وم وان لم يكن مثله في القرآن ولكن لم يتغير
 به المعنى نحو قيامين مكان قومين والخلاف على العكس تنفسد عند ابي يوسف ولا تنفسد
 عندهما فالاعتبار في عدم الفساد عند عدم تغيير المعنى كثيرا وجود الشك في القرآن عند الموافقة
 في المعنى عندهما فهذه قواعد مائة المتقدمين في هذا الفصل واما المتأخرين لمحمد بن مقاتل و
 محمد بن سلام واسمه جيل الترهك ابي بكر بن سعيد البلخي والمهند والي وابن الفضل والمهند واقا تعقوا
 على ان الخطا ان كان في الاعراب لا يفسد مطلقا وان كان مما اعتقده كقرآن اكثر الناس لا يميزون
 بين وجوب الاعراب قاله قاضيان واما قائله المتأخرون اوسع واما قائله المتقدمون لا حوطه لان
 لو تعدد يكون كقرا وما يكون كقرا لا يكون من القرآن قال ابن الهمام فيكون متكلما بكلام الناس لا كقرا
 وهو مفسد كما لو تكلم بكلام الناس ساھيا مما ليس بكقرا فكيف وهو كقرا انتهى ان كان الخطا
 بابدال حرف بحرف فان امكن الفصل بين الحرفين بلا كلفه كالصاد مع الطاء بان قرء
 الطالحات مكان الصالحات فاتفقوا على انه مفسد وان لم يكن بالمشقة كالطاء مكان
 الصاد والصاد مكان السين والطاء مع التاء فقد اختلفوا فاكثرهم على عدم الفساد
 لعموم البلوى وعن ابي منصور العراقى يعتبر عسر الفصل بين الحرفين وعد مائة من كل كلمة
 فيها عين او حاء او قاف او طاء او تاء وفيها سين او صاد فقد اختلفوا في احداهما كان الاخر لا
 تنفسد وعن ابن مقاتل يعتبر قرب المخارج وعد مائة ولكن الفروع غير مضبطة على شيء من
 ذلك فالاولى الاخذ فيه بقول المتقدمين لانضباط قواعدهم وكون قولهم لا حوطه واكثر
 الفروع المذكورة في كتب الفتاوى منزلة عليه ولا يقاس مسائل لذة القادى بعضها مما
 ليس مذكورا عن الائمة المتقدمين والمتأخرين على بعض مما هو مذكور في الاصل كالمثل في اللغة
 والعربية والمعاني وهذا ذلك مما يحتاج اليه النفس ليعلم ما يكون اعتقاده كقرا وما ليس كذلك

الترسل

يتغير

بالمعنى المعنى

شغير

مع

ومما عنده بعيد بعد فاحشا او غير فاحش او قريب او متحى ليمكنه القياس على قول المتقدمين
 ولعلهم خارج الحروف فيتميزين قريب الخرج وبعيد الحروف التي يجوز ان يبدل بعضها من بعض
 والتي ليست كذلك ليمكنه القياس على قول المتأخرين ونحن نستعين الله تعالى في بيان ذلك
 ذكره من الفروع غير منسوب الى قاعدة من قواعد المتأخرين حتى قواعد الأئمة المتقدمين
 الله عليهم اجمعين والتصنف ذكر بعضها مع بعض الاختلاف فقال ان بدل القاف في الصلوة
 حرفا مكان حرف كان الاصل فيه اى في ذلك التبدل ان كان بينهما اى بين الحرفين البديل
 والمبدل منه قربا للخارج كالقاف مع الكاف وكان من مخرج واحد كالسين مع الصاد في صلوة
 وزاد في المحيط قيد الابد منه وهو ان يجوز ابدال احدهما من الآخر ولا فهو منقوض بسائل كثيرة
 كما سيأتي انشاء الله تعالى كما اذا قرء فاما اليتيم فلا تنكر بالكاف مكان القاف في قهر وذلك
 على القاعدة المذكورة وكذا على قول ابي حنيفة رحمهم الله لان الكثرة في اللغة بمعنى القهر وان لم يكن
 القرآن وكذا اذا قرء لا يلا فكريش مكان قرش اما اذا قرء مكان اللال الجمة الطاء معجمة او
 ضم الطاء المعجمة مكان الصاد المعجمة او على القلب مثال الاول الموقر لو تلو على الاعين مكان تلو
 ومما ظم مكان ذرم ومثال الثاني المغطوب مكان المغضوب ومثال الثالث تطعف الحيوه
 مكان ضعفت ففسد صلوته وعليه اى على القول بالفساد اكثر الأئمة للتغير الفاحش البعيد
 اللفظ معناه للزوم والاحاج وهو بعيد من معنى الذرة وظرف معناه يبس من البرد وهو بعيد
 جدا ايضا من ذرا وكذلك غطب بالطاء ليس له معنى وكذلك الظهف بالطاء ليس له معنى
 ولان هذه الحروف لا يجوز ابدال بعضها من بعض وان كان لظاء والذال من مخرج واحد وروى عن
 محمد بن سلمة انها لا تقصد لان الجمع لا يميزون بين هذه الحروف وكان القاضي الامام الشهيد المحسن
 يقول الاحسن فيه اى في الجواب في هذه الابدال المذكورة ان يقول ان الفتى ان جرى ذلك على
 لسانه ولم يكن مميزا بين بعض هذه الحروف وبعض وكان في ذمهم ان يراى الكلمة على وجهها لا تقصد
 صلوة وكذا اى مثل ما ذكر المحسن روى محمد بن المقاتل عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد
 وهذا معنى ما ذكر في فتاوى الحجة انه يفى في حق الفقهاء باعادة الصلوة وفي حق العوام الجواز فيقول
 محمد بن سلمة اختيار الاحتياط في موضعها والرخصة في موضعها ونحوه ما ذكر في الخيرة انه
 اذا لم يكن بين الحرفين اتحاد بالخروج ولا قربا لان فيه اى في ابدال احدهما من الآخر بلوى عامة
 نحو ان ياتي بالذال المعجمة مكان الصاد المعجمة كان يقرم كيدهم في قد ليل كان تضليل ونحو ان ياتي بالراء
 المحض او الخالص مكان اللال المعجمة او الطاء اى ان ياتي بالطاء المعجمة مكان الصاد المعجمة
 لا تقصد عند بعض المشائخ وهذه قاعدة اخرى لبعض المتأخرين اعتبروا فيه البلوى العامة

هذا المختار
 والصواب
 في
 الجمع

تفسد لبعده لا ذنالك بالصناد المعجمة مكان الذال تفسد لبعده المعنى صنف الحيوة بالظاء المعجمة
مكان الصناد تفسد لعدم معناه ان يتبعون الا الظن وان الظن بالصناد المعجمة مكان الظاء تفسد
لبعده المعنى اذا عوابه بالصناد المعجمة مكان الذال لا تفسد لصحة المعنى من يضل الله بالظاء المعجمة
مكان الصناد لا تفسد لصحة المعنى له يقيبه في الكفر والضلال فرض عليك القرآن بالظاء المعجمة
مكان الصناد تفسد اذ لا معنى لجميع حاذرون بالصناد المعجمة مكان الذال لا تفسد لقر المعنى
اي حاضر والبال انما ضلنا بالظاء المعجمة مكان الصناد لا تفسد لصحة المعنى اي استمرنا وذننا
وهي قراءة ذكرها في الكشاف عن علي وابن عباس رضي الله عنهما فرض فيهن الحج بالظاء المعجمة
مكان الصناد وبالذال تفسد اذ لا معنى لهما وذر واظهار الاسم بالظاء المعجمة مكان الذال
او بالصناد المعجمة تفسد لبعده المعنى لان معنى وظهرهم معنى وظنهم وهما في غاية البعد عن معنى الترك
وجعلوا الله مما ذر بالصناد المعجمة مكان الذال وبالظاء المعجمة تفسد لبعده المعنى لان ضرر معناه
نفي وظهر بمعني النجد وليس من البرد وهما في غاية البعد من الذي معناه البعث وليس في
القرآن وتلك الاعين بالصناد المعجمة مكان الذال وبالظاء المعجمة تفسد لان الاول ليس معنى
والثاني بعد علي ما سبق هذا ما ذكره قاضيان من ابدال هذه الاحرف الثلاثة بعضها من بعض
وكله فخرج على قواعد المتقدمين كما اريناك والله الهادي اما ابدال الذال المعجمة بالواو المحض
فلم يذ كر له مثالا والذي ينبغي ان يكون التفصيل فيه ما في الاثناعشر على ما ياتي انشاء الله تعالى وما الحكم
في قطع بعض الكلمة عن بعض لا نقطاع نفس ونسيان الباقي بان اراد ان يقول الحمد لله فقال ال
فان قطع نفسه ونسي الباقي تركه فقال حمد الله او لم يتركه فترك الباقي وانتقل الى كلمة اخرى
فقد كان الشيخ الامام شمس الاثمة المحلواني يفتي بالفساد في مثل ذلك ويرى ان بعض المشائخ ولكن
عامته المشائخ قالوا لا تفسد لعموم البلوى في انقطاع النفس والنسيان وعلى هذا الوجه قصدنا
ينبغي ان تفسد وبعضهم فصل فقال ينظر الى الكلمة اركان كلها يوجب الفساد فذكر بعضها يوجب
والا فلا قال قاضيان وهو الصحيح وذكر انه لو قرء حتى مطلع الفجر فلما قال الفجر انقطع نفسه فكم
لم تفسد صلواته وقرن الشيخ نجم الدين في الخصائل بين الاسم والفعل فقال في الاسم لا تفسد وفي
الفعل كان اراد ان يقر بيشكرون فقال يشترك الباقي تفسد لان اللاحق في الاسم زائد بخلاف
الفعل لكن هذا الفرق انما يستقيم فيما اذا قال الحمد مثلا وترك الباقي وما اذا قال الحمد وترك الباقي
وكما تقدم انقاع قاضيان فيمن قال الفجر فانقطع نفسه فلا يستقيم ومن المشائخ من قال ان كان
للبعض المذكور وجه صحيح في اللغة ولم يتغير به المعنى ولا يكون لغوا لا تفسد ولا تفسد كذا
ذكره في التناويع راجية عن الحديث والاولى الاخيرة يقول العامة في انقطاع النفس والنسيان بما

قاصينان وهذا التفصيل الأخير في العهد عملاً بعموم البلوى في محله وبالاحتياط في محله لما وقف في غير موضعه فلا يوجب ذلك فساد الصلوة أيضاً العموم البلوى بانقطاع النفس والنسيان وعدم معرفة المعنى في حق الجمع واكثر العوام وهذا عند عامة علمائنا وعند بعض العلماء تقسداً لتغيير المعنى تغييراً فاحشاً نحو ان يقراء الحمد والوقف وابتدأ بقوله لا اله الا هو وهذا مثال الوقف او قرء ولقد وصينا الذين اتوا الكتاب من قبلكم ووقف وابتدأ بقوله واياكم ان تقولوا الله اوفر يخرجون الرسول ووقف وابتدأ وقرء واياكم ان تؤمنوا بالله وبكم الى غير ذلك من الامثلة كما يقف على قول بعض الكفار ثم يبدأ بقوله يا بن قنف على ما قالت اليهود وابتدأ عزيز بن الله او يد الله مغلولاً ووقف على لقد كفر الذين قالوا وابتدأ ان الله هو السميع من مريد وان الله ثالث ثلاثة ونحو ذلك فالصحيح عدم الفساد في ذلك كله لما تقدم وان نظم القرآن وأما اذا كان فيه قيم من جهة العربية فقط بان وقف على الشرط وابتدأ بالجزء نحو ان يقف من يعمل مثقال ذرة خيراً يوقف ثم يقول يره او على الوصف وابتدأ بالصفة بان قرأ ان كان عبداً ووقف ثم يابتدأ بقوله شكروا وعلى المبتدأ وابتدأ بالخبر بان وقف على قوله الحمد وابتدأ بقوله لله ونحو ذلك فانه لا تقصد صلوة اجماعاً ولو وصل حرفاً من آخر كلمة بكلمة اخرى بان قرء اياك نعبد واياك نستعين بوصل كاف اياك بنون نعبد ونستعين او قرء انا اعطيناك الكوثر بوصل كاف انا اعطيناك بلازم الكوثر او قرأ اذا جاء نصر الله بوصل همزة جاء بنون نصر الله وما اشبه ذلك فان صلوة لا تقصد على قول العامة من العلماء قال قاصينان وان تعد ذلك وفي شرح التهذيب وهو الصحيح لأن من ضرورة وصل الكلمة بالكلمة اتصال آخر الاولى باول الثانية قال قاصينان في فتاوى الحجة المصلي اذا بلغ في الفاتحة اياك نعبد واياك نستعين لا ينبغي ان يقف على قوله اياك ثم يقول نعبد وانما الاولى والاصح ان يصل اياك نعبد واياك نستعين انتهى فلا اعتبار لمن يفعل ذلك السكت من الجهال المتفهمين بغير علم وعلى قول بعض المشائخ تقصد صلوة لانه يخرج النظم عن حيز الافادة فان ايا واحداً وكنعبد وحدها لا معنى لها وايضاً ان هذا الاختلاف انما هو عند السكت على ايا ونحوها والافلا لا ينبغي لعاقل ان يتوهم فيه الفساد فضلاً عن العامة وبعض المشائخ فصلوا وقالوا ان علم القاري ان القرآن كيف هو اى علم الكافر من الكلمة الاولى لا من الثانية الا انه جرى على لسانه هذا الوصل لا تقصد صلوة لأن الوصل وقع في النظم دون المعنى وان كان في اعتقاده ان القرآن كذلك اى ان الكافر مثلاً من الكلمة الثانية تقصد صلوة لان ما قدم ليس بقرآن نظر الى ما اراده وعلى هذا ينبغي ان اذا لم يكن له نيّة ولا نظر الى المعنى ان لا تقصد وهذا ايضا بناء على ما تقدم من السكت والافعى القرآن لا يغير

بالأداة عند اساق نظمه والصحيح قول العامة لان كل هذه تكلفات باردة لا ينبغي الالتفات اليها وذكر في المنطق انه لو قرع في الصلوة الحمد لله بالهاء مكان الحاء او قرع كل هو الله احد بالكا فمكان القاف وال حال انه لا يقدر على غده كما في الا تراك ونحوهم يجوز صلوة ولا تقصد كذا لو قال الحمد لله بالحاء المعجمة فقد ذكر محمد بن الفضل في فتاوه ان التراك ليس لغتهم جاء انما لغتهم خاء فاذا احرأ تركي مكان الحاء خاء لم تقصد صلوة لانه لا يمكنه اقامة الحاء لا بمشقة فصارت هذه لفظة وكذا في كل العجمي لا يمكنه اقامة حرف لا بمشقة وجهه انتهى والذي ينبغي ان يكون الحكم فيه كالحكم في الالتم ان يجتهد في اصلاح لفظه ولا تقصد صلوة مادام على الاجتهاد ولكن لا يجوز لغيره الاقتداء به فانهم عموا هذا الحكم في كل من لا يمكنه النطق بحرف على ما سياتي انشاء الله تعالى وفي فتاوى قاضيان لو قرع فصل لوبك والخر بالهاء مكان الحاء تقصد صلوة وذلك لبعده المعنى على ما هو دأى المتقدمين وفيها لو قرأ انه كان خفيا مكان حفيا لا تقصد وهذا ايضا يمكن ان يخرج على قول المتقدمين لصحة المعنى اى خفى لفظه واحسانه في اجابة دعائى و لو قال قل اعود بالذال المهملة مكان المعجمة او قرأ فساد صباح المندرين بكسر الال لا تقصد صلوة لصحة المعنى فيهما اما الاول فلان اعود بمعنى ارجع والباء بمعنى الى كما في قوله تعالى حكايته وقد احسن بي اى فيكون معناه ارجع الى رب الفلق ملقيا من شر ما خلق واما الثانى فلانه يكون معناه فساد صباح الانبياء اى تصحيحهم على قومهم المكذبين ومثل الاول ما ذكر قاضيان لو قرع يعودون بجال بالذال يعنى المهملة لا تقصد ومثل الثانى لو قرأ فانظر كيف كان عاقبة المندرين بكسر الال اى في نصرتهم على قومهم الكافرين ولو قرع الالتم لبت باللام مكان زب بالراء لا تقصد الالتم بالشاء الثلثة بعد اللام من الالتم بالتحريك وهو اللغزة يضم اللام و سكون الشاء وهو تحول اللسان من السين الى الشاء ومن الزاء الى الغين او الى اللام او الى الياء او من حرف الى حرف كذا في القاموس ثم اختلفوا في حكم الالتم قد كوفي واقعات الناطقي عن ابى شجاع انه قال في الالتم قرع مكان ربل او ما الشبه ذلك يجوز صلوة و ذكر صاحب المحيط والمختار المفتوى في جنس هذه المسائل انه ان كان يجتهد في اداء الليل والطواف النوافل في التجميع ولا يقدر عليه فصلوة جائزة وان ترك جهده فصلوة فاسدة وان ترك جهده في بعض عمره لا يسعه ان يتركه في باقي عمره ولو ترك تقصد صلوة انتهى قال صاحب الذخيرة انه مشكل عند لان ما كان خلقه فالعبد لا يقدر على تغييره انتهى وذكر فتاوى الحجة ما يوافق صاحب المحيط فانهم قال وما يجري على السنة النساء والارقاء من الخطأ الكثير من اول الصلوة الى آخرها كالشيطان والالين واياك نابذ واياك تستائين السراة انا مت فعلى جواب الفتاوى المحسامة فاداموا

وفي التصحيح والتعلم والأصلاح بالليل والنهار ولا يطاقوهم لسانهم جازت صلواتهم كسائر الشروط
إذا عجز عنها من الوضوء وتطهير الثوب والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعود والتوجه
إذا حصل العجز عنها جازت صلواتهم كذلك هنا ما إذا تركوا التصحيح والجهد فسدت صلواتهم كما
إذا تركوا سائر الشروط وإنما جوزت صلواتهم لعجزهم عن الأصلاح فصار تلك الألفاظ لغتهم و
لسانهم فكانهم قرأ القرآن بلغتهم انتهى وبمعناه في فتاوى قاضيان فإنه قال وإن كان الرجل
من لا يحسن بعض الحروف ينبغي أن يجتهد ولا يعذر في ذلك فإن كان لا ينطق لسانه لم يجز
أنه ليس فيما تلك الحروف يجوز صلواته ولا يؤم غيره انتهى قال حاصل أن الترخيص عليهم الجهد بما
وصلواتهم جائزة ما داموا على الجهد ولكنهم بمنزلة الأميين في حق من يصح الحروف الذي عجزوا عنه
لا يجوز اقتداء بهم ولا يجوز صلواتهم إذا تركوا الاقتداء بهم مع قدرهم وإنما يجوز صلواتهم مع قراءة
تلك الحروف إذا لم يقدروا على قراءة ما يجوز به الصلوة مما ليس فيه تلك الحروف ما لو قد روي
هذا قرأ وتلك الحروف فصلواتهم فاسدة أيضاً لأن جواز صلواتهم مع التلفظ بذلك الحروف ضرورة
فينعدم بانعدام الضرورة هذا هو الذي عليه الاعتماد ولهذا أجبت من سألني أنه صلى خلفه أمام
فقرأوا ما ينتمى ربك فحدث بالسين مكان الناء بان صلوة فاسدة هذا في النوازل روي عن
أبي القاسم يعني الصفار أنه قال الهند الذي لا يفصح بالقراءة فسكوتة أحب إلي من قراءة في الصلوة
وقيل لهذا القاري أجر لو قرأ في غير الصلوة قال إن كان عند تبدل الحروف يصير كلاماً آخر من
كلام الناس فلا ينبغي أن يقرأ فإن قرأ في الصلوة تنفس صلواته وهو بقراءة ذلك يعني في غير الصلوة
غير ما جاز وفي الواو الحجة بمعناه وهذا بناء على مختار المتقدمين وهو المختار فينبغي أن ينظر
إلى تغيير المعنى بسبب ذلك الحرف إن كان فاحشاً تنفس وإن صح معناه ولم يبعد كثيراً من المعنى
المراد لا تنفس وصح قاضيان بأنه لو قرأ بثنة ولا نوم بالناء مكان السين لا تنفس صلواته
وهو بناء على ما قلنا والله أعلم وعن أبي حنيفة رحمه فيمن قرأ وإذا ابتلى إبراهيم ربه بضيم اليم وقيل البناء
أو قرأ الخالق البارئ المصور بفهم الواو أو قرأ وهو يطعم ولا يطعم بفهم العين الأول وكسر هاء في الناء
أنه لا تنفس صلواته صريح الرواية عن أبي حنيفة رحمه في الآية الأولى قال في النصاب عن حنيفة
ومحمد رحمه فيمن قرأ وإذا ابتلى إبراهيم ونصب به لا تنفس انتهى في الملتقط ولو قرأ الخالق
البارئ المصور بنصب الواو فعن أبي الفضل الكرماني أنه أفتى بالفساد والحاصل أنه
تقدم أن مذهب المتأخرين عدم الفساد بالخطأ في الأعراب هو أوسع ومذهب المتقدمين
أنه إن كان فاحشاً مما اعتقده كفر بفساد وهو الاحوط وقد ورد عن المتقدمين في بعض ذلك
اختلاف وفي بعضه تصريح بالفساد وفي بعضه تصريح بعدمه والتحقيق في العمل بصحة المعنى

بوجه محتمل وعلما كما قد بان ان قاعدة تم الغير المخزومة فتقول قال في الكشاف وقرأ أبو حنيفة
 وهي قراءة ابن عباس واذا بتلى ابراهيم ربه برقع ابراهيم ونصب ربه والمعنى انه عاده
 بكلمات من الدعاء فعل المختبر هل يجيبه اليهن ام لا انتهى فهذا يؤيد عدم الفساد
 اما الخالق البارئ المصور فان نصب الرأ لا تقصد لان يكون مفعولا للبارئ والمعنى ان
 بسم المصور وهو معنى صحيح وان رفع الرأ وخفضها فسد لا اعتقاده كفر وان سكنها
 لم تفسد لاحتمال النصب غيره فلا تفسد بالشك واما هو يطعم ولا يطعم فقد روي عن
 يعقوب انه قرأ به ذكره في الكشاف ووجهه بان الضمير لغير الله وذكر في الفتاوى الغياثية
 انه افتى عامة الامم بسمه عند الفساد فبلغ ذلك السيرا في فخرها بانها قراءة الاعشى و
 ذكر ترجيحها فاخبروا بذلك فرجعوا فمذهبه قاعدة المتقدمين المقررة ومادوى من الحكم
 بالفساد في المسئلة الاولى والثانية وما اشبه ذلك مما يصح تحريجه على معنى صحيح محتمل
 الجواب نظر الى ظاهر اللفظ ثم الرجوع توفيقا بين الروايات وان زاد القارى في الصلوة حرفا
 فانظر ان لم يتغير المعنى بان قرء وأمر بالمعروف وانتهى عن المنكر بزيادة الالف في اللفظ بعد الهاء
 او قزم ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخلهم نارا بزيادة ميم الجمع لا تفسد
 صلوة اتفاقا وان غير المعنى نحو ان يقرء القرآن الحكيم وانك لمن المرسلين بزيادة الواو و
 كذا لو قزم وان سعيكم لشتى ونحو ذلك فقد قالوا تفسد صلوة لان جعل جواب القسم
 قسما كما ذكره قاضيان وصاحب الخلاصة وغيرهما وفي المحيط قال بعض المشائخ لخلاف
 ان تفسد صلوة انتهى فهذا مع انه ليس يقطع بالفساد فيفيد ان البعض يقولون
 لا تفسد قلنا قال المصنف ينبغي ان لا تفسد ووجهه انه ليس بتغير فاحش لعدم
 كونه اعتقاده كفر مع انه لا يخرج عن كونه من القرآن وجعله قسما يصح ويكون الجواب
 محذوف فان حذفه قد ورد كما في قوله تعالى والنازعات غرقا الى اخره فان جوابه محذوف
 ولو نقص حرفا ان كان من اصول الكلمة وتغير المعنى تفسد في قول ابي حنيفة وعمر بن محمد كما
 لو قزم ما رزقناهم بحذف الراء والراء او قزم وليقولوا درست بغير دال او خلقنا غير خاء
 او جعلنا بغير جيم وكذا اذ لم يكن من الاصول ولكن حذفه يودي الى الاعتقاده كفر بخلاف
 الواو من وما خلق الذكروا لان تفسد وقالوا على قول ابي يوسف لا تفسد لان المقر وموجب
 في القرآن اما اذ كان الحذف على وجه الترخيم الجائز في العربية نحو ان يقرأ يا مال بحذف
 الكاف فلا تفسد اجماعا وكذا اذ لم يكن من اصول الكلمة كما اذا قرء الواقعة بغير هاء وكذا اذ
 كان من الاصول ولم يتغير المعنى كان يقرأ تعالى جدر بنا باللام مع حذف الياء في تعالى لا تفسد بالاتفاق

وذكر في كتاب زلزلة القاري للشيخ الامام حسام الدين ابى سعيد بن سعد النسفي انه لو قرأ الله
 السمى بالسين مكان الصاد لا تقسده صلوة وهو اختيار الشيخ الامام نجم الدين ابى جعفر
 النسفي وهذا مبنى على ما تقدم من اختيار بعض المتأخرين من عدم الافساد فيها اذا كان الخروج
 قبا او متحدا او على ما تقدم من اختيار بعضهم من عدم الافساد بقراءة الاثم ومن معناه من العزم
 كالمهود والترك وقد تقدم التحقيق فيه واما على قول المتقدمين فينبغي ان يكون كذا المعنى
 لصحة المعنى على انه مشتق من سمى بمعنى علا وتكبير واعلم ان الصاد والسين والزاء من مخارج واحد
 وكثير ما يدل بعضها من بعض فلنذكر ما اوردناه قاضيان من ذلك ما ذكرنا على قاعدة المتقدمين
 قوله اذا جاء نصر الله بالسين او يعوق ونسرا بالصاد لا تقسده اما الاول فلان من جملة معاني
 القطعة من الجيش ويتقد يره يصح المعنى فان جيش الله وهم للثلاثة مستلزم للنصر واما
 الثاني فلانه لا يجدد في تغيير اسم الصنم ولا يعد عن مرادهم فانهم كانوا يستنصرون بالاصنام
 بعض الاصنام اسمه نقر ففتح الصاد مشددة وهو الذي سمي به رجعت نصر اسم بالسين قاله ثمة
 السرخسي وعبد الواحد لا تقسده وتقدم انفا اصا طيرا بالصاد مكان السين لا تقسده لان
 الصطر بمعنى السطر خاسئا وهو حصير بالصاد مكان السين في حصيد لا تقسده لصحة المعنى
 على انه فيعمل بمعنى مفعول من المحصر وهو الحبس اى ممنوع عن روية الفطور لا انقسام لها بالسين
 تقسده لعدم المعنى فهل عصيته بالصاد مكان فهل عسيتم لا تقسده لوجوده في القرآن وبعد ليس
 بفاحش وكذلك فان عسوك بالسين مكان عسوك بالصاد لا تقسده لان بعد ليس بفاحش
 المتأخرين خسيما بالسين مكان الصاد تقسده لعدم المعنى سددناكم بالسين مكان الصاد لا
 تقسده لصحة المعنى على سددنا عقولكم عن فهم الهدى ونحو ذلك تستلكن بالسين مكان الصاد لا
 تقسده لقرب السلي من الصلي في ان كالمنا ما يحصل بالنار يثنى بحس بالصاد مكان السين لا تقسده
 لان الجبس قلع العين فينا سب الجبس الذي هو النقص صرا بما كان سرا بالسين تقسده لان الصبر
 اللين الحامض فهو بعيد المعنى من المراد جمل مع انه ليس في القرآن نصبا بالصاد مكان السين بالسين
 تقسده لعدم المعنى جدا وينبغي ان لا تقسده على قول ابى يوسف في الوجود في القرآن مع اعتقاده
 ليس بكفر السخرة بالسين مكان الصخرة بالصاد تقسده للبعد الفاحش بخس بالسين مكان
 لخس فان تقسده للبعد الفاحش صورة اترلناها بالصاد مكان السين لا تقسده لصحة المعنى اذ
 معنى الصورة النظم البديع العجب صوط عذاب بالصاد مكان السين تقسده للبعد الفاحش لان
 الصونوع من الماء فيصير المعنى نوعا من ماء عذاب من قصورة بالصاد مكان من قسوة بالسين
 تقسده للبعد الفاحش لان القصورة هي الجملة التي يسكن فيها وقوره هو الاسماء والوامة وبينهما

غاية البعد أقسم مني لسانا بالسین مكان الصاد لا تقصد لصحة العنى وقرب ليسال الصادقين عن
 صدقهم بالسین فیهما مكان الصاد لا تقصد وفيه نظرون صدق بالسین لا معنى له فكان ينبغي
 ان تقصد والظاهر انه على قول المتأخرين وكانوا يسرون على الجنت بالسین مكان الصاد لا تقصد
 لصحة العنى وكونه في القرآن قولوا قوا صد يد بالصاد مكان السین تقصد للبعد الفاحش لا غير
 سجي بالسین مكان الصاد تقصد للبعد الفاحش مع عدم مر في القرآن رجلة الشئ والسيف
 بالسین مكان الصاد تقصد للبعد الفاحش جاصدا اذا حصد بالصاد مكان السین فیها لا تقصد
 لصحة العنى باطلاق السبب على السبب لان الحسد بالسین يحصد الحسنات عموما ويسمو بالسین
 مكان الصاد تقصد للبعد الفاحش لنفسها بالناسية ناسية بالسین فیهما مكان الصاد لا تقصد
 لصحة العنى اي بالناسية الناسية لله وكذا لنفسها بالصاد مكان السین لا تقصد لصحة العنى بالناسية
 الصفح لتلك الناسية الخبيثة ثمانية ايام حصوما بالصاد مكان السین قال ابو عصمة سعد بن معاذ
 المروزي تقصد وهو الظاهر للبعد الفاحش لان الخصم الذر اربابنا خالسا بالسین مكان الصاد
 لا تقصد وكذا صائغا بالصاد مكان السین لا تقصد والظاهر انهما على قول المتأخرين ولا فالا عنى
 بعيد جدا قل كل متر بص فتربسوا بالسین فیهما مكان الصاد تقصد للبعد الفاحش لان الربص الضم
 باليد سحفا منشرة بالسین مكان صحيفا بالصاد تقصد للبعد الفاحش لان السحفا قسط الشعر
 عن الجمل والله سبحانه اعلم ولوقوع عنى بالعين المهملة مكان حتى بالحاء لا تقصد صلوة لها لقا
 فیها ولوقوع اسم الله لمسح باللام مكان النون يرجى ان لا تقصد لقرب المخيم الظاهر انه مبني
 على الجواب في الالتماع وقد تقدم تحقيقه وذكر في المحيط لوقوع الدال مكان الفال وعلى العكس وذكر
 الغين مكان القاف واللام مكان النون وعلى العكس تقصد بالاتفاق انتهى وهذا مبني على قول من
 اعتبر صحة الابدال وعدمها ولا فقد تقدم انه لو قرأ اعود مكان اعود لا تقصد على قول المتقدمين
 لصحة العنى لوقوع يدع اليتيم بتسكين اللام او بضم الدال وترك التشديد في العين لا تقصد صلوة
 العموم البلوى قد يمنع عموم البلوى في ذلك خصوصا في الاول ولذا حكم قاضيان بالفساد في عمل ما بقي
 قريبا انشاء الله تعالى لكونه عكس المعنى المراد اذا دعا عينا قاض الدفع واما ترك التشديد في غير الالفين
 المعنى فلان لا تقصد ولوقوع ان الذين امنوا وعملوا الصلوات ووقفوا بعد الوقوف التام اولئك اصحب
 الجحيم اولئك هم شر البرية وقرن اولئك الذين كفروا وكذبوا بايتنا اولئك اصحب الجحيم فيها
 خلدون وما اشبه ذلك مما فيه تغيير حكم الله تعالى على احد الفريقين بضد لا تقصد لصيرورة
 الكلام الثاني مبتدأ به غير متصل بالاول فلم يتعين الحكم بالضد ولولم يقف وصل قال عامة
 المشايخ لا تقصد صلوة تارة لا تارة اخبر بخلاف ما اخبر الله تعالى به ولو اعتقد يكون كفرا وعز عبد الله

بن المبارك وابن حفص الكبير البخاري ومحمد بن مقاتل وجاعة من الراوية جمع مروا
 الى امرها هو بلد بفارس زادوا في النسبة اليه على غير القياس انه اى الشان لا تقصد لان فيه
 بلوى وضروقة سبق اللسان وكذا افق ابو نصر لما تريدني قال قاضيان الصحيح هو الاول
 قهر ان الله برئ من المشركين ورسوله بكسر اللام لا تقصد عند المتأخرين لما تقدم انهم لا يمكن
 بالفساد للخطا في الاعراب ما عند المتقدمين فقد ذكره قاضيان من جملة ما تقصد عندهم
 مما اعتقده كفر وهذا بناء على كون الجرفية بالعطف على المشركين كما يتبادر اليه الفهم على ما
 ان اعرابيا سمع رجلا يقرء كذلك فقال ان كان الله بريئا من رسوله فانا منه بريئ فليترك الرجل
 سمع في كل الاعرابي قراءته فعند هاتر عمر رضي الله عنه بتعليم العربية لكن نقل في الكشاف انها قراءة
 وجهها بالجر على الجوار وان الواو للقدم في هذا ينبغي ان لا تقصد على قول المتقدمين
 ولو قرأنا من الذين بفتح الذال تقصد قطعها على قول المتقدمين وكذا الوقوم وانت خيرة المتأخرين
 بفتح الزاء او قرأ نحن خلقنا بفتح القاف قد رنا بفتح الراء وجعلنا واترنا بفتح اللام فيها وقرءوس
 يغفر الذنوب الا لله او وما يعلم تاويله الا الله بفتح الهاء فيها ولا يغفرنكم بالله الغروية الراء
 كل ذلك مما اعتقده كفر يقصد عند المتقدمين دون المتأخرين على ما تقدم وذكر في ذواتنا
 ولو قرأ يدع اليتيم يتسكين اللام تقصد صلوة وقد قد منا وكذا ذكر فيها الوقوم يتخلون بالشار
 مكان الدال في يد خلون تقصد صلوة لانه لا معنى له لو قرأ نحن خلقنا في اعناقهم اغل الاسكان
 انا جعلنا الوقوم اياك نغيد بترك التشديد لا تقصد صلوة عند المتأخرين هـ
 فصلان الاول ذكر كلمة مكان كلمة فانه ذكر نحن انا وخلقنا مكان جعلنا والاصح ان
 تقارب الكلمتان معنى ومثله في القرآن لا تقصد اتفاقا وان تقاربتا ولكن لا يكون الابدل في القرآن
 فكذلك عندهما وعن ابي يوسف يبر وايتان وان لم يتقاربا والبدل في القرآن تقصد على قياس
 قولها ولا تقصد على قياس قول ابي يوسف وان لم يكن للبدل في القرآن وليس هناك
 كفر تقصد اتفاقا ان لم تكن ذكر او ان كان في القرآن ولكن مما اعتقده كفر وصل تقصد اتفاقا
 عامة المشائخ رحمهم الله وقال بعضهم على قياس قول ابي يوسف لا تقصد وتبركان يفتي
 والصحيح من مذهبي ابي يوسف انها تقصد مثال اول العليم مكان الحكيم والتجيد مكان اليقين
 مكان العليم ومثال الثاني آياه مكان اواه والتباين مكان التوايين ونحو ذلك ومثال الثالث
 سطحت مكان نصبت وبالعكس خلقت مكان رفعت وبالعكس مثال الرابع الغياض مكان
 ونحوه ومثال الخامس غافلين مكان فاعلين وعلى هذا فقوله نحن خلقنا من القسم الاول
 يقصد اتفاقا ولا وجه له مع ذكر المتأخرين انما غاف المتأخرون في القسم الخامس على ما تقدم

ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات اولئك اصحب الجحيم الفصل الثاني تخفيف الشدة وتشديد
 الخفة الأصل فيه انه ان كان لا يغير المعنى كان قراؤا قولا اقبالا ويسئلونك عن الساعة وكذا يدرككم
 الموت وراودهم اليك ونحوه لا تفسد وان غير المعنى بان ترك التشديد في رب الفلق ونحوه او في
 صلواتنا عليهم الغمام او في ان النفس لامارة بالسوء فاختيار عامة المشائخ انها تفسد كذا في
 الخلاصة وقال قاضيان قال القاضي الامام يعني ابا علي النسفي لا تفسد كذا بترك الشدة ولا في
 قوله رب العالمين واياك نعبد وعامة المشائخ على ان ترك التشديد والمد بمنزلة الخطأ
 الاعراب لا تفسد الصلوة في قول المتأخرين انتهى فعلم ان ذلك التفصيل على قول المتقدمين قدّم
 انه الا حوط وتخصيص المصنف المتأخرين هنا واقم في محله ثم ان حكم تشديد الخفة كما عكس
 الخلاف والتفصيل وكذلك اظهر المدغم وعكسه فالجميع فصل واحد فلذلك كما ورد في
 متفرع على احد هذين الفصلين منزلة على التفصيل المذكور للمتقدمين والله المستعان
 افعيبنا بالتشديد لا يفسد لعدم التغيير وهذا الصراط ياظهار الالام لا تفسد لعدم التغيير
 وكذلك ما يشبهه تكذبون العاجلة مكان تحيون تفسد على قولها وينبغي ان لا تفسد على قول أبي
 يوسف لان من قسم الثالث بينهم من البيان مكان يذهبهم لا تفسد وينبغي ان يكون خلافا ليعينا
 لان من القسم الثاني وما اهلكهم من كتاب مكان وما اتيناهم تفسد لان من القسم الرابع اهلكهم
 مدبر ما هم فيه مكان متبر لا تفسد لان من القسم الاول قوسرة او قوسرة مكان قوسرة تفسد
 لان من القسم الرابع وما ياتيهم من رزق مكان من رسول لا تفسد لان من الاول ما كونهم في
 القرآن فظاهر واما تقارب المعنى فمن حيث اطلاق اسم السبي على السبي لان الرسول سبب ورود
 الرزق او تيت من كل نفس مكان كل شيء لا تفسد لان من الاول حتى تكون حرضا وتكون
 الجاهلين مكان لها لكن تفسد وينبغي ان لا تفسد عند أبي يوسف لكونه من الثالث ما
 ودعك بالتخفيف لا تفسد لعدم التغيير ألم يردك يتيها مكان يجرك لا تفسد لصحة المعنى
 كفسد ما كول مكان كعصف تفسد لان من الرابع من العافرين مكان العافلين تفسد عندهما
 لان من الثالث لنكون من الشاكين مكان الخامس من تفسد لان من الخامس حتى اذا فرغ بالراء
 والعين المجرة مكان الزاء والعين المهملة لا تفسد لان من الثالث وهي قراءة يسطر الناس
 مكان يصدر الناس تفسد للبعد الفاحش ولو قرئ بغيره لا تفسد لصحة المعنى لانهم لا يسطرون
 كفرهم فمن يرد الكافين من عذاب اليم مكان يجير لا تفسد لان من الاول ما كونهم في القرآن فظاهر
 واما تقارب المعنى فلا يمنعنا من يفتار الكافين مباحدا ايامهم من عذاب يخوفك كذبوا
 الامثال مكان ضربوا لك لا تفسد لان من الاول فسقناه الى بلد ميت فاحيينا به الماء مكان

فانزلنا اختلافوا فيه قال بعضهم لا تقصد لان من الاول لان المائي الارض الطيبة ما ننسخ
من آية او نوثقها مكان نفسه لا تقصد ويتبعني ان يكون هذا على قول ابى يوسف وم ومن تقصد
عند هذا لا تقارب بين الاشياء والانساء فستعرض له اخرى مكان فستعرض له تقصد لتقارب
لان الاعراض لا اقبال عليه اي فستقبل على الارضاع اخرى واذا كنت لمن الساجدين مكان الساجدين
يفسد لان من الثالث فسوف يقصليهم اجرا عظيما مكان ثبوتية لا تقصد لان من الاول اذ في
الاصلاء معنى الاشياء الرحمن مكان الشيطان وبالعكس واذا ريس مكان بالليس وبالعكس وما
اشبه ذلك تقصد لان من القسم الثالث **تغليب** ومن هذا القبيل الى من ذكر كلمة مكان
كلمة تغيير النسب فلو قرء عيسى بن لقمان تقصد لان من الخامس لان من نسبة الى الالب و
اعتقاد ان له ابا كافر ولو قرء موسى بن مريم لا تقصد لان كليهما في القرآن وليس فيه نسبة
من لام لمن الام ولا دليل قطعي على ان امهم ليس اسمها مريم ولو قرء موسى بن عيسى لا تقصد على
قول ابى يوسف لان من الثاني وعليه عامة المشائخ وكذا لو قرء موسى بن لقمان ولو قرء عيسى بن سارة
تقصد لان من الرابع وكذا لو قرء مريم بنت خيلان والله اعلم ولو قرء ما اضطرتهم بالزاد وبالطاء
او بالذال المعجمتين مكان الضاد تقصد صلواته للبعد الفاحش في جميع ذلك ولو قرء ما اضطرت
بالتاء الثنات من فوق مكان الطاء لا تقصد لان الطاء يبذل من التاء في مثل هذا على ما عرف
في الصرف بلا تغيير المعنى ولو قرء الامن خطف الخنقة بالتاء مكان الطاء فيها تقصد لعدم
المعنى واعلم ان هذا فصل آخر هو ابدال هذه الاحرف الثلاثة التاء والذال والطاء بعضها
من بعض وقد علمت ان المتقدمين لا اتحاد ^{للمعنى} المخرج ولا قرب بخلاف المتأخرين فلنورد
ما ذكره قاضيان من ذلك قرء الطهيات والذات بالطاء والذال مكان التاء قال
القاضي الامام يعني ابا علي النسفي لا تقصد لان الطه والذو من افعاله تعالى وكل بطور واحد
فهو له لان من جملة ما ذكره بذكر ما اشتق من القنوط بما اشتق من القنوت او بالعكس تقصد لعدم
الفاحش وعند الوجه بالذال مكان التاء تقصد للبعد الفاحش لان التاء اشد رهبا بالطاء
مكان التاء لا تقصد لان التغيير في تاء التانيث لا يحل بالمعنى لانها حصة التغيير والحذف
نبش البتشة الكبرى بالتاء كان الطاء فيها تقصد لعدم المعنى اظلم واتقى بالتاء مكان
الطاء لا تقصد لصحة المعنى اي التقى الضمير العالي وهو من صفات الكفار كما نوا من الذين
امنوا ايضا يكون ومستلزم لا يخرج والمرح الصرات بالتاء مكان الطاء تقصد لعدم المعنى فخرجوا من
ديارهم بتراب التاء مكان الطاء لا تقصد لصحة المعنى له لاجل انقطاعهم عن الخير طبعها
هضميم بالتاء مكان الطاء لا تقصد لاتحاد ما خذا اشتقاقها لان تلغ النهاو بمعنى طلع

امتناعهم من ان ياتوا مكان الطاء فيها تنفسد للبعد الفاحش لان المترا القطع فتوة
الله بالتاء مكان الطاء تنفسد للبعد الفاحش وكذلك كل ما هو مثلها في الاشتقاق والتشوي
وكتاب بالتاء مكان الطاء تنفسد لعدم المعنى ولو قرئ مستورا بالتاء مكان الطاء لا تنفسد
الصحة المعنى لولا ان يرتب بالتاء مكان الطاء تنفسد للبعد الفاحش لان الربط للترتية لو كانت
بالتاء مكان لوط بالتاء وهو مشكل لان بعد فاحش لان كانت بمعنى اخبر بغير ما سئل عنه
الا ان يقال لا بعد في اشتقاق علم من هذا الفعل لانه لا يشترط مناسبة العلم لما وضع له وما يتفق
عن الله بالتاء مكان الطاء لا تنفسد لانه لغة فيه كصاحب الحوط بالتاء مكان التاء لا تنفسد للصحة
ان يكون بمعنى جمع الحوطة بالضم وهي اسم للاخذ في الحزم الميجد له بالتاء مكان الدال تنفسد
لعدم المعنى ولا يسطيطشون بسون بالتاء مكان التاء لا تنفسد لان التاء الزائدة قد بدلت
الطاء كثيرا فلم يتغير بها المعنى حالة الحتب بالتاء مكان الطاء تنفسد لعدم المعنى حلة الشط
بالتاء مكان التاء تنفسد للبعد الفاحش لانه مصدر رشط الميث بكسر الطاء اذا رفعت يده و
رجلاه آمنط طافرة بالتاء مكان التاء لا تنفسد لان التاء الساكنة تدغم في الطاء فيلزم قبلها طاء و
لو قرئ تافرة بالتاء مكان الطاء تنفسد للبعد الفاحش لانه من تافر بصره يستأى تافرا فانه خاتمة
بالتاء مكان الطاء لا تنفسد للصحة المعنى لانها من خطا الرجل بحيث اذا انكسر من خوفه مرض او
فزع هل يجرى بالتاء مكان التاء ومن فتر بالتاء مكان الطاء لا تنفسد للصحة المعنى على ان طوى
الطريان بمعنى الحد وى هل حدث وعلى ان الفتور البصر والاستفهام للتقرير اى هل ترى
ببصرى بعد رجعت من فودام لا اى انك ترى ذلك واليمين بالتاء مكان التاء تنفسد للبعد الفاحش
على انهم كان اطلع لا تنفسد لما تقدم ان تلغ لغته في طلع فتان عليها تافرة بالتاء مكان الطاء
فيها تنفسد للبعد الفاحش كما تقدم يقولون بالتاء مكان يد خلون تنفسد لعدم المعنى فهذا انما هو على قول
المقدمين اذ على قول بعض المتأخرين ينبغي ان لا تنفسد في ثنى من ذلك فانه يتأى التفصيل والفرق
والله سبحانه اعلم ولو قرأ قبل عصية بالهاء مكان السين تنفسد تد تقدم ولو قرأ الشتان بالتاء مكان الطاء لا
تنفسد تد تقدم ايضا ولو قرأ قبله الله احب بالتاء مكان الدال تنفسد لعدم المعنى وكذلك لو قرأ لم يلبس
ولم يلبس بالتاء مكان الدال فيها للبعد الفاحش ولو قال اللهم سبأ على بحر السين مكان الصاد
لا تنفسد للصحة المعنى بان يكون من السبلان وعلى معنى الباء كرا في قوله تعالى جقيق على ان
لا اقول على الله الا الحق اى اعط الله ما اراد به من غير من تعلمات الباء كرا في قوله تعالى جقيق على ان
ما ودهت بانه لا تنفسد لعدم تغيير المعنى ولو قرأ له تنفسد لان الربط تنفسد لعدم
المعنى وقد تقدم ولو قرأ لم يجعل كيدهم في تظليل بالتاء مكان الصاد تنفسد ولو قرأ بالذال

المعجزة مكاتها لا تقصد للبعد الفاحش في الاول وصحة المعنى في الثاني ولو قرع حاله الخطب
 بالتاء مكان اطاء تقصد وقد تقدم ولو قرع من الجنة والناس بفتح الجيم لا تقصد لان التغير
 في الاعراب اذ لم يكن اعتقاده كفر لا تقصد بالاتفاق مع ان ما خذ لا شقاق واحد فوائد
 لو قد بعض حروف الكلمة على بعض كعصف مكان عصفاء وسرخ مكان خسر يفسد ان
 غير المعنى وقد تقدم منه جملة في ابدال الكلمة بكلمة وان ترك كلمة من آية فان لم يتغير المعنى كالقول
 وما تدري نفس ما تكسب غدا وترك الوقرع ولئن ابتعت هواءهم من بعد ما جاءك من العلم
 وترك من وقرع وجزاء سيئة سيئة مثلها بترك سيئة الثانية لا تقصد لان تغير المعنى بان قرع
 فالحام لا يؤمنون وتركه لا وقرع واذا قرئ عليهم ليسجد ون لوترك لانه لا تقصد صلوة عند العترة
 لانه لا خبر بخلاف ما اخبر الله تعالى واعتقاده كفر وقيل لا تقصد لان فيه بلوى ضرورية والصحيح
 الاول وان زاد كلمة في آية فان كانت الزيادة في القرآن ولا يتغير المعنى بان قرع لا تعبد ولا الله
 وبالوالدين احسانا وبر اذى القرع او قرع ان الله كان غفورا رحيم عليهما او قرع وان تغفر
 لهم فانك انت العزيز الحكيم العليم لا تقصد بالاتفاق وان تغير المعنى ولكن ما في القرآن بان قرأ
 من امن بالله واليوم الاو عمل صالحا وكفر فلام اجرهم عند ربهم او قرع اما من بخل واستغنى
 آمن وكذب بالحسنى وتؤخذ لك مما يكفر معتقد تقصد صلوة بالخطأ فيه وكذلك ان لم يكن في القرآن
 وتغير المعنى اما ان لم يكن في القرآن فلا يتغير المعنى بان قرع من ثم هذا ثم واستحصل وقرع فيها
 فأكفرت ونخل وتفاح واما ان لا تقصد صلوة لانه ليس فيه تغير المعنى بل هي زيادة تشبه القرآن وما يشبه
 القرآن لا يفسد الصلوة من ذلك عن ابني قتيبة رحم كذا في فتاوى قاضيان واذا تأملت فيما ذكرنا من اهل
 الفصل الى آخره علمت انه اذا اخطأ بما يتغير تغييرا يلزم من اعتقاده الكفر تقصد صلوة مطلقا وان لم
 يكن التغيير كذلك فان كان في هيئات الحروف من الاعراب التشديد والتخفيف واللفظ لا تقصد لا يكون
 التغيير فاحشا وان كان نفس الحروف فبقيت الكلمة بسببها معنى لها او لها معنى بعيد جمل عن المراد
 تقصد واذا فلا سواء كان ذلك في حرف او اكثر وسواء كان في القرآن او لا عندهما وعند ابني يوسف
 لا يفسد اذا كانت الكلمة المغيرة في القرآن وكذلك الكلام في الخطأ بذكر كلمة وآية مكان آية الا انه
 اذا قرع قصا ما كان الآية والكلمة في القرآن لا تقصد ولو كان مما يكفر معتقد على قدره ولو لم
 لزوال ذلك بالفصل وهذا ملخص قاعدة المتقدمين وهو الذي صححه المحققون من اهل الفتاوى و
 القاضي وغيره وقرعوا عليه الفروع فانهم تروشد واما من هذا المتأخرين فقد ذكرنا كالا في موضع فاعلم
 تقصدا والاحتياط اولى سيما في امر الصلوة التي هي اول ما يحاسب العبد عليها والله سبحانه هو الموفق
 ولها دى **تمت** فيما يكره من القراءة في الصلوة وما لا يكره وفي القراءة خارج الصلوة وفي سجدة

فوائد

في تعداد التماسك

في بيان من التماسك في الصلوة

في فضل الركعة
والركعة في ركعة
في فضل الركعة

التلاوة ولا بأس بقراءة القرآن في الصلوة على التلخيص فذلك بفعل الصلابة وفيه التحريص على بعض
والاستحباب قراءة المفصل تيسيراً للأمر على الإمام وتخفيفاً على القوم كذلك في الحائض والأضفل ان يقوم في
كل ركعة سورة نامرة ولو قرأ بعض السجدة في ركعة وباقية في ركعة قليل يكره والصحيح انه لا يكره لما روى
النسائي من حديث عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب سورة الاعراف
فقرأ في الركعتين وذكر قاضيان ان اذا اراد ان يقرأ آخر سورة في الركعتين او سورة كاملة فأكثرها آية
أفضلهما قراءة وان اراد ان يقرأ آية طويلة او ثلث آيات اخلفوا فيه والصحيح ان قراءة ثلث آيات
اذا بلغت مقداراً قصر السور قاصداً وان قرأ آخر سورة في ركعة قليل يكره ان يقرأ آخر سورة في الركعة
الثانية والصحيح انه لا يكره قاله قاضيان ايضا وكذا لو قرأ في الأولى من وسط السور ومن اهلنا من قرأ
الثانية من وسط سورة أخرى ومن اهلنا سورة قصيرة الا وهم انه لا يكره لكن الأولى ان لا يعمل من غير
ضرورة وهذا اذا كان بين السورتين سورتان او اكثر فان كان بينهما آية واحدة يكره الا سورة واحدة
الانتقال من آية إلى آية أخرى من سورة واحدة لا يكره اذا كان بينهما آيات او اكثر لكن الأولى ان لا
يفعل بلا ضرورة لان ما ابتدأ به تيسر وعرف فلا يحسن تركه من غير ضرورة لا يوجب الاعراض
الترجيح من غير رجوع ولو قرأ في كل ركعة سورة وترك بين سورتين سورة يكره لما قلنا ان يكون قوله
السورة احول من التي قرأها في الركعة الأولى بحيث يلزم منه اطلالة الركعة الثانية اطلالة كثيرة فم لا
يكره وكذا ترك بينهما ثلاث سور لا يكره وكذا ترك سورتين فالصحيح انه لا يكره ايضا لما روى جابر
بن سمرة كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب ليلته للجمعة قل يا أيها الكافرون وقل هو الله
احد رواه ابو داود وابن ماجه وكذا لو جمع بين سورتين في ركعة واحدة الأولى ان لا يفصل
في الفرض ولو فصل لا يكره الا ان يترك بينهما سورة او اكثر وكذا لو انتقل في الركعة الواحدة
من آية إلى آية يكره وان كان بينهما آيات بلا ضرورة فان سمي ثم تذكروا دعاء الترتيب
الايات وفي المحيط اذا ذكر آية واحدة مراراً كان في التطوع الذي يصلي به وحده قد لفت
غير مكره بل كان في الشريعة فهو مكره وهذا في حالة الاختيار اما في حالة العذر و
النسيان فلا بأس بانتهى وفيه قد اوى النسخة من الفضل عن قراءة النفل في الأولى
ثبت يدل على طيب وفي الثانية اذا جاء نصر الله قال ان تعبدوا ذلك يكره في ركعة القاضى الإمام
ابوبكر انه يكره في الفريضة ولا يكره في النفل انتهى ويكره ان يقرأ في الثانية فوق التي قرأها في
الأولى لان فيه ترك الترتيب الذي لجمع عليه الصلابة رضوان الله تعالى عليه اجمعين هذا اذا كان قصد
ولما سهوا فلا فقد ذكر عن علي بن احمد انه سئل عن رجل قرأ في الأولى سجدة في الثانية قل هو الله احد
قلما بلغ الله الصمد قل كان عليه ان يقرأ قل اعوذ برب الناس فقال يتم سجدة الاخلاص في جميع ذلك في

الفتاوى تاتوا خاتمة وذكر في الخلاصة رافعه سنو وقصد سنو آخرى فلما قرأ آية أو آيتين أو زاد
 ان يترك تلك السورة وينتقم التي ارادها يتركه انتهى واذا قرأ في الاولى قل اعوذ برب الناس ثم يقرأ
 ان يقرأها في الثانية ايضا لان البرازي لان التكرار هو من القراءة سنو وساو في الحجة من
 يختم القرآن في الله لموة اذا فرغ من المعوذتين في الركعة الاولى يركع ثم يقوم في الركعة الثانية ويقرأ
 الفاتحة بكتابتها شي من ربه البقرة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال خير الناس حال الرتبة في الحجة
 الفتح انتهى وذكر في فتاوى الحجة القراءة على ثلاثة اوجوه في الفرائض على القوة والارتقاء والتميز
 حذو حذو في الزاوية بالمالامة بين التوبة والسرعة وفي التوبة في الليل بالمالامة
 ان يقرأ كما يفهم ذلك من ان يقرأ ان ابا حنيفة رحمه كان يختم القرآن في ليلة واحدة في ركعة
 واحدة وفيها اية ساقراء القرآن بالقراءة السبع والروايات كلها اجابة لكن ارجى السواب
 ان لا يقرأ بالقراءة العجيبة والروايات العجيبة لان بعض السفهاء ربما يفتنون في الاثر ويقولون
 ما لا يعلمون ولا ينبغي للائمة ان يحمل العوام على ما فيه نقصان دينهم ودنياهم وسرهم فيهم في
 عقابهم ولا يقرأ على رؤس العوام والجهال واهل القرى والجان مثل قراءة ابي جعفر المديني ان يقرأ
 على حمزة والكسائي صياغة ثلثينهم فلعلمهم يستحقون وينشكرون واذا كلهم صحيحه فيهم
 طيبة ومشاغف الاختار واقادة الى عمرو وحض عن صاحبهم انهم ذكر ذلك كله في الفاتحة
 وبقيت اجاث القرية في الصلوة تقدر مت في كلهم المصريح واما القراءة حادهم الصلوة فاما حادهم
 حفظ ما يجوز من الصلوة رعين على كل بكاء وحفظ فاتحة الكتاب سنو واجب وحفظ سورة الفاتحة
 فرض كفاية وستة عشرين افضا من صلوة النفل وقراءة القرآن من المصحة افضل لاجمع بين عبادته
 والنظر في المصحة واستحبه ان يكون على طهارة مستقبل القبلة لا بسا الحسن شيابه اكله الله عظيم الله
 ويستعين ويسمى التعود يستحب مرة واحدة مالم يفصل بين يومين حتى لو كان السلام او اجاب
 المؤذن او سمع او همل ليس عليه عادة التعود ذكره في فتاوى الحجة وذكر في الموازين مثل محمد بن ابي
 عن ابتداء بسورة براءة قوله لم قال خطأ قال ابو القاسم السمرقندي الصحيح ما قال محمد بن
 تركت التسمية في سورة براءة اذا كتبها او وصاها بسورة الانفال اماذا التبت اها فليتعود وليا
 انتهى وهذا هو الحق عليه السلام السبعة وغيرهم من القراء وذلك لانه استلف في سبب
 كتابته الصلوة في براءة فعن علي بن عباس رضي الله عنهما ان بسم الله امان وسورة براءة
 الامان وعن عثمان بن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا نزلت عليه سورة او آية قال الحمد لله
 في الموضع الذي يذكر فيه كذا وكذا وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبين لنا ان نعلم
 كان قصته ما شيعه قصته لان فيهما ذكر اليهود وفي البراءة ينذر اليهود فلذلك قرئت بينهما

هذا هو الحق عليه السلام
 في الحجة
 في الفاتحة

هذا هو الحق عليه السلام
 في الحجة
 في الفاتحة

هذا هو الحق عليه السلام
 في الحجة
 في الفاتحة

لوقر على السطح في الليل جهرا والناس ينام بأشتم كذا في الخلاصة ولا تخلو عن نظرحتى بقدر البيت
واهلكه مشغولون بالعمل يعذرون في ترك الاستماع ان افتموا العمل قبل القراءة والا فلا وكذا
قراية الفقه عند قراءة القرآن وكوكان القارى في المكتب واحدا فيجب على الماديين الاستماع و
ان كان اكثر ويقطع الخلل في الاستماع لا يجب عليهم يكره للقوم ان يقرأ القرآن جملة لتضمنها ترك
الاستماع والانصاف قيل لا يباس به الكل في القنية والاصل ان الاستماع للقرآن اذا قرء فرض كفاية لا
لاقامة حقير بان يكون ملتفتا اليه غير مضيع وذلك يحصل بانصات البعض كما في رد السلام حين كان
لرعاية حق المسلم وكفى فيه البعض عن الكل الا انه يجب على القارئ الاحتزام بان لا يقرء في الاسواق ومواضع
الاشتغال فاذا قرء فيها كان هو المضيع لم حرمه فيكون الاسم على القارى دون اهل الاشتغال فضا للمخرج الزايم
ترك اسبابهم المحتاج اليها وكذا لوقر عن يشتغل بالتدريس او بتكرار الفقه لا ثم اذا ايم ترك الاستماع
لضرورة المعاش الدينى فلان يباح لضرورة الامر الدينى اولى فيكون الانتم على القارى هذا اذا سبق
الدرس على القراءة اما اذا كان قد ابتدأ القراءة قبل الدرس فلا شر على المتأخر وقرئ بين هذين شيئا
الاشتغال حيث يكون الانتم على القارى وان ابتدأ قبل اخذتم في اعمالهم بان تلك المواضع معدة لهم
يعسر عليهم الانتقال عنها بخلاف الدرس ولا يكره قيام القارى للقيام تعظيما اذا كان مستحقا للتعليم
ذكره في القنية واستماع القرآن افضل من تلاوته وكذا من الاشتغال بالتطوع لانه يقيم فرضا والقرآن
افضل من النفل والجهربالقرآن افضل ان لم يكن عند المشغولين صالم بخلاف رياء وتعلم المرأة القرآن
من المرأة افضل من تعلمها من الاعشى الغير المحرم وقيل يكره تعلمها منه لان صوفها عورة كذا ذكره
في كتب الفتاوى ولا بأس بتعليم القرآن الكافر او الفقه رجاء ان يهتد لكن لا يمس المحرمه بل يغتسل
وهذا قول محمد وعن ابى يوسف فيمن انكره ليس من غير فصل ومن تعلم القرآن ثم نسيه ياتر لقوله عليه
الصلوة والسلام عرضت على ابي جهم حتى القذاة يخرجها الرجل من المسجد وعرضت على نوبختي
فلما اردنا اعظم من سورة من القرآن وايتنا وبيتها رجل ثم نسيه بارواه ابو داود والترمذي
وقوله عليه الصلوة والسلام من قرء القرآن ثم نسيه الى الله يوم القيامة اجزم رواه
ابو داود والدارمي والنسائي لا يمكنه القراءة من المصحف رجل يقرأ ويحسن يسمع السامع
ان يرد الى الصواب ان علم انه لا يسمع بسبب ذلك عداوة وضعف والا فهو في سعة من تركه
لان كل معروفي تغيب منكر اسقط وجوبه ويكره الترجيع والتحسين بقراءة القرآن عند طاعة
المشاغ لان يشبه بفعل الفسقة هذا اذا كان لا يغير الحروف اما اللحن الغير فحرام بالذلة لا ف
ويكره تصغير المصحف وكتابتة بقلم دقيق لان فيه شبهة التحقير وظنة في الفسقة والاراء
ويكره كتابة القرآن على ما يفرش وتساوته على الجدران والحاريب غير مستحسنة ولا بأس

لو كان القارى في
المكتب واحدا فيجب
امان اكثر ويقوم
ان كان اكثر ويقوم
الخلل في الاستماع
لا يجب عليهم

فكره قيام القارى
للقامة اذا كان
مستحقا للتعليم
فسماع القرآن فضلا
من تلاوته
فسماع القرآن افضل
من تلاوته
ان لم يكن غسلا
للمشغولين
فلا بأس بتعليم القرآن

لو كان
كافر معروفي تغيب
سقط وجوبه

بجلمية المصحف لان فيه تعظيما في انتصر وكذا القدر وتغريه للاختيار اليه للجم ومن بمعام
 واذا صار المصحف بحيث لا يمكن ان يقر فيه يجعل في خرقه طاهرة ويد في أرض طاهرة
 وسئل المجتهد هل يجوز ان يجلد به القرآن قال لا وقيل ان كواغدا لا يجازي واستعماله في تجريد
 للمصحف وكتب الفقهاء دون كتب النسخ والأدب ويكره توسد المصحف لغير الحفظ كما يجوز الركوب على
 جوارق هو فيه للضرورة والله اعلم **واما سجدة التلاوة** فاذا قرأ آية السجدة وهي في
 اربعة عشر موضعا آخر الاعراف وفي العهد والفحل والاسراء ومريم والاحقاف والفرقان
 والفصل ولم تنزل وص وفضلت والفتح والانشقاق والعلق فانه يجب عليه ان يسجد
 بشرائط الصلوة الا الحرمية سجدة بين التكبيرتين مستحبتين لما اوجب فلقوله عليه السلام
 اذا قرأ ابن آدم السجدة اعتزل الشيطان يبكي يقول يا ويله ان ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة
 وامرت بالسجود فانبيت في النار واه مسلم في الايمان وجه الاستدلال ان الحكم اذا حكم عن غير
 الحكم كالأموال ما ينكره كان دليل صحته وقد حكم لفظ الامر هو عند الإطلاق لوجوبه في السجدة
 تفيد ايضا لانها ثلثة اقسام قسم في الامر صريحا وقسم يتضمن حكاية استنكاف الكفر حيث
 امر وابه وقسم فيه حكاية فعل الصالحين والانبياء والملئكة للسجود وكل من الامتناع لاقتداء
 ومخالفة الكفر واجبا لان دلالتها ظنية فكانت الثابت الوجوب لا الاقتران ما عين واضعها
 فيه خلاف الشافعي ومالك رحم واما الشافعي فانه يقول ان ثمانية للجم منها ومن ليست منها استدلال
 الاول بحديث عقبة بن عامر قلت يا رسول الله افضل سورة للجم يسجد تين قال نعم فمن يسجد ههنا
 فلا يقرب ههنا رواه الترمذي وعنه عليه السلام فضلت سورة للجم يسجد تين رواه ابو داود في
 الرسائل والجواب ان الاول قد قال فيه الترمذي اسناده ليس بقوي والثاني مرسل ليس بحجة
 عنده ولئن سلم فالمراد بالسجدة الثانية سجود الصلوة بدليل اقترانها بالركوع اذ العهد في مثلها
 كونه في الامر ما هو ركن للصلوة كما في قوله تعالى اسجدى واركع مع الراكعين وكونها فضلت يسجدتين
 لا يفيدان كلتيهما سجدة تلاوة لجواز ان يراد تفصيلها بذكر سجودتين احداهما للتلاوة والاخرى
 للصلوة واستدل الثاني بما رواه النسائي انه عليه السلام سجدة في ص قال يسجد ههنا لله داود
 ونسجد ههنا شكرا قلنا غايته ما فيه انه عليه الصلوة والسلام بين السبب في حق داود عليه السلام والسبب
 في حقنا وكونه لشكره لا ينافي الوجوب فكل الفرقان انما وجب شكر التولى النعم وما في الصحيحين
 ابن عباس قال سجدة عز ليست من غرائض السجود وقد رايت النبي صلى الله عليه وسلم يسجد فيها وفي رواية
 انه قرأ او تلى الذين همك الله فيه ثم اقتدوا وقال كان داود من امر فليكن ان يقتد به
 فدليل لنا انه صرح بان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسجد ههنا وانه عليه السلام هو الاقتران

اذا سجد المصحف بحيث لا يمكن ان يقر فيه يجعل في خرقه طاهرة ويد في أرض طاهرة وسئل المجتهد هل يجوز ان يجلد به القرآن قال لا وقيل ان كواغدا لا يجازي واستعماله في تجريد للمصحف وكتب الفقهاء دون كتب النسخ والأدب ويكره توسد المصحف لغير الحفظ كما يجوز الركوب على جوارق هو فيه للضرورة والله اعلم

عليه السلام وليس فيه ما يدل على تخصيصه عليه السلام بذلك فكذلك ايضا ما مورده في الحديث
وحينئذ فيجوز قوله ليس من غير ان السجود على انزله ليس مما امر به على سبيل العزم والقطع لما في من
الاحتقال فيفيد في الفرعية لا الوجوب على ما هو قولنا والسنية على ما هو قولنا الثاني في راجع واخر
الامام احمد وابو نعيم واللفظ لعن ابى سعيد الخدري قال لقد رايتني في المنام كاني اكتب سورة فاتيت
على السجدة فسجدت كل شيء رايت في الروح والقلم والذوات فاتيت النبي صلى الله عليه وآله فامرنا بالسجود فيها ففعلنا
صريح في الامر بها فلا يعارضه المحتمل واما ما لك رحمه فانه يقول الثالث لا واخره في النجم والاشفاق
والعلق ليست منها الماروي بن عباس انه عليه الصلوة والسلام لم يسجد في شيء من الفصل منذ
تحول الى المدينة قلنا اسناده ضعيف ضعيف البهقي فلا يصح ناسخ المارواه الباقين المزمع
عن ابن عباس انه عليه الصلوة والسلام سجد في النجم وسجد معه المسلمون والمشركون والنجس الاشقياء
لما في الصحيحين عن ابى رافع الصائغ قال صليت خلف ابى هريرة العترة فقروا اذا السماء انشقت
فيها فقلت ما هذا قال سجدت بها خلف ابى القاسم صلى الله عليه وسلم فما زال سجد فيها حتى انقضى
وما رواه الجماعة الا البخاري عن ابى هريرة انه قال سجدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشقة
واقرب باسم ربك مع ان التثنية اولى من النافية واما اشتراط شرائط الصلوة بما لا يقع والتميز
ليست بشرط بل التكبيرتان مستحبتان حتى لو تركهما صحى ولذا لا يرفع يديه لانه عليه السلام يفعل
ولا تشهد فيه ولا تسليم لعدم التخيير ويجب على التالى وعلى السامع اما الثاني فلما تقدم وكذا
السامع لعدم الفصل فيه وقد رواه ابن ابي شيبة عن ابن عمر انه قال انما السجدة على من سمعها والبسوط
عن عثمان وعلى وابن مسعود وابن عباس انهم قالوا السجدة على من تلاها وعلى من سمعها وسواء قصد
السمع او لم يقصد لاطلاق الادلة ولجوب على المؤتمر بتلاوة امامه وان لم يسمعها بالجماعة
حتى لو لم يسجدوا امامه لا يسجد وان سمعها لانه ما مور بالتابعة وعدم الخافعة وتلاها المؤتمر
لجوبه ولا على من سمعها من هو معه ذلك الصلوة خلافا لمحمد رحمه فانه يقول يسجد وضعا بعد الفراغ
من الصلوة لزوال المانع اذ ذاك وهو لزوم الخافعة ان لم يسجد امامه وقلب المتبوع تابعه ان سجد
ولهما انه مجزى عن القراءة بالنظر الى الصلوة التي التزم المتابعة ونقص المجزى غير معتبر بخلاف الجنب
والخائض اذا قرأ حيث يجب على من سمعها وكذا يجب على الجنب ايضا لانها منهيان ونقص
النهى معتبر كما في البيع عند اذان الجماعة وتجب على من سمعها منه من ليس صلواته لجماعه
المجزى بالنظر اليهم لانه بمنزلة من ليس في الصلوة في حقه ولو سمعها الصلوة من ليس في صلواته
بعد الصلوة ولا يسجد ها في الصلوة لانها اجنبية عن تلك الصلوة حيث لم تكن قد تلاها ولا
يدخل في الصلوة ما هو اجنب منها وان كان من جنسها لاستلزامه تأخير سجدة عنها وهو غير مأمور به

فان كان في سجدة
التكبيرتان مستحبتان
حتى لو تركهما صحى

فان لم يسجد امامه
لا يسجد وان سمعها
بغيره وان سمعها

فان تلاها المؤتمر
عليه لا على من سمع
من هو معه ذلك
الصلوة

ولا ضرورة هنا فان قيل السبب في حق السامع السماع لا التلاوة وسماعه موجود في الصلوة فكأن
اجنبية لكن السبب غير اجنبى قلنا السماع ليس من افعال الصلوة فكان اجنبيا بخلاف التلاوة
ولو سجد ها في الصلوة لا تسقط عنه ولا تنفس الصلوة أما الاول فلا نهى عن فعلها في الصلوة
لما تقدم كان اذاؤها فيها ناقضا وقد وجبت عليه كاملة وما وجب كمالا لا يتأذى مع النقصان
وأما الثاني فلا نهى من جنس الصلوة والصلوة لا تنفس بفعل هو من جنسها ما لم يستلزم تقويض فرض
من فرائضها وتجب على من سمعها من حائض ونفساء او كافرا وصي او مجنون وكذلك نائم في الصحيح
لتحقق السبب في حقها وهو السماع وعدم المانع الذي هو فيه من عدم التكليف بالصلوة وتوابعها
من الطائر والفتك لا تجب له بها قراءة وتكون في بها لا تجب عليه لا على من سمعها ولا على من
لحرقه وليس بقراءة ولذا لا يجزى به في جواز الصلوة وكذلك لا تجب بالكتابة والنظر من غير لفظ لا نهى
ولم يسمع واذا تلاها او سمعها راكبا جاز اذاؤها بالاياء وان تلاها او سمعها غير راكب لم يجز الاياء
بها راكبا الا من عذر يبيع الاياء راكبا بالفرض على ما روي في موضع وكذا تلاها وهو صحيح قادر على
السجود فيه فلم يسجد ها حتى مرض وعجز عنه يجوز الاياء بها ولا ينافى عاذاها اذا صحت كما في قضاء الصلوة
ويستحب ان يقوم لها فيسجد من القيام لما فيه من زيادة معنى الخشوع وفي الظهيرة ان يسجد القيام بعد
الرفع منها ايضا ويستحب ان يقدم التالي ويصف السامعون خلفه ولا يرفعوا شيئا بها بالصلوة ولا يكره
مخالفة ذلك بان يسجد وا حيث كانوا ولو قد امره ويسجد وا ويرفعوا قبله لعدم الاقتداء حتى لو خالفوا
سجدة التالي لا تنفس سجدة ثم وكذا لو لم يسجد التالي فذهب يسجد السامع ويستحب التالي اخفاؤها
اذا لم يكن السامع متميها للسجود وان كان متميها يستحب جهدها ولا تجب على الفور حتى لو سجد
لها بعد سنة او اكثر ثم رفع اداء لا قضاء لعدم التقيد بالوقت ويشترط نية السجود للتلاوة لا التبيين
حتى لو كان عليه سجدة متعدي فاعليه ان يسجد عددها وليس عليه ان يعين ان هذه السجدة لا تارة
كذا وهذه لا تارة وكذا ويبطلها ما يبطل الصلوة من القهقهرة والتكلم والحديث وهذا مبني على قول محمد
ان السجدة لا تتم بالوضع بل بالرفع وهو الاصح على ما تقدم خلافا لابي يوسف رحمه ومن سمعها من
مصلي واقتدى به قبل ان يسجد المصلي لها يسجد معها وان اقتد بعد ما يسجد ها فان كان اقتداؤه في
الركعة التي تلاها فيها سقطت عنه ان ادرك معها الركوع لانه انما القراءة التي قد تجلها الامام عنده في
تلك الركعة ولو لم يدرك معه تلك الركعة ولم يقتد لا تسقط فلا بد من سجودها لعدم المسقط وكل
سجدة وجبت في الصلوة ولم تؤد فيها سقطت اى لم يبق السجود لها شرعا وفوت محلها ولو سجد خارج
الصلوة يكون مؤديا لها انقص مما وجبت وما وجب كمالا لا يتأذى ناقضا ولو اداها في صلوة اخرى فكذلك
لكونها اجنبية منها على التقدم ولا يقال كيف تنصور المسئلة وسجدة التلاوة يتأذى بسجدة الصلوة

فسمعا من
الطائر لا تجب

فليسجد من
سجدة التلاوة

فليسجد من
ويستحب ان يقدم
الثاني ويصف
السامعون خلفه
ولا يرفعوا قبله

فليسجد من
يستحب ان لا يخاف
قراءة بسجدة

فليسجد من
كل سجدة وجبت
في الصلوة ولم
تؤد فيها سقطت

وان لم ينوها لانا نقول ذلك اذ لم يقر بعد هاتئ آيات او اكثر على ما ياتي اما ان اكرم ولا تستد بسجدة
 الصلوة فتصور وتوكلت بالعزيمة تجب على من سمعها ولم يفهمها من العجم الا خبر بها اجماعا ولو
 ثابث بالفاويسة تلتزم على من سمعها ولم يفهمها اذا خبر عنها لا يجنبه فريح خلافا لما لا يجنب علم من لم
 يسمعها وان كان في مجلس التلاوة لما تقدم من المحضر كلام ابن عمر فيقول فيها ما يقول في جود الصلوة
 وهو الاصح لانه المعهود في جنسها وقال الشيخ كمال الدين بن الهمام وينبغي ان لا يكون ما يصح على غير
 ان كانت السجدة في الصلوة يقول فيها ما يقول فيها ان كانت فرضا وان كانت نفلا يقول ما شاء ما ورد
 كما رواه ابن عباس انه عليه الصلوة والسلام كان يقول فيها اللهم اجعلها لي عندك ذخرا وعظما
 بها اجر واضع عني بها وزرا وتقبلها مني كما تقبلتها من داود ورواه الترمذي باسناد حسن وصححه
 الحاكم وما روت عائشة روت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في سجدة القرآن سجدة بهي للذي
 خلقه وصوره وشق سمعه وبصره يقول وفقرته قال الترمذي حديث حسن صحيح زاد الحاكم فتدركه
 الله احسن الخالقين وصححه هذه الزيادة وان كان خارج الصلوة قال ما شاء من كل ما اثم من ذلك
 عن ابن عمر انه كان يقول اللهم لك سجد سوادى وبك اس فوادى اللهم ارزقني علم ينفي وعملا
 يرفعني وعن قتادة انه كان يقول سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا واخبره بعض المتأخرين
 اصحابنا لانه تعالى قد مدح قائله في سجودهم عند تلاوة القرآن ولو كرر تلاوة آية في مجلس واحد
 كفته سجدة واحدة سواء كانت بعد جميع التلاوة او بعد بعضها وهذا المستحسن ووجهه لانه
 الاجماع والضرورة اما الاول فان التالى السميع لا يجب عليه الا سجدة واحدة بالاجماع ان التلاوة
 سبب عليه حتى لو تلاها الاصح ولم يسمعها فوجب عليه والسمع سبب عليه واما الثاني فان تكرار القرآن
 محتاج اليه للتعليم فلو تكرار الوجوب لزم الجرح وهو مد فوجب القول بالتدخل فهو تدخل في
 السبب اى جعل الاسباب المتعددة سببا واحدا فيجب حكم واحد وليتحقق ما تاخر منها عن الحكم
 بما تقدم عليه ان كان الاصل في التدخل ان يكون في الحكم اى جعل الاسباب المتعددة موجبة حكم واحد
 وابقاء تعددها فلا يلحق ما تاخر منها عن الحكم بما تقدم عليه ولما كان الاصل في ذلك التدخل امر
 حكمي ثبت بخلاف القياس اذ الاصل ان لكل سبب حكما فيلحق بالاحكام ولا اعتبار بالثابت حسانين
 ثابت بعد من اعتبار بالثابت حكما غير ثابت لكننا لو قلنا في العبادات حكم في العقوبات لبطل لان العبادات
 اذا دارت بين الوجوب عدمه ترجح احتياطا لان مبناها على التكنيد لانا خلقنا الاجم بها بخلاف
 العقوبات فانها اذا دارت بين الزوم والسقوط تسقط درء لها لان مبناها على الدرع والعش فقلنا
 بالتدخل هنا في السبب ليتحقق ولا يبطل وكان المتحقق تاثير المجلس جميع الاسباب الاحكام على ما في
 البيع وغيره وهذا التدخل مقيد بالمجلس فانسان يكون في السبب فالتدفع في غير ما هو في

فكره تلاوة القرآن في مجلس
 واحد كفته سجدة واحدة

فوجد ثم رآني فانه بعد ثانيا سواستبدل المجلس اولاً لانه تدخل في الحكم ولو تلافى بعد ثانياً لا يجزئ
 ثانياً ان لم يتبدل المجلس والاية لانه تدخل في السبب ما لو تبدلت الاية فلا تدخل لان التدخل
 إنما يكون عند اتحاد جنس السبب لا عند اختلافه وكل آية كجنس على حدة ولعدم الضرورة لكون
 فلو قرأ آيات السجدة التي في القرآن كلها في مجلس واحد يلزمه اربعة عشرة سجدة وكذا الحكم في تبدل
 المجلس عند اتحاد الاية تجب لكل تلاوة سجدة لان التدخل في السبب إنما يصح عند جامع يجمع الاسباب
 ويجمعها كسبب واحد وهو المجلس اذ به يتصل القبول بالاجاب مع الفصل حقيقة وتحدد
 الاقارب المتعددة حقيقة فاذا اختلف المجلس عاد الحكم الى الاصل وهو تكرار الحكم بتكرار السبب السجدة
 بالتلاوة واعلم ان كلاماً من تبدل المجلس واتحاده حقيقي وحكمي والتبدل الحقيقي كان ينتقل من مكان
 الاول في نحو الصلوات بثلاث خطوات واكثر والتبدل الحكمي كان يشترع في عمل آخر بان اكل فلا دخل
 او شرب ثلاث جرعات او تكلم ثلاث كلمات من غير ان يقوم من مكانه والاتحاد الحقيقي ظاهر والحكمي هو
 الكائن بين اجزاء ما يطلق عليه مكان واحد عرفاً كالسجدة والبيت والحائوت وكذا شئ اقل من ذلك
 خطوات في نحو الصلوات اذ عرفت هذا فان وجد الاتحاد عند تكرار آية السجدة حقيقة وحكمياً وبعد
 التدخل وكفت سجدة واحدة والا فلا فمن ثم قالوا الوشي خطوة وخطوتين وأكل لقمة ولقمتين ووتر
 جرة وجرتين وانتقل من زاوية البيت الى زاوية اخرى او رد سائلاً او شتمت عاطساً
 تكررهما كفته سجدة واحدة بخلاف تسديد الشوك الى ياستر والكراب والانتقال من غصن الى
 غصن وكذا لو تكلم بكلمات او شرب جرعات او عقد نكاحاً او بيعاً او نحو ذلك فانه لا يكفيه سجدة
 واحدة فان مجلس اكل غير مجلس التلاوة وكذلك مجلس البيع ونحوه وان اتحد حقيقة ولو طال المجلس
 بعد التلاوة الاولى من غير ان يشتغل بشئ آخر ثم كررها لا يتكرر الوجوب فلو كررها لكان يتكرر
 ان لم يكن في الصلوة لان سير الدابة يضاهي الركابها حتى يجب عليه ضمان ما اتلفت فاعتبر
 مكانها مكانه لظاهرها ولو في صلوة لا يتكرر لان حرمة الصلوة تجعل الامكنة مكاناً واحداً ولو
 ذلك لما صح صلواته لاختلاف المكان يمنع صحة الصلوة وهذا يفيد التسوية بين كونه التكرار
 في كفة واحدة وكونه في اكثر وهو قول ابى يوسف رحمه الله وهو الاصح خلافاً لما في تركه من الوجوب
 بتكرارها في كعتين قال لان القول بالتدخل يؤدي الى اخلاء احد الركعتين عن القراءة فيفسد
 قلنا ليس من ضرورة القول بالاتحاد في حق حكم بطلان التعدد في حق حكم آخر فكان التعدد باقياً
 في حق جواز الصلوة وقد افاد تعليل محمد ان خلافاً فيما اذكرها في موضع افتراض القراءة
 حتى لو كررها بعد أداء فرض القراءة ينبغي ان يكفيه سجدة واحدة لان المانع من التدخل
 عند تعدد حيث لا يوجد مع وجود مقتضى كالببيت لان جوامعها غير مصاف الى الركاب

فصل في سبب تعدد
 لو تلافى بعد ثانياً
 لا يجزئ
 ان لم يتبدل المجلس
 او تلافى بعد ثانياً
 في السبب

فصل في كلامه في
 العلم ان كلامه في
 المجلس واتحاده
 حقيقي وحكمي

فصل في تعدد الركعات
 والدياستر والكراب
 والانتقال من غصن
 غصن

بجلافة الذبّة وتوتبدل مجلس السامع دون التالى تكرار الوجوب على السامع اجماعا وتوتبدل
مجلس التالى دون السامع تكرار على السامع ايضا عند البعض لان التلاوة هي السبب في حقها
لكن بشرط السمع وعند البعض لا يتكرر لان السبب في حق السامع وتصح في الكافي الاول في الهدى
وفتاوى قاضيهان الثانى قال في النبايع وعليه الفتوى قال المصنف ابو الليث وبه نأخذ واعلم
ان حكم الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكر اسمهم على القول بوجوبها حكم السجدة في عدم
تكرار الوجوب عندنا والمجلس لما تقدم من ذكرنا العلة في سجدة التلاوة من لزوم الحرج لان تكرار
اسمهم عليه السلام واجب لحفظ سنة التي بها قوام الشريعة فلو وجب في كل مرة لا فنى
الى الحرج غير انه ينبغي تكرار الصلوة دون السجدة والفرق ان الصلوة عليه الصلوة و
السلام يتقرر بها مستقلة وان لم يذكر بخلاف السجدة فانها لا يتقرر بها مستقلة من غير
تلاوة وتوقف آية سجدة خارج الصلوة ولم يسجد هاتين في الصلوة من غير ان يتبدل
المجلس وقدمها فيها وسجد هاتين هذه السجدة عن التلاوة وتين وهذه المسئلة من
جزئيات التداخل لا اتحاد المجلس لعدم اعتبار اختلاو المجلس بالصلوة لان الشروع فيها
عمل قليل لا يخصت بعدم استتباع الاولى للثانية لضعفها وقوة الثانية بكونها في الصلوة و
استتباع الضعيف القوي عكس المعقول ونقص اصول فلما افردوها بالذكر وان لم يسجد
للاولى ولا للثانية حتى خرج من الصلوة سقطت المارة من ان التلاوة في الصلوة اذ لم يسجد ها
فيها تسقط والاولى قد اندرجت في الثانية بطريق الاستتباع فاذا سقطت الثانية سقط
ما اندرج فيها ولم يعكس الاندراج لما مر ان هذا جواب الجامع الكبير وعامة الكتب في نوادر
الى سليمان ان الاولى لا تسقط ما لم يسجد ها خارج الصلوة فاذا لم يسجد ها عند التلاوة
يلزم ان يسجد ها بعد الصلوة سواء كان سجدة للثانية او لا والصحيح ما في عامة الكتب ولو
تلاها في الصلوة او لا يسجد ها ثم قرء ها بعد ما سلم قيل يسجد ثانيا ولا تكفي الاولى قيل
ان لم يتكلم بعد السلام قبل قرأها تكفيه الاولى لان السلام على سيدنا لا يشترط وان تكلم لا تكفيه
لان الكلام مع السلام يصير كثيرا لانه تكلم ثلاث مرات بسلامين وكلام آخر في تبدل المجلس كما هو
قرء ها في الصلوة ولم يسجد ها حتى سلم فقرأ هامة اخرى يسجد سجدة واحدة سقطت عنه
الاولى وكذا في فتاوى قاضيهان وتوقف سجدة ثم سمع في ذلك المكان من آخره من آخره ولم
جر كفته سجدة واحدة سواء كان هو في الصلوة ولا على ظاهر الرواية وعلى رواية النوادر يتكرر الوجوب اذا
وقعت تلاوته وسماعهما وهو الصلوة كذا في الثانية ايضا والسبب في عدم سجدة هامة ما مر من وجوبها
يقضى لا يسجد على ما مضى قول في يوحنا فلا يحرم ولو لم يسجد هامة الامام وقرء ها فيها يقضى سجدة واحدة

فان قيل في التلاوة
دون التالى

فان قيل في حكم الصلوة على النبي
عليه السلام عند ذكر
اسمهم حكم سجدة التلاوة
في التلاوة وعليه

فان قيل بعض مسائل
التداخل من غير قرأ
السجدة خارج الصلوة
ولم يسجد ها فيها
في الصلوة وتوقفها
ثانيا

تكرار

فان قيل في سجدة التلاوة
دون التالى

لا يقطع

اضح

اوتم

ان سجدة التلاوة تؤدي بالركوع في الصلوة وبركوع الصلوة اذا نواها وسجد الصلوة مطلقا
وقيل بشرط نيتها ايضا ويشترط في ذلك كله ان لا ينقطع الغور بل يكون الركوع والسجدة عقيب تلاوتها
او بعد آية أو آيتين فان لم بعد هاتين آيات انقطع الغور بلا خلاف وان قرئت آيات قبل ان ينقطع الغور
قال الشيخ الاسلام خاهر زاده وقال لا واليه مال شمس الأئمة المحلواني وهو الأصح وابتدأ فان محمد ذكر
في الصلوة قلت رأيت الرجل يقرأ السجدة وهو في الصلوة والسجدة في آخر السجدة لا يات بعقبت من التلاوة
بعد آية السجدة قال هو بالخيار ان شاء ركع بها وان شاء سجد بها قلنا ان كان ركع بها ختم السجدة
ركع بها قال نعم قلت فان اراد ان يسجد طمعا عند الفراغ من السجدة ثم يقوم فيتم السجدة ما بعد هاتين
السجدة هو آيتان او ثلث ثم يركع قال نعم ان شاء وان شاء وصل بها ستون ثم انتهى فهذا نص على ان
الثلث ليست قاطعة للغور وانما يخير بين ان يتم السجدة ويدخل السجدة في ركوع الصلوة ويجوزها
وبين ان يسجد لها عند قراءتها ثم يقوم ويقيم السجدة ولكن هذا هو الأفضل للارتباط بها مستقلا
ثم اذا سجد لها على سبيل الاستقلال يكره ان يقوم ويكره من غير ان يقرأ بعد هاتين السجدة او كانت الآيات
في وسط السجدة او ختمها او بقي الختم آيتان او ثلث لان يصير بنايا للركوع على السجدة فينبغي ان يقرأ
بثم يركع فان كانت ختم السجدة آيات من سوا أخرى وان بقي منها آيتان او ثلث كسورة بني اسرائيل
والاستغفار فقد لا ينبغي ان يوصل بها سوا أخرى وان لم يوصل لا يكره وعلى البدل ثم اضلعية وصل
السجدة بما يقتضي قصوه على ان كان الباقي آيتين حيث قال لان الباقي من الخاتمة من السجدة وثلاث آيات
فكان الاولى ان يقرأ ثلاث آيات كيلا يصير بنايا للركوع على السجدة وهذا فاعلم ان اداء سجدة التلاوة
بالركوع مما قدم فيه القياس على الاستحسان كما ذكره في الاصول قال الشيخ كمال الدين بن الهمام فان
قلت قد قالوا ان تاديهما في ضمن الركوع هو القياس والاستحسان عدمه والقياس مقدم الاستحسان
فاستغنى بكتشف هذا المقام فالجواب ان مرادهم من الاستحسان ما خفي من المعاني التي تراطبها الحكم
ومن القياس ما كان ظاهرا متبادرا فظهر من هذا ان الاستحسان لا يقابل القياس المحدود في الاصول
بل هو عام منقطع يكون الاستحسان بالنص قد يكون بالضرورة وقد يكون بالقياس فكان قياس
متبادر وفيه الخفي وهو القياس الصحيح فيسمى الخفي استحسانا بالنسبة الى ذلك المتبادر فتثبت بان
صحي الاستحسان في بعض السور هو القياس الصحيح وتسمى مقابله قياسا باعتبار النسبة بسبب
كون القياس المقابل لها ظاهرا بالنسبة الى الاستحسان ظن محمد بن سلمة ان الصليبية هي التي تقوم مقام
سجدة التلاوة لان الركوع لا يسقط السجدة بالسجدة اذ ظاهره فكان هو القياس وفي الاستحسان
الظاهر لان هذه السجدة آية ثم مقام نفسها فلا تقوم مقام غيرها كصوم يوم من رمضان لا يقوم عن
انفسه ومنه ان يكون آية فهو انما هو الظاهر هنا مقدم على الاستحسان في الاصول

الركوع مقامهما فان القياس يابى الجواز لان الظاهر وفي الاستحسان يجوز وهو الخفي فكان حيثما
من تقديم الاستحسان لا القياس لكن عامة الشائخ على ان الركوع هو القائم مقامها كما ذكره محمد في
الكتاب فانه قال قلت فان ارد ان يركع بالسجدة نفسها هل يجزئ ذلك قال اصاب في القياس فالركعة
في تلك والسجدة سواء لان كل ذلك صلوة واما في الاستحسان فينبغي ان يسجد بالقياس ناخذ
وهذا لفظ محمد وجعل القياس على ما قال محمد رحمه ان معنى التعظيم فيها واحد فكانا في حصول التعظيم
بهما جنسا واحدا والحاجة الى تعظيم الله تعالى ما اقتداء بمن عظم واما الخافعة لمن استكبر فكان الظاهر
هو الجواز وجعل الاستحسان الواجب هو التعظيم بحجة مخصوصة وهي السجود بدليل انه لو لم يركع على
الفور حتى طالت القراءة ثم نوى بالركوع ان يقع عن السجدة لا تجوز ثم اخذ بالقياس لقوة دليله
لهما وروي عن ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم انهما اجازا ان يركع عن السجدة في الصلوة ولم يرو
غيرها خلافا فلذلك القياس فانه لا ترجيح للحق لمخالفته ولا للظاهر لظهوره بل يرجع في الترجيح
على ما اقتضى بهما من المعاني فمضى قولي الخفي اخذ وابى والظاهر اخذ وابى غير ان استقرأء مهم او احد
قلة قوة الظاهر المتبادر بالنسبة الى الخفي المعارض فلذلك احصرنا مواضع تقديم القياس على الاستحسان
في بضعة عشرة موضعا تعرف في الاصول انتهى ما ذكره الشيخ كمال الدين هو تحقيق لان قوله عامة الشائخ
على ان الركوع هو القائم مقامها بالمحصر مما لا ينبغي فانه يفيد ان السجود لا يقوم مقامها عند العامة و
ليس كذلك على ما عرف بذكره الامام ان يترك آية السجدة في صلوة يخاف فيها وكذا في الجمعة والعيد لان
ان ترك السجود لم يفتقد تركه واجبا وان سجد يشد به على المقتدين لان يكون السجدة في آخر
السورة او قريبا منه بحيث تؤدي بركوع الصلوة وسجودها على ما ذكره ان يقرأ سورة في صلاة
او غيرها ويترك آية السجدة لا يشبه الفرار عن السجدة والاستئذان عنها ولا ليس من اخلاق
المؤمنين ولا يكره عكس ذلك بان يترك آية السجدة من السورة ويترك سائرها لان مبادرة الى السجدة
وقراءة آية من بين آيات كقراءة سورة من بين السور وذلك جائز فذلك هذا وقيل من قرأ آية
السجدة كلها في مجلس وسجد لكل منها كفاه الله تعالى ما اهمر ويستحب ان يقرأ مع السجدة من السورة
آيات وفي فتاوى قاضي خان ان قرأ معها آية او آيتين فواجب كذا في الذخيرة ليكون دفعا
لهم تفصيل آية السجدة على غيرهما مع ان لكل من حيث هو كلام الله في رتبة واحدة وان كان
لبعضها بسبب يشتمل على ذكر صفات الحق جل جلاله زيادة فضيلة باعتبار المذكور لان الذكر
وحاصله ان ما يورث تفصيل بعض كلامه سبحانه على بعض من غير توقيف اذن منه كونه في الآيات
ما ورد فيه توقيف بزيادة فضيلة عن الرسول صلى الله عليه وسلم فانه باذن سبحانه وذهب في
البدائع في تحليل كراهة ترك آية السجدة من السورة الى انه لا جمل ان فيه قطع النظم القرآن و

فان قيل من قرأ آية السجدة
كلها في مجلس وسجد
لكل منها كفاه الله تعالى ما اهمر

تغيير التلييف انما تلغ والنظم والتالييف ماورد به قال الله تعالى فاذا قرأناه فاتبع قرآنه اي تلييفه
فكان التغيير مكرها قال ابن الهمام وهذا يقتضي كراهة قراءة آي السجدة كلها في مجلس واحد
وفيه نظر لان تغيير التلييف انما يحصل باسقاط بعض الكلمات او الآيات من السورة لا بدرك
كلمة او آية منها على ما مر ان قراءة آية من بين الآيات كقراءة سورة من بين السور فكما لا يكون
من قراءة سورة متفرقة من انشاء القرآن مغير للتالييف والنظم لا يكون قراءة آيات من كل سورة
مغير للنظم يقتضي انه لو ترك آية السجدة من آخر السورة لا يكره وفيه ما فيه وهذا صاحب
البدائع ايضا في تعليل استحباب قراءة الآيات مع آية السجدة الى انه لاجل ان يكون اهل
على مراد الآية وليحصل يعني وجوب السجود بحق القراءة لا بحق ايجاب السجدة اذا القراءة للسجدة ليست
مستحبة فيقرأ معها آيات ليكون قصده الى التلاوة لا الى ايجاب السجود وقال الفقير واذا قد انهي
الفرض من الكلام على ما يتعلق بكلام المصنف رحمه فقد أثرنا ان تلحق بها لمحقا خلا عنها ولا بد
منها وهي مباحث الامامة وادراك الجماعة وقضاء الفرائض والعينين وصلوة المسافر وحكام
السجود والجنائز ومسائل شتى فنقول والله المستعان **فصل** في الامامة وفيها مباحث
الاول في موضع الجماعة من الاحكام فقيل لها فرض عين الا من عذر وهو قول احمد رحمه وداود
عطاء وابي ثور وقيل فرض كفاية وقال محمد رحمه في الاصل اعلم ان الجماعة سنة مؤكدة ولا يرضى التلذذ
الا بعد رخص او غيره واول هذا الكلام يفيد السنية وآخره يفيد الوجوب هو الظاهر في الخاتمة
قال عامة مشائخنا انها واجبة وفي الفيد انها واجبة وتسميتها سنة لوجوبها بالسنة وفي
البدائع تجب على العقلاء البالغين الاحرار القادرين على الجماعة من غير حرج انتهى والآلة تبدل
على الوجود بينهما في الصحيحين واللفظ لمسلم عن ابي هريرة انه عليه السلام قال لقد نعت بل امر
بالصلوة فقام ثم امر رجالا فيصلي بالناس ثم انطلق معي رجال معهم خم من خطب لي قوم يشهد
الصلوة فاحرق عليهم بيوتهم بالنار وليس المراد ترك الصلوة اصلا بل ليل ما في مسلم وغيره
عن ابي هريرة عنه عليه السلام انه قال لقد هممت ان امر فتيين فيجمعوا الي خرم من خطب لي
قوم ما يصلون في بيوتهم ليست بهم علة فاحرقها عليهم فقيل ليزيد هو ابن الاصم الجمعة عني او غيرها
فقال صمتا اذ نأى ان لم اكن سمعت ابا هريرة ياتره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذكر
جمعة ولا غيرها وانما قالوا ليزيد ذلك لانه روى عن ابن مسعود نحوه الا انه قال يخلفون عن الجمعة
رواه مسلم ايضا قيل هما روايتان رواية في الجمعة ورواية في غيرها وكلاهما صحيح يؤيده ما في رواية
البخاري حماد بن عمار الرازي العشاء وهو قوله عليه السلام في آخره والذي نفسي بيده لو علم لعلم
انه يحرق عرا سميها او مرها تين حستين لشهد العشاء وما في مسلم ايضا عن ابن مسعود قال

المحقق

الموطا الحديث رخصة يعني قوله عليه الصلوة والسلام اذا ابتلغت النعال فالصلوة في الوحال بعبارة
عن ابن ام مكتوم انه قال يا رسول الله اني ضري برئاسم الدار ولى قائدا بلا يميني فهل يقدر بي رخصة
ان اصلي في بيتي قال اتسمم النداء قال نعم قال ما اجد لك رخصة رواه ابو داود واحمد والحاكم
وغريم معناه لا اجد لك رخصة تحصل لك فضيلة الجماعة من غير حضورها الا بالاجاب
على الاعنى فانه عليه الصلوة والسلام رخص لعبتان بن مالك على ما في الصحيحين يأتي تمام هذا
في الجمعة انشاء الله تعالى الثالث في استدراك فضل الجماعة اجمع العلماء على ان فضل الجماعة
الموعود في قوله عليه السلام صلوة الجماعة تفضل صلوة الفرد بسبع وعشرين درجة على ما رواه
في الصحيحين يحصل باذراك اقل الصلوة مع الامام ولو كان ذلك آخر القعدة الاخيرة قيل السلام
لاعلى قياس قول محمد بن فانه لا بد ان يكون ركعة بان يدركه قبل دفع راسه من ركوع الركعة الاخيرة
حتى يدرك فضيلة الجماعة لقوله عليه السلام من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة
رواه مسلم والبخاري وغيره على خلافه لقوله عليه السلام اذا تيمم الصلوة فلا تاتواها وانتم تسعون
واستأمنوا عليكم السكينة فاذا ركتم فصلوا وما فاتكم فامتوا متفق عليه ولفظ ما يشغل اذ في جزء
وليس في ذلك الحد يثان من ادرك دون الركعة لم يدرك الصلوة ويتبع المسبوق ان يشرع
مع الامام في اى جزء ادركه فيكبر قائما ثم يشاركه في الفعل الذي هو فيه من غير ان يقضي بين القيام
وبين ذلك الفعل ولا يعتد بالركعة الا باذراك الامام في ركوعها لقوله عليه الصلوة والسلام
اذ اجبستم الى الصلوة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوه شيئا ومن ادرك الركوع فقد ادرك
الركعة رواه ابو داود وقال عليه الصلوة والسلام اذا اتى احدكم والا امام على حال فليصنع كما
يصنع الامام رواه الترمذي اذا علم هذا فلو شرع في صلوة منفردا في مسجد ثم قيمت تلك الصلوة
في ذلك المسجد اى شرع الامام فيها بجماعة وليس المراد شروع المودن في الاقامة فان كانت تلك
الصلوة ثنائية او ثلثية يقطعها ويقتدى احرار الفضل مما لم يقيد الركعة الثانية بالسجدة
فان قيدها فلا لان القطع لا ذراك فضل الجماعة انما يباح قبل استحكام الصلوة وبعد تقيد
الركعة الثانية بالسجدة قد استحكت الثانية بتمام ركعتيهما والثالثة بوجود اكثرها وان كانت
الصلوة رباعية ولم يتم شفعي بعد فان كان لم يقيد الركعة الاولى بالسجدة يقطع ولا يتم
شفعا على ما اختاره فخر الاسلام قال في الهداية وهو الصحيح لان ما دون الركعة ليس له حكم
الصلوة فكان يحمل الرخص لاختار شمس المنة السرخسي انه يتم شفعا لا ذلك الجزء وقوة
فوجب صيانتها ما يمكن بالنص وتدارك الفرض على الوجه الاكمل لا يسلب قدرة صوته
عن البطلان لا يمكن الجمع بينهما باتمام الشفع وفوت ركعة او ركعتين مع الامام لا يعارض

فصل في استدراك
الثلثة استدرارك
فضل الجماعة

فصل في العلماء على ان
فضل الجماعة يحصل
بما ادرك اقل الصلوة
مع الامام ولو كان
آخر القعدة الاخيرة

سناوراه ابن حبان والمحاكم الا ان الحاكم قال يحض فاعلمهم بالسنة فاذا قرأهم فقها فان كانوا
في الفقه سواء فاكرهم سناوهي لفظة غريبة واسنادها صحيح فابو يوسف رحم اخذ بهذا
الترتيب وابو حنيفة رحم وعجيد رحم خالفاه في حق الاقرء والاعلم ففالا الاولى هو الاعلم فان
تساوا في العلم فالأقرء واجاب من اختار من هيهما كصاحب الهداية واكثر المشايخ بان الاقرء
كان اعلم لانهم كانوا يتلصون القرآن باحكامه ونظر غير ابن الهمام برؤية الحاكم وبأنه يكون معناه
حينئذ يؤم القوم اعلمهم بالقراءة واحكام الكتاب فان كانوا في القراءة والعلم باحكام الكتاب
سواء فاعلمهم بالسنة وهذا يقتضي في رجلين احدهما متبحر في مسائل الصلوة والاخر
متبحر في القراءة وسائر العلوم ومنه العلم باحكام الكتاب ان يكون الثاني اولى بالتقديم لكن الصحيح
في الفروع عكسه بعد احساب القدر المسنون وتعليمهم فبعد حيث قالوا العلم يحتاج اليه
في سائر الاركان والقراءة في ركن واحد وايضا بان النصح يكون ساكتا عن الحال بين من
انفرد بالعلم عن الاقرئ بعد احسان القدر المسنون ومن انفرد بالاقرئ عن العلم حيث لم يكف
في التقديم بالا علم فقط على ذلك التقديم بل من اجتمع فيه الاقرئ والاعلمية على ان الاعلمية بالكتاب
لا تستلزم العلم بالسنة وما يفسد الصلوة وما يكره فيها وهو ذلك من الفروع والشعب مع انه
هو الاعتبار في اولوية التقديم قال ولذا استدل جماعة لهما بما رواه الحاكم يوم اقدمهم هجرة فان كانوا
في الهجرة سواء فافقههم في الدين فان كانوا في الفقه سواء فاقروهم للقرآن ولا يؤم الرجل في
سلطان ولا يفعد في بيته على تكومته الا باذنه وهو معلول بالحاج بن اوطاة والحق ان عبادهم
فيه لا تفش لكن لا يفوى قوة حديث ابي يوسف رحم واحسن ما يستدل به لهما حديث وابو بكر فيصلي
وكان ثمة من هو اقرب منه لا اعلم دليل الاول قوله عليه الصلوة والسلام اؤمكم لي بكر و دليل الثاني قول
ابي سعيد كان ابو بكر اعلمنا وهذا اخر الامر من رسول الله صلعم فيكون المعول عليه انتهى ملخصا
المراد بالا علم كما اشار اليه من هو اعلم باحكام الصلوة قال في الخلاصة ان كان متبحرا في علم الصلوة لكن لم
يكن له حفظ في غيره من العلوم فهو اولى وانفقوا كلهم على الفهم ان تساوا في القراءة والعلم والاربع لولي
فوضعوها الورع مكان الهجرة بعد ما كثرا لاسلام وانتفى النفاصل بالحجرة وصار بالورع وهو التزم
الحرام والشبهة لقوله عليه الصلوة والسلام المهاجر من هجر ما في الله عنه لقوله عليه الصلوة والسلام لا يزل
شيئا يعني الاربع فان تساوا في الاربع والثلثة قدم الاكرسنا الى الحديث المذكور ولان التقديم بامته من
باب الكرامة وقد نديم الى اكرامه بقوله ان من اجل الله اكرام ذي الشبهة السلم الحديث وقوله عليه السلام ليس
من امن ليوم صغيرنا ولم يوق كبرنا فان تساوا في الاربع والاربع قدم احسنهم خلقا لقوله عليه السلام
ان من احبكم الي احبكم اخلاقا وفي رواية ان من خيراكم احسنكم اخلاقا والاربع احسن الخلق احسن

والرفق والحياء ثم ان تساوا ففعل صيغهم وجهها وقيل النسبهم فان تساوا وقع بينهم وعلم من هذا
الترتيب ومن كراهته تقدير الفاسق على ما يأتي ان العالم اولى بالتقدير اذا كان يجتنب الفواحش
فان كان غيره اوسع منه ذكره في المحيط ولو استويا في العلم والصلاح واحد هما اقدم فقد هو
الاخر ساوا ولا ياثمون فالاساءة لترك السنة وعدم الانتماء لعدم ترك الواجب لا نفهم قد موار جلا
صالحا كذا في فتاوى الحجة وفيه إشارة الى الفهم قد موافقا سقيا ثمون بناء على ان كراهته تقدير
كراهته تحريم لعدم اعتنائنا بمردينه ونسأله في الايتان بلوازمه فلا يبعد منه الاخلال
ببعض شروط الصلوة وفعل ما ينافيها بل هو الغالب بالنظر الى فسقه ولذا لم تجز الصلوة خلف
اصلا عند مالك رحمه ورواية عن احمد الا ان اجوزناها مع الكراهة لقوله عليه السلام صلوا
خلف كل يرو فاجر وصلوا على كل يرو فاجر وجاهدوا مع كل يرو فاجر واهل الدار قطني واعلم
بان مكحول لم يسم مع ابي هريرة ومن دونه ثقات وحاصله ان مرسل وهو حجة عندنا وعند
مالك وجهه والفقهاء فيكون حجة عليه وقد روى بعدة طرق للدار قطني في زعيم والعقيلي
كلها مضعفة من قبل بعض الرواة وبذلك يرتقى الى درجة الحسن عند المحققين ولذا ذكر في المحيط
ان لو صلى خلف فاسق او مبتدع احرز ثواب الجماعة لكن لا يجزئ ثواب المصلي خلف تقي كيف وقد
صلى الصحابة والتابعون خلف الحجاج وفسقه ما لا يخفى لكن قال اصحابنا رحمه لا ينبغي ان يقتدى
به الا في الجمعة للضرورة فيها بخلاف سائر الصلوات للتمكن من القول الى مسجد آخر فياسوا الجمعة
وعلى عمل الصحابة والتابعين في الاقتداء بالحجاج وعلى هذا فينبغي ان تكراه الجمعة اذا تعدد الجوامع
كما في زماننا لا مكان القول اذا الفتوى على جواز التعدد على ما سياتي انشاء الله تعالى وتكره ايضا تقديم
العبد والاعرابي ولدا الزنا والاعشى فينبغي ان تكون الكراهة في هؤلاء دون الكراهة في الفاسق لهما
ام محتمل غير محقق ولا غالب هو الاخلال ببعض الشروط بناء على الجمل الغالب في العبد لا يستعاضة
السيد وفي الاعرابي لعدم العلم غالبا فيهم لبعدهم عن اهل وفي ولد الزنا لعدم من يشفقه يؤدبه
يحمله على التعلم الذي هو مكره النفس مخالف هو ابناء على الضرورة في حق الاعشى لا يرى النجاسة
ليخرج عنهم وقد يخفف عن القبلة وهو لا يشعر واذا تأملنا وجدنا سببا للكراهة في الاعشى اخف
من غيره ولذا لم يكره تقديره عند المائة الثلاثة وذكر في المحيط لا بأس بان يؤم الاعشى البصير في
في الانتماء ذكر الامام المعروف بخواهر زاده في مبسوطه انما يكره تقديره الاعشى اذا كان غيره افضل منه
وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابن ام مكتوم يوم الناس هو اعمى واه ابو داود ويكره
تقديره للمبتدع ايضا لان فاسق من حيث الاعتقاد وهو اشد من الفسق من حيث العمل لان الفاسق
حيث العمل يعترف بان فاسق ويخاف ويستغفر بخلاف المبتدع والكراد بان المبتدع من يعتقد شيئا

والاعشى البصير
ان كان يجتنب الفواحش
فان كان غيره اوسع منه
ذكره في المحيط

من يعتقد ان الكفر
لا يوجب الاقتراف
من يعتقد ان الكفر
لا يوجب الاقتراف

فانما لا يوجب الاقتراف
من يعتقد ان الكفر
لا يوجب الاقتراف

فانما لا يوجب الاقتراف
من يعتقد ان الكفر
لا يوجب الاقتراف

على خلاف ما يعتقد اهل السنة والجماعة وانما يجوز الاقتداء به مع الكراهة اذ لا يمكن ما يعتقد في الكفر
الى الكفر عند اهل السنة اما لو كان مؤديا الى الكفر فلا يجوز اطلاق الغلاة من الروافض الذين يدعون
الا لوهية لعلي رضي الله عنه وان النبوة كانت له فغلط جبرائيل ونحو ذلك مما هو كفر وكذا من
يقول في الصديقين وصحبة الصديق او خلافة اويسب الشيعيين وكما الجمية والقدرية والشيعة
القاتلين بانهم تعالى جسم كالاجسام ومن ينكر الشفاعة او الرؤية وعذاب القبر والكرام الكائنين
واما من يفضل عليا فحسب فهو من البتة عن الذين يجوز الاقتداء بهم مع الكراهة وكذا من يقول
انهم تعالى جسم كالاجسام ومن قال انهم تعالى لا يرى بجلاله وعظمته وتروى محمد عن ابي يوسف
وابي حنيفة رحم ان الصلوة خلف اهل الاهواء لا تجوز كانه بناء على ما عني ابي يوسف انهم قال
لا يجوز الاقتداء بالمتكلم وان تكلم بحق قال الهند والى رح يجوز ان يكون مراده من ينظر في قائل علم
الكلام وقال صاحب المجتبى يجوز ان يريد الذي قرره ابو حنيفة رحم حين راي ابنه جادا ينظر في
الكلام فنهاه فقال رايك تناظر فيه فقال كنانناظر وكان علي رؤسنا الطير يحاقر ان يؤاخذنا
وانتم تناظرون وتريدون زلة صاحبكم ومن اراد زلة صاحبكم فداوان يكفر فوق ذلك كقول صاحب
وهم مع ما ثبت عن ابي حنيفة رحم والشافعي من عدم تكفير اهل القبلة من البتة عنكم عملهم
ان ذلك المعتقد نفس كفر فالقائل به قائل بما هو كفر وان لم يكفر بناء على كون قوله ذلك عن
استقراغ وسعه مجتهد في طلب الحق لكن جزئهم بطلان الصلوة خلفهم لا يحسم هذا الجهم ان يرد
بعد الجواز عدم الحل مع الصحة ولا فهو مشكل هذا ذكره الشيخ كمال الدين بن الهمام وعلي هذا يجب
ان يحل المنقول على ما عدا غلاة الروافض ومن ضاهاهم فان امثالهم لم يحصل منهم بدل وسع
في الاجتهاد فان يقول بان عليا هو الاله او بان جبرائيل غلط ونحو ذلك من السخف ما هو متبع
محض الطم وهو اسوء حالا من قال ما نفيهم الا ليقربونا الى الله زلفى فلا يتأني من مثل الامامين
ان يحكم بانهم من كفر الكفر وانما كلالهم في مثل من له شبهة فيما ذهب اليه وان كان ذهب اليه
عند التحقيق في حد ذاته كفر كمنكر الرؤية وعذاب القبر ونحو ذلك فانه في انكار حكم النصوص المشهورة
والاجماع الا ان لهم شبهة قياس الغائب على الشاهد ونحو ذلك مما علم في الكلام وكمنكر خلافة
الشيعيين والسابطين فان فيه انكار حكم الاجماع القطعي الا انهم ينكرون حجة الاجماع باتمامهم
الصحابة فكان لهم شبهة في الجملة وان كانت ظاهرة البطلان بالنظر الى الدليل فبسبب تلك
الشبهة التي ادى اليها اجتهادهم لم يحكم بكفرهم مع ان معتقدتهم كفر احتياطيا بخلاف ما ذكرنا
من الغلاة قتائل واما الاقتداء بالخالف في الفروع كالشافعي رحم فيجوز ما يحكم منه ما يفسد الصلوة
على اعتقاد المقتدى عليه الاجماع وانما اختلف في الكراهة قيل بكرة وقيل لا يكره حتى قالوا لو شاهد

الاجماع
من يعتقد ان الكفر
لا يوجب الاقتراف
من يعتقد ان الكفر
لا يوجب الاقتراف

الاجماع

الاجماع

من الشافعي رحمه الله انما قصد ثمر غاب عنه ثمره يصلي نحو ذلك لا اقتداء اما لو علم منه القصد
ما يفسد الصلوة في اعتقاد الامام كما لو راى الشافعي من ذكره او امره وتوصل الى يتوجه
يجوز له الاقتداء به فالأكثر على ان يجوز وهو الاصح واختار الهند واقي وجماعة منهم صلواتهم
عدم الجواز لان اعتقاد الامام ان ليس الصلوة ولا بناء على العدد وم قلنا المقتدى يرى جواز
المقتدى في حق راي نفسه كذا في غيره والله اعلم الخامس فيمن لا يصح الاقتداء به في حق
بعض المصلين دون البعض لا يصح اقتداء الرجل بالمرء لقوله السلام اخرجوه من حيث
اخرجوهن الله تعالى وعليه الاجماع وبناء على هذا لا يصح اقتداء الخنثى المشكل بالخنثى المشكل
لاحتمال ان المقتدى رجل والامام امرأة ولا يصح اقتداء البالغ بغير البالغ في الفرض وغيره
وهو الصحيح لان صلوة البالغ اقوى للزومها ولا يجوز بناء القوي على الضعيف وهو اصل
يجوز عنه كثير من المسائل وكذا لا يجوز اقتداء العاقل بالمتعوه واقتداء القاري بالاممي
والاممي بالآخرس والمكثي بالعاري وغير المومي بالمومي والمومي قاعد بالمومي مستلقيا
والطاهر بصاحب العذر الاصل المذكور ويجوز اقتداء من هو من المذكورين بمن هو مثل
حاله واقوى لعدم المانع ولا يجوز اقتداء صاحب عذر بصاحب عذر آخر لان اقتداء
طاهر بمعدور من جهة فان عذره في حق نفسه بمنزلة العدم وعذره غير معتبر في حق غيره
في العذر جازا اقتداء لهما بالآخر للاستواء في الحال لان ذلك العذر في حق كل منهما غير معتبر
وكذا لا يقتدى المفترض بالتفعل لما قلنا وما في الصحيح عن معاذ انه كان يصلي مع النبي صلى
ثم يرجع الى قومه فيصلحهم تلك الصلوة فليس فيه ان كان يصليها معهم عليه السلام فوضاوما
وقم في رواية الشافعي له من قوله ثم ينطق له قومه فيصلحهم هي له تطوع ولهم فريضته
ادراج من الشافعي رحمه الله بناء على اجتهاده ولهذا لا تصرف تلك الزيادة لاس بجهته ولا يقتدى
من يصلي فرضا بمن يصلي فرضا آخر لان الاقتداء بشركة وموافقة فلا بد من الاتحاد وعند الشافعي
الصحيح في جميع ذلك لان الاقتداء ادعى على سبيل الموافقة وعندنا معنى التضمن يراد به فانه عليه
السلام جعل الائمة ضمنا اي لصلوة المقتدين ولا ضمان في لزمته اذ صلوة المقتدى لا تقير
واجبة على الامام فثبت ان الامام ضامن بصلوة نفسه صلوة للمقتدى اي صارت صلوة المقتدى
في ضمن صلاته صحته وفساده فاذا ثبت هذا والشيء لا يتضمن ما هو فوقه ولا ما يغايره
ثبت ما قلنا ولا يقال النفل بغير الفرض فكيف يصح اقتداء المتفعل بالمفترض لا نأقول
ممنوع بل النفل مطلق في الفرض مقيد والمطلق جزء المقيد فلا يغايره فلان حكم اقتداء
المتفعل بالمفترض وكذا اذا افسد المتفعل صلوة بعد اقتداء به لعدم الغاية فان قيل

فمن يدين كاي
الاقتداء به

فمن يدين كاي
الاقتداء به

فمن يدين كاي
الاقتداء به

القراءة فرض على المقتدي في الآخرين قلنا لما اقتدى به لم يبق عليه قراءة لا فوضا ولا نقلا
وكذا فعدة المنفل على رأس الركعتين تصير نفلا لصيرورة ففلا لا نقلا لان الفعدة انما
تلتزم اذا اراد الخروج اما اذا لم يرد فلا كذا في الكافي ولا يصح اقتداء الناذر بالناذر للمغايرة بغير
السبب لان السبب في حق كل منهما المراجعة اليه وهو نذرة وهما متغايران فتغاير اسبابهما
الاذا قل بعد نذر صاحب نذرت تلك النذرة التي نذرناها فلا تيمم بها فاقترأ
احدهما بالآخر للاتحاد ويجوز اقتداء الحالف بالحالف لان الواجب هو البر بيقين الصلوات
نفلا في نفسه ما ولذا اصح اقتداء الحالف بالناذر دون العكس ومصليا ركعتي الطواف
كالناذين لان طوافه هذا غير طواف الآخر وهو السبب لو اشتركا في نافلة فافسداها
صحيح اقتداء واحدهما بالآخر في القضاء للاتحاد بخلاف ما لو افسداها بعد الشرع وغير متذكرو
حيث لا يصح اقتداء واحدهما بالآخر ولا بالناذر للتغاير ولو صليا الظهر ونوى كل امامة
الآخر صح صلواتهما لان الامام منفرد في حق نفسه فوينية الانفراد حينئذ فلو نوى كل
الاقتداء بالآخر فسقط ويجوز اقتداء من يصلي السنة بعد الظهر بمن يصلي السنة قبلها و
كذا سنة العشاء بالتراويم للاتحاد في النعملة اما اقتداء من يرى لوتو واجبا فيه بمن يراه سنة
تجوزه الامام ابو بكر بن الفضل لان كلا يحتاج الى نية الوتر فلم يختلف نية ما فاهذا اختلافا
الاعتقاد في صفة الصلوة واعتبر مجرد اعتبار النية قال الشيم كمال الدين بن الهمام لكن قد يشك
اطلاقه بما ذكر في التجنيس وغيره من ان الفرض لا يتأدى بنية النفل ويجوز عكسه وبني عليه
عدم جواز صلوة من صلى الخمس سنين ولم يعرف النافلة من المكتوبة مع اعتقاد ان منها فوضا
ومنها نفلا فانه ان مجرد معرفة اسم الصلوة ونيتها لا يجوزها فان فرض المسئلة انه صلى الخمس
وبالاعتقاد ان الخمس فوضا ونفلا وهذا فرع تعيينها عندئذ باسمائها من صلوة الظهر وصلوة
العصر الى اخره وان جواب المسئلة بعدم الجواز مطلقا انما هو بناء على عدم جواز الفرض بنية
النفل اعلم من ان يسميها اولافا فانه اذا سماها بالظهر واعتقاده ان الظهر نفل فهو بنية الظهر بناء
نفلا مخصوصا فلا يتأدى به الفرض فتعي هذا ينبغي ان لا يجوز وتر الحنفى اقتداء بوتر الشافعي بناء
على انه لم يصح شرعه في الوتر كانه بنية اياه انما نوى النفل الذي هو الوتر فلا يتأدى الواجب
بنية النفل وحقه فلا اقتداء به فيه بناء على المعدوم في زعم المقلد نعم يمكن ان يقال لو لم يخطر
بخطره عند النية من السنة او غيرها بل مجرد الوتر ينتفي المانع فيجوز لكن اطلاق مسئلة التجنيس
يقضي انه لا يجوز وان لم يخطر بخطره فظن بنية فانه ان كان المتقار في اعتقاده فظن بنية وهو غير بعيد
لما نال انتهى قد يفرق بان اعتقاد الظهر مثلا نفلا كذا وصلوة الكافر غير صحيحة بخلاف اعتقاد

فعدة المنفل على رأس
الركعتين تصير نفلا بسبب
فالأقترأ بالناذر
لا يصح اقتداء
الناذر بالناذر
فمن اقتدى بالحالف
يجوز اقتداء الحالف
بالناذر

فولو صليا الظهر ونوى
كل امامة الاخر صح
صلواتهما ولو نوى
الاقتداء بالآخر فسقط
فمن اقتداء بمن يصلي
سنة العشاء يتأدى بنية
التراويم

فمن اقتدى بالشافعي
على هذا ينبغي ان لا يجوز
وتر الحنفى خلاف الشافعي

الوتر سنة وعكس مختصر الحج جواز الاقتداء بضعف وجوب الوتر ولزائمه القراءة
 في جميعه وفيه نظر لا نريد عليه ركعتا الطواف والنفل الذي افسد بعد الشروع
 فليتأمل ويجوز اقتداء غاسل الرجلين بالماسح على الخفين لكمال طهارتهما فاصح
 العذر اذا طهارتهما فقصته ولذا تنقض بخروج الوقت وفيه إجماع واما اقتداء المتوضي بالمتيم
 فيجوز خلافاً للمحمد بناء على ان طهارتهما ضرورية عنده وعندهما هو بمنزلة الماء وعند من
 في حق جواز الصلوة واعلم ان في طهارة المتيم جهة الاطلاق باعتبار عدم توقعها وجهته
 الضرورية باعتبار ان المصير اليها انما يكون عند الضرورة بعدم القدرة على استعمال الماء
 واعتبر محمد رحمه جهة الضرورة في نفي جواز اقتداء المتوضي بالمتيم جهة الاطلاق في
 الرجعة اذا انقطع الدم في الحيضة الأخيرة دون العشر حيث قال بانقطاع الرجعة يجرد
 التيمم وان لم يصل به اخذ بالاحتياط في الموضعين وهما اختار جهة الاطلاق في الصلوة لان
 اعتبارها طهارة كالماء ليس من اجلها وجهته الضرورة في الرجعة حتى قال لا تنقطع الرجعة اذا
 يتيمم ما لم تقصلا لهما لم تشترع لاجلها فلم تكن طهارة مطلقة بالنسبة اليها ما اتصل بها الصلوة
 التي هي المقصود من شرعيةها ويجوز اقتداء القائم بالقاعد الذي يركع ويسجد خلافاً للمحمد
 ايضا وقوله لقياس لان فيه بناء القوي على الضعيف اذا القعود لا يجوز الا عند الضرورة اتفاقا على
 انها جواز استحسانا بما في الصحيحين عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال دخلت
 على عائشة فقالت لا تجد شيئا عن من رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت بلى ثقل رسول الله
 صلعم فقال اصلي الناس قلنا لا لم ينتظروا الصلوة قال صنعوا الماء في الخضب فقلنا فاعتسل
 ثم ذهب لينوء فاعني ثم فارق فقال صلى الناس فقلنا لا لم ينتظروا وفك يا رسول الله هكذا
 ثلثا قالت والناس ينتظرون رسول الله صلعم لصلوة العشاء الأخيرة قالت فارسل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الى ابي بكر ان يصلي بالناس فاتاه الرسول وكان ابوبكر رجلا رقيقا فقال
 يا عمر صل انت فقال عزمت احق بذلك فصلى بهم ابوبكر ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وجد
 في نفسه خفة فخرج به ادى بين رجلين احدهما العباس لصلوة الظهر وابوبكر يصلي بالناس فلما
 داه ابوبكر ذهب ليتأخر فوافى اليه ان لا يتأخر وقال لهما اجلسا لي جنبه فاجلساه الى جنب
 ابي بكر فكان ابوبكر يصلي وهو قائم بصلوة النبي صلعم والناس يصلون بصلوة ابوبكر والنبي صلعم
 فاعد الحديث وما رواه الترمذي عنها انه عليه السلام صلى في مرضه الذي توفي فيه
 خلفه بكر قاعد وقال حسن صحيح واخرج النسائي عن انس اخبر صولة صلاها رسول الله صلعم
 مع القوم في ثوب واحد متوشحا خلف ابي بكر فاو لا يعارض ما في الصحيح وثانيا قال البيهقي

لا تقارض فالتى كان فيها اما صلوة الظهر يوم السبت والاخذ التى كان فيها اما الصبح من
 يوم الاثنين وهى آخر صلوة صلاها كذا ذكره الشيخ كمال الدين بن الهمام واما قوله صلى الله عليه وسلم
 اذا صلى جالسا فصلوا جالسا ونحوه فهو منسوخ بمحدث عائشة رضى الله عنها هذا فان آخر
 العهد منه صلعم قال البخارى وغيره اما اقتداء القائم بالاحد بلا بلغت حد وبما اركبكم فلا يصح
 انه يجوز عندهما الا عند محمد بن رحم بناء على ان صلواته اضعف عن صلوة القائم لان تلك الحال لا يجوز
 الا عند العجز عن الاستواء فكان كالقعود وعندهما ما جازت صلوة القائم خلف القاعد بالمحدث
 جازت خلف الاحد ببدلته ولو لم يكن وان لم يصل الى حد الركوع فلا يصح الجواز اتفاقا لانه في حكم القيام
 لغيره منه ولان من رآه لا يظن راكعا بل الاول ويجوز امامة المختل للشك للنساء وكذا امامة
 المرأة لكن يكره ان يصليان وحدهن بمجاعة على ما قالوا وان فعلن يكره ان يتقدم الامام عليهن
 بل تقف وسطهن كما اذا ام العارى العراة فانه لا يتقدم عليهن بل يكون وسطهم تحوزن عن وقوع
 نظرم على عودته ويجوز اقتداء الاخرس بالامى دون العكس لقوة حال الامى لقدرته على تكبيرة
 الاقتسام دون الاخرس والاخرس مع الامى مع القارى وذكر المرقاشى يجب ان لا يترك الامى
 اجتهاده اثناء ليله ونهاره ليتعلم قد رما يجوز زعمه الصلوة فان قصر لم يعد رعد الله تعالى
 وفي المحيط ان القارى ان كان على باب المسجد او بجوار المسجد والامى في المسجد يصلى وحده
 ان صلواته جازئة بلا خلاف وكذا اذا كان القارى في صلواته غير صلوة الامى جازلا لامي
 ان يصلى وحده ولا ينتظر فراغ القارى بالاتفاق اما اذا كان القارى في ناحية المسجد و
 الامى في ناحية اخرى وصلواتهما متوافقة فقد ذكر القاضى ابو حازم ان على قياس قول
 ابى حنيفة لا يجوز هو قول مالك رحم وفي رواية انه يجوز ووجه تحريمه انه لم يظهر من القارى
 رغبة في أداء الصلوة بالمجاعة انتهى والقول الذى قاس عليه ابو حازم هو انه لو اقتدى قارى
 وامى باحى فصلوة الكل فاسدت عند ابى حنيفة رحم وعندهما تفسد صلوة القارى فقط
 لان تاركه فرض القراءة مع القدرة وابى حنيفة رحم يقول ان الاميين ايضا تركها مع
 القدرة عليهما اذا كان قارين على تقدير القارى حيث حصل الاتفاق في الصلوة وبغية
 في المجاعة السادسة الموقف لا يجوز تقدير الموت على الامام عند نافي الصلوة خلافا لما لاك الواضحة
 عليه السلام على التقدير على المؤمنين والتساوى من غير تركه مع ان بيان الجمل مقتضاها لا يفرض
 فكان عدم التقدم على الامام شرط الصحة لاقتداء والمفتقر اليها هو الموت فاذا فقد شرطها فقد
 وفسدت الاقتداء واذا فسد فقد بني صلوة عليه تفسد صلواته فساد ما بنيت عليه بخلاف
 الامام فانه منفرد بالنظر الى نفسه ولذا لم يشرط نية الامامة لصحة الاقتداء ولا تفسد صلوة

اقتداء القائم
 بالاحد بـ

يجوز اقتداء
 لاخرس بالامى

حديث

الحديث في التوقف

الامام بفساد الاقتداء لعدم بنائها عليه والمعتبر موضع القدم حتى لو كان المقتدى هو الامام
 بحيث يقيم سجوده قدام الامام لكن قد مر غير متقدم عليه يجوز والمعتبر في القدم العقب حتى
 وكان عقب المقتدى غير متقدم على عقب الامام لكن قد مر اطول نعم اصابعه قدام اصابعه
 يجوز ومن صلى مع واحد قامه عن يمينه وان صلى مع اثنين تقدم عليه بالحديث جابر
 قال سرت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة فقام فصلى فحسبت فممت عن يساره فاخذ
 بيده وادارتني عن يمينه فجاء جابر بن صخر حتى قام عن يساره فاخذ فابيد يديه جميعا ففنا
 حتى اذا متا خلفه رواه مسلم وعن ابن عباس قال بت عند خالتي يمومة فقام النبي صلى
 الله عليه وسلم يصلي من الليل فممت عن يساره فاخذ براسي فاقامني عن يمينه متفق عليه عن
 محمد بن ابي الواحد يجعل اصابعه عن عقب الامام ولكن ظاهر الحديث المساواة وهو ظاهر
 لرواية وعن ابى يوسف رحمه الله يتوسط الاثنان لما روى مسلم ان علقمة والاسود دخلا على
 عبد الله فقال صلى من خلفكما الا نعم فقام بينهما فجعل احدهما عن يمينه والاخر عن شماله
 لحديث الى ان قال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والجواب انه فعله لضيق المكان
 وفيما بينه وبين حديث جابر وانه منسوخ فان فيه ذكر التطبيق في الركوع وافتراش
 لداعين وهو منسوخ فانه كان بمكة وجابر انما شهد الشاهد التي بعد بد رخصته
 متاخر وغاية الامر ان الناس يخفى على عبد الله بن مسعود ولا بعد فيه ولم يكن دابة عليه
 السلام الامامة لجمع الكثيرين الا في النادر كقصة الجابر وكحديث ان جنة
 ملكية دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعتته فاكل منه عليه السلام ثم قال
 قوموا فلا تصل لكم قال انس فممت الى حصيذ لنا قد اسود من طول ما ليس فقضته بماء
 فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفتنا واواشيتم وراءه الجوز من ورائنا فصلى لنا
 كعتين ثم انصرف رواه مسلم وايضا قال في الهداية في دليل الافضية والآثر يعني اثرا بن
 مسعود دليل الاباحة انتهى وهذا يدل على انه لا يكره توسط الامام الاثنان واختاره الحيط وذكره
 في الفتاوى العتابية ان الامام لو قام في وسط القوم وقاموا في ميمنته او ميسرته فقد اساءوا
 ولو ربما يحل هذا على ما اذا زاد وعلى الاثنان فلا مخالفة واما الواحد لو قام خلفه وعن يساره فقبل
 اليه وذكر في الهداية انه مبيى لان مخالفة السنة وهو الظاهر والسنن ان يصفى الرجال ثم الصبيان ثم النساء
 لما مر من حديث انس في الخنثى المشكل يقوم قدام النساء ولا يقف معهن لاحتمال انهن رجل ولا مع
 الرجال لاحتمال انهم امرأة ثم الترتيب بين الرجال والصبيان مستلزم فوض هو الصحيح اما بينهم
 وبين النساء ففرض عندنا حتى لو جازت امرأة او صبيرة مشبهة تعقل الصلوة رجلا او قدت

في ترتيب بين الرجال
 والصبيان سنة لا فرض

عليه قدر ركن وصلواتها مطلقة مشتركة تحرمية واداء واتخذ المكان والمجزة بلا حائل و
 نويت امامتها فسبقت صلوة الرجل فشروط المحاذاة المفسدة عشرة الاول كونها بالاعتزاز وصية
 مشتمة وهى بنت تسع مطلقا وثمان وسبع اذا كانت عبلة وسيمية فاولم يكن كذلك
 لا تقصد ولا فرق بين الحرم وغيره الثانى كونها تعقل الصلوة فالاذا كانت تعقلها لا تقصد لثالث
 ان يكون المحاذات قدر ركن عند محمد رحم واداء الركن مع ساعد ابى يوسف رحم على امام الركن
 تكون الصلوة مطلقة ذات ركوع وسجود فلا تقصد المحاذاة في صلوة الجنازة وبجدة الصلاة
 الخامس كون الصلوة مشتركة من حيث التحريم بان تبنى المرأة تحريمية على تحريمية الرجل او بنيا
 تحريمية على تحريمية ثالث فلا تقصد المحاذاة فيما اذا صليها صلوة واحدة متفردين ووقتها
 احدهما امام يقصد الآخر السادس كون الصلوة مشتركة من حيث الاداء بان يكون اماما لها او
 اماما فيها يؤدىانه تحقيقا للقتدين وتقدير اكاله للاحقين بعد فراغ الامام فلا تقصد المحاذاة
 اذا كانا مسبوقين فاما اذا قضاء ما سبقا لانهما وان اشتركا من حيث التحريمية لم يشتركا
 من حيث الاداء كما انزلوا وقت كل منهما امام غير الذى اقتد به الاخر في صلوة واحدة واشتركا
 من حيث الاداء على التفسير المذكور لانه يصدق عليه لان اماما فيها يؤدىانه لكن لم يشتركا
 من حيث التحريمية فاضمحل اعتراض صدر الشريعة بان الشكرية في الاداء لا توجد بدون الشكرية في
 التحريمية فلا حاجة الى ذكر الشكرية في التحريمية فتأمل السابعة اتحاد المكان حتى لو كان احدهما على مكان
 قائم والاخر على الارض لا تقصد صلوة الثامن اتحاد المجزة فلو اختلف جهتهما بان كانا يصيليان في نحو
 الكعبة كل منهما الى جهة غير جهة الاخر تقصد المحاذاة وكذلك في الظلمة التاسع عدم الحائل
 بينهما حتى لو كان بينهما اسطوانة ونحوها لا تقصد والفرجة التى تسع انسانا كالحائى العاشر
 ان ينوى الامام امامة النساء هكذا قالوا ولا شك ان هذا داخل في اشتراط الشكرية فانه اذا لم ينو
 امامة النساء لا يصح اقتداؤه به فلم توجد الشكرية وذلك لان نية امامة النساء شرط في صحة اقتداء
 هن عندنا خلافا للزفرى لانهما يراهم فرض ترتيب المقام ياقتداها ويلحق صلاته فساد من جهتها
 فلا بد ان يتوقف على التزامه باختياره وقصد كما ان المتقدم لما كان بحيث يلحقه فساد
 الصلوة اذا فسدت صلوة الامام بسبب الاقتداء وتوقف ذلك على التزامه بقصد الاداء ولا يلاحظ
 على احد لا بالتزام وتى وايضا لما تشترط نية امامتها اذا اقتد بها فية لرجل فان اقتد بها فية
 يصح اقتداؤه فان حازت في خلاها لتقليد سدا لعدم ادخال الضرر اذ لم توجد منها محاذاة
 وعند الثلثة المحاذات غير مفسدة وهو القياس لان ائمتنا استحسنوا بالحديث وهو اخره
 من حيث اخرهن الله فان لم وهو يقتضى الافتراض عند الاطلاق وقد ورد في بيان انعام الصلوة

فصل في شروط المحاذاة
 فان

اختلف

فصل في نسخ
 النساء كالحائى
 من المحاذاة

مجل بالنظر اليه فيكون ترك التأخير منه مفسد الترك فرض القيام ولا تقصد صلواتها وان كانت
 مأمورة بالتأخير من ضمنها ويجرم عليها تركه فقلابين القصد والضمني وكان وزانه معاقبة تركه
 تقدّمه وتأخيرها وزان المأموم مع الامام في لزوم تأخره وتقدير الامام فكما ان المأموم لا يجوز له
 التقدم ويفسد صلوة ولا تمام لا يجوز له التأخر ولكن لا يفسد صلوة كذلك الرجل لا يجوز له التأخر
 على المرأة ويفسد صلوة والمرأة لا يجوز لها المحاذاة ولكن لا تقصد صلواتها الا ان ذكر في الحيط
 حكى عن مشائخ العراق في المحاذاة صوّتت قفسد صلوة المرأة دون الرجل وهي اذا شرعت بعد شريع
 الرجل محاذية لانها اذا كانت حاضرة وقت شروع فقامت بجذبة لم تكن التأخير بالتقدم
 عليها خطوة او خطوتين اما اذا حدث بعد ما شرع فلا يمكن ذلك لانه مكره في الصلوة وانما
 تأخيرها بالاشارة ونحوها فاذا فعل فقد وجد منه التأخير فاذا لم يتأخر فقد تركت هي فرضا
 من فرض القيام ففسد صلواتها قال هذه المسئلة عجيبة ثم هذا مبني على كون الحديث
 المذكور مرفوعا الى النبي صلعم ولم يثبت ذلك وانما روي موقوف على ابن مسعود في مسند عبد الرزاق
 قال اخبرنا سفيان الثوري عن الاعمش عن ابراهيم عن ابي عمر عن ابن مسعود قال كان الرجال والنساء
 في بني اسرائيل يصلون جميعا فكانت المرأة تلبس القالبين فتقوم عليهما فتواعد خلياها فافا
 عليهن الحيض فكان ابن مسعود يقول اخر وهن من حيث اخرهن الله تعالى قيل فما القالبان قال
 ارجل من خشب يتخذها النساء يتشرفن الرجال في المساجد وفي الغاية عن شيخه يرويه
 الخرم الحبيات والنساء حبائل الشيطان واخر وهن من حيث اخرهن الله ويعزوه الى مسند
 رزين قيل وذكر في دلائل النبوة للبيهقي وقد تتبع ولم يوجد هذا وقد شد بعضهم وقال
 بانفساد محاذاة الامر ولا تمسك له في الرواية فان الكل صرحوا بعدم افسادها ولا في الدراية
 لتصريحهم باز الفساد في المرأة غير معلول بعروض الشهوة بل فرض ترك المقام الثابت بالحديث
 ولذا لم يعقوا بين المحاذاة والاجنباء وليس ذلك في الصبي ومن تساهل وعلل بعرض الشهوة
 صرح ببقية من عيادهم اشتباهه وحاصله ان مظنة الشهوة الاثورة وباعتبار المظنة يثبت
 الحكم لا باعتبار ما قد يتفق في الذكر فقد يتفق ذلك في البتة والبهيمية ولا عبرة به قالوا ان
 اشتباه الذكر يكون عن الخوا والزام وقد سماهم كغير من السلف القنن في الاو اشتباه الاثنى فانه
 الطبع السليم السابغ في المنافع من الاقتداء يشتر لصحة الاقتداء اتحاد مكان الامام والمأموم حكما
 فلو كان بينهما حائط فان كان قصيرا ذليلا بان كان طوله دون القامة وعرضه غير ذائد على
 ما بين الصفيين لا يمنع لعدم الاشتباه والا فان كان فيه باب وقوة يمكن الوصول الى الامام منه
 هو مفتوح فكذلك لا يمنع وان كان الباب مسدودا والكوكة صغيرة ولا يمكن النفوذ منها او مشبكة

هذه المسئلة عجيبة

وقال شيخنا بعضهم وقال
 بانفساد محاذاة الامر
 ولا تمسك له

ترك فرض

السابع في ذلك انهم
 لا يقتدوا

فان كان لا يشتبه عليه حال الامام بروية او سماع لا يمنع على ما اختاره شمس الاثمة المحلواني رح
قال في المحيط وهو الصحيح وكذا اختاره قاضيان وغيره وان كان الحائظ على خلافة ائمة قبل كان
عربيا طويلا وليس فيه تقبيل يمنع وان لم يكن بينهما حائظ ولكن بينهما اوبين القتب وبني العصف
الذي قد مر بعد فان كان اقل ما يمكن فيه صف في ترفيه العجلة لا يمنع مطلقا وان كان قد مايقوا
فيه صف فان كان المسجد لا يمنع وان كان خارج المسجد يمنع ان يقوم فيه فلهذا فانهم صف
يحصل به اتصال من ورائهم بمن قد امم بالاتفاق وكذا الاثنان عندهما خلافا لابي يوسف رح
فان الاثنين عند كالثلاثة في حصول الاتصال وفي حكم انعقاد جهة الامام معهما وفي حكم هات
النساء حتى لو قامت امرأة واحدة في صف فانما تقصد صلوة واحد عن يمينها وواحد عن يسارها
واحد خلفها من الصف الذي يليها بالاتفاق وان كن ثلثا تفسد صلوة واحد عن يمينه
واحد عن يساره وثلاثة ثلثة ورائهن الى اخر الصفوف بالاتفاق واما الثلاثة ففقدت صلوة
واحد عن يمينها وواحد عن يسارها واثنين ورائهما فقط عندهما كما في الواحدة وعندك تفسد صلوة
اثنين اثنين ورائهما الى اخر الصفوف كما في الثلث فالحاصل ان المثنى عند الجمع كونه صفا وفي
انعقاد للجمعة خلافا لاهل الدان في المثنى بمعنى الاجتماع فيعطى حكم الجمع كما في الوصايا والوارث ولها ان
الجمع والمثنى متغايران صيغة في العترة فيتغايران حكما الا ما قام فيه دليل الحاق كما في الوصايا والوارث
ولم يرق فيما نحن فيه فلا يلحق هذا وقد قالوا ان المسجد اذا كان كبيرا كمسجد بيت المقدس المشتمل
على الساجد الثلاثة وقام المقتدى في اقصاه من غير اتصال الصفوف لا يجوز قال البرازي المسجد وان كبرا
يمنع الفاصل فيه الا في الجامع القديم بخوارزم وجامع القدس الشريف اعلى ما يشتمل على الساجد الثلاثة
الاقصى والصخرة والبصائر انتهى ولو اختلف على جد ربيته متصلا بالمسجد لا يخفى عليه حال الامام
جاز بخلاف ما لو قام على سطحه حيث لا يجوز وان كان لا يخفى عليه حال الامام لكثرة التخلل و
اختلاف الامكنة من كل وجه بخلاف بيت لانهم يتخلل الالجدار اذا كان فيه ثقب ولا يشتبه
عليه الحال وباتصال الصفوف صار مع المسجد كقيام واحد وكذا لو صلى في دكان خارج المسجد ان
اتصلت الصفوف جاز والافلا ولو كان بين الامام والمقتدى في الجامع او غيره نهرفا كان صغيرا
لا يمنع وان كان كبيرا يمنع واختلفوا في الصغير فقليل ما لا يمكن المثنى في بطنه ضيقه وقيل ما يشبه
القوى من غير كلفة وقيل ما لا يكون طريق مثله في الضيق والصحيح ان لا يمكن فيه سير الزورق فهو
صغير لا يمنع وما يمكن فيه فهو كبير يمنع لكن ذكر في التاثيرات خاتمة عن التنقي للهاكم الشهيد انه انما
يمنع في هذه الحالة اذا كان الناس يرون فيه فان كانوا الايمرون لا يمنع انتهى ولا يتخللوا عن نظر لانه حينئذ
بمؤلة الطريق الذي ترفيه العجلة وهو مانع مطلقا فينبغي ان يمنع هذا ايضا مطلقا ولذا لم يذكره

مختلف في الصفين

فصل الثامن في الامام
المقتل فيه

القيد احد من اصحاب الفتاوى كفاضيها وصاحب الخلاصة وغيرهما ومصلحة العبد له حكم
 المسجد وقد مرجح حكم الثامن فيما يتابع الفتنة فيه الامام وما لا يتابع فيه لا اختلاف في لزوم المتابعة
 في ذلك ان الفعلية اذ هي موضع الاقتداء والاصل فيه قوله عليه السلام انما جعل الامام ليؤمهم
 فلا تقتفوا عليه فاذا لم تاركوها فاذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد انما يسجد
 لنا يسجد وارواه البخاري ومسلم واختلف في المتابعة في الركن القوي هو القراءة فعندنا لا يتابع
 فيها بل يستمع وينصت مطلقا الى سواء السرية والجمهوريت ووافقنا مالك واحمد في الجمهوريت
 قال الشافعي تلزم المتابعة في الفاتحة مطلقا الا اذا خافت الركعة لقوله عليه الصلوة والسلام لا صلوة
 لمن لم يقرأ بهام القرآن متفق عليه قوله عليه الصلوة والسلام من صلى صلاة لم يقرأ فيها بام القرآن
 فهي خداج ثم ثلث اقليل لابي هريرة فان يكون وراء الامام قال اقرعها في نفسك الحديث وسواء مسلم
 وغيره ولنا قوله عليه السلام اذا صليتم فاقموا صفوفكم وليؤمكم احدكم واذا كبر فكبروا وانما
 غيره المتشددون عليهم ولا الضالين فقولوا آمين بحسبكم الله فاذا كبر وركع فكبروا واركعوا
 قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد ليعلم الله لكم وزاد مسلم في رواية واذقمها فانصتوا
 ولا يلتفت الى تضعيفي في ذلك وغيره هذه الزيادة بعد صحة طريقها وثقة قسرا وقوله عليه
 السلام من صلى خلف اقام فقرأه الامام له قراءة فان قيل دفعه ضعيف والصحيح انه مرسل
 قلنا لا ثبت سلم فالمرسل عندنا وعند الجمهور رجحته كيف وقد دفعه ابو حنيفة بزم بسند صحيح
 مما احتياط به وتضعيفه في الرواية الثانية حتى انه بشرط ما لم يشترط غيره لجواز الرواية وهو
 التذكرة وعدم الاعتماد على الخط قال محمد بن الحسن في موطائنا ابو حنيفة ثنا ابو الحسن
 بن ابي عاصم عن عبد الله بن شاذان عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى خلف امام
 الحديث وقول من قال ان الحفاظ كالسفيانيين وابي الاحوص شعبة واسرائيل وشريك وابي
 خالد الدلاي وجريرو عبد الحميد وزائدة وزهير رواه عن موسى بن ابي عائشة عن عبد الله
 بن شاذان عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصلوه غير صحيح قال احمد بن حنبل في مسندهنا انما
 الازرق ثنا سفيان وشريك عن موسى بن ابي عائشة عن عبد الله بن شاذان عن جابر قال سئل
 الله صلى الله عليه وسلم كان له امام فقرأه الامام له قراءة وهو صحيح على شرط الشيخين و
 رواه عبد الله بن حميد ثنا ابو نعيم ثنا الحسن بن صالح عن ليث بن سليم وجابر عن ابي الزبير عن النبي
 صلى الله عليه وسلم فذكره واسناده صحيح على شرط مسلم على ان تقرأ التثنية بزيادة الرفع كما في القول
 خصوصا من كان مثله خفيفة كيف قد وافقه سفيان وشريك وابو الزبير واخرجه بن عبد
 عن اخنيفة في ترجمته وذكره في قصته وها اخرجه ابو عبد الله الحاكم في حديثنا ابو محمد بن بكر

بن محمد بن أحمد الصيرفي ثنا عبد الصمد بن الفضل البلخي ثنا مكي بن إبراهيم عن أبي حنيفة عن
 موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد بن الهادي عن جابر بن عبد الله بن النبي صلى
 ورجل خلفه يقر فجعل رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ينهيه عن القراءة في الصلوة فلما
 انصرف قبل عليه الرجل وقال انتهاني عن القراءة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فتنزهنا
 حتى ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال عليه الصلوة والسلام من صلى خلف إمام فاقراءة
 الإمام له قراءة وفي رواية لأبي حنيفة رحمه أن ذلك كان في الظهر والعصر فأوى إليه رجل
 فنهاه فلما انصرف قال انتهاني الحديث وهذا يقتضي أن أصل الحديث هذا لأن جابر رآه
 محل الحكم مرة والمجموع آخر ويتضمن رد القراءة خلف الإمام مطلقا لا يخرج تأييد النبي ذلك الصحابي
 في السيرة فيعارض ما استدلل به الخصم مما تقدم وحديث علي أنزع في القراءة ثم قال إن
 كان لابد فالغا فحتم وحديث لعلمكم تقرؤون خلف إمامكم قلنا نعم قال لا تفعلوا إلا بفاحضة
 الكتاب فانه لا صلوة لمن لا يقرأ بها يقرح على الإباحة مطلقا عند التعارض لقوة السند
 فأخذ حديث من كان له إمام أصح وقد عارض بمذاهب الصحابة ففي موطأ مالك عن نافع
 عن ابن عمر قال إذا حكم خلف إمام فحسبه قراءة ^{أو} وإذا صلى وحده فليقرء قال وكان ابن عمر
 لا يقرء خلف الإمام ورواه الدارقطني مرفوعا وقال رفعه وبهم لكن إذا صرح على السماع فيؤيد
 رفعه وروى الطحاوي في شرح الآثار ثنا يونس بن عبد الأعلى ثنا عبد الله بن ولجأ عن
 حيوة بن شريح عن بكر بن عمر وعن عبيد الله بن مقسم أنه سئل عن عبد الله بن عمر فزيد بن ثابت
 وجابر بن عبد الله فقالوا لا تقرء خلف الإمام في شيء من الصلوة ورواه محمد بن الحسن بن موطأ
 موطأ عن سفينان بن عيينة عن منصور عن أبي وائل قال سأل عبد الله بن مسعود عن
 القراءة خلف الإمام قال انصت فإن في الصلوة شغلا ويكفيك قراءة الإمام وروى غيره عن داود بن
 قيس القزالي الذي قال أخبرني بعض ولد سعد بن أبي قاص أن سعدا قال وددت أن الذي يقرء خلف
 الإمام في فيه حجرة ورواه عبد الرزاق إلا أن قال في فيه حجر وروى محمد بن يعقوب عن داود بن قيس عن ابن جابر
 أن عمر بن الخطاب قال ليت في فم الذي يقرء خلف الإمام حجر وأخرجه عبد الرزاق وأخرجه الطحاوي
 عن حماد بن سلمة بن أبي حمزة قال قالت لابن عباس اقرأ ولا إمام بين يدي قال لا وروى بن
 أبي شيبعة في مصنفه عن جابر قال لا تقرء خلف إمام أن جهر ولا أن خافت وأخرجه هو وعبد
 من قول علي من قرء خلف الإمام فقد أخطأ الفطرة ولهذا النصوص كراهة أبو حنيفة وأبو يوسف
 قراءة الإمام في السيرة أيضا وهي كراهة تحرير كما يفيد قول صاحب الهداية وعندهما كراهة
 من الوعيد فإن إطلاق الكراهة يفيد كراهة التحريم سيما إذا استدلل عليها بما فيه وعيد المراد

ما تقدم من قول عمر بن الخطاب سعد بن ابى وقاص على بن ابى طالب صلى الله عليه وآله وان كانت
 مستحسنه عند محمد فان الاصح قولها لما مر من الادلة وفيما عد لقراءة من الاذكار يتابع
 اى ياتي به المقتدى كما ياتي به الامام ويتبني على لزوم المتابعة في الاذكار ما ذكر في الخلاصة
 وغيره من الفروع وهي ان المقتدى لو رفع راسه من الركوع والسجود قبل تسليم المقتدى ثلثا فليحجم
 ان يتابع الامام لو قام الى الثالثة قبل ان يتم المقتدى التشهد فانه يتم ثم يقوم لان التشهد
 واجب وان لم يتم وقام جاز وكذا في القعدة الاخيرة ولو سلم قبل ان يتم المقتدى التشهد فانه
 يتم ثم يسلم ولو سلم ولم يتم جاز ولو سلم قبل ان ياتي المقتدى بالصلوة والدعاء فانه يتابعه
 الا هنا سنة فالحاصل ان متابعة الامام في الفرائض والواجبات من غير تأخير واجب فان
 عارضها واجب لا ينبغي ان يفوت ذلك الواجب بل ياتي به ثم يتابع لان الاتيان به لا يفوت
 المتابعة بالكلية وانما يؤخرها والتابعة مع قطع نفوتها بالكلية فكان تأخير احد الواجبين
 مع الاتيان بهما اولى من ترك احدهما بالكلية بخلاف ما اذا عارضها سنة لان ترك السنة اولى
 من تأخير الواجب وكذا لو تكلم الامام بعد تمام القعدة قبل ان يتم المقتدى التشهد يتم
 ويسلم بخلاف الواحد الامام عند في هذه الحالة فانه لا يتم لان الكلام كالسلام في جواز
 بقاء المقتدى في التحريمة بعده بخلاف الحد العهد فانه لا يبقى فحرمته الصلوة بعده و
 حينئذ فان كان المقتدى قد قد ما يمكن فيه قراءة التشهد صحته صلواته والا فلا
 وتوركم في التور قبل ان يتم المقتدى القنوت يتابعه لان القنوت ليس بمقدور ولا معين لما
 ان كان لم يقر شيئا من القنوت في حينئذ ينظر ان خاف فوت الركوع بقراءة شئ منه يركع
 ويذكره والا يقر مقدار ما لا يفوت الركوع مع الامام ثم يركع وفي نغم الزندى سبتي خمسة اشياء
 اذ لم يفعلها الامام لا يفعلها القوم القنوت وتكبيرات العيدين والقعدة الاولى وسجدة
 التلاوة وسجود السهو واربعة اشياء اذا فعلها الامام لا يتابعه القوم لو زاد سجدة او زاد
 على احوال الصحابة في تكبيرات العيدين وكان المقتدى يسمع التكبير منه بخلاف ما اذا كان
 يسمع من المؤذن لاحتمال ان الغلط منه او زاد على الاربعة في تكبير الجنازة او قام الى الخامسة
 ساهيا فانه لا يتابع في ذلك ثم في القيام الى الخامسة ان كان قد الى الرابعة ينظره المقتدى قاعدا
 فان عاد سلم من غير اعادة التشهد وسلم المقتدى معه وان قيد الخامسة بالسجدة سلم المقتدى وحده
 وان كان لم يقعد على الرابعة فان عاد تابعه المقتدى وان قيد الخامسة فسجد صلواتهم جميعا
 ولا يفيد المقتدى تشهد وسلامه وحده وتسعة اشياء اذ لم يفعلها الامام لا يتركها القوم
 رفع اليدين في التحميمة والثناء مادام الامام في الفاتحة فان شرع في السجدة لا يفعل المقتدى ايضا

فليسلم الامام قبل
 ان يتم المقتدى
 التشهد فانه يتبعه
 ثم يسلم

فليست اشياء اذ لم
 يفعلها الامام
 يفعلها القوم
 فليست اشياء اذ فعلها
 اربعة اشياء اذ فعلها
 اربعة اشياء اذ فعلها

فليست اشياء اذ لم
 يفعلها الامام
 يفعلها القوم
 يتركها القوم

عنه محمد بن خلفه لا يوجب سجدة وتكبير الركوع والسجود والتسليم فيها والتسليم هو إقامة
التشهد والسلام وتكبير التشريق فلو ترك الإمام شيئا منها لا يترك المقتدر ولا يحصل
النوع الأول وجوب متابعتها الإمام في الواجبات فعلا وكذا تركها كانت فعلية ولو لم يترك
من فعلها المخالفة في الفعل وفي الثاني أن ليس له أن يتابعه البدعة والمنسوخ وما لا يتعلق به
بالصلوة وفي الثالث عدم المتابعة في السان فعلا فكذلك ترك الواجب القوي الذي لا يلزم من
فعله المخالفة في واجب فعله كالشهادة وتكبير التشريق بخلاف القنوت وتكبير الآيات
الذي يلزم من فعلها المخالفة في الفعل وهو القيام مع ركوع الإمام بقى أن يقال كان ينبغي أن يتكبر
العبد في الركوع لأنها مشروعة فيه بالآيتين بها حينئذ لا يكون مخالفا له في واجب فعله في
الشهادة ويمكن أن يجاب بأن تكبير العبدين إنما شرعت في الركوع تحفصا للمتابعة الإمام فكانت
قد أتت بها ولا يلزم منه شرعية فيها فيه تحصيل مخالفة بخلاف التشهد فإن القصر به لم يعل
هذا في تكبيرات الركعة الثانية وأما تكبيرات الركعة الأولى ففي الآيتين بها ترك الاتباع و
الانصات والله سبحانه أعلم **فصل في قضاء الفوائت من ترك صلاة لزمه قضاءها**
سواء تركها بعد غير مسقط أو غير عدد خلافا للاحد فإن عنده إذا تركها عمدا بغير عدد لا يلزم
قضاؤها لكونه صادرا من ذلك والآخر لا يلزم بقضاء ما تركه إذا تركه عند الجمهور كما يصير من تركه
بالقضاء ويقدرها على صلاة الوقت لأن الترتيب بين الفائتة والوقية وبين الفوائت شرط
عندنا وبقوله قال النخعي والزهري وربيعة ويحيى الانصاري والليث ومالك وأحمد وإسحاق
رحمهم الله وقال الشافعي مستحب وهو قول طاووس والحسن وأبي ثور لأن كل فرض أصل بنفسه
فلا يكون شرط الغيرة هذا هو الأصل إنما أخرجه دليل كالأيمان فإنه أعظم الأصول وهو شرط لكل
العبادات ولنا أن الكتاب مجمل في حق أوقات الصلوة مطلقا أداء وقضاء وإنما ثبتت الأوقات
بفعله صلى الله عليه وسلم وقوله صلوا كما رأيتموني أصلي ولا شك أن بيان الجمل المقيد للفرضية
يجوز الواحد مفيد للفرضية ولم يثبت عنه عليه الصلوة والسلام تقديم صلوة على ما قبلها إذ
ولا قضاء ففي الصحيحين عن جابر أنه عليه الصلوة والسلام صلى العصر يعني يوم الخندق بعد ما
غربت الشمس فصلى المغرب بعد ها وعن أبي جعفر حبيب بن سباع أنه عليه السلام صلى المغرب
الأخرى فلما فرغ قال هل علم أحد منكم أني صليت العصر قالوا يا رسول الله ما صليتها فإما الآن
فأقام فصلى العصر ثم أعاد المغرب وأه أحمد ذكره أبو الفرج بإسناده وقال أبو جعفر بن شاذان
يتبعين أنه ذكرها وهو في الصلوة والالما أعادها وأخرج الدارقطني والبيهقي عن سماعة بن أرهم
الأنباري عن سفيان بن عبد الرحمن الجمحي عن عبد الله بن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم من نسي صلوة فلم يذكرها الا وهو مع الامام فليتم صلوة فاذ فرغ من صلوة ^{فليعد}
 التي نسي ثم ليعد التي صلاها مع الامام ورواه مالك عن نافع عن ابن عمر موقوفا وصحح الدارقطني
 وغيره وقهرتهم من نسب الخطأ في دفعه الى سعيد بن عبد الرحمن ومنهم من نسب الى الترمذي
 وهذا خارج عن القاعدة المجمع عليها وهي ان زيادة الثقة مقبولة والرفع زيادة وسعيد وثقه
 ابن معين امام الحرم والتعديل وذكره في توثيقه عن جماعة وكذا الترمذي قال ابن معين
 وابوداود واحمد لا بأس بركه لافرق بين من لم يذكر الزيادة ارجح من ذكرها ولا فلا يراد ان سعيد
 لا يقاوم مالكا ولو كان الترتيب مستحبا لترك عليه السلام مرة وانما الى تركه مرة ولم ينقل ولا نقل
 ايضا عن احد من الصحابة قولا ولا فعلا وليس هذا كخبر الفاتحة لان ذلك ليس لبيان المحل
 بل هو زيادة على مطلق الكتاب هي بخبر الواحد غير جائزة وهذا سقط ما بحثه الشيخ في كل الدين
 بن الهمام وبني عليه ولو يتر قول الشافعي رحمه ولم ادر من تعرض من مرض له نعم كان ينبغي على هذا
 ان لا يسقط الترتيب بالنسيان وضيق الوقت وكثرة الفوائت لا انه سقط لادلة اخرى
 لما النسيان فلقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها
 فان ذلك وقتها متفق عليه فقد قصر وقتها على وقت التذكر فلا يكون حال النسيان
 وقتها فكان وقتا لما صلاه لعدم الراحة فلزم منه سقوط الترتيب اما ضيق الوقت
 فلا إجماع على حرمة تأخير الصلوة عن وقتها قصدا ومستند الكتاب السنة وآيد
 الدليل العقل فرجع على دليل اشتراط الترتيب واما الكثرة فلان الحرج مدفوع بالكتاب
 وعليه الإجماع ايضا واشتراط الترتيب ذاك يستلزمه ايضا ربما افضى لاشتغال
 بالترتيب الى تفويت الوقتية وهو حرام كما مر فسقط اذا تقرب هذا فيقول لو صلى فرضا
 ذكر ان عليه فائتة قبله فسد فرضه فسادا موقوفا عند ايجافه رحمه وباتاعدها
 ومعنى الوقف عنده انهم يقض الفائتة حتى صلى سنا وهو اذكر الفائتة عدا الكل صحيح امثاله
 فانه صلوة الفجر فصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر من اليوم الثاني فهو اذكر الفائتة في كل
 واحدة منها فمذموم فاسد فسادا موقوفا عند فان صلى الظهر من اليوم الثاني قبل ان يقضى الظهر
 صحت الظهر والخمس التي قبلها وان قضى الفائتة قبل ظهر اليوم الثاني فقد فسد الخمس وصحت الظهر
 هذا ما يقال صلوة تصح خمسا و صلوة تفسد خمسا فالتحريم في ظهر اليوم الثاني اذا دأبها قبل الفاتحة
 والتي تفسد هي الفائتة اذا قضاه قبل ظهر اليوم الثاني هكذا قالوا والذي ينبغي انه اذا دخل في
 الظهر من اليوم الثاني عادت الخمس صحيحة لصيرورتها مع الفائتة الاولى ستافوت به يخرج حتى
 ان قضى الفائتة قبل الظهر اليوم الثاني لا تفسد الخمس ايضا وعندنا الخمس هامة وما يسليها ذلك

ثبت

سائر

صحيح وان كان ذكر الفائتة تصدير الفوائت ستا وجه قولها وهو القياس ان سقوط الترتيب
 حكم ولا كثرة علت له وانما ثبت الحكم اذا ثبت العلة في حق ما بعد ها لا في حق نفسها كما لا ذر ابعده
 يبيع فسكت يثبت الاذن فيما بعد هذا البيع لافيه وكذا تصدير الكا صيرورة الكا صيرورة الاكل ثلثا
 يحل ما صاد به بعد الثالثة لا ما صاد به فيها وجه قوله وهو الاستحسان ان السقط الكثرة وهي ثابتة
 بالكل ولذا اجمعنا على سقوط الترتيب بين الفوائت نفسها اذا صار ستا لافيهما بعد ها غلب
 وعلى ان لو اعيد الخمس في مسئلتنا بالترتيب صح وهذا لان المانع من الجواز قلتهما وقد نال وتوقف
 حكم على امرين ام لا ليس ببدء كتوقف الزكاة العجلة على تمام النصاب عند حمله لان الحول فان حال
 وهو تمام وقعت فرضا والا فلا وتوقف المغرب في طريق الزدلفة فان اعادها قبل الفجر بطلت
 فرضيتها والا فلا وصحة صلوة المعذ وراذ انقطع العذر بعد ها على معاودة في الوقت
 الثاني فان عاد صحت والا فلا وكون الزائد على العادة حيزا على انقطاع عشرة اقل وصحة صلوة
 من انقطع دمه دون العادة فاغتسلت وصلت على عدم العود وغير ذلك من المسائل قال الشيخ
 كمال الدين بن الهمام ولا يخفى على المتأمل ان التعليل المذكور يوجب صحة مؤديات بمجرد دخول وقت
 سادسها التي هي سابعة المتر وكذا لان الكثرة ثبتت صح وهي السقط من غير توقف على ادائها كما
 هو المذكور في التصوير في مسائل الكتب انتهى وسياق ما يؤيد قرب انشاء الله تعالى والتذكر
 في خلال الصلوة كالذكر في اولها في الحكم المذكور وان استمر النسيان الى ان سلمت الصلوة
 اتفاقا لسقوط الترتيب بالنسيان ان بقي من الوقت ما لا يسمع الفائتة والوقية معا بل كان بحيث
 لو صلى الفائتة يخرج قبل تمام الوقية يسقط الترتيب يقدم الوقية ولو كان الفائتة
 اكثر من صلوة والوقت يسمع بعضها مع الوقية دون كلها فلا بد من تقدير ذلك البعض
 حتى لو فاتت العشاء والوتر وقد بقي من الوقت ما لا يسمع الا خمس ركعات فلا بد ان يقضى الوتر عند
 ايجافه رجه ثم يصلي الفجر ثم يقضى العشاء بعد ارتفاع الشمس وكذا لو ذكر في وقت العصر انه
 لم يصلي الفجر والظهر وقد بقي من الوقت قد ما يسمع ثمان ركعات يقضى الظهر ثم يؤدي العصر
 ثم يقضى الفجر بعد الغروب ان بقي قد ما يسمع ست ركعات فقط يقضى الفجر ثم يؤدي العصر ثم يقضى
 الظهر بعد الغروب فلا بد ان يقضى من الفوائت ما يمكن قضاؤه مع عدم تفويت الوقية فان
 امكنه الترتيب فيما بينها ايضا راعاه كما في هذه الصلوة الاخيرة والا فلا كما في اللتين قبلها ثم اعتبر
 حقيقة اتساع الوقت لا غلبة الظن فقد ذكر الزاهد في شرح القدرى من عليه العشاء فظن
 ضيق وقت الفجر وصلاها وفي الوقت سعة يكررها الى ان تطلع الشمس فرضه ما يلي الطلوع وما
 قبله نطوع وقيل يشترع في العشاء فان طلعت قبل الفراغ صح فجزه والا فلا انتهى هو يدل على ما قلناه

ولو قدم الغائبة عند ضيق الوقت صح لان النهى عن تقديمها ليس لمعنى في عينها بل لغيره من
تفويت الوقتية ولهذا ينهى عن الطوع والنهي متى لم يكن لمعنى في عين النهى لا يمنع الجواز كانه عن الصلوة
في الارض المغصوبة ثم اكراد تضيق اصل الوقت لا الوقت المستحب عند الحسن بن زياد وهو
رواية عن محمد بن الوقت المستحب حتى لو تذكر في وقت العصر ان عليه قضاء الظهر وعلم انه لو
استغل بقضاء ما تقع العصر في الوقت المكروه يسقط الترتيب عندنا وعندنا فيلزم ان يصلي الظهر
الوقت المستحب ولو وقع العصر في الوقت المكروه عندنا وعندنا يصلي العصر ويؤخر الظهر الى بعد
الغروب ولو بقي من المستحب ما لا يسع الظهر بتمامه سقط الترتيب بالاتفاق لعدم جواز الظهر في
المكروه ولو شرع في العصر والشمس حمراء ذاك الظهر ثم غربت وهو فيها اتمها وطعن فيه عيسى بن
ابان فقال بل يقطعها ثم يسيد بالظهر لان ما بعد الغروب وقت مستحب هو ذاك للظهر وهو
القياس وجه الاستحسان انه لو قطعها يكون كلها قضاء ولو مضى كان بعضها في الوقت فكان الوجه
ثم العبرة بوقت الاقتحام حتى لو اتمت الوقتية اول الوقت وهذا كالفائتة واطال حتى تضيق وخرج
لم تصح لان شرع في الوقت سعة ثم التذكير لم يقع صحيحا فان جد الشرع عند التضيق
صح قال الزاهد ي وراعى الترتيب ان يقيد رعايا الوقتية لا مع التخفيف في قصر القراءة و
الافعال يقتصر على اقل ما يجوز به الصلوة انتهى والكثرة المسقط للترتيب صيرورة الفوائت
ستأخر وخرج وقت السادسة وعن محمد بن احمد بن دخول وقت السادسة لدخول في حد التكرار
بذلك وجهه ظاهر الرواية وهو الصحيح ان تكرار المؤكدا الى المخرج ان يكون عليه ظهرا قضاء
مغلا مع ما بينتهما لان يكون عليه ظهرا قضاء وظهرا اذا بالغاية في الوصفين وتكرار
والا يحصل بالصلوتين وهذا يؤيد ما ذكره ابن الهمام في مسئلة الخمس اذا بدخل وقت السادسة
بعض الخمس لان دخول وقت السادسة بالنظر الى الخمس هو خروج وقت السادسة بالنظر الى ضمها
اليها ودخول وقت السابعة بل لو فرض ان الفائتة كانت الفجر ينبغي ان تصح الخمس بخروج وقت
الخامسة وهي الفجر من اليوم الثاني لان السادسة بهم الفائتة الى المؤديات فليتامل ثم الفوائت
فوعان قد يمتد وحديثه فالحديث يسقط الترتيب بقا عندا لكثرة واختلاف في القديمة كن
ترك صلوة شهر ثم ندب وشرع يصلي ولم يقض ثلاث الصلوة حتى ترك صلوة ثم صلى اخرى ذاكرا
للفائتة الحديثة لم يجزه البعض جعل الماضي من الفوائت كان لم يكن فجز العن التهاون وجز
الاكثر وعلية الفتوى لان القديمة ابطلت الترتيب لكثرة ما بالحد يكثر اذات الكثرة فينا كما
السقوط ولو قضى بعض الفوائت حتى نالت الكثرة عاد الترتيب عند البعض بان ترك صلوة
شهر ثم قضاها حتى بقى اقل من ست ثم صلى الوقتية ذاكرا لما بقى لم يجز عند هؤلاء العلة هي

الكثرة ولم يتق ولا يحرم انه لا يعود لانه الساقط لا يحتمل العود كقليل ماء نجس دخل عليه ماء
 جار حتى سال فواد قريبا لام يهد نجسا بخلاف النسيان وضيق الوقت لان الجواز ثم للعجز
 وهنا سقط حقيقة حتى لو تمكن من اداء الفائتة مع الوقتية لا يلزمه الترتيب ايضا كذا
 في الكافي لو ترك صلاة يوم وليته وصلى من الغد مع كل وقتية فائتة فالغواث كلها صحيحة
 قدمها واخرها واما الوقتيات فان بدء بها فكلها فاسدة وكذا ان آخرها الا العشاء اما فساد
 الكل في التقدير فلا نرى متى ادى شيئا منها صارت سادسة الغواث فاذا قضى تركه بعد
 عادت المتروكات خمساً ثم لا يزال هكذا واما فساد غير العشاء في التأخير فلا نرى كل ما صلى
 فائتة عادت الغواث اربعاً ففسدت الوقتية ضرورة واما عدم فساد العشاء فمحمي لم يصح
 اذا كان جاهلاً لانه صلاها وعندك انه قد صلى جميع ما عليه فصان كالناسي فان كان عالماً
 لم يجز العشاء ايضا لانه صلاها وعندك ان عليه اربع صلوات كذا في الكافي ايضا لا يعمل ترك
 صلاة من يوم وليته ونسيها ولم يقع تحريمه على شيء يعيد صلاة يوم وليته يخرج عما
 عليه يتيقن وفي شرح التهذيب لو صلى صلاة من غير تحرجا في الحكم وسقط عنه
 المتركة والاول هو الروي عن ابي حنيفة رحمه وهو الاحوط قال الفقير ابو الليث وبه
 نأخذ وان ترك صلوتين من يومين ونسيهما يعيد صلاة يومين للاحتياط كذا رواه
 ابو سليمان عن محمد بن محمد روى عن ابي حنيفة ثلاث صلوات من ثلثة ايام يعيد صلاة ثلثة
 ايام رواه ابراهيم بن محمد روى في التاتارخانية ولم يذكر ما زاد وذكره في قال عمر بن ابي
 عمر وسالت محمد بن محمد عن نسي السجدة الصلوتية ولم يد روى عن اي صلاة حتى قال يعيد الخمس
 فان نسي خمس صلوات من خمسة ايام قال يعيد صلاة خمسة ايام ولو ترك ظهر وعصر ولا
 يدري الاولى منهما فنجد في حقيقته يقضي واحد ثم الاخرى ثم يعيد التي قد ماله يخرج عما عليه
 يتيقن وعندنا لا يلزمه إعادة التي قد ماله السقوط الترتيب بالنسيان فاما الحقاناسي الترتيب
 الفائتين بناسي الفائتة وهو الحق بناسي التعيين على ما مر فحين ترك صلاة من الخمس نسي
 صلواته قال قاضيان والفتوى على قولهما قال ابن الهمام كانه لاجل التخفيف على الناس
 والا فليعلم ما لا يترجم على دليله انتهى ويؤيده ما قال في الوقفات ويقول ابي حنيفة رحمه
 نأخذ وذلك لما فيه من الاحتياط ولو ترك المغرب ايضا من يوم آخر قيل لا يسقط الترتيب
 عنده في صل مثل الظهر ثم العصر ثم يعيد الظهر ثم يصلي المغرب ثم يعيد تلك التي
 صلاها قبلها كما صلاها فتصير سبعة ولو ترك العشاء من يوم آخر كذا يصلي السبع
 على ترتيب الترتيب ثم يصلي العشاء ثم يعيد السبع فتكون الجمعة خمس عشرة ولو ترك الفجر

فترك صلوات يوم وليته
 وصلى من الغد مع كل وقتية
 فائتة فالغواث كلها
 صحيحة فمما لا يترجم
 واما الوقتيات فان بدء
 بها فكلها فاسدة وكذا
 ان آخرها الا العشاء
 اما فساد الكل في التقدير

من يوم آخر كذلك يصل الخمس عشرة على ذلك الترتيب ثم يصل الفجر ثم يعيد ما صلى
 قبلها على ترتيب فيكون المجموع احداً وثلاثين صلاة هذا على قول بعض وعلى قول البعض لا
 يلزم الترتيب عند ايضا في هذا زاد على الصلوتين قال في الحقائق وهو الاصح لان اعادة ثلث
 صلوات في وقت الوضوء لاجل الترتيب تستقيم اما لاجاب سبع صلوات في وقت واحد
 فلا يستقيم لتضمنه تقويت الوقتية انتهى وقيل مبنى الخلاف على ان الكثرة هل تعتبر في
 الفوائت مع ما بينهما من المؤديات ام في الفوائت نفسها فقط فمن اعتبر الاول قال لا يتاني
 الخلاف فيما زاد على الصلوتين ومن اعتبر الثاني قال يتاني الخلاف ما لم تهر الفوائت نفسها
 ستا والتحق ان المعتبر هو صيرورة الفوائت نفسها ستا ولا معنى لاعتبار وجود اوقات لا فوائت
 فيها السقوط للترتيب اذا سر في سقوطه بكثرة الفوائت ان لا يؤدى الاشتغال بفعلها على
 الترتيب الى تقويت الوقتية فجرد الاوقات بلا فوائت لا اثر له وانما العلة في عدم الخلاف فيما
 زاد على الصلوتين في المسئلة المذكورة ما ذكره صاحب الحقائق لان الترتيب اذا سقطت
 صلواتا راح من الافضاء الى تقويت الوقتية فسقوطه بسبع اولى والطائفة الاخرى لم
 يعتبر والاشقق فوائت ست وليس بالوجيه وهذا اقصر في المنظومة على ذكر الصلوتين
 صبتى صلى العشاء ثم بلغ قبل طلوع الفجر يلزم اعادةها وهي قعة محمد بن الحسن سألها بالخير
 رحم فاجاب بذلك فقضاها وفي الخلاصة رجل فانه صلوة في الصحة فمضى فمضى فمضى
 بالتيم والاياء جاز ولا يلزم اعادةها اذا صحت اذ فاتته صلوة ينبغي ان يقضيها في البيت في
 المسجد سئل الذنبه وتقديره شك في صلواته اذ صلاها ام لان كان في وقت يصليها
 وان خرج الوقت ثم شك فلا شيء عليه لان الظاهر من حال المسلم الاداء في الوقت ومن مات
 وعليه صلوات فامضى بمال معين يعطى لكفارة صلواته يعطى لكل صلوة كالقنطرة والوتر كذلك
 وكذا الصوم كل يوم و" تنفيذ هامن الثلث وان لم يوص بتبع به بعض الورثة جاز وان كانت
 الصلوة كثيرة والخطة قليلة يعطى ثلثة اصوع عن صلوة يوم وليلة مع الوتر مثلا ثم يد فيها
 الفقير الى الوارث ثم يد فيها الوارث ثم يد فيها الوارث اليه هكذا يفعل مرار حتى يستوي الصلوة
 ويجوز اعطاء الفقير واحد دفعة بخلاف كفارة اليمين والظهار والافطار ولا عذر ولو فدى
 عن صلواته في مرضه لا يصح كذا في التا اذ خانية ومن اراد ان يقضى صلواته صلاها ان كان لاجل
 نقصان دخلها او كراهة فحسن والافضل يكره وقيل لا يكره لانه لا يحد بالاحتياط الا بعد الفجر
 والعصر لانه نفل ظاهر وهو مكروه ^{فيما} فصل في صلوة المسافر وفيها الجاث الاول
 في مدة السفر اعلم ان اقل مدة السفر عندنا مسافة ثلثة ايام من اقصر ايام السنة بالسير الوسط

فيما زاد على الصلوتين

فيما زاد على الصلوتين

وهو مشى الاقدام والابلح البر واعتدل الريح في البحر وعن ابي يوسف يومان واكثر الثالث
وصح صاحب الهداية انه لا يعتبر التقدير بالفراسخ لكن قال المرغيناني وعامة المشايخ قد رواها
بالفراسخ ففيل احد وعشرون فرسخا وقيل ثمانية عشر فرسخا قال المرغيناني وعليه الفتوى
وقال العتابي في جوامع الفقه وهو المختار وقيل خمسة عشر فرسخا واختار صاحب الهداية
الاولى لشموله السهل والجبل فانه يعتبر في الجبل ما يليق به وهو ان يسير فيه سيرا وسطا مسافة
ثلاثة ايام وعند الشافعي رحا اقلها مرحلتان ستة عشر فرسخا وهو رواية عن مالك وبه قال
احمد لما في البخاري عن ابن عباس وابن عمر انها كناية قصرة في اربعة بر واستدلوا بالشا
همار في السمع على الخفين من حديث مسلم عن علي قال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة
ايام ولياليهن للمسافر ويوما ولييلة للمقيم وجه الاستدلال ان اللام في المسافر ليست للعهد
اذ لامه ودفعت للاستغراق فنعم كل مسافر ولو كان السفر الشرعي اقل من ذلك لوجد مسافر
لا يمكنه المسير ثلاثة ايام وقد كان كل مسافر يمكنه ذلك واعترضه ابن الهمام بانه قد يقال للراد
المسافر اذا كان سفره يستوعب ثلاثة ايام قال ولا يقال انه احتمال لغير الظاهر فلا يصار
اليه لا نأفول قد صار اليه فيما اذ بكر المسافر في اليوم الاول ومشى الى وقت الزوال فبلغ المرحلة
ونزل وبات فيها ثم في اليوم الثاني كذلك ثم يكون ذلك في اليوم الثالث فبلغ المقصد قبل الزوال
فان هذا مسافر على الصحيح كما ذكره السرخسي رحمه ولا يمكنه المسير تمام ثلاثة ايام فظهر انما يسير ثلاثة
ايام اذا كان سفره ثلاثة ايام وهو عين الاحتمال المذكور انتهى وكذا لو نوى ان يسافر ثلاثة ايام
ثم اقام او بدا له ان يرجع الى ما خرج منه قبل تمامها فانه يترخص مقدرا مسافرا فقط فقد صدق
عليه في ذلك المقدر انه مسافر ومعه هذا لا يمكن شرعا ان يسير ثلاثة ايام والاولى ان يستدل بشارة
هذا الحديث وبشارة حديث الصحيحين ان المسافر اربعة ايام والاولى ان يستدل بشارة
ثلاثة ايام ان السفر الذي به تنغير الاحكام لكونه مظنة المشقة المتضمنة للتخفيف هو الثلاثة
على ان الاحد بها هو الاحوط وقد اعتبر الشرع هذا العدد في احكام كثيرة وبما الرخصة لراة
الغربة ومشقة الوحدة وكما لها ان يكون لا يرتفع عن غير اهل والازول في غير اهل وذلك
في اليوم الثاني اذا كان السفر ثلاثة ايام والثلاثة اقل الكثير واكثر القليل ولا يجوز التخصيص قليل
السفر فوجب ان يكون اقل الكثير لان اكثر الكثير لا حد له وماروى عن ابن عباس وابن عمر فعل
صحابي وليس بحجة عند الشافعي رحمه على انه قد عارضه فعل صحابي فانما هبنا مذهب
عثمان وابن مسعود وسويد بن غفلة وحذيفة بن اليمان وابي قلاب بن شريك بن عبد الله
من الصحابة وبه قال الشعبي والتميمي والثوري والحسن بن حي سعيد بن جبيرة وابن سيرين من

فان المسافر الذي لا يسير
اليوم الثالث ايام
للقصر والتميم
بها

١٣
١٤
١٥

التابعين وما روي عنه عليه السلام انه قال لا تقصر وفي اقل من اربعة برد من مكة الى عسفان
ضعيف بزيادته عن عباس هو ضعيف عن عبد الوهاب بن مجاهد وهو اشد ضعفا منه
قال يحيى واحمد ليس بشئ وقال الثوري كذا قال النسائي متروك الحديث في تصحيح الاحتجاج
به **الثاني** فيما يصير به المقيم مسافرا والمسافر مقيما وفي حكم السفر من فارق بيوت موضع
هو فيه من مصر او قرية نوايا الذهاب الى موضع بينه وبين ذلك الموضع المسافة المذكورة
صار مسافرا لا يصير مسافرا قبل ان يفارق عمران ما خرج منه من الجانب الذي خرج منه حتى لو
كان ثم محلة منفصلة عن مصر وقد كانت متصلة به لا يصير مسافرا ما لم يجاوزها ولو
جاء وزال عمران من جهة خروجه يصير مسافرا اذا لم يعتبر بجانب خروجه وان كانت هناك
قرية متصلة برض مصر فلا بد من مجاوزتها على الصحيح وان كانت متصلة بفنائها دونها
لا تعتبر مجاوزتها على الصحيح اما فناء مصر فان كان بينه وبين اقل من غلوة وليس بينهما
منزعة تعتبر مجاوزتها ايضا والا فلا والاصل في هذا ما روي انس قال صليت الظهر مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالمدينة اربعاء والعصر بذي الحليفة ركعتين متفق عليه فدل ان مجرد
النية لا يصير مسافرا ولا يصلي الظهر بالمدينة ركعتين وما روي البخاري قال خرج علي فقص
وهو يرى البيوت بالمدينة فلما رجع قيل له هذه الكوفة قال لا حتى ندخلها فدل انه بالخروج
يصير مسافرا وان لم يغلب مصر عن بصره وعنه انه لما خرج الى صفين قال لو جاوزنا هذا
الخص لقصنا فالخص كان اما في جانب خروجه رواه البيهقي وكذا لا يصير مسافرا
بالنية حتى لو خرج لطلب بق او غريم لا يكون مسافرا ولو طاف الدنيا ما لم ينو المسافة
المذكورة وكذا صاحب الجيش اذا طلب عدوه ولا يعلم اين يدركه وفي العود هم مسافرون
ان كان بينهم وبين مقرهم مسافة السفر ثم للمسافر احكام يخالف فيها المقيم
كباحة الفطر في رمضان واستدادة مدة المسح ثلثة ايام وسقوط وجوب الجمعة والعديد
والاضحية ومن ذلك قصر ذوات الاربع من الصلوات فان فرضه في كل منهما ركعتان القصر
لازم عندنا وهو من هب عمر ابنه وعلي ابن مسعود وجابر وابن عباس به قال الثوري
وحامد بن ابي سليمان وعمر بن عبد العزيز والاوزاعي والحسن بن يحيى والحسن البصري
وهو رواية عن مالك واحمد قال هي السنة البغوى ومحمد بن ابي اهل العلم وقال الشافعي كل
من القصر والامام جابر وبه قال مالك واحمد لان الامام غيمته والقصر رخصة كالفطر في
الصوم والجمهور حديث عمر بن الخطاب قال صلوة السفر ركعتان وصلوة الضحى ركعتان و
صلوة الفطر ركعتان وصلوة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد ثم وقد خاب

فما جاوز عمران من
جهة خروجه

ذكر

فما جاوز عمران من
جهة خروجه
لو كان مسافرا ولو
طاف الدنيا ما لم ينو
المسافة المذكورة

على الصحيح

من افترى رواه النسائي وابن ماجه والبيهقي باسناد صحيح قاله النووي وحديث عائشة
 قالت فرضت الصلوة ركعتين ركعتين فاقرت صلوة السفروزيد في صلوة الحضر متفق
 عليه وعن حفص بن عاصم صحبت ابن عمر في طريق مكة فضلع لنا الظهر ركعتين ثم جاء
 رجل وجلس فرأى ناسا قياما فقال ما يصنع هؤلاء فقلت يسبحون فقال لو كنت سبحا
 لا تمت صلوتي صحبت النبي صلعم فكان لا يزيد علي ركعتين في السفر ولا يكره عثمان
 كذلك متفق عليه لفظ البخاري صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر فلم يزد علي
 ركعتين حتى قبضه الله وعنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمبني ركعتين
 ومع ابى بكر ركعتين ومع عمر ركعتين ومع عثمان ركعتين صدرا من خلافة ثم صلاها
 اربع فيها بعد كما في هذه الرواية لانه صار مقبلا بالناهل على ما رواه الإمام احمد وابو بكر بن خزيمة
 وابو عمر بن عبد البر والطحاوي أن عثمان صلى بمبني اربع ركعات فانكر الناس عليه فقال
 ايها الناس اني تاهلت بمكة منذ قدمت واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول من تاهل فبطل فليصل صلوة القيم والاثار في ذلك كثيرة وهي تدل على ان الفرض
 ركعتان وان الاتمام منكر ولو كان جائزا لفعله عليه الصلوة والسلام مرة تعليم الجواز
 كما في الصيام فان قيل قال انس كنا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نساقرت الصائم
 ومنا المفطر ومنا يتم ومنا من يقصر وعن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كل ذلك
 يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم صام وافطر وقصر الصلوة وانما قلنا في طريقه ما زيد
 لنهي وطلمة بن عمر قال ابن عبد البر لا يحتج بهما وقال ابو الفرج وابن الجوزي لا نعرف من
 الصائم ومنا المفطر والزيادة من قول زيد الغني ولم يصح الاتمام احد من اصحاب الكتب الستة
 ولا من غيرهم سواء دارقطني وتعصبه لمذهب الشافعي معروف كما صحح الجوزي بالسبيل
 فلا اقسم عليه اعترف انه غير صحيح كذا ذكره السروجي في شرح الهداية وليس المراد من
 قوله واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة هذا القصر
 لان هذا القصر غير مقيد بالخوف اجماعا بل المراد قصر هيئتها وقت الخوف والا
 لما ترك النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه العزيمة دائما وعن يعلى بن امية قلت لعمر بن الخطاب
 انما قال الله تعالى اذا تقصروا من الصلوة ان خفتهم فقد امن الناس قال عمر رضي الله عنه عبت
 ما عبت منه فسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا
 صدقة رواه مسلم واصحاب السنن الاربعة والتصدق بما لا يحتمل التمليك من لا تلزم طاعة
 اسقاط محض لا يقبل الرد كالعفو عن القصاص فمن تلزم طاعته وهو الحاكم بما يريد وان لا يقتل

الرد ويكون اسقاط المحصا وقد علم من هذا القصر عند ناعزمية وقد يطابق البعض عليه اسم
 الرخصة ومواده ان رخصة اسقاط ولا فرق بينها وبين العزيمة في المعنى ولهذا يكون الاتمام
 عند ناحق روى عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال من اتم الصلوة فقد ساء وخالف السنة وان اتم
 فاز قعد في السنة قد رآه الشاهد اجزاء ثم والاخرين نافذة له ويصير مسيد التأخير للسلام
 ولكونه بنى النفل على تحريمه الفرض وان كان ذلك جائزا عندنا وان لم يقعد في الثانية
 بطل فرضه لان القعود على الثانية فرض لا نه آخر صلوة كحافى الفجر والمجعة وتو ترك القراءة
 في احد الاوليين بطلت لذلك ثم لا يزال المسافر على السفر حتى يدخل وطنه ويقيم اقامة
 خمسة عشر يوما بموضع واحد من مصر او قرية غير وطنه فعلم بهذا انه يصير مقيما بدخول
 وطنه وان لم ينو الاقامة وآما في غير وطنه فلا يصير مقيما الا ببينة الاقامة اقل الاقامة خمسة
 عشر يوما وعند مالك والشافعي يوم اربعة ايام وهو رواية عن احمد يوم وعنه خمسة وعنه
 اثنان وعشرون صلوة وجعله في المعنى هو المذهب استدلال مالك والشافعي بحاروا انه عليه
 السلام اذن للمهاجر في الاقامة ثلثة ليال لما عسى ان يكون له حاجة ولا حاجة فيه كما لا يخفى
 واجتمع احنان عليه الصلوة والسلام قصر احد وعشرين صلوة حين دخل مكة الى ان
 خرج الى منى وهو حجة على من قد المدة باقل من ذلك لا على من قد باكثر لانه مسكوت عنه ولنا
 ما اخرجنا الطحاوي عن ابن عمر بن عباس قال اذا قد مت بلدة وانت مسافر وفي نفسك ان
 تقم خمسة عشر يوما فاكل الصلوة واكننت لا تدري متى تقعن فاقصرها وقال محمد
 في كتاب الاثارنا ابو حنيفة ثنا موسى بن مسلم عن مجاهد عن عبد الله بن عمر قال اذا كنت
 مسافرا فوطنت نفسك على اقامة خمسة عشر يوما فانه الصلوة واكننت لا تدري متى
 تقعن فاقصر والا تثر في مثل هذا كالحج لا مدخل للرأي في التقدير ان الشرعية والتوقف
 فيه كالمرفوع فعملنا به لانه منيت لزيادة سكنت عنهما ما استدلو به ولم ينافر فلو نوى اقل
 من خمسة عشر يوما لا يزال حكم السفر كذا ان نوى خمسة عشر يوما لكن بموضعين
 لا يصير مقيما الا ان نوى ان يكون يتوقف في احد هما وان كان يقول هذا اخرج او بعد
 هذا اخرج واستمر على ذلك لا يصير مقيما عندنا وهو مذهب الجمهور ولو بقي سنين
 وليس لذلك لهاية ابدل وقال الشافعي يقصر الى ثمانية عشر يوما ثم يتم وفي قول الى
 سبعة عشر يوما ثم يتم لما روى ابو داود ان النبي عليه السلام اقام على حرم وهو ابن
 ثمانية عشر يوما يقصر للصلوة وروى انه عليه السلام اقام سبعة عشر يوما يقصر
 عام الفم قال ابن عباس ونحن نقصر سبعة عشر يوما وان زنا ثمنا والا اول ضعيف والثاني

صحيح واضح عنه انه عليه السلام اقام بها تسعة عشر يوماً وان اقام اكثر اتمناه واه البخاري قلنا ليس فعله عليه السلام ما يدل على نفى القصر في الزيادة كما لا يخفى كيف وقد روي ابو داود ايضا واليه يهتدى باسناد صحيح انه قام بتبوك عشرين يوماً يقصر واختيار ابن عباس المذكور قد عارضه اختيار غيره من الصحابة ومن بعدهم قال الترمذي اجمعوا اهل العلم على ان المسافر يقصر ما لم يجمع اقامته ومثله قال ابن المنذر وعن عمر قال اصلي صلاة المسافر ما لم اجمع مكث اواقام الصحابة برامهر من تسعة اشهر يقصرون وروي اليه في الخبر باسناد صحيح ان ابن عمر قال اربع علينا الثلج ونحن باذي ريجان ستة اشهر في غزاة قلنا فصل ركعتين وفيه انه كان مع غيره من الصحابة يفعلون ذلك واختيار اكثر الصحابة راجح على الثاني ابن عباس وحده وفي الغياثية المسافر اذا دخل مصر وهو على غير ما مضى حصل غزاة لا يصير مقيماً وان لم ينو الاقامة انتهى ولا تصح نية الاقامة من العسكري دار الحرب لانهم بين ايديهم واليهزموا فيطرأوا حالهم هذه مبطله عزيمتهم لئلا يترددوا في الاقامة ولا بد في تحقق النية من الجزم ولو كانت الشكوك لم لان احتمال وصول المدد له لا وجوده ميكدة من القليل يهزم بها الكثير قائمه وذلك يمنع الجزم وعن ابى يوسف رحمه الله انك لو اتى المدينة في البيوت تصح منهم وان كانوا في الخيام لا تصح وهذا بخلاف من دخل اليهم بامان حيث تصح نية الاقامة منه بالاتفاق وكذا لا تصح نية الاقامة في الصحراء الامن اهل الاغبيية حتى لو حاصر العسكريه وفي الصحراء من دار الاسلام ونووا الاقامة لا تصح لما تقدم واما اهل الاغبيية فتصح منهم نية الاقامة فيها لانها لهم بمنزلة القرى حتى لو نزلوا في موضع ونووها وعندهم من الماء والكلالة ما يكفيهم مدتها صاروا مقيمين ولو ارتحلوا عنه ونووا الى الموضع بينه وبينه مسافة السفر صادوا ومسافون والا فلا لك كما اذا اسلم في دار الحرب لم يتصرفوا له فهو على اقامته بعد ما يزيلها ولو خاف فقر منهم يريد سفر ثلاثة ايام لم تعتبر نيته هكذا وقع في الخلاصة وفتاوى قاضيان ولعل المراد بغير نية الاقامة بعد ذلك والافقد ذكر السروجي عن الذخيرة ان الاسير اذا نقلت من العد وفوطن نفسه على اقامته نصف شهر في غار او نحو قصر لانهم محارب للعد وكذا العمل فرب منهم وطلبوه ليقتلوه فخرج هارباً مسيرة السفر انتهى فهذا يدل على انه يقصر وكذا صرح بانه يقصر في التا قارضية بعلامة المحيط فتعين حمل تلك العبارة على ما قلنا ولا يصح غير ذلك ثم للعد في السفر والاقامة نية الاصل دون التبع كالخليفة والامير مع الجند والزوج مع زوجته والمولى مع عبده والمستاجر مع جديره والاستاذ مع تلميذه وفي الفتية نية السفر والاقامة الى الزوج ان استوفى مهرها يعني العجل

اجمع

ما يجمع ما لم يجمع مكث اواقام
الصحابة برامهر من تسعة اشهر
يقصرون وروي اليه في الخبر
باسناد صحيح ان ابن عمر
قال اربع علينا الثلج ونحن
باذي ريجان ستة اشهر في غزاة
قلنا فصل ركعتين وفيه انه كان
مع غيره من الصحابة يفعلون ذلك
واختيار اكثر الصحابة راجح على الثاني

ابن عباس وحده وفي الغياثية
المسافر اذا دخل مصر وهو على غير ما مضى
حصل غزاة لا يصير مقيماً وان لم ينو الاقامة
انتهى ولا تصح نية الاقامة من العسكري دار الحرب لانهم
بين ايديهم واليهزموا فيطرأوا حالهم هذه مبطله عزيمتهم
لئلا يترددوا في الاقامة ولا بد في تحقق النية من الجزم
ولو كانت الشكوك لم لان احتمال وصول المدد له لا وجوده ميكدة من القليل
يهزم بها الكثير قائمه وذلك يمنع الجزم وعن ابى يوسف رحمه الله انك لو اتى المدينة في البيوت تصح منهم
وان كانوا في الخيام لا تصح وهذا بخلاف من دخل اليهم بامان حيث تصح نية الاقامة منه بالاتفاق وكذا لا تصح نية الاقامة في الصحراء الامن اهل الاغبيية حتى لو حاصر العسكريه وفي الصحراء من دار الاسلام ونووا الاقامة لا تصح لما تقدم واما اهل الاغبيية فتصح منهم نية الاقامة فيها لانها لهم بمنزلة القرى حتى لو نزلوا في موضع ونووها وعندهم من الماء والكلالة ما يكفيهم مدتها صاروا مقيمين ولو ارتحلوا عنه ونووا الى الموضع بينه وبينه مسافة السفر صادوا ومسافون والا فلا لك كما اذا اسلم في دار الحرب لم يتصرفوا له فهو على اقامته بعد ما يزيلها ولو خاف فقر منهم يريد سفر ثلاثة ايام لم تعتبر نيته هكذا وقع في الخلاصة وفتاوى قاضيان ولعل المراد بغير نية الاقامة بعد ذلك والافقد ذكر السروجي عن الذخيرة ان الاسير اذا نقلت من العد وفوطن نفسه على اقامته نصف شهر في غار او نحو قصر لانهم محارب للعد وكذا العمل فرب منهم وطلبوه ليقتلوه فخرج هارباً مسيرة السفر انتهى فهذا يدل على انه يقصر وكذا صرح بانه يقصر في التا قارضية بعلامة المحيط فتعين حمل تلك العبارة على ما قلنا ولا يصح غير ذلك ثم للعد في السفر والاقامة نية الاصل دون التبع كالخليفة والامير مع الجند والزوج مع زوجته والمولى مع عبده والمستاجر مع جديره والاستاذ مع تلميذه وفي الفتية نية السفر والاقامة الى الزوج ان استوفى مهرها يعني العجل

فاسير اذا نقلت من
العد وفوطن نفسه على
اقامته نصف شهر في
غار او نحو قصر

والأفاليها وكذا الجند ان كان يترق من الأمير والأفلا انتهى والأوصه لها تبع مطلقا فانها
 اذا خرجت معه الى السفر لم يبق لها ان تختلف عنه وكذا الجند اذا كان رزقهم من بيت المال
 وقدامه السلطان بالخروج مع الأمير فهو تابع له نعم ذكر في الذخيرة ان المتطوع بالجهاد
 لا يكون تبعاً للوالي وهو ظاهر وكذا قاعد الأعمى اذا كان باجر فهو تابع له كغيره من الأجراء
 والأفلا ولو حمل رجل رجلاً ظملاً ولا يدري المحمول أين يذهب به ذكر الحاكم الشهيد التنقي
 انه يتم الصلوة حتى يسير ثلثاً ثم يقصر ويتبغى ان يكون اذا ساله فلم يجبه وذكره في
 التنقي ايضا ان المسلم اذا سره العدو وان كان مقصداً ثلثه أيام قصر وان لم يعلم سأل فان لم
 يجز وكان العدو ومقيماً ثم وان كان مسافراً قصر ويتبغى ان يكون هذا اذا تحقق انه مسافر
 والا يكون كمن اخذه الظالم لا يقصر الا بعد السفر ثلثاً وكذا ينبغي ان يكون حكم كل تابع يسأل
 متبوعه فان اخبره عن مجزئه ولا تعمل بالأصل الذي كان عليه من اقامته وسفره حتى يتحقق
 خلافه وقيل اذا كان سفره محققاً ولم يعلم من متبوعه نية الإقامة عند دخول معصره وقرينة
 يلزمه الاتمام وعلى الأصل الذي ذكرناه لا يلزمه وهو الأصح لان التيقن لا يزول بالشك وتعد
 للمسؤل بسبب من الأسباب بمنزلة للمسؤل مع عدم الاخبار والمديون ان حبسه غريمه ان كان
 معسراً يقصر لانه يوافق اقامته وكذا ان كان موسراً وعزم ان يقضيه او لم يعزم شيئاً فاما ان
 عزم ان لا يقضيه فانه يتم لانه بمنزلة الإقامة كذا في المحيط وذكر في الذخيرة عن ابن سماعة
 عن ابي يوسف انه ان كان معسراً يتم وكذا ان كان موسراً لا يوطن نفسه على ادائه والعبد
 بين شريكين احدهما مسافر والاخر مقيم ان غيبا في خدمة رتبة في نوبة المقيم وقصر في نوبة
 الآخر وان اتهما يشافرض عليه ان يقعد على رأس الركعتين ويتم احتياطاً لانه مسافر من
 وجه مقيم من وجهه وعلى هذا لا يجوز له الاقتداء بالمقيم مطلقاً فليعلم هذا وقد يفهم من
 التمثيل بالخليفة في اول مسئلة التبغ ان الخليفة والسلطان كغيره في انه اذا نوى السفر
 يصير مسافراً ويقصر فقبل هذا اذا لم يكن في ولايته اقطاع ولايته والأصح انه لما فرق
 لما تقدم من فعل النبي صلعم والخلفاء الراشدين انهم قصر واحين سافروا ومن المدينة
 مكة وغير ذلك ومما ذكره قال اذا طاف في ولايته لا يقصر هو ما صرح به حافظ الدين البرزنجي
 في فتاويه انه اذا خرج لتفحص احوال الرعية وقصد الرجوع متى حصل مقصوده ولم يقصد ميسرة
 سفره حتى انه في الرجوع يقصر لو كان من مدة سفره ولا اعتبار بمن علان جميع الولايات يترتب له قصره
 لان هذا التعليل في مقابلة النص مع عدم الرواية عن احد من الائمة الثلاثة فلا يصح كقولهم قلنا
 مدة السفر اسلم في أثناء الطريق وقد بقي بينه وبين مقصد اقل من ثلثة أيام لا يقصر وكذا النصبي

فحمل رجل رجلاً ظملاً
 ولا يدري المحمول أين يذهب به

اذا خرج مع امير فسلم في اثناء الطريق وقد بقي له مقصد اقل من ثلثة ايام كذا قال ابو بكر
 بن الفضل وقال غيره من المشائخ الجواب كذا في الصبي اما الكافر فيقصركا نية الكافر للسفر
 بخلاف نية الصبي قال في الحالا صفة هو المختار وقيل يقصران والخاص اذا ظهرت وقد بقي بينهما
 وبين مقصدها اقل من ثلثة ايام تتم الصلوة هو الصحيح ذكره في الظهيرية **الثالث** في اعتبار حال
 الصلوة في التغير وما يبتنى عليه من اقتداء المسافر بالمقيم وعكسه اعلم ان الصلوة مادام وقتها
 باقيا في قلة التغير من صفة للصفة بتغير حال العبد ما لم تؤد فاذا خرج تقررت في النية على
 ما كانت عليه من الصفة باعتبار حاله والاعتبار في ذلك آخر الوقت عند نالجيت لا يبقى من قد رما
 يسع قوله الله اكبر وعند زفر قد رما يسع في اداء الصلوة والدليل من الجانبين عرف في الاصول
 نداء الصلوة المسافر كتغير من الركعتين الى الاربعة مادام في الوقت بنية الاقامة كذلك تغير
 بالاعتداء بالمقيم ان نداء الاعتداء اذا عرفت هذا فنقول اذا اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت
 صح وزهر الاقام لما قلنا انما وان اقتدى به خارج الوقت لا يصح لان الصلوة تقررت في
 زمن ركعتين فلا تتغير بالاعتداء بالمقيم كما لا تتغير بنية الاقامة فيلزم اقتداء المقرض
 بالتسفل في حق القعدة على لس الركعتين بخلاف ما لو اقتدى به في الوقت ثم خرج الوقت
 قبل تمامها لا نه حين اقتد صار فرضا ربعا للتعبدية مع قبول الصلوة للتغير وفصار
 كما المقيم في حق تلك الصلوة وصلوة المقيم لا تصير ركعتين بخروج الوقت وكذلك لو دام خلف الامام
 حتى خرج الوقت او سبق له الحد بعد اقتداءه فاشتغل بالوضوء فخرج الوقت واختار البناء فانه
 يتم اربعا لان خروج الوقت لا يغيرها بعد ما صارت اربعا بالاعتداء اما لو افسد صلوة ربعها
 اقتدى بالمقيم في الوقت فانه يصلي ركعتين لانه لا اقتداء بخلاف ما لو اقتد مسفلا بالمقتد
 المقيم حيث يصلي اربعا لو افسد لانه يتم الركعة الاولى امامه وهنالم يقصد اسقاط فرضه غير
 انه تغير ضرورة المتابعة وقد زالت ولو اقتدى المقيم بالمسافر صح سواء كان في الوقت او خارج
 لعدم المانع فاذا صلى المسافر ركعتين بسلم ويقوم المقيم فيتم صلوة بتغير قراءة في الاصح وقيل
 يتم بقراءة لانه منفرد ولذا يجب عليه سجود السهو لو سها وجده الاصح انه بالنظر الى كونه مقتديا
 بتحرمة حيث ادرك اول صلوة الامام تكرر القراءة تحريما وبالنظر الى كونه غير معتد به فعلا
 وقد سقط عنه فرض القراءة تشبها له القراءة واذا دار فعل بين كونه مستحيا او مامرا حجت
 الحرة بخلاف مسبوق فان ادرك قراءة نافلة ولو فرض ان امامه لم يكن قرا في الاوليين فاما
 قرء في الاخرين ملحق بالاوليين ويخلو الشفع الثاني عن القراءة فلم يدركه بالنظر لغير قراءة
 اصلا اذ ذلك قد دارت قراءة بين ان تكرر تحريما بالنظر التحريم او يكون ركنا بالنظر الى الفعل

فلو اقتدى بالمقيم بالمسافر
 بوقت او امام المسافر
 صلى او لم صلى
 ركعتين او لم صلى
 بغير وقت او بغير
 ركعتين او بغير وقت

فالأحياط هو الأتيان بالفرض اذ يلزم من تركه الفساد ولا يلزم من فعله المكروه ويستحب
 للمسافر اذا سلم ان يقول لهم اتوا صلوتكم فانما قوم سفر لا احتمال ان يكون خلفه من يعرف
 حاله ولا يتيسر له الاجتماع به بسبيله فيحكم بفساد صلوة نفسه بناء على ظن ان امامه مقيم فسد
 صلوة بسلامه على ركعتين وهذا جهل مافي فتاوى اذ اقتضى بامام لا يدرك مسافر وهو مقيم
 يصح لان العلم بحال الامام شرط الاداء بجماعة انتهى لانه شرط في الابتداء لما في المبسوط جعل صلى بالقبول
 الظهر ركعتين في قرية وهم لا يدرون مسافر هو او مقيم فصلوتهم فاسدة سواء كانوا مقيمين
 ام مسافرين لان الظاهر من حال من في موضع الاقامة انه مقيم والبناء على الظاهر واجبة شريطة
 خلافه فان سالوه فاخبرهم انه مسافر جازت صلوتهم انتهى وروى ابو داود والترمذي عن عمران
 بن حصين قال غزوت مع رسول الله صلعم وشهدت معه الفتح فاقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا يصلي الا ركعتين
 يقول يا اهل مكة صلوا اربعاً فانما قوم سفر صححة الترمذي ولو اقام المقتد المقيم قبل سلام الامام
 فتوى الامام الاقامة قبل تقيد ما قام اليه بالسجدة لزوم الرفض متابعة الامام فلو لم يفعل
 فسد صلوة لانه ما لم يسجد لم يستحكم خر وجع عن صلوة الامام قبل سلام الامام وقد بقي
 على الامام ركعتان بنيتهما وجب عليه الاقتداء بهما فاذا انقضت فسد سجدة واحدة ولو تبعه تقيد
 بالسجدة فانه قد استحكم انفرادة حتى لو رفض وتابع تفسد صلوة لاقتدائه في موضع الانفراد
 ويتبنى على ما ذكرنا في اول هذا البحث ان من فاتة صلوة وهو مقيم قضاه اربعاً مقيماً او مسافراً
 ومن فاتة صلوة في السفر قضاه ركعتين مسافراً او مقيماً ومن صلى الظهر في منزله وهو مقيم ثم خرج
 الى السفر في وقت ثم دخل وقت العصر فصلاها وهو مسافر ثم ترك شيئاً في منزله فرجع اليه في يوم
 وقت العصر ثم خرج الوقت ثم ظهر انه صلى الظهر والعصر بغير طهارة لزمه قضاء الظهر ركعتين و
 العصر اربعاً بناء على ما ذكرنا ان الصلوة قابلة للتغير ما بقي الوقت ما لم تؤد وان المعتبر آخر الوقت
 وقد كان في آخر وقت الظهر مسافراً ولم تكن اديت وفي آخر وقت العصر مقيماً حيث رجع الى
 منزله ففقدت الظهر ركعتين والعصر اربعاً الرابع في الوطن قالوا الاوطان ثلاثة وطن اصلي
 وطن اقامة وطن سفر فالاصلي هو بلد الانسان او موضع تاهل به ومن قصد العيش به لا
 الارتحال عنه اما لو كان له ابوان ببلد غير مولده وهو بالغ ولم يتاهل به فليس ذلك وطن له وفي
 المبسوط هو الذي نشأ فيه او توطن فيه وتاهل فيه فقولوه او توطن فيه يتناول عمره القارضية
 عدم الارتحال وان لم يتاهل فعلى هذا لو عزم من له ابوان في بلد على القرار فيه ترك الوطن الذي
 كان قبله ليكون وطنه ولو تزوج المسافر ببلد ولم ينو الاقامة به فقبل لا يصير مقيماً وقيل بغيرها
 وهو الوجه لما من حديث عثمان ولو كان له اهل ببلد تين فاته ما دخلها صار مقيماً وان مات

ان اقتضى بامام لا يدرك مسافر وهو مقيم

صلاة الاقامة

زوجة في أحدكما وبقي له فيها دور وعقد قليل لا تبقى وطناً له المعتبر الأهل ومن الدار كما تراه
 ببلد واستقرت سكنى له وليس له فيها دور وقل تبقى ووطن الإقامة ما ينوي فيه إقامة
 خمسة عشر يوماً فصاعداً ولم يكن مؤلفاً ولا له به أهل ويسمى وطن السكنى أيضاً والمحققون
 على عدم اعتباره ولذلك يذكره صاحب الهداية لأنه فير يوصف السفر فهو كالقائمة ثم الأصل
 ينتقض بمثلر حتى لو كان له وطن أصلي فانتقل عنه واستوطن غيره خرج عن كونه وطنه الحق
 لو دخله بعد ذلك لا يلزمه الإتمام ما لم ينو الإقامة لما مر من أنه عليه السلام وأصحابه بالسجدة
 قصر وإمكته مع أنها كانت وطنهم الأصلي لكونهم استوطنوا المدينة فالت وطينة مكة ولا ينتقض
 بوطن الإقامة ولا بالسفر لأن الشيء لا ينتقض بما هو دونه وأما وطن الإقامة فينتقض بوطن
 إقامة آخر وان لم يكن بينهما مسافة وكذا ينتقض بالسفر وان لم يطرأ عليه وطن إقامة آخر يرفع
 وطنيته ثم السفر ليس بشرط لثبوت الوطن الأصلي بالإجماع وكذا الثبوت وطن الإقامة في
 ظاهر الرواية وعن محمد أنه شرط لثبوت وطن الإقامة أن يتقدم سفر ويكون بينه وبين وطنه
 اليه منه مدة سفر حتى لو خرج من مصر ولا قصد السفر فوصل إلى قرية ونوى إقامة خمسة
 عشر يوماً بها لا يصير تلك وطن إقامة له وإن كان بينهما مدة سفر لعدم تقدم السفر وكذا لو
 قصد السفر فقبل أن يسير مدته أقام بقرية خمسة عشر يوماً لا يصير وطن إقامة له وعلى ظاهر
 الرواية تصير تلك القرية وطن إقامة له في الصورتين الخامسة في مسائل متفرقة يخص
 للمسافر ترك السنن على قول البعض قال الفضل لا يخصص في الميسر أشمل ثم لا قصر
 في السنن وتكلموا في الأفضل قيل الترك ترخصاً وقيل الفعل تقيلاً وقال الطهري والفقهاء
 حالة النزول والترك في حالة السيرانته وهذا هو الأصل إذ لم تكن مشقة حالة النزول
 وقد تقدم عن ابن عمر لو كنت مسلماً لا تمت قال هشام رايته محمد كثيراً لا يتطوع في السفر
 قبل الظهر ولا بعد ها ولا يدع ركعتي الفجر والمغرب وما رايته يتطوع قبل العصر ولا قبل العشاء
 كذا في شرح الهداية للسروجي المعاصي والطبيع في سفره في الرخص سواء عند نوبة قال
 الأوزاعي والثوري وداود والزمي وبعض المالكية وقالت الثلثة ليس للمعاصي بسفر
 كالأبق أو في سفره كقاطع الطريق إن يترخص بالرخص المشروعة للمسافر لأنه لا ينافيها
 المستحق للتعقيم وقيل أساعلى عدم جواز صلوة الخوف للبعاء وقاطع الطريق بالإجماع قلنا قياساً
 مقابلته النصوص من الكتاب السنة قال الله تعالى فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعد من أيام
 أخر إذا صرتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلوة الآية وإن كنتم مرضى أو على
 سفر الآية وقال عليه السلام يسبح للقيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولا فصل هذه التصويبات

قال هشام رايته محمد
 كثيراً لا يتطوع في
 السفر قبل الظهر ولا بعد ها

ومسافر على ان الله تعالى لم يمنعه من عباده في الدنيا المعصية لهم والالها باح التكامل لهم
والبيع والشراء وغير ذلك من العقود الشرعية التي شرعيةها من نعمة ولا يقال ان الضرر
بكل الميتة ونحوها لان قولنا يقتصر على قدر الضرورة ولا يباح الزائد كاكل الميتة ولا
فائل به والقياس على عدم جواز صلوة الخوف للبعاء وقطاع الطريق غير صحيح لان المعصية
في حقهم في نفس الصلوة اذ قصدتم بها احمرار الله ورسوله والمعصية فيما نحن فيه
فيما تعلقت به الصلوة ونحوها من الرخص لا في عينها فصارت كالصلوة عند التطوع مع الصلوة
في الثوب المخصوص كالزنى في حق ثبوت النسب مع الوطئ في الحيض فليتام ولا يجوز الجمع
عندنا بين صلاتين في وقت واحد سوى الظهر والعصر بعقر المغرب والعشاء بمزدلفة
قول ابن مسعود وسعد بن ابى وقاص وابن عمر والنخعي وابن سيرين ومكحول وجابر بن زيد
وعمر بن دينار ورواه ابن القاسم عن مالك وقال الشافعي واحمد رحم ومالك في المشهور
عنه يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في وقت واحد بعد السفر والمطر
تاخير بان يؤخر الاولى الى وقت الثانية فيصليهما فيه وتقبلها بان يقدم الثانية الى وقت الاولى
فيصليهما فيه اما التأخير فلهم فيه احاديث يعارضها ما في صحيح مسلم من قوله عليه السلام
ليس النوم تقريب انما تقريب في القنطرة بان تؤخر صلوة او وقت اخرى وهو محرم وتلك مسيئة
والمحرم يرجع على الميعة عند المعارضة على ان الجمع على صحته ليس بربيل على الجمع في وقت واحد
بل كلها محتملة للجمع من حيث الفعل باء الاولى في آخر وقتها والثانية في اول وقتها واما
ما روى يحيى عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا جدد به السيرة جمع بين المغرب والعشاء
بعد ما يغيب الشفق ويقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا جدد به السيرة جمع
بينهما فقال الامام ابو جعفر الطحاوي لم يزد كذا احد من اصحاب نافع غيره لا عبد الله ولا
مالك ولا اللبث على انه يجوز ان يراد انه صلى العشاء التي يحصل بها الجمع بعد ما غاب الشفق
مع صلوة المغرب في آخر وقتها ويؤيد عليه رواية سامة بن زيد قال خبرني نافع ان ابن
عمر جدد به السيرة حتى كان غيبوبة الشفق جمع بينهما قال وفي طريق آخر حتى اذا كان في آخر
الشفق نزل وصلى المغرب ثم العشاء وقد توارى ثنائيل علينا فقال كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يفعل هكذا اذ اجعل بامر وفي طريق آخر حتى كاد الشفق ان يغيب نزل فصلى المغرب غاب
الشفق وصلى العشاء وقال هكذا كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جدد بنا السيرة التقدي
فليس لهم حديث صرح فيه الامار وقتيبة بن سعيد عن اللبث عن سعد بن زيد بن ابى
حبيب عن ابى الطفيل عامر بن واثله عن معاذ بن جبل انه عليه السلام كان في غزوة تبوك

ولا يجوز الجمع عندنا
بين صلاتين في وقت واحد

موسم من حيث
السلام

اخو المغرب

اذا دخل قبل زرع الشمس آخر الظهر الى العصر فيصلحها جميعا واذا ارتحل بعد زرع الشمس
 صلح الظهر والعصر ثم صار وكان اذا ارتحل قبل المغرب حتى يصلحها مع العشاء واذا
 ارتحل بعد المغرب عمل العشاء فصلاها مع المغرب قال اليه في هذا حديث محفوظ صحيح هكذا
 قال لكن قال الترمذي تفرد به قتيبة بن سعيد وهو غريب وقال الحاكم في علوم الحديث هذا شاهد
 الاسناد والمتن وأئمة الحديث انما سمعوه نحيبا من اسناده ومنه قال فنظرنا فاذا الحديث موضوع
 وقتيبة بن سعيد ثقة ما مون قال الحاكم بسنده الى البخاري قال قلت لقتيبة مع من كتبت
 سنن الليث حديث يزيد بن ابى حبيب عن ابى الطفيل قال كتبت مع خالد المديني قال البخاري كان
 خالد يدخل الاطيش على الشيوخ وقال الحاكم ولم تجد ليزيد بن ابى حبيب عن ابى الطفيل وايز
 ولا وجدنا هذا المتن بهذا السياق عن احد من اصحاب ابى الطفيل ولا عند احد عمار عن معاذ
 بن جبل وخالد مترك الحديث انتهى وعن ابى داود قال ليس في تقديم الوقت حديث ثبت
 ذكره في الكتاب هذا الحديث ذكره ابو داود والترمذي في الصحيح فيه ما خرجه في الصحيحين
 انه عليه السلام اذا ارتحل بعد ما زرع الشمس صلى الظهر ثم ركع ركعتين ليلتين اصلها جئت
 عليه الامم من كون الوقت شرطا او سببا لا يجوز تقديم الصلاة عليه بمثل حديثه هذا
 مع ما في الصحيحين عن عبد الله بن مسعود قال والذي لا اله الا هو ما صلى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صلاة قط الا لوقتها الاصلوتين جمع بين الظهر والعصر يعرفه وبين المغرب والعشاء
 بجمع وانما يصح بمثل حديث الجمع يعرفه والمزلة لكونه في غاية الصحة والشهرة واما الجمع في الظهر
 فاستدلوا فيه بحديث مسلم عن ابن عباس صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا والمغرب
 والعشاء جميعا في غير خوف ولا سفر قال مالك ادى ذلك في المطر ولكن رد ظنه هذا بما خرجه مسلم
 وابو داود والترمذي والنسائي واحمد عن ابن عباس قال جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في
 المدينة من غير خوف ولا مطر قيل لابن عباس ما اراد بذلك قال ان لا تحجب امتي ولم يقتل
 احد منهم بظاهرة فتعين المحل على الجمع فعلا كما قلنا واضطرارهم ايضا اليه والتقدير بعيد
 لا يدل عليه وهو قول بعضهم المراد ولا مطر كثير او مستدام او مطر ينزل عليه بل كان مستظلا
 لسقف ليس لهم حديث يصرح بانه عليه السلام جمع بين الصلوتين في وقت واحد
 لاجل المطر فليت شعري اى ضرورة دعت الى هذا التقدير السج الذي يحجب كل طبع سليم
 والله الهادي الى الصراط المستقيم فصل في صلاة الجمعة اعلم ان صلاة الجمعة فرض عين على
 كل من استكمل شرائط وجوبها ادى الى فرضيتها الكتاب هو قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع
 فانه امر وهو باطلا لا يقتضي الوجوب والهي عما كان مباحا فيقتضي حرمة والسنة وهي كثيرة منها

فمن
 عن ابى داود قال
 في تقديم الوقت
 حديث
 ثبت

قوله

قوله عليه السلام لقد هممت ان امر جلا يصلي بالناس ثم رفق علي جبال يتخلفون عن
الجمعة بيوظهم رواه مسلم واحمد رحم وقوله عليه الصلوة والسلام لينتهين اقوام عن ودعهم
الجمعات وليختمن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين رواه البخاري ومسلم والنسائي
واحمد وقوله عليه الصلوة والسلام من ترك ثلث جمع لها وفاطمة الله على قلبه رواه الخمسة
وقوله عليه الصلوة والسلام رواه الجماعة واجب على كل محتمل رواه النسائي باسناد صحيح على
شرط مسلم وغير ذلك من الاحاديث ياتي بعضها ايضا انشاء الله تعالى لاجماع الامة على فضيلتها
عينا حكاها ابن المنذر وغيره حتى قال ابو بكر بن العربي لا يطلب على فضيلة الجمعة دليل فان الاجماع
من اعظم الأدلة اذ اتفقت هذا فاعلم ان ههنا اجماعا الاول في بيان شرائط الجمعة اعلم ان الجمعة
شروطها للوجوب ثلاثة على شرط سائر الصلوات من الاسلام والعقل والبلوغ والطهارة
من الحيض والنفسا شروطها لاداء زائدة على شروط سائر الصلوات من الطهارة وغيرها
ما ذكر اما شروط الوجوب فسترة اوها الذكورة فلا تجب على المرأة لاداء وي طارق بن شهاب
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الجمعة حق واجب على كل مسلم الا اربعة عبد مملوك وامرأة اوصي او مريض او مسافر
ابوداود والثاني لاقامة فلا تجب على مسافر لقوله عليه السلام الجمعة واجبة الا على صبي ومملوك
او مسافر رواه البيهقي عليه اجماع الائمة الاربعة وجمهور العلماء خلافا للظاهرية الثالث للحرية
فلا تجب على العبد لما امر من الحديث وعليه اجماع ايضا وفي الفتاوى ولو ان يمنعه عبد عن الجمعة
والجماعات والعيدين ولو اذن المولى لعبده في الجمعة ذكر في الميتة تجب عليه وذكر لمرغينا في
انه يتخير وفيها اذا حضر باب الجامع لحفظ الدابة خلافا للاحكام لا يصلي اذ لم يحل بالمحظ والمكاتب
تجب عليه وكذا معتق البعض ولا تجب على العبد لما دون في التجارة ولا على العبد الذي يؤد
الضريبة وقال الشيخ ابو حفص الكبير للمستاجر ان يمنعه الاجير عن حضور الجمعة وقال على
الدقاق وليس له ذلك لكن يسقط عنه من الاجرة قد راشتغاله ان كان بعيدا وان كان
قريبا لا يسقط عنه شيء وان قال الاجير حط ربع الاجرة بمقابلة اشتغاله بالصلوة لم يكن
له ذلك الرابع الصحة اي عدم المرض فلا تجب على المريض اذا كان لا يقدر على الذهاب
الى الجامع او يقدر الا انه يخاف ان يزيد مرضه ويبطل برءه بسببه لما روي في الحديث والشيخ الكبير
الضعيف عن السعي كالمريض الخامس سلامة العينين فلا تجب على الاعمي وان وجد قائد
عند الجنيفة رحم وعندهما ان وجد قائدا لا تجب عليه السادس سلامة الرجلين فلا تجب على
المقعذ ومقطوع الرجلين وان وجد من يحمله بالانفاق والفرق لهما بين وبين الاعمي ان الاعمي
قادر على السعي عند وجود القائد دون المقعد و ابو حنيفة رحم قاسمته ان القدرة بالخيار فقد

صحة

فالمكان يمنع عن
الجمعة والجماعات
والعبدان

وان قال لا يحط
ربع الاجرة بمقابلة
اشتغاله بالصلوة
لم يكن له ذلك

على ما هو هو التحقيق والمريض ان وجد مساعدا قبل هو على الخلاف كما في قيل لا يجي عليه
 بالاتفاق كالمقعد والاولى ان لم تضره الحركة فكلاعي وان تضره فكالمقعد والمريض كالمريض
 ان بقي المريض ضائعا بذاها على الاصح فالتمريض على هذا الوجه من جملة الاعذار التي
 تبيح عدم التوجه الى الجمع والجماعات وكذا الخوف من ظالم ونحوه والمطر والثلج والوحل و
 نحوها وانما اختلفت الجمعية هذه الشروط لعدم تاديبها في اى مكان كان واختصاصها
 بمكان وصفه يحصل لها الحرج كالمشقة بسبب العجز والضعف في المريض ونحوه وبسبب قوة
 مصلحة نفسه ومولاه في حق المسافر والعبد والحرج مدفوع رحمة من الله ولطف ايمته على عباده
 ولذلك وكفاهم اداء الظهر ولو حضر واوصلوا الجمعية اجزئتهم ولم يلزمهم الظهر لان سقوط
 الوجوب عنهم للرفق بهم فاذا تحملوا المشقة وقعت فرصا وجزئت كبحم الفقير واما شروط
 الاداء فستة ايضا الشرط الاول المصروف فانه فلا يجوز في القرى عندنا وهو مذهب
 علي بن ابي طالب حذيفة وعطاء والحسن بن ابي الحسن والنخعي ومجاهد وابن سيرين والثوري
 وسحنون خلا فالائمة الثلاثة لما روى ابن ابي شيبة عن علي رضي الله عنه انه قال لا جمعة
 ولا تشريق ولا صلوة فطر ولا اضحى الا في مصر جامع او مدينة عظيمة وصحاح ابن خزم في الحلي
 وروى مرفوعا وهو ضعيف لكن الموقوف في مثل هذا كالمرفوع لانه من شروط العبادة
 وهي من احكام الوضوء ولا مدخل للوائى فيها واما ما روى ابن عباس ان اول جمعة جمعت
 بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم اجوا ثاقرية في البحرين فلاينا في الصرية
 اطلاق الصدر الاول اسم القرية اذ القرية تقال في عرفهم وهو لغة القرآن واضرب لهم
 مثلا اصحاب القرية اى انظاكبر وقالوا لا انزل هذا القرآن على رجل من القرينين عظيم
 اى مكة والطائف وفي الصحاح اجوا ثاقص بالبحرين فمى مصر على ما ياتي في تفسيره موما
 روى عبد الرحمن بن كعب عن بيبه كعب بن مالك انه قال اول من جمع بنا في حرتين بياض
 اسد بن ذرارة وكان كعب كلما سمع النداء نوح على اسعد لذلك قال قلت كم كنتم قال اربعين
 فكانت مقدمة النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ذكر اليه في وكثير من اهل العلم فلا يلزم جمعة
 كان قبل ان تفرض الجمعة وبغير علم عليه الصلوة والسلام على ما روى في القصص انهم قالوا لليهود يوم
 يجتمعون فيه كل سبعة ايام وللنصارى يوم فلنجعل يوما يجتمع فيه تذكرا لله تعالى فنصلي فقالوا ايوم
 السبت لليهود وايوم الاحد للنصارى فاجعلوه يوم العروبة فاجتمعوا الى مسجد ثم فصلى بهم وذكر
 هم وسهروا يوم الجمعة ثم انزل الله تعالى فيه بعد قدوم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وتو
 سمى فلذلك الحجة من ابيته اليه فسلم حديث علي عن المعارضة والقاطع للشعب ان قوله تعالى

فاسعوا الى ذكر الله ليس على اطلاقه اتفاقا اذ لا يجوز في البرارى اجماعهم قدر والقرية
 نحن قدرنا المصر وهو اولى بالحديث على سيما ولا معارض له اذ لا ينقل عن الصحابة انهم حين
 فتحوا البلاد اشتغلوا بنصب المنابر والجمع في الامصار ثم اختلفوا في تفسير المصر لاختلاف
 كثير والفصل في ذلك ان مكة والمدينة مصران تقام بهما الجمعة من زمن علي عليه الصلوة والسلام
 الى اليوم فكل موضع كان مثل احدهما فهو مصر فكل تفسير لا يصدق على احد منهما غير معتبر
 حتى التعريف الذي اختاره جماعة من المتأخرين كصاحب المختار والوقاية وغيرهما وهو
 ما لواجتمع اهله في اكبر مساجد لا يسعهم فانه منقوص بهما اذ كل منهما يسع اهله زيادة
 ولم يعلم ان مكة والمدينة في زمن النبي عليه السلام والصحابة اكبرهما هي لأن ولا مسجد هما
 كان اصغرها هو لأن فلا يعتبر هذا التعريف بالاولى لا يعتبر تعريف بمبايعيس فيه كل محترف
 بجوفه او يوجد فيه كل محترفان هو وقسطنطينية من اعظم امصار الاسلام في زماننا
 مع هذا في كل منهما حروف لا توجد في الاخرى فضلا عن مكة والمدينة والحد الصحيح ما
 اختاره صاحب الهداية انه الذي له امير وقاض بنفذ الاحكام ويقوم الحد ودون تعريف
 صدر الشريعة له عند اعتذاره عن صاحب الوقاية حيث اختار الحد المتقدم ذكره لظهور
 التواني في احكام الشرع سيما في اقامة الحد وفي الامصار تعريف بان المراد القدرة
 على اقامة الحد ود على ما صرح به في تحفة الفقهاء عن ابى حنيفة رحمه الله ان بلدة كبيرة
 فيها سكك واسواق ولها راسيات وفيها دال يقدر على انصاف الظلوم من الظالم مجتمعة
 وعلمه او علم غيره يرجع الناس اليه فيما يقع من الحوادث وهذا هو الاصح انتهى الا
 ان صاحب الهداية ترك ذكر السكك والوسايق بناء على الغالب اذ الغالب الامير والقاضي
 شأنه القدرة على تنفيذ الاحكام واقامة الحد ولا يكون الا في بلد كذلك فالحاصل
 ان اصح الحد وما ذكره في التحفة لصدقه على مكة والمدينة وانما هما الاصل في
 اعتبار المصرية وفي الفتاوى الغياثية لوصل الجمعة ببناء المسجد ولم يبنوا وهو قول
 ابى قاسم الصفار وهذا اقرب الاقوال الى الصواب انتهى وهو ليس بعيد عما قبله المسجد
 الجامع ليس بشرط وهذا اجمعوا على جوازها بالصلى في فناء المصر وهو ما نقل
 بالمصر معد المصاححة من رفض الخيل وجمع العساكر والناضلة ودفن الموتى وصلوة
 الجنازة ونحو ذلك لان له حكم المصر باعتبار حاجته اهله اليه وقدره محمد رحمه الله بالغلو
 وقال قاضيان والاعتماد على ما روى عن ابى حنيفة رحمه الله كل موضع بلغت ابنته ابنته منى فيبقى
 وقاضى يقيم الحد ويد وينفذ الاحكام فهو مصر جامع وفي كونه ان هذا ظاهر الرواية

فصل في تفسير
 المصر

والمراد بالحد والاصح هو الذي له امير وقاضى بنفذ الاحكام ويقوم الحد ودون تعريف

يقرب من تعريف صاحب التحفة وعن محمد رحم ان كل موضع مقرة الامام فهو مصر حتى ان لو بعث
الى قرية نائبا لاقامة الحدود والقصاص تصير مصر فاذا عزله تعلق بالقرى ووجبه ذلك
ما صح انه كان لعثمان عبادا سود امير له على الريد يصلي خلفه اودر وعشرة من الصحابة المجمعين و
غيرها ذكره ابن حزم في المحلى ويقوز اقامتها بمضى ايام الموسم اذا كان الامير الحجازا وكان الخليفة صا
عند ايجيفة والى يوسف رح خلافا للمحمد رح ولا نهنا تصرا اذ ان كان لها سكاك ويصير لها بال
اسواق بخلاف عرفات لانها لا ائبته بها وبخلاف صا اذ لم يكن الامير الموسم اى امير الحجاز ان لم
يفوض اليه اقامة الجمع ولا يصلى العبد بها بالاتفاق لاعداء القصير لكن الاشتغال فيه بامور الحج
الروى الذبح والحلق وطواف الافاضة وغيرها فيقع الحرج بصلواتها فلي هذا ينبغي ان تسقط الجمعة
عن اهل مكة اذا خرجوا الى الحج واتفق ان العبد يوم الجمعة للحج المذكور ثم اقامة الجمعة في موضعين
الكثرت مصر واحد في جوامع الفقهاء عن ايجيفة رح ولبيان والاظهر عن عدم جوازها في موضعين
الا ان يكون بينهما طرفا فصل فيكون كل جانب كصغر ان اقامة الجمعة من اعلام الدين فلا يجوز
تقليلها وفي اقامتها بالكثرت موضعين تقليلها ولها ان الشرط المصر الحجاز مع وهو موجود في
كل طريق ولان في الحصة موضع او موضعين حرجا في المدن الكبيرة وهو مد فوج وقد يكون
فيه قيم الفتنة كان بين اهل مصر اختلافا بحيث ثور الفتنة باجتماعهم وقد مرنا بتسكينها
ثم على قول ابو يوسف رح لو تعددت الجمعة لمن سبق واختلفوا قال بعضهم يعتبر السبق
بالقرى والصحيح انه بالافتتاح فان صلوا معا واشتبه الامر فسد صلوة الكل وذكر في لتفريد و
الافضل هو الجامع الواحد وذلك للخروج من الخلاف والخروج عن العهد بيقين وعن هذا
وعن الاختلاف في المصر قالوا في كل موضع وقع الشك في جواز الجمعة ينبغي ان يصلى اربع ركعات
وينوى بها الظهر حتى لو لم تقم الجمعة موقعها يخرج عن عهد فرض الوقت بيقين كذا في
الكافي قال في فتاوى الجمعة هذا في القرى الكبيرة وآما البلاد فلا شك في الجواز ولا تعاد الفريضة
قال والاحتياط في القرى ان يصلى السنة اربعاء الجمعة ثم ينوى سنة الجمعة اربعاء يصلى
الظهر ثم دعتين سنة الوقت هذا هو الصحيح المختار فان صحت الجمعة فقد ادى سنة على
وجهها ولا فقد صلى الظهر مع سنة قال وقول الناس يصلى الظهر بنية الظهر وبنية اقر صلوة
على ليس له اصل في الروايات ولا شك في جواز الجمعة في البلاد والقصبات انتهى وهذا الذي
قاله من حيث كون الموضع مصر واما من حيث جواز التعدد وعدمه فلاولى هو الاحتياط
لان الخلاف فيه قوى اذ الجمعة جامعة للجاعات ولم تكن في زمن السلف تصل الى موضع واحد
من المصر وكون الصحيح جواز التعدد للضرورة للفتوى لا يمنع شرعية الاحتياط للفتوى

فما بالجمعة في
موضعين او اكثر
من مصر واحد

فريق

فما بالجمعة في
لوتعددت لمن سبق
فما بالجمعة لمن سبق
علاوة على ما سبق

فما بالجمعة في القرى
التي فيها السنة اربعاء
ان يدعى السنة اربعاء

وذكر في فتاوى هو ينبغي ان يقر الفاتحة والسورة في الاربع التي تصلى بعد الجمعة بغير الظاهر
ديارنا فان وقع فرضا فقراءة السورة لا تضر وان وقع نفلا فقراءة السورة واجبة انتهى والاحسن
في النية ان ينوي آخر ظهر ادركت وقتها ولم يسقط عني بعد حتى ان صحت الجمعة وكان عليه
ظهر يسقط عنه والا فقل ومن كان مقيما في طواف المصلي بين وبين المصلي فربما يخرج المصلي
والمرأى فلا الجمعة عليه ان كان يسمع النداء والغلو والميل والامبال ليس بشيء كذا في الفقيه
ابو جعفر عن ابي حنيفة وابي يوسف رحم وهو اختيار شمس الامية الحلواني كذا في فتاوى قاضينا وان
دخل القرو والمصريوم الجمعة فان ثلث المكث الى وقتها تلزم ولو ثلث الخروج بعد دخول وقتها
تلزمه وقال الفقيه ابو الميثم لا تلزمه كذا في الخلاصة ولم يرد كذا في قاضينا لانهم لا يوجبون الا ان ياتي
الخروج في يومه قبل الوقت او بعد كما اختاره الفقيه فعلم انه المختار عندنا لانه اذا نوى قامة ذلك
اليوم في المصلي الحق باهله بخلاف ما اذ ينوي الشرط الثاني في كون الامام فيها
السلطان او من اذن له السلطان لقوله عليه الصلوة والسلام فمن تركها وله امام عادل او
جائر فلا يجمع الله شمله ولا يبارك له في امره الحديث واذا بن ماجه وغيره فقد اشترط عليه الصلوة
والسلام الامام وهو السلطان لاحاق الوعيد بتاركها وقال الحسن بن ابي الحسن البصري رابع
السلطان فذكر منها الجمعة وقال حبيب بن ابي ثابت لا تكون الجمعة الا بامير وهو قولنا
ايضا وقال ابن المنذر مضت السنة ان الذي يقيم الجمعة السلطان او من بها امره فاذا لم يكن
ذلك فصلوا الظهر ولا نهائيا مقام يجمع عظيم اذهي جامعة للجماعة المتفرقة في المساجد في غيرها
وقد تقع المنازعة في التقدم والتقديم وفي التجييل والتأخير فلا بد من له الولاية العامة
والكلمة الفاضلة حسم المنازعة المفضية الى العداوة والفتنة الى تقوية الجمعة غالباً وعلى
هذا كان السلف من الصالحين ومن بعدهم حتى ان علياً رضي الله عنه اتمها بجمع ايام محاصرة
عثمان بامر ولوقد العبد عمل ناحية فصل بهم الجمعة جازيا لامر من حديث عثمان المتفق عليه
لا منشور له اذا كانت سيرته في الرعية سيرة الامراء يجوز له اقامتها لان بذلك تثبت السلطنة
فيحقق الشرط وليس للقاضي ان يصلي بهم اذ لم يؤمر به صريحاً او دلالة وكذا صاحب الشرطة
وعن ابي يوسف رحمه ان لصاحب الشرطة ان يصلي دون القاضي فان مات وطى لم يصلي
بهم خليفته قبل اتيان وال اخر صرح وكذا لو صلى القاضي او صاحب الشرطة فان لم يكن احد
من هؤلاء فاجتمع الناس على واحد فصل بهم جاز مع وجود احد منهم لا يجوز الا باذنه
للضرورة هناك لا هناك ولو مات الخليفة وله امراء وولاية على اشيائه من امور العامة
كان لهم اقامة الجمعة لانهم اقيموا الامور المسلمين فكانوا على حالهم ما لم يغفلوا

والحسن في النية ان
ينوي آخر ظهر ادركت
وقتها ولم يسقط عني بعد حتى ان
صحت الجمعة وكان عليه

ان دخل القرو والمصريوم
الجمعة فان ثلث المكث الى وقتها
تلزمه ولو ثلث الخروج بعد دخول وقتها
تلزمه وقال الفقيه ابو الميثم لا تلزمه كذا في الخلاصة ولم يرد كذا في قاضينا لانهم لا يوجبون الا ان ياتي

فان لم يكن احد من
هؤلاء فاجتمع الناس على واحد
فصل بهم جاز مع وجود احد منهم لا يجوز الا باذنه
للضرورة هناك لا هناك ولو مات الخليفة وله امراء وولاية على اشيائه من امور العامة كان لهم اقامة الجمعة لانهم اقيموا الامور المسلمين فكانوا على حالهم ما لم يغفلوا

ولو شرع المأمور بها فيها ثم حضر آخر مكانه مضى عليها ولو حضر قبل شروعه المرأة إذا كانت
سلطانة يجوز أمرها بإقامتها الاقامتها والمأمور بالجمعة ان يستخلف غيره وان لم يؤذن له
في الاستخلاف بخلاف القاضي حيث لا يملك الاستخلاف وان لم يؤذن له فيه لم يقرب ان الجمعة
موقته تفوت بتأخيرها فالأمر بإقامتها مع العلم بان المأمور عرض له من الاعراض المؤدية
إلى التقييد أمر بالاستخلاف ولا لغيره بخلاف القاضي لأن القضاء غير موقت قال شراح
الهداية في كتاب ادب القاضي إنما يجوز الاستخلاف في الجمعة بشرط ان يكون المستخلف قد سمع
الخطبة أما إذا لم يكن سماعها فلا لأنها من شرائط افتتاح الجماعة بخلاف ما لو سبقه الحد فاستخلف
من لم يشهد الخطبة لأن الخطبة حبان وليس بمقتضى الخطبة شرط الافتتاح وقد وجد في حق
الأصل بخلاف المستعير فان له ان يعير لأن يملك المنافع لنفسه فكان لا يملكها والقاضي
إنما اذن له ليعمل غيره وهذا إما قالوا من قام مقام غيره لا يكون إقامته غير مقام
نفسه ومن قام مقام نفسه كان له إقامته غيره مقام نفسه فقام بعض الفضلاء من هذا
ان الاستخلاف إنما يجوز في الصلوة بعد الشروع حتى قال في بعض مصنفاته ان الاستخلاف
لا يجوز للخطبة أصلاً ولا للصلوة ابتداء بل بعد ما حدث الإمام إذا كان ما ذونا من
السلطان للاستخلاف اعتماداً منه على التقييد المذكور وعلى القاعدة المذكورة وأنه مستخير
الحاكم وفوقه المذكور بين المأذون في الجماعة وبين القاضي بفيده طلاق الاستخلاف في الخطبة
والصلوة غاية ما في الباب أيضاً إذا خطب وأراد استخلاف الصلوة لا يجوز ان يستخلف من يشهد
الخطبة إذا كان بعد الشروع وسبق الحد وأما القاعدة المذكورة فتقول بموجبها ولا نسلم
ان المأذون في الجماعة قام مقام غيره لغيره بل لنفسه بخلاف القاضي ذلك لأن القاضي إنما قام
مقام السلطان لأجل الرعية خاصة ولأنه لا يجوز حكمه بنفسه بل ولأنه هو بمنزلة نفسه من لا
قبل شهادته له وأما المأمور بالجمعة فانه ما قام مقام السلطان لأجل الناس فقط بل لأجل
نفسه أيضاً فان الصلوة المأمور بإقامتها ليست مخصوصة بغيره بل هي له أيضاً فقد قام
فيها مقام غيره لنفسه ولغيره إلا ان الغير تابع له ونفسه اصل في ذلك لقيام فكان من القسم
الثاني وهو من قام مقام غيره لنفسه فجاز له الاستخلاف كما في المستعير وعلى هذا عمل الأئمة
من غير تكثير فليتأمل والأذن في الخطبة اذن في الصلوة بالعكس ففي الواقات أحث الإمام
وقال لو حدث خطب ولا تصل لهم أجزاءهم ان يخطب ويصلي بهم الشرط الثالث الوقت
وهو ان كان شرطاً لساير الصلوات إلا ان الجماعة تقتصر بانها لا تقسم لأقرب بخلاف سائر
الصلوات فانها تقسم بعد أيضاً وتؤخر وقت الظهر لما في البخاري عن انس كان عليه السلام

يصل الجمعة حين قبيل الشمس وفي مسلم عن سلمة بن الأكوع كنا نجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم كنا نجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زالت الشمس الحديث وهو المتوارث من
 لدن النبي صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا وهو قول جمهور من الصحابة والتابعين فمن بعدهم
 ولا يجوز قبل الزوال إلا في قول أحمد بن حنبل وليس له متمسك لأحد من مسلم عن جابر قال
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل الجمعة ثم ذهب إلى الجلالة فترجمها حين تزول الشمس قال
 البيهقي يعني النواحيه ولا دليل فيه إذا غابت الأضواء بان الصلوة والرواح كان حين الزوال لأن الصلوة
 قبله فإن قيل قوله حين الزوال لا يسع هذه الحجة قلنا المراد ما يد إلى الزوال لا حقيقة فإنها لا
 تسع إلا راحة أيضا أو كونهما راحة الطيف فاحل ولا تقسم بعد دخول وقت العصر خلا لما لا يحل
 أن وقت الظهر والعصر سنة واحد ولنا أن شريعة ما على خلاف القياس لسقوط الركعتين مع
 الإقامة في رأي فيها جميع الخصوصيات التي وردت في شأنها ولم يرد قط أن عليه الصلوة والسلام صلا
 بعد دخول وقت العصر وكان من بعد إلى يومنا هذا يجوز مع ولو خرج الوقت وهو فيها لم يستيقظ
 الظهر ولا يمين عليها عندنا خلافا للشافعي لم لا يتعداها كنية وشروطا لخلاف بنيائي فان عند
 يكون بناء أحد الفرضين على الآخر وعندنا لا يجوز على ما تقدم في الإقامة فانهم الشرط الرابع الخطبة
 وعليه الجمهور خلافا للأمامية فإنهم يجوزون أداءها بلا خطبة وقد شد فان لم يروا عليه السلام أو
 أحد من الخلفاء الراشدين فمن بعدهم صلاها بآداب ونها في من جملة الخصوصيات التي لم يروا إسقاط الركعتين
 الأعم مراعاة فكانت شرطا وشرط الخطبة كونه في الوقت لا تقع قبله لأن من جملة الخصوصيات المفيدة لها
 فلم يحضر الجماعة فإن خطب وحده فحضر الجماعة فصله لم لا يجوز التواتر المذكورة لقوله تعالى وسأعطي الأذن
 الله وهو يشتمل الخطبة والصلوة فكأن الصلوة لا تجوز بدون الجماعة على ما يأتي إنشاء الله تعالى فكذا الخطبة
 وذلك لأن الأثر وإن دلت على وجوب السعي بعبادتها فقد دلت على توقفها على كونها السعي المستند إلى
 الجمع اليد بأشارتها ولا يشترط لصحتها كونهما موقرا لم بل يكفي حضورهم حتى لو بعدوا عنه وذا ما واكثروا
 صا اجزأت والظاهر أنه يشترط كونهما جهر بحيث يسمعها من كان عنده إذا لم يكن ثمانم وكنها مطلق ذكر الله
 تعالى بينهما عند أبي حنيفة وم وعند هذا ذكر طويل لسي خطبة وأجهاها كونهما مع القياس سنة القوة وسنتها
 كونهما خطبتين بخبرين بينهما يشتمل كل منهما على الحمد والشهادة والصلوة على النبي م والأولى على تلاوة آية وعط
 الوعظ أيضا والثانية على الدعاء للمؤمنين والمؤمنات وعط وهذه كلها فرائض عند الشافعي بم لما أنها
 من جملة الخصوصيات التي لم ينقل إسقاط الركعتين الأعمها فكانت كاصل الخطبة قلنا ذلك في الأثر من
 لزيادة على النص بخبر الواحد وفي افتراض هذه الأشياء وذلك لأن الثابت بطريق التواتر والشهادة إنما هو مطلق
 الخطبة في الوقت ولم يثبت أن كل فم من أفراد خطبة عليه السلام كان شتملا على جميع ذلك لا يستلزم اسم الخطبة

فإن قيل حين الزوال
 يجوز الجمعة قبل
 الزوال

فإن قيل في الخطبة
 وأجها واستتبعها

فلا دليل على اقترانه فكان واجبا أو سنة وكرة تركه فاقيل من المعلوم بيقين انه عليه الصلوة والسلام
 لم يخطب قط بدون ستروط هارة قلنا نعم ولكن يكون ذلك دابة وعادة وادب ولا دليل على انه
 انما فعله لخصوص الخطبة ولا يقال الخطبة قائمة مقام الركعتين فيشترط لهما ما يشترط لهما الا
 نقول لا نسلم والا لما ايج الاستد ياد فيها ونقطعها الكلام العهد على ان مسلما روى ان لعبد بن عجرة
 دخل المسجد يوم الجمعة وعبد الرحمن بن الحكم يخطب قاعدا فقال انظر الى هذا الحديث يخطب قاعدا
 والله تعالى يقول واذا رات تجارة او طهوا انفضوا اليها وتركوك قائما ثم صلى معه ولم يحكم هو ولا غيره
 الصحابة الموجودين اذ ذلك بفساد الصلوة وانما انكر عليه لتركه السنة وذكر ابو عمر بن عبد البر ذهابه اليه
 واهل العراق وسائر فقهاء الامصار الا الشافعي بم ان الجالس بينهما سنة ولا شيء على من تركه ولا يشترط
 ومحمد بن ان الشرط هو الخطبة وهي انما تطلق على ذكر طويل واقله قدر الشاهد ومادون ذلك لا شيء
 في الخبر ولا في اللغة ولا في حنيفة قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله من غير فصل بين كون ذكر طويل وقصر
 فكان الشرط المذكور لا يقطع غير ان المأثور عنه عليه الصلوة والسلام اختيار احد الفريدين على الذي
 السمي خطبة والواظبة عليه فكان ذلك واجبا أو سنة لا ان الشرط الذي لا يجرى غيره اذ لا يكون بيان
 لعدم الاجمال في لفظ الذكر وذكر في المبسو والمحيط وملتي البحار وشرح البخاري لابن بطال وشرح مسند
 الدين الخلال في المؤرخون ان عثمان بن عفان رض اول جمعة في الخلافة صعد المنبر فقال الحمد لله
 عليه فقال ان ابايكم وعمركم انا بعد ان هذا المقام مقال وانكم الى امام فعال اخرج منكم الى امام وقال وسيا
 الخطب بعد واستغفر الله لي ولكم ورتل وصلى ولم يذكر عليه احد فكان اجماعا منه على ان لا تقاد بهذا
 القدر وان الطول السمي خطبة في العهد ليس بشرط فكان الشرط مطلق الذكر فلو قال الحمد لله وسبحان
 الله ولا اله الا الله وانحو ذلك اجزاه لكن لا بد من كون ذلك على قصد الخطبة فلو عطف فحلا جلة لا يجرى
 عن الخطبة ويكره للخطيب ان يتكلم حال الخطبة بكلام الدنيا كما في الاذان والاقامة بل والى وتخطب
 ففقر من كان حاضرا او جاء آخرون ففصل بهم اجزاهم لان خطب القوم حضور وصلى والقوم حضور
 لو خطب ثم ذهب فتوضأ في منزله ثم جاز فصل تحوز ولو تعك فيه وجامع فاعتسل استقبال الخطبة
 ذكره في الواقع او منية الفتى لانه ليس من عمل الصلوة وفي الرغيباني لو رجع الى منزله ففقد اجزاه
 ولو خطب وهو جالس فذهب فاعتسل استقبال استقبال ذكره هذا كله السراجي في شرح الهداية والله اعلم
الشرط الخامس الجماعة على شرطيةها الاجماع من غير مخالفة وانما اختلفوا في اقل
 عدد منهم فعند ابي حنيفة وعبد بن زفر ومن ثلثة رجال مكلفين سواء الامام وعند ابي يوسف ومن ثلثة
 سواء الامام وعند الشافعي من اربعين رجلا احرار امقيمين لا يظعنون سيفا ولا شتا ولا ليلين جماعة وهو
 ظاهر هذا حديثا وعنده مالك من يقرى بطريقه ولم يجد وعدا ورواين الحديث عن محمد بن ثلثين

في الجالس بينهما سنة
 ولا شيء على من تركه

لما ذكر ابو محمد الاسدي رسالا اذا اجتمع ثلثون بيتا ليأمر وارجالا يصل على هم الجماعة والجواب ان
 الاسدي مجهول فلا يحتج به وللشافعي ما روي في بحث المصرون حديثا سعد بن ذرارة وانهم كانوا اربعة
 ولا حجة فيه ذلك لانه لا يفيده على انهم لو كانوا اقل لما جمعوا وما روي عن جابر وصفت السنة ان في كل سنة
 اماما وفي كل اربعين فافوق ذلك جماعة فقال في شرح المهذب بصيغة واه اليه في غير باسناد ضعيف
 قال البيهقي وهو حديث لا يحتج بمثله انتهى ولا يبي يوسف ان منسب الجماعة متحقق في الاثنين كون
 الجماعة اقله ثلثة لا يمس ما نحن فيه اذا شرط جماعة هي لس مدلول صيغة الجمع بل ما فيه معنى الاجتماع
 بلفظ لا نفس في الاثنين ذلك وبما روي ان الشرط جماعة هي مدلول صيغة الجمع لقوله تعالى فاسعوا فان
 طلب الحصص متعلقا بلفظ الجمع وهو الواو الى ذكر يستلزم ذكر افراد من الشرط ان يكون مع الامم جميع
 هو معنى لفظ الجماعة الذي هو مجموعهم ويشترط كونهم رجالا عقلاء فلا تعتقد بالنساء والصبيان ولا
 يشترط كونهم احرارا مقيمين بل تعتقد بالعبد والساقرين وتضم امامتهم فيها ايضا وكذلك الرضى
 ونحوهم من المعتزدين خلافا للزفر فانه لا تقيم امامته عن لا يجب عليه الجماعة فيها عند سقوطها
 عنهم قلنا ان عدم الوجوب ليس مانعا فيهم بل للتحقيق عليهم كما تقدم فاذا تركوا الترخص فيهم كغيرهم فيجوز
 امامتهم كما يجوز امامة غيرهم ويشترط بقاءهم الى الساعة الاولى عند المجئفة رهم فلو نفروا قبلها
 او انقضوا يستقبل من بقي الظاهر وعندهم يشترط بقاءهم الى التخميمة فلو نفروا بعد هاتين من بقي
 من الجماعة وعند زفر يشترط بقاءهم الى تمامها بالقعود قد انتشهد فلو نفروا قبل ذلك يستأنف من بقي الظاهر
 لان الجماعة شرط فلا بد من دوامها كالوقت ولما انها شرط للانعقاد فلا يشترط دوامها كالخطبة و
 ابو حنيفة رهم يقول نعم هي شرط الانعقاد لكن انعقاد الصلوة وتحقق تمامه وقوف على وجوب تمام الاذكار لان
 دخول الشيء في الوجود بدخول جميع اركانه فإلم يسجد فيها الا يسمى صلوة ولذا لا يجنبها الوضوء لا يصل على مكان
 ذهاب الجماعة قبل السجود كذهابهم قبل التكبير من جهة انه عدم الجماعة قبل تحقق معنى الصلوة بخلاف الخطبة
 لانها تنافي الصلوة فلا يشترط دوامها الى تحقق الصلوة ولا عبارة ببقاء النوان والصبيان لانها
 لا تعتقد بهم ابتداء فكذا بقاء بخلاف العبيد وغيرهم من سائرهم لا يجب عليهم ما تقدم الشرط
السادس الاذن العام حتى لو ان السلطان والامير اغلقوا باب قصره وصلى فيه بمشبهه لا يجوز
 جمعة وان فتحه واذن للناس بالدخول جازت سواء دخلوا او لا وذلك لما روي في غير ما انا شرعت
 بخصوصيا لا يجوز بدونها والاذن العام والاداء على سبيل الشهادة من جملة تلك الخصوصيات فلا يجوز
 بدونه البحث الثاني في صفتها يستحب التكبير اليها الحديث في هرة قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكما تقرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكما تقرب بقربة
 ومن راح في الساعة الثالثة فكما تقرب بكباشا ومن راح في الساعة الرابعة فكما تقرب بجاقة ومن راح

إذا غلق

الساعة الخامسة فكمنا قريب بصفة فاذا خرج الامام حضرت الصلاة تكثر يستمعون الذكرواها بالحق
 الا ان ما جرت قبل المراد هذه الساعة اوقات متقاربة في ساعة واحدة وهي بعد الزوال واليه هيبالك
 واختارها القاضي حسين وامام الحرمين وتمسكوا بلفظ الرواح فانه يستعمل بعد الزوال ولا يستعمل
 في مطاق الذهاب يقال راح القوم اي ساروا وذكر البغوي وانكر الا ذهري اختصاص الرواح بما بعد الزوال وغلط
 قائله وقال هو عبارة عن السير لئلا يهاوذا في القاموس راح للمعروف وراح راحة واخذته لمخافة راحته
 بالتحديد لكن اخفت ومنه قوله عليه السلام ومن راح في الساعة الثانية للمحدث لم يرد راح النهار
 بل المراد خفيها انتهى فكأنه عليه الصلوة والسلام قال من تخطى الى الجمعة في الساعة الثانية والجمهورية
 ان المراد الساعات النهارية وان المقرب للبدن من راح في اول النهار من طلوع الشمس هو الاظهر من
 طلوع الفجر على اختلاف في ذلك وردة القفال بانه لو كان المراد ذلك لاشتبهوا بالجماعة في ساعة
 واحدة مع تعاقبها في الحبيبي وبانه لو كان كذلك لاختلف الامر باليوم الثاني والاضاافة الجمعة في اليوم
 الثاني لمن جاز في الساعة الخامسة والجمهورية عن الاول نالنا السلام الاستواء لان كلا من النوع المذكور مختلف
 الاحاد فيمكن ان يهد شخصان كل منهما بدنه ومع هذا بدنه احدهما افضل من بدنه الاخر
 بدنه جازت وهذا في غاية الظهور وعن الثاني بانه عليه السلام ذكر ذلك على نقد والاعتدال بين الليل
 كما هو دأبه في النظر الى الوسط الذي هو خير الاول هذا ان اعتبر ساعات اهل السنة وهو ليس
 بل الظاهر ان مراده عليه السلام تقسيم هذا الزمان من اول النهار الى وقت الصلوة مستترا جزاء في مثل
 الثاني والصلوة ويؤيد مذهبه الجمهور في التقاوت بين انواع القرابين المذكورة فانه يدل على
 شدة التقاوت وبين الساعات لمن قامل اذ في قامل وحديث جابر عن النبي عليه السلام قال يوم الجمعة
 اثنا عشر ساعة منها ساعة لا يوجد عبد مسلم يسأل الله فيها شيئا الا اناؤه وتسوها آخر ساعة
 بعد العصر واه ابو داود والنسائي وسئل ابن عمر عن راحة الى الجمعة فقال اذا صليت العدة فوم ان شئت
 وقيل اول بدنه حدثت في الاسلام ترك البكور الى الجمعة ذكره في الكشاف فاما حديث في هرة في الصحيحين
 قال قال رسول الله صلعم وشل المجرم مثل الذي بدنه نذر كالذي يهد بقرة الحيد فالمراد بالمجرم المبكرو
 المعجل توفيقي بانه وبين قوله عليه السلام من غسل يوم الجمعة واغتسل وبكر وابتكر ومشى ولم يركب وثامن الامام
 واسمعه ولم يبلغ كان له بكل خطوة على ستر جريها وقيامها واه الترمذي وقال حديث حسن وصححه
 الحاكم وقال في القاموس والتجدي في قوله نعم المجرى الى الجمعة كالمهدي بدنه وقوله لم لو يعلمون ما التقدير
 الاستبصار اليه بمعنى الشكر في الصلوة وهو المعنى في اول اوقاتها وليس من الهاجرة انتهى يستعمل احسن ما يجد
 من انشباب لقوله عليه السلام ما على احدكم ان وجد ان يتخذ ثوبين يوم الجمعة سوت في منتهى رواد ابو داود
 النسائي ويستحب السواك والطيب لغيره عليه السلام لا يغتسل بجل يوم الجمعة وتطهر واستطاع من طهر ويله

هذه الساعات
 راحة بدنه جازت
 شدة التقاوت
 بين الساعات

والسعي في الاشتغال
بالاذان الاول

من دهنه او عيس من طيب بيته ثم يخرج ولا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينسب اذ كان الامام لا
غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى وفضل ثلثة ايام ربه الفخاري وتجب السعي في ذلك الاشتغال بالاذان الاول
القول تعالى فاسمعوا للذي كر الله وقر البع واختلاف في المراء بالاذان الاول فقل الاول باعتبار المشروعية
وهو الذي بين يدي المنبر لانه الذي كان اولي في زمنه عليه السلام ومن ابى بكر وعمر حتى اخذ عثمان
الاذان الثنائي على الزوراء حين كثر الناس لاحقر الله الاول باعتبار الوقت وهو الذي يكون على النادة
بعد الزوال واذا صعد الامام على المنبر يخطب الناس ثم يركع الصلوة النافلة لما تقدم من ركعاتها عند
وجوب ذلك الكلام ايضا عند ايجبة دم وقال ايباه الكلام حتى يشرع في الخطبة لما عن ثقلته من الشان
جلوس الامام على المنبر يقطع الصلوة وكلامه يقطع الكلام وكذا عن الزهري لان الكهنة لا يخلل في
الاستماع ههنا بخلاف الصلوة فانها قد تمتد لا يحنقة دم ما ذكر ان ابى شيعة مصنف عن علي بن عمار
ان عمر كان يكرهون الصلوة والكلام بعد خروج الامام ولان الكلام ايضا يمتد طبعاً فان الكلام يحرم
الكلام فكان النعم احقر ان الاستماع والاضا واجب عندنا وعند الجمهور حتى ان يكره قراءة القرآن و
نحوها ورد السلام وتشميت العاطس وكذا الاكل والشرب كل عمل الما خرج الستة عن ابى هريرة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة انصت الامام يخطب فقل نعم هذا
يعيد بعبارة منع الامر بالمعروف ومنه ان واجب بد لا تمنع صلوة الفل والقراءة ولا ذلك لانه اذا منع انوا
فالفل اولى بالنعم ويرجع على سائر الاحاديث الدالة على جواز تحية المسجد واباحته الكلام لانه حرم و
الحرم مرجع على الميم ولا يقال رد السلام فرض فلا يمنع منه لانا نقول ذلك اذا كان السلام مائة فافتر
وليس كذلك في حالة الخطبة بل يرتكب فاعله انما اذا قرأ الامام ان الله وملائكته يصلون على النبي الذين
اليخيفة وعمل انه ينصت وعن ابى يوسف انه يصلي سرا ويأخذ بعض الشائهم واكثرهم انه ينصت
في الحجة لو سكت فهو افضل لتحقيق الانصات وعن ابيخيفة دم اذا عطس محمد الله في نفسه ولا يهرع للصيح
وكذا لو شتمته ورد السلام في نفسه جاز وكذا لو اشار براسه وعينه او يده عند رواية المذكر ولم يتكلم
بلسانه الصحيح انه لا يكره وقال بعضهم يجب ان نضال الى ان يشرع في مدح الظلمة فلا يجب جينته وكذا
لما من الحديث والقرآن عليه الصلوة والسلام احقر الذي ذكره وادنا من الامام فان الرجل لا يزال يتابع حتى
يؤخر في الجنة وان دخلها راءه ابوداود والحااصل ان الدنو فصيلته فلا تترك لاجل ما يجا ورها من
معصية غيره كاتباع الجنادة التي معها انما هذا وقد حقا والشاخرة في البعيد عن الامام فحمد بن سلمة
اخذ السكوت في حق ايضا وصيد بن يحيى اجاز القراءة ونحوها وعن ابى يوسف اخبر السكوت في حق
يطرف في كتابه ويصلي بالقلم ولا منافاة بينهما ما فاضل السكوت والاضا وان كان الاستماع لانه ان كان الكلام
القراءة للبعيد الذي لا يسمع الامام قد يصل الى اذان من يسمعه فتغله عن فهم ما يسمع وعن السماع

والسعي في الاشتغال بالاذان الاول

والسعي في الاشتغال بالاذان الاول

بخلاف النظر في الكتاب والكتابة لكن الافضل هو الافاضات لقول عثمان لمنصت الذي ليس
 من الحظ مثل ما لمنصت السامع وعليه اكثر الشائخ واذا جلس الامام على المنبر اذن المؤذنون بين
 يديه الاذان الثاني للتواتر وفي البسوط يستحب للقوم ان يستقبلوا الامام عند الخطبة وعن
 الشيخين رحمه الله ان كان اذ فرغ المؤذن من اذانه اذاد وجهه الى الامام وعن علي بن ثابت كان عليه الصلوة و
 السلام اذا خطب استقبل اصحابه بوجوههم ذكره ابن بطلان في شرح البخاري لكن الرسم الانهم يستقبلون
 القبلة للحرج في نسوية الصفو لكثرة الزحام كذا في شرح الهداية للسروجي اذ فرغ من الخطبة اقاموا
 الصلوة وصلى بالناس كعتين على ما هو المتوارث المعروف وفي التحفة وغيرها يقر فيها قد رايه يقر
 في الظهر لا ينادل منه وان قرء بسورة الجمعة واذا اجازت ففوتوا او يسبح اسم ربك وهل تلك حديث
 الغاشية تبركوا بالاثور عنه عليه السلام على ما مر في صفة الصلوة كان حسنًا لكن يتركه احيانًا كالا
 يتوهم العامة ووجوب البحث الثالث في مسائل متفرقة ومن ادرك الامام صلى الله عليه وآله
 وبني عليه الجمعة لما اخرج الستة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اتمى الصلوة
 فلا تاتوها وانتم تسعون واتوها تمشون وعليكم السكينة فما ادركتم فصلوا واعلموا انكم فائزون وهذا
 مطلق يشمل اذا كان بعد التشهد وفي سجود السهو وهو قول الشيخين رحمه الله يوسف بن قال
 محمد بن ان ادركه صغر ركوع الركعة الثانية بنى عليها الجمعة وان ادركه فيما بعد ذلك بنى عليها
 الظهر لا الجمعة من وجبه وظهور من وجبه لفوات بعض الشرائط في حقه فيصلى اربعًا اعتبارًا
 للظهور ويقعد لا محالة على راس الركعتين اعتبارًا بالجمعة ويقر في الاخيرين لاحتمال التظلمة بها
 انه مدرك للجمعة في هذه الحالة حتى اشترط بينة بالجمعة وهي كعتان ولا وجه لما ذكره من اختلاف
 لا يبنى احدهما على تحريم الآخر كذا في الهداية الخطيب اذا صعد المنبر لا يسلم على القوم عندنا
 وبه قال مالك رحمه الله لان قد سلم عند دخوله فلا معنى لتسليمه ثانيًا وقال الشافعي رحمه الله واحمد
 يسلم عليهم لما روي انه عليه الصلوة والسلام كان اذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس بوجبه
 ثم قال السلام عليكم رواه البيهقي قال ليس بقوي قال عبد الحق في الاحكام الكبرى هو من قال
 واستند ابو احمد من هذا يشن طبيعة وهو معروف في الضعفاء ولا يحتج به انتهى كل بلد فتم بالسيف
 يخطب فيها بالسيف مكنة المعطرة وكل بلد اسلم اهلها طوعا كالمدينة يترفع خطب فيها بالسيف فكذا في روة
 العلماء وفي آيسابيع الجهر الخطبة الثانية تدون الجهر في الاولى ويكره استدراكها وسف السلطين بما ليس
 فيها لان فيه خلط العبادة بالمعصية وهي الكذب ربما يؤد بعد ذلك الى الكفر فقد ذكر في الفتاوى والثقات
 في كتاب الردة سئل ابو القاسم الصفار عن الخطباء الذين يقولون السلطان عادل الاكرم شمشنا
 الاعظم مالك رقاب الام ونحوه من الاوصاف هل يجوز قال لا لان بعض الفاظ كفر وبعضها

معصية وكذا يقال أبو منصور قال للسلطان الذي بعض افعاله ظلم عادل فو كافر وأما شاهدنا
 فهو من خصائص الله تعالى بدون وصف لا عظم لا يجوز وصفه العباد به وأما مالك قال لا يم
 كذب محض انتهى قال حافظ الدين البزازي في فتاواه فلذا كان أئمة خوارزم يتابعون عن المحرر
 يوم العيد والجمعة حتى لا يمتنعوا مدح الخطباء الذين تقرض شفاهم لذكورهم أيام علي بن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في المسجد انتهى أشار بقوله تقرض شفاهم إلى ما رواه أنس رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 رأيت ليلة تسرى في رجل لا تقرض شفاهم بمقاريض من نار قلت من هؤلاء يا جبرئيل قال هؤلاء
 خطباء ملوك يأمرون الناس بالبر وينسون أنفسهم ذكره الإمام البغوي في شرح السنن وفي الصافي في قوله
 على أثر نهيهم عن المنكر يأتون به علينا على رأس المنكر فالإله المشتكى به المستعان لحوالنا في هذا الزمان
 ومن نوى الظهور يوم الجمعة قبل صلاة الإمام ولا عند لم يحضر ظهره عندنا وكان رحمه الله
 وهو قول الثلثة لأن الفرض في حق الجمعة في هذا اليوم والظهور يدل عنها لأنه ما يؤبأ بالجمعة تعاقبها
 وسعى عن أداء الظهور ولا يجوز البذل مع القدوة على الأصل قلنا فرض الوقت في هذا اليوم هو الظهور لعنا كسائر الأيام
 ولذا لو خرج الوقت لا يقتضي الأداء بالاجتماع إلا أنه ما يؤبأ بسقاط الظهور بالجمعة فإذا لم يفعل كان عاصيا
 صائغا ولو لا فينا في الصحة كما لو صلاها في أرض مغمورة مع ثوب جريد وذهب فذلك من المعاصي التي لا تقبل
 بشئ من شرائطها وكذا هنا إذا بدل المكان يصلي الجمعة بعد ذلك فتوجب لها قبل الفراغ منها بطلت ظهره
 التي صلاها يجوز السعي سواء أدرك الجمعة ولم يدل له عندا بخيفه ثم حتى نرجب عليه عادة الظهور
 لم يدرك الجمعة أو بدا له الرجوع فرجع وقال لا تبطل ظهره ما لم يشترع في الجمعة وفي رواية ما لم يتم الجمعة لأن
 السعي دون الظهور لا نه حسن المعنى في غيره بخلاف الظهور ونقص الظهور وإن كان ما يؤبأ لكنه ضرورة أداء
 الجمعة فنقص العبادة فصل بلا ضرورة مرام فلا ينتقض دون أدائها وليس السعي أداء لا في خيفه
 أن السعي من خصائص الجمعة لا اختصاص فعلها وهو الذي يجتمع شرائطها في غير الصلاة والصلوات
 فإنه يجوز أداءها في البيت ونحوه فكان الاشتغال بالسعي كالاشتغال بها فينتقض به ما ينقض جازا لأنه ما
 بعد تمام الظهور ينقضها بالذات بالجمعة فذها به إليها مشروع في طريق نقضها المأمور به فيجبها به
 احتياطاً لرفع المعصية ولو كان صلى الظهر معذوراً كالسافر ونحوه فسعى إليها لا يبطل ظهره بالسعي اتفاقاً
 على هذا التوجه الثاني لكون فعل غير معصية وعلى التوجيه الأول لا فرق بينه وبين غير المعدور وهو الصحيح من
 الذم لو كان في الجامع لا يقصد الصلاة فيصلي الظهر جازاً ظهره ولا ينتقض ذكره قاضينا لأنهم يرغبون الجمعة فصار
 كما لو خرج من بيته وينبغي لا يقصد ذلك ذكره السروجي يظهر من التعليل أن المراد إذا لم يشترع بعد ذلك في الجمعة كما لو شرع
 فينبغي أن ينتقض ظهره فإن ذكره المعدور وبطلان الصلاة وشرع فيها بطلت ظهره عند اختلاف الزمر وهو قولنا الأفضلية للظهور
 قد داه في وقتها فلا يبطل غيره وإنما فارق غيره في الترخص بترك السعي فإذا لم يتخص التحق بغيره ويكره

قول لا يمتنعوا مدح الخطباء الذين تقرض شفاهم

ومن نوى الظهور يوم الجمعة قبل صلاة الإمام

بمكان

المعدودين والمسجونين أداء الظهر بحجاعة في المصروف يوم الجمعة سواء كان قبل الفرج من الجمعة أو بعده لأن
 الجمعة جامعة لها أعان فينبغي أن لا تكون جماعة غير هاهنا في المكان الذي هي فيه وكذلك لا يتطرق إلى الاقتداء بهم غيرهم بخلاف
 القرى لأنه لا جمعة عليهم فكان هذا اليوم كغيره في حتمهم من الأيام ويستحب للمريض أن لا يصلي الظهر قبل فراغه
 الإمام من الجمعة لرجاء البرء في كل ساعة خطيب واحد وصلي واحد جاز ولاولى أن يصلي غير من خطبتي
 الصلوة والخطبة كشئ واحد إذا القصير للخطبة فلا يقيمها اثنتان تذكر الفجر في الجمعة وهو صاحب ترتيب
 يقطعها ويقضى الفجر إن كان في الوقت سعة وإن فاتت الجمعة صلى الظهر هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد
 محمد بن زخاف فوتر الجمعة لا يقطعها فالاعتدال في عدم قطعها عند خوف فوت الوقت لئلا يترتب أن يوتر
 الجمعة فإذا خاف فوطئها سقط الترتيب فكما أن فرض الوقت الظهر إذا لم يخف فوته وجب الترتيب كذا في الكافي
 وهذا بناء على قول محمد الأخير وجمعه معهما في خلافة زفر بن عمار على قوله الأول فإنه وافقهما فيه
 على أن فرض الوقت هو الظهر ثم خالفهما آخره وقال الفرض أحدهما غير عين وإنما يتعين بالظهر
 والجمعة أكد من الظهر ذكره السروجي عن الذخيرة في وجه الاستدلال في الكافي على هذا لأنها
 قد تعينت بالشروع فيها فصارت هي فرض الوقت عنده على أن السروجي ذكر عن المفيد قال
 أبو حنيفة وأبو يوسف فرض الوقت الظهر لكن لم يغير المعدودين بأسقاطه بالجمعة حتما والمعدودون
 خصه وقال محمد فرض الوقت الجمعة لكن رخص له إسقاطها بالظهر قال ومثله في المحيط
 وفي الألبان هو أصح أقواله ثم قال السروجي قلت لو رخص له في ذلك لما اشتهر بترك الجمعة إذا صلى
 الظهر انتهى ويمكن أن يقال الضمير في رخص له يعود إلى المعدودين وأما الراد رخص له في الحكم بجمعة
 الظهر وهو لا ينافي لأنهم وذكر السروجي في الاستدلال للخلاف في مسئلة تذكر الفجر مسلما آخر وهو أن
 يقول الترتيب ثبت بخبر الواحد والجمعة بالأخبار المتواترة فلا يجوز أن يترك ما ثبت بالتواتر
 لما ثبت بخبر الواحد وهما يقولان أن الفوات إلى خلفه وأصل وهو الظهر كلا فوتر فعلي هذا لا يحتاج
 إلى الجواب عن موافقة محمد لهما في خلافة زفر الإمام إذا منع أهل مصر أن يجزوا قال الفقيه أبو جعفر
 أن نهائهم مجتهد بسبب من الاستئذان وإذا كان يجزى ذلك الموضع عن أن يكون مصرا صغره وليس لهم
 أن يجزوا بعده ذلك لأنه كان له أن يصير موضعا فلا أن يجزى موضعا عن أن يكون مصرا وانها
 متعنتا وأجبروا بهم كان لهم أن يجزوا على رجل يصلي بهم بالجمعة لأنهم بهذا الوجه معصية
 ولا طاعة ثم العصية خضرو المسجد لأنهم لا يخطئون الناس لا يخطئون وإن كان لا يؤذي أحدا
 بأن لا يخطئوا ولا جسد لا بأس بأن يخطئ ويدن من الإمام وذكر الفقيه أبو جعفر عن أصحابنا الأئمة
 بالخطي ما لا يأخذ الإمام في الخطبة ويكره إذا أخذ لأن المسلم أن يتقدم ويدن من المحراب إذا كان الإمام
 في الخطبة ليسمع المكان على من يجيء بعده وينال فضل القرب من الإمام فإذا لم يفعل الأول فقد

ذلك المكان من غير عذر فكان للذي جاء بعده ان يأخذ ذلك المكان امام من جاء والا فامام
 يطلب فعليه ان يستقر في موضعه من المسجد لان مشيئة تقدمه على حال الخطبة ورؤيته هام
 عن ابي يوسف رحمه الله ان لا بأس بالتخطي ما لم يخرج الامام او يؤذى احد كذا في فتاوى قاضيها وقد علم
 منه ان التخطي جائز بشرط ان احدهما ان لا يؤذى احد لان لا يذم احرام والذين مستحبون والاحرام
 مقدم على فعل المستحب والثاني ان لا يكون الامام في الخطبة لان تخطيه حرام وهو ايضا حرام
 في حال الخطبة فالذي يكتبه لاجل امر مستحب والذات قال صلى الله عليه وسلم للذي رآه يتخطى الناس
 ويقول انتمو المجلس فقد اذيت لانه قد تخطى وقت الخطبة واذا وهو على ما ذكره الترمذي عن
 معاذ بن انس الجهني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تخطى قبال الناس اتخذ جنسا
 الى جسمه ويتبعني ان يقيد بما اذا وجد به اما اذا لم يجد بان لم يكن في الراء موضع في القدام موضع
 فله ان يتخطى اليه للضرورة ويكره تقويل الخطبة بان تزيد الخطبتان على ثلثين من طول الفصل لاسباب
 في ايام الشتاء ويكره السفر بعد الزوال يوم الجمعة قبل ان يصليها ولا يكره قبل الزوال العدم وجوبا
 قبله وتوجه الخطاب بالسعي اليها بعد هذا هو الصحيح والله اعلم فصل في صلوة العيد
 اعلو ان صلوة العيد واجبة على من قُبِلَ عليه الجمعة هذا هو الصحيح من المذاهب تسمية محمد
 اليها سنة في الجامع الصغير حيث قال عيدان اجتمع في يوم واحد الاول سنة والثاني فريضة
 لا يترك واحد منهما الكوفة واجبت بالسنة لا يرى الى قوله ولا يترك واحد منهما فانه خبر عن النبي
 والآخبار في عبارات الائمة والسنة لا يفيد الوجوب والدليل على وجوبها اشارة الكتاب والتكلم
 العدة وتكبر والله على ما هداكم وقوله تعالى فصل لربك وانحر فان في الاول اشارة الى الصلوة
 عيد النحر والامة هو ما ثبت بالنقل المستفيض عنه صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي صلوة العيد
 من حين شرعته ما الى حين ان توفاه الله تعالى من غير ترك وهو دليل الوجوب وكذا صلاها الخلفاء
 الراشدون والائمة المهديون من غير ترك وهي من اعلام الدين فكانت واجبة وحديث الامام
 الذي قال هل علي غيرهن لا ينافيه لان الاعرابي لا يجب عليه ان يشرطها للصلاة بشرط جميع ما
 يشترط للجمعة وجوبا واداء الخطبة فانها ليست بشرط لها بل هي سنة بعد ما نقل المستفيض
 بذلك ثم يستحب العيد ما يستحب للجمعة من الاغتسال والاستياك والتطيب لبس احسن الثياب
 والتكبير الى المصلح انه يوم اجتماع للعبادة كالجمعة فيستحب التظيف اظهار النعمة والسارعة
 وذكر السروجي عن الجواهر قال يغتسل بعد الفجر فان فعل قبله اجزاه ويقطب بازالة الشعر وقلم الاظفار
 وس الطيب قالت الكيفية والشافية يستوي في ذلك لانه هبة الصلوة والقاعد لانه يوم الزينة
 بخلاف الجمعة قال السروجي هذا صحيح ويستحب يوم الفطر ان يأكل شيئا قبل الصلوة لما رواه الشيخ كان صلى

يوم الجمعة

في ايام الشتاء

صلوة

فغتسل في العيد
 بعد الفجر وان عمل
 قبله اجزاه

الله عليه وسلم لا يفد ويوم الفطر حتى يأكل تمرًا أو يشرب ماءً أو يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم
 المأكل أو التمران وجدها والأشياء حلوا والمستحب يوم الأضحية تأخير الأكل إلى ما بعد الصلوة لما في الترتيب
 كان صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الأضحية حتى يصلي وقيل هذا في حق من يصح
 الأضحية غيره والأول أصح والأصح أنه لا يكره الأكل قبل الصلوة هنا ولا تركه في الغد فيستحب يوم الفطر
 أداء صدقة الفطر قبل الصلوة اغناء للفقير ليتفرغ قلبه للصلوة ويستحب التبرع للصلي ما شيا
 ان قدر لا نزاع للتواضع ولا يكره الركوب قال الرغيني لا بأس بالركوب في الجمعة والعيدين والمشي
 افضل ويستحب التكبير جهرا في طريق المصلي يوم الأضحية اتفاق الاجماع وآما يوم الفطر فقال ابو حنيفة
 لا يجهروا وقال لا يجهرون عن أبي حنيفة كقولهما لقوله تعالى واتكلموا العدة وتكلموا الله على ما هذاكم و
 روى الدارقطني عن سالم ان عبد الله بن عمر اخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الفطر
 من حين يخرج من بيته حتى يأتي المصلي ولا يمينفتران رفع الصوت بالذكور بدعته مخالفا لأمير في
 قوله تعالى واذكروا ربك في نفسك تضرعا وخفية ودون الجهر إلا ما خص بالاجماع والجواب استدلاله
 أما الآية فيا من لم يحتل ان يرد بها التكبير في الصلوة او يرد بها نفس الصلوة والتكبير بمعنى التعظيم
 على انها لا دلالة فيها على الجهر وآما الحديث فانه ضعيف بموسى بن حماد بن عطاء بن طاهر المقدسي
 انه ليس بالأضحية فيه ايضا ما يدل على انه كان يجهرو به نعم روى الدارقطني موقوفان نافع بن عمر
 كان اذا فدا يوم الفطر ويوم الأضحية يجهر بالتكبير حتى يأتي المصلي ثم يكبر حتى يأتي الإمام وقال
 البيهقي الصحيح وقطر على ابن عمر وهو قول صحابي قد عارضه قول صحابي آخر روى ابن المنذر عن
 ابن عباس انه سمع الناس يكبرون فقال لقائده أكبر الإمام قيل لا قال الخن الناس فركنا مثل
 هذا اليوم النبي صلى الله عليه وسلم فما كان احد يكبر قبل الإمام فبقي مفادا الآية بلا معارض
 على ان قول الصحابي لا يعارضه هذا والذي ينبغي ان يكون الخلاف في استحباب الجهر وعدمه لا في
 كراهيته وعدمها فعندما يستحب الجهر وعند الإخفاء افضل وذلك لان الجهر قد نقل عن كثير من
 السلف كابن عمر وعلي بن أبي مامة واليه في النخعي وابن جبير وعمر بن عبد العزيز وابن ابي ليلى وابان بن عثمان
 والحكم وحاد ومالك وابان بن ثور ومثله عن الشافعي رحمه ذكر ابن المنذر في الاشتراق وقال الفقيه ابو جعفر
 والذي عندنا انه لا ينبغي ان يمنع العامة عن ذلك لقلة رغبته في الخيرات وبه نأخذ يعني انهم اذا
 منعوا عن الجهر لم يفعلوا سررا فينقطعون عن الخير بخلاف العالم الذي يعلم ان الاسرار افضل
 ثم قيل يقطع التكبير اذا انتهى إلى المصلي سواء في الفطر او على القول بالجهر والأضحية وقيل لا يقطع علم
 بغير الصلوة ويكره التقليل قبل صلاة العيد وقد تقدم الكلام عليه في اوقات الكراهة فاذا دخل
 وقت الصلوة بارتقاع الشمس وخبر وقت الكراهة على ما بيناه في موضعه يصلي الإمام بالناس

فواضح انه لا يكره الركوب
 ولا يصح ان لا يركب
 قبل الصلوة هنا لا يكره
 ترك في الفطر
 فواضح ان لا بأس بالركوب في
 الجمعة والعيدين
 والمشي افضل

ركعتين بلا اذان ولا اقامة لما في الصحيحين سئل ابن عباس شئت صلوة العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل ثم خطب ولم يذ كر اذانا ولا اقامة ولا نذر التوراة وعليه الاجماع في تكبيرة الاحرام ثم يضع يده تحت سترته وينثي على ما رثا له تكبيرة الفصل بين كل تكبيرة تكبيرة بسكتة قد رثا له شيئا لا يذ كر الا اتصال الى الاشتباه على البعيد يرفع يده عند كل تكبيرة منهم ويرسلهما في اثنائهما ثم يضعهما بعد التلثة ويتعوذ ويقوم الفاتحة وسورة كما في الجمعة ثم يكبر ويكبر فاذا قام الى الركعة الثانية بيده بالقراءة ثم يكبر بعد هاتئنا على هيئة تكبيرة في الاولى ثم يكبر ويكبر فالزوائد في كل ركعة ثلث والقراءة في الاولى بعد التكبير وفي الثانية قبله هكذا كيفية صلوة العيد عند علمائنا وهو قول ابن مسعود رضي الله عنه وحديثه وحديثه بن ايمان ومثله بن عمار وابن الزبير وابن مسعود والليث بن سعد والحسن بن سيرين والزهري وهو رواية عن احمد وحكاها البخاري في صحيحه من حديث ابن عباس في الخبر جعل قول عمر بن الخطاب ايضا وزاد المرغيني اباسعيد والبراء وقال مالك واحمد رحم في ظاهر قوله يكبر في الاولى سنا وفي الثانية خمسا ويقوم فيها بعد التكبير وهو من حديث الزهري والاوزاعي وقال الشافعي يكبر في الاولى سبعا وفي الثانية خمسا ويقوم فيها بعد التكبير وهو مروي عن ابن عباس قال شريك بن عبد الله بن يحيى يكبر في الفطر في الاولى اربع زوائد بعد القراءة وفي الثانية كذلك في الاضحية واحدة زائدة في كل ركعة بعد القراءة فيهما وفيها تسعة افعال آخر ذكره السروجي في شرح الهداية والاحاديث الروية وفي هذا المعنى اربعة الاول عن عائشة كان صلى الله عليه وسلم يكبر في العيد في الاولى سبع وفي الثانية خمس قبل القراءة سكو تكبيرة الركوع رواه ابو داود وابن ماجه وابن الحاکم وقال تفرق ابن طهية الثاني عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم التكبير في الفطر سبع في الاولى وخمس في الثانية والقراءة بعدهما كلتيهما رواه ابو داود وابن ماجه قال الترمذي في العلل سالت البخاري عنه فقال هو صحيح الثالث عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المدني عن ابيه عن جد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في العيد في الاولى سبعا قبل القراءة وفي الاخرى خمسا رواه الترمذي وابن ماجه وقال الترمذي حديث حسن وهو احسن شئ روي في هذا الباب قال في علل الكبرى سالت محمد بن الحسن عن هذا الحديث فقال ليس في هذا الباب اصح منه وهذه اذلة الشافعي ثم الرابع عن سعيد بن العاص انه سأل ابا موسى الاشعري وحديثه بن ايمان كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في الاضحية والفطر فقال ابو موسى اربعاً تكبيرة على الجنازة فقال حديثه صدق ابو موسى كذلك كنت اكبر في البقرة حيث كنت على الجنازة رواه ابو داود وسكت عليه سكوته تحسين منه كما علم من شرطه وكذا سكت عليه

النذر في مختصره صح مختصره وتضعيف ابن الجوزي له بعبد الرحمن بن ثوبان نقله عن ابن معين
 الامام احمد معارض بقول صاحب التتبع فيه وثقة غير واحد وقال ابن معين ليس به بأس لكن ائتمنه
 في سننه قال ابن القطان لا يعرفه قال الحاكم ابو عاصم هو مكحول وسعيد بن العاصم باهريق
 وابو موسى اشعري وحذيفة بن اليمان ومرو عنه مكحول ولو سلمت في كل من تلك الاحاديث الثلاثة
 نحو ذلك من التضعيف اما الاول فما في ابن طهيرة من الكلام مع شدة اضطرابه سننا واما الحديث
 الآخران للذان يليان فقد منع اقول بتصحيحهما الاول بعبد الرحمن الطائفي ضعيف ابن حنبل
 ويحيى قال النسائي ليس بقوى وعن ابى حاتم انه مثل عبد الله بن المؤمنين هو ضعيف والثاني
 كثير بن عبد الله مروي قال احمد لا بأس وشيئا وضرب على حذيفة في المسند وقال ابن معين
 ليس حديثه بشئ وقال النسائي والد رقتي مروي وقال ابو زرعة واهي الحديث واقطع النسائي
 فيه القول وقال احمد بن حنبل ليس في تكبير العيد عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث صحيح
 انتهى واذا كان الامر كذلك فالأخذ بقول اكثر الصحابة واكابرهم على ان فيه قلعة الخالفة
 لسائر الصلوة بقلعة الزيادة اولى وطريق الروي عن الصحابة هو ما خرج عبد الرزاق اناسفيا
 الثوري عن ابى اسحاق عن علقمة ولا سودان ابن مسعود كان يكبر في العيد تسعا ^{اربع} عا قبل
 القراءة ثم يكبر فيركع وفي الثانية يقرأ فاذا فرغ كبر اربعاً ثم ركع انا معمر عن ابى اسحاق عن علقمة
 الاسود قال كان ابن مسعود جالسا وعند حذيفة وابو موسى الاشعري فسألهم سعيد بن العاصم
 عن التكبير في يوم الفطر والاضحى فقال ابو موسى الاشعري سئل عبد الله فانه قد منا وعلنا فاسأله
 فقال ابن مسعود يكبر اربعاً ثم يركع ثم يكبر فيركع ثم يقول في الثانية فيركع ثم يكبر اربعاً ثم يركع
 وروى ابن ابى شيبه حدثنا هشام بن ابى خالد عن الشعبي عن مسروق قال كان عبد الله
 بن مسعود يعلمنا التكبير في العيد تسع تكبيرات خمس في الاولى واربعة في الاخيرة ويؤلى
 بين القراءتين وروى محمد بن الحسن ابن ابى حنيفة عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم النخعي عن
 عبد الله بن مسعود وكان قاعدا في مسجد الكوفة ومعه حذيفة بن اليمان ابو موسى الاشعري
 فخرج عليهم الوليد بن عتبة بن ابى معيط وهو امير بالكوفة يومئذ فقال ان هذا عيدكم فكيف
 اصنع فقال اخبره يا ابا عبد الرحمن فامر عبد الله بن مسعود ان يصلي بغير اذان ولا اقامة
 ان يكبر في الاولى خمساً وفي الثانية اربعاً ان يؤلى بين القراءتين ويخطب بعد الصلوة على راحته قال
 الترمذي وقد روى ابن مسعود انه قال في التكبير في العيد تسع تكبيرات في الاولى خمساً قبل
 القراءة وفي الثانية يبدأ بالقراءة ثم يكبر اربعاً مع تكبيرة الركوع وقد روي عن غيره واحد من
 الصحابة نحو هذا انتهى وهذا اثر صحيح قاله محضرة جماعة من الصحابة وشمل هذا الجمل على الرفع

هشيم انا
 مخالف

لأنه نقل أعداد الركعات فان قيل موسى عن أبي هريرة وابن عباس ما يخالفه قلنا غاية المعارضة
ويترجم المروي عن ابن مسعود مع ان المروي عن ابن عباس متعارض مروي عن ابن شعبة ثنا
وكيع عن ابن جريح عن عطاء بن عباس كبر في عيد ثلث عشر سبعا في الاخرة وقال حدثنا
يزيد بن هريرة وناحيد بن عمار بن ابي عمار ان ابن عباس كبر في عيد ثلثي عشرة تكبيرة سبعا
في الاولى وخمسا في الاخرة وقال حدثنا هشيم بن خالد الحذاء عن عبد الله بن الحر شقال صل
بنا ابن عباس يوم عيد فذكر تسعة تكبيرة خمس في الاولى واربع في الاخرة والى بين القرائتين
ورواه عبد الرزاق وثار في فضل المغيرة بن شعبه مثل ذلك فاضطرب المروني عنه وثار ابن مسعود
سالم من الاضطراب وبه يترجم المرفوع الموافق لروايته المرواة بين القرائين بالمعنى ايضا
وهو ان التكبير ثلثا وشرعيته في الاولى قبل القراءة كدعاء
الاستفتاح وحيث شرع في الاخرة شرع بعد القراءة كالقنوت فكذلك التكبير في الصلاة وحيث
ان عمل العامة اليوم يقول ابن عباس لا يربيع الخلفاء بالعمل في صلوة العيد يقول احدهم لان الشافعي
حمل جميع التكبيرات المروية عنه على الزوائد وعلما انها حلوها على الزوائد والاصلي ما ثبت علوا بغيره
يكبرون في كل ركعة خمس زوائد عملا بالرواية الاولى وخمسا في الاولى اربع في الثانية عملا بالرواية الثانية
وذكر في المحيط الاولى لاخذ بالرواية الاولى في الفطر وبالثانية في الاضحية عملا بالروايتين وتخصيص
الاضحية برواية نقصان الاشغال بالناس بالقرائتين ولما رواه رسول الله صلى الله عليه وسلم كسب الى عرب بن حزم وهو يروي
عمل الاضحية في الفطر وقد علم هذا ان عملنا بمذهب ابن عباس حيث علمنا به خلافا لذهب الشافعي والذين ذهبوا
الاول وهو قول ابن مسعود لما ترجم به والذي ذكره من عمل العامة يقول ابن عباس لا يربيع الخلفاء بذلك
كانت منهم ما في ما نناقضه في ذلك خلاف الآن والذي يكون مبصر فاما هو خليفة اسمعني لاشق
بعض شروط الخلافة فيه على ما لا يخفى على من اراد في علم بشر وطها قال العمل الآن بما هو المذهب عندنا لا كخيش
لا يقع الالتباس على الناس والله اعلم ثم يخاطب بعد الصلوة خطبتين يبدأ فيهما بالتكبير يعلم في الفطر
احكام صدق الفطر وفي الاضحية احكام الاضحية وتكبير التشريق وهي سنة ويسن فيها ما يسن في خطبة الجمعة
ويكره فيها ما يكره فيها ويستحب الايات طريق الذي هابلاد ابو هريرة رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج يوم العيد
في طريق رجع في طريقه ورواه الترمذي وقال جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم عيد خالف الطريق رواه البخاري
ولان فيه تكبير الشهادة اذ امكنه القرينة تشهد لصاحبها من فاتته صلوة العيد مع الامام لا يعصمها الاخصاء
بشروط قد فاتت وان حدث عن يوم الصلوة يوم الفطر صلوا مع الغد قبل الزوال ان منع عن الصلوة
في اليوم الثاني تصل بعده بخلاف الاضحية فانها تنصلي في اليوم الثالث ايضا ان منع عن في اليوم الاول والثاني وكذلك ان
اخرها بلاعد الى اليوم الثاني والثالث في ذلك مع الاسارة قالها اصل ان صلوة العيد الاضحية في اليوم الثاني والثالث

في الاولى وثنا

قبل الزوال

سواء اخرت بعد اوبد ونه اما في صلوة الفطر فلا يجوز الا في الثاني بشرط حصول العتد في الاول ولا تصلي
 بعد الزوال على كل حال الاصل في غير ذلك ان ركبا جاؤا الى سوا الله صلح بشهد ونهزم ركبا لاله الا في صلح
 النبي صلح ان يفطر واوان يخرجوا الى العيد ثم من الغد واه ابو داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني وزاد الشيخ
 جاؤا اخر النهار قال الدارقطني اسناده حسن صحيح عبد الحق والبيهقي ورواه الطحاوي وشاهد الله بن صالح حدثنا
 هشيم بن بشير عن ابي بشير بن جعفر بن اياس عن ابي عمر بن مالك اخبرني عن عموقي من الانصار ان الهلال
 خفي على الناس آخر ليلة من شهر رمضان فمن سوا لله صلح فاصبحوا صيا ما فجا ركبتهم فاعند الله صلح
 بعد زوال الشمس لهم راوا الهلال الليلة الماضية فامر رسول الله صلح الناس بالفطر فافطروا ذلك الساعة
 وخرج بهم من الغد وصلى بهم صلوة عيد فدل على عدم جرائها بعد الزوال ولما اخرها صلح الى الغد والفرق
 بين الفطر والاخي ان عيد الفطر الذي اضيف اليه الصلوة يوم واحد وعيد الاضي الذي اختلف اليه ثلث ايام
 لانها كلها ايام الاضي بالاجماع فالصلوة فيها سؤ ذلك من ايام لانه صلوة العيد لان التفرق ودورها
 عند العتد في اليوم الذي يلي يوم الفطر مع انه ليس عيد الفطر على خلاف القياس فاقصر عليه لانه سبحة
فروع الحزب الى المصلحة وهي الجبانة سنة وان كان يسعهم الجامع عليه عامة المشايخ
 لما ثبت انه عليه السلام كان يخرج يوم الفطر ويوم الاضي الى المصلى فان ضعف القوم عن الخروج اخر
 الامام من يصلحهم في المسجد روى ذلك عن علي وفي جامع الفقهاء وميتة الفتى والخيرة
 يجوز اقامتها في البصر فثانته وفي موضعين وبه قال الشافعي واحمد ولو خطب قبل الصلوة
 جاز ويكره ذكره في المحيط ادرك الامام والعاكبر الاحرام ثم للعيدان ظن انه ينرك في الركوع
 لان محل التكبيرات القيام ويكبر برأى نفسه لا برأى امامه لانه مسبوق وهو مفرد فيها
 يقضى وفائت الذكريقضى قبل فراغ الامام بخلاف فائت الفعل وان خاف انه لا يدرك الركوع
 مع الامام ركع وكبر في ركوعه وعن ابي يوسف ترك التكبير ويسم تسليم الركوع لان
 التكبيرات عن محله والتسليم في محله وهما ان التكبير واجب والتسليم سنة والوجود يرجع
 الى الذات والكون في محل الحال والتزجيم بالذات اقوى والركوع قيام من وجهه بخلاف ما لو ذكر
 الامام في الركوع انه ترك التكبيرات لقد رت على الايتان بها في محله الاصل وهو القيام كذا في الكافي
 ولا يرغم بيد اذا كبر في ركوعه لان الوضوء سنة في محله والرفع سنة في محله في ترجح الوضع
 واذا رفع الامام راسه سقط عنه ما بقي من التكبيرات فلايتها لان المتابعة تقع فرضا والتكبير
 واجب لايتها في القومة لاها شرع الا للفصل فلا يقضى فيها شئ ويتبع امامه في التكبير
 وان خالفه لا يركع على نفسه بالافتداء وليس التكبير كالقنوت المنسوخ فبطل
 ما يرويه ابيه لان جا وزا قول الصحابة وهو يسعهم تكبيره فانه لا يتبعه حينئذ لانه مخطئ

ابي عمير

لو خطب قبل صلوة
 العيد جاز ويكره

يقين فان لم يسمع تكبيره بل سمع المبلغ يتبعه وان جا وزا لا قول لاحتمال كون الخطأ من المبلغ
 لكن ينوى بكل تكبيرة الدخول في الصلوة لاحتمال التكبير قبل الامام وكذا لا الحق يكبر برأى المله
 لا نه خلفه حكمه بخلاف السبوق ونسى التكبير في الاولى حتى قد بعض الفاتحة او كلها ثم قد ك
 يكبر ولا يعيد القراءة لانها تمت وصحت بالكتاب السنة فلا يقبل النقص بالاراء وفي عادتها
 بعد التمام نقصها بخلاف الوجهين الاولين لانها لم تتم فكان لم يشترع فيها فيعيد رعايته
 للترتيب سبق بر كعتريق وفي قضاء ما سبق ولا ثم يكبر وذكر في النوادر انه يكبر ثم يقرأ ولا نه
 يقضى اول صلوته في حق الادكار وجه الاول وهو ظاهر الراية ان البداء بالتكبير يؤول الى الوا
 بين التكبيرات وهو خلاف الاجماع ولو بدأ بالقراءة يكون موافقا للعل على ما مر من مذهبه انه
 يقدم القراءة على التكبير في كلتا الركعتين للنساء ان اردن ان يصليين صلوة الضحى يصلين بعد
 ما صلى الامام كذا في الخلاصة ويستحب تأخير الصلوة في الفطر وتعييدها في الاضحية للحق المقتضى
 وفي القنية تقدم صلوة العيد على صلوة الجنازة و صلوة الجنازة على الخطبة وفي الضمير عن
 ابن المبارك في تقليم الاظفار وحلق الراس في العشر قال لا تؤخر السنة وقد ورد ذلك ولا
 يجب التأخير انتهى وهو وارد في صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل العشر والا
 بعصنكم ان يصحى فلا يأخذن شغرا ولا يقتلن ظفرا فهذا المجهول على الندب والوجوب بالاجماع
 فظهر قوله ولا يجب التأخير لان نفي الوجوب لا ينافي الاستحباب فيكون مستحب الا ان استلزام
 الزيادة على وقت باحة التأخير وهما يتعدان الاربعين فانه لا يباح ترك قلم الاظفار و
 نحوها فوق الاربعين قال في القنية لا فضل ان يقلم اظفاره ويقص شاربه ويحلق مائة ويتفطر
 بدنه بالاعتسال في كل اسبوع فان لم يفعل ففي كل خمسة عشر يوما ولا عذر في تركه والاربعين
 فالاسبوع الافضل والخمسة عشر هو الاوسط والاربعون الابعد ولا عذر في ما وراء الاربعين
 ويستحق الوعيد واختلف في قول الرجل لغيره يوم العيد تقبل الله منا ومنك روى عن ابى امامة
 الباهلي وثلاثة بن الاسقع انهما كانا يقولان ذلك قال ابن حنبل اسناد لا ابى امامة صحيح و
 روى مثل عن لميث بن سعد وقال ابن حنبل لا باس به وذكر هذه المسئلة في القنية ولتلاف العلماء
 فيها ولم يذكروا كراهة عن اصحابنا وم عن مالك انه كره وقال هو من فعل الاعاجم وعن الاوزاعي
 انه يبدعه ولا يظهر انه لا باس به لما فيه من الاثر والله اعلم والتعريف الذي يفعله بعض الناس
 من الاجتماع عشية يوم عرفة في الجوامع او في مكان خارج البلد فيدعون ويتشبهون بها عرفة
 قيل ليس بشيء اى ليس بشئ مندوب لا مكروه وذكر في النهاية عن ابى يوسف ومحمد في غير
 رواية الاصول انه لا يكره لما رواه ابن عباس فعل ذلك بالبصرة وهذا يعيد ان مقابلته من رواية

في التكبير في كل ركعة
 حتى في بعض الفاتحة
 او كلها ثم قد ك
 في بعض الركعات
 سبق بر كعتريق
 قضاء ما سبق ولا
 ثم يكبر ثم يقرأ

في صلوة العيد
 تقدم صلوة الجنازة

في التكبير في كل ركعة
 في كل ركعة
 في كل ركعة

فمن
البدعة
التي
سنة
في
السنن

الاصول الكراهية ويدل عليه التعليل بان الوقوف عند قربته في مكان مخصوص فلا يكون قربة
في غيره والمرى عن ابن عباس محمول على انه يجوز الدعاء للشيء باهل الموقف عن مالك انه
سئل عنه فقال ليس هذا من امر الناس وانما ما يتيم هذه الاشياء البدع انتهى وتراده بالناس
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لم يكن من امرهم فهو بدعة والبدعة اذا لم تشتمل سنة
فهي ضلالة وقال عطاء الخراساني ان استطعت ان تخلو بنفسك عشية عرفة فافعل انتهى
وهذا هو المعتمد والله سبحانه اعلم وتكبير التشريق عقيب الصلوة قيل سنة عندنا والا لا كراهية
انه واجب لمواظبة عليه السلام عليه من غير ترك وكذا الخلفاء الراشدون والصحابة بشرط الاقامة
والحرية والذكورة وكون الصلوة فريضة لمجاعة مستحبة في المصير كله عند ابي حنيفة نعم فلا يجب
على مسافر ولا عبد ولا امرأة الا اذا اقتدوا بمن تقب عليه ولا تجب عقيب العاجب كالوتر وصلوة
العبدين ولا عقيب النوافل ولا على المنفرد ولا على المعذور والذين صلوا الظهر يوم الجمعة بمجاعة ولا
على اهل القرى وعندنا يجب على كل من يصلي المكتوبة ان يتبع لها وانه ان المجهر بالتكبير خلاف
السنة والشرع ورد به عند استجماع هذه الشرائط فيقتصر ان بالاعتداء يجب بطريق التبعية وانما
فجر عرفة عندنا وهو قول احمد والظاهر عن الشافعي على ما ذكره النووي في قوله الآخر وهو قول مالك
ظاهر يوم النهر وآخره عصر يوم النحر عند ابي حنيفة يوم وعصر آخر ايام التشريق عندهما وهو قول احمد
والظاهر عن الشافعي يوم في قوله الآخر صبح آخر ايام التشريق وهو قول مالك ومن وافقه الناس
تبع للمجاهد وهم يقطعون التلبية يوم النحر ويبتدون التكبير من صلوة الظهر وينتهي بتكبيرهم
بصلوة الصبح آخر ايام التشريق والناس تبع لهم والجواب عدم تسليم ادعاء التبعية بل المسلمون
اصول في هذا الحكم ولا يبيح يوسف ومحمد ومن وافقهما ما رواه ابن ابي شيبة ثنا حسين بن علي
عن زائدة عن عاصم عن شقيق عن علي انه كان يكبر بعد الفجر يوم عرفة الى صلوة العصر من آخر
ايام التشريق ورواه محمد بن ابي بويه عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي عن علي بن ابي
طالب فذكره ولا يجيزه ما رواه ابن ابي شيبة ثنا ابو الاحوص عن ابي اسحاق عن الاسود قال
كان عبد الله يكبر من صلوة الفجر يوم عرفة الى صلوة العصر من يوم النحر يقول لله الله اكبر الله اكبر
الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد فالحاصل ان المسئلة مختلفة بين الصحابة رضوان الله تعالى عليهم
اجمعين فاخذ ابو يوسف ومحمد بالاكثرة للاحتياط في العبادة خصوصاً في الذكر للام بأشياء ورد
عليها تكبيرات العيد حيث وافقوا على الاخذ فيها بالاقول واجيب بانها تنوت في الصلوة
وهي تصان عن الزائد وهذه عقيب الصلوة وهو موضع الذكر والدعاء بالنقص فاذا فرغت فأنص
والى بك فارغب انك اذا ذكر في مظهرها افضل وقال ابو حنيفة ليس كلامنا في مطلق الذكر

فانه اترغوب فيه في كل الاحيان بل في الجهرية وهو يدعي لقوله تعالى ادعوا ربكم تضرع وخفية
 ما استثناه الشرع فاذا تعارضت الادلة في مقدار الاستتار اخذ بالاقول والعمل فيما وراه
 بالاصل هو الاحتياط اذ فيه الجمع بين الادلة ويثبت ظهرا انه لا وجوب جعل الفتوى على قولها وصحة
 التكبير ان يقول بعد اسلام مرة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله الحمد لله الحمد لله تكبيرتان
 قبل التمهيل وتكبيرتان بعد لما مر من ابن مسعود وسند جيد واخرج ابن ابي شيبة ايضا ثانيا
 بن هارون ثنا شريك قال قلت لابي اسحاق كيف كان تكبير علي وعبد الله بن مسعود قال كانا
 يقولان الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد وقال شاذان بن عيسى
 عن ابراهيم قال كانوا يعي الصلوة بكبير ون يوم عرفة واحد من مستقبل القبلة في صلاة
 الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد فعم النقل فيمن الصلوة وهو المأثور
 عن الخليل واسماعيل وجبرائيل فان الخليل لما اراد الذبح ونزل جبرائيل بالقداد نادى من الهوى
 الله اكبر الله اكبر فسمع الله الذي فقال لا اله الا الله والله اكبر فقال ابراهيم الله اكبر والله الحمد
 كذلك في الكشف المذكور في كتب الفقهاء ابراهيم سمع اولا فقال لا اله الا الله والله اكبر ثم الذي
 فقال الله اكبر والله الحمد فظهر ان جعل التكبير قبل التمهيل ثلثا كما قال الشافعي لا يثبت له امام
 شىء التكبير وقام وذهب فمال يخرج من المسجد يعود ويكبره كان حرمة الصلوة قائمتان خرج
 لا يعود ولا يكبر ولكن يكبر القوم وحدهم وكذا ان كان الامام لا يرى التكبير والمفتي يراه يكبره لا
 لا يؤدى في حرمة الصلوة ولذا لا يسلم بعد ولا يصح الاقتداء فيه فكان الامام فيه مستحبا لاحتمال
 في سجدة التلاوة فيتابعد ان يركع والا فركع به لان المتابعة مما تجب فيما تؤدى في تحمية الصلوة
 كسجود السهو والامام شرط الوجوب عنده لا شرط الاداء ترك صلوة في ايام التشريق
 فقصاها فيها من ذلك العام كبر لبقاء الوقت ولو تركها في غيرها فقصى فيها الواب العكس
 لا يكبر وكذا لو ترك فيها وقصاها فيها من عام آخر لان السنن الوقتية لا تقتضي تغير وقتها
 والقضاء على وفق الاداء بحيث لا يكبر في الاداء لا يكبر في القضاء احد في عمل سقط التكبير
 لا نقطاع حرمة الصلوة ولو سبق كبر بلا وضوء وبقاء الحرمة ولو اجتمع سجود التكبير والتلبية
 بعد السهو لا يؤدى في حرمة الصلوة ثم بالتكبير لا يرد الصلوة متصلا بها ثم بالتلبية لها
 تؤدى خارج الصلوة من كل وجه فلو قدم التكبير بسجود السهو لا ينافي الصلوة ولو قدم
 التلبية سقط التكبير والسجود لانها كلام يقطع الوصل في كل كلمة في الكافي فصل في الجنائز
 وفيها الجنائز الاول فيما يفعل بالحنيفة وهو من حضرة ملائكة الموت والموت وعلم ان
 تستأخي قدامه ولا تصبوا ويعرج ان رويته صدغاه يستحب ان يوجه الى القبلة لما

ثلاث نزل التكبير
 تشريق

فمن رأى التكبير وقام
 وذهب فمال يخرج
 من المسجد يعود و

فمن رأى التكبير وسجد السهو
 والتكبير والتلبية
 بالسجود والتكبير
 ثم بالتلبية

روى انه عليه السلام لما قدم المدينة سئل عن البراءين معروف فقال توفي واوصى بثلاثة لك
واوصى ان يوجه الى القبلة لما احتضر فقال عليه السلام اصاب الفطرة وقد رددت ثلثته على ولد
الحديث رواه الحاكم وقال صحيح والسنة ان يكون على شقة اليمين كما هو السنت في النوم والحيط
الاسبيجياي وغيرهما ان العرفان يوضع مستلقيا وقد ما الى القبلة قالوا هو ليس بخبرهم الركا
ولم يذكر واوجه ذلك ولا يمكن معرفته بالتحريز نعم هو سهل عندكم لا سيما انكم في الطفل
ويتبع في ح ان يرفع راسه قليلا ليكون وجهه الى القبلة ويلقن الشهادة لادوى الجماعة اه
البحار ان عليه الصلوة والسلام قال القنوا موتاكم شهادة ان لا اله الا الله والمراد من قول
الموت كما في قوله عليه السلام من قتل قتيلا ولا ينبغي ان يؤمر به بل تذكره عند الموت كما التفتيح
بعد الدفن ففعل بفعل الحقيقة ما روينا وقيل يؤمر به ولا ينبغي عنه كذا ذكره ابن الهمام والذوق عليه
المجهور ان المراد من الحديث مجازة كما ذكرنا حتى ان من استحباب التلقين بعد الموت لم يستدل
به الا على تلقينه عند الاحتضار مع انهم قائلون بجواز الجمع بين الحقيقة والمجاز وانما لا ينبغي عن
التلقين بعد الدفن لانه لا ضرر فيه بل فيه نفع فان الميت يستأنس بالذكور على ما ورد في الآثار
ففي صحيح مسلم عن عروب العاض قال اذا دفنتوني اقيموا عند قبري قد ما ينجذ وروى
الحكماء حتى استأنس بكم وانظروا ما اذ ارجع رسول ربى وعن عثمان قال كان النبي صلى الله عليه
وسلم اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفروا لاهل بيته واسئلو الله له التثبيت فانما ان
يسئل ابواه ابوداود والبيهقي باسناد حسن واذا ماتت يستحب ان تغسل عنها ما روت اهل
قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابي سلمة وقد شق بصره فاغضض ثم قال ان الريح
اذا قبضت تبعد البصر ولا نذا اترك ببقى فطعم المنظر وتشد الحياة عريضة من فوق راسه لا اله
الفضاعة ولما لا يدخله شيء من الهوام وتمد اطرافه لا يتبقى متقوسه ويقول مغضضه سلم الله
وعلى صلة رسول الله اللهم يسر عليه امره وسهل عليه ما بعده واسعدك بلقاءك واجعل ما
خير اليه خيرا مما خرج عنه ويخلف ثيابه لا يهاجى ويسرع اليه التغير والفساد ويجعل على سرير
اولوح لئلا تغيره ندوة الارض ويوضع على بطنه سيفا وشي من حديد لئلا ينفق وهو في
عن انس الشعبي ولا يوضع على بطنه المصحف اكراما للمصحف وتكره القراءة عنده حتى يغسل
ويسرع في تجهيزه ذكره السروجي في شرح الهداية وفي التكاثر خاتمة بعامة المحيط والباس بخوس
الحائض والمجنب عند الميت انتهى الثاني في غسله يستحب ان يضعوه على سرير اولوح قد جهز
اي ادبر البحر بالجور حوله وتران لانا وخمسا وسبعا قال في المبسوط البدن والموتى ياتي يوضع
على النجدة طولا الى القبلة كما في صلوة المريض بالائمة وقال الاسبيجياي لا روايت عن اصحابنا

فالتلقين بعد الدفن
ففي فعل الحقيقة ما
روينا وقيل لا يوجب
به ولا ينبغي عنه

م
وذا الدفن

والعرفان يوضع على قفاه طولاً نحو القبلة هذا اتسع المكان والا فلا يصح ان يوضع كما تيسر
قال صاحب البدائع والمرغيباني ويجرد عن ثيابه عندنا وهو قول مالك وهو ظاهر الرواية
عن احمد وعن الشافعي ثم ان السجبان يغسل في قميصه لمحدث عائشة رضي الله عنهما رسول الله
صلى الله عليه وسلم وعليه قميصه يصوبون الماء عليه ويدلكونه من فوق القميص واه ابو
داود قلنا ذلك مخصوص به عليه الصلوة والسلام لما روى ابو داود ايضاً أنهم قالوا تجردوه
كما تجرد موتانا ثم اغسله في ثيابه فسمعوا من ناحية البيت اغسلوا رسول الله صلى
الله عليه وسلم وعليه ثيابه قال ابن عبد البر روى ذلك عن عائشة رضي الله عنها وصححه
روى انهم غشيهم نعاساً سمعوا هائلاً يقول لا تجردوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
وفي رواية اغسلوا في قميصه الذي مات فيه ذكره ابن دحية في المشهور فدل هذا
ان عادةكم كانت تجريد موتاهم للغسل في زمنه عليه السلام ولان التجريد يشد تمكناً
من اقامة السنن في الغسل والتنظيف واعتبار اجمال الحيوة وتسرعه في الغليظة فقط
على ظاهر الرواية وصححه صاحب الهداية وعليه رواية النوادر يجب ستر عورته كلها بالسريرة
الى الركبة كما في حال الحيوة ولم يذكر غيره في المحيط ومثله في التحفة والتجريد ومختصر الكرخ
وصححه صاحب المحيط وصاحب الزيادة وهو المأخوذ لقوله عليه الصلوة والسلام اعلى لا ينظر الى
فخذ جي ولا ميت ولان ما كان عورة لا يسقط بالموت ولذا لا يجوز رسمه حتى لو ماتت امرأة بين الرجال
الا جانباً يقيمها رجل بخفة ولا يمسها ولذا يجب في استنجائه ان يلف السافل على يد خرقه عند
ابي حنيفة رحم ومحمد رحم وقال ابو يوسف لا يستنجي الميت اصلاً ثم يوضئه فيد اغسل وجهه
ولا يغسل يديه ولا الى الرسغين لان ذلك كان في الحيوة كوضعها آلة تطهيره والآن آلة تطهيره
يد الغاسل فلا فائدة في غسلها اولاً لانه يغسلها بعد الوجه الى المرفقين ولا يمتص ولا يستشق
عندنا وهو قول الجمهور وعند الشافعي يفعالان قياساً على وضوء الحي قلنا المضمضة اذارة
الماء في داخل الفم حتى يبلغ كيشرة ثم اخراجه الاستنشاق ادخاله في الانف جذباً بالنفس
الجياشيم ثم نشره وذلك متعذر في حقه والسكسة فائنة فالغالب الذي هو المحقق ان
الماء يسبق منهما الى الخلقه فيكون ايجاداً واسعا طاماً مضمضة واستنشاقاً واستحق بعض العلماء
ان يلف الغاسل على اصبعه خرقه يمسح بها السنانه وطهاته وشفتيه ومنه يبره وعليه عمل
الناس في صلوة العصر انه لا يمسح برأسه المختار وهو ظاهر الرواية وصححه شيخ الاسلام في شرح
المبسوط انه يمسح برأسه اذ فاصل بينه وبين الخي فيه ولا يؤخر غسل جلته كما في الخي اذا غسل
على لعم ونحوه قال الحلواني وما ذكر من الوضوء في حق البالغ والصبي الذي يغسل الصلوة وما اذا

لا يغسل المصلاة فيغسل ولا يوضأ لأنه يمكن بحيث يصلي وهذا التوجيه ليس بقوى اذ يقال ان
 هذا الوضوء سنة الغسل المفروض للميت لا تعلق بكون الميت بحيث يصلي ولا كما في الجنون
 ثم يغسل رأسه وحجته بالخطي العراقي من غير تصريح ثم يفيض عليه ماء مغلي بسد أو خرص
 وهو الاثنان قبل لحنه او يصابون ان تيسر شيء من ذلك ولا تسخن قراح طلبا للماء الغمر
 التلطيف ما أمكنه وتغسل ثلثا اعتبارا بسنة الغسل حال الحيوة يضم أول مرة على شفة الأيسر
 شقرا الأيمن حتى يصل الماء إلى تحت ثم على شقرا الأيمن فيغسل الأيسر كذلك ولا يكسب وجهه
 ليغسل ظهره كذا ذكره السروجي ثم يقعد بعد المرة الأولى ويسند على صدره ويد أو كتفه
 حسب ما تيسر ويسم بطنه مسحوقا في المحيط يمس بطنه بعد المرتين فان خرج منه شيء ازاله
 وعن أبي خيفة روى في غير رواية الأصول انه يمس بطنه أولا قبل الغسل وهو قول الشافعي وهو
 الأول هو ظاهر الرواية ولا يعيد غسله ولا وضوءه لأجل ما خرج لأنه خرج عن التكليف
 بنقض الطهارة فكانت تلك النجاسة في حقه بمنزلة نجاسة أصابت المتوضي من الخارج
 فانه يكفيه غسلها وقال في البدائع يغسل في المرة الأولى بالماء القراح هو الذي لا ينجس الطهر
 شيء ليبطل بدنو النجاسة التي عليه وفي المرة الثانية بماء السد أو ما جرحه وفي الثالثة
 بالماء القراح وفي من الكافور وقال ابن الهمام في شرح الهداية الأولى ان يغسل الأوليان
 بالسد كما هو ظاهر الكتاب يعني الهداية واخرج ابو داود عن ابن سيرين انه كان يأخذ
 الغسل عن أم عطية يعني التي غسلت لزيد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل
 يعني ابن سيرين بالسدر مرتين والثالثة بالماء والكافور وسند صحيح انتهى روى الإمام
 عن أم عطية دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نغسل انتم فقال اغسلها
 وثرثثا أو خمساً أو سبعاً بماء وسدر وجعل في الآخر كافورا وعل هذا على جواز الزيادة
 على الثلاثة عند الحاجة لكن ينبغي ان يكون وترا ذكره في شرح مختصر الكرخي وكذلك في البعيد
 ولا يؤخذ شيء من شعر الميت ولا ظفره ولا يحن كما روى عن عائشة رضي الله عنها انها
 انكرت ذلك فقالت علام تصوب ميتكم رواه مسلم أي تأخذون ناصيته يقال نصرة
 أي أخذت ناصيته ولا السنة ان يدفن الميت بجميع أجزائه لاحترامه ولأن ذلك في
 الحى يفعل الزينة والميت قد فارق الزينة واهلها والمرغيباني لو انكر ظفر الميت فلا بأس
 بأخذه قال المرغيباني وليس في غسله استعمال لقطن وفي الروضة لا بأس بأن يحشى فيه
 ومسامع القطن وان يجعل على وجهه وقيل لا بأس بأن يحشى مخارقه كأنه وقمة
 وجوز بعضهم في بده واستفحجه مشا فحننا وإذا تم غسله نشف بثوبه فلا يتصل

ل

فإن يؤخذ من شعر
 الميت ولا يحن
 فلا بأس بأخذه
 الظفر الميت
 من الميت

القطن

فجميع النواع
لا بأس بغيره
والطبيب غير المتخصص
والورس في حق الجمل

ألفانه ويجعل المخطوط على أسسه ولحيته وهو ما يخلط من إصناف الطبيب لأجل الموت
خاصة ولا بأس بجميع النواع الطيب فيه غير الزعفران والورس في حق الرجال ولا بأس بهما
في حق النساء ذكره في التحفة فدخل فيه السك وبه قال أكثر العلماء وكرهه بعضهم
استعمله في جنوط النبي صلى الله عليه وسلم حجة عليهم فقد خرج الحاكم عن أبي وائل قال كان
عند علي مسك فأوصى أن يخط به قال هو فضل جنوط رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواه
ابن أبي شعبة والبيهقي وقال النووي إسناده حسن وجعل الكافور على مواضع سجود وهي
جبهته وأذنيه ويداياه وركبتيه وقد ما رواه البيهقي عن ابن مسعود أنه يطرد الهم في
تجفيفه وحفظه عن اسراع التغيير والفساد ومواضع السجود أولى بهذه الكرامة لشرورها وقال
الشيخ رحمه الله بوضع المخطوط على الجبهة والراحتين والركبتين والقدمين ثم غسل البيت و
تكفينه والصلوة عليه ودفنه فحضر كفاية بالإجماع واختلف في سبب جود غسله والجمهور
من مشائخنا على أنه نجاسة بالموت لأن كسائر الحيوانات يتنجس بالموت ولذا يتنجس
البشر بموته فيها ولو حمله أحد وصلى به قبل الغسل لا تجوز صلوة ولو كان سببه
حد نازل بالموت كما قال البعض لجازت كن حمل محدثا وكرامة لأدنى السلم فظهر أنه
بالغسل بخلاف غيره من الميتات وقوله عليه السلام المؤمن لا يتنجس إلا بالحد الذي دل
عليه سياق الحديث وهو جناية في هريرة أي لا يصير نجسا بالجناية كالنجاسات الحقيقية
التي ينبغي إبعادها عن المذبح كالنبي عليه السلام والأفا الإجماع أنه يتنجس بالنجاسة الحقيقية
إذا أصابته وهل تشترط في غسل الميتة قال ابن القيم في شرح الهداية الظاهر أن تشترط لاسقاط
وجوبه عن المكلف لا لتحصيل طهارته هو لا نأمرنا بالغسل لأننا لم نقض حقه بعد قالوا في
الفرق يغسل ثلاثا في قول أبي يوسف رحمه الله وعن محمد رحمه الله رواية أن يغسل عند الإخراج من
الماء يغسل مرتين وإن لم ينو ثلاثا جعل حركته الإخراج بالنية غسله وعن يغسل مرة كأنه ذكر في
هذا القلة الواجب انتهى ليس فيما ذكرنا يفيد اشتراط النية لاسقاط الوجوب بل يفيد أن الغرض
وجود فعل الغسل له من أجل تعليم الغير فيقط الوجوب يكون دأله حقيقة قول أبي يوسف
يغسل ثلاثا إنما يفيد أن الغسل الحاصل من الفم لا يعد غسلا فيفضل ثلاثا كما مر لأن المقصود
الغسل المقتضى اليأس لا يفيد أنه لا يسقط الرجوع عنه إلا بالنية وكذا الترويع محمد إنما ذكر النية ليصير حركته الإخراج
غسلة مضادة اليأس لأجل أن النية بشرط سقوط الوجوب عند فعلنا فليتأمل وقد علم من
الأصول أن ما وجب لغيره من الأفعال المحسنة بشرط وجوده لا وجوده قصد كالسعي
إلى الجمعة والظهارة ولا ترد صلوة الجنابة لأنهما من الأفعال الشرعية نعم

فكل ما في سبب
واختلف في سبب
وجوب الغسل

فجميع النواع
لا بأس بغيره
والطبيب غير المتخصص
والورس في حق الجمل

فجميع النواع
لا بأس بغيره
والطبيب غير المتخصص
والورس في حق الجمل

فصل في غسل الغاسل
بكون اقرب الناس

لا ينال ثواب العباد ببدن ولا نية امان لا يسقط الوجوب بحيث يستحق العقاب المرتب على تركه الواجب فلا دليل عليه والاولى في الغاسل ان يكون اقرب الناس الى الميت فان لم يجد الغسل فاهل الامانة والورع ويتبع في الغاسل ومن حضر اذا رى من الميت شيئا مما يجب الميت سترة ان يستتره ولا يجتهد به لانه غيبته هذا اذا كان من العيوب الموجودة قبل الموت وكذا اذا كان من العيوب الحادثة بالموت كسواد وجهه ونحوه الا اذا كان مشهورا ببدعة فلا باس بذلك كذا في تحويل الناس بدعته وان راي حسنا من امارات الخير كاصفاء الوجه والتبسم ونحو ذلك استحب اظهاره ليكثر الترحم عليه ويحصل الحث على مثل هذه الحسن **الثالث في تكفينه** السنة ان يكفن الرجل ثلثة اوثاب قميص وازار ولعافاة والمرأة في خمسة اوثاب رداء وخمار وازار ولعافاة وخمعة توضع على يديها والكفافية في حقها ان يقتصر على ازار ولعافاة وفي حقها ازار وخمار ولعافاة والفرق في حقها ما ثبت يستلبدن هذا مذهبنا وقال مالك استتثلاث لعافاة وقميص قال الشافعي واحمد ثلث لعافاة لما روت عائشة رضي الله عنهن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثة اوثاب بما نية بيض سحرية ليس فيها عمامة ولا قميص متفق عليه فحمل مالك على ان القميص ليس بجملة الثلثة ولما روى ابن عدي في الكامل عن جابر بن سمرة قال كف النبي صلى الله عليه وسلم في ثلثة اوثاب قميص وازار ولعافاة وروى محمد بن الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي ان النبي صلى الله عليه وسلم كف في جملة يمانية وقميص واخرج عبد الرزاق نحوه عن الحسن بن مسعود ايضا وروى ابو داود عن ابن عباس قال كف رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثة اوثاب قميص الذي مات فيه وجملة يمانية فهذا الاحاديث وان كان بعضها مرسلا وبعضها لا يورى حديث الصحيحين لكن تاييد بان الحال الشك على الرجال من النساء انه يمكن ان يراد من قول عائشة ليس فيها قميص القميص المعتاد والكفين والذخا فان قميص الكفن ليس له دخا رخيص ولا كان حتى لو كف في قميص قطع جبيرة ولبته وكما في جوامع الفقهاء ثم اللعافاة من الفرق الى القدم وكذا الازار والقميص من النكبة الى القدم والرداء هو القميص كما انه يفتح جبيرة على الصدر والقميص يفتح جبيرة على الكف وقد كان القميص من عادة الرجال والرداء من عادة النساء في الحياة فكذا في الموت وعرض الخرق من اصل الشديدين الى السرة وقيل الى الركبة وهو اسير وصفة التكفين ان يبسط اللعافاة على سباط او حصيرا ونحوه ثم يذرع عليها الطيب ثم يبسط عليها الازار ويذرع عليها الطيب ثم القميص كذلك ثم يوضع الميت بالثوب الذي ينشف فيه ثم يحيط ثم يعطف عليه الازار من جهة اليسار ثم من اليمين ثم اللعافاة كذلك ويربطان ان خيف انتشاره والمرءة تقص ثم يجعل شعرها صغيرتين على

صفحة ٥٣٦
الطهارة من الصدر

صد رها فوق الدرع ثم يوضع الخمار على اسها كالمنقعة منشولا فوق ذلك تحت الازار ثم يعطف الازار واللفافة كما مر ثم يربط الخرق على نديها فوق الاكفان كيلا تنتشر عليها الكفاهان والامة كالخرة وفي المحيط والغلام المراهق والجارية المراهقة بمنزلة البالغ وان كان لم يراهق يكن في خرقتين زار ووراء وان كفن في زار واحد اجزاء وفي الينابيع ادنى ما يكفى فيه الصغير وثوب للصغيرة ثوبان وقال قاضيان والطفل الذي لم يبلغ حد الشهوة فالأحسن ان يكفن فيما يكفى فيه البالغ ان كفن في ثوب واحد جاز والسقط والمولود ميتا يلف في خرقه والتحتى المشكل كالانثى خبيطا والجدة والنسيل ولو كان خلقا في الكفن سواء كان في البدن والمبسوطا عن عائشة رضي الله عنها قالت نظر ابو بكر الصديق الى ثوب تمرض فيه فقال اغسلوه هذا وزيد واعليه ثوبين كفنوني فيها قالت هذا خلق قال الحق بالجدي من الميت انما هو للمهتد واه البخاري والسجستاني في البياض الحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال البسوا من ثيابكم البياض فانه من خير ثيابكم وكفنوا فيه موتاكم واه الخمسة الا النسائي ويجوز من القطن والكتان والبرود وان كان لها اعلام مالم تكن تماثيل ويكره للرجال المرفوف والعصفر والحرير ولا يكره للنساء اعتبار الحال الحيوة فان لم يوجد الرجل الا الحرير يجوز الكفن به ولكن لا يزداد على ثوب للضرورة وينبغي ان يكون الكفن في النفاسة مثل ملبوسه في الجمعة والعديد وللمرأة ثياب في زيادة اهلها وقيل يعتد بلباسه في النفاسة وفي الرغيفاني لو كان في المال كثرة وفي الورثة قلة فلكفن اولى السنه وان كان العكس فلكفن الكفانية ولى مع جواز كفن السنه وفي جوامع الفقهاء ليس لصاحب الدين ان يمنع من كفن السنه ويشمل السنه من حيث العدد ومن حيث القيامة وتجوز الاكفان قبل ان يدرج الميت فيها وترا رقا وثلاثا وخمسا والمحرم كغيره في التكفين عندنا وبع قال مالك رحمه وقال الشافعي واحد ثم يغطي راسه ولا يمس طيبا ما في مسلم ان رجلا وقصته راحلته وهو محرم فمات فقال اعم اغسلوه بماء وسدروكفوه في ثوبين ولا تحمروا وجهه ولا راسه فانه بيعت يوم القيمة مليبا ولنا قولهم ذامات الانسان انقطع عمله الا من ثلث صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعوه واه الخمسة الا البخاري واحرام من عمله فانقطع والجواب عن حديثهم انه ليس عام لفظا لانه في شخص معين ولا معنى لان لم يقل بيعت مليبا لانه مات محرما فلا يتعد حكمه غيره بدليل وهو يطعم من خواص الخلق على لاعلم فيختص حكمه به وفي حديث عطاء انه عليه الصلوة والسلام سئل عن محرقات فقال حمروا راسه ووجهه ولا تشبهوه باليهود وعن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحرم يموت خمرة ولا تشبهوه باليهود واه الدارقطني وفي لموطا عن عائشة رضي الله عنها اصنعوا به ما تصنعون بموتاكم وفي الموطا ان ابن عمر

في ثوبين زار ووراء

السقط والمولود ميتا يلف في خرقه

ان يمنع من كفن السنه

للمات ابنه واقد وهو محرم كفنه وخمر رأسه ووجهه وقال لولا اننا نحن من نحننا انما وقد
 لكفن من جميع المال مقدم على الدين والوصية والميراث لان تكون الزكوة عبد جانيا او شيئا
 بهونا فان حق ولي الجناية والمرقن مقدم على التكفين واذ لم يكن للميت مال فكفنه على من يملك
 نفقته في حياته وكفن الزوج على الزوج عند أبي يوسف وفي شرح السراجية لصنفها والامة
 اذ لم يكن لها مال فكفنها وموتها على الزوج عند أبي حنيفة وابي يونس وقال محمد الشافعي ان على من
 تلزم نفقتها من ثوبى انسا بها انتهى فحق ضم قول أبي حنيفة الى قول أبي يوسف وقيد اذ لم يكن لها مال
 وفي المنظومة قيد بالاعسار ايضا لكن خص الخلاف بأبي يوسف ثم يذكر معه بأبي حنيفة ومحمد في
 عامة الكتب في الفتاوى لم يقيّد بالاعسار بل قالوا يجهزها على الزوج وان تركت ما لا يغنيها
 وعليه الفتوى انتهى والاولى حيث جعل الفتوى على قول أبي يوسف ان بقيد بما اذا كانت مسنة
 لان غاية ما وجهه به ان الغرم بالغنم ولو تركت ما لا يرثه الزوج فيكون غرامة تجهيزها
 عليه ولا شك ان هذه العلة لا تخص بل تعم سائر الورثة وقتبضها ان يكون
 على الورثة بالخصص حال الاعسار ايضا فكيف يجب عليه وحده حال اليسار
 فان قيل باعتبار ان نفقة عليه وحده حال الحيوة يقال كانت في مقابلة احتسابها وقد
 زالت بالموت بخلاف ما يجب على القريب فانه للقربة وهي باقية بعد فاذا قامت
 وجدت التوجيه يرجع قول محمد رحمه الله اعلم ولو كفن من يرثه يرجع به في تركته
 وان كفنه من لا يرثه من اقاربه بغير امر الوارث لا يرجع سواه اشد به بالرجوع اولم
 يشهد **الرابع في الصلوة** عليه وهي فرض كفاية كما مر وعليه الاجماع و
 شرحتها شرائط الصلوة المطلقة واسلام الميت وطهارة ووضوء امام المصلين وهذا
 القيد علم انها لا تجوز على غائب ولا حاضر محمول على طائفة او غيرها الاختلاف والمكان
 ولا موضع تقدم عليه المصلي وهو كالامام من بعض الوجوه وانما قلنا ذلك لان
 صحة الصلوة على الصبي ونحوه افادت انه لم يعتبرا ما من كل وجه كما انها صلوة من بعض
 الوجوه ولذا لو دفن بلا صلوة او بلا غسل ولم يكن اخراجه الا بالنشس سقط هذا الشرط
 او الشرطان وصلى على قبره بلا غسل للضرورة بخلاف اذ لم يهل التراب بعد فانه
 يخرج ويغسل ويصلى عليه ولو صلى عليه بلا غسل ودفن واهيل التراب فساد
 الاولى وقيل نقبها الاولى صحيحة لتحقيق العجز فلا تعاد واما صلوة عليه الصلوة والسلام
 على الجنازة فاما لانه رفع سريره له حتى رآه بحضوره فتكون صلوة على ميت يراه الامام
 بحضوره دون المأمومين وهذا غير مانع من الاقتداء وهذا وان كان احتمالا لكن

فيكون الميت
 مال فكفنه على من
 يجب عليه نفقته

روى ما يشير اليه وهو ما روى ابن حبان في صحيحه من حديث عثمان بن حصين انه عليه
السلام قال ان اخاكم النجاشي قد توفي فقوموا و صلوا عليه فقام عليه الصلوة
السلام فصفوا خلفه ثوب اربع اوجاعهم لا يظنون ان جنازته بين يديه وهذا اللفظ يفيد ان الواقع
فلا فظنهم لانه هو قائد المعتد بها فاما انه سمعه منه عليه السلام او كشف له واما لا ذلك
مرخص به النجاشي فلا يلتحق به غيره وان كان افضل منه شهادة خزيمة مع شهادة الصديق
ان قيل بل قد صلى على غيره وهو معاوية بن معاوية المزني ويقال ان جبريل يقول فقال
بارسول الله ان معاوية بن معاوية مات احب ان اطوى لك الارض فتصلي عليه قال نعم فضر بجناحه
على الارض فرفع له سريره فصلى عليه خلفه صفان من الملائكة في كل صف سبعون ألفا ثم
رجع فقال عليه السلام يجبريل بما ادرك هذا فقال الجبريل يقول هو الله احدكم وواقعة اياها جليا
وذهبا وقائما وقاعد على كل حال واه الطبراني من حديث ابي امامة وان سعدا الطبقا من
اشركا صلى على زيد وجعفر لما استشهد بمؤتة على ما في المغازي قال الواقدي حدثني محمد بن
صالح عن عاصم بن عمر بن قتادة حدثني عبد الجبار بن عمار عن عبد الله بن ابي بكر قال
لما التقى الناس بمؤتة جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وكشف له ما بينه وبين الشام فهو
الى معتركهم فقال عليه السلام اخذ الراية زيد بن حارثة فمضى حتى استشهد صلى الله عليه وسلم وقال استغفر
لمدخل الجنة وهو يسعي ثم اخذ الراية جعفر بن ابي طالب حتى استشهد صلى الله عليه وسلم الله على
الله عليه وسلم ودعا له وقال استغفر وال دخل الجنة فوطئ رقبته بايما حين حيث شاء قلنا انما
ادعيا الخصوصية بقدر ان لا يكون رفع سريره ولم يكن مرثياله وما ذكره بخلاف ذلك على انظر
ضعيفة فما في المغازي مرسل ما في الطبقات ضعيف بالاعلاء بن زيد ويقال ان زيدا تفقوا على ضعفه
وفي رواية الطبراني لقبة بن الوليد وقد عتقه ثم دليل الخصوصية انه عليه السلام لم يصل على عائشة
سواها ولا ومن عند النجاشي صرح فيه بان رفعه له وكان يرى منه ثم انه قد توفي خلق كثير منهم غيبا
في الغزاة وغيرها ومن امر الناس عليه كالأقراء ولم يوثق قط عنه عليه الصلوة والسلام انه صلى عليهم
وكان على من توفي من اصحابه شديد الخوص حتى قال لا يموت احد منكم الا اذنتموني بدفن صارني
رحمة له وركبتها القيام فلا يجوز فاعدا بلا عذر وكذا راكبا والتكبيرات تسوا لولي فانها شرط
والدعاء الا ان يجتمع الامام عن المسبوق واذا خشي ان ترفع فانه يكتفي بالتكبيرات ويترك
الدعاء والاولى بالامامة فيها السلطان ثم القاضي ثم امام الجماعة ثم امام الحي ثم الولي
ترتيب الارث ولما ياذن لغيره انه انتهى الحق اليه وليس لغيره ان يرضى بغيره من السلطان فمن جونه
فان تقدم فله ان يعيد انشاء وان صلى هو فليس لغيره ان يصلي بغيره من السلطان فمن جونه

روى ما يشير اليه وهو ما روى ابن حبان في صحيحه من حديث عثمان بن حصين انه عليه السلام قال ان اخاكم النجاشي قد توفي فقوموا و صلوا عليه فقام عليه الصلوة السلام فصفوا خلفه ثوب اربع اوجاعهم لا يظنون ان جنازته بين يديه وهذا اللفظ يفيد ان الواقع فلا فظنهم لانه هو قائد المعتد بها فاما انه سمعه منه عليه السلام او كشف له واما لا ذلك مرخص به النجاشي فلا يلتحق به غيره وان كان افضل منه شهادة خزيمة مع شهادة الصديق ان قيل بل قد صلى على غيره وهو معاوية بن معاوية المزني ويقال ان جبريل يقول فقال بارسول الله ان معاوية بن معاوية مات احب ان اطوى لك الارض فتصلي عليه قال نعم فضر بجناحه على الارض فرفع له سريره فصلى عليه خلفه صفان من الملائكة في كل صف سبعون ألفا ثم رجع فقال عليه السلام يجبريل بما ادرك هذا فقال الجبريل يقول هو الله احدكم وواقعة اياها جليا وذهبا وقائما وقاعد على كل حال واه الطبراني من حديث ابي امامة وان سعدا الطبقا من اشركا صلى على زيد وجعفر لما استشهد بمؤتة على ما في المغازي قال الواقدي حدثني محمد بن صالح عن عاصم بن عمر بن قتادة حدثني عبد الجبار بن عمار عن عبد الله بن ابي بكر قال لما التقى الناس بمؤتة جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وكشف له ما بينه وبين الشام فهو الى معتركهم فقال عليه السلام اخذ الراية زيد بن حارثة فمضى حتى استشهد صلى الله عليه وسلم وقال استغفر لمدخل الجنة وهو يسعي ثم اخذ الراية جعفر بن ابي طالب حتى استشهد صلى الله عليه وسلم الله على الله عليه وسلم ودعا له وقال استغفر وال دخل الجنة فوطئ رقبته بايما حين حيث شاء قلنا انما ادعيا الخصوصية بقدر ان لا يكون رفع سريره ولم يكن مرثياله وما ذكره بخلاف ذلك على انظر ضعيفة فما في المغازي مرسل ما في الطبقات ضعيف بالاعلاء بن زيد ويقال ان زيدا تفقوا على ضعفه وفي رواية الطبراني لقبة بن الوليد وقد عتقه ثم دليل الخصوصية انه عليه السلام لم يصل على عائشة سواها ولا ومن عند النجاشي صرح فيه بان رفعه له وكان يرى منه ثم انه قد توفي خلق كثير منهم غيبا في الغزاة وغيرها ومن امر الناس عليه كالأقراء ولم يوثق قط عنه عليه الصلوة والسلام انه صلى عليهم وكان على من توفي من اصحابه شديد الخوص حتى قال لا يموت احد منكم الا اذنتموني بدفن صارني رحمة له وركبتها القيام فلا يجوز فاعدا بلا عذر وكذا راكبا والتكبيرات تسوا لولي فانها شرط والدعاء الا ان يجتمع الامام عن المسبوق واذا خشي ان ترفع فانه يكتفي بالتكبيرات ويترك الدعاء والاولى بالامامة فيها السلطان ثم القاضي ثم امام الجماعة ثم امام الحي ثم الولي ترتيب الارث ولما ياذن لغيره انه انتهى الحق اليه وليس لغيره ان يرضى بغيره من السلطان فمن جونه فان تقدم فله ان يعيد انشاء وان صلى هو فليس لغيره ان يصلي بغيره من السلطان فمن جونه

على الصلوة
فالتكبيرات في الصلوة
صلوة النجاشي قد روي
في الاصل في هذا

والأصل أن الحق في الصلوة الولي ولذا هو مقدم على الجميع في قول أبي يوسف رحمه الله وهو رواية
عن أبي حنيفة رحمه الله قال الشافعي لأن هذا حكم يتعلق بالولاية كالإحكام فيكون الولي مقدما
على غيره فيه إلا أن الاستحسان تقديس السلطان ونحوه كما روى أن الحسين بن سعيد بن
العاص لما مات الحسن قال لولا السنة لما قد منك وكان سعيد واليا بالمدينة وكان في العقد
عليهم أذوا بهم وتعظيم الولي الأمر واجب أمام الحجة فتقدم عليه مستحب لا يرضى به أماما حال
حياته ينبغي أن يصل عليه بعد وفاته كذا وجهه ففعل هذا الوعد أنه كان غير راض به حال حياته
وينبغي أن لا يستحب تقدمه في فتاوى قاضيه قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله إذا حضر السلطان
يقدم من الأولياء وإن حضر والي المصرو القاضي فالولي أولى أن يقدم وإن لم يحضر الولي فالقاضي
حضر صاحب الشرطة وأمام الحجة صاحب الشرطة أولى أن يقدم وإن كان والي المصرو خليفة فلم يحضر الولي
حضر خليفة فخليفة أولى بالتقدم من القاضي وصاحب الشرطة وإن لم يحضر أحد من المذكورين
وحضر الأولياء وأمام الحجة ينبغي للأولياء أن يقدموا أمام الحجة وإن لم يحضر أمام الحجة وحضر للوكون فليس
على الأولياء تقدمهم وإن حضر الولي وخليفة والقاضي صاحب الشرطة وأمام الحجة والأولياء فلي
الأولياء أن يقدموا أحدا من هؤلاء وإذا أرادوا أن يتقدموا من شاء وأعلم ذلك ولهم أن يقدموا
من شاءوا ولا يتقدم هؤلاء إلا بأذنهم وهذا قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله وفيه
أخذ الحسن انتهى ثم عدم جواز صلوة غيره الولي بعد مذهبنا وبه قال مالك وقال الشافعي
لن لم يصل أن يصل ولا في إعادة من صلى قولان أصحهما استحبابه بعد ما لم يجد شيئا
ابن عباس أنه عليه السلام لم يقدر فن ليلا فقال حتى دفن هذا فقالوا البارحة قال فلا تترك
فالوادفناه في ظلمة الليل فكرهنا أن نؤظك فقام فصففنا خلفه فصلى عليه متفق عليه
لأن أصح ما يروى أنه صلى النبي صلى الله عليه وسلم أفرادا لا يؤمهم أحد وروى أنه عليه السلام
ذلك بذكره البرزاني والطبراني وكنا أنه فرض كفاية وقد سقط بالأوليين فإذا صل بعد
سقوطها كانت نفلا وتوشرع المتقل بها يصل على قبره عليه السلام إلى يوم القيمة ولا أنه لأن
كلها وضع لأن الأضرحة لا تاكل أجساد الأنبياء لما أجمع الأمة على تركها والتجواب عن الحديث الأول أنه
كان أم هو الولي لأن روى بالمؤمنين من أنفسهم وعن الثاني بأنه مخصوص به للإجماع لأن
ذكرناه على ترك الصحابة الذين لم يحضروا وفاته عليه السلام الصلوة على قبره وهي أربعين
يقدر دعاء الاستفتاح عقيب الذي كما في سائر الصلوات ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم عقيب
الثانية كما بعد التشهد لأن التناء والصلوة عليه عليه الصلوة والسلام سنة الله وأمره عليه
ولم يمت ويسائر المؤمنين عقيب الثالثة ويسلم عقيب الرابعة من غير أن يقول شيئا في ظاهرها

الرواية واستحسن بعض المشائخ ان يقول ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
 وقنا عذاب النار وقيل يقول سبحان رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين
 والحمد لله رب العالمين ويتنوى بالتسليمتين الميت مع القوم كذا ذكره الشيخ كمال الدين بن
 الهمام وذكر السروجي عن الرافضيين انه لا يتنوى الميت وكذا في فتاوى قاضيان وذكر الاسيوطي
 انه يتنوى في التسليم الاولى لا غير اما كونه اربعاً فعليه الأئمة الاربعة عن النبي عن آخر صلوة
 صلاها على النجاشي كبر اربعاً وثبت عليها حق توفي وان ابا بكر الصديق صلى على النبي عليه
 السلام فكبر اربعاً وصلى عمر على ابي بكر فكبر اربعاً وصلى صهيب على عمر فكبر اربعاً وصلى الحسن على علي
 فكبر اربعاً قال ابو عمر بن عبد البر انعقد لأجماع على الاربع فلو كبر الا امام خمسا لا يتبعه المقتد
 بل يقف ساكتا حتى يسلم فيسلم معه لان الزيادة على الاربع منسوخة ولا متابعة في المنسوخ
 كما في قنوت الفجر وليس فيها قراءة القرآن عندنا وهو قول عمر ابنه وعلي بن هريرة وغيره قال
 مالك وقال الشافعي واحمد يقرء الفاتحة في الاولى وهو يرده عن ابن عباس انه صلى على جنازة
 فقرأ فاتحة الكتاب قال لتعلموا انها سنة رواه الترمذي وغيره ولنا ما قد مناه من قول
 عمر وغيره ولو قرء الفاتحة بنية التناء والدعاء جاز وصفت له دعاء ان يقول اللهم
 اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وخائنا وصغيرنا وكبيرنا وزكواننا وانا اللهم من
 احببته منا فاحبه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان وخص هذا
 الميت بالروح والراحة والرحمة والمغفرة والرضوان اللهم تحسنا فرد في حسانه
 وان كان مسيئاً فاجا وزعنه ولقنه الامن والبشري والكرامة والزلفى برحمتك
 يا ارحم الراحمين ولكن قيل دعاء موقت والروى عنه عليه السلام هذا الدعاء الى قوله
 فتوفه على الايمان رواه ابو داود واحمد وزاد البعض بعد اللهم اغفر لي ولوالدي و
 لجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات تابعيننا
 وبينهم بالخيرات انك لجيب الدعوات ومنزل البركات ودافع السيئات ومقبل العثرات
 انك على كل شئ قدير وزاد بعض شراح القدور اللهم انس وحدته وارحم غربته وبره فضجعه
 ولقنه محبته ووسع مدخله واكرم ناله وتقبل حسنة وارحم بعفوك سيئة اللهم انزل بك
 انت خير منزل به وان فقيرك الى عفوك وغفرانك وجودك وامتنانك وانت غني عن
 عذابهم اللهم اقبل شفاعتنا فيه وارحمنا ببركتك يا ارحم الراحمين وفي صحيح مسلم
 الترمذي والنسائي عن عوف بن مالك رح انه عليه السلام صلى على جنازة رجل فخطبته
 من دعائه اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء

والثلم والبرد ونقص من الخطايا كما ينقي الثوب الأبيض من الدنس وأبدل له دار خير من داره وأهلا خير من أهله وزوجا خيرا من زوجته وأدخله الجنة وأعطى من عذاب القبر النار قال عوف حتى تمت ان أكون ذلك الميت وإن كان غير مكلف يقول جده قوله ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان اللهم اجعله لنا فرطا اللهم اجعله لنا اجرا وذخرا اللهم اجعله لنا شافعا مشفعا ثم يقرأ الدعاء له وللمؤمنين وفي للفيد ويدعو له ويدعو له ويدعو له والطفل وقيل يقول اللهم ثقّل به موازينه وعظم به أجورهما اللهم اجعله في كفالة إبراهيم والحقير بصالح المؤمنين والجنون كالطفل ذكره في المحيط وينبغي ان يقيد بالجنون لأصل لأنهم يكفون فلا ذنب له كالصبي بخلاف العارضي فإنه قد كف وعرض الجنون لا يجوز ما قبله له هو كسائر الأراض ورفعته للتكليف إنما هو فيها يأتي لأفهام مضى والسبق وهو من الجحش أول التكبير إذا حضر لا يشرع ما لم يكبر إلا ما تكبيرة حال حضوره بخلافه فكان حاله عند تكبيرة سبقة الإمام بها فإنه لا ينتظر لأنه ضروري إذا لم يمكن المقارنة لا الجحش وهو مدفع وهذا عند الجحش فرفع يده وقال أبو يوسف يكبر بالسبق أيضا كما حضر تكبيرة الافتتاح قبا على سائر الصلوات ولهما مان كل تكبيرة بمنزلة ركعة فكما أن المسبوق لا يأتي بما فات من الركعات قبل فراغ الإمام بل يتابعه فيما بقي ويقضى ما فات بعد سلامه فكذلك هنا لا يأتي بالتكبيرات التي مضت قبل فراغ الإمام بل يتابعه فيما بقي منها ويقضى ما مضى بعد سلامه قال الكافي إلا أن يابا يقول في تكبيرة الافتتاح معنيان معنى الافتتاح والقيام مقام ركعة ومعنى الافتتاح رجوع بها إلى تخصيصها برفع اليد عند الانتهاء وهذا منه يفيد ترجيح قول أبي يوسف وهو ظاهر ولو لم ينتظر وكبر لا تقصد صلوة عند هذا لكن تلك التكبيرة غير معتبرة بل العتبر ما كبر بعد هاهنا الإمام حتى لو اعتد بها وكبر ثلثا سواها فسدت صلواته وإن جاز بعد ما كبر الرابعة فاتته الصلوة عندهما وعند أبي يوسف يكبر فإذا سلم الإمام قضى ثلث تكبيرات وذكر في المحيط أن عليه الفتوى وذكر أيضا أن محمد معه هنا لأنه لو انتظر تفرقة الصلوة بخلافه لو أدركه قبل ذلك ثم المسبوق يقضى ما فات من التكبيرات بعد سلام الإمام متواليه من غير دعاء لئلا ترفع قبل فراغه فتبطل صلواته فإذا وضعت على الاكتاف قبل فراغه يقسم التكبيرات لئلا تبطل وقبل وضعها على الاكتاف لا يبطل وإن رفعت عن الأرض وعن محمد رجح أن كانت إلى الأرض أقرب يأتي بالتكبير وإن كانت إلى الاكتاف أقرب فلا وقيل لا يقطع حتى ترفع على الاكتاف والأول أصح ولا ترفع إلا يدي في صلوة الجنازة إلا في التكبيرة الأولى في ظاهر الرواية وكثير من عظماء بل اختاروا الرفع عند كل تكبيرة وفي الحاوي سؤال أبو القاسم عن ذلك فقال لا يفعل وأقرب ثابته

الجنون كالطفل

السبق يعني من لم يحضر عند أول التكبير إذا حضر لا يشرع ما لم يكبر إلا ما

فإن تكبيرة الافتتاح معنيان

يقضى ما فات من التكبيرات بعد سلام الإمام متواليه

يا اوله لانه ركن كله وكان محمد بن سلمة وعبد الله بن مبارك ومحمد بن اذهر وعصام بن يوسف
 وجرير بن عوف ونصير بن يحيى ومحمد بن مقاتل ومبارك بن عوفان وديلم بن ابراهيم وعوفان وعوفان وعوفان
 تركوه وهو قول مالك وعنه الزهري في الجميع وبه قال الشافعي واحمد بن محمد بن عيسى بن عباس و
 حديث ابن هزيرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم افاض على جنازة رافع بن خديج في اول تكبيرة ثم
 لا يعود رواها الدارقطني قال ابن حزم لم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رافع في شيء من تكبيرات
 الجنازة الا في الاولى فلا يجوز فعل ذلك لانه عمل في الصلوة بالانص قال السروجي والعجب من هؤلاء
 انه يدعي ان الرافع في كل تكبيرة سنة ويستدل بفعل ابن عمر م ان الرواية عنه مضطربة ويقوم
 الامام بمخبره صد رليت ذكر كان وانتي في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ايمن بن عمار انه
 يقوم بمخبره وسط المرأة وفي رواية يقوم بمخبره وسط الرجل ومخبره راس المرأة والمخبر هو ظاهر
 الرواية لان الصد رجل الايمان فيكون القيام عنده اشارة الى ان الشفاعة والدعاء لاجل الايمان ما
 روى عن انس انه قام من الرجل عند راسه من المرأة عند عتبة رافع بن خديج الى النبي صلى الله عليه وسلم
 معارض بمبارك واحمد بن محمد بن عيسى بن عباس قال صليت خلفه على جنازة فقام حيال صدره
 وبما في الصحيحين انه عليه السلام صلى على امرأة ماتت في نفاسها فقام وسطها والوسط لا ينافي
 الصدر فان الصدر وسط باعتبار توسط الاعضاء فوقه يده ورأسه تحته بطنه ورجلاه
 ويسحب ان يصفوا ثلثة صفوف حتى لو كانوا سبعة يتقدم احد ثم الامامة ويقف وراءه ثلثة
 وراهم شان ثم واحد ذكره في المحيط لقوله عليه السلام من صلى عليه ثلثة صفوف فخفف له و
 رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم وفي القتيبة افضل
 صفوف الرجال في الجنازة اخرها وفي غيرها اولها اظهار للتواضع لتكون شفاعة رافع للقبول
 انتهى ولو اخطأ عند الوضع فوضعه راسه على يسار الامام جازت الصلوة وان تدبره فقد
 اساء واوجازت كذا في التاتارخانية ونكره الصلوة على الجنازة في مسجد جماعة عند فابره قال مالك
 وقال الشافعي واحمد بن محمد بن عيسى بن عباس في وقاص لما توفي امرأته بادخال جنازة
 المسجد حتى صلى عليها ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ثم قالت هل عاب الناس علينا ما فعلنا فقتل نعم
 فقالت ما اسرع ما نسوا ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة سهيل بن البيضاء الا في المسجد
 رواه مسلم ولنا ما رواه ابو داود وابن ماجه عن ابن ابي ذئب عن صلح مولى التؤمة عن
 ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على ميت في المسجد فلا اجر له ورواه الشافعي
 له ومولى التؤمة قال ابن معين ثقة لكنه اختلط قبل موته فمن سمع منه قبل ذلك فهو ثبت
 حجة وكلام على ان ابن ابي ذئب سمع منه قبل الاختلاط وما استدل به عائشة واقعة حال

في الجنازة ثلثة صفوف

في الجنازة ثلثة صفوف

في الجنازة ثلثة صفوف

في الجنازة ثلثة صفوف

في الجنازة ثلثة صفوف

الا عموم لها الجواز كون ذلك لضرورة ولو سلم عدمها فانكارهم وهم الصحايرة والتابعون ليل
 انه استقر الامر بعد ذلك على تركه وما قيل لو كان عندنا في حريرة هذا الخبر له ولم يسكتوا
 بان غاية ما في سكوته مع علمه كونه مسوغ الاجتهاد ولا نكار الذي لا يجوز للسكوت عليهم
 ما يكون معصية وما أدى اليه راي المجتهد لا يكون معصية في حقه فلا يجب لانه عليه
 بسيرة ومبارك وان ابا بكر وعمر صلى عليهما في المسجد ومعلوم ان عامة الصحابة يشهدوا الصلوة
 عليهما ليس صريحا في ادخالها المسجد فيجوز انهما ماضعا خارجة موضع دفنهما وصلى الناس
 في المسجد وهو غير مكروه عندنا في رواية ويدل عليه ما اسند عبد الرزاق قال قال الثوري
 ومعه عن هشام بن عروة قال قال ابي جلال يخرجون من المسجد ليصلوا على جنازة فقال ما يصنع
 هؤلاء والله ما صلى على ابي الا في المسجد هذا وفي جوامع الفقهاء ولو وضعت الجنازة على باب
 المسجد والامام والقوم في المسجد اختلف المشائخ فيه ولو وضعت خارج المسجد والامام وبعض
 القوم معها والباقي في المسجد الصفوف فصلته لا يكره وأعلم ان لفظ حديثنا في حريرة محتمل لكل
 من الكراهة في هذه الصلوة وعدمها فان الجار والمجور ان تعلق بالفعل يقتضي الكراهة وان خلق
 بصفة النكرة لم يقضها وكذا تعليمهم للكراهة يكون المسجد لم يبين ما يقتضي الكراهة وتعليمهم
 بخلاف التلوين يقتضي عدمها والى عدمها مال في البسوط والحيط وعليه العمل وهو المختار ولا يجوز
 الصلوة عليها اذ اكلها من عدمه والقياس الجواز لانها دعاء والركوب لا ينافي وجبة الاستحسان
 صلوة من وجبة شرائط شرائط الصلوة بالاجماع وكذا التكبير فتشارك سائر الصلوات
 في حكم القيام وعليه الاجماع الا من شذ من المالكية قال ابن قدامة لا علم فيها خلافا ولا يجوز
 واليت على اية وعلى الايدي او الاكتاف لانه كالامام واختلاف المكان مانع من الاقتداء
 ومن دفن ولم يصل عليه صلى على قبره ما لم يغلب على الظن انه تقسم لما من صلوة عليه السلام
 على القبر ولا يعتبر التقدير بالايام في التقسيم وعدمه على الصحيح والمعتبر غلبة الظن لان ذلك
 يختلف باختلاف الحال من السمن والهرال وباختلاف الزمان من الحر والبرد وباختلاف المكان
 كون الارض سبعة او غيرها ولو شك في التقسيم لا يصل عليه ايضا ذكره في الزيد والمفيد وجوامع
 الفقهاء وغيرها ولا يصل عليه بعد التقسيم لما سياتي قريبا من عدم جوازها على العضو عندنا وما
 روى البخاري عن عتبة بن عامر انه عليه الصلوة والسلام صلى على قتلى احد بعد ثمان سنين فغير
 محل النزاع اذ قد قرئ انه لا يعتبر بالتقدير بالزمان بل بغلبة الراي بالتقسيم وكونهم كانوا قد تقسموا
 غير مسلم فان اجسادهم تبلى كما اراد معاوية بن جبر العيين التي باحد عند قبور الشهداء اصابته
 السحابة اصبع حمرة فانقطرت دما ولا يصل على غائب قد مره لا على عضو الاصل فيه ان الصلوة

في الصلاة
 لا يجزئ الصلاة
 عليها اذ اكلها

ومن دفن ولم يصل
 عليه صلى على قبره

على الميت من الأحكام التي لا مدخل للعقل فيها إذ ليست بصلوة من كل وجه ولا محض دعاء
كسائر الأدعية لما فيها من الشروط الزائدة فيقتصر فيها على الآثار ولم يصح بالصلوة على العضو
الثرى وما روى أن عمر صلى على عظام بالشام وإن أبا عبيدة صلى على رأس أسيرين في الأثران
لم يصح ذلك عنهما وإذا لم يرد أثر بالصلوة على العضو لا يصح عليه إلا إذا كان في حكم الكل بأن وجد
الكثرة والنصف مع الرأس إلا إذا كانت حكم الكل وكذا النصف مع الرأس لا تشمل على الكثرة لأعضاء
الرئيسة بخلافها ولو وجد نصف مشقوقا طولا فإنه لا يصح عليه لثلا يؤدي إلى تكرار الصلوة
على ميت واحد فإنه غير مشروع فإن قيل قد تقدم أنه عليه السلام صلى على قتلى أحد بعد
ثمان سنين مع أنه كان قد صلى عليهم عند استشهادهم وهو تكرر قلنا قد قيل المراد من
الصلوة عليهم بعد ثمان سنين الدعاء ولأن سلم أنها الصلوة المعتاد فليس فيه ما يدل على
أنه صلى على من كان صلى عليه ولا فيحتمل أن بعضهم كان لم يصل عليه فصل عليه بعد تلك المدة
ومع الاحتمال لا يصح للاستدلال ولا يصح على باغ ولا قاطع الطريق إذا قتل حال الحرب ولا يفسد
زجره على مثل فعلهما وهو مذهب على رضي الله عنه لا يغسل البغاة من أهل الهرعان ولم يصل عليهم
فقيل لهم أقتلهم فقالوا نحن أبغوا علينا أشار إلى أنه ترك ذلك عقوبة ليكون زجر للغيرهم و
قطاع الطريق مثلهم في السعي بالفساد بل الشد وإن قتل البغاة بعد وضوء وزارها يصح عليهم
وكذا قطاع الطريق إذا أخذتم الإمام ثم قتلهم يصح عليهم ذكره قاضيان والوجه فيه أن فيه
احتمال التوبة وإن الأثرانما ورد فيمن قتل حال المحاربة فبقى ماعده على قياس موتى المسلمين و
حكم المقتولين بالعصية والكافرين في المصر بالليل حكم قطاع الطريق ومن قتل أحدا بوجه لا
يصل عليه أهاته لذكر في جموع الفقهاء ولا يصح على من قتل نفسه عمدا على يوسف وختار
علي السفدي لأنه باغ على نفسه وعند ما يصل عليه واختاره شمس الأئمة الحلواني لأنه
هدر فصار كالميت حنفية لأنه مسلم عاص غير ساع في الأرض فسادا فلا يقاس على
البغاة وقطاع الطريق قال الشيخ كمال الدين بن الطمام في صحيح مسلم ما يؤيد قول أبي يوسف
عن جابر بن سمرة قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه ثم أتى
والجواب أنها واقعة حال تقتضي العوم لاحتمال أنه عليه السلام علم منه أمر أئمة الصلوة عليه
على أنه ليس فيه أنه منع الصحابة عن الصلوة عليه فيحتمل أنه امتنع عنها كما امتنع من الصلوة
على الديون للزجر لأنها ممنوعة مطلقا فلا دليل على عدم صلوة غيره عليه الصلوة والسلام
ومن علم بجيانه عند ولادته باستهلاله وكره غسله وصل عليه وكذا لو خرج الكثرة حيا ولا غسل
ولم يصل عليه كما روى جابر فروعا الطفل لا يصل عليه لا يرث ولا يورث حتى يستهل أخراجه

فصل في الصلوة على
السلام على قتلى الحرب
بعد ثمان سنين

فصل في الصلاة على
ميت من غير جهة عند
ولادته واستهلاله أو
كره غسله وصل عليه

الترمذي والنسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان والمحاكم وان سبى صبي مات ولم يسب
 معه احد ابويه يصلي عليه لانه مسلم تبعه للسباني ان كان مسلما ولان كان ذميا وان سبى معه
 احد ابويه لا يصلي عليه الا ان اسلم احد هما او اسلم الصبي نفسه وكان يعقل الاسلام لانه اذا كان
 معه احد ابويه ذوبت له فيكون كافرا واذا اسلم احدهما يتبعه الاسلام لان الولد يتبع خيره
 الابوين ذميا واسلام الصبي العاقل صحيح عندنا لانه نرفع بعض قد علم ان عليا بن اسلم صبيًا وصححه
 الشيخ صلى الله عليه السلام الخامس في الحبل والتشيع السنن في حل الجنابة عند نال يجهل الجنابة
 نقر من جوانبها الا ربعه وبه قال مالك والاكثر من خلافه لا تشافعيهم لما روى عبد الرزاق وابن ابي
 شيبة ثنا شعبه عن منصور بن المعتمر عن عبد الله بن قسطاس عن ابي عبيدة عن ابي عبد الله
 عبد الله بن مسعود روى قال من اتهم الجنابة فليأخذ بجوانب السريرا الا ربعه ورواها ايضا شافعي
 عن ابي عطاء عن علي اللاددي قال رايت ابن عمر في جنازة فحل بجوانب السريرا الا ربعه وروى عن عبد
 الرزاق اخبرني الثوري عن عباد بن منصور اخبرني ابوالمزني عن ابي هريرة قال من حل الجنابة
 بجوانب السريرا الا ربع فقد قضى الذي عليه روى محمد بن الحسن انا ابو حنيفة ثنا منصور بن المعتمر
 قال من السنة حل الجنابة بجوانب السريرا الا ربعه ورواه ابن ماجه ولقظه من اتهم الجنابة فليأخذ
 بجوانب السريرا كلها فانهم من السنة وان شاء فليدع ثم ان شاء فليدع فعمل ان هذا هو السنة
 نفقيه التحفيف على المحنة وصيانة الميتة عن السقوط والبعد من تشبه حمله بحل الا متعة
 والانتقال ولذا كره حمله على الظهر والدابة ما روى من الحل بين العمودين فحمل على حال عند من
 ضيق الطريق او اذ رد حام او قلة الحاملين او غير ذلك فوقيقابين ودين مارد وينا حماد هب البهائم
 وما رووا انه عليه السلام حل جنازة سعد بن معاذ بين العمودين ضعيف الاسناد قال النووي
 ليس حمله بين العمودين نص ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويستحب ان يحمله من كل
 جانب عشر خطوات لما روى عنه عليه السلام انه قال من حل جنازة اربعين خطوة كفرت عنه
 اربعين كبيرة رواه ابو بكر البخاري وينبغي ان يبدأ بمقدمها فيضعه على يمينه ثم مؤخرها
 كذلك ثم بمقدمها على يساره ثم مؤخرها كذلك وفي المبسوط حل الصبي على الايدى احب من حمله
 على الدابة وفي الينايع الرضيع والقطيم او فوق ذلك قليلا لا يباس ان يحمله رجل واحد على
 يديه او يحمله على يديه وهو راكب قال ابو حنيفة روى لا يباس ان يحمله الصغير في سقط واطبقوا
 بالقاء من آلات النساء يجعل فيه الطيب غيره ويستند عار للثأبوت الصغير كذا في شرح الهداية
 للمروسي ينبغي الاسراع في المشي بها مادون التعب وهو ضرب من العودود ون العنق وهو
 الخطو الضيق فيسرعون اسراع الا يصل على احد العنق والعدو وفي الفتحة الاسراع بالبيت سنة وفي البناء

ورد

في كتاب ابن حبان
 من كل جانب عشر
 خطوات

فصل في غسل
 الميت على ايدى
 احب من حمله على
 الدابة
 الرضيع والقطيم او فوق
 ذلك قليلا لا يباس
 ان يحمله رجل واحد
 على يديه او يحمله

وجوامع الفقهاء يرجع بالبيت بحيث لا يضرب على الجنابة والا صل فيه مار والجماعة من حقه
 الى هربه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سيعوا بالجنابة فان كانت صالحة قربتموها الى
 الخير وان كانت غير ذلك فشر تضعوف عن رقابكم وعن ابن مسعود قال سألنا نبينا صلى الله عليه
 وسلم عن المشى بالجنابة فقال ما دون الجنب واه ابوداود والترمذي عن ابن موسى قال
 مررت برسول الله صلى الله عليه وسلم جنازة فتمحض محض الزق فقال عليه الصلوة والسلام عليكم
 بالقصد ولا يكره المشى قدامها ولكن مشى خلفها افضل وهو قول علي وابن عمر وابن مسعود
 والاوزاعي والثوري واسحاق وغيرهم رضى الله عنهم قد روى عن علي بن ابي طالب كان يشي
 خلف الجنابة وابوبكر وعمر بمشيان امامها فقال علي رضي الله عنهما ان فضل المشى خلفها على الباقي
 امامها كفضل الصلوة المكتوبة على النافلة ويروى كفضل صلوة الجماعة على صلوة الفلاة فاعلموا
 ولكنهما يسهلان على الناس رواه سعيد بن منصور والمحاظ ابو جعفر الطحاوي والبيهقي في
 سننه الكبرى ولم يذكر له علة وعلى التسهيل محل ما روى عنه عليه الصلوة والسلام انه كان
 يمشي بين يديهما فان روي ابن عمر وقد عمل بخلافه عن نافع قال خرج ابن عمر الى جنازة فؤي
 معها نساء توقفت فقال ردهن فانهن قست الحى والميت ثم مضى ومشى خلفها قالت يا ابا عبد
 الرحمن كيف المشى في الجنابة امامها ام خلفها فقال اما ترى الى مشى خلفها رواه الطحاوي
 وما كان ابن عمر يخالف فعل النبي صلى الله عليه وسلم مع شدة حرصه على اتباعه علم بان عليه السلام
 لا ينافقه لعدو وان لا افضل عند عليه الصلوة والسلام مقابلة فبعبه لذلك وفي صحيح
 البخاري عن البراء بن عازب روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ياتبع الجنابة قال علي التابع لا تقم
 الا على التالى ولا يسمى المقدم تابعا بل هو متبوع وتحمل الامر على الذب عن الوجوب للجماع على انه
 قال قد يمشي بين يديك واجعلها نصب عينيك فانما هي موعظة وتذكيرة وعبرة وما قيل فيهم
 شفعا فالاولى بهم التقدم قال ابو نصر البغدادي هو باطل بالصلوة عليه فانهم شفعا فيها
 وقد تاخر واعترض لان الشفاعة في الصلوة عليه لا في تشييعه لان الشفيع اما يتقدم خوفه
 بطش الشفوع عنده فيمنعه منه بالتقدم وذلك لا يتحقق هنا فلم يبق الا التقدير في تسليمه اليهم
 وطالب عفوه ورحمته والراكب يسير خلف الجنابة ولا يتقدمها الا لاضرر للناس باثارة الغبار
 الا ان يكون بعيدا على ما روى في النوادر عن ابي يوسف قال لا يمشي ابا حنيفة رحمه الله تعالى
 الجنابة وهو راكب ثم يقف حتى ياتي به فقول ثم يقف دليل على انه كان يبعد عنها والمشى افضل
 المكون اقرب الى التواصل واليق مجال الشفيع وفي حديث جابر بن سمرة قال النبي صلى الله عليه
 وسلم تبع جنازة ابن الدجال ما شيا ورجع على فرس رواه الترمذي وقال حديث حسن

فلا يكره المشى قدامها
 لكن مشى خلفها افضل

ولا يقوم أحد الجنائز إذا مات به إلا إذا ارادت يتبعها وعليه الجمهور وصحوا وفي الأحاديث الصحيحة
 من القيام لها منسوخ بما ورد عن علي بن رض قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 امرأه بالقيام في الجنائز ثم جلس بعد ذلك وأمر بالجلوس رواه أبو داود وابن ماجه
 وأحمد والطحاوي من طرق وعن علي بن رض قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قعد رواه
 أبو داود والنسائي والترمذي وصححه المسلم بمعناه وقال قد كان ثم نسيم ولا ينبغي أن يرجع
 من جنازة حتى يصلي عليها وبعد ما صلى لا يرجع إلا بادن هكذا ذكره في عامته كتب الفتاوى
 غيرها وفي المحيط قيل الرفق أن يسعه الرجوع بغير إذنه أقول هذا هو الموافق للأحاديث
 وعليه الجمهور ولا أعلم لهم في المنع ما خذ إلا أن حصل الوحشة لأهل البيت بسبب الرجوع
 فينبغي أن يراعى ذلك والآفة في الصحيحين أن من ابتع جنازة المسلم حتى يصلي عليها فله ثمنا
 من الأجر ومن ابتعها حتى تدفن فله قبوطان والقبو ط مثل أحد وأذا منع من الرجوع
 بغير إذنه فربما يكون له ضرورة يتعسر عليه شهود الدفن بسببها فيتركه الصلوة أيضا
 فيحرم من أجرها وهذا لا يعقل وينبغي للمتبعي الجنائز أن يكون متخشعا متفكرا في ما لم تعظا
 بالموت وبما يصير إليه الميت ولا يتحدث بأحاديث الدنيا ولا يضحك ويستمع ابن مسعود بعد
 يضحك في جنازة فقال له اتضحك وانت في جنازة لأهلكك أبدا رواه سعيد بن منصور
 وينبغي أن يطيل الصمت ويكره رفع الصوت فيها بالذكور وقراءة القرآن ذكر في فتاوى المحصر
 أنها كراهة تحريم واختاره مجمل الأئمة الترخي في وقال علاؤ الدين الساجي ترك
 الأولى ومن أراد الذكور والقراءة فليذكر وليقرأ في نفسه قال قيس بن عباد كان أصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يكرهون رفع الصوت عند ثلث عند القتل وفي الجنائز
 وفي الذكور ذكره ابن المنذر في الأشراف ولا ينبغي للنساء أن يخرجن مع الجنائز ذكره في الثبا
 وللرغيناني والأسديجي وعليه الجمهور عن أم عطية فبينما عن اتباع الجنائز ولم يرهم علينا
 متفق عليه وقولها ولم يرهم علينا معناه أن النهي في تنزيه والذي ينبغي أن يكون التنزيه
 حجة ما بمنزلة عليه السلام حيث كان يباهن بالخروج للمساجد والأعيان وغير ذلك أن يكون
 في زماننا التحريم لما في خروجهم من الفساد وفي كفاية الشعبى سئل القاضي عن جنازة خرج
 للنساء إلى المقابر فقال لا تنسأل عن الجواز والفساد في مثل هذا وإنما سأل عن مقدار طيلتها
 من اللعن فيه وأعلم أنها كلها قصدة للخروج كانت في لعنة الله وملائكته وأخرجت لحقها
 لشياطين من كل جانب وإذا أتت القبور يلعنها روح الميت وإذا رجعت كانت لعنة الله
 ذكره في التناوخيانية وقد روى عن علي بن رض قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم

القيام الجنائز
منسوخ

في الرجوع بغير
إذن أهل البيت

في أن يطيل الصمت
ينبغي

في رفع الصوت
بكره في الجنائز
فيها بالذكور وقراءة

في خروج النساء
لا ينبغي للنساء أن
يخرجن مع الجنائز

فإذا نسوة جلوس قال ما يجلسن قلن تنتظر الجنابة قال قلن قلن لا قال هل تمهلن قلن
لا قال هل تدلين فيمن يدلي قلن لا قال فارجعن مازورات غير ماجورات رواه ابن ماجه
باسناد ضعيف لكن يعضده العنى الحادث باختلاف الزمان الذى بسببه كرههن
حضور الجمع والجماعات الذى اشارت اليه عائشة رضى الله عنها بقولها لو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
صاحل النساء بعدك لمتعن كما صنعت نساء بني اسرائيل واذا قلت عائشة هذا عند سائر ما
فما ظنك بنساء زماننا والحرم النوح وشق الجيوب وحش الخدود ولطمها وهولك من
الأفعال لما فى الصحيحين ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب دعايد نحو المجاهلة وعن
ابى موسى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم برئ من الصاقرة والمحاقرة والمشاقرة واهل البخارى والصنوق
شدة الصنوق فى صحيحهم فتمتنع فى الناس مما كفر الطعن فى النسب البينة على الميت من افعال
الكفر ولا بأس بالبكاء بالرسالة الموع فى الجنابة وفى المنزل لقوله ان الله لا يعزب عني
ولا يحزن القلب لكن يعذب بهذا وأشار الى لسانه ويرحم متفق عليه ان كان مع الجنابة صاخرة
او ملحة تخرج وتمنع وان لم تخرج لا يترك اتباع الجنابة وتشيعها للمعتق من البدعة فيكره بقلبه
واذا انتهت الجنابة الى القبر يكره الجلوس قبل ان توضع عن الاعناق لان القصد من حضور الميت
الكرامه وفى جلوسهم قبل وضعه ازداء به ولا نه قد يقع الحاجة الى التعاون والقيام مكن فيه واذا
وضعت عن الاعناق يجلس ويكره القيام ذكره قاضيان وهو مقيد بعدم الحاجة والضرورة
على الا يخفى السادس فى الدفن الحمد القبر افضل عند الامم الاربع ان امكن والا فالشق
لأن ذكره السروجى وفى فتاوى قاضيان والسنن فى القبر الحمد وان كانت الارض رخوة فلا
باس بالشق انتهى والا صل فيه قوله صلى الله عليه وسلم الحمد لنا والشق لغيرنا رواه ابو داود
والترمذى وروى ابن ماجه عن انس رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان بالمدية حيا
يلحد وآخر يضحك قالوا يستخير ربنا وينعت اليها فايها سبق تركناه فارسل اليها نسبقها
الحمد فلم يد والى النبي صلى الله عليه وسلم واخرج مسلم عن سعد بن ابى وقاص انه قال فى
مرضه الذى مات فيه الحمد والى الحمد وانصبوا على اللين نصبا كما صنع برسول الله صلى
الله عليه وسلم وروى ابن حبان فى صحيحه عن جابر انه عليه السلام الحمد وتصب عليه
اللين نصبا ورفع قبره عن الارض نحو شبر والحمد ان يحفر فى جانب القبلة من القبر
حفيره فيوضع فيه الميت وينصب عليه اللين والشق ان يحفر حفيرة كالنهر وينبى
جانباها باللين او غيره ويوضع الميت بينهما ويسقف عليه باللين والخشب
ولا يمس السقف الميت واستحب بعض الصحابة ان يرصص فى التراب رصصا

فما كان فى الناس من
الرجوع فى النسب البينة

واذا وضعت الجنابة
عن الاعناق يجلسون
ويكره القيام بغير حاجة

ارسال الرقيق

يروى ذلك عن عبد الله بن عمر بن العاص وقال ليس احد جنبى اولى بالتراب
 من الآخر وقال صاحب النافع اختاروا الشق في ديارنا لرخاوة الارض فيتعذر
 اللحد فيها حتى اجازوا الاجر ودفوف الخشب واتخاذ التابوت ولو كان من حديد
 ومثله في الميسوط ويكون التابوت من راس المال اذا كانت الارض رخوة
 او نديته مع كون التابوت في غيرهما مكروها في قول العلماء قاطبة وفي قاصين ان
 ينبغي ان يفرش فيه التراب يطين الطبقة العليا مما يلي البيت ويجعل اللبن الخفيف
 عن يمين البيت ويساره ليصير بمنزلة اللحد في المحيط واستحسن مشائخنا اتخاذ التابوت
 للنساء يعني لو لم يكن الارض رخوة فانه قريب الى السد والتخزين مسها عند الوضع
 القبر ومقدار رفق القبر قد نصف قامت ذكره في الروضة وفي الذخيرة الى صدر الرجل
 او وسط القامة فان زاد وافضل وان عمقوا مقدار قامت فواحسن فعلم هذا ان
 الادنى نصف القامة والاعلى القامة وما بينهما ويوضع الميت في قبره وصنع من جهة
 القبلة مستقبل القبلة عند وضعه ولا يسيل سلا عندنا وهو مذاهب على رضى الله عنه
 وابن محمد بن الحنفية واسحاق بن راهويه وابراهيم النخعي وابن حبيب وقال الشافعي رحمه
 واحد من يستحب السيل بان يوضع عند رجل القبر ثم يسيل من قبل راسه منحدرا
 وخير ما لك روم والظاهرية للشافعي حديث ابن عباس رضى الله عنه ان النبي صلى
 من قبل راسه رواه الشافعي رحمه وعن عبد الله بن يزيد الخطمي الانصاري الصحابي ان صلى
 على جنازة الحارث بن ابي رباح ثم ادخله من قبل راسه وقال انه من السنة رواه ابو داود وقال البيهقي
 اسناده صحيح وكنا ما رواه ابو داود في الرايسيل عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم النخعي لا ينبغي
 فان حماد انما يروى عن النخعي صرح به ابن ابى شيبة فقال عن حماد عن ابراهيم النخعي ان النبي
 صلى ادخل القبر من قبل القبلة ولم يسيل سلا وزاد ابن ابى شيبة ورفع قبره حتى يعرف
 وروى ابن ماجه عن ابى سعيد انه عليه السلام اخذ من قبل القبلة واستقبل استقباله
 فقد تعارض روايتاه فانه عليه السلام وهو من فعل الصحابة وكذا ما صح عن علي انه
 ادخل يزيد بن المكلف من قبل القبلة وعن ابن الحنفية رحمه انه ادخل ابن عباس من قبل القبلة
 اخرجهم ابن ابى شيبة يعارض فعل عبد الله الخطمي ويتبع فعل علي بفعل رسول الله
 صلوات الله عليه وهو ما عن ابن عباس انه رسول الله صلى الله عليه وسلم ادخل قبر الياقوت اسير لم يرد
 واخذ الميت من قبل القبلة رواه الطحاوي والترمذي وقال حديث حسن عن ابن عباس
 وابن مسعود انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في قبر عبد الله ذي النجادين وابوبكر و

استحسن مشائخنا
 اتخاذ التابوت للنساء

فليس سلا عندنا

عمر يقول أدينا مني أخا كما حتى أسند في الحديث وأخذ من قبل القبلة رواه الخلال في
جامعه واستعقاب النور وتحسين الترمذي لحديث ابن عباس لم يكون من رواية الحجاج بن
ارطاة وأنه ضعيف باتفاق أهل الحديث ليس بصواب فقد قال ابن معين أنه صدوق
ألا أنه مدلس لا شك أن المدلس إذا كان عدلا لا يضره التمدليس إذا قال حدثني وأخبرني
كأن عينه والنور في غيره كما قال أبو ذرعة وأبو حاتم أنه صدوق مدلس إذا قال
حدثني عن الثقة كان مقبولا يوثق به صدقة وحفظه وقال ابن عبد الله عمار الناس عليه
نكاح ليس عن الزهري وغيره أما أن يتعد الكذب فلا وهو ممن يكتسب حديثه وقال أبو بكر الخليل
هو أحد العلماء الحفاظ وقال الحاكم قد وثقه شعبة وغيره من الأئمة وأكثر ما أخذ عليه
التدليس وروى مسلم مقرنا بعبد الملك وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وهذا
تقديم له من هؤلاء الأئمة فكيف يقال أنه ضعيف باتفاق أهل الحديث هذا على جهة القبلة
شرفا فكانت أفضل وكذلك وجه الأخذين تكون إلى القبلة فكان لولي ويقول واضع بسم الله
وعلى صلاة رسول الله كذا نقل عنه عليه السلام أنه كان يقول إذا وضع ميتا في قبره رواه
أبو داود والترمذي وقال حديث حسن أي باسم الله وضعتك وعلى صلاة رسول الله
سلمناك ولا تعين في عدد الواضعين وفي الذخيرة لا يضر وترا دخله وشفعه لأن الاعتبار
حصول الكفاية وذو الرحم المحرم وولي بوضع المرأة فإن لم يكن فاهل الصلاح من الأجناب
ذكره في المحيط وفي الوبري والمحرم من غير رحم ولا يدخل القبر امرأة ولا كافرا ولا كافرا وسين ذكره
القدوري في شرحه والعتابي في جوامع الفقهاء سواء كانت الميت ذكر أو أنثى ويستحب
التسبيحة قبل المرأة ثوب حال إدخالها القبر حتى سئل الدين ونحوه على الحديث ولا يستحب
حق الرجل عند المالاروى عن علي أنه يقوم قد دفنوا ميتا وبسطوا على قبره ثوبا فجذب
وقال إنما يصنع هذا بالنساء وشهد دفن أبي زيد الأنصاري في حجر القبر ثوبا فقال عبد الله
بن أنس أرفعوا الثوب إنما تحرم النساء وأنس شاهد على شفيع القبر ولم ينكر عليه وفيه
خلاف الشافعي رحمه وقد تمسك بحدِيث ضعيف اعترف بضعفه النووي ويوجه
الميت في القبر إلى القبلة على جنبه الأيمن ولا يليق عن ظهره وتحمل العقدة روى ذلك
عن الشعبي والبخاري وروى عنه عليه السلام أنه لما وضع نعيم بمسعود في القبر نزع الأظفار
يفيه وروى أبو داود والنسائي ثم قال إن رجلا قال يا رسول الله ما الكبار قال هي شتم
قد كرمها استحلال البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتا وفي آيينا بيم السنن أن
يفرش في القبر التراب يعني في الأرض النزهة والسجدة قال السروجي في كتب الشافعية

فصل في ما يوضع على الميت من الثياب
فوضع المرأة فان لم يكن
فاهل الصلاح

فصل في ما يوضع على الميت من الثياب
ويوضع الميت في القبر

والحنابلة يجعل تحت راسه لينة او حجر ولم اقف عليه من اصحابنا انتهى ويكره
 ان يوضع تحت مضرته او محدة ذكره الرغيناني وكره ابن عباس ان يلقى تحت الميت
 شيئا رواه الترمذي وعن ابى موسى لا تجعلوا بيني وبين الارض شيئا وما روى انه
 جعل في قبره عليه السلام قطيفة قيل لان المدينة سخرة وقيل ان العباس وعليه تنازع
 لها فبسطها شقران تحته لقطع التنازع وقيل كان عليه السلام يلبسها ويفترشها
 فقال شقران والله لا يلبسك احدا بعد ابد فالفاهها في القبر ويسند الميت من ورائه
 بتراب او نحوه لئلا ينقلب ويسوء اللابن على الحد اى يقيم اللابن عليه من جهة القبلة
 وتسد شقوقه كيلا ينزل التراب منها على الميت واستعمال اللابن مجمع عليه لا لباس بالقصير
 الطن الحنيفة وفي ابو بصير يثحب اللابن والقصب والخشيش في الحد قال الشعبي جعل في الحد النبي
 صلى الله عليه وسلم طن قصب وحكى عن شمس الائمة الحلواني هذا في قصب لم يعمل واما القصب
 العموم وهو بالفارسية بوريا فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يكره وقال بعضهم لا يكره
 يعني جعله فوق اللابن ويكره الآجر والخشب لانهما لاحكام البناء والزينة والقبر مكان
 البلاء والفناء وقد وصى الاسود بن يزيد ان لا تجعلوا على قبره آجر او قال ابراهيم النخعي كانوا
 يكرهون الآجر في قبورهم وقيل لا بأس به عند رخصة الارض وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد
 بن الفضل يجوز استعماله وفوق الخشب واتخاذ التابوت في بخاري وقد تقدم ثم قال التواتر
 ولا يزداد على التراب الذي خرج من القبر وتكره الزيادة وعن محمد لا بأس بها والاول روايته
 الحسن عن ابى حنيفة روى ويستحب حتى التراب عليه لما روى ابو هريرة ان النبي عليه
 السلام صلى على جنازة ثم اتى القبر فحشى عليه من قبل راسه رواه ابن جابر قال محمد ولا يكره
 برش الماء عليه باسا ويسم القبر ولا يسطح عندنا وروى الثوري اللبث ومالك واحد
 والجمهور وقال الشافعي التسطيع اي التزيين افضل لما روى ابو داود عن القاسم بن محمد قال
 دخلت على عائشة فقلت يا اماء اكشفي لي عن قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصان
 فكشفت لي عن ثلثة قبور لا مشرفة ولا طئة مبطوطة ببطحاء العرصة الحمراء والكمي وما
 روى البخاري عن سفیان التمار انه رأى قبر النبي عليه السلام مسنما وحدث القاسم
 لو بلغ درجة هذا في الصحة فليس فيه معارضة له فانه لا نصريح فيه بالتسطيع فان قوله
 مبطوطة يجوز كونه صفة مؤكدة للاهنة اى ليست مشرفة زائدة في الارتفاع ولا طئة
 زائدة في الانخفاض بحيث تكون مبطوطة لا صفة بالارض بل هي بين ذلك وتجهل ان تكون
 مبطوطة يعني مسطحة من قولهم بطم السجود تبطي اي التي فيه البطا اي الحصا الصغار وهو

لا يكره الآجر والخشب
 لانها لاحكام البناء

يستحب القبر

الموافق لقوله بطحاء العرصة الحمراء أي ألقى عليها بطحاء العرصة الحمراء وليس شيء من ذلك
بينا في التسليم كيف قد روي عن القاسم التميمي أنها مسخرة رواه أبو حفص بن شاهين
في كتاب الجنائز حدثنا عبد الله بن سليمان بن الأشعث ثنا عبد الله بن مسعود ثنا عبد
الرحمن الحارثي عن عمر بن سمر عن جابر قال سألت ثلثة كلهم له في قبر رسول الله صلى
الله عليه وسلم أي سألت أبا جعفر محمد بن علي وسألت القاسم بن محمد بن أبي بكر وسألت
سالم بن عبد الله قلت أخبروني عن قبور أبا بكر في بيت عائشة فكلمهم قالوا الفاسقة
وأما روى عن أبي الهياج الأسدي قال قال لي علي بن الغنم علي ما بعثنا عليه رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن لا تدع تمثالا إلا طمسته ولا قبراً مشرفاً إلا سويته فالمراد ما كان من الجن
من تغليته القبور بالبناء الحسن الرفيع وليس مما نحن فيه فإن التسليم المستحق قد روي
بتميز عن الأرض به وفي المحيط وتسليم القبر قد روي أربع أصابع أو شبر وفي قاضي
وفي البدائع أو أكثر قليلاً فلم يكن حديث مسلم منافياً لما اختاره من التسليم فإن
علي بن أبي طالب المراد منه التسوية بالأرض ويكره تخصيص القبر وتطهيره وتبجيله
الثلثة لما قال جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تخصيص القبور وإن يكن عليها
وأن ينجس عليها رواه مسلم وأبو داود والترمذي وصححه ولفظه في رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن يحصص القبور وأن يكتب عليها وأن يبنى وإن نوبطاً وعن الحسن بن مسعود
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال الميت يسمع إلا أن مام يطين قبره ذكره
في المغني وفي منية المفتي المختار أنه لا يكره التطيين وعن أبي حنيفة يكره أن يبنى عليه بناء
من بيت أو قبة أو نحو ذلك لما مر من الحديث أنفاً وكذلك يكره وطئه والجلوس عليه لأنه
وكره أبو يوسف الكتابة أيضاً والله أعلم السابعة في الشهيد والمراد به الحكمي
الذي يتعلق به نوع مخصوص من أحكام الشرع الجارية على المكلفين في الدنيا والآخرة
الحقيقي الذي وعد الله تعالى الثواب المخصوص فليس من يتعلق به الأحكام الجارية على
المكلفين غير الاعتقاد بالذي قتل في سبيل الله ومن الحق به والله أعلم من قتل في سبيل
ثم الأحسن في تعريف الشهيد الحكمي على قول أبي حنيفة رحمه الله مسلم مكلف طاهر علم
قتل ظلماً قتلًا لم يجب به مال ولم يرتث وعلي قوله ما يترك قيد التكليف والشهادة
شامل لقتل أهل الحرب أهل البغي بأي شيء كان وبأي سبب كان ولقتل غيرهم إذا
لم يجب بنفس القتل مال سواء لم يجب أصلاً كقتل الأسير مثله في دار الحرب وعند أبي حنيفة
وقتل السيد عبد عند الكل أو وجب لعارض كقتل الأب ابنه والصالح عن العبد

ذلك وخرج من الحد من قتل من البغاة وقطاع الطريق واهل العصية والقتل لاجله
او قصاص لانهم لا يقتلوا ظاهرا وهذا بالاجماع وخرج منه من وجب بقتله مال كقتيل غير
الحد على حسب اختلافهم وكذا الذي وجب بقتله القسامة لظهور وجوب المال
بنفس القتل شرعا وهذا بالاتفاق ايضا وخرج بقيد العلم من لم يعلم قاتله سواء وجبت
فيه القسامة او لم تجب هو الصريح ويشير اليه كلام صاحب الهداية حيث قال لان
يعلم انه قتل مجدي ظلم وذلك لاحتمال انه لم يقتل ظاهرا بل بسبب يبيح القتل وان كان
تعلية لوجوب الغسل بوجوب القسامة والدية يشير الى انه اذا لم يجب فيه القسامة
والدية لا يغسل كما اذا وجد في الشارع الاعظم والجامع او في برية ليس بقربة فترك
الوجبة ما ذكرنا من احتمال السبب البيح للقتل منه فلا يسقط الغسل الذي هو واجب
كسائر الموتى بالشبهة والاحتمال لان سقوطه في حق الشهيد المذكور على خلاف القياس
فلا بد من تحقق وجوب الوصف الذي سقط لاجله الغسل فيه عند الاحتمال يعمل
بالاصل وخرج منه الصبي المجنون والجنب والمجانن النفساء على قول المجنفين رحم وبه
قال احمد وسحنون من المالكية فانهم ليسوا من قسم الشهيد الحكمي عند الغسلون
كسائر الاموات وعندهما لا يغسلون وهو قول الشافعي رحم واشبه من المالكية قياسا
على غيرهم لان عدم التكليف او عدم الطهارة لا يؤثر في الشهادة فان عدم الذنب في
غير المكلف لا ينافي كرامته سقوط الغسل فان سقوطه لا بقاء اثر المظلمية وغير المكلف
اولى بذلك وكذلك عدم الطهارة في الحيوة لا يوجب الغسل بعد المات لان وجوبه في
الحيوة لوجوب ما لا يصح الابد وقد سقط ذلك بالموت فيسقط الغسل والشهادة
قد قيمت مقام الغسل الواجب بالموت فلا يغسل اصلا ولا بمجنفة رحم في غير المكلف
بان الغسل انما سقط عن الشهيد لان القتل صادر كفارة له ولا ذنب لغير المكلف ليكون
القتل طهر له فالقتل في حقه وحذف الموت سواه فيغسل والتكرير في جعل القتل طهرا لا يثبت
اظهر منه في بقاء اثر الظلم او هو غير موجود معه اصلا اذ الحاكم علام لا يحتاج الى شاهد
وله في غير الظاهر ما رواه ابن حبان والحاكم عن عبد الله بن الزبير قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم وقد قتل خطلة بن ابى عامر الثقفي ان صاحبكم خطلة تفسل
الملائكة فساوا صاحبته فقال خرج وهو جنب لما سمع الهاطقة فقال صلى الله
عليه وسلم لذلك غسلته الملائكة قال الحاكم صحيح على شرط مسلم فهذا نص مستقبل
على التصريح بان الملائكة غسلت خطلة لاجل انه جنب فلا اعتبار للقياس في

مقابلته والحق الحيض والنفس بالجناية بطريق الدلالة سواء كانا قد قطعوا في
الصحيح لحصول الانقطاع بالموت وكذا يخرج عن الحد من ارتد بانفاق ائمتنا في الارث
افتعال من رث الثوب يرث اذا صار خلقا ويسمى الشهيد الذي حصل له رفق من
مرافق الحيوة مرتثا تشبه بالشهادته بالثوب الرث حيث لم يبق على جدها وهيئتها
التي كانت في شهيد واحد الذين هم الاصل في حكم هذا الشهيد وذلك بان ياكل ويشرب
لو ينام او يبي او ينيقل من المعركة حيا او يا ويرخيتم او ينجوها وهو حي ويمضي عليه
وقت صلوة وهو يعقل والاصل ان ترك الغسل على خلاف القياس الم شروع في حق
سائر اموات بني آدم فيراعى فيه جميع الصفات التي كانت في المقيس عليه ومن شهيد
احد وغيرهم من استشهد في زمنه صلى الله عليه وسلم والضابط في حكمه انه يصل
لهم بعد وجود سبب القتل شيء من مرافق الدنيا ولا يوجبوا حكم جديد من احكامها
مضي وقت الصلوة مع العقل خطاب بحكم جديد من احكامها لان الصلوة صارت دينيا في وقت
اما مطلق وان قد رعى الايمان بالراس على ما مر الكلام عليه في صلوة المريض قد روى اليه في
في شعب الايمان من ابني جهم بن حذيفة العدوي قال انطلقت يوم البرموك لطلب
ابن عبي معي شنة ما دفعلت ان كان به رمق سقيته ومسحت وجهه وادبرته
فقلت اسقيك فاشارة ان نعم فاذا الرجل يقول آه فاشارة ان عني ان انطلق اليه فاذا هو
هشام بن العاص اخو عمر بن العاص فاتي فقلت اسقيك فسمع آخر يقول آه فاشارة
هشام ان انطلق اليه فحينئذ فاذا هو قد مات فرجعت الى هشام فاذا هو قد مات فرجعت
الى ابن عبي فاذا هو قد مات وكواصي بشي فان كان من امور الدنيا فهو رثا اتفاقا
وان كان من امور الآخرة فكذلك عند ابني يوسف رح وقال محمد رح ليس بارتثا لانه
من احكام الاموات ثم ثا اتفاقا وقيل لا خلاف بينهما في جواب ابني يوسف وقع فيما اذا
اوصى بامور الدنيا وجواب محمد فيما اذا اوصى بامور الآخرة ومن الارثا ان يبيع او
يشترى وهكذا كلما اذا كان بعد انقضاء الحرب ما قبل انقضاءها فلا يصير مرتثا بشي مما
يتقدم ذكره ابن الهمام في شرح الهداية لان ما ينال من المرافق يحصل ان يكون للاستغناء
على القتال فلا يؤثر في الشهادة نقصان حكم الشهيد المذكور ان لا يغسل بل يدفن بدمه
وثيا به التي قتل فيها الاما ليس من جنس الكفن لقوله ثم في شهيد واحد زملوه بمكولهم و
دماءهم رواه احمد رح وعن ابن عباس امر بقتل احد ان ينزع عنهم الحديد والجلود وان يدفنوا
بثيابهم ودماءهم رواه ابو داود وعلي هذا الائمة الاربعة وجهور العلماء خلافا للسعيد
كما مر حيا يوما وليلة فهو مرتث وان لم يعقل لا

موتون في الارثا فالا يكون موتا في الدنيا او بامور الدنيا اذا اوصى بامور الآخرة

سنة
السنين
السنين

بن السديث الذي ليس من جنس الكفن كالسلام وآلة الحرب من الحديد ونحوه والجلود
كالقرو والخف والنعل والحشو كالقلنسوة والجبة المشوشة وفي الذخيرة السراويل مما
ليس من جنس الكفن ايضا فان كان ما عليه ناقصا من كفن الستة زاد عليه بان لم يكن
فيه زار ولقافة وان كان ازيد من ذلك ينقص منه واعلم ان امره عليه السلام ان يدفنوا
بشيابهم ليس مما يدل على منع الزيادة لكن ظاهره يمنع النقصان الا ان يقال لظاهره
انهم لم يكن عليهم من الثياب ازيد من مقدار ستة الكفن بل هو الغالب في كل
شئ ان لا يلبس اكثر من ثلثة اثواب وانك على الحشو وآلة القتال فورد الامر على ما هو الغالب
في ثيابهم فلا يدل على المنع فيها عسى ان يوجد على سبيل الندرة وهذا يجاب فيه نزع الحشو
في ظاهر الحد يث لا يدل على منعه لكن لبس لم يكن معتادا في ياربهم فورد الامر على الغالب
في يصل على الشهيد عندنا وهو قول ابن عباس وابن الزبير وعقبة بن عامر وجهه الثاني
ورواية عن احمد وقال مالك والشافعي رحم واسحاق لا يصل على حديث جابر بن عبد
الله انه عليه السلام امر به فن شهداء احد في ما تم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم رواه البخاري
والترمذي وصححه وكنا ما روى الحاكم عن جابر قال فقد رسول الله صلى الله عليه وسلم
حمزة حين فاء الناس من القتال فقال رجل رايته عند تلك الشجرة فجاء رسول الله صلى
الله عليه وسلم نحوه فلما راه وما مثل به شفق وبكى فقام رجل من الانصار فمى عليه بثوب
ثم جى بحمزة فصلى عليه ثم بالشهداء فيوضعون الى جانب حمزة فيصلى عليهم ثم يرفعون
ويترك حمزة حتى صلى على الشهيد وكلامهم وقال صلى الله عليه وسلم حمزة سيد الشهداء عند
الله يوم القيمة مختصروا وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه واسند احمد ثنا عفان بن مسلم ثنا
احمد بن سلمة ثنا عطاء بن السائب عن الشعبي عن ابن مسعود قال كان الناس يوم احد خلف
المسلمين يهزون على جرحى المسلمين الى ان قال فوضع النبي صلى الله عليه وسلم حمزة وعي رجل
من الانصار فوضع الى جنبه فصلى عليه فرفع الانصارى وترك حمزة حتى باخر فوضع
الى جنب حمزة فصلى عليه ثم رفع وترك حمزة فصلى عليه يومئذ سبعين صلاة و
اخرج الدارقطني عن ابن عباس قال لما انصرف المشركون من قتل احد الى ان قال ثم قدم
رسول الله صلى الله عليه وسلم حمزة فلكه عليه عشرة ثم جعل يحيا بالرجل فيوضع حمزة
مكانه حتى صلى عليه سبعين صلاة وكانت القتل يومئذ سبعين الى غير ذلك
من الاحاديث وكل من هذه الاحاديث ان سلم انه لم يرتق الى درجة الصحة فليس
ينازل عن درجة الحسن وعلى تقدير ان كل واحد منها لم يبلغها فرضا فيجوز عمارتق اليها

قطعاً وحيث يعارض حديث البخاري وترجم عليه بأنها مشبهة وهو ناف على ما عرف
 في الأصول من ترجيح مثبت على النافي اذ لم يعرف بدليله وهذا كذلك فان جابر
 لم يكن مراعي ما فعله عليه السلام في ذلك اليوم لا اشتغال قلبه وخرنه بقتل أبيه وعنه
 على ما ذكره البخاري واليه بقي انهما قتلا في ذلك اليوم فلم يشعرا ابتداءً بما فعله عليه الصلوة
 والسلام من الصلوة عليهم وقد سمع امره عليه السلام بد فهم بد ما هم كما هم فلهذا
 عليه السلام لم يصل عليهم فرواه ثم لما علم بصلاته عليه السلام وكيفيتها رآها ايضاً كما
 في رواية الحاكم والله سبحانه اعلم **الثامن في مسائل متفرقة ولا بأس بالاذن**
 في صلوة الجنان لان التقدم حق الولي فيملك ابطاله بتقديمه غيره وفي بعض النسخ
 بأس بالاذن اي الاعلام وهو ان يعلم بعضهم بعضاً يقضوا حقهم في الصلاة قال ابن
 القيم سيما اذا كانت الجنائز يترك بها ولينتفع الميت بكثرة فمضى صحيح مسلم وسنن الترمذي
 والنسائي عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من ميت يصلي عليه امه من الناس
 يبلغون مائة كلهم يشفعون فيه الا شفعوا فيه وكره بعضهم ان ينادى عليه الا ذفرة
 والاسواق لانه يشبه نعي الجاهلية والاصح انه لا يكره اذ لم يكن مع تنويه بذكره وتخيير
 بل يقول العبد الفقير الى الله تعالى فلان بن فلان الفلاني فان نعي الجاهلية ما كان
 فيه قصد المدح وان مع الصحيح والنيابة وتعداد الاوصاف وهو المراد بدعي الجاهلية
 قوله عليه السلام ليس منا من ضرب الخدود وشق الحبوب ودعا بدعي الجاهلية مات
 للمسلم قريب كافر ليس له ولي من الكافر يغسله غسل الثوب الجس يغفر في خرقه ويحضر
 له حفرة ويلقيه فيها من غير مراعات السنة في ذلك لما روى ان ابا طالب لما هلك جاء
 علي فقال يا رسول الله ان عمت الضال قد مات فقال له اذهب فعسله وكفنه و
 رواه الحديث قال النووي وهو ضعيف انتهى ان دفعه الى اهل دينه جاز وان كان له ولي
 آخر من الكفار لا ينبغي للمسلم ان يتولى امره بل يحل بينه وبينهم ويتبع جنازة من بعيد
 وهذا كله اذ لم يكن كفره بالارتداد اما لو كان مرتداً فيلقية في حفرة كالكلب فعلاذني
 عن الناس من غير غسل ولا تكفين ولا يدفعه الى اهل الدين الذي تنقل اليه ولم مات المسلم
 وليس له ولي الا كافر لا ينبغي للمسلم ان يحل بينه وبينهم بل يتولون امره لما روي ان هوديا
 آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم عند موته فقال عليه السلام لا صحابة تولوا اخاكم و
 لم يحل بينه وبين اليهود ماتت وليس له مال ولا من يجب كفنه عليه يجب كفنه على الناس
 بطريق الكفاية فيجب بيت المال فان لم يكن او منع ظلم اسالوا من الناس لا يقدرون

فقلت والنسائي
 من صحيح البخاري
 رفته على الناس

فمن يشاء
نبتش
طوى كفن ثانيا
من جميع المال

السؤال بنفسه بخلافه الى اذ لم يجد ثوبا لا يجب على الناس ان ييسروا له لانه قادر على السؤال
فان فضل مما سألوا شيئا صرف الى كفن آخر ان لم يعرف صاحبه بعينه وان عرف رد اليه
وان لم يوجد ميت آخر تصدق به بنش الميت وهو طوى كفن ثانيا من جميع المال فان كان
قد قسم ماله فعلى الورثة لا على الغرماء كفن رجل ميتا من ماله ثم وجد الكفن في يد رجل
وافترض الميت سبع الكفن له لان الميت لا يمكنه خرج من الميت شيئا بعد ما ادرج في كفنه
ذكر في الرخصة لا يغسل منه شيئا عندنا يجوز ان تغسل الرأس وجهها بالاجماع اما غسله
ذو جته فغير جائز عندنا وهو قول الثوري والا وازاعي خلافا للثلاثة احتجوا بحدِيث
عائشة قُلْتُ وَاَرَأَيْتَ لَصَدِيقِي فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَكَأَنَّا وَارِسَاهُ يَأْتِيهِ مَا تَصْرُفُكَ
ان ميت قبلي فغسلتك وكفنتك الحديث رواه احمد بن محمد والدارقطني وغيرهما بإسناد
ضعيف قال ابو الفرج ورواه البخاري ولم يقل غسلتك وروى البيهقي وابو الفرج عن فلانة
انها قالت لا سميت بنت عميس يا اسماء اذ امت فاغسليني انت وعلى فسالها قال ابو الفرج
في اسناده عبد الله بن نافع قال يحيى ليس بشئ وقال النسائي متروك وروى احاديث
آخر ليس فيها ما يعتد عليه على انه لو ثبت لم يكن فيه دلالة لان الغسل بما مضى الى السبب
اضافة مشهورة تقر بين الحقيقة في كثرة الاستعمال والشهرة يقال فلان غسل فلان
وكفنه وجهزه ولم يصد ر من فلان من ذلك شيء الا مبالغة في الاسباب والقيام عليها
قال النووي والمعتمد عليه القياس على غسلها ثم قال فان قيل الفرقان علائق لانكلم
فيها باقية وهي العدة بخلاف الزوج قال الشافعي لا اعتبار بالعدة فان الزوج لو طلقها ثم
لا تغسله في العدة هكذا الجواب في الام قال السرخسي قلت قياس العدة الواجبة بالطلاق
قبل الموت غير سديد لانها كانت محرمة عند وجود سبب غسله في الطلاق والموت
فما كان يبقى المحل الثابت عنده لا النسخ عند الا ترى انها تترك هنا لانها انتهي و
لا يخلو هذا المحل من اشكال فان الموت ان اوجب قطع الوصلة واثبات الحرمة فلا
فرق بينه وبين الطلاق البائن من جانبها وجانبه والا فلا فرق بينهما وبينه في جواز الغسل
وقد يجاب بانهم يميزون الطلاق الرجعي في توقف قطع الوصلة واثبات الحرمة على انقضاء
العدة وذلك انما يكون حيث توجد كما في جانبها لا حيث توجد كما في جانبها لو كانت حاملا
فوضعت ثم موتة لا يجوز لها ان تغسله لانقضاء عدتها خلافا لما لاك الشافعي رحمه وكذا
لو بانته من قبل موتها وارتدت قبله او بعد او قبلت ابنة او اباه او وطئت بشبهة قال
في البسيط في رواية الحسن وهي الاصح يحرم عليها غسله خلافا للزفر فرج والمطهرة الرجعية

فكف يده
عن الوضوء
سبيلها

تغسله ويبرأ قال أحمد رحمه خلافا للشافعي رحمه وعن مالك رحمه روايتان ولم يولد له تغسل
سيدها وان كانت في العدة لان عدتها لا تعتق لا للموت فصار كما لو اعتقها ثم ماتت وهي في
العدة وهي عدة الاستبراء حتى كانت بالافراء كذا في المحيط وفي البدائع في أم الولد وايتان
عن أبي حنيفة رحمه في قوله الاول تغسله كقول زفر ومالك واحمد رحمه وفي قوله الثاني لا تغسله
وهو الاصح عند الشافعي رحمه وتكون غسل البيت وكفن ونسوا عضو لم يصبه الماء ينقض الكفن
ويغسل العضو وتعاد الصلوة وكذا لو علموا بذلك بعد وضعت القبر قبل ان يهايل التراب
ولو اهيل لا ينش ولا يخرج ويستقط غسله وعاد الصلوة عليه الجواز وفي البسوط
سقط غسله ويصلي قبه لان الصلوة الاولى لم يصح انتهى وهو الاظهر وكذا لو لم يغسل
اصلا او لم يكفن فانه لا ينش بعد ما اهيل التراب لان الغسل والكفن مأمور والنش منهي
والنهي راجع على الامر وتوقيت اصبع او نحوها لا ينيقض الكفن عند أبي حنيفة رحمه وابي
يوسف رحمه لا حقاق الجفاف بعد الغسل وقال محمد رحمه ينقض ويغسل على كل حال وتكون
علم ذلك قبل التكفين غسل بالانفاق وتودفن بثوب او درهم للغير او في ارض مخصوبة
او اخذت بشقعة يخرج لانه حق العبد وان وقع في القبر متاع فعلم به بعد ما اهيل التراب
ينش ايضا ويخرج ولا يجوز بنش القبر لغير ذلك وفي المنتقى مات ولم يجد والمرافقي
وصلوا عليه ثم وجد واما غسله وصلوا عليه ثانيا لا تنقض تيممه في المرغيناني
وفي رواية لا تعاد الصلوة قال السرخسي هو موافق للاصول يعني ان الاصل انه لا يعاد
بالتميم ثم وجد الماء لا يجب عادة الصلوة ولو في الوقت فكذا هذا وكلا الروايتين عن
ابي يوسف رحمه حتى وميت بينهما ثوب او ثوب مباح فالحي اولى به وفي المرغيناني ان كان
للحي فهو اولى وان كان للميت فهو اولى وان كان الحي وارثا للميت فان كان مضطرا اليه
لبرد او لسبب يخشى منه التلف قدم على الميت كما لو كان للميت ماء وهناك مضطرا
اليه لعطش قدم غسله بخلاف ما لو كانت حاجة الحي الى السترة للصلوة او الى الماء للطهارة
فاز الميت اولى بملكه لبقائه فيها هو محتاج اليه الحي يمكن ان يصبر ما يات وميتا الوجه العذر
ولا يجوز الجمع بين اثنين في كفن واحد عندنا خلافا للشافعية والحنابلة حيث جوزه
عند الضرورة لما روي انس قال كفن الرجلان والثلاثة في قتل واحد في الثوب الواحد
قال الترمذي حسن غريب قلنا معناه انه كان يقسم الواحد بين الجماعة فيكفن كل واحد
بعضه للضرورة وان لم يستر الا بعض بدنه وليس المراد ان يلاصق بدنها لان فيه
مباشرة عودة احد هما الاخر ولا يجوز ان يدفن اثنان واكثر في قبر واحد الا عند الضرورة

فكف يده
عن الوضوء
سبيلها

فكف يده
عن الوضوء
سبيلها

فكف يده
عن الوضوء
سبيلها

وسم يجعل بينهما حاجز من التراب أو صى ان يصلى عليه فلا رق الوصية باطلة وليس له
 ان يتقدم الا برضاء الاولياء وكذا الوصية بغسله وادخاله القبر وبه قال المشافعي رحم
 وروى ابن رستم لها جازة ويتبر ان يصلى عليه وبه قال احمد بن حنبل والاول هو
 المشهور ولو صلى النساء وحدهن على الجنائز سقطت بها الفريضة وتيسر ان يصليهن
 منفردات معا ويجوز جماعة ولو اجتمعت الجنائز جاز ان يصلى عليهم صلوة واحد ويجعلون
 اسدا خلف واحد ويجعل الرجال حمالا امام ويستوى فيه الحر والعبد في ظاهر الرواية
 نقلا الصبيان ثم الجنائز في النساء كما في سائر الصلوات وان شاءوا جعلوهم صفوا واحدا
 قال المرغيناني الوجهان سيان في ظاهر الرواية وجاز ان يصلى على كل واحد على حدة
 وهو الافضل لان الجمع مختلف فيه ولو كبر على الجنائز فجئى باخرتهم الاولى يستقبل الاخرى
 واذا اختلط موتى المسلمين وموتى المشركين فان وجدت علامة عمل بها قيل علامة
 المسلمين المختان والخصاء لبس السواد وقص الشارب لكن المختان انما يكون علامة
 اذا لم يكن فيهم يهود وامال لبس السواد فكثير في الكفار من الفريخ ونحوهم فلا يكون علامة
 واما قص الشارب فيذبح ان لا يكون عنده علامة الكفر كما ذكر في التاثيرانية انه يذبح
 للغزاة في دار الحرب الى توفير الشارب وتطويله ليكون هيبث عين العدو وان لم توجد
 علامة وكان المسلمون اكثر غسل الكل وصلى عليهم ويتوى المسلمين وان كان الكفار اكثر غسل
 ولم يصلى عليهم وان كانوا سواء قيل يصلى عليهم وقيل لا واما الدفن فقيل يدفنون في
 مقابر المسلمين وقيل في مقابر المشركين وقيل يتخذ لهم مقابر على حدة وتتوى قبورهم وانهم
 وهو قول ابى جعفر الهندى والى اصل الاختلاف كتابية تحت مسلم مات حبلى لا يصلى
 عليها بالاجماع واختلف الصحابة رضي الله عنهم في دفنها قال بعضهم تدفن في مقابر
 المسلمين ترجيحاً للولد المسلم وقيل في مقابر المشركين وقال عقبه بن عمر وابنه بن الاشعث
 يتخذ لها قبر على حدة وهو احوط وفي بعض الكتب المالكية يجعل ظهرها الى القبلة لان وجه
 الحسين الى ظهرها قال السرخسي رحمه وهو حسن ولو وجد قتيلا في دار الاسلام فمات عليه
 سيما غيرهما وان لم تكن فغيره وايتان في رواية يغسل ولا يصلى عليه الصحيح انه يصلى عليه لانه
 مسلم تبعه الدار وان وجد في دار الحرب لا علامة فالصحيح انه كافر فحكم الدار ولو حضرت
 الجنائز في وقت المغرب تقدم صلوة المغرب ثم يصلى الجنائز ثم سنة المغرب قيل تقدم
 السنة او غيرها على الجنائز واو حضرت وقت صلوة العيد قد مات العيد عليها ثم هي على
 الظاهر القياس تقدم عليها في العيد لكن استحسنوا تقدم العيد عما ذكره التشويش لئلا

حكم الجنائز المصنوعة
 في الصلوة

في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة

حكم الجنائز المصنوعة
 في الصلوة

يظن البعيد انها صلو العيود وتوجه الميت بصبيحة الجمعة بكرة تاخيرها الى وقت الجمعة
ليصل عليه جمع عظيم بعد الجمعة اما لو خافوا فوت الجمعة بسبب دفنه واخراده واتباع
الجنادة افضل من النوافل ان كان جوادا وقربة او صلاح مشهور والا فالنوافل افضل فذلك
كله السروجي في شرح الهداية وذكر قاصني ان يجوز الاستنجاء على حمل الجنادة وحضر
القبور ولا يجوز على غسل الميت وبعض الشائخ يجوزوا ذلك ايضا ويستحب في القتل و
الميت دفنه في المكان الذي مات فيه في مقابر اولئك القوم وان نقل قبل الدفن قد ميل
او ميلين فلا بأس به قيل هذا التقدير من محمد يدل على ان نقله من بلد الى بلد مكروه
لان مقابر بعض البلدان ربما بلغت هذه المسافة فغير ضرورة ولا ضرورة في نقل البلد آخر
وقيل يجوز ذلك ما دون السفور ما كان سعد بن ابى قاص مات في قرية على اربعة فراسخ
من المدينة فحمل على عناق الرجال اليها وقيل لا يكره في مدة السفر ايضا واما بعد الدفن
فلا يجوز اخراجه حتى قالوا ان امرأة ماتت ولدها ودفن ببلد غير بلد ها وهي لا تقبر
وارادت نبشه ونقله الى بلد ها لا يباح لها ذلك ولا يباح نبشه بعد الدفن صلاحا
لما تقدم من سقوط مال فيه او كون الارض حق الغير ورح ان شاء الله القبر وزرع فوقه
وجوز البعض النقل بعد الدفن استدلالا بما نقل عن يعقوب عليه السلام بعد ما مضى
عليه زمان نقل من مصر الى الشام مع ابائه والاصم الاول لان شرع من قبلها اذ لم يقض الله
او رسوله علينا من غير تغيير لا يكون شرعا لنا فلا يجوز الاستدلال به وفي القتيبة بلغ
اليها حطم جيمون لا يجوز نقلهم الى موضع آخر ويكره الدفن في البيت الذي مات فيه
سواء كان صغيرا او كبيرا لان ذلك خاص بالانبياء ولا يحفر قبر لدفن آخر ما لم يبل الاول
وبين الآخر حاجز من تراب من مات في سفينة ليس بقبرها ارض غسل وكفن وصلى
عليه ويلقى في البحر ويكره الجلوس على القبر ووطئه وقطع النبات الرطب من عليه و
اليابس وتوراي طريقا وظن ان يحدث وان تحت قبر اكره المشي فيه بكرة النوم عند القبر
وقضاء الحاجة بالاولى وكل ما لم يعهد في السنة والتعميم منها ليس لازما رتبها والدعاء
عند ما قام كما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخبز الى البقيع ويقول
السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا انشاء الله بكم لاحقون اسأل الله لي ولكم العافية
واختلف في اجلاس القارين ليقرأ عند القبر والمختار عدم الكراهة ولا يكره الدفن ليلا
والاستحباب نهار المرأة ماتت واضطرب الولد في بطنها وغلب على رايمهم انزح يشق
بطنها اما الوابتع لؤلؤة او مالا لانسان ثم مات ولا مال له في التخييس ان لا تشق بطنه

فمن الميت صبيحة
الجمعة بكرة تاخيرها
الى وقت الجمعة
فاتباع الجنادة افضل
من النوافل ان كان جوادا
وقربة او صلاح مشهور
فلا يجوز الاستنجاء على
حمل الجنادة وحضر
القبور ولا يجوز على غسل
الميت وبعض الشائخ يجوزوا
ذلك ايضا ويستحب في القتل و
الميت دفنه في المكان الذي
مات فيه في مقابر اولئك
القوم وان نقل قبل الدفن قد
ميل او ميلين فلا بأس به
قيل هذا التقدير من محمد
يدل على ان نقله من بلد الى
بلد مكروه لان مقابر بعض
البلدان ربما بلغت هذه
المسافة فغير ضرورة ولا
ضرورة في نقل البلد آخر
وقيل يجوز ذلك ما دون
السفور ما كان سعد بن
ابى قاص مات في قرية على
اربعة فراسخ من المدينة
فحمل على عناق الرجال
اليها وقيل لا يكره في مدة
السفر ايضا واما بعد الدفن
فلا يجوز اخراجه حتى قالوا
ان امرأة ماتت ولدها ودفن
ببلد غير بلد ها وهي لا
تقبر وارادت نبشه ونقله
الى بلد ها لا يباح لها ذلك
ولا يباح نبشه بعد الدفن
صلاحا لما تقدم من سقوط
مال فيه او كون الارض حق
الغير ورح ان شاء الله
القبر وزرع فوقه وجوز
البعض النقل بعد الدفن
استدلالا بما نقل عن
يعقوب عليه السلام بعد ما
مضى عليه زمان نقل من
مصر الى الشام مع ابائه
والاصم الاول لان شرع
من قبلها اذ لم يقض الله
او رسوله علينا من غير
تغيير لا يكون شرعا لنا
فلا يجوز الاستدلال به وفي
القتيبة بلغ اليها حطم
جيمون لا يجوز نقلهم الى
موضع آخر ويكره الدفن
في البيت الذي مات فيه
سواء كان صغيرا او كبيرا
لان ذلك خاص بالانبياء
ولا يحفر قبر لدفن آخر ما
لم يبل الاول وبين الآخر
حاجز من تراب من مات في
سفينة ليس بقبرها ارض
غسل وكفن وصلى عليه
ويلقى في البحر ويكره
الجلوس على القبر ووطئه
وقطع النبات الرطب من
عليه واليابس وتوراي
طريقا وظن ان يحدث وان
تحت قبر اكره المشي فيه
بكرة النوم عند القبر
وقضاء الحاجة بالاولى
وكل ما لم يعهد في السنة
والتعميم منها ليس لازما
رتبها والدعاء عند ما قام
كما كان يفعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم في
الخبز الى البقيع ويقول
السلام عليكم دار قوم
مؤمنين وانا انشاء الله
بكم لاحقون اسأل الله لي
ولكم العافية واختلف في
اجلاس القارين ليقرأ
عند القبر والمختار عدم
الكراهة ولا يكره الدفن
ليلا والاستحباب نهار
المرأة ماتت واضطرب
الولد في بطنها وغلب
على رايمهم انزح يشق
بطنها اما الوابتع لؤلؤة
او مالا لانسان ثم مات
ولا مال له في التخييس
ان لا تشق بطنه

وفرق بينه وبين مسئلة الاولى هناك ابطال حق الميت وهو الادنى لصيانة الادنى
 فيجوز وهذا ابطال حرمة الاعلى هو الادنى لصيانة الادنى وهو المال بناء على احرمة
 الميت كحرمة الحى ولا يشق بطنه حياً لوابتلع ذلك فكذلك بعد الموت وذكر في الاختيار
 ان عدم الشق فيه رواية عن محمد بن رحمة بن الجرجاني روى عن اصحابنا انه يشق
 لان حق الادنى مقدم على حق الله تعالى وعلى حق الظالم التعدى قال الشيخ
 كمال الدين بن المعام وهذا اولى والجواب عن الفرق ان ذلك الاحترام يزول
 بتعديده انتهى وآما لا يشق في حال الحيوة لاقضائه الى الهلاك لا بمجرد الاحترام
 ولا كذلك بعد الموت وفي فتاوى قاضيهان حامل مائة واتى على حملها تسعة
 اشهر وكان الولد يتحرك في بطنها فدفنت ولم يشق بطنها ثم دأبت في المنام تقول
 ولدت لا ينش القبر لان الظاهر انها لو ولدت كان الولد ميتاً وفيها ولا تكسر
 عظام اليهود اذا وجدت في قبورهم لان حرمة عظامهم كحرمة عظام المسلمين
 لانه لما حرم ايداءه في الحيوة يجب صيانته عن الكسر بعد موته انتهى وليس يجب
 زيارة القبور للرجال وتكره للنساء لما قد مناه ويدعوا قائماً مستقبل القبلة
 وقيل يستقبل وجه الميت وهو قول الشافعي رحمه الله وكذا الكلام في زيارته
 عليه السلام وفي القنية قال ابو الليث لا تعرف وضع اليد على القبر سنة ولا
 مستحب ولا نرى باساً وقال علاء الدين التاجرى هكذا وجدناه من غير تكدير
 من السلف وقال شرف الائمة بدعة وعن جابر الله العلامة مشائخ مكة
 ينكرون ذلك ويقولون انه عادة اهل الكتاب في احياء علوم الدين انه من
 عادة النصارى انتهى ولا شك انه بدعة لا سنة فيه ولا اثر عن صحابي ولا عن
 امام ممن يعتمدون فيكره ولم يعهد الاستلام في السنة الا للحجر الاسود والركن
 اليماني خاصة ويجوز الجلوس للمصيبة ثلاثة ايام وهو خلاف الاولى ويكره
 في المسجد ويستحب التعزية للرجال والنساء اللاتي لا يفتن لقوله عليه السلام
 من عزى اخاه بمصيبة مثل اجره كساه الله من حلل الكرامة يوم القيمة رواه ابن ماجه
 وقوله عليه السلام من عزى مصاباً فله اجره رواه الترمذي وابن ماجه والقرينة
 ان يقول اعظم الله اجره واحسن عزائه وغفر لبيته ان كان الميت مكلفاً ولا
 فلا يقول وغفر لبيته وروى ان خضر عليه السلام عزى اهل بيت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال ان في الله سبحانه وتعالى عزاء من كل مصيبة وخلفاء من كل هالك

في زيارة القبور
لرجال

قال ابو الليث لا تعرف
وضع اليد على القبر
سنة ولا مستحب
ولا نرى باساً

في التعزية ان يقول
اعظم الله اجره

في خضر عليه السلام
اهل بيت النبي

ودر كاس كل فائت فيما لله ففقوا واياه فارجوا فان المصاب من حرم الثواب رواه
 الشافعي رحمه في الامام وذكره غيره ايضا وفيه دليل على ان الخضر حي وهنول اكثر
 العلماء ذكره السروجي في شرح الهداية ويكره اتخاذ الضيافة من اهل الميت لانه
 شرع في السرور ولا في الحزن قالوا وهي بدعة مستقبحة لما روى الامام احمد وابن
 ماجه باسناد صحيح عن جريبن عبد الله قال كنا نعد لاجتماع الى اهل الميت
 وصنعهم الطعام من النياحة ويستحب لجيران الميت والاباء الاباعد طهيته طعام
 لهم لقوله عليه السلام اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد جاءهم ما يشغلهم حسنة
 الترمذي وصححه الحاكم ولا نبره معروف ويستحب ان يلج عليهم في الاكل لان الخبز
 يمنهم من ذلك فيضعفون ذكره كله ابن المصموم وفي فتاوى البزازی انه يكره
 اتخاذ الطعام في اليوم والثالث وبعد الاسبوع ونقل الطعام الى القبر في المواسم
 واتخاذ الدعوة بقراءة القرآن وجمع الصلحاء والقراء للتحتم او قراءة سورة الانعام
 او الاخلاص والحاصل ان اتخاذ الطعام عند قراءة القرآن لاجل الاكل يكره وفيها
 في كتاب الاستحسان وان اتخذ وطعاما للفقراء كان حسنا انتهى ولا يخلو عن
 نظر لانه لا دليل على الكراهة الاحديث جريبن عبد الله المتقدم واما ما روى
 كراهته ذلك عند الموت فقط على انه قد عارضه ما رواه امام احمد بسند صحيح
 وابوداود عن عاصم بن كليب عن ابيه عن رجل من الانصار قال خرجنا مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
 على القبر يوصي الحافر يقول اوسع من قبل بجليه اوسع من قبل راسه فلما رجع
 استقبله داعي امرته فجاء وجيء بالطعام فوضع يده ووضع القوم فاكلوا ورسول
 الله صلى الله عليه وسلم يلوك لقمته في فيه ثم قال اني اجد لحم شاة اخذت بغير اذن
 اهلها فسئلت المرأة تقول يا رسول الله اني ارسلت الى البقيع اشتري شاة فلم يجد
 فارسلت الى جاري قد اشتري شاة ان يرسل اليه بئمنها فلم يجد فارسلت الى امرأته
 فارسلت بها الى فقال صلى الله عليه وسلم اطعميه الاسارى فهذا يدل على الجائز
 صنع اهل الميت الطعام والدعوة اليه وفي الفتاوى جعل ارضه مقبرة فبني رجل
 فيها بيتا لوضع النعش واللبن ونحوها ان كان في الارض سعة فلا بأس به
 والا يهدم ويحفر فيه لان صاحبها جعلها مقبرة ولو حفر قبرا فاراد آخر دفن
 ميت فيه اذ كان المقبرة واسعة كره له لا يحاش المسلم من غير ضرورة وان كانت

يستحب لجيران الميت
 والاباء الاباعد
 طهيته طعاما

صنيقة جاز لكن يضمن ما اتفق الاول وهذا لمن بسط بساطا او مصل في مسجد او
مجلس ان كان المكان واسعا كره لغيره ان يزيله والا فلا ومن حفر لنفسه قبر او قلا
باس به ويوجر عليه كذا عمل عمر بن عبد العزيز والبيع بن خيثم وغيرهما ذكره في التائاريخ
وذكر في القنية بكرة ان يتخذ لنفسه تابوتا قبل موته وعن ابي بكر رضي الله عنه
مسحاة يريد ان يحفر لنفسه قبر لا تعد لنفسك واعد نفسك للغير انتهى والذبي
ينبغي ان لا يكره قبيصة نحو الكفر لان الحاجة اليه متحقق غالبا بخلاف القبر لقوله تعالى
ما تدرى نفس باي ارض تموت وفي فتاوى البرازي ذكر الامام الصفار لو كتب على
جبهة الميت او عمامة او كفنه عهدا منه يرجي ان يغفر الله سبحانه وتعالى في كفاية الشعبي
حكى عن بعض المتقدمين انه روى ابنه اذا مت وغسلت فاكتب في جبهتي و
صدرى بسم الله الرحمن الرحيم قال ففعلت ثم رايت في المنام وسالت عن حاله
فقال اوضعت في القبر جاءني ملائكة العذاب فلما راؤا مكتوبا على جبهتي و
صدرى بسم الله الرحمن الرحيم امت من العذاب ذكره في التائاريخ ائمة والله
سبحانه اعلم **فصل في احكام المسجد** قال الله تعالى انما يعمر مساجد الله من
امن بالله واليوم الآخر الآية العمارة تتناول البناء وقد قال صلى الله عليه وسلم
من بنى مسجدا لله بنى الله مثله له في الجنة متفق عليه وتناول ثم ما استمر منها
وكسبها وتنظيفها وتنويرها بالمصابيح وتغظيمها واعتيادها للعبادة والذكر و
صيانة اعمالها من احاديث الدنيا واشتغالها ويذكر عليه قوله عليه السلام
اذا رايت الرجل يتعاهد المسجد فاشهدوا له بالايمان فان الله تعالى يقول انما يعمر
مساجد الله من امن بالله واليوم الآخر رواه الترمذي وابن ماجه فهذا يدل
على ان المراد بالعمارة المعنى الثاني وههنا المجاز الاول فيما تصان عنه المساجد
يجب ان تصان عن ادخال الرائحة الكريهة لقوله عليه السلام من اكل الثوم و
البصل والكرات فلا يقرب من مسجدنا فان الملائكة تتأذى مما يتأذى منه
بنو آدم متفق عليه وعن حديث الدنيا وعن البيهقي والشرع وانشاد الاشعار و
اقامة الحدود ونشدان الضال والموافاة فيها لغير ضرورة ورفع الصوت و
الخصومة وادخال المجانين والصبيان لغير الصلوة ونحوها لما روي عن النبي
عن ابيه عن جدته قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشراء والبيع في المسجد
وان تنشد فيه الاشعار وان تنشد فيه الصلوات وعن الحق يوم الجمعة قبل الصلوة

رواه الخمسة غير ان النسائي لم يذكر نشدان الصلوة وفي صحيح مسلم قال عليه السلام
من سمع رجلا ينشد في المسجد صلاته فليقل لا ردها الله عليك فان المساجد
لم تكن لهذا وروى الترمذي في السنن والنسائي في عمل اليوم والليلة عن ابي هريرة
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم من رايتموه يبيع او يشتاع في المسجد فقولوا
لا ارجع الله تجارتك ومن رايتموه ينشد صلاته في المسجد فقولوا لا ردها الله عليك
قال الترمذي حديث حسن غريب ورواه ابن ماجه في صحيحه والحاكم وصححه
روى ابن ماجه انه عليه السلام قال خصال لا تنبغي في المسجد لا يتخذ طريقا ولا ينشر
فيه بسلاح ولا يقبض فيه بقوس ولا ينثر فيه تبل ولا يمر فيه بلحم ولا يضرب فيه
حد ولا يتخذ سوقا وروى عبد الرزاق ثنا محمد بن مسلم عن عبد الله عن مكحول عن
معاذ بن جبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جنبوا مساجدكم صبيبا لكم و
مجانينكم وشراءكم وبيعكم وخصوماتكم ورفع اصواتكم واقامة حد وذكركم سل سوفكم
واخذوا على ابوابها المطاهر وجردها في الجمع والكراد بالبيع والشراء ما كان التجارة والكسب
كما هو الظاهر من الاحاديث اماما ليس كذلك فيباح للمعتكف للحاجة والمراد من انشاء
الشعر ما كان من حديث الدنيا مما ليس فيه نوع ذكر وعبادة توقيفا بين ما تقدم بين
ما اتفق عليه عن سعيد بن المسيب ثم عظم في المسجد وحسان ينشد فليحظ اليه فقال
كنت انشد فيه وفيه من هو خير منك ثم التفت الى ابي هريرة فقال انشدك الله
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اجب عنى اللهم ايدهم روح القدس قال
نعم قال حاصل ان المساجد بنيت لأعمال الآخرة مما ليس فيه توهم اهانتها وتلوينها
ما ينبغي للتنظيف ولم تكن لأعمال الدنيا ولو لم يكن فيه توهم تلوينها واهانتها على ما
اشار اليه قوله عليه الصلوة والسلام فان المساجد لم تكن لهذا فما كان فيه نوع عبادة
وليس فيه اهانة وتلوين لا يكره ولا كره ولهذا نشر عليه الصلوة والسلام ما لا اتاه
من الجور في المسجد وقسمه فيه لكونه نوع عبادة ليس فيه امتهان بخلاف اقامة الحد ونحوها
لان فيه امتهاننا وعلى هذا الاصل يتفرع ما ذكره في كتب الفتاوى مما تقدم ومن انكر
يكوه التوضي في المسجد اذا كان فيه موضع اعد لذلك لانه مستثنى منه وكذا
الحياطة تركه الا اذا كان لضرورة حفظ عن الصبي ونحوه اما الكاثر معلم الصبيان فان
كان باجر يكره وان كان حسيته فليل لا يكره والوجه ما قال ابن الهمام انه يكره التعليم ان
لم تكن ضرورة لان نفس التعليم ومراجعة الاطفال لا يخلوا عما يكره في المسجد من الحديث

فرد بالبيع والشراء
ما كان التجارة والكسب

ص بن ثابت

مما تقدم

ولا يترك على جدران
المسجد ولا على أرضه

وعلم مما تقدم حرمة السؤال في المسجد لأنه كشذان الصلوة والبيع ونحوه وكراهة الخطأ
لأنه يحل على السؤال وقيل لا إذ لم يتخط الناس ولم يربين يدي مصل والاول احوط
ولا يترك على جدران المسجد ولا على أرضه ولا على البواري وكذا الخطا كن ياخذ بطرف
نوبه ويد لك بعضه ببعض قال عليه السلام البزاق في المسجد خطيئة وكفارتها
دفنها متفق عليه والمتبادر من الدفن بتراب المسجد او رملة وقيل المراد اخراجه
من المسجد ولا يكفي دفنه بترابه وفي المحيط فان فعله فعليه ان يرفعه لأن تنزيه
المسجد من القدر واجب وان اضطر اليه دفنه تحت الحصى فوق البواري اخف
لأنها ليست من المسجد حقيقة وان كان لها حكمه في السير وكذا يكره مسح الرجل
ونحوها من الطين بمحائط المسجد واسطوانته وان مسح بتراب مجموع فيه او بخشبة
موضوعة فيه فلا بأس وأن مسح بقطعة حصير ملقاه فيه لا يصح عليها فلا بأس
ايضا والاولى ان لا يفعل وان كان التراب مفروشا فيه كره المسح به لأنه بمنزلة أرضه
ولا يحضر في المسجد بئرماء لأنه لا يؤمن من دخول النساء والصبيان فيه فتدبر
حرمة المسجد ومهابته ولو كان البئر قد يما يتركه كبير زمرم ويكره غرس الشجر في
المسجد لأنه تشبيه بالبيعة وشغل لمكان الصلوة الا ان يكون فيه منفعة للمسجد
بان كانت أرضه نزهة لا تستقر الاساطين فيغرس الشجر لنقل النزالها ولا بأس ان يتخذ
في المسجد بيت يوضع فيه الحصيد ومتاع المسجد به جرت العادة من غير نكير وان تفرق
المسجد بلا عذر ثم قدم فليرجع اعدا ما لها جنى ويكره ان يطين بطين نجس او يصيب فيه
بدن نجس الكلام المباح فيه مكروه وياكل الحشائش كما تاكل البهيمة الحشيش كذا ذكره
حديثا صاحب الكشف والنوم فيه لغير المعتكف مكروه وقيل لا بأس للغريب ان
ينام فيه والاولى ان ينوي الاعتكاف ليخرج من الخلاف ذكره السروجي في شرح
الهداية قال النووي في شرح المهدى لا يجرم للانسان ان يخرج الرجم من دبره
فيه قال السروجي هذا عندنا مكروه ولا بأس للجلوس فيه لغير الصلوة الا للصبي
فانه يكره وكلما يكره في المسجد يكره فوقع ايضا الثاني في فضل الساجد افضلها
المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم مسجد قباء ثم
الا قدم فالاقدم ثم الاعظم فالاعظم ذكره محمد بن سعد البخاري في جناسه قال عليه الصلوة
والسلام لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد مسجد الحرام ومسجد الاقصى ومسجد هذا
متفق عليه وقال عليه السلام صلوة في مسجدى هذا افضل من الف صلوة فيما سواه

ألا المسجد الحرام رواه البخاري وعن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي المسجد
 كل سبت ماشياً وراكباً فيصلي فيه ركعتين ثم الأقدم أفضل لسبقه حكماً إلا إذا كان الحادث
 أقرب إلى بيته فإنه أفضل ثم لسبقه حقيقة وحكم الكذا في الواقعات وذكر قاضيان وصاحب
 منية المفتي وغيرهما أن الأقدم أفضل وإن استويا في القدم فالأقرب أفضل ولو استويا
 في القدم والقرب وقوم أحدهما أكثر فإن كان فقيهاً يقتدى به يذهب إلى أن الجماعة
 أقل تكثر أهلها بسببه وغير الفقيه يتخير والأفضل أن يختار الذي أمامه صلح واقعة
 الصلوة مع الأفضل أفضل أخرج الطبراني عن مرثد بن أبي مرثد الغنوي قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم إن سركم أن تقبل صلواتكم فليؤمكم علماً أو كم فأنهم وقد كرم
 فيما بينكم وبين ربكم ورواه الحاكم وسكت عليه إلا أنه قال فليؤمكم خياركم ومسجد حريم
 وإن قل جمعة أفضل من الجامع وإن كثرت جمعة فأن فاتت الجمعة في مسجد حريم فإن أتى
 مسجداً آخر يركبها فيه فهو أفضل إلا في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم كذا
 في مختصر البحر وينبغي أن يستثنى المسجد الأقصى أيضاً لأن الصلوة في الجماعة أفضل صلوة
 الفرد بخمس وعشرين أو سبع وعشرين درجة والصلوة في أحد الساجد الثابتة تزيد
 على ذلك زيادة كثيرة فإنها في المسجد الحرام بمائة ألف وفي مسجد عليه السلام بألف
 وفي المسجد الأقصى بخمس مائة وإن لم يركب الجماعة في مسجد آخر فمسجد حريم أولى
 قضاء للحق وهذا لو لم تحضر جماعة يصلي المؤذن وحده فيه ولا يذهب إلى مسجد
 آخر فيه جماعة كما أن الجماعة لو غاب الإمام لا يذهبون إلى غيره بل يتقدم أحدهم
 عوضه وكذلك لو فاتت إحدى تكبيرة الافتتاح أو ركعة أو ركعتان ويمكن أدراكها في
 غيره لا يذهب اليه لأنه صار محرز فضيلة الجماعة في مسجد فلا يترك حقه وفي فتاوى
 صاعد إمام محلة يصلي العشاء قبل غياب البياض فالأفضل أن يصليها وحده
 بعض البياض وفي التنظيم ومسجد استأذنه لدروسه وسماع الأخبار أفضل بالاتفاق
 وفي فتاوى قاضيان إذا كان الإمام الحي زانياً أو أكل الربوا له أن يتحول إلى مسجد آخر
 وكذلك ينبغي إذا كان فيه خصلة تركه بسببها إمامته لأن الخرج عن الكراهة أولى
 من الإتيان بالفضيلة فإن دخل مسجد وأقيم في مسجد آخر لا يخرج من الأول
 حتى يصلي لتأكد حقه بدخوله وبكثرة الخروج من مسجد إذن فيه ما لم يصل الصلوة
 التي إذن لها القول عليه السلام لا يخرج أحد من المسجد بعد النداء إلا بمناقاة إلا
 أخرجه حاجته وهو يريد الرجوع رواه أبو داود وفي المراسيل عن سعيد بن المسيب

مسجد حريم وإن قل
 جمعة أفضل من الجامع
 وإن كثرت جمعة

فإن كان الإمام زانياً
 أو أكل الربوا له

الا اذا كان ينتظم به امر جماعة اخرى بان كان اماما او مؤذنا في مسجد آخر فلا يكره له
 الخروج لسبق تعلق ذلك الحق به قبل تعلق حق هذا المسجد وكذا يكره ان يخرج بعد ما
 صلى تلك الصلوة الا اذا شرع في الاقامة في الظهر والعشاء لانه يتهم بالخروج وقت الاقامة
 بالرخص مع ان التنفل مقتديا بمباح في هذين الوقتين فيقتدى متنفلا اذالة
 للتهمة بخلاف ما لو كان قد صلى الفجر والعصر والمغرب فان كراهة التعرض للتهمة
 قد عارضها كراهة التنفل مطلقا بعد الاوليين ومقتدا بعد الاخير بوترها
 الامام وكلاهما مكره ولا شك ان كراهة التنفل على هذا الوجه متحققة لتحقق
 سببها فترجحت على كراهة التعرض للتهمة لعدم تحقق سببها **الثالث**
في مسائل متفرقة تتعلق بالمسجد مصلى العيد والجماعة له حكم
 المسجد عند الفقيه ابي الليث والاصح عند من عند السروجي رحمه الله وان كان
 فقال له حكم المسجد عند اداء الصلوة حتى يصح الاقتداء وان لم تكن الصفوف
 متصلة وليس له حكمه في حق المرور وحرمة الدخول للجنب والمناض وفتاء
 المسجد له حكم المسجد حتى لو اقتدى منه بالامام يصح اقتدائه وان لم يتصل
 الصفوف ولا المسجد ما لأن وينبغي ان يختص بهذا الحكم دون حرمة مرور الجنب
 ونحوه وفتاؤه هو المكان المتصل به ليس بينه وبينه طريق والاساجد التي على
 قوارع الطريق ليس لها جماعة رابطة في حكم المسجد لكن لا يعتكف فيها ولا يهاجدها مسجد
 ان كانت لو فلتت كان للمسجد جماعة من فيها ولا يمنعون احدا من الصلوة فيه
 فهو مسجد جماعة ويثبت فيه الاحكام المتقدمة من حرمة البيع والشراء ودخول
 الجنب وكذا جواز الاعتكاف وان كانت لو اغلقت لم يكن له جماعة ولو فتحت كان له
 جماعة فليس بمسجد جماعة وان كانوا لا يمنعون احدا من الصلوة فيه ذكره قاضينا يعني
 يكون بمنزلة مسجد الطريق يثبت فيه الاحكام سوا جواز الاعتكاف ولو اتخذ في بيته
 موضعا للصلوة فليس له حكم المسجد اصلا ولا باس بترك سراج المسجد الى ثلث
 الليل لان لهم ان يؤخر الصلوة الى ثلث الليل ولا يترك من ذلك الا اذا شرط
 الواقف وكان معتادا في ذلك الموضع ويجوز ان يدس الكتائب بصلوته قبل الصلوة
 وبعد هاما دام الناس يصلون فيه واذا لم يكن للمسجد امام ومؤذن راتب فلا يكره تكرار
 الجماعة فيه باذان واقامة بل هو الافضل ذكره قاضينا ان اما لو كان له امام ومؤذن معلوم
 فيكره تكرار الجماعة فيه باذان واقامة عندنا وعن ابي حنيفة رحمه الله لو كانت الجماعة الثانية

فناء المسجد له حكم
 المسجد حتى لو اقتدى
 منه بالامام يصح
 اقتدائه

بيان تكرار الجماعة

أكثر من ثلثة بيكره التكرار والأفلاوعن أبي يوسف في حرم أبا الم تكن على الهيئة الأولى لا يكون
 وهو الصحيح وبالعدل عن المحراب يختلف الهيئة كذا في فتاوى البزارى رجل بنى
 مسجداً في أرض غصب لا يأس بالصلوة فيه ذكره في لأجناس وذكره في الوقعات
 رجل بنى مسجداً على سور المدينة لا ينبغي أن يصلي فيه لأنه حق العامة فلم يخلص
 لله تعالى كما ينبغي في أرض مفسوبة قال السروجي وهذا يخالف ما ذكره في لأجناس
 والظاهر أنه لا يخالفه لأن لا يأس عند علم القرينة يدل على خلاف الأولى و
 يمكن حمل لا ينبغي عليه لكن قول صاحب الوقعات بعد ذلك ولو فعله بإذن الإمام
 ينبغي أن يجوز فيها لأضر فيه يعني في مسجد السور لأنه نائبهم يدل على أن المراد بلا
 ينبغي عدم الجواز بمعنى الكراهة فيقع المناقاة وفي المحيط ضاق المسجد على
 الناس ويجنبه أرض لرجل يؤخذ أرضه بالقيمة كرهاً قال وقد صرح عن عمر
 والصحابه رضائهم أخذوا أرضين يكره أصحابها وزادوها في المسجد الحرام حين
 ضاق بهم رجل بنى مسجداً وجعل الله فهو أحق بمقره وعمارته وليسط البوارى
 والحصير والقنادير والأذان والأقامة والأمامة فيه كان أهل ذلك
 وإن لم يكن فالرأى في ذلك اليد وكذا ولد الباني وعشيرة من بعد أولى من غيرهم
 وإن تنازع الباني في نصب الإمام والمؤذن مع أهل المحلة فإن كان من اختياره
 أهل المحلة أولى من الذي اختاره الباني فاختيار أهل المحلة أولى لأن ضرره ونفعه
 عائد إليهم وإن كانوا سواء فاختار الباني أولى كذا في البزارية والخلاصة وفي المحيط
 سئل أبو القاسم عن اشترى الدهن والحصير للمسجد أيهما أفضل قال هما سواء قال
 أبو الليث إن كان المسجد محتاجاً إلى أحدهما فهو أفضل وإن كانا سواء في الحاجة كانا
 سواء في الثواب ويكره أن يخلق باب المسجد كذا في الجامع الصغير لأنه يمنع مساجد
 الله أن يذكرونها اسمه لكن هذا في زمانهم وأما في زماننا فقد كثر الفساد فلا
 بأس به في غير وأن الصلوة صيانة المتاع المسجد احترازاً عن سرقة كذا قاله
 قاضيخان عن مشائخه في زمانهم فضلاً عن زماننا الذي شاهدنا فيه بعض
 المساجد كسرت أغلاقيها وسرق متاعها فكيف لو تركت مفتوحة ولا بأس بنقش المسجد
 بالحصن السياج وماء الذهب ونحوه كما لا بأس بتجليه المصحف يعني أنه لا ياتر بفعله لكن
 تركه أولى وفي الجامع الصغير لقاضيخان من الناس من استحسن ذلك ومنهم
 من كرهه وجبر من استحسنه أن فيه تعظيماً للمسجد وإجلالاً للمعالم العبادة وفيه

اجلال الدين ووجها الكراهة قوله عليه السلام ان من اشتراط الساعة ان تزين المساجد
وقال ابن عباس لتزخرفها كما زخرفت اليهود والنصارى والاصح ما تقدم انه لا بأس
به وجعل الكراهة التكلف بدقائق النقوش ونحوه خصوصا في جدران القبلة لانه
يلهي قلب المصلي هذا اذا فعل من مال نفسه اما المتولى فلا يجوز ان يفعل من مال الوقف
الا ما يرجع الى احكام البناء حتى لو جعل البياض فوق السواد للنقاء ضمن كذا في لغاية
والله اعلم **فصل في مسائل شتى من كتاب الصلوة وهي الخاتمة**
الصلوة داخل الكعبة جائزة فرضها ونقلها في قول عامة اهل العلم خلافا لما لاك
في الفرض فان صلوا بمحاجة فجعل بعضهم ظهره الى ظهره الا امام جاز وكذا لو كان وجهه
او ظهره الى جنب الا امام لو وجهه الى وجهه جاز الا انه تركه المواجهته بلا حائل وان كان
ظهره الى وجهه الا امام لا يجوز وكذا لو كان متوجها الى جهة توجهه الا امام عن يمينه او
يساره وهو اقرب الى الجدار من الامام لا يجوز لتقدمه عليه واذا صلى الامام خارج
الكعبة في المسجد الحرام وتعلق المقتدون حولها جاز لمن في غير جهته ان يكون
اقرب اليها منه لانه كان في جهته لان التقدم والتأخر انما يظهر عند اتحاد الجهة و
الصلوة فوقها يجوز عندنا مع الكراهة وقال مالك رحمه لا يجوز اصلا وقال الشافعي
احمد رحمه لا يجوز ما لم تكن بين يديه سترة دليلنا ان القبلة هي الكعبة عرسها وهو
الى عنان السماء لا البناء لانه ينقل ولذا حين ازيل البناء في من الزبير والحجامة لم يترك
الصحاب والتابعون الصلوة ولا نقل عنهم انهم جعلوا اقدامهم سترا فاعلم ان القبلة هي
العرصة والهواء وكذا لو صلى على ابي قبيس جاز بلا خلاف وان كان لا بناء بين يديه
والكراهة لما فيه من ترك التعظيم لقوله عليه السلام سبع مواضع لا يجوز
الصلوة فيها ظهر بيت الله والمقبرة والمزبلة والمجذرة والحمام واعطن الابل
ومحجة الطريق رواه ابن ماجه السجدة خمس صلوات وهي فرض سجدة
السهو وسجدة التلاوة وهما واجبتان وسجدة نذوهي ولجبة بان قال الله على
سجدة تలాوة وان لم يقيدهابا التلاوة لا تجب عند ائمة خرافا لابي يوسف رحمه
وسجدة الشكر ذكر الطحاوي عن ائمة خرافا لابي يوسف رحمه لا اراده شيئا قال ابو بكر الرازي
معناه ليس بواجب ولا مسنون بل هو مباح لا بد عترو عن محمد رحمه انه كرهها ولكنها
نسخها اذا اتاه ما يشتره حصول نعمة او دفع نقمة وبه قال الشافعي رحمه فيكون مستقبل
القبلة ويسجد ويحمد لله ويشكوه ويسبح ثم يكبر فيرفع راسه ما يغير سبب فليس

والله اعلم بالصواب

بقربة ولا مكره ما يفعل عقيب الصلوة فمكره لان الجهال يعتقدونها سنة
او واجبة وكل مباح يؤدي اليه فمكره انتهى في الحجة قال ابو حنيفة رحمه الله لا يجزئ سجدة
الشكر لان النعم كثيرة لا يمكن ان يسجد لكل نعمة فيؤدي الى تكليف ما لا يطاق
او محمد رحمه الله يقول سجدة الشكر جائزة قال صاحب الهداية عندي ان قول ابو حنيفة
محمول على الايجاب قول محمد رحمه الله محمول على الجواز والاستحباب فيعمل بها لا يجب لكل نعمة
سجدة كما قال ابو حنيفة رحمه الله ولكن يجوز ان يسجد سجدة الشكر في وقت ينشأ به نعمة فشكرها
بالسجدة وانه غير خارج عن حل الاستحباب وقد وردت فيه روايات كثيرة عن
النبي عليه السلام فلا يمتنع العباد عن سجدة الشكر كما فيه من الخضوع والتعبد عليه
الفتوى انتهى وفي المصنف في قول صاحب المنظومة: وليس للسجود شكر عبادة
فيلزم ان يكون له نفي مشروعية قربته بل راد نفي وجوبه شكر او قال الاكثر ان لها ليست
بقربة عنده بل هو مكره لا يثاب عليه وتركه اولى وقال اهو قربته ثابا عليه وعليه
يدل ظاهر النظم وثمرته الاختلاف تظهر في انتقاض الطهارة اذا نام في سجود الشكر
وفيما اذا يتم لسجود الشكر هل تجوز الصلوة به انتهى فقد علم من الاختلاف في سجود
الشكر وما صرح به الزاهد كراهة السجود بعد الصلوة بغير سبب واما ما ذكره في التاتارخاني
عن المصنف ان النبي عليه السلام قالت لفاطمة رضي الله عنها ما من مؤمن لا مؤمنة
يسجد سجدتين يقول في سجوده خمس مرات سبوح قدوس بنا ورب الملائكة والرب
تقير فعن راسه ويقر آية الكرسي مرة ثم يسجد ويقول خمس مرات سبوح قدوس بنا
ورب الملائكة والروح والذي نفس محمد بيده انه لا يقوم من مقامه حتى يغفر الله له وعطا
ثواب مائة حجة ومائة عمرة واعطاه الله ثواب الشهداء وبعث اليه الف ملك يكتبون
له احسنا كما اعتق مائة رقية واستجاب الله دعاءه ويشفع يوم القيمة في ستين من
اهل النار واذا مات مات شهيدا فحديث موضوع باطل لا اصل له ولا يجوز العمل به ولا
نقله الا لبيان بطلانه كما هو شأن الاحاديث الموضوعية ويدل على ضعفه كثرة
المباغرة الغير الموافقة للشرع والعقل فان الاجر على قدر المشقة شرعا وعقلا وافضل
الاعمال احمرها واما قصد بعض المحدين بمثل هذا الحديث فساد الدين اضلال الخلق
واغراءهم بالفسق وتبسيطهم عن الجهد في العبادة فيغتر به بعض من ليس له خبرة
بعلوم الحديث وطرقه ولا ملكة يميز بها بين صحيح وسقيم قال الربيع بن خثيم ان
الحديث ضوئ مثل ضوء النهار تعرفه وظلمة كظلمة الليل تنكره قال ابن الجوزي ان

الحديث المنكر يقشع منه جلد طالب العلم وينفرضه قلبه في الغالب انتهى ومن لم
يجعل الله له نوبلاً فالله من نور والله سبحانه هو ولي العصمة والتوفيق وفي فتاوى
قاضي خان ولا بأس بأن يصلي على الفرش البساط واللبود والصلوة على الأرض مما تنبأ
الأرض أفضل إذا كان يصلي في بيت غيره فالأفضل أن يستأذنه وإن لم يستأذن فلا
باس به كذا في الخلاصة والبرازية ولو صلى في بيت رجل يؤم بأذن من له السكينة فممن
الركوع والسجود قبل الإمام عاد لتزول المخالفة بالموافقة معه ثوب يساج طاهر وثوب
كرباس فيه قد رما يمنع من الجاسته وليس عندك ما يزيلها يصل في ثوب الديباج لأنه
مكروه وذلك مفسد شرع منفرد في صلوة جهرية فقرأ الفاتحة بخافتة ثم ألقى بها
يجهر بالسورة أن قصد الإمامة والأفلاذ لا يلزمه جهر المنفرد في موضع المخالفة
يكون مسيداً ولكن لا يلزمه السهول وسهواً ويكره الجهر في نوافل النهار أيضاً وفي كفاية
الشعبي يخافت لمن عد وهو أن يكون هناك من يتحدث ويغلبه النوم فيجهر لدفع
النوم ورفع الكلام وفي فتاوى الحجة يكره أن يذب بيده أو كفه الذبابة والبعض لا
عند الحاجة بعمل قليل وفيها الصلوة في النعلين تفضل على صلوة الحافي اصغافاً
مخالفة لم يثبت انتهى سبها الإمام فخافت بالفاتحة في الجهرية ثم قد كره الجهر بالسورة ولا يعيد
ولو خاف من بآية أو كثرة ما جهر ولا يعيد خاف أن قرأ الفاتحة والسورة أن يخرج الوقت
جاذان يقصر على دني الفرض ويخص فخر الإسلام بهذا الفجر لها تفسد أصلاً بخروج
الوقت بخلاف غيرها وقيل يراعى سنة القراءة في غير الفجر وأن خرج الوقت والأظهر أن
يراعى قدر الواجب في غيرها لأن الإخلال أنه مفسد عند بعض الأئمة بخلاف خروج
الوقت إماماً أو فاعاً انتقل إلى موضع آخر فذكر كلمة أو كلمتين مكان غيره فمخوف أن مكان
العلماء تشكرون قليلاً ما تشكرون ينبغي أن يعود إلى الترتيب الأول وكذا أن كان آية أو أكثر
أن انتقل إلى ما فوقه والأفلا وقيل يعود إلى ترتيب قراءته على كل حال كذا في القنية أصلاً
وحجم سن لا يطبقه إلا بامساك الماء فيه أو يأخذ دواء بين أسنانه وصاق الوقت
فإنه يقتد بالإمام فإن لم يجد يصلي بغير قراءة ويعذر كما في القنية أيضاً شك قبل قراءة
السورة أنه قرأ الفاتحة أو لا قيل يقرأ السورة فقط وقيل يقرأ الفاتحة ثم السورة وهو
الأظهر بخلاف الوشك بعد قراءة السورة في قراءة الفاتحة حيث لا يفيد إلا أن الظاهر
أنه قرأها وإن كان له رأى عمل به فلا سجدة وسجد فظن المؤمن أنه رجع فركع وسجد
لم تعد صلواته وإن سجد والآخرى فسدت لزيادة ركعة تأمره هنا لا هناك

الصلوة الأرض
وما تنبأ الأرض
أفضل

فمن الركوع
زعم من الإمام
السجدة قبل الصلاة

الصلوة في النعلين تفضل على صلوة الحافي اصغافاً مخالفة للمهود

الاشتغال بالجماعة لثلاث يفتوة ركعة وأكثر افضل من ايلاغ الوضوء ثلثا والوضوء
 ثلثا افضل من ادراك التكبير الاول شرع في فائتة ثم اقيمت الجماعة لا يقطع
 وأن لم يكن صاحب ترتيب امامه لا يأتي بالطمينة لا يعذر في الاقدم به ويقصد
 بمن يأتي به نسي القنوت فركع ولم يتابعه القوم فرفع راسه وقت وركع وتابعه
 فسدت صلواتهم لانهم اقدموا في الركوع مفترضين بمن نفل انتهى الى الامام وهو
 في الركوع ان قام في الصف الاخير يدرك الركعة وان مشى الى الصف الاول لا يدركها
 لا يمشي الى كل من القنينة وقوله ان قام في الصف الاخير يشير الى انه لو كان
 بحيث لو قام وراء الصف وحده يدركها ولو مشى الى الصف لا يدركها ان يمشي
 الى الصف ولا يقف وحده اذا كان في الصف فوجة لكرهته وترك المكروه والى
 من ادراك الفضيلة وفي القنينة ايضا امام يترك الامامة لزيارة اقاربه في
 الرستاق اسبوعا ونحوه او لصيبته او لاستراحت لباس به ومثله عفو في العادة
 والشرع انتهى والظاهر ان المراد به وقوع ذلك في سنة مرة تبين للامام انه صلى
 بغير وضوء يجب عليه الاخبار بقدر الممكن وقيل لا يجب قال صاحب القنينة
 وهذا اصح اخذ بقول الشافعي رحم فان عندك لا تقصد صلوة المقتدي اذا ظهر
 ان صلوة الامام وقعت فاسد واليه اشار ابو يوسف رحم حين اخبر بان
 الحمام الذي اغتسل فيه كان قد وقع في بيده فارة فقال نأخذ بقول اخرنا
 من اهل المدينة خاف ان يصلي سنة الفجر على وجهها ان تغتفر الجماعة ولو قصر
 على الفاتحة وعلى تسبيحة في الركوع والسجود يدركها فله ان يقتصر لان ترك
 السنة لا ادراك الجماعة اذا جاز فترك سنة لسنة اولى على هذا ترك الشاء والتعود
 وكذا في سنة الظهر اذا لم يسع وقت الفجر الا الوتر والفجر والسنة والفجر يوتر وترك
 السنة عند ابى حنيفة رحم وعند هم السنة اولى من الوتر اقام المؤذن ولم يصل
 الامام ركعتي الفجر يصلحها ولا تعاد الاقامة لان تكرارها غير مشروع اذا لم
 يقطعها قاطع من كلام كثير او عمل كثير مما يقطع المجلس في سجدة التلاوة
 شرع في النفل على من ان في الوقت سعة ثم ظهر ان اتشفعا يفتوا بغيره لا يقطع
 كما لو شرع في النفل ثم خرج الخطيب اذا لا يجوز قطع العبادة الا كما لها افتح
 التطوع قائما ثم قعد ثم افسد فقضاها قاعدا جاز ولو افسد قبل القعود لم يحسن القضاء
 الا كما ذكره في الحاوي قام التطوع الى الثالثة ثم ذكر ان لم يقعد يعود وان كان سنة

قد وقع في بيده حمام فارة فقال نأخذ بقول اخرنا

اخبرنا اهل المدينة

لا يجوز قطع الصلاة
 الا كما لها افتح

الظهر وعن البردوي انه لا يعود وقيل هذا قول ابى حنيفة رحمه والاول قول حمدا
 وتيسر للسهم على كل حال وان لم يكن نوى اربع ايعود اتفاقا وان لم يعد نفسه
 كذلك في القنية وفيها ايضا اذ لم يتم الركوع والسجود يؤمر بالقضاء في الوقت لا بعد
 وقيل القضاء اولى في الحالين انتهى قد قد من ان كل صلاة ادبت مع النقصات اجابها
 ذكره في الهداية وفي القنية ايضا في باب قضاء الفوائت صلى خلف امام يلحن ينبغي ان
 يعيد انتهى لم يجد العاري الاجل المتيته غير مدبوح لا يستر به النجاسة لاصلية حتى لم
 يجز يبعه بخلاف الثوب النجس لان نجاسة عارضته ولذا تجازي بغيره ويجوز ان يحمل الى غفله
 في الصلوة ان كان يمينه في نجاسة مانعة والافضل ان يضع غفله في الصلوة وقد امر
 لكلا يشغل قلبه به شريح في الصلوة باخلاص ثم خالطه الريا فالعبادة للسابق
 ولا رياء في الفراغ حتى سقط الوجوب امكنه النظر في العلم هذا والصلوة
 في الليل فعل والا فان كان له ذهن ويعرف الزيادة من نفسه فالنظر في العلم افضل
 الصلوة لارضاء المخصص لا تقيد بل يصلي لوجه الله تعالى فاذا خصمه يؤخذ
 حسنة جاء في بعض الكتب انه يؤخذ لائق ثواب سبع مائة صلوة بالجماعة
 فلا فائدة في النية وان عفا لا يؤخذ به فما الفائدة في الكل في البرازية وفي
 الظهيرة ولو ترك تكبيرة القنوة لاراية لهذا فقل يجب سجد السهم واعتبالا
 لتكبير العيد وقيل لا في الحجاة الاشتغال بقضاء الفوائت اولى واهم من
 المنافل الا السان المعروفة وصلوة الضحى وصلوة التسبيح والصلوات التي رويت
 في الاخبار فتلك بنية التفل وغيرها بنية القضاء في فوائد لسفردى ان تلا
 من اول السجدة اكثر من نصف الآية وترك الحرف الذي فيه السجدة لم يسجد وان قئ
 الحرف الذي فيه السجدة فان قوما قبله او بعد اكثر من نصف الآية تجب السجدة
 والا فلا وفي المحيط قال المشيخ ابو جعفر رحمه اذا قرأ حرف السجدة ومعها غير ما قبلها
 وبعد ما فيها لم يسجد وان كان بدون ذلك لا يسجد انتهى وهذا اقرب
 وفي الملتقط تأخير سجدة التلاوة يجوز وان طالت المدة ولا انه عليه في المحيط وهل
 يكره تأخيرها ذكر في بعض المواضع ان تأخيرها خارج الصلوة لا يكره وذكر المحامدي
 مطلقا ان تأخيرها مكروه وفي الحجاة ويستحب التلاوي السامع اذ لم يمكنه السجدة ان يقول
 سمعنا واطعنا غفرانك ربنا واليك المصير انتهى في العتائية الامام القروي اذ ام
 الناس في القرية ثم سعى الى المصير للجمعة فاخبره رجل في الطريق ان الامام قرع من الصلوة

مع في الصلوة
 لا خلاص
 حاطط الدنيا
 والعبادة للسابق

2256
SIA

